ترجمان

جون كين

حياة الديمقراطية وموتها

ترجمة: محمد العزير





المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

حياة الديمقراطية وموتها

======================

جون كين

======================

ترجمة: محمد العزير

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

==

كين، جون
حياة الديمقراطية وموتها/جون كين؛ ترجمة محمد العزير.
(سلسلة ترجمان)
يشتمل على بيليوغرافية.
ISBN 978-614-445-384-1
1. الديمقراطية. أ. العزير، محمد. ب. العنوان. ج. السلسلة.

321.8

==

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

The Life and Death of Democracy by John Keane

عن دار النشر

A.M. Heath & Co. Ltd Copyright © 2009 by John Keane
==

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات
يتبناها **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**

==

الناشر
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
شارع الطرفة - منطقة 70 وادي البنات - ص. ب: 10277 -
الظعاين، **قطر** هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 **لبنان**
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 00961 1991839

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
بيروت، كانون الثاني/يناير 2021

«مكتبة ♔ النخبة»

المحتويات

مقدمة: أقمار رديئة، أحلام صغيرة

الزمن الحاضر والزمن الماضي
هما ربما معًا في زمن المستقبل
وزمن المستقبل مشمول بزمن الماضي.
ت. س. إليوت

الرباعيات الأربع، المجموعة الأولى (1936) يقال، غالبًا، إن التاريخ بيان مصور للأسى الإنساني؛ قصة تزلُّف لا تنتهي، ومسلخ للجرائم. هو ليس دائمًا كذلك؛ فقالب العبودية المتوحش يمكن أن يتشظى، كما حصل قبل 2600 عام، عندما أعلن الإغريق المقيمون في الأطراف الجنوبية الشرقية لأوروبا براءة اختراع صار الآن بأهميته التاريخية في مصاف اختراع العجلة، المطبعة، المحرك البخاري واستنساخ الخلايا الجزعية. لم يُثر اختراعهم الجديد، المولود من مقاومة الاستبداد، ضجة عظيمة في البداية، وقلة لحظت إبداعه، وهناك من دانه لأنه يجلب الفوضى إلى العالم. لا أحد توقع جاذبيته الشاملة، فهو بدا ببساطه جزءًا من الدورة العظيمة للشؤون الإنسانية؛ مجرد مثال إضافي جديد لصراع القوى بين أعداء. وفي وقت قريب، سيُنظر إلى هذا الاختراع بشكل آخر، فيجذب إليه الملايين ويوقظ المشاعر على نطاق عالمي، وهذا مفهوم، لأنه يتطلب من البشر أن ينظروا إلى أنفسهم مجددًا، وأن يعيشوا كما لم يحيوا من قبل. كان الاختراع صيغة قوية من التفكير الحالم الذي لا يزال معنا حتى اليوم: أطلق الإغريق على اختراعهم اسم **الديمقراطية** (dēmokratia).

غالبًا ما يكون التفكير الحالم - التوق إلى تطويع الحاضر ليتحول إلى مستقبل آخر أفضل - عرضة للتهكم، لكن الحقيقة البسيطة هي أنه ملمح عادي من الشرط الإنساني. عندما نتحدث عن العالم حولنا باللغة، نشير عادة إلى أشياء غائبة. نخمن، نقول أشياء تضيع عن الهدف، أو تعبّر عن لهفتنا لأن تكون الأشياء غير ما هي عليه. نعيش على تهيؤاتنا، واللغة التي نتكلم فيها سلسلة لا تنتهي من الأحلام الصغيرة والقصيرة، التي نفصل من خلالها في بعض الأحيان أساليب جديدة لقول الأشياء، مستخدمين كلمات موائمة بشكل لافت، وملهمة لآخرين بشكل غريب. الاسم المؤنث للـ «**ديمقراطية**» كان واحدًا من تلك التعابير الصغيرة التي انبثقت من حلم صغير بتأثير كبير، فترتب عليها أن توقظ الملايين في أربع رياح الأرض، وتعطيهم فرصة ليؤدوا دورًا في عالمهم من خلال تغييره بطرائق عميقة لم تأخذ حقها من الأهمية أو يساء فهمها. وعلى عكس الأشياء التي خلّدت مخترعيها بأسمائها - نيوتونز [1] (newtons) وهُوفرز [2] (Hoovers) وأومز [3] (ohms) - لا تحمل الديمقراطية اسمًا معروفًا، ولا تزال جذور عائلة التعابير التي تصنع لغة الديمقراطية غامضة. الديمقراطية تحرس أسرارها بعناية، وتظهر من خلال ضباب الماضي إشارات عشوائية فحسب،

في هيئات شخصيات غير أنيقة، مشعثة المظهر، وتحمل أسماء موحية، مثل ديموناكس المانتيني (Demonax of Mantinea)، المشرّع الملتحي الذي يلبس رداءً وينتعل صندالًا، والذي استدعته نساء الوحي في معبد دلفي (حوالى العام 550 ق. م) ليمنح أهل بلدة قورينا [شحات حاليًا] (Cyrene) الزراعية على الشاطئ الليبي الناطقين باليونانية الحق في مقاومة استبداد الملك الأعرج المتأتئ باتوس الثالث (Battus III)، والحق في الاجتماع في مجلسهم الخاص ليحكموا أنفسهم وفق قوانينهم الذاتية.

ربما كان ديموناكس من أوائل الذين وصفوا أنفسهم بأنهم أصدقاء للديمقراطية، ولكن لا يمكننا تأكيد ذلك [(4)]؛ إذ لم يبق شيء من كتاباته أو خطبه أو قوانينه، وهذا ما يجعله رمزًا مطابقًا للطريقة التي تحرس بها الديمقراطية غموضها بعناية ضد أولئك الذين يعتقدون أنهم يعرفون جميع أساليبها. موضوع الديمقراطية حافل بالألغاز والتشويش وبالأشياء المفترض أن تكون صحيحة، وتنطوي لا على بضع مفاجآت فحسب، بما فيها اليقين - كما سيكشف هذا الكتاب أول مرة - بأنها **ليست** اختراعًا يونانيًا. إن الاقتناع بأن الديمقراطية هي، أو يمكن أن تكون، قيمة غربية شاملة وهدية أوروبا إلى العالم، أمر يصعب أن يموت. لذلك، فإن أول ما يجب تصويبه من أمور في أي تاريخ واع للديمقراطية هو ما يمكن تسميته الانتحال الإغريقي للديمقراطية. والادعاء المتداول في معظم الإنتاج المسرحي والشعري والفلسفي الإغريقي، وهو أن أثينا في القرن الخامس (قبل الميلاد) تربح جائزة خلق كل من فكرة الديمقراطية وممارستها، يبدو مقبولًا من المعاصرين، ولا يزال المراقبون يرددونه حتى اليوم، لكن هذا شيء زائف.

يكشف كتاب **حياة الديمقراطية وموتها**، وهو المحاولة الأولى للكتابة عن حياة الديمقراطية وأيامها منذ أكثر من قرن، أن كلمة ديمقراطية الصغيرة أقدم كثيرًا ممّا قاله الكتّاب الكلاسيكيون اليونان؛ إذ يمكن تتبّع جذورها، في الحقيقة، إلى المخطوطات اليونانية القديمة (Linear B script)، في الحقبة الموكينية (Mycenaean period)، قبل سبعة إلى عشرة قرون، في أواخر عصر الحضارة البرونزية (1500-1200 ق. م) التي كانت متمركزة في موكناي (Mycenae) وغيرها من الحواضر المدينية في منطقة بيلوبونيزيا. ليس واضحًا بالضبط كيف ومتى بدأ الموكينيون استخدام كلمة **داموس** ذات المقطعين اللفظيين (dāmos) للإشارة إلى مجموعة من الناس الذين لا سلطة لهم ممن كانوا يملكون أرضًا جماعية في السابق، أو كلمة **داموكوي** ذات المقاطع الثلاثة (damokoi) التي تعني المسؤول الذي يتصرف نيابة عن تلك المجموعة (dāmos). كذلك من غير الواضح إذا كانت هذه الكلمات، وعائلة التعابير التي نستخدمها اليوم عندما نتحدث عن الديمقراطية، هي ذات أصول أبعد إلى الشرق، على سبيل المثال في الإشارات السومرية القديمة إلى الـ **دومو** (dumu)، أي «السكان»، أو «الأولاد» أو «الصبيان» في منطقة جغرافية محددة. ويخفف من

عدم اليقين هذا اكتشاف آخر مهم جدًا حققه علماء الآثار: تبين أن الممارسة الديمقراطية لمجالس الحكم الذاتي ليست، هي أيضًا، اختراعًا يونانيًا؛ فمصباح الديمقراطية المجلسية أُضيء أولًا في الشرق، في الرقعة الجغرافية التي تضم الآن سورية والعراق وإيران، وانتقل أسلوب الحكم الذاتي الشعبي لاحقًا إلى الشرق، نحو شبه القارة الهندية، حيث أصبحت الجمهوريات التي تحكمها المجالس شائعة في بداية الحقبة الفيدية(Vedic period) بعد العام 1500 ق. م، كما انتقل هذا النمط غربًا، إلى المدن الفينيقية، مثل جبيل وصيدا، ثم إلى أثينا، حيث جرى في القرن الخامس قبل الميلاد اعتماده شيئًا فريدًا للغرب، وعلامةً للتفوق على «بربرية» الشرق.
على غرار البارود والطباعة والواردات الأخرى من أراض بعيدة، غيرت المجالس الشعبية، و(لاحقًا) الكلمة الغريبة الصوت **ديمقراطية**، في الإقليم الذي نسميه اليوم الغرب، مجرى التاريخ، ومن الإنصاف القول إنها جعلت التاريخ ممكنًا. ولا يزال مفهوم الديمقراطية البسيط، أي أن يحكم الناس أنفسهم، ينطوي على شيء يواصل الحفاظ على لسعة متطرفة: تفترض أن الناس قادرون على اجتراح مؤسسات مصمَّمة خصيصًا واستخدامها بما يخولهم أن يقرروا لأنفسهم، كمتساوين، كيف يعيشون على الأرض مع بعضهم بعضًا. ربما يبدو ذلك كله واضحًا ومباشرًا لنا، ولكن لنفكر بذلك لحظة. الحلم الصغير الذي حمل هذه الفكرة الكبيرة أن بشرًا زائلين يمكنهم أن ينظموا أنفسهم كمتساوين في مجالس ومنتديات، حيث يمكنهم التفكير في الأمور وتقرير خطة عمل - كانت الديمقراطية بهذا المعنى اختراعًا تقشعر له الأبدان لأنها كانت بالفعل أول شكل للحكم **البشري**.
طبعًا، الحكومات كلها «بشرية»، أي أنها ببساطة من لدن البشر، إنشاء وبناء وتشغيلًا، والشيء الاستثنائي في نمط الحكم المسمى ديمقراطية هو أنه يرتب على الناس أن يروا أن ليس ثمة شيء بشري محفور في الصخر، بل إن كل شيء مبني على الرمال المتحركة للوقت والمكان، وبالتالي من الحكمة أن يبنوا سبل العيش ويصونوها معًا كمتساوين بانفتاح ومرونة. تتطلب الديمقراطية من الناس أن ينظروا إلى أبعد من الحديث عن الآلهة والطبيعة، وادعاءات الامتياز المستندة إلى التفوق في العقل أو الدم؛ فهي تعني تغيير طبيعة السلطة، وتعني أن المشكلة السياسية الأكثر أهمية هي كيفية تفادي حكم الأقلية أو حكم الأثرياء أو الأقوياء الذين يزعمون أنهم خارقون. وكانت قد حلّت هذه المشكلة القديمة بالوقوف إلى جانب نظام سياسي يضمن أن تبقى مسألة من يأخذ ماذا ومتى وأين وكيف سؤالًا مفتوحًا على الدوام. واعترفت بأن على الرغم من أن البشر ليسوا ملائكة أو آلهة، فإنهم جيدون بما يكفي منع بعض الناس من الاعتقاد أنهم كذلك. وترتب عليها أن تكون حكومة المتواضعين، من المتواضعين، وللمتواضعين؛ هي تعني حكومة ذاتية بين متساوين، وقاعدة قانونية لمجلس من الناس الذين ما عادت قوتهم السيادية

لتقرير أمورهم تُعطى لآلهة متخيلين، للصوت العالي للتقاليد، للطغاة، لمدعي المعرفة، أو ما عادت تسلّم إلى العادة اليومية من الكسل، وتخويل الآخرين، وبلا تفكير، تقرير الأمور المهمة.
بهذا المعنى، لماذا تبقى الديمقراطية على أهميتها بعد 2600 سنة؟ لماذا نتكبّد عناء كتابة أو قراءة تاريخ جديد أيضًا عن حياة الديمقراطية وأوقاتها؟ أسئلة كهذين السؤالين تستدر طيفًا من الأجوبة المختلفة، أولها هو الأكثر مباشرة؛ فللذين يتذوقون تاريخ الاختراعات الإنسانية، يقدم هذا الكتاب تفصيلات جديدة عن الأصول الغامضة لمؤسسات وأفكار قديمة مثل الحكم من خلال المجالس الشعبية، وحق التصويت للمرأة، والاقتراع السري، ومحكمة المحلّفين والتمثيل النيابي. وسيجد محبو الاطلاع على ذلك، وعلى مؤسسات ما نسميها اليوم الديمقراطية - الأحزاب السياسية، التصويت الإلزامي، المراجعة القضائية، الاستفتاء، المجمعات الانتخابية، المجتمع المدني، الحريات المدنية مثل حرية الصحافة - كثيرًا ممّا يثير اهتمامهم هنا، ويضاف إليهم الذين يشعرون بالتعجب من المعاني المتغيرة والمثيرة للجدل الصاخب للديمقراطية، أو أصول مفرداتها الأساسية، أو أفضل الطرائف عنها، أو معمعة الأسباب المتضاربة حول اعتبارها أمرًا جيدًا.
كل صفحة في هذا الكتاب (وفي موجز الأفكار عن التاريخ والديمقراطية في آخره) تحاول أن تؤكد، وبقوة، نقطة مفادها أن نسيان الأمور الخطأ أو تذكّرها، خطر على الديمقراطية، وأن الأمور التي تبدو أبدية هي ليست كذلك بتاتًا. خذ مثالًا بسيطًا، أصبح في الواقع معقدًا: لغة الانتخابات التي تبدو مفرداتها عش غراب مبنيًا من تعابير ذات أصول مختلفة؛ فكلمة «انتخاب» (election) مشتقة من المعنى اللاتيني لفعل «اختار»، (أي أن تنتقي واحدًا من احتمالات عدة)، وعبارة الجمع للذين يقومون بعملية الاختيار، أي «الهيئة الناخبة» (electorate)، أحدث منها كثيرًا؛ إذ يعود زمن استخدامها أول مرة إلى العام 1879، كانت الكلمة المستخدمة قبل ذلك هي «الناخبون» (electors). ويسمى حق التصويت المكتسب الآن «امتيازًا» (franchise)، لكن هذه التسمية كانت تعني (بإنكليزية القرن الثالث عشر) «الحرية والإعفاء من السخرة أو الهيمنة»، ثم صار الحديث عن الامتياز يعني في فترة لاحقة الحصانة القانونية من الملاحقة، لتتطور لاحقًا إلى معانٍ جديدة، من ضمنها منح الحق أو الحصانة، كما يحصل عندما يُمنح الملك أو الأمير حصانة من الاعتقال، أو كـ «امتياز انتخابي» (elective franchise) (حق التصويت)، أو، كما هو في استخدامها اليوم، لتصف رخصة تجارية تمنحها شركة لبيع منتجاتها في منطقة جغرافية محددة (فرع). وهناك أيضًا كلمات مثل «تصويت» (voting) المشتقة من التعبير اللاتيني (votum) والتي دخلت اللغة الإنكليزية أول مرة في القرن السادس عشر، وكانت تعني «التمني أو التعهد»، لكنها تحولت في اسكتلندا في حوالى العام 1600 لتعني ما تعنيه اليوم: عملية التعبير عن الاختيار في الانتخابات. كما أن كلمة اقتراع (poll) التي تُستخدم

لوصف عملية الإدلاء بالصوت، كان معناها الرأس بأصولها الجرمانية والهولندية القديمة (ولهجات حية كثيرة)، وصارت في خلال السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر تدل على ممارسة جديدة في أثناء الانتخابات، وهي التعداد الفعلي لرؤوس المؤيدين، كما أنها انطوت على انتقاص حين صارت تعني أيضًا قص الشعر أو قطع رأس إنسان أو حيوان. لكن الكلمة هذه كانت مصممة لتضع حدًا للأسلوب الفاسد في الانتخابات التي كانت نتيجتها تتحدد من خلال المناصرين الأعلى صوتًا في تأييد مرشحهم. أمّا كلمة المرشح (candidate)، فهي مشتقة من أيام الجمهورية الرومانية، «candidatus»، وتعني «الشخص الذي يلبس رداءً أبيض»، وكانت تشير إلى أشخاص يحاولون جذب الانتباه لأنفسهم بارتداء سترة بيضاء كجزء من مسعاهم للدخول إلى مجلس الشيوخ (Senate).

من نافلة القول إن مضامين العلاقة بين البياض والطهارة لا علاقة لها بالمرشحين للانتخابات هذه الأيام. وتتساوى في الغرابة مضامين العلاقة بين سواد كلمات انتخابية مثل «الاقتراع» (القرعة) (ballot)، المشتقة من كلمة *ballotta* الإيطالية، أي الكرة الصغيرة التي كانت توضع في صندوق أو جرة عند التصويت، وكانت الطابة الصغيرة ذات اللون الأسود توضع سرًا في صندوق الاقتراع، وهذا تمامًا المعنى الذي كان في أذهان أعضاء أندية الرجال في القرن الثامن عشر للاعتراض على الاقتراح المطروح للتصويت. ولا يزال «تسويد الطابة» (blackballing)، ويعني النقض (veto) أو التصويت ضد شخص أو اقتراح، مرتبطًا، كتعبير حتى الآن، بالانتخابات (كما حصل في حملة «المواطنون المتحدون» ضد المرشحين «غير المؤهلين» في كوريا في العام 2000) [(5)]، لكن المثال الصغير للطابات البيض والسود يحكي عن نقطة أكبر، وهي أن عائلات التعابير، التي تشكل اللغة التي يعرف الناس من خلالها الديمقراطية ويختبرونها اليوم، ليست أبدية. لغات الديمقراطية، سواء في اليابان أو نيجيريا أو كندا أو أوكرانيا هي **تاريخية** بشدة.

يحاول هذا الكتاب تذكير القارئ عند دورة كل جملة، بأن كل عرف ديمقراطي، وكل مؤسسة ديمقراطية، كما نعرفها الآن، محكومان بالوقت؛ فالديمقراطية ليست تحقيقًا أزليًا لقدرنا السياسي، ولا أسلوبًا لممارسة السياسة كان معنا على الدوام، أو سيبقى رفيقنا حتى آخر التاريخ الإنساني. وهو يسعى لزيادة الانتباه إلى العرضية الهشة للديمقراطية، في الوقت الذي نرى تصاعدًا في الاختلاف في شأن معناها وفعاليتها وجاذبيتها. تشير الديمقراطية عمومًا، وبطبيعة الحال، إلى نمط خاص من النظام السياسي، حيث يحكم الناس أو ممثلوهم أنفسهم قانونيًا، بدل أن يكونوا محكومين من دكتاتورية عسكرية أو حزب شمولي أو حكم ملكي. بهذا المعنى، تمتعت الديمقراطية في العقود الأخيرة بشعبية غير مسبوقة، وأصبحت كلمة ديمقراطية واحدة من الكلمات الإنكليزية - إلى جانب كلمة كمبيوتر و«أوكي» (OK) - مألوفة لدى الملايين من الناس حول العالم. ويتحدث بعض المختصين

الآن عن انتصار عالمي للديمقراطية، أو يزعم أن الديمقراطية أصبحت سلعة مرغوبًا فيها بشكل شامل، لكن الخلاف بشأن تعريفها لا يزال قائمًا، وكذلك بشأن ما إذا كانت، أو لماذا هي، مفضَّلة على الأنماط المنافسة. ولا يزال الرأي منقسمًا حول ما إذا كانت المجتمعات الديمقراطية، مثل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا والهند والأرجنتين، ترتقي إلى مستوى المثل العليا للديمقراطية. والكتاب هذا يحاول أن يبتّ أكثر أنواع الاختلاف حول الديمقراطية شيوعًا، أي الخلاف بين المدافعين عن الديمقراطية «التشاركية» (participatory) أو «المباشرة» (direct)، التي تتيح مشاركة جميع المواطنين في القرارات التي تؤثر في حياتهم من طريق التصويت المباشر والقبول بقرار الأغلبية، وأولئك الذين يفضلون الديمقراطية «التمثيلية» أو «غير المباشرة» (indirect)، وهي طريقة الحكم التي يختار فيها الناس، من خلال التصويت والتعبير العلني عن آرائهم، ممثلين يقررون الأمور نيابة عنهم.

ديمقراطية المجلس

رأس الحكمة في اختلافات كهذه هو رؤية أن للديمقراطية تاريخًا، شأنها شأن أي اختراع إنساني آخر؛ فالقيم الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية ليست محفورة في الصخر، وحتى معنى الديمقراطية يتغير مع الوقت. هذه نقطة أساسية في هذا الكتاب الذي يركز حصرًا على ثلاث مراحل متداخلة كانت فيها الديمقراطية تُعتبر وسيلة لتقرير الأمور ونمط حياة تطور بفعلها حتى الآن، في الوقت عينه.

شهدت المرحلة التاريخية الأولى من الديمقراطية نشوء المجالس الشعبية وانتشارها، وهي بدأت في حوالى العام 2500 ق.م في المنطقة الجغرافية المعروفة اليوم باسم الشرق الأوسط. وانتشرت في المناطق التقليدية لليونان وروما، لتصل إلى العالم الإسلامي المبكر قبل العام 950 م؛ وشارفت على نهايتها مع انتشار المجالس الريفية (المعروفة باسم الرنة (tings ومؤسسات التشريع ذات المجلسين (*althingi* و*loegthingi* باللغة الأوروبية الشمالية القديمة) إلى مناطق أيسلندا وجزر الفارو [جزر صغيرة تقع بين بريطانيا وأيسلندا في المحيط الأطلسي]، والمحميات البحرية التي أصبحت لاحقًا تعرف باسم أوروبا. وتُعتبر هذه المرحلة كلها عادة مرحلة قاتمة من الانحلال اللاديمقراطي، باستثناء اللحظات المشرقة المرتبطة باسكندنافيا وأثينا التقليدية وروما الجمهورية. وعلى حد قول أحد المعلقين المحترمين، «بسقوط الجمهورية الرومانية، اختفى الحكم الشعبي في جنوب أوروبا كليًا، باستثناء أنظمة سياسية لقبائل صغيرة متفرقة تلاشت عن وجه الأرض قرابة ألف عام» [(6)].

إن فهم الديمقراطية المشبع بالتحيز الغربي الحديث زائف بشكل مثير للشفقة. والحقيقة أن في المرحلة الأولى من الديمقراطية، كانت بذور

مؤسساتها الأساسية - الحكم الذاتي من خلال مجالس من المتساوين - تنتشر فوق أراض ومناخات تمتد من شبه القارة الهندية إلى الإمبراطورية الفينيقية المزدهرة، فإلى السواحل الغربية للأرياف الأوروبية. هذه المجالس الشعبية تأصلت مترافقة مع قواعد وأعراف تطبيقية مختلفة، مثل الدساتير المكتوبة، وأبدال أتعاب المحلفين والمسؤولين المنتخَبين، وحرية التعبير العلني، وآلات التصويت، والتصويت بالقرعة، والمحاكمة أمام محلفين معيَّنين أو منتخَين. وكان هناك أيضًا جهد يُبذَل للسيطرة على القادة المتسلطين، وذلك باستخدام وسائل عدة، مثل الانتخابات الإلزامية للملوك، وتحديد مدة الولاية في المنصب، والطرد السلمي للغوغائيين من المجالس، وإن بخشونة عادة، من خلال التصويت - وذلك قبل ظهور أحزاب سياسية، أو آلية العزل أو الإقالة [للمسؤولين المنتخَبين].

كان لكثير من هذه الإجراءات دور حيوي في مدينة أثينا المشهورة في خلال القرن الخامس ق. م، حيث صارت الديمقراطية تعني الحكم الشرعي لمجلس المواطنين الذكور. وكان العبيد الوافدون والنساء مستبعَدين من المجالس عادة، بينما كان الباقون يلتقون بشكل عادي، في مكان يدعى «بنيكس» [(7)] (pnyx) وغير بعيد من الساحة العامة، لمناقشة بعض القضايا، ويطرحون الآراء المختلفة على التصويت لإقرار ما يجب القيام به، وغالبًا بأكثرية الأيادي المرفوعة، أو بأكثرية القطع الفخارية أو المعدنية التي كان المشاركون يضعونها في وعاء. وشهدت هذه المرحلة الأولى من الديمقراطية أولى التجارب لإنشاء مجلس [تشريعي] ثانٍ (عُرف بمجلس القضاة (damiorgoi) في بعض المدن الإغريقية)، وتحالفات اتحادية بين الحكومات الديمقراطية كان يجري تنسيقها عبر مجلس مشترك يعرف باسم العصبة (myrioi)، مثلما حصل بين الأركاديين الناطقين باليونانية في خلال العقد السادس من القرن الرابع ق. م

كما بُذل جهد مهم لإنشاء كيانات أصبحت في ما بعد مكونًا حيويًا لنمط الحياة الديمقراطية. وشُهد كثير من هذه الابتكارات في العالم الإسلامي، منها ثقافة الطباعة (النسخ) وجهد لصقل جمعيات الحكم الذاتي مثل جمعيات الأملاك المرصودة للخير العام (التي تسمى الوقف) (endowment societies) والمسجد، وفي ميدان الحياة الاقتصادية، الشركات التي كانت قانونيًا مستقلة عن الحكام. احتقر الإسلام المَلكية، وأطلق نزاعات عامة لا تنتهي حول صلاحيات الحاكم. وبحلول نهاية هذه الحقبة في حوالى العام 950 م، أعاد الباحثون المسلمون لغة الديمقراطية القديمة. كما ركز عالم الإسلام المبكر على أهمية القيم المشتركة، كالتسامح والاحترام المتبادل بين المؤمنين بالقداسة والمشككين، ومسؤولية الحكام في احترام وجهات نظر الآخرين في الحياة. وفي خلال هذه الحقبة، شاع بين المسلمين الإيمان بأن على البشر التعامل مع الطبيعة من منطلق الرحمة، كما لو كانت نظيرة لهم، لأنهما (البشر والطبيعة) مخلوقات

إلهية، وترتب على هذه الحتمية أن تنشئ في وقت لاحق المصاعب في وجه جميع الديمقراطيات.

الديمقراطية التمثيلية

منذ القرن العاشر تقريبًا، دخلت الديمقراطية مرحلتها التاريخية الثانية التي كانت نقطةَ ارتكازها في منطقة المحيط الأطلسي، أي في المثلث المائي الممتد جغرافيًا من شواطئ أوروبا إلى بلتيمور (في ولاية ميريلاند) ونيويورك (في أميركا الشمالية)، نزولًا إلى كراكاس (في فنزويلا) ومونتيفيديو (في الأوروغواي) وبيونس أيريس (في الأرجنتين). وبدأت هذه الحقبة مع المقاومة العسكرية للحضارة الإسلامية في شبه الجزيرة الأيبيرية (إسبانيا والزاوية الجنوبية الغربية لأوروبا) التي أدت في القرن الثاني عشر إلى ابتكار المجالس التمثيلية، وانتهت على نحو مؤسف مع التدمير العالمي شبه الكامل لمؤسسات الحياة الديمقراطية ونمطها في عواصف الحرب الممكننة، والدكتاتوريات والحكم الشمولي التي شغلت النصف الأول من القرن العشرين؛ وبين هذين التاريخين وقعت حوادث استثنائية.

صارت الديمقراطية، بعدما تشكلت بفعل قوى متنوعة، مثل انبعاث المدن مجددًا، والصراعات داخل الكنيسة المسيحية، والثورات في دول الأراضي المنخفضة [8] (1581) وإنكلترا (1644) والسويد (1720) وأميركا (1776)، مفهومة كـ **ديمقراطية تمثيلية.** هذا في الأقل المصطلح الذي بدأ استخدامه في فرنسا وإنكلترا والجمهورية الأميركية الجديدة في خلال القرن الثامن عشر، ولا سيما من واضعي الدستور والكتّاب السياسيين المرموقين عندما كانوا يشيرون إلى النوع الجديد من الحكم النابع من القبول الشعبي. مجددًا، لا أحد يعرف من استخدم مصطلح الديمقراطية التمثيلية أولًا، مع العلم أن أحد الرواد كان الماركيز دارجنسون [9]، من النبلاء الفرنسيين، شغل منصب وزير الخارجية في بلاط لويس الخامس عشر، وكان ربما، أول من استنبط معنى الديمقراطية كتمثيل. وكان ممّا كتبه في العام 1765 في مقالة لم تصل إلى الجمهور إلا بعد وفاته: «سرعان ما تتحول الديمقراطية الزائفة إلى فوضى. الحكومة الجماهيرية [المباشرة]، أي عندما يكون الناس في حالة ثورة، ويحتقرون القانون والمنطق بوقاحة، يكون طغيانها الاستبدادي واضحًا من العنف في حركتها وعدم اليقين في مداولاتها. في الديمقرطية الحقيقية يعمل المرء من خلال النواب المخوّلين بالانتخابات، وتشكل مهمة النواب المنتخبين والصلاحيات التي يتمتعون بها كمسؤولين رسميين، السلطة العامة» [10].

كانت تلك طريقة جديدة من طرائق التفكير في الديمقراطية، مشيرة إلى نمط من الحكم، يكون فيها للناس الذين يتصرفون كناخبين عندما يريدون الاختيار بين احتمالين واضحين في الأقل، حرية أن ينتخبوا آخرين يدافعون عن مصالحهم: هذا يعني أن **يمثلوهم** في تقرير الأمور نيابة عنهم. لكن أُريق كثير

من الدم والحبر من أجل تعريف معنى التمثيل بالضبط، ومن له الحق في تمثيل مَن، وما يجب أن يحصل عندما لا يتجاوب الممثلون مع الذين يفترض أنهم يمثلون. لكن الاعتقاد الشائع في المرحلة التاريخية الثانية من الديمقراطية هو أن الحكومة الجيدة هي الحكومة التي تقوم على التمثيل. وفي هذا الصدد، تعطي ملاحظة توماس بين [(11)] المثيرة، وهي: «كانت أثينا ستتخطى ديمقراطيتها من خلال التمثيل»، دليلًا دامغًا على الحجة الجديدة كليًا للديمقراطية التمثيلية التي دفع بها على نحو قوي الخبراء وصنّاع الدساتير والمواطنون في أواخر القرن الثامن عشر. كانت الديمقراطية التمثيلية، التي تجري مقارنتها غالبًا بالحكم الملكي، موضع إشادة بوصفها أسلوب حكم أفضل، لأنها تفسح المجال علنًا لاختلاف الآراء ليس بين الناخبين فحسب، وإنما بينهم وبين ممثليهم أيضًا. وكانت الحكومة التمثيلية موضع إشادة بوصفها وسيلة لتحرير المواطنين من الخوف من قادتهم المؤتمَنين على السلطة؛ ونُظر إلى الولاية الموقتة للممثلين في المنصب باعتبارها بديلًا إيجابيًا للسلطة المتجسدة في هيئة ملوك وطغاة غير منتخَبين. كما أن تلك الحكومة كانت موضع ثناء باعتبارها طريقة جديدة وفعالة لتقاسم اللوم على الأداء السياسي الضعيف - طريقة جديدة لتشجيع تداول القيادة في ضوء الجدارة والتواضع. ونُظر إليها من منطلق أنها شكل جديد من الحكم المتواضع، ووسيلة لإفساح مساحة للأقليات السياسية المعارضة ومساواة التنافس على السلطة، ما يسمح تاليًا للممثلين المنتخَبين اختبار كفاءاتهم السياسية ومؤهلاتهم القيادية أمام آخرين يمتلكون القدرة على إسقاطهم. كما أن المناصرين الأوائل للديمقراطية التمثيلية قدموا أيضًا تبريرًا براغماتيًا للتمثيل، جُعل بمنزلة التعبير العملي عن حقيقة بسيطة: من غير المعقول أن يتعاطى جميع الناس بالشأن الحكومي طوال الوقت، وإن رغبوا في ذلك. وفي ضوء هذه الحقيقة، يترتب على الناس تفويض مهمة الحكم إلى ممثلين يتم اختيارهم في انتخابات منتظمة، ليتولوا مهمة مراقبة إنفاق المال العام، وتمثيل رغبات ناخبيهم أمام الحكومة وجهازها الإداري، فيناقشون القضايا ويقرون القوانين ويقررون من يحكم، وكيف، نيابة عن الشعب.

كانت الديمقراطية التمثيلية، باعتبارها طريقة لتعيين السلطة وإدارتها، نمطًا جديدًا وغير معتاد من الأنظمة السياسية، تقوم على دساتير مكتوبة، وقضاء مستقل، وقوانين تضمن آليات لا تزال تقوم بدور حيوي في الديمقراطيات الآن: الحماية القانونية [(12)]؛ حظر الاعتقال والتعذيب؛ انتخابات دورية للمرشحين إلى المجالس التشريعية؛ ولايات موقتة ومحدودة في المناصب السياسية؛ الاقتراع السري؛ الاستفتاء والتصويت على إقالة المسؤولين المنتخَبين؛ المجمعات الانتخابية [(13)]؛ أحزاب سياسية متنافسة؛ أمناء المظالم [(14)]؛ المجتمع المدني؛ الحريات المدنية مثل حق التجمع العلني وحرية الصحافة؛ توسّع الديمقراطية التمثيلية عند مقارنتها بنمط المجالس الشعبية

السابق؛ النطاق الجغرافي لمؤسسات الحكم الذاتي. مع مرور الوقت، وعلى الرغم من أصولها المحلية في المدن والأرياف والحواضر الإمبراطورية الكبيرة، أصبحت الديمقراطية التمثيلية ضمن نطاق دول ذات إقليم جغرافي محدد تحرسه جيوش مسلحة، ولديها الصلاحية لوضع القوانين وتطبيقها، وجباية الضرائب من سكانها. وكانت هذه الدول أكبر مساحة وأكثر كثافة سكانية من الكيانات السياسية للديمقراطيات القديمة. ولم تكن مساحة معظم دول العالم الإغريقي ذات الديمقراطية المجلسية، مثل مانتينيا وآرغوس، أكثر من بضعة كيلومترات مربعة، بينما أغلبية الديمقراطيات التمثيلية الحديثة أكبر بما لا يقاس - نذكر منها كندا (9,98 ملايين كم^2) والولايات المتحدة (9,63 ملايين كم^2)، وأكبر دائرة انتخابية في العالم، أي الإقليم الريفي الشاسع كالغورلي (Kalgoorlie) في ولاية غرب أستراليا الفدرالية التي تضم 82 ألف ناخب ينتشرون على مساحة 2,3 مليوني كم^2.
لم تكن التغييرات التي شكلت الديمقراطية التمثيلية حتمية، ولا موضع إجماع سياسي، كما أن الديمقراطية التمثيلية لم تكن واجبة الحصول، لكنها حصلت مولودة من رحم صراعات قوى كثيرة، تمثل عدد كبير منها في معارك قاسية في مواجهة المجموعات الحاكمة، سواء أكانت الهيئات الكنسية أم كبار الملّاك أم الملوك أم الجيوش الإمبراطورية، وغالبًا باسم «الشعب». وتمثلت النقطة العويصة في تعريف من هو «الشعب» بالضبط، وأدت إلى مشاحنات عنيفة كثيرة. كما أن عصر التمثيل لم يشهد الانبعاث الملحوظ للغة الديمقراطية القديمة فحسب، بل إنه أعطى كلمة الديمقراطية نفسها أيضًا معاني جديدة لو قُدّر للمراقبين القدماء أن يروها لقالوا إنها متناقضة، أو ببساطة لا معنى لها.
استوت الحقبة الثانية للديمقراطية على نعوت وتعابير جديدة، فكان هناك حديث عن «ديمقراطية أرستقراطية» (كان ذلك أول الأمر في الدول المنخفضة في أواخر القرن السادس عشر)، وإشارات جديدة (بداية في الولايات المتحدة) إلى «الديمقراطية الجمهورية»، وجاءت لاحقًا تعابير «الديمقراطية الاجتماعية» و«الديمقراطية الليبرالية» و«الديمقراطية المسيحية»، حتى «الديمقراطية البرجوازية» و«ديمقراطية العمال» و«الديمقراطية الاشتراكية»، وهي تنسجم مع الصراعات المتنوعة عند جماعات تسعى للمساواة في الوصول إلى السلطة الحكومية وكانت قد أدت، في بعض الأحيان، وعن سابق تصور وتصميم أو بالمصادفة البحت أو كنتيجة غير مقصودة، إلى إيجاد مؤسسات وقيم وأنماط حياة لا سوابق لها. وكان من المفاهيم الجديدة أيضًا الدساتير المكتوبة والقائمة على الفصل الرسمي للسلطات، والانتخابات الدورية والأحزاب المتنافسة والأنظمة الانتخابية المختلفة، وكذا ابتكار المجتمع المدني المؤسَّس على عادات وأعراف جديدة - تجارب مختلفة مثل تناول العشاء في مطعم شعبي، وممارسة الرياضة أو تحكم المرء في انفعالاته باستخدام لغة مهذبة - وروابط جديدة استخدمها

المواطنون للإبقاء على مسافة من الحكومة باستخدام أسلحة غير عنيفة، مثل حرية الصحافة المطبوعة، وجمع التواقيع على العرائض، والمواثيق والمؤتمرات الدستورية لوضع دساتير جديدة. وفي بعض الأماكن ازدهرت الحكومات المحلية وولدت ثقافة حقوق المواطَنة وواجباتها. ويلاحَظ أن هذه المرحلة أنتجت أيضًا - لدى الحركات التعاونية والعمالية في إقليم الأطلسي على سبيل المثال - الحديث الأول عن «ديمقراطية عالمية».
أطلق عصر الديمقراطية التمثيلية العنان لما أسماه الكاتب والسياسي الفرنسي ألكسيس دو توكفيل [(15)] في عبارته الشهيرة «ثورة ديمقراطية عظيمة» لمصلحة المساواة السياسية والاجتماعية. والثورة هذه، التي انطلقت من المثلث الأطلسي، كثيرًا من العوائق والنكسات، خصوصًا في أوروبا، حيث انهارت عمومًا في العقود المبكرة من القرن العشرين. وتغذت الثورة الديمقراطية على صراعات فظة وحوادث تخطف الأنفاس، مثل إعدام الملك تشارلز الأول [(16)] في إنكلترا، ما طرح على بساط البحث المواقف المعادية للديمقراطية التي - يعتمدها الأثرياء والأقوياء - وتفترض أن عدم المساواة بين الناس أمر «طبيعي»، بيد أن مجموعات جديدة، مثل النساء والعمال والعبيد، حصلت على حقوق وامتيازات. وأزال الإلغاء الرسمي للعبودية هذه الميزة من عالم الديمقراطية المجلسية الذي لطالما استند إلى العبودية. وجرى توسيع التمثيل، فصار أكثر ديمقراطية، أقله في النص، ليضم جميع السكان، في الأقل في البلدان التي حاولت ذلك. لكن هذا التوسع لقي صعوبات بالغة وواجه مصاعب عظيمة. وبقيت الديمقراطية حتى بعد ذلك موضع امتحان دائم، وجرى في أكثر من بضع حالات تضييق تعريف التمثيل في الولايات المتحدة ودول أميركا اللاتينية (الإسبانية الأصل) من خلال سحب حق الاقتراع من جماعات محددة، خصوصًا السود والفقراء والسكان الأصليين. ولم يجرِ النظر إلى التصويت باعتباره حقًّا **شاملًا** حتى نهاية الحقبة الثانية - في خلال العقود الأولى من القرن العشرين - فحصل ذلك أولًا لجميع الرجال البالغين ولاحقًا - بعد وقت طويل في العادة - لجميع النساء البالغات. لكن حتى بعد ذلك، وكما أظهرت تجارب الدكتاتورية والشمولية، قاتل معارضو الديمقراطية التمثيلية بعنف، وبمقدار ملحوظ من النجاح ضد عدم كفاءتها المتخيلة، وأخطائها المميتة وشرورها المفترضة، وأظهروا أن الديمقراطية بجميع أشكالها ليست محتومة، وأن ليس في بنيتها ضمانات تاريخية.

الديمقراطية الرقابية [(17)]

ماذا يحصل للديمقراطية كما نعرفها ونختبرها اليوم؟ وهل لعالم الديمقراطيات مستقبل وردي؟ هل تعاني الديمقراطيات التراجع أو التحول إلى ما شبه «ما بعد الديمقراطية»؟ ألا تزال الديمقراطية مرغوبًا فيها وقابلة

للحياة، أم إن مصيرها سيكون مثل مصير طائر الدودو [18] وغابات الجزيرة الشرقية [19] وجليد القطب المتجمد في أرض الانقراض؟

هذه الأسئلة يغلفها عدم كمال الديمقراطيات راهنًا بالغيظ والتكهن؛ فالديمقراطيات الآن تشبه تجربة لم تُحتسب نتائجها النهائية بعد. وكتاب **حياة الديمقراطية وموتها** يقوم، عند النظر إلى مآل الديمقراطيات حول العالم، بدور محامي الوقت، فيسعى لشحذ إحساسنا بأن تاريخ الديمقراطية لا يزال في قيد التشكل مع دوران عقارب الساعة، ومع كل إشراقة شمس تتحول إلى المغيب. وهو يحاول ذلك من خلال رسم الأفكار والشخصيات والحوادث والمؤسسات التي كانت معًا تساهم بقوة في تشكيل الديمقراطية في العقود الأخيرة، بعيون مؤرخ افتراضي يكتب عنها بعد خمسين سنة. وتشمل تقنيات رواية هذه القصة النظر إلى الوراء وإلى وقتنا الراهن من نقطة بعيدة في مستقبل خيالي، يحث القراء على تصور ما يُمْكِنُ مراقبًا رصينًا لعصرنا أن يقول عنا في المستقبل. هذه هي بالطبع، الطريقة الوحيدة للنظر إلى اتجاهات الحاضر، لكن يمكننا، من خلال جعل عصرنا يبدو بعيدًا منا بعض الشيء، أن نحصل على ميزة تدريب أذهاننا على أشياء لم نرها بعد. ويتحدانا كي نفترض اتجاهات ربما تبدو جديدة بصدق، أو مهددة بعمق - ومفهومة قليلًا أو مهملة كليًا.

تتطلب تقنية وضع عيون افتراضية في مؤخر رؤوسنا لننظر إلى وقتنا الراهن بعد نصف قرن من الآن، أن نفحص بطريقة مختلفة السياسات الديمقراطية التي حلت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية. فالنهضة الكبرى لم تكن وليدة ثورة القرنفل في البرتغال في العام 1974، أو الثورات المخملية في وسط شرق أوروبا في العام 1989، كما يسود الاعتقاد حتى الآن. إنها عملية أقدم كثيرًا، ولم تنتهِ بأي شكل من الأشكال، على الرغم من أنها دفعت الديمقراطية إلى أبعد من الآفاق المألوفة، إلى أماكن غير مألوفة. ويُعتبر التطور الأكثر وضوحًا هو أن الديمقراطية أصبحت قوة عالمية. وأول مرة في التاريخ، لم تصبح لغة الديمقراطية وقيمها ومؤسساتها مألوفة للشعوب، في أغلبية أقاليم الأرض، بغضّ النظر عن جنسياتها أو دياناتها أو حضاراتها، وليس هناك كلام جديد عن «ديمقراطية كونية»، كما الإشارة إلى الديمقراطية «كقيمة شاملة» فحسب (ترديدًا لعبارة حائز جائزة نوبل للاقتصاد أمارتيا سِن) [20]. وبدأ أول مرة استئصال التمييز العنصري ورهاب الخوف من الآخرين من قيم الديمقراطية، إلى درجة صار فيها الديمقراطيون حول العالم يغضبون أو يشعرون بالخجل من الأحاديث التي تسم بعض الشعوب بـ «التخلف» و«عدم التحضر» و«الدونية الطبيعية»، وهو الكلام الذي كان سائدًا حتى وقت متأخر من عقد الثلاثينيات القاتل في القرن الماضي.

لا شك في أن تغيّر المناخ لمصلحة الديمقراطية يثير الإعجاب؛ فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يصفُ الجو للطغاة في كل مكان، بل تعرضوا للأنواء

إلى درجة من القوة يمكن قياسها في إعادة قراءة الرواية الكلاسيكية (**الديمقراطية: رواية أميركية**) Democracy: An American Novel التي كتبها هنري آدامز [21] في وقت متأخر من القرن التاسع عشر؛ فبطلة الرواية مادلين لي تشكو الآثار المفسدة لصراعات السلطة، والمؤامرات والصفقات في واشنطن العاصمة، وتقول باستسلام وتنهيدة عميقة: «حطمت الديمقراطية أعصابي نتفًا، إنني أريد أن أذهب إلى مصر». في هذه الحقبة الجديدة من الديمقراطية، وتحت ضغط الثورة الديمقراطية العظيمة، ما عادت حتى دول مثل مصر تُعتبر ملاذًا آمنًا للذين يخشون الديمقراطية أو يشمئزون منها. فخرجت الديمقراطية من طيات النسيان مجددًا، بعد الانتكاسات المدمرة في خلال النصف الأول من القرن العشرين - في العام 1941 كانت في العالم 11 دولة ديمقراطية فقط - ونجت الديمقراطية من القصف الجوي والتهديد بالاجتياح العسكري والانهيار المعنوي والاقتصادي في دول مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية ونيوزيلندا. وعلى الرغم من المخاطر المدهشة، تجذرت في الهند، حيث تكونت بنجاح أول ديمقراطية واسعة النطاق في العالم، بمساعدة شعوب فقيرة ماديًا، ومتعددة الأديان ومختلفة اللغات وقليلة التعليم. وعادت قيم الديمقراطية وأسلوبها في الحياة إلى السطح في جنوب أفريقيا وأجزاء من أميركا اللاتينية، وعبر وسط شرق أوروبا. وأصبحت الديمقراطية، أول مرة في التاريخ، لغة سياسية عالمية. أصبحت لهجات الديمقراطية محكية في كل قارة، وفي دول مختلفة كالهند ومصر وأستراليا والأرجنتين وكينيا، وانفجر الكفاح من أجل الديمقراطية في أماكن كان احتمال حدوثه في حدود دنيا؛ ففي السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، كانت هناك ثورة الأرز في لبنان، والثورة الوردية في جورجيا، والثورة البرتقالية في أوكرانيا. وانتعشت أطياف الديمقراطية في اليابان ومنغوليا وتايوان وكوريا الجنوبية، وفشت في أروقة الصين وبورما (ميانمار) وكوريا الشمالية وطرقاتها، وطرقت بعنف أبوابها الموصدة.

كان تراكم الاتجاهات المؤيدة لما يمكن أن يُعتبر بمعايير متساهلة، ديمقراطية، مدهشًا إلى درجة جعلت تقريرًا نافذًا (من إنتاج «فريدوم هاوس») [22] يتحدث عن القرن العشرين بصفته القرن الديمقراطي. ويشير التقرير إلى أن في العام 1900 كانت الإمبراطوريات والأنظمة الملكية مهيمنة، ولم يكن هناك أي دولة تسمح بحق التصويت الشامل والانتخابات المتعددة الأحزاب، وكان هناك بضعة أنظمة ديمقراطية مقيَّدة (restricted democracies) في 25 دولة تمثّل ثُمن سكان العالم. بحلول العام 1950، بعد هزيمة النازية عسكريًا ومع إنهاء الاستعمار وبدء إعادة الإعمار في ما بعد الحرب في أوروبا واليابان، كان هناك 92 دولة ديمقراطية تضم ما يقارب ثلث سكان العالم. ويلاحظ التقرير أن بحلول نهاية القرن العشرين، كان هناك 119 دولة (من مجموع 192 دولة في العالم) يمكن أن ينطبق عليها وصف الديمقراطية الانتخابية (electoral democracies)؛ مع 85 منها - 38

في المئة من سكان العالم - تتمتع بأنماط من الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان الأساسية وحكم القانون. ويقول التقرير إن الديمقراطية أصبحت الآن في متناول العالم ككل، ويستنتج أن «بالمعنى الحقيقي للكلمة، أصبح القرن العشرون ’قرن الديمقراطية‘»، ويضيف: «ينعكس الوعي العالمي المتزايد لحقوق الإنسان والديمقراطية في ازدياد الممارسات الديمقراطية، وفي التوسع في الحقوق الدستورية إلى جميع مناطق العالم وجميع الحضارات والديانات» [23].

يتوسل التقرير في خلاصته فن الغواية، فيلامس بذكاء وجهة نظر المنطق السائد بأن الحكم يجب أن يتولاه الناس العاديون لا الطغاة الذين يعتبرون أنفسهم أناسًا خارقين. ويحاول التقرير من خلال إبراز التعريف وإغفال الوسائل، أن يثبت أن الأدلة كلها تشير الآن إلى انتصار عالمي للديمقرطية التمثيلية. ويتخذ كتاب **حياة الديمقراطية وموتها** رؤية مختلفة جذريًا وأكثر تواضعًا عمّا ستؤول إليه الديمقراطية، ويكشف من خلال وضع الأمور في سياق منظور تاريخي أطول، واستخدام تعريفات مختلفة وأطر تفسير أكثر دقة، أن اتجاهات وقتنا الحاضر مختلفة تمامًا، وأكثر تناقضًا، وبالتأكيد أكثر إثارة للفضول ممّا ذهب إليه تقرير «فريدوم هاوس» البعيد الاحتمال والقصير النظر.

إذًا، إذا لم يكن الابتهاج العفوي لنجاحها ملائمًا، فماذا يحدث للديمقراطية فعلًا؟ هل صحيح أن الديمقراطية، بوصفها حقيقة أو مثالًا، صارت في خلال السبعين سنة الماضية أكثر قوة وشعبية من أي وقت مضى من تاريخه، منذ كانت فكرة حالمة في سوريا القديمة وبلاد ما بين النهرين، وفينيقيا ومدن الموكينيين والعالم الإغريقي؟ حقًّا، صارت الديمقراطيات المعاصرة بقيادة الولايات المتحدة تمارس سلطة ونفوذًا عالميّين، وضع «نادي الديمقراطية» (وهو تحالف للدول الديمقراطية اقترحته أولًا وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت [24]) اسم الديمقراطية على الخريطة وفي الامتحان معًا في العالم أجمع، وتضاعف عدد الدول الديمقراطية في خلال جيل واحد. وفي هذه الحقبة الثالثة من الديمقراطية، عمد الطغاة، الذين لم يكونوا في حاجة إلى مبررات عمومًا، إلى ارتداء أزياء الديمقراطية. وادعى معظمهم - هو جِنتاو وفلاديمير بوتين [25] والعقيد القذافي [26] ولي كوان يو [27] - انحناءً أمام الموجة، أنهم ديمقراطيون، ودأبوا على استخدام لغة الديمقراطية لتغطية آثارهم [28]، وفي الوقت نفسه، تمكنت الديمقراطيات القديمة كافة، مثل ألمانيا التي انزلقت ذات مرة إلى الدمار، من البقاء بعيدًا من المشكلات، بعد انهيار الشيوعية. وأدت هذه الدولة دورًا مهمًا في تأسيس الاتحاد الأوروبي، الأنموذج العالمي الرائد للتكامل الإقليمي، والمنظومة السياسية المتعددة الطبقات التي ألزمت نفسها، وسط السجالات بين المواطنين والتشوش المتكرر بين صنّاع القرار

حول أنسب القواعد والأنظمة المرعية الإجراء، بمبدأ ممارسة إقامة بنى ديمقراطية عابرة للحدود، ليس لبعضها سابقة في تاريخ الديمقراطية.

تمثّل التجربة الأوروبية في نشر الديمقراطية عبر الحدود رمزًا ملائمًا لاتجاه آخر ضمن عالم الديمقراطية الموجود فعلًا؛ إنه اتجاه مدهش بحق، حيث تخضع المؤسسات الأساسية والروح المشرعة للديمقراطية التمثيلية لعملية تحوّل كبرى لجيل كامل تقريبًا. وفي افتراق بارز عن الطريقة التقليدية للنظر إلى الأمور، يعرض هذا الكتاب لبرهان أن حقبة الديمقراطية التمثيلية تتلاشى تدرجًا، وأن شكلًا تاريخيًا جديدًا من ديمقراطية «ما بعد التمثيل» (post-representative)، ولد وهو ينتشر عبر عالم الديمقراطية. وتُعتبر طريقة تعريف الديمقراطية وقيمتها في أيامنا هذه من الأعراض المفيدة لهذا التغيير التاريخي. وما عاد النظر إلى الديمقراطية باعتبارها، كما كانت ذات مرة، منسوبة إلى النعمة الإلهية، أو إلى الله، أو قائمة على مصادر أولية، مثل الإنسان أو التاريخ، أو الاشتراكية أو الحقيقة - كل ذلك ستتناوله بالتفصيل الصفحات التالية - بل أصبح النظر إليها أكثر براغماتية، كسلاح في متناول اليد، ولا غنى عنه ضد تراكم السلطات غير الخاضعة للمحاسبة وآثاره المقيتة. في هذه الحقبة الجديدة من الديمقراطية التي يبزغ فجرها، سيصبح للعالم نفسه معنى جديد: التدقيق الشعبي والتحكم العام في صنّاع القرار، سواء أكانوا يعملون في المجالات الحكومية أم في تلك العابرة للدول، في ميدان المنظمات غير الحكومية أم في مؤسسات المجتمع المدني مثل الشركات ونقابات العمال والاتحادات الرياضية والجمعيات الخيرية.

هناك تغييرات أخرى تحصل في عالم الديمقراطية كذلك؛ ففي خلال العقود الستة الأخيرة، جرى خلط آليات التمثيل ذات القاعدة المجلسية بأساليب جديدة من الرقابة الشعبية والتحكم في ممارسة السلطة، حيث إن الأشكال التمثيلية للحكومة لن تختفي أو لن تزول ببساطة، في الحقبة الجديدة من الديمقراطية. ومن الخطأ الاعتقاد أن هذه الأشكال التمثيلية في طريقها إلى النسيان، لأن الآليات التمثيلية التي تعمل في نطاق الحيز الجغرافي للدولة ستنجو غالبًا، وفي بعض البلدان ستزدهر أحيانًا (كما في منغوليا وتايوان وجنوب أفريقيا) أول مرة على الإطلاق. وهناك أيضًا جهد كبير لإعادة تنشيط المؤسسات الأصلية للحكومة التمثيلية، من خلال تشجيع الاهتمام المدني بعمل السياسيين والأحزاب والبرلمانات، كما في المحاولات التي جرت في العقدين الأخيرين لتنظيف [الإدارات الحكومية] والمحاسبة الشعبية والمشاركة المدنية من خلال برامج عمل (تُعرف باسم ماتشيزوكوري [(29)](machizukuri) في مدن يابانية، مثل يوكوهاما وكاوازاكي. لكن، ولأسباب عدة يمكن تتبّعها إلى النتائج المدمرة للحرب العالمية الثانية، وتتضمن الآن الضغط الشعبي المتنامي للحد من الفساد، تتحول الديمقراطية التمثيلية إلى نمط يختلف جذريًا عن النمط الذي ربما كان أجدادنا محظوظين بمعرفته. سيعمّد

كتاب **حياة الديمقراطية وموتها**، لأسباب ملزمة ستتجلى تباعًا، نشوء شكل تاريخي جديد من الديمقراطية باسم له رنة غريبة هو «الديمقراطية الرقابية».
ماذا نعني بـ «الديمقراطية الرقابية»؟ ولماذا كلمة «رقابية»، مع ما فيها من دلالات تحذيرية من خطر داهم وإرشاد آخرين للتصرف بطريقة محددة، أو فحص مضمون أو نوعية شيء ما؟ هناك مؤشر حيوي للإجابة وفهم التغييرات الجارية، وهو أن الأعوام التي تلت العام 1945 [نهاية الحرب العالمية الثانية] شهدت ابتكار حوالى مئة نمط جديد من أدوات مراقبة السلطة، لم تكن موجودة من قبل في عالم الديمقراطية. وهذه الابتكارت من أجهزة المراقبة [30] (watchdog) والتوجيه (guide-dog) ورفع الصوت (barking-dog)، تغير جغرافية السياسة وديناميتها معًا في ديمقراطيات كثيرة ما عادت تحمل أوجه شبه كثيرة مع النماذج التقليدية للديمقراطية التمثيلية، التي تفترض أن أفضل من يناصر حاجات المواطنين هم مشرعون منتخبون يمثلونهم ومن اختيار أحزاب سياسية. يُعتبر هذا النمط التاريخي الناشئ من الديمقراطية «الرقابية»، بمنظور هذا الكتاب، شكلًا من ديمقراطية «ما بعد وستمنيستر» [31]، حيث بدأت أجهزة مراقبة السلطة والتحكم فيها تتوسع أفقيًا ونزولًا عبر النظام السياسي كله، مخترقة أروقة الحكومة ومحتلة أركان المجتمع المدني وزواياه، وهي بفعلها ذلك تعقّد كثيرًا، وأحيانًا تعرقل، حياة السياسيين والأحزاب والمشرعين والحكومات. وتضم هذه المؤسسات فوق البرلمانية للرقابة على السلطة - نذكر هنا بعضها بطريقة عشوائية - لجان النزاهة العامة؛ النشاط القضائي؛ المحاكم المحلية؛ محاكم العمل؛ مؤتمرات الإجماع؛ برلمانات الأقليات؛ دعاوى المصلحة العامة؛ هيئات المواطنين المحلفين [32]؛ مجالس المواطنين؛ المساءلة العامة المستقلة؛ مراكز البحوث؛ تقارير الخبراء؛ الموازنة التشاركية؛ الوقفات الاحتجاجية؛ «التدوين الإلكتروني»، وأشكال جديدة من التحقيقات الإعلامية.
من المحتمل أن هذه الأدوات أسبغت تواضعًا كثيرًا على أنموذج الحكومة التمثيلية والسياسة القائمة على القيادة الحزبية. ويعزز مؤشرات هذا التواضع انتشار آليات الرقابة فوق الحدود الدولية وتحتها؛ حيث بدأت المنتديات ولقاءات القمة والبرلمانات الإقليمية ومؤسسات النظر في حقوق الإنسان، إلى جانب الطرق المفتوحة للتفاوض والتنسيق عبر الحدود (OMCs) ولجان المراجعة التزاملية (peer review panels)، من الطراز التي تعتمده كلٌّ من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (آيبك) (Asia-Pacific Economic Cooperation)، تؤدي دورًا في تشكيل برامج عمل الحكومات وتحديدها على المستويات المختلفة.
يتمثّل الشاهد على تجارب نشر الديمقراطية عبر مؤسسات المجتمع المدني إلى مناطق أعلى وأدنى من مؤسسات الدول ذات الحيز الجغرافي المحدد، في مؤسسات من مثل اللجنة الأولمبية الدولية، التي وإن كان اختيار أعضائها

ذاتيًا [من صلاحية الدول الممثلة فيها]، فإن اختيار جهازها التنفيذي الذي يديرها موضع انتخاب بالاقتراع السري، يحسم بالأغلبية وتكون ولايته محددة زمنيًا. وبمساعدة مجموعة جديدة من وسائل الإعلام، بما فيها المحطات التلفزيونية الفضائية والهواتف الجوالة والإنترنت، تنمو أيضًا الرقابة الشعبية على المؤسسات الدولية للحكومات. وتجد كيانات مثل منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، نفسها في قيد التقصي الدائم والدوري من خلال إجراءاتها القانونية الذاتية، ومن كيانات خارجية ومن الاحتجاج الشعبي. وفي عصر الديمقراطية الرقابية، يمكننا أن نسمع النداءات الصاخبة من أجل «ديمقراطية كونية». وثمة جهد خلّاق يُبذل أول مرة على الإطلاق من أجل ديمقراطية «خضراء» (green democracy)، ويُستثمر مال ووقت وجهد لإنشاء مؤسسات رقابية بيولوجية تلبي مبدأ التقصي الشعبي وتطبقه على الذين يمارسون سلطة على الغلاف الجوي (biosphere)، الذي يتمتع في الواقع بصوت افتراضي، وبالحق في أن يكون ممثلًا في الشؤون الإنسانية. وهناك أيضًا أعداد متزايدة من الأمثلة لهذه التجارب في «دمقرطة» تعاملنا مع عالم الطبيعة الذي نتعامل مع شؤونه كأننا كائنات خارجة عن القانون وذات نزعات إجرامية. وتُعتبر الهيئات الرقابية المسؤولة عن أقاليم جغرافية والمؤسسات المدنية المدعومة من أصدقاء الأرض والمدافعين عنها، مثالًا محددًا لذلك، وكذلك كيانات التشخيص العلمي والتقني المستقلة الجديدة. ويُعتبر المجلس الدانماركي للتكنولوجيا مثالًا، وهو كيان يرتكز على تقاليد دنماركية أكثر قدمًا من التثقيف العام عبر شبكات من تعليم البالغين (folkeoplysnig)، لكنه مصمم في الأوضاع الجديدة لإتاحة المجال أمام تمارين المشاورات الشعبية العالية المستوى، ولرفع مستوى الوعي البرلماني لآمال المواطنين ومخاوفهم في مسائل تراوح بين المواد الغذائية المعدلة جينيًا وبحوث الخلايا الجزعية، وبين تكنولوجيا الذرة والتكنولوجيا النانوية [(33)] (nanotechnology)، والتجارب المخبرية على الحيوانات.

أقمار رديئة

خلافًا لصنّاع السياسة والنشطاء والباحثين الذين يفترضون أن الخيار المطروح على الديمقراطية المعاصرة هو بين القبول بشروط الديمقراطية الانتخابية لأنموذج وستمنيستر، واعتماد أشكال أكثر تشاركية من الديمقراطية «العميقة» و«المباشرة»؛ أي من الناحية الواقعية الاختيار بين اعتماد الحاضر أو العودة إلى الروح المتخيلة للديمقراطية الأثينية، يطرح كتاب **حياة الديمقراطية وموتها** احتمالًا ثالثًا، يقف إلى جانبه جزء كبير من التاريخ المعاصر؛ إنه خيار نمو «الديمقراطية الرقابية» الذي يحتاج إلى الاعتراف به، بما هو شكل تاريخي جديد من الديمقراطية. هذه التوجهات نحو الديمقراطية الرقابية، التي سيعرض لها هذا الكتاب لاحقًا، توضح كلها النقاط التالية ذات

الصلة: إن ما نعنيه بالديمقراطية يتغير مع الزمن؛ إن المؤسسات الديمقراطية وطرائق التفكير فيها ليست محفورة في الصخر، وهذا - بالضبط - بسبب أنها [المؤسسات الديمقراطية] أكثر الكيانات السياسية حساسية إزاء السلطة عرفها البشر على الإطلاق؛ إن الديمقراطيات قادرة على أن تجعل نفسها أكثر ديمقراطية، على سبيل المثال، من خلال ابتكار طرائق جديدة لضمان قنوات متساوية ومفتوحة للمواطنين وممثليهم، من أجل الوصول إلى جميع أنواع المؤسسات التي لم تكن يد الديمقراطية تمسها سابقًا.

تتجلى أهمية هذه النقاط في التجربة الديمقراطية غير المتوقعة في الهند، التي أثبت وصول الديمقراطية إليها في الوقت التي كانت أغلبية الديمقراطيات تتعرض للزوال على وجه الأرض، أن الدكتاتورية والشمولية ليستا ضروريتين سياسيًا، كما كان كثيرون يصرّون في ذلك الوقت؛ فالديمقراطية الهندية أطاحت آراء مسبقة وتحيزات أخرى، فرفض الملايين من المواطنين الهنود، الذين كانوا يعانون فقرًا يدمي القلوب، وجهة نظر أسيادهم البريطانيين القائلة إن الديمقراطية تتطلب أن يكون اقتصاد البلد ملائمًا أولًا، وقرروا أن يصبح اقتصاد البلد ملائمًا من **طريق** الديمقراطية، فأثبتوا أن في إمكان من هم من أصول متواضعة أن يرثوا الأرض، وأن «قانون» البقاء للأقوى سياسيًا والأصلح اقتصاديًا ليس مطلقًا بأي معنى.

كان لهذا التغيير أهمية لامتناهية؛ إذ إنه أطلق يد الديمقراطية عالميًا لتطاول مليارات البشر الذين يجمعهم شيء واحد، وهو أنهم ليسوا أوروبيين. وتحدت الهند القاعدة السائدة التي تقول إن الديمقراطية يمكنها أن تنمو حيث يوجد «شعب» (dēmos) تجمعه ثقافة مشتركة، وأثبتت العكس تمامًا، فأظهرت أن الحكم الذاتي هو حاجة لحماية مجتمع حيوي مهذار، يطفح باللغات والثقافات المختلفة، وبالتالي تعريفات مختلفة للكيان السياسي نفسه. وكانت النتيجة ديمقراطية مع فارق حقيقي؛ إذ ابتكر البلد في وقت مبكر طيفًا متنوعًا من الأدوات الجديدة للرقابة الشعبية والتحقيق في ممارسة السلطة، من أبرزها: مجالس الحكم المحلية الـ «بانشيات» [(34)] (Panchayat)؛ تمكين النساء؛ بروز أحزاب سياسية إقليمية ترفض التقسيم الطبقي التقليدي للمجتمع بزعامة شخصيات ألمعية مثل [كوماري] ماياواتي [(35)]؛ حركات المقاومة السلمية «ساتياغراها» [(36)] (satyagraha)؛ الكوتا الإلزامية للأقليات، إلى جانب أدوات أخرى تتضمن الموازنة التشاركية وتقارير «البطاقة الصفراء» [تيمنًا بالبطاقة الصفراء التي يستخدمها الحكام في مباريات كرة القدم لإنذار اللاعبين الذين يرتكبون مخالفات في أثناء اللعب]؛ محاكم السكك الحديد؛ الانتخابات الطلابية؛ المحاكم السريعة الإجراء المعروفة باسم «لوك أدالاتس» (lok adalats)؛ برامج التشاور المائي؛ دعاوى المصلحة العامة القضائية.

يصعب إيجاد لغة سياسية للحديث عن الأهمية الطويلة الأمد لهذه الابتكارات؛ فالسياسة الهندية، لا تحمل، بالتأكيد، أوجه شبه كثيرة مع الاعتبارات النصية

الكلاسيكية للديمقراطية التمثيلية، ولا لأنموذج كونغرس [جواهر لال] نهرو [37] الديمقراطي القائم على مركزية البرلمان، وعلى فرضية أن أفضل طريقة لتلبية حاجات المواطنين هي عبر ممثلين منتخَبين من البرلمانيين الذين تزكّيهم الأحزاب السياسية. يكشف كتاب **حياة الديمقراطية وموتها** أن هذه الديمقراطية الآسيوية التي بلغت ستين سنة من العمر ليست أكبر ديمقراطية في العالم - وهذا شعار مريح - فحسب، وإنما هي أيضًا الأنموذج الأولي الأكثر تعقيدًا واضطرابًا وإثارة، وإنها، معرّفة بوسائل قديمة وجديدة متنوعة للرقابة الشعبية والقوى المتنافسة وتمثيل مصالح المواطنين على المستويات المختلفة، تعزز اقتناع هذا الكتاب بأن الديمقراطية قابلة للتحسين من خلال تغيير مفاهيم الناس، وتحقير الذين يمارسون سلطة على آخرين، وأن بذور محاسبة شعبية أكبر يمكن أن تزرع في كل مكان، من غرفة النوم إلى غرفة مجلس الإدارة وإلى أرض المعركة.

لكن الآن، حان وقت سؤال التشكيك: ما هي قابلية جميع هذه التوجهات التي تغذي العصر الجديد من الديمقراطية الرقابية للحياة؟ هل في إمكانها النجاة من الضغط المتنامي على مؤسساتها، أو من جهد المشككين بها ونقادها وأعدائها لجعلها موضع سؤال، أو لإضعاف أو تحطيم قبضتها الممسكة بقلوب ملايين البشر وعقولهم حول العالم بشكل مباشر؟

لا يدّعي كتاب **حياة الديمقراطية وموتها** أن الديمقراطية الرقابية ستقودنا إلى الجنة على الأرض، وهو يولي اهتمامًا لكيفية مكافحة التوجهات المؤيدة لها بدرجات متفاوتة من توجهات مضادة في كل مكان، ولا يطحن أو يميع أي أقوال. كما أنه يُظهر كيف أن الديمقراطية في وقتنا الراهن مبتلية بقصور السوق وعدم المساواة الاجتماعية، وقلقة من التراجع المشهود في عضوية الأحزاب السياسية، خصوصًا في صفوف الشباب والفقراء الساخطين، ومن تذبذب المشاركة في الانتخابات، وتنامي عدم احترام «السياسيين» و«السياسات» الرسمية، إلى درجة المقاطعة أو الحملات التهكمية على جميع الأحزاب ومرشحيها. هذا وتتعرض الديمقراطية على نحو مفهوم، وإن ليس أول مرة في التاريخ ولكن الآن بدرجة ملحوظة من السم والعداء، للتشنيع المباشر، مثل هذا المشهد اللاذع المشهور في اليابان: «ما هي الطريق الأفضل لتجديد إيمان الناس بالأحزاب والحكومات؟» يسأل مقدم البرنامج الحواري. «الطريقة الأفضل، يجيب أحد المشاركين في الحلقة، هي، أولًا، في ترك النظام السياسي ينهار». تصعب الإجابة عمّا إذا كانت الديمقراطية قادرة على التكيف مع العالم الجديد من حملات الإعلان الهائلة في الانتخابات، وقوى الضغط المنظمة، والأكاذيب السياسية الملفّقة (political spin)، وإعلام الشركات العالمية المتعددة الجنسيات - وأيضًا السؤال عمّا إذا كانت الديمقراطية ستختفي ربما في الثقوب السود لما يُعرف في إيطاليا وفرنسا بالـ ’فيديوقراطية‘، أي ديمقراطية الفيديو (videocracy)، والـ ’تيليشعبوية‘، أي شعبوية

التلفزيون (telepopulism)، وذلك تمامًا بحجم الإرباك الذي تستشعره بقوة دول مختلفة مثل الهند وتايوان وإندونيسيا إزاء قضية ما إذا كانت الديمقراطيات قادرة على التوفيق بينها وبين الأسس المتعددة الثقافات لمجتمعاتها. ويثير بزوغ عصر «الديمقراطية الفضية» [ديمقراطية الشعر الأبيض] (silver democracy)، حيث تتزايد أعداد المواطنين الذين يعيشون مخاوف مماثلة، حتى مرحلة متقدمة من العمر تشوبها أوضاع من عدم الأمان المادي والعاطفي. ثم هناك التوجهات الراسخة التي تقطّع كالسكاكين في جسم الديمقراطيات في كل مكان: توجهات ليس لها سابقة تاريخية ولا حلول سهلة، مثل صعود الولايات المتحدة، الإمبراطورية العسكرية الأولى في العالم التي تتصرف على المستوى الكوني، وتفعل كل ما تقوم به باسم الديمقراطية، وغالبًا في ظل التوتر مع روسيا والصين ودول استبدادية أخرى ليس لديها مودة للديمقراطية أو احترام. وهناك توجهات أخرى على القدر نفسه من الخطورة منها انتشار الحروب غير الأهلية [غير المدنية] (uncivil wars) المدمرة: الإتلاف المنهجي والتدرجي للغلاف الجوي للأرض، وانتشار منظومات الأسلحة بقوة قاتلة أعظم مرات عدة ممّا لدى الديمقراطيات كافة مجتمعة.

يحاول هذا الكتاب من خلال الاهتمام الدقيق بهذه المصاعب في هذه الحقبة الراهنة - غير المنتهية - من الديمقراطية أن يتجاوز التاريخ، من أجل التاريخ. هذا ليس حبًّا بالماضي؛ إنه يشكّل حالة حماسية تحفّز على السفر في الزمن إلى الماضي وإلى المستقبل، وعلى التفكير بشكل مختلف في الديمقراطية، بالشكل الأفضل للإحاطة بانتصارات الماضي ونكساته، وبمآزق الحاضر واحتمالات المستقبل. يفترض هذا الكتاب أن ليس في الديمقراطية بذاتها ضمانات تاريخية تلقائية، وأن مستقبلها محكوم بما حصل في الماضي، وبما يحصل الآن، وأن تاريخ الديمقراطية بالتالي يجب أن يكون من مشاغل الجميع، ليس فقط من اهتمام علماء الآثار، أو المؤرخين المحترفين. من النقاط الكبرى التي تطورت في كتاب **حياة الديمقراطية وموتها**، أن الوقت ملائم من أجل تاريخ شامل، ببساطة لأن الديمقراطيات كما نعرفها تسير في نومها على طريق تؤدي إلى متاعب جمّة. يظهر هذا الكتاب كيف أن الديمقراطيات في الماضي عانت وماتت تحت أقمار رديئة كثيرة، كما أنه يظهر أن قمرًا رديئًا يرتفع الآن فوق جميع الديمقراطيات. تواجه الديمقراطية الآن، سواء في الولايات المتحدة الأميركية أو بريطانيا، الأوروغواي أو اليابان، مشكلات ليست لها سوابق تاريخية، أو حلول راهنة. تستنتج هذه المقاربة أن صيرورة الديمقراطية كنمط حياة خاص تتطلب منها أن تتغير، لا استجابة للمشكلات الجديدة التي لا حلول لها بعد فحسب، بل أيضًا استجابة للمنغصات القديمة، مثل الهوة الدائمة الاتساع بين الفقراء والأغنياء، واستمرار التمييز ضد المرأة، وعدم التسامح الديني والوطني، والشخصيات السياسية التي تسيء إلى سمعة الديمقراطية لأنها تفسد القانون من أجل الوصول إلى العملة الخضراء

[الدولارات] في مغلفات بنّية [إشارة إلى المغلفات التي تحمل قرارات رسمية].

قد لا تعيش الفكرة المزعجة بأن الديمقراطية، كما نعرفها الآن بجميع تنوعاتها الجغرافية والتاريخية، إلى الأبد، وأن من الممكن أن تذبح نفسها بنفسها، أو أن تقضي على حياتها انتحارًا (democide)، حتى أنه يمكن أن تُهزم وتُقتل بقوى خارجية لم تحظ باهتمامها، طبعًا مع التفاؤل الكبير الراهن حول الانتصار العالمي للديمقراطية. يعتمد هذا الكتاب استراتيجيا حاسمة في تحدي الخداع الذي لا معنى له، لأنه يعطي، من خلال التمعن في الآثار المحتملة الطويلة المدى للطيف الواسع من المشكلات الراسخة، صوتًا لما تفكر فيه بصمت أعداد متنامية من الناس، وهو أن على الرغم من كل الضجة المثارة، فإن ما يسمّى الانتصار العالمي للديمقراطية، يمكن في الحقيقة أن يكون موقدًا على الجليد. ويشرح الكتاب لماذا يُنتج التجدد الديمقراطي العظيم، الذي بدأ في الهند، مخاوف على المستوى العالمي حيال ما إذا كانت الديمقراطية بذاتها قادرة على التعامل مع مشكلاتها، فضلًا عن أعدائها. وهو لا يتوصل، من خلال التحقيق في هذه المخاوف، إلى استنتاجات سهلة، ولا يحبذ التحيز الساذج، بل يقف إلى جانب الديمقراطية بالتأكيد ومع مطالعة جديدة، لكنه ليس تبريريًا لأوهامها وحماقاتها ومواطن ضعفها. وبافتراضه أن المرحلة الأكثر غموضًا في تاريخها هي الآن، يطرح الحاجة إلى إعادة التفكير في ملامحها الأصلية، بما فيها التوجهات الحالية وتعريفاتها كمصطلح. ثم يحاول، بيد عادلة وعين مفتوحة دائمًا على الماضي، أن يلقي الضوء على الغموض المقلق الذي يلف معنى الديمقراطية اليوم، وعلى الكيفية التي سيكون في إمكان أجيال المستقبل بموجبها أن تتمتع بثمارها وتكتشف أن لا غنى عنها، إن كانت محظوظة. كما أن الكتاب يقدم جملة جديدة من الأسباب للتفكير في الديمقراطية كطريقة متفوقة من الحكم - نمط جيد من الحياة يمكن في المبدأ أن يعتمده كوكبنا ويطبقه.

تدين هذه المقاربة بالعرفان لوالت ويتمان [38] من القرن التاسع عشر؛ فهو اشتهر بملاحظته أن تاريخ الديمقراطية لا يمكن أن يُكتب، لأن الديمقراطية، كما عرفها هو وغيره، لم تكن قد بنيت بعد. وأثبت الزمن أنه كان محقًا. بالتالي، ومن وجهة نظر في مطلع القرن الحادي والعشرين، وفي ظل احتمال نجاة أو تدمير نوع جديد من الديمقراطية، يمكن وضع النقطة ذاتها بطريقة مختلفة: نحن لا نعرف مصير الديمقراطية الرقابية لأن قدرها لم يحدَّد بعد.

(1) اسم وحدة قياس الجاذبية، وتحمل اسم العالم الفيزيائي الإنكليزي إسحق نيوتن. (المترجم) (2) اسم المكنسة الآلية، وتحمل اسم مخترعتها الأميركية سوزان تروكسل هوفر. (المترجم) (3) وحدة قياس كهربائية تحمل اسم العالِم الألماني جورج سايمن أوم. (المترجم) (4) يعطي كتاب: Herodotus, The Histories, trans. by George Rawlinson (London, 1858), book 4, pp. 159-162, أدلة متناثرة على الحروب وصراعات السلطة التي اندلعت بين ملّاك الأرض الأرستقراطيين في المدينة الزراعية الليبية قورينا، وتفصيلات عن طغيان باتوس الأعرج (Battus the Lame) (530-550 ق. م) ووصول ديموناكس (Demonax)، «القاضي الوسيط» أو الحكم الذي سعى لتمكين المواطنين الأكثر فقرًا في المدينة من خلال إعادة تنظيم وحداتها الإدارية. في النص: هنا تقدم القورينيون بطلب فأعطاهم المانتينيون رجلًا اسمه ديموناكس، وهو شخص ذو سمعة جيدة بين المواطنين، شرع لدى وصوله إلى قورينا، وبعدما تعرّف إلى جميع التفصيلات، في تنسيب الناس إلى ثلاث قبائل: واحدة من الثيرانيين (Theraeans) وتوابعهم، وأخرى من البيلوبونيزيين (Peloponnesians) والكريتانيين (Cretans)، والثالثة من عدد من سكان الجزيرة. إلى جانب ذلك، جرد الملك باتوس من امتيازاته القديمة وأبقى له على أراض ومكاتب مقدسة. بالنسبة إلى السلطات التي كان يمارسها حتى ذلك الحين، فإنه وضعها في تصرف الناس وبين أيديهم.

(5) Dae Hwa Chung, «Nakchoen Nakseon Woondongeui Jeonkae Kwajeongkwa Jeongchijeok [The Process and Political Meaning of Blackballing],» in: Chongseon: Campaign Saraye Yeonkuwa Jaengjeon Bunseok (Seoul, 2000), book 4, p. 13.

(6) Robert Dahl, On Democracy (New Haven and London, 1998), pp. 14-15.

يقارن ذلك بالنظرة الأكثر تطرفًا في كتاب جيمس برايس: James Bryce, Modern Democracies (New York, 1921), vol. 1, pp. 26-27: «مع سقوط الجمهورية الرومانية، انتهى عهد حكم الشعب في العالم القديم. واستمرت الحكومات الذاتية أجيالًا عدة في المدن، ولكن في نمط أوليغارشي (أقلوي) كان مصيره أيضًا التلاشي. وفي خلال 15 قرنًا تقريبًا، منذ أيام أغسطس وحتى سيطرة الأتراك على القسطنطينية، لم يكن هناك قط أي محاولة جدية لإعادة إحياء الحكومة الحرة أو حتى لوضع طريقة دستورية عادية لاختيار الحاكم المستبد للدولة».

(7) تلة تبعد حوالى كيلومتر واحد إلى الغرب من معبد أكروبولس (Acropolis) وحوالى 1,6 كم إلى الجنوب الغربي عن الساحة العامة سينتاغما في أثينا. (المترجم) (8) يشير اسم الأراضي المنخفضة إلى المنطقة الساحلية الشمالية

الغربية لأوروبا القارية، بدءًا من شمال ألمانيا إلى غرب فرنسا، مرورًا بهولندا وبلجيكا واللوكسمبورغ. (المترجم) (9) الماركيز دارجنسون (Marquis d'Argenson) هو رينيه لويس دو فواييه دو بولمي (1694-1757). محام وسياسي فرنسي من النبلاء، أمضى معظم حياته العملية في مناصب سياسية وتشريعية وحقوقية وإدارية، واشتهر بثقافته الواسعة، وكان من أول المبشرين بجمهورية أوروبية. (المترجم) (10) Marquis d'Argenson, Considérations sur le gouvernement ancient et présent de la France (Amsterdam, 1765), pp. 7-8.

(11) توماس بين (Thomas Paine) (1737-1809): فيلسوف وكاتب وناشط سياسي بريطاني المولد، يُعتبر أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأميركية، وملهمًا للثورة ضد التاج البريطاني. له كتابات عدة، لعل أهمها **المنطق السليم** (Common Sense) الذي صدر في العام 1776، ويلخص منطلقات الحركة الاستقلالية في أميركا وأهدافها. (المترجم) (12) habeas corpus من اللغة اللاتينية، تُستخدم على نطاق واسع في اللغة القانونية في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا والدول الناطقة باللغة الإنكليزية، للتعبير عن حق من يتعرض للتوقيف لأي سبب كان في المثول أمام المحكمة. (المترجم) (13) المجمع الانتخابي (electoral college) عبارة عن هيئة ناخبة يُنتخَب أعضاؤها لغرض محدد، وهو انتخاب رئيس أو أي منصب آخر. يعود أصل التعبير إلى الكنيسة الكاثوليكية، حيث يُعتبر انعقاد مجمع الكرادلة لانتخاب رأس الكنيسة مجمعًا انتخابيًا ذا مهمة واحدة لا غير. (المترجم) (14) Ombudsmen: كلمة أصلها شمال أوروبي (نورديك)، وتعني الشخص الذي تعيّنه الحكومة أو البرلمان لتقصّي الحقائق في شكاوى المواطنين ضد الموظفين العموميين أو الجهات الرسمية. وهي من المرادفات الحديثة للقب المحامي العام أو المفتش العام. يعود أصل هذا التقليد إلى فترة حكم إمبراطورية كين (Qin) في الصين في القرن الثالث ق. م. (المترجم) (15) ألكسيس شارل هنري كليريل موريس دو توكفيل (1805-1859): مفكر ومؤرخ سياسي فرنسي، ومن مؤسسي علم الاجتماع السياسي. قصد الولايات المتحدة الأميركية في العام 1831 للتعرف إلى تجربتها الديمقراطية عن كثب، وأمضى فيها تسعة شهور من التجوال، ونشر ملاحظاته وانطباعاته في مجلدين بعنوان **الديمقراطية في أميركا** صدرا في عامي 1835 و1840، وتضمنا تحليلًا مسهبًا للأوضاع الاجتماعية وعلاقات المواطنين بالحكومة والمؤسسات التجارية والاقتصادية وتأثيرها في التجربة الأميركية، ويُعتبران من النصوص الأساسية للعلوم السياسية في أميركا. له كتاب آخر لا يقل شهرة بعنوان **النظام القديم والثورة الفرنسية** (1856) يتناول أحوال الثورة الفرنسية وما تبعها من تقلبات حتى نشوء الجمهورية الثانية. (المترجم) (16) تشارلز الأول (1600-1649): ينتمي إلى أسرة ستيوارت الملكية. تولى عرش إنكلترا واسكتلندا وإيرلندا في العام 1625 خلفًا لأبيه

الملك جيمس السادس. قاد القوات الملكية في مواجهة قوات المعارضة البرلمانية، ورفض بعد اعتقاله في العام 1645 القبول بتغيير نظام الحكم إلى ملكية دستورية، ونجح في الفرار من سجنه في العام 1647 ليعاد إلقاء القبض عليه في أواخر العام 1648، وحاكمه البرلمانيون وأُعدم في كانون الثاني/يناير 1649، وأُلغيت الملكية في إنكلترا التي تحولت إلى جمهورية، لكن ابنه تشارلز الثاني استعاد الحكم والتاج، وأعاد الملكية في العام 1660. (المترجم) (17) monitory democracy: هناك ثلاثة تعابير تفيد المعنى هنا، وهي: الرصد والوعظ والرقابة. موضوع الكتاب ومضمونه يجعلان التعبير الأخير أكثر ملاءمة، لأن الرصد عملية غير تفاعلية ولا تفي بالغرض الوظيفي المطلوب من التعبير، والوعظ يصدر بطبيعته عن جهات أعلى وذات حيثية معنوية، بينما تلائم الرقابة، في معناها المستخدم كمصطلح، القصد من التعبير، وتفترض فيه التفاعل مع نتيجة المراقبة ومحاولة التأثير في موضوع المراقبة ذاته. (المترجم) (18) الدودو (dodo) طائر أرضي منقرض يشبه الطيور البحرية الكبيرة، كان يعيش في جزيرتي مدغشقر وموريشيوس في المحيط الهندي. (المترجم) (19) كانت الجزيرة الشرقية الواقعة قبالة ساحل تشيلي موطنًا لقبائل «رابا نيوي» (Rapa Nui) بين القرن الثامن والقرن الثاني عشر، قبل وصول الأوروبيين إلى العالم الجديد، وتعرض سكانها وغاباتها للانقراض التدرجي بفعل الاستيطان الأوروبي. أعلنتها منظمة اليونيسكو في العام 1995 موقعًا من مواقع التراث الإنساني. (المترجم) (20) أمارتيا كومار سن (1933-): فيلسوف واقتصادي هندي حاز جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية في العام 1998. يعيش حاليًا بين الولايات المتحدة وبريطانيا، حيث يدرس في عدد من الجامعات المرموقة منها هارفرد وأكسفورد. له كتب ودراسات عدة عن دولة الرفاه والعدالة الاجتماعية.(المترجم) (21) هنري بروكس آدامز (1838-1918): مؤرخ وأديب ينتمي إلى عائلة آدامز التي تولى اثنان من أبنائها رئاسة الولايات المتحدة الأميركية هما جده جون كوينسي آدامز وجد أبيه جون آدامز. له مؤلفات عدة، أبرزها: **تعليم هنري آدامز** (*The Education of Henry Adams*). وهي موسوعة من تسعة أجزاء عن تاريخ أميركا (1907). أما روايته **الديمقراطية** فصدرت في العام 1880. (المترجم) (22) **فريدوم هاوس** (Freedom House) أي بيت الحرية، وهي مؤسسة غير حكومية تعنى بشؤون الديمقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان. مقرها العاصمة الأميركية واشنطن. أُسِّست في العام 1941، وهي تصدر تقريرًا سنويًا عن الحريات في العالم، وتعرّف نفسها بأنها «صوت واضح للديمقراطية والحرية حول العالم». (المترجم) (23) يُنظر تقرير بيت الحرية: Freedom House, Democracy’s Century. A Survey of Global Political Change in the 20th Century (New York, 1999).

(24) Tyler Marshall and Norman Kempster, «Albright Announces ‘Democracy Club’ Plan As One of Her Final Goals,» Los Angeles Times,

18/01/1999.
[مادلين جانا كوربل أولبرايت (1937-): سياسية ودبلوماسية أميركية من أصل تشيكوسلوفاكي. تولت مناصب حكومية عدة، أبرزها مندوبة أميركا في الأمم المتحدة (1993-1997) ووزيرة خارجية أميركا (1997-2001) في عهد الرئيس بيل كلينتون. تعمل الآن أستاذة للعلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة جورج تاون في واشنطن. (المترجم)]
(25) فلاديمير فلاديميروفتش بوتين (1952-): رئيس جمهورية روسيا الاتحادية منذ العام 2012، تناوب على رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة مرتين منذ العام 1999. (المترجم) (26) العقيد معمر محمد أبو منيار القذافي (1942-2011): تولى الحكم في ليبيا بعد انقلابه على النظام الملكي لإدريس السنوسي في العام 1969، ولقي حتفه في الحرب الأهلية التي عمت ليبيا بعد الانتفاضة الشعبية ضده والتي استدعت تدخلًا عسكريًا لتحالف من الدول العربية والغربية لإسقاط نظامه. (المترجم) (27) لي كوان يو (1923-2015): الأمين العام السابق لحزب العمل الشعبي ورئيس وزراء سنغافورة من العام 1959 إلى العام 1990، وأحد أعمدة النظام السياسي في بلاده حتى وفاته. (المترجم) (28) هذا التوجه قديم؛ ففي 30 نيسان/أبريل 1980، ومع اقتراب الولاية الثانية للرئيس [أنور] السادات من نهايتها عُدِّل الدستور المصري بما يسمح لرئيس الجمهورية بإعادة انتخابه عددًا غير محدد من الولايات (بشكل يلائم ما يمكن تسميته مبدأ خلود الطغاة). كان التبرير الرسمي للتعديل منزهًا عن الخطأ و«ديمقراطيًا»: بدأت ولاية الرئيس السادات في منصبه قبل إقرار الدستور، وبناء للمادة 190 الفقرة 77، تنتهي ولايته في تشرين الثاني/نوفمبر 1983. هذه النتيجة الناجمة عن تطبيق هذا البند، لا تتلاءم مع المبادئ الديمقراطية التي يضمنها مجتمعنا ويسعى لتكريسها...الأكثر أهمية، هذه النتيجة يرفضها الشعب المصري الثابت بقلبه وعقله (بحسب تعبير تقرير التنمية الإنسانية العربية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) للعام 2004، بعنوان **نحو الحرية في العالم العربي**: UNDP, The Arab Human Development Report 2004. Toward Freedom in the Arab World (New York, 2005), p. 167.
هناك مثال أقرب زمنيًا ورد في مجلة: Weekend Australian (25-26 October 2003), pp. 10-11, وهو كلمة الرئيس الصيني [السابق] هو جنتاو إلى البرلمان الأسترالي في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2003، حيث قال: الديمقراطية هي المسعى المشترك للإنسانية... وعلى جميع البلدان أن تحمي بجد الحقوق الديمقراطية للشعب، في السنوات العشرين الماضية وأكثر، منذ شرعت الصين في سلوك طريق الانفتاح والإصلاح تحركنا بحزم وحيوية لتشجيع إعادة البناء السياسي وبناء سياسات ديمقراطية في ظل الاشتراكية. وهناك المثال المضحك المبكي للعقيد القذافي، الذي شرح في خيمته الرسمية المفضلة في

لندن، في أثناء زيارته بريطانيا في العام 2004 لرئيس الوزراء البريطاني حينذاك طوني بلير، أن بلاده أيضًا هي ديمقراطية. ورسم بيده دائرة وهمية في الهواء قائلًا هذا هو الشعب، ثم وضع نقطة وهمية في وسط الدائرة، وقال: وهذا أنا. أنا المعبِّر عنهم، ولذلك لا تتطلب ديمقراطيتنا أحزابًا سياسية.
(29) حركة شعبية انطلقت بعد الحرب العالمية الثانية، وكان الهدف منها مساعدة المؤسسات الرسمية في عملية إزالة آثار الحرب التي دمرت اليابان، إلا أنها تحولت في زمن السلم تدرجًا إلى هيئات شعبية دائمة تعنى بالتخطيط المدني والحفاظ على المواقع والمباني ذات القيمة التاريخية أو الأثرية، وتبادر إلى إطلاق مشروعات تجميلية وتنموية من دون انتظار الجهات البلدية أو الحكومية. اكتسبت هذة التجربة شهرة عالمية بعد المشاركة الشعبية الواسعة النطاق في تخطيط إعادة إعمار مدينة كوبي في مقاطعة هانشن بعد الزلزال المدمر الذي أصابها في العام 1995، ما أدى إلى انتشارها إلى خارج الحدود اليابانية، خصوصًا إلى كوريا الجنوبية. (المترجم) (30) استخدم المؤلف، كما يرد في التعابير الإنكليزية بين قوسين، تعابير كلب الحراسة وكلب المساعدة الذي يستخدمه فاقدو البصر، وكلب النباح للتمييز بين الأنواع الثلاثة للرقابة على السلطة، ولأن هذه التعابير ليست معتمدة باللغة العربية تم استبدالها بتعبير أجهزة. (المترجم) (31) نسبة إلى مقر مجلس العموم البريطاني الذي يُعتبر من أعرق المؤسسات الديمقراطية في القرون الأخيرة وأنموذجًا للأداء البرلماني والتمثيلي. (المترجم) (32) عبارة عن هيئات شعبية تتألف من مواطنين مهتمين بقضية معيّنة، ويطلَق عليها في أميركا اسم هيئات التفتيش التشاركي (Participatory Action Research)، وهي لجان مصممة على غرار هيئات المحلفين في المحاكم، إلا أنها تعمل كلجان تقصي الحقائق، وتحقق في قضايا تتعلق بالمشروعات الحكومية والإنفاق العام. ازدهرت في أميركا في سبعينيات القرن العشرين، وانتقلت في الثمانينيات إلى ألمانيا وبريطانيا على نطاق واسع. (المترجم) (33) النانومتر (nanometer) وحدة قياس جزئيات يساوي المليون منها 1 ملم (10^{-9} أمتارٍ). (المترجم) (34) عبارة عن مجالس محلية تنتشر في الهند وباكستان وبنغلادش، وتتألف عادة من الأعيان والعقلاء الذين يحظون بإجماع السكان. (المترجم) (35) كوماري ماياواتي (1956-): سياسية هندية من أصول اجتماعية متواضعة، ورئيسة حزب «الأكثرية الشعبية» (Bahujan Samaj Party) الساعي لإحداث تغييرات جذرية في التراتبية الاجتماعية في الهند، وتمكين الشرائح الفقيرة والمهمشة. تولت رئاسة الحكومة في ولاية أوتر برديش على نحو متقطع أربع مرات بين عامي 1995 و2012، ويطلَق عليها في الأوساط السياسية الهندية لقب «معجزة الديمقراطية». (المترجم) (36) كلمة سنسكريتية تعني الإصرار على الحقيقة، وتُعتبر الجذر الفلسفي لحركات المقاومة السلمية كما بلورها صانع استقلال الهند المهاتما غاندي. (المترجم) (37) حزب المؤتمر الوطني الهندي (Indian

National Congress) يعود تأسيسه إلى العام 1885، إلا أن دوره بعد استقلال الهند أصبح أكثر شمولًا كأبرز حزب سياسي. تولى السلطة بقيادة جواهر لال نهرو، الذي شغل منصب رئيس الحكومة بين عامي 1947 و1964. فاز منذ الاستقلال بالأغلبية المطلقة ست مرات، وقاد حكومات ائتلافية أربع مرات، وكان في المعارضة خمس مرات، معظمها في العقود الأخيرة. (المترجم) (38) والت ويتمان (Walt Whitman) (1819-1892): صحافي وكاتب وشاعر أميركي. (المترجم)

القسم الأول: الديمقراطية المجلسية



الديمقراطية (Dēmokratia): امرأة تتوِّج رجلًا كبيرًا وتؤويه وتحميه، هو ديموس ’الشعب(Dēmos) ‘

رسم تفصيلي من قانون أثينا محفور في الرخام في العام 336 ق. م.

الفصل الأول: أثينا

لأننا جميعًا، إغريقًا وبرابرة [39]، متساوون في الطبيعة، ولنا أصل متشابه: ولأن من الملائم أن نلبي الاكتفاء الطبيعي الضروري لجميع الرجال [40]، لدينا جميعًا القابلية لتلبية ذلك بالطريقة نفسها، وفي هذا كله، لا فارق بيننا، إغريقًا كنّا أم برابرة، لأننا جميعًا نتنشق الهواء من أفواهنا وأنوفنا...

عن قطعة ورقة بَرْدى من مخطوطة من القرن الخامس ق. م، عن الحقيقة، منسوبة إلى الخطيب والمفكر الأثيني أنتيفون [41]

أين بدأت بالضبط؟

يقول معظم الناس: في مدينة أثينا، من وقت طويل مضى.

يبدو ذلك مقْنعًا، كما هو متوقع من جواب مدعَّم بأسطورة مؤسِسة ذات جذور تعود إلى القرن التاسع عشر. والناس لا يدركون في معظمهم حتى اليوم الأسطورة التي تروي، كيف أن في قديم الزمن، وفي المدينة المتوسطية الصغيرة، أثينا القديمة، ولدت طريقة جديدة للحكم يتّبعها شعبها. يقال إن هذا الابتكار الرائع كان ثمرة شجاعتهم وإبداعهم، وإحساسهم الجيد بالاستعداد للكفاح. هذا واحتفل مواطنو أثينا بانتصار ما أسموه ديمقراطية (*dēmokratia*) وعنوا به الحكم الذاتي بين متساوين، وردّدوه في الأغاني والمهرجانات الموسمية، في الدراما على المسرح وعلى أرض المعركة، في الاجتماعات الشهرية لمجالسهم وفي مواكب أكاليل الورد للمواطنين الفخورين. وتتابع الأسطورة القول إن أهل أثينا كانوا من الشغف بديمقراطيتهم إلى درجة الدفاع عنها بكل قوتهم، حتى عندما كانت النصال تحز حناجرهم. وتختتم بالتشديد على أن الشجاعة والعبقرية ضمنتا لأثينا سمعتها باعتبارها مهدًا للديمقراطية، ومسؤولة عن إعطائها أجنحة كي تنطلق بحرّية وتحلّق فوق الركود وعبر الأنواء، لتوزع هباتها بين الأجيال التالية في جميع نواحي العالم.

من النادر أن تروى الأسطورة المؤسسة بهذه الطريقة القاطعة. كما أنها بالتأكيد، ترد بتنويعات متعددة، لكن اللافت فيها جميعًا، بصرف النظر عن التنويه بشجاعة أهل أثينا وعبقريتهم، هو أنها لا تهتم إطلاقًا بكيفية حدوث ذلك في أثينا ولا بسببه، ما يجعل الأمور تبدو مستقيمة، هذا أمر مؤسف لأنه إحدى مشكلات حكاية أن أثينا هي الموئل الرائع للديمقراطية لا تتطابق مع الحقائق المضطربة التي انبثقت عنها الديمقراطية. الديمقراطية ليست وليدة عبقرية أهل أثينا أو إقدامهم العسكري أو حظهم الجيد؛ إذ توضح بدايات الديمقراطية في المدينة حقيقة غير مريحة؛ فباستثناء حفنة من الحالات، لم تُبنَ الديمقراطية بأسلوب ديمقراطي، ذلك أن السجلات التاريخية تُظهر أن ابتكار الديمقراطية لا يحصل بين ليلة وضحاها، وأن لحصولها أسبابًا ومسببين، ونادرًا

ما تولّدها عقول صافية أو أيادٍ نظيفة لأناس يستخدمون وسائل ديمقراطية، ويكون للحظ والمصادفات والنتائج غير المتوقعة دور في ذلك. وهي تكون في العادة محكومة بالمهازل والحيل والعنف، وعلى هذا النجو ولدت الديمقراطية في أثينا قبل 2600 سنة، في سلسلة من الحوادث الاستثنائية الناجمة عن جريمة خرقاء.

بدايات دموية

تبدو التفصيلات مضلِّلة، لكن طرحها بأبسط أشكالها يفضي إلى شيء كهذا؛ ففي خلال أواسط القرن السادس ق. م، وبعد محاولات فاشلة، قبض أحد نبلاء أثينا، ويدعى بيسيستراتوس (Pisistratus) [42]، على مقاليد السلطة، وبرز خلاف حول ما إذا كان طغيان حكمه مبرَّرًا. كانت هناك مظاهر البذخ والوحشية تجاه خصومه، والمحسوبيات، لكن يبدو، في المقابل، أن بيسيستراتوس كسب إعجابًا محليًا نظير جهده في سبيل تحسين المواصلات من خلال تثبيت معالم مساحة بين القرى، ودعمه مشروعات العمران العامة منها بناء الأكروبولوس (Acropolis)، واللايسيوم [43] (Lyceum) ومعابد لتكريم زيوس [44] وأبولو [45]. وأعجب بعض الناس بإصلاحاته القانونية، التي تتضمن توجيهاته الشخصية بأن يعقد قضاة أثينا المحاكمات في الحواضر المحلية [بدل جلب المتقاضين إلى أثينا]. ولا يمكن، بمقياس الطغيان، أن يقارَن حكم بيسيستراتوس بالدكتاتوريات المعاصرة الأكثر سطوة وعنفًا. لذا، وبنظرة لاحقة، يبدو مثيرًا للفضول أن أهل أثينا وجدوا أن حصر السلطة في أيدي بيسيستراتوس وعائلته أمر استثنائي وبغيض.

لماذا كان ذلك؟ بخلاف المناطق الأخرى من العالم الناطق باليونانية، لم يخضع أهل أثينا للاستبداد، وذلك لأسباب ليس أقلها عزلتهم الجغرافية والسياسية. فقد كانوا منغلقين على أنفسهم. وخلال فترات طويلة قبل ابتكار الديمقراطية، كانت مدينتهم مثل ضفدع يجلس على صخرة تشرف على بركته. ولم تكن أثينا بحاجة إلى الدفاع عن نفسها عسكريًا أو أن تخضع لحكم أجنبي أو أن تتكيف مع ذلك الحكم. وهي امتنعت عن الهجمة الكبرى للمدن اليونانية لاستعمار حوضي البحر المتوسط والبحر الأسود اعتبارًا من أواسط القرن الثامن ق. م، والقرن التالي، ربما بسبب وباء أهلك سكانها في حوالى العام 700 ق. م، كما رفضت بحكمة التدخل في الحرب الطويلة والقاسية بين جارتيها مدينتي إريتريا [46] (Eretria) وخالكيذا [أو خالكيس] [47] (Chalcis).

في وقت متأخر من القرن السابع، فشلت محاولة انقلاب لفرض حكم استبدادي قام بها البطل الأولمبي السابق في الركض سايلون (Cylon) [بالتآمر مع حميه ثيجينوس (Theagenes) الذي كان حاكمًا مستبدًا في مدينة ميغارا (Megara) والذي ادعى أن عذارى معبد دلفي (Delphi) نصحنه باستلام السلطة] [48]. ونجح معارضو سايلون في تعبئة فلاحي المدينة ضده، فكان الانتصار مؤزَّرًا - وهرب

سايلون لينجو بنفسه بعدما تلقى وعدًا بعدم التعرض لحياته، فخرج من مختبئه - وأقنع هذا الفوز الساحق عائلات النبلاء المحليين بأن أثينا مدينة مباركة بشكل غير عادي بتحررها من الحروب والفتوحات. وصار النبلاء (أو الـ «أرستوا» (aristoi))، وبعض أتباعهم مقتنعين، ببساطة، بأن الاستبداد - حكم عائلة واحدة أو شخص أو اثنين منها - لا يستقيم في مدينتهم. وتعزز ذلك الاقتناع أكثر مع الإصلاحات الجريئة التي قام بها قائد محلي يدعى سولون (Solon)، النبيل [السياسي والمشرع والشاعر] المولود في حوالى العام 630 ق. م، والذي شبّه في قصيدة مشهورة له، الشؤون الإنسانية بالبحر، وتطرق إلى الآثار المهدئة لإحياء نظام جيد (good order): «أنه يلطف ما هو فظ، ويسكّن الميل إلى الإفراط ويحد الأوهام» [(49)]. كما أنه فكر بأسلوب متحفظ كيف يعيد أثينا إلى النظام بعد اضطراب، نتيجة محاولة سايلون الانقلابية لإقامة حكم مستبد، على سبيل المثال. على هذا الأساس، حرر المزارع المرهونة بإلغاء الديون كلها، وأعلن عفوًا عامًا عن جميع الأثينيين الذين انتقلوا إلى مناطق أخرى من اليونان هربًا من تلك الديون، أو الذين بيعوا أرقّاء بطريقة غير قانونية، وأنشأ جسمًا تشريعيًا نخبويًا سُمّي مجلس الأربعمئة، لأنه ضم 400 مواطن اختيروا من الطبقات الأغنى، وأقر قوانين تشمل شؤونًا تراوح بين وضع حدود لشراء الأرض، والإنفاق المبذر على المآتم، وتوسيع الحق في الادعاء الجنائي أمام هيئة محلفين من المواطنين في المحاكم، وفرض على جميع سكان أثينا أداء يمين طاعة القوانين.

أثارت القوانين الجديدة معارضة صلبة بين بعض من هُم من طبقة ملّاك الأرض، لكن كان في إمكان هؤلاء، بعض الوقت، أن يروا حماقة محاولة فرض استبداد مكروه على كيان سياسي بحجم إقليم أتيكا [(50)] (Attica) الذي تقع فيه مدينة أثينا. وكان ذلك الإقليم، من الناحية الجغرافية، بين أكبر الكيانات السياسية في العالم الإغريقي، إذ بلغت مساحته المحمية من الشمال والغرب بسلاسل جبال لا يمكن عبورها عمليًا، حوالى 2500 كم^2 (مساحة اللوكسمبورغ في أيامنا هذه)، وكان يستغرق الوصول إلى أطرافها انطلاقًا من أثينا، يومًا صيفيًا طويلًا مشيًا أو على حمار، وهو ما كان يُعتبر مسافة غير عادية بالمواصفات الإغريقية القديمة، إذ كانت بضع ساعات كافية لعبور أغلبية الدول [المدن] في الإقليم. وكان المقاس في حالة أثينا ذا أهمية تنبع من كبح حماسة النبلاء المحليين لسلطة سياسية مركّزة يعرفون أنها في حدها الأدنى تتطلب تنسيقًا حذرًا عبر الزمان والمكان معًا. وتحت ضغط إصلاحات سولون، انكفأت عائلات أثينا الغنية على نفسها، وانشغلت بولائمها وعلاقاتها الغرامية ومناسبات الصيد والرياضة - وهكذا تعززت سمعة أثينا باعتبارها ملاذًا آمنًا للذين يكرهون الوباء والحرب والحكومة الفاسدة الناجمة عن الاستبداد.

اهتزت هذه القناعات كلها بعنف مع استيلاء بيسيستراتوس على السلطة، وحصلت طعنته الأولى لفرض الاستبداد في حوالى العام 561 ق. م (عندما

ادعى بطريقة بارعة أنه يتعرض لهجوم، واستدعى حراسه الشخصيين للدفاع عنه في مدينة أثينا). ثم قام بمحاولتين لاحقتين للسيطرة على الحكم في خلال العقدين التاليين، وأدت محاولات الانقلاب الثلاث التي سانده فيها بعض سكان الريف الفقراء، إلى أكثر من تدمير سمعة أثينا كمدينة خالية من الطغيان. وعندما مرض بيسيستراتوس ومات لأسباب طبيعية في العام 528/527 ق. م، واجه النظام الذي تسيطر عليه عائلته أزمة وراثة؛ إذ تمزقت العائلة وتصارعت كحيوانات برية مسعورة، فاندلع تنافس بشع بين ولديه إيبارخوس [أو هيبارخ] (Hipparchus) وهيبياس (Hippias) اللذين ورثا سلطته، أما شقيقهما الأصغر (من أم ثانية) ثيسالوس (Thessalus)، فكان مثلهما غارقًا في وحل السياسة حتى أذنيه. اختلف معاصروهم في شأن مزايا كل واحد من هؤلاء النبلاء الثلاثة الصغار وغير المجرَّبين، والذين كانوا يرتدون أثوابهم الفاخرة ويربطون شعورهم الطويلة بدبابيس مذهبة على شكل الزيز؛ ولم يكن واضحًا تمامًا من كان يثير المشكلات ولا من يريد ماذا ومتى وأين. هذا التشوش أكد الاعتقاد المحلي بأن أسوأ مثالب الطغيان هو عدم مناعته أمام الاقتتال الداخلي المهلك، فارتعد أهل أثينًا خوفًا من الأسوأ. ولكن حينذاك، في العام 514 ق. م، ضرب الثأر المفاجئ، وكان له وقع مذهل؛ إذ انقضت الحرية على الأرض مثل نسر، لتسدد مفاجأة غير سعيدة إلى عش الطغاة المتناحرين.

كان في نقطة التحول أكثر من لمسة غرائبية؛ ففي البداية، لم يكن المعاصرون قادرين على تصديق ما حصل. وفي خلال مهرجان أثينا العام (Panathenaic festival)، الكرنفال الرائع الذي يحصل مرة كل أربع سنوات تكريمًا لإلهة المدينة أثينا، سقط أحد الطغاة إيبارخوس ضحية عملية اغتيال في أثينا دبرها نبيلان شابان ساخطان؛ فمن خلف ستار من السرية والسرعة، انقض المهاجمان عليه وغرزا في قلبه خنجرين كانا يخفونهما تحت ثيابهما، وقتلاه على الفور، وفي وضح النهار، وسط الساحة العامة. تركت جسارتهما المشاهدين في ذهول، كذلك فعلت أيضًا نتائج الاغتيال المتسارعة؛ فمع أن القاتلين كانا يعرفان الأخوة الطغاة جيدًا، وكان هدفهما هيبياس، انتقامًا منه (على ما اعتقدا) لرفضه السماح لشقيقة أحدهما المشاركة في موكب الاحتفال، تبين لاحقًا أن المسبب وراء الستار كان الأخ الأصغر ثيسالوس، الذي قوبل ولعه الجنسي المثلي بأحد المنفذين بالرفض مؤخرًا، فأمر، للانتقام منه، باستبعاد الفتاة من أهم مهرجان عام في المدينة (وبالتالي إهانتها علنًا).

هكذا أدى صد الرغبة الجنسية المثلية دورًا تآمريًا في المكيدة التي ارتدت سلبًا بطريقة أخرى أيضًا، ولكن هذه المرة بعواقب تاريخية؛ فبينما كان الجناة يتربصون بهيبياس البغيض للانقضاض عليه، شاهدوه من بعد يتحدث إلى أحد المتواطئين معهم، فدفعهم اعتقادهم بأن مؤامرتهم انكشفت إلى الانقضاض بعصبية على أبرخش الذي كان يقف بالقرب منهم، على أساس أن طاغية قتيلًا أفضل من لا شيء، غير أن عددًا من المعاصرين خلصوا إلى أن الاغتيال كان

انتقامًا شخصيًا بسبب تشابك غرامي بين عشاق عدة، فقيل إن الطاغية المقتول نفسه كان على علاقة حب بأحد الجانيين اللذين كانا عاشقين أحدهما للآخر. وسواء كان الاغتيال جزءًا من تشابك قصة حب مثلية رباعية الأضلاع أو لم يكن، فإنه لم يترك أثرًا مباشرًا وسريعًا. وعمد الطاغية الناجي هيبياس، خوفًا من أن يلقى مصير شقيقه، إلى تطبيق عدالة شرسة، فأمر حراسه بتجريد سيوفهم على القاتلين هرموديوس وأرسطوغيتون - اللذين سرعان ما أصبحا معروفين في كل بيت في أثينا وفي أماكن غيرها - فقطع جنود الطاغية جسد هرموديوس إربًا إربًا على الفور، واعتقلوا أرسطوغيتون الذي عُذّب ثم قُتل، مع عدد من أنصاره، بطريقة رهيبة.
تمتع الحكم الطاغي، الذي أسسه بعد ذلك الأخوان هيبياس وثيسالوس، بشرعية قليلة. وترك الانقلاب الناجح الذي دبّرته عائلة الكميوندي (Alcmaeonids) النبيلة المنافسة في حوالى العام 510 ق. م، شعورًا مقيتًا، بعدما ارتد التدخل العسكري لإسبارطة تحت قيادة كليومينيس (Cleomenes) سلبًا، لأنه أدى إلى مزيد من العنف السياسي وإلى انتفاضة شعبية استمرت ثلاثة أيام بلياليها. وأثبت الجمع بين الاستيلاء على السلطة من الأعلى والانتفاضة الشعبية من الأسفل أنه خلطة معدية؛ إذ ظهرت من خلال التصدعات التي أصابت نخب العائلات الثرية المحلية بقيادة عائلة الكميوندي شخصيةُ كليسثنيس (Cleisthenes) [ينتمي إلى العائلة] الذي استوعب أن الطغيان القائم على الخوف لا يمكن أن ينتج حكومة قابلة للاستمرار. ومثل شتلة تبحث عن ضوء الشمس، وضع كليسثنيس دستورًا جديدًا بين عامي 508 و507 ق. م، وتم بموجب الدستور الجديد توزيع سكان أثينا ومحيطها الريفي إلى عشر قبائل تتبع لثلاث وحدات إدارية جديدة. وأنشئ بموجب الترتيبات الجديدة أول جيش قاعدته في المدينة، تتألف قواته من المشاة الجيدي التسليح من جنود لا ينتمون إلى النخب أطلق عليهم اسم «هوبليت» (hoplites) [القوات المدرعة نسبة إلى كلمة درع (hoplon) التي كان الجنود يستخدمونها لحماية أنفسهم من الرماح والسهام]. وشُكّل مجلس الخمسمئة كهيئة حاكمة، وكان هناك تشجيع رسمي لإنشاء مجلس مستقل في أثينا، وهو الذي أصدر في العام 506 ق. م، قراره الأول. وجرى تصميم كلٍّ من هذه التغييرات للحد من الروابط العائلية القديمة في المدينة، ولوضع حد للعنف والمؤامرات الفئوية. لكن، كانت لهذه الإصلاحات أهمية أخرى زلزلت الأرض؛ فهي اعترفت بقوة من لا قوة لهم. وكان كليسثنيس أول حاكم أثيني في عصره يلاحظ أن أعدادًا كبيرة من الناس يمكن أن تتصرف بانسجام، وأنها كـ «شعب» قادرة على القيام بمبادرات، وتسيير أمورها من دون حاجة إلى توجيهات أو قيادة من الأرستقراطيين. ثم خلص من هذه الملاحظة إلى استنتاج لافت مؤداه أن من أجل أن يكون الكيان السياسي في أثينا قابلًا للحياة، من الآن فصاعدًا، يجب أن يكون قائمًا على المبدأ الجديد، وهو أن الشعب (dēmos) مخول أن يحكم نفسه.

لم يكن ذلك إنجازًا تافهًا؛ لذلك، يستذكر التاريخ كليسثنيس الأرستقراطي والقائد السياسي كونه الديمقراطي الأنموذج (proto-democrat). ومن الخطأ النظر إليه، كما يفعل ناس كثر اليوم، بوصفه مجرد رجل عظيم لأنه أسس الديمقراطية في أثينا، كما أن من الخطأ النظر إلى الديمقراطية باعتبارها ابتكار شعب شجاع أظهر حزمًا عندما ساءت الأوضاع؛ فعبور أثينا الدموي والمؤلم إلى الديمقراطية، كان مثل كل شيء تبعه تقريبًا، أكثر فوضوية وبطئًا ممّا يوحي تفسيره ربطًا بشخص عظيم أو شعب عظيم، إذ كانت للديمقراطية الأثينية قضايا ومسببات كثيرة، وكان للقاتلين هرموديوس وأرسطوغيتون دور حاسم في هذه المأساة، وكذلك فعل الناس العاديون الذين انتفضوا ضد الغزاة الإسبارطيين بين عامي 508 و507 ق. م، وسحقوا بحسم مؤامرة إيساغوراس (Isagoras)، العدو المبين لكليسثنيس، والذي سعى لفرض حكم أوليغارشي (أقلوي) بمساعدة القوات الإسبارطية. لكن كليسثنيس قام بدور حيوي كونه من نفّذ ما لم يكن واردًا: كان الشخصية السياسية التي وسعت إطار الحرية السياسية نزولًا إلى الذين كانوا سابقًا محرومين من المواطنية، موفرًا بذلك توجهًا مطلوبًا تمامًا وجاذبية شعبية أوسع للعملية الشاقة المتمثلة في رفع الغطاء عن الاستبداد في أثينا، وهذه المرة من خلال بناء بديل لها قابل للحياة.

بدأ كليسثنيس مع الطبقات الوسطى من المزارعين والحرفيين والتجار وصغار الملّاك - مواطنون لديهم ما يكفي من الوقت للاهتمام بالشؤون العامة. وكان بالتأكيد يشارك أبناء طبقته تحفّظهم تجاه الفقراء والمحرومين، لكنه مع ذلك رأى أن منحهم حقوقًا سياسية - احتضان الشعب واستخدامه للدفع بالإصلاحات الجوهرية - يمكن أن يكون سلاحًا فعالًا ضد السلطة المكثفة العمياء. ويستدَل على براهين قوة رؤيته من الشهادات والنقوش التي لا تزال موجودة من تلك المرحلة؛ إذ تُظهر أن مجلسًا للمواطنين في مدينة أثينا تحول، أول مرة، إلى سلطة قوية وفعالة؛ حيث إنه تقاسم السلطة مع مجلس الخمسمئة، ولم تقتصر عضويته على رجال أثرياء ممن كان يُطلَق عليهم لقب «رجال الخمسمئة مد» [(51)] (bushel) (نسبة إلى امتلاكهم أراضي تُنتج ما لا يقل عن 500 مد من الحبوب أو السوائل)، وكان من الأهمية الكبيرة بمكان حقيقة أن المجلس ضم أيضًا مزارعين يواجهون المصاعب وفلاحين ورجالًا آخرين من ذوي الأحوال المتوسطة. وغيّر شمول هؤلاء بشكل عميق، شكل المجلس ومعناه، فصار في مقدور أهل أثينا أن يعتمدوا نظامًا من الحكم الذاتي يقوم على مبدأ أن العامة هم في سدة المسؤولية - مبدأ أن الشعب هو السيد (dēmos is kyrios)، وفق تعبير أرسطوطاليس [(52)] لاحقًا [(53)]. وبدأت الديمقراطية، بمساعدة قليلة من جريمة خاطئة كانت لدوافعها الشهوانية السيئة آثار سياسية غيّرت العالم.

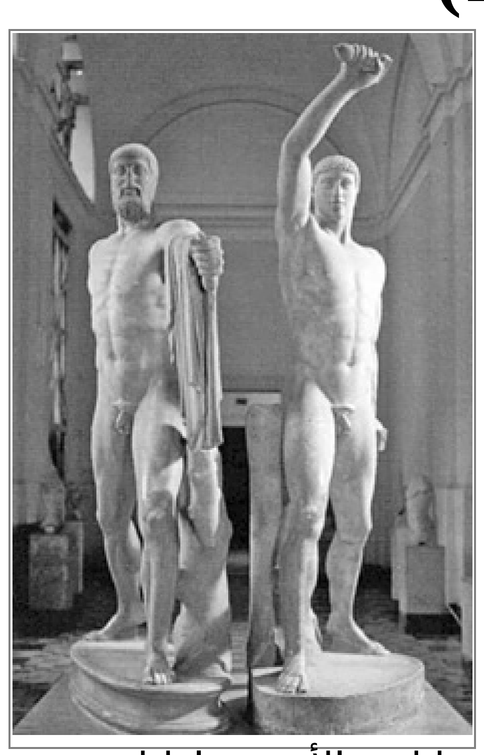
الميدان (آغورا) [54] وآلهته

لا تزال قصة الاغتيال التي أذنت بانهيار الطغيان الذي كان في الحقيقة نتاج سلسلة مشوشة من الحوادث غير المتوقَّعة، مثار جدال. ويمكن أن تكون مجرد تعبير عن محاولة مُضلّلة من أنصار كليسثنيس لوصف المنفذَيْن بأنهما أعادا نظام الأسلاف القديم الذي انقطع بعض الوقت بسبب طغيان بيسيستراتوس [55]. لكن النقاط التفصيلية لم تؤثر كثيرًا في سكان أثينا الذين أمطروا محرريهم بالتمجيد. «ضوء عظيم أشرق في أثينا»، كانت تلك هي الطريقة المثيرة التي وصف بها الشاعر سيمونيدس الكايوسي [56] في القرن الخامس قبل الميلاد، آثار الاغتيال [57]. وكانت دندنات الأغاني تتردد في جلسات السمر وحلقات النقاش، بعد أن يُطلِق النبيذ الفاخر من جزيرة كايوس ألسنة الرجال الأثرياء، في امتداح الأبوين المؤسسين [منفِّذَي الاغتيال] اللذين ذُكر اسماهما في قانون (أُقر في العام 410 ق. م) يقضي بعقوبة هدر دم أي شخص يساهم في تخريب الديمقراطية في أثينا أو يتولى أي منصب في حال الانقلاب على الديمقراطية [58]. في المقابل، كُرِّم قتلة الطغاة بنصب برونزي مثير للإعجاب، يصور القاتلَين واقفين كتفًا إلى كتف ومستعدَّين للقتل، صنعه النحات الرصين أنتينور [59]. وتعرض النصب للسرقة من جنود فرس في إحدى غاراتهم على أثينا [60]، إلا أن الأثينيين سارعوا إلى تكليف الفنانَين كريتيوس ونيسيوتيس نحت نسخة من الرخام للتمثال (الصورة 1-1)، فألهم النصب بنسختيه البرونزية والرخامية، وعلى مدى قرنين ونصف القرن من الديمقراطية المتواصلة، بصورة أو بأخرى، في أثينا (من 508-507 إلى 260 ق. م)، الذاكرةَ الجماعية للرعب والاعتزاز معًا: الرعب حيال مستنقعات الدم التي خلّفها الطغيان، والاعتزاز بإطاحته بصورة باهرة على أيدي مواطني المدينة الشجعان.

من الصعب استعادة هذه المشاعر القوية من الاعتزاز والمجد من عصر آخر، ولكن واحدة من الطرائق الممكنة لفعل ذلك هي أن نتفهم لماذا كان النصبان [الرخامي والبرونزي] معروضين في ميدان أثينا الرئيس الذي يسمّيه السكان آغورا. كان عدد سكان إقليم أتيكا لحظة ولادة الديمقراطية حوالى 200,000 نسمة، وكانت أثينا نفسها أكبر مدنه على الإطلاق، إذ بلغ عدد سكانها حوالى 30 ألف من الرجال والعبيد والنساء والأطفال، ثم تضاعف هذا العدد مع استتباب الديمقراطية، وتضخم مع عشرات الآلاف من الغرباء الوافدين الذين كانوا يسمَّون metics [كلمة تدمج كلمتي (*metá*) وتعني تغيير، و(*oîkos*) وتعني السكن]، والتجار والمسافرين الذين كانوا يدخلون عبر أبواب المدينة، ويسيرون على طرقات ملتوية ومتعرجة إلى أحضان مدينة يعتبرها الجميع مميزة. كان الأثينيون يعتبرون الميدان قلب مدينتهم، ونقطة الارتكاز حتى، لدولة أصبحت سريعًا الأقوى في العالم اليوناني. وسوّرت الميدان، الواقع في منطقة جافة

في أعالي وادٍ مزروع بأشجار الحور والصفصاف والجميز والدلب، مبان من الصخر الأبيض تعلوها سقوف من القرميد البرتقالي (الصورة (1-2) والصورة (1-3)). كانت مساحتها تربيع 300 متر فقط [90,000 م^2] تقريبًا، ما يوازي مساحة ساحة الطرف الأغر في لندن، لكن أهل أثينا احتضنوه بفخر كفضاء كبير من الملكية العامة التي يتشاركها الناس.

الصورة (1-1)

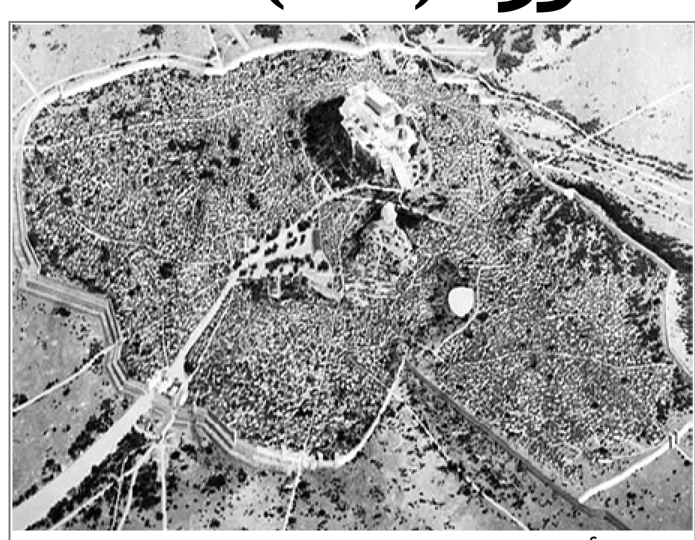


من قتلة الطغاة، الشابان الأرستقراطيان هرموديوس (إلى اليمين) وأرسطوغيتون، نسخة رومانية عن النصب الذي صنعه كريتيوس ونيوسيتيس كان معروضًا في الميدان الرئيس لأثينا في العام 477 أو العام 476 ق. م كان هذا النصب مستلهَمًا من التمثال الأصلي الذي صنعه أنتينور.

هنا، اجتمعت أعداد وافرة من الناس بحرّية، للمشاركة في أنواع كثيرة من النشاطات التي توفرها المدينة المزدهرة: مسيرات، نقاشات، احتفالات، بيع وشراء، مباريات رياضية، محاكمات علنية، عروض فنية. وكان المزيج بذاته منعشًا، وكذا الشعور المشترك بأن بشرًا زائلين من لحم ودم - رجالًا - لديهم القدرة على حكم أنفسهم. واستخدم أهل أثينا ميدانهم لمزاولة أشكال عامة متنوعة من النشاطات؛ جلسوا، تسكعوا، تنزهوا، تحادثوا، نمّوا، تشاحنوا، تفكروا، وتمازحوا. التقوا بأصدقاء قدامى وجدد، تغازلوا (رجال مع فتيان صغار، وشبان مع صبايا الناي)، وأحيانًا وقعوا في الحب. ولم يكن الميدان الشعبي العام منضبطًا (كما يدّعي الفلاسفة غالبًا) بلغة حازمة وجدية أو بكلمات

معقولة، بل كان مكانًا عامًا للألعاب والمرح، للترويح عن النفس والتنافس وللمهرجانات، أو مكان للترفيه، كما نقول بلغة اليوم.

الصورة (1- 2)



مدينة أثينا القديمة المسورة كما تبدو من شمال الغرب. من لوحة مائية بريشة بيتر كونولي.

الصورة (1-3)



ميدان أثينا، من لوحة بريشة بيتر كونولي.

استمدت ديمقراطية أثينا من خصومها الأرستقراطيين عزيمة قوية لأن «تقوم بأعمال مجيدة وتكون الأولى بين الجميع»، كما في القول المشهور لهوميروس [61]. وكانت الديمقراطية أسلوبًا حيويًا من الحياة المسكونة بالرغبة الجامحة للاحتفاء بإنجازاتها؛ فالشوارع المرصوفة بالحجارة، والطريق المسمّاة طريق عموم أثينا (Panathenaic Way) مخترقة الميدان على شكل معينات، واسعة بما يكفي استخدامها لتدريب قوات الخيالة. وكان مهرجان أثينا العظيم عبارة عن عرض رائع (كما تصوره منحوتة جدارية معروضة في المتحف البريطاني) يخترق تلك الشوارع نفسها في الميدان، في مسيره صعودًا نحو المعبد ذي الأعمدة البيض والمخصص لإلهة المدينة أثينا، ويعرفه السكان باسم

الأكروبول في العقود الأولى للديمقراطية. وكانت على جوانب تلك الشوارع مدرجات خشب تمنح المشاهدين رؤية جيدة للمسيرات والمناسبات الرياضية، بما فيها سباق العربات الحربية الذي يخطف الأنفاس، حيث يقوم المتبارون الذين يلبسون الدروع بالقفز إلى العربات ومن عليها. كما أن المدرجات كانت توفّر مشاهدة جيدة لعروض الغناء والرقص والمسرحيات أمام مواطنين آخرين - نُقلت هذه العروض الفنية إلى مسرح خاص يدعى ديونيسوس (Dionysos) على مسافة قريبة إلى الجنوب من الأكروبول، بعد انهيار أحد المدرجات في السنوات الأولى من القرن الخامس ق. م في أثناء أحد العروض، ما أدى إلى إصابة عدد من المشاهدين بجروح.

تتمثّل النقطة هنا في أن الأثينيين ساعدوا في صوغ قاعدة أن الديمقراطية تتطلب أمكنة عامة، حيث يمكن تحديد قضايا الاهتمام العام ومعايشتها من مواطنين ينظر بعضهم إلى بعض كمتساوين. وكان الميدان، مثل المنتديات الشبيهة لاحقًا، في روما الإمبراطورية، أو ساحات بياتزا (piazzas)، والميادين العامة في المدن الأوروبية التي استلهمته، بمنزلة مركز المدينة [62] (civic centre) (بلغة اليوم الأقل أناقة). وكان الميدان مخصصًا للنشاط العام ومساحة فعلية ورمزية يشكلها العامة ويتشاركون فيها. وكان يحلو لأعداء الديمقراطية الشكوى من أن في الميدان يتصرف العبيد والغرباء والكلاب والحمير والخيل كأنهم متساوون. وكانت الشكوى من غرور الطبقات الأدنى مفهومة، لأن ديمقراطيي أثينا في الواقع نظروا إلى ميدانهم باعتبارها ملْكية عامة، لا لرجال من الأثرياء أو من الأصول العائلية الجيدة فحسب، بل أيضًا للنجارين والمزارعين وأصحاب القوارب والبحارة والحذّائين وبائعي التوابل والحرفيين. ورأى مواطنون كثر الديمقراطية نوعًا من الحكم الذي يتيح للناس أن يحكموا كمتساوين، ويعود الفضل في ذلك إلى الميدان الذي كان بمكانة بيت ثان لهم، مكان يجمعهم معًا لينقذوا أنفسهم كمجموعة وكأفراد، من التلف الطبيعي الذي يأتي مع مرور الزمن، ومن تقدم العمر نحو النهاية. منح الميدان في تصديه لهشاشة الإنسان، المواطنين موضعًا في هذا الكون، وشعورًا بما أسماه الأثينيون الأنفة (*aidós*): نعمة لها معنى واحترام متبادل، كأن الميدان غرس في الناس شعورًا واقعيًا يتأكد يوميًا من خلال وجود الآخرين. وربما كان هذا ما عناه الفيلسوف الباكي هرقليطس (540-480 ق. م) في قوله المأثور أن عالم الميدان واحد وعام لليقظين، فيما كان الذين لا يهتمون بشؤونه يغطون في النوم فعلًا، من خلال إدارة ظهورهم لبعضهم بعضًا.

كان يحلو للأثينيين أن يقولوا إن لقاءاتهم في الميدان كانت تمنحهم الشعور بقوّتهم، بقابليتهم للتحدث إلى بعضهم بعضًا وللوقوف مع أو ضد أقرانهم من المواطنين في مساعيهم لبلوغ الأهداف العامة المحددة. كان الميدان مصدر قوّتهم، وكان مكانًا مفعمًا بالحيوية، يعجّ ليلًا نهارًا بأناس مشغولين ينتمون إلى الشعب، وحيث تتساوى أيادي الأثرياء والفقراء على مقابض السلطة. لكن

الأدلة الأحفورية تؤكد أيضًا نقطة غريبة ومفاجئة بشأن أن كثيرين، إن لم تكن أكثرية المواطنين (من الصعب التأكد من الأعداد)، شعروا بأن الميدان كان تحت نظر الآلهة. ويعتقد ناس كثر، في القرن الحادي والعشرين، أن الديمقراطية «علمانية» كليًا، أو أنها مثال دنيوي. وهُم يقولون إن الدين (مثل الجنس) مسألة «شخصية»، ويعتقدون أن الحكومة منفصلة بصورة صحيحة عن جميع المسائل المقدسة، باستثناء الاستخدام العرضي لشعارات فارغة، مثل «نثق بالله» (in God we trust) (الشعار الذي ظهر أول مرة على تصميم العملة الورقية والمعدنية الأميركية في العام 1864) أو «أمة واحدة تحت حماية اللّه» (one nation under God) (الكلمتان الأخيرتان أضيفتا إلى عهد الولاء الأميركي في العام 1954)؛ لذا، يثير العجب أن هؤلاء الناس أنفسهم يجدون من الصعب، أو من المستحيل، تصور ديمقراطية غير علمانية. لكن، وبصرف النظر عن مقدار الغرابة، ينبغي وصف أثينا على هذا النحو بالضبط. لم تكن أثينا مدينة علمانية بأي مقياس حديث، ولم تكن ديمقراطية غير دينية، بل كانت روحها الجماعية تمزج المقدس بالمدنس إلى درجة تجعل أي كلام عن الفصل بين السياسة والدين لا معنى له بالنسبة إلى الأثينيين. وكان في ديمقراطيتها بالتأكيد مكان للمنشقين؛ ففي بدايات أربعينيات القرن الخامس ق. م، كان أوائل السفسطائيين والبروتاغوراسيين (Protagoras) في أبديرا (Abdera) [(63)] يقولون لأهل أثينا إن الإنسان مقياس كل شيء، بما في ذلك الآلهة [(64)] الذين ربما لا يكونون موجودين إلا في أذهان بعض البشر. وربما وافقهم آخرون، أو تفكروا في ذلك بصمت. ولكن الحقيقة هي أن النظر إلى الديمقراطية في أثينا كان عبر عيون فوق طبيعية. ولم يكن الذين قبلوا شروط الديمقراطية في موقع يسمح لهم بممارستها أو تركها حين يشاؤون. وهُم تعلموا منذ سن مبكرة، وفي عباداتهم الدينية وشعائرهم التي يمارسونها في بيوتهم، أن الحياة راسية بثبات في عالم متعدد الآلهة - في مجتمع من الآلهة الذين غرسوا في الديمقراطية إحساسًا قويًا من المبادئ المقدسة للحياة على الأرض.

بنى المواطنون على الآلهة آمالًا كثيرة، كما أنهم خافوهم. وأثبتت محاكمة سقراط [(65)] العلنية وإعدامه في العام 399 ق. م بتهمة جلب آلهة مزيفين إلى المدينة والتخريب الآثم لعقول الشباب، لكثيرين أن الذين يحتقرون الآلهة يتعرضون لعقوبات صارمة. وكان الكهنة والكبار في المدينة يحبون تعزيز هذا المغزى، وكانوا معتادين تذكير المواطنين الذين يأتون إلى الميدان (القصة مأخوذة أصلًا عن هوميروس) أن على مدخل بيت زيوس، إله الحرية، برميلين كبيرين يوزع منهما الشر لبعض الوافدين الجدد إليه، والخير لبعض آخر، وكان يسكب لمن تبقى بضع مغارف من الخير والشر من كلا البرميلين. وكانت حكايات من هذا النوع تبقي المدينة كلها في توتر عصبي. ونحن يمكننا أن نسخر من هذه المشاعر العميقة تجاه المقدس، ولكن، مجددًا، الحقيقة أن كثيرين من مواطني أثينا كانوا ينظرون إلى أنفسهم كأعضاء في جماعة من

المتعبدين المؤمنين بأن آلهة مثل زيوس سيعاقبونهم جماعيًا إن تصرفوا هم أو قادتهم بطريقة غير عادلة، وكان الاعتقاد أن لديه ولدى الآلهة الآخرين القدرة على تخريب الديمقراطية، من طريق جلب طقس رديء أو مواسم حصاد فاشلة، أو موت شجر البلوط او اختفاء الأسماك من شباك الصيادين العاملين في ميناء بيرايوس (Piraeus) القريب.
لهذا، كانوا يخافون الآلهة ويحبونهم، يحترمونهم ويصلّون لهم، كما كانت حالة زيوس الدليل تدل على ذلك بصورة مدهشة. وكان في الزاوية الشمالية الغربية للميدان، إلى جانب التلة التي يتصدرها معبد هيفاستيس [(66)] الكبير الذي لا يزال قائمًا حتى اليوم، يرتفع بناء مرموق على أعمدة ضخمة، هو معبد مدني يُعرف باسم «رواق زيوس للحرية». ويتصدر المعبد المبني من الرخام والصخر على النمط الدوريسي (Doric)، والذي يتوّجه سقف من القرميد الأحمر المائل إلى البني، تمثال ومذبح لزيوس الذي يبسط يديه بصمت، ولم يكن المبنى هكذا بالضبط أيام ما قبل الديمقراطية. لكن استمرار ديمقراطيي أثينا في عبادة زيوس ليست مسألة عابرة؛ فرواج هذه العبادة يعود إلى أيام تحرير أثينا وأرض اليونان من قبضة الفرس في معركة بلاتايا (Plataia) في العام 479 ق. م. وكان المعبد مفضَّلًا لدى المواطنين، خصوصًا الذين يحبون التنزه عند الغروب مرورًا بمبانيه المهيبة ليجلسوا على أدراجه الأنيقة أو يتمشوا بين أعمدته الطويلة وفنائه الواسع في الداخل. وكان داخل المعبد مزينًا بسخاء، مع لوحات بهية للديمقراطية والناس رسمها فنان محلي اسمه يوفانور، ولا تزال كيفية تصويره لهم أحجية. ولم يبق من تلك اللوحات شيء، لكن ما يبدو واضحًا هو العلاقة الحميمة التي افتُرضت بين الديمقراطية والمقدس؛ فالمواطنون الذين قصدوا المعبد كي يصلّوا للحرية كانوا بالفعل يحيّون الإله الذي ساعدهم في كفاحهم الإنساني من أجل الديمقراطية. حتى الآثار التي تنال إعجاب السياح اليوم، تقدم دليلًا على التبجيل الديمقراطي للقداسة: قطع من الأعمدة والأفاريز الدورسية، والتمثال الجميل للإلهة نايكي [(67)] (Nike) من الزاوية الجنوبية للجناح الجنوبي، ونماذج من دروع أولئك - الكثيرين من الأبطال المنسيين - الذين سقطوا دفاعًا عن الحريات الديمقراطية في أثينا.
كان لخوف الأثينيين من أربابهم ورباتهم وجه إيجابي، إذ كان الاعتقاد الشائع على نطاق واسع هو أن الآلهة تضع نبضًا في خطوات البشر الزائلين، وتعطي الحياة هداية ومعنى وحماية، بشكل أكثر دقة، تساعد الآلهة الأثينيين على تجاوز طوارئ الحياة. ولم يعط الآلهة تفسيرًا للحوادث العرَضية والوقائع الغامضة، مثل الجفاف والأوبئة فحسب، وإنما قدموا أيضًا النصيحة وأعطوا التوجيهات، وكانوا يعلنون العواقب المترتبة عليها، بيقين تعاقب الليل والنهار، إذا تجرأ المواطنون على التكبر على التوجيهات المقدسة. وكان يمكن الآلهة التدخل للإنقاذ، خصوصًا في المواقف العويصة، وعندما تستدعي الحاجة إيجاد حلول للمشكلات. وساعد الآلهةُ في تعريف القضايا الحِيوية، فأعطوا صدقية

للقرارات العملية التي تُتَّخذ، ما يجعل هذه القرارات أكثر قابلية للهضم من المواطنين الذين، لولا ذلك، لقاوموها. وذكّر التنبؤ، والتقرب من الأرباب والربات المواطنين أيضًا، بأنهم عرضة للفناء، وأنهم في حاجة إلى التواضع. وقام الآلهة لهذا السبب بدور الكابح أيضًا للقادة الشديدي البراعة، أو الذين يمنعهم عنادهم من الاهتمام بالآخرين، فلجمت النبوءات السلطة.

ثم هناك التشابه المدهش بين آليات التنبؤ والديمقراطية، والشيء الجيد في ما يتعلق بالآلهة أنهم يذكّرون المواطنين في أثينا يوميًا بالحاجة إلى ممارسة الفن الرفيع في سبيل المقاربة السلمية للآخرين الذين يمكن أن يكونوا غريبي الأطوار أو خطرين، والتفاوض معهم والتوصل إلى قرارات مشتركة على قاعدة الثقة والاحترام. وكان هناك أرباب وربّات كثر، لكن لم يكن هناك وحي مباشر وصريح، لا كتب مقدسة ولا عقائد رسمية. إلى جانب ذلك، كان الآلهة من النوع المتحيز؛ كانوا يتآمرون معًا ويختارون الجهة التي يفضلون، لكنهم غالبًا ما كانوا طيعين. كان هناك مجال للعب الـ «تك تاك تو» [(68)] (noughts & crosses) معهم. وكانوا منفتحين على محاولات الإقناع، حيث إن آراءهم كانت قابلة للتغيير. هكذا، مثلما أن الآلهة تطلبوا مقاربتهم ومشاورتهم وتفسير مشورتهم قبل أن يتخذ القرار، كذلك كانت الديمقراطية نمطًا من حكم البشر وطريقة حياة يشعر فيها المواطنون بالاندفاع للمشاركة معًا وباحترام بصورة علنية ليقرروا، كمتساوين، كيف يجب أن يعيشوا معًا، في ظل عدم اليقين. طبعًا، كانت العلاقة بين الآلهة وبين البشر غير متكافئة، وكانت لدى الآلهة القوة لمضايقة البشر، أو لتدمير الحياة البشرية. ولكن عدم توازن القوة هذا كان بالضبط ما جعل لزامًا على البشر الذين يعيشون في الميدان أن يحاكوا في ذلك علاقتهم بالآلهة في سبيل إرضائهم بشكل أفضل.

كم تبدو الأمور متناقضة عندما ننظر إليها من زمننا الحاضر، لكن الحقيقة الكلاسيكية هي أن الأثينيين لم ينظروا إلى المقدس والديمقراطية كأعداء، بل كأصدقاء مقربين. ولم يروا تناقضًا بين غرس المشاعر الدينية في حياتهم وحقيقة أن الميدان كان ابتكارًا بشريًا غريبًا يستحق الحفاظ عليه من خلال المساعي البشرية. كانت فكرة الفصل بين الدين والسياسة، بحد ذاتها، أو التمييز بين الإرادة المقدسة والإرادة العلمانية، غريبة كليًا عن ذهنية الأثينيين؛ فالديمقراطية بالنسبة إليهم تطلبت التنبؤ الذي لم تكن قادرة على العيش من دونه. لذلك، أدت العبادات والقرابين هذا الدور الحاسم في حياتها، والسبب الذي جعل لأثينا الديمقراطية كهنتها الذين يختارون بالقرعة، والسبب الذي جعلها مشهورة بإنفاق وقت وأموال في الاحتفالات والإنتاج المسرحي، أكثر ممّا أنفقته أي مدينة أخرى في الإقليم. لذلك، كانت لدى مجموعاتها كلها، وبعضها يستشير المتنبئين ومفسري الوحي، مواعيد احتفالاتها الخاصة بها هناك، للتأكد من تقديم القرابين في المواقيت الصحيحة في خلال السنة.

نتيجة لذلك، نظر الأثينيون إلى الديمقراطية بوصفها نظامًا لتأسيس إرادة الآلهة وتطبيقها الذين أعطوهم في المقابل صلاحية ممارسة السلطات البشرية. تتوارد إلى الذهن أمثلة كثيرة لذلك، وكان أفراد القوات الأثينية بعد استئذان الأرباب والربات، يستعدون للمعركة بعد الصلاة والقرابين بحثًا عن الانتصار، يصطحبون المتنبئين والعرافين. كانت جيوش بكاملها في ساحة المعركة أو خارجها تستشير الآلهة وتقدم الأضاحي من الحيوانات لها، وكان الجنود يبحثون في دواخل أنفسهم عن إشارات عن الخطوة التالية. وكان الناسك، على وجه الخصوص، مصدرًا غنيًا للهواجس، قبل قيامه بالظهور العلني - كان ظهوره نادرًا - وكان أشهر مواطني أثينا، القائد السياسي والعسكري بريكليس (495-429 ق. م)، يصلي أيضًا، للآلهة ويتعهد بألا يقول كلمة غير لائقة عن موضوع النقاش. وعندما كانت الوفود من المدينة تقصد معبد دلفي (Delphi) طلبًا لمشورة كهنة أبولو - الإله الذي كانوا يعتقدون أنه يفسر مشيئة الآلهة الآخرين، كانوا يفعلون ذلك لأنهم على قناعة بأن الأمور الحيوية العامة يجب أن تناقش أولًا مع الأرباب والربّات، وأن النتيجة الجيدة تتوقف على النعمة المقدسة. كان كل ذلك مفهومًا لأنهم كانوا ينظرون إلى الآلهة باعتبارها منابع للحكمة. كان الآلهة يسكّنون مخاوف البشر، ويمنحونهم الشجاعة والوجهة للتصرف في الشؤون الدنيوية. في هذا المزاج وجد الشاعر بندار (517-438 ق. م)، وهو يتناول قيثارته، كلمات يستدر بها المشيئة المقدسة، فأنشد «تعالوا هنا إلى الرقص، أرسلوا مشيئتكم المجيدة إلينا، آلهة أولمبيا، الذين تقاربون سرة أثينا المقدسة، عبق العطر والبخور، والميدان المشهور المزخرف بثراء، لتتلقوا أكاليل الغار والبنفسج والأغاني التي تجمعت في الربيع» [(69)].

البطلات ...

كان الميدان إذًا مكانًا جيدًا لزيارات متكررة، لتظهر في صحبة الآخرين، ولتكون بين يدي الآلهة. كانت للمواطنين مواقعهم المفضلة، وكانت منها نافورة الماء الصغيرة المزخرفة في الجهة الجنوبية للميدان، باعتبارها أكثر من مجرد مصدر للمتعة في أيام الحر؛ مزودة بماء يصلها في أنابيب من الصلصال المجفف بالنار، ويملأ الجرار التي تتواصل قرقعتها من الفجر إلى الغروب. وكانت دار النافورة (كما تظهر جرار الماء التي لا تزال موجودة بنقوشها السود) ملتقى اجتماعيًا صاخبًا، ومقصد حشود من النساء الشابات، والخادمات اللواتي كن يغتنمن فرصة الاستفادة من واحد من بضعة مواقع خارج بيوتهن، حيث يمكنهن أن يجتمعن شرعيًا وعلانية وتبادل أطراف الحديث والنميمة في شؤون مشتركة.

يجدر بالذين يصبغون صفات المثالية الباهرة على ديمقراطية القدماء أن يلحظوا: كانت ديمقراطية أثينا شأنًا شديد الجندرة. افترض الكثيرون فصلًا

قاسيًا بين الحياة العامة في الميدان والحياة الخاصة في البيت، حيث تلد النساء، ويربين أولادهن على القصص والأساطير (وفي حالة الصبيان) لتعليمهم القراءة والكتابة، وحيث كانت النساء تعد الطعام وتقوم بأعمال التنظيف والتصليح وشؤون منزلية أخرى بمساعدة خادمات مقيمات. وقاد الفارق المفترض بين الشخصي والعام فارقًا آخر: الهوة بين الرجال والنساء، ولاحظ بعض المواطنين أن للنساء دياناتهم الخاصة التي يكتسبنها بحرّية في الشوارع (خصوصًا إذا كن فقيرات) ويبعن سلعهن للعامة. استندوا على هذا الواقع ليستنتجوا أن الديمقراطية تسبب آثارًا سامة، ببساطة لأن المرأة يجب ألا تظهر أو تتكلم في الميدان: «يجدر بالمرأة أن تقر في بيتها وألا تتجاوز عتبة أبوابه، لكن من الشائن للرجل أن يبقى في الداخل بدل تكريس نفسه لمتابعة شؤون الخارج، وفق التعبير المتذمر للفيلسوف زينوفون (Xenophon) (355-427 ق. م) في نقاش حول التدبير المنزلي [(70)]. كان نهج الجندي السابق لتبرير غياب المرأة عن الشؤون العامة يتلخص في وجهة النظر القائلة «إن المواطن الجيد هو رجل جيد، لكن المرأة والخادمات اللواتي يتولين ضروريات الحياة المحصورة داخل المنزل، أدنى منزلة بشكل طبيعي ويستحققن الاستبعاد من الحياة العامة».

يأتي المواطن الصالح مزودًا بقضيب [(71)]، ما يولّد فكرة وجود صلة عميقة بين المثلية الجنسية والديمقراطية بنسختها الأثينية؛ كانت ديمقراطيتها «قضيبقراطية» [(72)] (phallocracy). تعاضد الرجال، المخدومون على قدم وساق ممن هم أدنى منهم، وحكموا كمتساوين، وشكلوا جمعيات وأمضوا كثيرًا من الوقت جهارًا. كانوا يستمتعون بجهدهم في سبيل إعداد الفتيان للحياة العامة، لكن من المفيد الانتباه إلى أن وجهة النظر القائلة إن الميدان هو عالم الرجل فحسب لم تكن موضع اتفاق الجميع. كان الميدان بالتأكيد مكانًا يلتقي فيه الرجال ويتخالطون، يمسك بعضهم بأيدي بعض ويتبادلون القبل، حيث كان التعبير الجسدي عن الانجذاب للرجال والحب تجاه رجال وفتية آخرين يرتبط بالسعي المحموم للجمال الجسماني، والشهوة والمتعة، والنفور من التقدم في السن. ولكن على الرغم من كل شيء، تمكنت النساء من ترك بصماتهن على الميدان.

يواجه أي زائر من هذا العصر جملة تناقضات عند زيارته الميدان العام. وتكمن المفارقة الأولى في أن الكلمة التي اختارها الأثينيون قرابة قرنين من الزمن لوصف طريقة حياتهم، أي «الديمقراطية»، كانت بحد ذاتها اسم مؤنث ذا دلالات أنثوية قوية. وتصور عالم لغته المحكية والمكتوبة تضم كلمة بحد ذاتها محاطة بعائلة من الأسماء المؤنثة (تقريبًا كل واحدة منها تنتهي بالحرفين ia وهي مؤنثة) ناهيك بفهمها، يتطلب شيئًا من المجهود: فكر بهذه النقطة برهة من الوقت: كما نصف السفينة بتعبير مؤنث، تصور كيف يمكن أن يتغير إدراكنا وشعورنا تجاه مؤسسات ديمقراطية، مثلِ حرية الصحافة أو الانتخابات

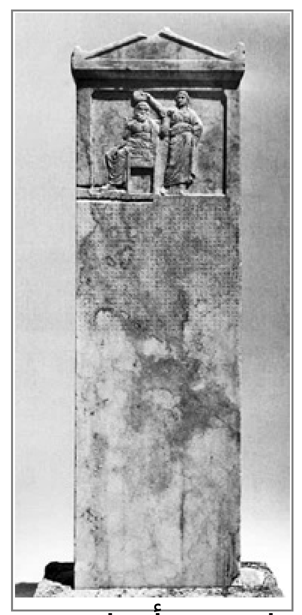
الدورية إذا قامت هذه التعابير على فرضية أنها تجسيد حي لصفات «أنثوية». وحاول الآن أن تتصور كيف أن تأنيث هذه المؤسسات الضرورية يعني أنها تستند إلى ظهير مقدس، إلى إلهة لديها القوة لسبك آمال الرجال ومخاوفهم. لم تكن شخصنة الديمقراطية مجرد تمرين فكري مريح؛ فالأثينيون تصوروا كيانهم السياسي بتعبيرات مؤنثة، بشكل دوري. لذا، يجب علينا التخلص من الشعارات النمطية بشأن ديمقراطية أثينا «الخاضعة للرجال» - أو حول كيفية تصليب الديمقراطية للتفريق بين النساء والرجال، وهو ما كان في السابق أقل وضوحًا في الثقافة الأرستقراطية المحلية. عند ذلك بالتحديد، يمكننا فهم كيفية كون النظر إلى الديمقراطية عادة كامرأة لديها مواصفات مقدسة، وبالتالي شخصية منعم عليها بقوة منح الحياة أو منعها عن نسلها - شعب أثينا.

في ضوء شخصنة الديمقراطية كأنثى، يجب ألا نفاجأ إذا علمنا أن النساء أدين دورًا حيويًا في حياة الأثينيين المقدسة؛ فباستثناء استبعادهن من وضع القوانين والسياسة، كانت النساء مشاركات بشكل كامل في الشعائر الخاصة والاحتفالات الدينية التي تقيمها المدينة، لم يقتصر دور الاحتفالات والشعائر على جلب النساء إلى الأمكنة العامة التي كانت، غير ذلك، محجوزة للرجال، بل سمح لهن بالقيام بدور الكهنة - مثل النساء القديرات (بيثيا) [(73)]، اللواتي كن يبلّغن مشيئة أبولو لزوار دلفي. وكان رجال كثر يعتقدون - ويخافون - أن مثل هؤلاء النساء كن على صلة أكثر من الرجال أنفسهم قربًا من القداسة. وهناك أيضًا أدلة على أن الإلهة ديمقراطية (Dēmokratia) كانت معبودة [(74)]، وتجتذب طائفة من الأتباع؛ ارتفعت تماثيل حجر وخشب لها في الميدان، ويقال إن مزارها كان يقع في مكان ما من الزاوية الشمالية الغربية. إذا كان ذلك صحيحًا، يمكن إذًا (وعلى غرار عبادة الرحمة كما سجلها بوسانيوس) [(75)] أن يكون هناك مذبح حجر يصلّي دونه المواطنون بمساعدة كاهنة أو كاهن ويقدمون قرابينهم مثل الكعك والخبز والخمر والعسل، أو يذبحون ويحرقون بقرة أو كبشًا أو خروفًا صغيرًا. ويمكن أن يكون دور كاهنة الديمقراطية قويًا؛ حيث يجري اختيار الكاهنة، بحسب العرف، بالوراثة، من داخل عائلة مرموقة في أثينا، أو بالتزكية أو بالقرعة، وربما بعد استشارة مهبط الوحي. وكان هدفها نشر احترام الإلهة التي لا يمكن انتهاك سلطتها الروحية من دون المخاطرة بالعقاب الذي يراوح بين الفتور [تجاه المنتهك]، والتشهير، العزل أو حتى القتل - في المقابل، يُعتبر إطلاق اسم الإلهة ديمقراطية، بفخر، على أسطول من سفن جزيرة أتيكا، أحد الأمثلة - يكون للكاهنة أن تساعد في حماية الديمقراطية من النتائج الرديئة. وتجسد جوهر هذه الشخصية الأكثر شهرة من تلك الحقبة، منحوتة محفوظة حتى اليوم في المتحف المفتوح في أثينا (Stoa)، فوق نص قانون مضاد للطغيان على جدارية في المتحف هناك منحوتة من الرخام تُظهر الديمقراطية وهي تتوج رجلًا كبيرًا ذا لحية يمثل الشعب (dēmos) وبالتالي تحميه وتؤويه (الصورة (1-4)).

وأبطال معتدلون ...

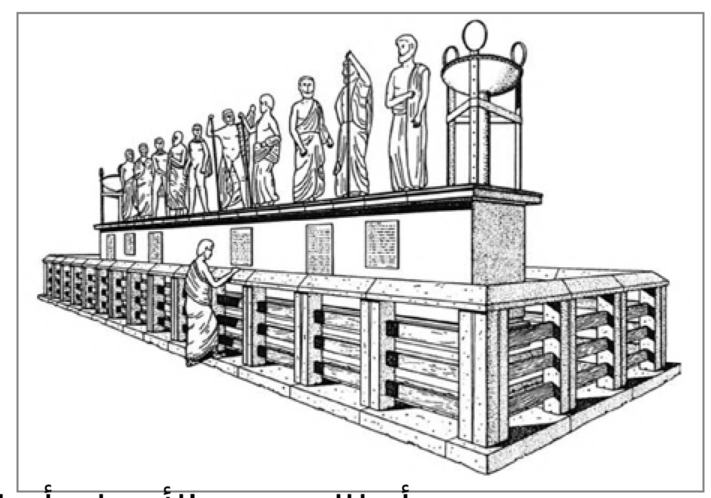
لم تنعم الآلهة على البطلات فحسب، مانحة إياهن القدرة على الإقناع، بل كان هناك أيضًا أبطال محظوظون؛ فليس بعيدًا من دار النافورة، في أقصى الزاوية الجنوبية الغربية للميدان، كان هناك ملتقى عام مفضل يتردد إليه الرجال. والنصب اللافت للنظر والقائم على هيئة خط من التماثيل المعروفة باسم أبطال مصدر الأسماء (eponymous) (يشير التعبير إلى إعطاء شخص ما اسمه لشيء ما أو لشخص آخر؛ يُنظر الصورة (1-5))؛ محروس بسور من العوارض الخشب، كان النصب هائلًا، بعرض أربعة أمتار وطول 17 مترًا، ويظهر عشرة تماثيل برونزية - كلها لأبطال من أثينا في بداياتها - تعتلي منصة رخامية.

الصورة (1-4)



نصب القانون المناهض للطغيان في أثينا. محفور في الرخام، في العام 336 ق. م.

الصورة (1-5)



نصب أبطال مصدر الأسماء، أثينا، القرن الرابع ق. م.

ماذا كانت أهميته بالضبط؟ في أيامنا هذه، يرى السياح، وهم يتمشون حول البقايا المتداعية للمبنى ويلتقطون الصور، أن هذا النصب محير، لكن الأدلة الأثرية شديدة الوضوح؛ فهي تؤكد أن هذا النصب قام تذكيرًا دائمًا لجميع الأثينيين أن لدى الآلهة مصلحة عميقة في مدينتهم المباركة. والدعائم الرئيسة على طرفي المنصة تكرّم مهبط الوحي في دلفي، الذي كان الأثينيون يكنون الاحترام لكهنته المشهورين كمبشرين بالموعظة الطيبة، من قبيل «لا تسرف» و«اعرف نفسك». وعلى غرار النصب الذي يكرم قتلة الطغاة، مثل هرموديوس وأرسطوغيتون، كان النصب بمنزلة تذكير يومي للمواطنين بأن في السنوات الأخيرة من القرن السادس ق. م، تواصل بطل آخر من المدينة، كليسثنيس، مع مهبط وحي أبولو في دلفي، وبعث في مرسال على حمار بلائحة تحتوي على أسماء المئات من الرجال الأكثر شهرة. كان السؤال: مَن مِن هؤلاء الأبطال يجب أن يخلّد ذكره؟ اختار الوحي عشرة رجال، واحد ليرمز إلى تقسيم كليسثنيس لجميع المواطنين إلى عشر قبائل «جديدة» (ما يسمّيه الأثينيون عشيرة (phylai)). وهناك وقف الأبطال فخورين وبكل مهابة، ليكونوا موضع تقدير الجميع واحترامهم. يمثل هذا النصب أيضًا مثالًا آخر للطريقة التي استمدت فيها الديمقراطية الأثينية من الشخصنة. في هذه الحالة، كانت المضامين السياسية واضحة، لأن عرض عشرة رجال عظماء بأسماء مهيبة - أكامس؛ أياس؛ أيغيوس؛ أنطوخيوس؛ كيكروبس؛ إرخثيوس؛ هيبوثون؛ ليوس؛ أوينيوس؛ بانديون - كان مصمَّمًا ليمنح المواطنين شعورًا قويًا بأن ديمقراطيتهم الفتية عميقة الجذور، وأن أشباه الآلهة هؤلاء يمثلون ميزاتها الأزلية.

خدم نصب هؤلاء الأبطال أيضًا هدفًا سياسيًا مساويًا؛ فمنصة النصب الرخامية كانت بمنزلة لوحة إعلان رسمية توضع عليها القرارات العامة. طبعًا، لم يكن في عصر الديمقراطية اليونانية ساعات آلية أو إذاعات أو صحافة مطبوعة أو كمبيوتر؛ كانت الرسائل والأخبار والشائعات تتنقل على الدولاب، أو الحصان،

على الأقدام أو شفهيًا. لم يكن الكيان السياسي أميًا، في الأقل بمعنى أنه كان في إمكان بعض المواطنين القراءة، وبصوت عال للآخرين، إن اقتضى الأمر. لذا، كانت على المنصة الطويلة لصف التماثيل مساحة للبلاغات العامة (المحفورة على حجارة طرية، أو المكتوبة على رقع، أو المنسوخة على الخشب) التي كانت تُعرض يوميًا. ويخبرنا الخطيب المشهور ديموستيني (Demosthenes) (322-384 ق. م)، الذي حاول أن يحسّن قدراته الخطابية من طريق التكلم وفي فمه حصى، والذي انتهى بقتل نفسه دفاعًا عن مدينته الأم، بأن أخبار مشروعات القوانين كانت في العادة تعلق هناك أيضًا. على سبيل المثال، كان في مقدور شخص من قبيلة أكامس أن يطّلع هناك على أسماء من تلقوا تكريمًا رسميًا، أو مَن مِن الشبان استدعي للخدمة في هيئة المحلفين أو للخدمة العسكرية في حملة معيّنة.

كائنات على قدمين

مَن كان هؤلاء المواطنون الذين كانوا يقرأون هذه البلاغات العامة المعلقة على قاعدة نصب الأبطال أو كانوا يستمعون إليها: من هم بالضبط؟ نعرف أنهم لم يكونوا عبيدًا، ونعرف أيضًا أن نظام الديمقراطية الأثينية كله كان يقوم على الرق. وكانت العلاقة بينهما عميقة إلى حد يمكن أن يغفر لزائر من جزء آخر من العالم إذا اعتقد أن الديمقراطية كانت مجرد حجة بارعة لاستعباد الآخرين. وسيرى الزائر نفسه أيضًا، أنه كان من الأسهل للمواطنين الأكثر ثراء في الديمقراطية الأثينية أن يستغلوا الرقيق من محاولة التحكم في أقرانهم من المواطنين الذين، في كل حال، كانوا يريدون أن يُتركوا وشأنهم للسعي من أجل أنفسهم. وكان لهذا الزائر أن يلاحظ أن مواطنين كثرًا صاروا أكثر ثراء مع استتباب الديمقراطية في خلال القرن الخامس ق. م، ما يعني أنه أصبحت لديهم القدرة أيضًا على استيراد العبيد والحصول عليهم ليعملوا في الزراعة والتصنيع والمناجم بصورة خاصة. لذلك، كان نمو الديمقراطية يسير يدًا بيد مع توسيع العبودية، وكان امتلاك الرقيق مردودًا مجزيًا جدًا للمواطنية - أو في الأقل هذا ما سيستنتجه زائرنا.

من باب الإنصاف لمواطني أثينا، لم تكن العلاقات بين العبودية والديمقراطية صريحة ومباشرة، كما لا يزال كثيرون يعتقدون؛ فالعبودية سبقت الديمقراطية، وكانت هناك أنواع من الأرقاء الذين تجلت الاختلافات في أوضاع حياتهم من خلال التعابير المتناقضة والمتنوعة [التي أُطلقت عليهم]، فوُصف العبيد العاملون داخل البيوت بـ «خدم»، أو «مستخدمين وأتباع» أو «غلمان»، أو ببساطة «أصحاب»، واستُخدمت تعبيرات مختلفة في أماكن أخرى، فكان هناك التعبير الغريب «كائن على قدمي إنسان» (andrapodon) الذي كان يطلَق باللغة العامية على المخصيين للإشارة إليهم كأشياء، أو كحيوانات أو كبشر تقتصر قيمتهم على سعرهم في السوق التجارية. وكان تعبير «كائن بشري»

(anthropos)، يستخدم أيضًا. ولا شك في أن لهذا التعبير وقعًا غريبًا على آذاننا، لأننا نقرن الديمقراطية بالدفاع عن تحسين حالة البشر. غير أن ديمقراطيي أثينا لم يكونوا يفكرون على هذا النحو؛ فأن تكون مواطنًا يعني أن تكون أعلى مرتبة من العبد الذي هو **مجرد** كائن بشري. كما كانت هناك أوصاف أكثر بشاعة لجميع فئات العبيد، مثل «ولد» أو «بنت» أو «طفل»، وهي أوصاف كانت تُستخدم كتذكير لهم وللجميع بأنهم أساسًا غير جديرين أو غير قابلين للحرية. وكان العبيد ملكية للمواطنين، فكانوا يُباعون ويُشترون، يُورّثون ويُصادرون، يُنعرون ويُضربون تبعًا لمشيئة أسيادهم ونزواتهم.

كان الاستخدام الروتيني لهذه الأوصاف المتنوعة يتفق مع حقيقة أن العبيد كانوا ظاهرين للعيان في كل مكان من الديمقراطية الأثينية. وعلى الرغم من العار الكبير المتمثّل في زوال أي دليل عن رأي العبيد أنفسهم بالديمقرطية، بمرور الزمن، فإننا نعرف أن العبودية بجميع أشكالها كانت هي الأنموذج السائد في بيوت المواطنين، بمن فيهم الفلاحون الجنود (hoplite)، والحرفيون الأفضل حالًا ممن لا يملكون أراضي. في البيوت الأكثر ثراء، كانت العبدات يعملن صانعات، طباخات، فرانات، خياطات، حائكات ومزينات. وكان العبيد الذكور يعملون رؤساء خدم، مدبري منازل، بوابين، ومرافقين للذكور من الأطفال. في الوقت نفسه، كان العبيد، من الجنسين، يلبون متطلبات المواطنين الرجال، كفنانين وراقصين ومومسات، سواء في المواخير الرخيصة أو في المرابع الفخمة الملأى بالخمر. وكان العبيد يُستخدمون بكثافة في مقالع الرخام، وكوّن استغلالهم البشع في قطاع مناجم الفضة والرصاص ثروة كبيرة للكيان السياسي وبعض الثروات الشخصية (ذُكر أن الجنرال العسكري والمواطن المعروف نيكياس كان يمتلك 1000 عبد استخدمهم في أعمال استخراج المعادن تحت إشراف المملوك القيّم التراقي [(76)] سوسياس. وكان العبيد يشتغلون بكثافة في الحِرف الخاصة، مثل صناعة القيثارات وتلوينها، وتصنيع السلع، مثل الملابس والأسلحة والسكاكين والمصابيح والأواني المنزلية. كما أنهم ساعدوا في شق الطرقات وصيانتها، وعملوا في دار سك العملات، ونظفوا الشوارع، وحتى كانوا يوفرون القوة العضلية لحفظ النظام في المجالس والمحاكم وفي الميدان. وكان عرق جبُنهم يُستغل في ترميم المعابد وبرامج المباني العامة، على سبيل المثال في الأكروبول ومعبد مدينة إلفسينا (Eleusis) الواقعة على مسافة مسيرة يوم إلى الغرب من أثينا.

ليست شمولية العبودية في الديمقراطية الأثينية موضع إنكار، إلا أن الاستثناءات مدهشة بالمقدار نفسه، ولا يمكن تجاهلها لأنها توحي بأن ديمقراطيي أثينا كان لهم رأي مختلف وعانوا بعض الأرق من امتلاك العبيد ومعه من كل بنية الرق التي قام عليها صرح الديمقراطية. من المعبّر ربما، وجود قليل من الدفاع المطوّل عن العبودية، ويجوز القول إن الأمثلة الأكثر تداولًا والمنسوبة إلى أرسطو لم تكن تمامًا تمثل وجهات نظر جميع مواطني

أثينا بشأن الموضوع. ويبدو أن كثيرين من ملّاك العبيد كانوا يعانون داء يمكن أن يسمّى عذاب الديمقراطية. وكان سلوكهم متناقضًا إزاء بعض العبيد، خصوصًا إذا كانوا من أصل يوناني، وإزاء العبودية ككل، إمّا لأنهم كانوا يشعرون بنوبات من الخجل، وإمّا لأنهم كانوا يعرفون بالتجربة أنه عندما يعاملون عبيدهم كحيوانات لن يحصلوا على أفضل ما عندهم؛ بعبارة أخرى، كانوا يفهمون أنه عندما يتم التعامل مع كائنات حية تتنفس، لا كأرواح وإنما كجماد بلا حياة، سيكون هناك في الأقل احتمال أن تلك الكائنات ستتصرف على هذا الأساس، كجماد، ما يلغي الهدف من امتلاك العبيد في المقام الأول، والإفادة من إرادتهم لتوفير الخدمات لأسيادهم كموالين منتجين ونشيطين.

تؤكد الأدلة المتوافرة الآن وجود كمية معتبرة من المعاناة الديمقراطية بشأن العبودية؛ فهي تُظهر أن في مقابل ممارسة الأسياد القوة الغاشمة على عبيدهم، كان هناك سلوك من الرفق والإحسان المترافق مع الوعد بالعتق، لأقلية من العبيد في الأقل. وتتبدى هذه الازدواجية في التعامل في العرف الذي يسمح بمعاملة بعض أنواع العبيد، الذين يوصفون بـ «الذين يعيشون بمفردهم» أو «العبيد القادرين على تحصيل أجور في مقابل عملهم»، على أساس أنهم جديرون بمعاشهم (احتج أعداء الديمقراطية أمثال أفلاطون، والكاتب غير المعروف إلا بـ «الأقلوي القديم» [77]، بمرارة على حرية هؤلاء العبيد في تحصيل معاشهم، أو ارتداء ملابس المواطنين، أو السفر والتجوال من دون خوف من التعرض للضرب أو معاملتهم باحتقار من المواطنين الأصليين [78]). في هذا الصدد، يُبرز قانون أثيني شهير ضد الغطرسة - الشهوة العمياء للسلطة على الآخرين - الازدواجية نفسها؛ إذ كان هذا القانون، الذي صدر قبل مرحلة الديمقراطية وظل معمولًا به، مصمَّمًا لحماية المواطنين الأكثر فقرًا من معاملتهم كعبيد، فحظّر إهانة الضحايا، وتصرفات أخرى من العنف الاعتباطي ضدهم. ومع ذلك، ذهب القانون إلى أبعد من ذلك من خلال نصه على عدم معاملة العبيد بهذه الطريقة. لذلك، كان على أي شخص يقتل عبدًا لأي سبب، أن يخضع لطقس تطهّر لاسترضاء الآلهة - وأن يتوقع القاتل أيضًا إجراءات قانونية، ربما تصل إلى مواجهة تهمة القتل من سيد آخر. لهذا، كان الأثينيون موضع امتداح لـ «كرمهم»، خصوصًا من الخطباء الذين حرصوا على الإشارة إلى أن القانون تضمّن تحريم **أنواع** الغطرسة كلها ضد **جميع** سكان أثينا.

الحمص والمحاكمات

نحن نعرف إذًا أن العبيد في أثينا لم يكونوا مواطنين، وأن مواطني أثينا لم يكونوا عبيدًا، مع خيوط كثيرة من الترابط المؤلم الذي كان يجمعهم معًا. كما نعرف أيضًا أن المواطنين في أثينا كانوا رجالًا بالغين، وكانوا يضمون، بحلول القرن الرابع ق. م، جميع طبقات الرجال. ولكن الجدير بالملاحظة هو كيف أن الكفاح من أجل الحكم الذاتي الذي شهدته أثينا قرابة قرنين، كان متجذرًا مبدئيًا في رغبة الذين يرون أنفسهم «في الوسط» في أن يصبحوا سياسيًا متساوين مع طبقة النبلاء الأرستقراطية القديمة في المدينة.

شجع هذا التوجه لاحقًا - بشكل خاطئ كما سنرى - صيغة أن الديمقراطية هي شأن الطبقة المتوسطة، وأن الديمقراطية لا يمكن أن تكون في غياب طبقة متوسطة. ولم تكن الأمور كذلك في أثينا، ولم تكن الديمقراطية خدعة برجوازية أو حيلة طبقية، علمًا أن من الصحيح أن طبقة زراعية معتدلة من الفلاحين والتجار والحرفيين كانت طبقة سياسية مهمة وقلقة على موقعها بعمق، لأنها ليست غنية وليست فقيرة؛ كانت ثرية بما يكفي تشغيل الخدم المحليين والسكان الوافدين الذين كانت أعدادهم كبيرة في أثينا (ما بين 10 و20 ألفًا في بعض الأحيان). وربما كانت هذه الطبقة المتوسطة تطمح إلى أن تكون غنية، لكنها كانت تشك في احتمال أن تتمكن من ذلك على الإطلاق، لذلك كانت تخشى الهبوط إلى صفوف الفقراء الذين كانت تحتقرهم. وغذى هذا الخوف مطالبة هذه الطبقة المتوسطة المشاركة في السياسة: كانت تحتاج إلى حماية نفسها من خطر التطاول عليها من الأغنياء والفقراء، من خلال امتلاكها صوتًا ثابتًا في كيفية تسيير الأمور.

تركت الاهتمامات الاقتصادية لهذه الطبقة - تبادل السلع الزراعية والحرفية والعملة والشؤون المصرفية، وتنظيم الإنتاج والتجارة - بصمتها المهمة بشكل طبيعي، على الميدان، لكي تضمن أن الديمقراطية الأثينية لم تكن مجرد مسألة فضاء عام وذكورية وأرباب وربّات، وأنها تجاورت مع شؤون الملْكية والمال والبضائع والخدمات، واستندت إلى مؤسسات مصممة لحماية التبادل التجاري وتوسيعه في السوق. وفي الجهة الجنوبية للميدان، شيد مبنى مربع كبير من طوب الكلس والصلصال، بأرضية ترابية مرصوصة، وهو دار سك العملة الحكومية، حيث كان يجري إنتاج المكاييل المعتمدة على أنواعها، والعملات المعدنية البرونزية والفضية - التي تظهر على أحد وجهيها شفيعة المدينة، أثينا، وعلى الوجه الآخر رموزها المقدسة، البومة وغصن الزيتون - في أفران صغيرة يعمل فيها العبيد تحت الأنظار المدققة لمفتشي الحكومة. ليس بعيدًا من الدار، وفي الجهة الجنوبية من الميدان أيضًا، كان يقوم بناء مهيب مزدوج الأعمدة، يتألف من 16 غرفة. لا نعرف اسم هذا المبنى، لكن رواق الأعمدة (كما صار يُعرف لاحقًا) كان يوفر أكثر من مأوى من تقلبات

طقس شرق المتوسط لحماية الجموع التي كانت تمر في الميدان كل يوم.
في الخارج، كان المواطنون يلتقون ويمضون أوقاتهم، ويتحادثون حول أعمالهم والشؤون العامة. لكن الرواق (الاسم الذي اشتق منه تعبير الرواقي لمتعدد المعاني) كان ببساطة يمثّل مبنى وزاريًا للحكومة، حيث يتخذ منها، على الأرجح، كثير من اللجان الإدارات مكاتب رسمية، وربما كانت تضم جداول مصرفية، ومسؤولين رسميين يشرفون على استخدام الموازين والمكاييل (يسمَّون المشرفين (metronomoi) ويُختارون بالقرعة). كان المبنى يضم أيضًا غرفة طعام، حيث يتناول الموظفون الرسميون وجباتهم المؤلفة من جذور وأجبان وزيتون وشطائر الشعير والنبيذ، وبعض الأحيان السمك واللحم، على مقاعد مريحة، وعلى نفقة الخزينة.
كانت الزاوية المجاورة للميدان تضم السوق المركزية التي يمكن الوصول إليها في خلال عشر دقائق سيرًا على الأقدام من أي مكان في المدينة. وكانت تكتظ بالبسطات والأكشاك التي تبيع جميع أنواع البضائع، ومنها الأحذية والمجوهرات والمواعين والمقالي والتوابل والبهارات وزيت الزيتون والبقول والنبيذ وحب الصنوبر والفواكه الطازجة والمجففة، وكان الإنتاج المحلي، من عنب الدوالي والتين والزيتون، متوافرًا بكثرة في الموسم. كما كانت هناك المنتجات الغريبة المستوردة من العالم كله، مثل اللوز والتمر من فينيقيا، السمك المدخن من الدردنيل [استخدم الكاتب الاسم القديم للدردنيل، هيليسبونت، أي بحر هيلي الأميرة الإغريقية التي تقول الأسطورة إنها غرقت هناك مع شقيقها فريكسس هربًا من زوجة أبيهما أثاماس، ملك بيوتيا في اليونان]، ورقع النسخ والقطن من مصر، وجلود الثيران والسيلفيوم (silphium) (عشبة طبية مشهورة) من القيروان، والزبيب والتين المجفف (كان يُعتقد أنهما يسببان أحلامًا سعيدة) من جزيرة رودس. وتُظهر الحفريات الأثرية أن المنطقة كانت مكتظة بمحترفات صغيرة ومصالح تجارية، وكانت، كما يذكر الخطيب ليسياس (440-380 ق. م)، مكانًا مشهورًا «تعود الناس التردد فيه إلى متاجر العطارين والحلاقين، والإسكافيين... وكانت الأعداد الأكبر تقصد المحال الأقرب إلى الميدان، والأقل تقصد المحال البعيدة من الميدان [(79)]. كانت الحانات والحمامات والمواخير تنتشر هناك أيضًا، وكانت الرقصات الدينية، وتقديم الأضاحي والمناسبات الرياضية تحصل داخل حدودها أيضًا. كذلك كانت المحاكمات والحديث عن المحاكمات تجري هناك إلى درجة أنه لم يكن مستغربًا أن تثير سخرية بعض المراقبين من الخلط الغريب بين التجارة والشؤون العامة في الميدان. كتب الشاعر الساخر يوبولس: «ستجد كل شيء يباع معًا في المكان نفسه في أثينا، التين وشهود الادعاء، عناقيد العنب، اللفت، الكمثرى، التفاح، مقدمي الأدلة، الورود والزعرور، الثريد، أقراص العسل، الحمص والمحاكمات، اللبى بجميع أنواعه، الآس، آلات التوزيع، زهر السوسن، الخراف، ساعات الماء، القوانين ولوائح الاتهام» [(80)].

كان هذا تهكمًا لماحًا، لكن أدلة كثيرة متوافرة تؤكد في الواقع أن مواطني أثينا فصلوا بين المصالح التجارية والسياسة ذهنيًا وجغرافيًا معًا، وكان الفصل بين الأسواق والشؤون العامة واقعيًا في جانب منه. وكان في وسع 6000 أو أكثر من المواطنين المشاغبين أن يحتشدوا في الميدان للمشاركة في الاجتماعات العامة، وأن يحولوا حياة الميدان إلى جمود كاتم بشكل دوري. لكن، كان لهذا الفصل سبب آخر أكثر وجاهة، التقطه من غير قصد أحد أعداء أثينا، الملك الفارسي الطاغية قورش، الذي تساءل عن أي نوع من الناس الغريبين هؤلاء الأثينيين الذين لديهم ميدان عام في قلب مدينتهم، حيث يحتال المواطنون على بعضهم بعضًا. كان في وصفه هذا مبالغة، إلا أن تشخيصه الكاريكاتوري كرر بالفعل الشكوك المحلية الدائرة حول المصالح التجارية التي عبّر عنها الأثينيون أنفسهم، كما في سخرية المسرحيات الهزلية من السياسيين بتشبيههم بصغار التجار، أو كما في اختراع كلمة «وضيع» (banausic) في منتصف القرن الخامس ق. م لتصف، باستهزاء، التجار الذين يفترض أن شخصياتهم كمواطنين خربت لأنهم يعملون ساعات طويلة، جالسين قرب المواقد، ويهملون الشؤون العامة. كان وراء هذه الإهانات اقتناع بأن الحياة في الديمقراطية يجب أن تكون الحكم الذاتي لا المصالح التجارية التي هي عبارة عن نشاط لإنتاج البضائع والسلع واستهلاكها في البيوت والأسواق المصنفة في مرتبة أدنى من النشاط السياسي المتمثل في الاجتماعات العامة وإلقاء الخطب ووضع القوانين.

البنيكس [(81)]

كانت القاعدة القائلة أن السياسة هي الأساس، جوهرية، كما عرف المواطنون من الحكاية المشهورة حول الضجة التي تسبب فيها البطل الأثيني سولون (638-558 ق. م)، الذي قيل إنه انتهك العرف عندما كتب وحفظ قصيدة طويلة تشيد باحتلال أثينا جزيرة سالاميس، ثم اعتمر قبعة من لباد للتنكر ودخل الميدان متظاهرًا بأنه مجنون، وأنشد القصيدة السياسية بحماسة أمام حشد كبير متعاطف. كانت الخطابات محظورة تمامًا في الميدان في مرحلة الديمقراطية، كان الاعتقاد السائد هو أن التجارة والسياسة كزيت الزيتون والماء، لا يختلطان تلقائيًا، وكان الاستنتاج من ذلك هو تفضيل مباشرة العمل السياسي في مكان يبتعد جغرافيًا من الميدان، في موقع قريب يدعى بنيكس (Pnyx).

يبدو بنيكس في أيامنا هذه موقعًا مهجورًا، على قمة مديدة ومنحدر طبيعي تزينه أشجار الزيتون والكينا على مسافة 400 متر فوق الميدان. هو موقع يساء فهمه، لا يقصده السياح العابرون بسرعة لبلوغ موقع الأكروبول القريب والتقاط الصور. يتناقض هذا الإهمال المحزن مع [أهميته] في عصر الديمقراطية، حين كان بمنزلة المكان الذي يجمع المواطنين كافة (في مجلس

كان يسمّى إكليزيا (*ekklesia*)، لإقرار القوانين التي تحكم كيفية عيشهم معًا على الأرض. ومنذ عهد كليسثنيس، حين اقتصر ذكره على اجتماع واحد للتداول في قضايا ثانوية، مثل كيفية اختيار القضاة ومراقبتهم، اكتسب المجلس مخالب طويلة وقوية، وكان حجمه مثيرًا للإعجاب بالتأكيد.

أوصى أرسطو ذات مرة بأن تكون المدينة صغيرة إلى درجة يمكن جميع سكانها سماع صوت المنادي، وأن يعرف سكانها بعضهم بعضًا بالشكل في

الصورة (1-6)



منصة الخطباء في البنيكس، ويبدو الأكروبوليس في الخلفية، عن لوحة بريشة رودولف مولر، 1863.

الأقل، لكن أثينا حتمًا لم تكن كذلك. وقد بلغ عدد الرجال من مواطني أثينا الأصحاء والمتجاوزين العشرين من العمر، 6000 رجل في الأقل. وبعد عمليات إعادة إعمار عدة - تسببت فيها طلبات الجنسية من البحارة الذين عززوا القوات البحرية التي كان اعتماد أثينا عليها يتنامى - كان بنيكس قادرًا على استيعاب ضعف هذا العدد (الصورة (1-6)).

كانت الجلسات العاصفة والقضايا المصيرية في المجلس تستقطب المتفرجين أيضًا، وكان من الممكن التسامح مع الغرباء الذين كانوا يعتقدون أن الديمقراطية تتطلب طقسًا جيدًا، حين كان النشاط يدب باكرًا في بنيكس، خصوصًا في شهور الصيف، مباشرة بعد زوال برد نسمات الفجر وارتفاع الشمس في الأفق، صابغة التلال المحيطة بلون الذهب. كان الحضور كبيرًا في العادة، لا بسبب الطقس الجيد، بل بسبب الشعور العميق بين المواطنين بأن المواطنية مهمة، وكان ذلك الحضور الكثيف يكتسب أهمية أكبر في ضوء أن ثلثي مواطني ولاية أتيكا كانوا يعيشون خارج أثينا، لذلك كان عليهم أن يبيتوا في بنيكس، أو أن يغادروا بيوتهم ليلًا ليتمكنوا من الوصول إلى المجلس أول النهار. في الوقت نفسه، كانت معاملة المتلكئين غير تقليدية؛ ففي تلك الأيام السحيقة، وقبل فترة طويلة من ابتكار التصويت الإلزامي (الذي بدأ أولًا في بلجيكا في العام 1892، وفي الأرجنتين في العام 1914، وفي أستراليا في

العام 1924)، وقبل استخدام السواطين [(82)] في مجلس العموم البريطاني في وستمنيستر في القرن التاسع عشر، كان عبيد أثينا يجمعون المواطنين المتلكئين، أو الذين يحاولون التكاسل عندما يحين موعد اجتماع المجلس. كانت طريقة ذلك بسيطة وفاقعة الألوان معًا؛ حيث كان يجري إغلاق جميع مخارج الميدان العام باستثناء المخرج المؤدي إلى بنيكس، وكان المطاوعة القدماء المسلحون بحبال مجدولة من القصب ومغمسة تباعًا بدهان أحمر اللون قبل بدء المهمة، ينتشرون بحثًا عن المواطنين غير الملتزمين، لتغريمهم، وتلطيخ ملابسهم وأجسادهم، وربما وجوههم أيضًا، بالدهان، لأنهم تخلّفوا أو حاولوا التهرب من واجبهم.

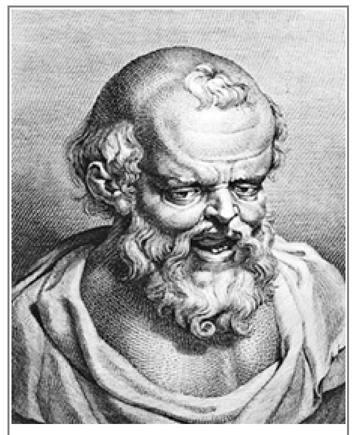
من غير المعروف على وجه الدقة فاعلية عملية تجميع المتخلفين الحمر الوجوه، ولا تزال الأدلة على العدد الفعلي للحضور شحيحة، لكن النقطة الواضحة هي التالية: عندما ضغطت الحاجة إلى قدرة استيعاب أكثر، أُعيد إعمار بنيكس مرتين، فجرى بين عامي 404-403 ق. م حفر مدرج بمواصفات صوتية طبيعية ممتازة من صخرة غرانيت وردية - رمادية في التلة. وغُيِّر موقع منصة الخطباء حيث أصبح الحضور ينظرون في اتجاه البحر فيما ينظر الخطيب إلى البر «لأنهم اعتقدوا أن تفوق أثينا البحري هو مصدر الديمقراطية، ولأن الفلاحين أقل قابلية لحكم الأقلية» [(83)]. وجرى لاحقًا توسيع المدرج مجددًا - ربما في خلال القرن الرابع ق. م، مع أن الأدلة على هذا غير كافية - ليصبح قادرًا على استيعاب 13 ألف شخص، مع العلم أن حق التصويت كان ممنوعًا على النساء والعبيد والسكان الوافدين.

كيف كان المجلس يعمل فعلًا؟ ما كانت مهماته؟ وكم كان فعالًا؟ إنه، باعتباره حجر الأساس لكل الكيان السياسي، كان يجتمع يومًا كاملًا، أربعين مرة كل سنة، مرة كل عشرة أيام، أو حوالى أربع مرات في الشهر وفق التقويم المدني الأثيني القائم على عشرة شهور في السنة. كما أنه كان يجتمع في مناسبات خاصة أخرى، وكان هدفه المعلن مناقشة التشريعات وإقرارها، كان يستمع كذلك لسفراء الكيانات السياسية المجاورة، ويتعامل مع قضايا توفير المواد الغذائية والصحة العامة والدفاع العسكري عن المدينة. كانت مداولاته تستعين باقتراحات ومشروعات القوانين التي يقدمها كيان آخر يدعى مجلس الخمسمئة، الذي كان أعضاؤه المناوبون يجلسون على مقاعد خشب في مواجهة المجلس، كان جلوس المواطنين بالتساوي، وكانت المداولات تتم وجهًا لوجه وتتوقف على المحادثة وعلى استهلال الجلسة من المنادي المخصص لذلك اليوم: «أيها المواطنون! من منكم لديه اقتراحات مفيدة للمدينة؟ كان المواطنون [الراغبون في المشاركة] يعتلون منبرًا صغيرًا لضمان وصول أصواتهم إلى أكبر عدد ممكن، ويبدأون مداخلاتهم عادة بعبارة «أيها الزملاء المواطنون» أو ببساطة «أيها المواطنون». وكان الرسل المكلفون الذين يوصَون بعدم النوم في أثناء الجلسة، يستمعون إلى النقاشات

والقرارات، وكانت مهمتهم الانتباه إلى جميع التفصيلات، وعند الحاجة نقل الأخبار المهمة إلى سائر أنحاء المدينة، مشيًا أو على ظهر حمار بطيء.
كان يُنظر إلى الحكم في أثينا، بافتراض أنه ديمقراطية، على أنه شأن بشري - شأن بشري تمامًا - وكانت الإشارات إلى الآلهة ترد تكرارًا، وكان من الأهمية بمكان الاعتقاد بأن الآلهة إلى جانبهم دائمًا. تبدأ الجلسات عادة بالصلوات لآلهة الأسلاف، وتقديم قربان، عبارة عن خروف أو خنزير صغير. وكان الاعتقاد بأن شعائر التطهر تقوّي المجلس، لذلك لم تكن أعماله تُنقل قط إلى مهبط الوحي أو إلى الكهان الذين كان يُنظر إليهم باعتبارهم أشخاصًا «مختصين»، وكانت صلاحياتهم وتوقعاتهم قابلة على الدوام للتحدي، أو للإهمال كليًا. كان الخطباء يتناوبون على المنصة، وكان التصويت - لتقرير «ما يبدو أنه الأفضل للشعب»، عبارة الأثينيين الخاصة للتعبير عن المرسوم - يتم برفع الأيدي في الهواء، أو بوضع الحصى في جرار التصويت. وكانت المراسيم تُكتب على رقع جلد أو على ورق البردى، ثم تُحفظ في أرشيف المدينة في الميدان العام. هذه السجلات تعرضت كلها للضياع، لكن لحسن الحظ، كان بعض المراسيم ينص على أن يتم حفر نسخة منها في الصخر، وعرضها في الميدان العام. تكشف البقايا [من تلك اللوحات] التي تبدو كنوافذ على عالم آخر، مشاهد وأجزاء من حياة المجلس. كان بعضها يمتدح علنًا مساهمات المواطنين العاديين، وكانت ألواح حجر كثيرة تسجل اتفاقات ومعاهدات مع قوى أخرى، أو تكرّم مواطنين من دول أخرى نظير دعمهم لأثينا. تقول إحدى تلك الوثائق: «مع الحظ الجميل، يبدو أن الأفضل للشعب أن يحيي ميكاليون بن فيلون الإسكندرية ويتوّجه بالتاج الذهب بموجب القانون، بسبب فضله ونياته الحسنة تجاه الأثينيين ...» [(84)]. وربما تُعتبر اللوحة/الوثيقة المسمّاة «القانون ضد الطغيان» (الصورة (1-4)) الأكثر أهمية وشهرة عن جدارة. يعود تاريخ هذه الوثيقة إلى العام 336 ق. م وتسجل ردة الفعل المخيفة للمجلس على احتمال قيام الخونة - رجال أثرياء ذوي نفوذ وغير وطنيين - بالتآمر مع عدو خارجي، على الأرجح ملك مقدونيا، للتعجيل في إطاحة الديمقراطية واستبدالها بنوع من حكم الأقلية. تبدأ الوثيقة بالقول: «بناء على قرار المشرعين، إذا انتفض أي شخص ضد الذين لديهم نظرة إلى الطغيان أو الذين ينضمون إلى إقامة الطغيان». وينص القانون بعد ذلك على كيفية الإعلان: «على أمين سر المجلس نقش هذا القانون على عمودين من حجر، وأن يضع واحدًا منهما قرب مدخل أريوباغيس [(85)] [بالقرب من بنيكس] والآخر في المجلس. من أجل نقش العمودين الحجريين، على أمين صندوق الشعب أن يعطي عشرين دراخما من الأموال المخصصة للإنفاق من الشعب بموجب المراسيم».
كانت جلسات المجلس صاخبة غالبًا، وكان أعداء الديمقراطية يحتجون بأن «المدينة ممتلئة بالحرية والخطب غير المقيدة، وهناك ترخيص فيها للرجل بأن يفعل ما يحلو له»، ويضيفون أن الأصداء التي ترددها جدر بنيكس الصخرية

«تُضاعف صخب الانتقاد والمديح» [86]. يبدو هذا الاحتجاج مبالغًا فيه؛ فهناك في الواقع أدلة كثيرة على أن المواطنين كانوا منضبطين ذاتيًا، ومدركين تمامًا أخطار العداوات العنيفة (كانوا يسمّونها stasis)، وبالطبع لم يكن هناك تسامح مع التهديد بالعنف أو الأعمال العنيفة في المجلس. كان المنادون المدربون جيدًا، وسرية الرماة والعبيد، جاهزين عادة لفرض النظام والتقاليد. وكان المواطنون يجلسون على مقاعد صخرية مستديرة أو جرداء، وكان بعضهم يضطجع أو يستند إلى أرائك ناعمة يجلبونها من بيوتهم، ويتوقعون من الآخرين أن يحترموا واجب أن يتكلموا بعفوية، وأن يتبادلوا ما يصفونه بالكلام الصادق (parrhêsia) [87].

الصورة (7-1)



الديمقراطي الضاحك ديموقريطوس (460-370 ق. م). منحوتة من أعمال وليام بليك 1789.

كانت النكات تستهدف الأثرياء، وكانت ثمة اتهامات بسلوكات خاصة مشينة، وأحاديث عن الفساد، وإشارات إلى القلق من نوع من الغرور الأعمى المسمى التجبر (*hybris*). كانت الفكاهة تتناثر في الجلسات: بعض الخطباء المتأثرين بالفيلسوف من مرحلة ما قبل سقراط، وهو المدعو ديموقريطوس الذي زار بنيكس ذات مرة [88]، يبرع في فن استدرار الضحك كوسيلة للإقناع العام. وكانت هناك حالات من المرح الصاخب والاستهزاء الذاتي، ولحظات شبيهة بالمشهد الختامي لمسرحية «الفرسان» لأرسطوفانيس (445-385 ق. م) «الساخرة المحبوبة، حيث تكون شخصية الرجل المسن، ’الشعب‘، عرضة للكمات والدفع على يدي عبد وبائع سجق» [89]. لكن المجلس كان غالبًا يتسم بالرصانة، وكان الخطباء يدأبون على التذكير بأن المواطَنة تعني أن تكون «متساويًا» مع الآخرين و«قرينًا» لهم. ولطالما تكررت في كل جلسة مقولة أن الديمقراطية هي نمط خاص من الحكم يسمح لكل مواطن بالتمتع بـ «المساواة أمام القانون» (*isonomia*)، والمساواة في حق التكلم، وبحرية «أن تكون حاكمًا أو محكومًا بالتداول». كان هذا النوع من الخطاب له معنى ويؤخذ

به حرفيًا، حتى أن آلية غريبة ومثيرة للاهتمام جرى تكريسها، مهدت لما يُعرف في برلمانات اليوم باسم مشروع القانون الخاص بعضو واحد: سمّاها الأثينيون اسم *ho boulemenos*، أي إن للموطنين الحق كأفراد في أن يقدموا إلى المجلس اقتراحاتهم الخاصة للقوانين والمراسيم والادعاء العام.

نظر المجلس إلى نفسه من خلال مباشرته شؤون الحكم كصاحب سيادة وتكليف مقدس، وربما تصرف الرجل المسن [الشعب] بحماقة في بعض الأحيان، لكنه لم يفكر في نفسه يومًا كمعتوه. هذا، وقد ساعد الإيمان الراسخ بالقوى الخارقة على الحفاظ على النظام في الميدان وفي المجلس على السواء، على أساس من المنطق السليم. وحتى عندما كان يتم الاختيار بالقرعة - وهي طريقة لا تزال معتمَدة حتى اليوم ويفضلها الديمقراطيون لـ «عدالتها» المثالية في وجه الفوارق في الثروة والشهرة - كان الاعتقاد أن الأرباب والربات كانوا يرعون ذلك، وكانوا على استعداد للمساعدة، عند الضرورة، ليبتوا معًا القضية المطروحة. كما أن المجلس اعتمد وسائل من صنع البشر لمنع مداولاتها من الانحطاط إلى فوضى شاملة. ونُظر إلى الكلام الصريح كمعطل للخلافات، وإلى قاعدة [حق التقدم باقتراحات القوانين] (*ho boulemenos*). وكان للتوثيق الرسمي لنصوص القوانين، والعرض العلني لها داخل جدر المباني المهمة في الميدان وخارجها، دور الكابح الدستوري الفعلي للفورات الحمقاء، وإزاء القرارات الطائشة للمجلس - على الرغم من حقيقة عدم وجود دستور واحد مكتوب للديمقراطية الأثينية. كذلك كانت لمناشدات مجموعة من المواطنين لأقرانهم الأثر ذاته عادة. ولم يعرف المجلس الأثيني، على الرغم من وجود محاولة مشهورة وحيدة - فاشلة - قام بها في مطلع عقد الأربعينيات من القرن الخامس ق. م مواطن يدعى ثوسيديديس، زعيم مجموعة قوية من المحافظين لإجلاس مؤيديه في كتلة واحدة معًا ليتكلموا ويصوتوا بالتنسيق في ما بينهم، التحالفات الحزبية، الولاء الحزبي الرسمي، السياط الثلاثية الخط، أو أي آليات الكواليس التي تستخدمها الأحزاب السياسية الحديثة لمعرفة نتائج المداولات مسبقًا. وكان هناك عوضًا عن ذلك «أندية» من المواطنين تبدي رغبتها في مناشدة الآخرين لإظهار موقف شبيه من ضبط النفس والتضامن من أجل مساعدة كيان المواطنين ككل في التماسك معًا. وقامت الروابط الدينية بدور سياسي مماثل، فمنحت المواطنين فرصة ليتعارفوا بشكل أفضل وليعقدوا صداقات وينمّوا شعورًا بالانتماء إلى تحدرهم المفترض من سلف مشترك، وبالتضامن الذي تغذيه عبادة إلههم المشترك، أو بطل أو بطلة.

يصعب على الديمقراطيين في أيامنا هذه هضم هذه التقاليد عندما يتفكرون بها؛ فممارسة الأثينيين منع الأحزاب والانضباط الحزبي تبدو مريبة بشكل خاص، لكن من المهم أن نتذكر أن المجالس الأثينية تمكنت من العيش من دونها. لم يُنظر إلى الديمقراطية بلا أحزاب على أنها تناقض بالقول أو بالفعل،

ولم يكن سبب ذلك أن المواطنين في المجلس يتصرفون بالتزام، مثل جماعة دينية لا شجاعة لديها، أو خجول أو تخشى الاعتراف بخلافاتها علنًا. الحقيقة هي أن الأثينيين كانت لديهم، عندما نحاكمهم بمقاييسنا، حساسية شديدة تجاه الدهاء والتحكم من الآخرين، سواء من داخل المجلس أو من خارجه. وكان ذلك السبب في أنهم جربوا أساليب كثيرة لتحقيق الرقابة الشعبية والتوازن في ممارسة السلطة. خضع المسؤولون الرسميون للتقصي الدقيق قبل تسلّم مناصبهم. وكان عليهم وضع تقارير دورية عن نشاطهم، تحت طائلة المساءلة القانونية، وكانت تصرفاتهم موضع مراجعة؛ إذ كان المواطنون يتمتعون بحق الادعاء في المجلس على الموظفين العموميين بسبب تحكمهم المقصود في الناس، وفشلهم في الوفاء بوعودهم، أو سلوكهم السيئ في الاحتفالات العامة. وفي غياب الأحزاب السياسية والانتخابات المنتظمة، استخدم الأثينيون وسائل أقل شيوعًا لاحتواء سوء استخدام السلطة. ويبدو بعض هذه الأساليب لتفادي التحكم في المواطنين غريبًا حقًا، لكنه مع ذلك كان يعمل بعض الوقت في الأقل.

افترض لوهلة العرف الأثيني الذي كان يسمّى «الاعتراض القانوني» [(90)]، وهو إجراء مصمّم لتفادي التسرع في اتخاذ القرارات من خلال منح أي مواطن الحق في الادعاء على مواطن آخر لتقديمه «اقتراحًا غير قانوني»، ولو كان المجلس قد أقره بالفعل، أو افترض سابقة المساعي الحديثة للحد من عدد الدورات التي يمكن السياسيين المنتخبين شغل مناصبهم على التوالي: طريقة النفي (ostracism)، التي استُخدمت تكتيًا لوقف صعود الديماغوجيين، ومحاولي الانقلاب أو الطغاة من خلال إعادة قادة ذوي شعبية غير ملائمة من المدينة فترة عشر سنوات، إذا وافق على ذلك الحد الأدنى من عدد الأصوات، وكان على المبعدين ترك المدينة في خلال عشرة أيام.

اقترح كليسثنيس هذا الإجراء أولًا، بعد فترة قصيرة من انتصار الأثينيين العسكري على الفرس في معركة ماراثون في العام 490 ق. م، وهو الانتصار الذي رفع معنوياتهم كثيرًا. وشكّل النفي قطعًا حقيقيًا مع العرف الإغريقي القديم الذي تمثّل في مطاردة النخب لمعارضيهم من أقرانهم إلى المنفى. جاء إجراء النفي تسويةً ديمقراطية جديدة وأسلوبًا خلّاقًا، تحت سيطرة المواطنين، لاستبدال رياضة الدم البشعة في قتل الخصوم بإجراء ألطف، وهو التعامل مع الخصوم كمجرد منافسين على السلطة. وحُدَّ استخدام هذا الإجراء بشدة، مرة في السنة في الأكثر، كما حُدِّدت المدة التي يمضيها المنفي بعيدًا من السياسة، ولم تجرِ مصادرة أملاكه، ما عنى بالنسبة إلى بعض المنفيين توافر إمكانية العودة إلى السياسة. وأخذ أنصار النفي في حسبانهم أن الإجراء كان علاجًا فعالًا لآفة غريبة عن الديمقراطية، وهو خطر لا يزال يتربص بالديمقراطيات في أيامنا هذه: ببساطة، يمكن حكم الناس لأنفسهم أن يغوي «الشعب» لاختيار قادة ليست لديهم مصلحة في «الشعب» باستثناء الإساءة

إليه، فصمم النفي لاستخدام الديمقراطية في الدفاع عن الديمقراطية ضد شطط الديمقراطية.
كان هذا هو الهدف، في الأقل. لكن، كيف كان هذا العلاج يعمل في التطبيق؟ الكلمة ذاتها (ostrakismos) توفر لنا دليلًا؛ فهي تعني حرفيًا «الحكم بقِطَع الفخار»، لأن قِطَع الفخار هي أقل المواد المتوافرة للكتابة عليها ثمنًا، وكانت تُستخدم للتصويت ضد الديماغوجيين المحتملين، أولئك المواطنين الناشطين سياسيًا والذين يفترض أنهم يسعون بأنانية للحصول على كثير من السلطة على الآخرين. وكان المجلس يخصص جلسة واحدة في السنة بهدف بتّ ما إذا كان بين صفوفه مناصرون محتملون لحكم الأقلية. كان الاجتماع فعلًا مسابقة في عدم الشعبية، فإذا قررت الأغلبية البسيطة من النصاب المطلوب لـ 6000 مواطن ذلك، يُحَدَّد موعد جلسة استماع، بعد شهرين عادةً، أمام المجلس. وكانت جلسات الاستماع حاشدة بالمواطنين المسكونين بالتوتر الشديد في العادة، لأن للطرفين، أصدقاء المرشح للنفي وخصومه، مصلحة في الحضور - كان الطرف الذي ينال العدد الأكبر من الأصوات يخسر - وكانت النقاشات قبل التصويت النهائي محدودة للغاية، والجهد ينصبّ على إبقاء الهدوء مخيمًا على المجلس قدر المستطاع. كانت مسابقة عدم الشعبية تنتهي بتقليد غير عادي، فيجري تسييج منطقة مكشوفة من الميدان العام، حيث يتم التصويت النهائي في صمت مطبق. يدخل أفراد كل قبيلة من الأبواب العشرة المفتوحة في السياج والمخصصة لكل قبيلة، واحدًا تلو الآخر، يحمل كلٌّ منهم قطعة فخار عليها اسم المرشح للنفي. ولضمان عدم حدوث غش في التصويت، يبقى جميع الذين صوتوا داخل السياج حتى الانتهاء من فرز الأصوات وإعلان اسم الشخص المضحى به، فكان الأمر عبارة عن: رجل واحد صوت واحد ضحية واحدة.

الصورة (1-8)



قطع فخار للتصويت على النفي ضد أريستيدس وثيميستوكليس وسيمون وبريكليس. أثينا القرن الخامس قبل الميلاد.

من حسن حظنا أن قطع الفخار تردم الحفر في الطرقات، وهي في عملية التصويت مادة جيدة لردم الحفر، فحُفظت للمستقبل والشغف، ولكل شيء (الصورة (1-8)). فليخرج! كان هذا ما كُتب على قطعة فخار للتصويت ضد ثيميستوكليس، ابن نيوكليس، من فريروي، وهو مواطن أصبح بعد وقت قصير بطلًا في المعارك ضد الفرس، ليُنفى من المدينة لاحقًا بتهمة التعاطف مع الفرس. ونجح المواطن المسكين ثيميستوكليس في النجاة من التصويت على نفيه في العام 483-482 ق. م؛ ففي ذلك العام، كان النفي من نصيب خصمه الأول الأرستقراطي أريستيدس (الملقب بالعادل) الذي تسببت سمعته السيئة في حصوله على أكبر عدد من الأصوات - وعلى النفي. وتتهم قطعة فخار أخرى كاليكسينوس [(91)] بأنه خائن، كما تفعل أغلبية القطع التي تحمل ببساطة أسماء أو جزءًا من أسماء المتهمين بالتعسف في استخدام النفوذ أو بالشعبية غير المستحقة؛ فرجال مثل سيمون (ابن ميلتياديس) من لاكيادي الذي اعتزله الناس في أواخر العقد السادس من القرن الخامس قبل الميلاد على الأرجح، لأنه عارض الديمقراطيين المتطرفين الذين انضم إليهم بريكليس حديثًا. ودارت الأيام على القائد العسكري الشاب الذي كان في الوقت نفسه من أشهر مواطني أثينا، وكان عليه أن يكابد، لكنه نجح، بفضل مهاراته السياسية، في تجنب محاولات عدة لرميه في حفرة الخزي.

كم كان النفي جذابًا لموطني أثينا؟ هل حقق ما كانوا يصبون إليه؟ الحكم على ذلك مباشر وواضح، لأن في خلال القرن الخامس قبل الميلاد، أصبح واضحًا لأثينيين كثر أن سلاح النفي يمكن إساءة استخدامه، من سياسيين عازمين على إزاحة خصومهم عن المسرح السياسي، على سبيل المثال. وسمح النفي في مرات عدة للسياسيين الأكثر شعبية وخطورة بالخلاص من النفي من خلال تشجيع أنصارهم على التصويت لنفي السياسي الذي يحتل المرتبة الثانية في الشعبية، وهذا لم يكن الهدف المعلن من الإجراء بالتأكيد. وكان هناك أيضًا الأعمال القذرة المتمثلة في تزوير التصويت. وفي المؤامرة للتخلص من ثيميستوكليس (524-459 ق. م)، الذي اتُّهم بالغرور والرشوة، أُعدَّت قطع الفخار للتصويت على نطاق واسع من شخص واحد، ووُزِّعت بين المواطنين الذين لم يحسموا قرارهم بعد، وكذلك بين الساذجين والأميين. ونُفي في وقت ما، بين عامي 476 و471 ق. م، وأُجبر على الرحيل إلى آسيا الصغرى بتهمة الخيانة. امتزج النفي في بعض اللحظات بالسخافة، وكان في بعض الأحيان لقمة سائغة للنزوات، كما حصل في خلال الحملة العلنية للتخلص من أريستيدس، الذي سأل فلاحًا أميًا لم يعرفه عندما قصده [ليطلب منه أن يكتب اسمه على قطعة الفخار المخصصة للتصويت على عزله]: هل أساء إليك الرجل المسمى أريستيدس؟ أجابه الفلاح «لا»، مردفًا إني لا أعرفه حتى، ولكني سئمت من الاستماع في كل مكان إلى مناداته بـ «العادل». وافق أريستيدس المتنور عند سماع الجواب على توقيع قرار إعدامه السياسي

بنفسه، وسجل اسمه على قطعة الفخار التي ناوله إياها الفلاح، وجرى نفيه من المدينة مدة خمس سنوات. هناك أيضًا أدلة على أن النفي تسبب في ثارات سياسية؛ فبريكليس نجح في العام 443 ق. م، وفي خلال فترة اتسمت بالخلافات المريرة حول برنامج بناء الأكروبول في إقناع الآخرين بنفي أكثر منتقديه صراحة، أي ثوسيديديس (ابن ميليسياس). وفي جولة أخرى من المصارعة السياسية، في العام 417 ق. م، استخدم ألكيبيادس ونيكياس، وهما خصمان معلنان، سلاح النفي للتخلص من عدوهما المشترك هيبربولوس. ولم يكن مفاجئًا أن تؤدي انتهاكات من هذا النوع إلى التخلي عن النفي في أواخر القرن الخامس ق. م.

ديمقراطية مباشرة؟

كيف لنا أن نقوّم - بعد مرور أكثر من ألفيّتين - عمل المجلس، المفترض أنه الكيان السيادي الديمقراطية الأثينية بأسرها؟ هل تمكن «الشعب» في خلال قرنين ونصف القرن من وجود الديمقراطية في أثينا، من إبقاء الحكم في الأيدي الصحيحة؟ ماذا تعني عبارة «المشاركة المتساوية في السلطة» عمليًا؟ وهل تعني أي شيء على الإطلاق؟

هناك تاريخ طويل من امتداح أثينا، وبسخاء في بعض الأحيان، كأول تجربة في «الديمقراطية المباشرة» أو «الديمقراطية الصافية». كلمات جميلة، لكن هل تساوي أي شيء؟ يجيب أنصار الديمقراطية الأثينية الحديثون بأن إذا أخذنا كل شيء في الاعتبار، فإن الديمقراطية الأثينية تعيب ما نسمّيه ديمقراطياتنا «التمثيلية»، لأن الديمقراطية في أثينا كانت في الحقيقة شكلًا من الحكم لا من الشعب وللشعب فحسب، وإنما من خلال الشعب أيضًا - وإلى حد أبعد وأعمق معنى من الممكن في الدول والمؤسسات غير الحكومية الضخمة في أيامنا هذه. يعود هذا النمط من التفكير إلى المفكر السياسي [الفرنسي] المولود في جنيف جان جاك روسو (1712-1778) الذي يزعم أن «بين الإغريق، كان الناس يفعلون بأنفسهم كل ما يجب عليهم فعله، فكانوا يجتمعون على الدوام في مجلس عام. وكانوا يعيشون في جو معتدل، وما كانوا طماعين، وكان العبيد يقومون بجميع الأعمال المطلوبة. كان الهم الرئيس للناس هو حريتهم» [92].

ينبغي التعامل بحذر شديد مع هذا المديح (إذا تغاضينا عن العبودية وإخضاع النساء) ومع الحنين العميق إلى الأيام القديمة الجميلة من الديمقراطية الأصلية؛ فأنصار الديمقراطية «المباشرة» و«التشاركية» يتغاضون عادة عن نقطة يتناولها هذا الكتاب مطولًا، وهي أن «الشعب» لا يمكن أن يحكم نفسه من دون الاعتماد على مؤسسات يكون لها في المقابل مفعول تقسيم «الشعب». إذًا، على الرغم من حقيقة أن الناس يحاولون تصور أنفسهم واقفين كتفًا لكتف ووجهًا لوجه، وينظرون عينًا لعين، فإن الكيان الذي يسمّي

نفسه «الشعب» يجد أنه عمليًا، وعلى الدوام، كيان خيالي يتكون من أفراد وجماعات مختلفة تتفاعل من خلال مؤسسات تشكل ماديًا ليس كيف يتخذون القرارات وما يقررون ككيان فحسب، بل من هم كـ «شعب» أيضًا.

أوضحت أثينا هذه النقطة الجوهرية جيدًا. وعلى الرغم من كل المديح اللاحق لمواصفاتها المثالية كـ «ديمقراطية مباشرة»، هناك أنواع متعددة من المؤسسات التي تتحدى رواية أنها كانت نظامًا مبنيًا على الحكم المباشر لشعب سيد. انظر إلى الكيان الذي كان الأثينيون يعرفونه باسم «صخرة آريز» (Areopagus)، مقر المحكمة الأقدم والأكثر مهابة في أثينا، والتي تعود جذورها إلى حقبة ما قبل الديمقراطية في أثينا، لكنها في لحظات مختلفة في خلال الـ 250 سنة التي استمرت الديمقراطية في خلالها في أثينا، كانت سلطاتها المهمة تقطع كالفأس في مبدأ المجلس القائل إن الشعب يحكم دائمًا. تقع المحكمة مباشرة في جنوب الميدان، وتكتسب اسمها من تلة آريز التي هي نتوء صخري كانت تجتمع عليه من أوقات مبكرة (كما نعرف من المسرحية المأساة **المهذبون** [93] (*Eumenides*) لإسخيلوس) [94]. كانت المحكمة بمنزلة مجلس لوردات من القرن الخامس ق. م، عندما كانت هذه المؤسسة المقدسة تتألف من أعضاء أكثرهم رجال متقدمون في السن ونبلاء بالولادة، ومعينون مدى الحياة، ولديهم سلطات استشارية ومرجعية خاصة في الشؤون التشريعية. ومن غير المعروف مدى أو ما إذا كان «قضاة» المحكمة - حوالى 300 عضو ينتمون إلى صفوف الأرستقراطية - يتجشمون عناء النزول إلى مكان وضيع محبة بالفقراء. كان هناك، في خلال الفوضى التي أعقبت الغزو الفارسي في العام 480 ق. م، على سبيل المثال، أوقات كانت المحكمة فيها موضع كثير من الإشادة الشعبية لمساعدتها في إجلاء مواطني أثينا إلى مناطق آمنة، أوقات أخرى، في العام 462 ق. م مثلًا، وجدت المحكمة فيها نفسها تحت ضغط هائل من المجلس الذي عمد إلى تجريدها من كثير من امتيازاتها. لكن المحكمة احتفظت، حتى بعد الإصلاحات، بسلطات مهمة، ولا سيما في دورها القاضي بالنظر في قضايا القتل وافتعال الحرائق والفساد السياسي. كان تخصص المحكمة هو التهديد الجدي للديمقراطية، كما في دورها في النظر في اتهامات الخيانة والرشوة، والذي كان يؤدى عادة بالتوازي مع المجلس والمحاكم الشعبية.

واجه الحكم الذاتي في المشاركة المباشرة لجميع المواطنين كجسد واحد في إقرار قوانينهم وتطبيقها، تعقيدات إضافية تمثلت في حاجة المجلس إلى تفويض كثير من وظائفه إلى مواطنين محددين، تحولوا فعلًا إلى «ممثلين» مستقلين للكيان السياسي الكامل للمواطنين في كل شيء إلا بالاسم. تجدر الإشارة إلى أن الأثينيين لم يكونوا قادرين على التفكير من منطلق «ممثلين» ببساطة، لأن لم يكن هناك في لغتهم كلمة تعبّر عن عملية استبدال أو حلول محل الآخرين والتصرف نيابةً عنهم؛ كانوا في بعض الأحيان يتحدثون عن

«مبعوث معيّن»، مثل موفد أو سفير كانت مهمته تقتصر على إبلاغ أو نقل القرارات أو الطلبات، من المجتمعين في المجلس في بنيكس، على سبيل المثال، إلى قوى أجنبية خارج ولاية أتيكا، وكانت لديهم أيضًا كلمة للتعبير عن «الوصي» أو «الوكيل» الذي كان مؤتَمنًا على مراقبة الترتيبات التي يتفق عليها المواطنون. لذا، قام اليونان في القرن التاسع عشر وليس قبل ذلك باستخدام كلمة (antiprosopos) لوصف «التمثيل» مباشرة، وهو تعبير يحتوي بداية على معنى غريب يفيد بالوقوف وجهًا لوجه في مقابل شيء أو شخص، ويشمل ذلك، على سبيل المثال، عدوًا أو خصمًا على أرض المعركة. وسؤال اللغة مهم هنا، لأن الأثينيين يبدون هنا أنهم كانوا لا يستطيعون قول ما كانوا يفعلون، ولا التعبير عنه بهذه الطريقة، في حين أن الحقيقة هي أن ديمقراطية المجلس «المباشرة» تطلبت أدوات - مؤسسات من التمثيل قامت بحماية إرادة مواطنيها وتنميتها و**إعادة تعريفها** [95].

اتفق الأثينيون الديمقراطيون على أن الكيان السياسي الذي يتم فيه اختيار بعض الرجال **بدل** آخرين هو إمّا نظام ملكي وإمّا طغيان. لذلك، فإنهم اعتمدوا أسلوب تناوب المواطنين في المناصب الرسمية مداورة، فكان نصف المواطنين عمليًا، وفي أي لحظة، يقوم بمهمات إدارية أو سياسية متنوعة. لكن ذلك لم يعنِ أن ديمقراطيتهم لم تكن نوعًا صافيًا من الحكم الذاتي، وشأنًا يتم ببساطة، وجهًا لوجه، أو لم يكن نمطًا من الحكم يحل فيه مواطنون محددون مكان المواطنين الغائبين، ويتصرفون كمجرد وكلاء لهم، أو يعيدون التعبير عن آرائهم كاملة، إلى درجة عدم حصول أي اختلاف إطلاقًا بين آرائهم وآراء بقية الشعب. لم يكن في أثينا، على الرغم ممّا قيل، تطابق تفصيلي قطعةً قطعة، مع كل الكيان السياسي. كان المواطنون ملزمون، باسم **الشعب**، أن يشتركوا في الأداء غير المباشر للواجبات التي لا يمكن الآخرين القيام بها شخصيًا، وبهذه الطريقة - وأيضًا باسم الشعب - وضع الناس أنفسهم ومصالحهم في أيدي الآخرين.

لم يكن ذلك كل شيء، لا لأن كلمة «تمثيل» أو معناها المعاصر لم يكونا معرَّفين للأثينيين، على الرغم من حقيقة أن المجلس الذي كان ينعقد في بنيكس كان واحدًا من مجموعة مؤسسات حكومية لديها سلطة مهمة لتشكيل وإعادة تشكيل ما كان يسمّى الإرادة الشعبية. ومن المفارقات أنه لم تكن في الديمقراطية الأثينية لغة لاستيعاب ما سيصبح لاحقًا الفصل بين السلطات، على الرغم من حقيقة وجود أدلة كثيرة على حدود ونفقات مناصب سياسية مختلفة. هناك أمثلة كثيرة على هذه المفارقة؛ فمع أنه لم تكن ثمة بيروقراطية وخدمة مدنية بالمعنى المعاصر، كان هناك ما يقدر بـ 700 موظف رسمي يتولون سنويًا شؤون الإدارة، ومفتشون على الأسواق، ومفتشون على المكاييل والموازين مهمتهم حماية مشتري السلع في السوق. وتولى المفوضون في المدينة، بمساعدة من العبيد، مهمات صيانة المباني العامة،

ومراقبة الطرقات وإزالة النفايات، والإشراف على العروض المسرحية، ومتابعة تنظيم سباقات المشاعل والاحتفالات، بما فيها مواكب المهرجان العام في أثينا، وأرسل السفراء إلى الخارج للدفاع عن مصالح أثينا. وكان يجري اختيار المحلفين للمحاكم والمفوضين للمناصب العامة، وكان هناك مبعوثون ومفوضون للقوات المسلحة. تتلخص النقطة هنا في وجوب ألا نفكر في الديمقراطية في أثينا كأنها أمر بسيط ومباشر، فالشأن الإداري كان في معظم الأحيان مفصلًا بشكل استثنائي. وكان هناك تقويم سنوي لفرسان سلاح الخيالة، وتعويض عن خسائرهم (كفقدانهم أحصنة في المعارك، على سبيل المثال). وكان ضباط القوات المسلحة المسؤولون عن الحاميات المتقدمة أو الدوريات الحدودية عرضة للتفتيش، وبناء على الأنظمة الرسمية، كان جنود قوات المشاة يحصلون على أسلحة أميرية هي عبارة عن رماح ودروع. وكان القطاع الضريبي يشهد الاهتمام نفسه اللصيق بالتفصيلات. وكانت الأموال تجبى من المناجم ومن السكان الوافدين ومن الذين يستأجرون أرض المشاع، وكانت الرسوم في ميناء بيرايوس [96] تجبى عن البضائع المستوردة والمصدَّرة بقيمة 2 في المئة، وكانت الضرائب (والغرامات في حال التخلف عن الدفع) تجبى على مبيعات جلود حيوانات الأضاحي.

لم يتوقع المواطنون أن يُنتخَبوا أو أن يعيَّنوا في لجنة مالية أو في إدارات تعنى بشؤون أخرى فحسب، بل كانت هناك، إضافة إلى ذلك، آليات قانونية للخدمة العامة. وكان وضع القوانين في المداولات وبرفع الأيدي أو بالتصويت بقِطَع الفخار في الخوابي شيئًا، وتطبيق تلك القوانين الصادرة عن المجلس بطريقة عادلة وفعالة شيئًا آخر تمامًا. وكان جميع المواطنين مؤهلين لخدمة مجلس الخمسمئة، الذي كان دوره تحضير اقتراحات التشريعات للمجلس [العام]، والمساعدة في اختيار الرؤساء التنفيذيين للإدارة بالقرعة [97]. وكان المجلس مولجًا أيضًا بالقيام بمهمات حيوية، مثل الكشف على السفن وسلاح الخيالة، والتأكد من مؤهلات الموظفين العموميين المعيَّنين حديثًا، ومحاكمة المفوضين المتهمين بمخالفات. كما عمل المجلس مع الجهات المسؤولة عن شؤون أخرى، من مثل تأجير المناجم وبيع الأملاك المصادَرة.

كان يتوقَّع من كل مواطن أيضًا أن يخدم بصفة محلف في المحاكم القانونية المتنوعة، وكان المبدأ الديمقراطي يتطلب أن يكون جميع المواطنين متساوين، لكن على صعيد التطبيق، كانت الخدمة [كمحلف] تقتصر على من بلغوا الثلاثين سنة من العمر. وافترض الديمقراطيون الأثينيون أن الوقت يُنضج الحكمة، مع أن سن التكليف كانت هي نفسها لجميع الوظائف الرسمية الأخرى، وكانت تزيد عشر سنوات على السن المطلوبة للمشاركة في المجلس العام، ما أعطى دور المحلف صدقية أكبر ونفوذًا من مجرد عضو في المجلس، في عيون رواد الميدان. واعتبر الرجال الذين تجاوزوا مرحلة طيش الشباب الخدمة كمحلفين امتيازًا وواجبًا في آن واحد، وكان المحلف يتقاضى

(في أواخر القرن الخامس قبل الميلاد) نصف دراخما في اليوم، أي أقل قليلًا من أجر عامل حِرفي، فكان المبلغ متواضعًا - بالكاد يكفي تبرير ادعاء المنتقدين أن الفقراء وحدهم كانوا يعبثون بالأمور السياسية طمعًا بالمال. وكانت المهمة تتطلب تركيزًا، كما أنها كانت تتضمن سلطة مهمة لرفع الظلم وتقرير مصائر حياة الأقران من المواطنين، لهذا السبب كان يُطلب إلى كل محلف أن يؤدي اليمين. لكن، ينبغي ملاحظة أن الديمقراطية الأثينية لم تكن قائمة على أي شيء يشبه [مبدأ] «سيادة القانون»، كما نسمي الآن نمط الحكم الذي لا يمكن فيه ممارسة أي سلطة إلا بما يتماشى مع المبادئ والإجراءات والضوابط المنصوص عنها في قوانين مصممة لحماية المواطنين من الانتهاكات من مواطنين آخرين أو من مسؤولي الدولة نفسها.

كانت أثينا مختلفة؛ إذ كان لديها نظام لمحاكم المحلفين يسمّى «ديكاستيريا» (dikasteria)، أي القاضي والمحلف معًا. ويبدو المزج بين الأضداد في غاية الأهمية، لأننا بصدد ديمقراطية لم يكن فيها محامون، ولم يكن هناك قضاة مدربون يترأسون المحاكم، ولم يزود أحد المحلفين أو المتهمين بتوجيهات قانونية [98]، وحتى في حال الاستعانة بكاتب مأجور، كان المتقاضون يتصرفون بوصفهم مواطنين ليس إلا. كان لكل مواطن الحق في رفع قضية علنية في أمور يعتبر أنها تؤثر في النظام الديمقراطي (كان يُسمح لكل مدعٍ بثلاث ساعات للتحدث إلى المحلفين، تماشيًا مع قاعدة حق أي مواطنٍ منفرد التقدم باقتراح قانون «هو بوليامينوس». وكان القضاة المسؤولون عن المحكمة غير محترفين، وكانت مهماتهم في خلال فترة انتدابهم، ومدتها سنة واحدة غير قابلة للتجديد، تقتصر على الإجراءات الإدارية ولا تشتمل على أمور ذات مضمون قانوني. ولم يكن النظر إلى القانون يقوم على كونه قانونًا، أي كمجال لأهل الاختصاص من طبقة الخبراء القانونيين. كان القانون يُعتبر، ببساطة، إجراءً عمليًا يضعه المواطنون المحلفون ويطبقونه بأنفسهم، ولم يكن المحلفون عرضة للّوم أو إجراءات العزل، حتى عندما ينفجرون ضاحكين أو يصرخون غاضبين إعرابًا عن عدم موافقتهم أو عن استهجانهم وعدم تصديقهم ما يقوله المتقاضون. كما أنهم لم يكونوا مسؤولين أمام أي جهة أخرى نظير قراراتهم، التي كانت أحكامًا نهائية. قرر المواطنون لأنفسهم الصحيح الخطأ في كل حالة على حدة. وكان المثال الأسطع لتلك القاعدة هو القانون الموضوع في العام 416 ق. م، (الذي يمنح حق الادعاء ضد التشريعات المنافية للقانون). وبموجب ذلك القانون، أصبح من الممكن تحدي أي اقتراح قانون أو قانون نافذ من المجلس. وكانت لدى المحلفين الذين تعرض هذه القضية عليهم سلطة وقف العمل بالقانون أو إلغائه، وحتى يمكنهم معاقبة الذين تقدموا باقتراح القانون في المقام الأول. أشّر هذا الإجراء ككل على تفوّق المحاكم وسلطتها على حرمان المجلس من صلاحياته [التشريعية]، وكأنها كانت منذورة لتصبح الغرفة الأعلى [تشريعيًا] أو محكمة عليا. ولم يكن

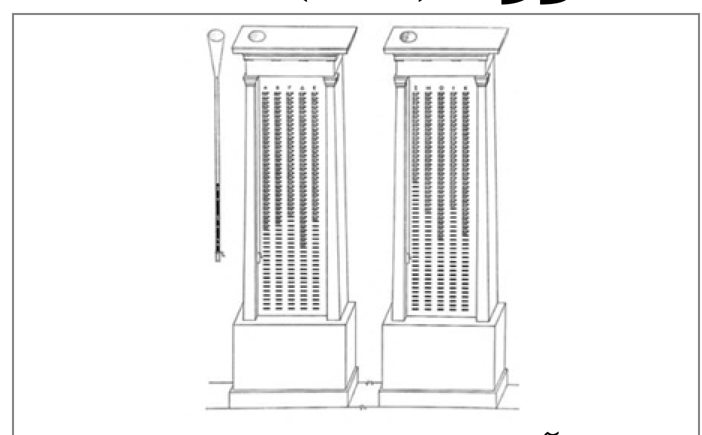
مصير المحاكم كذلك، لكن المؤرخ وكاتب السيرة اليوناني الواسع الشهرة فلوطرخس (Plutarch) (نحو 46-127م) لاحظ في كتاباته بعد قرون لاحقة أن المحاكم الشعبية في أثينا كانت تملك القول الفصل والكلمة العليا في شؤون كثيرة، مثل أنها كانت هي - وليس المجلس - صوت الشعب: الصوت الأخير والأكثر قوة [(99)].

يجب أن يكون هاجس الديمقراطية الأثينية في العدالة القانونية مُلْفِتًا أمام أعيننا، مثلما يجب أن يكون جهدها الشجاع لتفادي الفساد وتزوير النتائج. كان بدء العمل بدفع بدلات أتعاب لقاء الخدمة العامة - أولًا لخدمة المحلفين في حوالى العام 462 ق. م، ولاحقًا لحضور اجتماعات المجلس - مثالًا. وكان الإجراء مصمَّمًا لتحقيق أهداف «تنظيفية» للديمقراطية، مع أن الجدير بالإشارة هو المفارقة الغريبة في أن مناصري الفكرة - بريكليس، عملًا بنصيحة معلمه دامون - استمدوا هذه الخطة السياسية من نظرية موسيقية تفترض أن تغيير الإيقاع والنغمة يؤثر مباشرة في مزايا المستمعين، على سبيل المثال، من خلال إعادة ضبط مشاعرهم في ضبط النفس، وفي الشجاعة والعدالة [(100)]. لم تكن تلك المرة الأولى ولا المرة الأخيرة في تاريخ الديمقراطية أن يكون ابتكار ما، وفي هذه الحالة دفع بدلات أتعاب في مقابل الخدمة العامة، موضع تقدير من مخترعيه ومستخدميه بطرائق تختلف جذريًا. كان الانهماك بضمان أن الحكومة غير فاسدة، وأن الديمقراطية تعني إظهار أيد نظيفة، الدافع إلى تجريب أساليب جديدة لتشجيع مشاركة المواطنين في الحكم، خارج إطار المجلس أيضًا. كان المحلفون، على سبيل المثال، أكبر عددًا وأكثر صخبًا وفق معايير اليوم. وكان الحد الأدنى لعدد المحلفين الناظرين في قضايا صغيرة مئتي محلف ومحلف، ويرتفع العدد إلى أربعمئة محلف ومحلف إذا كان المبلغ موضوع المحاكمة أكثر من 1000 دراخما. وفي المحاكمات العامة الأكبر، لم يكن من غير المعتاد انعقاد محاكم من 1000 محلف أو 2000 محلف وحتى (في الحالات الخاصة) 2500 محلف، فجرى في مناسبة واحدة في الأقل - للنظر في دعوى تشريع غير مطابق للقانون الذي سبق ذكرها - أن استُدعي إلى المحكمة جميع المواطنين الـ 6000 المؤهلين للخدمة كمحلفين.

سعيًا لتجنب الفساد، الذي يغضب الآلهة، كانت عملية الاختيار معقدة، وحتى مملة بعض الشيء - ولمصلحة المساواة السياسة ممكنة. كانت هناك آلة أنيقة تسمّى «كليروتيريون» (kleroterion) تُستخدم لانتقاء المواطنين مباشرة قبل انعقاد المحكمة، على قاعدة كان يقال إنها تضمن الإنصاف لهم وللمتهمين معًا. وكانت هذه الآلة البارعة تعمل على النحو التالي: كان جميع المواطنين مؤهلين للخدمة كمحلفين بعد تخطيهم اختبار، لإقرار نقاط محددة، مثل هوية آبائهم وأجدادهم، وما إذا كانوا أتموا خدمتهم العسكرية وسددوا الضرائب المتوجبة عليهم، وما إذا كانوا يُظهرون الاحترام للآلهة. كان اختيار المحلفين

يجري في يوم المحاكمة درءًا للابتزاز والرشوة، وكان لدى كل مواطن مؤهل قسيمة من الخشب أو البرونز نُقش عليها اسمه ورقم قسم المحلفين التابع له (كان هناك عشرة أقسام، لكل قبيلة قسم). وعند الفجر، يذهب إلى موضع الآلة المخصصة لقبيلته، وهي عبارة عن مستطيل صخري بحجم رجل بالغ، بسماكة نصف قدم تقريبًا. وعلى واجهة المستطيل شبكة من الفتحات الصغيرة العميقة، فيضع المواطن قسيمته في إحدى الفتحات، وعندما ينتهي الجميع من وضع قسائمهم التي تحمل أسماءهم وأرقامهم، يقوم مسؤول رسمي بسحب عدد منها من الآلة بطريقة عشوائية.

الصورة (1-9)



زوج من آلات اختيار المحلفين المعروفة في أثينا باسم «كليروتيريون». القرن الرابع قبل الميلاد.

ترسل الأسماء المسحوبة مع مسؤولين رسميين إلى المحكمتين القانونيتين الرئيستين الواقعتين في الزاوية الجنوبية الغربية للميدان، الأولى هيليايا (Heliaia) (يعود تاريخها إلى القرن السادس قبل الميلاد) والأخرى مربع بيريستايل (Peristyle) (الذي بُني في القرن الخامس قبل الميلاد). يقوم المسؤولون هناك بإعادة وضع القسائم الخشب أو البرونز تباعًا في الفتحات العمودية لآلتي «الكليروتيريون» الرئيستين (الصورة (1-9)). وتُصف قسائم جميع المحلفين المتوافرين من الأعلى إلى الأسفل في عشرة أعمدة رأسية، كل واحد منها مخصص لقبيلة محددة. يقوم المفوض المسؤول عن قضايا ذلك اليوم، بعد تقرير عدد المحلفين اللازمين، بتشغيل آلة العدالة، فيضع بطريقة عشوائية عددًا من الكرات البيض أو السود، يوازي عدد القسائم الموجودة في أقصر عمود، في أنبوب مخروطي الشكل على الجهة اليسرى للآلة. ثم يستغني تلقائيًا عن جميع القسائم الموجودة تحت الخط الذي ينتهي عنده العمود الأقصر، ثم يدير المقبض الموجود في أسفل الأنبوب ببطء لتخرج الكرات منه واحدة تلو أخرى. تحدد الكرة الأولى مصير الصف الأول من القسائم من الأعمدة كافة، فإذا كانت الكرة بيضاء، يصبح جميع أصحاب الأسماء الموجودة

على تلك القسائم محلفين لذلك اليوم، بينما تعني الكرة السوداء إعفاء أصحاب القسائم في الصف التالي من الخدمة لذلك اليوم. ويكرر المفوض إنزال الكرات لكل صف ليكون انتقاء المحلفين عشوائيًا تمامًا.
ليس معروفًا على وجه الدقة أين ابتُكرت هذه الآلة المبدعة أو متى ابتُكرت أو من هو مبتكرها. كانت بمنزلة رمز صغير لانهماك الأثينيين الكبير بما أسموه «المساواة» القانونية. وتجاور هذا الهم مع الاقتناع الراسخ بوجوب التعامل مع جميع المواطنين - كمواطنين - بلا تمييز، وبأن لديهم في الأمور القانونية مزايا متطابقة أو متشابهة، وبأنهم يتمتعون بما أسماه أرسطو المساواة العددية [(101)].
ولم تكن آلة «الكليروتيريون» مجرد حاسوب دقيق لمصائر الأفراد، بل كانت تجسد أيضًا الأمل بأن المساواة بين متساوين يمكن أن تكون أكثر من أمنية، وأن التعامل النزيه والعدالة بين المواطنين كانا قاعدة قابلة للتطبيق، وأن الكيان السياسي القائم على الحكم الذاتي لمتساوين ممكن.
تكمن خلف هذا الاقتناع شبهة أن الآخرين يمكن أن يغشوا، وبالتالي أن يمزقوا نسيج الثقة والتكافل اللذين ساعدا في الترابط في المجتمع الديمقراطي معًا.
هناك أمثلة كثيرة كبيرة وصغيرة عن كيفية التعبير عن هذه الشبهة. لنأخذ مثلًا ساعة الماء التي كانت تُستخدم في المحاكم القانونية. كان مبدأ المعاملة بالتساوي يُعتبر حاسمًا لتأمين محاكمة عادلة. وبما أن المتقاضين كانوا يصوغون قضاياهم من خلال تبادل الخطب، كان يُخصص للمدعي وللمدعى عليه وقتان متساويان للمرافعة - يشير إليهما نوع مبكر من الساعات يدعى «البنكام» (klepsydra)، وهو عبارة عن وعاء من صلصال يملأه عبد بالماء إلى حافته، وعندما يبدأ المتقاضي الكلام، يفتح سدادة صغيرة لأنبوب من البرونز في قعر الوعاء يسمح بتسرب المياه، فينتهي الوقت المخصص للكلام عندما يفرغ الوعاء من الماء الذي ينتقل إلى وعاء تحته - كان الوقت المخصص للكلام حوالى ست دقائق لكل طرف في القضايا والدعاوى الصغيرة (التي لا تتجاوز قيمتها 5000 دراخما)، لكن كانت هناك استثناءات - لم يكن الوقت المستخدم لتقديم الأدلة أو الاستماع إلى إفادات الشهود يحتسب - لكن النقطة في تحديد الوقت كانت تتمثل في تسوية الخلافات القانونية في خلال يوم واحد، وبطرائق من التعامل المنصف مع المتنازعين.
يُستدل على رفض الغش والحرص على الإنصاف من أسلوب التصويت السري الفذ الذي اعتمده المحلفون العامون؛ إذ استخدم المحلفون نظام رجل واحد، صوت واحد، للتوصل إلى قراراتهم الجماعية. وبعد الاستماع إلى الدعاوى، يتسلم كل محلف قطعتي اقتراع دائريتين صغيرتين من البرونز، مكتوبًا على كل منهما عبارة «صوت عام»، واحدة يخترقها قضيب مستدير صغير من المعدن، وتُستخدم للتصويت بالبراءة، والثانية يخترقها قضيب مماثل لكنه مثقوب يُستخدم للتصويت بالإدانة (الصورة (10-1)). وعندما يحين موعد النطق بالحكم، يتوجه المحلف وهو يحمل كلتا القطعتين في يديه، ممسكًا بكل

واحدة منهما بين إبهامه وسبابته بطريقة لا يمكن رؤيتها من الآخرين حتى لا تُعرف نيته، ويضع القطعة المعدنية التي يريد في صندوق للتصويت النهائي ويضع الثانية في صندوق المرتجع. هكذا يتقرر مصير المتهم - بسرية، في العلن، وبطريقة عادلة.

الصورة (1-10)



قطع اقتراع المحلفين، وأنموذج لقسيمة الاختيار، أثينا، القرن الرابع قبل الميلاد.

ديمقراطية [102] ...

من المفارقات اللافتة بشأن الديمقراطية الأثينية أن سعيها لبلوغ دقة شبه آلية من خلال استخدام قضبان البرونز وساعات الماء وآلات الاقتراع والقرعة المنفذة بعناية، تحت أنظار الآلهة الشاخصة، كان له تأثير مركّب في ظهور عنصر قوي من عدم اليقين في حياتها السياسية. وكانت ثمة آثار مماثلة لاستخدام التحقيقات الرسمية الخاصة بقضايا اتهامات الخيانة والرشى، واعتماد المجلس على النقاش وقواعد غير مألوفة، مثل تدبير النفي.

مع أن ديمقراطيي أثينا لم يضعوا الأمور على هذا النحو، فإن ديمقراطيتهم كانت تشبه تجربة لخرق مفاهيم المنطق السليم للعالم؛ إذ ربطت الديمقراطية حديث الضرورات الشديدة عبر القلب، وسلطت الضوء على الاحتمالات الداهمة للأشياء والحوادث والمؤسسات والناس ومعتقداتهم. أمّا أصالة الديمقراطية، فتكمن في أنها تحدٍّ مباشر للطرائق المعتادة في النظر إلى العالم، وللاعتبار غير الواعي للسلطة ولسبل حكم الناس، وللعيش في الحياة وكأن كل شيء حتمي، أو «طبيعي». لم يتعرض بعض المسائل، مثل احترام الآلهة والاعتقاد بضرورة العبودية، للتحدي عمومًا، بصرف النظر عن حجم التناقضات الناجمة عنها. من الصحيح أيضًا، ومن خلال النظر بمفعول رجعي، أن الديمقراطية تمسكت تمامًا بصورة للعالم تفترض أنه سيبقى، كما هو إلى الأبد، خاضعًا لسلطة الآلهة، ولما كان يحلو للأثينيين أن يسمّوه «طبيعة». لذا، وعلى سبيل المثال، لم يكن وعي أن الناس والمؤسسات صنيعة الوقت، وأن الأحلام والتوقعات التي تبدو غير ملائمة في الحاضر ربما

تكون قابلة للتحقيق في المستقبل، فكرة رابحة على الإطلاق بين الأثينيين. وحتى المقولة المقتبسة كثيرًا [من المسرحية المأساة] **أجاكس** لسوفوكليس [103] بشأن أن قابلية الأشياء للزوال مع الوقت تقتضي افتراض أن كل شيء في العالم يعود بعد دورة كاملة إلى نقطة البداية [104]. مع ذلك، من الصعب المبالغة بالمواصفات؛ فالديمقراطية الأثينية تمكنت من إطلاق عملية من المساءلة الجوهرية عمن يأخذ ماذا وكيف وأين في العالم، وسحبت البساط من تحت أقدام الأقوى والأرفع شأنًا، فضمنت بفعلها هذا أن النظر إلى العدالة ما عاد معطيات لا تمس. ورُفضت المَلكية وحكم الأقلية والطغيان، وكان الذين حاولوا الدفاع عن ذلك كله باعتباره أمرًا «طبيعيًا» والطريقة التي يسير بموجبها العالم، يقابَلون باستنكار محيّر، وبحجج معاكسة، أو بتهكم وضحك صاخب، فمهدت الديمقراطية الأرض لرفض ما يسمّى الحاجة إلى حكم الآخرين، وهو ما كان نمطًا جديدًا من الحكم غير المقفل؛ حكم يغذي النقاش العام والمشاحنات الصاخبة بين متساوين، إلى درجة كانت النتائج السياسية أحيانًا مفاجئة أو نهايات معلّقة مثيرة للأعصاب.

من السهل معرفة السبب في ذلك؛ فالديمقراطية - كطريقة حياة تواجه معارضة ناشطة - تفتقر إلى عقيدة مهيمنة وواضحة، أو إلى «حقيقة» سياسية يمكنها أن تجيب عن جميع الأسئلة، وتحل كل مشكلة تواجهها على حدة. كما أن الديمقراطية شجعت التشكيك في السلطة وفي النفوذ، وحفزت الإحساس بأن الحياة ليست مغلقة، وتتشكل باستمرار من خلال أحكام المواطنين. كانت هذه النقطةَ الجوهرية التي طرحتها بقوة حركةُ المنظّرين والمعلمين الذين كانوا يُعرفون في أواسط القرن الخامس ق. م، باسم السفسطائيين (تعبير مشتق من كلمة سوفوس [105] (*sophos*)، أي «شخص يتميز بالحكمة»). وجسدت شخصيات عظيمة، مثل كاليكليس وغورجياس وبروتاغوراس، الروح الديمقراطية الجديدة. وكان يحلو لهؤلاء تأكيد الفارق بين «الطبيعة» غير المتحولة (التي أطلقوا عليها اسم «العالم الطبيعي» (physis)، والأشياء الدنيوية المشروطة، مثل الأعراف والمؤسسات وطرائق التفكير. وكثّف بروتاغوراس (481- 411 ق. م) هذا الفارق في ملاحظته المشهورة أن «البشر هم مقياس جميع الأشياء: الأشياء التي هي ’الموجودة‘، والأشياء التي ليست هي ’غير الموجودة[106] «‘، وهو تمييز بين الطبيعة والاقتناع ينطوي على لسعة حقيقية؛ فذلك غذّى جهد السفسطائيين لإزعاج أصحاب النفوذ والتهكم عليهم، فكانوا، على سبيل المثال، يقاطعونهم حين يتحدثون في المجلس، أو يخرجون ريحًا بصوت مسموع عند ظهورهم في الميدان.

تنبثق الفكرة الحيوية نفسها بشأن عرضية الشؤون البشرية عن نصوص مسرحية كثيرة يبلغ عددها حوالى الألف نص، والتي كان يكتبها وينتجها المسرحيون الأثينيون، ويحضرها المواطنون في مهرجان سنوي يستمر ثلاثة أيام في خلال القرن الخامس ق. م، وأكدت هذه المسرحيات الهزلية

والمأساوية كيف أن المؤسسات والأعراف والقرارات في النظام السياسي تبدو قابلة للتعديل بشكل دائم، وكأنها نظام مرن من الأضداد التي تحتوي على الحقيقة والتضليل، الحرب والسلام، النظام والفوضى، والحياة والموت. فلننظر هنيهة إلى كيفية الطعن في موضوع العبودية الذي يُفترض أنه لا يُمَس، في بعض الشذرات والبقايا والمسرحيات الكاملة ليوربيديس [107]: يظهر العبيد في أعماله ذوي مزايا، مثل الذكاء والولاء والشجاعة، تساوي مزايا الرجال الأحرار أو تتفوق عليها. وتنظر تلك المسرحيات إلى نظام الرق على أنه يحط من قدر الذين لا يستحقون ذلك الظلم؛ ففي مسرحية **ألكسندروس** (Alexandros)، ينجح عبد اسمه باريس في ربح قضية للسماح له بالتنافس في ألعاب بطولية في طروادة. وفي مسرحية **إيون** (*Ion*)، يتحدث عبد مخلص، ومستعد للمخاطرة بحياته من أجل سيدته، عن رأيه بأن لجميع الرجال المظهر نفسه، وأن مصادفة أن يولد المرء في طبقة النبلاء أو المواطنين أو العبيد لا تضمن بحد ذاتها مزايا أخلاقية جيدة، و«الشيء الوحيد الذي يجلب العار للعبيد هو الاسم»، يقول ذلك العبد معبّرًا عن مشاعر ديمقراطية، و«بصرف النظر عن ذلك كله، ليس العبد أسوأ من الرجل الحر في أي شيء، حتى ولو كان جيدًا» [108].

عكست الديمقراطية هذه المشاعر، فغيّرت بنية الأثينيين الذهنية الأساسية المشتركة، وذكّرتهم بهشاشة المساعي البشرية، وأنعشت الوعي العام بمصاعب اتخاذ القرارات السياسية، وشمولية الارتباك - وهو ما كان المواطنون المحليون يسمونه المعضلة (aporia). كان المواطنون يشعرون باستمرار بأنهم على حافة الهاوية، لأنهم لا يعرفون اليوم ما سيحمل الغد لهم من قوانين وأحكام قضائية. وكان الأمر كأنهم يعيشون توترًا شَرطيًا: كانت معرفة من حصل على ماذا، متى وكيف اليوم، أو في اليوم التالي، تتوقف في الغالب على ما يقرره المجلس أو المحاكم القانونية. وكثيرًا ما كانت النتائج حصيلة أحكام مختلفة صادرة عن مؤسسات متنافسة، كما في قضية أنتيفون [109]، المنفي الذي اعتُقل بعد دخوله غير الشرعي إلى ميناء بيرايوس، وأطلق المجلس سراحه، لتدينه المحكمة في صخرة آريز مرة أخرى، أو كما في حالات كثيرة موثَّقة أعلنت فيها محكمة أغسطس عدم قدرتها على إصدار الحكم، وأحالت القضايا إلى محكمة المحلفين التي كان عليها تقرير مصير رجل متهم ببيع لحوم الأضاحي لحسابه الخاص، ورجل متهم بسلب قبطان سفينة نقل ركاب، ومواطن حاول جمع ثروة من فرضه رسم دخول إلى المسرح الممول عموميًا مقداره خمس دراخمات على الشخص الواحد. وفي كل حالة من هذه الحالات، كانت الديمقراطية تعني عدم القدرة على توقع النتيجة، بصرف النظر عمّا يرضي الآلهة. وعلى عكس الطغيان وحكم الأقلية، حيث يعرف الرعايا الحد الأدنى لموقعهم في العالم، شجعت الديمقراطية الإحساس بأن حياة مواطنيها تتدلى من عشرة آلاف خيط، وأنهم يؤدون

أدوارهم في مسرحية تُكتب نصوصها وتعاد كتابتها باستمرار، مع نهاية هي - بالتعريف - غير معروفة.

... وأعداؤها

عزز تعميم كلمة ديمقراطية الجديدة الشعور الذاتي العميق بعدم اليقين من أي شيء، فماذا كانت هذه الكلمة تعني للأثينيين؟ من أين جاءت؟ ولماذا يزمجر أعداؤها كلما مرت الكلمة على شفاههم؟

لا نعرف كيف نجيب مباشرة عن هذه الأسئلة، ولكن يمكننا القول إن الحياة اليومية في أثينا منذ عهد كليستنيس موشاة بالإشارات لا إلى حامل اللواء المفترض للسلطة السيادية، أي الشعب، فحسب، بل أيضًا إلى الديمقراطية باعتبارها أسلوبًا جديدًا للحكم، وتجربة ثمينة في فن تمكين المحرومين، والتعامل مع جميع المواطنين على أساس أنهم متساوون. تصوروا لحظة أن غريبًا فضوليًا وصل للتو إلى أثينا يقترب من مواطنين ملتحين لوحت أجسادهم أشعة الشمس، ويرتدون أثوابًا بيضًا طويلة، وينتعلون صنادل جلدًا خشنة، ويمضون أوقاتهم أمام مقر المجلس، البنيكس، منتظرين في الهواء المنعش العابق برائحة الصنوبر، بدء أعمال اليوم في المجلس. يتضح من أسئلة الزائر أنه أجنبي، فهو يسأل ماذا سيحصل على هذه التلة هنا؟ ومن حاكم [110] (tyrannos) هذه المدينة؟ يجيب واحد من مجموعة المواطنين بلطف: «سؤالك خطأ أيها الغريب. لا تبحث عن طاغية هنا. هذه مدينة حرة ولا يحكمها رجل واحد. هنا الشعب هو السيد، مداورة كل سنة. نحن لا نعطي السيادة للثري، فللرجل الفقير سهم فيها».

أصبحت لغة من هذا النوع عملة سائدة، داخل المجلس وخارجه على السواء، في وقت متأخر من القرن السادس ق. م، ووخزت أحاديث الديمقراطية والشعب أحاسيس الأثينيين، بفضل ما قام به هرموديوس وأرسطوغيتون والانتفاضة الشعبية ضد القوات الإسبارطية، والإصلاحات التي قام بها كليستنيس، وأكدت لهم أن الشكل الجديد لحكومتهم، الحكم الذاتي لمتساوين، كان مميزًا. وينبغي التحلي بالحصافة ونحن نجمع الأدلة معًا، في الأقل، لأن بين الأسباب الكثيرة المثيرة للانتباه في موضوع الديمقراطية كله، هناك أصولها المحيرة كلغة سياسية. كان اللغز، بعض الوقت، ملتحفًا الإجماع الأكاديمي القائل إن كلمة ديمقراطية كانت ابتكارًا متأخرًا في أواسط القرن الخامس قبل الميلاد؛ وإن التعبير الجديد لم يُستخدَم على نطاق واسع حتى نهاية ذلك القرن. تفترض هذه العقيدة المتزمتة الجامدة أن الديمقراطية لم تكن تنادي في البداية، باسمها الصحيح، ولم تكن تسمّى كذلك أكثر من نصف قرن [111].

كان هذا الإجماع مستندًا إلى أساس غير سليم، ويجب رفضه؛ فقبل منتصف القرن الخامس ق. م، بكثير، كانت الديمقراطية - وتعني، حرفيًا، أنها «شكل

من الحكم أو النظام من الشعب» - في الحقيقة الكلمة التي استخدمها الأثينيون المناصرون لكيانهم السياسي الجديد. والسجلات الأحفورية تتكلم؛ فهناك بين الأدلة الصغيرة حالة المواطن الأثيني ديمقراطيس (المعروف، خلاف ذلك، باسم أبي لايسس، الفتى الصغير الذي وصفه الفيلسوف أفلاطون)، والذي يكشف شاهد قبره، الذي عُثر عليه في خلال الجيل الماضي، أنه ولد في حوالى العام 470 ق. م، فثمة قاسم مشترك بين اسمه والديمقراطية، ويعني بالحرف الشخصَ الذي يحكم الشعب. والاستنتاج الصحيح من هذا الدليل هو أن تسميته (من والده، بحسب العرف، استرضاءً للآلهة) تتطلب أن يكون الاسم متداولًا، وأنه اسم مبجل لمولود ذكر من المواطنين، بالتالي كان كذلك في الأقل منذ بدايات القرن السادس قبل الميلاد [112].

تُظهر الأدلة الأحفورية الجديدة سببًا أكثر حرارة للتخلي عن العقيدة الأكاديمية الجامدة، وهو أن كلمة «ديموس»، التي تُشتق منها الكلمة الأكثر تجريدًا، أي ديمقراطية، ظهرت في وقت أبكر كثيرًا من القرن السادس ق. م، وكان من معانيها الأولى المعروفة في اليونان القديمة - الغريبة على الأذن المعاصرة - «الوطن» و«الأرض». وتضمّن هذا المعنى الاستخدام الواسع للإشارة إلى الحي (demes) (منطقة جغراقية وسياسية صغيرة) قبل الحقبة الديمقراطية وفي خلالها [113]. ويمكن، استنادًا إلى التعمق في الحفر أكثر - لم تحاول تواريخ الديمقراطية القيام بذلك حتى الآن - [أن نلاحظ] أن الجذور المباشرة للكلمة اليونانية الكلاسيكية «ديموس» تعود **إلى** الحضارة القديمة التي نسمّيها الموكينية [114]، (نسبة إلى المدينة الرئيسة فيها موكناي) ليس واضحًا تمامًا لماذا انهار فجأة العالم الموكياني الذي ازدهر بضعة عقود في الألفية الثانية ق. م، تاركًا خلفه تراثًا غنيًا من الكنوز الأثرية. وتتضمن البقايا الأثرية لغة تصويرية غريبة اسمها اللغة «الخطية ب» (Linear B)، التي تظهر بين المئات من تصويراتها الكلمة الصغيرة ذات المقطعين «داموس» (dāmos) أو ’داموʻ (dāmo):

ماذا تعني هذه الكلمة التصويرية؟ لم يكن أحد يعرف ذلك إلى أن جرى فك رموز اللغة التصويرية «الخطية ب» في أوائل خمسينيات القرن الماضي، ما سمح لنا أول مرة بأن نعرف أنها كانت تُستخدم اسمًا (ربما بالصيغة المؤنثة) للإشارة إلى مجموعة قروية من ملّاك الأرض، كان لها الحق في تخصيص الملْكيات العقارية والدفاع عنها. وكانت كيانات القرى الموكينية [115] (dāmos)، المنتشرة في الحقبة الإقطاعية القائمة على حيازة الأراضي، غير منتظمة في حواضر [مدينية الطابع] في موازاة النظام الملكي القائم على المعابد والقصور [المقار] الإدارية والجيش النظامي [116]. لم تكن المجموعة القروية

(dāmos) تمارس الحكم، لكنها كانت مجسَّدة وتنطوي على دلالات سياسية عميقة. وكان لديها، خصوصًا في المسائل المتعلقة بالأرض، القابلية للتحدث عن نفسها، كما يظهر في نص يقول: «لكن مجموعة القرية قالت إنها...» [(117)]، وكان بعض أفراد مجموعة القرية [(118)] (على سبيل المثال في مستوطنة بيلوس) أعضاء في مجلس كان مسؤولًا عن فرز الرقع العمومية من الأرض العائدة للقرية، وبالتالي إدارة تأجيرها. وكان اللقب الذي يُطلق على عضو المجلس هو dāmokoro، أي مراقب على القرية، وopidamijo، أي رجل مسؤول في القرية. وكان أعضاء المجلس مؤتمنين على الدفاع عن القرية ضد مطالبات الأجانب، كما حصل عندما ادعى كهنة من طائفة دينية نباتية باسم إلهتهم أحقيتهم في أرض يشغلها مستأجرون [(119)]؛ إذ احتجت القرية (عبر أعضاء مجلسها) بشدة لدى القصر، الذي سجل الاعتراض وفق الأصول، وليس معروفًا ما إذا كان القصر قد أعاد تأكيد الحق المضمون للمستأجرين في القرية (dāmos).

هناك نقطة في هذا التوغل في التاريخ السحيق مؤداها أن على الرغم من أن الحضارة الموكينية تبدو بعيدة جدًا من الديمقراطية الأثينية، فإن هناك أدلة متزايدة من النقوش والشواهد الأثرية الأخرى عن وجود رابط مثير: هذه الحضارة القديمة، وهي ذاتها متصلة بشعوب أبعد إلى الشرق، أورثت الأثينيين عائلة من المفردات تحتوي على كلمة حيوية تصف وتدافع معًا عن سلطات مجموعة فعالة محتملة ضمن الكيان السياسي. ومن غير المعروف كيف انتقل تعبير dāmos، وإلى أي مدى تعرض للتعديل، لكن هناك تغييرًا واضحًا ومدهشًا. ففي حوالى العام 1200 ق. م، تعرض معنى كلمة dāmos لانقلاب كان محكومًا بالاضطرابات التي صبغت نهاية الحقبة الموكينية، ففقد كثيرون من أهل القرى (dāmos) أملاكهم. ولكن - لا تغفلوا المفارقة العميقة هنا - على الرغم من هزيمتهم السياسية وبروز نظام ملكي جديد وأنماط جديدة من الملكيات العقارية، حافظوا على اسمهم، أي الـ «الجماعة» (dāmos). ولم يتغير معنى الكلمة القديمة فحسب، وإنما تغير موقعها السياسي أيضًا. وصار للكلمة، وهي تمر في عملية التعديل من مقطعين في اللغة التصويرية الموكينية إلى خمسة أحرف صغيرة باللغة العامية اليونانية، دلالة جديدة معناها «بلا أرض»، أو «أهل الريف الفقراء». بتعبير آخر، صارت الكلمة تدل على جماعة من الناس الذين لا يملكون العقارات، وبالتالي لا ينتمون إلى صفوف الطبقة العليا من ملّاك الأرض الأثرياء (جيادامُوس [(120)]، أي «أهل الأرض»، كما ظلوا يسمّونهم في إسبارطة) والذين صاروا الآن يمارسون سلطاتهم على الجماعات القروية (dāmos).

مهّد هذا التغيير الملحوظ الطريق لتغيير آخر: استبدال الكلمة القديمة جماعة (dāmos) بمعناها السلبي الذي يعني الناس المضطهَدين الذين ليس لهم أملاك عقارية أو نفوذ، بكلمة لها وقع أكثر إيجابية هي «الشعب» (dēmos)، لتعني كيانًا

من الناس يُحتمل أن يكونوا مؤهلين للحكم. ثم تغيرت منزلة الكلمة (dēmos) من جمهرة رعاع لا يستحقون إلا الضرب بالعصا - كما في الصورة التي رسمها المحارب أوديسيوس [121] في الإلياذة - إلى طبقة يمكن أن تحكم. وكانت النتيجة أن بحلول أواسط القرن الخامس ق. م، وفي مدينة أثينا، ظهرت الكلمة المشتقة الجديدة الشعب (dēmos) في النقوش (نجا بعض الناس منها من مرحلة سابقة)، وفي النصوص الأدبية (علمًا أن هذه النصوص التي كُتبت بين عامي 460 و430 ق. م، ضاعت بالكامل)، استخدم أنتيفون الكلمة في خطبه. ويحتوي عمله تحت عنوان *For the Choregus* (**من أجل مفوض الكورس**) [122] على حديث عن عُرف لتقديم القرابين لـ «الديمقراطية» (Dēmokratia). كما تحدث عن الديمقراطية المؤرخ المبكر هيرودوتس، وكذلك فعل أول ناشر مخطوطات سياسية في أثينا زينوفون «المستعار» (Pseudo-Xenophon) الذي استخدم كلمة الديمقراطية مرارًا وتكرارًا. ومع أن كلمة ديمقراطية (dēmokratia)، ولأسباب تتعلق بالوزن والقافية، لا تظهر في ما بقي من الأشعار والأناشيد الأكثر قدمًا، فإنها تظهر في المسرحيات الفكاهية، مثل مسرحية *Acharnians* (**أهل أخناري**) لأرسطوفانيس، وهي عبارة عن هجوم بذيء ولاذع ضد ويلات الحرب، عُرضت أول مرة في العام 425 ق. م، وهناك أيضًا مقطع مهم عن موضوع الديمقراطية في المسرحية التراجيدية *The Suppliants* (**اللاجئات** أو **المتوسلات**) لإسخيلوس. تتحدث المسرحية، التي عرضت أول مرة في حوالى العام 463 ق. م، ولقيت إقبالًا شعبيًا كبيرًا بين الأثينيين، عن اجتماع عام، حيث «انتصبت في الهواء الأيادي، أيادٍ يمنى مرفوعة عاليًا، تصويت كامل، ديمقراطية تحول القرارات إلى قوانين». وتجري حوادث المسرحية المأساوية في زمن خيالي قديم، وتحكي عن مجموعة من الشقيقات، قريبات ملك أفريقي يدعى أغيبتوس، وصلن حديثًا مع أبيهن إلى المدينة اليونانية آرغوس، ويدعين أنهن هربن من الاغتصاب والزواج بالإكراه. وكان على بيلاسغوس، ملك آرغوس، أن يختار: بين استرضاء الآلهة وتطبيق قانون الضيافة المقدس (وتوفير الحماية للمتوسلات) أو تعريض مملكته لغضب أغيبتوس وجبروته العسكري، فيختار الملك بحكمة، وتحصل المتوسلات على اللجوء.

إذًا، أخذ الشعب الأثيني، بمساعدة الماضي، وصفًا قديمًا، ونفخ الحياة في جسده. وربما يكون من المكر القول إن الأثينيين «دمقرطوا» (democratised) الكلمة الموكينية القديمة (*dâmos*)، لكن قيامهم بإعادة تأويلها في أواخر القرن السادس ق. م، كان عملًا جريئًا وخلّاقًا؛ إذ أظهرت هذه العملية بجلاء إلى أي حد كانت أثينا تعي بعمق ملامحَها ونقاط ضعفها ونجاحاتها - تعي إبداعها المطلق عندما يقارَن بالأساليب الأخرى لإدارة العالم والشؤون الإنسانية، في الماضي والحاضر. وكان أن تسبب ابتكار كلمة ديمقراطية للتعبير عن هذا الإبداع، واستخدامها طبيعيًا، بهزة ضخمة. لكن شعبيتها المتنامية في أثينا في خلال السنوات التي ميزها «قتلة الطغاة» والانتفاضة الشعبية والإصلاحات

السياسية، استدرت، كما هو متوقع، ردات فعل سلبية عنيفة. وكان ذلك، بعد كل حساب، في زمن لا تزال السياسة فيه حكرًا على أرستقراطيين منهمكين بالتنافس في ما بينهم وبمنافسة خصومهم. كان القاسم المشترك بين هذه الطبقة الذاتية التنصيب من الأرستقراطيين هو الاشمئزاز العميق من الديمقراطية، فانصبّت ضدها موجات القدح والتشويه من أقلامهم وريَشهم. كانوا يكرهون الكلمة ذاتها، وكانوا يزدرون كل ما قامت من أجله. كانوا كلما سمعوا أي كلام عن الديمقراطية شعروا بأن أثينا كلها دخلت في منعطف خاطئ، ووضعت نفسها في أيدي مجموعة أنانية فئوية. كانوا يخشون ما يسمّى «الشعب» (dēmos) ويحتقرونه، وكانوا ينظرون إليه باعتباره كيانًا فقيرًا ومحرومًا وجاهلًا وسريع الانفعال ولا يملك أرضًا. الأسوأ من ذلك كله أنه كان مندفعًا إلى السلطة السياسية بضراوة الذئاب.
ينبغي عدم تفويت عمق هذا الهجوم المباشر على الديمقراطية؛ فهي كانت لأرستقراطيين كثر في أثينا نمطًا مفككًا من الحكم مخرّبًا بممارسة السلطة الفئوية الأنانية على الآخرين، علاوة على كونها كيانًا سياسيًا مضطربًا. وكانوا يشيرون إلى أن كلمة ديمقراطية (dēmokratia) تحمل في طياتها دلالات سلبية - مؤشرات على التحكم والخداع والعنف - فكانوا متأكدين من أن كثيرين عرضة للخطر عندما تُستخدم ومن السبب الذي يوجب أن تعطى سمعة سيئة.
من أجل معرفة طريقة تفكيرهم، علينا النظر إلى الفعل «krateín»، الذي يعني في أيامنا هذه (من خلال الترجمة عن اللاتينية) يسيطر، أو يمارس النفوذ على شخص أو شيء، أي «يحكم» أو «يمارس السلطة»، لكن دلالاته الأصلية هي في الحقيقة أقسى وأكثر خشونة، وحتى أكثر وحشية. بصرف النظر عن مدى غرابته علينا، فإن الأثينيين كانوا عندما يستخدمون ذلك الفعل يتحدثون لغة المناورة العسكرية والاحتلال العسكري. وكان الفعل «kratein» يعني أن تكون سيدًا على، أن تقهر، أن تُخضع، أن تمتلك (في اليونانية الحديثة يعني الفعل نفسه أن تحتفظ، وأن تمسك)، أن تكون الأقوى، أن تغلب، وأن تكون لك اليد العليا على شخص أو شيء. يستخدم الشاعر اليوناني بيلاسغوس في قصيدته «أنساب الآلهة» (Theogony)، التي تحكي قصة أصل الكون وولادة الآلهة، الكلمة كالتالي: «ترى الصورة المجسدة لكراتوس (Kratos) ليست بلا معنى، وكيل مخلص لزيوس المهاب». والاسم كراتوس، الذي اشتُقت منه الكلمة المركّبة «ديمقراطية»، كان يشير إلى الجبروت والشدة وقدرة الغلبة والانتصار على الآخرين، خصوصًا من خلال استخدام العنف. وكان الفعل المهجور حاليًا (*dēmokrateo*) مليئًا بجميع هذه المعاني والدلالات: كان يعني أن تستولي على السلطة، وأن تمارس التحكم في الآخرين.
هذه دلالات غريبة فعلًا، إن نحن رأيناها من وجهة نظر القرن الحادي والعشرين، بالضبط لأن كلمة ديمقراطية (dēmokratia) كانت بالنسبة لأثينيين كثر، ولمعظم أعدائها بالتأكيد، تنطوي على معنى معاكس لمعناها اليوم. عندما

نستعمل الكلمة، نستخدمها إيجابيًا، لتعني استيعاب الكل بلا عنف، مشاركة بالسلطة قائمة على التسويات والإنصاف، مساواة قائمة على الاحترام المضمون قانونيًا لكرامة الآخرين. لكن بالنسبة إلى نقادها الأثينيين، كانت الديمقراطية، وفي اختلاف صارخ، خطرًا مزعجًا؛ فهُم اتفقوا على أنها نمط فريد من الحكم - شكل كارثي من سلطة يمارسها [أفراد] الشعب (dēmos) بحماقة سعيًا لتحقيق مصالحهم الأنانية، ولذلك كانوا يكرهونها. عندما كان أعداء الديمقراطية يتحدثون عن كلمة dēmokratia، كانوا يريدون الإشارة إلى أن الشعب (dēmos) كان مجموعة محددة لا تتطابق مصالحها المحددة مع مصالح الجميع. عززت هذه النقطة حقيقة أن الديمقراطية كانت مؤنثة، ولأن في الديمقراطية، يُمسك الشعب (dēmos) الجبروت (kratos)، كانت هذه طريقتهم ليقولوا إنه مثل امرأة، قابل للتصرف بقوة لفرض أسلوبه المحدد من خلال استخدام المكر والعنف، ضد نفسه، ولكن ضد غيره بشكل خاص.

وجد معارضو الديمقراطية الدليل في رموز اللغة في العالم حولهم. وكانت لديهم ذكريات قديمة من النوع الذي صدم الأثينيين عندما سمعوا في القرن السادس ق. م، أخبار مصير مدينة ميليتوس (الواقعة على الساحل التركي اليوم). وطرد الشعب (dēmos) الساخط هناك العائلات الثرية من السلطة، وصادر مواشيها وسحق أطفالها حتى الموت. وتمكن بعض أفراد السلطة الحاكمة من القتال والعودة إلى المدينة، واعتقلوا زعماء [الانتفاضة] وأطفالهم وطلوهم بالقطران وحرقوهم. وكانت المؤامرات الدموية التي تحركها شهوة السلطة حاضرة تمامًا في ذهن الفيلسوف الأثيني أفلاطون (427-347 ق. م) عندما لاحظ أن الديمقراطية كانت نمطاً من الحكم ذا وجهين، «وفقًا لما إذا كانت الجماهير تحكم أصحاب الأملاك بالقوة أو بالرضا» [(123)]، واعتبر أن الديمقراطية مجرد ابتكار برّاق أتلف الحكم الجيد من خلال التملق للفقراء الجهلة. وشبّه أفلاطون الديمقراطية بسفينة يقودها حمقى يرفضون تصديق وجود مهنة تسمّى الملاحة - بحارة يتعاملون مع الملاحين [المحترفين] كأنهم متفرجون على النجوم بلا طائل. وأطلق أفلاطون على الديمقراطية، من خلال تبديل الإسقاطات اللغوية، لقب «مسرحقراطية» [(124)] (theatrocracy)، مشبّهًا المجلس بجمهور صاخب في المسرح، وأصر على أن فرضية الديمقراطيين القائلة إن العامة مؤهلون للحديث في كل شيء، في تحدٍ للقوانين الثابتة، تقود إلى سيادة المظهرية والغواية الخطابية للمحرومين من النفوذ، ولعدم شرعية الأقوياء. كانت لدى «الأقلوي القديم» غير المعروف، الفكرة ذاتها عندما عرّى الديمقراطية كحكم القسم الأكثر وضاعة وضلالًا من السكان، (dēmos)، والذي يسعى أحيانًا للحكم من خلال إيجاد قضية مشتركة مع أجزاء من الأرستقراطية [(125)]. يقول: عندما يحصل ذلك، يُحكم الناس باسمهم. تبقى الديمقراطية عندما تكون بهذا الشكل مشيرة إلى نمط من الحكم الفئوي القائم على العنف. لكن تركيزها خضع لعملية انتقال هادئة إلى ما يشبه

التمكين من **خلال** الشعب. بعبارة أخرى، الديمقراطية هي نمط من الحكم يكون فيه الشعب محكومًا لكنه يبدو أنه حاكم.
اختار ديمقراطيو أثينا وهم يواجهون هذه الهجمات المحمومة أن يلزموا الصمت، وأبقوا رؤوسهم ولحاهم منخفضة، أو هكذا كان يقال غالبًا. كتب واحد من أعظم الخبراء في أثينا في القرن العشرين: «هاجم الفلاسفة الديمقراطية، رد الديمقراطيون الملتزمون إهمالهم، بمزاولة شؤونهم الحكومية والسياسية بأسلوب ديمقراطي، من دون أن يكتبوا في الموضوع أطروحات» [(126)]. هذه طريقة قيّمة للنظر إلى الأمور، أقله لأنها تذكّرنا بأن الفلسفة الأثينية منذ نشأتها كانت في معظمها حالة معادية للديمقراطية؛ وهو شيء يشبه ردة فعل حساسية على مشاعر المساواة التي غذتها الديمقراطية. لكن النظر إلى غياب أفكار الديمقراطيين الأثينيين وتأملاتهم عن الديمقراطية وكأنه في غالبه بسبب صمتهم التكتيكي، يبدد نقطة جوهرية هي: سمح صمت الديمقراطيين الأثينيين لأعداء الديمقراطية المتعددي الأذرع بتلطيخ وجهها بحبرهم الأسود. وتمثّل محاولات أعداء الديمقراطية لإسكات الديمقراطيين من خلال تشويه سمعتهم، أول مثال موثق في تاريخ الديمقراطية على كيف أن أعداءها حاولوا أن يأخذوا كل شيء - من طريق سلب خصومهم لغتهم الثمينة.
ظل ميدان التاريخ المكتوب مفتوحًا على مداه لأعداء الديمقراطية، لأن أصدقاءها في أثينا كانوا إمّا لا يثقون في الكتابة وإمّا لا يستخدمونها وسيلة تعبير عامة، ولذلك، لم ينجب الأثينيون أي منظّر عظيم للديمقراطية. كما أن جل التعليقات الخطية على الديمقراطية الأثينية كان معاديًا لإبداعها، خصوصًا للطريقة التي حركت فيها المقاومة الشعبية من الفقراء لحكم الأغنياء. انطلقت الهجمات على الديمقراطية من أذهان مثقفين ومفكرين يحتقرون الشعب (dēmos)، فكانوا منغمسين في التعاطف مع الأرستقراطية، يريدون إعادة ساعات الماء إلى الوراء. ومن وجهة نظر الديمقراطيين، في مدينة تثمّن المشاركة في الحياة العامة وتدين الرخاء الأرستقراطي، لم يكن هؤلاء رجالًا لا يرفعون قبضاتهم إلا عندما يكتبون أو يدبجون الخطب بشأن الديمقراطية فحسب، بل كانوا أيضًا، وحرفيًا، رجالًا «غير نشيطين» و«لا لزوم لهم».
كانت لدى الديمقراطيين وجهة نظر؛ فالكتابة في الديمقراطية تتطلب بشكل فلسفي فراغًا في الوقت وابتعادًا من الحياة السياسية. لذلك، كان الديمقراطيون معارضين بشدة للأرستقراطيين [(127)] (aristoi)، ولكتاباتهم وأفكارهم عن الديمقراطية. وكانت لردة فعلهم صدقية، لكنهم دفعوا غاليًا ثمن معارضتهم غير المكتوبة؛ إذ إن المقتنعين منهم بأصالتهم، والمؤمنين بأن إلهة تقف إلى جانبهم، بالغوا في التقليل من خطر زوالهم، الذي كان وشيكًا. وضعوا أنفسهم، في ما يتصل بالذاكرة، تحت رحمة طبقة لا تحلم بسحق الصرصار البشع للديمقراطية الأثينية تحت أقدامها فحسب، بل كان النبلاء طبقة من

فاقدي الذاكرة، وفي أذهانهم ما هو أكثر خبثًا: كانوا لا يريدون أحدًا أن يسجل للأجيال التالية ما كان الديمقراطيون يقولونه.

الغطرسة

كوفئت الخطط الوسخة التي استُخدمت ضد لغة الديمقراطية الأثينية، من خصومها، مرتين في أواخر القرن الخامس ق. م؛ إذ أدى انقلابان في خلال حرب البيلوبونيز [128] إلى تعطيل الحكم الديمقراطي في أثينا موقتًا، وأطلقت كل من الفاصلتين اسمًا يحمل عدد المتآمرين الذين استولوا على مقاليد السلطة: الأربعمئة في العام 411 ق. م، والثلاثون في العام 404 ق. م، ويكشف العدد المحدود [للقائمين بالانقلابين] الحافز الحقيقي لكلٍّ منهما: إنقاص الجسم الناخب في المدينة من خلال ربط المواطنة بالملكية العقارية. وتكررت محاولات الهجمات المرتدة من الملّاك على الديمقراطية مرات عدة في خلال تاريخها، غير أن في هاتين الحالتين، أنتجتا محاولة الأوليغارشية الأثينية الانقلاب على حكم الشعب حكومتين مارقتين. واعترف أفلاطون، الخصم اللدود للديمقراطية، في رسالته السابعة (*Seventh Epistle*) حتى، بأن حكومة الثلاثين كانت مخزية إلى درجة جعلت الديمقراطية التي سبقتها تبدو جذابة. ويمكننا القول إن هناك نقطة أكبر، وهي أن الهجوم على الديمقراطية يؤكد القاعدة التي تقول عندما يتعلق الأمر بالسياسة - العملية التي لا بد منها لتحديد من يأخذ ماذا، أين وكيف - على الجميع حماية ظهورهم. والسياسة تنتج خاسرين، خصوصًا عندما تتزايد مطامع بعضهم في السيطرة على الآخرين - أو هكذا اعتقد أثينيون كثر. وكانوا يؤمنون بأن الأرباب والربات سيُنزلون الدمار بـ «الانتقام» على الملوك والطغاة والنبلاء الذين يطاردون العالم ويقامرون بسلطاتهم على نحو متهور، ويخاطرون بكل شيء من أجل الربح والفوز. وهُم أطلقوا على هذا النهم اسم الغطرسة (hybris)، وكان عقاب ذلك الخراب، وكان الجشع (Cupidity) - شهوة السعي وراء المال والشهرة الملكية أو السلطة - حماقة.

أثار ذلك أسئلة شائكة: هل ستتغاضى الآلهة عن الصعود الصاعق للسلطة في مدينة مثل أثينا؟ هل هناك رابط محتمل بين الغطرسة والديمقراطية؟

تمتع أول الأثنيين الذين تناولوا هذا الموضوع بجرأة لا يزال صداها يتردد إلى اليوم؛ كان السعي الطموح لحصول المرء على أكثر من نصيبه في السلطة إلى درجة تتعدى شرف الآخرين جديًا - الغطرسة - بالنسبة إلى خطباء وشعراء وكتّاب مسرح ومفكرين، من الملامح المزمنة في الحياة السياسية. هناك أوقات ومواقع ينسى فيها البشر الزائلون قابليتهم للزوال، وعندما يحدث ذلك، يستسلمون لمعنوياتهم العالية تمامًا، ويسيئون استخدام طاقاتهم من أجل استدرار المتعة من التسبب في أذية الآخرين، لا من أجل الثأر ولكن، أساسًا، لأنهم يهيَّأ لهم أن الأذى الذي يسببونه يثبت لهم دونية الضحية. والغطرسة -

مفردة مستوردة من الشرق ربما، من اللغة الحيثية [129] (huwap)، التي تعني «الأذى» أو «سوء التعامل» أو «الغضب الشديد» - وهي سبب ونتيجة لعقدة التفوق. ينتهك المتعطشون للسلطة على الآخرين كرامات خصومهم، ويتصرفون كآلهة أو كأنهم عازمون على التنافس مع الآلهة. يصبحون ضحايا لشهوة التفوق التي تلحق بهم العار. وينفخ الشعور بالألم أمام الآخرين على جمر الغضب الفردي والجماعي، لتنطلق ألسنة نار الثأر. وهكذا، تؤدي عشوائية مغامرات السلطة المنفلتة من عقالها في جميع الأحوال إلى نتائج وخيمة للحاكم والمحكوم على السواء. ولاحظ أرسطو أن الثري الصغير السن يميل إلى الوقوع في فخ الغطرسة: عندما يسيئون معاملة الآخرين، يشعرون بأن تفوّقهم أعظم، أو كما شرح الكاتب المسرحي يوربيديس (480-406 ق. م) أن الغطرسة وليدة المواقع الرفيعة، وذلك في جملة شهيرة من مسرحيته **النساء المتوسلات** (*The Suppliant Women*)، التي ورد فيها أيضًا أن الفاتح المنتصر «مثل رجل فقير اغتنى فجأة: يرتكب الغطرسة، وتجلب له الغطرسة الخراب في المقابل. وعلى المنوال نفسه، يقول المواطن بريكليس أن خوفه الأكبر كان يتمثّل في أن تؤدي الديمقراطية المتفاخرة في أثينا إلى ارتكاب أخطاء غرور، كأن تتصرف بوحشية مع المدن المعادية لا لشيء سوى أنها قادرة على ذلك.

كان الاقتناع بأن الغطرسة تنطوي على كارثة، يتمثّل في العواقب المحسوسة عندما تمارَس السلطة بغرور، يبدو واضحًا لدى الديمقراطيين الأثينيين الذين كانوا يرفعون أيديهم احتجاجًا ضد الطغيان وحكم الأقلية. لكن النقطة ذاتها كان من المحتمل تطبيقها على الحملات العسكرية التي كانت تقوم باسم الديمقراطية. في تاريخ الديمقراطية هذا، تؤدي أثينا دور مثال الافتتاح للقاعدة العامة القائلة إن الديمقراطية لا يمكنها أن تكون جزيرة لذاتها. ومنذ بداياتها في القرن السادس ق. م، كانت التجربة الديمقراطية تجري على أرض مختبر جيوسياسي من التنافس بين دول وإمبراطويات عازمة على استخدام العنف ضد جيرانها. وكانت أثينا قبل حقبة الديمقراطية محظوظة طوال معظم القرن السادس ق. م، كما أنها كانت واحدة من الجزر الجبلية التضاريس، وكيانًا سياسيًا صغيرًا بلا قوات برية أو بحرية كبيرة، واشتركت في أقل من دزينة حروب دارت كلها لأهداف محدودة. لكن المشكلات بدأت بعد سنتين فقط من بدء الإصلاحات الدستورية التي وضعها كليسثنيس في تحجيم نفوذ الأرستقراطية القديمة ووضع أثينا على سكة الحكم الديمقراطي؛ إذ شنت دولتا بيوتيا (Boeotia) وخالكيذا (Chalcis)، العدوتان التقليديتان لأثينا، هجومًا مزدوجًا منسقًا على المدينة، لكنهما هُزمتا معًا في يوم واحد، فأثار انتصار أثينا إعجاب المراقبين، وقُدّر لأثينا أن تنال مزيدًا من التقدير نظير دعمها انتفاضة الأيونيين اليونان السيئة الطالع ضد القوات الفارسية - التي كانت بقيادة داريوس [داريوش كما يسميه الفرس]، وهُزمت تمامًا في سهول ماراثون في العام

490 ق. م بفعل 9 آلاف مقاتل أثيني، وبمساعدة من قوة صغيرة من بلاتايا (Plataia).

زاد الانتصار الساحق للديمقراطية على إمبراطورية عظيمة من عدم ثقة أثينيين كثر في البرابرة (*barbaroi*: كلمة تعني لهم ببساطة «الأجانب»، أي غير اليونان الذين يتكلمون لغات لا يفهمها اليونان). تعزز انتصار «داود الأثيني» على «جالوت الفارسي» [(130)] (480-479 ق. م) بنجاحات إضافية، أبرزها المعركة البحرية في سالاميس. ورجحت هذه الإنجازات الحربية توازن القوى في المنطقة كلها لمصلحة أثينا، لكن ذلك رفع الاستحقاقات. وانزلقت أثينا تدرجًا إلى صراع مستدام ضد إسبارطة بالدرجة الأولى من أجل الهيمنة على العالم الإغريقي. وفي أعقاب الانتصار على الفرس، وبفضل مردود كبير من الفضة، بدأت عملية توسيع نشطة للقوات البحرية، فجرى بناء 200 سفينة حربية جديدة. وانصبّت الموارد على بناء تحصينات واسعة لحماية المدينة، بما فيها ميناء بيرايوس. بعد ذلك، بدأ الجهد الأول لتولّي دور القيادة في اتحاد كان يضم مئات عدة من المدن - الدول، أطلق عليه اسم الاتحاد الديلي (Delian League) الذي تعاهد أعضاؤه على أن يكون عندهم الأعداء أنفسهم والأصدقاء أنفسهم. وتمثّل الهدف العسكري للاتحاد في تحرير المدن والدول اليونانية في شبه جزيرة آسيا الصغرى (تركيا اليوم). وحولت أثينا نفسها خطوة خطوة، دولة تلو دولة، ومعركة بعد معركة، إلى قوة إمبراطورية - إلى ما أسماه الأثينيون «آرش» [(131)] (arkhē).

في العام 450 ق. م، كان ما لا يقل عن 160 مدينة - دولة خاضعة لسلطة أثينا وبين أصابعها الإمبراطورية. وبالطبع، استفاد توسّع الإمبراطورية من الواقع الجغرافي وهو أن أثينا تقع بالضبط في مركز منطقة جغرافية واسعة تمتد من جنوب شبه جزيرة البلقان إلى منطقة بحر إيجه بأسرها. لكن الشعور بأن أثينا هي مركز عالم الشعوب الإغريقية الناطقة باليونانية كان يستند إلى أكثر من الجغرافيا؛ كان لدى الأثينيين شعور قوي بأنهم أعظم تفوقًا على الشعوب التراقية (Thracian) والسكوثية (Scythian) القوية، لكن غير المنظمة سياسيًا، والتي تعيش في شمال شرق العالم اليوناني. نظر الأثينيون إلى أنفسهم على أنهم أعلى بدرجات من الشعوب الآسيوية التي كان معظمها يخضع للإمبراطورية الفارسية. كانوا يفترضون على نطاق واسع أن هؤلاء «البرابرة» إلى الشرق يفتقرون إلى الشجاعة وحب القتال، وأن من أسباب ذلك أحوالهم المناخية التي تتميز فصولها بالانتظام والاستقرار، بلا التغييرات المفاجئة في الحرارة، التي افترض الأثينيون أنها سبب تصليب إراداتهم وتحريك مشاعرهم. كما جرى تتبّع وهن الآسيويين إلى تقاليدهم الغريبة، وقوانينهم ومؤسساتهم، وبصورة أخص إلى حقيقة أن معظم هذه الشعوب كان يحكمه ملوك وسلاطين تمكنوا مع الوقت من تدمير رعاياهم وتحويلهم إلى كائنات مسلوبة الإرادة لا يمكنها أن تقاتل من أجل خيرها الذاتي.

حلّقت هذه العقائد بأجنحة صنعها الانتصار الأثيني المدوي في الحروب الفارسية العظمى (490-480 ق. م)، وتوسع القوة البحرية الأثينية لتبلغ بحر إيجه وسواحل آسيا الصغرى، وهي مناطق كانت ذات يوم تحت الحكم الفارسي. كان ثمرة ذلك الشعور الهائل بالفخر بين الأثينيين؛ فهُم نظروا إلى ديمقراطيتهم باعتبارها مصدر قوة للتصرف في العالم المحيط بهم. واحتل «النفوذ» والسعي إلى مراكمته مركز التجارب والتوقعات الأثينية. ورأوا أن سياسة القوة والإمبريالية أنموذج أثيني وهو بالمقدار عينه أنموذج ديمقراطي. أصبحت سمعة الأثينيين ككيان دائم الانشغال يسعى دومًا لبسط النفوذ على الآخرين مرادفة للديمقراطية في حد ذاتها. وتعاظمت نظرة الأثينيين إلى أنفسهم كأسياد، كحكام للعالم كما يعرفونه. هناك أدلة كثيرة قوية على اعتزاز الأثينيين بإنجازاتهم الديمقراطية؛ فعلى سبيل المثال، جاء في رواية ثوسيديديس (Thucydides) المشهورة للخطاب الجنائزي الذي ألقاه بريكليس في بداية حرب البيلوبونيز: «لأن أرضنا هذه، التي لم ينقطع شعبها نفسه قط عن العيش فيها، في خط متواصل من الأجيال المتعاقبة، والتي أوصلت إلى أيامنا بشجاعة دولة حرة، [و] الإمبراطورية التي نمتلك اليوم. نحن نعيش تحت شكل من الحكم لا يحاكي المؤسسات لدى جيراننا؛ على العكس من ذلك، نحن أنفسنا أنموذج يتبعه بعضنا، ولسنا، بالأحرى مقلدين شعوبًا أخرى... اسم حكومتنا ديمقراطية، لأن إدارتها تتولاها الأكثرية لا الأقلية... ومدينتنا عظيمة جدًا حيث تتدفق علينا المنتجات كافة من كل الأرض... نحن أيضًا متفوقون على خصومنا في نظامنا للتمرين على الحرب... نستخدم الثروة فرصة للتصرف بدل أن تكون موضوع تفاخر... لأننا الوحيدون الذين ننظر إلى الرجل الذي لا يأخذ قسطًا من الشؤون العامة، لا كشخص يريد التركيز على مصلحته الشخصية، وإنما كونه لا يصلح لشيء؛ ونحن الأثينيين نقرر المسائل العامة لأنفسنا، أو في الأقل نسعى للوصول إلى فهم سليم لها، إيمانًا بأن النقاش ليس عائقًا للفعل، ولكن [العائق] بالأحرى هو ألا يكون موجّهًا بالنقاش قبل أن يصل وقت الفعل... وختم بريكليس: باختصار أقول إن مدينتنا ككل هي مدرسة الجمهورية الهيلينية [اليونان]» [(132)].

اشتعل الكلام عن أثينا كأستاذة وسيدة للعالم الإغريقي مثل الروث الناشف في مواقد الإمبراطورية. وجرى ذلك من خلال تعزيز الإيمان بالفضيلة المواطنية للشجاعة العسكرية - ومن خلال التوأمة بين الديمقراطية والإنجازات العسكرية. كانت معادلة بسيطة وقاتلة؛ فالنفوذ الإمبراطوري اقتضى تعبئة عسكرية للمحاربين الذين توقعوا في المقابل حصة من الحكم، وكان العمود الفقري للجيش الأثيني في البداية ممولًا ذاتيًا، فخدم المواطنون الميسورون في سلاح الخيالة، واعتلوا سروجًا يملكونها على خيول لهم. وأطلق الاعتماد اللاحق على معارك الدروع كطريقة أساسية للحرب، دينامية جديدة. كانت قوات المشاة المدعومة بالخيالة ورماة السهام تتواجه في

ميدان منبسط عادة، وكان المنتصر يربح كل شيء، وكقاعدة عامة، كانت الحرب تنتهي عند هذه النقطة. كان لهذا النمط الجديد من القتال الدوري نتائج ديمقراطية، لأن نمو عدد قوات المشاة الخفيفة التسليح، والتي تتكون من جنود فقراء، جعل قضية هؤلاء بشأن المشاركة في الكيان السياسي غير قابلة للجدال. لكن مع نمو القوات البحرية قوة ونفوذًا، صار منطق الديمقراطية الاندماجي يعني أيضًا أن المواطنين الأكثر فقرًا [الذين كان يُطلَق عليهم اسم] الـ «ثيتيس» (thetes)، والذين يشكلون أغلبية أطقم القوات البحرية، ضغطوا من أجل المساواة الكاملة مع أقرانهم من المواطنين، وكان البحر والديمقراطية يبدوان توأمين أيضًا. يقول أحد المراقبين: «مدير الدفة، الربان، الملازم، المراقب على مقدم السفينة، وباني السفن - هؤلاء هم من منحوا المدينة قوتها أكثر كثيرًا من قوات المشاة الثقيلة أو من رجال الحسب والنسب» [(133)].

من مفارقات جريمة قتل أبرخش الفاشلة أنها أطلقت إصلاحات سياسية فرضت على جميع الرجال الأحرار في إقليم أتيكا أن يسجلوا أسماءهم مواطنين في أحياء سكنهم وفي قبائلهم، وبالتالي أنشأت في المدينة أول مرّة على الإطلاق أول نظام موحد للتعبئة العامة. منح حجم أتيكا وعدد سكانها - حوالى 20 ضعف حجم المدن اليونانية المتوسطة الأخرى وعددها - من خلال القدرة على استدعاء قوات الدروع بشكل منظم، أثينا الديمقراطية ميزة عسكرية هائلة على خصومها المحتملين. لكن العلاقة القاتلة بين الديمقراطية والإمبراطورية كانت أعمق؛ إذ إن الانتصارات العسكرية منحت بعض الأثينيين ابتهاجًا جيدًا، على الرغم من تزايد عدد القتلى. وبدت روح الحرب تملأ فراغًا، موفرة لهم حماية من عدم اليقين المزمن الذي تسببت فيه الديمقراطية نفسها جزئيًا. وبالطبع، صلّب مواطنو أثينا إرادتهم، وحاولوا عمومًا تخفيف وطأة حياتهم بطرائق كثيرة مختلفة: الشعر والغناء، المسرح والرياضة، الولائم الدينية والسياسية في البنيكس، المواخير والمنتديات مع كثير من الشراب واختراق الضيوف. لكن كان للتعبئة العسكرية الدائمة سحرها الرجولي الخاص مقارنة بكل هذه الشعائر المنعشة للحياة. ووضعت الحرب والشائعات عن الحرب نوابض في خطوات الشعب (dēmos)، كما عبّر عن ذلك الكاتب الفكاهي أرسطوفانيس (Aristophanes) (388-446 ق. م) بقوة عندما قال مازحًا إن أقرانه المواطنين يمكنهم أن يسيّروا أسطولًا من 300 سفينة حربية إذا تجرأ أعداؤهم الإسبارطيون على سرقة جرو [(134)]. وساوت الحرب بين الجميع في كفاحهم للتخلص من براثن الموت، فشجعت السعي المؤلم من أجل المجد، وأكدت إحساس الرجال بكمال الرجولة (كان الأثينيون يتحدثون عن الكمال (aretē))، وأنعمت على الحياة بمعنى لا يتزعزع. وضعت بين قوسين الفكرة السلبية القائلة إن الرجال مثل أوراق الشجر في مهب الريح، مجرد ظلال للظلال، موجودون فحسب في اللحظة، مثل أي نهار يمر.

منح القتال ضد الأعداء الرجال شعورًا بأنهم مواطنون قيّمون، كذلك جلبت الثروة إلى جيوبهم، فكسبت الديمقراطية من الإمبراطورية أرباحًا. أغرى تعزيز النفوذ الإمبراطوري الأثينيين بفرض مركزية سيطرتهم على قضايا قانونية أساسية من خلال جلبها في الواقع، من الأطراف إلى أثينا. وأحدثت هذه النقلة عملًا أكثر لمواطني أثينا، وفرصًا أوفر لهم للحصول على دخول، والمشاركة في الآليات القانونية التي ازداد حجمها وأهميتها تاليًا، في البنى الشاملة للديمقراطية. عكسَ حجم مبنى المحكمة المدنية الرئيسة في أثينا (كانت تقع في الزاوية الجنوبية الغربية للميدان العام) ذلك؛ بناء مربع ضخم، كان قسم من سقفه مفتوحًا على الفضاء، وكان بالتأكيد كبيرًا بما يكفي لاستيعاب ما بين 1000 و2000 محلف. كما جلبت الإمبراطورية الثروة والعوائد إلى الديمقراطية، للإنفاق جزئيًا على آلتها الحكومية، ولتجنيد أعداد كبيرة من المواطنين العاديين الذكور. وباستثناء مجموعة قليلة من المدن التي اختارت الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقلال لقاء توفير سفن حربية للإبحار مع الأسطول الأثيني، كانت كل المدن الأخرى (اعتبارًا من أوائل أربعينيات القرن الرابع ق. م) ملزمة دفع الجزية سنويًا والمساهمة أيضًا في المهمات المتعلقة بالاستيراد والتصدير عبر ميناء بيرايوس.

لا يزال حجم الدور الحيوي الذي أدته الثروات التي جنتها الإمبراطورية في بقاء الديمقراطية موضع جدال، لكن هناك شكًّا قليلًا في أن الأثر الأكثر فعالية للإمبراطورية - قبل أن تبدأ بالتلاشي في القرن الرابع ق. م - تمثَّل في توسيع نفوذ العسكر في الإداء اليومي للكيان السياسي. وأنفقت أموال الخزينة العامة على الحرب والاستعداد للحرب أكثر من أي نشاط آخر. استُخدمت العوائد الإمبراطورية لتطوير الأساليب القياسية للحرب وتثويرها. وكان الأثينيون ديمقراطيين جيدين، ومحاربين جيدين أيضًا؛ فهُم عمدوا إلى تجريب حروب الحصار والانسحاب التكتي، وأخضعوا تشكيلات بحارتهم ومشاتهم للتدريب في أسابيع وأحيانًا في شهور، وأتقنوا فن تحويل سفنهم الحربية إلى أسلحة هجومية عالية السرعة. وكانت أعداد ضخمة من السفن والمحاربين تتحرك في منطقة شرق المتوسط كلها في حملات كانت تستمر شهورًا في بعض الأحيان، وفي حالات فرض الحصار، بضع سنوات، وحتى في أيام السلم، كانت عشرات السفن في مهمات تمرين أو حراسة تمضي شهورًا من كل سنة، وهي تمخر عباب البحار.

كانت الديمقراطية، التي تتمتع بسمعة سابقة بين مؤيديها ومعارضيها على السواء، باعتبارها دائمة الحركة، تضع خططًا جديدة للقتال وتنفذها على جبهات متعددة في الوقت نفسه. وجدت أثينا نفسها في حالة حرب بمعدل سنتين من كل ثلاث سنوات، ولم تنعم إطلاقًا بأكثر من عقد متواصل من السلم. وأصبحت الحرب مهيمنة على حياة الأثينيين اليومية، وعلى فنونهم التشكيلية، وعلى مداولات مجلسهم، خصوصًا بعِد اعتماد الرواتب للخدمة

العسكرية في خمسينيات القرن الرابع ق. م، وأصبح التمييز بين المواطنة والخدمة العسكرية متعذرًا، فصار إحساس روح الديمقراطية ومؤسساتها حربيًا بعمق. وفي الوقت الذي اندلعت حرب البيلوبونيز، على سبيل المثال، كان ثلث مواطني أثينا تقريبًا مقاتلًا في قوات المشاة المدرعة. وكان على الشبان عندما يبلغون الثامنة عشرة من العمر أن يسجلوا أنفسهم مواطنين في أحياء سكنهم (deme). يتبع الموافقة على سجلهم من المجلس المحلي إدخال بعضهم في السلك العسكري، إلى جانب المجندين إلزاميًا من قبيلتهم. يتدرب هؤلاء المجندون الشباب على القتال وهم بكامل عدتهم، ويصبحون ماهرين في رمي السهام واستخدام الرماح والمجانيق، وكانوا يتعلمون فنون القتال هذه من رجال أكبر سنًا (في العادة فوق الأربعين) من الذين اختارتهم قبائلهم ليكونوا مدرِّبين أو مستشارين للمجندين الشباب. كان هؤلاء المجندون إلزاميًا يمضون سنتين في الخدمة قبل أن يحصلوا على حق حفر أسمائهم على أعمدة صخرية معروضة دائمًا في أنحاء الميدان. كان ذلك بمنزلة حق عبور [إلى الرجولة] بالنسبة إليهم يعدّهم لحياة كاملة من الاستنفار الدائم. كانوا بعد ذلك في قوات الاحتياط غب الطلب أربعين عامًا تالية، بحيث يمكن استدعاؤهم فورًا في الحالات الطارئة ليلتحقوا بالخدمة الفعلية ومعهم احتياجات ومؤن تكفيهم أيامًا عدة.

نهاية الديمقراطية

عندما ننظر رجوعًا إلى تلك الأيام، يبدو جليًا أن التناغم بين الديمقراطية والقوات المسلحة كان قاتلًا لأثينا؛ فهو أدى في ذروة الإمبراطورية في القرن الخامس ق. م، إلى الحد من الحرية السياسية في الداخل، فولّدت الإمبراطورية ديماغوجية، وأعطت أهمية غير مستحقة لقادة عسكريين منتخَبين أمثال سيمون وبريكليس اللذين أُعطيا (وبشكل غير اعتيادي) الحق في البقاء في منصبيهما فترات عدة متتالية. وكان لهؤلاء الرجال المحاربين في الميدان الحق العرفي في تعليق المداولات العادية في المجلس لعرض أمور تهمهم. وكان ذلك يعني أن نفوذهم الهائل لتقرير مصير المدينة غير الخاضع لرقابة الأحزاب أو القوانين أو الأعراف، يتوقف أساسًا على براعتهم الخطابية في استمالة جسم المواطنين التشريعي في المجلس. استثمر بريكليس، الذي أحاط نفسه بالمستشارين، جاذبيته الشخصية بعناية ليشبه نفسه بسفينة القيادة المقدسة في أثينا «سلامينيا» [(135)]، ليبقى في منصبه ربع قرن (من العام 454 إلى 429 ق. م)، ولم يكن يحضر إلى المجلس إلا عندما تستدعي الشؤون العامة الضاغطة معالجة سريعة. اعترض ثوسيديديس وآخرون، لأسباب مفهومة، واقع أن بريكليس كان حين يظهر علنًا، أمام المجلس على سبيل المثال، يتصرف ويتكلم كملك مغرور، فـ «يكون الكره وانعدام الشعبية من نصيب كل من يسعى لحكم الآخرين»، بحسب قول

بريكليس للمعزين الذين اجتمعوا لتخليد ذكرى الجنود القتلى. لكنه أضاف: «تذكروا أيضًا، أنه إذا كان لدى دولتكم أعظم اسم في كل العالم، فذلك لأنها لم تنحنِ للكارثة قط، لأنها قدمت من الأرواح والجهد في الحرب أكثر من أي مدينة أخرى، واكتسبت قوة أعظم من أي قوة معروفة حتى اليوم ... سيبقى في الذاكرة أننا مارسنا الحكم على عدد من الهيلينيين أكثر من أي دولة هيلينية، وخضنا أعظم الحروب ضد قواتهم، متحدة أو متفرقة، وعشنا في مدينة لا منافس لها من أي مدينة أخرى في الموارد والعظمة».

كانت كلمات القائد العظيم تقطر سم الغطرسة، فلم تظهّر موت العسكريين والمدنيين فحسب، بل أشّرت أيضًا إلى بداية النهاية للتجربة الأثينية مع الديمقراطية. كان انحدارها مطولًا بالتأكيد، وكانت النكسات تموَّه بالانتصارات. ولا يزال موضعَ الجدال سؤال عمّا إذا كان عليها أو إذا كان في مقدورها التصرف بشكل مختلف، كأن تتخلى، على سبيل المثال، عن السعي للإمبراطورية بتشكيل تحالفات شراكة على قاعدة تسوية الأخذ والعطاء. لكن ما لا شك فيه هو أن نمو عسكرة الحياة السياسية لدعم الإمبراطورية بدأ يتحول إلى عدوها الذاتي الأسوأ؛ إلى مصدر للحسد والغيرة بين الولايات داخل الإمبراطورية وخارجها على السواء. في داخل البيت، أطلقت قوة خبيثة سمّاها الأثينيون الضياع (كانت المفردة التي استخدموها لوصف ذلك هي «آتي» [136](ate). ولّدت رائحة الموت النتنة هلوسات سياسية، من النوع الذي ترجم نفسه في تدني اهتمامهم بالتسويات، وفي عادتهم في رؤية أن المجد هو في سقوط المدن وفي مآسي الشعوب الأخرى فحسب. وازدادت، في القرن الخامس قبل الميلاد خصوصًا، جاذبية ادعاء الانتماء إلى أصول عائلية متخيلة بشكل كبير وغير مسبوق. استمدت هذه الادعاءات إشارة جاذبيتها من قانون حصري للجنسية (أُقر في العام 451 ق. م) وحاول أن يجعل حصول السكان الوافدين (metics) والأجانب على الجنسية مستحيلًا. كان القانون قبل ذلك يسمح للمواطن بالزواج والإنجاب من امرأة أثينية أو من امرأة أجنبية المولد، ثم أصبحت النساء الأجنبيات بعد إقراره غير مؤهلات للزواج، وحرم الأولاد المولودين بطريقة غير قانونية من أم أجنبية من الحصول على الجنسية، ثم ضيّق أثره الذي يحصر حق الجنسية في أولئك المولودين من أبوين أثينيين، الخناق على النساء، اللواتي يصبح لديهن بعد كل حساب قوة منح المتعة الجنسية والأطفال للرجال، وبالتالي قوة انتهاك التمييز بين المحليين والأجانب، بين الأثينيين والبرابرة، بين الأحرار والعبيد، بين المواطنين الصرحاء والمواطنين اللقطاء. كان حصر الجنسية أيضًا بمنزلة إنذار للرجال الأحرار للانتباه أكثر لمدينتهم من خلال تعزيز مشاعر السلالة ورابطة الدم والأصالة. لم يكن كل هذا حتى ذلك الحين وطنية أو عنصرية، كما نعرفها في العصر الحديث، ولم ينظر الأثينيون إلى أنفسهم كـ «أمة» أو كـ «عرق». لكن بفضل الضغوط المتزايدة للحروب، وجدوا أنفسهم مأخوذين بحملة تهدف إلى

«التطهير» الداخلي الذي غذاه الخوف من الأعداء. أحاطت الشبهات بأولئك الذين يشتبه في أنهم مولودون من بويضات نجسة أو من بذرة مستهترة. ارتسمت الملامح العريضة لما أصبح يُعرف في العصر الحديث بـ «مطاردة الساحرات» [(137)]، أصبحت واضحة، على سبيل المثال، في الإيذاء العلني الذي تعرض له الولد الشقي ألكيبيادس (Alcibiades) في أثينا الديمقراطية في القرن الخامس ق. م، والذي قيل إنه أنجب صبيًا من عبدة ميلوسية [أصلها من جزيرة ميلوس من مقاطعة كيكلاديس في الأرخبيل الجنوبي الغربي لليونان]، وبالتالي أنجب عدوًا للديمقراطية. على خط موازٍ، وفي حالات عدة، كان جميع المواطنين الموجودين في المدينة عرضة للخدمة العسكرية الإجبارية في المشاة أو البحرية، للقتال ضد مدينة مجاورة، وكان القانون يسمح بتجريد أي مواطن من الجنسية في حال اتهامه بالتلكؤ عن الخدمة أو بترك موقعه.

لم تكن هذه نهاية القصة، إذ إن للتناغم بين الديمقراطية والقوة العسكرية مضامين جيوبوليتيكية أوسع؛ فالديمقراطية حملت في داخلها بذور التوسع بطرائق معادية للديمقراطية، كانت كلمة السر القديمة للاستعمار الإغريقي من أيام التوسع نحو الغرب باتجاه جزيرة صقلية وجنوب إيطاليا، في خلال القرن الثامن ق. م: «أينما تذهب فستكون أنت الكيان السياسي» [(138)]. رفض الأثينيون في البداية النزعة التوسعية، لكن الغواية انتصرت سريعًا، وأصبحت الديمقراطية مرادفة لهجرة المستوطنين الأثينيين وتفاعلهم، من مرسيليا البعيدة نزولًا إلى الساحل الإسباني في الغرب، إلى شبه جزيرة القرم والطرف الشرقي للبحر الأسود، في الشمال الشرقي. تلازم انتشار النفوذ الأثيني، خصوصًا في النصف الأول من القرن الخامس ق. م، يدًا بيد عادة، مع ابتكار طرائق الحياة الديمقراطية وتعزيزها. نشأت أشكال معمارية جديدة ومساحات عامة. واعتُمد نمط جديد من الحكم، يديره المواطنون لمصلحة المواطنين. كما كانت هناك الأنظمة القانونية التي اتّبعت قاعدة أن لا أحد يمكن أن يكون فوق القانون، وأن القوانين يجب أن تطبق على الجميع بالتساوي.

أثبتت هذه الابتكارات أنها جذابة للآخرين؛ فمواطنو أنحاء الإمبراطورية المزدهرة، المضطهدون من طبقة النبلاء المحلية والذين يعانون الركود، رحبوا أحيانًا بالتدخل الأثيني في شؤونهم الداخلية. وتُعتبر تجربة إعادة إعمار مدينة سيباريس القديمة [في جنوب إيطاليا] مثالًا أنموذجيًا لذلك: استقبلت المدينة في عامي 444 و443 ق. م، موجة من المستوطنين، وقامت على تصميم جديد ودستور ديمقراطي جديد. كانت المشكلة أن الديمقراطية لم تنبت بشكل طبيعي من أعماق بحر إيجه، أو من أرض الإقليم، أو من نفوس أهله. اكتشفت أثينا أن الترويج للديمقراطية صعب، واكتشف المشرعون الديمقراطيون أن رعاياهم كانوا أحيانًا بعيدين من احترام القانون. ترتب على ذلك بالتالي، فرض القوانين الديمقراطية بطرائق احتيالية أو بأسلوب عنيف إذا اقتضى الأمر. لكن

عندما كان ذلك يحصل بالضرورة، يصبح من العسير على الديمقراطية اليونانية أن «تضع الأمور في الوسط»، كما كان يحلو للمواطنين أن يقولوا. وكان على أثينا أن تقف وجهًا لوجه أمام احتمال بشع: باسم الديمقراطية، ومن أجل المحافظة على مواقعها وتعزيزها، كانت مكرهة ربما على إنشاء مستعمرات عسكرية، للاستيلاء على مدن بكاملها ونهبها، واستخدام الوحشية ضد كل من يقف بوجهها.

هذا ما حدث بالضبط في عامي 415/416 ق. م، في أثناء الحملة التي أطلقتها أثينا ضد جزيرة ميلوس في بحر إيجه. أعلنت هذه المستعمرة الإسبارطية المزدهرة، والتي تقع مباشرة إلى الجنوب من أثينا، أنها تلتزم الحياد العسكري في صراعات الإقليم. وسبق لجزيرة ميلوس أن نجحت قبل عقد من ذلك، في صد غزو الأثينيين، الذين حاول جنرالاتهم هذه المرة استخدام الدبلوماسية بدل القوة. وجرى استقبال المبعوثين الأثينيين في المدينة، لكن طلبهم مخاطبة مواطني الجزيرة جميعًا في اجتماع علني قوبل بالرفض. جرت المفاوضات بين المبعوثين الأثينيين وقيادة المدينة في اجتماعات مغلقة. كان الأثينيون الذين خبروا فوضى حياة المجلس وعشوائيتها مفاوضين صعبي المراس، فهُم أصروا على أنه ليس في الحالة التي هم بصددها مجال للنقاش في الصواب والخطأ، وأبلغوا مضيفيهم أن الأمر الوحيد الذي عليهم تحليله هو انعدام توازن القوة بين الدولتين. تبلغت ميلوس أن عليها أن تخضع - أو أن تواجه كارثة - لكن الميلوسيين أصروا على موقفهم، وحاولوا إقناع الأثينيين بأن الأفضل لمصلحتهم السماح لميلوس بالبقاء على الحياد. رفض المفاوضون الأثينيون تلك الدعوى بحزم، وانفجروا ضاحكين. تبعت ذلك مشاحنة بين الطرفين حول أهمية الاحترام، وانسحب الأثينيون.

أبلغ الموفدون الأثينيون بعد عودتهم إلى مدينتهم أن الميلوسيين رفضوا الإذعان، وأن موقفهم هو عدم الاستسلام تحت أي ظرف. أعلن الجنرالات الأثينيون الحرب على الفور، فحوصرت ميلوس، وانقطعت عن العالم بضعة شهور. وأدت المجاعة التي أعقبتها خلافات داخلية وخيانات إلى استسلام المدينة بلا قيد أو شرط. لم يهدر الديمقراطيون الأثينيون أي وقت قبل تفكيك كيان المدينة السياسي المحلي، بل أعدموا جميع الرجال المؤهلين للخدمة العسكرية، وباعوا النساء والأولاد في سوق النخاسة، وتركوا الأطفال والشيوخ فرائس للذئاب. واستُقدم 500 مستوطن من المواطنين [الأثينيين] إلى ميلوس التي حوّلت إلى مستعمرة أثينية، وخُتم حكم الديمقراطية بالوحشية والدم.

ما كانت الدروس المستفادة من الحملة ضد ميلوس؟ بداية، أظهرت أن الديمقراطية يمكن أن تكون جيدة في الحرب، ويمكنها إلحاق العنف الرهيب بجيرانها. وأثبتت الحملة أيضًا أن العنف كان للديمقراطية الأثينية سلاحًا ذا حدين، وأن الديمقراطية يمكن أن تُتهم باعتماد معايير مزدوجة، وممارسة أعمال الانتقام العسكري. انقلب صمود الديمقراطية الأثينية البطولي في وجه

الأعداء الإسبارطيين والفرس إلى الجهة الأخرى: شجعت أثينا خصومها، من خلال التسلح لحماية نفسها، ومن خلال إثارة الاضطرابات (كما فعلت في مقدونيا اعتبارًا من بدايات ستينيات القرن الرابع ق. م) والتصرف على أساس أنها خُلقت في هذا العالم لا لتعطي الراحة لنفسها أو لغيرها، وإنما لتسعى في سبيل الفوز بالجائزة الكبرى: إجبار أثينا على الركوع، وعلى الغرق في برك الدم العميقة التي صنعتها.

كان ذلك ممكن التحقق في الربع الأخير من القرن الرابع ق. م، وكان على أثينا أن تستسلم تحت ضغط الغطرسة في الداخل والهزائم العسكرية في الخارج، أمام المملكة المقدونية المجهّزة جيدًا بالسلاح والعتاد. وأشّر الصعود الباهر لفيليب الثاني [139] في العام 359 ق. م إلى بداية نهاية الديمقراطية. فإذا كان هرموديوس وأرسطوغيتون أول بطلين للديمقراطية، فإن فيليب الثاني المقدوني كان شرّها المطلق. وثمة لوحة جصية محفورة عُثر عليها في ضريحه المقبب المكتشف حديثًا في فرغينا (Aegeae) (أو فرجينا، عاصمة مقدونيا القديمة)، تُظهره ملكًا ملتحيًا يصطاد على صهوة جواده، مركزًا عينه الوحيدة على فريسته، لأنه فقد عينه اليمنى في المعركة، وهو ينظر إلى الأسفل على أسد يستعد للانقضاض. تمتع فيليب، في الحقيقة، بشهرة واسعة كمحارب بارع من أصل أرستقراطي، وكان من الملائم بالنسبة إليه أن يكون حاكمًا مطلقًا لعدد كبير من الناس. ولم يتمكن أحد من جيرانه الصغار والأقل ولعًا بالحرب من التصدي له. نشر النفوذ المقدوني حتى قلب اليونان، وإلى الشرق، وصولًا إلى بحر مرمرة بين عامي 359 و339 ق. م، وذلك من خلال الضرب في اتجاه واحد ثم في اتجاه آخر، ومهادنة عدو بالسلام استعدادًا للانقضاض على عدو آخر.

كان الأثينيون في حالة التأهب القصوى، ومرعوبين إلى درجة أن النشاط السياسي في البنيكس أصابه شلل فتحول إلى صمت رهيب مطبق [140]. كانت القوات الأثينية آنذاك تحاول تباعًا وقف تقدم خيالة الملك الأعور، لكن عندما أُرسلت وحدات مقاتلة لحماية بيزنطة (اسطنبول)، حرك فيليب قواته بدهاء، خادعًا الأثينيين، وسار فجأة نحو أرض اليونان، قاصدًا أثينا.

نجت الديمقراطية الأثينية طوال قرنين من الزمن تقريبًا من جروح قاتلة مرات عدة، لكن أجلها حان هذه المرة. صحيح أن هزيمتها استغرقت ثماني سنوات، بفعل كثير من المقاومة العالية المعنويات من الأثينيين، ومن خلال التعبئة المعنوية، والمهرجانات الخطابية والحبكات المكيدية في المسرحيات الفكاهية الشعبية التي كتبها وأدّاها المعمارية والرؤية السياسية لأثينا أن تبقى حية، مثل حلم صغير. ستكون المدينة - بمساعدة أجيال مستقبلية - موضع شعراء وكتّاب أمثال ميناندر (Menander) (291-342 ق. م). طبعًا، قُدر للآثار تذكّر في العالم أجمع، كتجربة تتحدى الأعراف السياسية السائدة؛ فهي أنشأت مؤسسات وصقلتها - المحلفون العامون، النقاش العام الحر، التصويت

بالاقتراع أو برفع الأيدي، أو بحصى وقطع فخارية في الخوابي - فلم تمكّن الرجال ذوي الحسب والثروة فحسب من إقرار القوانين، بل مكنت أيضًا النجارين والبحارة والمزارعين والإسكافيين المتواضعين. وأثبتت كيف يمكن المحرومين كسب المقدرة على محاسبة قادتهم، وعلى حكم أنفسهم، كمتساوين سياسيًا. لكن كل ما كانته أثينا ومثلته، كان على وشك أن يتضرر بشدة، من خلال سلسلة حوادث هي الآن محطات بارزة في تاريخ عظيم لكنه مأساوي.

سحق فيليب الثاني في العام 338 ق. م، على رأس جيش هائل قوامه 32 ألف رجل، الديمقراطيين وحلفاءهم في معركة خيرونيا (Chaeronea) في بيوتيا (Boeotia)، إلى الشمال الغربي من أثينا. كانت المعركة مديدة وقذرة وفق الروايات؛ إذ سقط فيها أكثر من 1000 أثيني وأسر 2000 منهم. وأتاحت الهزيمة الدموية النكراء لفيليب إخضاع منطقة بيلوبونيزيا عسكريًا، وإنشاء حاميات عسكرية مقدونية في مواقع كثيرة مهمة استراتيجيًا. وأعيد تنظيم مئات الكيانات السياسية في تحالف تحت قيادته - ما يسمّى رابطة كورنث [(141)] - والتي حل بعدها السلام العام استعدادًا للحرب الشاملة ضد إمبراطورية فارس. على الرغم من اغتيال فيليب من أحد حراسه المخلصين، في أثناء مهرجان الشروق المقدوني في العام 336 ق. م، أجبرت الإمبراطورية الأثينية على الركوع. لكن، على الرغم من هزيمة خيرونيا، قُدر لمجلسها أن يرد الضربة، فأصدر المجلس عددًا من قوانين الطوارئ، أحدها تحمس له الخطيب هيباريديس (Hyperides)، وهو القانون الذي يستدعي جميع الرجال القادرين على الخدمة العسكرية للدفاع عن المدينة في وجه الهجوم المقدوني الوشيك. أثارت الخطوة القانونية الجديدة الدهشة، إذ من خلال شمولها بالتكليف حوالى 150 ألفًا من العبيد والمقيمين الوافدين، منحت الجنسية للرجال كافة. واتخذت قرارات أخرى أيضًا لتخزين الأسلحة والعتاد والذهب، ولتحصين المدينة والبحرية. وعقد أثينيون كثر مقارنة بين المواجهة الوشيكة مع المقدونيين والحروب الشهيرة مع الفرس في القرن السابق - وتمنوا أن تتذوق المدينة طعم النصر النهائي.

كانت ردة فعل المقدونيين جذرة، كأنهم كانوا يعرفون كيف يخمدون الديمقراطية بإرضاء ذاتها من أجل قتل روحها. نجحت خطتهم؛ فعندما لم يتحقق الغزو المقدوني، أخضع هيباريديس للمحاكمة ودين بتهمة وضع تشريع مناف للقانون. كان المقدونيون في الوقت نفسه يضيقون خناق السياسة الخارجية حول عنق الأثينيين، الذين تعرضوا لهزيمة عسكرية كارثية جديدة في العام 332 ق. م، في خلال الانتفاضة اليونانية ضد الحكم المقدوني المعروفة باسم الحرب اللمومية (Lamian War). وكان على أثينا أن تدفع ثمنًا أغلى هذه المرة؛ إذ اقتحمت القوات المقدونية بقيادة أنتيباتر الميدان، ونصّبت حكم الأقلية بعد إطاحة الحكمِ الديمقراطي بموجب بنود اتفاق التسوية السلمية، وحُرم ما بين

12 ألفًا و22 ألفًا من الأثينيين من حقوقهم السياسية، ونُقل عدد كبير منهم إلى تراقيا، وأُعدم عدد غير قليل من القادة الديمقراطيين، بينما آخرون منهم اغتيلوا مثل هيباريديس وديموستيني (Demosthenes).
عض الباقون من أنصار الديمقراطية على جروحهم، آملين بأن تنجو ديمقراطيتهم من تقلبات حظوظها البائسة. وفي الواقع، عادت الديمقراطية إلى المدينة فترة وجيزة، بعد مرض أنتيباتر وموته في العام 319 ق. م، إلا أن ابنه الكبير الماكر كاسندر (Cassander) عيّن ديميتريوس الفاليريسي (Demetrius of Phaleron) حاكمًا مباشرًا لأثينا، ومضت عشر سنوات قبل أن يواجهه الديمقراطيون الذين عقدوا صفقات مع المقدونيين الذين داعبوا ادعاءاتهم وتفاخرهم بشأن تحرير المدن اليونانية الأخرى من حكم الأقلية، لكن ليواجهوا فرض حكم الأقلية عليهم مجدَّدًا. كان لقوة أرواحهم الطويلة في المقاومة أن تؤدي في العام 287 ق. م، وفي مواجهة احتمالات هائلة ضدهم، إلى تمكن الأثينيين مرة جديدة من إعادة الحياة إلى حكمهم الذاتي، وهذه المرة فترة 25 سنة، لكن لم يكن للمقدونيين شأن في ذلك؛ ففي العام 260 ق. م، أمر أنتيغونوس الثاني غوناتاس (Antigonus Gonatas)، ابن ديميتريوس، جنوده بإعادة احتلال المدينة، فكان أن سُحق الديمقراطيون فيها، وإلى الأبد، هذه المرة.
بالتدرج، وبشكل مؤلم، عانت الديمقراطية موتها الأول.

(39) بربري كلمة مشتقة من الإغريقية (barbaros)، كانت تُطلَق في الأزمنة القديمة على أي شخص من ثقافة أو جماعة إثنية مختلفة. وتغير معناها لاحقًا لتعني المنتمين إلى جماعات بدائية أو قبائل الرحّل التي لا تستقر في حواضر ثابتة. وتحولت في العصر الحديث إلى صفة تحقيرية تتقاذفها المجتمعات المتجاورة والمتعادية، وقلّما نجت مجموعة إثنية من رميها بهذا النعت. (المترجم)

(40) تُستخدم كلمة رجل في لغات كثيرة، ومنها الإغريقية والإنكليزية، بشكل مرادف للإنسان، لا للدلالة على الجنس فحسب. (المترجم)

(41) أنتيفون (Antiphon the Sophist): خطيب ومفكر يوناني من أنصار المساواة، ينتمي إلى المدرسة السفسطائية التي كانت تستخدم الجدال والمنطلقات الحسية لمواجهة الفلسفة الدينية القديمة. تواتر عنه بعض الآثار من أواخر القرن الخامس ق. م، ومنها هذه المخطوطة المنسوبة إليه. وهناك جدل أكاديمي يدور حول ما إذا كان هو نفسه أنتيفون الرامنوسي (Antiphon of Rhamnus) (480-411 ق. م)، السياسي والخطيب الذي عاش في أثينا وكان من أنصار الأوليغارشية، إلا أن الفارق بين آرائهما يعزز الاعتقاد بأنهما ليسا الشخص نفسه. (المترجم)

(42) بيسيستراتوس بن إبقراط (Hippocrates): برز قائدًا عسكريًا بعد تمكنه من السيطرة على ميناء نايسيا (Nisaea) إلا أن أصوله لم تكن تمنحه حق الوصول إلى السلطة، فاستمال الفئات الفقيرة والأقل شأنًا في مجتمعه، ودفعته رغبته في السلطة إلى افتعال اعتداءات وهمية على شخصه ومرافقيه للحصول على مواكبة عسكرية قبل أن يصل إلى السلطة في انقلاب جرى في العام 564 ق. م، بحسب تاريخ هوميروس. تميزت فترات حكمه وحكم ولديه إيبارخوس (Hipparchus) وإيبياس (Hippias)، على امتداد 36 عامًا، بالطغيان الشامل. (المترجم)

(43) عبارة عن ناد رياضي للتنافس في ألعاب القوى والفروسية (مدينة رياضية مصغرة بمفهومنا الحاضر). (المترجم)

(44) زيوس إله السماء والرعد في الميثولوجيا الإغريقية. (المترجم)

(45) أبولو إله الموسيقى والحقيقة والنبوة والشفاء في الميثولوجيا الإغريقية والميثولوجيا الرومانية القديمة. (المترجم)

(46) مدينة يونانية قديمة في وسط شرق اليونان تطل على الخليج الأوبي (Euboean Gulf)، وهي لا تزال قائمة حتى اليوم منتجعًا سياحيًا، وتحتوي على آثار كثيرة من الحقبة الإغريقية. (المترجم)

(47) كبرى مدن جزيرة أوبيا (Euboea) في اليونان، ولا تزال قائمة حتى الآن مركزًا إقليميًا ومدينة متوسطة الحجم، يزيد عدد سكانها على 100 ألف نسمة. (المترجم)

(48) تُعتبر محاولة الانقلاب هذه أول حادث مسجَّل بشكل موثق في تاريخ أثينا القديم. (المترجم)

(49) في: Christian Meier, Athen: Ein Neubeginn der Weltgeschichte (Berlin, 1993), pp. 63, 68-87.

(50) شبه جزيرة في بحر إيجه تفصلها سلسلتا جبال في الشمال والشرق عن بقية وسط اليونان. (المترجم)

(51) المد وحدة قياس للحبوب توازي حوالى 23 كغ. أمّا الـ «بوشل»، فيساوي ثمانية غالونات مواد سائلة، أي أكثر من 35 ليترًا. (المترجم)

(52) أرسطوطاليس (384-322 ق. م): ولد في مدينة أسطاغيرا في مقدونيا. من أشهر الفلاسفة الإغريق ومؤسس المدرسة الفلسفية التي تحمل اسمه. تتلمذ على يد الفيلسوف الشهير أفلاطون، وكان معلمًا للقائد اليوناني الأشهر الإسكندر المقدوني الملقب بذي القرنين. له أعمال ومساهمات بارزة في ميادين الفيزياء والفلسفة والشعر والمسرح والطب والموسيقى. اشتهر بعلم المنطق والتشجيع على تحكيم العقل في الشؤون العامة. افتتح في العام 332 ق. م مدرسة لوقيون في أثينا التي كان قد أتى إليها طالبًا للعلم في مدرسة أفلاطون، وأُطلق على طلابه لقب المشَّائين لأنه كان يحاضر في طلابه وهو يتمشى، وكان عليهم أن يلحقوا به للاستماع إليه وتدوين أقواله. (المترجم)

(53) Aristotle, Politics, pp. 1278b 9-14.

(54) agora باليونانية القديمة تعني حرفيًا مكان الاجتماع أو المجلس، وتشير إلى الساحة العامة المستديرة الشكل التي تتوسط مدينة أثينا، والتي كانت مقصد المواطنين الذين يرغبون في مناقشة القضايا العامة وشؤون مدينتهم، لكن النقاش فيها لم يقتصر على السياسة والإدارة، بل كان يشمل مناظرات وضروبًا من النشاط الفني والرياضي والثقافي. (المترجم)

(55) كان هناك طوال حقبة الديمقراطية الأثينية ادعاءات تقول إن حقبة من الديمقراطية «المعتدلة» سبقت إطاحة بيسيستراتوس (Pisistratus)، ويمكن تتبّع أثر هذه الديمقراطية وصولًا إلى شخص يدعى ثيسيوس (Theseus). يراجع إيسقراط (340 ق. م) الذي يلحظ أن ديمقراطية ثيسيوس استمرت ألف عام في الأقل، قبل عصر سولون وطغيان بيسيستراتوس:

Isocrates: Encomium of Helen, pp. 32-77, and Panathenaicus, pp. 126-129.

(56) نسبة إلى جزيرة كايوس التي تقع في بحر إيجه. (المترجم)

(57) ذُكر في:

Meier, p. 217.

(58) Andocides, On the Mysteries (Austin, 1998), part 1, p. 96.

(59) أنتينور (540-500 ق. م): نحات وفنان أثيني شهير له أعمال معروضة في الأكروبوليس. (المترجم)

(60) دخلت القوات الفارسية أثينا بعدما اجتاحت اليونان في عهد أحشويروش الأول (بالفارسية خشايارشا الأول) في العام 483 ق. م، بعد أن ورث تاج الإمبراطوية الإخمينية عن أبيه داريوس الأول. ونقل النصب البرونزي إلى مدينة شوش التي كانت مقرًا للإمبراطورية. (المترجم)
(61) هوميروس (تاريخ ولادته غير معروف وتتفاوت تقديرات المؤرخين بين عامي 1270 و850 ق. م): هو أشهر شاعر ملحمي يوناني. من أعماله **الإلياذة والأوديسة**. (المترجم)
(62) عبارة عن مركز تابع لبلدية المدينة (خصوصًا في الدول المتقدمة صناعيًا ومعيشيًا)، وهو يضم عادة مسرحًا وقاعات اجتماع وقاعة احتفالات ومكتبة عامة ومكاتب لخدمات المواطنين. وفي البلديات الأكثر ثراء، يضم المركز مسابح وناديًا رياضيًا وبرامج لتعليم الموسيقى والرقص والفنون. (المترجم)
(63) مدينة متوسطة الحجم جنوب غرب تراقية. (المترجم)
(64) يستخدم المؤلف صفتي المذكر والمؤنث في ذكر آلهة الديانة الإغريقية تماشيًا مع معتقداتها القائلة بوجود آلهة من الجنسين. اقتصرت الترجمة على تعبير الآلهة بصفة الجمع باعتبارها تشمل الجنسين. (المترجم)
(65) سقراط (469-399 ق. م): من أشهر الفلاسفة اليونانيين الكلاسيكيين. أثّر كثيرًا في الحضارة الغربية، خصوصًا من خلال مبادئه في الأخلاق والحكمة والسياسة. أدى تحديه العلني للمؤسستين الدينية والاجتماعية من خلال مناظراته مع كبار شخصيات عصره في أثينا إلى تأليب الرأي العام ضده واتهامه بازدراء الآلهة، وحكم عليه بالإعدام من طريق شربه السم. (المترجم)
(66) معبد هيفاستيس إله المعادن والحِرف. (المترجم)
(67) نايكي إلهة النصر في الميثولوجيا اليونانية القديمة. (المترجم)
(68) عبارة عن تنافس بين لاعبين لوضع خط مستقيم من ثلاث خانات في شبكة مجموع خاناتها تسع، ويتناوب اللاعبان على وضع علامة (×) أو (0) في الخانات الموزعة على ثلاثة أسطر. (المترجم)
(69) قصائد بندار
;Pindar, The Odes, Fr. 75
يقارن [95] ,The Ode Pythian, VIII: إن حياة الإنسان إنما هي يوم واحد. فما هو؟ وما ليس هو؟ إن الإنسان ظلٌّ في حلم: لكن عندما ينشر الله البريق، تعم الحياة المشرقة على الأرض، وتصبح الحياة عذبة مثل العسل.
(70) .Xenophon, Oeconomicus, 7.30
(71) العضو الجنسي للرجل. (المترجم)
(72) استخدم المؤلف كلمة تجمع بين القضيب والجزء الثاني من كلمة ديمقراطية، أي استبدل كلمة ديمو بكلمة قضيب، وتماشيًا مع النص استخدمت الترجمة تعبير «قضيبقراطية». (المترجم)

(73) Pythia هو الاسم المفرد لخادمة المعبد التي كانت تؤدي دورًا حاسمًا في تلقين الكهنة مشيئة الآلهة بحسب تلقّيها من أبولو في مهبط الوحي، معبد دلفي على سفح جبل بارناسوس. (المترجم)

(74) أحد الأمثلة المسجلة: بين عامي 333 و332 ق. م، كرم الشعب (dêmos) أعضاء [مجلس الخمسمئة] (boule) الذين في المقابل أقاموا نصبًا تذكاريًا للديمقراطية (Dēmokratia). يراجع:

J. Kirchner, Athenische Mitteilungen, vol. 29 (1904), p. 250,

الجملة المذكورة مأخوذة من نقاشي مع جون مك كامب (John McK. Camp) في أثينا في 10 شباط/فبراير 2003.

(75) J. G. Frazer (ed.), Pausanias's Description of Greece (London, 1913), vol. 1 book 1, chap. 17, section 1.

(76) التراقيون من الشعوب الأوراسيوية التي عاشت في منطقة البلقان وخصوصًا بلغاريا ورومانيا ومولدوفا. كانوا يتحدثون لغتهم الخاصة المعروفة باسمهم. (المترجم)

(77) Old Oligarch: اسم افتراضي لكاتب ساهم في القسم الثاني من نص «دستور أثينا» الذي كان يُنسب إلى زينوفون، والذي بيَّن التدقيق فيه أنه كُتب عندما كان زينوفون في الخامسة من عمره. (المترجم)

(78) Plato, Republic, p. 563b, and Pseudo-Xenophon, Constitution of the Athenians, 1.10-2.

(79) Lysias, For the Invalid, 24.20.

يعود أول أعماله إلى عام 370 ق. م. (المترجم)

(80) من كتاب:

Eubulus, Rich Woman,

ذُكر في:

Alhenaeus of Nauvutis, The Deipnosophists, or Banquet of the Learned of Athenaeus (London, 1854), vol. 3, book 14, section 46, p. 1023.

(ترجمة معدلة).

(81) تلة صخرية تتوسط مدينة أثينا اسمها باليونانية القديمة بنيكس (Pnyx) واليونانية الحديثة بنيكا (Pnyka)، خصصها الأثينيون للتداول في الشؤون العامة والنقاشات السياسية اعتبارًا من العقد الأخير من القرن السادس ق. م لتمييزها من الميدان العام ولكي تكون المجلس السياسي الأعلى مقامًا. (المترجم)

(82) (whipper-ins) السواطون، كلمة مركّبة مشتقة من كلمة سوط (whip)، وتدل على أشخاص مكلفين التأكد من مشاركة الجميع في الاجتماع وعدم تركه قبل نهايته. وكانوا عادة مزودين بسياط يستخدمونها للتلويح بها في وجوه المخالفين أو لجلدهم بها (المرادف الأقرب في اللغة العربية هو المطاوعة).

ولا يزال هذا التعبير بصيغته الأقصر، السوط، معتمدًا في البرلمانات الحديثة وإن تغيرت وظيفته جذريًا لتصبح التأكد من توفير العدد الكافي من الأعضاء لاستكمال النصاب القانوني أو الأصوات الكافية. ويحتل هذا المنصب في مجلس النواب الأميركي المرتبة الثالثة بعد المتحدث (Speaker) وزعيم الأغلبية. (المترجم)

(83) Plutarch, Themistocles, section 4.

(84) ذكر في:

Mabel Lang, The Athenian Citizen (Princeton, NJ, 1987), p. 12.

(85) باليونانية æriˈɒpəgəs، وهي كلمة مركّبة تعني صخرة آريز (Ares)، إله الحرب في الميثولوجيا اليونانية، وكانت مقر محكمة الاستئناف في أثينا. أمّا سبب نسبة الاسم إلى آريز، فيعود إلى أنها في الأسطورة القديمة كانت الموقع الذي حوكم فيه آريز بتهمة القتل. (المترجم)

(86) Plato, Republic, pp. 557b and 492b-c.

(87) كان استخدام هذا التعبير، الذي يعني «الكلام الصريح»، يرمي إلى التمييز بين المدرستين الفلسفتين اللتين كانتا سائدتين في حينه. المدرسة الجلية التي تعتمده، والمدرسة السفسطائية التي تفضل الخطابة والتنظير. (المترجم)

(88) ديموقريطوس (Democritus) الديمقراطي الضاحك (الصورة (1-7)) مولود لعائلة ثرية من مدينة أبديرة في منطقة تراقية (Thrace) [الطرف الشرقي لليونان حاليًا] والتي استوطنها اللاجئون الأيونيون الهاربون من الحرب في إقليم تايوس (Teos) [منطقة تقع على الساحل الغربي لشبه الجزيرة التركية]. أنفق الثروة الكبيرة التي ورثها ليلبي رغبة الاستكشاف الطبيعية عند الشباب للقيام بجولة كبيرة حول العالم. كان ديموقريطوس يتباهى كثيرًا بأنه سافر أكثر من أي يوناني آخر، وأنه أمضى خمس سنوات في مصر لدراسة الرياضيات مع الكهنة، وأنه سافر إلى بلاد فارس وأرض الكلدان [جنوب بلاد الرافدين]، وحتى الهند وإيوبيا. واستخدم ديموقريطوس بعد عودته إلى أرض اليونان، حيث استقر بعضَ الوقت في أثينا، تجربته العالمية ليواصل دراسته مع أستاذ يدعى ليوكيبوس ولتعليم طلاب العلم من مريديه. لم يصلنا شيء كثير عن حياته، لكن يقال إنه كان يحب الضحك - كان يؤمن بأن الضحك هو أفضل علاج في مواجهة حماقات البشر - وأنه عاش عمرًا مديدًا ساعده في أواخره إلزام نفسه [على نمط معيشة] (بناء على اهتمامه العلمي بمواصفات ثنائيات الحر - البرد والحلو - المر) يقوم على تناول رشفة من العسل يتبعها استنشاق البخار المتصاعد من رغيف خبز ساخن. اشتهر عن ديمقريطوس أنه كان خطيبًا مفوهًا، وأنه وضع في حياته فهرسًا مهمًا للكتب في مجالات شديدة التنوع كالفيزياء وعلم الفلك والرياضيات وقواعد اللغة والسعال وارتفاع الحرارة. اختفى كثير من أعماله، لكن ما نجا منها يؤكد أن ديموقريطوس كان

نصيرًا للديمقراطية. كانت خطبه مليئة بالمشاعر الديمقراطية، وكان يردد مصلحة المجتمع يجب أن تكون في المقام الأول، والمشاجرات الخاصة وتكديس السلطة خطأ، والكيان السياسي الجيد الإدارة هو أقوى حماية ضد الجشع البشري والحماقات. وإذا كان الكيان السياسي بخير فكل شيء بخير، بينما إذا ضاع يضيع كل شيء. الديمقراطية هي الشكل الأفضل للكيان السياسي لأنها تضمن الكلام الصريح (*parrhêsia*)، وتكون صعبة على الأحمق وعلى المغرور، وهما غالبًا الشخصية الواحدة ذاتها. تؤدي حماية الكلمة الصريحة في الديمقراطية إلى ضمان أن الأخطاء التي يرتكبها الرجال الذين يشغلون المناصب الرسمية تعيش في الذاكرة مدة أطول من نجاحاتهم، استنادًا إلى ديموقريطوس. لهذا السبب، فإن الفقر في ظل الديمقراطية أفضل دومًا ممّا يسمّى الازدهار في ظل الطغيان، مثل الحرية في مقابل العبودية. يجب، مع ذلك، أن يكون الفقر مقيتًا عند المواطنين. السخاء الطوعي والتشارك في المساعدة، مع الحد من المطامع الرغبات الشخصية من الأمور الحيوية لازدهار الديمقراطية. وتؤدي المساواة في السلطة والملكية والتعبير إلى غياب الاختلاف بين «لي» و«لهم». وكان يحلو له أن يردد: السمكة المشتركة ليس لها حسك.

(89) Aristophanes, Knights, lines, 1063-86.
المسرحية الهجائية الساخرة التي أنتجت في العام 424 ق. م، وتعرض لثلة من الأرستقراطيين الشباب (الفرسان) الذين يساندون بائع السجق أغوراكريتوس في مسعاه للتحكم بديموس من خلال الاحتيال على مراقبه في العمل، وهو عبد اسمه البافلاغوني (Paphlagonian). لجأ الطرفان المتنافسان بخشونة على السيطرة على ديموس إلى المغازلة والهدايا اليونانية: من أجل السيطرة عليه بشكل أفضل، كانوا يمتدحون ديموس كطاغية وحاكم مطلق للأرض، وحاولوا إغراءه بكل شيء، من أرانب وقعت في مصيدة حديثًا وأسماك رخيصة، إلى وسائد لتليين المقاعد الحجر في البنيكس. بدا ديموس راضيًا بالمخادعة: نظر إليه أريستوفان طوال معظم المسرحية كوغد مغرور تتفاقم حماقته من خلال إصراره على معرفة كل ما يجري على وجه الدقة.

(90) وتعني ما حرفيته «دعوى ضد تشريع منافٍ للقوانين». كان هذا الإجراء يُستخدم ضد مشروعات القوانين أو حتى القوانين بعد صدورها رسميًا، وكان مجرد التقدم بالدعوى يجمد العمل بالقانون. ويرى بعض المؤرخين أن هذا الإجراء كان له أثر أبعد من ذلك، ربما وصل إلى وصم الشخص الذي تقدم بالقانون موضوع الدعوى، وأحيانًا تجريمه، إذا تبيّن أن القصد منه التحكم في الآخرين وفق قرار المحكمة الخاصة التي تتشكل من مواطنين عاديين وتتبع لمحكمة أثينا. (المترجم)

(91) ابن شقيقة كليسثنيس. (المترجم)

(92) Jean-Jacques Rousseau, Du Contrat social ou principes du droit politique (Paris, 1973; [1762]), book 3, chap. 15, p. 168.

(93) الجزء الأخير من ثلاثية **الأورستيا** (*Oresteia*). (المترجم)

(94) إسخيلوس (525-455 ق. م): روائي ومسرحي يوناني غزير الإنتاج. بدأ حياته جنديًا، واشترك في المعارك ضد الفرس قبل أن يمتهن الكتابة التراجيدية. ومع أن كثيرًا من أعماله ضاع، فإن ما تبقى منها نال شهرة واسعة، وترك أثرًا واضحًا. (المترجم)

(95) تساعد إعادة قراءة التقرير الواسع الانتشار عن الديمقراطية التمثيلية للورد بروغهام من القرن التاسع عشر في توضيح هذه الصلة المفاجئة والمفارقة اللفظية بين أنماط الديمقراطية الأثينية والديمقراطية «الحديثة»: «يكمن جوهر التمثيل في وجوب الابتعاد من سلطة الشعب وإعطائها وقتًا محددًا إلى نائب يختاره الشعب، ويكون عليه [كذا] ممارسة دور الحكم، الذي كان، لولا [التفويض] نقل الصلاحيات، يقوم بها الناس بأنفسهم». في:
H. Lord Brougham, Works (Glasgow, 1860), vol. 2, pp. 35-36.

(96) ميناء مدينة أثينا حتى اليوم. يبعد من مركز المدينة حوالى 9 كم. استُخدم ميناء عسكريًا في القرن الخامس ق. م، ومقرًا للأسطول البحري الأثيني، إلى جانب استخدامه التجاري. دمرته القوات الإسبارطية في العام 393 ق. م، ودمره الرومان في العام 86 ق. م. (المترجم)

(97) يعود تاريخ مجلس الخمسمئة، كما ورد، إلى وقت كليسثنيس. وكان في حقبة الديمقراطية جسمًا يضم شيوخًا (senators) مواطنين كانوا يجتمعون في الناحية الغربية من الميدان في مبنى المجلس المستطيل الشكل (يطلق عليه علماء الآثار الآن اسم مركز المجلس الجديد (the new bouleuterion) والذي بُني بين عامي 415 و406 ق. م، لاستبدال مبنى المجلس القديم، الذي جرى تحويله بعد ذلك إلى مركز محفوظات المدينة. وكان أعضاء المجلس الخمسمئة (50 من كلٍّ من القبائل العشر في المدينة) يجتمعون كل يوم من أيام السنة، باستثناء الأيام المخصصة للمهرجانات. كانت مدة انتداب كل عضو سنة واحدة، وكان أعضاء المجلس يجلسون على مقاعد مصفوفة بشكل نصف دائري، محاطين بلوحات وتماثيل، منها لوحة لديموس محفورة على الخشب من أعمال لايسون (Lyson). يراجع:
Pausanias, Description of Greece, trans. by J. G. Frazer (London, 1898), book 1, chap. 3, section 5, p. 5.

كانت مهمة الشيوخ المواطنين التفكير والاتفاق على مشروعات قوانين. ولم يكونوا برلمانيين بالمعنى الحديث للكلمة، ببساطة لأنهم لم يمتلكوا صلاحية وضع القوانين أو تعديله. وكان الشيوخ في الشؤون الحكومية يشبهون مجموعة توجيهية أو إدارة إشرافية، وكانت أعمال المجلس تجري على مدار الساعة المائية. كان المجلس يتطلب من بعض المواطنين أن يكونوا كائنات

سياسية متفرغة، لبعض الوقت. وكان يحلو للمواطنين أن يقولوا إن إحدى خصائص الديمقراطية الأثينية كانت أن لا أحد يملك مؤسساتها بصورة شخصية، وكانت أدوات السلطة مملوكة ومدارة من العامة، وطلب هذا المبدأ اليقظة في جميع الأوقات. ارتفعت أمام المبنى لوحة كُتب عليها: «كل من يشغل منصبًا في المدينة عند إطاحة الديمقراطية، عليه أن يواجه الموت ولا يعاقب من يقتله». وهكذا، بالتالي، كانت الشؤون الحكومية موضع مراقبة دائمة ليلًا نهارًا من مجموعة رئاسية من المجلس (يُعرف أعضاؤها باسم prytaneis)، ويجري اختيار أعضاء المجموعة على قاعدة المداورة من أعضاء المجلس. كانت الحلقة الضيقة تتألف من خمسين عضوًا في الثلاثين من العمر أو أكثر، من القبيلة نفسها. كانوا يتلقون بدلات مالية لقاء خدمتهم. كانت مهمة المجموعة الرئاسية مراقبة سير الشؤون اليومية لإدارة الحكم، كذلك التعامل مع أي أحداث غير عادية تحصل داخل المدينة أو خارجها. كانت مدة تكليفهم عُشر السنة (شهر واحد: one prytany) بحسب التقويم اليوناني القديم المكون من عشرة شهور)، وهكذا كان حوالى ثلثهم يعمل طوال الليل في خلال فترة تكليفهم التي تستمر 35 أو 36 يومًا. عندما كانت أثينا تخلد إلى النوم، كانوا هُم العين الساهرة.

(98) في المحاكم التي تعتمد المحلفين (في أيامنا هذه)، يقوم القضاة عادة بشرح حيثيات الاتهام للمحلفين، ويحددون لهم ما ينبغي بتّه لجهة الاتهام وما ينطبق على الجرم أو الأمر، موضوع المحاكمة، من مواد قانونية. كذلك يتوجه المحامون، سواء من الادعاء أو الدفاع، إلى المحلفين في مطالعاتهم ومرافعاتهم. (المترجم)

(99) Plutarch, Solon, 18.2.

(100) يقال إن دامون، ابن دامونيديس الأثيني، من حي أوا (Oa) تتلمذ في الموسيقى على أغاثقلس (Agathocles) (يراجع الهامش 78 ص 111 من هذا الكتاب)، مارس نفوذًا كبيرًا على بريكليس، وأنه هو الذي أقنعه بالحاجة إلى دفع بدلات أتعاب للمحلفين من الخزينة العامة. كان دامون محبوبًا شعبيًا، خصوصًا بعد العام 460 ق. م، وكان من أشهر أنصار نظرية أن الموسيقى والسياسة مرتبطتان من قرب، وأن الموسيقى حيوية لتكوين مواطن جيد. كان يؤمن بأن عزف الموسيقى - العزف على القيثارة أو الغناء - يمكن أن يهدئ مشاعر مختلفة أو أن يثيرها. كان يؤمن أيضًا بأن في إمكان الموسيقى أن تنمي في النفس قيمًا سياسية حيوية، مثل حس العدالة والشجاعة وضبط النفس. شبّه دامون من خلال نظرته هذه، دفع بدلات الأتعاب إلى المحلفين باللعب على وتر جديد، أو بالغناء وفق لحن جديد من أجل إحداث تغيير في المزاج بين المواطنين. قربه الشديد من بريكليس وشعبيته الواسعة في المجلس أديا إلى نفيه في حوالى العام 445 ق. م، لمزيد من التفضيلات في:

Hermann Diels, Die Fragmente der Vorsokratiker, 6th ed., ed. by W. Kranz (Berlin, 1951-1952), pp. 37 B4, 6, 10, and Aristotle, The Constitution of Athens (320 B.C.), 27.4.

(101) يقارن

Aristotle, Nichomachean Ethics, 1130b-1132b,

بين «المساواة الرقمية» و«المساواة النسبية» (نمط من التعامل بالتساوي مع الآخرين الذين يفترض أنهم متساوون بشكل أو بآخر، لكن ليس [كل] الآخرين؛ وملاحظة أرسطو عن المساواة والديمقراطية وحكم الأقلية في:

Aristotle, Politics, pp. 1301a 26-39,

هناك دائمًا في جميع أنماط الحكم التي نشأت اعتراف بالعدالة والمساواة النسبية، مع أن الإنسانية فشلت في تحقيقهما... تنطلق الديمقراطية، على سبيل المثال، من فكرة أن الأحرار المتساوين في أي وجه متساوون في جميع الوجوه، ولأن الرجال متساوون في الحرية، فإنهم يدّعون أنهم متساوون بالمطلق. حكم الأقلية (Oligarchy) يقوم على فكرة أن غير المتساوين في أي وجه هُم غير متساوين في جميع الوجوه، ويفترضون أنفسهم غير متساوين على الإطلاق، إن لم يكونوا متساوين في ملكية الأرض تحديدًا. يعتقد الديمقراطيون أنه يجب أن يكونوا متساوين في كل شيء لأنهم متساوون، بينما الأوليغارشيين يطلبون الكثير، تحت تأثير فكرة أنهم غير متساوين، وهذا نوع من عدم المساواة. هذه الأشكال من الحكم لديها كلها نوع من العدالة، لكن، محاكمتها بمعيار مطلق تُظهر عيوبها، وبالتالي عندما لا يتفق أداء الطرفين في الحكم مع أفكارهم المسبقة، يتسببان في الثورة. يقترح أرسطو في مقابل هذين الشكلين من الشمولية، «أن الكيان السياسي الأفضل هو الذي يشتمل على مزيج من شكلَي المساواة كليهما. ليس شيئًا جيدًا أن تكون الدولة قائمة ببساطة وكليًا، بموجب أيٍّ من هذين النوعين من المساواة [الرقمية أو النسبية]، والبرهان على ذلك هو أن مثل هذين الشكلين من أشكال الحكم لا يدوم أبدًا؛ إنهما في الأصل يقومان على خطأ، وكما يبدآن برداءة فإنهما لا يفشلان في أن ينتهيا برداءة. والاستنتاج هو أن الشكلين من المساواة يجب أن يستخدما، العددي في بعض الحالات والنسبي في أخرى. مع ذلك، يبدو أن الديمقراطية أكثر أمانًا وأقل عرضة للثورات من حكم الأقلية، لأن في حكم الأقلية خطرًا مزدوجًا من تساقط الأوليغارشيين بعضهم بين بعض وأيضًا مع الشعب، لكن في الديمقراطية، الخطر الوحيد هو التعارك مع الأقلية، وليس هناك شقاق جدير بالذكر يحصل بين الناس أنفسهم. كما يمكننا أن نلاحظ أن الحكم الذي يتشكل من الطبقة المتوسطة يكون أقرب إلى الديمقراطية منه إلى حكم الأقلية، وأن الديمقراطية هي أفضل أشكال الحكم غير الكاملة» يُنظر:

Ibid., pp. 1302a 03-15.

(102) تعمد المؤلف استخدام اللفظ اليوناني الأصلي لكلمة ديمقراطية. (المترجم)
(103) سوفوكليس (496-405 ق. م): يُعتبر من أوسع ثلاثة كتّاب التراجيديا اليونانية شهرة إلى جانب إيسخسلوس ويوريبيديس. يقال إنه كتب 123 مسرحية، وحل في المرتبة الأولى 20 مرة في مسابقة مهرجان دونيسيوس. لم يبق من مسرحياته سوى سبع نصوص، منها «أنتغوني» و«لودي» و«أجاكس» و«إلكترا» و«فيلوكتيتس». (المترجم)
(104) Sophocles, Ajax (c. 450 BCE);
«لا شيء لا يمكن توقعه. التغيير هو قانون العالم. هناك دائمًا منتصر جديد. الشتاء يتحول إلى صيف، والليل إلى نهار؛ العاصفة تجلب السلام إلى البحر الشاكي؛ سلطان النوم يحرر ما كبّله لأنه لا يمكن أن يستمر إلى الأبد».
(105) وتعني الرجل الحكيم أو المحنك. (المترجم)
(106) هذه الملاحظة أعيد تكوينها في:
Plato, Theaetetus, section 152a, and Sextus Empiricus, Adversus Mathematicus, 7.60.
[ورد الاقتباس في النص الإنكليزي على هذا النحو:
«Human beings are the measure of all things: of things which are, that they are, and of things which are not, that they are not.»
الترجمة العربية المتداولة لهذا القول هي: «الإنسان مقياس كل شيء ما يوجد وما لا يوجد». (المترجم)]
(107) يوربيديس (480-406 ق. م) روائي ومسرحي يوناني. (المترجم)
(108) Euripides, Ion, pp. 855-857.
(109) أنتيفون السفسطائي (480-411 ق. م). (المترجم)
(110) وتعني الطاغية أو الحاكم المنفرد المطلق الصلاحيات. (المترجم)
(111) تفسيرات تقليدية أكثر تتضمن:
Christian Meier, Entstehung des Begriffs ‘Demokratia’ (Frankfurt, 1970), pp. 44 ff; Jochen Bleicken, Die athenische Demokratie (Paderborn, 1985), p. 48; Peter J. Rhodes, A Commentary on the Aristotelian Athenaion Politeia (Oxford, 1981), p. 261; Richard Sealey, «The Origins of Demokratia,» California Studies in Classical Antiquity (1974), pp. 253-295, and Kurt Raaflaub, «Zum Freiheitsbegriffe im alten Griechenland,» in: Soziale Typenbegriffe im alten Griechenland (Berlin, 1981), pp. 266-267, note 694.
(112) بعض التفصيلات بشأن الديمقراطيين (Dêmokrates) مدرج في:
John Davies, Athenian Propertied Families, 600-300 BC (Oxford, 1971), pp. 359-60, and Mogens Herman Hansen, «The Origin of the Term

.dēmokratia,» Liverpool Classical Monthly (1986), pp. 35-36

(113) كان نظام الأحياء *(demes)* الذي حُدِّث في الديمقراطية الأثينية معقدًا، وبالتالي من الصعب تلخيصه. تقول السجلات إن عندما بدأ التحول إلى الديمقراطية أولًا، بين عامي 508 و507 ق. م، أمر كليستنيس بحل التشكيلات القبلية الأيونية في إقليم أتيكا، يُنظر: Herodotus, 5.69, and Aristotle, The Constitution of Athens, 21.2-6.

واعتقد مع مناصريه أن الديمقراطية تقتضي إلغاء المحسوبيات القائمة على العشائر المتجذرة في الأسس القديمة للجغرافيا والقرابة وملْكية الأرض. وجرى النظر إلى إعادة التشكيل القسرية للقبائل - على سبيل المثال تشجيع الأثينيين على تعريف أنفسهم بناء على اسم الحي *(deme)* الذي يسكنون فيه، وبالتالي (ولنأخذ مثلًا) فإن رجلًا أثينيًا كان يسمى ديموخاريس بن ديموستيني، يصبح اسمه من الآن فصاعدًا ديموخاريس من ماراثون - كسلاح فعال لكسر قبضة عائلات المنطقة الأرستقراطية التي كانت تستمد قوّتها من التحكم في مناطق جغرافية مختلفة من شبه الجزيرة الآتيكية. وهكذا، أعلن الإصلاحيون ترتيبات جديدة للتعريف. جرى تقسيم شبه الجزيرة الأتيكية التي تضم مدينة أثينا وضواحيها إلى ثلاثة أقاليم جغرافية: المدينة والساحل والريف الداخلي. وجرى تقسيم كل إقليم بطرائق جديدة: إلى عشرة دوائر إدارية، قُسم كل واحد منها إلى ثلاثة أحياء (واحد من كل إقليم من مدينة أثينا، واحد من الساحل، وواحد من الداخل، وكل مجموعة كانت تسمّى الثلث *(trittyes)*. مثلت الأحياء الوحدات الإدارية الأصغر المسؤولة عن شؤون مثل مراقبة الأملاك العامة، الاحتفالات الشعبية بالمواليد الجدد، الزواج والوفاة، تنظيم العبادات الدينية والمهرجانات، وتسجيل المواطنين البالغين المؤهلين للخدمة في المجلس. وكان في ذهن كليستنيس تصور عن بنية هرمية للحكم ترتكز قاعدتها على 139 حيًا موزعة على حوالى 30 دائرة. تشبه الأحياء بحسب هذا التوزيع، الدوائر الانتخابية أو التربوية الحديثة في أميركا. وكانت الدوائر مناطق جغرافية طبيعية: على سبيل المثال، كانت دائرة في أثينا (التي كانت المدينة الكبرى الوحيدة في شبه الجزيرة) تتألف من شريط ساحلي عليه خليج؛ وأرض صالحة للزراعة على سفح الجبل، أو قرية مع جوارها في الريف. كانت الأحياء فضاءات سياسية أيضًا، وكان لديها كهنة، ومجالس محلية، ومختار (demarch) - شخصية تشبه رئيس بلدية - وجرى تشجيع المواطنين في كل حي على الشعور بالانتماء إلى هوية محلية. وقضى كليستنيس بأن تكون عضوية الحي وراثية، افترض (بشكل خاطئ ربما) أن أجيال المستقبل ستبقى إلى الأبد في أماكنها. وإن لم تبقَ - إذا، على سبيل المثال، نزحت من قرية داخلية إلى أثينا - كان عليها الإبقاء على صلتها بالحي الذي جاءت منه، ما أدى ربما (ولو بشكل غير مقصود) إلى تفادي تسلل الانقسامات الإقليمية إلى الكيان السياسي. بالتالي، وعلى الرغم من الانتقال الآنف الذكر، من الأسماء الأبوية

إلى الأسماء المكانية، بقي الحي بمنزلة كيان يرتبط بعلاقة الدم: بقيت الديمقراطية الأثينية تبجل صلة القرابة على طريقتها الخاصة. وكان من الأمثلة على ذلك الطريقة التي كانت تُعتمد رسميًا لتركيب الأسماء، والتي كانت تجمع بين القرابة والحي: بريكليس بن كسانثيبوس من خولارغوس (Pericles, son of Xanthippos, of Cholargos). أثبتت إصلاحات كليسثنيس، مع ذلك، أنها جذرية. وهي لم تهدف فحسب إلى تكوين مجتمعات سياسية ضيقة النطاق يمكنها أن تقوي نفوذ المواطنين وتأثيرهم، على أساس المستوى الأكثر محلية؛ فمن أجل دمج الجسم المواطني كله في كيان سياسي واحد، جرى فرز النظام الجديد من الأقاليم والدوائر والأحياء من خلال ولاءات قبلية جديدة. ومن أجل تعقيد الأنماط القديمة من الولاء السياسي وإبطالها، عمد كليسثنيس - بشكل يُثبت القاعدة القائلة إن أغلبية الديمقراطيات لا تبنى ديمقراطيًا - إلى تقسيم الجسم المواطني الكامل في أتيكا إلى مجموعات سياسية فرعية كبيرة. هذا وأوعز بتكوين عشر قبائل (*phylai*) جديدة اختير أعضاؤها بالتساوي من الأقاليم الثلاثة ودوائرها وأحيائها. كان القرار بشأن أي دائرة تتبع أي قبيلة يتم عشوائيًا من طريق القرعة (استنادًا إلى أرسطو (Aristotle, The Constitution of Athens, 21.4))، لم تكن هناك ترتيبات تسمح بالانسحاب من القبيلة: كان الهدف من ذلك قصم ظهر نفوذ الأرستقراطية من خلال تشكيل وحدات سياسية رفيعة المستوى، تحتوي كلٌّ منها على مصالح متقاطعة غير مستمدة من محسوبيات النظام القديم. وكانت العضوية في القبيلة إلزامية، وتنطوي على واجبات وامتيازات. تمتع الرجال الذين يبلغون الثامنة عشرة من العمر، من خلال انضمامهم إلى عضوية القبيلة، بحريات محددة، منها- على سبيل المثال - المشاركة في الخدمة كمحلفين، وحق التصويت على جميع المستويات، بما فيها انتخابات مجلس الخمسمئة الجديد، وحق استخدام أرض الرعي المشاع. كذلك فرضت عليهم عضوية القبيلة واجبات محددة، مثل المشاركة في النشاط المخصص لتكريم القبيلة وأبطالها من الأسلاف المزعومين، أو القتال مع الجيش جنبًا إلى جنب مع بقية القبيلة ضد أعداء أثينا.

(114) حضارة سادت في اليونان في أواخر العصر البرونزي (1600-1100 ق. م)، كان مركزها منطقة بيلوبونيز وتضم مقاطعة أتيكا وجوارها. (المترجم)

(115) المرادف الأقرب باللغة العربية لتعبير «داموس» في صيغته الواردة هنا هو «معشر»، إلا أن تأنيث التعبير في النص الأصلي، وعدم شيوع استخدام الكلمة بالعربية راهنًا يمليان استبعاد استخدامه. (المترجم)

(116) يشير ليونارد آر. بالمر

Leonard R. Palmer: «The Mycenaean Palace and the Damos,» in: Aux origines de l’Hellénisme. La Crète et la Grèce. Hommage à Henri van Effenterre, présenté par le Centre G. Glotz (Paris, 1984), pp. 151-159; Mycenaeans and Minoans (New York, 1962), pp. 97ff, and Anna Ramou-

Hapsiadi, Από τη φυλετικη κοινωνία στην πολιτική [From Racial to Political Society] (Athens, 1982),

إلى أن تطوير التجارة الموكينية وتخصصها تزامن مع التحول في معنى كلمة (*dāmos*)؛ فبينما كانت في وقت ما تعني منطقة جغرافية آهلة بأناس تربطهم علاقات عائلية قوية، أصبحت تشير إلى منطقة آهلة بأناس تربطهم مصالح مشتركة (ص 25-33).

(117) ينظر:

Michael Ventris and John Chadwick, Documents in Mycenaean Greek, 2nd ed. (Cambridge and New York, 1973), pp. 232-235, 254-255, 264-265 and 538.

(118) في القاموس السياسي الغربي الحديث، تُستخدم كلمة قرية (village) أو بلدة (town) أو مدينة (city) بشكل مرادف للكيان السياسي القائم فيها، في معظم الأحيان البلدية. وعندما يقال مقر المدينة، يكون المقصود مقر البلدية. وعدم استخدام ذلك باللغة العربية يُحْدث نوعًا من الالتباس في التعبير أحيانًا. (المترجم)

(119) تفصيلات الخلاف مسجلة في:

Palmer, «The Mycenaean Palace and the Damos,» pp. 155, 151,

«الأكثر إثارة للدهشة في العالم الموكياني هو وجود قرى (*dāmos*) حرة ومستقلة».

(120) Gaiadamos: «ذوو الأرض» أو «أهل الأرض»، كلمة مركّبة من Gaia، أي إلهة الأرض والزرع «جيا» في الميثولوجيا اليونانية، وتعني الأرض، وكلمة داموس (dāmos). (المترجم)

(121) ملك إيثاكا (Ithaca) اليونانية الذي خلده هوميروس في الإلياذة. قاد القوات التي هاجمت طراودة وهزمتها. (المترجم)

(122) Choregus منصب عام يتولاه عادة مواطن من الأثرياء يجري اختياره بالقرعة. مهمته الإشراف على الإنتاج المسرحي في أثينا. (المترجم)

(123) Plato, Statesman, 291 D 1-29 A4.

(124) الكلمة الأصل دمج بين كلمتي مسرح وديمقراطية. (المترجم)

(125) يُنظر:

Pseudo-Xenophon, The Polity of the Athenians, 2.19-20.

(126) M. I. Finley, Democracy Ancient and Modern (London, 1985), p. 28.

(127) (Aristoi) لفظ يُطلَق على الأرستقراطيين بالجملة، وهو مشتق من كلمة Arete (باليونانية ἀρετή)، وهي تعني الامتياز الكامل في كل شيء، أو الفضيلة الأخلاقية. جُسّدت الكلمة ميثولوجيًا في شخص الإلهة التي تحمل الاسم نفسه، وتمثّل مع شقيقتها هومونويا (Homonoia) تحقيق العدالة. (المترجم)

(128) حرب البيلوبونيز (431-403 ق. م): قامت بين أثينا واتحاد الديلي (الذي ضم يوبويا وكيلكاديا والمدن الأيونية)، وبين إسبارطة متحالفة مع كورِنث (التي كانت سبب اندلاع الحرب) ومقدونيا وبويوتيا وفوكيس، ومعظم مدن البيلوبونيز. ولم يبق على الحياد في اليونان القديمة سوى بضع مدن، مثل كريت وآرغوس وأبيروس وإيتوليا. وانتهت الحرب بانتصار إسبارطة وانهيار أثينا. (المترجم)

(129) الحثيون أو الحيثيون شعب من أصول هندوأوروبية، سكنوا آسيا الصغرى وشمال بلاد الشام بدءًا من حوالى العام 3000 ق. م، وجاوروا السومريين الذي كانوا في بلاد الرافدين، وقاموا لاحقًا بمقاتلتهم واحتلوا بابل. ورد ذكر حضارتهم في النصوص السومرية والأشورية والفرعونية واليونانية، وفي التوراة. (المترجم)

(130) يستخدم المؤلف هنا القصة الشهيرة في العهد القديم، والتي تتحدث عن مقتل المحارب الفلستي الشهير جالوت (أو جليات) على يد الشاب داود الذي أصبح ملك إسرائيل ومن الأنبياء المهمين في الديانات اليهودية والمسيحية والإسلامية. وتعطى هذه القصة مثالًا على هزيمة الجبابرة أمام عدو ذي إمكانات قليلة لا تقارن بهم. (المترجم)

(131) تعني ميثولوجيًا البداية أو الأصل، وتتجسد في إحدى بنات زوس. استخدامها السياسي يعني المقام الأول أو النفوذ الأول. (المترجم)

(132) Thucydides, History of the Peloponnesian War, 2.37-45; للمقارنة، يُنظر:

Kurt A. Raaflaub, «Democracy, Power, Imperialism,» in: J. Peter Euben et al. (eds.), Athenian Political Thought and the Reconstruction of American Democracy (Ithaca, NY, and London, 1994), pp. 103-146.

(133) Pseudo-Xenophon, The Constitution of the Athenians, vol. 2, 1.2.

الصلة بين القوة التوسعية البحرية والديمقراطية تلائم أي قانون مبسط يفترض تقاربًا بين البحر والديمقراطية. يلاحَظ عمومًا، على سبيل المثال، أن بينما كانت الدولة الرومانية، كقوة برية، قد طورت لاحقًا أشكالًا إمبراطورية تتماثل مع الإحساس القوي بالإقليم الجغرافي والسيطرة الإقليمية، فكر الديمقراطيون الأثينيون أولًا من منطلق البحر الواسع الذين يحترمونه لأنهم يعرفون أنهم لن يتغلبوا عليه أبدًا. سوف نرى في سياق هذه الدراسة عن الديمقراطية أن معادلات أبسط من أن تصدق، على الرغم من إعادة إحيائها في خلال القرن الماضي في أعمال، مثل:

Halford J. Mackinder Sir, Democratic Ideals and Reality. A Study in the Politics of Reconstruction (London, 1919).

(134) Aristophanes, Acharnians, pp. 540-554.

(135) هي سفينة مراسلة قيادية كانت، مثل السفينة بارالوس، مقدسة في بحرية أثينا ومخصصة لمهمات خاصة كنقل الرسل أو نقل الوفود القاصدة لمهبط الوحي في دلفي، أو لاجتماعات كبار القادة الأثينيين، وكان يمنع على غير المواطنين الأثينيين الخدمة عليها. (المترجم)

(136) اسم إلهة الخراب والأذى والخداع في الميثولوجيا اليونانية. يرتبط استخدام اسمها بالتصرفات الناجمة عن التكبر والغطرسة والتي تقود إلى الخراب. (المترجم)

(137) من الظواهر الدينية الحديثة نسبيًا، وهي وإن كانت تعني في الأصل تعقّب النساء اللواتي يقمن بأعمال السحر والشعوذة، استُخدمت على نطاق واسع في نهاية عصر الظلام في أوروبا من بعض دوائر الكنيسة الكاثوليكية للتخلص من معارضي الكهنوت. واستنسخت الكنائس البروتستانتية، ولا سيما بين المستعمرين البيض في أميركا الشمالية قبل الاستقلال التجربة ذاتها. وفي الحالتين، كانت تنم عن ذعر أخلاقي ورهاب جماعي يغذيهما رجال الدين. وتتفاوت التقديرات بشأن عدد الذين أعدموا في هذه الحملات (الحديثة) بين 30 ألفًا و100 ألف شخص. (المترجم)

(138) Polis: تطور معناها عبر الزمن من مدينة إلى مواطَنة تنتسب إلى مدينة، ثم إلى مدينة - دولة. (المترجم)

(139) فيليب الثاني المقدوني (382-336 ق. م): والد الإسكندر الأكبر. ينتمي إلى السلالة الأرغية. حكم مقدونيا من العام 359 ق. م حتى اغتياله في العام 366 ق. م. دانت له بالولاء اليونان كلها، باستثناء إسبارطة. (المترجم)

(140) رواية ديموستيني لاجتماع المجلس بعد استيلاء فيليب على إلاتيا (Elateia) في العام 338 ق. م، معبّرة: «فجر اليوم التالي دعا المباشرون (Prytaneis) المجلس إلى الانعقاد في مقره، تأخذ طريقك إلى المجلس، وقبل أن ينهي المجلس أعماله ويدوّن اقتراحاته، كان الناس كلهم يجلسون على التلة. ثم عندما وصل المجلس وأعلن المباشرون الأخبار التي تلقوها، وجلبوا الرسول وتكلم، سأل المنادي: «من يود أن يتكلم؟»، فلم يتقدم أحد، وكرر السؤال مرات عدة، فلم يقف أحد... يُنظر:

Dermosthenes, «On the Crown,» 18.169-170.

(141) League of Corinth نسبة إلى مدينة كورِنث في منطقة البيلوبونيز وسط اليونان، التي وُقِّعت فيها المعاهدة لإنشاء الرابطة. (المترجم)

الفصل الثاني: غرب في شرق

«صاحب الجلالة، رجاءً، من أين يجب أن أبدأ؟»، يسأل. «ابدأ من البداية»، قال الملك، بكل مهابة. «وواصِل حتى تصل إلى النهاية؛ عندها توقف».

لويس كارول، مغامرات أليس في بلاد العجائب (1865) ترك قيام قوات الإمبراطورية المقدونية الغازية بالسطو التدرجي على الديمقراطية الأثينية، وبعثرة آثارها خطوة خطوة في المدن والأرياف، مفعولًا لدى الكتّاب أمات اهتمامهم بكل موضوع الديمقراطية، فانزلقت الديمقراطية ببطء نحو النسيان، وأصبحت أكثر من مهملة؛ عبارة عن قطعة أثرية غريبة متحجرة في دكان الفضول حيال اليونان القديمة.

بدأت مهنة نسيان أثينا في خلال الجمهورية الرومانية التي استمرت قرابة خمسة قرون، حين نبذها الكتّاب والمؤرخون كحالة من الفوضى القانونية لا تستحق البحث الجدي، أو دانوا جحود شعبها تجاه قادته (كما في حالة شيشرون) [(142)]. في خلال السنوات الأولى من عمر الإمبراطورية الرومانية، التي يُعتقد أنها بدأت في القرن الميلادي الأول، بقيت شخصيات مثل المؤرخ بومبيوس تروغس والكاتب والفيلسوف فاليريوس ماكسيموس (الذي خدم أبوه كأمين سر ومترجم ليوليوس قيصر، غير معجبة بأثينا. وعلى الرغم من إدراكها أن روما تراجعت وانحلّت بعد الأيام المجيدة لجمهوريتها، كانت تعزي نفسها بفكرة أن الرومان ما زالوا أسياد العالم، وأنهم أخلاقيًا وسياسيًا متفوقون على الإغريق، وكان البرهان على تفوّق روما هو تراجع الديمقراطية وموتها.

بدا في الوقت الذي تحولت فيه الإمبراطورية إلى العالم البيزنطي، الذي مزج التقاليد القانونية الرومانية بعناصر من الثقافتين اليونانية والمسيحية، ومهد الطريق الى ما يُعرف اليوم باسم القرون الوسطى - حقبة سنرى قريبًا أن لا معنى لها في تاريخ الديمقراطية - أن معظم الناس نسي الموضوع تمامًا. وشجع [استذكار] إطاحة الديمقراطية الإغريقية بالغزو العسكري والحكم الملكي، في أوساط الذين كانوا لا يزالون يفكرون في شؤون الحكم والتشارك في السلطة، الاهتمام بالحاجة إلى دساتير مكتوبة ومختلطة؛ إذ كان يُنظر إلى الدساتير على أنها أدوات لمكافحة ما سماه رجل الدولة والمؤرخ بوليبيوس (Polybius) من ميغالوبولي (Megalopolis) (201-120 ق. م) «الغطرسة والغرور». وكان التفكير أنه عندما يقع رجال السياسة ضحية افتتانهم بأنفسهم، تأتي الدساتير للإنقاذ، وهي تفعل ذلك من خلال منع جزء من الكيان السياسي، قوات مسلحة كان أم فصيلًا أم أرستقرطية ملّاك الأراضي، من الاستيلاء على السلطة، من خلال تمكين قسم آخر من الوقوف في طريقها. ندر أن أحال دفاع كهذا عن الدساتير المكتوبة إلى المثال الديمقراطي الإغريقي، مع أن

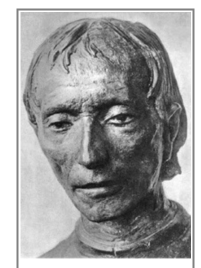
واحدًا من المراقبين في الأقل، وهو إعلامي وعلامة رحالة من عائلة يهودية ثرية ناطقة باليونانية يدعى فيلون الإسكندري (15 ق. م - 50 م)، فعل ذلك صراحة. كانت حياة فيلون وإنتاجه - وهو الذي لم يكن مكبًا هادئًا على الدراسة - جزءًا من المشهد الثقافي العظيم في الإسكندرية، التي كانت في ذلك الوقت المدينة الأكبر والأكثر حيوية في عالم البحر المتوسط. وكان يحلو لفيلون أن يقول: «نظام الحكم الذاتي المسمّى ديمقراطية هو المساواة تحت القانون (isotēs). لكنه كان يؤكد أيضًا، أن ذلك لا يعني أن الديمقراطية هي حكم الشعب، وهو ما كان لا يعتمده. تعني الديمقراطية - لاحظ التوازي هنا مع ما أصبحت كلمة ديمقراطية تعنيه اليوم - ترتيبات قانونية للتناوب على ممارسة السلطة، حيث تقوم مجموعة بحكم الآخرين موقتًا، لتحصل مع الوقت، كل مجموعة أو شخص على نصيبهم المستحق من السلطة.

كانت تأملات فيلون في الديمقراطية، بما فيها رفضه الحكم الشعبي، وليدة أوضاع ما بعد الديمقراطية: مع أن في منطقته من العالم كانت لغة الديمقراطية (dēmokratia) منقرضة، تتحدث تقارير كثيرة ناجية إلى أي مدى، في ساحات ذلك الإقليم ومدارجه وميادين السباق فيه، كان الشعب (dēmos) الحي يواصل هتافاته، ومساوماته أو أعمال الشغب في طريقه إلى النجاح، غالبًا في معارضة الحكم من الأعلى إلى الأسفل. وكان هناك أحيانًا لحظات غريبة بعواقب عظيمة، كما في أورشليم (القدس) (مرقس، الفصل 15: 8 وما بعدها؛ متى، الفصل 27: 15 وما بعدها)، حيث إن في عيد الفصح «بدأ جمع مطالبتهم كما يفعلون عادة» [(143)] لإطلاق سراح سجين، رجل متهم بالقتل. رفض الحاكم المحلي، واسمه بيلاطس [البنطي] في البداية مطلب الجمع: اقترح في المقابل أن يطلق سراح رجل اسمه يسوع، لكن الناس ازدادوا غضبًا. «صاحوا جوابًا عليه ʼاصلبهʻ»، فرضخ الحاكم «من أجل رغبته في إرضائهم». انتصرت قوة الحناجر. أُطلق سراح الرجل المتهم بالقتل، واقتاد الجنود يسوع بعيدًا، وجُلد وصُلب. وأكدت نتائج من هذا النوع شكوك فيلون في أن حكم الشعب يعاني تناقضات فاجعة، لكن الحقيقة أن وجهة نظره لم تؤثر كثيرًا. أدى تشديد قبضة الرومان ثم البيزنطيين على المنطقة المعروفة اليوم باسم شرق المتوسط، إلى ضياع الصلة بين قوة اللحم والدم للشعب (*dēmos*) وقيم الديمقراطية (*dēmokratia*)، واختفت جميع الذكريات المتعلقة بأثينا عمومًا، وربما يكون من الأدق القول إن أثينا اختفت؛ سقطت فريسة قوى فقدان الذاكرة، وبيدقًا في أيدي أعدائها الذين كانوا أحيانًا شديدي الاقتناع بزوالها إلى درجة أنهم اعتقدوا أن من المفيد نسيان ما كانوا يعرفونه عنها. كانت ذكريات قليلة عن إنجازاتها الهائلة، في أحسن الأحوال - فكرة مثيرة للانتباه قياسًا إلى الشهرة الكونية للديمقراطية في أيامنا هذه - مصانة في المخطوطات الورقية للعلماء الذين قرأوا أعمال شخصيات مثل بوليبيوس وفيلون، لكنهم كانوا مشغولين أساسًا بأمور أكبر في القانون والفلسفة، ولاحقًا في المسيحية.

حدث تغير طفيف في القرن الرابع عشر، عندما أعيد اكتشاف ثقافتي الإغريق والرومان القديمتين ومؤسساتهم السياسية، ففضّل كثيرون من الذين اهتموا بالعالم التقليدي القديم، وهُم معلقون سياسيون أمثال [دوناتو] جيانوتي و[فرانشيسكو] غيتشارديني على سبيل المثال، الجمهوريات المسلحة لأنهم اعتقدوا أنها أفضل من الديمقراطية في الحفاظ على القانون والنظام، وتشجيع حكم أفضل. حث آخرون من الخائفين من اندلاع التمرد الشعبي، على ترويض العامة من خلال دساتير مختلطة، مثل التي كانت معتمدة في إسبارطة وروما. كان حلم الديمقراطية الصغير بمنزلة كابوس لجميع هؤلاء المراقبين، كما شرح الكاتب السياسي الأوسع شهرة في حينه نيكولو مكيافيلّي (1469-1527) (الصورة (2-1)). وضع [رأيه] على هذا النحو: لسبب أو لآخر، ينحط حكم الأمراء (الملكية) عاجلًا أو آجلًا، إلى طغيان. ويُستبدل الطغيان لاحقًا بحكم الأرستقراطية التي تنحو إلى الحكم الأوليغارشي (الأقلية). يفتح الكفاح الشعبي العازم على إطاحة حكم الأقلية الطريق أمام الديمقراطية، لكن أي كيان سياسي يتأسس على حكم الشعب السيد يتراجع فورًا إلى الفوضى - إلى رخصة تضرم نيران التفكك السياسي. هذا يفضّل صعود الملكية، حُكم أمير، ليطلق الدورة الجهنمية للملكية، الطغيان، الأوليغارشية والفوضى الفالتة من عقالها [(144)].

التقط مكيافيلّي الإيقاع المعادي للديمقراطية في ذلك الوقت. وكان الكتّاب كلهم، وحتى وقت متقدم من القرن السادس عشر، فاترين تجاه التجربة الأثينية أو معادين لها بصراحة. اعتبروا أن من الممكن نسيان منابع الديمقراطية بلا مساءلة، وهُم فعلوا ذلك من خلال الترداد الببغائي للانتقادات التقليدية، ولا سيما من خلال تصنيف الديمقراطية الأثينية صيغةً سياسية مضللة للفوضى، واحتقار القانون، وظلم أحمق لشخصيات حكيمة مثل سقراط. قفزت هذه الرسالة السلبية بالضبط من صفحات جان بودان في كتابه *Six Books of the Commonwealth* (**كتب الكومنولث الستة**) (1576) وهو العمل الذي تُرجم إلى لغات عدة، ونال شهرة واسعة عبر أوروبا: «إذا كان علينا أن نصدق أفلاطون»، تقول أول نسخة مترجمة إلى الإنكليزية في العام 1606، فـ «سوف نجد أنه يلوم الملكية الشعبية ويصفها بأنها معرض، كل ما فيه معروض للبيع. ولدينا أيضًا رأي أرسطو المماثل بقوله إن لا السلطة الشعبية ولا السلطة الأرستقراطية جيدتان، مستخدمًا نفوذ هوميروس ... والخطيب

الصورة (2-1)



تمثال نصفي من الجص لمكيافيلّي، نحته فنان غير معروف من القرن السادس عشر.

مكسيموس تيريوس، يؤكد أن الديمقراطية خبيثة، ويلوم في هذه القضية سلطات الأثينيين والسرقوسيين [145] والقرطاجيين، والأفسوسيين [146] (Ephesians)؛ لأن من المستحيل (يقول سينيكا) أن يرضي الناس الذين يمجدون الفضيلة».

إن شهادات كهذه، وهي مأخوذة بشكل انتقائي من الماضي، أقنعت بودان بأن الديمقراطية جديرة بالنسيان، وبأن فكرة مجالس الحكم الذاتي في حد ذاتها تستحق الازدراء. «كيف يمكن العوام، لنقُل، وحش متعدد الرؤوس، بلا رأي ولا عقل، أن يقدم مشورة جيدة؟»، يسأل بودان. كان الجواب سهلًا: «أن تسأل عن مشورة من العوام (كما كانوا يفعلون في الكيانات السياسية (Commonwealths) القديمة) يعني أن تطلب الحكمة من رجل مجنون» [147].

استمر هذا التحامل على أثينا حتى وقت متقدم من العصر الحديث. وكان هناك بعض الشخصيات المتعاطفة، لكن الازدراء والتجاهل حكما على الديمقراطية الأثينية في سجون الحياة الذهنية والحياة السياسية. حتى وقت بعيد من القرن الثامن عشر، نجد في موضوع الديمقراطية أن الشخصيات السياسية والمفكرين على جانبي الأطلسي كانوا يدينونها أكثر مما يمدحونها. وتعاملت القواميس الأولى في فرنسا وإنكلترا مع الديمقراطية ببرود، وكأنها كتابة على بلاطة قبر. أشارت الكلمة إلى كيان سياسي زائل كان قد ازدهر وقتًا قصيرًا في أثينا، فقط ليموت بسبب عيوبه الذاتية. كتب السيد دي جوكور في مداخلته عن الديمقراطية في أعظم موسوعة فرنسية في القرن الثامن عشر: «سيكون أمرًا جيدًا إذا تمكن الحكم الشعبي من الحفاظ على حب الفضيلة، تطبيق القانون، والأخلاق والاقتصاد». وخلص في مداخلته، لافتًا إلى التجربة في أثينا، ليشير إلى أن «مصير هذا النوع من الحكم دومًا هو أن يصبح فريسة طموحات بعض المواطنين أو الأجانب لاستبدال الحرية الثمينة بالعبودية العظيمة» [148]. أوكل *Dictionary of the English Language* **(قاموس اللغة الإنكليزية)** الذي وضعه صامويل جونسون في العام 1755، مهمة تعريف كلمة «ديمقراطي» (democratical) إلى المؤلف الأنغليكاني الإنكليزي الميسور السير توماس براون (1605-1682)، الذي لم يجد كلمة طيبة واحدة ليقولها عن «الأعداء الديمقراطيين للحقيقة». وتلاعبوا بغرائز الشعب، هيكل من البلهاء الذين

«يعيشون ويموتون في سخافاتهم؛ يمضون أيامهم في مخاوفهم ومفاهيمهم المنحرفة عن العالم، يزدرون الله، والحكمة من الخلق» [(149)].

آمين. في خلال الجيل نفسه وعلى السواحل البعيدة للمحيط الأطلسي، اعتمد الثوريون الأميركيون فعليًا موقفًا مشابهًا، بكل شغف وتصميم. والأدلة كلها تناقض النظرة الشائعة بأنهم كانوا «الآباء المؤسسين» للديمقراطية في بلادهم، أو أنهم كانوا المؤسسين للديمقراطية الليبرالية الحديثة، كما ادعى فرنسيس فوكوياما [(150)]. كان الثوريون الأميركيون، في الحقيقة، رومان أكثر ممّا كانوا أثينيين؛ نظروا إلى أنفسهم دائمًا بأنهم يتفادون الحماقات والخدع الملازمة للمثل المبتذلة للديمقراطية، مفضلين دستورًا جمهوريًا مختلطًا على غرار الجمهورية الرومانية. وفي المؤتمر الذي عُقد خلف أبواب موصدة وشبابيك مغلقة في مبنى الحجر القرميد الأحمر، مقر مجلس نواب ولاية بنسلفانيا، في مدينة فيلادلفيا، على امتداد أربعة شهور منهكة من صناعة الدستور، أي من منتصف أيار/مايو إلى منتصف أيلول/سبتمبر 1787، أعلن خطيب تلو آخر، ويومًا بعد يوم، النأي بالنفس عن فكرة الديمقراطية برمّتها.

دعونا ننصت إلى جلسات صباح وبعد ظهر يوم الخميس في 31 أيار/ مايو [(151)]:

بعد الاتفاق على الحاجة إلى مجلس تشريعي وطني يتألف من غرفتين، غاص المندوبون علنًا في خلاف بشأن ما إذا كان يجب على المجلس الأدنى، الذي صار يُعرف لاحقًا باسم مجلس الممثلين (النواب) أن يكون مستندًا إلى الانتخابات العامة أم لا. أعلن روجر شيرمان من مدينة نيو هيفن، كونيكتيكت، أنه يفضل مخططًا يرتكز على تعيين الأعضاء من المجلس التشريعي الموجود فعلًا في الولاية. كان يعارض الانتخابات من الشعب لأنه دائمًا «في حاجة [ليس لديهم] معلومات، ولديه قابلية للتضليل». وانتصب إيلبردج توماس جيري، من ولاية ماساتشوستس - اشتهر بسبب تصويته لاحقًا ضد الدستور لعدم احتوائه على وثيقة الحقوق الأساسية [(152)]، وبسبب مساهمته في إدخال تعبير «جيريمندرينغ» [(153)] إلى لغة الديمقراطية - واقفًا على قدميه في موافقة تامة مع شيرمان، ليقول إن «كل الشر الذي نمر به ينساب من شطط الديمقراطية»، مضيفًا: «الناس لا يريدون الفضيلة، بل هم مغفلون لمن يدعون أنهم وطنيون»، معربًا عن قلقه من الأخطار الجدية لـ «روح المساواة».

رد مناصرو بعض أنواع الانتخابات الشعبية، الذين وجدوا أنفسهم في موقف دفاعي حرج، على ذلك. لكن أكثر ما يلفت النظر في ذلك أن أيًا منهم لم يدافع عن الديمقراطية باسمها. قال جورج ميسون، من ولاية فرجينيا، إن البلد في حاجة إلى «مجمع كبير للمبدأ الديمقراطي في الحكم»، مثل مجلس العموم في بريطانيا، لكن سرعان ما اعترف لأقرانه من المندوبين بأن الحوادث الأخيرة في البلد الحديثة الاستقلال أظهرت أنها «ديمقراطية زيادة عن اللزوم». ساند هذا الموقفَ جيمس وِلسون من ولاية بنسلفانيا؛ «لا يمكن الحكم أن يستمر طويلًا من دون ثقة الشعب»، مضيفًا بسرعة أن لهذا السبب،

«المطلوب الآن هو ’الحكم الجمهوري‘ وليس الديمقراطية». مختارًا التوقيت بعناية، وقف جورج ماديسون من فرجينيا متحدثًا، فخاطب الرجل المعروف، في موضع آخر، بوصفه المشهور للديمقراطية كـ «نمط منحط من الحكم»، المؤتمر قائلًا إنه يوافق اليوم على أن «الانتخابات الشعبية لفرع من المجلس التشريعي الوطني» ضروري في مشروع «الحكم الحر». وأضاف بألمعية قائلًا إنه يعتقد بوجوب تشكيل الغرفة الثانية من المجلس التشريعي، إضافة إلى السلطتين التنفيذية والقضائية على أساس التعيين. وصف نفسه بأنه صديق لـ «سياسة تنقية التعيينات الشعبية من خلال تصفيات متوالية»، ليخلص بعد ذلك فحسب، إلى أن الشكل الجديد للحكم، موضع النقاش «يجب أن يستند إلى قاعدة الشعب الصلبة»، وبدا أن الكلام على «تنقية» الضغوط الشعبية و«تصفيتها» حسَم المسألة. نجح اقتراح إقرار انتخابات شعبية للفرع الأول من المجلس التشريعي الوطني الجديد. كان مندوبو ولايتي ديلاوير وكونيكتيكت منقسمين على أنفسهم، وصوّت مندوبو ولايتي نيوجرسي وساوث كارولينا بـ «لا» لكن مندوبي ولايات ماساتشوستس ونيويورك وبنسلفانيا وفرجينيا ونورث كارولينا وجورجيا صوتوا لمصلحة الاقتراح. فازت الـ «نعم» الرومانية، وقُدّمت بعد ذلك وجبة العشاء.

المصرفي

بدت الأمور للديمقراطية مبعث كآبة بحلول الربع الأخير من القرن الثامن عشر؛ فرفض الديمقراطية واختفاؤها كمثال يبدوان تحذيرًا مفيدًا بأن روحها ولغتها ومؤسساتها لا تتمتع بأي منزلة تاريخية مميزة، وأن في شؤون الديمقراطية، ليس الأموات في أمان إطلاقًا في أيدي الأحياء. وجرى إنعاش الديمقراطية، كما سنرى تاليًا، بصعوبة، وفي مواجهة عوائق هائلة. لكن، بحلول أوائل القرن التاسع عشر، كانت هناك إشارات إلى أن الضحية ما زالت تتنفس. كانت إعادة الإحياء الأثينية عملًا مباشرًا لمجهود سياسي وفكري، من مؤرخين أوروبيين أولًا [(154)]؛ فجان فيكتور دوروي (1811-1894)، الذي ساعد نابليون الثالث في إعداد كتابه عن حياة يوليوس قيصر، وأصبح بعدها وزير التربية في فرنسا، قام بنشر كتاب من ثلاثة أجزاء يشرح فيه تاريخ اليونان القديمة. كما نشر عن اليونان المؤرخ الألماني المولود في مدينة لوبيك [في شمال ألمانيا] إرنست كيرتيوس (1814-1896)، الذي قام بأعمال أحفورية ميدانية في اليونان، وأصبح لاحقًا أستاذ البلاط للأمير فريدريك وليام (الذي أصبح في ما بعد الإمبراطور فريدريك الثالث)، مبكرًا، وذلك في كتاب تاريخ متعدد الأجزاء. لكن الأهمية الأكبر كانت السرد المتعاطف مع اليونان القديمة الذي وضعه رجل إنكليزي من الطبقة المتوسطة، كان مصرفيًا ومفكرًا عمليًا ورئيس جامعة وبرلمانيًا وزوجًا وديمقراطيًا وفق نمطه الشخصي، وهو المدعو جورج غروت (1794-1871).

دافع كتابه الشديد التأثير **تاريخ اليونان**، الذي نشره في 12 جزءًا بين عامي 1846 و1856، دفاعًا حماسيًا عن الديمقراطية الأثينية في وجه التجاهل والنقد الشديدين اللذين أوشكا يدفناها حية [(155)]. والغريب أن غروت (الصورة (2-2))، رجل الحقائق البعيد عن السفاسف، والذي كان لأم بروتستانتية وأب مصرفي وتاجر في مدينة بريمن، لم يزر أثينا قط. منعه أبوه من دخول الجامعة، وهيأه لمهنة المصارف. لم يترك له ذلك بديلًا سوى أن يتحول تدرجًا إلى مثال الرجل العصامي، رجل مثقف ذاتيًا، أديب من الطبقة المتوسطة. لم يكن غروت من لعوبي القرن التاسع عشر، كان شابًا يعمل باجتهاد ويشبه شخصية من رواية لتشارلز ديكنز، ربما شخصية تشارلز دارني في **قصة مدينتين**: رجل صادق من أصل طيب، كان يعارض الأرستقراطية بقوة. كان غروت مسكونًا بالرغبة في تطوير نفسه. وكانت لديه شهية كبيرة للقراءة، وساعد في وقت ما من عشرينيات القرن التاسع عشر في إنشاء حلقة نقاشية تجتمع مرتين في الأسبوع قبل بدء دوام العمل، في غرفة خلفية من المصرف الذي كان أبوه أحد مالكيه، والذي آل إليه لاحقًا بالوراثة، في شارع ثريدنيدل في قلب الدائرة المالية في لندن.

أقنعت شخصيات من أمثال غروت نقاد القرن التاسع عشر أمثال كارل ماركس أن الديمقراطية كانت مؤامرة برجوازية - هي في هذه الحالة، مؤامرة تهدف إلى ضمان قدرة المصرفيين على حماية أموالهم من الحكومات الكاسرة. ولم ير غروت نفسه على هذا النحو، بل كان يرى نفسه محاميًا رفيع المقام منغمسًا في محاكمة طويلة دفاعًا عن الإغريق، خصوصًا عن الأثينيين، ضد الظلم الذي عانوه قرابة ألفيتين من الزمن. تمكن غروت، بمساعدة قراءاته المتأنية، ومن خلال استخدامه أسلوب «التخمين الحذر المستند إلى الحقائق المبكرة التي يمكن التأكد منها»، من الدفاع عن أثينا كما لم يفعل أحد من قبل، أعلن براءة موكلته، مدينة أثينا، من التهم الموجهة إليها. كانت كل تجربة الديمقراطية في أثينا بالنسبة إليه، مثالًا حيويًا وغنيًا لكيفية تفادي المآسي التي تنجم عن تكثيف السلطة. ولم تكن أثينا مجرد موضوع لاهتمام علماء الآثار؛ بل كانت نصيرًا من الماضي أيضًا، ومثالًا ملهمًا لنظام، «وهو يضمن لجمهور الرجال الأحرار درجة من الحماية غير معروفة في أي مكان آخر؛ كان بمنزلة حافز للنبض الإبداعي للعبقرية، وترك العقول المتفوقة غير مقيدة بما يكفي لتحلّق فوق رتابة الدين والسياسة، وتتجاوز عصرها لتكون نبراسًا لأجيال مقبلة».

الصورة (2-2)



جورج غروت، لوحة بالحبر رسمها السير جورج شارف، 1861.

ارتكزت نظريات غروت على فرضية - شاركه فيها أصدقاؤه جيريمي بنثام وجيمس وجون ستيوارت مِلْ - مفادها أن الأوليغارشيين يتصرفون دائمًا بشكل سيئ. وآمن غروت بأن الرجال أنانيون، لكن ذلك لا يستدعي اليأس، فهناك علاج لأنانيتهم: منح حق المشاركة السياسية والتعليم للأكثرية، وبالتالي ضمان الحد الأقصى من السعادة للعدد الأكبر من الناس. صاغ غروت تسلسل منطقه لتذكير قرائه بالمقدار الذي كان الديمقراطيون الأثينيون يمقتون الطاغية الذي «خرّب تقاليد البلد: انتهاك النساء: الحكم على الرجال بالإعدام بلا محاكمة» (يكرر غروت هنا حرفيًا الكلمات التي قالها هيرودوتس [على لسان] أوتانيس) [156]. ويتماشى التأكيد الذي يضعه غروت على مزايا إجراء العزل [في الديمقراطية الأثينية] لضبط الطموحات السياسية مع هذه النظرة. كذلك كان الاستنتاج المبني عليها: مقارنة بجميع أشكال الحكم الأخرى، بما فيها الأرستقراطية التي كانت تحكم بريطانيا في أيامه، كان الحكم الديمقراطي المسؤول متفوقًا بسهولة. وكانت الفكرة ذاتها تدعم رفضه نقد أفلاطون للديمقراطية. كان غروت يحترم استخدام أفلاطون الحوار الاستقصائي لشحذ القدرات النقدية وانتقاد الأفكار الموروثة، بما فيها المعتقدات اللاهوتية. لكنه لم يكن معجبًا بأسلوب أفلاطون العقيدي (الدوغمائي) في هجومه على السفسطائيين. ووجد في التقنيات الحوارية لشخصيات مثل بروتاغوراس دفاعًا عن مبادئ، مثل التسامح مع التعددية، والاستقلال الفكري للأفراد، وحق الشعب في التعبير عن معارضتهم وهم في معية الملك نوموس [157]. كما أنه أصر على أن هذه المبادئ ولدت وترعرعت في الكيان السياسي الأثيني، وثمة الآن حاجة إلى إعادة إحيائها: يجب تشجيع الكفاح الديمقراطي ضد حكم الأقلية في أوروبا القرن التاسع عشر، من خلال العودة إلى مكان ولادة الديمقراطية.

كان عمل غروت هائلًا؛ فهو غيّر كل شيء. وعلى الرغم من بعض التقلبات، وبفضل جهد غروت الجريء، عادت الحياة إلى الإيمان بأن الديمقراطية الأثينية حليف لا غنى عنه في العصر الحديث، ولا يزال ذلك الإيمان حيًا إلى يومنا هذا.

بدا أن يد غروت في كل مكان: اقرأ أي عمل قصير، أو شاهد أي برنامج تلفزيوني عن الموضوع، سيقال أو سيُفترض أن أثينا هي البيت الأصلي للحضارة الغربية. وإلى تلك المدينة العظيمة يمكن تتبّع، ليس أصول ما نسميه اليوم العالم الحديث - مثل تطوير سك العملات واقتصاد السوق - فحسب، بل جميع المبادئ التي تعني أن تكون بشريًا أيضًا. أعطتنا أثينا فلسفات سقراط وأفلاطون وأرسطو: الجيل العظيم في أثينا كما أسماهم الفيلسوف النمساوي كارل بوبر [(158)]، وأنعمت علينا بشخصيات أمثال إسخيلوس وثوسيديديس وديموستيني، وأعطتنا التاريخ والمسرح والنحت الكلاسيكي والفنون الأخرى. وأعطتنا أيضًا السياسة في أفضل أشكالها: الحكم الديمقراطي.

ببطء، لكن بثبات، بدأ الاعتقاد بأن كل شيء بدأ في أثينا يتحول إلى عقيدة فكرية راسخة؛ تعويذة سياسية تصلح أيضًا كأداة تسويقية. والحكومة اليونانية استندت بنجاح إلى هذه النقطة في حملتها للفوز باستضافة الألعاب الأولمبية في أثينا في العام 2004. وتروّج وكالات السياحة حول العالم للمدينة بهذه الطريقة بلا كلل. تتضمن المنشورات الدعائية عادة جملة مرصوصة من هذا القبيل: «عاصمة اليونان، مهد الديمقراطية، مسقط رأس الحضارة الغربية - أثينا مدينة تنبض بالحياة حيث يتعانق القديم والحديث. البارثينون (Parthenon) الجليل يرتفع فوق المدينة، لا تزال أمجادها القديمة ظاهرة على الصخر العتيق، ويضم متحف الآثار الوطني عددًا لا يحصى من كنوز عصر أثينا الذهبي». لقائل أن يضيف أنها دعاية مثيرة للشفقة، لأن هذا النوع من المتاجرة بالديمقراطية أنتج في بعض الدوائر جرعات من عدم التصديق ووخزات من السخرية، فأصبحت الديمقراطية الأثينية على نحو مفهوم فريسة سهلة لبهلوانات الكلام ومهرجيه. لذا، تسمع هذه الطرفة القديمة بتنويع جديد: «هذه الآن أفضل دولة في العالم»، يقول موظف لزميله في كافتيريا المكتب الذي يعملان فيه في قلب مدينة أثينا، عشية الألعاب الأولمبية، و«القليل جدًا من الفساد في الحكومة، لا دكتاتور دمية، لا عسكر في الشوارع، ثورات القصر والعنف في الطرقات صارت من الماضي. هذه هي الديمقراطية. حظوظ متساوية للجميع. نحن الأثينيين أعطينا ذلك للعالم...». انتفض زميله وسأله «ديمقراطية؟ الكل يتحدث عنها ولكن أي جحيم تعني؟ سأقول لك، أجابه الرجل الأول بثقة: «إنها مثل أن تكون عائدًا إلى البيت في ساعة متأخرة من الليل، بعد يوم طويل من العمل الشاق في المكتب. فاتك الباص، والدنيا تمطر بغزارة وأنت مبتل حتى العظام. يقترب منك المعلم بسيارته المرسيدس. يعرض عليك أن يأخذك إلى بيته، حيث يدعك تنشف ثيابك أمام موقد مشتعل بالحطب. يقدم لك وجبة كبيرة وحتى يقدم لك كأسًا من البراندي الخاص به. وبما أن الدنيا لا تزال تمطر، يدعوك إلى تمضية ليلتك في منزله. هذه هي الديمقراطية». سأله زميله بشيء من السخرية: «هل حصل

هذا معك على الإطلاق؟»، فأجابه الرجل الأول بتلعثم: «لا... لكن ذلك حصل مع شقيقتي مرة».

آراء مضادة

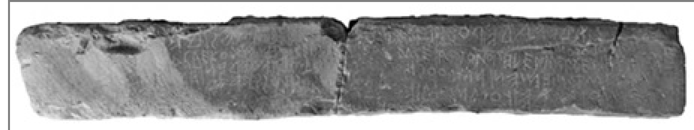
ماذا يمكننا أن نفكر بدعوى أن الديمقراطية الأثينية كانت نقطة انطلاق الحقبة الأولية، أي الدرجة صفر في التكوين الجيولوجي، عندما بدأ أول ظهور للكائنات ذات القشرة الصلبة للمثل والمؤسسات الديمقراطية؟ أليست المصادر الأثرية تؤيد هذه النظرة؟ بلى، ورؤية لماذا تؤيد ذلك هي بداية الحكمة في شؤون الديمقراطية.

تحتل أثينا بفضل تفوقها السياسي، كقوة مهيمنة في الإقليم، موقع الصدارة في حوادث التاريخ اليوناني القديم؛ فهي صنعت التاريخ كونها المدينة الإمبراطورية العظمى، واستقطبت الذين ساعدوا في كتابة تاريخها. كانت شخصيات كثيرة ارتبطت أسماؤها بإنجازات التاريخ اليوناني في هذه الحقبة من أبناء أثينا الأصليين، أو مهاجرين جذبهم من كل منطقة البحر المتوسط سحر دينامية المدينة. واشتهرت أثينا، بفضل الخطباء ورجال الدولة، الفلاسفة والكتّاب المسرحيين، الشعراء والمؤرخين - رجال لا يزالون معروفين لنا، أمثال ثوسيديديس وبراكسيتيليز وسقراط وإسخيلوس وديموستيني. كلهم أمضوا وقتًا في الميدان، وتابعوا قرارات مجلسها ومحاكمها، ومعًا تركوا معينًا غنيًا من المصادر الأدبية. استُكملت هذه الوثائق بعادات الديمقراطية الأثينية في التوثيق والتسجيل الشامل والدائم، وحفرت أثينا تاريخها في الصخر والصلصال المشوي أكثر من أي كيان سياسي آخر عاصرها في الإقليم اليوناني: أكثر من 7500 نقش (معاهدات، قوانين، لوائح تبضع، إهداءات، حسابات مبان، مراسيم فخرية، علامات مساحة صخرية، أصوات اقتراع، قواعد تماثيل) جرى استخراجها من الميدان فحسب. وأكدت تفوُّقَ المدينة الاستثماراتُ الكبيرة من المال والوقت والجهد الأحفوري، خصوصًا من المدرسة الأميركية للدراسات الكلاسيكية في أثينا، والتي تعود إلى ثلاثينيات القرن العشرين تاليًا. وكان الأثر كله إنتاج «حقائق» لا تغذي النظرة إلى أثينا مميزة فحسب، بل إلى أثينا ذات أهمية تاريخية عالمية أيضًا؛ أثينا مهد الحضارة الغربية، والكيان السياسي على الطرف الشرقي للبحر المتوسط حيث ابتُكرت الديمقراطية، أثينا المكان الذي انتشرت منه القيم والمؤسسات الديمقراطية إلى كيانات سياسية إغريقية أخرى اعتبارًا من القرن الخامس ق. م.

مع ذلك، نلقى هنا نقطة مضادة - في اللحظة التي تتطلب أول قفزة خيالية لرؤية تاريخ الديمقراطية بعيون جديدة. ببساطة، **ليس** فن الحكم الذاتي من خلال مجلس يتكون من أناس ينظر بعضهم إلى بعض كمتساوين، ابتكار الأثينيين؛ إذ سبق أن علمنا أن كلمة ديمقراطية *(dēmokratia)* أقدم كثيرًا من

الديمقراطية الأثينية. أمّا الأهم، فهو الأدلة المتزايدة على أن بين المدن الدول الناطقة باليونانية المنتشرة عبر المتوسط، انتعشت المجالس الديمقراطية بمعزل عن أثينا كليًا، وفي وقت أبكر كثيرًا من العقد الأخير للقرن السادس ق. م، الذي يمكن سكان المدينة أن يدّعوا شرعًا أنها كانت تتحول إلى ديمقراطية. ينطبق التحذير المعتاد بشأن المصادر الموثوقة بشكل انتقامي على هذه الديمقراطيات القديمة: أتلف الزمن الأدلة، وفي أي حال، كان بعض الأجزاء المشوشة الباقية حصيلة الجهد المكثف للانبعاث الأثري لأثينا نفسها. وأدى التنظيم غير المتقن لمتاحف شحيحة التمويل، والسرقات الشخصية للقطع الثمينة من موجوداتها، إلى جعل الأمور أكثر رداءة. مع ذلك، لا تزال هناك أدلة موثوقة يمكن اقتفاء أثرها - حتى وإن كانت في حالة مهملة ورديئة. تشتمل الأمثلة [المتوافرة] المشيرة إلى «الشعب» (*dēmos*) على كتلة صخرية بركانية حمراء عُثر عليها في جنوب جزيرة خيوس (Chios)، ويعود تاريخها الى ما بين عامي 575 و550 ق. م، وعلى قطعة من الصخر المتشقق من معبد أبولو الدلفي في مدينة دريروس [في مقاطعة لاسيثي شرق جزيرة كريت]، يعود تاريخها الى ما بين عامي 650 و600 ق. م، وهي موضع اهتمام هائل، لا لأنها ربما تكون القانون اليوناني الأقدم المحفوظ فحسب، بل لأنها تسير أيضًا إلى كيان اسمه **داميوا** (*damioi*) كان معنيًا بتقرير الأمور العامة في المدينة (الصورة (2-3)).

الصورة (2-3)



أقدم نص قانون يوناني على الحجر، من معبد أبولو الدلفي في دريروس، 650-600 ق. م وينص: لذا قررت المدينة، بعد أن يصبح رجل «كوسموس» (kosmos)، الرجل نفسه يجب ألا يكون «كوسموس» مجددًا عشر سنوات. إذا تصرف كـ «كوسموس»، فأي أحكام يصدرها، عليه أن يدين بضعفها، وعليه أن يخسر أهليته لأي منصب مدى الحياة، وكل شيء يفعله كـ «كوسموس»، يعتبر لا شيء. يصبح المحلَّفون الـ «كوسموس» والـ «داميوا» والعشرين في المدينة.

الخريطة (2-1)



مواقع بعض الديمقراطيات اليونانية القديمة، وكان كثير منها قد أُسس في خلال القرن السادس قبل الميلاد.

كان هناك حوالى مئتي دولة مواطنين يونانية مثل دريروس وخيوس. وكان لدى ما يصل إلى النصف منها - بما فيها أمبراسيا (Ambracia) (شمال غرب اليونان) نزولاً إلى شحات [أو قورينا] (Cyrene) (على الشاطئ الليبي) وبعيدًا إلى الشرق وصولًا إلى هرقلية البنطية [(159)] (Heraclea Pontica)، على الشاطئ الجنوبي للبحر الأسود (الخريطة (1-2)) - مذاق للديمقراطية في وقت أو آخر. تبدو تفصيلات هذه الديمقراطيات (*dēmokratiai*) المبكرة، كما كان معاصروها يسمّونها، مملة بعض الشيء، لكن أثرها المتراكم شديد في فهمنا لتاريخ الديمقراطية، ومن المهم استيعابه، والصبر مطلوب، لأن المكافآت مجزية.

ليست الأدلة المتوافرة أخبارًا سعيدة كلها بالنسبة إلى الديمقراطيين؛ فهي غالبًا تصف بالتفصيل المؤلم تدمير المؤسسات الديمقراطية، إمّا بالغزو العسكري أو بمؤامرات الأثرياء أو بأيدي طغاة محدودي الأفق، وإمّا بالعوامل الثلاثة معًا. توفر كل حالة أيضًا تذكيرًا جديدًا بعرضية الديمقراطية - وبإمكان إطاحتها بسهولة سقوط أوراق شجر في فصل الخريف.

يأتي بعض أقدم الأدلة المتبقية إلى هشاشة الديمقراطية من المستعمرة اليونانية القديمة البعيدة إلى الشرق الهرقلية البنطية، التي كانت تقع على مصب نهر كيوس على ساحل آسيا الصغرى، في موقع متقدم داخل البحر الأسود. بعد احتلال المنطقة عسكريًا وإخضاع سكانها الماريانديينيين، أُنشئ نوع من الديمقراطية هناك في العام 560 ق. م تقريبًا - أي قبل حوالى جيل من حصولها في أثينا، وهناك أدلة على مشاركة مكثفة للمواطنين في المجلس وفي محاكم المحلفين. كانت هناك انتخابات سنوية للمفوضين، أو المجلس (*boule*)[(160)] من النوع الذي ظهر لاحقًا في أثينا، وكانت مهمته وضع اقتراحات قوانين وتقديمها إلى المجلس الذي كان له أن يقبلها أو يرفضها. وكان هناك أيضًا مجمع (college) أو مجلس إدارة من المسؤولين الرسميين يسمى *damiourgoi*، وهو بمنزلة سلطة تنفيذية يساعدها في مهمتها لتعزيز الرفاه في المدينة مسؤولون رسميون أو مفوضون مراقبون يُعرفون باسم *aisumnetai*. وكان في

هرقلية البنطية عُرف يقضي بأن تكون القوانين كلها مستندة إلى قرارات «المجلس» (*boule*) والشعب. وليس ثمة ما يؤكد المدى الزمني الذي تعود إليه جذور هذا العرف؛ فبعد وقت قصير من تأسيس المدينة، بدا أن الشعب المحلي (*dēmos*) كان عرضة لغواية الديماغوجيين الذين ضغطوا بقوة من أجل مصادرة أملاك طبقة الأثرياء والوجهاء الذين يُطلَق عليهم اسم *gnorimoi*. هذا وقد فر أفراد تلك الطبقة إلى المنفى، خوفًا على حياتهم، ثم عادوا مدججين بالسلاح كي يطيحوا الديمقراطية بالقوة.
نعمت الديمقراطية في دول المواطنين الأخرى في العالم الإغريقي بحياة أطول وأسعد، وكان هناك أكثر من بضع قصص نجاح، وبعضها كان، مجددًا، سابقًا [على الديمقراطية] في أثينا. تكمن أهمية هذه الديمقراطيات في أنها تُعلمنا كيف نبدأ التفكير في التنوع الواسع للأساليب التي يمكن من خلالها بناء الديمقراطية، وتُنبهنا إلى التعددية المدهشة لأنواع الديمقراطية المجلسية. انظروا إلى الدولة المزدهرة في جزيرة خيوس الواقعة على بُعد خمسة أميال فقط من ساحل آسيا الصغرى، حيث تنتصب قطعة صخرية تعود إلى حوالى العام 575-550 ق. م، تأمر الرسميين والمفوضين المعروفين باسم *demarchs* (*demarchos*) بالتقيد بالـ *rhetras* (قوانين؟ مراسيم؟ اتفاقات) الصادرة عن **الشعب** (dēmos)، أو مواجهة الغرامات. يبدو أن هذه الديمقراطية البحرية كانت تعتمد على عدد كبير من عمال السخرة، الذين كانوا في معظمهم يعملون ربما في كروم العنب على نطاق واسع، ينتجون النبيذ للتصدير والتبادل التجاري الخارجي مع سلع أخرى. تمتع ملّاك الأرض الأغنياء بنفوذ سياسي معتبر، ويبدو أنهم حاولوا فرض إرادتهم على مجلس المفوضين، وهو كيان كان أهل الجزيرة يطلقون عليه *boule demosie* - لذلك كانت تلك الصخرة معروضة للعموم، لتذكّر الأرستقراطيين يوميًا بأن يحسنوا التصرف ويتذكروا أن الكلمة الأخيرة في الشؤون العامة تعود إلى الشعب (*dēmos*).
انطبق القانون نفسه على حالة قورينا المختلفة. وهي مستعمرة يونانية قائمة حول نبع ماء في وادٍ خصيب بين مرتفعات ما هو اليوم ساحل ليبيا [اسمها بالعربية شحات]، وكانت تشتهر بتصدير محصولها من العشبة الطبية السيلفيوم [(161)] (silphium). عانت أزمةً سياسية كارثية بعد أن هزمها الليبيون عسكريًا في العام 555-550 ق. م، فانهارت الملكية في المدينة، وقُتل ملكها أركسيلاوس الثاني (Arcesilaus II)، الذي لم ينجح ابنه المتأتئ باتوس (Battus) في الحكم الذي كان تستحيل مباشرته بأي قدر من التناسق أو السلطة. عمد أهل المدينة إلى إيفاد بعثة إلى مهبط الوحي في دلفي، تلمسًا للنصيحة. ورجعت البعثة بأخبار سيئة، إذ قالت الآلهة لباتوس أن أفضل طريقة لعلاج تأتأة باتوس هي أن يسعى ليكون ملكًا في ليبيا (كثيرون اعتقدوا أنها نصيحة حكيمة). أمّا النصيحة لمن بقوا من قورينا، فكانت أن يستدعوا وسيطًا (يسمى الحكيم) يظهر في هيئة صديقنا الملتحي، واسمه الملائم ديموناكس (Demonax). كان

مواطنًا مشهورًا ومحترمًا في مانتينيا (Mantinea). وتشير الأدلة الناجية إلى أنه لم يضيّع أي وقت لحرمان الملكية من معظم سلطاتها - أُعفي بعض الأراضي والكهنوت - وإعادة تنظيم دوائرها الإدارية القديمة. وجرى منح الجنسية (المواطنة) للسكان الفقراء الذين كانوا يعيشون في أطراف المدينة (وربما لبعض المستوطنين الهيلينيين الليبيين أيضًا)، ونُقلت السلطات الحكومية كلها إلى الشعب (*dēmos*) الذي يتكون من أناس كانوا محرومين من السلطة سابقًا.

بين أقدم حالات الديمقراطية اليونانية وأكثرها جاذبية دولة المواطنين أمبراسيا التي أُسست مستعمرةً في جزيرة كورِنث بين عامي 650 و625 ق. م، على بُعد بضعة أميال من الساحل، وعلى ضفة نهر صالح للملاحة وسط منطقة حرجية خصبة. يعود تاريخ الحكم الذاتي من مجلس شعبي في هذه المدينة الواعدة إلى العام 580 ق. م، أي قبل جيل كامل من قيام مجلس أثينا رسميًا بإصدار أول مرسوم له. ومصداقًا لقاعدة أن الديمقراطيات نادرًا ما تنشأ ديمقراطيًا، ولدت الديمقراطية في أمبراسيا من رحم مؤامرات وانتفاضة ضد قسوة حكم بيرياندر (Periander) (ابن شقيق طاغية كورِنث الذي يحمل الاسم نفسه). ويبدو أنه أثار غضبًا عارمًا بعدما ترددت شائعات أنه سأل عشيقه، فيما هو في جلسة سكر شديد، عمّا إذا كان قد حمل منه أم لا. ونحن يصعب علينا أن نفهم الغضب الذي تسببه ملاحظة من هذا النوع في مجتمع متسامح مع العلاقات الجنسية المثلية بين الذكور. إلا أن الإهانة كانت جدية إلى درجة يبدو أنها دفعت عشيق بيرياندر المنبوذ إلى تدبير مؤامرة لخلع الحاكم من طريق استخدام العنف. وكان ذلك بمنزلة تمرين تجريبي لعملية هرموديوس وأرسطوغيتون بعد مضي جيل في أثينا. في هذه الحال، منحت المؤامرة العنيفة ضد بيرياندر الشجاعة للآخرين، وشجعت تحالفًا بين المواطنين المحليين (*dēmos*) وأعدائه المحتمل أن يكونوا من الطبقة العليا الساخطة من ملّاك الأرض. و«انضم **الشعب** إلى أعداء الطاغية بيرياندر لإطاحته والسيطرة على الدستور نفسه»، وفق رواية أرسطو [(162)]. ولم تكن شروط ملكية الأرض كمؤهل للوظيفة العامة متشددة كثيرًا في أمبراسيا، حتى أنها أُلغيت بالفعل، فدخل الرجال الأكثر فقرًا إلى الحكم ليتصرفوا كأنهم المصدر الرئيس للصلاحيات.

استُنسخ الأنموذج الأمبراسي على نطاق واسع عبر العالم الإغريقي، فانطلقت تجارب مشابهة، في خلال بضع سنوات من عملية قتلة الطغاة التي ساعدت في إطلاق حوادث قادت إلى ولادة الديمقراطية في أثينا، لا إلى خيوس وقورينا وهيراكليا فحسب، بل أيضًا إلى مجتمعات غنية ومهمة سياسيًا، مثل الدولة الخليجية آرغوس في منطقة بيلوبونيزيا، وفي مدينة سرقوسة الجميلة والمزدهرة (في صقلية)، حيث ولدت الديمقراطية في عام 491 ق. م، بانتفاضة ضد ملّاك الأرض الحاكمين، أو الـ *hoi gamoroi*. وبدأ التوجه هناك نحو المشاركة الشعبية في السلطة مع الهزيمة العسكرية المفاجئة للقوات

السرقوسية على نهر هيلوريس (Helorus)؛ تثير كثيرًا من الرضا قاعدة عامة هي أن الخسائر العسكرية تدمر السلطة الأوليغارشية وبالتالي تمهد الطريق أمام التجارب الديمقراطية. تمتعت الانتفاضة ضد الأرستقراطية الغنية، كما يبدو، بدعم ثابت من طبقة التجار المحلية التي كانت تشكو بعض الوقت أن أغلبية الثروة الناجمة عن التجارة بقيت في أيدي ملّاك الأرض. كما أن الثورة كانت مدعومة من الشعب المحلي (وبشكل غير معتاد) من العبيد في المستعمرة، المعروفين محليًا باسم *kyllikyrioi*، والذين كان أسلافهم، ربما، من السكان الأصليين للجزيرة.

في وقت لاحق، انضمت إلى الركب أغلبية المدن اليونانية في صقلية، فتعرضت الأنظمة الطاغية والأوليغارشية والملكية، وهي الأنظمة التي كانت سائدة في تلك الحقبة، للهزائم في خلال القرن الخامس ق. م، وبحلول ستينيات ذلك القرن، حلّت أنظمة الحكم الشعبي الذاتي في عدد من المدن في جنوب إيطاليا وفي الجزيرة الأيونية، كوركيرا [كورفو حاليًا]، التي تشبه المنجل في تضاريسها، إضافة البر الرئيس للمنطقة البيلوبونيزية التي جاءت من إحدى دولها، إيليس، لوحة منقوشة مثيرة للاهتمام، وهي خلاصة قانون طويل يعود تاريخه ربما، إلى السنوات الأولى للقرن ذاته، وهي تُظهر أن القوانين المكتوبة في إيليس لا يمكن أن تبطلها أحكام قضائية (*dika*)، بل من خلال تشريع علني يحظى بقبول كيان يسمى «عموم الشعب مجتمعًا» (*damos plethyon*) . واستنادًا إلى بعض المراقبين، كانت مدينة مانتينيا المجاورة بعض الوقت ديمقراطية زراعية حيوية تحكمها طبقة من صغار ملّاك الأرض يسمَّون *dēmos ho georgikos* - شريحة اجتماعية كانت بمكانة العمود الفقري لأفضل أنواع الديمقراطية وأقدمها، بحسب أرسطو.

في الوقت نفسه، جاءت الديمقراطية إلى دولة بيلوبونيزية ثالثة تدعى آرغوس بانطلاقات، وعلى دفعات - كما فعلت في مدن أخرى كثيرة - مبتدئة من نهاية الملكية التيمندية [(163)] في منتصف القرن السادس ق. م، وبحسب إحدى الروايات، فإن الشعب (*dēmos*) شعر بغضب متزايد بعد نكسات عسكرية أدت إلى تخلي الملك عن مساحات واسعة من الأرض، وهروبه إلى المنفى خوفًا على حياته، فقام مجلس دستوري منتخب من الـ *damiourgoi* بتسيير الدولة - حتى الهزيمة العسكرية الساحقة على يد القوات الإسبارطية، في معركة سيبيا (*Sepea*) (حوالى العام 494 ق. م). وقُدرت الخسائر بحوالى 6000 رجل، وكانت الخسارة فادحة إلى درجة أنها سمحت لشعب (*dēmos*) تكوّن حديثًا وذاتيًا من العبيد المحررين (يطلق عليهم اسم *douloi* أو *oiketai*) لتسلم مقاليد السلطة في ظل النقص في عدد الرجال البالغين، إضافة إلى عدد كبير من سكان الأرياف المجاورة الذين كانوا محرومين من المشاركة السياسية سابقًا، بمن فيهم أناس يطلق عليهم اسم *gymnetes*، أي العراة.

«ديمقراطية الأسلاف»

كان التوجه نحو الديمقراطية معديًا، وعززه اندلاع الحرب في بيلوبونيزيا بين أثينا وإسبارطة (431-404 ق. م). وكان كثير من أعضاء التحالف العسكري بقيادة أثينا، على شواطئ بحر إيجه وفي جُزره، محكومًا، أو يوشك أن يُحكم بأنظمة ديمقراطية. كما أن تشجيع الديمقراطية كان سياسة متعمدة من الأثينيين الذين أيدوا الأطراف الديمقراطية، في سبيل سعيهم لبناء الإمبراطورية، في تضاد مع الرغبة الإسبارطية في أنظمة حكم الأقلية الجيدة التنظيم.

لم تكن رحلة الديمقراطية سهلة كلها، بل كانت هناك عقبات؛ فعلى سبيل المثال، في خلال الحرب البيلوبونيزية، عندما أدى انتصار إسبارطة العسكري إلى قيام حكم فردي في أثينا، جرى في أوائل العام 411 ق. م (كما رأينا سابقًا) انقلاب قادته الأوليغارشية. وفي ظل الخلل في تركيبة المجتمعين في البنيكس التي شوهها غياب مواطنين فقراء كثر التحقوا بالخدمة العسكرية والبحرية، ضعفت إرادة المواطنين المتبقين أمام تلويح المتآمرين بسيوف الخوف والدعاية، فصوت المجلس الأثيني على إلغاء نفسه من الوجود. وفي الوقت نفسه، أدى انتصار إسبارطة إلى إطاحة الديمقراطية في دول كثيرة متحالفة معها. هددت عودة الطغيان إلى سرقوسة في الوقت نفسه تقريبًا بنهاية تجربة الحكم الذاتي في المنطقة كلها. وكانت الحرب سيئة بالنسبة إلى الديمقراطية، لكن احتمال كونها قاتلة توقف على تصرف المواطنين، كل حالة بمفردها، وهو صحيح تمامًا في أثينا، حيث تمكن المواطنون، بفضل موجة موقتة من حرب الشوارع وازدياد عدم شعبية مجلس الأربعمئة، من زعزعة الأوليغارشية ومن إعادة الحكم الديمقراطي.

لم تكن المقاومة في أثينا استثنائية؛ إذ إن كثيرًا من دول المواطنين في بحر إيجه تمسكت بديمقراطياتها بلا هوادة. وفي البر الرئيس، حذا الآغوسيون حذوها، كذلك فعلت مدن سيكيون وفيليوس وطيبة. كما فعلت ذلك مجموعة ملحوظة من دول المواطنين في أركاديا البيلوبونيزية، أكثر من قرن. كانت الرابطة الأركادية، كما كانت تُعرف، مُصممة لإحلال السلام في إقليم كان خاضعًا للسيطرة الإسبارطية سابقًا. وتعود جذور تلك الرابطة إلى القرن الخامس ق. م، وكانت تشبه نسخة مبسطة وصغيرة من الاتحاد الأوروبي في أيامنا هذه، أي إنها حاولت تحقيق شيء لم يجربه أحد من قبل: كونفدرالية مزدوجة المستوى، ترتبط بقواعد ديمقراطية التفاوض والتسويات. كان لديها جيش محترف مقره العاصمة الاتحادية المؤسسة حديثًا ميغالوبولي (Megalopolis). وابتكر الأركاديون مجلس تنسيق يُعرف (كما في أثينا) باسم *boule*، ويضم في عضويته 50 مسؤولًا يسمَّون *damiourgoi*. وأنشأت الرابطة أيضًا، وبشكل مثير للملاحظة، مجلسًا إقليميًا اسمه الـ *myrioi*، أو «العشرة آلاف»، وليس ثمة ما

يؤكد ما إذا كان يجب أخذ الاسم حرفيًا، فالحجم الفعلي للمجلس كان مقتصرًا على الطبقة المتوسطة من قوات المشاة المدرعين من أصحاب العقارات، وللذين هم أعلى منهم مرتبة، ومن الممكن أن يكون ذلك الاسم يحمل المعنى الرمزي لـ «عدد كبير جدًا من المواطنين»، وربما كان يضم جميع الرجال الأحرار البالغين - وبالتالي يكون أول تجربة مسجلة للديمقراطية العابرة للحدود.

كان مصير الرابطة الأركادية أن تجنح على شعاب صراعات القوى الأوسع التي تقودها تحالفات متقلبة في قبضة أثينا وإسبارطة وطيبة؛ فهي تعرضت للغزو العسكري، وتفرقت في وقت ما (في العام 362 ق. م) إلى أجزاء، لكن جرى رأب التصدعات، وتمكنت الرابطة بالفعل من البقاء بمقدار بقاء الديمقراطية في أثينا، ربما حتى الثلاثينيات من القرن الثالث ق. م، وهو ما كان إنجازًا مهمًّا، لسبب حيوي. واستندت التجربة الأركادية ككل إلى حماية الدول الديمقراطية في إطار إقليمي من خلال التفاوض ديمقراطيًا على التكامل بينها، على مبدأ عملي لا يزال ثابتًا اليوم كما كان يومذاك. المبدأ، كما هو ببساطة، يتلخص في أن على الديمقراطيات كي تنجح وتزدهر، أن تروّض الضغوط السياسية والعسكرية على حدودها. وربما يمكننا في هذا السياق الحديث عن قانون أركادي: قابلية أي ديمقراطية للحياة تتناسب عكسيًا مع حجم التهديدات الخارجية (الجيوبوليتيكية) لوجودها.

كان لهذا القانون الأركادي استنتاج قاتم: تحذير من أن الديمقراطية يمكن أن تقتل نفسها بنفسها من خلال إساءة استخدام قوتها العسكرية ضد جيرانها. ومثلت التجربة الأركادية مجهودًا شجاعًا للتعامل مع الخطر المميت الذي مثلته أثينا للتعدد الديمقراطي في الإقليم - لمنع الإمبراطورية الأثينية من التهام الديمقراطيات باسم الديمقراطية. أظهرت الرابطة الأركادية أن لدى الديمقراطيات مصلحة ذاتية قوية في التحالف معًا، سلميًا، لضمان البقاء من خلال السياسة، وبالتالي لتفادي تعريض الديمقراطيات للمجازر من خلال الصراعات التنافسية والتوسعية والعسكرية.

لم يكن ذلك كل شيء، بل هناك دروس أكثر مستفادة من أركاديا ومن التجارب الديمقراطية اليونانية الأخرى - أسباب أخرى لضرورة أن نحطم القبضة الأثينية القاسية الممسكة بتصوراتنا الديمقراطية. الدرس الأول هو أن العالم الإغريقي القديم لم يعرف نمطًا منفردًا من الديمقراطية، وأن طيفًا واسعًا من الديمقراطيات المجلسية ازدهر خارج أثينا - وعلى الأغلب - مفاهيم مختلفة عن ماهية الديمقراطية ومعناها. ولم تكن الديمقراطية في العالم الإغريقي شكلًا منفردًا أو ثابتًا: مع أن المجلس كان المؤسسة المحورية لها، وكانت تشبه رحلة ملحمية، تساوت فيه التصورات الذهنية والتجارب العملية المتنوعة مع المسار نفسه.

هناك درس آخر: يراكم العدد الكبير من الديمقراطيات اليونانية بتنوعها وصلابتها جبلًا من الشك حول الانحياز الراسخ بأن الديمقراطية كانت ظاهرة محلية ومصادفة سعيدة، وابتكارًا ابن لحظته لمجموعة واحدة من المخترعين، لشخصيات شقية أو بطولية مثل أرسطوغيتون وهيرموديوس، أو لآباء مؤسسين مثل سولون وكليسثنيس. ويشير انتشار الديمقراطيات بأشكالها وأحجامها المختلفة، وبعضها أقدم من أثينا، إلى وجود **عادات** مبتكرة في الإقليم كله، وهي من السلوك الديمقراطي الذي يفضل المساواة واحترام القانون، والحكم الذاتي عبر المجالس؛ عادات كان يُعترف بها لأسباب تكتية من شخصيات عدوانية، في العادة، مثل الإسكندر الكبير، ملك مقدونيا والفاتح العالمي حتى اغتياله في العام 323 ق. م، والذي يُذكر أنه فعل كل ما في مقدوره لإطاحة الأنظمة الأوليغارشية، وإنشاء مجالس في المدن - الدول الإغريقية التي حررها من براثن التحكم الفارسي.

تطلّب بناء الإمبراطورية احترام العادات المحلية، من النوع الذي أسماه إيسقراط (Isocrates) (436-338 ق. م)، الخطيب الذي عاش قرابة قرن من الديمقراطية في الإقليم، ديمقراطية الأسلاف، وأعرب في كراسته السياسية *Areopagiticus* (ربما كُتبت بين عامي 358 و352 ق. م) عن تذمره من «أننا نجلس في متاجرنا، ننتقد الحالة الراهنة، ونشكو من أننا لم نشهد حكمًا أسوأ في ظل الديمقراطية، لكننا في تصرفاتنا وأفكارنا مولعون بها أكثر من ولعنا بالديمقراطية التي تركها أسلافنا». يقترح إيسقراط علاجًا للأمر: على الديمقراطيين أن يتذكروا أسلافهم، ويخلص إلى القول: «السبيل الوحيد لتفادي أخطار المستقبل والنجاة من شرور الحاضر، هو الاستعداد لإعادة بناء الديمقراطية التي أسسها سولون، الحاكم الأكثر ديمقراطية، وكليسثنيس الذي طرد الطغاة وأعاد الشعب إلى السلطة الأصيلة التأسيس» [(164)].

لندع جانبًا الأسئلة الشائكة بشأن مدى دقة ادعاءات إيسقراط، خصوصًا تقديم تاريخ أصول الديمقراطية وإسباغه السائد (في زمانه) صفة البطولة على سولون. يبدو وعيه الذاتي العميق للحاجة إلى تاريخ للديمقراطية، مدهشًا؛ هذا الوعي لما نسميه اليوم تراثًا، للخيوط المادية من اللغة والحياة التي تربط بين الأحياء والأموات، سواء أكانوا يعرفون ذلك أم يرغبون فيه، لم يكن منتجًا لـ «العبقرية اليونانية». وكانت الديمقراطية (*dēmokratia*) بالأحرى نتاج قوى وحوادث متداخلة ومتنوعة تضافرت في وقت ما - على الرغم من كل شيء - لتنشر الحكم الذاتي عبر المجالس نمطَ حياة عبر العالم الإغريقي الأوسع من المدن - الدول.

ما القوى الكامنة التي شجعت ولادة الديمقراطية المجلسية في عالم الإغريق؟ ليس من السهل اكتشاف أنماط هذه القوى في المشهد المتغير الألوان [(165)] من الحوادث غير الموثقة بشكل جيد، لكن من الأهمية القصوى بمكان هو الضعف الغريب للأنظمة الأوليغارشية الثرية في الإقليم. كانت هذه

عبارة عن مدن دول صغيرة معادية للديمقراطية - مقارنة بالأنظمة الشمولية والدكتاتورية في أيامنا هذه - لديها وسائل محدودة للتحكم في رعاياها. واستطاعت الدولة التي يقودها ملوك وأرستقراطيون وطغاة أن تُنزل بخصومها ضربات مؤلمة، لكن ذلك يفيد في الإشارة إلى أن العنف ليس كل شيء في السياسة، وأن على الرغم من أن الناس يمكن أن يُجبروا على فعل أشياء بحد السيف أو تحت الحراب، فإن الذين يحكمونهم بعد ذلك لا يمكن أن يركنوا إلى السلاح وحده. لم يكن العنف قادرًا على كسب ما كان الإغريق في ذلك الوقت يسمّونه **السيطرة** (*egemonia*)، أي قبول المحكومين له.

الأمر الذي يُفترض أن يكون مفاجئًا للعين الحديثة هو كيفية انهيار الأوليغارشية في المنطقة تحت ضغط المؤامرات والاضطرابات العنيفة والهزائم العسكرية. كانت الأوليغارشية المحلية غير محصنة أمام ما كان معاصروها يسمونه العداء الدائم (*stasis*)، وهو تعبير فضفاض جدًا ومثير للخوف، ويستخدم لوصف الخصومات الفئوية، والتحريض الصريح، والحروب الأهلية المفتوحة، وسفك الدماء والنفي الجماعي، وهذا كله كان مزمنًا في منظومة جيوبوليتيكية من المدن - الدول التي تفتقر إلى أي مركز تنسيق، بالتالي كانت تنتهك على الدوام الوحدة الجغرافية والاستقلال السياسي للدول من خلال جرّها إلى دوامة من التنافس الشرس. كانت سلطات هذه الدول مكشوفة في الداخل أيضًا أمام نيران الشائعات التي كانت تستعر بين السكان. وكانت إمكانات الأوليغارشية في المراقبة مشتتة غالبًا، وهذا ما جعل الأنظمة غير الديمقراطية عرضة للمؤامرات والمكائد ومحاولات الانقلاب أيضًا.

لم يكن فن حكم الطغيان أكثر سهولة في ظل الإيمان العام بالأرباب والربات؛ فالذين حكموا افترضوا أن هناك كائنات أقوى - خبراء بالدوافع والشخصيات والأفعال - تراقبهم دائمًا. لذا، كان الحكام في النهاية مجبرين على إدراك أن هناك مناسبات لا خيار لهم فيها سوى الإذعان لتعليمات وأوامر صادرة عن الجهات الأكثر قوة: السلطات المقدسة. من الممكن عدم الامتثال للإرادة الإلهية، لكن في هذه الحال يمكن الآلهة والشعب التآمر لجلب الخراب إلى الطاغية - أو هكذا فكّر يونانيون كثر. آمن بعض حكام المستقبل بأن الديمقراطية (*dēmokratia*) تجعل الآلهة إلى جانبهم، كما وصف هيرودوتس بوضوح في الرواية الأخاذة عن الخطوات الأولى التي قام بها قائد يدعى مايادريوس لتأسيس حكم ذاتي شعبي في جزيرة ساموس في العام 522 ق. م.

بنى مايادريوس «مذبحًا» إحياء لذكرى بوليكراتس (Polycrates)، الذي ادعى أنه تسلم منه تفويضًا لحكم الجزيرة، ثم استدعى المواطنين إلى المجلس، حيث بادرهم بالقول: «كما تعرفون، أنا مؤتمن على صولجان بوليكراتس وسلطته، والآن يمكنني أن أحكمكم». صمت الجمع، وسكت مايادريوس هنيهة قبل أن يكمل: «بمقدار قابليتي، أنا في كل حال سأتلافى فعل أشياء انتقد الآخرين لفعلها. أنا لم أحب الطريقة التي كان بها بوليكراتس سيدًا لأناسٍ كانوا، بعدِ كل

شيء، لا يختلفون عنه، ولا يمكنني القبول بسلوك كهذا من أي شخص أيضًا. في أي حال، لقي بوليكراتس مصيره. بالنسبة إلي، أنا أضع السلطة في يد الشعب، وأنادي بالمساواة لكم» [(166)].

تُبيّن حالة ساموس أن في حين أن المقدس لا يضمن الديمقراطية، فإن في إمكانه أن يُغضب الطغاة ويُرهبهم، وأن يكبل أيديهم بوثاق بعض الوقت، في الأقل. كان لاتكال الحكام الإغريق على القوة البحرية آثار مقيدة أخرى، وفي هذا الصدد، تُطرح بصورة متكررة ادعاءات بشأن العلاقة السببية بين البحر والديمقراطية، ربما أشهرها ذلك الذي جاء على لسان الكاتب الإنكليزي من القرن العشرين جورج أورويل (1903-1950)، الذي قارن بشكل مثير الطغيان ذي المركز البري، بـ «الديمقراطية البحرية اللينة» للإنكليز [(167)]. بيد أن هذا الفرق، مثله كمثل الحد بين البر والبحر، ليس، بأي معنى من المعاني، واضحًا ومنضبطًا، لكن هناك بعض الأدلة على أن بعض أسرار الديمقراطيات اليونانية المبكرة يمكن العثور عليها في زبد البحر المتوسط. كان كثير من هذه الديمقراطيات «ديمقراطيات بحرية» بالفعل، وكان العوام فيها، الذين يجذفون المراكب، والضباط الذين يقودونهم يثيرون الخوف غالبًا، في قلوب الأوليغارشيين. كان هؤلاء الرجال متعودين تقلبات البحر ومفاجآته، وكانوا يعرفون كيف يتعاملون مع الطوارئ. اختبرتهم العواصف والأنواء، عركهم العالم الواسع، وتعلموا احترام حقائقه القاسية وغير المتوقعة. احترموا الآلهة وخافوهم، وميّز شخصياتهم إحساسهم الجيد الآتي من عدم اليقين الأرضي؛ غير واثقين إلا بأنفسهم وبدولة المواطنين التي ينتمون إليها - الغرباء بالنسبة إليهم كانوا هم الذين يعيشون في دولة مواطنين أخرى على الشاطئ نفسه أو في المنقلب الآخر من الوادي - كانوا على الأرجح لا يؤمنون بالمفاهيم السامية، مثل الولاء الوطني للهيلينية. كان أهل البحر هؤلاء، ذوو المواصفات البحرية، يعرفون معنى ضبط النفس الجمعي في وجه الصعوبات. لذلك، كانوا يكرهون الغطرسة والعبودية، ويكرهون الغرور النزق لأوليغارشيين من مثل سميندايريديس (Smindyrides) من سيباريس (Sybaris)، العملاق السياسي الذي كان يسافر مع مطبخ كامل وألف شخص في حاشيته، وكان دائم الشكوى من أن سرير الورد الليلي يسبب له قروحًا (ربما كان سببها تكوينه الجيني (DNA) أو نظامه الغذائي، أو ممارسة الجنس وهو في حالة السكر) [(168)].

لمّح أرسطو إلى أهمية هذه الميزات البحرية عندما ناقش دور الصيادين في تأسيس الديمقراطية في الدولة الصقلية الصغيرة تارانتو بعد العام 473 ق. م [(169)]، لكن يمكن التوسع في هذه النقطة. لم يكن موانئ البحر غنية بالصيادين والبحارة وطواقم السفن فحسب، بل أيضًا بآلاف السلع التي كانت تجوب الأسواق، جالبة الازدهار إلى المدن والأرياف على السواء. كانت تارانتو حالة أنموذجية؛ فأهلها المشهورون في الإقليم كله بصناعة البرونز وإنتاج الصوف والزيت والخمر والأسماك والمنتجات الطبيعية الأخرى، يعتقدون أن الطغاة

يتطفلون بسهولة بالغة على التجارة والمهن. وكانت الأوليغارشية في نظرهم عائقًا أمام الازدهار. لذلك، كان عدم شعبية أي شيء أقل من الديمقراطية المجلسية بين أولئك الذين يجلبون الثروة إلى الشعب: ليس الصيادين والبحارة فحسب، بل المنتجون والتجار والعاملون معهم أيضًا.

المجالس الشرقية القديمة

قيل ما يكفي عن الحاجة إلى تقويم لأثينا يكون أكثر عقلانية، لنرى بعيون جديدة أن الديمقراطية لم تكن احتكارًا، وأن إغريقًا آخرين ابتكروها ومارسوها، بعزم وأثر عظيمين في بعض الأحيان. ربما تتدخل الديمقراطية مشككة وعازمة على إثارة مشكلات في هذه النقطة، لتطرح بضعة أسئلة معقدة: «كل هذا جيد»، يمكن أن تقول «لكن، أليس التقليل من مكانة أثينا في فهمنا لماضي الديمقراطية يعزز ببساطة نقطة أن الإغريق ككل أعطونا حق بكوريتنا؟ هل أكيد أن غروت وشخصيات أخرى من القرن التاسع عشر كانوا على حق؟ تبقى القصة القديمة صحيحة جوهريًا. قبل ألفين وخمسمئة سنة انطلقت الديمقراطية من عبقرية الإغريق الذين كانوا يعيشون في شرق المتوسط، ألا يعزز ذلك استنتاج أن الديمقراطية هبة الإغريق جميعًا إلى العالم كله؟

هذه أسئلة ممتازة تعجل في تجلٍ آخر، في وجهة نظر مضادة تتطلب شطحة خيال لرؤية الديمقراطية بعيون جديدة، لأن الحقيقة هي أن قصة أثينا أو العالم الإغريقي الأوسع هي مكان ولادة الديمقراطية، هي أكثر من مجرد قصة؛ إنها تؤدي دور أسطورة مؤسِسة - عقيدة غير قابلة للنقض مغزاها إظهار أن الشعوب المجاورة «في الشرق» كانت بطيئة في استيعاب شؤون الديمقراطية. صارت النظرة إلى هذه الشعوب، بفضل هذه العقيدة، على أنها غير صالحة للديمقراطية، وأنها شديدة التخلف في حضورها إلى درجة تتمكن معها في وقت متأخر كثيرًا، وبكثير من الحماقة، عندها، وغالبًا من دون نجاح، وفي غرس الديمقراطية وجني محصولاتها التي كانت قد غرست أولًا، بكثير من البراعة من الشعوب الأكثر تحضرًا «في الغرب».

جرى التعبير عن عقيدة الديمقراطية الغربية - لنطلق عليها هذا الاسم - بطرائق متنوعة، ولها سلالة طويلة. كانت تلك العقيدة من إنتاج اليونانيين أنفسهم، وترددت في وقت لاحق أصداؤها في الأدب والرسم والمسرح والدبلوماسية والعلاقات الدولية. وعمد أكاديميون، ومنهم شخصيات رائدة في ميادينها، إلى تعزيز فرضياتها، خصوصًا صورة العالم «الشرقي»، حيث ينتعش الاستبداد السياسي بشكل أو بآخر. في العالم القديم في الشرق - كما كتب باحث معاصر مرموق في الديمقراطية اليونانية - لم يكن هناك وجود للسياسة، ولا حكم إلا من خلال غرف الانتظار. كانت الحاشية تمارس بعض النفوذ، وكذلك فعل مستشارو البلاط، فلم يكن للمواطنين وجود كمواطنين؛

الملوك - وحدهم دون سواهم - كانوا يحكمون [170]. عرض الفيكونت جيمس برايس للنقطة ذاتها بطريقة كيدية، في دراسة ذات تأثير في مطلع القرن العشرين. كتب [في دراسته]: «عندما ترتفع الستارة عن العالم الشرقي، حيث ظهرت الحضارة أولًا، تجد الملكية في جميع الدول الكبيرة، والمشيخات في القبائل التي لم تتطور بعدُ إلى دول. استمر هذا الوضع في كل مكان في آسيا، بلا أي حدود قانونية على النظام الملكي، إلى أن وضعت اليابان دستورها الحالي في العام 1890. كان الحكام الأنانيون والخاملون مقبولين كجزء من القانون الطبيعي، وعندما كانت هناك عدالة أفضل بين حين وآخر، وتحت سلطة طاغية مثل صلاح الدين أو أكبر، أو عندما يتمكن طاغية من التقليل من مخاطر الغزو الخارجي بحكمة، كانت هذه الفترات الانتقالية المشرقة موضع ذكرى كما يتذكر الفلاح موسمًا جيدًا بشكل استثنائي. كان الملك مقيدًا بالتقاليد وبالخوف من «إثارة السخط العام»، كما يعترف برايس، الذي يعتبر أن استثناءات الاستبداد الشرقي تؤكد القاعدة، وهي أن [الشرق] أرض معادية للديمقراطية: «في بعض المناسبات، كان التمرد الناجم عن تصرف خاص للطغيان، أو عن بعض الغضب بسبب المشاعر الدينية، يؤدي إلى إطاحة العاهل أو حتى السلالة الحاكمة، لكن لا أحد فكر في تغيير شكل الحكم...» [171].

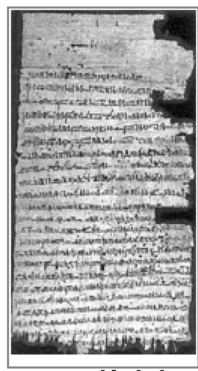
إننا بحاجة إلى أن نكون صادقين مع أنفسنا هنا، لأن هذا التفكير يفضح غرورًا خادعًا يثير الشكوك في أن الديمقراطية - المثال الذي يضع اليوم قيمة عالية على الانفتاح على الشك - انطوت وقتًا طويلًا على تحيزات غربية واستشراقية هي في حد ذاتها غير ديمقراطية، أقله لأنها تؤدي إلى رفع جدار صخري عالٍ بين الشعوب التي تتشارك في تواريخ متداخلة. النتيجة المباشرة لهذا، وهي أن تاريخ الديمقراطية نفسه يحتاج إلى أن يكون ديمقراطيًا - أي إلى قصفه بأدلة جديدة وآراء غير مألوفة وتفكير منعش - بدأت تظهر على بعض الأكاديميين، الذين اكتشفوا أن الإغريق كانوا غير قادرين على أن يصبحوا إغريقًا من دون التواصل مع شعوب الشرق. وهُم يشيرون إلى أن إعادة تكوين الشعوب الناطقة باليونانية، والتي كانت تعيش أصلًا حول بحر إيجه لتصبح الإغريق، كما نعرفهم الآن من التاريخ، بدأت في خلال القرن الثامن ق. م، وتحققت هذه الحقبة بفضل تدفق زلزالي من إعادة الهيكلة الذهنية والمؤسسية التي استخدمت أدوات مستمدة من الشرق، مثل الكتابة الأبجدية - وسيلة التواصل التي يمكن مبدئيًا أن يستخدمها أي شخص، لأغراض متعددة. وهناك أيضًا استيراد مفردات ومفاهيم (الغطرسة التي سبق ذكرها). كانت الأشكال الجديدة من المعرفة (مثل علم الفلك) والأساطير القديمة التي كانت تشرح العالم بطرائق جديدة، أجزاء مهمة من الترابط، الذي تشكّل أيضًا باستيراد التقنيات الجديدة للإنتاج والنتائج المصاحبة لها من رفع لمستوى المعيشة وكماليات الرفاهية.

الغريب في ازدياد الوعي البحثي لخصائص الإغريق «الشرقية» أن هذه الأنماط من الترابط لا تمتد إلى المؤسسات السياسية؛ فهناك موافقة متزايدة بالتأكيد على أن «الإغريق» لم يصبحوا إغريقًا بأنفسهم في خلال الحقبة الديمقراطية التي استمرت من القرن السادس إلى القرن الثالث ق. م؛ فهناك اتفاق على أنهم كانوا شرقيين جزئيًا، بالمفهوم الروحي والثقافي، أي إنهم كانوا شعوبًا ذات هويات مهجَّنة. وهناك أيضًا بعض الوعي بأن الشعوب الناطقة باليونانية نفسها لم يفكروا في مواطنهم باعتباره مهدًا للحضارة الأوروبية، كما نفترض من خلال التحيزات التي انطلقت في عصر جورج غروت، الذي كان هو نفسه على بينة من حقيقة أن في تصورات الميثولوجيا اليونانية أن «أوروبا» (Europa) كانت ابنة أجينور (Agenor)، ملك المدينة - الدولة في صور (Tyre)، على شاطئ ما هو اليوم لبنان. في وجود هذه المواصفات «الشرقية» وغيرها في الإغريق، يصبح الأمر الغريب حقًا هو أن أنماط الترابط لم يفترضها المؤرخون والأكاديميون الآخرون قط على أنها تتصل بالطرائق الديمقراطية من الوجود، على الرغم من التراكم في وقتنا هذا لأدلة معاكسة تخطف الأنفاس.

جبيل (بيبلوس)

لننظر إلى هذا المثل الصغير: من مصدر قديم، رقعة مخطوطة نادرة حفظتها بأعجوبة رمال صحراء مصر، تأتي القصة الغريبة لتعاسة موفد رسمي من مدينة طيبة [(172)] اسمه ويناَمون (Wen-Amon) (الصورة (2-4)). سافر ويناَمون على متن سفينة في حوالى العام 1100 ق. م، إلى ميناء بيبلوس (جبيل) الفينيقي المزدهر، الواقع على مسافة 700 كم إلى الشرق من أثينا. وكان عليه أن يشتري من التجار المحليين في بيبلوس الخشب العالي الجودة المقطوع من غابات الأرز في الجبال القريبة. كانت المصلحة مهمة تجاريًا، لكنها مباشرة: بعد إذن الأمير المحلي، يقوم العبيد بتحميل الخشب المقطوع على السفينة ليُشحن عبر الطرف الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، ثم يفرغ في مملكة طيبة، بعد ذلك يتحول على يد الحرفيين المهرة إلى قارب نهري كي يُستخدم في الأسطول المقدس للحاكم المصري رعمسيس الحادي عشر (1100-1070 ق. م)، تكريمًا لأمون إله الخصوبة وراعي الفراعنة.

الصورة (2-4)



بقايا الرقعة المخطوطة لتقرير وينآمون، اكتُشفت في العام 1890 في الحيبة في مصر، وبيعت بعد ذلك بعام واحد في القاهرة لعالم المصريات الروسي فلاديمير غولينشكيف.

سارت الأمور بشكل معقول، وفق المخطط، أو في الأقل بدت كذلك بعض الوقت. وعلى الرغم من خلاف مطوّل في شأن الدفع، والتأخير بسبب ثلج الشتاء، جرى في النهاية نقل الخشب العالي الجودة في قافلة من 300 ثور، وحُمّل على السفينة الراسية في مرفأ بيبلوس. لكن، قبل بضع ساعات من الإبحار، انقلب مزاج الآلهة، فوجد وينآمون نفسه مع طاقم سفينته مطوّقين بأسطول معادٍ يتألف من 11 سفينة عليها رجال من شعب الـ «تجكر» [173] المجاور. طالب المهاجمون الساخطون على تجارة وينآمون السلطات المحلية باعتقاله، فاجتمع حشد من الناس المتحمسين حول مرفأ بيبلوس الهلالي الشكل، وأصبح هواء المتوسط مشحونًا بالعنف، وحمل مرسال سريع رسالة إلى أمير المدينة زكر بعل (Zakar-Ba‘al) يناشده التدخل لحل الأزمة، فساد هرج ومرج، وخاف وينآمون وأفراد طاقمه على حياتهم.

وصل الأمير إلى الميناء، وبدا هادئًا وهو يعلن أنه سيمنح المبعوث المصري وطاقمه أباريق من النبيذ، وخروفًا للشواء ومغنية للترفيه عنهم. وأبلغ الأمير وينآمون أنه سيبت الموضوع، لكنه بحاجة إلى النظر فيه حتى صباح اليوم التالي. و«عندما جاء الصباح»، تقول المخطوطة النادرة، «استدعى زكر بعل الـ mw-‘dwt[174] التابعين له، ووقف بينهم وخاطب الـ ’تجكر’ :‘لماذا جئتم؟[175] «‘.

تُواصل الوثيقة لتسجل أن مواكبة رافقت وينآمون ورجاله إلى خارج المرفأ سالمين، حيث واجهتهم رياح قوية ملأت أشرعتهم ومنحتهم بداية خنزير بحر مؤونة متفوقة على القراصنة الـ «تجكر». تبقى نهاية حوادث بيبلوس غير واضحة، وهذا ليس مهمًا هنا لأن التفصيلات غير مهمة مقارنة بالكلمة الصغيرة - mw-‘dwt - التي تظهر في النص. ويترك بعض علماء الآثار هذا الاسم المذكر بشكله الوارد في الأصل -

- البعض الآخر يترجمها (بشكل مضلل) بـ «حراس شخصيين»، وهي في الحقيقة كلمة من اللغة السامية تعني «المجلس» أو «الجمعية» (بالعبرية mô‘ēd)، وموجودة في آيات توراتية، كما في الإشارة إلى من هم «مشهورون في المجمع»، الـ «رجال ذوو الصيت» الذين يجتمعون في «المجلس» (سفر العدد 2:16) [(176)]. وتبرز الكلمة ذاتها في سفر الخروج (21:27)، حيث يأمر موسى الإسرائيليين بأن يعثروا على زيت معصور بالأيدي من الزيتون: «على هارون وأولاده أن يرتبوا [يشعلوا المصابيح] من المساء إلى الصباح في حضرة الله، في خيمة الاجتماع» [(177)].

لسائل أن يسأل: لكن ما علاقة هذا كله بتاريخ الديمقراطية؟ ربما أحد الأجوبة هو أن قصة ينآمون مهمة لأنها تكشف إشارات إلى وجود شكل عام من الحكم الذاتي قبل 500 عام كامل من التجربة الأثينية مع الديمقراطية؛ ففي الوقت الذي قام وينآمون برحلته، كانت بيبلوس (صار اسمها لاحقًا جبال (Gebal) ومعروفة اليوم باسم جبيل في الجمهورية اللبنانية) مدينة - دولة صغيرة لكنها مزدهرة. كان لها صيت واسع في العالم القديم للبحر المتوسط، لا بسبب خشبها وورقها - بعض الكلمات الثمينة مثل كتاب (book) والكتاب المقدس (bible) والفهرس (bibliography) سميت على اسمها - فحسب، بل بسبب نظام حكم «المجلس» فيها أيضًا. ولها كذلك ذكر في الكتاب المقدس، حيث توصف بأنها منطقة للتجارة الحرة والتبادل، فتقول الآية المشهورة: «حدودك في قلب البحور»، وهي الآية التي لا تذكر القمح والعسل والزيت والبلح القيّم من «أرض إسرائيل» وصواري السفن العالية الجودة المقطوعة من أرز لبنان فحسب، وإنما تذكر أيضًا المجلس المؤلف من «شيوخ جبيل ورجالها الحكماء» (حزقيال 27 :9) [(178)].

ديمقراطية بدائية؟

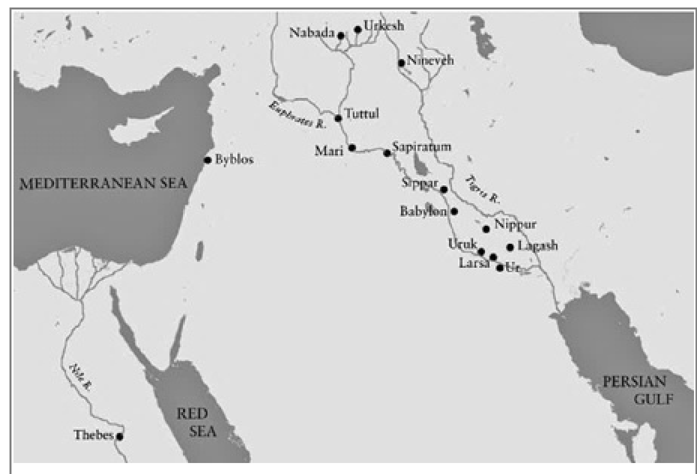
هناك نقطة أكبر مثيرة للقلق؛ فحبكتنا هنا على وشك أن تتكثف، لأن نُتف الأدلة وشظاياها المتوافرة بشأن وجود المجالس في مدن فينيقيا، مثل بيبلوس، أُعطيت صدقية أكبر في الجيل السابق من خلال الأدلة على أن الفينيقيين مارسوا الحكم عبر المجلس على نطاق أوسع ممّا كان يُعتقد سابقًا. فجذور الفينيقيين الذين عاشوا في بلاد الشام (Levant) التي هي منطقة جغرافية تضم اليوم «إسرائيل» والضفة الغربية وغزة ولبنان وسورية، ترقى إلى الألفية الثالثة قبل الميلاد. ولم يتسن لهم حتى حوالى العام 1100 ق. م، أيام بعثة وينآمون، أن يتخلصوا من الهيمنتين الأشورية والبابلية ليصبحوا قوة سياسية وثقافية أساسية في الإقليم كله. كانوا تجارًا وبحارة تمكنوا من تأسيس مستعمرات عبر المتوسط كله تقريبًا، وشمال أفريقيا، ومضوا بعيدًا إلى الغرب وصولاً إلى إسبانيا اليوم. كانوا يشتهرون بتشجيع المجالس، خصوصًا الجمعيات المؤلفة من التجار وأصحاب المتاجر الأثرياء الذين كان صيتهم قد

ذاع بسبب شبكتهم التجارية الكثيفة التي امتدت من بلاد ما بين النهرين إلى غرب المتوسط. وقامت هذه الجمعيات بممارسة نفوذ واسع على الملوك في كل مكان، هناك أدلة كثيرة، على غرار بيبلوس، على أن الملوك الأقوياء الأعلى سلطة كانوا مجبرين على التشاور مع هذه المجالس من الرجال الأحرار. ويبين اتفاق موقَّع من ملوك أشور وفينيقيا في القرن السابع ق. م، أن مجلسًا من الشيوخ الفينيقيين الأثرياء كان يحكم كـ «سلطة موازية» إلى جانب ملكهم. وهناك أيضًا من مستعمرات الأطراف النائية التي تأسست عبر البحار وعلى شواطئ شمال أفريقيا والبحر المتوسط، بما فيها عالم المهاجرين من الشعوب الناطقة باليونانية، أدلة كثيرة على أن الفينيقيين شجعوا أشكالًا من الحكم ثلاثية المستويات - تحتوي على جسم رقابي من المفوضين، ومجلس شيوخ يُعِد مشروعات التشريعات، ومجلس شعبي يتمتع بالسيادة - كانت شديدة التطور بمواصفات أيامهم.

من السهل رؤية أن الفينيقيين كانوا مسؤولين جوهريًا عن تقديم ثقافة الحكم من خلال المجلس إلى عالم الإغريق، إلا أن الأقل وضوحًا هو كيفية اكتساب الفينيقيين طعم المجالس من خلال تواصلهم الدائم مع الشعوب التي عاشت مواقع أبعد نحو الشرق، في الأحواض الكبيرة المترامية التي حفرها نهرا دجلة والفرات وروافدهما في التلال الصحراوية وجبال سورية وبلاد ما بين النهرين.

في حوالى العام 3000 ق. م، كانت تلك المنطقة عالمًا منسيًا من الانتماءات القائمة على شعوب من سكان الخيام والرعاة الرحل الذين ينتقلون موسميًا بقطعانهم من الغنم والماعز مسافات بعيدة نسبيًا صعودًا ونزولًا في السهوب والسهول المروية الخصبة. وليس ثمة أدلة كثيرة على كيفية عيش هؤلاء القرويين، مع أن من الواضح أن لغتهم غنية بالمفردات التي تصف «المجالس»، وأنهم أصروا على ضرورتها في تحديد الخلافات وحلها. وهناك أيضًا أدلة كثيرة على المجالس مصدرها المدن التي نشأت في الإقليم أول مرة في أي مكان على وجه الأرض (الخريطة 2-2)).

الخريطة (2-2)



المدن الرئيسة القديمة في منطقة سورية وبلاد ما بين النهرين، في خلال الأعوام 3200-1000 ق. م.

تبدو اليوم مدن سورية وبلاد ما بين النهرين، التي يعود تاريخها إلى العام 3200 ق. م، مثل لارسا [179] وماري [180] وتل بيدر [181] ونيبور [182] وتوتول [183] وأور [184] وبابل وأوروك [185]، مثل أكوام بنية رمادية باهتة هامدة، تلعب بها الرياح. في أيام عزّها، كانت معابدها المهيبة، المبنية غالبًا من مصاطب صخرية ضخمة أو جبال اصطناعية عملاقة من الطوب المجفف بحرارة الشمس، والزقورات [186] الشهيرة، تخطف أنفاس الذين يرونها أول مرة. عاشت هذه المدن المبكرة على الإنتاج الزراعي المتزايد محليًا بشكل كبير، وعلى فائض المواد الغذائية، ورعت تطوير المقدرات الفنية والإدارية، بما فيها استخدام الخطاطين أقلامًا ذات نهايات مستطيلة الشكل لإنتاج كتابات مسمارية إسفينية الشكل، كما أدت تلك المدن دور قنوات للتجارة الطويلة المدى للمواد الأولية مثل الفضة والبرونز.

تفاوتت مساحات هذه المدن بين 40 هكتارًا و400 هكتار تقريبًا، وكانت عادةً تتموضع في قلب منطقة مروية، حيث الأرض ذات قيمة، وكانت تبدو مكتظة بشكل لم يسبق للأرض أن عرفته من قبل. كانت على غرار مدينة البندقية اليوم، مقسمة بقنوات مياه توفر مياه الشرب الجارية، وتحصر حركة سكانها في شوارع متوازية تلتقي في زوايا قائمة. وكانت عشوائية البيوت المبنية من الطوب تضمن تجاور المسؤولين الكبار مع الصيادين البسطاء جنبًا الى جنب. وكان قلب الحياة في المدينة رصيف الميناء الناشط الذي تديره نقابات أصحاب المتاجر، الذين يبيعون بضائع مثل الزبدة والبقول والعسل والبيرة والثياب الصوف والجلد، ويعملون على مسافة قريبة من القصور ومن المعابد التي كانت (لإرضاء الآلهة) تبنى على منصّات عالية لتكون مرئية على بعد كيلومترات عدة في محيطها.

شكّلت ملامح الحياة الريفية والحضرية جميع ميزات عالم سورية وبلاد ما بين النهرين، بما فيها أنماط الحكم. وتطورت الضغوط الدائمة - على شكل عملية سياسية كانت تقرر من يأخذ ماذا، ومتى وأين - في ما يتعلق بأمور مثل ملكية الأرض والتجارة، خصوصًا بشأن مؤسسة الحكم الملكي. ويُعتقد تقليديًا أن الملوك هيمنوا على هذا الإقليم في تلك القرون، لكن هذا الاعتقاد مرفوض؛ فالملوك ما كانوا، في الحقيقة، كليي القدرة ولا كليي الحضور - على عكس كل ما قاله التحيز الغربي.

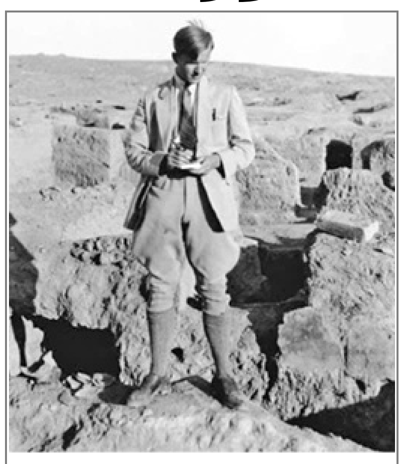
صحيح أن الصورة القديمة للاستبداد الشرقي تدل على طيف واسع من الوظائف المهمة التي يتولاها الملوك ذوو الميل الطبيعي إلى التطفل، والذين يستمتعون بإملاء المهمات على رعاياهم؛ فالحكام في قصورهم، أمثال حمورابي (ملك السلالة الأولى في بابل، 1792-1750 ق. م) كانوا يتلاعبون بحياة بلدانهم وآخرين من المرتبطين بهم، وكان لديهم نفوذ كبير في الشؤون السياسية. متشبهين غالبًا برعاة القطعان، كان يفترض بهم إرضاء الآلهة التي ألهمتهم أو عينتهم. وكان حريًا بهم أن يقودوا شعبهم ويحموه في زمن الحرب، ويكفلوا رخاءه في زمن السلم، على سبيل المثال، من خلال ضمان خصوبة الأرض عبر إنشاء شبكات قنوات الري وتطويرها. وهُم غالبًا ما طلبوا من رعاياهم في مقابل ذلك، أن يدفعوا الضريبة، أو أصروا على ضرورة مشاركتهم في المشروعات الزراعية، أو المشاركة في القتال في حروب البلاط، أو هكذا كان يقال غالبًا.

كانت سلطات الملوك في الحقيقة هائلة، لكن أولئك الذين يخرجون من الأدلة المتوافرة بالاستنتاج الصارم والسريع من أن سورية وبلاد ما بين النهرين كان يديرها ملوك مستبدون يقولون أقل من نصف الحقيقة كثيرًا. بداية، كانت الصورة البشرية لملك المدينة مطوقة بالوجود الظاهر لمعبد إله المدينة ونفوذه، وكان الملك فعليًا يفترض أنه من أتباع الإله؛ فعلى سبيل المثال، كان انتصار حمورابي العسكري، بعد ثلاثين سنة كحاكم للمدينة - الدولة الصغيرة بابل، عندما استولى على جنوب بلاد الرافدين، مفهومًا على نطاق واسع بأنه نصر لمردوخ [(187)]، إله مدينة بابل، الذي قيل إنه كان مختارًا من مجلس الآلهة الرئيسين ليدير الإمبراطورية، بمساعدة وكيله البشري حمورابي. مثال آخر: كان في مدينة ماري معبد كامل مخصص لإله العواصف الراعب داجون، بينما كانت الإلهة عشتار موضع تكريم دائم، وكانت تستشار في المهرجانات والشعائر الدينية التي لم تمنح البركة للملك وبلاطه فحسب، بل إنها شجعت المشاركة الفعالة لكل السكان أيضًا. مثال آخر: في المدينة الرافدية لجش [(188)]، كان المعبد الرئيس يعود إلى إله اسمه نينورتا الذي كان لديه حاشية واسعة من الخدم المقدسين والبشر، بمن فيهم بوّابون ورعاة وخمارون وصانعو سلاح. وكان المعبد المالك الأكبر للأرض بلا منازع، وكانت رعايته

ممتدة بالطول والعرض، لتشمل ضامني الأراضي ومستأجريها وعمال السخرة.

كانت ترتيبات مرتبطة بالمقدس كهذه تقوم بدور الرقابة على الملوك، وتجعلهم أكثر تواضعًا مما سيكونون عليه بأي شكل آخر. لكن الأدلة الأحفورية تُظهر أيضًا أن سلطة الملوك ونفوذهم - قبل 2000 عام على التجربة الأثينية مع الديمقراطية - كانا في الواقع مقيدين بالضغط الشعبي من الأسفل، وعادة من خلال شبكات أو سلاسل من التدابير أو المؤسسات التي تسمى «المجالس» (كانت تسمى باللغة المحلية السومرية *ukkin*، وباللغة الأكادية *pŭhrum*. مقتفين أثر العالم الدانماركي ثوركيلد ياكوبسن (الصورة (2-5))، اكتشف المراقبون «ديمقراطية بدائية» مزدهرة عبر سورية وبلاد ما بين النهرين، خصوصًا في بابل وأشور، في وقت مبكر من الألفية الثانية ق. م [189].

الصورة (2-5)



ثوركيلد ياكوبسن يدوّن ملاحظاته في خلال إزالة حي سكني كبير في تل أسمر، العراق، في عامي 1931-1932.

كان يحلو لياكوبسن أن يقول إن المنطقة كانت تشبه «كومنولث» سياسيًا تملكه الآلهة وتحكمه بما لديها من أجهزة تنفيذية لممارسة ضغط ظاهري، ولتطبيق القانون والنظام والعدالة داخليًا - بمساعدة البشر، الذين كانت مشروعاتهم الكبيرة والصغيرة كلها تنشأ في مجالس من المواطنين. لكن، هل هناك أي مضمون لهذا الكلام الجذري عن عالم «الديمقراطية البدائية» في سورية وبلاد ما بين النهرين؟ يتحدث كثيرون ضد هذه الفكرة ككل والغائية الكامنة، والمشمولة بكلمة «بدائية» الاستدلال بأنها كانت الأولى في نوعها، أو الأنموذج الأول لما جاء بعدها، تطرح أسئلة صعبة حول الرابط التاريخي بين مجالس عالمي اليونانيين والرافديين. وتفترض أيضًا - على نحو خاطئ كما سنرى في القسم التالي من هذا الكتاب - أن على الرغم من الاختلافات كلها، هناك سلسلة تطورية لا تنقطع، تربط بين الديمقراطية المجلسية

والديمقراطيات التمثيلية الحديثة، كأن شعوب لجش وماري وبابل، المختلفة إلى حد كبير، كانت أخوات لجيمس ماديسون وونستون تشرشل وجواهر لال نهرو. ويجازف الاستخدام الحر لتعبير «الديمقراطية البدائية»، مثل تعبير «الديمقراطية الأنموذج»، الذي وضعه في الوقت نفسه تقريبًا الباحث البولندي الأميركي في العلوم الإنسانية برونيسلاو مالينوفسكي، بالوقوع في فخ إطلاق الصفة «ديمقراطية» على مجتمعات كثيرة، لا لشيء سوى أنها تفتقر إلى مؤسسات مركزية واحتكارات متراكمة للسلطة، أو لأنها تحرّم مراكز القمع العنيف غير القانونية، علنية كانت أم مموهة، والتي لا يمكن المواطنين الشكوى منها أو الحصول على تعويضات لها.

ولا يسعف الأمرَ الاستخدامُ البائد للكلمة ذات الأصول الخطية (Linear B) ‘B’، أي «ديمقراطية»، لم يتم استخدامها في أي مكان في هذه القبة، مع أن هناك - وبشكل لافت للنظر - احتمال وجود علاقة لفظية بين عائلة المفردات التي تحتوي على *deme* و*dēmos* و*damu* وقرابة بعيدة في اللغة السومرية القديمة، وهي الكلمة DUMU، «ابن»، وجمعها «أبناء»، وحين التعريف بالموقع الجغرافي، تدل (كما في كلمة *dāmos* في اللغة الخطية B) على سكان ذلك الموقع الذين لديهم روابط عائلية ومصالح مشتركة. وهناك أيضًا الاعتراض الأقل وضوحًا لكن الأبعد أثرًا: الخطر الكبير من أن تسمية المؤسسات القانونية والسياسية في سورية وبلاد ما بين النهرين «بدائية» و«ديمقراطية» سيغفل أصالتها الغريبة أو سيقلل شأنها.

من المؤكَّد أن الذين تحدثوا عن الديمقراطية البدائية لم يقصدوا إغفال ذلك، لكن مع هذا، كان هذا هو الأثر المؤسف. صحيح أن الذين يفضلون تضمين هذه «الديمقراطيات البدائية» في تاريخ الديمقراطية حققوا خطوة مهمة بالمعنيين الفكري والسياسي؛ فالمجالس القديمة لسورية وبلاد ما بين النهرين تمثّل، في الحقيقة، الحضور الأحفوري في آثار أثينا وغيرها من الديمقراطيات اليونانية، ومجالس العالم الفينيقي، وهي تعلمنا في الأساس أن نعيد التفكير في أصول الديمقراطية، وتتطلب منا أن نعد أنفسنا لصدمة: تدعونا إلى رؤية أن الديمقراطية من النوع اليوناني ذات جذور شرقية، لذا، وبالمعنى الحقيقي، فإن ديمقراطيات اليوم مدينة، في الحقيقة، للتجارب الأولى في الحكم الذاتي من خلال مجالس الشعوب الشرقية الملغاة كأنها غير قابلة للديمقراطية بأي معنى. قبس من الشرق (*Ex oriente lux*): مصباح الديمقراطية القائمة على مجلس أضيء أولًا في الشرق.

أنو

يتمثل ما بقي من مشكلات في حديث «الديمقراطية البدائية» في أن لاستخدام كلمة «بدائية» لوصف هذه الجذور الشرقية، أثرًا غير متعمد في إغفال شيء باهر بقدر ما هو محيرِ: كانت المجالس ملهمة بالأسطورة.

إننا بحاجة إلى ثورة فكرية لنرى أن المجالس كانت شائعة عبر الإقليم الذي صار يسمى الشرق الأدنى، أو غرب آسيا، ولم يكن الأمر يبدو كذلك حتى وقت قريب جدًا. يكمن أحد الأسباب الرئيسة للمعرفة الضئيلة بهذه المجالس في أن وجودها بدا غير محتمل في عالم تحكمه الأساطير - عالم أكثر من محكوم (كما في القول الشهير لكارل ماركس) كبّل «عقل الإنسان في أصغر بوصلة ممكنة، جاعلًا إياه الأداة غير القادرة على مقاومة الخرافة، ومستعبدًا إياه تحت القواعد التقليدية، وحارمًا إياه من جميع الطاقات التاريخية والعظيمة»[(190)]. ولو أتيحت لماركس فرصة تعلم اللغة السومرية (كانت في العام 1853 لا تزال لغة «ميتة» تنتظر من يفك رموزها) واستأنس بالمصادر، لرأى الأمور بصورة مختلفة؛ فالمجالس الأولى ولدت في عالم معرّف بأساطير قوية ابتُكرت في أواسط الألفية الرابعة ق. م ولم تكن تلك الأساطير مجرد قصص مهمتها كف نظر المؤمنين بها عن «حقيقة» الأمور، لم تكن «حقيقة» أو «زيفًا»، «صحيحة» أو «خطأ». ووفرت بدل ذلك سياقات ذهنية شكّلت حياة الناس وهيكلتها ونشّطتها، وأعطتهم أهمية، ومنحتهم خريطة تحدد موقعهم في الزمان والمكان.

كان الكون بالنسبة إلى شعوب سورية وبلاد ما بين النهرين - كما بالنسبة إلى الإغريق بعد ألفي عام - عالمًا تعصف به الصراعات يُدفع ويُجذب بقوى شديدة لها شخصياتها الخاصة بها. وكان الخوف واجبًا من هذه الآلهة؛ فبفضل الآلهة، كان العالم يتصدع بقصف العواصف الرعدية، وبأمطار غزيرة تقطع كل المواصلات فجأة، بتحويلها الأرض الصلبة إلى وحول. وكانت مياه الأنهار ترتفع بشكل غير متوقع أحيانًا، مدمرة الحواجز بعشوائية ومغرقة المحصولات، وكانت الرياح الحارقة تقطع أنفاس البشر بغبارها الخانق. هذه الأعراض الطبيعية كانت في نظرهم من صنع إله أو إلهة، وكان الشيء نفسه ينطبق على كل شيء آخر في الكون: الجبال، الأودية، الصخور، النجوم، النباتات، الحيوانات والبشر أنفسهم.

كان العالم كله في حركة دائمة، وكان هذا الوجود الحيوي الذي أنتج - وبشكل ملحوظ - نظامًا. والسوريون والرافديون آمنوا بأن الآلهة انبثقت من الفوضى المائية لبداية التكوين، وحققت نصرًا مهمًا على قوى الفوضى، وعملت بعد ذلك بمشقة لتجلب الطاقة والحركة إلى العالم، وعلى هذا الأساس، لخلق نظام عبر تكامل فعّال. كان التوازن الناتج ثمرة مفاوضات جرت في «مجالس» - تجمعات تخطت الشلل والبكم من خلال التحكم في قوة إصدار الأوامر التي تقرر الحوادث الكبيرة المقبلة، والمعروفة - خلاف ذلك - باسم القدر.

بصرف النظر عمّا اعتقدوه عن صحة منطق أسطوري من هذا النوع وجاذبيته، فالحقيقة هي أنه كان موضع إيمان واسع النطاق، وذا آثار تمكينية للشعوب السورية والرافدية التي كانت تفكر في أنفسها ككائنات لا حول لها ولا قوة،

ممسوكة في عالم تحكمه قوى يُنظر إليها بكثير من الرعب. كان يُحتسب أن هناك حوالى 50 إلهًا وإلهة، لكن الأكثر أهمية منها كان يُستدعى إلى مجالسها من حلقة مصغرة تضم سبعة، أكثرها نفوذًا إله السماء أنو (Anu)، فارس العواصف العظيمة، الملك المدهش والعظيم القوة، كان اسمه معًا، المفردة التي تُستخدم يوميًا لوصف السماء، وتذكير بدوره (كما ترد في الأسطورة المحلية) كناظم لـ «المجلس المعيّن لكبار الآلهة». وبموجب المواصفات الديمقراطية في يومنا هذا، كان حكم السبعة الكبار يشبه نوعًا من الأوليغارشية التي سادت عالمًا لم تكن فيه الديمقراطية كلمة، ولا حتى أي شيء، ككائن بشكل فارغ.

لكن مهلًا، لننظرْ لحظة في اعتقاد السوريين والرافديين المثير بأن شخصيات الآلهة كانت مرنة، بمعنى أنها تختلط بشخصيات آلهة أخرى، ومع العالم البشري بشكل أعم، لتمدّ الأخرى ببعض الجرعات من مواصفاتها ذاتها. انظروا إلى نينتو (Nin-tu)، «والدة الآلهة» و«أم جميع الأطفال» (وفق أحد النقوش)؛ فبعض المنحوتات الصخرية تُظهرها وهي تُرضع طفلًا؛ تحيط بها الأجنة، ويخرج الأطفال إلى العالم من تحت ثوبها. كان الاعتقاد أن من الممكن أن تحرز النساء جميعًا تماثلًا جزئيًا معها، وأن يحملن من خلال المشاركة في قواها الإنجابية. لاحظوا كيف أن الإلهة ليست تجريدًا وكينونة بعيدة، بل هي بالأحرى «أنت مقدسة» (Thou) تمنح المساواة، وتؤكد المساواة بين متساوين. لاحظوا أيضًا مفهوم أن على النساء والرجال الاهتمام في حضرة نينتو، لأن لديها قوة حرمان الأشرار من النسل، وحتى وقف التناسل في الأرض كلها. كانت قوتها من العظمة أنها كانت أحيانًا تأخذ مقعدها مع أنو وإنليل (Enlil) في مجلس الآلهة. هناك في الجسم الحاكم للعالم تصبح ننهورساج [(191)] «ملكة الآلهة» و«ملكة الملوك والأرباب»، المرأة التي تحدد المصائر من خلال «اتخاذ قرارات تهم (كل) السماوات والأرض» [(192)].

كان احتمال الاندماج مع الآلهة الأقوياء قد أعطى بذاته البشر الشجاعة للنهوض بأنفسهم، والوقوف منتصبين، والانتقال من أجل أنفسهم في العالم. كما في أثينا، كذلك في سورية وبلاد ما بين النهرين: كانت حيازة إله وسيلة للتمكين الذاتي. لذلك، كانت الرسائل تُكتب تكرارًا للآلهة، وكانت المهرجانات الدينية التي تتضمن مواكب البكاء بحثًا عن إله مفقود تثير اهتمامًا شعبيًا عظيمًا. لذلك أيضًا، كان في كل مسكن معبد صغير لإله شخصي، يُصلى له يوميًا وتقدَّم له القرابين، من أجل (لاحظوا منطق التفكير الأسطوري) أن يشبك سكان البيت أيديهم مع الآلهة ليصبحوا مثلها. يترتب على ذلك ما يلي: بما أن البشر خُلقوا خصيصًا لخدمة هذه الآلهة، فمن المفترض أن يكون لمحاكاة أساليبها في الحكم الذاتي المفعول ذاته: استيعاب بعض مزايا آلهتهم من خلال مضاهاة قدرتها على الاجتماع والتخاطب واتخاذ القرارات، بشكل طبيعي، عبر التفاوض والتسويات القائمة على النقاش.

أطلق السوريون والرافديون على هذه المهارة عبارة «واحد يسأل الآخر»، وكانت نظرتهم إلى العالم مغايرة لنظرتنا، وما كانوا يحللون المسائل بناء على ما إذا كانت حية أو ميتة، متحركة أو جامدة. كما أن الناس لم يفكروا بناء على مستويات مختلفة من «الحقيقة»: لم يكن هناك معنى للاختلاف بين إله «في الأعلى»، في السماوات، والناس «هنا»، على الأرض. بل إن شعوب سورية وبلاد ما بين النهرين اعتقدت، بدل ذلك، أنها تعيش في كون مفعم بالحياة، متكامل بحيوية، عرضة دائمًا لدفع وجذب قوى كانت إراداتها الظاهرة والمبذولة بينها في المجالس مصدرًا حاسمًا للنظام الكوني. ليس هناك أدلة كافية تدعم وصف (ياكوبسن) للكيان السياسي لبلاد ما بين النهرين كرابطة (commonwealth) عظيمة تقوم على «مجلس عام لجميع المواطنين»، إلا أن المبالغة تُبرز النقطة الحيوية التي صاغها أرسطو جيدًا، وهي أن البشر «لم يكونوا يتخيلون أشكال الآلهة على صورتهم فحسب، بل طريقة حياتهم أيضًا» [193]، والملاحظة البارعة هذه تنطبق بالتأكيد على سورية وبلاد ما بين النهرين، حيث كان لتقليد الاجتماع معًا من أجل تقرير المسائل جذور وثنية وإلهية. وعندما كان رجال ذوو مناصب ومستويات مختلفة يجتمعون معًا لطرح مسألة أو أخرى - رجال كانوا يعتقدون أن الأذن لا الدماغ هي مركز الذكاء - فإنهم كانوا ينظرون إلى أنفسهم كمشاركين في العالم الأوسع للآلهة، كمتوسلين لرضاهم، ومساهمين فعّالين في التكامل المهدئ لعالم هو، خلاف ذلك، قابل للفوضى والاضطراب.

ضَمن التحامل المسيحي والحديث العميقان ضد هذا النوع من الأساطير ألا يُعترَف بالمجالس القديمة في سورية وبلاد ما بين النهرين في التواريخ السابقة للديمقراطية. وثمة أمر آخر أدى دورًا في هذا الإهمال، هو الاقتصاد السياسي للقراءة والكتابة؛ فابتكار الكتابة في هذه المنطقة من العالم حدثَ بداية من أجل تسهيل عملية الحساب التي تزداد تعقيدًا، والتي صارت بمنتهى الحيوية للاقتصادات المتنامية للمدن والمعابد. وتبيّن الأدلة المتوافرة أنه بينما دشّنت الكتابة ولادة أعمال أدبية مهمة في سورية وبلاد ما بين النهرين، كانت القراءة والكتابة محدودتي المجال. وكانت الكتابة تُستخدم، في المقام الأول، لتسجيل التجارة والمهن، وبصورة خاصة لإدارة المؤسسات العامة، مثل المعابد والقصور. كان لهذه الحقيقة، مضافة إلى حصر القراءة والكتابة وحفظ السجلات في المؤسسات الحكومية والعائلات والأفراد الأكثر ثراء، أثر طويل المدى، جعل المجالس غير مرئية عمومًا في عيون الأجيال التالية. وتعزز هذا الأثر، للمفارقة، من خلال قوة هذه المجالس: بالضبط لأن البيروقراطية المركزية للبلاط مثلًا، احتكرت عملية حفظ السجلات الاقتصادية والإدارية، ولم يجرِ تسجيل السياسات غير المركزية التي كانت تجري في المجالس - أو هكذا يلمح ما بقي من أدلة متفرقة.

إذا كانت هذه البقايا الأثرية تبدو باهتة، فليس سبب ذلك غياب المجالس أو ضعفها بل هو عقيدة الديمقراطية الغربية، وتقلبات حفظ السجلات والقراءة والكتابة، وطغيان الوقت، والحظ والمهارة في الحفريات الأثرية، وأخيرًا، مأساة الحرب في المنطقة. كما أن حقيقة أن مفردتي المجلس *ukkin* السومرية و*pŭhrum* الأكادية اللتين تشيران (كما في الإنكليزية) إلى تجمعات الناس غير الرسمية وإلى جسم حكومي، جعلت أعمال التنقيب الأثري أكثر صعوبة بكثير. لكن الأدلة الشحيحة ليست مقياسًا للعجز السياسي أو لعدم أهمية هذه المجالس تاريخيًا، وربما هناك نقص جدي في الوثائق التي تصف أعمال المجالس بالتفصيل، لكن مع ذلك، هناك أمثلة مذهلة ما زالت قائمة.

يُظهر بعض هذه الأمثلة أن المجالس لم تكن ظاهرة حضرية فحسب. وهناك أدلة تعود إلى الألفية الثانية ق. م، تشير إلى أن الرعاة، سكان الخيم في المنطقة الشمالية الغربية من بلاد ما بين النهرين، كانوا يجتمعون بشكل دوري لمناقشة الأمور ذات الاهتمام العام [(194)]. وكان الاسم المستخدم باللغة السامية الغربية لوصف هذه الاجتماعات - *rihsum* - ينطبق على التحادث بين مجموعات مختلفة من الرعاة، مثل اليامانيين والزالمكوميين (Zalmaqum). تقول إحدى الوثائق: «التقى اليامانيون والزالمكوميون، وبدأوا محادثات (*rihsum*). وكان الهدف من اللقاء عقد تحالف». ويبدو أن هذه اللقاءات كانت تُعقد أحيانًا بمبادرة من سلطة خارجية، بمن فيها ملك ماري زميري ليم (Zimri-Lim) (1775-1761 ق. م)، الذي يأمر في أحد توجيهاته الخطية بـ «اذهبوا والحقوا بالـ ’هانا‘ (Hana) [قبيلة رعاة]، وادخلوا معهم في محادثات، ليجتمعوا بعدها و[عند] ارتفاع (؟) المشعل، يمكن قبيلة الهانا أن تأتي كرجل واحد لمساعدتي». يوحي هذا التوجيه بأن المشاركة الشعبية في هذه المحادثات كانت ربما واسعة النطاق أحيانًا، وتشمل النساء والأطفال أيضًا. ويبدو أن استعداد المشاركين للسفر كان شائعًا، لكن الأدلة تشير إلى عدم وجود مكان ثابت للاجتماع، حيث كانت المحادثات تُعقد.

كانت الاجتماعات المتنقلة، التي تجري فيها المحادثات وتُعقد الاتفاقات، نمطًا من المجالس. وكان هناك نمط آخر من اجتماعات المدن التي تُعقد للنظر في الخلافات وإصدار أحكام قانونية. من المدينة المقدسة في نيبور واحدة من أقدم المستوطنات البابلية على نهر الفرات والمكان الذي يفترض أن إنليل خلق البشرية - هي الآن آثار صحراوية ضخمة تقع على مسافة 100 كم جنوب بغداد - نجا توثيق لمحاكمة في جريمة قتل من وقت مبكر في الألفية الثانية ق. م: تفصّل الوثيقة جريمة قتل ارتكبها ثلاثة رجال ضد لو إينانا (Lu-Inanna)، ابن كاهن محلي، وما تبعها من تستر من زوجة الضحية. «رفعت القضية إلى ... الملك أور نينورتا (Ur-Ninurta) [الذي] أمر بأن يبت قضيتهم المجلس في نيبور». ويُظهر السجل أن مجلسًا من العامة (الكلمة التي استُخدمت كانت *muškēnum*) - رجال من ذوي اختصاصات، مثل التقاط الطيور، البستنة، صناعة الأواني الفخارية -

الخدمة العسكرية - ناقش القضية بالتفصيل، وحكم بإدانة المتهمين الأربعة «تسمي الوثيقة كلًّا من ناناسغ (Nannasig)، ابن لو سن (Lu-Sin)، كو إنليلا (Ku-Enlila)، ابن كو نانا (Ku-Nanna)، الحلاق، إنليل إينام (Enlil-ennam)، عبد أدا كالا (Adda-kalla)، البستاني، ونن دادا (Nin-dada)، ابنة لو نينورتا (Lu-Ninurta) زوجة لو إينانا)، وهدر دمهم، وسُلِّموا للقتل، كما حكم المجلس في نيبور» [(195)].

هناك أدلة على أن مجالس مثل التي في نيبور كانت في خلال الألفية الثانية عادة، أكثر من محاكم شعبية للقانون المدني - كانت مهماتها تشمل صلاحية متابعة خطوات الملوك. وثمة إشارات تؤكد ذلك في رسالة من مجلس في بابل، موجهة إلى ملك بابل شمش شوما أوكين (Shamash-shuma-ukin) وشقيقه، الملك الأشوري أشوربانيبال (Assurbanipal)، تذكّرهما بالتعهد السابق لملك بابل بأن «كل من يدخل بابل هو موضع حماية دائمة» وأن «حتى لو دخل كلب إلى المدينة فلن يُقتل». كما أن الرسالة تطلب من الملكين معًا منح الحق في الحماية لجميع سكان بابل، حتى الذين هم من «أصول أجنبية» [(196)]. ورددت هذه العريضة صدى المثل المعروف: «ما يُعطَ عن إذعان يصبح وسيلة للتحدي». كما أنها رددت صدى نص سياسي بعنوان «مشورة إلى الأمير» (*The Advice to a Prince*)، مخطوطة على لوحة فخارية مكتشفة في أقدم مكتبة في العالم في مدينة نينوى. يحذر النص المكتوب في حوالى نهاية الألفية الثانية الملوك من أن الآلهة لن ينظروا بعين الرضا إلى تصرفات تتطفل على الحريات في حياة المدينة أو الريف. وإذا أخذ أمير جشِع «الفضة من المواطنين في بابل ليضمها إلى خزائنه، [أو] إذا نظر في دعوى قانونية تشمل رجالًا من بابل وتعاطى معها بطيش، مردوخ (النمرود)، رب السماوات والأرض، سيسلط خصومه عليه [و] سيعطي أملاكه وثروته لأعدائه». ووردت عقوبات مماثلة لمخالفات من مثل الفشل في قبول المشورة، والأحكام الخاطئة أو سجن مواطنين من غير حق، أو محاولة إجبار مواطنين على العمل في الحقول أو المعابد. يذكّر هذا النص السياسي الأمراء، حاضرًا ومستقبلًا، بأن المجالس في بابل ونيبور وسيبار كوّنت كل منها - بمساعدة مقدسة - حصانتها من الحكم المستبد أو الاعتباطي. و«أكد أنو وإنليل وانكي، الآلهة العظام الذين يسكنون السماء والأرض، في مجلسهم تحرر هؤلاء الناس من هذه الالتزامات» [(197)].

لا بد من أن نحذر المبالغة في الحماسة التي يسببها الوقوع على مصادر من هذا النوع، وربما يقول منتقد لكل هذا التوغل في عالم المجالس القديمة: «هذا كله جيد. لكن من وجهة نظر الأمراء، كانت المجالس عظيمة الفائدة، بالتأكيد؛ كانت مصدرًا جيدًا للمعلومات؛ كانت بمنزلة سماعات للأمراء الذين كانت تصم آذانهم المسافة من رعاياهم. ثم، ألم تكن المجالس أيضًا قنوات لحشد التأييد لمصلحة سياسات سبق للأمراء أن أقروها، وبالتالي إعطاء هذه السياسات في الأقل فرصة صِدامية لاعتمادها بنجاح؟».

أسئلة ذات صلة: كانت المجالس في الواقع قنوات تواصل حيوية بين الحاكمين والمحكومين في مجتمعات صغيرة كان الحكام فيها يجدون أن من شبه المستحيل تفادي الاختلاط يوميًا مع أولئك الذين يمارسون سلطتهم عليهم. لكن وضع الأمور بهذا الشكل الأحادي الجانب، كما يحلو لعقائديي الديمقراطية الغربية أن يفعلوا، يعني أن نقول نصف القصة فحسب، وبالتالي نطيل عمر كذبة كبيرة. لأن، بالضبط، كما الكيانات السياسية اليونانية التي جاءت بعد ألف عام لاحقًا، كانت المجالس القديمة في سورية وبلاد ما بين النهرين أيضًا أماكن انغرس فيها التثقيف العام والشك في السلطة والفنون التي أصبحت لاحقًا تسمى السياسة - اتخاذ قرارات علنية في من يأخذ ماذا وأين وكيف.

من المحتمل إلى حد بعيد أن الاجتماعات الأقدم في سورية وبلاد ما بين النهرين كانت أكثر وفرة وحركة وانتشارًا، بمعنى أنها كانت أقل مركزية إلى حد بعيد من مجالس المدن - الدول التي قامت في بلاد الإغريق لاحقًا. كانت المجالس الثابتة من النوع اليوناني، وذات المكونات الثابتة التي تعيش في منطقة جغرافية محددة، غير عادية. هذا الفارق ليس مفاجئًا بالنظر إلى الشمولية والطاقة والميزات الأخلاقية القوية التي كان يتمتع بها آلهة سورية وبلاد ما بين النهرين. ولم تكن الآلهة التي أدت دور القدوة للمجالس البشرية آلهة نزوات تتصرف سعيًا لتلبية رغباتها وطقوسها للعربدة الجماعية فحسب؛ بل كانت آلهة منشغلة بنشاط في ترتيب الكون بشكل قويم، وصولًا إلى أدق التفصيلات. كانت في اجتماعاتها التي تعقد في مجالسها الخاصة التي لا مكان ثابتًا لها، تنبّه ضد الغرور والفوضى والوحشية، وتنصح بالتروي الأخلاقي وبالصلاة وفقه التوبة. تلمّح الأدلة المتوافرة إلى أن «تعدد الآلهة الأخلاقي» [(198)] في عالَمَي سورية وبلاد ما بين النهرين شجع على انتشار المجالس البشرية والمداولات عندما تدعو الحاجة. وربما يشرح هذا لماذا بدا أن النظر إلى المجالس كان جديًا جدًا، ولماذا كانت شخصيتها دائمة التغير وبلا مأوى، ولماذا كانت يدها طويلة، بمعنى أنها لامست حياة الناس وشكّلتها في أطر متنوعة، ولماذا كانت تبدو ذات توزيع «متداخل» و«مرن» في الأرياف والمدن التي ازدهرت فيها.

لا نعرف ما إذا كانت هناك أدلة مستقبلية جديدة قريبة الظهور، لكن هناك بالفعل تفصيلات وافرة آتية من الأرياف والقرى والمدن، تتعلق بلقاءات شعبية في مجالات القانون وفي شؤون تراوح بين الخلافات في شأن الماء والأرض، وقضايا الضرائب والسلامة العامة. هناك أيضًا أدلة كثيرة على أن المجالس الشعبية كانت تُعقد ضمن المعابد الرئيسة في المدن. ولم تكن المعابد أماكن صلاة للآلهة فحسب، خصوصًا في الألفية الأولى، بل كانت مكان مداولات، ومتاريس ضد الممارسة الاعتباطية للسلطات الحكومية أيضًا. وكان هذا الأمر صحيحًا كذلك بالنسبة إلى المجالس المحلية في المدن التي كانت مقسمة

إلى أحياء إدارية كان للسكان في كل واحد منها مجلسهم الذي كان يقوم أيضًا بدور المحكمة القانونية التي تنظر في الخلافات بين السكان وتبتّها علنًا.

كانت المجالس القديمة في سورية وبلاد ما بين النهرين متعددة الأشكال على نحو لافت، وضَمن ذلك أنها لم تكن مجرد أجهزة يتحكم فيها الملوك المحليون الذين كانوا يدعونها إلى الانعقاد أحيانًا، أو تتحكم فيها المعابد أو الحكام الإمبراطوريون الأغنياء والأقوياء. لكن، كم كانت تلك المجالس شاملة؟ كيف كانت تعمل؟ هل كانت لديها إجراءات تلطّف شهوة السلطة لدى المشاركين الطامحين؟ هل كان هناك احتساب أصوات؟ هل كانت الأكثرية تقرر (كما يلمّح بضعة أدلة قائمة) أمر اليوم؟ لا يمكننا التأكد من ذلك.

الواضح أن المجالس التي نشأت في المناطق التي ترتبط معًا بنهري دجلة والفرات وروافدهما، كانت قوة يُحسب لها حساب. ونحن نعرف أنها لم تكن مؤسسات «علمانية» (لم يكن هناك معنى للفارق بين المقدس والمدنس عند شعوب المنطقة، كما أنه لم يكن بالنسبة إلى اليونانيين أو الفينيقيين)، وأنها كانت أحيانًا تعج بالنزاعات، كما يشير نص دعاء للآلهة من أحد سكان المستعمرة التجارية الأشورية في كانيش [(199)] (في الأناضول): «لا تتخل عني يا إلهي للمجلس، حيث هناك كثيرون يتمنون الشر لي»، و«لا تجعلني أتعرض للأذى في المجلس» [(200)]. هناك أيضًا أدلة مثيرة للإعجاب، سبق ذكرها، في محاكمة جريمة نيبور، على أن بعض المجالس القديمة في سورية وبلاد ما بين النهرين في الأقل، كان أكثر كثافة من مجالس أثينا. ويبدو من المشكوك فيه أن تكون النساء مشمولات في المجالس بشكل عادي - الأدلة الميدانية ضعيفة في الحالتين - ولم يكن للعبيد أو الأطفال فيها صوت. لكن صانعي الأواني الفخارية، وعمال البساتين، ولاقطي الطيور، والجنود الذين كانوا يخدمون المعابد المحلية كانوا من ضمن العوام الذين يشاركون في المجالس. كانوا يفعلون ذلك بالتوازي مع مجالس تضم ذوي حِرف واختصاصات محددة، مثل أصحاب المتاجر. وهناك حتى بعض الأدلة المثيرة للاهتمام، تحديدًا من الحقبة التي كانت فيها الديمقراطية الأثينية مزدهرة، وهي تشير إلى وجود جمعيات حكم ذاتي للأجانب، مثل مجالس المصريين وغيرهم من المهاجرين في بابل في القرن الخامس ق. م، وهي من النوع الذي لم يكن موجودًا في أثينا. هناك أيضًا سجل لحضور عبد محلي اجتماع المجلس في كانيش، وأدلة من الحقبة البابلية القديمة (حوالى العام 1700 ق. م) عن مجلس شارك فيه جميع السكان - رجال ونساء من جميع الخلفيات والمهن - في بلدة متقدمة على الحدود على الفرات اسمها حارادوم [(201)]، اتُهم واليها حاباسانو علنًا باختلاس أموال دافعي الضرائب. ومن محفوظات مدينة ماري، مقر مملكة معتدلة في وادي الفرات مباشرة داخل الحدود الحالية لسورية مع العراق، تأتي لوحة طينية مكتوبة باللغة المسمارية المستطيلة، وتوثق لخلاف عام على الوضعية القانونية لأرض القصر في سابيراتوم، وهي بلدة تقع على مجرى

الفرات بالقرب من ماري. وقد استمع المجلس الذي عُقد في حضور الملك زميري ليم، مع بلدة سابيراتوم و43 ناطقًا باسمهم، إلى تفصيلات كيفية ادعاء شخص مستقل لملكية الأرض. وسُجّل أن البلدة المجتمعة صوتت ضد الادعاء، وأكدت أن ملكية الأرض تعود إلى الملك، وأنها أقسمت على ذلك أمام الملك [(202)].

أي تفكير في أن المجالس في سورية وبلاد ما بين النهرين كانت شعبية حقًا - أمثلة لـ «ديمقراطية» في قيد الإنتاج - عرضة للسحق بأدلة تفيد بأن بعضها كان تحت نفوذ ما يسمى «شيوخ المدينة»، كما سبق القول في حالة بيبلوس. وفي الأقل، هذه هي الإشارة التي توفرها القصة الأدبية السومرية عن جلجامش وأغا (Agga)، وهي التي كُتبت ربما في أواخر الألفية الثالثة ق. م، لتروي حصار أوروك [(203)] (Uruk) (المدينة التي كان جلجامش ملكًا عليها) من قوات أتت من مدينة كيش [(204)]. يطلب جلجامش في وقت الشدة، وبتواضع، وهو المفترَض أنه نصف إله ويتمتع بقوة خارقة، مشورة مجلسين: مجلس «رجال المدينة» أو «الرجال القادرين على العمل» (بالسومرية *guruš*)، ومجلس «شيوخ المدينة» (بالسومرية *ab.ba* وبالأكادية *šibūtum*). وليس واضحًا نوع العلاقة بين «الشيوخ» والبقية، لكن التمييز في حد ذاته يكشف أن عالم المجالس القديمة لم يكن جنة المساواة، وأنه احتوى على تراتبية راسخة تستند (ربما) إلى مواصفات مثل السن أو الجنس أو الثروة أو الوضع المهني.

إرث سورية وبلاد ما بين النهرين

ماذا حدث لهذه المجالس القديمة التي ازدهرت في ماضٍ ضارب في القِدم ألفيتين قبل الميلاد؟ هل تلاشت مثلما تتبدد غيمة من دونٍ أن تترك أثرًا في سماء صيف حار؟

يقول الجواب الأكثر نفوذًا الذي يعطى اليوم: بمرور الزمن، ومع نمو الإمبراطوريات في المنطقة، أضعفت المجالس الشعبية، أو خنقت حتى الموت بسبب نمو السلطة المركزية المستندة إلى قوة السلاح. يضعنا هذا الجواب على المحك، لكن مع الأخذ في الاعتبار عدم انسجام المصادر الناجية، تشير الأدلة إلى استنتاج مختلف تمامًا: لم تحافظ المجالس على بقائها عبر المنطقة فحسب، بل إنها ازدادت في بعض الأماكن قوة، بالضبط لأن الإمبراطوريات النائية من النوع البابلي أو الأشوري لا يمكنها أن تعمل بطريقة فعالة إن لم «تنوع مصادر» قوّتها من خلال تطوير اتفاقات «تعاقدية» وتنمية علاقات عمل جيدة مع قبائل الرعاة والمدن المنتشرة في مداها الجغرافي [(205)].

إن العلاقة الإيجابية بين الإمبراطوريات والحكم الذاتي - وهي علاقة شائكة، وهذا ما سنعود إليه مرات عدة - تلمح إليها رسالة أشورية قديمة مثيرة للاهتمام، من أوائل الألفية الثانية قبل الميلاد. تسجل الرسالة طلبًا إلى مدينة

أشور لإعطاء تعليماتها بأن تقوم المستعمرة بإنفاق المال في سبيل بناء تحصينات جديدة [(206)]. وتوضح الرسالة الكيفية التي يتم بها استخدام كلمة «المجلس» عادة مرادفة لكلمة «المدينة». ومن الممكن أن على المجالس التي كانت (كما زعم ياكوبسن ذات مرة) ذات سلطة تعيين الملوك أو عزلهم، أن تثبت صحتها أو لا تثبتها، لكن هناك منحًى يبدو أكيدًا: استمرت هذه المجالس ألفي عام في الأقل، وهذا يعني أنها مثل المجالس الفينيقية والإغريقية التي جاءت بعدها، كوّنت تقليدًا سياسيًا لم يكن من السهل إلغاؤه أو ازدراؤه.

مع أن الأدلة الميدانية لا تزال ضحلة، يمكننا القول بشيء من التأكيد إن مجالس الحكم الذاتي القديمة في سورية وبلاد ما بين النهرين كانت معدية. ماذا يعني ذلك؟ من منطلق جغرافي، يعني أنها انتشرت نحو الشرق، إلى ما هو اليوم شبه القارة الهندية مثلًا، حيث أصبحت الجمهوريات التي تحكمها المجالس شائعة في خلال الحقبة الفيدية بعد العام 1500 ق. م [(207)]، بفضل التجارة النهرية وطرق القوافل التي تقاطعت عبر مدن سورية وبلاد ما بين النهرين، مثل ماري وتوتول [تل بيا] وتل براك، انتقل تقليد المداولات المجلسية غربًا نحو سواحل البحر الأبيض المتوسط التي صارت لاحقًا تحت سيطرة الفينيقيين، «شعوب البحر»، كما باتجاه شعوب - أقاربنا الإغريق - زعمت لنفسها مجد ابتكار المجالس من خلال إعطائها اسمًا جديدًا هو: ديمقراطية.

في حينه، نفى اليونانيون عادة هذه الوقاحة، إلا أن هناك استثناءً لافتًا يتمثل في قصة الحملة العسكرية لمردونيه (Mardonios) الفارسي عبر شرق المتوسط في ربيع العام 492 ق. م، والتي تثبت بشكل مدهش روايتنا للأصول المشرقية للديمقراطية المجلسية.

قام مردونيه، بعد زواجه بأرتاسوزري ابنة الملك داريوس، باجتياح الساحل الآسيوي للمتوسط على رأس جيش جرار وقوة بحرية هائلة، وصولًا إلى مدينة أيونية (Ionia) اليونانية في طريقه إلى إريتريا [(208)] (Eretria) وأثينا. ومع أن الحملة عانت أحوالًا جوية رديئة، فإن مردونيه حاول في كل مكان وصل إليه في أيونية أن يكتسب الدعم المحلي من خلال عزل أي مستبد تطاوله يداه. واستبدل مردونيه المستبدين بحكم المجالس الشعبية، وتمكن نتيجة ذلك من استمالة الأوليغارشية المحلية، بمن فيها النبيل الفارسي أوتانيس الذي كان يبالغ في امتداح الحكم الذاتي من خلال المجالس.

في ذلك الوقت، رأى لفيف من الأثينيين في تعاطف أوتانيس مع مردونيه سياسيًا «أعجوبة عظيمة» [(209)]، وفوجئوا في معظمهم، ونظروا إلى الأمر كله على أنه لا يصدَّق. لذلك، جرى توثيق الأمر، وهو ما يستحقّ الإعادة بالكامل لأنه كان شيئًا من الحوار الفارسي - اليوناني حول أهمية الحكومات الخاضعة للمحاسبة الشعبية. بدأ أوتانيس بالقول: «بالنسبة إليّ، يبدو أن من الأفضل ألا

يكون أي فرد منا حاكمًا من الآن وصاعدًا، لأن ذلك غير لطيف وغير مربح». صمت النبيل الفارسي هنيهة، وأخذ نفسًا عميقًا قبل أن يطرح فكرته، مستخدمًا مثال مواطنه الفارسي قمبيز الثاني، الحاكم السكير المجرم الذي يعتقد أنه عوقب بالجنون بعد أن ذبح حيوانًا مقدسًا: «رأيتم طبع قمبيز المتكبر، وإلى أي حد وصل ... وكيف ينبغي أن يكون حكم الفرد الواحد أمرًا جيد التنظيم، عند رؤية أن العاهل يمكنه أن يفعل ما يحلو له من دون تقديم أي حساب على أفعاله؟ فذلك سيسبب تغيير الميول الطبيعية حتى لدى الأفضل من بين الرجال إن هو وضِع في هذا الموقع، لأن العجرفة تنشأ فيه من خلال الأشياء الجيدة التي يمتلكها، وينغرس الحسد في الإنسان من البداية، والجمع بين هذين الأمرين يصبح رذيلة كلية، لأنه يخطئ أخطاء كثيرة طائشة، مدفوعًا بتصرفات متكبرة ناجمة عن التخمة من ناحية، وعن الحسد من ناحية أخرى. مع ذلك، فإن على الحاكم المطلق أن يكون متحررًا، من الحسد، في الأقل، عندما يرى أن لديه جميع أصناف الأشياء الجيدة. لكنه في أي حال، في مزاج معاكس تجاه رعاياه، إذ هو يحقد على النبلاء لأنهم سيعيشون ويبقون في قيد الحياة، لكنه يُسرّ بالمواطنين الأقل شأنًا، وهو أكثر استعدادًا من أي رجل آخر لقبول الافتراءات، وهو، قبل كل شيء، الأكثر تقلبًا، لأنه يستاء منك إذا عبّرت عن تقديرك له باعتدال، معتبرًا ذلك أقل ممّا يستحقه من التبجيل، ويستاء منك إذا أسرفت في تبجيله، معتبرًا إياك متملقًا. والأمر الأكثر أهمية من ذلك كله هو ما أنا بصدد قوله: إنه يخرّب العادات التي ورثناها من آبائنا، هو مغتصب للنساء، ويحكم على الرجال بالموت من دون محاكمة».
انتقل النبيل أوتانيس بعد ذلك ليقترح علاجًا للاستبداد، قائلًا إن «حكم الأكثرية، من جهة ثانية، لديه اسم يلتصق به أولًا، وهو من أجمل الأسماء كلها، ألا وهو «المساواة» (*isonomia*). «ثم بعد ذلك، لا تفعل العامة الأشياء التي يفعلها العاهل: يتم تولي مناصب الدولة بالقرعة، ويجبر المفوضون على تقديم كشف حساب عن تصرفاتهم: وأخيرًا تحال الأمور المتداولة كلها إلى المجلس الشعبي. لذلك، أنا أعرب عن رأيي في أن ندع الملكية ترحل، وأن نزيد سلطة الشعب، لأن كل شيء مشمول في الشعب».

يتيم الصحراء

سلطة الشعب التي «تشمل كل شيء»، هذه الكلمات المبهجة، الصادرة عن نبيل فارسي، ينبغي أن تثير التعجب لأنها تهزنا لنرى كم كان التقليد الشرقي في التحكم الشعبي بالسلطة من خلال عرض القرارات المهمة على المجالس الشعبية قابلًا للانتقال. الأعراف ليس طبيعية، بالتأكيد، وليس لديها ضمانات تاريخية، ولذلك من السهل، ببساطة، أن نواجه أسئلة جديدة: ماذا حصل لفن الحكم الذاتي عبر المجالس الشعبية بعد اختفاء الديمقراطيات الهيلينية من منطقة شرق المتوسط؟ هل أصبحت المجالس سرية، أم إنها اختفت بلا أثر؟

هل تركت لأوروبا المسيحية مهمة أن تكسو العظام القديمة لمجالس الحكم الذاتي بلحم جديد، كما تكهنت جميع كتابات تاريخ الديمقراطية السابقة؟

من الصعب أن نجْمل أجوبة مقنعة عن هذه الأسئلة من دون المخاطرة بالإذعان للتعميم الباهت، لكن هناك حاجة إلى ردود دقيقة، لنستكمل، في الأقل، صورتنا بشأن التاريخ القديم للديمقراطية المجلسية. ومن أجل ذلك، علينا أن نطرح تحيزًا جديدًا على طاولة السؤال: العقيدة التي تفترض أن الانهيار المأساوي لأثينا وللديمقراطيات اليونانية الأخرى بعد الانتصارات العسكرية للإمبراطوريات المقدونية والرومانية والبيزنطية أنتج مقبرة سياسية. بناء على هذه العقيدة، الديمقراطية ماتت، وصارت بعدها طي النسيان مدة طويلة، فـ «اختفى الحكم الشعبي عن وجه الأرض ألف عام»، فقط لتستعيد حياتها، مثل كائنات منقرضة ظهرت بأعجوبة بعد عصر جليدي كارثي، في مدن شمال إيطاليا في العام 1100 تقريبًا [(210)].

تحتوي قصة اختفاء الديمقراطية مدة ألف عام، ومثل جميع التحيزات، ذرات من الحقيقة؛ فالمؤسسات الديمقراطية وأنماط الحياة والتفكير في العالم الهيليني تضررت بشدة بسبب الحكم المقدوني، كما عانت في الحقيقة وقْعَ الإمبراطورية الرومانية، وانهيارَها وتحوّلَها إلى الحكم البيزنطي. كانت الدول المركزية كلها، التي خلفت الديمقراطيات في اليونان في الغالب، أنظمة ملكية تسيطر على شبكة واسعة من الدول - المدن، التي كان بعضها حاميات عسكرية.

كانت الجمهورية الرومانية حتى نهاية القرن الأول قبل الميلاد، خلال وقت محدود، نوعًا من الاستثناء للتوجه المعادي للديمقراطية، في حين أن لا ريب في أن السلطة التي مارسها القناصل (consuls)، والمقدّمون (praetors)، والمفوضون الساميون (proconsuls)، والقائمقامون (pro-praetors) كانت أوليغارشية، وكان هؤلاء يعتمدون كثيرًا على الرأي الشعبي الذي يعبّر في الاجتماعات العامة (*contiones*) التي يصفيها مجلس الشيوخ (Senate)، الذي كان يمارس سلطة موازية معتبرة، على سبيل المثال، في كيفية حكم الأقاليم بشكل أفضل [(211)]. وكان مفوضو الجمهورية يستدعون مجالس من المواطنين الرجال للانعقاد، حيث كان يطلب إليهم إدانة أو تبرئة المتهمين، وإجازة القوانين، أو للاختيار بين المرشحين لمناصب عامة. عمليًا، لم يمارس معظم المواطنين حقهم في التصويت مرة واحدة، بالنظر إلى حجم الجمهورية الجغرافي (كانت المسافة من ريدجو [(212)] إلى روما تبلغ 600 كم)، في حين الذين اجتمعوا فعلًا ليستمعوا إلى الخطب المؤيدة أو الرافضة للمشروعات المعروضة، أدوا في العادة دورًا اقتصر على التصويت بـ «نعم» أو بـ «لا»، وكان حق الكلام يُمنح للموظفين الرسميين أو للموظفين السابقين فحسب، وكانت المجالس بمرور الوقت تتصدع تحت وطأة القوة أو العنف بين المتصارعين على السلطة. استنزفت الإمبراطورية في وقت لاحق حيوية مِا بقي من آليات الرقابة الشعبية. وانحدر الحكم

المتمركز في روما إلى أوليغارشية إمبراطورية معادية بعمق لمبادئ الحكم الذاتي الديمقراطي وممارساته. هكذا، وعلى الرغم من الاستمرارية الظاهرة، مثل التنافس على المناصب العامة، كان الجفاف مصير روح الديمقراطية في المدن التابعة، ففقدت مدن الإمبراطورية الرومانية قدرتها على التحكم في القوات المسلحة والعلاقات الخارجية، ووجدت نفسها في الشؤون الداخلية محاصرة بطبقة من رجال البلاط، والموظفين و«أصدقاء» السلطة؛ من رجال مزودين بما يلزم لجباية الضرائب، وقيادة الحاميات العسكرية، وتقييد الاستقلال الإداري في حياة المدن. اختفت المؤسسات، مثل المجالس والمحاكم الشعبية ومجالس الخمسمئة، وبقيت آثارها داخل نعوات الديمقراطية ومراثيها الموجودة في كتابات وأطروحات سياسية متنوعة بالتأكيد؛ لكن عمومًا ازدهرت شعائر السلطة القائمة حول الديانات والألعاب والأندية الرياضية. كما انتعش التملق والمحسوبية، وموظفو السلطة الحاكمة: كان خصومهم يسمونهم الطفيليات (parasites) والمتملقين الذين أتخموا أنفسهم بالهدايا من الأرض والمال، والثياب الفاخرة والأزياء الرسمية، والخدم، وامتيازات الوصول إلى القابضين على السلطة. وكان لكل ذلك الأثر في دفع فن الحكم الديمقراطي إلى ما وراء آفاق الذاكرة قرابة ألف عام، أو هكذا قيل.

لم تكن الأمور في الحقيقة، كما يبدو، أن عقيدة اختفاء الديمقراطية من العالم مزورة، بل تحيز غير سليم لا يصمد أمام الأدلة المضادة التي تأخذنا ربما، إلى المفاجأة الأكبر حتى الآن في التاريخ المبكر للديمقراطية: إلى مساهمة الإسلام الحيوية في تنشيط المبدأ القديم القائل إن البشر قادرون على الاجتماع في المجالس، وعلى حكم أنفسهم كمتساوين، ومساهمته أيضًا في توسع ذلك المبدأ جغرافيًا.

الديمقراطية، كما نعرفها، ليست ببساطة ابتكارًا وحيد الأفق من الأثنيين أو الإغريق أو الفينيقيين أو السوريين والرافديين القدماء، فالتاريخ المبكر للديمقراطية القائمة على المجالس يشبه نهرًا شاسعًا يتغذى من روافد مختلفة من المؤثرات، والعلاقات بين أحواضه ومصادر منابعه العالية معقدة - أكثر إلى حد بعيد ممّا أوردته الروايات السابقة، إلى درجة أن من الأفضل القول إن القيم والمؤسسات الديمقراطية ولدت، ونشأت أولًا، في المربع الجغرافي من المناطق التي تحدها مدن أثينا وروما في الغرب وبابل ومكة في الشرق.

مكة؟ المدينة الصحراوية المبجلة لدى المسلمين، والمكان الأقدس في العالم الإسلامي؟ يبدو إدراج مكة في تاريخ الديمقراطية منافيًا للعقل، لكن إهمال الأدلة الداعمة يعني التملق للتحيز الغربي بأن الديمقراطية هي محض ابتكار غربي - يوناني في النهاية - ونحن في صدد أن نكتشف أن عالم الإسلام، في خلال أول أربعة قرون «ذهبية» من تاريخه، لم يبق التقاليد الإقليمية للمجالس

التي تعود جذورها إلى سورية وبلاد ما بين النهرين القديمة، في قيد الحياة فحسب، بل إن مسلميه ابتكروا أيضًا تشكيلة من الآليات الجديدة للمراقبة الشعبية والتشارك في السلطة بين شعوب تفترض أن بعضها متساوٍ مع بعضها الآخر. ومن الأهمية السياسية العظيمة بمكان أن الإسلام المبكر أدى دور جسر مغطى سمح لشعوب العالم بالانتقال من النمط القديم للديمقراطية المجلسية الأساسية إلى عالم الحكم التمثيلي. وببساطة متناهية، لا شيء من هذا سُجِّل في الروايات السابقة لتاريخ الديمقراطية، والتي عانت جميعًا ما يمكن وصفه بشكل أفضل بأنه إهمال متعمد للإسلام؛ فـ «من جميع الديانات في العالم»، يقول السير توماس أرسكين ماي (1815-1886) في واحدة من آخر المحاولات لكتابة تاريخ عن الديمقراطية في أوروبا، «لم يكن أحد أكثر من محمد معارضة للحرية»، ويضيف: «كان أتباع النبي فاتحين بلا رحمة، وكان الإيمان الجديد ... ثيوقراطيًا: كان الحكام المطلقون جزءًا أساسيًا من كيانه السياسي، وكانت قوانينه الثابتة منزلة في القرآن» [(213)].

لم تكن وجهة نظر ماي متطرفة بمواصفات عصره، لكن مضامينها العملية كانت غير ديمقراطية بعمق؛ إذ حُذفت الشعوب الإسلامية من قصة الديمقراطية، لأسباب أوضحها بجلاء السياسي والكاتب الفرنسي ألكسيس دو توكفيل المشهور في مجال آخر بفضل دفاعه الغني عن الديمقراطية في الجمهورية الفتية للولايات المتحدة الأميركية. لم يتصنع دو توكفيل أي كلمات، ولم يكن عنده شك في أن في أميركا خصّبت الروح المسيحية نمو مجتمع حيوي ومؤسسات ديمقراطية ثابتة. على العكس من ذلك، الإيمان بالدين الإسلامي من البداية مرتبط بأمراض المادية والغيبية المتصلة، كان الإسلام منحطًا إلى درجة أن «العنف الأكبر الذي مارسه الاحتلال»، كما فعل المستعمرون الأوروبيون في بلدان مثل الجزائر، كان ضروريًا ومبررًا مثل «أعمال العنف الأصغر» التي تكون مطلوبة للحفاظ على تلك المستعمرات. افترض دو توكفيل أن «هناك بضع ديانات قاتلة للبشر في العالم مثل ديانة محمد»، وكان متأكدًا من أن ذلك «كان السبب الرئيس للتدهور الظاهر اليوم في العالم الإسلامي». وكانت الديمقراطية مستحيلة في المجتمعات الإسلامية، وكان البديل الوحيد نظامًا سياسيًا من طبقتين: طبقة عليا محكومة من رجال عاشوا ديمقراطيًا بمبادئ الحضارة المسيحية، وطبقة سفلى من المؤسسات الآهلة بالسكان الأصليين الذين يُتركون ليتخبطوا في القوانين المتخلفة وتقاليد القرآن» [(214)].

ينبغي للغرور المتحامل المدفون في تفكير كهذا أن يكون بغيضًا اليوم، وأن يكون مرفوضًا. كذلك يجب رفض نظرة المنقلب الآخر من أن ليس لعالم الإسلام ما يفعله مع شيطان الديمقراطية الغربي الملوث. يجب أن تصنع بداية جديدة؛ بداية من خلال شق درب يعود إلى بدايات القرن السابع، إلى منطقة من الصحراء العربية التي تلتحف كثبانًا رملية هلالية الشكل، وتنتشر فيها

واحات النخل وبلدات مكتظة الأسواق. في هذه الأرض العطشى، الآهلة بالقبائل المرتحلة من عبدة الأوثان العرب، ومن التجار والمسافرين اليهود والمسيحيين، كان لديانة عالمية جديدة أن تُعلَن. كان مؤسسها يتيمًا من سكان مكة يعرف محليًا باسم الأمين؛ وُلِدَ في قبيلة من التجار معروفة باسم قريش، ومُجِّد لاحقًا باسم النبي محمد. وفي قرابة الأربعين من العمر، وفي خلال اعتكافه في غار حراء، سمع أبو القاسم محمد بن عبد الله في أثناء تأمله، تكرارًا أصواتًا ورنينًا، وشاهد رؤى، جاءت إليه مثل بزوغ الفجر؛ استدعته لعبادة الإله الذي خلق الكون - الله، الذي كان العرب العاديون يمجدونه، لكن بلا ديانة توحيد.

في العام 622، وبعد وفاة زوجته الأولى خديجة، وتحت ألم الاضطهاد من العائلتين الرائدتين في قريش ومن مدينة مكة المنقسمة، أجبر محمد على الهجرة إلى واحة المدينة، مع ثلة من المؤمنين. وحدث أن المدينة كانت بمفهوم السلطة لقمة سائغة: كان سكانها من القبائل المتنازعة من عبدة الأوثان العرب، الذين يقلون عددًا بقليل عن المستوطنين اليهود، ولم يكن هناك تراث لحكم مستقر. ملأ محمد وأنصاره الفراغ، واكتسب يتيم الصحراء بسرعة صيتًا بوصفه رجل سلطة عادلًا ولكنه منضبط. أصبح القائد الروحي، وصانع القوانين والقواعد، والقاضي الأعلى، وحتى القائد العسكري العام الناشئ، الذي استفاد من الحقيقة الجيوبوليتيكية البارزة المتمثلة في أن كل منطقة غرب الجزيرة العربية تقف آمنة على الهامش بين الإمبراطوريتين العظميين المتحاربتين، إمبراطورية البيزنطيين وإمبراطورية الفرس الساسانيين، اللتين كانت الأوبئة فاشية فيهما.

من قلب هذا الفراغ السياسي، وبفعل الحماسة والدهاء وقوة الجمال، ولد المجتمع السياسي للإسلام؛ فالنبي عاد لاحقًا، بعد انتصاره الباهر في معركة بدر (العام 624)، إلى مكة، حيث اكتملت تلاواته (القرآن). وقد احتوت [آيات القران] التي دُوِّنت بكل جمالها باللغة العربية، أحكامًا تعنى بالمراسيم الدينية، مثل الصلاة والصيام والزكاة والحج. وتضمن النص أيضًا حدودًا في الأمور المدنية والجنائية وقوانين الخلافة والميراث، وأهمية المشاركة غير العنيفة في السلطة بين الحكام والمحكومين المفترض أنهم متساوون.

صحيح أن الإسلام المبكر انغمس بسرعة في تقاليد قديمة ملتبسة، مثل الاستعداد للقتال من أجل ما هو حق، وحتى استخدام القوة العسكرية لبناء إمبراطورية، دفاعًا عن مجتمعه الديني، وانطوى، باعتباره كيانًا من المؤمنين، على غموض عميق أثار في وقت لاحق أسئلة صعبة بشأن التزامه المساواة، وتعتبر نظرته الأولى إلى دور المرأة مثالًا لذلك. وبينما كان المسلمون الأوائل يعارضون اضطهاد المرأة معارضة شديدة، كما يظهر في رفضهم الصريح وأد الإناث وحرمان المرأة من ميراث الممتلكات، كان المسلمون أنفسهم غير واضحين تمامًا حيال مدى مساواة المرأة بالرجل. من المهم ملاحظة هذا

الغموض، لكن على المستوى نفسه من الأهمية، نحتاج إلى رؤية كيف أن الإسلام رعى ثقافة نشطة من التشارك السلمي في السلطة بين الحاكمين والمحكومين، وكيف نشر هذا الإدراك في منطق جغرافيا غير مطروقة سابقًا، أو كانت على تماس خفيف مع الديمقراطية المجلسية.

من أجل فهم المشاعر الأولية للأنموذج الديمقراطي لدى مجتمعات المسلمين الأوائل، ينبغي رؤية أن الديمقراطية تأتي في العادة مموهة، وأن الابتكارات الديمقراطية تحصل تحت أسماء أخرى [(215)]، وهنا دعونا نتوقف هنيهة، لننظر إلى الأدلة بعين جديدة.

رفض القرآن فكرة الشعب المختار، وركّز في المقابل على الإحساس القوي بالمصير المشترك للإنسانية. تضمن الإيمان بوحدانية الله كخالق مبدأ أخلاقيًا شاملًا، تطلب أن يكون مقياس الحياة البشرية أبعد من الفخر الجماعي، وعداوات الدم والمبادئ القبلية الأخرى، وتضمن السعي من أجل الصلاح العيش بالمبادئ التي أمر بها الله للعالم أجمع. ودلّت عالمية الإسلام ضمنًا، وبصورة طبيعية، على ضرورة تخلص العالم من الخرافات والوثنية من النوع الذي كان له دور حيوي في الديمقراطيات اليونانية ومجالس سورية وبلاد ما بين النهرين. كان النظر إلى الإيمان بالله كخالق على أنه يقتضي نقاء أخلاقيًا ومسؤولية جميع الأفراد عن أفعالهم، مع أن القرآن لم يحاول أن يضع نظامًا شاملًا للأخلاق - لم يزعم أنه أيديولوجيا كلية المعرفة - ودلّ تركيزه على المسؤولية على الحاجة إلى تطبيق الناس مبادئ العدالة في سلوكهم الاجتماعي، وعلى الحاجة إلى نظام سياسي عادل يحد جور الأقوياء ويسخو على الضعفاء.

امتد الحد من الجور - بشكل غير عادي - إلى المجال الحيوي للأرض، كما نسميه اليوم. وعلى غرار الاحترام للإلهة في الديمقراطية اليونانية والمجالس السورية - الرافدية، لكن على النقيض الواضح من المركزية البشرية (anthropocentrism) للمسيحية المبكرة، أظهرت روح الإسلام شعورًا قويًا بالاحترام لعالم الطبيعة القيّم الذي يعيش فيه البشر والكائنات الأخرى. تقول آية مشهورة من القرآن ﴿الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض وجعل الظلمات والنور﴾ [(216)]. وتبرز مشاعر مشابهة من صفحات المحاكاة الأدبية المحبوبة باسم «دعوى الحيوان ضد الإنسان عند ملك الجان» [(217)] التي كتبتها في القرن العاشر مجموعة من المسلمين الصوفيين قرب مدينة البصرة [(218)]. تعرض القصة لممثلين بلغاء عن مملكة الحيوان - من النحل إلى الخيل - الذين يحضرون إلى مجلس ملك الجان المحترم للشكوى من المعاملة الرهيبة من البشر، الذين بدورهم يدافعون عن أنفسهم ببراعة، مقدمين وجهات نظرهم المضادة بالبلاغة نفسها. كانت دلالات هذا النص واضحة: يجدر بالمؤمنين ألا ينظروا إلى أنفسهم كشكل مختلف أو أرقى من الطبيعة. وكان محرمًا عليهم أن يستخدموا الطبيعة باحتقار، كأنها لعبة لهم. أمر الناس بأن يتصرفوا بتواضع

في حضرة كون شاسع لا يمكن العقل البشري أن يحيط به، ناهيك باليد البشرية. وأكد المؤمنون المسلمون الأوائل في الأمور السياسية، أن ليس الإنسان وحده، وإنما عالم الطبيعة أيضًا، من يتعين أن يتمتع بحقوق محددة، بما فيها الحق العلني في إسماع صوته، أو في الأقل معاملة الآخرين له باحترام؛ فالرحمة بالطبيعة هي خدمة لله، ومحمد حرّم تكرارًا الوحشية ضد الحيوانات، فورد في حديث له «أن الحسنة في الحيوان جيدة مثل الحسنة في الإنسان، كما أن الإساءة للحيوان سيئة مثل الإساءة إلى الإنسان» [(219)]. يشرح القرآن أن هذا الإحسان يأتي من الله مباشرة: «وما من دابة (تعيش) في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا (يشكلون أجزاء من) أمم أمثالكم» [(220)].

كانت هذه مشاعر مساواة وديمقراطية في كل شيء إلا بالاسم، لكن المسلمين كانوا مبدعين بشكل ملحوظ أيضًا في مجال المؤسسات الإنسانية؛ ففي خلال قرن من وفاة النبي (العام 632)، كان ينطلق من المآذن الأذان - لا الله إلا الله محمد رسول الله - الذي يتردد صداه حتى أصقاع نائية وصولًا إلى إسبانيا والصين وشبه القارة الهندية. وبحلول القرنين الثالث والرابع الهجريين (التاسع والعاشر الميلاديين)، انتصبت في مواقع مختلفة إمبراطورية عالمية يهيمن عليها المسلمون في ظل أنظمة حكم مختلفة. وجرت بعد وفاة محمد تسوية مشكلة الخلافة الشائكة بتعيين أبو بكر الصديق [(221)]، الذي كان يؤم الصلاة الجامعة في خلال مرض محمد، خليفة. كان أبو بكر أول أربعة خلفاء (معروفين لدى السنّة بالخلفاء الراشدين (632-661))، قضى ثلاثة منهم اغتيالًا. وتشكلت الإمبراطورية بعد ذلك، ثم أعاد تشكيلها خلفاء تناوبوا عليها من دمشق، عُرفوا باسم الأمويين (661-750). جاء بعد ذلك العباسيون ومركزهم بغداد، وتمت التسمية تيمنًا بخليفتهم الأول أبي العباس السفاح (749-754) [(222)].

سيجد الذين يستمتعون بالمفارقات كثيرًا من المواد الدسمة في هذا كله؛ فتعيين الخلفاء الأوائل لم يكن يجري عادة من حلقة مصغرة ومن دون موافقة الرعية فحسب، بل كان هناك أيضًا الحقيقة الغريبة في أن الديانة العالمية الجديدة، الإسلام، النصير المكافح من أجل التواضع ومشاركة السلطة، أنتجت أول إمبراطورية عالمية طامحة على وجه الأرض. كانت الحقيقة/المفارقة الثانية هي أن الإسلام، طريقة الحياة التي انتشرت بسرعة في قارات عدة، واستخدم مناصروها وسائل شملت التفاوض والهداية الدينية وإغداق الهدايا من أرض وموارد، أو القوة العسكرية (عندما يفشل ذلك كله)، كان لها الأثر الطويل الأمد في وضع أسس المؤسسات «الاجتماعية» التي أدت دور المكابح الفعالة لتركيز السلطة الحكومية.

لم تكن المؤسسات الاجتماعية التي اتسعت رقعتها، والتي أطلق عليها الأكاديميون المسلمون وغيرهم لاحقًا اسم المجتمع المدني، معروفة لدى الإغريق أو الفينيقيين أو شعوب سورية وبلاد ما بين النهرين. كان التجار ورجال الدين والعلماء المسلمون ينظرون إلى الأراضي التي انعطفت من إسبانيا

ومضيق جبل طارق حول شمال أفريقيا، واستطالت شرقًا إلى الشرق الأوسط وبلاد فارس، ومنها على طول الخط إلى المحيط الهندي، مركز الثقل في عالم البشر، كما يمكن رؤيته (في أثناء زيارة المكتبة الوطنية في باريس) في الخريطة الشهيرة التي وضعها في العام 1154 محمد الإدريسي، رسّام الخرائط العربي في بلاط روجر ملك صقلية. تضع الخريطة، التي كان الجنوب في أعلاها، شبه الجزيرة العربية في الوسط الأعلى، مع وضع الأراضي الأوروبية المصغرة - التي كتب اسمها Urūba - إلى اليمين.
كانت لنظرة المسلمين المبكرة إلى الإسلام كنقطة ارتكاز العالم - في الحقيقة كانت منقسمة بكثير من التوجهات المتضاربة - أسس اقتصادية. وكان الإسلام دين تجار لهم صلات حضرية لا دين فلاحين أو (كما كان الاعتقاد الشائع في القرن التاسع عشر) سكان صحراء وحيدين يدركون أن لا أهمية لهم. كان المجتمع المدني المترامي الأطراف يشبه عند المسلمين أسواق بازار مكبَّرة في أيامنا: مشهدًا متغير الألوان من غرف متعددة الأحجام، وأزقة متعرجة، وأدراج تقود إلى أماكن غامضة، ناس وبضائع دائمة الحركة، إلى أربع زوايا الأرض. التشبيه بالبازار هنا ملائم، لأن من بين المؤسسات الأساسية لهذا المجتمع كان الاقتصاد الطويل المدى القائم على أنظمة ائتمان وعملة مشتركة تسمى الدينار الذهبي العباسي. وكان الاقتصاد الضخم الذي أتى به الإسلام مرصعًا بالمدن، بما فيها مراكز حضرية حديثة التأسيس، مثل البصرة والكوفة في العراق، والفسطاط (لاحقًا القاهرة) في مصر. وأدت هذه المدن دور تقاطعات بين طرق سريعة شاسعة من إنتاج البضائع وتجارتها واستهلاكها.
كان التجار المسلمون يجلبون من الهند والصين، على متن سفن مزودة أشرعة مثلثة وبوصلات معدنية، البهارات وغيرها من التوابل، والثياب الفاخرة، والخزف والأحجار الكريمة. وكانت المنتجات تُستورد على ظهور جمال منتظمة بصورة جيدة في قوافل، ليعاد تصديرها: الفرو من دول الشمال، الحرير الإسباني، الذهب من غرب أفريقيا، المعادن والزيتون من المغرب.
انتشرت الابتكارات بسرعة نحو الغرب عمومًا، من الصين والهند عبر بلاد فارس إلى حوض المتوسط. وأثمرت الطرق الجديدة [التي اكتُسبت] في تناوب المحصولات والري الواسع النطاق، بما فيها الآبار الجوفية من سورية، وقنوات جر المياه تحت الأرض من بلاد فارس، هبات البطيخ والمشمش وقصب السكر والأرز والبرتقال والليمون. كان الاقتصاد الإسلامي، في وقته، منقطع النظير في قدرته على اعتماد الاختراعات التقنية الجديدة الأكثر تقدمًا، مثل الورق من الصين. وكانت بغداد، عاصمة العباسيين الرئيسة، تشتهر بمصانع الورق والمتاجر التي تبيع صحائف الورق الكبيرة الجيدة النوعية، والتي مكنت من تطوير الأرقام العربية، وصناعة الخرائط، والنسخ المخططة للقرآن المثيرة للإعجاب. وأثبت الورق المصنوع من القماش أنه وسيلة تواصل ثورية. وقد جعل الورق الخفيف والمرن والقليل تكلفة الإنتاج - تذكروا أن كل نسخة

من الورق المصقول للـ 641 صفحة من الكتاب المقدس من صناعة غوتنبرغ كانت تتطلب جلود 300 نعجة - من الحكم والإدارة البعيدي المدى ممكنين، ومكن من تزايد عدد القراء من الجمهور، ونشر المعرفة العلمية، وتطوير نظام ريادي من قوانين التعاقد.

كان المجتمع المدني في بداية الحقبة الإسلامية مثيرًا للإعجاب؛ متميزًا بتطويره الريادي للقوانين الشخصية والمدنية التي شملت حماية التجارة والممتلكات. وكان في شكله الأعم يسمى «الشراكة»، ولم تنتج الشراكات الاقتصادية أي شبه للعلاقة الأوروبية اللاحقة بين العمال وأرباب العمل (والتي اعتبرها مسلمون كثرٌ شكلًا من العبودية). كما أنها لم تُحْدث بالتأكيد صعودًا للفارق الطبقي بين المالكين وغير المالكين. كانت الممتلكات والإنتاج والتجارة والاستهلاك في الحياة الاجتماعية المسلمة، ضمن المؤسسات الاجتماعية، مثل الأسر والأحياء والهيئات الدينية. وكانت نتيجة ذلك أن جميع المشاركين في المصالح التجارية، رجالًا ونساءً، كانوا يعتبرون أنفسهم «مالكين»، بصرف النظر عمّا إذا كانوا مساهمين في رأس المال أو العمل في الشراكة. كانت العلاقات الاجتماعية الناتجة من ذلك في العادة، متعددة، وشديدة المرونة وحيوية. وكان أثر ذلك من وجهة نظر تاريخ الديمقراطية ذا شقين: منع ذلك ظهور شركات تجارية أو إنتاجية كبيرة الحجم - رأسمالية السوق - من النوع الذي ظهر أولًا بعد حوالى ألف عام في الأراضي المنخفضة في أوروبا، وكذلك منع صعود الأنظمة الاستبدادية الأوروبية الطراز، والتي برعت في فن التطفل على شؤون الآخرين.

يجعل النظر بهذه الطريقة اتهامات أرسكين ماي القائلة إن في عالم الإسلام «كان الحكام المطلقون جزءًا أساسيًا من كيانه السياسي: وكانت قوانينه الثابتة منزلة في القرآن» لا أساس لها من الصحة تمامًا. وكانت الدولة «الشرقية» المستبدة التي توهمها هو وغيره تطورًا متأخرًا جدًا - سببته في كثير من الأحيان الغزوات الخارجية والاستعمار الغربي، الذي كان أثره، في معظم الحالات، إعطاب ثم تدمير الأساس الحيوي للشراكات الاجتماعية التي استندت إليها الإمبراطورية الإسلامية. كانت الشراكات الاقتصادية من الدعائم الأساسية للمجتمع المدني الإسلامي، لكن كانت هناك دعائم أخرى مثل **الوقف** [(223)]، وهيئة من الهبات المستدامة، ومؤسسة غير حكومية تقوم على مبدأ أن على الأحياء واجبًا تجاه المستقبل، وأنهم مجبرون على الحؤول دون تراكم الممتلكات والثروات من خلال ضمان أن ينال أفراد المجتمع، خصوصًا أولئك الأقل نفوذًا، الفرص للوصول إلى الأرض وأنواعًا أخرى من المساعدات والفوائد، من أجل ضمان عدم إهدار كرامتهم أمام الآخرين، وفي عيني الله.

كانت مؤسسات الوقف، التي أقيمت بهدف جمع هبات الحكام المسلمين والنبلاء الأثرياء من أجل المجتمع كله، أكثر من ضامن للحد الأدنى من المعيشة للجميع. ولأنها كانت مصدرًا للترابط والتمايز الاجتماعيين، فإنها قامت

بدور العائق المصمم لمراقبة الحكام وردعهم عن التحول إلى طغاة. أولى علماء مسلمون كثر اهتمامًا كبيرًا ومركزًا على السابقة التي أحدثها رجل أصبح لاحقًا خليفة (634-644): عمر بن الخطاب [(224)]، الذي حصل بعد الفتح العسكري البلدة اليهودية خيبر في العام 628 على قطعة أرض (ربما بستان نخيل). قصد عمر النبي بعدها، طالبًا النصح بشأن ما ينبغي فعله بالأرض، وكان الجواب «احتفظ بأصلها وتصدَّق بثمارها في سبيل التقوى» [(225)].

قام مبدأ **الوقف**، الذي شاع على نطاق واسع، على فرضية الفصل بين حق الملكية الخاصة واستعمال تلك الملكية؛ كان الاعتقاد أنه ينبغي استغلال الأملاك الخاصة من أجل أهداف اجتماعية جيدة عبر تكوين واجب ملزم قانونيًا لتقديم هبات دائمة تنقسم إلى صنفين. وقدّم أشخاص أثرياء هبات دائمة إلى مجموعة معيّنة من الناس، على سبيل المثال إلى أولادهم أو أحفادهم (كانت الهبات الشخصية الدائمة محرمة تمامًا)، أو من خلال تقديم هبات إلى الفقراء، كأن يسمح لهم برعي مواشيهم لقاء حليبها وصوفها، أو قطف ثمار الشجر، كما أن الهبات الدائمة كانت للمصلحة العامة أو لأغراض دينية. وكانت الإمكانات توظف من أجل بناء مستشفيات وتأهيلها وصيانتها، وبناء خانات (استراحات مخصصة للمسافرين المتعبين لتمضية لياليهم) ومكتبات عامة وجسور وإسطبلات ومخازن. وكان الدعم يقدَّم أيضًا للمساجد والمدارس والحدائق والمزارع والمدافن والمصالح التجارية التي كانت تشمل الأفران والحمامات ومصانع الورق ومعاصر السكر. وكانت جامعة الأزهر المشهورة التي أسست في القاهرة في العام 972 ممولة من ريع أملاك الوقف.

ما يثير اهتمامًا أكبر بهذه الترتيبات الاجتماعية هو أنها منحت الناس القدرة على مقاومة المحاولات الحثيثة من الحكام وموظفي الحكومة لمصادرة الوقف أو التحكم فيه. وكان من الأهمية بمكان أن يكون الوقف عادة تحت إدارة مشرف (ناظر أو قيّم أو متولٍ)، يتلقى راتبًا لقاء قيامه بمهمات تصريف الأعمال. كان تخصيص راتب للمشرف المحلي وسيلة من وسائل عدة لحماية الهبات الدائمة من الآفة المزدوجة، الاختلاس وإساءة استخدام الصلاحيات. وكانت مؤسسات الوقف، بالتأكيد، قابلة للخلل كأنظمة للرعاية، تثبت العلاقة غير المتساوية بين الواقف والموقوف لهم. لذلك، كانت نصوص تفصيلات الوقف معروضة خطيًا بشكل ثابت في المبنى لتذكير العموم بأهداف تأسيس الوقف التي كانت غير قابلة للتغيير، لذلك كانت الهبات عادة موضوع عقود قانونية مفصلة. وكان المؤسسون أنفسهم ملزمين بقيود متنوعة، فكان تقسيم الوقف إلى عدد من الأقسام الصغيرة (من أجل ضمان وجود عدد من الإداريين الذين يدققون ويصوبون معًا المانح وبعضهم بعضًا) معتمدًا على نطاق واسع. كما كانت المراقبة العامة على الهبات إمّا من لجنة محلية تضم عددًا من المواطنين المحليين المرموقين وإمّا (كما في قرطبة في عهد الأمويين) من مجلس إقليمي مستقل ذاتيًا.

تعززت الواجبات الاجتماعية لجمعيات الهبات الدائمة على يد الأخويات الصوفية (الطُرق). وبحلول القرن الحادي عشر، انتقلت هذه الأخويات من هامش الحياة الاجتماعية لتصبح المؤسسات الرئيسة في المجتمع المدني للإسلام. ودرّب الصوفيون أتباعهم، ونقلوا المشاعر الدينية من المدن إلى الأرياف المحيطة، وشغّلوا شبكات كبيرة ذاتية التنظيم وشاملة مساحات شاسعة. حاول تقاة الصوفية عيش حياة من التأمل، والسعي للكمال الذاتي والانسجام الروحي مع الله. ونادرًا ما كانوا ينسحبون كليًا من المجتمع، بل كانوا يتمتعون بعلاقات وثيقة مع طيف واسع من المهن، وكانوا معروفين في كل مكان بتواضعهم، وبشكهم بالسلطة، وبطريقة حياتهم البسيطة وقابليتهم على مخاطبة الناس العاديين بلغتهم المحكية. هناك حالات كثيرة موثقة اتخذوا فيها موقفًا إلى جانب الضعفاء، دفاعًا عن مظالمهم ودعاءاهم من أجل عدالة أكبر. وكانت القصص المبنية على قصص والمعاني المتضمنة في المعاني من أسلحتهم المفضلة؛ فذات يوم، ووفق حكاية صوفية من ذلك الوقت، كان شاب يدعى جحا يمشي عند أطراف بلده عندما رأى قاضيًا ينام تحت شجرة ليتخلص من آخر نوبة شراب. كان القاضي يغط في نوم عميق إلى درجة سمحت لجحا بنزع عباءته من دون أن يوقظه. وعندما استيقظ القاضي، اكتشف أن عباءته الثمينة سُرقت، أرسل مساعديه للبحث عنها، ورأى المساعدون بعد وقت ليس بطويل العباءة على جحا فجلبوه إلى محكمة البلد. سأله القاضي: «من أين لك عباءة ثمينة كهذه؟» فأجاب الشاب: «رأيت رجلًا كافرًا مخمورًا تفوح منه رائحة النبيذ، ينام تحت شجرة» ...«ثم بصقت على لحية هذا الكافر وأخذت عباءته. لكن إذا كنت يا سيادة القاضي تدعي أنها لك، عندها أنت فقط يمكنك أن تستعيدها»، فهمس القاضي: «لم أرَ هذه العباءة في حياتي» و«الآن يمكنك أن تذهب وتأخذ العباءة معك».

المسجد

قام في قلب المجتمع المدني الممتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي شكل معماري جديد أُطلق عليه اسم المسجد (هذا مصدر كلمة مسجد بالإنكليزية «mosque»، المأخوذة من الكلمة الإسبانية «mesquite». ولم يكن المسجد مجرد مكان لصلاة الجماعة، بل كان يشبه مزيجًا من الميدان (agora) ومقر المجلس (Pnyx) في الديمقراطية الأثينية، وذا دور أكبر كفضاء عام تستخدمه مجالس من المجتمعات المحلية كافة لإنجاز شؤونها العامة مع قدر من الصخب.

كان المسجد ناقلًا جبارًا لروح الديمقراطية المجلسية، ومتاحًا للجميع، للصغار والكبار، للأغنياء والفقراء، للرجال والنساء على قدم المساواة، مع أنه (في حالة النساء) موضع قيود محددة: لم يكن للنساء اللواتي يقصدنه أن يتعطرن، أو أن يكن حائضات؛ كان عليهن التجمع بشكل منفصل عن الرجال، وعليهن

مغادرة المسجد قبل رجالهن. كما كان أهل الكتاب - اليهود والمسيحيون من جميع الطوائف والمذاهب - موضع ترحيب في المسجد، مع أنهم كانوا أحيانًا يدفعون رسم دخول (كما في حبرون) [226]، وكان منع أي مجموعة من خلفيات ثقافية أو لغوية موضع استنكار. ولم يكن مجتمع المسلمين، الذي أُطلق عليه اسم الأمة، يعرف شيئًا من العادة الأوروبية اللاحقة في زرع الأمم وبناء الأمم والحدود الوطنية - أو التمييز ضد شعوب يفترض أنها أدنى مستوى بسبب لون جلودهم.

كانت المساجد في معظمها صغيرة الحجم ومسيَّرة بطريقة غير رسمية. وكانت تبنى من مواد محلية، وتعكس الأذواق والتقاليد المحلية، باعتبارها دور عبادة تحيط بها غرف ومبانٍ متنوعة. كان هناك مهاجع توفر مآويَ للمسافرين والحجاج، ومحاكم يُصدر فيها القاضي المحلي أحكامه، ومنشآت استشفاء للمرضى. كانت المساجد، في الحقبة المبكرة من الإسلام، المكان الذي يلتقي فيه المجتمع المحلي، لأسباب كثيرة. كانت المساجد المعطرة بالبخور والمضاءة بالمصابيح والفوانيس في المساء، لتسهيل القراءة من ناحية وللحد من الجريمة من ناحية أخرى، مكانًا مفضلًا للناس لتمضية الوقت. وفي ليالي الصيف، كان الناس يمضون أوقاتهم فيها لأنها كانت آمنة - كان إحياء الليل شائعًا في الحقبة المبكرة من الإسلام - كما أنها كانت باردة ولطيفة الجو. وكانت في العادة مزودة بسبيل ماء، وأماكن للاغتسال [أماكن الوضوء] وحتى أماكن سقاية قريبة للحيوانات.

كانت المساجد أيضًا أماكن للحزن والخوف؛ فالتقاليد في بلاد فارس كانت أن يتقبل ذوو المتوفين التعازي مدة ثلاثة أيام. وفي أوقات الشدة، أيام الجفاف الشديد والأوبئة البغيضة، كان الناس يذهبون إلى المساجد للصلاة، أو ببساطة ليكون بعضهم مع بعض. كما كانت المساجد أماكن لإحياء احتفالات؛ ففي ليالي رمضان، كانت المساجد تستضيف المهرجانات، وكذا الحال في مناسبات أخرى مثل رأس السنة الهجرية وبداية الشهر القمري وحلول منتصف الشهر، فتضاء بكاملها، ويقدَّم فيها الطعام والشراب، وتنشد نساء، ويتجمع الناس حول الخطباء للاستماع إلى حكاياتهم وقصصهم التي تتناول موضوعات مختلفة.

كانت المساجد الأولى أيضًا بمنزلة أسواق، توقَّع فيها العقود، وتؤخذ فيها الأيمان، يعرض فيها الباعة المتجولون بضائعهم، وتبيع النساء الأقمشة. وكانت المأكولات الحديثة التحضير - بما فيها النبيذ - تباع هناك. كما أن الأشغال كانت تُنجز في المساجد الكبرى، في دمشق وحلب والقدس والمدينة والقيروان، وفي قرطبة، العاصمة الإسلامية لإسبانيا. وكانت البيوت المقدسة [227] الأكبر والمحبوبة أكثر تُعتبر خاصة في الإمبراطورية، وكانت الأماكنَ التي تُقصد بعد وضع العطور والدهون وارتداء أفضل الثياب لتأدية صلاة الجمعة. وكان السلوكِ الجيدِ متوقعًا، فكانت الصنادل تُخلع، ويمنع البصق (أقله في اتجاهات

معينة أو في أماكن محددة). وكانت تصميمات هذه المساجد الكبرى متشابهة بشكل لافت، فكانت في كل واحد منها مئذنة ينطلق منها صوت المؤذن داعيًا المجتمع إلى الصلاة في المواقيت المحددة. وكانت الفناءات الخارجية المفتوحة الملاصقة للمنطقة المسقوفة توفر مساحة إضافية للصفوف الطويلة للمصلّين الذين يتقدمهم قائد الصلاة (الإمام) ليولّوا بوجوههم اتجاه مكة. كان كل مسجد يحتوي على محراب يميز الجدار الذي على المصلين الاتجاه نحوه، وبالقرب منه منبر تُلقى من عليه خطب في أثناء صلاة الجمعة تتناول قضايا ذات اهتمام عام عادة.

كان المسجد أكثر من مأوى؛ كان ملجأ للمحتاجين وساحة سوق ونقطة التقاء وركنًا للصلاة والتأمل الصامت. كما كان له دور سياسي، وكان بالنسبة إلى إمبراطورية الإسلام ما كانته المجالس لعالم الديمقراطية الإغريقية. كان لعرف الجمع بين السياسي والاجتماعي والمقدس في المسجد جذور أقدم سابقة للإسلام: الكلمة العربية لخطبة الجمعة في حد ذاتها مستمدة من الممارسة القبلية العربية عندما يتحدث خطيب أو قاض من موقع مسؤولية، فكان النبي يجلس على المنبر في مسجد المدينة، فيعلن مواقف سياسية، وينجز أعمالًا ذات صلة بالحكم، ويستقبل المندوبين من مسافات بعيدة وشاسعة. وجرى ترسيخ المبدأ في أثناء مرضه الأخير، عندما دُعي أبو بكر ليؤم الناس في الصلاة، ما أسس لسابقة تقيد بها بحذافيرها الولاة المحليون في الريف وفي أحياء المدن، والذين كانوا فور تعيينهم يلقون بضع كلمات ثم يتقدم جمع المصلين من المؤمنين. وشجع الخلفاء في «العصر الذهبي» للإسلام التقليد نفسه، فناشد الخليفة عمر (634-644) الناس من على المنبر في المدينة من أجل التطوع، بعدما أعلن للرعية المجتمعة أن الأمور تسير بشكل سيئ بالنسبة إلى الجيوش الإسلامية في بلاد فارس. ومن على المنبر أيضًا ألقى الخليفة عثمان (644-656) خطبة يدافع فيها عن نفسه في وجه الانتقادات الشعبية لأساليبه في الإدارة.

كانت النداءات للعدالة تُطلَق من المساجد عادة، لكن ليس باسم القرابة، أو (كما في أوروبا الحديثة) باسم «الأمم» و«الأقاليم» و«الدول». وعوضًا عن ذلك، كانت العدالة تأخذ ملامحها من مجتمع المؤمنين برمّته، من **الأمة**. وعلى غرار وظيفة الشعب (*dēmos*) الإغريقي، كان مجتمع المسلمين الحي هو الكلمة الأخيرة على الأرض، فكان في آن واحد دينيًا واجتماعيًا وسياسيًا، وكانت عمليًا تتبّع القوانين المقدسة للشريعة والمستمدة من القرآن والحديث، والتي ظهرت من الناحية التطبيقية من خلال أعمال المفسرين أو المختصين بالقانون أو القضاة (الفقهاء)، المعروفين أيضًا باسم **العلماء**. وكان الدور الحيوي الذي أداه القضاة ومفسرو القانون (المفتون) عبر مؤسسات قانونية كثيرة مستقلة، مثل المحاكم والمدارس الفقهية (**المذاهب**)، فريدًا في نوعه

في الإسلام وفي سعيه لضمان أن قوانين المجتمع السياسي تنتمي إلى المجتمع عمومًا.

أطع كل حاكم؟

كانت لقانون المساواة هذا نتيجة مباشرة: في المبدأ، لم يمنح الإسلام المبكر ولاته السياسيين أي شرعية خاصة، فكانت مهمتهم الحكم لضمان التقيد بالقوانين واحترام استقلالها، وبالتالي ضمان تعددية الحريات الاجتماعية المتصلة، حتى أن مفكرًا إسلاميًا عظيمًا كان يحلو له أن يقول «وحدة كل المجتمعات في العالم الآهل» [228].

هذه هي النظرية. تكمن المشكلة في التطبيق، خصوصًا مع ازدياد اقتران اسم الإسلام بالكيان السياسي المترامي الأطراف والممتد من الهند وحدود الصين في الشرق إلى شواطئ الأطلسي وشمال أفريقيا في الغرب. كانت عظمة الإمبراطورية والنفوذ والثروات التي جلبتها للحكام المسلمين، تغريهم بالإيمان بأن الله يقف إلى جانبهم. بدءًا من عمر [بن الخطاب] الذي خلف أبا بكر في العام 634، وأطلق على نفسه لقب «خليفة خليفة رسول الله» ولقب «أمير المؤمنين» أيضًا، أظهر الحكام المسلمون أنهم يرون أنفسهم مقدسين. كانوا مستعدين للمخاطرة بكل شيء من خلال اعتماد دور الحاكم الدنيوي المفترض أن يكون مسترشدًا بالقداسة، وبالتالي قابلًا لإبقاء الإسلام على صلة بكمال أصله، حتى لو اضطر الأمر إلى استخدام القوة العسكرية.

أثارت جاذبية التفوق الروحي المتعالية لقوى زمنية خلافات كثيرة بين المسلمين. وكانت هناك لحظات من الصراع العظيم، وليس حادثًا عرضيًا أن يقضي ثلاثة من الخلفاء [الراشدين] الأربعة اغتيالًا (يحيط غموض الخليفة الأول أبي بكر الذي قيل إنه مات بشكل طبيعي أو مات مسمومًا). وكان هناك كثيرون ممن كان يسعدهم أن يدعموا حكم أحفاد الرسول، لكن تلك التبعية كانت تبدو غريبة لمعاصرين كثر. وكانت تعني في الواقع انجذابها إلى الطراز المديني للحكم الفردي الأوتوقراطي الذي ابتكره محمد ومارسه في المدينة، التي لا تزال موضع كثير من المديح، لكن الحقيقة هي أنه كان لها قليل ممّا تفعله مع الديمقراطية القائمة على المجالس. كان الحكم يتمحور حول شخصية محمد الأخاذة ودوره حكمًا أول في جميع المفاوضات والخلافات. كانت الإدارة أبوية وبدائية، وكانت الحماية تتوافر من طريق ثلة من العسكريين المؤمنين، وكانت الخزينة العامة ممتلئة دومًا بالهدايا المقدَّمة طوعًا والضرائب المقتطعة من القبائل في المنطقة.

كانت فريضة الصلاة والقبول بمحمد نبيًا أمرين إلزاميين في الواقع. وكان طراز الحكم هذا يَعد بحكم يقوم على اتفاق متبادل، حتى الحكم الذاتي السلمي للمسلمين، لكن بدءًا من أول مجتمع إسلامي قام في المدينة على التفاوض والهداية الدينية والصراع العسكري، ما من شك في أن الإمبراطورية

حملت في داخلها بذور الغطرسة. وكان وعده بالحكم الذاتي عرضة لدعاوى مضادة بأن السلطات الدنيوية كلها تتم بتكليف مقدس، وأن بالنظر إلى كون المسؤولية كلها هي في النهاية في عهدة الله، فإن واجب الرعايا هو التملق، وحتى طاعة الحكام غير العادلين، الذين سينالون العقاب الإلهي على أفعالهم الشريرة، تمامًا كما سيلقى الحكام الجيدون المكافأة الإلهية. ويتضمن رصيد الأحاديث المجموعة عن النبي كثيرًا من التشجيع للحكام على معاملة رعاياهم بهذه الطريقة، أي معاملتهم باعتبارهم مجرد رعايا؛ ففي واحد من الأحاديث أنه «إذا أراد الله بقوم خيرًا ولّى عليهم حلماءهم، وقضى بينهم علماؤهم، وجعل المال في سمحائهم، وإذا أراد الله بقوم شرًا ولّى عليهم سفهاءهم، وقضى بينهم جهالهم، وجعل المال في بخلائهم» [229]. ومع أن من الصعب التأكد من صحة نصائح من هذا النوع، فلا شك في أن بعض الخلفاء المسلمين الأوائل تصرف كأنه معصوم من الخطأ، لأن الله معه. وبينما قيل إن أبا بكر اعترض على مناداته بخليفة الله، كان هناك لاحقًا، خصوصًا في العهد العباسي الذي استمر 500 عام، حكام كثر ظنوا بأنفسهم ذلك، مدعين في الأساس تحدرهم من العباس، عم النبي؛ فـ [أبو جعفر] المنصور (745-775) أعلن نفسه سلطان الله على الأرض، والمتوكل (847-861) لم ير حرجًا في وصف ثائر معتقل له بأنه يشبه الحبل الممدود بين الله وخلقه. من الواضح أن هذا النوع من المواقف لعب برؤوس خلفاء كثر في القرون الأولى من الحقبة الإسلامية، وجعلهم يعتقدون أنهم رجال مقدسون يتجشمون عناء المهمة الإلهية في تسيير الإمبراطورية، فأخذهم التباهي بعظمتهم و- على غرار العادات البيزنطية والفارسية الأكثر قدمًا - جعل مسافة بينهم وبين رعاياهم من خلال تحصين أنفسهم داخل قصور منيفة.

وجدت الديانة الإسلامية نفسها، مع كل صلاة وكل احتفال، تنغمس ببطء في عادات القوة الإمبراطورية وشعائرها؛ إذ استثمر الخلفاء كثيرًا من الوقت والمال لوضع أنظمة إدارية دائمة مقسمة إلى أجزاء عدة تسمى الدواوين، وتمولها أنظمة ضريبية جديدة على الأرض والمنتجات والاستيراد والتصدير، وعلى الأثرياء، وضريبة الرأس [230] على غير المسلمين. وكانت هناك أيضًا القصور المزينة بحدائق غناء واستراحات وكنوز من أنحاء العالم، ومأكولات شهية وأواني طعام فاخرة، وطيور جذابة وأفيال مغطاة بزخارف من ريش الطاووس. وتنعّم الخلفاء، الذين يتزينون بالمجوهرات الباهرة والثياب الفاخرة المطرزة بالذهب الصافي، والذين يتوقعون (كما في حالة العباسيين) أن يقبّل رعاياهم الأرض التي تطأها أقدامهم، باحتفالات ومراسم جيدة التنظيم في بلاطهم، وفي خدمتهم غلمان وخصيان وخدم وحشم، بينما تولى بقية المسؤوليات موظفون حكوميون رسميون، بدءًا من المستشار الأول الذي يسمّى الوزير، وكذلك فرق من المخبرين والجواسيس الذين يُبقون الخليفة على اطلاع دائم على التطورات في الأقاليم. ثم هناك الجنود المسلحون جيدًا

والمقسمون إلى صفوف منتظمة، والجلاد المخيف الواقف إلى جانب الخليفة المتحمس لتطبيق العدالة الفورية، ممسكًا منشفة من جلد لالتقاط دماء الرعايا الذين لا يعجبون الحاكم.

نجم عن فرضية أن السلطة المركزة والمنتفخة بالغطرسة كانت هبة من الله، شعور واسع النطاق بعدم الارتياح، واحتجاجات صاخبة من العلماء المسلمين المعاصرين ورجال الدين والمواطنين - كما هو متوقع من منطقة متشكلة من عادات قوية من الحكم القائم على المجالس. وتذكّرنا طرفة إسلامية من ذلك الحين تقول إن الله عندما وزع الحسد على الناس، أعطى البشرية 2 في المئة وأعطى الباقي للسياسيين ورجال الدين، وإن الإسلام الأول لم يشجع نهم الناس اللامحدود إلى السلطة. وبمواصفات ذلك الزمان، وكما يعترف الباحثون والمختصون المعادون للإسلام في أيامنا، كان المجتمع الإسلامي، الذي ازدهر في القرون المثمرة الأربعة الأولى، حساسًا بشكل غير عادي لمشكلة كيفية جعل السلطة خاضعة للمحاسبة الشعبية [231]. وأشار كثيرون في ما يتعلق بالخلافة إلى أن من يموت أو يغيب فحسب يكون له خلف، وأن الله لا يمكن أن يفترض أنه في أي من هاتين الحالتين. وأصرت مجموعات متنوعة معروفة باسم الخوارج على القول إن الإسلام كقيمة بذاته - لا القرب من محمد - هو ما يُحتسب، معتقدة أن المؤهلين للحكم هم أتقياء المسلمين الذين يعيشون حياة نظيفة، ما يدل إمّا على وجوب معارضة الحكام الذين ضلوا، وإمّا على أن على المسلمين الورعين أن يقيموا مجتمعهم السياسي المبني على القيم، ربما في مكان آخر.

برزت نسخة مختلفة من طريقة التفكير السياسية هذه بين الذين أصروا على أن الخلفاء، شأنهم شأن بقية المسلمين، مجبرون على الامتثال لمقتضيات الشريعة، أي قوانين الإسلام التي يحرسها العلماء. وأشعل هذا الاعتراض انتفاضات مدنية عدة ضد الحكام الأمويين - خلال أربعينيات القرن السابع، على سبيل المثال. وأوضحت هذه المقاومة بشكل جلي أن لا مجال في الإسلام المبكر للفارق الذي قام في العالم المسيحي في أوروبا بين القانون الكنسي وقانون الدولة؛ فالإسلام جمع في حزمة واحدة القانون والحكومة والسياسة، وكان يُنظر إلى كل قانون على أنه ذو أصل مقدس، وبالتالي على الخليفة نفسه واجب التقيد بحدود السلطة الدنيوية التي يقررها. وكان في مقدور الخلفاء أن يصوروا أنفسهم كسلطات في أمور القانون، لكن هذه الفرضية كانت تثير غضب العلماء الذين كانوا يصرون على تأكيد أنهم هم المرجعية الوحيدة لتفسير القوانين - وأن انتزاع السلطة السياسية وما ينطوي عليه من انتهازية روحية معاكس لطريقة الحياة الإسلامية. هذه النقطة طرحها بقوةٍ الشاعر سديف [232] من القرن الثامن، إذ قال في احتجاج غاضب على استيلاء العباسيين على السلطة: «اللهم صار فيئنا دُولة بعد القسمة، وإمارتنا غلبة بعد المشورة، وعهدنا ميراثًا بعد الاختيار للأمة...» [233].

حليب وقشدة

تساعد هذه المشاعر السياسية الصلبة المعبَّر عنها في هذه الكلمات، على فهم سبب ارتفاع الأصوات بين المسلمين، اعتبارًا من القرن السابع، من أجل انتخابات مفتوحة للحكام. وكانت الصيحات العالية النبرة كثيرة، لكن أكثرها جهورية كانت من صنع أول مسلم يتحدث عن الديمقراطية، وهو أبو نصر الفارابي (870-950) [234].

لم يترك الفارابي، الذي يُعَدّ اليوم من بين أعظم الفلاسفة المسلمين، سيرة ذاتية. والتفصيلات عن حياته نادرة، باستثناء ما هو مدون في محفوظات مكتبة مالك في طهران، وآثار تظهر أحيانًا في أماكن غير متوقعة، مثل صورته على الورقة النقدية الكازاخية الحديثة من فئة الـ 200 تينغ (الصورة (2-6)) والصورة (2-7)). يبدو أن الفارابي ولد في تركستان [235]، وتعلم لاحقًا العربية واليونانية وعلومًا أخرى في بغداد، عاصمة الخلافة العباسية. ويقال أنه أنجز كتبه في بغداد وهو يعمل في كرم عنب، وكان يقرأ ويكتب ليلًا، في ضوء المصابيح التي يحملها حراس البساتين المجاورة، ويقال أيضًا أنه لم يكن من المعجبين بالخلافة، وعاش حياة زاهدة يقتصر فيها مأكله على الماء الممزوج بالريحان

الصورة (2-6)



أبو نصر الفارابي كما تخيلته السلطات الكازاخية على ورقة عملتها من فئة الـ 200 تينغ.

وقلوب الخراف، وكان دومًا يرتدي الزي الصوفي القصير، وكان زواره يُدهَشون بذكائه وموهبته في تطويع اللغات (يقال أنه كان ملمًا بـ 70 لغة في الأقل). كان يهوى أن يجوب الصحراء، وكانت له أسفار كثيرة - إلى دمشق ومصر وحرّان، وإلى حلب التي استقر فيها عندما تقدمت به السن، وصار معروفًا ككاتب ليلتحق بالحلقة الأدبية التي كان يدعمها الحاكم الحمداني سيف الدولة، لكن لا يمكننا التأكد من صحة هذه التفصيلات كلها، وكذا ملابسات وفاته، إذ يقال أنه مات ميتة طبيعية في دمشق، وتذكر رواية واحدة في الأقل أنه لقي حتفه على يدي قاطع طريق وهو في مسافر على الطريق الصخرية بين دمشق وعسقلان.

فإن صحت هذه الرواية، تكن المفارقة المحيطة بموته مؤلمة: كان الفارابي نصيرًا عظيمًا لشكل جديد من الحكم يضمن للناس الحرية والهناء (كان يسميها «السعادة»). وكان على تمام المعرفة بالتجربة اليونانية مع الديمقراطية، مع أنه كان في بعض أجزاء من أعماله، التي كُتبت بأسلوب بسيط لجمهور مسلم يقرأ العربية، متناقضًا حيال مثالها. كان قلقًا، على غرار قلق **جمهورية** أفلاطون من قبله، من أن الديمقراطية (استخدام كلمات المدينة الجامعة) تغالي في قيمة ما أسماه «الحرية المطلقة»، ولهذا السبب يمكن الديمقراطية أن تتهاوى وتتجزأ

الصورة (7-2)



الصفحة الأولى من كتاب أبي نصر الفارابي «مبادئ أهل المدينة الفاضلة» من نسخة نادرة يعود تاريخها إلى القرن الحادي عشر، محفوظة الآن في مكتبة مالك، في طهران.

إلى فوضى شاملة، لأن الناس سوف يكرسون أنفسهم لمصالحهم الذاتية والسعي وراء الملذات.

الأمر اللافت هو أن الفارابي كان أقل إعجابًا بأشكال الحكم الوضعي الأخرى، التي قسمها إلى أشكال مختلفة من «المدينة» (يستخدم اسم المدينة بمعنى المجتمع السياسي، وبالتأكيد ليس بمعنى الدولة الإقليمية بالمفهوم الحديث). كان ينظر إلى أغلبية هذه الكيانات السياسية المتفسخة (لا شك في أن الخلافة العباسية كانت في ذهنه) على أنها مضللة، بمعنى أنها أحبطت أو منعت صراحة عن البشر قدرتهم الممنوحة إلهيًا على أن يختاروا بحرّية كيف يعيشون سعداء على الأرض. كان بشكل خاص يكره الكيانات السياسية المنحطة التي تؤمّن للإنسان حاجاته الحيوانية فحسب؛ مدن تقوم على الرداءة، وعلى الإيمان بأن الممتلكات والثروة وإنتاج المال هي الأمور الوحيدة التي تُحتسب في الحياة؛ مدن يقودها السعي إلى التمايز والمجد والنفوذ، على

قاعدة الحق للأقوى. هذه الكيانات السياسية المتفسخة أطلق عليها اسم «المدن الجاهلة»، من هنا انجذاب الفارابي إلى الديمقراطية التي اعتبرها الأقل جهلًا بين الكيانات السياسية. صحيح أنها لن تبلغ الكمال أبدًا، لكنها كانت غير عادية تمامًا، لأن أعضاءها يدركون تمامًا أن الديمقراطية تختلف عن الكيانات السياسية الأخرى - وعي ذاتي ينشأ عن تأكيد الديمقراطية الكلام الصادق والحكم الذاتي من خلال مجالس عامة ومفتوحة.

أُعجب الفارابي بهذه الميزات، التي تمايلت على نغمات اقتناعه بأن البشر ليسوا بأي حال موضوع قضاء وقدر إلهيين، وبما أنهم مزوّدون إلهيًا بالقدرة على التداول الحر، فهُم قادرون على المساهمة بشكل حيوي في كمالهم الشخصي، المفهوم كالرغبة في التعاون من أجل السعادة. والديمقراطية تطلق هذه القدرة، وتضمن أن يكون «لدى الناس الديمقراطيين أهداف متعددة».

اعترف الفارابي بأن الديمقراطية تقود في بعض الأوقات إلى الإفراط في الاستقطاب بين الأهداف المتعددة والآراء المتضاربة. كانت الديمقراطيات غير منيعة على وجه الخصوص أمام الحرب، التي يؤدي تهديدها أو احتمال وقوعها إلى تقسيم الشعب إلى مجموعتين عدائيتين: أولئك الراغبين في السلام، وأولئك الذين «يؤكدون أن الخير يقوم على الحكم بالقوة، وأن تحقيقه يتم بطريقتين، بالهجوم المباشر وبـ ... الغش، التزوير، الغدر، الخديعة، النفاق، الكذب وتضليل الشعب». كانت الحرية الديمقراطية بالنسبة إلى الفارابي سلاحًا ذا حدين، ففي إمكانها أن تُظهر في الناس أسوأ ما فيهم، لكن يمكنها أيضًا أن تنتج مواطنين فاضلين. كما أن من الممكن رؤية الديمقراطية خطوةً نحو حكم مثالي. كَتب الفارابي: «في الكيان السياسي ’الديمقراطي‘، تتوحد أنواع الرغبات وطرق السلوك كافة، ولذلك ليس من المستحيل أن مع مرور الزمن يمكن رجالًا ممتازين أن يكبروا فيها، وأن يكون فيها رجال حكماء وخطباء وشعراء ... وبالتالي يصبح من الممكن أن يُجمَع من أجزائها الكيان السياسي المثالي. هذا واحد من الأشياء الجيدة التي تنشأ في كيان سياسي كهذا، ولم يكن الفارابي مشجعًا صريحًا للمساواة العددية، لكنه فضّل الحرية والسعادة لكل مخلوقات الله على الأرض، وآمن بأن ذلك يتطلب في المقابل قيادة سياسية من رجال جيدين ذوي ذكاء فعال، وجيدين في الحكم على الأمور، وأقوياء جسديًا، وقادة من الخطباء الجيدين، المحبين للتعلم والحقيقة، والذين يترفعون عن مادية هذا العالم. ينبغي لبضعة رجال يتميزون بالاستقامة أن يحكموا، والمشكلة التي لاحظها الفارابي هي أن الكيانات السياسية جميعًا، باستثناء كيان واحد، تمنع انبثاق قيادة مستقيمة، وهذه كانت الميزة المفردة للديمقراطية، وهي أنها سمحت للقشدة في الصعود إلى وجه الحليب.

الشورى

عجلت هذه الطريقة من التفكير الإبداعي في الإسلام المبكر المفضلة للحرية الديمقراطية، في ردات فعل عصبية كشفت الارتباك في طريقة تعاطي المسلمين الأوائل مع قضايا المرجعية السياسية.
انظروا إلى تعليقات أبي الحسن الماوردي [(236)] المولود في البصرة، وهو الذي كان يُعتبر حتى وفاته (العام 1058)، عن عمر طويل (ستة وثمانين عامًا)، من كبار فقهاء عصره. كانت ردة فعله على تفتت السلالة العباسية اقتراح أن يتم في المبدأ انتخاب الخليفة والإمام، بدل التعيين، ووجوب مشاركة جميع الرجال البالغين القادرين على التمييز والتقوى والحكم على الأمور بصورة ناضجة. ثم تراجع الماوردي خطوة إلى الوراء عن اقتراحه الصريح لأنه يعرف أن كل خليفة تقريبًا زكاه سلفه. ولاحظ الماوردي أن السلطات لا تتفق على عدد الناخبين المطلوب للانتخابات من أجل اعتبارها شرعية، كما أنه لاحظ الصعوبة العملية في ضمان اتفاق إجماعي بين جميع المسلمين المؤهلين فعلًا في كل مجتمع مدني إسلامي. لذا، ذهب الماوردي إلى الاستشهاد بانتخاب أبي بكر دليلًا على أن الذين يكونون حاضرين عند وفاة قائد الجماعة يُعتبرون ممثلين للجسم الإسلامي كله. أثار هذا الاستنتاج الهش تساؤلًا تلقائيًا: هل هناك حد أدنى للناطقين باسم هذا المجتمع الكبير والمتنوع؟ لم يكن الماوردي متأكدًا من كيفية الإجابة؛ كان عدد ناخبي أبي بكر خمسة، وعيّن عمر قبل وفاته مجمعًا انتخابيًا من ستة. اعترف الماوردي أن بعض معاصريه يرى أن الخلافة تشبه عقد زواج، حيث يكفي أن يكون العدد ثلاثة: واحد لكتابة العقد وتوقيعه في حضور شاهدين (لاحظوا العروس المفقودة). ولتزداد المسألة سوءًا، اعترف الماوردي بأن آخرين يرون أن الخلافة يمكن أن تقرَّر بصوت واحد. كيف يمكن حل المشكلة إذًا؟ كان استنتاج الماوردي بالتأكيد موسيقى في آذان بعض الحكام: لأن الخليفة آمن بمعرفته أن خياره سيمثل آراء مجتمع المسلمين كله، فهو مخول أن ينتقي خليفته بنفسه!
في مواجهة هذا اللغط الفكري الكبير، لا عجب في أن شهوة السلطة في العالم الإسلامي المبكر لم تصطدم بالمواقف اللفظية فحسب، وإنما اصطدمت أيضًا بطيف غني من الابتكارات المخصصة لضمان وفاء الحكام بوعودهم، والقيام بواجباتهم. كان الابتكار الرئيس فيها هو «المشْوَرة» (أحيانًا تسمى المشُورة): التقليد الذي بموجبه تكتسب جميع القوانين الوضعية التي يقرها الحاكم الشرعية فحسب عندما تكون قبل إقرارها عرضة لنقاش عام وتفاوض يشارك فيه الجمهور والمستشارون الذين يمكن تعريفهم بأساليب متنوعة.
اعتقد بعض المسلمين (عن صواب) أن عملية التشاور العلني موروثة من حقبة ما قبل الإسلام، من التقليد العربي القديم في التشاور بين شيوخ القبائل على سبيل المثال، وهو فن كان مدينًا لتقاليد أكثر قدمًا كرسها السوريون - الرافديون والفينيقيون. وكان يحلو للمسلمين أيضًا أن يذكروا في الأقل آيات

في موضعين من القرآن (آل عمران الآيات 153-159؛ والشورى الآيات 36-38) [237] تحدد واجب التشاور على صانعي القرار. وكانت مخاطر الأحكام الشخصية الاعتباطية (كان اسمها بالعربية الكلمة ذات الوقع السيئ، استبداد) ومزايا الاتفاقات الناتجة من التفاوض أيضًا موضع ذكر متكرر في الحديث [النبوي].

ليس واضحًا تمامًا إلى أي مدى كانت أشكال التشاور الإسلامية الأولى شاملة؛ فهناك السابقة المقيدة بشدة التي أحدثها الخليفة عمر، الذي عيّن وهو على فراش الموت لجنة لتختار خلفه من بين أعضائها بحرّية. كانت الشورى هنا تعني أقل قليلًا من تقرير الحاكم بنفسه الشخص الذي سيحكم من بعده، على حساب الآخرين. لذلك، كان من يسمَّون العلماء يرفعون الصوت بقوة دفاعًا عن دورهم عندما يواجهون حكامًا يريدون تقرير الأمور بأنفسهم. وكان هؤلاء الناطقون - يبدو أنهم كانوا دائمًا من الرجال - يرون أنفسهم خبراء في قضايا النصوص المقدسة، والقانون والحكمة السياسية. وكانوا متأكدين من أن المجتمع بكامله في حاجة إلى الحماية، ووواثقين من أنهم الحراس الأكثر ملاءمة لطريقة الحياة الصحيحة على هذه الأرض.

استند منطق العلماء إلى الافتراض السخي (أم تُراه حماقة؟) أن جميع رجال التقوى يمتلكون دومًا المصلحة الأفضل للمجتمع السياسي كله في أيديهم - أي إنهم يخطئون قليلًا أو لا يخطئون أبدًا. كانت هذه الفرضية غير مقبولة بتاتًا لدى بعض المسلمين الأوائل، فتململوا أول الأمر، ثم شرعوا في طرح الحاجة إلى شورى واسعة ودائمة. يعتبر المعتزلة، وهم جماعة فضفاضة لكنها واسعة النفوذ، من المؤمنين، مثالًا أوليًا لذلك؛ وكانوا قد ظهروا في عشرينيات القرن السابع في مدينتي البصرة وبغداد ومحيطيهما، وأصابوا ازدهارًا بعد ذلك في إيران، حتى وقت متقدم من القرن الحادي عشر. ذكّر المعتزلة أقرانهم المسلمين بأن النظام الملكي محرم، وروّجوا عمومًا لوجهة النظر القائلة بأن القيادة السياسية يجب أن تقوم على المزايا، وإلا ستؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وحروب أهلية تفضي إلى تقسيم مجتمع المسلمين من دون ضمان نتائج أفضل. وأكد كثيرون أن ليس للمؤهلات [القيادية] علاقة بأي انتماءات قبلية أو إثنية، ويجب أن يكون المنصب مفتوحًا للعربي وغير العربي على السواء. كان هناك من المعتزلة من قال حتى بتفضيل الأئمة غير العرب لأنهم سيُظهرون استقلالية أكبر، ولأن عزلهم (بسبب عدم وجود دعم لهم من قبائل تشكل أكثرية) سيكون أسهل، في حال تصرفوا بتكبّر. كان المعتزلة متأكدين من أن المسلمين يحتفظون بحق دائم في عزل قادتهم، حتى لو اضطر الأمر إلى استخدام السيف. وذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك بنفي الحاجة إلى أئمة ككل، فأشار أبو بكر الأصم [238]، وهو شخصية بارزة (توفي في حوالى 816-817)، إلى أن الأئمة تقليد بشري، على عكس الصلاة والحج. وكانت لديهم عادة سيئة في التحول إلى ملوك، أو إلى ملوك مزيفين (مثل الحكام العباسيين في زمنه). وفي أي حال، أصبح مجتمع المسلمين أكبر وأكثر تعقيدًا

من أن يحكمه واحد منهم فقط. والأصم إذ استشعر (عن صواب) أن الخلافة العباسية محكومة بأن تعاني الانهيار، أوصى بأن من الأفضل في أي وقت وجود عدد من الحكام في الإمبراطورية، تمامًا كما افترض [النبي] محمد عندما عين عددًا من الأئمة في الجزيرة العربية لحفظ النظام، وجباية الضرائب، وتعليم الناس احترام القانون. اقترب الأصم، من دون أن يستخدم التسمية بالتحديد، من التوصية بما يشبه اتحاد لامركزي من الحكام الذين يخضعون لرغبات محكوميهم، ولم يقل كيف يمكن تنسيق تعدد الحكام، لكنه كان متأكدًا من أن في كل حالة يجب أن تكون المجالس الشعبية إلزامية. كان ذلك السبيل الوحيد والأكثر عدالة وانفتاحًا لمعالجة قضايا العدالة النهائية وبتّها، على شكل العقوبات (التي تسمى الحدود)، مثل الجَلد وقطع اليد والإعدام. كانت الحكومة القائمة على مجلس مؤلف من عدد كبير من الناس أيضًا، السبيل الوحيد لتفادي تحيزات المصالح الشخصية والمؤامرات الخطيرة.

مشورت [(239)]

تبيّن نظرة لاحقة إلى تلك الحقبة أن المعتزلة من أمثال الأصم بشروا بالتوصيات اللاحقة لعالِم ديني شاب اسمه ابن تيمية [(240)] (1263-1328)، حاول الدفع بمبدأ الشورى إلى حده الأقصى. وكان استنتاجه بارزًا جدًا؛ فهو إذ قدَّم أدلة تقليدية، أصر على أنه ينبغي للحكام ألا يستشيروا مسوؤليهم العسكريين والإداريين، أو العلماء فحسب، وإنما أيضًا مجالس الناطقين باسم الشعب ككل، على حد قوله. كان ابن تيمية في ذلك يعبّر عن مبدأ ذي جذور قديمة تمتد في الماضي إلى العالم القديم لسورية وبلاد ما بين النهرين وفينيقيا والديمقراطيات الإغريقية، متوقِّعًا بقوة، ومن دون أن يدري، أمورًا ستحصل في تاريخ الديمقراطية.

ساعدت طريقة ابن تيمية في التفكير، مع أنه عانى فترات من السجن بسبب نشاطه، في إلهام المجالس الاستشارية التي ازدهرت وقتًا طويلًا في العالم الإسلامي، وبشكل أكثر قوة في الإمبراطورية العثمانية التي استمرت من بداية القرن الثالث عشر إلى العام 1922. وكان الاعتقاد الشائع أن الحكومات العثمانية تأسست منذ بدايتها على قاعدة من الاتفاقات بالتفاوض؛ فاستنادًا إلى رواية واحدة في الأقل، اجتمع نواب القواد العسكريين (Ketkhudas) والبكوات (Beys) في المنطقة للمشورة (بالتركية مشورت *meshweret*). وبعد نقاش مطول، اتفقوا على انتخاب قائد جديد، كان مشهورًا بشعره الأسود الفاحم، ويديه الطويلتين اللتين تلامسان ركبتيه وهو منتصب القامة: شاب لقبه «كاسر العظام»، عثمان بك أو عثمان الأول [(241)].

سواء أكانت تلك الرواية صحيحة أم لا، فإن صدى قصة التأسيس يتلاءم مع استخدام المجالس الاستشارية على نطاق واسع، خصوصًا من القرن الخامس عشر فصاعدًا، عبر الإمبراطورية العثمانية التي انتشرت على ثلاث قارات في

أيام ذروتها. كانت قواعد المداولات المفتوحة تمارس في مؤسسات كثيرة، خصوصًا عندما لا يكون هناك أمر صادر عن السلطان. ثمة فيض من سجلات المشورات التي انعقدت في مدينة اسطنبول لمناقشة طيف واسع من المشكلات المحلية وحسمها، بحسب حصولها. وكان القادة العسكريون يعتمدون المشاورات في الميدان، وكانت الحكومة على أعلى مستوى تباشر أعمالها وفقًا للإجراء نفسه: كان السلطان في الأوقات المبكرة، ثم الوزير الأول في أوقات لاحقة، يترأس اجتماع كيان يتألف من أعضاء محددين ويسمّى الديوان الهمايوني (*diwan-i humayun*) الذي تُعقد جلساته دوريًا، في مواعيد محددة، للاطلاع على أوضاع الإمبراطورية من أجل مناقشة المشكلات الطارئة، وإيجاد حلول لها. في أواخر القرن الثامن عشر، ومع شعور الإمبراطورية العثمانية بضغط صعود قوى عظمى، من بينها روسيا، ازدادت وتيرة هذه الاجتماعات. وجرى بلوغ نقطة تحوّل تاريخية بارزة في أيار/مايو 1789، بضعة أسابيع قبل اندلاع الثورة الفرنسية، عندما دعا السلطان سليم الثالث في بداية عهده إلى عقد مجلس استشاري من كبار المسؤولين الرسميين لمناقشة المشكلات الرئيسة في الإمبراطورية، وكيفية معالجتها من ذلك المجلس، الذي أصبح بمنزلة برلمان في كل شيء إلا بالاسم.

نحن هنا نستبق أنفسنا كثيرًا، والحقيقة الواضحة هي أن بحلول القرن العاشر، تعرضت طموحات الإسلام الهادفة إلى أن يكون مقبولًا عالميًا كنمط حياة، لهزيمة قاتلة بفعل تداعي الخلافة الموحدة، وتأسيس خلافات منافسة في إسبانيا ومصر وبلاد فارس. في أيام الخليفة المقتدر [242] (908-932)، لم تتعد سلطة الحكام العباسيين حدود مقاطعات بغداد، بل أصبح المقتدر نفسه ألعوبة في يد القوات التركية غير المنضبطة، والتي استفزها عهده الموسوم بالسكر والعربدة فأقدمت على قتله بعد مشادة كلامية، وتركت جثته لتتعفن في موضع مقتله، بينما رُفع رأسه على رمح: علامة لكل من له عين ليرى أن لا تسامح مع الخيلاء والتكبر. وربما لذلك عُزل شقيقه القاهر [243] بعد سنتين، عندما حاول أن يحكم بالترهيب، وسُملت عيناه بإبر مجمرة، وشوهد آخر مرة يتسول في مسجد.

أوروبا

لطخت لحظات رهيبة من هذا النوع علم الإسلام الأخضر بالدم، لكن ينبغي ألا يمنعنا ذلك من رؤية الطريقة التي بنى فيها المسلمون بفعالية جسرًا سياسيًا يربط بين المجالس القديمة في سورية وبلاد ما بين النهرين وفينيقيا واليونان، العالم المقبل من الديمقراطية التمثيلية.

تحت المظلة البشعة لمنازعات السلطة والصراع العسكري، أثبت المشهد الاجتماعي الإسلامي ملاءته، وبقي المجتمع المدني القائم على التشارك في قيد الحياة. وأنتجت إمبراطورية المسلمين، التي وصلت أراضي وشعوبًا من

المحيط الهندي إلى حوض المتوسط، نظامًا تجاريًا واحدًا تقوده تغييرات ريادية في الزراعة والحرف سمحت لمدن عظيمة بالازدهار. ومع أن اليهود والمسيحيين وأتباع ديانات أخرى واصلوا القيام بدور بارز، صار قسم كبير من سكان الإمبراطورية يعرّفون أنفسهم من خلال الدين الإسلامي. وأدت اللغة العربية دور وسيلة التواصل - وكانت مصدرًا حيويًا للتكامل في تشكيلة مدهشة من الثقافات والتقاليد المحلية، وأشكال فنية مشتركة، ولا سيما العمارة الإسلامية المميزة، الشعر والكتب، الثياب والأزياء الجديدة الملائمة للفصول، وابتكارات مثل الجبر والمعداد (الحاسبات البدائية) (abacus)، وقوالب الطباعة الخشب.

فعل الإسلام شيئًا آخر أيضًا، وكان لانتشار مؤسسات الوقف وشبكات الصوفيين والوسائل الأخرى جغرافيًا، لإبقاء الحاكمين عرضة لمحاسبة المجتمع السياسي، آثار جذرية - مفاجئة للغاية - في المنطقة التي أطلق عليها المسلمون اسم أوروبا [244] (Urūba). وزرع الإسلام في أرض أوروبا بذور المؤسسات غير الحكومية التي تهتم بشؤونها، على مقربة لصيقة من المؤسسة الدينية والسلطات الحكومية، وتعتبر المدرسة (*madrasa*) مثالًا مهمًا؛ فمعاهد التعليم الديني هذه قامت بدور الأنموذج للجامعات الأوروبية الأولى التي نشأت في مناطق، مثل جنوب إيطاليا، حيث كان نفوذ الإسلام عظيمًا، وحصل التلاقح المؤسساتي بسهولة. وكان من الملامح المشكّلة للجامعات الجديدة التزامها الصريح بالحكم الذاتي، واتكال مبدئي على كيانات كانت تسمى، بأشكال مختلفة، مجالس منتخبة ونقابات ومحافل. وعندما أعيد غرسها، في قرون مقبلة، في مؤسسات أخرى، نهضت هذه الكيانات المستلهمة من الإسلام بدور حاسم، وثوري أحيانًا، في إعادة تشكيل الملامح السياسية للمنطقة الأوروبية.

قام الإسلام بدور جوهري في بعث الديمقراطية وإعادة تعريفها بطريقة أخرى، أقل وضوحًا، لكنها أبعد أثرًا. ومن خلال البرهان، عبر مساحات شاسعة من المناطق، على القدرة على تنظيم مجتمعات سياسية حيوية غير مرحبة بالفوارق المتطرفة في المال والسلطة، أثبت الإسلام أنه نمط حياة جذاب؛ نمط قادر على تحقيق مكاسب حقيقية، بالتشديد على حساب أنماط أخرى من الاقتصاد والمجتمع والحكم، والتي بدت متخلفة.

أعمانا الكلام الأوروبي على «الاستبداد الشرقي» الذي ازدهر في العصر الحديث - كلام كان في الحقيقة خدعة دائمة للغزو الأوروبي - عن رؤية الجاذبية الأصيلة لأساليب الكينونة في الإسلام المبكر. وفهم أوروبيو عصر الظلمات، الذين كانوا على خطوط تماس مع التجار والغزاة المسلمين، هذه الجاذبية جيدًا. وفي بعض الأحيان، أقنعت حياة المسلمين الوديعة خصومهم بتغيير أساليبهم، من خلال الارتماء في أحضان الإسلام، كما حدث في مدن مثل قرطبة وغرناطة، اللتين تغير مسيحيوها بعمق من خلال الثقافة

الإسلامية، في كل شيء إلا في الديانة، إلى الحد الذي صاروا يُعرفون فيه باسم «المستعربين» (Mozarabs) أو «المتعربين» (Arabisers). وفي أحيان أخرى، شَحَذَ الإسلام عزم المسيحيين على بناء خطوط دفاع عسكرية جديدة وأساليب جديدة من المقاومة السياسية، على أمل التمكن من فرض التراجع على القوة الإسلامية نهائيًا، أو سحقها تحت سنابك الخيل، وبحد السيف والصليب.

نحن في صدد أن نرى أن دينامية التعاون والمواجهة والمقاومة في لعبة الحياة والموت هذه كانت لها عواقب متناقضة. وببساطة، كانت النتيجة الأكثر إثارة للانتباه هي ولادة مؤسسة جديدة، على خط التماس الأوروبي الأول مع الإسلام، لم تكن معروفة من قبل على وجه الأرض: برلمان ممثلين لمصالح اجتماعية متنوعة. وكان المولود الجديد هدية الإسلام إلى العالم الحديث، وكان له أن يفرض إعادة تعريف جوهرية للديمقراطية. ظهر المولود فجأة في خلال القرن الثاني عشر، في لحظة أيقنت المجتمعات المسيحية في الأطراف الشمالية لشبه الجزيرة الأيبيرية أنها محصورة بين فكي أزمة ربما تبتلعها بشكل كامل. هذا الإدراك المفاجئ بين جماعات بارزة، مثل النبلاء والكنيسة والتجار الحضريين، دفعهم إلى التوحد معًا، وتجميد نزاعاتهم، والاتفاق على الاختلاف، والجلوس إلى طاولة التفاوض جنبًا إلى جنب. مدركين تمامًا ضعفهم السياسي، ابتكروا أسلوبًا جديدًا للتحالف معًا من أجل التوصل إلى اتفاق من خلال القبول المتبادل.

كانت النتيجة ذات عواقب تاريخية، لأن المؤسسة التي ولدت على الأرض الأيبيرية ذات النسب المسيحي - الإسلامي المختلط، كانت تحمل أكثر من شبه عابر، في كل شيء إلا بالاسم، مع التقليد الإسلامي الأقدم في التشاور والمبدأ التأسيسي الذي ينطوي عليه: مبدأ أن الحكم يكون شرعيًا فحسب، عندما يحوز الموافقة الفعّالة لممثلين يختارهم المحكومون أنفسهم.

(142) ماركوس توليوس شيشرون (106-43 ق. م): فيلسوف وكاتب وخطيب روماني مشهور، أثارت مواقفه وأدواره السياسية جدالًا واسعًا، ولا سيما حول علاقتة بالسلطة. يُعتبر من المراجع الأساسية للأدب الكلاسيكي اللاتيني. (المترجم)

(143) ورد في نص الآيات المشار إليها في الترجمة العربية المتداولة للعهد الجديد من الكتاب المقدس في إنجيل مرقس: «(8) فصرخ الجمع وابتدأوا يطلبون أن يفعل كما كان دائمًا يفعل لهم (9) فأجابهم بيلاطس قائلًا: أتريدون أن أطلق لكم ملك اليهود (10) لأنه عرف أن رؤساء الكهنة كانوا قد أسلموه حسدًا (11) فهيج رؤساء الكهنة الجمع لكي يطلق لهم بالحري باراباس (12) فأجاب بيلاطس أيضًا وقال لهم: فماذا تريدون أن أفعل بالذي تدعونه: ملك اليهود (13) فصرخوا أيضًا: اصلبه (14) فقال لهم بيلاطس: وأي شر عمل؟ فازدادوا جدًا صراخًا: اصلبه (15) فبيلاطس إذ كان يريد أن يعمل للجمع ما يرضيهم، أطلق لهم باراباس، وأسلم يسوع، بعدما جلده، ليصلب». وفي إنجيل متى: «(15) وكان الوالي معتادًا في العيد أن يطلق للجمع أسيرًا واحدًا، من أرادوه (16) وكان لهم حينئذ أسير مشهور يسمى باراباس (17) ففيما هم مجتمعون قال لهم بيلاطس: من تريدون أن أطلق لكم؟ باراباس أم يسوع الذي يدعى المسيح (18) لأنه علم أنهم أسلموه حسدًا (19) وإذ كان جالسًا على كرسي الولاية أرسلت إليه امرأته قائلة: إياك وذلك البار، لأني تألمت اليوم كثيرًا في حلم من أجله (20) ولكن رؤساء الكهنة والشيوخ حرضوا الجموع على أن يطلبوا باراباس ويهلكوا يسوع (21) فأجاب الوالي وقال لهم: من من الاثنين تريدون أن أطلق لكم؟ فقالوا: باراباس (22) قال لهم بيلاطس: فماذا أفعل بيسوع الذي يدعى المسيح؟ قال له الجميع: ليصلب (23) فقال الوالي: وأي شر عمل؟ فكانوا يزدادون صراخًا قائلين: ليصلَب. (24) فلما رأى بيلاطس أنه لا ينفع شيئًا، بل بالحري يُحدث شغبًا، أخذ ماء وغسل يديه قدام الجمع قائلًا: إني بريء من دم هذا البار أبصروا أنتم (25) فأجاب جميع الشعب وقالوا: دمه علينا وعلى أولادنا (26) حينئذ أطلق لهم باراباس، وأمّا يسوع فجلده وأسلمه ليصلَب». (المترجم)

(144) Niccolò Machiavelli, «Of the Kinds of Republic there are, and of which was the Roman Republic,» in: Discourses on the First Ten Books of Titus Livius, trans. by Henry Neville (1531), book 1, chap. 2.

(145) نسبة إلى مدينة سرقوسة في جزيرة صقلية الإيطالية، والتي كانت مستعمرة إغريقية من القرن الثامن ق. م. (المترجم)

(146) نسبة إلى مدينة إفسس (أو إفسوس) في غرب الأناضول في تركيا، والتي كانت من أعظم المدن الإغريقية منذ القرن العاشر ق. م. (المترجم)

(147) Jean Bodin, Six livres de la république (The Six Books of the Commonwealth) (London, 1606), p. 702.

(148) يُنظر مداخلة:

Louis de Jaucourt Chevalier, «Démocratie,» in: Encyclopédie, ou dictionnaire raisonné des sciences, des arts et des métiers (Paris, 1751-1765), vol. 4, p. 818.

(149) Samuel Johnson, A Dictionary of the English Language: in which the words are deduced from their Originals, and Illustrated in their Different Significations by Examples from the Best Writers (London, 1755), vol. 1, and Thomas Browne Sir, Pseudodoxia Epidemica (London, 1646; 6th ed., 1672), book I, chap. 3, pp. 8-12.

(150) Francis Fukuyama, The End of History and the Last Man (New York and Oxford, 1992), pp. 64, 42, 134,

حيث يقول فوكوياما إن قيام «الآباء المؤسسون في أميركا» باتخاذ «قرار إعلان الاستقلال ومحاربة بريطانيا» أطلق أول «ثورة ديمقراطية رئيسة» في العصر الحديث.

(151) James Madison, Notes of Debates in the Federal Convention of 1787 (Athens, Ohio, 1966), pp. 38-45.

(152) هي التعديلات العشرة (أو المواد العشر) الأولى من الدستور الأميركي، التي تنص على الحقوق الأساسية للشعب والتي صيغت في عام 1789 وأبرمت في عام 1791. **أولها**، وباختصار سريع: حرية الدين والمعتقد والصحافة والتعبير والتجمع ووضع العرائض وتوقيعها. **ثانيها**: حق المواطنين في شراء السلاح واقتنائه وتشكيل ميليشيات مسلحة. **ثالثها**: منع الحكومة والقوات المسلحة من مصادرة الأملاك الخاصة في زمن السلم. **رابعها**: احترام حرمة المنازل ضد التفتيش بلا أمر قضائي. **خامسها**: منع الاعتقال أو التوقيف من دون أمر قضائي وحق المتهم في الصمت وعدم المثول كشاهد في محاكمته. **سادسها**: الحق في محاكمة سريعة. **سابعها**: حق المحاكمة أمام محلفين. **ثامنها**: منع العقوبات الجنائية غير العادية أو المهينة. **تاسعها** عدم تعديل الدستور بما يتنافى مع هذه الحقوق. **عاشرها**: حق الولايات منفردة في ممارسة الصلاحيات التي لا ينص الدستور على اختصاص الحكومة الاتحادية فيها. (المترجم)

(153) ورد في قاموس أكسفورد أن فعل gerrymander يعني «تقسيم منطقة جغرافية إلى دوائر انتخابية بطريقة تؤدي إلى إعطاء حزب ما أفضلية غير عادلة في الانتخابات». تعود قصة إطلاق هذا الاسم على عملية تقسيم الدوائر الإنتخابية إلى العام 1812، حين كان إيلبردج توماس جيري حاكمًا ولاية ماساتشوستس، ووقّع قانونًا وضعه أعضاء حزبه لإعادة تقسيم الدوائر

الانتخابية بطريقة تضمن فوزهم في انتخابات مجلسي النواب والشيوخ في الولاية، ما أدى إلى ظهور دائرة انتخابية يشبه شكلها شكل حيوان من الزواحف (salamander)، وهو نوع من السحالي يجمع بين شكلي العظاءة والضفدع. وجرى تعديل الاسم باستبدال القسم الأول منه باللسم الأخير للحاكم ليصبح «جيريمندر». (المترجم)

(154) Jean Victor Duruy, Histoire de la Grèce ancienne, 3 vols. (Paris, 1886-1891), and Ernst Curtius, Griechische Geschichte, 3 vols. (Berlin, 1857-1867);

الترجمة الإنكليزية:

The History of Greece, 5 vols. (London, 1868-1873).

(155) George Grote, History of Greece, 12 vols. (London, 1846-56);

يُنظر أيضًا مراجعة غروت عن:

George Grote, «William Mitford's History of Greece,» the Westminster Review (April 1826), and Harriet Grote, The Personal Life of George Grote (London, 1873).

(156) اسم يرد ذكره في أكثر من موقع في تاريخ هيرودوتس، كأمير أو كقائد عسكري من الإمبراطورية الإخمينية الفارسية. استخدم اسمه كمدافع عن الديمقراطية في الكتابات اللاحقة عن الأدب الإغريقي. (المترجم)

(157) إشارة إلى إله العدالة في الميثولوجيا اليونانية القديمة. (المترجم)

(158) Karl R. Popper, The Open Society and Its Enemies (London, 1952), p. 297.

(159) اسمها الآن قرة دنيز إرغلي في منطقة بيثينيا الواقعة بين البحر الأسود وبحر مرمرة في تركيا حاليًا. (المترجم)

(160) مجلس منتخب في النمط الديمقراطي اليوناني القديم يدرج في منزلة مجلس تشريعي استشاري. (المترجم)

(161) نبتة برية منقرضة كانت تنبت في منطقة الجبل الأخضر في ليبيا، وورد اسمها في كتابات قديمة كثيرة، وصولاً إلى الصين. وكان القدماء يؤمنون بقدرتها العجيبة على شفاء أي مرض. (المترجم)

(162) Aristotle, Politics, 1304a 31-3, 1303a 22-4 and 1311a 39-b1.

(163) كان اسم الملك تيمينوس، وهو من ابن أحد أحفاد هرقل. (المترجم)

(164) Isocrates, Areopagiticus, 7: 15-16.

(165) Kaleidoscope: لعبة بصرية هي عبارة عن أنبوب يحتوي على مرايا صغيرة وقطع زجاجية ملونة على جوانبه الداخلية، وعند النظر في داخله بمواجهة الضوء تنبعث ألوان مختلطة تتغير مع كل حركة. (المترجم)

(166) Herodotus, The Histories, trans. by G. C Macaulay (London and New York, 1890), Book 3, p. 142 (translation amended).

(167) George Orwell, The Lion and the Unicorn: Socialism and the English Genius (London, 1941; [1981]), p. 563:
«إن التصور الكامل للدولة القارية القائمة على بنية عسكرية، بشرطتها السرية ورقابتها على النتاج الأدبي وفرضها العمل القسري، يختلف تمامًا عن الدولة الديمقراطية البحرية الهشة، بأحيائها الفقيرة المكتظة وبطالتها، وإضراباتها وأحزابها السياسية. إنه الفرق بين قوة الأرض [اليابسة] وقوة البحر، بين القسوة والعجز، بين الكذب وخداع النفس، بين رجل من منظمة شوتزشتافل [البوليسية النازية] ومحصل إيجارات».

(168) T. J. Dunbabin, The Western Greeks. The History of Sicily and South Italy from the Foundation of the Greek Colonies to 480 B.C. (Oxford, 1948), p. 81.

(169) Aristotle, 1291b 20-25.

(170) M. I. Finley, «Politics,» in: The Legacy of Greece: A New Appraisal (Oxford, 1981), pp. 22-36.

(171) James Bryce, Modern Democracies (New York, 1921), pp. 24-25.

(172) إحدى عواصم مصر القديمة، وهي اليوم مدينة الأقصر. (المترجم)

(173) يرد هذا الاسم في النص Theker، وفي مراجع إنكليزية أخرى Tjeker وThekel، وهُم من شعوب البحر المنقرضة التي ليس لها تعريف إثني أو تاريخ متفَق عليه. والرواية الأكثر تداولًا بشأنهم هي أنهم جاؤوا من جزيرة كريت في المتوسط، واستقروا بعد أن هزمهم رعمسيس الثالث في مدينة دور القريبة من حيفا في فلسطين، والتي أصبح اسمها العربي الطنطورة قبل أن تهدمها القوات الصهيونية في العام 1947 وتشرد أهلها وتقيم مستوطنة نحشوليام على أنقاضها في العام 1948 ومستوطنة دور في العام 1949. (المترجم)

(174) وردت في النص بهذا الشكل لأن الترجمة عن اللغة المصرية القديمة التي اعتمدها المؤلف نقلًا عن كتاب جيمس هنري بريستد *Ancient Records of Egypt* (**سجلات مصر القديمة**) أوردت الحرفين الهيلوغريفيين كما هما. المرجع موجود في آخر الفصل. (المترجم)

(175) قصة ويناَمون مترجمة في:
James Henry Breasted, Ancient Records of Egypt, vol. 4, pp. 557ff.

(176) يرد في الترجمة العربية لنص هذه الآية «يُقَاوِمُونَ مُوسَى مَعَ أُنَاسٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، مِئَتَيْنِ وَخَمْسِينَ رُؤَسَاءِ الْجَمَاعَةِ مَدْعُوِّينَ لِلاجْتِمَاعِ ذَوِي اسْمٍ». (المترجم)

(177) جاء في الترجمة العربية للآيتين 20 و21 من سفر الخروج: «20 وَأَنْتَ تَأْمُرُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُقَدِّمُوا إِلَيْكَ زَيْتَ زَيْتُونٍ مَرْضُوضٍ نَقِيًّا لِلضَّوْءِ لإِصْعَادِ السُّرُجِ دَائِمًا. 21 فِي خَيْمَةِ الاجْتِمَاعِ، خَارِجَ الْحِجَابِ الَّذِي أَمَامَ الشَّهَادَةِ، يُرَتِّبُهَا

هَارُونُ وَبَنُوهُ مِنَ ٱلْمَسَاءِ إِلَى الصَّبَاحِ أَمَامَ الرَّبِّ. فَرِيضَةً دَهْرِيَّةً فِي أَجْيَالِهِمْ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ».(المترجم)

(178) جاء في الترجمة العربية للآية «شُيُوخُ جُبَيْلَ وَحُكَمَاؤُهَا كَانُوا فِيكِ قَلَّافُوكِ. جَمِيعُ سُفُنِ الْبَحْرِ وَمَلاَّحُوهَا كَانُوا فِيكِ لِيُتَاجِرُوا بِتِجَارَتِكِ». (المترجم)

(179) يُطلَق عليها اليوم اسم سنكرة في محافظة ذي قار في العراق. (المترجم)

(180) اسمها الحالي تل حريري في منطقة الفرات الأوسط في سورية. (المترجم)

(181) في محافظة الحسكة السورية. (المترجم)

(182) اسمها أيضًا نفر، وتقع في محافظة القادسية في العراق. (المترجم)

(183) اسمها بالعربية تل البيعة، تقع على ملتقى نهري البليخ والفرات في محافظة الرقة السورية. (المترجم)

(184) اسمها بالعربية تل المقير في محافظة ذي قار. (المترجم)

(185) اسمها بالعربية الوركاء قرب مدينة السماوة العراقية. (المترجم)

(186) Ziqqurats: الأهرام الرافدية، وهي معابد مبنية على شكل مدرجات، انتشرت في سورية والعراق في عصور السومريين والأكاديين والبابليين والأشوريين. (المترجم)

(187) مردوك، أو باللغة العربية نمرود. (المترجم)

(188) تُعرف حاليًا باسم تل الهبة، وتقع بين مدينة البصرة ومدينة لورك في محافظة ذي قار في جنوب العراق. (المترجم)

(189) ثوركيلد بيتر رودولف ياكوبسن (1904-1193) جاء من وطنه الأم الدانمارك في العام 1928 لينضم إلى فريق يعمل على المعجم الأشوري في مركز الدراسات الشرقية في شيكاغو (the Oriental Institute in Chicago) [في الولايات المتحدة الأميركية]. سجل المهاجر الجديد [في مذكراته] أحوال ذلك الزمان، حيث أمضى لياليه الأولى في فندق في قلب المدينة، وكان يتخللها أزيز رصاص عصابات التحريم [إشارة إلى عصابات تهريب وتجارة الكحول التي كانت محرّمة دستوريًا في الولايات المتحدة في تلك الحقبة]. نجا ياكوبسن في أرض العصابات، وبقي مع المركز حوالى ثلاثة عقود ونصف العقد. وتقلّد هناك مناصب أكاديمية كثيرة راوحت بين مساعد باحث وعالِم آثار، وعضو مجلس تحرير، ثم مدير المعجم الأشوري، ثم مدير المركز نفسه (1946-1950). كان مدفوعًا برؤيته الشخصية الحازمة للبحث الأكاديمي، فاكتسب سمعة في الدفاع عمّا يعتقد أنه المبدأ الصحيح. شعر بعض زملائه بأنه جارح، وقاد التوتر إلى استقالته أكثر من مرة، وصولًا إلى تقاعده المبكر من جامعة شيكاغو (University of Chicago)، وإلى إنتاج بعض من أكثر أعماله إثارة للاهتمام في ميدان الديانة والأدب السومريين. قبِل في العام 1962 منصب أستاذ زائر في جامعة هارفرد، ثم أصبح أستاذًا دائمًا في العام التالي. تقاعد في العام 1974، لكنه

واصل نشاطه البحثي، وألقى خطابه الأخير، كرئيس للجمعية الأميركية للدراسات الشرقية (the American Oriental Society)، قبل أقل من أسبوعين من وفاته. في ذلك الوقت، كان قد حاز صيته واحدًا من أوائل العلماء في الشرق الأدنى القديم. جمع عمله بين ميادين متنوعة - علم الآثار، التاريخ، الأدب، الدين، قواعد اللغة - وكانت مساهماته مؤثرة في كل واحد منها. كان مسؤولًا من جانب جامعة بنسلفانيا عن إعادة فتح مواقع الأحفوريات في نيبور (Nippur) بعدما كانت مهملة مدة نصف قرن، وكان عمله مفصَّلًا بدقة، كما بينت إضافته المهمة إلى كتاب قائمة ملوك سومر *The Sumerian King List* (**قائمة ملوك سومر**)، (الذي نُشر في العام 1939 ولا يزال المرجع الحاسم)، ودراسته عن صناعة القماش في أور. اكتشف مع سيتون لويد، وراجع ونشر أدلة من القرن السابع قبل الميلاد عن نظام القنوات الأشوري الذي بناه سنحاريب لتوفير المياه لنينوى. ولياكوبسن أثر أيضًا بسبب إعادة بنائه المبدعة للديانة السومرية الأولى، وترجمة الأشعار السومرية، وملاحظاته على تعقيدات نظام الأفعال السومرية. كان إلى ذلك رائدًا في الطرائق البحثية الجديدة، مثل وضعه المسح الأثري السطحي في جنوب العراق. كما كانت له مساهمات ريادية شقت الطريق لتفسير التاريخ السياسي المبكر لبلاد ما بين النهرين من خلال استخدام الأدب والمصادر الوثائقية. من مساهماته الكلاسيكية:
Thorkild Jacobsen, «Primitive Democracy in Ancient Mesopotamia,» Journal of Near Eastern Studies, vol. 2 (1943), pp. 159-72, and «Early Political Development in Mesopotamia,» Zeitschrift für Assyriologie, vol. 52 (1957), pp. 91-140.
(المترجم)

(190) Karl Marx, «The British Rule in India,» New-York Daily Tribune 25/06/1853;
أعيدت طباعتها في:
Karl Marx and Frederick Engels, Collected Works (London and New York, 1979), vol. 12, p. 125.

(191) لها أسماء متعددة حسبما وردت في النقوش والآثار القديمة، إضافة إلى ما ورد من أسماء لها: نيماه، ماما، مامي، ارورو، دامجولانا. (المترجم)

(192) Thorkild Jacobsen, «Mesopotamia: The Cosmos as a State,» in: H. Frankfort et al., Before Philosophy. The Intellectual Adventure of Ancient Man (Harmondsworth, 1949), pp. 158-159.

(193) Aristotle, 1252b.

(194) Jean-Marie Durand, «Le Rihsum des Hanéens,» Archives épistolaires de Mari, vol. 1, no. 1, pp. 181-192, and Daniel E. Fleming, Democracy’s

Ancient Ancestors. Mari and Early Collective Governance (Cambridge and .New York, 2004), pp. 208-210

Thorkild Jacobsen, «An Ancient Mesopotamian Trial for Homicide,» (195) ;Analecta Biblica, vol. 12 (1959), pp. 134-136

الترجمة:

.J. N. Postgate, Early Mesopotamia (London and New York, 1992), p. 278

(196) محررة ومترجمة في:

Robert H. Pfeiffer, State Letters of Assyria (New Haven, Conn., 1935), .number 62, ll. 9 and 11

(197) توجد ترجمة لهذا النص في:

W. G. Lambert, Babylonian Wisdom Literature (Oxford, 1960), pp. 112-.115

Tikva Frymer-Kensky, In the Wake of the Goddesses: Women, (198) Culture and the Biblical Transformation of Pagan Myth (New York, 1992), .pp. 2-3

(199) موقع أثري في محافظة قيصرية التركية في وسط آسيا الصغرى. (المترجم)

(200) الترجمة في:

Alasdair Livingstone, Court Poetry and Literary Miscellanea (Helsinki, .1989), pp. 30-32

(201) اسمها الحالي بالعربية خربة الدنية. (المترجم)

(202) يُنظر:

Francis Joannès, «Haradum et le pays de Suhum,» Archéologie, vol. 205 .(1985), p. 58

بالنسبة إلى الفضة، التي جعل حاباسانو البلد يدفعها في خلال فترة منصبه كوالٍ، اجتمع أهل البلد كله وكلّموا حاباسانو بهذه العبارات: «من الفضة التي جعلتنا ندفعها، بقي في منزلك مبلغ عظيم، كذلك النعاج التي أعطيناها فوق ذلك كهدايا طوعية».

(203) بالعربية الوركاء، وتبعد من مدينة أور حوالى 35 ميلًا. (المترجم)

(204) بالعربية تل الأحيمر، تبعد من بابل حوالى 7 أميال. (المترجم)

(205) يُنظر الترجمة الرائدة لمارك فان دي مياروب:

Marc Van De Mieroop, The Ancient Mesopotamian City (Oxford, 1999), .especially chap. 6

Mogens Trolle Larsen, The Old Assyrian City-State (Copenhagen, (206) .1976), p. 163

(207) لمزيد من التفصيلات بشأن هذه الجمهوريات (المسمَّاة gana dhina) التي يظهر أن مجالسها كانت تحت هيمنة المحاربين الأرستقراطيين (kshatriya)، لكنها ضمّت أيضًا مختصي الشعائر الدينية (*brahmana*) والتجار (*vaisya*)، ولم تضم عمالًا يدويين (shudra)، يُنظر:

Jonathan Mark Kenoyer, «Early City-States in South Asia. Comparing the Harappan Phase and Early Historic Period,» in: Deborah L. Nichols and Thomas H. Charlton (eds.), The Archaeology of City-States. Cross-Cultural Approaches (Washington, DC, and London, 1997), pp. 51-70; Ananat S. Altekar, State and Government in Ancient India (Delhi, 1958); Giorgii M. Bongard-Levin, A Complex Study of Ancient India: A Multi-Disciplinary Approach (Delhi, 1986); Jagdish Sharma, Republics in Ancient India: c. 1500 B.C.-500 B.C. (Leiden, 1968), and Romila Thapar, «States and Cities of the Indo-Gangetic Plain c. 600-300 BC,» in: Early India. From the Origins to AD 1300 (Berkeley and Los Angeles, 2002), pp. 137-73.

(208) مدينة في وابِتية، ثاني أكبر جزر اليونان. (المترجم)

(209) القصة التالية رواها هيرودوتس في:

Herodotus, The History of Herodotus (London and New York, 1890), books 6.43-4, 3.80-84,

تُقارن بتفسيرات المختصين المتأخرين، خصوصًا أولئك الذين يعانون تحاملًا استشراقيًا غير قابل للعلاج، مثل جورج رولنسون، يُنظر:

George Rawlinson, History of Herodotus (London, 1880), vol. 2, p. 476, note 3:

«لا شك في أن لدى هيرودوتس صلاحية فارسية لقصته، لكن هذه القصة على تباين تام مع المفهوم الاستشراقي إلى درجة غير معقولة تمامًا. ومن غير الممكن أن تكون أي مناقشة قد حصلت بشأن من ينبغي أن يكون الملك. هذه النقطة يمكن أن تكون محسومة قبل الهجوم على الغاصب، ومن الممكن أن داريوس ارتقى العرش من خلال حق الولادة».

(210) Robert Dahl, On Democracy (New Haven and London, 1998), p. 15.

(211) Fergus Millar, The Roman Republic and the Augustan Revolution (Chapel Hill, NC, and London, 2002);

يُنظر أيضًا:

Lily R. Taylor, Roman Voting Assemblies from the Hannibalic War to the Dictatorship of Caesar (Ann Arbor, Mich., 1966).

(212) ريدجو كالابريا مدينة في أقصى جنوب إيطاليا كانت ضمن الجمهورية الرومانية. (المترجم)

Thomas Erskine May (Sir), Democracy in Europe: A History (213) .(London, 1877), vol. 1, pp. 27, 6

كان ماي كبير أمناء مكتبة مجلس العموم البريطاني في وسمنيستر، وأصبح لاحقًا المنسق الإداري (Clerk) لمجلس العموم.

(214) يُنظر الرسالة إلى [الكونت آرثر دو] غوبنو (Gobineau) في:

Alexis de Tocqueville, Oeuvres complètes, ed. by J. P. Mayer (Paris, 1951-), ,vol. 9, p. 69

والرسالة غير المنشورة إلى [الجنرال لويس] لامورسيير (Lamoricière) (بتاريخ 5 نيسان/أبريل 1864) المذكورة في:

.André Jardin, Tocqueville: A Biography (New York, 1988), p. 318

(215) في خلال المراحل الأولى من البحوث الخاصة بهذا الكتاب، وفي مقابلة أجريت في باريس في أيار/مايو 2002، ألح عليَّ ريتشارد رورتي كي أعتمد القاعدة التفسيرية: «اتبع دائمًا صوت الديمقراطية»، وكان يعني بذلك أن يقول أن الحكم على ما يمكن تضمينه في رواية تاريخ الديمقراطية يجب أن يتقرر بناء على ما إذا كان من سبق من الشخصيات والمؤسسات ميزوا أنفسهم من الآخرين من خلال اعتماد دالة التعريف «ديمقراطية» أم لا. بتعبير آخر، كانت نصيحته: لا تطلق اسم ديمقراطية على أي شيء إذا لم يكن ذلك في اسمه ذاته. ولأسباب تطورت في الفهرس النهائي لطريقة البحث، لن أتقيد بهذه القاعدة تقيدًا دقيقًا. وهناك سبب جيد لعدم القيام بذلك، وهو أن في أمور الديمقراطية، كما في جميع أمور الدنيا عمومًا (فكّر في الطريقة التي نميز فيها عمومًا التعابير التي يستخدمها الناس لوصف أنفسهم من التعابير التي يستخدمها الآخرون في وصفهم الشيء نفسه)، يحصل غالبًا تحت شعارات مختلفة، وغالبًا بطريقة غير مقصودة من أبطالها الأصليين. هذه النقطة لخصها وليام موريس بقوة: «[الناس] يقاتلون ويخسرون المعركة، والأشياء التي قاتلوا من أجلها تتحقق على الرغم من خسارتهم، وعندما تتحقق تعني غير ما قصدوه، ويكون على [أناس] آخرين أن يقاتلوا من أجل المعنى نفسه تحت اسم مختلف»، يُنظر:

William Morris, A Dream of John Ball and a King's Lesson (London and .New York, 1896)

(216) استخدم الكاتب النص الوارد مجتزأ من الآية التي تقول ﴿الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون﴾ (الأنعام: 1). (المترجم)

Ikhwan Al-Safa, The Animals' Lawsuit Against Humanity (Louisville, (217) .Ky., 2005)

كانت هذه الحكاية الرمزية التي ألّفها أتباع الطريقة الصوفية المسماة إخوان الصفا، الرسالة الخامسة والعشرين من إحدى وخمسين رسالة تشكل معًا

موسوعة تصف أسرار الحياة ومعانيها. نُقل النص وتُرجم إلى العبرية في العام 1316، وقدمه إلى الإنكليزية الحاخام كالونيموس بناء على طلب الملك كارلو الأول أنجو (ملك نابولي). وتُرجمت الحكاية لاحقًا إلى الألمانية والإسبانية واليديشية (لغة مهجنة من العبرية والألمانية)، وبقيت مشهورة في أوساط اليهود الأوروبيين بشكل خاص حتى أوائل القرن العشرين. (المترجم)

(218) **رسائل إخوان الصفا وخلّان الوفا**. (المترجم)

(219) لم يرد في السنّة النبوية المتوافرة من المراجع المتفق عليها أي حديث بهذا التفصيل، على الرغم من وجود أحاديث كثيرة عن الرفق بالحيوان حتى يصل إلى تحريم لعنه أو وسمه. والحديث الأقرب إلى ما استشهد به الكاتب متفق عليه ومنسوب إلى أبي هريرة في حديث موّسع أن أحدهم سأل: «يا رسول الله، وإن لنا في البهائم أجرًا، فقال في كل كبد رطبة أجر». (المترجم)

(220) استخدم الكاتب النص الوارد مجتزأ من الآية التي تقول ﴿ وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ما فرطنا في الكتاب من شيء ثم إلى ربهم يحشرون﴾ (الأنعام: 38). كما أنه أضاف شرحين إليها في سياق النص يردان بين هلالين. (المترجم)

(221) يستخدم الكاتب اسم الخليفة الأول بصيغته المرفوعة «أبو بكر الصديق» وأبقت الترجمة على ذلك من دون تصرف. (المترجم)

(222) فات المؤلف هنا احتمال نسبة التسمية إلى العباس بن عبد المطلب، عم الرسول وجدّ مؤسسي الدولة العباسية. (المترجم)

(223) استخدم المؤلف كلمة الوقف (waqf)، بصيغتها المفردة أينما وردت، والتزمت الترجمة بذلك. (المترجم)

(224) أخطأ المؤلف في ذكر اسم الخليفة، فأورده Umar ibn Abd al-Khattab. (المترجم)

(225) جاء في صحيح البخاري الحديث الرقم 2620: حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا ابن عون عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال أصاب عمر بخيبر أرضًا فأتى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال إني أصبت أرضًا لم أصب مالًا قط هو أنفس منه، فما تأمرني به، فقال إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها. قال: فتصدق بها. غير أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث. قال: فتصدق عمر في الفقراء وفي القربى وفي الرقاب وفي سبيل الله والضيف وابن السبيل. لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقًا غير متمول فيه. (المترجم)

(226) مدينة الخليل الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة. (المترجم)

(227) يقصد المؤلف هنا المساجد الجامعة. (المترجم)

(228) يُنظر:

Abu Nasr al-Farabi, Mabadi’ ara’ ahl al-madina al-fadila (Principles of the Opinions of the Citizens of the Perfect Polity).

نُشرت أولًا في حوالى العام 950 مترجمة في:
Richard Walzer (ed.), Al-Farabi on the Perfect State (Oxford, 1985), section .5, chap. 15, p. 229
[في كتاب أبي نصر الفارابي **آراء أهل المدينة الفاضلة**، في الباب السادس والعشرين، وتحت عنوان «القول في احتياج الإنسان إلى الإجتماع والتعاون»، وفي معرض تصنيفه المجتمعات الإنسانية، يقسم العالم إلى فئتين: «كاملة وغير كاملة»، ويقسم الكاملة إلى ثلاث خانات: عظمى ووسطى وصغرى، ويقول: «فالعظمى، اجتماعات الجماعة كلها في المعمورة؛ والوسطى، اجتماع أمة في جزء من المعمورة؛ والصغرى، اجتماع أهل مدينة في جزء من مسكن أمة». (المترجم)]
(229) Kanz ul-Ummal (Beirut, 1998), vol. 3, number 2786, p. 50.
[الحديث مأخوذ عن المصدر الوارد في الكتاب: علاء الدين علي المتقي الهندي، **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال** ط 5 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981)، ج 6؛ كتاب الإمارة، باب الإمارة الحديث الرقم 14595 (ص 7). (المترجم)]
(230) ربما قصد الكاتب الجزية، لأن الاستخدام المعروف لتعبير poll tax يُستخدم للدلالة على الضريبة الخاصة التي كانت تفرض على من يشارك في الاقتراع. (المترجم)
(231) مثال على ذلك مقالة برنارد لويس:
Bernard Lewis, «Democracy and the Enemies of Freedom,» Wall Street Journal, 22/12/2003, p. A14:
«تشجع دراسة التاريخ الإسلامي والأدب السياسي الإسلامي الغني والمتنوع على الاعتقاد بأن من الممكن تطوير مؤسسات ديمقراطية - ليس بالضرورة بتعريفنا الغربي لهذا التعبير المساء استخدامه كثيرًا، لكن بتعريف مستمد من تاريخهم وثقافتهم هُم، وعلى طريقتهم، وضمان الحكم المحدود في ظل القانون، والتشاور والانفتاح، في مجتمع متحضر وإنساني. هناك ما يكفي في الثقافة التقليدية للإسلام من جهة، وفي التجربة الحديثة للشعوب الإسلامية من جهة ثانية، لتوفير قاعدة للتقدم نحو الحرية بالمعنى الحقيقي للكلمة».
(232) هو الشاعر والأديب والخطيب سديف بن ميمون، كان مولى امرأة من خزاعة، اشتهر في العصر الأموي بولائه لبني هاشم وبانتقاده اللاذع للأمويين. ومن أقواله «اللهم صار فيئنا دُولة بعد القسمة، وإمارتنا غلبة بعد المشورة، وعهدنا ميراثًا بعد الاختيار للأمة، واشتريت المعازف والملاهي بسهم اليتيم والأرملة، وحكم في أبشار المسلمين أهل الذمة، وتولى القيام بأمرهم فاسق كل محلة...». إلا أنه قال بعد تولي العباسيين الحكم قصيدة جاء فيها:
أصبح الملك ثابت الأساس بالبهاليل من بني العباس
لا تقتلن عبد شمس عشارًا واقطعن كلِ رفلة وغراس

اختلف المؤرخون في موته، فقيل أن أبا جعفر المنصور أمر بقتله، لكن آخرين قالوا أنه صفح عنه وصار نديمه... مزيد من المعلومات عنه على الرابط التالي: المؤسسة العربية للثقافة الحكواتي http://al-hakawati.net/arabic/civilizations/book35a5.asp. (المترجم)

(233) ملاحظات سديف مذكورة في:

Bernard Lewis, Islam from the Prophet Muhammad to the Capture of Constantinople (Oxford, 1974), vol. 2, pp. 54-55.

(234) يُنظر:

Al-Farabi, Mabadi' ara' ahl, especially section 6, chap.18.

الاقتباسات التالية من:

Ibid., chap. 19, p. 315, and Abu Nasr al-Farabi, Al-Siyasa al-madaniyya al-mulaqqab bimabadi' al-mawjudat (Al-Farabi's The Political Regime), ed. by Fawzi Mitri Najjar (Beirut, 1964), pp. 100, section 2, 18ff.

(235) منطقة جغرافية واسعة في آسيا الوسطى تمتد من حدود الصين ومنغوليا وجبال الأورال إلى بحر قزوين، ولها حدود مع الهند وباكستان وأفغانستان وروسيا، وتنقسم حاليًا إلى قسمين: تركستان الشرقية، وهي تابعة إداريًا للصين، وتسمى سينجيانغ، وتركستان الغربية، وتضم خمسًا من الجمهوريات التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وهي قرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان. (المترجم)

(236) أبو الحسن بن محمد بن حبيب البصري الماوردي (974-1058)، من أكبر فقهاء الشافعية، وكبير القضاة في أواخر الخلافة العباسية. عاصر الخليفتين العباسيين القادر بالله وولده وخليفته القائم بأمر الله. (المترجم)

(237) ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلاَ تَلْوُونَ عَلَى أحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ فَأَثَابَكُمْ غَمَّاً بِغَمٍّ لِّكَيْلاَ تَحْزَنُواْ عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلاَ مَا أَصَابَكُمْ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ. ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِم مَّا لاَ يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ. إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْ وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ. يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِي الأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِير. وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ. وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللَّه تُحْشَرُونَ. فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ

حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (آل عمران: 153-159)؛ ﴿فَمَا أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ. وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ. وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (الشورى: 36-38). (المترجم)

(238) هو شيخ المعتزلة عبد الرحمن بن كيسان الأصم. ذكر المؤلف أنه توفي بين عامي 816 و817، إلا أن المراجع الإسلامية والعربية تشير إلى أن ذلك كان تاريخ مولده (201هـ/816م) وتوفي في العام 279 هـ/892 م). كان مسجده في البصرة مقصد كبار شيوخ الاعتزال، وكان السلاطين والولاة يرجون مجالسته ويطلبون مشورته. عاش متقشفًا ورعًا، وله كثير من الكتب والتفاسير، ويُعتبر في الطبقة السادسة من المعتزلة، وهي الطبقة الأعلى. (المترجم)

(239) يستخدم الكاتب هنا كلمة مشورة كما تُلفظ بعد تتريكها بالتاء الطويلة. (المترجم)

(240) تقي الدين أحمد بن تيمية: ولد في مدينة حرّان (في تركيا حاليًا)، وانتقل بعد غزو المغول مع أهله إلى دمشق التي نشأ فيها وتعلم وعاش ومات. أُطلق عليه لقب شيخ الإسلام، وكان من كبار علماء المذهب الحنبلي، وله كتب ومساهمات في مجالات شتى، منها الفقه والحديث والعقيدة والفلسفة والفلك والحساب والجبر. (المترجم)

(241) مؤسس نواة الدولة العثمانية أبو الملوك السلطان الغازي عثمان خان الأول بن أرطغرل بن سليمان شاه القايوي التركماني. ولد في مدينة سكود، أحد الثغور المطلة على بحر مرمرة، وكان والده شيخ قبيلة قايي التركمانية قائدًا عسكريًا له، وكان مولده يوم دخول المغول بغداد في العام 1258. توفي في العام 1326. (المترجم)

(242) أبو الفضل جعفر بن المعتضد المقتدر بالله (895-932)، الخليفة العباسي الثامن عشر. (المترجم)

(243) أبو منصور محمد بن المعتضد القاهر بالله (899-950) الخليفة العباسي التاسع عشر. تولى الخلافة بعد اغتيال أخيه المقتدر بالله في العام 932. وعُزل في العام 934. (المترجم)

(244) يستخدم المؤلف هنا اللفظ العربي لأوروبا، والذي يشدد على الضمة على الهمزة ويخفف من حرب الباء، ما يجعل اللفظة تختلف عن لفظتها الإنكليزية الأقرب بالعربية إلى «يوروب» بتشديد الباء. (المترجم)

القسم الثاني: الديمقراطية التمثيلية


رسم من أواخر القرن السادس عشر لسيزار ريبّا (توفي في العام 1622)، مؤلف كتاب رموز وفضائل واسع النفوذ [بعنوان Iconologia]. يُظهر الرسم الديمقراطية امرأة فلاحة تلبس ثيابًا خشنة، تمسك برمانة، رمز وحدة الشعب، وحفنة من الأفاعي (المفترض أنها سامة).

الفصل الثالث: عن الحكم التمثيلي

أن تكون ملكًا، شيء
أن تكون طاغية، شيء آخر.
مانيغولد أوف لوتنباخ
من كتاب غيبهارد

لغز الأشياء

إذا عادت امرأة متواضعة ملمة بالمجالس القديمة في بابل ونيبور من الحياة الآخرة فجأة، لتسمع قصص الديمقراطيات الأولى كما رويناها هنا حتى الآن، فكيف ستكون ردة فعلها؟ هل ستشعر بالفخر من الطريقة التي انتشرت فيها هذه المجالس من سورية وبلاد ما بين النهرين شرقًا وغربًا، مستعينة في مسارها بجهد الفينيقيين والإغريق واليهود والمسلمين؟ هل ستُدهشها قابليتها على البقاء - بعض الوقت - على الرغم من المصاعب الهائلة؟ أم إن جدتنا ستبتسم حيال اللامعقولية التامة لطريقة حياة دنيوية تتسم بأصول مشوشة ومتناقضة كهذه.

لا نعرف بالتأكيد، لكن السؤال الأخير مثير للاهتمام بشكل خاص، في الأقل لأنه يضع الإصبع على كيفية أن للديمقراطية - الحكم الذاتي القائم على المجالس - بدايات عصية على الوصف البسيط. كانت الديمقراطية في حياتها الأولى من حيواتها التاريخية الثلاث مدينة بابتكارها لقوى مختلفة وغير متجانسة. كانت تتغذى من الإيمان الشائع بالله وبقوة الإلهة، ومن نمو التجارة والتبادل الاقتصادي بين المدن، ومن انهيار الحكومات المهزومة في الحرب. كانت وليدة مناورات تكتية لشخصيات مثل كليسثنيس وديموناكس، وجرائم عشق فاشلة، ونساء همسن بالإرشادات الصادرة عن الوحي، زيادة على المقاومة الشجاعة للبحارة والجنود والعبيد الذين ضاقوا بالطغاة ذرعًا. هكذا كانت: لا قوانين محددة وواضحة للمسار، لا طرز منتظمة، بل مجرد اختراقات ونكسات متناثرة يختلط فيها الحابل بالنابل، وتلتئم معًا بالكفاح المستمر للناس من أجل التحكم العام في ممارسة السلطة عبر استخدام المجالس.

يسم التشويش نفسه بالضبط، إعادة تعريف الديمقراطية في مستهل الألفية الميلادية الثانية، عندما انتقل مركز ثقلها إلى أوروبا في العصور الوسطى [(245)].

أُهرق كثير من الحبر واستُهلك كثير من الورق في الجهد المبذولة لإدراك كيفية حصولها، لكن من دون جدوى. ويجب ألا يكون ذلك مفاجئًا، في الأقل لأنه لم تكن هناك أنماط واضحة أو «قوانين» للتطور التاريخي للديمقراطية «الحديثة»، وهذا ربما ما ينبغي، بالنظر إلى أن المشترك بين جميع طرائق الديمقراطية المتنوعة للمكوث في الأرض هو ارتباطها بعدم اليقين وبالانفتاح

والمفاجأة. هذه الموضة الأكاديمية الراهنة - في الحقيقة هي عادة قديمة بدأت مع أرسطو - التي تحاول تحديد الأنماط الراسخة في «الانتقال» إلى الديمقراطية و«تدعيمها» (لكأن هذه المعرفة الإحصائية أو المقارنة يمكن أن تطبَّق بحذافيرها في أي مكان لبناء المؤسسات الديمقراطية أو تنقيتها)، تهمل نقطة بسيطة هي أن الديمقرطية كطريقة حياة دائمًا تولد وتنشأ وتتحطم في سياقات خاصة ومحددة. هذا يعني أن الديمقراطية نوع من الفعل الإنساني الذي يتشكل من خلال أوضاع مؤسسية، وأن الديمقراطية والمفاجأة توأمان. وبالتأكيد، تنطبق عبارة «ونستكشف خبايا الدنيا» - الكلمات التي قالها بحزن كبير الملك لير لكورديليا في مسرحية شكسبير **الملك لير** [(246)] - على الديمقراطية. تعصى ولادتها وبقاؤها، كذلك تحولها وموتها، على جاذبية القوانين الشاملة؛ فبقاء المؤسسات الديمقراطية وازدهارها، وبأي شكل، يتوقفان في كل حالة على عدم اليقين: على الدينامية غير المتوقعة لأطر محددة، وعلى حسابات دقيقة، وقرارات فورية بنت لحظتها - ينبغي عدم الإقلال من شأن القوة المتقلبة للعواقب غير المنظورة.

الحكم التمثيلي

يمكننا القول إن الديمقراطية تسكن في بيت من الاحتمال، إذ يظهر إثبات مكان سكنها بجلاء من خلال سلسلة الحوادث التي أطلقت المرحلة الثانية في تاريخ الديمقراطية: جولة من الابتكارات غير المتوقعة بتاتًا والتي استخدمت تعبير «ديمقراطية» بمعنى جديد جدًا.

يصعب تأريخ هذا التغيير بدقة، كما سنرى. لكن يمكن القول، بشكل تقريبي، إن الممارسة اليونانية المسماة ديمقراطية (dēmokratia)، الحكم الذاتي لمتساوين من خلال المجالس الي نعود جذورها إلى الـ *mw-ʻdwt* الفينيقية، والـ pŭhrum البابلية، خضعت اعتبارًا من حوالى القرن العاشر لإعادة تعريف بطيئة لكنها جوهرية. كان التحول نتاج عناصر عدة: ملوك، رهبان، رعاة، رجال دولة، أرستقراطيون، فنانون، جمهوريون، رجال دين، صانعو ثروات، سكان مدن، فلاحون، جنود، ناشرون، ومعارضون دينيون يخافون الله. ولم يكن التغيير الناتج الذي حل بالديمقراطية، ببساطة، تعبيرًا عن «صعود البرجوازية» أو «صعود الليبرالية» كما كان الاعتقاد الشائع في خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. كانت الديمقراطية الجديدة لقيطة، وكان خلقها غير مقصود. لم يكن بقاؤها مضمونًا في أي وقت، ولم تكن حتمية. مع ذلك، حصلت المعجزة، خطوة خطوة، مع انعطافات وتحولات كثيرة، ببطء لكن ليس بالتأكيد. صارت الديمقراطية تُعرّف **كديمقراطية تمثيلية.**

كان هذا، في الأقل، التعبير الذي بدأ استخدامه - في وقت متأخر - قرابة نهاية القرن الثامن عشر، على سبيل المثال، من قِبَل صنّاع الدساتير والكتّاب السياسيين عندما يسيرون إلى الشكلِ الجديد من الحكم، المستمد من القبول

الشعبي. ليس معروفًا من تحدث أولًا عن «الديمقراطية التمثيلية»، ويبدو أن هذه المفارقة اللغوية كانت وليدة القرابة الإنكليزية - الفرنسية - الأميركية.
كان الكاتب السياسي الذي شق الطريق الجديد هو الفرنسي من القرن الثامن عشر، سليل أرستقراطية بوردو الثري باعتدال، والذي كان لديه ذوق برلماني وتجربة سخية كنائب رئيس برلمان بوردو، إنه شارل لوي دي سيكوندا، بارون مونتسكيو (1689-1755)، الذي تناول في كتابه الريادي النافذ **روح القوانين** (1748) وبشكل غير معتاد، الحكم الجمهوري والديمقراطية بطريقة إيجابية، في روما وأثينا، في الوقت نفسه. ومن دون أن يعرف، كما يرجَّح، أن ما يقوله ينتهك الطرائق التقليدية للتفكير في الموضوع، ذهب إلى الإشارة الى أن في الديمقراطية «على الشعب»، الذي هو مصدر السلطة الأعلى، «أن يتولى إدارة كل شيء تطاوله يده»، مضيفًا: «إن ما يتجاوز قدراتهم يجب أن يتولاه وزراؤهم» [(247)].
وزراء؟ ماذا يعني أن يؤتمنوا على مصالح الناس؟. كان النبيل الفرنسي، وزير خارجية لويس الخامس عشر، الماركيز [رينيه - لوي دو فواير دو بولمي] دارجنسون (1694-1757)، في موقع يخوله تمامًا أن يجيب عن سؤال من هذا النوع؛ فهو كان على الأرجح أول شخص على الإطلاق يستنبط معنى كلمة وزراء (ministers) والتعريف الجديد للديمقراطية على أنها التمثيل الذي تنطوي عليه (الصورة (3-1)). قام دارجنسون بذلك من خلال التفريق بين الديمقراطية «الحقيقية» والديمقراطية «المزيفة»، حيث إن «الديمقراطية المزيفة» تنهار وتتحول إلى فوضى شاملة بسرعة، على حد قوله، هي حكم الأكثرية، مثل أن يكون الناس في ثورة يزدرون القانون والمنطق بكل وقاحة. ويكون طغيان استبدادها ظاهرًا من عنف حركتها وعدم اليقين في مداولاتها؛ ففي الديمقراطية الحقيقية، يتصرف المرء من خلال نواب مخولين، من طريق الانتخاب، مهمة هؤلاء المنتخبين من الشعب والصلاحيات التي يتمتعون بها تشكل السلطة الشعبية [(248)].

الصورة (3-1)



رينيه - لوي دو فواير دو بولمي، ماركيز دارجنسون، من لوحة نقشية من القرن الثامن عشر.

عمد آخرون إلى إشهار الصلات بين الديمقراطية والتمثيل، وسافرت ملاحظاتهم - سريعًا. وعلى المنقلب الآخر من المحيط الأطلسي، قام جيمس ماديسون، الذي كان يتفادى كلمة ديمقراطية كأنها مجذومة، باحتساب نفسه، على الرغم من ذلك، بين الذين يرون حداثة التجربة السياسية الأميركية في «... تفويض الحكم ... إلى عدد قليل من المواطنين المنتخبين من البقية» [(249)].

وربما كان ألكسندر هاملتون (1756-1804) الأميركي الأول الذي جمع برفق بين كلمتي التمثيل والديمقراطية، حتى أنه ذات مرة استخدم العبارة الجديدة «الديمقراطية التمثيلية»، وهو لا يعرف ما يقول. من الغريب أن نفكر في أن بعض أثمن التعابير في تاريخ الديمقراطية ابتُكر وكأنه في حلم، لكن هذا ما كان من هاملتون والعبارة الجديدة - الديمقراطية التمثيلية. كان في العادة معاديًا للحكم الشعبي الذي كان يسميه ديمقراطية، ويدينه كصيغة لـ «الطغيان» و«التشويه» اللذين يقودهما رعاع غير قابلين للحكم. مع ذلك، وفي إحدى المناسبات، عقب وضع إعلان الاستقلال، بدا أنه في قبضة حالة من الهذيان دفعته إلى نفي أن عدم الاستقرار متأصل في طبيعة الحكم الشعبي. هذه الحكومات يمكنها، على حد قوله، أن تكون «سعيدة ومنتظمة ومتينة» إن هي اتخذت شكلًا من «الديمقراطية التمثيلية، حيث يكون حق الانتخاب مضمونًا تمامًا ومنظمًا، وتكون ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مخولة لأشخاص معينين، مختارين من الشعب فعليًا لا اسميًا» [(250)].

وجرى تقديم النقطة نفسها بطريقة تفسيرية أكثر وضوحًا من زميل له من أصل اسكتلندي هو جيمس ولسون (1742-1798)، المحامي المشيخي (Presbyterian) الواسع الاطلاع، الذي ساعد أيضًا في إعداد دستور العام 1787. لاحظ ولسون أن الدستور الفدرالي الجديد للجمهورية الأميركية غير عادي لاعتبارين: أولهما أنه يعترف بأن «التمثيل أصبح ضروريًا بسبب استحالة التصرف الجماعي للشعب»، وثانيهما أنه نتج من ذلك أن الجمهورية الجديدة «ديمقراطية

صافية»، لأن «جميع السلطات من كل نوع مستمدة من خلال التمثيل من الشعب، وأن المبدأ الديمقراطي نافذ إلى كل جزء من أجزاء الحكم» [(251)].
كانت تلك طرائق جديدة للتفكير في الديمقراطية، التي كان المغزى منها نمطًا من الحكم يكون فيه الناس، الذين يُفهم أنهم ناخبون أمام اختيار حقيقي بين خيارين في الأقل، أحرارًا في انتخاب آخرين يقومون عندها بالعمل على الدفاع عن مصالحهم، أي أن «يمثلو»هم من خلال بت الأمور نيابة عنهم. وسيراق كثير من الحبر والدم لتعريف المعنى الدقيق للتمثيل: من له الحق في تمثيل من، وماذا يجب أن يحدث عندما يتجاهل الممثلون أولئك الذين يُفترض أنهم يمثلون. لكن ما كان شائعًا في تلك الحقبة، التي استمرت حوالى ألف عام، تقريبًا من القرن العاشر إلى منتصف القرن العشرين، هو أن الحكم الجيد هو الحكم القائم على الممثلين. وفي تشبيه لافت مستمد من علم الهندسة، دوّى تفضيل الإنكليزي الأصل توماس بين (Thomas Paine) (1737-1809) لـ «التمثيل المطعِّم [(252)] للديمقراطية» كطراز جديد للحكم الذي يسلّم بانقسامه - على نقيض الملكية، واعتقادها الذي تجاوزه الزمن بالجسم السياسي الواحد، وفي تمييز مخالف لـ «الديمقراطية البسيطة» في أثينا القديمة، والتي كان شعبها (*dēmos*) تحت ضغط دائم للتوصل إلى اتفاق مع نفسه [(253)]. هذا ما قصده بين في ملاحظته المهمة من أن «أثينا كانت ستتفوق على ديمقراطيتها نفسها من خلال التمثيل»؛ فهو كان يريد أن يقول إن الديمقراطية في شكلها التمثيلي ترفض افتراض أن عدم الاتفاق هو غير ديمقراطي، وأن الوضع المثالي للجسم السياسي هو ألا يكون منقسمًا. وقال شارحًا إن «الأمة ليست جسدًا، يمكن تشخيصه على شكل جسم الإنسان، وإنما على شكل جسم داخل دائرة لديها مركز مشترك تلتقي فيه الشعاعات كلها، ويتكون هذا المركز من خلال التمثيل».
كانت تلك فكرة معقدة للغاية، واستخدمها بين لتبرير تخليص العالم من غباء الوراثة؛ فالتمثيل كشف عدم صحة أن السائل المنوي ناقل للحكم الجيد، وهو كان نمطًا من الكيان السياسي الذي يشجع الجمهور على التعبير عن آراء ومصالح مختلفة، وعن الطرائق المختلفة للتعامل معها وبتّها من خلال قيادة تهتدي بالمؤهلات. وأُشيد بالحكم التمثيلي أسلوبًا لتحرير الناس من الخوف من القادة المؤتمنين على السلطة؛ فهو كان ينظر إلى محدودية فترة ولاية الممثل «في المنصب» باعتبارها بديلًا إيجابيًا من السلطة المشخصنة في أجسام ملوك وطغاة غير منتخَبين. وامتُدح الحكم التمثيلي بكونه طريقةً فعالة جديدة لتوزيع اللوم في حال الأداء السياسي الضعيف - طريقة جديدة لتشجيع مداورة القيادة، على هدي المؤهلات والتواضع. ونُظر إليه من حيث هو شكل جديد للسلطة المتواضعة، وطريقة لإفساح مساحة للأقليات السياسية المعارضة، والتنافس في سبيل الوصول إلى السلطة على قدم المساواة، ما سمح بدوره للممثلين المنتخبين باختبار كفاءتهم السياسية ومهاراتهم القيادية،

بوجود آخرين مزودين بالقدرة على إسقاطهم، وكانوا إذا فشلوا يُعزَلون. لذلك، كانت المداورة في القيادة وسيلة سلمية للتحكم في ممارسة السلطة من خلال التنافس في موضوع السلطة. وأوضح بين لقرائه الأميركيين «أن النظام التمثيلي قاتل للمطامح»، وقدَّم كذلك تبريرًا أكثر واقعية لهذا الشكل الجديد من الحكم. كان النظر إليه ببساطة تعبيرًا عمليًا لحقيقة بسيطة هي أن من غير الممكن أن يتعاطى الناس كلهم الشؤون الحكومية في كل وقت، حتى ولو أرادوا ذلك. وفي ضوء هذه الحقيقة، على الناس، بحسب هذا التعليل، تفويض مهمة الحكم إلى ممثلين يجري اختيارهم في انتخابات منتظمة. ووظيفة هؤلاء الممثلين هي مراقبة إنفاق المال العام، ويمثّل الممثلون نيابة عن جمهورهم الانتخابي لدى الحكومة ولدى جهازها الإداري، ويناقشون القضايا ويضعون القوانين، ويقررون من يحكم وكيف - نيابة عن الشعب. ثم يخلص بين إلى القول: «الديمقراطية البسيطة في حالتها الأصلية لم تكن سوى الملتقى العام للقدماء. ثم أصبحت مع ازدياد عدد سكان وتوسع الرقعة الجغرافية لهذه الديمقراطية، مرهقة وغير عملية». وكانت الديمقراطية التمثيلية هي العلاج لهذه التعقيدات: «من خلال تطعيم الديمقراطية بالتمثيل، نتوصل إلى نظام حكم قابل على احتضان المصالح المتنوعة كلها والأقاليم كافة والسكان جميعًا، وتوحيدهم».

عبّرت هذه المشاعر عن تغيير عصري في معنى ومؤسساتها الديمقراطية، وكان هذا التغيير موضع إشادة لم يصحبه سوى ذكر عابر لكيفية حدوثه وحيثيته. وثمة تاريخ للديمقراطية التمثيلية، وهو تاريخ معقد، تمتد جذوره عميقًا إلى الحقبة «الكلاسيكية» للديمقراطية القائمة على المجالس، والتي ينبغي أن تكون تذكيرًا بأن الحدود بين المرحلتين الأولى والثانية من الديمقراطية ليست «حقيقة» بالمعنى المادي، لكنها حصيلة إعادة الإنتاج التي تخيلها كتّاب المواد الأولية لما يسمّى الحقيقة. لم يصل قطار الديمقراطية القائمة على المجالس إلى محطته التاريخية الأخيرة، فترجل الركاب منه، ثم صعدوا قطار الديمقراطية التمثيلية المصنوع حديثًا. لم تكن هناك لحظات واضحة بجلاء ومواضع انفصال مادية متميزة. وعلى الرغم من ذلك، كان التغيير الذي حل بالديمقراطية لافتًا، ومن منظور لاحق، في منتهى الوضوح. احتاج هذا التحول، الذي كان بطيئًا عادة، وسريعًا أحيانًا، إلى قرابة ألف عام كي ينضج. وهو حدث أولًا في المنطقة الأوروبية، فكان في العادة غير مخطط له وفوضويًا، حتى عندما كان مقصودًا بكل وعي. ونتجت من هذا التغيير، بسبب بنيته المخصصة بالضبط، أشكال ثابتة ومختلفة من الديمقراطية التمثيلية. النقطة هنا هي عدم وجود حبكة متناسقة لكتّاب الديمقراطية التمثيلية؛ إذ كانت هناك صفحات كثيرة مفككة قطعًا وأجزاء، مقاطع عشوائية، وبضعة تصاميم كاملة لكنها غير منتهية بأغلبيتها، لموضوعات محتملة. لكن وسط هذه الفوضى كلها، كان هناك

موضوع مشترك واحد عاش حتى اليوم: الابتكار اللافت لمبدأ المؤسسات التمثيلية وممارستها.

كانت الديمقراطية التمثيلية، بوصفها طريقة لتسمية السلطة ومعالجتها، بالتأكيد، شيئًا جديدًا تحت الشمس؛ كانت جنسًا غير عادي من الأنظمة السياسية، وطريقة حياة كاملة معرّفة بدساتير مكتوبة، وقضاء مستقلًا وقوانين تضمن إجراءات مثل الانتخابات المنتظمة للمرشحين للسلطة التشريعية، وتحديد مدة الولاية في المناصب السياسية، والاقتراع السري، والأحزاب السياسية المتنافسة، وحق التجمع العلني وحرية الصحافة. وسّعت الديمقراطية التمثيلية بشكل هائل، ومقارنةً بالشكل السابق للديمقراطية القائمة على المجالس، النطاق الجغرافي لمؤسسات الحكم الذاتي، وبنجاح أكبر كثيرًا ممّا تمكن العالم الإسلامي من تحقيقه. وأصبحت الديمقراطية، بمرور الوقت، وعلى الرغم من أصولها المحلية في المدن والدوائر الريفية، والأطر الاستعمارية الواسعة النطاق، «تقطن» بشكل أساس ضمن دول ذات أقاليم جغرافية محددة ومدعومة بجيوش نظامية وصلاحيات إصدار القوانين وفرض الضرائب. كانت هذه الدول أكبر نوعًا وسكانًا من الوحدات السياسية للمرحلة الأولى من الديمقراطية. ولم تكن مساحة معظم دول الديمقراطية المجلسية في العالم الإغريقي، مثل مانتينيا وآرغوس، أكثر من بضعة كيلومترات مربعة. وكان عدد كبير من الكيانات السياسية للديمقراطية التمثيلية أكبر بما لا يقارَن. ماذا كان لديموناكس وأرسطو والآخرين ليفكروا في أكبر ديمقراطية تمثيلية، مثل كندا (9,98 ملايين كم^2) أو الولايات المتحدة (9,63 ملايين كم^2)؟ وإلى أي حد ستكون دهشتهم عندما يسمعون قصص فرق الاقتراع المحمولة التي تستخدم الطائرات والمركبات الرباعية الدفع لنقل أوراق وصناديق الاقتراع إلى الـ 82 ألف ناخب الذين يعيشون في بلدات نائية ومستشفيات ودور رعاية للمسنين وسجون في أكبر دائرة انتخابية في العالم، وهي مقاطعة كالغورلي (Kalgoorlie) الشاسعة في ولاية غرب أستراليا الفدرالية، والممتدة على مساحة 2,300,000 كم^2، من كالومبورو في الشمال على بحر تيمور إلى إكسماوث على المحيط الهندي، نزولًا إلى المدينة التي تحمل اسمًا ملائمًا هو إيسبيرانس [254] على المحيط الجنوبي.

يمكن القول باطمئنان إن أنصار الحكم القائم على المجالس سيصعقهم في الحقيقة اتساع نطاق الديمقراطية التمثيلية ومظهرها. وربما ستذهلهم أكثر التحولاتُ التي لم تكن حتمية، ولم تكن بلا اعتراض سياسي، بغضّ النظر عمّا قيل في السابق. قال السياسي والكاتب الليبرالي الفرنسي من القرن التاسع عشر فرنسوا غيزو (1787-1874) لجمهور باريسي في سياق محاضرات عامة عن الموضوع: «منذ ولادة المجتمعات الحديثة، كانت حالتها على هذا النحو، في مؤسساتها وفي تطلعاتها وفي مسارها التاريخي، كان الشكل التمثيلي من الحكم يخيم عليها على الدوام، ويبدو واضحًا أو قليل الوضوح في الأفق، كما

يلوح، المرفأ الذي عليها أن تصل إليه بعد لأي، على الرغم من العواصف التي تشتتها، والمصاعب التي تواجهها وتعترض دخولها» [255]. كان في إمكان المؤمنين بالتقدم في القرن التاسع عشر فحسب، أن يفكروا في هذا التفاؤل بشأن أصول الحكم التمثيلي وتطوره، لأن الحقيقة هي أن ظهوره قوبل باعتراض مرير، وكان موضع عواقب غير منظورة ونكسات متواصلة. كما أن الديمقراطية التمثيلية عانت أيضًا، وعلى الدوام، فشلها في حل مشكلات من صنعها هي، مثل استبعاد الفقراء والنساء من الهياكل الحكومية.

كانت الديمقراطية التمثيلية في الحقيقة وليدة صراعات مريرة على السلطة، خيض كثير منها في مواجهة أمراء حاكمين ورجال كنيسة وملّاك أراض وأباطرة، وغالبًا باسم «الشعب». وأنتجت النضالات لدعم «الشعب» صراعًا عظيمًا في خلال عمر الديمقراطية الثاني، حين شهدت ولادة تعابير جديدة، مثل «الديمقراطية الأرستقراطية» (حصل ذلك أولًا في دول الأراضي المنخفضة في نهاية القرن السادس عشر)، وإشارات مرجعية جديدة (في الولايات المتحدة) إلى «الديمقراطية الجمهورية». ثم جاءت لاحقًا «الديمقراطية الليبرالية» و«الديمقراطية الاجتماعية» و«الديمقراطية المسيحية»، حتى «الديمقراطية البرجوازية» و«الديمقراطية الاشتراكية» و«ديمقراطية العمال». هذه التعابير الجديدة أوقدت نضالات كثيرة مختلفة من مجموعات تسعى للمساواة في الوصول إلى السلطة الحكومية، ما أنتج، بمحض المصادفة أحيانًا أو بالعواقب غير المنظورة، مؤسسات لم يكن لها شبيه. وكانت المحاكمة من طريق المحلفين والدساتير المكتوبة القائمة على الفصل الرسمي بين السلطات والبرلمانات والانتخابات الدورية والأحزاب، من بين أهم الابتكارات. كما كان إنشاء «المجتمعات المدنية» الأوروبية الطراز (على غرار السوابق الإسلامية المختلفة). وتأسس ذلك على الأسواق والعادات الاجتماعية - تجارب تنوعت تنوّع قراءة رواية، أو تناول وجبة عشاء في مطعم شعبي، أو استخدام لغة مهذبة - وكذلك على جمعيات مدنية جديدة أتاحت للمواطنين البقاء على مسافة شديدة القرب من الحكم، على سبيل المثال من خلال استخدام أسلحة غير عنيفة، مثل الصحافة المطبوعة غير الخاضعة للرقابة، والعرائض الشعبية المتاحة للعموم، والمواثيق والمؤتمرات الدستورية التي دُعيت لوضع نصوص دستورية جديدة.

أثارت هذه النضالات من أجل الديمقراطية التمثيلية، التي ملأت هذه القرون من الألفية الميلادية الثانية، حماسة متنامية، وفي بعض الأحيان كثيرًا من الهرج والمرج. ومع نسمة دائمة من التمكين في الهواء، أطلقت هذه الحقبة ما وصفه ألكسيس دو توكفيل (1805-1859) في قول مشهور «ثورة ديمقراطية عظيمة» لمصلحة المساواة الاجتماعية والسياسية. عانت هذه الثورة، التي أرسلت موجات صادمة تنطلق من منطقة الأطلسي، النكسات المتواصلة والردّات، خصوصًا في أوروبا، حيث انحدرت في العقود الأولى للقرن

العشرين، كما سنرى، إلى مستنقع مكتظ بكواسر السياسة. تغذت الثورة الديمقراطية من أجل التمثيل من خلال نضالات مشاكسة وتصرفات تخطف الأنفاس، مثل انتفاضات الحرفيين في دول الأراضي المنخفضة، والإعدام العلني للملك تشارلز الأول في إنكلترا. وطرحت هذه الحوادث على بساط البحث التحيزات المعادية للديمقراطية لأولئك - الأغنياء والأقوياء - الذين يفترضون أن عدم المساواة بين الناس أمر طبيعي، وحصلت مجموعات جديدة مثل العبيد والنساء والعمال على حق المشاركة السياسية. وكان التمثيل، أقله على الورق، عرضة للتأثير الديمقراطي، وجرى توسيعه ليشمل السكان كافة. لكن مثل هذا التوسيع، الذي بلغ تكرارًا نقطة الانهيار، حصل بشق النفس، وفي مواجهة صعوبات جمة. وكانت الديمقراطية التمثيلية على الدوام موضع محاكمة. وجرى في أكثر من بضع حالات، بما فيها حالات في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تضييق التعريف السائد للتمثيل من خلال سحب حق الاقتراع من مجموعات محددة، خصوصًا السود والفقراء.

لم يُنظر إلى حق الناس في التصويت لممثليهم كحق **شامل**، حتى نهاية هذه الحقبة التاريخية الطويلة - في خلال العقود الأولى من القرن العشرين - فحدث هذا للرجال البالغين بدايةً، ثم حدث في وقت متأخر كثيرًا لجميع النساء البالغات. لكن حتى عندذاك، وكما أظهرت تجارب الشمولية والدكتاتوريات العسكرية، قاتل معادو التمثيل الديمقراطي بأظفارهم وأسنانهم، وبقدر كبير من النجاح، ضد ما يفترض أنه عدم كفاءة الديمقراطية التمثيلية وعيوبها وشرورها. وبينوا بالكلمة والقلم، بالسيف والبندقية، بالدبابة والطائرة الحربية، أن الديمقراطية التمثيلية ليست حتمية - أي أن ليس لديها ضمانات تاريخية في ذاتها.

ألفونسو التاسع

لكن لنعُد، أولًا، بالوقت قليلًا إلى سنوات القرن الثاني عشر؛ إلى اللحظة الاستثنائية لولادة واحد من المكونات الجوهرية لما صار يُعرف لاحقًا باسم الديمقراطية التمثيلية. ولم تكن لهذه المؤسسة سابقة؛ كانت طرازًا جديدًا من كيان حاكم، موضعًا لصناعة القرار من ممثلي مصالح اجتماعية متنوعة، مستمدة من شعاع جغرافي واسع كان اسمه كورتيس [(256)]، أو البرلمان.

أين ولِد ذلك؟ خلافًا لبعض الروايات البريطانية المتزمتة القديمة العهد، والتي تعتقد أن «بيغ بن» [(257)] سرمدية، وتفترض بغرور، أن المؤسسات البرلمانية بلا منازع هي أعظم هدية من الشعب الإنكليزي إلى الحضارة الإنسانية [(258)]، كانت البرلمانات في الحقيقة ابتكارًا لما هو اليوم شمال إسبانيا في أوروبا، تلك الرقعة الجغرافية من الأرض التي تمتد من حوض البحر المتوسط إلى الدائرة القطبية. جاء هذا الابتكار بعد أكثر من ألف سنة على التجربة الإغريقية مع

الحكم الذاتي، وسبق بـ 600 سنة وصول الديمقراطية التمثيلية كما ستصبح مفهومة (لنقل) في خلال الثورة الفرنسية. بطيء كما هو هذا الابتكار في رحلة الوصول، لكنه كان ضمن أولى الهدايا الأوروبية إلى العالم الجديد للديمقراطية التمثيلية. ويمكن القول حتى، بقليل من المبالغة، إن المسلمين كانوا مسؤولين عن البرلمانات، نظرًا إلى أنها كانت وليدة صراع السلطة بين المسيحيين العازمين على احتلال أرض الإسلام احتلالًا عسكريًا.

ولد البرلمان الأول من اليأس؛ ففي وقت ما حوالى العام 1000، شاع في أوساط مجتمعات مسيحية كثيرة قاطنة الأجزاء الشمالية من شبه الجزيرة الإيبيرية اقتناع بأن أيامها صارت معدودة. كانت الأخطار واضحة؛ إذ شهد القرن السابع غزو أتباع النبي محمد سورية وفلسطين ومصر وساحل شمال أفريقيا. وتقدم المسلمون في القرن الثامن إلى أبواب القسطنطينية. وبعد إخضاع إسبانيا، دخلوا جنوب فرنسا. وشاهد القرن التاسع دحر القوات الشرقية المسلمة روما، واحتلالها صقلية وشواطئ جنوب إيطاليا وتلاله. ثم أدت خسارة القدس والشعور بأن العالم المسيحي يتبدد على أطرافه الأفريقية والآسيوية إلى تفاقم المخاوف من أن تخسر المسيحية طريقها في العالم. انقطعت الكنائس النسطورية واليعقوبية عن أوروبا بسبب احتلال المسلمين معظم آسيا الصغرى - ولاحقًا بلاد فارس. وكانت الكنائس في الحبشة تحت الحجْر على نحو مماثل، فيما كان عشرات الآلاف من المسيحيين في سورية ومصر وأماكن أخرى، يشعرون بالقبضة الضاغطة للقوى المتكاتفة، لما رأوه من ممارسات تمييزية في الضريبة وازدراء الحكام المسلمين للتسامح.

كان المسرح معدًا بالتالي لصحوة مسيحية، بشكل عسكري، فتقولب ذلك المزاج في الخطاب «الحربي» الحماسي في العام 1095 الذي ألقاه البابا أوربانوس الثاني (1088-1099) أمام جمهور كبير احتشد في البلدة الفرنسية كليرمون التي تشتهر اليوم بالبراكين الهامدة المحيطة بها. ومع أن النص الأصلي للخطاب غير موجود أيامنا هذه، فإن المؤرخين الذين كتبوا عنه أجمعوا على أن أوربانوس أعاد سبب الكارثة الوشيك نزولها بالمسيحيين إلى معاقبة الله الشر الإنساني - وأنه ناشد مستمعيه استعادة الرحمة الإلهية من خلال القتال من أجل الصليب، باسم أوروبا. أمّا ما هو مطلوب بالضبط لـ «التقدم بسعادة وثقة لمهاجمة أداء الله» [(259)]، فأمر متروك للتقدير الجيد من لدن الأمراء ذوي الأفق المسيحي، كان منهم الملك ألفونسو التاسع (1188-1230) ملك ليون، الحاكم الشاب لكن المحنك والذي قُدر له أن يصبح سياسيًا لامعًا في الصراع المرير في سبيل انتزاع الميادين والبلدات في شمال إيبيريا من أيدي المسلمين (الصورة (3-2)).

الصورة (3-2)



الصليبي ألفونسو التاسع من مملكة ليون.

تستحق تفصيلات ما حدث أن نستعيدها. تُظهر الأدلة بوضوح كاف، رغم تشظيها وأحيانًا تناقضها، على أن ألفونسو التاسع كان قبل اعتلائه العرش يعاني مشكلات شخصية. وكانت سنوات حياته الأولى متعسرة بسبب نوبات الصرع الرهيبة التي عادت عليه بلقب «التفتاف» (*baboso*). وبالنظر إلى كونه الصبي الأول للملك فرناندو الثاني من زواج رفض البابا إقراره، وجد نفسه في مواجهة زوجة أب قوية (أورّاكا لوبيز دي هارو) أرادت التاج لابنها هي، فهرب ألفونسو إلى البرتغال حيث لجأ خوفًا من الاغتيال. وبعد وقت قصير من لجوئه، بلغته أخبار غير متوقعة: وفاة أبيه، ثم إبداء رئيس أساقفة سانتياغو وبعض نبلاء ليون المرموقين، وقريبه ألفونسو الثامن ملك قشتالة، دعمهم وصوله إلى العرش، من أجل الحؤول دون اندلاع حرب أهلية محلية.

هكذا، تُوج ألفونسو التاسع وهو في السابعة عشرة من العمر على رأس مملكة سرعان ما قذفته مشكلاتها إلى العالم الحقيقي لسياسة البالغين. كانت مملكته تحت ضغط عسكري شديد، لا من الممالك المجاورة فحسب، بل أيضًا من جيوش الموريين [(260)] الذين بدأوا يُخضعون مساحات من الأرض قبل 400 سنة. هددت هجمات المسلمين المتكررة بتقويض القاعدة المالية الأميرية للمملكة، ولا سيما عقب انهيار التقليد الذي كان الحكام المسلمون بموجبه يقومون بالمساهمة المالية للملوك المسيحيين في المنطقة. وأثبتت الضرائب الجديدة المفروضة على البلدات والكنائس أنها ليست موضع رضا كبير، وبدأت العرائض تتوالى على موظفي الملك الجديد الرسميين.

فاجأ ألفونسو التاسع الجميع بالقرار المثير للخروج من الزاوية التي وجد نفسه محشورًا فيها، وهو قرار القتال لاستعادة السيطرة على أراضٍ كان هو وكثيرون من رعاياه يعتبرونها مسيحية بحق. كانت نقلة محفوفة بالمخاطر،

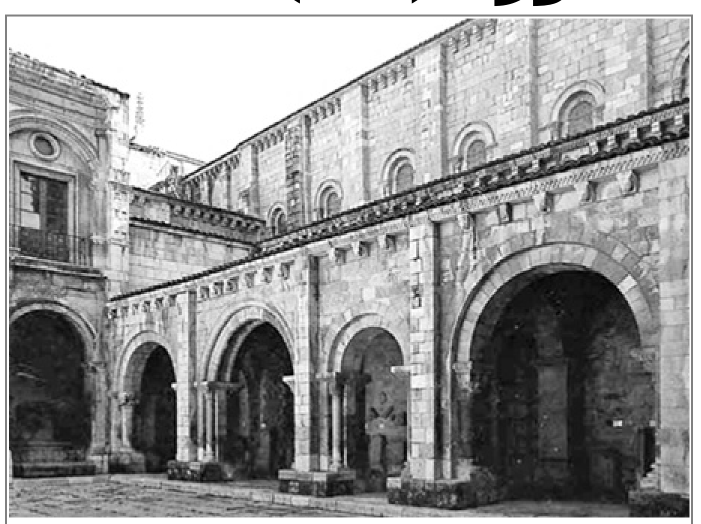
لكنها أسفرت عن انتصارات عسكرية حيوية لاحقًا، في استعادة قصرش (Cáceres) (في العام 1227) وماردة (Mérida) وبطليوس (Badajoz) (في العام 1230) ثم استعادة إشبيلية (Seville). وكان قرار ألفونسو القتال في ذلك الوقت يبدو خطِرًا، وحتى متهورًا، من الناحية السياسية، نظرًا إلى حاجته الماسة إلى المال والرجال، بما دفع إلى فرض ضرائب على جميع المسيحيين، مع أنه كان في الحقبة السابقة على ابتكار شعار «لا ضريبة بلا تمثيل» (no taxation without representation) عازمًا على حشد الدعم من خارج بلاطه. وكان هدفه الدفاع عن مملكته وتوسيعها، حتى ولو كان ذلك يعني المقامرة بالنظام الملكي من خلال تقديم تنازلات يمكن أن تؤدي إلى إضعاف سلطاته الملكية، وكان من الطبيعي أن يتوجه إلى النبلاء المحليين والمحاربين الأرستقراطيين الملتزمين حتى العظم بالدفاع عن أراضيهم، والذين يبدون في نهم دائم إلى المزيد. كان هؤلاء مقتنعين بأن على الملوك واجبًا مسيحيًا في قتال المسلمين إلى ما لا نهاية، وكانوا متأكدين من أن الحرب والفوز في الحرب، ليسا وصية البابا أوربانوس الثاني فحسب، بل إنهما أيضًا ضروريان لتعزيز مكانتهم، وكذلك إسناد الآلية الحكومية إلى الأمراء المسيحيين الجيدين.

اتفق ألفونسو التاسع والنبلاء المحليون معًا على أن الفتح المضاد يتطلب حصول صفقات سياسية، في الأقل من أجل تنسيق الهجمات المتزامنة. لكن ذلك كان يعني اكتساب مطارنة الكنيسة، الكيان الذي يعتبر نفسه مؤتمَنًا على الأرواح، والحامي الروحي لأراضي الرب. والشروع في الحرب يعني أيضًا تغطية التكاليف، وبالتالي ينبغي تمويل الحرب الدائمة على الموريين بطريقة ما. في ظل وجود المنطقة بأسرها تحت حصار دائم، وتحوّل ليون إلى ما يشبه القلعة المسورة، قرر ألفونسو مناشدة التضامن في النبلاء، فاتجه إلى ممثليهم، أولئك المواطنين - الذين تشير إليهم الوثائق الحديثة كمقدمين [(261)] (*cives*) أو رجال صالحين (*boni homines*) - كانوا رجالًا جيدين يتمتعون بسمعة قيادية جيدة نابعة من اختيارهم سابقًا كمفوضين في مجالس بلداتهم التي تسمّى المنتديات (*fueros*)، وكانوا يستفيدون من علاقات عائلية تربطهم بشريحة النبلاء الأدنى. كان هؤلاء المواطنون الصالحون في موقع يخولهم تجنيد رجال المدينة المدربين على السلاح. وكانوا أيضًا قادرين على التبرع بمبالغ مالية كبيرة. لكن ينبغي، مجددًا، تطبيق مبدأ التسوية المتبادلة: بفضل الدعم من النبلاء المحاربين والكنيسة، عرض ألفونسو التاسع توفير الحماية العسكرية للبلدان المحاصرة في مقابل تقديمها الجنود والمال.

هكذا ولدت الممارسة الحديثة للبرلمانية التمثيلية من المثلث الأميري الذي يتشكل من النبلاء والمطارنة والمواطنين الحضريين. كان ذلك في المدينة الرومانية القديمة المحصنة ليون في آذار/مارس 1188 - قبل جيل كامل من الوثيقة العظمى (Magna Carta) للملك جون في العام 1215 - حيث عقد ألفونسو التاسع المجلس (*cortes*) الأول على الإطلاق، كما عمّدها المعاصرون بسرعة،

مستخدمين معًا مجلس المدينة والمدينة التي يسكنها الملك [(262)]، حيث اجتمع مندوبو الكيانات الثلاثة للمنطقة (النبلاءوالكنيسة والمدن) داخل أروقة الحجارة الرملية الصفراء والرمادية الحمراء لأديرة كنيسة سان إيزودور الرائعة المتواضعة (الصورة (3-3)). كان اسم المكان ملائمًا للمناسبة، لأن القديس إيزودور كان مطران إشبيلية الصالح، وكان مشهورًا بقوله المأثور بأن الملك الحقيقي هو من يحكم ويتصرف جيدًا. أقر ألفونسو التاسع هذا القول شخصيًا على شكل نقش تذكاري للاجتماع وقّعه الملك الشاب بنفسه وعليه، بـ [الإسبانية]: «في بداية عهدي كرست المجلس في ليون في كنيسة القديس إيزودور. ألفونسو التاسع، ملك ليون 1188».

الصورة (3-3)



دير القديس إيزودور، المكان الذي عُقد فيه أول مجلس في ليون، شمال إسبانيا، في العام 1188.

هذا الإعلان القائل إن الملك الشاب اعتمد في بداية عهده المجلس (*cortes*) داخل كنيسة سان إيزودور، قلل من شأن ما حصل هناك. وباسم التقاليد - كان المرسوم الأول الذي ناقشه الحاضرون في الكنيسة وأقروه هو احترام التقاليد في المملكة - تشدد المجلس في منازعة عادات قديمة، وكان هذا هو التجمع الأول الموثق والمدعو لمناقشة أمور دستورية وإقرارها، والذي كان يضم الكيانات الثلاثة (كانت مصالح المدن والحواضر قبل ذلك موضع إهمال في الاجتماعات التي يعقدها ملوك المنطقة). لم يكن اجتماع ليون الملتقى العادي لمتملقي البلاط، ولم يكن بالتأكيد مناسبة يقوم فيها العاهل بالتلويح براية الأبهة للبلاط بهدف إثارة إعجاب رعاياه، على غرار الطقس الملكي المهيب الذي جرى ترتيبه قبل بضعة شهور في مدينة كاريون (Carrión) المجاورة. في تلك المناسبة، استدعى الملك ألفونسو التاسع ولاة (*maiores*) 48 مدينة من مملكة قشتالة مع أعضاء الكنيسة والنبلاء، وكان عليهم أن يشهدوا على يمين

زواج أمير شوابي، كونراد ابن إمبراطور ألمانيا فريدريك باربروسا، على برينغيلا، ولية عهد قشتالة. فأوعز إلى حاضري الاحتفال الموافقة، وهم منحنون، على شرط مهم في العقد ينص على أن الحكم في المملكة سيؤول في المستقبل إلى الأميرة وزوجها وورثتهما.

كان **المجلس** الذي عُقد في سان إيزودور مختلفًا كليًا؛ إذ ساد جو من الإلحاح والإحساس بالضيم على مناقشات المجلس الذي عُقد في مواجهة خطر الحرب (الصورة (3-4))، فانهمرت على المجلس الاعتراضات الخطية المسبقة من كل هيئة في المملكة. وتشير الأدلة المتوافرة إلى أنه كان على الملك الشاب أمام هذه الضغوط الكامنة، أن يفعل شيئًا، وأن يظهر بمظهر من يفعل شيئًا، خصوصًا في مواجهة التحالف الذي بدأ يتشكل بين النبلاء ورجال المدينة. لذلك، ليس غريبًا أن ينتج من الاجتماع الذي عُقد في أديار سان إيزودور ما يصل إلى 15 مرسومًا (صحة عدد منها موضع شك)، شكلت في مجموعها ما يبلغ مصاف ميثاق دستوري.

تعهد الملك بأنه سيقوم من الآن فصاعدًا باستشارة المطارنة والنبلاء و«الرجال الصالحين» من المدن، وبتقبّل نصائحهم في أمور الحرب والسلام والتحالفات والمعاهدات. انضم مطارنة الكنيسة، الذين كان محرمًا عليهم حتى ذلك الوقت أداء قسم الولاء لأي سلطة زمنية، إلى النبلاء ومواطني المدن في التعهد للملك بأن يعملوا أيضًا من أجل السلام والعدالة. اتفق المشاركون جميعًا على أن أمن السكان وممتلكاتهم لن تكون عرضة للانتهاك، وقبلوا باحترام الإجراءات القضائية والقوانين التي يصدرونها، وبأن تهتدي المملكة قدر الإمكان بالقوانين العامة الموروثة من مراحل سابقة (ما يسمّى الكتاب[263]، أو كتاب قوانين القوط الغربيين (*Liber Iudicorum*) من أيام الحكم القوطي [في شبه الجزيرة الأيبيرية]. كما اتفق المشاركون على عقد مجالس مستقبلية بين الملك والهيئات الثلاث.

الصورة (3-4)



مندوبون (يعرفون باسم النواب العامين (procuradores) في مجلس ليون في العام 1188.

أذِن مضمون الاتفاق وأسلوبه بطريقة جديدة من الحكم، وكان يستند إلى مبدأ ريادي غير مسبوق مفاده أن قرار من يأخذ ماذا وأين ومتى، يمكن التوصل إليه بشكل أفضل، من خلال محادثات، ومناورات ماكرة، وتهديدات غير عنفية، وتسويات بارعة، أي بالسياسة. ولم يكن المجلس *(cortes)*، الأول في نوعه، مجلسًا من المواطنين من الطراز السوري - الرافدي، الفينيقي، الإغريقي أو المسلم. كما أنه لم يكن نسخة غربية من عهد الإمبراطورية العثمانية، بل كان - عوضًا عن ذلك - من بنات أفكار ملك مسيحي أناني المصلحة عازم على بناء مملكته، وكان ابتكار كائن سياسي يرى أن الحكومة الفاعلة تتطلب تكوين آلية جديدة لحل الخلافات والتوصل إلى صفقات بين أطراف معنية تشعر بأن لديها مصلحة مشتركة في التوصل إلى تسوية، وبالتالي تفادي العنف المميت.

تبقى تفصيلات ما حصل في المجالس اللاحقة التي دعا إليها ألفونسو التاسع غامضة. ومن ذلك، على سبيل المثال، الاجتماع في بينافييتني في العام 1202، في حضور الملكة برينغيلا وابنهما الدون فرديناند. لكن بنظرة لاحقة، لا يمكن المبالغة في أصالة المجلس الذي عُقد أولًا في العام 1188، ومثّل قطعًا واضحًا مع العادة القديمة في الاجتماع لتجديد الولاء للإرادة الملكية. افترض المجلس، بمقدار جيد من الوعي الذاتي بين الذين كانوا مشاركين، أن ضمانه للتعامل العادل يمكن أن يرعى صفقات سياسية بين مصالح متعارضة من دون الحاجة إلى اللجوء إلى القوة العارية. في اختلاف شديد مع، لنقُل، الافتراض الأثيني بأن الديمقراطية تتطلب شعورًا موحدًا في المجتمع السياسي، قام المجلس *(cortes)* على فرضية مضادة هي احتمال وجود مصالح متنافسة وربما متنازعة، وعلى الرغبة في التوصل إلى حلول وسط بينها. افترض المجلس أن فرصة التوصل إلى اتفاقات قابلة للتطبيق تزداد من خلال تحديد عدد صنّاع القرار، الذين كان على بعضهم السفر مسافات طويلة. وافترض أيضًا أن في إمكان الحكم أن يباشر سلطته على مسافة من رعاياه، من دون خسارة ثقتهم أو موافقتهم، بالضبط لأن لدى المعنيين بصناعة القرار القدرة على إسماع أصواتهم للملك، والدفاع عن مصالح من ينوبون عنهم في حضرة الملك، صار هؤلاء يُعرفون، بسرعة مقبولة، باسم الممثلين *(procuradores)*.

انتشار البرلمانات

ما هي منابع لغة التمثيل هذه، المتلازمة مع المجلس *(cortes)*؟ لا نعرف. هناك احتمال من خارج النطاق مؤداه أن الذين تحدثوا عن التمثيل محليًا شربوا من جداول الفكر السياسي الإسلامي التي كانت تجري عبر الهضاب الشمالية لشبه الجزيرة الأيبيرية. كان المسلمون في المنطقة بالتأكيد متآلفين مع الممارسة التجارية لاستخدام ممثل قانوني، «وكيل» *(wâkil)*، سواء في مدينة مجاورة أو في أرض بعيدة. كان الوكيل في العادة قاضي شرع، رجلًا يختاره تاجر ليتصرف نيابة عنه، على سبيل المثال، لمتابعة دعاواه القانونية،

والإشراف على المخازن وتصريف البضائع، والقيام بدور مصرفي ومدير بريد التاجر. وليس واضحًا ما إذا كان الممثلون الذين اجتمعوا حول الملك الشاب ألفونسو التاسع متأثرين بهذا التقليد الإسلامي، المفهوم على أنه القيام بتخويل شخص ما العمل نيابة عن شخص آخر، لتحديد مصالحه وحمايتها. ما نعرفه هو أن الكلمة التي استخدمها أعضاء المجلس (*cortes*) الأول لوصف أنفسهم جاءت من الكلمة اللاتينية [(264)] *procurator*، وهي تشير إلى رجل يتصرف أو يقوم بمهمة نيابة عن شخص آخر وبموافقته. يُحتمل (كما يذكّرنا قاموس مغمور من القرن الثامن عشر) [(265)] أن تكون هذه الكلمة اللاتينية القديمة قد مُنحت أولًا حياة جديدة في مدن مثل ليون، حيث كانت لها معان عدة، إذ كانت تشير إلى شخص مخوّل للمثول أمام المحكمة للدفاع عن شخص آخر في دعوى أو خلاف، وتُستخدم أيضًا لوصف موظف رسمي (يشار إليه باسم المحامي العام (*procurador general*)) يعتني بممتلكات المدينة ومصالحها. كما أنها اشارت إلى شخص غير قريب (يسمّى محامي الفقراء (*procurador de pobres*)) يُعنى بأمور الفقراء الذين لا يمتّون إليه بصلة، وليست بينه وبينهم مصالح مادية.

كان توسيع معنى الكلمة المطاطة *procurator*، ليشمل حالة تسمية موظف رسمي من المدينة للدفاع عن مصالح المدينة، في المجلس ضد الملك، مهمًا بالمنظور التاريخي. وكان من المؤثر بالمقدار نفسه طريقة إسباغ الكلمة على جميع المندوبين في المجلس. كان السخاء اللغوي ملائمًا للجغرافيا المتوسعة للقوى السياسية في تلك الحقبة، إذ توسع نطاق الحكم الذاتي كثيرًا جدًا بفضل ابتكار المجلس (*cortes*)، كما حدث في العام 1250، عندما صوت مجلس ليون لاستنساخ نفسه من خلال تأليف مجلس ثان أعلى شأنًا للإشراف على مملكتي ليون وقشتالة المتجاورتين، واللتين اتحدتا تحت تاج فرناندو الثالث (1252-1230).

تمكن مجلس ليون، المتسلح بالانتصارات العسكرية على الموريين، من البقاء بضع مئة من السنين، فأثبتت الحكومات الخاضعة لموافقة البرلمان جدواها. في الحقيقة، بحلول نهاية القرن الرابع عشر، ومع توحيد مملكتي ليون وقشتالة المتجاورتين، تمتع الممثلون في المملكة بسلطات كبيرة، فأصبح حقهم في الاجتماع وتقديم العرائض، وإصرارهم على الإلزام القانوني للاتفاقات التي يتوصل إليها البرلمان، أمرًا معتادًا، حتى ولو كان ثمنه خوض صراع. وبات المجلس مكان مفاوضات حادة بشأن تعريف مصالح المملكة، وكان المال غالبًا، السبب الرئيس للخلافات، وكانت هناك تأكيدات متواصلة من الممثلين شددت على تحريم فرض الملك ضرائب استثنائية من دون موافقة صريحة من جميع الكيانات. وكان قبل نهاية القرن الرابع عشر فترات زمنية طالب فيها المجلس بالكشف على حسابات البلاط. وفي حالة واحدة في الأقل، طلب المجلس إعادة ضرائب سبق أن دُفعت.

ليس غريبًا، مع التمتع بسلطات من هذا النوع، أن يثبت المجلس أنه معدٍ. وجرى في القرنين اللاحقين، وفي ظل تواصل مسار الحملات لإعادة فتح أراضي المسلمين، تقليد الممالك المجاورة أنموذج الحكم الجديد في ليون. وتُظهر السجلات أن في الجلسة الختامية (تسمى *solio*) لكل مجلس في كتالونيا، كان على الملك أن يؤدي يمين الالتزام بجميع القوانين الصادرة، قبل منحه الحق في فرض الضريبة أو العطاءات (*donativo*). ولضمان تقيد الملك بتعهداته، جرى اعتبارًا من نهاية القرن الرابع عشر، تكليف لجنة تضم ستة أعضاء اسمها المفوضية العامة (*general diputación*)، مهمتها المراقبة [في خلال العطلة البرلمانية] بين دورات انعقاد المجلس. وكانت هناك فترات كانت البرلمانات في المنطقة تستغل في خلالها حقيقة أن الملك عديم الأهلية أو قاصر، إلى درجة أنه كان يبدو مجرد موظف منتدب من كيانات مختلفة. لم تكن هناك قاعدة واحدة، لأن السلطات الفعلية التي مارستها هذه البرلمانات الأولى، التي انتشرت من ليون وقشتالة إلى شبه الجزيرة الأيبيرية كلها، اختلفت بشكل كبير. وكانت البرلمانات الحديثة العهد في بعض المناطق، وفي أوقات محددة، فعالة للغاية؛ ففي مقدمة قوانين أراغون [(266)]، جاء أن «مولانا الملك، بموافقة المجلس يقرر ويأمر...»، ما يكشف أن هذا البرلمان كان ذا «أنياب قاطعة». وكان المجلس هناك يقر المعاهدات ويناقش قضايا السلام والحرب، وفي بعض الحالات يعيّن السفراء. كما أنه مارس صلاحية تجنيس الأجانب الوافدين إلى المملكة. ولم يكن ممكنًا فرض ضرائب قديمة أو جديدة من دون موافقته المسبقة، التي كانت مطلوبة أيضًا عند أي تغيير في نسبة الضريبة أو كيفية جبايتها. تولى المجلس تسمية لجنة هي المفوضية الدائمة (*diputación permanente*)، التي كانت مهمتها مراقبة إدارة المال العام والتأكد تقيد التاج والرعايا بالقانون. كان مجلس أراغون - كما أكدت مقدمة قوانينه - يتمتع بعض الوقت، حتى بسلطة التحقيق في دعاوى مخالفة الملك أو موظفيه للقانون، وفي إحالة الحالات المخالفة إلى القضاء. وكان ممثلو مجلس فالنسيا يتمتعون بسلطات شبيهة في مجال مراقبة تطبيق القوانين في المملكة ونفوذ الكيانات في خلال فترات العطل البرلمانية.

اختلفت درجات نجاح الفئات الاجتماعية المختلفة في الضغط محليًا بهدف إسداء النصح للمجالس وإقناعها و(إذا اضطر الأمر) تكبيل أيديها. وتوقفت الأمور كثيرًا على موازين القوى المحلية، وعلى قواعد التفاوض التي تمكنت البرلمانات من وضعها في حيز التنفيذ. وكانت حرية التعبير في المجلس والحصانة من الاعتقال في أثناء دورة انعقاده ساريتين في مملكتي ليون وقشتالة، كما أن المجالس في مدن مثل برشلونة حاولت زيادة استقلالية ممثليها إلى الحد الأقصى، من خلال دفع رواتب وبدلات سفر وإقامة لهم. هذا وبُذل جهد كبير لدعم مبدأ عقد المجالس بشكل منتظم، ومراقبة المحاكم من قرب. استدعى الملك خوان الأول والملك فرناندو الرابع، وغيرهِما من

الملوك، البرلمانات للاجتماع كل اثني عشر شهرًا - مستبقين بذلك بأكثر من خمسمئة سنة، المطلب الميثاقي الإنكليزي [267] بشأن عقد جلسة البرلمان السنوية.

تطلب تطبيق مبدأ الإشراف المنتظم القتالَ من أجله في بعض الحالات، كما في مجلس كتالونيا، حيث أصدر الملك بيدرو الثالث في العام 1283 دستورًا ينص على عقد المجالس السنوية للنبلاء ورجال المدن والإكليروس، إلا إذا حالت «الضرورات الطارئة» دون ذلك. وكما في أراغون التي اجتمع مجلسها (اعتبارًا من العام 1307) مرة كل سنتين، واستخدم مراقبًا بين دورات الانعقاد، وهو موظف نافذ يسمى «عدالة أراغون» (*justicia de Aragón*)، كانت مهمته حماية حقوق المجلس. في مملكة فالنسيا، استخدم المجلس سلاحًا آخر، ربما أكثر راديكالية، لضمان مراقبة أي حركة للملك طوال الوقت. وأصر البرلمان على حق كل كيان في الاجتماع عندما لا يكون في حالة انعقاد، من أجل مراقبة التاج عن كثب. ثم كانت هناك محاولات من الكيانات، في مملكة ليون وقشتالة على سبيل المثال، لتقييد الملك من خلال تزويد ممثيلها بتعليمات مكتوبة بعناية. وكانت الفكرة في تلك الحالات كلها كبح جماح الملوك الحاكمين. وكان المبدأ واضحًا، وكانت الممارسة حازمة: على الذين يحكمون أن يأخذوا في الحسبان أن على الممثلين أن يرجعوا إلى الذين يقومون بتمثيلهم، وبالتالي وضع إجراءات ربما تؤدي فعلًا إلى إلغاء أو تعديل تدابير لا تحظى بشعبية.

متاجر الكلام؟

تركت المجالس التمثيلية التي استلهمت الملك الشاب ألفونسو التاسع تأثيرًا عميقًا في الحياة السياسية للممالك الإسبانية كلها، وكان لها أن تؤدي دورًا حيويًا في الأراضي الأوروبية كلها أيضًا؛ إذ انتشرت البرلمانات في القرن الثالث عشر، من ليون وقشتالة إلى أراغون وكتالونيا وفالنسيا ونافارا، وكذلك إلى صقلية والبرتغال وإنكلترا وإيرلندا ودول النمسا وبراندنبورغ. تطورت البرلمانات في القرنين التاليين في أغلبية الإمارات الألمانية وفي اسكتلندا والدانمارك والسويد وفرنسا وهولندا وبولندا وهنغاريا. وبقيت هذه البرلمانات الأصلية كلها تقريبًا قائمة حتى القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر. وعلى الرغم من نمو الدول المستبدة التي محت برلمانات أراغون وكتالونيا وفالنسيا، بقي كثير منها عاملًا حتى اندلاع الثورة الفرنسية في العام 1789. وبقيت منها مجلس نافارا وبرلمان السويد والدايت الهنغاري حتى القرن التاسع عشر، كما بقيت الكيانات القوية في دوقية مكلنبورغ [268] قائمة حتى العام 1918.

تثير قدرة هذه البرلمانات على البقاء أسئلة طبيعية عن علاقتها بالديمقراطيات التمثيلية الحديثة اللاحقة، فما الرابط بينهما بالضبط؟

من الواضح أن مجالس العصور الوسطى والمجالس البرلمانية الحديثة حلقات منفصلة في السلسلة التاريخية نفسها. لذلك، ثمة ما يغري لنفترض أن الديمقراطية نبعت من البرلمان كأنهما توأمان، لكن الأمر ليس كذلك؛ فالمجالس البرلمانية أصبحت في الحقيقة مرادفات غنية للديمقراطية في النهاية، لكن للديمقراطية البرلمانية، كما بدأنا نرى للتو، جذورًا عميقة ومتشابكة، حيث إن مكونها البرلماني نشأ أولًا في المنطقة الأوروبية، لكن ذلك حدث قبل فترة طويلة من أن تصبح كلمة ديمقراطية أو اندفاعها إلى المساواة جزءًا من المشهد. والقول إن البرلمانات هي بالتحديد ابتكار حديث أو «ليبرالي» أو «ديمقراطي» قول عفى عليه الزمن. وليس من بين هذه البرلمانات القديمة كلها ما كان يقوم صراحة على مبادئ أو إجراءات يمكن أن توصف - ولو بالحد الأدنى - بأنها «ليبرالية» أو ديمقراطية. وفي كل حال، كان اسم «الديمقراطية»، لا يزال شكلًا لغويًا بدائيًا قذرًا، كما يظهر في ترجمة نيكولا أورسمه (Nicolas Oresme) الفرنسية المشهورة لكتاب **السياسة** لأرسطو. على الجهة اليمنى (الجيدة)، يقف النظام

الصورة (3-5)



الديمقراطية: مثال على الحكم السيئ، في ترجمة نيكولا أورسمه الفرنسية في القرن الرابع عشر لكتاب أرسطو «السياسة».

الملكي والأرستقراطية والتيموقراطية (timocracy) (نمط من حكم ملّاك الأراضي المدفوعين بشعور قوي من الشرف)، وعلى الجهة اليسرى (الرديئة)، يقف الطغيان والأوليغارشية والديمقراطية، والديمقراطية نفسها مرمّزة هنا بالعامة والجنود، وبضحية موثقة بمشهرة [269] وموشكة على الموت (الصورة (3-5)).

هذا مقدار ما هو واضح - لم تكن البرلمانات المبكرة ترتدي لباس اللغة الديمقراطية - لكن هنا نصطدم بنقطة دقيقة؛ نقطة سبق ذكرها بشأن كيف أن المؤسسات الديمقراطية تجذرت غالبًا تحت أسماء مختلفة. فالشتلات البرلمانية الأولى التي نبتت أولًا من أرض الممالك الإسبانية تحولت لاحقًا إلى أشجار عملاقة للحكم التمثيلي، عندما ظهرت في منظومات بيئية سياسية تختلف - عدا ذلك - في كل شيء، في الولايات المتحدة وألمانيا والأوروغواي

ونيوزيلندا. افترض الحكم البرلماني أن «الحكم» والمجتمع ليسا كيانين متحدين، وافترض أيضًا أن المجتمع نفسه منقسم ويتضمن تنوعًا في المصالح التي تحتاج إلى أن تكون ممثلة لدى الحكم. تبرعمت هذه المبادئ التأسيسية - الغريبة تمامًا عن الديمقراطيات المجلسية الإغريقية - حيثما واجه الملوك، الذين يدّعون أنهم يمثلون الوحدة في ممالكهم، معارضة من كياناتهم (النبلاء والإكليروس ورجال المدن) الذين يدعون أنهم أفضل تمثيلًا للمصالح المتنوعة وغير الحكومية، والتي تستحق في رأيهم الاعتراف بها، ولديها بحكم الضرورة كل الحق في أن تكون محبوكة في نسيج نظام سياسي أكثر عدالة.

في داخل هذه المنطقة من الضغط المرتفع بين الملوك والكيانات، مارست البرلمانات الأولى نفوذًا عظيمًا، ومن الخطأ النظر إليها كمضغة سهلة أمام السلطة، ومجرد صالات نميمة ومتاجر كلام (النعت المفضل لدى جميع منتقدي المجالس المتأخرين)؛ فثمة برلمانات، مثل مجلس أراغون - الذي كان في أواخر القرن الرابع عشر الأقوى والأوسع شهرة - اختلفت بوضوح عن الهيئات الاستشارية المبكرة، مثل مجلس البلاط الألماني (*Hoftage*) أو المجلس الاستشاري الإنكليزي (*Witanegemots*). وتُظهر السجلات التاريخية أن هذه الهيئات عملت كمنتديات منظمة بطريقة فضفاضة، يستدعيها الملك أو الملكة عند الحاجة لاستشارتها، أو لإشهار مناسبات خاصة، مثل الزيجات السلالية والمعاهدات الدولية، أو لإصدار قوانين قضائية أو تشريعية جديدة. كما أن البرلمانات التمثيلية الأولى اختلفت عن تجمعات السكان في ثينغفيلر (Thingvellir) في أيسلندا [(270)]. وعلى العكس من هذه الهيئات الاستشارية القديمة، التي خلفتها، كانت البرلمانات الحديثة تعقد اجتماعات أكثر، وبانتظام، وهي خرجت إلى الوجود ولها «أنياب»، ولم تكن مجرد وسائل استشارات وتزكية، بل كانت تصدر قرارات ملزمة أيضًا. وآزرت الامتيازات البرلمانية بالتأكيد تلك المجلس، كما حدث في المجلس القشتالي في أوائل القرن الرابع عشر، وهو المجلس الذي تمتع أعضاؤه بالحصانة الكاملة ضد الاعتقال أو الحجز على ممتلكاتهم وهم في طريقهم لحضور الدورات البرلمانية أو في أثناء حضورهم تلك الدورات أو في طريق عودتهم منها. قامت المجالس الأوروبية الأولى، مستندة إلى أعراف وحقوق قديمة أيضًا (وهذا تكتيك ليس مجهولًا لدى مجالس القرن التاسع عشر والقرن العشرين والقرن الحادي والعشرين) بإثارة الشكاوى العامة حيال طيف واسع من الأمور، بدءًا من السلوك أيام الحرب، ومرورًا بالعلاقة مع المسلمين واليهود، والأضرار البيئية الناتجة من حيوانات الملك، وانتهاء إلى التطويع العسكري الإجباري وتعيين السفراء، ومعايير المقاييس والأوزان، والأشغال الشاقة والاستغلال العام للفلاحين.

كانت البرلمانات الأولى تركز على مسألة جباية الضرائب، وكانت في الغالب تبدو غير خائفة من أن تجعل من نفسها عنصر إزعاج عندما كان الملوك يحاولون فرض الضريبة اعتباطيًا، من دون أي اعتبار لتطلعات رعاياهم. ونادرًا

ما كان الملوك يُقْدمون على إقرار عطاء (يسمى الخدمة (servicio) في بعض الأحيان) أو فرض ضرائب من دون موافقة البرلمانات التي غالبًا ما كانت تجبي الضرائب من خلال وكلائها وأمناء صناديقها، وتنص على كيفية إنفاقها، وحتى طلب التدقيق في حسابات موازنة الملك. كما أنها مارست سلطات واسعة في المبادرة إلى تشريعات مالية، من مثل مشروعات قوانين أصبحت قوانين نافذة بعد إقرارها من الملك. وعمدت إلى التحقيق في اتهامات الظلم المالي أو التصرفات غير القانونية من الملك أو موظفيه، وطبّقت مبدأ أن العطاءات تكون مشروطة بالتعويض على الملك وبناء على طلبه. وتعززت سلطات البرلمانات المالية هذه على وجه الخصوص في أوقات الأزمات، من خلال ممارسة الحقوق الامتيازية في مباشرة السياسة الخارجية، وحسم مسألة الخلافة على العرش، وضمان المعاهدات، والفرز والتسويات، وتعيين مستشاري الملك ووزرائه. بهذه الطرائق، وبطرائق أخرى، أدت البرلمانات دورًا يتجاوز التعبير عن المصلحة المحددة للكيانات المهيمنة التي تمثلها، فعارضت الحكم الاعتباطي والملتبس والعنيف، وتصرفت كثقل وازن للطغيان التافه وحكم الاستبداد، وغذّت روح «التحرر» والحكم الدستوري المرتبطين عمومًا بالأشكال المتأخرة من الحكم التمثيلي.

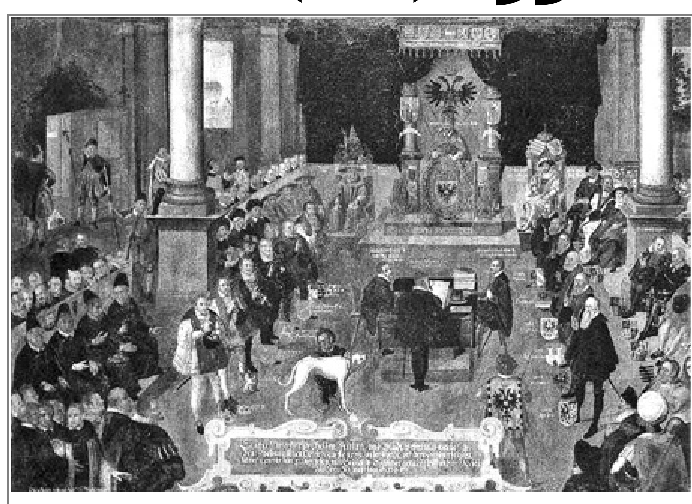
والديمقراطية؟

يتوجب على أصدقاء الحكم التمثيلي والمعجبين به أن يكونوا منتبهين إلى أن هذه البرلمانات الأوروبية المبكرة لم ترصف الطرق السريعة إلى الديمقراطية. والحقيقة المرة هي أن روايات التاريخ التقدمية (Whiggish) عن البرلمانيين العنيدين الشجعان الذين يكافحون في الأوقات العصيبة لتأسيس معارضة برلمانية، تمكنت في النهاية من تقويض الملكيات المستبدة، ووضعت دول القرن التاسع عشر القومية في الأراضي المنخفضة وبريطانيا على الطريق المضاءة إلى ديمقراطية برلمانية كاملة، هي صراحة مضللة من أوجه عدة.

لماذا؟ لأن الحقيقة الأكثر وضوحًا هي أن على الرغم من السلطات التي اكتسبتها البرلمانات الأوروبية بصعوبة، فإنها وجدت ميادين رؤيتها مغشية على الدوام بملوك أنانيين يتحكمون في إجراءاتها. وتُظهر نظرة أكثر تشكيكًا من وجهة نظرة واقعية قاسية لبناة الدول، هذه البرلمانات أدوات سياسية لتنظيم ضخ الأموال بالموافقة، ولإقرار قوانين ملزمة للممثلين الذين قاموا بوضعها. وعلى الرغم من الاستمرارية العميقة بين البرلمانات الديمقراطية وأسلافها من حقبة القرون الوسطى المتأخرة وأوائل الحقبة الحديثة، هناك اختلافات مهمة تفصل بينها. وكانت البرلمانات الأولى تجتمع بانتظام أقل، وكان أعضاؤها يختلفون عادة بين دورة وأخرى. وكانت عندما تلتئم - كما تظهر صورة الإمبراطور كارلوس الخامس [أو شارلكان] في جلسة للـ «دايت» في

أوغسبورغ [271] في العام 1530 - تفعل ذلك بموجب رغبات الملك وإرادته، أو كانت خاضعة لدهاء الفيتو ومهاراته وسلطاته التي يتمتع بها النبلاء والإكليروس (الصورة (6-3)).

الصورة (6-3)



كارلوس الخامس مترئسًا جلسة الـ «دايت» في أوغسبورغ، في العام 1530، محاطًا بممثلي الكنيسة الكاثوليكية (يجلسون إلى يمينه) وممثلي الأبرشيات البروتستانتية (يجلسون إلى يساره).

لم تكن حياة الممثلين سهلة؛ فالملوك استغلوا ببراعة الخلافات المريرة الدائرة حول مؤهلات الممثل، وكانت هناك أوقات وصل فيها الممثلون إلى حد التضارب بشأن تعريفين متناقضين للتمثيل: هل كانوا مجرد خدّام وناطقين باسم من يمثلون، ومن بالتالي كان يحتاج إلى إبقاء لجامهم قصيرًا وقويًا؟ وهل كان من المرغوب فيه، لهذا السبب، أن تقوم كل مدينة، كما افترض المجلس القشتالي، بتزويد ممثليها بتعليمات ملزمة مصاغة بكلمات دقيقة تسمى الصلاحيات (*poderes*)؟ وهل كان من الأفضل استجواب الممثلين عندما يعودون من جلسات البرلمان، كما كان يحدث تكرارًا في مدينة برشلونة الكتالونية، التي عيّنت لجنة دائمة تسمى «لجنة الأربعة وعشرين» (*Vintiquatrena de Cort*) لمراقبة حياة ممثليها العامة والخاصة؟ وهل كان ينبغي التعامل مع الممثلين كأولياء ذوي أرواح حرة لكل المجتمع السياسي؟ وهل كانوا مجبرين أحيانًا على قول «لا» لدوائرهم التي يمثلون، وأن يبقوا مترفعين عن النزاعات ويعملوا بتفانٍ من أجل الخير السياسي الأسمى، على سبيل المثال، من خلال التوصل إلى إجماع كامل تمامًا على كل قرار مهم؟ هل كان الإجماع من أجل تحسين أوضاع الحياة في المملكة يتطلب - في تحد للمثل الإسباني القديم القائل إن الكياسة تجر الكياسة (*cortesias engendran cortesias*) - طرد الممثلين المعاندين جسديًا من البرلمان بالصياح والضرب والركل؟ إلى أي مدى يمكن اعتبار

الطريقة التي استخدمها المجلس في أراغون معقولة، وهي الطريقة التي تقتضي اختيار مفوضين لفحص الممثلين من خلال إخضاعهم للامتحان المسمّى «التأهيل» (*habilitación*)، والمصمَّم لضمان التزامهم بالإجماع؟ هل كان صحيحًا (كما تقول النكتة المحلية) أن إقرار أي قانون في أراغون كان معجزة إلهية؟
انتبه الملوك والملكات إلى عدم وجود أجوبة سهلة عن هذه الأسئلة، وحاولوا كلما وجدوا أنفسهم في مأزق حرج أن يتصرفوا كأن المجالس التمثيلية هي بمنزلة مجالس استشارية لهم، تم استدعاؤها لحل مشكلاتها بمساعدة ممثلين من اختيارهم هم، فكان الفوز من نصيب الملوك غالبًا. وكان مكان عقد المجالس وتاريخه، وفي عز سلطتها بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر في الممالك الإسبانية المتنوعة، يحددهما التاج عادة، وفي حال غياب الملك عن المجلس لأسباب صحية أو لأوضاع قاهرة، كان مندوبوه يباشرون أعمال المجلس على قاعدة أن الحق في استدعاء المجلس إلى الانعقاد امتياز ملكي غير قابل للتغيير. كانت هذه النظرة الملكية إلى المجالس تنعكس في الإجراءات المرعية لتوجيه أعمالها، وكان الممثلون مجبَرون بعد تقديم أوراق اعتمادهم على الجلوس والاستماع إلى كلمة العرش، التي تتضمن أسباب دعوة المجلس لمباشرة أعماله. وكان يُسمح للممثلين عادة بالرد بشكل رسمي، وتقديم عرائضهم، والاجتماع مع ممثلي كيانهم لمزيد من المناقشة، والدخول مع الملك في حوار هادئ. لكن، لم تكن هناك في العادة جلسة ختامية بحضور الملك، الذي كان من الممكن أن يرى أنه ليس تحت أي تكليف إلهي للتصرف بناء على طلبات الممثلين أو رغباتهم. وفي أحسن الأحوال، كان يمكن أن يتوقعوا، في وقت غير محدد، استلام نسخة من وثيقة اسمها السجل المحمول (*cuadernos*) - لائحة بجميع المطالب والعرائض المعروضة على المجلس، وردّ الملك عليها.
مارس الملوك اللعبة السياسية مع المجالس بطرائق أخرى، فكانت الحيلة المفضلة جعل الممثلين عرضة دائمة لعدم دعوتهم مرة ثانية. وكان استثناءً نادرًا بالنسبة إلى الملوك أن يستدعوا الأساقفة النبلاء والنواب العامين (*procuradores*) أنفسهم من المدن نفسها، لأن القيام بذلك، كما لاحظ أي ملك يمتلك الحد الأدنى من الدهاء، سيؤدي إلى تقديم عنصر جديد من الحكم الذاتي من الأسفل، ما يعرّض مبدأ الملكية في ذاته للخطر. لهذا السبب، كان الإكليروس ممثلين في العادة بمطارنة وأساقفة يختارهم الملك، على أسس خاصة، فيما كانت اللياقة والأعراف تقضي، كما هو مؤكَّد، بدعوة الشخصيات المهمة، مثل رئيس أساقفة طليطلة، وكبار رجال الدين إلى المجلس، وإن لم يكن لديهم الحق الثابت في الحضور. هذه القصة نفسها يمكن تردادها مع أي دوق أو ماركيز أو كونت أو فيكونت أو فارس أو نبيل أو إقطاعي من النبلاء الذين كان كل واحد منهم يعتبر أن له حقًا مبدئيًا في الحضور، مع أن حصول

ذلك عمليًا يتوقف على رضا الملك. كانت هذه المحاباة والتحيزات تتعزز من خلال إصرار الملك على الإلزامية التامة لحضور كبار موظفي البلاط، بمن فيهم أتباع الملك، وهو تكتيك جعل عدم الحضور خيانة عظمى، وبلغ درجة تكديس المجالس لمصلحة العرش.

جعلت هذه التحيزات لمصلحة الملوك عملية التمثيل كلها عبارة عن سخرية، بصرف النظر عن طريقة فهمها. كان النظر إلى البرلمانيين، الذين يعتبرون أنفسهم متساوين رسميًا مع بعضهم بعضًا في المكانة وأن صلاحياتهم كأعضاء في البرلمان مستمدة من جهدهم المبذول لتمثيل المملكة كلها، يقوم على أساس أنهم سخفاء وفارغون. كانت قصة التمثيل الخيالية لهذه البرلمانات المبكرة متفاقمة بفعل حقيقة أن أصوات الفلاحين لم تكن مسموعة في أي مكان، وأن النساء - باستثناء المناسبات العرضية لوجود نبيلات من المقام الأرفع - كن مستبعدات على نحو منهجي، وأن البرلمانات المبكرة نادرًا ما دافعت عن موقفها عبر نظريات سياسية ذات «أسنان حادة»، بما يتماشى مع ما طوره مونتسكيو وغيزو وجون ستيوارت مِل وآخرون لاحقًا، في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وفضلت البرلمانات المبكرة النظر إلى الخلف، إلى أعراف وتقاليد وامتيازات قديمة رفضت تغييرها بإصرار. وبدا الأمر أن هذه البرلمانات لم تفهم حداثتها، ولم تفلح في إدراك إمكاناتها. وعلى الرغم من حقيقة أن هيئات مثل مجالس الممالك الإسبانية في أراغون وكتالونيا غرست البذور المانحة للحياة لمفهومين من التمثيل في الأقل، فإنها عانت بالفعل عللًا عدة مهدِّدة للحياة، وفشلت - على حسابها - في معالجتها في النهاية.

ببساطة، لم تتحول مجالس الممالك الإسبانية قط إلى مؤسسات **ديمقراطية**، ولا حتى بالحد الأدنى من معنى أن الكيانات [التي تمثلها] كانت شريكة في التفاوض والتقرير على قدم المساواة مع الملوك. تمكّن التاج من الحفاظ على امتيازات محددة، منها السلطة الأساسية في تقرير متى يستدعى برلماناتـ«ه». وقاوم الملوك بفاعلية في كل مكان تقريبًا، وبفضل لجوئهم إلى التلكؤ والتوجه إلى الاستدانة والمكوس ووسائل بديلة لتوفير التمويل؛ جهدَ ربط الضريبة بالتعويض على التاج أو التظلم في رباط وثيق. وكان من النادر ترجمة حق التقدم بعرائض إلى حق في إصدار قوانين تستند إلى الحق في رفض الضريبة. ولم يكن هناك عدم وجود انتصار منهجي لمبدأ لا ضريبة بلا تمثيل فحسب، بل كانت هناك أيضًا سلطات ضريبية غير متكافئة، كما في البرلمانات الأولى في ليون وقشتالة، التي وجدت نفسها مكشوفة أمام حقيقة أن النبلاء والإكليروس معفَون طبيعيًا من الضرائب التي كانت أعباؤها تقع على كواهل الرجال الصالحين (*hombres buenos*) في المدن. وكان على ممثليهم، بموجب ذلك، أن يقاتلوا التاج منفردين، وربما معزولين، وكانوا دائمًا عرضة للهزيمة.

أدى رفض الملوك التخلي عن تعريفهم الواسع لماهية الضرائب «الملائمة» إلى جعل الأمور أشد سوءًا. لم تكن ضرائب المبيعات المعروفة باسم (*alcabala*) تُعتبر ضرائب «استثنائية»، على الرغم من أن النظر إليها كان يتم على هذا الأساس عبر المملكة، خصوصًا في المدن. وكانت عزلة الرجال الصالحين (*hombres buenos*) في المسائل المالية المهمة تنكسر من خلال المشاحنات بين جميع الكيانات. كان تضامن ممثليهم - بوضوح - حتميًا إذا أرادوا تكبيل يدي العاهل. إلا أن المرحلة لم تكن حتى ذلك الوقت حقبة الأحزاب المنضبطة العاملة كآلات على خط برلماني متفق عليه. كانت هناك أوقات - مثلما حين عُقد المجلس بدعوة من الملك ألفونسو التاسع في العام 1188 - عندما بدا أن النبلاء ورجال الدين ورجال المدينة يشكلون جبهة موحدة. لكن قليلًا ما كانت الأمور تسير بهذه السلاسة، أحيانًا بسبب الملوك المتعطشين للسلطة الذين يثيرون المشكلات، من منطلق فرّق تسد، للتحكم من الأعلى. وكانت هناك اختلافات على المعنى الأساس للتمثيل، ففشلت الكيانات غالبًا في تواصل بعضها مع بعض وجهًا لوجه، وكانت أنهار الحسد والعداء غالبًا، تُغرق النبلاء والإكليروس ورجال المدينة، إلى درجة أن الملك كان يتحدث في مجالسه الخاصة عن الفوضى الناتجة من الفئوية المحروسة بالغيرة. كان ممثلو بعض الكيانات المحددة يختلفون في ما بينهم، بنتائج مضحكة مبكية. من الأمثلة على ذلك: في العام 1645، قاطع أحد النبلاء مداولات جلسة مسائية متأخرة في مجلس فالنسيا، مشتكيًا من التعب، وطالب بحقه في الذهاب إلى النوم، لكن لم يُستجَب لطلبه بعدما وقف بارون فظ منزعجًا، وطالب المجلس بـ «رمي هذا الأبله في الشارع»، وهذا ما حدث فورًا، وسط صخب عارم [(272)]. أثبتت الخلافات بين ممثلي الكيان نفسه، في أكثر من مناسبة، أنها مدمرة ذاتيًا بالكامل، كما حصل في الصراع على التفوق الذي استمر قرنين وربع القرن (من العام 1348 إلى العام 1570) بين مدينتي برغش [أو بوغوس] (Burgos) وطليطلة، اللتين كان على رجال الملك في مرات عدة الفصل بين ممثليهما والسيطرة عليهم جسديًا [داخل المجلس]. وعُلّقت في العام 1506 أعمال المجلس القشتالي بعدما دخل ممثلو المدينتين وقوفًا، في مشاجرة صاخبة إلى درجة أنه تعذّر فهم أي كلمة تقال [(273)].

الطبيعة والتمثيل

من المهم، وسط الهرج والصراخ اللذين وسما التاريخ الطويل للكفاح في سبيل التمثيل البرلماني، ألا نضيّع أثر حقيقة مهمة: لم تكن البرلمانات على الدوام العتلة الأساسية في ماكينة المؤسسات الدينامية التي صارت لاحقًا تسمى الديمقراطية التمثيلية.

كان لابتكار البرلمانات في أوروبا بالتأكيد، أهمية تاريخية أساسية. وكان مقدرًا لها أن تصبح في الحقيقة رموزًا أساسية للديمقراطية، لكن في خلال المرحلة

الانتقالية الطويلة - على مدى عشرة عقود - إلى الديمقراطية التمثيلية، لم تكن البرلمانات مركز انطلاق الحوادث، وكانت المبادرات المصيرية تحصل في أماكن أخرى. هناك حوادث وشخصيات وحركات ومؤسسات كثيرة لم يجرِ الحديث عنها، وليس ثمة صلة بينها، تشابكت أيديها لإنشاء مؤسسات الديمقراطية التمثيلية، وغالبًا من دون أن تكون تلك هي النتيجة المرجوة. أثبتت المجالس الإقليمية والقضاء المستقل والدول ذات الإقليم الجغرافي المحدد والمجالس الكنسية والعرائض والمؤتمرات - كما سنرى بعد قليل - أنها ابتكارات حاسمة. كما تشكّلت المؤسسات التمثيلية من خلال قوى غير أوروبية بعدما جرى استنباتها عبر المحيطات، لنقُل، في مستعمرات أميركا الشمالية ومنطقة الكاريبي وأستراليا ونيوزيلندا. الصورة الشاملة مشوشة قطعًا، لكن هناك نقطة لا يمكن المبالغة فيها: حدثت الديمقراطية التمثيلية لأمر واحد فقط هو أن البرلمانات كانت عرضة للحصار من قوى سياسية واجتماعية سددت لها ضربات شديدة، وزاحمتها، من الخارج ومن الأسفل، دافعة هذه البرلمانات إلى قبول حق المشاركة الشامل لـ «الشعب»، بمن فيه النساء، في انتخاب ممثليه.

كانت البرلمانات، كما نعرفها اليوم، أنموذجًا منتجًا لقوى أكثر من برلمانية تآمرت ضغوطها لتشريب التمثيل بمبدأ المساواة السياسية، لكن لا يمكن وصفها بمفهوم الكفاح البطولي لتحرير جسم ما اسمه «الشعب». هذه الطريقة من التفكير في نشوء الديمقراطية في أوروبا خاطئة بصراحة. تبسط هذه الطريقة الأمور إلى درجة تفقد معها أي صلة بكل الاندماج الباهر لقوى سحبت أوروبا نحو أشكال أكثر ديمقراطية من الحكم التمثيلي، وبنجاح صاعق في بعض الأحيان.

كانت الطبيعة نفسها من الدوافع المفاجئة التي تشاركت لجعل أنماط الحكم التمثيلي أكثر ديمقراطية. فعلت ذلك من خلال دعم الناس في الأرياف في كفاحهم لحكم أنفسهم بمساعدة وسطاء محليين، بصرف النظر عما تقرر البرلمانات في أماكن أخرى. طورت المجتمعات التي تعيش في المناطق الزراعية نصف المتجمدة ذات الصيف القصير في اسكندنافيا، على سبيل المثال، منتديات تمثيلية اسمها *tings*[(274)]، وكانت هذه هيئات تصنع القوانين وتشرف على تطبيقها وتمارس مهماتها علنًا، وعادة في مكان طبيعي، مثل صخرة كبيرة بارزة أو بحيرة أو مرجة خضراء أو أرض زراعية أو شجرة ضخمة، كما أن المقابر القديمة والمقالع العبادية كانت مفضلة أيضًا. في منطقة نائية في النروج معروفة باسم غولن (Gulen)، على مدخل (fjord) سوغني المدهش، كان المنتدى التشريعي (*gula-thing*) ينعقد بانتظام في الهواء الطلق[(275)] في خلال شهور الصيف، في موضع مقدس محدد بعلامات مميزة من الأوتاد والحبال. وكانت المشاركة في المنتدى تقتصر على 36 ممثلًا أدوا اليمين، ويُعرفون باسم رجال تعديل القانون (*laugrettomen*)، والذين كان مطلوبًا منهم أن

يحتلوا مقاعدهم فيما الشمس لا تزال في الشرق، ويمتنعوا عن الأكل أو الشرب، ويحتكموا في حالات الاختلاف في الأحكام إلى «رجل القانون» (Lögmann) الذي يدعي المنصب لنفسه لأنه يشتهر بمعرفة القانون عن ظهر قلب.
ربما كانت المنتديات التشريعية الأكثر شهرة هي تلك التي ظهرت في حوالى العام 930 في أيسلندا، وهي جزيرة كانت تنقسم قديمًا إلى 36 مقاطعة (أصبحت 39 مقاطعة لاحقًا)، شكلت ثلاث منها منتدى تشريعيًا، أو دائرة عدلية، هي بمنزلة محكمة تنعقد كل سنة في حضور هيئة من 12 رجلًا يعيّنهم مفوضون (*varthing*). وكانت الأحكام الصادرة عن أي محكمة عرضة للاستئناف أمام المحكمة الأعلى التي تنعقد في منتدى منتصف الصيف، واسمها *al-thing* أو alþing. وكان الملاذ الأخير هو المحكمة العليا التي تنعقد في الطرف الجنوبي الغربي للجزيرة، في منطقة وعرة يميزها خط صدع زلزالي اسمه Thingvellir (أساس الأشياء)، وتضم 48 محلفًا، 12 محلفًا عن كل مربع من الجزيرة، معينين من المفوضين (يسمون *goðar*)، رجال كبار يستمدون نفوذهم من ملكيتهم للأرض، وقابليتهم لتنظيم الفلاحين المحليين كمقاتلين، وقدرتهم على توفير الحماية في النزاعات البسيطة، على سبيل المثال في حالات سرقة المواشي او الاتهامات بأعمال الشعوذة.
ابتكرت المجتمعات الزراعية في جنوب ألمانيا شبكات مماثلة من المنتديات التمثيلية من أجل وضع القوانين وبتّ المشكلات المحلية، حتى لو اضطر الأمر إلى إقلاق راحة سلطات التاج العليا. في شبه الجزيرة الأيبيرية، وعلى سبيل المثال في بساتين (*huerta*) أودية النهر المعرضة للجفاف في مرسية (Murcia) وكتالونيا، طور المزارعون نظام ري في عهدة مؤسسات - لجان قضائية مائية - لديها سلطاتها القانونية الخاصة، يراقبها المزارعون أنفسهم، من خلال اجتماعات من النوع الذي لا يزال ساريًا حتى اليوم في الرواق الشمالي لكاتدرائية فالنسيا (الصورة (3-7)).
في قشتالة المجاورة، حازت جمعية لأصحاب المواشي (معروفة باسم Honrado Concejo de la Mesta) في العام 1273 اعتراف الملك ألفونسو العاشر (الصورة (3-8)) الذي منح أعضاء تلك الجمعية حق رعي أغنامهم [من نوع مورينوس الأبيض المشهور بجودة صوفه الأبيض] بحرية على طول طرقات القطعان، التي يمتد بعضها مئات الكليومترات من المراعي الجبلية العالية في الصيف إلى المراعي السهلية في الشتاء. كانت عملية تجميع القطعان الضخمة مرتين كل سنة تتطلب إقامة نظام متكامل من الجسور وأحواض السقاية والمراحات، وأكواخ وصوامع حبوب ومحطات تعداد (*contaderos*) وقص الصوف ومغاسله، وكلها تتطلب أن تكون في حالة جيدة. كانت تلك مهمة الرعاة الذين انشأوا لأنفسهم جمعية قشتالية وأداروا شؤونهم من خلال مجالس

الصورة (3-7)



جلسة للجنة الماء القضائية في فالنسيا. من لوحة لبرناردو فيرانديس بادينيس (1865).

متنقلة؛ كانت مجالس الممثلين هذه (التي تسمى محليًا *mestas*) تجتمع مرتين أو ثلاث مرات في السنة، في أماكن مختلفة، بحسب الموسم، وتتعاطى شؤونًا من قبيل أسعار الصوف، وتعريف المواشي التائهة، وأوضاع المراعي والمنشآت. وأثمرت عملية نقل المواشي سياسة التمثيل، فكانت الجمعية ترشد مجالس الممثلين، وتفرض ضرائبها الخاصة على أعضائها. وكانت عوائد الضريبة تُستعمل لتسديد أجور موظفي التاج الذين أبقوا امتيازات الرعاة تحت رقابتهم. كان جزء من العوائد يُدفع مباشرة إلى ملوك قشتالة، الذين كانوا مضطرين إلى التفاوض بشأن الأمور الأكثر شمولًا مباشرة مع الجمعية، مثل إعفاء الرعاة من الخدمة العسكرية، وحق الرعي، والمخاطر المحتملة على سلامة البشر والأنعام والمراعي، والناجمة عن الحرب المتواصلة على الموريين.

في كل واحد من هذه المشروعات، كان يبدو أن لدى عالم الطبيعة بذاته حقوقًا سياسية - بمعنى أنه كان منعمًا بصوت دفع السكان المحليين إلى الاهتمام بالطبيعة من خلال إيجاد سبل لتمثيل أنفسهم وحكمها. ويعتبر الحديث كما لو أن الطبيعة تفضل المشاركة السياسية، هو بالطبع مجرد طريقة في الكلام، ولكنه يؤدي دورًا في الإشارة إلى الطريقة التي كان المزارعون والرعاة يعون بها بعمق أن جهدهم سيذهب هباءً إن لم يراعوا قوى الطبيعة - وإن لم يفعل الآخرون الشيء نفسه. كان التقليد الأوروبي العام، حيث يجلب

الصورة (8-3)



شعار جمعية أصحاب المواشي في العصور الوسطى في قشتالة.

الفلاحون حيوانات ونباتات وخضارًا إلى المحاكم المحلية من أجل تسوية نزاعات مُلكية، كان مدفوعًا بالمنطق نفسه. كذلك كانت المجالس والأمانات المائية المعروفة باسم *waterschappen* أو *hoogheemraadschappen* والتي نشأت في الأجزاء المنخفضة من ساحل بحر الشمال، في خلال القرن الثاني عشر.

حاول القرويون المعرّضون بشكل دوري للفيضانات، حماية أنفسهم وحقولهم من خلال رفع السدود وحفر قنوات التصريف. وتطلبت مشروعات الاستصلاح والحماية أعمالًا شاقة، كما تطلبت ذلك أعمال الصيانة اللاحقة. متكاتفون معًا كمتساوين، تابع القرويون (ربما أرباب البيوت) هذه المشروعات أولًا من خلال جمعيات حكم ذاتي انتخبت مجالس إدارة للمياه، وكان كل مالك أرض يتمتع بصوت واحد. تولى الأمناء الذين انتخبوهم مهمة الإشراف على صيانة السدود وإدارتها تحت قيادة شخص منتخب يدعى «كونت السدود» (dyke count) (منصب لا يزال معمولًا به في هولندا إلى هذا اليوم). شبكت المجالس المائية المحلية لاحقًا، في خلال القرن الثالث عشر، أيديها معًا وتكاتفت لتشكيل مجالس إدارة مائية إقليمية تتحمل مسؤولية الإشراف على مشروعات واسعة النطاق لحماية الرجال والنساء والأطفال والحيوانات والمحصولات من البحر وأحواله المتقلبة، وحاول الأمراء الإقليميون التدخل أحيانًا، لكن ذلك كان من قبيل الاستثناء.

المثير للاهتمام في ذلك هو أن مجالس إدارة المياه تمتعت بحقوق جوهرية، بما فيها حق ممثليها في فرض ضرائب، وإقامة محاكم قضائية وتطبيق القانون. في بعض المناطق الساحلية، خصوصًا في فريزلاند [276] (Friesland) وهولندا وأوتريخت [277] (Utrecht)، التي كانت أراضيها تنخفض بشكل سيء كثيرًا إلى ما دون مستوى سطح البحر، تحولت مجالس إدارة المياه إلى مؤسسات معقدة يشغلها موظفون رسميون خبراء في فنون كانت حكرًا على اليد اليمنى لـ [النبي] موسى [278]. مارست هذه المؤسسات نفوذًا واسعًا، وكانت معاركها السياسية للتحكم بالموارد في المقابل شائعة. وكما في الممالك الإسبانية، كانت الأسئلة عن معنى التمثيل تطفو على السطح، وكانت هناك شكاوى في زيلندا [279] وفلاندر [280] ومناطق أخرى تتعلق بأن بعض القرارات الضعيفة

لمجالس إدارة المياه أدى إلى زيادة الفيضانات البحرية. وكان ممثلو المجالس المائية أحيانًا عرضة لأن يُتهَموا بأنهم أنانيون، وكانت هناك دعوات إلى مزيد من الالتزام بمبادئ المشاركة النسبية للمنافع والواجبات من الجميع، بمن فيهم الملّاك الأثرياء الذين حاولوا التحكم في المجالس من أجل خدمة مصالحهم العقارية الخاصة.

محميات الحرية

تُظهر هذه الأمثلة أن الريف الأوروبي يستحق مكانه الصحيح في تاريخ جهد تعميم مبادئ الحكم التمثيلي وممارسته، إلا أن على الرغم من ازدهار الآليات التمثيلية في مناطق عدة من أوروبا الريفية، فإنها كانت عرضة للإعاقة لا من الانقسامات الداخلية فحسب، وإنما من الحقائق القاسية لحياة الريف أيضًا. كان التاريخ ضد الحكم الذاتي الريفي، إذ وجد نفسه يعاني القدرة المحدودة على مراكمة رأس المال، والقيودَ على إمكانية الوصول إلى أسواق أوسع، وانكشافَ سكان المناطق الريفية أمام التدخلات الخارجية، خصوصًا من جيوش جيدة التسليح يمكنها بسهولة أن تسيطر على المناطق الزراعية القليلة السكان. لهذه الأسباب، ولأسباب أخرى ستُعرض بعد قليل، يتبين أن المدن كانت مرحبة أكثر بالتجارب المعنية بالأساليب الجديدة من الحكم التمثيلي.

كان السياق جليًا في المدن الأمامية المزدهرة في شمال إسبانيا، بما فيها ليون التي تمتعت بشكل فعال من الحكم الذاتي، لكن التوجه كان أكثر انتشارًا. واعتبارًا من القرن الحادي عشر، شهدت المنطقة الأوروبية نهضة مدينية عظيمة، خصوصًا في شمال إيطاليا. وصارت مدن مثل بروج [(281)] وجنوى [(282)] ونورنبرغ [(283)] ولندن وأنتويرب [(284)] وبرشلونة رموزًا لهذه النهضة. ليس مهمًا كيف حدث ذلك (كان السبب الرئيس هو النمو السكاني في المناطق الريفية، وتدفق اليد العاملة القابلة للتحرك بحرّية، مستفيدة من حلول السلام ومن الزراعة المكثفة للأراضي)، لكن الأمر الجدير بالملاحظة في ما يتعلق بتاريخ الديمقراطية التمثيلية، هو أن حجم تأثير هذه المدن الأوروبية وغيرها كان يفوق، وبما لا يقاس، عددَ سكانها؛ ففي حوالى العام 1500، كان 10 في المئة فقط من الأوروبيين يعيشون في المدن، التي كانت صغيرة بمقاييس اليوم (معلومات الإحصاء غير شاملة ولا يمكن الاعتداد بها)، وكانت هناك ثلاث أو أربع مدن فقط يزيد عدد سكانها على 100,000 نسمة (أكبرها نابولي) [(285)] وكان هناك حوالى 500 مدينة يعيش فيها أكثر من 5000 نسمة يخيم عليهم على الدوام شبح الموت بسبب تدهور المحصولات والأمراض الوبائية.

كانت المدن على قلة عددها ومحدودية عدد سكانها، بمنزلة مختبرات للسلطة. وفي بعض الأماكن، كانت هذه الاختبارات تتم في شؤون تتنوع تنوّع الهندسة المعمارية والمسرح، والاختراعات العلمية والحياة الأسرية، وإنتاج

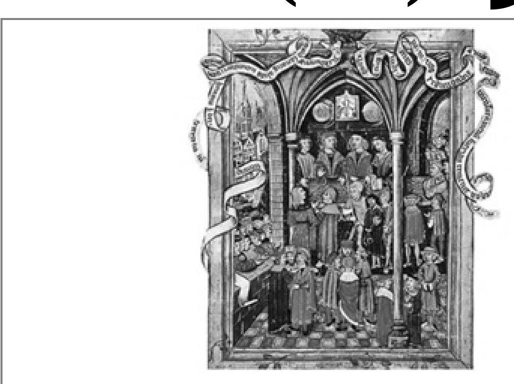
بضائع جديدة في السوق واستهلاكها. كانت المدن أيضًا مواضع بُذلت فيها طاقات كثيرة لإحداث أشكال جديدة من الحكم الذاتي. كانت الحريات التي جلبتها جديرة بالقتال من أجلها، وأصبح كفاح مدن لومبارديا [286] المرير والطويل ضد الإمبراطور فريدريك باربروسا في القرن الثاني عشر أسطوريًا بسرعة. كما تحول قادة المدن الأوائل، أمثال كولا دي رينزو (1313-1354)، موضوع أوبرا شهيرة لريتشارد فاغنر [287] إلى أساطير. كان رينزو، ابن صاحب الحانة المولود في روما، ثوريًا شعبويًا علَّم نفسه، فتنته قصص أمجاد روما القديمة. تخصص كاتبًا بالعدل، ونذر حياته القصيرة لإعادة بناء القوة المستقلة وسمعة مدينته الأم، وذلك ما فعله بعض الوقت من خلال التلاعب بالبابوات والأمراء وتحريض بعضهم على بعض. وفي أيار/مايو 1347، أعلن نفسه حاميًا (tribune) لشعب روما ذي السيادة، الذي عمد بعض أفراده إلى التحزب ضد كلامه المنمق ووحشيته، محاولين أولًا إحراق مقره، ثم إلقاء القبض عليه من العامة وتوقيفه أمام حشد كبير هجم عليه بألف خنجر، ومزقه إربًا.

يبدو أن كان لكل مدينة أوروبية بطلها الخاص (ألطف من رينزو عادة). والحريات المحلية في المدن والمكتسبة من «رجالها الصالحين» توقفت على دعم الأمراء والملوك و(في حالة مدينة مثل نورنبرغ) على الإمبراطور الروماني المقدس الذي منح المدن حقوقها السياسية الخاصة لقاء منافع متعددة، منها ترتيبات ضريبية تفضيلية. وسُمح للمدن غالبًا ببناء أسوار حماية لها بوابات وأبراج مراقبة؛ كان لدى بعض المدن أنظمة تحصينات دقيقة، بما فيها قلاع ومواقع خارجية. وكانت تشبه، بفعل إحاطتها بأعداد كثيفة من الكيانات والكنائس والممالك، معاقل عسكرية مسلحة، وهذا - للمفارقة - سمح لها بأن تتحول إلى محميات للحرية من الممارسة الاعتباطية للسلطة.

كيف حصل ذلك بالضبط؟ الجواب الأقصر هو أن المدن الأوروبية كانت الأماكن الأولى في العالم التي ازدهرت فيها أسواق التبادل التجاري الواسعة النطاق. وهي غذّت تفاعلات السوق من خلال تركيبة غريبة من القرب والبعد لأسواق كبيرة أتاحت وجود شبكات وتبادلات مندفعة وراء المال، بين فاعلين كثر في أوقات وأماكن محددة. حفر أولئك الفاعلون المجتمعات القديمة، محوّلينها إلى ألف قطعة عبر طرق جديدة من الحركة التي يغذيها المال، والتجارة البعيدة المدى، وأنماط أخرى من التواصل الاجتماعي الذي تقوده السوق. كان الأثر المختلط لذلك هو الربط بين أوروبات مختلفة (لنقل) بين أقاليم المتوسط والأطلسي وبحر البلطيق. ومع أن التوزيع الحضري كان غير متكافئ كثيرًا، بوجود الأنساق الحضرية الأضعف في روسيا والأقوى في الأراضي المنخفضة، كانت الصلات بينها في العادة من خلال شبكات وأرخبيلات تمتد على مسافات شاسعة. كانت للمدن، وعلى عكس أمراء وأرباب النظام الإقطاعي، مصلحة في التعاون المشترك، ومنها برشلونة التي تُعتبر مثالًا يُحتذى. وهي رعت في القرن الثالث عشر شبكات طويلة المدى، امتدت عبر غرب البحر المتوسط

مع مستوطنات في صقلية وسردينيا [288] وجزر البليار [289]. وكانت لها أيضًا قنصليات في وهران وبجاية [الجزائر] وتونس. وفعلت الهيئة الجماعية المعروفة باسم الهانزا الألمانية [290] الشيء نفسه تقريبًا، منطلقة من تحالف لجمعيات تجارية في المناطق المحيطة بلوبيك [291] وستفاليا [292]

الصورة (9-3)



جلسة في هامبورغ (1497) لمحكمة تجارية تابعة لرابطة الهانزا، وهي شبكة تجارية ألمانية عملت في المناطق المحيطة ببحر الشمال وبحر البلطيق.

ساكسونيا [293] وبروسيا [294]، تشكلت أولًا في العام 1356 لحماية مصالح التجار من المواطنين، وتحولت لاحقًا إلى رابطة قوية مستندة إلى محاكم تجارية، وضمت حوالى 200 مدينة، وامتدت من نوفغورود [295] حتى الساحل الاسكندنافي لدول الأراضي المنخفضة (الصورة (9-3)).

كانت هذه الأرخبيلات كلما ازدهرت، عاملَ جذب قوي للأجانب المدهوشين بالوضوح الجلي لصخبها وحيويتها، وبأجورها المرتفعة حريتها الفعلية أو المتخيلة من النظام السياسي العدواني الممسوك من أرباب الإقطاع والمطارنة والنبلاء. كانت المدن تستقطب الخارجين على القانون الذين تعهدوا في قسَم (أدوه جماعيًا) الوقوف بقوة إلى جانب أبناء مدنهم؛ وبعد أداء اليمين بسنة ويوم والعيش بسلام، يصبح لهم حق التمتع بالحرية بموجب قوانين المدينة. كانت التشريعات والسلطات القضائية حيوية جدًا بالنسبة إلى المدن الحرة التي أشرفت على شؤونها بطريقة أسست للاستقلال القضائي، الذي أدى دورًا حاسمًا في جميع الحكومات التمثيلية.

كانت الخلافات في المدن الي قامت بفضل الأرياف الأوروبية، يعالجها عادة قضاة ذوو «أسنان قاطعة وألسنة سليطة»، يلهجون بالسرّاء (weal) (كانوا يستخدمون جملًا من اللغة اللاتينية مثل المرافق العامة (*utilitas publica*)، والمصلحة العامة (*bonum commune*)). هذا وجرّبت المدن في شمال إيطاليا ووسطها، في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، طرائق جديدة لضمان أن يكون لدى قضاتها عقول منفتحة. وهي فعلت ذلك من خلال استخدام مفوض قضائي رسمي مستقل (يسمى العميد)، وهو ممثل قانوني من خارج المدينة يؤدي

يمين الحفاظ على تشريعات المدينة وأنظمتها، ويُنتدب ستة شهور يقوم خلالها بمراقبة أداء القضاة المحليين. وثمة مدن، من مثل بولونيا [296]، قامت بتشكيل لجان من خبراء القانون للنظر في متاهات القوانين المتراكمة الموجودة في 85 كتابًا لنصوص القوانين. وشعرت بعض المدن بالغيرة من قدرتها القانونية على تحديد من هو مواطن (كانت الجنسية تأتي من طريق الولادة أو الزواج أو المؤهلات، أو بدفع الرسوم). ونظمت المدن احتفالات خاصة لأداء اليمين للمواطنين الجدد، الذين كان متوقعًا منهم أن يغرسوا في أنفسهم شعور الانتماء المدني والواجب تجاه الآخرين - لقاء تمتعهم بالامتيازات المدنية، بما فيها حق المحاكمة أمام محاكم المدينة فحسب.

في الوقت نفسه، طورت المدن قوانين تحرّم بشدة التقاليدَ الإقطاعية في العدالة الخشنة والعنف الثأري. وكانت الفروسية محكومة على أنها ليست صديقة للحرية الحضرية؛ إذ يقول إعلان صادر عن الإمبراطور فريدريك باربروسا وموجَّه إلى منطقة غرب فرانكونيا [297] في العام 1179: «إذا لاحق شخص ما عدوًّا هاربًا إلى جوار مدينة، عليه أن يلقي رمحه وسلاحه على بوابة المدينة. وعليه داخل المدينة أن يؤدي يمين الإعلان أنه لم يأت إلى المدينة بإرادته وإنما باندفاع حصانه، وإلا سيُعتبر مُعكرًا للسلام [298]». في الوقت نفسه تقريبًا، كانت مدينة غنت [299] ومدن أخرى في منطقة الفلاندر تمنع التصرفات العنفية. وهي كلها اعتمدت قوانين متشددة تمنع حمل السيوف والأسلحة الأخرى أو استعراضها علنًا من جميع المواطنين، باستثناء التجار الذين ينقلون بضائع، والمفوضين القضائيين، والمواطنين المستعدّين للسفر خارج أسوار المدينة. بل إن مدنًا اتجهت إلى تحريم العقوبات الوحشية، فاستبدل مواطنو مدينة إيبر [300]، وبموافقة من كونت الفلاندر، المحاكمة بالنزال [301] (trial by combat) والتعذيب المهين بالإغراق [302] (ordeal by ducking) أو عقاب الكي بالحديد المجمر (hot irons) بمحاكمات عادية يمكن المدعين فيها أن يطلبوا خمسة شهود صادقين ومحلَّفين.

جمهوريات المدينة

أضاف التخلي عن القوانين الاعتباطية والعنف والعبودية إلى الشعور بأن المدن كانت عبارة عن كتل غير عادية من البشر، الذين يباشرون عددًا من المهمات المسموح بها قانونًا، ويعيشون في بيوت متقاربة، وأحيانًا متلاصقة مع أبنية أخرى، مثل الكنائس والمعابد ومراكز البلدية ومخازن الحبوب والمستودعات وملاجئ المشردين. كانت المدن تشبه نوعًا جديدًا من المحركات المولدة للضغط، وبدت أنها تعيد شحن الحياة بالطاقة من خلال إضافة الحركة إلى عناصر الحياة. كان هناك شعور بأن سكان المدن دائمو الحركة، والسفر بانتظام من مناطق مبنية وإليها، وكانوا يمضون جزءًا من حياتهم فيها. في مواسم القطاف، على سبيل المثال، كان الحرفيون والآخرون

يتركون أعمالهم وبيوتهم عادة للعمل في الحقول البعيدة. وأضاف الضجيج المتواصل لعجلات العربات، والأسواق اليومية والأسبوعية، والمتاجرات الوافرة، إلى الإحساس بالحركة في فضاء المدينة. وكان سكان المدن يصطدمون بحملة المياه وماسحي البلاط والنجارين والعتالين، ويحتكون بالباعة المتجولين وبائعي جلود الأرانب وصانعي الشعر المستعار والحلاقين والإسكافيين، وخدم البيوت. واجهوا طوفانًا من الفقراء المعدمين ومال الحِرف اليدوية واللصوص الذين كانوا يعيشون في غرف صغيرة مستأجرة ويكسبون رزقهم من أعمال وضيعة - نقل أحمال، حفر، نقل، عناية بالحيوانات - وهو ما كان متوافرًا في المجتمع ما قبل الصناعي. هذه الأشغال والمهن كلها، مع الأقليات الإثنية والدينية، جاءت مع أعضاء من فئة أفضل: تجار وأصحاب متاجر، بعضهم شديد الثراء، أرباب عمل، مرتزقة، مهندسون، ربان سفن، أطباء، أساتذة، رسامون، مهندسون معماريون، وكلهم يعرفون معنى أن تسافر عبر الزمان والمكان.
زاد التعرج والالتواء في تخطيط المدن الشعور بالدينامية فيها. وكانت أوروبا في العصور الوسطى والمرحلة المبكرة من الحداثة واحدة من حضارتين - الثانية كانت الإسلام - التي صممت المدن الكبيرة حول متاهات غير عادية من الطرقات. والأمر المختلف في المدن الأوروبية كان تمتعها بحرية أعظم من فوضى السلطات السياسية الحاكمة. وكان عالم الإسلام، كما رأينا، هو الذي ابتكر المجتمع المدني - الذي يرمز إليه الوقف والتشارك التجاري - تحت حكم الخلفاء الإمبراطوري. كما أن مؤسسات المجتمع المدني برزت في أوروبا أيضاً، لكنها كانت مبدئيًا وليدة حياة المدينة وأسواقها. وشكّل أصحاب المتاجر المحليون والتجار ونقابات الحرفيين والصناعيون والمصرفيون، العمود الفقري القوي لاقتصاد مالي بعيد المدى قادر على أن يملي أو أن يشارك في تقرير الشروط التي يمارس من خلالها الأمراء والبابوات والمطارنة والملوك سلطاتهم. كانت الأسواق الحضرية، من هذا المنظور، بيضة الوقواق التي وضعت في الأعشاش الصغيرة لمدن العصور الوسطى. كانت هذه الأعشاش مشغولة من مجموعة معقدة من المؤسسات غير الحكومية، مثل البيوت والفرق الدينية والنقابات. وكانت النقابات المنظمة ذاتيًا مصدرًا مهمًا للحريات الجديدة، بشكل خاص. وحققت النقابات أكثر كثيرًا من حماية مصدر معيشة أعضائها، وكان هدفها الرئيس التحكم في إنتاج السلع وتبادلها. نظمت النقابات كيفية ارتقاء المتدربين إلى محترفين والمحترفين إلى أرباب عمل، ومنعت إنتاج أي مواد مصنعة من حرفيين وأصحاب متاجر غير أعضاء فيها، سواء في الأرياف المجاورة أو داخل المدينة نفسها، كما أنها غذّت فنون الحكم الذاتي. وما رمت إليه لم يكن «السياسة العليا» لنصيب في الحكم - الشؤون العظمى للمملكة ككل - بل حماية مصالح أعضائها، من خلال التصرف كهيئة تحكم نفسها بنفسها وتنتخب ممثليها أو تعيّنهم. ساعدت هذه النقابات، على غرار

غيرها من الجمعيات غير الحكومية المتجذرة في بنى السوق، في زراعة شيء جديد: فضاء اجتماعي متحرر يمكن من خلاله مراقبة السلطة السياسية المتمركزة وانتقادها وإبقاؤها عمومًا، على مسافة من المواطنين الذين ما عادوا يفترضون أنفسهم من ممتلكات الآخرين.

كانت المدن، بالنظر إليها كنقلة حاسمة في التحولات والانعطافات التي قادت إلى ابتكار الديمقراطية التمثيلية، باهرة لأنها أطلقت تفكيرًا سياسيًا حديثًا بشأن حياة المدينة، وحول صلاتها بالعالم الأوسع. كان الأسلوب السياسي المعروف باسم النظام الجمهوري، بلا جدال، أقوى منتجاتها على الإطلاق. وكانت صيغة رؤيوية للسياسة، فرّخت لغة جديدة تحتفي بالمدن - الدول الحرة وتتفكر في كيفية الحفاظ عليها في عالم يملأه أعداء مسلحون. وجد النظام الجمهوري بعض الإلهام في الأنماط المثالية من دول المواطنين الإغريقية الصغيرة، لكنه انحاز خصوصًا إلى المزايا المفترضة للجمهورية الرومانية. كانت اللغة الجمهورية عدائية تجاه الملوك الذين ساوتهم بالطغاة عادة، وودودًا نحو المدن الحرة التي يديرها مواطنون يرفضون أن يكونوا عرضة للممارسة الاعتباطية للسلطة. لكن الجمهورية كانت معادية للديمقراطية، في الأقل بمعنى أنها تروج للصورة المبتذلة للديمقراطية على أنها لهو للرعاع. مع ذلك، هكذا كانت الأوقات التي ناصر فيها الجمهوريون بشكل غريب ترتيبات أصبحت لاحقًا شروطًا حاسمة للديمقراطية التمثيلية، وكانت الدولة (كان مكيافيلي من بين أوائل الجمهوريين الذين تحدثوا عن الدولة *lo stato*)، واحدة من هذه المؤسسات. عبر وثبة جريئة من الخيال السياسي، ساعد النظام الجمهوري الذي نشأ أولًا في مدن القرون الوسطى في شمال إيطاليا في تشكيل صورة الدولة كطراز من المؤسسات المنفصلة عن الحاكم والمحكوم على السواء؛ جسم بلا هوية محددة يؤدي بموجب ذلك دور السلطة السياسية الأعلى التي تقوم بحراسة إقليم محدد وسكانه. أصبحت هذه الدولة ذات الإقليم لاحقًا، حاوية السلطة للديمقراطية التمثيلية، لذا فإن الديمقراطية مدينة للنظام الجمهوري بدَين لغوي وسياسي. ومن المفارقات أن يتضح لاحقًا أن مكيافيلي، المعروف بمشاعره المعادية للديمقراطية، صار واحدًا من المفكرين الجمهوريين الرياديين الذين حققوا قفزة فكرية حاسمة جدًا في ابتكار الديمقراطية التمثيلية؛ فعلى غرار الديمقراطيين اللاحقين، تحدث، على سبيل المثال، عن لحظات سياسية خطِرة عندما لا تكون «الدولة في حاجة إلى مواطنيها» فحسب، بل إن على الذين هُم في مواقع المسؤولية أن يستنفروا «عظمة الدولة» من أجل إبعاد المتآمرين وترهيب الأعداء [303].

كانت بين هذين العدوين اللدودين مودة أكبر؛ إذ إن الجمهوريين، الذين يعرفون جيدًا أن الترتيب القائم على سلطة غير شخصية يمكن أن يتهاوى بسهولة، سعوا لطغيان أو لحكم أقلية، ولوضع ضوابط وضمانات على الدولة، ورفضوا الملوك عادة لأنهم كانِوا مقتنعين بأن الدولة في المبدأ هي الشأن

المشترك لمواطنيها، ولم يروا أهمية الدساتير المكتوبة والمجالس التمثيلية - فضّل بعضهم البرلمانات السنوية - فحسب، بل توخوا أيضًا جملة من المؤسسات الأخرى التي يمكنها أن توسع نطاق السلطة ليتمكن المواطنون من ممارسة الحكم ومن الخضوع للحكم من خلال ممثليهم.
اختلف الجمهوريون في شأن أي من المؤسسات الأخرى ينبغي أن تكون لها الأولوية؛ ففضّل بعضهم الحكم المحدود المدة والمحاكمة العادلة من محلفين من المواطنين، وفكّر آخرون بشكل رئيس من منطلق الشجاعة العسكرية والمجد، وأصر بعض غير قليل على أن ميليشيات من المواطنين، لا من الجيش المحترف، هي الشرط الضروري لحرية المدن. كانت الخلافات، في السياق، تبدو أقل أهمية من الاتفاق الكامل عمليًا بين جميع الجمهوريين، على أن تكون لتثمير روح المواطَنة أهمية سياسية أولية. كانت المدن الحرة في حاجة إلى مواطنين أحرار: أفراد ذوي روحية عامة، يفكرون في أنفسهم كأعضاء متساوين في مجتمع سياسي يحمي حقوقهم ويضمن واجباتهم تجاه أقرانهم المواطنين.

الشعب؟

كان يحلو لجمهوريين كثر أن يتحدثوا عن المواطنين وعن «الشعب» من دون حتى التوقف لحظة بين الكلمتين. كان الاثنان مفهومين كأنهما مترادفان، وهذا يطرح السؤال الإغريقي حول ماذا يعني الجمهوريون بـ «الشعب»؛ من هم هؤلاء بالضبط؟
يمكن التعامل مع السؤال ببساطة، والسبب هو، ومن باب طرح الأمور بصراحة، أن العيب القاتل في النظام الجمهوري المبكر كان يكمن في نخبويته، ولم يكن لديه، إلا في حالات استثنائية قليلة، الوقت أو الصبر على الأكثرية الكبيرة من السكان - النساء وغير الملّاك - إلا في صفتهم كمشتكين بصمت (الصورة (3-10)) أو كمَعين لرجال شجعان ذوي روحية عامة يتميزون باستعدادهم الوطني لترويض مصالحهم الشخصية في الممتلكات من أجل المصلحة العامة، حتى لو اقتضى الأمر حمل السلاح للدفاع عن الدولة. وعندما كان الجمهوريون يشيرون إلى «الشعب»، كما دأبوا أكثر فأكثر، كانوا يعنون رجالًا مثلهم - مواطنين من الجنود ومستشارين وملّاك عقارات وآباء يجتمعون في شخص واحد. واظب الجمهوريون على التحدث على هذا النحو حتى وقت متقدم من القرن الثامن عشر، فاستمعوا إلى الكلمات التي استخدمها لاحقًا الأميركي الجمهوري العظيم جون آدامز: كانت جملة الأوصاف التي شكّلها عندما كان يحلل كلمة «الشعب» محتفظًا بها في العادة لدى أقرانه في نيو إنغلند [(304)] للحديث عن الله، إذ كتب: «كل الذكاء، كل السلطات، كل القوة، كل الصلاحية، هي في الأصل، بطبيعتها، بالضرورة، بلا انفصام، وبلا انقطاع تكمن في الشعب» [(305)]. هذه الطريقة من الكلام المصفى للاستهلاك الشعبي

ستظهر مجددًا في We, the People، الكلمات الثلاث الأولى من الدستور الفدرالي الأميركي الذي اعتُمد في فيلادلفيا في منتصف أيلول/سبتمبر 1787.
أعيد ابتكار اللغة الديمقراطية عن الشعب من النظام الجمهوري الذي ظهر إلى الحياة في مدن شمال إسبانيا وشمال إيطاليا. وكانت هناك أيضًا مفارقة حلوة أخرى. نفخ الجمهوريون الأوائل من غير قصد، وهم يتحدثون عن «الشعب»، الحياة في اللغة الميتة عن الأحياء (dâmos) والشعب (dêmos)، ما يعني أن النظام الجمهوري تواطأ سرًا في الجهد المتأخر لإنعاش اللغة غير الحية للديمقراطية، ولإعطائها ثقة بالنفس في أوضاع تاريخية مختلفة كليًا. كان للتفكير الجمهوري، بطريقة أخرى، الأثر غير المقصود في دفع العالم الأوروبي إلى الديمقراطية التمثيلية. وبما أن كلام الجمهوريين عن «الشعب» كان ذا وجهين - استبعد «الشعب» معظم الناس المخلوقين من لحم ودم - وقفت الجمهورية على الجانب الخاطئ من السلطة الشعبية ومن مبدأ المساواة الشاملة. كان عليها أن تدفع ثمن هذه الغلطة لأنها أثارت مشكلات سياسية

الصورة (3-10)



صندوق رسائل للشكاوى غير الموقعة ضد المرابين والمهربين، مقر بلدية فيرونا.

حول من له الحق في ملكية الآليات الحكومية. وهكذا، ومن غير قصد، حفّزت من ردات الفعل - مواقف مضادة، انتفاضات، وثورات - ما مهد الطريق لتكون المواطَنة أكثر ديمقراطية.
لم تكن نخبوية الجمهورية مصادفة؛ فالنظام الجمهوري كان عقيدة عكست لغتها علاقات القوى الأوليغارشية للمدن الناشئة. وبعيدًا من أن تكون ملاذات للمساواة، كانت بشكل ظاهر تحت هيمنة النخب الاجتماعية التي تضم عادة التجار والمهنيين والمحامين المرموقين. كانت في المدن الكبيرة مثل نورنبرغ

والبندقية شريحة عليا من العائلات النبيلة التي ما عاد أفرادها يشتغلون في التجارة والمهن، بل كانوا يعيشون من مردود استثماراتهم، وكانوا يتخيلون أنفسهم أرستقراطيين. من السهل ملاحظة استثناءات لهذا التوجه، منها برشلونة؛ فالملك خوان الأول قام في العام 1387-1388 بمنح حق الحكم الذاتي للمدينة التي مارست سلطة كبيرة ضد الملوك - إلى درجة أن مملكة كتالونيا (التي كانت برشلونة عاصمتها الفعلية) صارت كأنها ملكية منتخبة - كان البلاط الملكي يشعر أحيانًا بـ «الأسنان القاطعة» التي كانت لممثلي المدينة المنتخبين (كانوا يسمَّون الأمناء *síndicos*) الذين كانوا يحكمون من خلال هيئة اسمها مجلس المئة. كانت طريقتها بشأن الانتخابات العامة تتمثل في إجراء تلك الانتخابات في ميدان المدينة الرئيس عند الفجر أو الغسق، من خلال أكثرية الأيدي المرفوعة للمجتمعين من أرباب المنازل.
غير أن برشلونة لم تكن نمطية، فالقاعدة العامة هي أن المدن الأوروبية لم تكن موئلًا للحكم الديمقراطي المفتوح، ثم أصبحت على هذا النحو، في حال حدوثه، في وقت متأخر جدًا من تاريخها. كانت المدن منذ بداياتها في القرن الحادي عشر، في العادة، خاضعة لحكم مجلس واحد يحتكر السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وكان من الحالات النادرة مدن مثل البندقية، التي كانت (بين الجمهوريين) موضع الإعجاب الشديد، بنظامها المعقد من المجالس المتشابكة، مع قائد (كبير القضاة doge)، ومجلس شيوخ. كان عمداء المدن يتداولون المناصب أحيانًا، لكن أعضاء المجلس يخدمون مدى الحياة عمومًا. وكان أعضاء المجالس في بعض المناسبات يُنتخبون، وفي بعض الأحيان يخصَّص بعض المقاعد لفئات معيّنة، مثل النقابات أو الأحياء السكنية. لكن في معظم الأحيان، كان أعضاء المجالس يختارون من يملأ المقعد الذي يشغر بالوفاة أو التقاعد. وتُظهر البحوث بشأن الخلفية الاجتماعية لأعضاء هذه المجالس الحضرية أن النتيجة النهائية كانت هي نفسها: كان أعضاء المجالس عادة من أغنى سكان المدينة.
عززت المدن الجديدة قبضة الثراء الناتج من أسواق المدن على حساب المقامات المستندة إلى الاعتبارات العائلية. وغيّر ثراء السوق أيضًا تركيبة المجالس؛ ففي حين كانت المجالس الأولى عمومًا تتألف من التجار والملّاك والحرفيين الأثرياء، صار المستثمرون والمحامون يحتلون مقاعد في المجلس اعتبارًا من العام 1550. وفي بعض المدن البروتستانتية، كان رجال الدين ينضمون إلى أعضاء المجالس البلدية لتشكيل مجالس كنسية تحدد السياسات المتعلقة بالزواج والسلوك الشخصي ثم تطبّقها. وكانت المجالس كلها تتكون عمليًا من الرجال، بينما كان يمكن نساء المدينة من العائلات المرموقة أن يرثن، وأحيانًا أن يملكن العقارات ويشاركن في بعض أشكال الاستثمار الاقتصادي، لكنهن كن مستبعَدات من صناعة القرار في النقابات ومن عضوية أي مجلس حكومي معًا. هذا الأثر الصافي ضمِن لجميع هذه المحاور أن تكون

المجالس المدينية مماثلة لحكم الأثرياء (plutocracies) - مؤسسات محافظة جدًا يديرها رجال من بضع عائلات مرموقة يفتخرون بصدقهم وسلوكهم المدني المستقيم.

ترس وصديق

هذا النفوذ الهائل الذي مارسه الأثرياء المدينيون لم يحصّن أصحابه؛ فالملوك والأمراء حاولوا دومًا التطفل على أعمال الحكم المحلي، على سبيل المثال، من خلال تعيين موظفيهم الرسميين أو فرض ضرائب جديدة. لكن القادة المدنيين كافحوا اعتبارًا من القرن الحادي عشر لتأكيد اسقلاليتهم عن حكام الدولة، بيد أن بحلول القرنين السادس عشر والسابع عشر، أصبحت الموارد المالية والقدرات العسكرية المتنامية في أيدي الحكام سلاحًا حاسمًا في لعبة أرجوحة السلطة، من أجل إخضاع المجالس المدينية المحلية. قاومت بضع مدن، مثل مدن الإمبراطورية الرومانية المقدسة [(306)] بشدة، واستغلت مدن أخرى، ومنها البندقية وفلورنسا، ضعف الملوك المحليين وتحولت إلى دول مسلحة أطلقت نخبها الحاكمة على نفسها اسم الجمهوريين. وفي الأماكن الأخرى، رأت الأوليغارشية المدينية مصلحتها في التنسيق مع الحكومات الأميرية، حتى بلغ التنسيق أحيانًا درجة الاندماج في كيان أوليغارشي حضري واحد يضم بيوتًا يديرها رجال أثرياء ليس لديهم أي شعور خاص بالمسؤولية إزاء من يحكمونهم.

لكن الأمور لم تكن دومًا على ما يرام بالنسبة إلى أوليغارشية المدن؛ فالحكومات المحلية، التي لم تكن لديها قوة شرطة محترفة وتستخدم بضعة مجندين ومأمورين، تعتمد على تعاون الميليشيات الأهلية ودوريات مراقبة الأحياء التي ينظمها المواطنون أنفسهم. وكان خطر المواطنين المسلحين الذين يتوقعون معاملة جيدة واحترامًا علنيًا، يؤدي غالبًا دور العائق الرئيس لممارسة السلطة اعتباطيًا. وخاف المفوضون والقضاة وأعضاء المجالس المحلية من جموع المواطنين في الأسواق، المسلحين بالمشاعل والتروس والعصي والبنادق والسكاكين. وكان أوليغارشيو المدن يعرفون ضمنيًا أن الطريقة الفعالة الوحيدة للحكم هي مسايرة مصالح جميع أرباب بيوت المدينة. وفي حقبة لم تكن فيها الانتخابات الدورية منتظمة، كان من الصعب إيجاد التوازن، وفي بعض الأوقات كانت زيادة الضريبة أو غيرها من القرارات غير الشعبية تتسبب في انتفاضات، وكان أعضاء المجلس عرضة للرعب الجدي، أو كان هناك عزل من المنصب باسم الأعراف المتبعة ومبدأ مقاومة الحكم الاعتباطي.

مثّلت الانتفاضة المسلحة التي قادها النحاسون في مدينة دينانت [(307)] في وادي نهر الموز في بلجيكا، علامة على اضطرابات مقبلة؛ إذ أعلن المنتفضون حقهم في إدارة شؤونهم بأنفسهم، وفي أن يكون لهم نشيدهم وختمهم. وحوصرت

المدينة وسُحق التمرد بيد من حديد تحمل ختمًا مختلفًا: ختم «القوم الأعظم» لتجار المدينة وجنود النبلاء المحليين ومطران مدينة لييج المجاورة. تواصلت الانتفاضات المتفرقة التي قام بها الحائكون والحدادون والحرفيون الآخرون في المنطقة مدة نصف قرن، وبلغت ذروتها في الحوادث المأساوية التي صارت تُعرف باسم «صباحات بروج» (Matins of Bruges). وفي 17 أيار/مايو 1302، قاد بيتر دي كونينك، الحائك المغمور من بروج، تحت جنح الظلام انتفاضة لعمال الصوف والنسيج الفلمنكيين الساخطين على تدخل التاج الفرنسي في تجارتهم، وفقدانهم اللاحق للقدرة على التحكم في استيراد أصواف الأغنام من إنكلترا. سيطر النقابيون على كنيسة المدينة وقرعوا أجراسها، وملأوا الشوارع بصيحاتهم التعبوية «ترس وصديق» و«صديق النقابات» نصرة لكونينك. باشر المتمردون، الذين يعرفون أن صرخاتهم الفلمنكية صعبة النطق على قوات الملك الفرنسي، تمشيط شوارع المدينة بحثًا عن خصومهم، فلاحقوا جنود الملك الفرنسيين وأعضاء المجلس المحلي وحلفائهم من أبناء العائلات المرموقة، وقاموا بقتل كثر منهم قبل عودة الهدوء. وبعد بضعة شهور، هُزمت قوات الملك مجددًا في معركة الرماح الذهبية [(308)].

اندلعت انتفاضات «القوم الأدنى» بانتظام في المدن الأوروبية في العقود التالية. وحاول العوام أن يبقوا ذكريات المقاومة في قيد الحياة - كذلك ذكريات القمع العنيف لها، وهكذا نبت ما يشبه التقاليد الحضرية في التمرد في أنحاء متعددة من أوروبا. ودفع سكان المدن عادة، ثمنًا باهظًا لعاداتهم هذه؛ فكانت مقاومتهم متقطعة ومتشنجة، وفي أحيان كثيرة بلا طائل. المقصود بهذا القول ليس وضع المقاومين المدينيين في خانة الخارجين على القانون من طراز روبن هود، أو المجموعات السرية الريفية والفلاحين الألفيين أو «فلاحي حملة الأقنان» [(309)] وجماعات أخرى تلتصق بتضاريس أوروبا، ولا لإدانتهم جميعًا كغريبي أطوار وفاشلين تاريخيًا فحسب لأنهم لم يتطابقوا مع أي من الترتيبات والتفسيرات الجيدة التأليف والمتأثرة، على سبيل المثال، بالماركسية. ينبغي التخلي عن هذه الطريقة في إدانة العوام الذين قاوموا السلطة اجتماعيًا كـ «بدائيين» و«فوضويين» في سياق أي تأريخ للديمقراطية. هذه الطريقة غير ملائمة لأنها متعالية، وتهمل أيضًا نقطة جوهرية هي أن هؤلاء المتمردين شلّوا أنفسهم عادة بسبب افتقارهم إلى لغة سياسية. وكانت هذه الثورات على هذا النحو فحسب: تثور بسبب حوادث عشوائية، وتُعبَّأ بالتلهف على التثبث بالأعراف القائمة من خلال تلقين الآخرين درسًا لا من خلال الأحلام بتغيير الأنظمة والقواعد التي تتقرر عبرها الشؤون الكبرى للحكم. وليس مفاجئًا أن تلك الانتفاضات الحضرية والريفية فشلت في إحداث تغييرات طويلة المدى لمصلحة الفقراء والمسحوقين؛ فالحاجة كانت تتعدى انتفاضة عامية - أو برلمانًا تمثيليًا يعقده الملوك، وضغوطًا ريفية، وجمهورية مدينية - لدفع أوروبا إلى الديمقراطية التمثيلية، فالانتفاضات الحضرية وقطع

الطرقات على طريقة روبن هود، والجمعيات الريفية السرية والفلاحين الألفيين شيء، وبناء المؤسسات التي تعترف بحقوق «الشعب» في انتخاب ممثليه شيء آخر مختلف تمامًا.

الديمقراطية والصليب

رأينا حتى الآن، في خلال مسحنا الدروب الكثيرة التي قادت إلى الديمقراطية التمثيلية، أهمية ابتكار البرلمانات، ومؤثرات الأجسام التمثيلية التي نبعت من المدن والأرياف على السواء. ونظرنا أيضًا إلى الأهمية المحورية للدفاع الجمهوري عن الانتماء المدني إلى دولة إقليمية، والجهد العامي الأول المحبط لإضافة صوت إنساني إلى مبدأ أن «الشعب» ينبغي أن يحكم نفسه. تقودنا هذه الطرقات كلها إلى تقاطع طرق آخر، وإلى مفاجأة جديدة، لأن القوة الحاسمة التي أعطت زخمًا ووجهة لجميع التوجهات المختلفة والمتضاربة التي عايناها حتى الآن، كانت تستلهم صور معاناة رجل واحد وموته على درب صخرية في تلة تعصف بها الريح اسمها الجلجلة قبل ألف عام. وروح مسيحية القرون الوسطى تبدو مكتوبة على جميع مؤسسات ما صار يُعرف لاحقًا باسم الديمقراطية التمثيلية الحديثة؛ فمن دون يسوع، لم يكن ممكنًا وجود حكم تمثيلي، أو ديمقراطية تمثيلية، إذا كنا نعني بذلك ما عناه كثير من أسلافها المسيحيين: أسلوب جديد في معالجة السلطة السياسية استنادًا إلى لائحة طويلة من المبادئ العملية، مثل الحق في مقاومة الطغيان، والحق المدني في تقديم العرائض والالتماسات من أجل حكم جيد، وصحافة حرة، وانتخابات شعبية، ومدة محدودة في المنصب، وإلغاء النظام الملكي حتى لو اضطر الأمر إلى تنفيذ الإعدام العلني.

ما عاد النسب المسيحي للديمقراطية التمثيلية الحديثة موضوعًا مألوفًا في موضة اليوم، لكن بالتأكيد ليس كما كان لجيل مضى، عندما أُجبرت الديمقراطية على الركوع. لكن دعنا من الموضة، لأن موضوع الدين لا يمكن تجنبه في أي رواية منصفة للديمقراطية في مرحلتها التاريخية الثانية. وهو موضوع خلافي بشكل طبيعي، فلسبب وجيه يُتهم المسيحيون في تلك الحقبة بتأجيج نار التعصب الأعمى والعنف، والغزو العسكري والإخضاع. لكن ذلك نصف القصة فحسب، وهو ما يبقى مفهومًا بشكل سيئ، بدءًا من الدور الحيوي الذي قامت به الكنائس المسيحية في نشر ممارسة تبوّؤ المناصب - ممارسة مهمة جوهرية في نشوء الشكل التمثيلي من أشكال الديمقراطية.

إننا الآن نعتبر تعيين شخص ما في منصب معيّن لإنجاز مهمة محددة، وغالبًا فترة محددة، من المسلّمات، وينبغي ألا نفعل ذلك لأن هذا التقليد حساس، وله جذور متشابكة وقديمة تعود إلى مؤسسات مثل رجال البلاط والكهنة البابليين، والمفوضين المنتخبين في الكيان السياسي الأثيني، والمؤذِّن في العالم الإسلامي. وعلى النحو ذاته، ابتكرت الإمبراطورية الرومانية مناصب

كانت تتصل بالوحدات الإدارية وغذّتها، وكان بعض تلك المناصب محددًا بقوة في إقليم جغرافي وبتراتبية بارزة للكفاءات والوظائف الرسمية. في القرون التي أعقبت انهيار الإمبراطورية الرومانية وتحوّلها إلى الحكم البيزنطي، احتفظت الكنيسة المسيحية، ومقرها روما، بهذه الممارسات وطورتها بشكل عظيم. وهي فعلت ذلك إلى درجة غرست جذور مبدأ تبوّؤ المنصب لوقت معينًا من أجل خدمة هدف أسمى في مؤسسات علمانية كثيرة متنوعة أخرى، بما فيها الحكم نفسه.

كيف جعلت الكنيسة ذلك يحدث؟ هناك إشارة حيوية إلى ذلك في حقيقة أن الكنيسة كانت المؤسسة الوحيدة في العصور الوسطى التي تدفعها الطموحات إلى التحكم في المنطقة الأوروبية كلها. والكنيسة إذ تماسكت بالارتباط بالله والقانون والممتلكات واللغة اللاتينية، وطبعًا بتلهفها على بسط السلطة على الآخرين، فإنها كانت مؤسسة مترامية الأطراف اعتمد تناسقها وتوسع على كثير من البنى الإمبراطورية الرومانية. وعندما بدأت بناء هياكل سلطتها الذاتية في القرن الرابع، اتخذت من روما، العاصمة الإمبراطورية القديمة، عاصمة لها. وأنشأت قواعد إدارية لها في العواصم الإقليمية القديمة، تحت اسم civitates، حيث كانت تمتد منها أيدي المطارنة لملامسة الأرواح وبلسمتها. كما أنها استنسخت التقسيمات الإدارية التراتبية، التي وضعها الإمبراطور ديوكلتيانوس في العام 292، من المحافظات (الولايات) والأبرشيات (الأسقفيات) والمقاطعات، كل واحدة يتولاها مفوضون مسؤولون عن القيام بمهمات محددة مسبقًا. ثم أضافت إليها نسختها الخاصة من المناصب ومن الموظفين. وكان من يسمَّون ’كوريا(curia) ‘ مثالًا مهمًا لذلك، فهُم إداريون رفيعو المستوى، ويعتبرون أنفسهم رجال الله المسؤولين عن مساعدة الكرسي البابوي ومطارنة الأبرشيات، وكان منهم كتّاب بالعدل وشماسون ومحامون في المحاكم وقضاة، وأعضاء آخرون يحتلون مناصب إكليريكية محددة بدقة لتأدية مهماتهم على أكمل وجه، والاقتداء بالشخصيات المثالية المحددة تمامًا، مثل الشخصية المفضلة في كنيسة العصور الوسطى، أي الراعي السابق الملك داود في إسرائيل القديمة (صموئيل الثاني 12:7-16)[310]، الذي يقال أنه بيّن للمسيحيين كيف يعيشون وكيف يتوبون وكيف يتوكلون على الله في أوقات الشدة.

وقفت الكنيسة، بسبب تقديسها شخصيات مثل داود، في الزوايا الصحيحة من وجهة نظر الشخصنة الصافية للسلطة، فرفضت، على سبيل المثال، شخصنة المسلمين القادة الذين قبلوا بحكم الخليفة. وكانت تعارض أيضًا نوع الحكم القائم على الصفقات الشخصية والكواليس والمستخدمين، وهو ما كان شائعًا بين الشعوب الجرمانية والسلافية وقبائل الفرسان الأكويتس التي احتلت أجزاء من مناطق البلقان ووسط أوروبا. انطوت وجهات نظر الكنيسة بشأن شغل المنصِب على فهم مختلف - أكثر «إنكارًا للذات» أو «بلا تجسيد» - حول

كيف يجب أن تمارَس السلطة. كان يفترض بالذين يتولون المنصب في الهياكل المترامية الأطراف للكنيسة أن يتقيدوا بمعاييرها وقوانينها. وكانت الكنيسة المستلهمة للسوابق المحددة في الكتاب المقدس والقانون الروماني حارسة جيدة للنواميس القانونية والطرائق القانونية لإنجاز الأمور. وكان البابوات يحكمون من خلال قوانين الكنيسة، قبل أن تبدأ الدول الغربية الحديثة بتقليدهم بوقت طويل، وكانوا في خلال الفترة من القرن الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر يتقدمون المسار لوضع الكم المتراكم من القوانين الكنسية والمراسيم وتنظيمه. توقعت الكنيسة من الذين يخدمونها قبول صلاحياتها عليهم والتقيد بقوانينها حتى أدق التفصيلات. كان ذلك يعني أن المتوقع ممن يتولون أي منصب - الكرادلة والقضاة، كتّاب العدل والعمداء، الرهبان والنسّاك - أن يتولوا مناصبهم ويباشروا مهماتهم ضمن حدود قانون الكنيسة. وكان يفترض بالأفراد الذين يشغلون أي منصب أن يكون لديهم مجموع مؤهلات محددة بدقة تخولهم، بناء على المهمات المحددة للمركز، بممارسة سلطتهم. كانوا من خلال فعل ذلك فحسب، عرضة للقاعدة القائلة أنه إذا نزلوا إلى ما دون مستوى المؤهلات المحددة ومتى فعلوا ذلك، أو إذا تعدوا صلاحيتهم أو خالفوا مهماتهم، يمكن أن يُصرفوا من الخدمة، بل يجب صرفهم من الخدمة.

ترتب على التعيين في منصب محدد قانونًا دائمًا مكافآت محددة. ومع أن الكنيسة تبشر بفضائل الفقر وأهمية العطاء، ضمنت لشاغلي المناصب الدنيا فيها الهدايا وبدلات الإيجار وريع الأملاك الكنسية، أو وسائل بسيطة من الإعاشة. وكان لأصحاب المناصب الرفيعة عادة حق الاستفادة من عوائد الأراضي والحقوق الإقطاعية التي ترتبط فيها. وكانت الدخول أو الإعانات - أو المكاسب، كما كانت تسمّى - المقدمة بموجب ذلك لا تُعتبر هدايا. كان الحصول على منصب يعني الحصول على أمان مادي، شرط القيام بمجموع المهمات المحددة. وكانت النقطة من ذلك أن المنصب يحمل معه توقعات معيّنة والتزامات، وعنى ذلك في المقابل أن المنصب يماثل دورًا غير مشخصن وغير مجسد، أي لم يكن المنصب مماثلًا لشاغله، أو أن الوظائف والأشخاص الذين يقومون بالوظائف ليسوا الشيء نفسه، فأن تشغل منصبًا لا يعني أنك تملك ذلك المنصب، ولا حتى عندما يكون منصبًا مدى الحياة. على العكس، كان تبوّؤ المنصب أمرًا عابرًا لأنه كان ينطوي على الاحتمال الدائم، بناء على إجراءات محددة، بالعزل من المنصب. كانت قاعدة العزل، لنطلق عليها هذا التعبير، مكونًا أساسيًا ممّا أصبح لاحقًا يسمى بيروقراطية. كما أنها كانت على علاقة قرابة قوية مع نظرية الديمقراطية التمثيلية الحديثة وممارستها. فكروا لحظة برؤساء البلديات، أو بأعضاء البرلمانات المنتخبين مدة محددة في مناصبهم، أو الرؤساء ورؤساء الوزراء الذين يجبرون على الاستقالة. يستند كلٌّ من هذه الأدوار السياسية على الافتراض المسيحي

القديم القائل إن من يشغلون المناصب ليسوا مرادفين للمناصب نفسها، وإن المنصب ليس ملكية خاصة لهم، وكل من يتولى منصبًا سياسيًا من أوضعها إلى أعظمها شأنًا، هو في موقعه فحسب وقتًا محدّدًا - والحال هذه، في الديمقراطية التمثيلية، «حتى رئيس الولايات المتحدة/يجب عليه أحيانًا/أن يقف عاريًا» [(311)].

المحلّفون

في مسيحية العصور الوسطى، كان الحبر الأعظم نفسه مجبرًا أحيانًا على الوقوف عاريًا أمام رعيته. وبفضل تقليد تعريف المناصب بشكل منفصل عن الأشخاص، طرحت الكنيسة على نفسها، من غير قصد، سؤالًا سياسيًا سيكون على نحو مشابه، مصدر مشكلات في الديمقراطيات التمثيلية كافة: ما هي الآليات التي يمكن الكنيسة أن تنفذها (أن تهدد بها) بشكل شرعي لضمان عدم وقوع الذين يتولون مناصب دينية أو سياسية في عادة إساءة استخدام نفوذهم من خلال التعاطي مع مناصبهم كأنها ملك شخصي لهم؟

كان أحد الأجوبة هو توجيه أصابع الاتهام إلى الحكومات التي تطفلت على شؤون الكنيسة. وُلد تقليد المحلفين للمحاكمة من توجيه أصابع الاتهام، وُتعتبر مشاركة ممثلي المواطنين في هيئات المحلفين في المحاكم القانونية العامة، في ديمقراطيات مثل كندا والولايات المتحدة اليوم، أسلوبًا حيويًا من أساليب مراقبة الحكومات للسلطة بصورة اعتباطية. ويفترَض أن المحلفين وفروا عنصرًا تكافوئيًا قويًا من عناصر عدم القدرة على التنبؤ بالإجراءات القانونية (وصف وزير العدل الفرنسي روبير بادنتر [(312)] ذات مرة نظام المحاكمة عبر المحلفين بـ «الإبحار في سفينة إلى قلب العاصفة»). ويُنظر إلى الخدمة في نظام المحلفين على أنه يرعى المشاركة المباشرة للمواطنين في الحكم، ويحسّن تفهمهم للتعقيدات القانونية، ويوسع آفاقهم من خلال صقل إحساسهم بالمسؤولية الشخصية تجاه نوعية الحياة في المجتمع ككل. من المفارقات الكثيرة في تاريخ الديمقراطية التمثيلية أن المحاكمة عبر هيئة محلفين، بهذا المعنى، هي إرث انتقل إلينا من الكفاح الروحي للمسيحية في العصور الوسطى ضد الملوك الزمنيين. وكانت هيئات المحلفين المؤلفة من الممثلين شيئًا جديدًا: لم تكن قط مثل المحاكم الأثينية أو الـ «تينج» (*ting*) [الاسكندنافية]، أو محاكمات الإعدام التي كان ينسقها قضاة مدنيون أمام محلفين (commitias) يضمون مئات أو ألوفًا من المواطنين في الجمهورية الرومانية، لم يكن الجسم الجنائي المعروف بهيئة المحلفين هو المحكمة نفسها. كانت المحاكمة عبر المحلفين بديلًا من المحاكمة عبر الإجماع في مجلس، أو عبر المحاكمة بالنزال، أو الإصابة أو الموت في مبارزة. وهي افترضت أن المحلفين لم يحددوا المسائل القانونية، وأن هناك فصلًا شديدًا بين دور المحلفين ودور القاضي. كان المحلفون يتألفون من رجال اختيروا

بالقرعة، ويتولون تمثيلًا موقتًا للمجتمع الأوسع، أي المنطقة أو المحافظة التي تجري فيها المحاكمة. ولا يقرر المحلفون القانون سلفًا، ولا يقررون العقوبة التي تتبع إعلانهم الحكم [في حالة الإدانة]. يتولى المحلفون، كهيئة قضائية مؤلفة من ممثلين مدنيين، مهمة محددة ومقتضبة جدًا: أن ينظروا في الأدلة وقياسها، وأن يستخلصوا من الشائعات والنميمة والشهادات المتضاربة الصدق في الحقائق المختلَف فيها.

من أولى المحاكمات الأصيلة عبر المحلفين، والتي نجت سجلاتها بالكامل، الخلاف المثير حول أراضٍ تابعة للوقف الكنسي في مقاطعة كِنت [313]، بين المطران غوندولف والشريف بيكوت [314] التابع لملك إنكلترا وليام الأول في خلال حكمه الذي استمر من العام 1066 إلى العام 1087. بدا أن الملك حاول في البداية إنهاء الخلاف من خلال عقد محكمة خاصة، لتسجيل إفادات الشخصيات المرموقة ذات العلاقة في مقاطعة كِنت. أقسم هؤلاء، وهم تحت نفوذ بيكوت، يمينًا على أن الأرض تعود في الحقيقة إلى التاج. اعترض المطران غوندولف بشدة وصخب، إلى درجة استرعت انتباه الأسقف الصالح أوثو دي بايو [315]، مطران بايو (Bayeux)، الذي كان يترأس المحكمة، وطلب من الشخصيات الشاهدة أن تختار من بينها 12 ممثلًا لإعادة النظر في القرار [316].

اجتمع الرجال الأجلاء المختارون، ذوو الأسماء المهيبة والكروش الكبيرة - إدوارد من تشبنهام؛ ليوفوين وهارولد من إكسنينج؛ إيدريك من جيزلهام؛ أوردمير من برلنغهام؛ ولفواين من لاندويد، وستة آخرون، وأمضوا وقتًا قصيرًا للنظر في الحكم الذي بقي على حاله بلا تغيير. بدا أن الأمر حُسم، إلى أن قرر راهب صادق يدعى غريم أن يزور المطران غوندولف. أخبر غريم الشجاع المطران أنه كان بعض الوقت الحاجب الوكيل الذي يجبي بدلات الإيجار والخدمات من الأرض المتنازَع فيها نيابة عن الكنيسة. راجع المطران غوندولف المطران أوثو الذي وافق على استدعاء غريم وواجهه مع عضو من هيئة المحلفين، فسرعان ما انهار واعترف (كانت سطوة الأخلاق الدينية والخوف من العقاب قويين إلى هذه الدرجة) بأنه شهد زورًا. بعد مواجهة عضو آخر من هيئة المحلفين، اعترف على نحو مشابه بشهادة الزور بسرعة، فأوعز أوثو بجمع أعضاء هيئة المحلفين الاثني عشر، وجميع الشخصيات المرموقة في كِنت التي شهدت تحت القَسَم على أن الأرض تعود إلى الملك، أمام محكمة بارونات خاصة برئاسته في لندن. وكان حكم المحكمة بأكثرية كبيرة أن هيئة المحلفين ارتكبت جرم شهادة الزور، وأن الأراضي موضع النزاع تعود ملكيتها الصحيحة إلى الكنيسة. كانت هناك مجموعتان من نبلاء كِنت المعارضين الذين هزوا سيوفهم وأصروا على أن الملك يملك تلك الأراضي. وبالتالي، قام الأسقف الصالح أوثو بتحدي خدعتهم من خلال الإيعاز إليهم بتنقية سمعتهم من خلال إخضاع أنفسهم لامتحان الكي بالحديد. تراجعوا جميعًا عن مواقفهم، وحكم على كل منهم بغرامة مقدارها 300 باوند يسددونها

للملك. أكدت نتيجة هذه القضية والمبدأ الأساس الذي اتبعه المحلفون لاحقًا في أزمنة أكثر ديمقراطية أن المحلفين ليسوا ملكًا للحكومة، وأن المحلفين، المفترَض أنهم «أقران المتهم» وأنهم غير ملمين بدراسة القانون، ولا يبتون عادةً بالقضايا القانونية، وبالتالي فإن المحلفين مسؤولون عن الاستماع إلى حيثيات الخلاف وتقويم الأدلة المقدَّمة، ليتخذوا قراراتهم بناء على «الحقائق»، ويصلوا إلى الحكم، بموجب القوانين المرعية الإجراء، والتعليمات التي يزودهم بها القاضي.

راهب متواضع

يمكن رؤية تكتيك الكنيسة في لوم إغراءات السلطات الدنيوية على الانحلال الروحي أيضًا في الصراعات الطويلة التي اندلعت من العام 1075 إلى العام 1122 بين الباباوات من ناحية والملكين الألمانيين هنري الرابع وهنري الخامس من ناحية أخرى. أظهرت المعارك التي تُعرف الآن باسم أزمة التنصيب (investiture conflict) طريقة أخرى صاغت من خلالها الكنيسة أسئلة جديدة بشأن سلطة أولئك الذين يتقلدون مناصب سياسية. كانت العلاقة العويصة بين دورَي الإمبراطور والبابا في قلب الأزمة العاصفة والمريرة، فهل كان ينبغي، عندما تحين اللحظة الحاسمة في أي قضية مهمة، أن ينحني البابا أمام الإمبراطور أم أن ينحني الإمبراطور أمام البابا؟

كان البابا غريغوري السابع (1073-1085) متأكدًا من أن خليفة [القديس] بطرس [(317)] لا يمكن أبدًا أن يضل عن جادة الصواب الوعرة في المملكة الروحية أو الدنيوية، وكان مقتنعًا بصدارة البابوات على الأباطرة والملوك والأمراء، فقرن الثقة بالنفس بالحماسة، وبالتالي تعامل في العام 1075، وبعد تشديد أحكام الكنيسة المتعلقة بأمور شراء المناصب الدينية وزواج رجال الإكليروس، مع معارضي الإصلاح في الكنيسة من خلال التضييق على جميع الموظفين العموميين التابعين للإمبراطور وللكنيسة. أعلن غريغوري أنه في حال وفاة أسقف أو رئيس دير، تعود إلى البابا وحده من الآن فصاعدًا ممارسة صلاحية تعيين خلف له. رد هنري الرابع على ذلك بغضب، معلنًا أن من غير الممكن، ومهما تكن الأحوال، أن يقبل هو أو أي إمبراطور في المستقبل، تغيير التقليد القديم الذي يقضي بأن السلطات الدنيوية تمنح الأساقفة ورؤساء الأديار الخاتم والصولجان بهذه الكلمات: *accipe ecclesiam* (أقْبل هذه الكنيسة).

كانت أمور كثيرة على المحك؛ فالأساقفة كانوا على مدى أكثر من قرن يكتسبون مزيدًا من النفوذ في دورهم كأمراء للإمبراطورية، وكأسياد إقطاعيين ذوي امتيازات على مناطق شاسعة، كركائز للنفوذ الإمبراطوري، وكأخطار محتملة لسلطات البابا وصلاحياته. لم يكن مفاجئًا تصلّب مواقف كل طرف، فواظب هنري الرابع بتحدٍ تعيين أساقفة في أراضي ألمانيا وإيطاليا، وانتقم غريغوري بأن قام في سينودوس الصيام الذي عُقد في روما في العام 1076، وفي صلاة إلى أمير الرسل بطرس، بإعلان حكم على الإمبراطور: «إني أعزله من حكم مملكة ألمانيا وإيطاليا كلها، وأعتق جميع المسيحيين من يمين الولاء له، وأحرّم عليه أن يطاع كملك ... وعلى خَلَفه أن يقيده بأغلال اللعنة».

تبعت ذلك سلسلة استثنائية من الحوادث، كانت بدايتها مع الإمبراطور الماكر هنري، وبمظهر التوبة؛ إذ إنه سافر في عز الشتاء إلى هضاب جبال الأبينين، حيث قصر كانوسا الذي أمضى أمام مدخله ثلاثة أيام بلياليها حافيًا، ومرتديًا أسمال التائب، قبل أن يركع أمام غريغوري، طالبًا منه أن يسامحه ويعفيه من

العزل الكنسي. وبعد أن مُنح البراءة، أصبح حرًا ليعود إلى تدبير الخطط مجددًا، لكن مؤيدي البابا من الألمان انتقموا من خلال تعيين ملك جديد هو رودلف من رينفيلدين. فهدد هنري بتنصيب بديل من البابا، ما حدا بغريغوري، في سينودوس الصيام في العام 1080، إلى إلقاء الحرم الكنسي عليه مرة أخرى. دفع ذلك الأساقفة المؤيدين للإمبراطور إلى الاحتشاد خلفه في السينودوس التالي، لعزل البابا وانتخاب بابا بديل هو غيبرت [318] (أو ويبرت)، أسقف رافينا الذي حمل اسم كليمنت الثالث. ومع اتساع الهوة بين الكنيسة والإمبراطور، دخل هنري في معركة كسر عظم، فشن أربع حملات عسكرية كبيرة على روما، إلى أن احتلها بشكل كامل في العام 1084.

كان في احتفال إعادة تتويجه إمبراطورًا على يد البابا المزيف في ربيع ذلك العام، جميع عناصر مهازل الصحف الشعبية («التابلويد») في أزمنة لاحقة. وقوبل الاحتفال بين المعاصرين بأوجه عابسة أو متعجبة، فأثار على نحو ملحوظ موجة من الكتابات التي انتشرت بشكل واسع، عبر رقع مخطوطة باليد، خصوصًا في أيام السوق وانعقاد المحاكم. كان لهذه الكتابات القصيرة والحادة دور يتعدى مجرد تأكيد واقع صراع التنصيب الطويل بين الكنيسة والإمبراطورية. طرحت هذه الكتابات الخلافات الجوهرية في المبدأ - وتيارات الاختلاف التي غذّت الروافد العليا للأشكال الحديثة من الديمقراطية التمثيلية.

كان التطور الأبرز هو النزاع الهمجي الذي أثاره مناصرو الإمبراطور الذين أصروا، باللغة الأكثر تحديًا، أن الملكية هي هبة الله إلى العالم. توصل المؤمنون بذلك إلى الاستنتاج المثير للقلق، وهو أن الملك مسؤول أمام الله فحسب، بينما إذا أرادت الكنيسة أن تحافظ على طهارة روحها، فعليها ألا تتدخل في شؤون الحكم. وكان للكنيسة، باعتبارها تمثل كمال المؤمن، وتترابط في مجتمع واحد بكلمة الله وبروح الحب والسلام، الحق في أن تحمل السيف الروحي ليس إلا، وكان محرمًا عليها الخوض في وحول السلطة الزمنية. أغرقت حجج أنصار الملكية من هذا النوع المشهد المسيحي، كما يظهر في منشور مغفل التوقيع بعنوان «كتاب وحدة الكنيسة» (de unitate ecclesiae Liber)، ويبدو أن كاتبه لامبرت [319] أو راهب آخر من دير يعود تاريخه إلى القرن الثامن في هرسفلد في هسن، وسط ألمانيا.

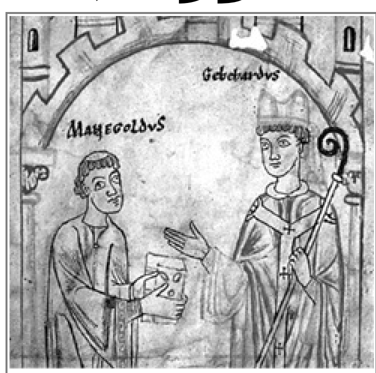
سبّب اعتماد أنصار الملكية منطق كتابات كهذه هزة في الكنيسة، دعت بعض رجال الله إلى عقد تسوية. كلف غريغوري نفسُه الكاردينال دوسديدت وأسقف لوكا المدعو أنسلم جمعَ نصوص القوانين الكنسية التي تدعم دور الكنيسة في الشؤون الدنيوية. وجاءت الأجوبة الأكثر تطرفًا بالنسبة إلى الإمبراطور من أعماق الكنيسة - من الرهبانيات التي شكلت قواعد شعبية. لم يكن ذلك مصادفة، لأن الأديار كانت بمنزلة فضاء يستطيع فيه رجال ونساء يعيشون بتقشف كمتساوين برحمة الله، أن يتفكروا في السبل القويمة للعيش. كانوا أحيانًا حساسين بشكل غير عادي تجاه مسائل الحِكم والإطاعة،

وكانوا على بينة تامة من النصيحة الموجهة إلى المسؤولين - «أَنْذِرُوا الّذِينَ بِلاَ تَرْتِيب. شَجِّعُوا صِغَارَ النُّفُوس. أَسْنِدُوا الضُّعَفَاءَ. تَأَنَّوْا عَلَى الْجَمِيعِ» (رسالة بولس الرسول الأولى إلى أهل سالونيك 5:14) - مع أن الذي يجب فعله غير واضح عندما يتعدى مسؤولون من مثل رؤساء الأديار ورئيسات الراهبات. كان الرهبان والراهبات يعرفون تحذير القديس أوغسطين إلى جميع الذين يتولون مسؤولية السلطة، إذ يقول: «يجب على المسؤول ألا يظن أنه محظوظ بممارسة صلاحياته، بل بدوره كواحد يخدمك بحب. ينبغي أن يحوز في عيونكم المركز الأول بينكم عبر كرامة منصبه، ولكن بالخوف أمام الله ينبغي أن يكون الأخير بينكم» [320]. كانت الرسالة قوية، فتردد صداها بعيدًا عبر القرى والحقول في نظام إقطاعي، حيث يعتقد ناس كثر أن العلاقة بين السيد والقن تعاقدية، وأن مخالفة الأسياد للعقد تبرر سحب الأقنان ولاءهم. لكن الرسالة طرحت سؤالًا شائكًا: ما الذي يجب فعله إذا استسلم المسؤول لإغراء أن يحب ويخدم نفسه فحسب؟ أنصلي من أجله؟ أندعوه لينزع قلبه ولا يسعى وراء ما هو زائل ودنيوي؟ أنرجوه أن يعيد توحيد نفسه مع الحياة المشتركة؟

كان الرد المدوي لراهب متواضع يدعى مانيغولد من لوتنباخ، هو أن التمرد ضد الطغاة طاعة لله (الصورة (3-11)). وقف مانيغولد بثبات خلف غريغوري السابع، وهو يعمل ليلًا في ضوء الشموع، في مأواه السري على حافة الغابة السوداء، على مقربة من ديره الصغير الذي دمره جنود الإمبراطور الروماني المقدس هنري الرابع. كان قلقًا من أن يتردد صدى الافتراءات ضد البابا «في الشوارع، وترتفع الأصوات بها في الأسواق، وحتى في نميمة النساء وهن مشغولات بمغازلهن». لذا، فإنه صاغ ردًا على منتقدي غريغوري، على شكل رسالة غاضبة في مخطوطة وجهها إلى أسقف سالتسزبورغ [321] غيبهارد. صارت الرسالة تُعرف لاحقًا باسم Liber ad Gebehardum (كتاب غيبهارد) (1085-6؟)، وهي ليست نصًا سهل القراءة، إذ إنها مثقلة بالنعوت والاقتباسات من الكتاب المقدس والمراسيم البابوية، وبالإصرار على أن مصير هنري الرابع هو جهنم، إلا أنها تعرض رؤية كانت في حينذاك، أصيلة كليًا للنظام الملكي. استخدم مانيغولد بشكل جيد كلام الكنيسة بشأن المناصب وتبوّؤ المناصب. وكتب في رسالته: «مثلما أن الأسقف والكاهن والشماس ليست أسماء لمناقب بل لمناصب، كذلك الملك والإيرل والدوق هي أسماء لمناصب ومراتب، وليست لطبيعة أو لمناقب»، وإذا كان الملوك مجرد شاغلي مناصب وليسوا ممنوحين من «الطبيعة» أو من الله، عندها يمكن بالتأكيد أن يطردوا من المنصب إذا ضلوا عن واجباتهم، كما فعل هنري الرابع، وفي مثل هذه الحالة، بيّن يسوع الطريق القويم؛ فـ «لأنه هو الذي دفع كل شيء ليطيع السلطات، اختار الموت بدلًا من الخضوع لنيرون، ليعلمنا بالتالي من خلال مثاله أنه عندما لا يمكننا أن نطيع الله والسلطة الدنيوية، علينا أن نطيع الله بدلًا من البشر». كان غريغوري السابع يسير على الدرب نفسه، وكان على نحو

مشابه ممنوحًا صلاحية تحرير الرعايا من تبعيتهم لحاكم دنيوي. لم يكن مانيغولد ديمقراطيًا، لكنه كان مرتاحًا للغة الرومانية القديمة عن «الشعب»، حتى أنه وصل بتشبيه الطغاة المتوحشين إلى راعي خنازير عاق يسرق خنازير سيده ويستحق، بالضرورة، أن يطرده سيده. بناء على هذا التشبيه، للمسيحي أن ينشق ويغيّر، فكان مانيغولد واضحًا بقوله: «أن تكون ملكًا شيء، وأن تكون طاغية شيء آخر»، وكان المضمون واضحًا على حد سواء: «إذا توقف الملك عن حكم المملكة، وبدأ يتصرف كطاغية، لتدمير العدالة، وإطاحة السلام، والتخلي عن إيمانه، يصبح الرجل الذي أدى يمين الولاء متحررًا منه، وللناس الحق في عزل الملك وتعيين آخر، نظرًا إلى أنه أخل بالمبدأ الذي يتوقف عليه التزامهم المشترك» [(322)].

الصورة (3-11)



الراهب المتواضع مانيغولد من لوتنباخ مع الأسقف غيبهارد من سالتسبورغ، الذي وجّه إليه كتابه *Liber ad Gebehardum* في القرن الحادي عشر.

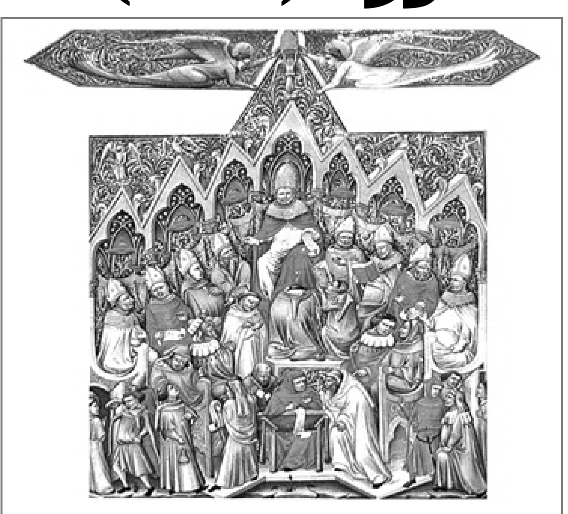
مجالس

ستصبح القاعدة الأخلاقية القائلة بوجوب طرد المستكبرين والطغاة من مناصبهم، مبدأً جوهريًا للحكم التمثيلي. طرح مانيغولد النقطة بقوة، مستخدمًا لغة جميلة مزخرفة، كان لها أن تزدهر في لحظات كثيرة داخل الكنيسة - إلى درجة كان كل صرحها عرضة للاهتزاز والتشقق أمام هزّات روحية تسبب بها مسيحيون لم يكتفوا بقذف تلك اللغة في وجه الكنيسة، بل عمدوا إلى تنظيم أنفسهم في هيئات أطلقوا عليها اسم المجالس.

ربما لا تبدو مجالس الكنيسة على النحو الذي يتطلع إليه المرء في أيامنا هذه، لكن ما ينبغي عدم تجاهله هو دورها القوي في تعزيز روحية الحكم الذاتي في العالم المسيحي المبكر (الصورة (3-12)) ولئن كان من الصعب المبالغة في دورها التاريخي البارز، فإنها، على غرار المجالس التمثيلية التي نشأت على خط موازٍ في أرياف أوروبا ومدنها وبلاط أمرائها، ساعدت في تشجيع الأوروبيين بعيدًا من عالم المجالس القديمة نحو العالم الجديد من الحكم

التمثيلي. كان «المجلس» (Council)، كما مرادفه الأصلي «السينودوس» (synod)، وهما مشتقان من concilium باللغة اللاتينية وsynodos باللغة اليونانية، ويعنيان مجلسًا، مفردتين تشيران إلى اجتماعات ممثلي الكنيسة من أجل مناقشة شؤون الإيمان والنظام، والتوصل إلى قرارات، وإصدار مراسيم. ومن الناحية العملية، كانت المجالس، التي يحضرها أساقفة ورؤساء أديار وكهنة وشماسون وأعضاء من النبلاء المدنيين، بمنزلة مجالس خاصة تحكم من خلالها الكنيسة نفسها في الأمور الدينية والدنيوية. كانت هناك أنواع متعددة ومختلفة منها - سينودوسات إمبراطورية؛ سينودوسات إقليمية؛ سينودوسات بطريركية؛ سينودوسات عامة - إلى درجة أصبحت الكنيسة في العصور الوسطى تشبه نخاريب قرص عسل من المجالس. كان بعض المجالس الإقليمية، على سبيل المثال، يلتئم محليًا، وكان له تأثير محلي أساسًا. وكانت للمجالس الأخرى، الإمبراطورية أو المسكونية، آثار كبيرة تشمل العالم المسيحي كله. كان يفترض أن تلك المجالس كلها تتمتع روحيًا بمكانة وأهمية متساويتين، والتقط التعبير الجديد «المجلسية» (conciliarity) أو synodality أو sobornicity، المترادفان باللغة

الصورة (3-12)



اجتماع لممثلي المجلس العام للكنيسة، حوالى العام 1350.

السلافية. هذه التعقيدات المتعددة المستويات أشارت إلى حاجة الكنيسة الدائمة داخليًا إلى إظهار وحدتها العضوية ووجودها المنظور في العالم من خلال التداعي معًا في مجالس دورية، أو منتظمة للصلاة والتشاور واتخاذ قرارات وإصدار مراسيم ملزمة.

الأكثر إثارة للاهتمام - وما يتفق تمامًا مع اكتشافنا المبكر في ما يتعلق بالأصول والتقاليد الشرقية لمجالس الحكم الذاتي - أن المجالس الإقليمية الأولى عُقدت اجتماعاتها في آسيا الصغرى، وفي وقت مبكر يعود إلى النصف

الثاني من القرن الميلادي الثاني. كان الأمر كأن الكنيسة تشربت هذه التقاليد القديمة عبر الأرض المحلية من خلال التناضح (osmosis). الأكيد هو أن عندما استخدم ممثلو الكنيسة المبكرة كلمة سينودوس (synodos)، كانوا على بينة من صلاتها القريبة بالتعبير التوراتي «إكليزيا» (*ekklesia*)، وأن جذورها تعود إلى الممارسة الدينية اليهودية أيام المسيح [(323)]. لكن الكنيسة المسيحية المبكرة شكلت من خلال ممارستها للمجلسية على نطاق واسع جسرًا يقود من عالم المجالس القديمة إلى العالم الحديث للتمثيل. واحتضانها لمجالس الممثلين نبع عادة من الجهد المحلي للتوصل إلى تسويات في وجه الضغوط والانقسامات. كانت المجالس فعليًا بمنزلة علاجات سياسية للعنف الكامن في أزمات من النوع الذي انطلق في فريجيا [(324)] (في تركيا اليوم) من فرق مسيحية، مثل الحركة المونتانية، وهي فرقة من النسّاك المرتدين بقيادة مونتانوس، ونبيّتين تدعيان مكسميليا وبريسا، وكانت تلك الفرق تعتقد أنها من وسطاء وحي الروح القدس وتعظ بأن يوم القيامة قاب قوسين أو أدنى.

انتشرت السينودوسات غربًا، إلى قرطاج في شمال أفريقيا مثلًا، حيث أصبحت في القرن الثالث مؤسسات راسخة، ثم امتدت لاحقًا إلى إسبانيا وبلاد الغال [(325)]. كانت هذه السينودوسات أولًا بمنزلة اجتماعات رعوية تُعقد لمعالجة قضايا مثل اضطهاد المسيحيين، وحقوق المعمودية، وكيفية التعامل مع الذين تركوا الكنيسة. وكانت في بعض الأحيان تشهد عروضًا درامية لشهداء علمانيين وأنبياء ومعترفين، لكن لأسباب ليست واضحة كليًا، انتقلت صلاحيات وضع جدول الأعمال، لكن ببطء، إلى الأساقفة الذين يعتبرون أنفسهم خلفاء للرسل. كان يحلو لهؤلاء الأساقفة أن يرددوا الآية السادسة من الجزء الخامس عشر من سفر أعمال الرسل في العهد الجديد (15:6): «فاجتمع الرسل والمشايخ لينظروا في هذا الأمر...»، واعتقدوا أن لهم الحق في ادعاء السلطة الروحية لقراراتهم، التي يؤمّن الروح القدس إجماعها. من المهم هنا أن نشير إلى أنهم أصروا أيضًا على أن السينودوسات كانت السلطة العليا في الكنيسة - بالتأكيد أعلى من رعية منفردة أو أسقف واحد، بمن فيهم حتى أسقف روما [(326)].

من المفيد مجددًا أن نلاحظ أن مجالس الأساقفة هذه تطورت بشكل أسرع في الشرق، حيث بلغت وضعية السيادة المسكونية بفضل جهد الإمبراطور الروماني في أوائل القرن الرابع، المتحوّل حديثًا إلى المسيحية، أي قسطنطين الذي احتل بيزنطة [(327)] عسكريًا وأعاد تسميتها «روما الجديدة» أو القسطنطينية. كان قسطنطين مقتنعًا بالأهمية الاستراتيجية للربط الفعال بين الكنيسة والإمبراطورية. وهو آمن بأن وحدة الكنيسة ستعزز وحدة الإمبراطورية، لذلك فعل ما لم يفعله أحد في خلال القرون الأولى من الإسلام؛ ففي ربيع العام 325، عقد أول سينودوس إمبراطوري على الإطلاق في مدينة نيقية، التي هي اليوم مدينة أزنيق التركية (الصورة (13-3)) حضر

المجلس الذي انعقد في القصر الإمبراطوري هناك، وبحضور الإمبراطور نفسه، 250 أسقفًا في الأقل، سافر بعضهم من أماكن بعيدة تصل إلى ديجون [(328)] وقرطبة في الغرب، ولازيكا [(329)] [أو أيغريسي] في الشمال (قرب الأرض المتنازَع فيها حاليًا بين روسيا وأبخازيا)، ودمشق وأورشليم والإسكندرية في الجنوب.

كان مجلس نيقية شيئًا جديدًا؛ فهو لم يكن أول مجمع مسكوني مهمته إقرار شؤون العالم المسيحي ككل فحسب، بل كان أيضًا المرة الأولى التي تتعاون فيها كنيسة وإمبراطورية من أجل وضع خطة حكم مشتركة. وأثبتت التجربة أنها معدية؛ إذ عُقدت ستة مجمعات مسكونية لاحقًا، كلها في الشرق: القسطنطينية الأول (العام 381)؛ أفسس (العام 431)؛ خلقدونيا [(330)] (العام 451)؛ القسطنطينية الثاني (العام 553)؛ القسطنطينية الثالث (العام 680/681)؛ نيقية الثاني (العام 787). كانت هذه المجمعات بالفعل وصالًا بين السلطتين الروحية والزمنية، غير أن هذه المجالس أحدثت اضطرابات عظيمة في المقبل من القرون، كما سنرى قريبًا، وكان لها الأثر غير المقصود في التعجيل بوصول الديمقراطية التمثيلية، وهذا ما لم يرَه أحد في حينذاك. كانت هذه المجمعات المسكونية حتى وقت متقدم من القرن التاسع، حين أدى الانشقاق الكبير إلى عزل البطريرك البيزنطي فوتيوس، تُعقد بانتظام بدعوة من الأباطرة البيزنطيين أو الرومانيين، وتحت حمايتهم وتوجيهاتهم. بعد ذلك، ومع استقرار الكنيسة في روما وسيادتها على بيتها، كان الأباطرة والأمراء يعقدون تحالفات مع الباباوات والأساقفة، ما كان له أثر مختلف أدى إلى تحويل قرارات المجمع الكنسي إلى قوانين تصدر إمّا باسم الإمبراطورية وإمّا باسم سلطات حكومية أكثر محلية.

الصورة (3-13)



مندوبون يحضرون المجلس المسكوني الأول في نيقية، العام 325.

كونستانس [331]

كان للمجلس الذي عُقد في نيقية أن يلد حركة (صارت لاحقًا تُعرف باسم المجلسية (conciliarism)) أجبرت الكنيسة على تصريف مشكلاتها الذاتية وإيجاد سبل لحلها من دون إراقة دماء. انطوى الاقتناع وقتذاك على أن المجالس هبة إلهية باعتبارها أداة للوحدة المسيحية. وعلى غرار البرلمان الأول الذي عقده الملك الشاب ألفونس التاسع، نظمت المجالس الانقسامات فعليًا ودوّنتها من خلال زرع بذور السياسة داخل الكنيسة، بوساطة تمثيل المجالس. وسرعان ما أثار الممثلون في المجلس سؤالًا سياسيًا سيؤدي في النهاية إلى شق الكنيسة إلى نصفين، ومن غير رجعة. كان هناك في الحقيقة سؤالان: من يحق له أن يحكم هذا الجسم المترامي الأطراف من المؤمنين؟ وما هي الوسائل التي يحق لهم استخدامها؟

كان هذان السؤالان مركزيين في خلال المجلس العام الغني بالتأزم - أو الممزق بشكل ميؤوس منه بحسب بعض الآراء - كما بدا عند انعقاده في تشرين الثاني/نوفمبر 1414 في المدينة الإمبراطورية كونستانس في شوابيا.[332] كان مجلس كونستانس يشبه مؤتمرًا سياسيًا حديثًا لحزب تتنازعه الأجنحة، لكنه يخفي وجهه بقناع الوحدة، وهو يقف أمام جمهور - في هذه الحالة جمهور أوروبي من النخب المسيحية - بعضه يدق عنق بعضه الآخر، مع العلم أن التحضيرات استغرقت اثنتي عشرة سنة عصيبة. ويعود فضل انعقاد المجلس إلى ملك هنغاريا سيغيسموند أوف لوكسمبورغ الذي نبعت غريزته القاطعة جدًا في التسويات عبر خطط بارعة من تجربته في مراقبة أخيه الأكبر، فنتسل [أو فينسيسلاوس] الرابع، ملك بوهيميا، السكّير، وهو يحول الإمبراطورية إلى فوضى وخراب، ليدفع ثمن ذلك عزله بشكل مهين من هيئة كرادلة الكنيسة التي تتخذ من روما مقرًا ويُعرف أعضاؤها باسم «الناخبين».[333] بدعم من سيغيسموند هذا، اجتمع حوالى 600 من رجال الكنيسة لمناقشة كيفية رأب الصدع الكبير الذي أصابها. كان أعضاء المجلس يعرفون جيدًا أن الكنيسة المنشقة عبر وجود ما لا يقل عن ثلاثة باباوات - البابا يوحنا الثالث والعشرين، والبابا غريغوري الثاني عشر والبابا بنيدِكت الثالث، وكلٌّ منهم يدعي حقه الحصري في حمل لقب رأس الكنيسة - غير قابلة للاستمرار. كان السؤال الوحيد: كيف يمكن دمج هذا الثالوث الدنيوي في واحد؟

أظهر المجلس، كأنه يسعى إلى رص الصفوف، مزاجه المحافظ لاهوتيًا منذ البداية بالانقضاض على العلّامة المعارض والواعظ البوهيمي يان هوس، الذي ضمن له سيغيسموند شخصيًا سلامة وصوله إلى كونستانس (الصورة (14-3)) وكانت المكيدة التي استهدفت هوس وحشية؛ إذ جرى مجازيًا قتله في الحفلة العامرة التي دُعي إليها، حيث اعتُقل ورمي في السجن، ثم، وبعد تحقيق مطول، دينَ بسبب قراءته أعمالًا كثيرة لجون ويكليف[334]، وقبوله هرطقته

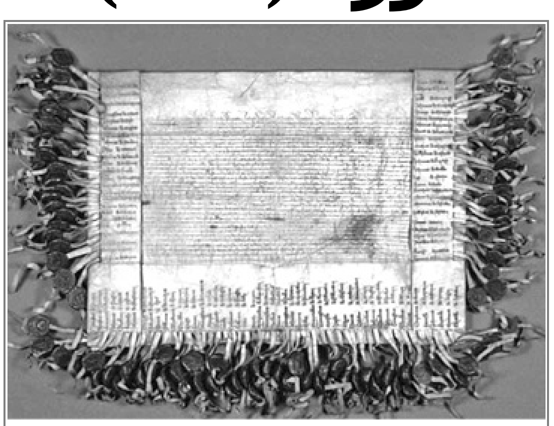
بأن الكنيسة تتألف من المقدر لهم نيل الخلاص الإلهي. اعترف هوس بالتوصل إلى استنتاج أن معظم نظام الكنيسة لا سند له في الكتاب المقدس، وأن لا شرعية بالتالي، للمجلس نفسه، ويجب أن يكون الحكم لكلمة الله لا لنظام الكنيسة. وبسبب هذه الهرطقة، اعتُبر مذنبًا، لكنه رفض أن يعلن توبته، فحُكم عليه بالإعدام حرقًا بأمر من سيغيسموند، وواجه الحكم بشجاعة في 6 تموز/يوليو 1415، ونُثر رماده في نهر الراين.

الصورة (3-14)



إعدام المصلح البوهيمي، يان هوس حرقًا. من ***Hussite Prayer Book*** (كتاب صلاة هوس)، 1563.

الصورة (3-15)



عريضة احتجاج وقّعها مئة من نبلاء بوهيميا ومورافيا، احتجاجًا على إحراق يان هوس، تشرين الأول/أكتوبر 1415.

مثّل الاعتراض الخطي ضد عدالة المنتصر، كما عبّر به مئة من النبلاء من بوهيميا ومورافيا [(335)] بعد ثلاثة شهور، شيئًا جديدًا تحت الشمس (الصورة (15-3))؛ فمنذ ذلك الحين أصبح التحرك ضد المزاج العام يوصف بأنه بوهيمي، وفي غضون ذلك قُدِّر للاعتراض على السلطة أن يصبح خيارًا لمجموعات المحتجين

من جميع المشارب، فصارت العرائض تُستخدم غالبًا أداة سياسية في خلال حقبة الديمقراطية التمثيلية. في الوقت نفسه، ساهم المجلس بشكل تلقائي في إيجاد أدوات سياسية للمراقبة الدائمة للسلطة. من منظور أيامنا هذه، فإن الأداة التي تُعتبر الأخطر بينها، وبسهولة، هي المحاولة الناجحة في كونستانس للدفاع عن مبدأ الحكم وممارسته عبر الممثلين الذين يُنتخَبون «من الأسفل»، أي من المحكومين؛ فالمبدأ الذي تأسس في وقت سابق في ليون، باعتبار أن في إمكان الحاكم أن يستدعي «من الأعلى» ممثلين للمنظومة الاجتماعية، هو شيء، وأن تقلب هذه الممارسة رأسًا على عقب، كما حدث في كونستانس، شيء مختلف تمامًا، وذو تبعات مختلفة جذريًا وأبعد أثرًا. نبع هذا التغيير من الرغبة في حسم مشكلة أساسية: هل كان المجلس العام يتمتع بالصلاحية لتعيين، أو عزل، أو بلياقة أقل، لدس حذاء كبير في مؤخرة البابا، أم لا؟

تعارك رجال الله الصالحون مع هذا الموضوع من تشرين الثاني/نوفمبر 1414 إلى نيسان/أبريل 1415. كانت النقاشات تعود على نحو متكرر - لاحظوا التوازي مع النزاعات المتعلقة بالخلافة في الإسلام المبكر - إلى قضية السيادة في الكنيسة. كان هناك قبول عام للوجود المنظور الكنيسة، وللحاجة إلى وحدتها وإلى المؤسسة البابوية. لكن كان هناك أيضًا ما لا يقل عن ثلاثة باباوات، وينبغي عزل اثنين منهم في الأقل، وطرد الشياطين التي ولدت من عداواتهم وتمسكهم الأناني بالسلطة. لم تكن السوابق في الكنيسة والقانون الكنسي مساعِدة بأي مقدار، لأنها جميعًا كانت إلى جانب البابوية المطلقة، التي كانت بوضوح جزءًا من المشكلة. كان هناك شعور بأن وضعية المسيحيين استثنائية، كأن كان على الكنيسة أن تبدأ من جديد.

إضافة الى ذلك، كانت هناك حاجة إلى شيء جديد، ولم يكن هذا التفكير مقتصرًا على بضعة مندوبين في كونستانس، خصوصًا أولئك الذين كانوا على معرفة بشخصيات كانت مشروعاتها للإصلاح تملأ الجو. أصبحت أسماء هذه الشخصيات الآن جزءًا من تاريخ الكنيسة: شخصيات مثل ديتريك أوف نيهيام [336]، الذي تكلم على الكنيسة العالمية لكنه كان يعرف أن الحكم البابوي المطلق كان مصدر كثير من المخالفات والفساد، وبيير الأيي، أسقف كامبريه [337] الذي أراد أن تكون الكنيسة محكومة بمجالس عامة متتالية، وبينهما وقف جان جيرسون، رئيس جامعة باريس، وكان رجلًا مقتنعًا بأن على المجلس أن يناصر الإصلاح، لكنه يعتقد أن لا غنى عن السلطة البابوية ما دامت قابلة للإصلاح وعرضة للمحاسبة أمام أعضاء الكنيسة.

اعتقد بعض المندوبين أن تعبير البابوية القابلة للإصلاح ينطوي على مفارقة لغوية، لكن في النهاية قُدّر لنسخة من وجهة نظر جيرسون أن تكسب الموقف، على الرغم من أنه كان على السلطة البابوية أن تدفع ثمنًا باهظًا. أصدر المجلس خلال نيسان/ أبريل 1415 مرسومًا يؤكد أن صلاحيات المجلس مستمدة بالثقة من المسيح، وأن الالتزام بقراراته واجب حتى على البابوات.

لوحق البابا يوحنا الثالث والعشرون، الذي فر إلى المنفى، وألقي القبض عليه في فرايبورغ [338]، وأودع السجن بانتظار المحاكمة. أعلن قرار عزله في 29 أيار/مايو 1415، ما ترك بابوين اثنين في المنصب، غير أن غريغوري الثاني عشر استسلم من دون مواجهة، ثم طوق سيغيسموند بنيدِكت الثالث عشر وهزمه بعدما حصل على دعم أتباع البابا الثالث للمجلس العام، وأخذ المجلس الذي صار طليق اليدين يتصرف مثل المؤتمرات الدستورية لاحقًا.

اتفق المندوبون على انتخاب بابا، شرط توافر قبول عام لمراسيم عدة، برز منها اثنان، حيث أعلن الرقيم المقدس (Sacrosancta) بلغة حازمة أن المجلس يستمد صلاحيته مباشرة من المسيح، وأن صلاحياته بالتالي أقوى حتى في وجه المعارضة من الكرسي الرسولي في روما. انطوى هذا المبدأ على شيء جذري يتمثل في إصراره على أن السلطات التي يمارسها الحبر الأعظم هي بمنزلة أمانة، لمصلحة الكنيسة، وأن أي إساءة لاستخدام هذه السلطات تعني أنها تصبح قابلة للمصادرة والتعليق. صار البابا في مكانة وزير، بعد أن كان سيدًا للكنيسة، وصار حكمه يقوم على رضا المحكومين.

أعلن القانون الثاني - الذي صيغ في قالب لغوي مستعار من الزراعة وسُمّي التوالي (Frequens) - استنتاجه القائل إن المجلس ليس حالة فريدة أو وحيدة؛ فـ «الاحتفال المتكرر بالمجالس العامة هو وسيلة استثنائية لغرس حقول الرب وتسبيب الإبادة للأعشاب البرية والخرفيش والأشواك والدغل، أي، الهرطقات والأخطاء والانقسام، وللمساهمة في توفير الحصاد الأكثر وفرة» [339]. وضع قانون التوالي قواعد إجرائية صارمة مصممة للحؤول دون الطغيان البابوي، ودعا إلى ممارسة رقابة متواصلة على سلطات البابا من خلال مجالس لها مواعيد محددة سلفًا، على أن يُعقد أول واحد منها بعد خمس سنوات، والثاني بعد سبع سنوات أخرى، ثم تُعقد المجالس اللاحقة بواقع مرة كل عشر سنوات. حدد القانون، إضافة إلى ذلك، أنه لا يمكن أي بابا أن يغير مكان عقد المجلس المقبل من غير موافقة مسبقة تبديها أكثرية الثلثين من أعضاء كل مجموعة من أعضاء المجلس المكوّن من كرادلة وممثلين عن «الأمم» الفرنسية والإسبانية والألمانية والإنكليزية والإيطالية، والتي كانت بمنزلة وحدات اقتراعية. ثم أضاف قانون التوالي، من باب حسن التدبير، أن فيما لا يحق للبابا أن يمدد ولايته في المنصب، يمكنه في مواجهة الحالات الطارئة أن يختصر الفترة الفاصلة بين عقد المجالس بموافقة ثلثي كرادلة الكنيسة الرومانية المقدسة، وشرط أن يُعلِم مندوبي المجلس بذلك خطيًا قبل اثني عشر شهرًا من موعد الاجتماع المقبل.

في البدء كان الكلمة... [340]

يتطلب الأمر قليلًا من الخيال لرؤية أن قرارات كونستانس تحمل أكثر من شبَهٍ طفيف لنظام حديث من الحكم التمثيلي؛ نظام يقوم على موافقة أغلبية

المحكومين الذين كانت وجهات نظرهم تتمثّل جمعيًا في نظام انتخابي ترك مجالًا للتنافس الحزبي. يذهب هذا التشابه القوي إلى أكثر من ذلك ليتضمن مبدأ وجوب بقاء الذين يحكمون دائمًا تحت العين المراقِبة لجمهور المشاهدين المعنيين. وفي خلال السنوات الأربع لانعقاد المجلس، قصدت حشود ضخمة من المسيحيين ومراقبين آخرين كونستانس للوقوف بنفسها على ما كان يجري، فجاء الكرادلة والبطاركة والمطارنة والأساقفة ورؤساء الأديار والعمداء والدكاترة (معظمهم في ميدان اللاهوت) من جميع أنحاء أوروبا، حضر أيضًا حوالى 5000 راهب وناسك.كما أتى عدد كبير من ملوك أوروبا وأمرائها، وكذلك فعل سفراء ملوك فرنسا وإنكلترا واسكتلندا والدانمارك وبولندا ونابولي وممالك إسبانيا، وكانوا جميعًا ضيوف الإمبراطور. وقرابة نهاية جلسة المجلس، جاء إمبراطور اليونان ميكائيل باليولوج [(341)] ومعه 19 أسقفًا يونانيًا. إلا أن المجلس لم يكن حادثًا نخبويًا فحسب، بل كان فيه العوام أيضًا، وبقوة؛ كان هناك فقراء (زاهدون متدينون يعيشون على الحسنات) وأصحاب حوانيت ومشعوذون يبيعون بضائعهم وخدماتهم. وأمضى ما راوح بين 50 ألفًا و100 ألف شخص من خارج المنطقة بضعة أيام أو بضعة أسابيع أو أكثر وهُم يُشبعون فضولهم.

كان الأمر كله عرضًا فريدًا، لكن القرارات التي اتخذها المجلس، ومع كل أهميتها حينذاك لرأب الصدع، أدت دور القناع الذي أخفى الخلافات في ما يتعلق بمستقبل الكنيسة؛ فالخلافات تلك كانت من العمق أن أتاحت للبابا المنتخَب حديثًا مارتن الخامس أن ينام قرير العين في سريره الكبير، ولا يأبه كثيرًا لمجلس منقسم بشدة ولا حول له حتى انحدر سريعًا إلى الاهتمام بشؤون محلية. وانتهى المجلس العام في 22 نيسان/أبريل 1418، ثم عادت البابوية بعد ذلك إلى أساليبها القديمة، تطاردها أشباح يان هوس.

فاجأت التغييرات الجذرية اللاحقة الجميع، واتّبعت القاعدة القائلة أن في أمور الديمقراطية تولد الابتكارات الجذرية بعض الأحيان من غايات محافظة. وبالتأكيد، كان لحالة الغليان المطوّلة في العالم المسيحي، معطوفة على هُوس والمنشقين الآخرين، والمعروفة الآن باسم الإصلاح [البروتستانتي]، الخاصية ذاتها. لم يكن هوس نفسه راديكاليًا معترفًا به، وكان المعارضون للبابوية في المجلس أيضًا محافظين، وكانوا يستندون في معارضتهم للسلطة البابوية المطلقة إلى اقتناعهم بأنهم حماة الدين الحقيقيون. كما كان للمجموعات المنشقة التي عُرفت لاحقًا بـ «الزوينغلية» [(342)] والكالفنية [(343)] وتجديدية العمادة [(344)] (Anabaptists)، التفكير ذاته؛ إذ كانوا يحتجون ضد البابوية، لكنهم فعلوا ذلك من داخل عالم يتفقون فيه مع خصومهم على أن لله تعالى حضورًا طاغيًا في الحياة اليومية، وأنه ينبغي في هذا العالم معاقبة جميع الخارجين على الالتزام الديني بشكل دائم.

كان الكاثوليك المؤيدون للبابوية متهَمين غالبًا بالتعصب وبمغالاتهم في عدم التسامح تجاه الاجتهاد. والأمر هذا كان مفهومًا لأن شخصيات مثل بولس الرابع، البابا العدائي الذي كان يحب فهرسة الكتب المحظورة، كانت بالفعل متعصبة. مع ذلك، لم يكن التعصب حكرًا على الباباوات، والحقيقة التاريخية هي أن الإصلاحية البروتستانتية والكاثوليكية المعادية للإصلاح عاشتا معًا في الطرح نفسه، فكانتا معًا متلهفتين بالمقدار نفسه لجلب المسيحية إلى أهل أوروبا بأريافها ومدنها. وفاضت فيهما الرغبة في جعل الوصايا العشر أساسًا في العادات اليومية، بمساعدة المواعظ الحماسية، وإذا فشل ذلك، لا بأس في الحديد المجمر والسيوف والنبال.

لم يكن المنشقون أنفسهم ملائكة، ولو كانت هناك أداة ما لقياس التعصب، لتبيّن أن ثقة المنشقين الدينيين بأنفسهم إلى حد الغرور، كانت غالبًا تحلق أعلى كثيرًا فوق مثيلتها عند خصومهم الكاثوليك. كان مارتن لوثر [(345)]، الرجل الذي تشرّف بعضَ الوقت بأن يكون المسيحي المهاب والمكروه من السلطات الدينية والزمنية في أوروبا كما لم تكره مسيحيًا آخر مثله، يردّ على السلطة البابوية بضربات فظة وسريعة، تماثل هجماته الكاسرة على معارضيه. كان ضميره أسير اقتناعه بأن الكتاب المقدس هو كلام الله، وكان ذلك بالنسبة إليه هو الأساس الحقيقي للإيمان في الكنيسة، لكن تركيزه الضيق الأفق على «الكلمة» ترك آثارًا كريهة، وهو لم يكن ديمقراطيًا، لا بالمعنى القديم ولا بالمعنى الحديث. دان في منشور له بعنوان «ضد جحافل الفلاحين اللصوص والقتلة» في العام 1525، الفلاحين المنتفضين، مقترحًا أن «تُصلَم آذانهم برصاص البنادق حتى تطير رؤوسهم عن أكتافهم». كان صديقه كالفن، الذي رفض باستمرار إقرار المقاومة ضد حكام قانونيين، وكان غالبًا يؤمن بأن الطغاة كانوا أدوات لله، يتساوى معه في التعصب في أغلبية الأمور، وهو وافق على تعذيب رجال ونساء اتُّهموا بنشر الوباء في جنيف في العام 1545 وقتلهم. كما أنه شجب بشدة أي شيء يعتبره إخلالًا بالأخلاق، زنى كان أم ممارسة لعبة البولينغ أم الاختلاط بين الجنسين في القداس. واعتبر إراسموس [(346)]، الذي كان لوثر يدينه كحنكليس (جريث) لا يستطيع أحد أن يمسك به إلا المسيح، أن النساء مغفلات. ووافقه على ذلك، وبقوة، جون نوكس [(347)] الذي كان مؤمنًا بأن كلام المسيح قد خُلق فعلًا من جديد.

ينبغي ألا يكون أي مظهر من مظاهر هذا التعصب مفاجئًا، لأن تفكير المنشقين البروتستانت جاء من أعماق التقليد الذي كانوا يستنكرونه. لم يكن الإصلاح حادثًا جديدًا في عيون أصحابه. لذلك، تبدو الحوادث الثورية التي أطلقها المصلحون المحافظون في القرن السادس عشر غير متوقعة، وهو ما كان أمرًا رائعًا. والمفارقة الكبرى للإصلاح هي أن عقائديته - التي تشبه، من وجهة نظر لاحقة، نوعًا من البلشفية الدينية - أنجبت، من دون قصد، أعراقًا حية من الحرية الدينية والمدنية، يمكن جميع المواطنين التِمتع بها. وكان هناك، بمعنى

آخر، وجه آخر للإصلاح؛ إذ كان لشخصيات من أمثال هوس ولوثر ونوكس وأتباعهم، باسم تدعيم النظام القديم، آثار بعيدة المدى في رعاية نمو تقاليد عدة صار يُنظر إليها لاحقًا باعتبارها شروطًا مسبقة للديمقراطية التمثيلية الحديثة.

المواثيق

كان من بين أعظم ابتكارات المنشقين المسيحيين شأنًا، فن الحملات الشعبية من أجل قضية، سعيًا لاكتساب تأييد آلاف عدة من المناصرين، على أمل أن تؤدي قوة العدد إلى إقناع الحكم بتغيير رأيه، أو بتعديل أساليبه، وكان للحوادث التي صدرت بداية عن البروتستانت الكالفنيين في الأراضي المنخفضة وفي أعالي اسكتلندا في خلال القرن السادس عشر، هذا الأثر بالتأكيد؛ فهُم وجّهوا الطريق نحو نوع من العصيان المدني الذي سيصبح شائعًا في حقبة الديمقراطية التمثيلية.

حصل الأمر على هذا النحو: أثار الكالفنيون، في خلال مسعاهم لحماية بلادهم من السلطة البابوية والعادات الوثنية الكاثوليكية، الرأي العام دعمًا لـ «العهود الإلهية» أو «المواثيق». وكانت هذه ببساطة عبارة عن شهادات إيمان مكتوبة خطيًا، وكانت تُعتبر ملزمة للمؤمنين. وكان أول مثال مسجل على ذلك هو ميثاق الدونس [348] (Duns Covenant)، العهد المعادي للكاثوليكية، والذي وقّعه في العام 1556 خمسة لوردات. أخذ الميثاق المتشجع بعودة جون نوكس إلى اسكتلندا من منفاه في أوروبا القارية، إشارته من الكتاب المقدس، حيث ترد الكلمة ما لا يقل عن 300 مرة. كان فعل وضع الريشة المحبّرة على رقعة ورقية ضربًا من التمكين بالنسبة إلى ميثاقيين كثرٍ، كما صاروا يُعرفون لاحقًا. وكان بعض المؤمنين يوقّع المواثيق بدمه تيمنًا بطقسٍ موصوف في العهد القديم. وسواء أكان التوقيع بالأسود أم بالأحمر، فإنه كان يمنحهم شعورًا بأنه فعل من التواصل المباشر مع ربهم.

كان الميثاق إعلان ثبات على الإيمان الحق، وعقدًا رسميًا بين الأفراد والله. وكان يتطلب توقيعَه بحرّية بعد مجاهدة بين الإنسان وضميره، وللمؤمن أن يقر الميثاق أمام المذبح وحيدًا أو في حضور أصدقاء، بالوقوف صامتًا في مقبرة الكنيسة المحلية في حضرة الله وحده. لكن بصرف النظر عن مكان صوغ الميثاق وكيفيته أو تجديده، كان هناك شيء واضح: لم يكن الميثاق مجرد فعل بشري، بل هبة إلهية ممنوحة برحمة الله، وكانت رحمة الله ترتكز على الإرادة الطيبة والخير تجاه البشرية، وتحث الناس على رد الجميل وتقديم الشكر من خلال التعاهد معًا مع آخرين. الرحمة تداوي وتُرقي؛ هي إشارة (كما يُحتمل أن يكون) المنتخب، وهي عرض غير مستحق لمساعدة أولئك الخطأة الذين يكون مصيرهم من دونها الفناء، فتمد إلى الأفراد يد المساعدة في التوبة عن خطاياهم وفي طلب الحياة الأبدية، عبر السيد يسوع المسيح.

رحمة؟ تمثيل؟ ديمقراطية؟ كيف حدث أن تقليدًا أساسيًا في الديمقراطية التمثيلية - الدفاع عن المجتمع المدني من خلال تعبئة سلمية وحملات سياسية منظمة من حركات ومؤسسات وأحزاب سياسية - انبثق من تفكير ديني ورع كهذا؟ لا شك في أن ليس للإيمان الميعادي باحتمال الارتقاء إلى عالم أسمى أي شيء يفعله مع التمثيل أو الديمقراطية من أي نوع؟ ألم يكن الاحتمال الأقوى هو أن الأوضاع المادية في اسكتلندا أدت الدور الأساس في تعزيز تعبئة عباد الله المدنيين؟

يمكن المؤثرات المحلية أن تشرح، بعض الشيء، ابتكار المقاومة المدنية للحكم؛ فكلٌّ من الفقر في الأراضي الاسكتلندية، وحالة القلق الناجمة عن اندلاع حرب الثلاثين سنة (في العام 1618)، وحقيقة أن الملك تشارلز الأول جعل خوفًا باردًا يدب في قلوب كثيرين من رعاياه بزواجه في العام 1625 بالكاثوليكية الفرنسية هنريتا ماريا، قام بدور في ذلك بالتأكيد. لكن مع ذلك، تبيّن أن الدين - المشاعر الدينية القتالية لكثير من مصلي الكنائس (kirk) [(349)] الذين كان بعضهم نبلاء لكن أغلبيتهم من أصول متواضعة - يبقى الحافز الحيوي في ابتكار المقاومة المدنية.

تُظهر حالة المواثيق في اسكتلندا مرة جديدة أيضًا، وفي نطاق تاريخ الديمقراطية، أن الإيمان العفوي والأعمى والعنيف بأن الله هو مصدر جميع الأشياء الإنسانية يمكن أن يطلق شرارة المطلب الرزين من البشر الزائلين بوضع حد للحكام الزمنيين الذين رأوا أنفسهم مقدَّسين. وسبق أن رأينا أن ثمة مؤسسات أساسية في الديمقراطية المجلسية والحكم التمثيلي كان كل منها توأمًا للإيمان بالقوى الخارقة؛ فمجالس بلاد ما بين النهرين استمدت إشاراتها من أنو وإنليل وآلهة آخرين، والديمقراطية الإغريقية تغذت من الاعتقاد بأن الآلهة ينظرون إليها بعناية، بينما كانت المؤسسات الإسلامية - المساجد والجمعيات الوقفية والتشاركات الاقتصادية - بمنزلة تعبير بدهي عن إله كريم ومحب. سار المسيحيون الأوائل على الدرب نفسه، فنشروا، باسم الله، ممارسة تبوّؤ المنصب بمسؤولية مدة محددة، كانت لهم يد في غرس مفاهيم من مثل الاعتماد على المجالس التمثيلية، وتنظيم العرائض، والإصرار على أن على الدول التي يحكمها الملوك أن تكون دائمة اليقظة - لكي يحمّل رعاياها ملوكهم مسؤولية أعمالهم.

جعلت مواثيق اسكتلندا هذه المبادئ أكثر جذرية، فحمّس الخطاب الديني الناتج من حركة الإصلاح في ذلك البلد، عشرات الآلاف من الناس على فعل أشياء كانت مذهلة في ذلك الوقت. وكانت نقطة الانطلاق لدى الميثاقيين إيمانهم الذي لا يتزعزع بأنه ينبغي ألا تقوم سلطات زمنية، من أي نوع، وبمن فيها الملوك، بالتلاعب بالشؤون الروحية للكنيسة. وكان ذلك يشبه النقطة التي طرحها مانيغولد، لكن الطرح الآن كان مختلفًا تمامًا، وبالتأكيد أقوى؛ فمنطق الميثاقيين، على غرار شعب إسرائيل، هو أن شعب اسكتلندا المحاصَر

دخل في ميثاق وجودي مع الله. وكان العقد مقدسًا، ولم يكن لأحد الحق في فسخه أو التدخل فيه، والسلطة هي في النهاية بين يدي الله لا في قبضة مجرد رجال زائلين.

في سحابة نصف قرن من الزمن، جاب الاستكلنديون المنتشون بهواء مبادئ الاستقلال الروحي، والمتضامنون، شوارع المدن والأرياف عشرات المرات بحثًا عن المؤمنين الصادقين المستعدين للتعهد بدعم ميثاق الإيمان. وكان التداعي إلى ذلك يحدث عادة في الأوقات التي تزداد فيها المخاوف من استيلاء الكاثوليك على اسكتلندا. وليس مفاجئًا أن عشرات الآلاف منهم وقّعوا الميثاق، وبعضهم وقّعه أكثر من مرة، لأنهم ببساطة يؤمنون إيمانًا عميقًا بأن المواثيق في حاجة إلى تجديد دائم. كان أكثر هذه العهود أهمية، كما تبين، هو «اعتراف الملك» (المعروف أحيانًا باسم الاعتراف السلبي) بصيغة وُضِعت بمساعدة من منشق ديني من أبردينشاير [350] يدعى جون كريغ (1512-1600)، وهو قس الملك جيمس السادس ومستشاره، وزميل جون نوكس وصديقه، وراهب دومينيكاني سابق، تمكن قبل عقدين من ذلك من النجاة من الإعدام حرقًا، بعدما اقتحم حشد غاضب وهائج السجن البابوي الذي كان يقبع فيه في روما وفتح أبوابه. كان نفوذ كريغ في الوثيقة قويًا، وكذا لغتها التي لم تمنع - مع ذلك - الملك جيمس السادس وأفراد أسرته من توقيعها (ولذلك سميت «اعتراف الملك»). شجب الاعتراف البابا علنًا وحقّر تعاليم الكنيسة القائمة في روما، ودعا الاسكتلنديين إلى الوقوف في وجه الضلال، دعمًا لدينهم الحق. ورأى الاعتراف في نفسه نصًا تأسيسيًا - كدليل للأحياء، وكذلك كهبة من الرحمة الإلهية للأجيال المقبلة من المؤمنين.

كان تقليد التعاهد الروحي قويًا في اسكتلندا إلى درجة أن في خلال العقد الرابع من القرن السابع عشر، عندما واجهت الاسكتلنديين مشكلاتٌ عدة، انطلق الميثاقيون إلى العمل مجددًا، للدفاع عن ميثاق وطني جديد، وكان هؤلاء، بقيادة رجال من الكنيسة وممثليهم في مجالس الدوائر ذات المستوى الأعلى (تسمّى المشيخات)، شخصيات يتملكها الإحساس بأن العالم ربما سينتهي في قيامة، في أي لحظة. من الصعب اليوم أن نتصور رباطة جأش هؤلاء الإنجيليين المعتقدين وثقتهم في أنهم على صواب الغارقين عميقًا في العقيدة بأنفسهم، كانوا ينظرون إلى أنفسهم (كما قال واعظ لأبناء رعيته في العام 1638) كأعضاء في أمة متميزة روحيًا. كان الأمر كأنهم «أبناء عزرائيل» (Izrael) الذين «يسألون عن الطريق إلى جبل صهيون» من خلال ربط أنفسهم بـ «الرب بميثاق أزلي ينبغي ألا ينسى» [351]. ربما كان كلام من هذا النوع مجرد كلام فارغ، لكن كان هناك منه ما يكفي لإبقاء حملات على مدار السنة من الصوم والصلاة والقداديس والتراتيل الشعبية، من النوع الذي حصل في فناء كنيسة غريفرايرز كيرك، الكنيسة الأولى التي بنيت في إدنبره بعد الإصلاح (الصورة (16-3)).

عزف نص الميثاق الوطني (National Covenant) الذي أقره المجلس، باعتبار هذا الأخير أعلى هيئة حاكمة بممثليها عن الكنائس المحلية والمشيخات في اسكتلندا، على وتر مزاج العداء السائد للكاثوليكية. وشجب وموقّعوه الـ 60 ألف شخص «جميع الديانات والعقائد المضادة، وبشكل رئيس جميع أنواع البابوية جملة وتفصيلًا» [(352)]. وذكّر الميثاقيين، بعد إذ أعاد تدوير لغة اعتراف الملك السابق، «اعتراف الإيمان المسيحي الحق»، بالقوانين البرلمانية التي أُقرت في اسكتلندا لمصلحة «الحرية والتحرر» في كنيسة الله الحقيقية، ولفت الاهتمام بإعطائه الأولوية للحكم والقانون، وقرر النمط الفريد من البروتستانتية الاسكتلندية بشكل قاطع، من خلال تفضيل التشريعات البرلمانية على القرارات الكنسية، والسياسة بدلًا من الروحانية، وتفضيل وحدة الدولة والكنيسة، تحت حماية ملك ذي سيادة - كان نداء الأمير المسيحي الصالح مقولة مجازية دائمة في جميع عرائض - تكون سلطاته عرضة لسحب موافقة المحكومين، حتى لو لزم الأمر حملات مقاومة مدنية منظمة.

الصورة (16-3)



توقيع الميثاق الوطني المعادي للبابوية: ميثاقيون، من الرجال والنساء على السواء، مجتمعون أمام كنيسة غرفراير في إدنبره، 1638. لوحة بريشة السير وليام ألِن.

يُعتبر طرح الميثاق الوطني مسألة الالتزام المبدئي بوجهة النظر القائلة إن طاعة الحكم أمر طبيعي على بساط البحث هو الأمر الأكثر جذرية فيه ربما. والنقطة هذه كانت ملخّصة بشكل جيد في العام 1638، في عظة ألقاها ألكسندر هندرسون دعمًا للميثاق، في اجتماع لمناصريه في غلاسكو؛ موضحًا أن طاعة السلطة، روحية كانت أم حكومية، ليست من طبيعة الأشياء؛ فالإذعان ليس تلقائيًا، بل مكتسَبًا. يترتب على ذلك أن يُعتبر الذين يحكمون، مظهرين «النداء الإلهي لهم» وملتزمين القوانين المستندة إلى ذلك النداء، أنهم قانونيون وشرعيون معًا. لكن إن هم أظهروا علامات المعاندة، فعندئذ «لا

نكون مدينين لهم بالطاعة»، كما ختم هندرسون قوله. كان المبدأ السياسي واضحًا حتى أنه سرعان ما أخاف الطغاة وأشعل أثر بضع ثورات سياسية: «حينما يبدأ الرجال في الخروج عن الخط، وينسون طاعتهم الذاتية، لا يعود الذين دونهم رعايا لهم بأي طريقة، لأنهم خرجوا عن النظام الصحيح» [(353)].

وجّه الميثاقيون ضربة شديدة إلى تشارلز الأول من خلال تلميحهم إلى احتمال العصيان المدني، وذكّروه بأن التشريعات البرلمانية مهمة، وبأن نزعته إلى الحكم من دون دعم برلماني غير مقبولة، بالأحرى هي مخالفة لـ «الدين الحق». وأشهروا القانون القديم، القاضي بأن على الحكام أن يعلنوا دين دولتهم، ولاحظوا أن من الممكن أن يتضافر الدين والطغيان، وأن يختلط الإيمان والقوة بمؤثرات الشر. كان الميثاقيون واثقين من أن الدين أكثر أمانًا في حوزة المجتمع، لذلك أقسموا يمين الدفاع عن بعضهم بعضًا - ليدعم كل منا الآخر في القضية نفسها - إن أُسيء استخدام الامتيازات الملكية في الشؤون المدنية. تضمّن ذلك تهديدًا بعمل جماعي، لم يكن عمل كهذا حكم الرعاع القديم الطراز، بل مقاومة مدنية منظمة تستند بدورها إلى رؤية جديدة للسلطة: لسلطة الذين لا سلطة لهم، للقوة في التضامن المنضبط، لأمة ميثاقية تضم الشعب الاسكتلندي كله، وليس النبلاء والأشراف وأوليغارشية المدن والإكليروس فحسب.

«هكَذَا يَكُونُ الآخِرُونَ أَوَّلِينَ وَالأَوَّلُونَ آخِرِينَ» (متى 20: 16) [(354)]. لم تكن هذه الكلمات بعيدة من شفاه المنشقين، الذين كانوا مستعدين للوقوف إلى جانب أكثر الخطأة تواضعًا من أجل قضية إحقاق الحق في العالم. وعلاوة على «الهراطقة وأعداء العبادة الصحيحة لله»، كانت العضوية في الأمة الميثاقية متاحة للجميع مبدئيًا، رجالًا ونساء، أغنياء وفقراء، ما داموا مستعدين للإمساك بيد الله من خلال توقيعهم الميثاق. نفخ الميثاق الوطني روحًا جديدًا في المبدأ القانوني الروماني القديم القاضي بأن كل ما يهم الجميع يجب أن يكون مبرمًا من الجميع. وانتصرت حملة الميثاق لمبدأ أن «أيًا يكن ما يحدث للأقل شأنًا بيننا من أجل هذه القضية، ينبغي أن يؤخذ على أنه حدث لنا جميعًا بشكل محدد». بكلمة أخرى، وقف الميثاق مساندًا المساواة الروحية والسياسية، وكان ذلك ما يوازي نسخة أوائل القرن السابع عشر لما أصبح لاحقًا يسمى الحقوق السياسية الشاملة (universal franchise).

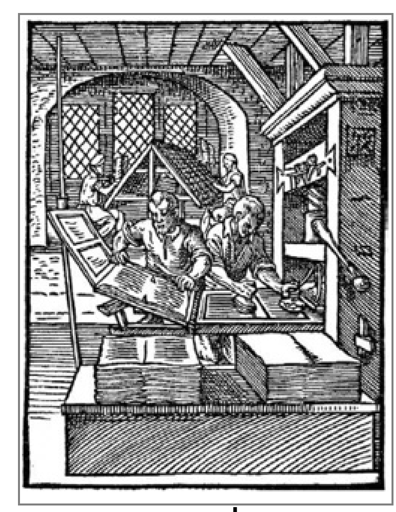
حرية الصحافة

كان ذلك كله، بالمقاييس الأوروبية لذلك الزمن، أمرًا في غاية الإثارة، فطرح سؤالًا لا يقل أهمية وشأنًا: كيف تمكن محافظون دينيون مثل اللوثريين والكالفنيين والمشيخيين الاسكتلنديين بالضبط من صناعة علامتهم الفارقة في وجه العالم؟

هناك تفسير قوي، وهو أن معظم (ليس جميع) الجذريين البروتستانت ذوي العقول المحافظة كانوا رجال مدينة، لجأوا إلى مدن مثل نورنبرغ وماغديبورغ [355] أضافوا ضمن أسوارها حماسة دينية إلى الجهد الذي كان قائمًا في الأصل، لتأسيس قوة معاكسة للنظام الإقطاعي المتهاوي. كانت هذه المدن تشبه أماكن حصار، بالتالي ليس غريبًا أن تؤدي دور الرافعات التي كان البروتستانت يستعملونها لقلب العالم المسيحي رأسًا على عقب. فعلوا ذلك من خلال طرح الأسئلة الأساسية بشأن من له الحق في الحصول على ماذا، ومتى، وأين على هذه الأرض. انتشرت الأسئلة المطروحة بسرعة وعلى نطاق واسع، بفضل استخدام البروتستانت تقنيات الطباعة التي جاءت في الأصل من الصين. وكان من قبيل المصادفة البحت أن يكون انطلاق المطابع الورقية بفضل يوهان غوتنبرغ في العام 1456 - العام الذي طبع فيه الكتاب المقدس أول مرة على صفائح أحرف متحركة - قد جرى في الجيل نفسه الذي شهد الإشارات الأولى للثورة الدينية ومقاومة البابوية. هذا وأثبتت تلك المصادفة أنها متفجرة؛ إذ أنتج اختلاط الطباعة المتحركة مع الانشقاق الديني، كميات مدهشة من الحرارة السياسية والضوء، تمامًا كما يحدث عند تعريض الفوسفور للأوكسجين.

كانت النتائج الاجتماعية لاستخدام تقنيات الطباعة هائلة؛ إذ إن فن الطباعة، أدى أول مرة، وبفضل جهد سابكي الأحرف ومنضديها والمصححين والمترجمين والمحررين والرسامين والمصنفين، وآخرين، إلى توفير إمكان طباعة مئات، بل آلاف وعشرات آلاف النسخ من النصوص المتطابقة، وتوزيعها في نطاق جغرافي واسع (الصورة (3-17))، ما سمح في المقابل بولادة شخصية الـ «مؤلف» - كائن أدبي ينشئ الكتب بالريشة، ويختلف بالتالي عن الناسخين والكتبة، والمجمّعين والمعلّقين، الذين كانوا أساسًا يعيدون إنتاج كلمات المؤلفين أو يكررونها. وقُدر لبعض المؤلفين - مثل لوثر وكالفن ونوكس - أن يصبحوا شخصيات مشهورة، ويتقنوا ركوب موجة أصحاب المطابع الذين استخدموا مطابعهم لإصدار الآلاف من النسخ الرخيصة المكتوبة بالعامية، فكانت هناك كتب وضِعت عن الحياة الخاصة لبعض المؤلفين الذين نالوا مرتبة الشهرة، وكان مارتن لوثر من بين أوائل الشخصيات العامة الحديثة التي وقعت ضحية للتشهير المطبوع. وسرعان ما جاء دور كالفن في الجفصنة، فكان موضوع سيرة ذاتية حاقدة وسوقية، لكنها مسلية، كتبها في العام 1577 جيروم بولسيك [356]، الذي وصف ضحيته بأنه متعصب، مملّ،

الصورة (3-17)



مطبعة ورقية، تعمل بالقطع الخشب، من القرن السادس عشر.

خبيث، متعطش للدماء، شاذ جنسيًا، محبط يشبع رغباته الجنسية مع أي أنثى تصل إليها يداه [(357)]. بدا في ذلك الحين، أن لتجربة القراءة والاستماع إلى شخص يقرأ بصوت عال عواقب إدمانية، فكانت الكتب والآراء التي تحتويها تترك شعورًا بأنها ترياق سحري مع كل رشفة، وما عاد واجبًا على من يريدون قراءة كتب مختلفة أن يكونوا علماء جوالين، وأصبحت الإحالات المرجعية إلى النصوص شائعة ومتوافرة. كانت هناك إشارات أولية إلى ثقافة مزدهرة من مقارنة النصوص المختلفة ووجهات النظر ببعضها بعضًا - وحتى أولى فضائح النشر، مثل تلك التي أثارها في العام 1631 خطأ مطبعي للوصية السابعة من الوصايا العشر [لا تزنِ لتصبح] ازنِ (Thou shalt commit adultery)، في ألف نسخة من «الكتاب المقدس الخبيث» الذي نشره لمصلحة الملك تشارلز الأول، الإنكليزي روبرت باركر (R. Barker).

تذكّرنا فضيحة هذا الخطأ المطبعي كم أن من الخطأ افتراض أن انتشار ثقافة الطباعة والقراءة ينمي تلقائيًا أساليب علمانية في رؤية العالم. كان هناك بالتأكيد في خلال القرن الأول من الطباعة مواد علمية كثيرة بشأن ما يجري على الأرض وفي السماء. لكن الكتب المقدسة وكتب الإرشاد الديني (catechisms) والمنشورات الدينية حول كيفية الوصول من الأرض إلى الفردوس كانت في الأغلب تملأ رفوفًا كاملة، إلى درجة استبعاد مواد قراءة أخرى. كان النشطاء البروتستانت هم أول من حرّك هذه التوجهات، ولم يقتصر الأمر على كونهم كتّابًا وناشرين غزيرين، بل كانوا أيضًا يبدون أنهم يريدون تعميد العالم كله في أنهار الكلام الذي يكتبونه، ووضعوا بالتأكيد مسألة السعي لمحو الأمية بصورة شاملة - وهو شرط مسبق وعميق للديمقراطية التمثيلية - على الأجندتين الروحية والسياسية.

حدد لوثر بنفسه سرعة ذلك، فكان ينشر بمعدل كتاب واحد كل أسبوعين تقريبًا خلال ثلاثين سنة. ولئن كان من الصعب معرفة من كان قراؤه

ومستمعوه بالضبط، فإن الأكيد هو أن رابطة الناشرين والقراء (Commonwealth of Publishers and Readers) كانت شأنًا نخبويًا. وبينما كان للمطابع بالتأكيد أثر واضح في تشجيع الديمقراطية - أخرجت الوثائق الثمينة، مثل الكتاب المقدس، من الخزائن والصناديق المقفلة، وأعيد إنتاجها ليراها الجميع ويقرأوها ويسمعوها - كانت قلة تجيد القراءة، وكان المحظوظون فحسب من يجدون من يقرأ لهم النصوص بصوت عال. لذلك، شعر كثر منشقون بإلحاح الحاجة إلى زرع بذور التعليم - ولماذا قاد جهدهم إلى الصدام مع رقباء جدد، إمّا داخل الكنيسة وإمّا داخل الحكم، وغالبًا مع الاثنين معًا.

سرعان ما أثارت هذه الاحتكاكات بين الكتّاب والناشرين، والقراء كذلك، الانتباه إلى أن الحريات المتصلة بالطباعة المكتَشفة حديثًا، يمكن أن تخنقها حتى الموت الكنيسةُ والحكم، وأصحاب مطابع مرتزقة أيضًا، مستعدون لاستغلال أي فرصة لتحصيل الدراهم التي يعرضها عليهم الأساقفة والملوك. كان من الأمثلة الشهيرة المعاصرة على ذلك، والتي أثارت قلق أكثر من بضعة بروتستانتيين، قصة صاحب المطبعة في أنتويرب، كريستوفر بلانتين، الذي جنى أموالًا طائلة من خلال تعاونه مع ملك إسبانيا فيليب الثاني لتزويد الكهنة الإسبان بـ 15000 نسخة من كتاب الأدعية في القرن السادس عشر. ساهمت محسوبيات من هذا النوع في نشر طرائق الكنيسة، لكنها في الوقت نفسه هددت الحريات التي يحتمل للصحافة المطبوعة أن توفر، أو هكذا ادعى المدافعون الأوائل، ما لبث أن سُمّي «حرية الصحافة».

حصلت معركة حرية الصحافة أول مرة في عالم الأقاليم الشمالية والغربية من أوروبا، بما فيها إيرلندا والجزر البريطانية، والتي انطلقت منها إلى المستعمرات الأميركية وأعالي كندا. وثمة مفارقة كبيرة أخرى في تاريخ الديمقراطية هي أن حرية الصحافة، حجر الزاوية العزيز جدًا للحكم الحديث والسياسة القائمين على المشاركة في السلطة، كانت من ابتكار رجال شديدي التدين أيدوها فيما كانت كلمة ديمقراطية غريبة عليهم، وبالتأكيد بغيضة. كانت الصحافة المطبوعة بالنسبة إلى هؤلاء الرجال الورعين طريقة تقنية لتدعيم طاعة الله من خلال نشر كلمته عبر العالم. وكانت هذه في الأقل النقطة التي تضمنها طرح عظيم لمصلحة حرية التعبير والنشر والقراءة: منشور يتذوق أثينا الكلاسيكية بعنوان صخرة آريز (Areopagitica)، كتبه الأديب الإنكليزي البروتستانتي جون مِلتون، الذي كان له في وقت لاحق دور في فضيحة أسرار الدولة (الصورة (3-18)) [(358)].

- كانت النغمة الطنانة المنمقة لنداء مِلتون الشاعري من أجل حرية الصحافة - «لكل الجنس البشري ضد أعداء الحرية» - جريئة. وكان النص المكتوب على «بوابة ألدر» [(359)]، على مرمى حجر من الحي الذي كان مرتع طفولته في شارع بْرِد المكتظ بالناس والنفايات، يضفي على صخرة آريز شعورًا بالإلحاح. وأكد مِلتون «أن على الشعب أن يكون مخالفًا، مفكرًا، قارئًا، مبتكرًا، ومناقشًا ...

[في ما يخص] شؤون لم تكن موضع نقاش أو كتابة من قبل»، وكان النداء يعرف جيدًا جميع الموضوعات التي يعالجها، فحاول أن يصيب عصفورين بحجر واحد، فكان ردًا مفعمًا بالحيوية على الداعية الكنسي هيربرت بالمر، الذي ألقى أمام البرلمان قبل بضعة شهور، خطبة معادية لوجهات نظر مِلتون في ما يتعلق بموضوع الطلاق. هذا، وطفح النداء بالازدراء العنيف للكنائس القائمة، والشعائر الكنسية الرسمية، والعشارين [360] (tithes) والكهنة - الذين أطلق عليهم لقب «المقالي النهمة»، كما أنه هاجم العريضة التي سبق أن قدمتها شركة المطبوعات [361] إلى لجنة الطباعة والقرطاسية في

الصورة (18-3)



الشاعر الإنكليزي ومؤلف منشور صخرة آريز، جون ملتون (1608-1674).

مجلس العموم البريطاني، والتي اعتبرت مِلتون بالاسم مخالفًا لقانون الطباعة، وناشدت الحكومة تشديد القوانين. مزج النداء، في مواجهة جميع إجراءات الترخيص المطلوبة والرقابة المسبقة على نشر الكتب، التزامات مِلتون كلها إزاء الأفكار الجمهورية المعاصرة: اهتمامه الأكاديمي باليونان القديمة وروما، وإيمانه العميق بحرّية القرار الشخصي (freedom of agency)، وحرّية الضمير، والمسؤولية والمزايا الأخرى للفردية المسيحية، المعبّر عنها في عقيدة «النور الداخلي»، والإيمان بأن الله يعيش داخل المؤمن. صدر المنشور في تشرين الثاني/نوفمبر 1644، بلا ترخيص ولا أي إشارة إلى الناشر، كي لا يتعرض هذا الأخير للمضايقة والاعتقال. وكان يباع بأربعة بِنسات [362]، وكان يتوسط غلافه اقتباس من نص مسرحية الكاتب الإغريقي يوربيديس النساء المتوسلات يعلن موضوع المنشور وتوجهه: «هذه هي الحرية الحقيقية حين يكون على الرجال المولودين أحرارًا/أن ينصحوا بأن يحكي الناس بحرّية/ومن يستطع ذلك ويستعد له يستحق الجائزة الكبرى/ومن لا يستطع ولا يستعد فله أن يصمت بسلام/أي دولة يمكن أن تكون أعدل من هذه؟».

اعتبر معلقون كثر لاحقًا أن منشور مِلتون عن حرية الصحافة، وكان غير مرخص، هو أول نص من نوعه وأعظمه في العصر الحديث، وبأي لغة من اللغات. ربما في ذلك مبالغة في التحيز من الأجيال اللاحقة؛ فنسخ الطبعة الأولى من المنشور لم تُبَع كلها، ولم تُطبَع نسخة جديدة منه حتى آخر القرن السابع عشر. لكن مع ذلك، كان بلا شك من أوائل التفسيرات السياسية المهمة للصحافة المطبوعة، قابلية للحياة. كان طرح مِلتون في جانب منه براغماتيًا؛ فهو لاحظ أن محاولات إقفال الصحافة المطبوعة الرخيصة والخفيفة والمحمولة كانت بلا جدوى، مثلها مثل التصرفات الحمقاء لـ «الرجل الهمام الذي اعتقد أنه سيقضي على الغربان من خلال إقفال بوابة حديقته».
كان هذا التهكم مدعومًا بكره شديد ونفور من الرقابة على الصحف لأنها، استنادًا إلى مِلتون، تكتم ممارسة الأفراد حرية التفكير بأنفسهم، وتضعف قدرتهم على ممارسة حرية التصرف - وحرية اختيار عيش حياة مسيحية.
بفعل التحدي المفتوح للرقابة، طفحت كأس مِلتون بإيمانه البروتستانتي بأن الصحافة الحرة تفسح المجال لمحبة الله وتفتح «الروح الحرة والعارفة». كان مِلتون متأكدًا من أن الله أعار الناس عقولًا، وبالتالي القابلية للقراءة والاختيار بين الخير والشر، بموجب النور الداخلي للضمير. عبرت مفاتيح الصحافة من الفردوس إلى الأرض، ومعها تعليمات بأن الله يثق في الرجال والنساء لاستخدام عقولهم التي ينبغي ألا تكون صامتة. كان هذا يعني وجوب تغذية مزايا الأفراد وتنميتها واختبارها بشكل دائم من خلال تفاعلها مع آراء متناقضة وتجارب مختلفة؛ فالفضائل المسيحية ليست وليدة البراءة، والخير والشر توأمان: «ليس ممكنًا رجلًا أن يفصل القمح عن الزوان والسمكة الجيدة عن غيرها؛ فهذا مهمة الملائكة عند نهاية الكون الفاني» [(363)]. ولا يُمكن معرفة الخير إلا عبر الإلمام بالشر الذي يفعّل ممارسة الخير. تعيش تهمة الكفر والفجور معًا في بيت الحقيقة، لذلك فإن التسامح حيال الآراء المختلفة والمتعارضة شرط أساس لقدرة الفرد على التمييز واحتمال الفضائل: «لأن ما يطهرنا هو التجربة، والتجربة هي عبر ما هو مناقض».
كان التسامح مبدأً شائكًا، كما اعترف مِلتون بصراحة؛ ففي سياق الكفاح من أجل الفضيلة، يمكن التسامح إزاء المتعصب أن يكون هزيمة ذاتية، ما يعني أن الأعمال المنشورة للمتعصبين البابويين يجب أن تمنع. لم يكن مِلتون ولا أحد غيره من المؤيدين للحرية الكاملة للصحافة في خلال تلك الحقبة. وفي حين أن مِلتون لم يكن يعتبر أن ليس للحكومات الحق في أن تكون بديلًا من النور الداخلي، كان يمكن بعض الكتب أن تثير العالم الاجتماعي إلى درجة إطفاء هذا الضوء. كان يرى احتمال أن يكون ذلك صحيحًا من الآراء في «لتركي» (Turk)، وصحيح بلا شك في حالة البابوية، التي كانت «استبدادًا كهنوتيًا برداء ديني» و«اقتلعت الأولويات الدينية والمدنية كلها» كانت وظيفة البابوية بالفعل كناية عن طابور خامس محتمل للإسبان أو الفرنسيين في بريطانيا. لذا، أصِر

مِلتون على وجوب حذف كتب المتعصبين البابويين، كان متصلبًا في شأن أن في القتال من أجل الفضيلة، يصبح التسامح حيال غير المتسامحين - كذلك التسامح حيال الجهل الشهواني للعامة - هزيمة للذات. كما أنه احتفظ بقانون المعاقبة اللاحقة لأي إساءة أو تهتك يصدر عن الصحافة، وهو ما احتاجت إليه الكيانات السياسية المستقبلية، أي قمع القامعين فيها، فكان عليها أن تبقي «عينًا مراقِبة على كيفية إهانة الكتّاب لأنفسهم، وكذلك للناس، وعليها بعد ذلك أن تُخضعهم للتوقيف والسجن وأشد العقوبات باعتبارهم مخربين».

على الرغم من أن مِلتون لم يكن يفضّل إزالة جميع الضوابط الحكومية، فإنه توصل إلى استنتاج مفاده أن السيطرة على الصحافة بيد غليظة شر أيضًا. كان الطرح باهرًا، من منطلق نظري، فهو قال إن معرفة الخير والشر ليست أمرًا قابلًا للرقابة، ولا هي سلعة يمكن فرض رسوم عليها. والرقابة تعامل الأفراد كأنهم أطفال شريرون، وتحط كرامة الأمة، وهي تبرهن عدم ثقة في قدرة المسيحيين على مقاومة العقائد الزائفة، وعلى تحقيق الانتصار؛ إذ إنها تستند إلى العمى، وإلى فشل قصر النظر في رؤية أن الحقيقة تنتصر دائمًا عندما تشتبك الحقيقة مع البهتان في «مواجهة حرة ومفتوحة». الأسوأ من هذا كله أن الرقابة تسرق هبة العقل التي منحها الله للإنسان. وهي نوع من جريمة قتل: «من يقتل رجلًا يقتل كائنًا عاقلًا، صورة الله، لكن من يدمر كتابًا جيدًا، فهو يقتل العقل نفسه، يقتل صورة الله، كما كانت في العين [بمعنى كما كانت منعكسة مباشرة في فكر الإنسان]».

انتفاضة في الأراضي المنخفضة

منطق قوي. كلمات حادة. أطلقت صوت النفير المدوي، داعية الآخرين إلى الاحتشاد خلف شكل جديد من الحكم يستند إلى الآراء المعبّر عنها علنًا، وإلى رضا المحكومين. أطلق مِلتون على هذا النوع من الحكم اسم الكومنولث [الخير العام] (Commonwealth)، وجمع منشورُه النثري (Areopagitica) عمليًا، بقوة وإقناع بالنسبة إلى من كانوا يجيدون قراءة الإنكليزية وكتابتها في الأقل، الخيوط الفضية المتنوعة للحكم التمثيلي، ثم عقدها معًا في القوس الذهبي لحرية الصحافة. كان يفضّل النظام الجمهوري من خلال المجالس البرلمانية، وكان يرى الحاجة، في ظل اتساع الرقعة الجغرافية للحكومات «الوطنية» كما في إنكلترا، إلى آلية التمثيل، بما فيها في الحكومات المحلية والكنائس. كان مِلتون واثقًا في إمكان استخدام الصحافة المطبوعة لضمان عدم خروج الممثلين عن الخط، أو لفضح خداعهم ومجدهم الزائف من طريق الطباعة عندما يسقطون مع شياطين البهتان، ليرى الجمهور القارئ الذي لديه آراء الكيفية التي يرغبون بموجبها في أن يكونوا محكومين فيها. من منظور الديمقراطية التمثيلية، التي يُفترض أنها مجموعة من المؤسسات المتكاملة

التي يجمعها معًا القوس الذهبي لحرية الصحافة، كان هناك شيء واحد مفقود: الكلمة الماسية: الديمقراطية.

كان القبس المفقود قد أُضيف في الحقيقة، قبل بضعة عقود، على الجانب الآخر من القناة الإنكليزية، وهو أمر قام به بروتستانت ذوو تفكير مماثل ومنهمكون في كفاح عظيم من أجل حكم تمثيلي ضد ملكية إمبراطورية متعجرفة يُطلق عليها اسم «العبودية الإسبانية» (Spanish slavery). بقليل من الأبهة والوقائع، حدث في منتصف العام 1581 الانتقال الأول في نوعه على الإطلاق إلى الحكم التمثيلي باسم الديمقراطية، في بلاد الأرض المنخفضة في أوروبا؛ ففي 26 تموز/يوليو من ذلك العام، التأم في لاهاي مجلس تمثيلي يسمّى «الولايات العامة للمقاطعات المتحدة»، وكان الممثلون - بروتستانت أثرياء من مدن مقاطعات برابنت [(364)] وغيلدرلند [(365)] وفلاندر [(366)] وهولندا [(367)] وزيلندا وأوتريخت وأوفرايسل وفرايزلاند - يتحدثون لغة سياسية تشبه مفرداتها قاموسًا مليئًا بجميع الأصول المختلفة للحكم التمثيلي التي سبق أن تطرقنا إليها من قبل. ولاحظ النواب (deputies) في إعلان خطي أن «الله لم يخلق الشعب من أجل الأمير، أو من أجل الخضوع لأوامره، سواء كان تقيًا أو آثمًا، على حق أو على خطأ، أو لخدمته مع عبيده». وأوردوا لائحة من القصص الرهيبة عن الإيمان الذي انتُهك، والخيانات المتكررة، والحروب الوحشية، والابتزاز، والنفي، والإعدامات، والاستشهاد والمجازر. أصر واضعو الإعلان على أن هذه كانت جرائم ضد الله، وإن بسبب ذلك انقطعت بصورة نهائية العلاقةُ مع فيليب الثاني ملك إسبانيا ومع كونت هولندا وزيلندا. وكتب واضعو الإعلان [يحدوهم] «يأس من كل سبل إصلاح ذات البين، وأي علاج آخر» أنهم استنتجوا أنه يجب عليهم أن يعلنوا أنفسهم جمهورية متحررة من ملك إسبانيا. ووُضِع إعلان الإستقلال بـ «التطابق مع القانون الطبيعي ومن أجل حماية حقوقنا وحقوق أقراننا من المواطنين، وحماية الامتيازات والتقاليد العريقة والحريات في أرض الآباء، وحياة زوجاتنا وأطفالنا وأحفادنا وشرفهم» [(368)].

كان أنصار الإعلان، الذي صار يُعرف لاحقًا باسم «مرسوم التخلي» (Act of Abjuration)، جادين في العمل، بأكثر من طريقة واحدة؛ فأُتلفت أختام فيليب ورموزه في جميع المناطق التي كانت تشهد التمرد (الخريطة (3-1)) ومُزقت الرايات التي كانت تحمل شعار التاج وأزيلت عن المباني، وحُرّم ذكر اسمه على أي وثيقة رسمية، واعتُمد قسَم جديد ليؤديه جميع الأشخاص الذين يتولون وظائف أو مناصب حكومية. لم يذكر المرسوم نفسه كلمة ديمقراطية، لكن بعض مناصريه فعل ذلك بالتأكيد، على قاعدة الذوق المكتسب للحكم الذاتي المديني. وكان لمقاومتهم الملكية واحتضانهم الحكم البرلماني جذور عميقة، انبثقت من أربع حقائق: في خلال ما يسمّى «القرن السادس عشر الجميل»، أصبحت البلاد المنخفضة أكثر منطقة مدينية في العالم؛ كان هذا الإقليم الأكثر تطورًا اقتصاديًا في أوروبا كلها؛ شهدت الأراضي المنخفضة على

مدى قرنين تقريبًا نموًا ثابتًا للدولة المركزية بفضل مساع ملكية؛ تمتَّع هذه المنطقة بتقاليد قديمة من الحكم الذاتي متجذرة في الممرات المائية والمدن، ومنعّمة بالحيوية المسيحية. أطلق تعاضد هذه المحاور شرارة ثورة، سيكون لها أن تُستنسخ في مناسبات مسقبلية كثيرة، وسيكون لعواقبها أن تُستشعَ وقتًا طويلًا، وفي أنحاء مختلفة من العالم.

لماذا وقعت هذه الثورة بالضبط؟ فالثورات هي، بحكم التعريف، حالات ساحرة لا يمكن التكهن بها، لكن درجة التمدن الملحوظة في الأراضي المنخفضة كانت حاسمة بلا شك، وكانت أيضًا مثيرة لإعجاب المسافرين الذين عبروا تلك المنطقة في تلك الحقبة. عشية اندلاع التمرد في البلاد

الخريطة (1-3)



المقاطعات والمدن الأساسية في البلاد المنخفضة وقت إعلان استقلالها، المعروف بـ «مرسوم التخلي» (1581).

المنخفضة، كان حوالى ثلاثة ملايين شخص يعيشون في الإقليم، كان ثلثاهم يقطنون المقاطعات الأساسية في هولندا، برابنت وفلاندر. وكانت لديهم اقتصادات زراعية مزدهرة، لكن نصف السكان تقريبًا كان يعيش في مدن كان بعضها كبيرًا. وإبّان إطاحة الملكية الإسبانية، كانت أنتويرب، وعدد سكانها 90 ألفًا، مركز أوروبا المالي والتجاري، وكان عدد سكان بروكسل، المدينة الثانية من حيث الحجم، حوالى 50 ألفًا؛ وكان نحو 25 ألفًا يعيشون في أمستردام التي كانت تتحول إلى مركز جديد لتجارة الحبوب البلطيقية.

لم يحقق الجميع أرباحًا - المنافسة التجارية في السوق تنتج دائمًا خاسرين - لكن ثمة شيئًا كان واضحًا: تمتعت النخب المدينية بازدهار كبير وبالنفوذ

السياسي الذي جاء مع سيطرتهم على المؤسسات الحكومية في مدنهم. نظر أعضاء هذه النخب إلى أنفسهم مواطنين يخافون الله، رجالًا ذوي أملاك كانوا من النبلاء، رجالًا فاضلين يقفون في مرتبة أعلى من بقية السكان. كانوا برجوازيين [(369)] (burghers) يباشرون أعمالهم بأنفسهم. آمنوا بشدة في فوائد التجارة والنشاطين الاقتصادي والمصرفي، وافترض كثيرون منهم أن الناس بطبيعتهم معجبون بأنفسهم، وأنهم يحاولون دائمًا تمييز أنفسهم من الآخرين، لكنهم استنتجوا من ذلك أن النظام الإقطاعي القديم القائم على بناء حاشية من الخدم والحشم ليس حلًا لمشكلة الكبرياء. كان من الأفضل تمامًا أن يستثمر الناس طاقاتهم في العمل والعقارات وتكديس الثروة، وكان امتلاك المال مفضَّلًا بوضوح على امتلاك البشر، ولهذا السبب، كانوا ماهرين في الدفاع عن ممتلكاتهم من خلال الحكومة المحلية، حيث كانوا يتمتعون بسجل طويل في مجال تحديد مكونات المناصب، مثل عمدة المدينة ومفوض المدينة، ومثل المحاكم القائمة على أعضاء المجالس المحلية المتابعين للشؤون العدلية، وكذلك مجالس المدينة التي كانت مولجة بمعالجة الشؤون المالية والإدارية والقضائية المهمة.

كان التمكين السياسي للبرجوازية المدينية - من منطلق التعريف الطبقي، هذا ما يجب أن يكون اسمها - يستفيد في مساره، للمفارقة، من السعي في سبيل توحيد البلاد المنخفضة من خلال بناء جهاز دولة مركزية، لكن العملية أثبتت أنها متقلبة؛ فهي بدأت في اواخر القرن الرابع عشر وتغذت على الاستراتيجيا المعنية بالتشارك في السلطة، وهي الاستراتيجيا نفسها التي استخدمها حكام آخرون يختلف بعضهم عن بعض اختلاف كليسثنيس وألفونسو التاسع: كانت السلالة الحاكمة في المنطقة مضطرة من أجل ضمان سلطتها إلى الاستيلاء على مزيد من الأرض، والتوسط لإحقاق التعاون، وحل الخلافات بين وحداتها السياسية المتباينة. كان لدوق بورغونيا فيليب الجريء [(370)] نصيب من اسمه، فهو استولى أولًا على أرتوا [(371)] وفلاندر (في العام 1384)، ثم سيطر على ليبنبورغ وبرابنت. وفي العام 1430، أوجد حفيدُه فيليب الطيب اتحادًا عمليًا بين هذه الوحدات السياسية، واستكمل بعد ثلاث سنوات توحيد المقاطعات الأساسية للبلدان المنخفضة بتعيين نفسه كونت لزيلندا وهولندا وهينو [(372)]. وعمد مع ابنه شارل الجريء إلى بناء مؤسسات مركزية ذات أقاليم جغرافية مرسمة ومحددة بدأت تشبه ما باشر الجمهوريون الأوائل إطلاق اسم «الدولة» عليها.

كانت مهمة تجميع حكومات مبعثرة سابقًا، وتشكيل مؤسسات قضائية ومالية مركزية، عرضة للتدخلات الخارجية والمقاومة الداخلية على السواء؛ فعلى الجبهة الخارجية، تعرضت دوقية بورغونيا، بقيادة شارل الجريء، للهزيمة العسكرية أمام ملك فرنسا في معركة نانسي في العام 1477. وفاجأ الإخضاع العسكري كثيرين برفعه منسوب المشاعر الوطنية في المملكة البورغونية -

ضد الحكام الفرنسيين الجدد، فدبّت الحياة في عشرات المدن والحصون الريفية، وانطلقت في حركة تنادي بالاعتراف بابنة فيليب، ماري، وريثةً شرعية لأبيها، وهددت باستخدام السلاح ضد الملكية الفرنسية. لكن ماري طعنت المعارضة بزواجها بماكسيميليان الأول [(373)]، فاتحدت سلالتا بورغونيا وهابسبورغ - وعُزِّزت الصفقة بزواج مفاجئ عُقد بين ابن ماري، فيليب الوسيم، وخوانا الأولى القشتالية، التي سرعان ما أصبحت ملكة قشتالة بضربة قدر بسيطة. هكذا، وبفضل سياسة الغواية الملكية والتناسب، أصبحت البلاد المنخفضة جزءًا من إسبانيا. وعندما أصبح شارل الخامس، ابن فيليب، العاهل الإسباني، وفي الوقت نفسه الإمبراطور الروماني المقدس، انتقل لاستكمال توحيد البلدان المنخفضة عبر قضم مناطق مثل فرايزلاند وأوتريخت وأوفرايسل، وفي العام 1543، غيلدرلند. وبعد ست سنوات، اتخذ الإمبراطور قرارًا سيندم عليه لاحقًا، وبشدة؛ فهو عمد إلى تأسيس الاستقلال الإداري للأراضي المنخفضة كمقاطعة «واحدة وغير قابلة للانفصال».

على الرغم من أن المشاركين في الإصلاحات لم يلاحظوا الأمر حينذاك، أصبحت الشؤون المزمنة من الزواج، والوراثة، والتكامل والإصلاح الإداري من الأعلى إلى الأسفل، مدرسة يمكن أن يجري فيها تعلم فنون مجالس المشاركة في السلطة من «الأسفل». وتُوج الجهد السري للبرجوازيين المحليين الورعين لتشكيل مجالسهم والدفاع عنها، في «اتحاد أوتريخت» في العام 1579 - تحالف كونفدرالي مثير للإعجاب جرى التوصل إليه بين ممثلين عن دول هولندا وزيلندا وأوتريخت وغيلدرلند وزوتفن وأوفرايسل وغرونينغن لحماية حرياتهم المشتركة، بما فيها حرية تمتع البروتستانت بالتسامح الديني.

كان الاتحاد الكونفدرالي شيئًا جديدًا، وكان بناء حكم تمثيلي داخل إقليم جغرافي محدد بمنزلة مقامرة. اختارت التجربة شعارًا لها سفينة في أعالي البحار لا أشرعة لها ولا مجاذيف، ومصحوبة بكلمات «لا نعرف إلى أين تحملنا الأقدار» (*incertum quo fata ferant*). وكان الاختيار ينم عن حكمة، لأن كثيرًا من عدم اليقين السياسي نتج من حقيقة أن حكم فيليب الثاني الذي خلف والده شارل الخامس في العام 1555، لم يكن بالمعنى الدقيق نظامًا استبداديًا ولا نظام حكم تمثيليًا، فطبّق فيليب الثاني، بدل ذلك، نظامًا سياسيًا من المفاضلات. كان نوعًا من الحكم الزبائني الذي استهدف البرجوازيين المحليين بصورة خاصة، وكان دعمهم للحكم يُعتبر حاسمًا من أجل غرس الإحساس بالوجدان الوطني، وأيضًا من أجل تشبيك فوضى الترتيبات الحكومية في شيء يشبه كيانًا سياسيًا مترابطًا.

هكذا لعب فيليب الثاني اللعبة المحفوفة بالمخاطر للتفرقة والحكم من الأعلى، فخلع المناصب بسخاء على بعض أكثر النبلاء البرجوازيين ثراءً بالتحديد، ومنحهم حاكميات إقليمية مع مبالغ مالية كبيرة، مغلفة بألقاب تحمل الأبهة والفخامة، مثل لقب «فارس من رتبة الصوف الذهبي» (الذي قرّره

فيليب الطيب في العام 1430). وأثبت نظام المحسوبيات كله أنه متناقض ذاتيًا، والسبب الرئيس في ذلك هو أن الملكية قدمت لهم في الواقع، من خلال الاعتراف برعاياها وتصنيفها بعضًا منهم (النبلاء البرجوازيين) كأطفال مدللين مفضلين، كلمة فعالة في شؤونها. من هنا، بدأت القوانين والإجراءات التي جرى التوصل إليها بالتفاوض، وانتشرت على نطاق واسع لتؤدي دور الدستور الضمني - ككابح لادعاء التاج بأنه المشرع الأول والقاضي الأول. صار الحكم ميالًا إلى أن يكون تشاوريًا، أو ما سمّاه السكان المحليون الشأن العام (chose publique). وكان العاهل يستشير في «الأمور الكبيرة والأساسية للدولة» هيئات تحمل أسماء من مثل مجلس الضمان (Collateral Council) (الذي أسسه في الأصل شارل الخامس في العام 1531) ومجلس الدولة، وهو هيئة مختصة بالنظام الداخلي والشؤون الخارجية. وأوكلت مهمة تنظيم القوانين والإدارة العمومية بشكل عام إلى مجالس عدلية عدة. وفي غضون ذلك، كانت مهمات اقتراح التشريعات وتنفيذها موكلة إلى المجلس الاستشاري، وهو هيئة كانت بدورها تمنح البراءات والامتيازات وصكوك الرحمة، إلى جانب دورها كمحكمة عامة لها الكلمة الأخيرة للاستئناف في خلافات محددة تتعلق بالسياسات.

من أجل حب المال

حاول الحكم من خلال سياسة التراضي أن يتصور نفسه سيدًا وخادمًا للبرجوازيين النبلاء في وقت واحد، مستندًا بقوة إلى تلقي الدعم من هؤلاء البرجوازيين. كان ذلك بالتأكيد بمنزلة حركة توازن دقيقة، ومع ذلك لم يكن أمام حكّام البلاد المنخفضة بديلًا سوى النجاح، وهذا ما حاولوه من خلال تغليف سلطتهم بالأبهة الاحتفالية. يتجلى المثال التجميلي الأكثر إثارة من لدن البلاط في قسَم اليمين العام المسمّى التشريف السعيد في برابنت. وتعود هذه المناسبة الاحتفالية إلى أواسط القرن الرابع عشر، وتسمّى التشريف السعيد، لأنها ظهرت أول مرة في أول دخول رسمي إلى بروكسل لدوق برابنت الجديد فنتسل أوف لوكسمبورغ، بصحبة زوجته الجديدة يوهانا، وهو الاحتفال الذي سيطر على الخيال السياسي لكل المنطقة بقوة، فملأت اللوحات والجداريات والأعمال الفنية الأخرى بشكل بارز أروقة المقار البلدية والمدن، مثل غنت [(374)] وبروج، وتجمعت الحشود، وكانت هناك استعارات رمزية لقصص توراتية. كان ذلك تقليدًا معتبرًا، إلى درجة أنه كان متوقعًا من كل دوق لبرابنت - بمن فيهم فيليب الثاني، الذي قام بدخوله «المصيري» في العام 1549 - أن يؤدي يمينًا علنيًا بأنه (أو أنها) يلتزم بالقوانين التي تضمن حماية السكان من الحكم الفاسد والاعتباطي. وكانت بنود التشريف السعيد تضمن المساواة أمام القانون، وتعترف بأن مهمة الحكام هي لجم السلطة المركزية، والعمل من أجل المصلحة العامة، وتنمية مشاركة جميع سكان البلدان المنخفضة في حكومات أقاليمهم. كما أن التشريف السعيد حدد أيضًا الحاجة إلى تحميل

الحكومات مسؤولية عامة عن أدائها - مع الوجه الآخر لذلك، المتمثل في مبدأ أن لدى رعايا المملكة في أوضاع محددة الحق في عدم طاعة الحكام المتهورين.
ينطوي العصيان على الطاعة. لذلك، لم يتصور أحد أن مبادئ التشريف السعيد هذه ستُستخدَم لتسويغ إلغاء الملكية. لكن ذلك هو ما حدث بالضبط في صيف العام 1581، حين أثبت المتمردون البرجوازيون أن الأبهة الملكية لا يمكنها أن تموّه سؤالًا جوهريًا: من يتحمل عبء الضريبة المطلوبة لتسيير الحكم الملكي لفيليب الثاني؟
في غضون القرن السادس عشر، تعلّم النبلاء البرجوازيون الأثرياء، خصوصًا في زيلندا وهولندا، عرض عضلاتهم السياسية عندما يجيبون عن هذا السؤال، وكانوا بالفعل يتمتعون عمليًا بالكلمة الأخيرة في الشؤون المحلية، بما فيها صلاحية تقديم لوائح قصيرة بأسماء المرشحين لمناصب شتى، مثل مفوض المدينة، إلى العاهل. ودافع النبلاء البرجوازيون عن هذه الحقوق بشدة - مستنتجين أنهم قادرون على ذلك من خلال طريقة واحدة فحسب، هي الدفع بها «صعودًا» من المدن وإلى أعلى مستويات الحكم. وهناك، في قمة السلطة، أكدوا بحزم مبدأ أن رأيهم يجب أن يؤخذ على محمل الجد، وأن رضاهم مطلوب في شؤون عدة، بما فيها إعلان الحرب وفرض الضرائب. إنها لمفارقة غريبة أن تكون الملكية البورغونية، وبناءً على الجهد الريادي الذي بذله فيليب الطيب، قد شجعت هذه المطالب من خلال دمج المجالس الإقليمية في برلمان شبه فدرالي اسمه «مجلس الدول العام» [أو حرفيًا، الولايات العامة] [375]. شملت صلاحيات المجلس (حُدِّدت أولًا في ما أصبح يُعرف لاحقًا بـ «الامتياز الكبير» لعام 1477) سلطة منع إعلان الحرب، وحرية «مناقشة شؤون دولنا ورفاهها ومصلحتها المشتركة». وذهب الامتياز الكبير إلى أبعد من التشديد على مبدأ حرية المناقشة وصلاحية البرلمان أن تكون له كلمة في أمور الجيش والحرب. كما أنه أتى على ذكر الحق في إقرار ضرائب جديدة، وهي المطالب التي أحالتها الملكية إلى برلمان الولايات العامة.
هكذا، وُضِع مبدأ «لا ضريبة من دون تمثيل المحكومين [المكلفين]» - وهو مبدأ كامن في المجالس المبكرة في شمال إسبانيا، ومبدأ أساس لجميع الديمقراطيات التمثيلية اللاحقة - على طاولة التفاوض. وسرعان ما تحول موضوع الضريبة إلى شوكة في خاصرة النبلاء البرجوازيين؛ ففي خلال القرن السادس عشر، ومع ازدياد مركزية الحكم، تضاعفت مطالبة الملكية بزيادة عوائد الضريبة إلى درجة بدأ معها البرجوازيون وممثلوهم إقفال محافظهم - باسم الديمقراطية. وفي الإمكان رؤية مقدار غرابة الربط بين المال والديمقراطية في حقيقة أن المال والديمقراطية كانا قبل القرن السادس عشر يعتبران كالماء والزيت، عنصرين طاردين ذاتيًا ولا يختلطان. وفي الأقل هكذا كان يفكر كثيرون من أصدقاء الديمقراطية والمعنيين من الإغريق

والرومان القدماء؛ فسوفوكليس يقول: «المال يهدم المدن، ويقود الرجال قدمًا من الموقد والبيت، ويحرف البراءة الطبيعية ويغريها، ويخلّف عادة من عدم الأمانة» [376]. ويضيف فلوطرخس: «يبدو أن أول من وصف المال بأنه عصب الأمور إنما قال ذلك بإشارة خاصة إلى الحرب» [377]. ولم يكن ديوجانس [378] أكثر رأفة بقوله: «حب المال هو أصل الشرور كلها» [379]. في كل حالة من هذه، كان يُنظر إلى المال باعتبار أنه يجلب ما هو أكثر كثيرًا من المال، ويُفترض أنه يقود محبيه إلى اشتهاء السلطة على الآخرين، وبالتالي تخريب روح الحكم الذاتي.

جرى تبديل المعادلة القائمة بين المال والديمقراطية بشكل جوهري، وأول مرة، في مدن القرن السادس عشر في البلاد المنخفضة؛ فبدل اعتبار المال عدوًا للديمقراطية، بدأ يشيع القول إنه يولّد الديمقراطية، الكلمة التي أصبح يُنظر إليها في أوروبا الحديثة، أول مرة، بوصفها مثالًا سياسيًا قيّمًا، وشيئًا جيدًا. وكان ذلك تحولًا استثنائيًا - يمكن أن يقال إنه كيميائي - أطلقته الخلافات العامة المريرة بشأن الضرائب، ويستحق شرحًا مختصرًا.

كانت الحقيقة البدهية لكثيرين من قاطني مدن البلاد المنخفضة، خصوصًا التجار وأصحاب المصالح الناجحين، هي أن الحكومات القائمة، وبغضّ النظر عن شكلها أو نوعها، تحتاج كلها إلى توفير الموارد من أجل التمكن من القيام بوظيفتها. وربما كان هؤلاء المواطنون يعرفون القليل عن تاريخ الضريبة، التي بدأت مع الحكومات القبلية القديمة، مثل الإسرائيليين القدماء الذين لم يكونوا على معرفة بالممارسة الضريبية، وكانت تقحم نفسها في غنائم الفتوحات، فيجري الاستيلاء على الأراضي والمحصولات والحيوانات الداجنة والمعادن الثمينة والعبيد، وممتلكات أخرى، ومن ثم توزيعها على الفاتحين، أو يُحتفظ بها أحيانًا تحسبًا لأيام قحط مقبلة. بالتالي، كان الغزو يتيح لشيوخ القبائل فرص التحكم في توزيع الغنائم، وبالتالي تحويل أنفسهم إلى ملوك وحكام يمكنهم أن يستحصلوا من رعاياهم على الهدايا والمساهمات المادية الأخرى.

كانت عملية التحول التاريخي للحكومات القبلية القديمة إلى ملكيات قديمة موضع نزاع مرير؛ إذ أثبتت أنها حبلى بالعواقب غير المقصودة، مثلما أكدت ولادة المجالس في العالم القديم. ونشأت لدى تلك المجالس حساسية تجاة القادة العازمين بحزم على استقطاع الموارد من رعاياهم. ولم تكن الديمقراطية الأثينية استثناءً، بل توكلت بشكل لا سابق له على المشاة لتأمين الحماية الذاتية والتوسع، لكن المفيد في ما يخص مغامرتها مع الحكم من خلال المجلس، كان الطريقة التي رفض فيها مواطنوها تقبّل إهانة أن يدفعوا الضريبة، فعلاقتهم بالحكم لم تكن علاقة مالية، بل كانت علاقة مختلفة تتمثل في تلبية الحاجة المتنامية إلى رجال قادرين على حمل السلاح وخوض التجنيد الإجباري. وفي مقابل ما طالب به هؤلاء الرعايا أنفسهم من مشاركة فعّالة، كمواطنين، في تشكيل حكمهم، أصر المحاربون الذين ينفذون القرار على

اعتبار أنفسهم مواطنين صانعي قرار. والتزم بالقرار حرفيًا فقراء العامة، خصوصًا أولئك الرجال الذين كانوا يُلحقون بسلاح البحرية كبحارة يجذفون في السفن الحربية، فكان لهم، وهُم يحملون اسم البحارة الرعاع (*nautikos ochlos*)، نفوذ عظيم في مجالس المواطنين، بالضبط لأن سلاح البحرية كان يجند عناصره من بين صفوفهم بصورة كثيفة.

ومع توسع رقعة الإمبراطورية الأثينية، تلمست المجالس المتعاقبة طريقها إلى تطوير وسائط من الاقتراض العام، فاستخدمت الجمهورية الرومانية الفتية الاقتراض العام، الذي بلغت قيمته في القرن الثالث قبل الميلاد حوالى نصف ناتجها السنوي. وكان التخفف من عبء هذا الدين يحصل جزئيًا من خلال التوسع الإمبراطوري - الى أن دمّر هذا الضغط المالي الذي لا يطاق قوقعة الإمبراطورية الرومانية كلها. وخلافًا للرأي الموروث، لم يكن السبب الأولي لانهيارها ضعف القيادة أو تفوق أعدائها «البرابرة» العددي، على سبيل المثال. وكان مصدر انهيارها بدل ذلك يكمن في الاختفاء التدرجي للنشاط التجاري، وتراجع المدن، ونمو نظام المقايضة الاقتصادي - والتقويض الناجم عن ذلك، والذي طاول الموارد المالية الفائقة الأهمية بالنسبة إلى دولة إمبراطورية من النوع الذي يعزم على ممارسة الإدارة السياسية لمنطقة جغرافية شاسعة.

مثّلت كوكبة الجمهوريات الصغيرة التي نشأت في شمال إسبانيا وشمال إيطاليا في خلال العصور الوسطى المتأخرة بداية الابتكار الحقيقي في أمور الحكم الذاتي والضريبة. وجرّبت المدن التي كان عدد سكانها عشرة آلاف نسمة أو يزيد في شمال إيطاليا - من بينها البندقية وجنوى وفلورنسا - كما سبق ورأينا، شكلًا من الحكم الجمهوري الذاتي، فكان أصحاب المصالح التجارية المحلية ورجال المال الذين حكموا تلك الحواضر المدينية معارضين شرسين للنظام الإقطاعي المحيط بهم، والذي بقي قائمًا حتى القرن الرابع عشر، وولدت في أحضانه المدن الجديدة. كانوا يكرهون علاقات التبجيل فيه، وغرسه العلاقات الشخصية القائمة على تبادل الولاء بين قادة محاربين من جهة والذين ينتقوهم بأنفسهم ليكونوا مرافقين لهم في المغامرات وساحات الشرف وأمور القيادة، من جهة أخرى. كما اعترض أصحاب المصالح التجارية أيضًا على التقليد الإقطاعي في المنح (commendatio)، وهو التقليد الذي يقوم بموجبه كبار الأسياد بتقديم الحقوق المتعلقة بأراض سكانها من عبيد وأقنان ومواطنين أحرار إلى المقربين من أتباعهم الذين يحصلون على حمايتهم في مقابل الخضوع أو التسليم الكامل بسلطة الأسياد في توزيع هذه الحقوق. كان يُنظر إلى هذه المستحقات، أو ما يسمّى المنافع (beneficium) (صارت تعرف لاحقًا باسم جمائل (fevum)، ثم اقتطاعات (feudum) - ومن هنا جاءت تسمية إقطاعة (fief) - على أنها علاقة سلطوية استغلالية سمّوها التجبر (seigneurie)، وكانوا يعنون ذلك النظام المتشنج غير العادل، الذي يقوم من خلاله الأسياد بمنح بعض المستحقات لأتباعهم الأقل شأنًا اجتماعيًا، في مقابل تأدية

الخدمات التي يطلبها السيد، بما فيها توفير فرسان مقاتلين قادرين على خوض غمار الحرب.
كره أصحاب المصالح التجارية في مدن شمال إيطاليا هذه التقاليد إلى درجةٍ قادتهم إلى إقامة علاقات مع الحكم مختلفة كليًا. وبما أن سيطرتهم على المال والعقارات والتجارة والنشاط الاقتصادي سمحت لهم بالتحكم في مدنهم - دولهم، كان لديهم ميل شديد إلى اعتبار أعمال الحكم هي حكم الأعمال. قادهم ذلك إلى إطلاق شرارة ثورة في فنون الحكم، خصوصًا في

الصورة (19-3)



لوحة تصويرية لسوق التبادل في أمستردام، رسمها بعد العام 1688، جوب برخيدي (J. Berckheyde).

مجال الموارد المالية العامة. وصيغ عقد جديد معاد للإقطاع بالنية وبالفعل، فنظروا إلى أنفسهم كمواطنين - دائنين. وفي مسعاهم لتفادي الضريبة المباشرة ماليًا أو عينيًا، مع الأخذ في الاعتبار وجوب الدفع للحكومة، عمدوا إلى التجريب بمبدأ إقراض الحكومات أموالهم الشخصية، فوُضعت خطط كثيرة مبتكرة، بدءًا بإصدار العملات الورقية، ثم جرى تطوير صناديق المهر وحسابات التقاعد. وكانت هناك تجارب مع الضرائب المرتجعة (repayable taxes) والقروض القابلة للبيع.
تمثلت المشكلة في أن هذه الجمهوريات الإيطالية بددت مواردها في حروب عقيمة ببعضها بعضًا، فآلت المبادرة إلى تحسين ملامح ما كان يمكن أن يسمى الدولة الدائنة إلى المدن المتعددة المزدهرة في البلاد المنخفضة التي اعتمدتها. يُقدّر أن بعد الثورة على فيليب الثاني، كان ثلثا الأسر المدينية - 65 ألفًا من مجموع 100 ألف أسرة، كانت دائنة للخزينة العامة. وبمرور الوقت، تعلم هؤلاء المواطنون - الدائنون، الذين كان يحلو لهم الاختلاط ببعضهم بعضًا في ساحات أسواق التبادل (الصورة (19-3)) كيفية الضغط على مجالسهم البرلمانية الإقليمية لوضع طرائق ضريبية جديدة تستند إلى مفاوضات سياسية جديدة، كانت على النحو التالي: يدفع رعايا هذه المدن الضرائب بشرط أن

تعاد إليهم أموالهم مع فوائد، وأن يُعترَف بالدائنين كـ «مواطنين». كانت المعادلة الناتجة من ذلك تفترض أن الثقة يمكن أن تمنح للمال فحسب متى يُوضَع في الائتمان. لكن الائتمان يتطلب أن تثبت الحكومات أن في الإمكان أن تكون مؤتمنة على أموال الدائنين. وترتبت على الثقة المالية ثقة سياسية مسبقة، فكانت الثقة بمنزلة خيط رفيع ممتد بين الحكومة ورعاياها، وكانت بحاجة دائمة إلى التجديد، وهو ما لا يحدث، وفق سياق المنطق، إلا عندما يبقي الرعايا عيونهم وآذانهم مفتوحة، ويرتابون بما تقوله حكوماتهم وتفعله، ويطالبون منها الشفافية والاستقامة.

كانت السلطة السياسية، إذا نظرنا إليها على هذا النحو، ثقة تمارَس لتعريف مصلحة السكان العامة وحمايتها. لذلك، كان ينبغي للممثلين أن يكونوا دومًا عرضةً للمساءلة أمام الناس الذي جاؤوا منهم في نهاية المطاف. وفي الأقل، كان ذلك التسلسل المنطقي الذي اعتمده كراس مغفل التوقيع كُتب باللغة الهولندية [(380)] وصدر في العام 1583 تحت اسم «Discours verclaerende wat forme ende maniere van regieringhe hat die Nederlanden voor die alderbeste ende zekerste tot desen tyden aenstellen mochten» (الصورة (20-3))، وكان واحدًا من الكراريس والكتب التي أطلق شرارتها قرار مجلس الدول العامة للمقاطعات المتحدة بإعلان إلغاء سلطات فيليب الثاني واعتبارها باطلة. إلا أن لهذا الكتيب المؤلف من 24 صفحة خصوصيته بالتحديد؛ فهو حاول، وربما أول مرة في العالم الحديث من الحكم التمثيلي، استخدام كلمة ديمقراطية بإيجابية، لغايات سياسية صريحة.

في ضوء عدم تبين هوية مؤلف الكراس، استذكر الممثلون ديموناكس، أو تكرموا بدقيقة صمت تكريمًا لمبتكر كلمة ديمقراطية (dēmokratia) المجهول - هنا أيضًا حالة إضافية أخرى خبأت فيها الديمقراطية أسرارها، إلى الأبد. وهناك احتمال كبير أن يكون الكراس المشار إليه قد كُتب لجمهور من المواطنين الدائنين ذوي الوعي السياسي، موصيًا بالديمقراطية نمطًا من أنماط الحكم التمثيلي المنتخب، يمكنه ضمان حكم «أفضل أعضاء طبقة النبلاء وأكثر البرجوازيين حكمة». وكان يُنظَر إلى الديمقراطية كأسلوب للحكم الموجّه بقوانين صارمة، لذلك شن المؤلف هجومًا حاميًا على الملكية، التي كانت تتساوى (مع شخصيات في الذهن، مثل فيليب الثاني ودوق أنجو الذي شن للتو هجومًا عسكريًا على مدينة أنتويرب) مع الحكم المطلق لشخص واحد. فكان يجب إلغاء الملكية جزئيًا لأن التجربة التاريخية أظهرت أنها تنحرف إلى الطغيان غالبًا. كما دينت الملكية لكونها لا تتفق مع ما وهبه الله للبشر من وضع طبيعي للعيش معًا بحرية. ولاحظ المؤلف أن البشر تمتعوا، «في بداية العالم» بهذه الوضعية الطبيعية من الحرية، فاختارت أجيال لاحقة، بهدف تنمية الطهارة والفضيلة والعدالة، وبإلهام إلهي، أن تختار «أوصياء» و«حكامًا». لم

يكن لدى هذه الحكومات الأولى حقوق إلهية أو زمنية، سوى ما منحها إياه الذين اختاروها، لكن الملكيات التي نشأت لاحقًا تجاوزت الحد.

الصورة (20-3)


DISCOVRS.
Verclaerende wat for-
me ende maniere van regieringhe / dat die
Nederlanden / voor die alderbeste
ende zekerste / tot desen
tyden aenstellen
mochten.

1. Corint. 7.

T. Livius.

Anno / M. D. LXXXIII.

الكراس (1583)، كتيب باللغة الهولندية كان كاتبه المجهول ربما أول من دافع عن الديمقراطية كنمط مرغوب فيه من أنماط الحكم يستند إلى ممثلين منتخبين شعبيًا.

أظهرت الأرستقراطية، الشكل الآخر من الحكم، أنها أقل قابلية للتحول إلى طغيان، وأنها حكم متعارف عليه كسلطة النبلاء الذين يحملون ألقابًا إمّا بالوراثة من أهل ذوي فضل وإمّا من خلال مساهماتهم الشخصية في العدالة في بلدانهم، فكانت مدعاة للاحترام، على حد طرح مؤلف الكراس. لكن سيادة الحكم الملكي في البلدان المنخفضة أفسد أجزاءً من الأرستقراطية المحلية، فأصبح هناك نقص في عدد النبلاء الفاضلين. هذه الحقيقة، مضافة إلى قمع المواطنين الذي تنطوي عليه الأرستقراطية في شكلها الصرف، تعني أن الأمة التي تحررت حديثًا لا يجدر بها أن تسعى خلف حكم الأرستقراطيين. والبلاد المنخفضة بحاجة الآن إلى جرعة صحية من الديمقراطية - لاحظوا المنطق الملتبس لكن المبتكر بشكل رائع - بغية تكوين الشكل الأفضل للحكم، وهو خليط من الأرستقراطية والديمقراطية. ويمكن إعادة إنشاء الفضيلة الأرستقراطية من خلال إعطاء الدعم للديمقراطية - المعرّفة بأنها «حكم برجوازي صادق وحسن التعيين [borgerlijcke regieringhe]»، وهذا سيؤدي بدوره إلى السماح بتكوين حكم من «أفضل أعضاء النبلاء وأكثر البرجوازيين حكمة»؛ حكم يجري فيه «انتخاب الأكثر أهلية وقابلية بين السكان والمواطنين، والمنتخِبون هُم أقرانهم، ووفق شروط محددة ومدة محددة في المنصب».

سلك الكراس في حديثه عن أمور مثل المناصب والانتخابات والمواطنين، في اتجاه جميع ابتكارات القرون الوسطى والابتكارات الحديثة التي صنعت التاريخ المبكر للحكم التمثيلي تقريبًا: ابتكارات مثل البرلمانات، الدول الجمهورية، شُغل المناصب، المجالس، العرائض العامة، المواثيق وحرية الصحافة. وممّا يثير الاهتمام أن الكرّاس سطا أدبيًا على شخصية باسم بوليبيوس، المؤرخ الإغريقي في القرن الثاني قبل الميلاد الذي كان معتقلًا سياسيًا لدى القوات الرومانية بعدما شهد الهزيمة العسكرية الأثينية في كورِنث (في العام 146 ق. م)، ثم اعتكف ليكتب موسوعة من 40 كتابًا بعنوان Histories، نجا منها حتى القرن السادس عشر قسم صغير فحسب. وكان مؤلف الكراس يعتقد أن الجمهورية الأصدق والأسعد هي التي تجمع على نحو فعّال ثلاثة أنواع من الحكم - الملكية والأرستقراطية والديمقراطية - في نظام واحد، مع أن رأيه ليس واضحًا، ولا ما إذا كان قد أخذ في الحسبان أن قيم الأرستقراطية يمكن أن تنجو من ضغوط الديمقراطية في اتجاه المساواة، أو ما إذا كانت الديمقراطية نفسها ستكون عرضة للفساد من خلال غرس الاحترام للقيم الأرستقراطية، هذه كلها ستكون مقلقة، كما سنرى، لمفكرين لاحقين كثر. وما كان لمسألة ما إذا كانت الديمقراطية الأستقراطية تنطوي على تناقض ذاتي مستحيل، تأثير كبير في ظل الأوضاع التي كانت سائدة، لأن ما كان في الحقيقة مصدرًا للتجلي الفكري بشأن هذه المقالة هو الطريقة التي أدت نوعيتها «التآلفية» - الطرح التراتبي للاستقلال السياسي بأسلوب الجمع بين القيم اللاهوتية والحريات الطبيعية والأرستقراطية - إلى تحوّل جوهري في معنى الكلمة الصغيرة «ديمقراطية» (استخدمت التعبير الهولندي democratie). لم يكن النظر إلى الديمقراطية، كشكل جيد من الكيان، مخالفًا لما رآه معلقون أثينيون كثر فحسب، بل جرى أيضًا تحديث مفهومها ذاته، فنُظر إلى نقطة أنها قابلة للتطبيق لا في مدينة مثل أمستردام (التي كان عدد سكانها في العام 1566 ثلاثين ألف شخص) فحسب، بل أيضًا في الكيانات السياسية التي كانت أكبر حجمًا جغرافيًا وسكانيًا من أي مدينة - دولة يونانية قديمة. لاحظ المؤلف أن الديمقراطيات الموشاة بالأرستقراطية قامت فعلًا في جمهوريات سويسرا، وبات في إمكان الديمقراطية الآن أن تتحقق في البلاد المنخفضة، وعلى نطاق أوسع من جميع المحاولات السابقة على الإطلاق. ودعا المؤلف إلى جهد سياسي حازم، ووجوب إنشاء جيش نظامي لحماية الإقليم الجغرافي؛ فالمواطنون يحتاجون الآن إلى «فتح عيونهم واستخدام أيديهم والناس من أجل تحررنا وحمايتنا». كما حدّث الكراس كلمة ديمقراطية بطريقة أخرى أيضًا، مؤداها أنه لمّا كان من الممكن أن تطبَّق الديمقراطية على حكم واسع النطاق، وهو ما كان يعتبر ضرورة من أجل الأداء الناجح للحكومات الأكثر محلية، ما عاد على المواطنين أن يحكموا دائمًا ومباشرة من خلال منتديات مجالس المدن. ومع أن عبارة «الحكم التمثيلي» لم تظهر في

نص الكراس، فإن الفكرة كانت موجودة هناك بالتأكيد، حيث يحتفظ المواطنون، في ظل الديمقراطية الأرستقراطية، بالـ «السلطة والحرية» لانتخاب أولئك الذين سيحكمونهم، محليًا أو من مسافة بعيدة. كما أنهم يحتفظون بحق التخلص دوريًا من الذين يحكمون، أينما كانوا في مستويات السلطة المتدرجة، خصوصًا إذا بدوا مغرورين أو غير مؤهلين. عنت الديمقراطية الاستعداد لـ «إعفاء أي شخص في الحكومة من منصبه عندما يتبين أنه غير كفوء، أو أنه يتصرف بطريقة لا تليق بالمنصب، واستبداله كما ينبغي».

جمهورية متوَّجة

كان لهذه القضية المذهلة من أجل الديمقراطية التي طرحها هذا الكراس وجه سلبي؛ فهو أشار من غير قصد إلى الطريقة التي كانت ثورة البلدان المنخفضة ضد «العبودية الإسبانية» تحمل في ذاتها عبء التناقض؛ فالكفاح من أجل تأسيس حكم ذاتي «ديمقراطي» كان يقوده ببساطة برجوازيون بروتستانت ورعون يعتقدون بأنفسهم أنهم «طبقة أرستقراطية». ولم يكن التحول إلى الشكل الديمقراطي الابتدائي (proto-democratic) من الحكم التمثيلي الذي حصل في وسط أوروبا، في الوقت نفسه تقريبًا، في المملكة البولندية - الليتوانية أقل تناقضًا؛ فهناك، لم يكن من تمكنوا من إطاحة الملكية من رجال المدن أو من البرجوازيين، بل هم من الأرستقراطيين ذوي «الدم الأزرق» [381] ومن أتباع المعتقد الكاثوليكي، وجرى ذلك بشكل سري وباسم ما أصبح لاحقًا يدعى «الديمقراطية الأرستقراطية» (demokracja szlachecka).

أثبتت الحالة البولندية أن لغة الديمقراطية لم تكن عفيفة [382]، وأظهرت أيضًا أن لا شيء أساسيًا هو «ليبرالي» أو «برجوازي» في المجالس البرلمانية، وأن من الممكن أن تتولاها طبقة من ملّاك الأرض النبلاء العازمين على توسيع سيطرتهم على المجتمع ككل. وشهد ذلك البلد في خلال القرن السادس عشر الاستغناء عمليًا عن النظام الملكي، ومعه المصالح البرجوازية، كما يمكن رؤية ذلك في جملة القوانين التي صدرت عن البرلمان (كان يسمى Sejm) بين عامي 1496 و1541. وحُصِر الفلاحون في الأرض الزراعية، ومُنعوا من الوصول إلى المحاكم الملكية، وأُخضعوا لقرارات المحاكم الإقطاعية، فخسرت المدن كلها، باستثناء بضع منها، حقها التمثيلي في البرلمان - وعندها ما عاد لها الحق في التصويت - وصار معظمها يخضع لإدارة النبلاء مباشرة. وبحلول السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر، غاب عن البرلمان النواب الذين يمثلون الكنيسة والمدن، وأصبح انتخاب الملك يجري اعتبارًا من العام 1573 من جميع النبلاء مباشرة، مع إلزامه أداء يمين الالتزام بشروط عقده مع طبقة النبلاء.

كيف تمكنت الأرستقراطية من إذلال الملكية بهذه الطريقة؟ من المؤكد أن الجغرافيا - السهول المنبسطة في المنطقة، خصوصًا غياب أي سلسلة جبال

وعرة - ساعدت في تشكيل مملكة موحدة، ابتداءً من الفتوحات العسكرية التي قادها بوليسلاف العظيم (992-1025). وعلى الرغم من أن ملوك الدولة صاروا ينظرون إلى أرضها وشعبها على أساس أنها ملك عائلي يوزَّع بين أبنائهم الذكور، أجبرتهم ضرورات التحكم الإداري لهذه المناطق الشاسعة على فعل ما سبقهم إليه ملوك ليون وقشتالة، فسعوا للحصول على دعم محلي، وبالتالي جعلوا سلطتهم مستندة إلى رضا الآخرين. فعلوا ذلك أول الأمر من خلال تقديم الأراضي والامتيازات إلى الأقطاب المحليين، الذين تحولوا إلى فرسان ومسؤولين أقوياء إلى درجة عرقلة أعمال البلاط. وبحلول القرنين الثاني عشر والثالث عشر، نشأت طبقة من النبلاء الأعظم شأنًا (the *szlachta*)، ربما في الحديث عنها قليل من التضليل، لأن أفرادها افتقروا في البداية إلى نظرة جغرافية متكاملة؛ فالسلطة كانت في العادة تمارَس محليًا، وعلى السكان المحليين، من خلال مجالس إقليمية تهيمن عليها العائلات الدينية والنبيلة.

كاد التنافس الناجم عن لامركزية السلطة يدمر المملكة؛ إذ إنه أثار عددًا من المستجدات السلبية ليس أقلها تنامي مشاعر الغرور والتكبر بين فلاحين كثرٍ كانوا يتمتعون بدرجة من الازدهار نتيجة الطلب الأوروبي على منتجات الحبوبً البولندية، ما دفع كبار النبلاء (*szlachta*)، الذين أصبح نفوذهم السياسي والاجتماعي محاصرًا، إلى رص صفوفهم وتعبئة جهدهم عبر التوجه إلى النبلاء الأقل منزلة. فتحالف النبلاء الأثرياء والفقراء معًا في مستهل القرن الرابع عشر، وكانوا يشكلون حوالى 10 في المئة من عدد السكان (كانت النسبة في باقي أرجاء أوروبا أقل من 2 في المئة عادة)، وبدأوا يشيرون إلى أنفسهم باسم «مجتمع النبلاء»، متّحدين حول أهداف وامتيازات مشتركة. تملصوا أولًا من الواجبات الضريبية، ومارسوا ضغطًا متزايدًا على البلاط تدرّجًا بعد إعادة توحيد بولندا في العام 1320 تحت قيادة فلاديسلاف الأول، بدءًا من معاهدة كوشيتسة (Koszyce) التي أعطت النبلاء كل ما طالبوا به تقريبًا. وحُلّت المشكلة السياسية للضرائب من خلال إعلان إعفاء النبلاء منها إلى الأبد. وضمنت المعاهدة احتكار النبلاء جميع المناصب التي يعيِّنها الملك، لكن لحظة انتصار النبلاء العظيم جاءت عند موت لودفيغ الكبير، تاركًا من بعده ابنته يادفيغا التي أجبرها النبلاء على الزواج بيوغيلا (أو جاغييلو)، الدوق الأكبر لليتوانيا. وضَمن النبلاء (*szlachta*) بضربة واحدة توحيد ليتوانيا وبولندا، وإقرار الحق الأكثر أهمية: الحق في تعيين الملك.

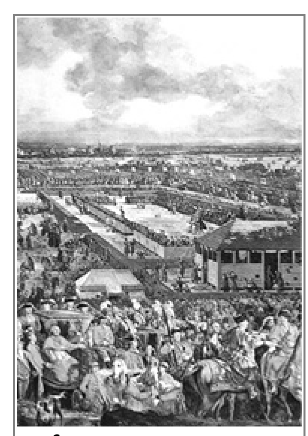
وافق نبلاء كثر على أن الحق في قص أجنحة الملوك يتطلب وجود برلمان إقليمي، فكان المجلس التشريعي المسمى (Diet) أو (Sejm) هو المقص والملتقى الذي يعبّر فيه النبلاء عن آرائهم، يعلنون منه لجميع الملكيات في أوروبا الحقيقة الصادمة، وهي أن الكيان السياسي في بولندا جمهورية متوَّجة. ومنذ اعتلاء يوغيلا العرش (حمل لقب فلاديسِلاف الثاني)، كان أعضاء المجلس

يعرضون عضلاتهم مرة واحدة في السنة وأحيانًا مرتين، وذلك في خلال دورة الانعقاد التي تستمر ستة أسابيع. كان المجلس الذي يهيمن عليه النبلاء والموظفون الرسميون النبلاء بالمولد (مثل الأساقفة والشخصيات المرموقة، بمن فيهم حكام الحصون والقلاع) يضع قوانين المملكة، فصار يتعين أن يكون الملوك كافة، واعتبارًا من العام 1454، منتخَبين في احتفال يسمّى pacta conventa. وبات الملك مجبرًا على الموافقة على ألا تكون هناك ضرائب جديدة أو رسوم عسكرية من دون موافقة البرلمانات المحلية، أو المجالس التشريعية (dietines)، التي يهيمن عليها النبلاء. وحاول ملوك متعاقبون الإيقاع بين البرلمانات المحلية من جهة والمجلس التشريعي (Sejm) من جهة أخرى، إلا أن ذلك ارتد عليهم؛ فبحلول العقد الأخير من القرن الخامس عشر، تحول المجلس التشريعي إلى هيئة من غرفتين، إحداهما مجلس الشيوخ (Senate) الذي يترأسه الملك ويتألف في غالبيته من الشخصيات الأرفع مقامًا في الدولة، والأساقفة وأمراء الحصون، وفيه مجموعة من رجال المدن، والأخرى مجلس النواب الجديد، الذي أسس في العام 1493، أي بعد سنة من إبحار كولومبوس [(383)] إلى أميركا الشمالية، وكان أعضاؤه ممثلين عن المجالس المحلية والإقليمية.

هكذا، ومن خلال شكل من الحكم التمثيلي الموجّه من برلمان ذي مجلسين، تمكّن النبلاء من تقنين اختلافاتهم مؤسسيًا، بغية تشديد الخناق بشكل أفضل على أي عاهل يحاول التصرف على أساس أنه ملك حقيقي. في خلال هذه العملية، حرص أعضاء غرفتي المجلس التشريعي على حماية أجنحتهم الاجتماعية، ولا سيما من خلال تشديد القيود السياسية على من بقي من ممثلي المدن. لم يكن المجلس برلمانًا مثلثًا على طراز ليون، ولم يكن هناك الرجال المدينيون الصالحون، بل اندمج النبلاء والإكليروس عمليًا في فئة واحدة، ومن غير هذه الفئة، كانت عضوية المجلس تقتصر على بعض الشخصيات المرموقة من مدن العاصمتين كراكوف [(384)] وفيلنيوس [(385)]، وبضع حواضر أخرى. وسرعان ما جرى تعليق حقهم في التصويت، فتحولوا إلى مجرد مراقبين بلا حق تصويت. وفي العام 1496، وجّه المجلس ضربة قاضية إلى رجال المدن، حين أقر قانونًا يمنعهم من حق شراء الأرض أو امتلاكها - وبالتالي ضمان أن النفوذ السياسي خارج نطاق المدن هو في يد النبلاء. توّج دستور العام 1505 الشهير، المعروف باسم *Nihil Novi*، الانتصار الكامل للنبلاء على النظام الملكي، وذلك من خلال وضع مجلس الشيوخ ومجلس النواب والملك في إطار مؤسسي واحد، ما سمح للنبلاء بإملاء أحكامهم وشروطهم على الحكم، بما فيه مؤسسات مثل محكمة العدل العليا، التي غُيِّر اسمها في العام 1578 إلى محكمة التاج، ورُفعت عنها صلاحيات اليد الملكية، وصار النبلاء أنفسهم من ينتخبون أعضائها سنويًا.

بقيت الجمهورية البرلمانية المتوّجة، التي يهيمن عليها النبلاء، حية حتى وقت متقدم من القرن الثامن عشر. وكانت مناسبات انتخاب الملوك من النبلاء مجتمعين (كما توحي لوحة مشهورة لتتويج ملك لبولندا وليتوانيا الأخير ستانيسواف أغسطس بونياتوفسكي (الصورة (21-3))، احتفالات رائعة أظهرت بجلاء أن سلطات التاج تعتمد كليًا على الرضا الذي يمنحه الناخبون.
كان ثمة عالم مقلوب رأسًا على عقب من «الديمقراطية الأرستقراطية» - بدأ استعمال هذا التعبير في خلال القرن السابع عشر - حيث كان الملوك بمنزلة الرعايا والنبلاء بمنزلة الأسياد لأنهم كانوا من القوة إلى درجة أن الرجال المولودين من نسب جيد بدأوا، اعتبارًا من النصف الثاني من القرن السادس عشر، يعتبرون أنفسهم «أمة نبيلة» صافية تطهرت من وحول الملوك والفلاحين والبرجوازيين معًا. في الواقع (وكما لاحظ جان جاك روسو)، كانت بولندا تتألف من ثلاث فئات: النبلاء، وهُم كل شيء، والبرجوازيين، وهُم لا شيء، والفلاحين، وهُم أقل من لا شيء [(386)].
رأت «أمة النبلاء» في نفسها بالتأكيد أمة ذاتية الحكم، وكانت طبقة النبلاء من الغيرة على سلطاتها إلى درجة أن مبدأ الإجماع - حق أي نبيل في ممارسة حق النقض ضد أي تشريع - دخل حيز التنفيذ اعتبارًا من العام 1699، وشمل جميع القرارات التي يتخذها المجلس التشريعي. امتدح المعنيون المعاصرون هذا التقليد الذي كان يسمّى liberum veto، لكن الحقيقة المُرة هي أن التمرد على مبادئ الحكم التمثيلي كان انتصارًا سلبيًا باهظ التكلفة؛ إذ سرعان ما ترتبت على التوهم بأن البولنديين هم إغريق زمانهم، عواقب متفجرة، منها أن المجلس التشريعي، الذي يمارس بالفعل احتكارًا شبه كامل للسلطة، أخذ يُبطل القرارات الصادرة عن محكمة التاج، محولًا نفسه بالتالي إلى مجلس تشريعي مع سلطات قضائية متكاملة. أصبح استخدام حق النقض في المجلس التشريعي منهجيًا إلى درجة أن دورات انعقاده الـ 53 بين عامي 1652 و1764 لم تشهد البتة صدور أي تشريعات عنه. نتج من ذلك ركود وانحرافات، وتفاقُم التوتر بين الأقطاب والنبلاء الأقل منزلة. وانتقل صراع السلطة بين النبلاء الأثرياء والنبلاء الفقراء إلى المجالس المحلية التي كان لكبار ملّاك الأرض، أمثال آل زارتوريسكي وآل باتوكي، النفوذ الأكبر فيها.

الصورة (21-3)



الديمقراطية الأرستقراطية: مشهد من الانتخاب العام وتتويج ستانيسواف أغسطس بونياتوفسكي، وارسو (أو فرصوفيا)، تشرين الثاني/نوفمبر 1764. من لوحة رسمها بيرناردو بيلوتو (1770).

بدأت الجمهورية البولندية المتوّجة تنهار في مواجهة ما أسماه روسو «الشغب الديمقراطي»، وباشر الأقطاب، باسم الملك، تكوين قوات عسكرية وفرض الضرائب لحماية مصالحهم الذاتية، مهددين باستخدام القوة العسكرية، وعمد بعضهم إلى إعلان كونفدراليات، في تعارض مع النظام الملكي ومع الأقطاب الآخرين أيضًا. وأصبحت السلطة السياسية تتركز في قصور الأقطاب الأكثر ثراءً، فأصاب الشلل النظام الملكي، وجرى تحدي أي محاولات للإصلاح وإجهاضها، كما حدث عندما حاول أغسطس الثاني [(387)] في العام 1719 إجراء التعديلات الدستورية بمساندة من هانوفر [(388)] والنمسا في مواجهة روسيا. لذا، ليس من العجيب أن تبدأ القوتان الخارجيتان، مملكتا بروسيا وروسيا المسلحتان بشكل جيد، احتساب الغنائم المتوقعة، خصوصًا عندما ينفجر الاقتتال العنيف. انزلقت بولندا بعد العام 1648 إلى حرب دائمة مصحوبة بالإفقار والوباء مدة سبعين سنة، وانخفض عدد السكان إلى حوالى الثلثين، وعم الخراب في المدن بشكل كامل، وبلغت الأوضاع المعيشية حالة من السوء أجبرت الحرفيين والمهنيين على العمل في الزراعة التي تدهور إنتاجها وتصديرها للحبوب تدهورًا مأساويًا.

آلت تجربة إعادة إحياء عالم المجالس الإغريقية في وسط أوروبا إلى الفشل. ومع مفاجأة التقسيم الأولى في العام 1772، بدأت الدولة كلها في السير نحو تقطيع أوصالها، فتقلصت (على حد وصف روسو في نيسان/أبريل من ذلك العام المصيري) إلى «منطقة مقفرة، منهكة، مقموعة وقليلة السكان، لا حول لها ولا قوة أمام أعدائها، وفي قمة سوء الحظ والفوضى». حاول الأقطاب الذين أظهروا وجه الشجاعة - من دون جدوى - الحد من الخسائر المستقبلية، من خلال تركيز السلطة في هيئة مجلس تنفيذي دائم وقوي يضم 36 عضوًا يختارهم المجلس التشريعي لتقديم المشورة إلى الملك وتسيير مؤسسات الحكم، لكن محاولات إدارة الأزمة السياسية فشلت. وكان على بولندا، عقب

المفارقة العظمى للثورة البيضاء في أيار/مايو 1791، والتي شهدت نجاح الملك والوطنيين المحليين في إقناع المجلس التشريعي (Sejm) بقبول الملكية الوراثية، ومجلس تشريعي وطني بلا حق النقض، وإلغاء امتيازات النبلاء، أن تعاني التقسيم مرتين، ثم انتهت التجربة البولندية مع الديمقراطية الأرستقراطية - وانتهت معها بولندا نفسها التي اختفت عن خرائط أوروبا لاحقًا مدة قرن ونصف القرن.

خزانة الملك

ترتب على موت الديمقراطية الأرستقراطية في بولندا تعلّم بضعة دروس، ليس أقلها حماقة رفضها القيادة، واستعدادها لتصديق أن في الإمكان الاستغناء عن آليات التمثيل في حكم جمهورية كبيرة تحتوي على انقسامات اجتماعية جديدة. لكن من منظور لاحق، إذا نظرنا إليها بقياس القيم الناضجة للديمقراطية التمثيلية، كان الضعف الجوهري في المغامرة البولندية يتعلق بالنوعية الديمقراطية الزائفة لديمقراطيتها الأرستقراطية. أما حقيقة أن درجة شرعيتها في عيون سكان البلد غير معروفة، فينبغي ألا تمنعنا من طرح سؤال صعب سرعان ما طرحه آخرون: ما نوع هذا المسمى ديمقراطية الذي يختزل الجميع في بيادق في ألعاب السلطة الأرستقراطية المدعومة من ملك؟

تطلب الأمر ثورة أكثر جذرية ممّا حصل في البلدان المنخفضة وبولندا، لطرح سؤال من هذا النوع على ملايين الناس. وكانت هناك حاجة إلى شيء أكثر تطرفًا وحدّة؛ شيء مثل صرخة مشهد رأس ملك سمين مرفوعًا على خشبة، علنًا أمام جمهور مخطوف الأنفاس.

هذا بالضبط ما تنبأت به النهاية الدموية للملكية في حوادث الثورة الإنكليزية التي اندلعت بعد جيل من التمرد في الأراضي المنخفضة. كان للمأساة الإنكليزية كثير من الأسباب والمسببين، ما أنتج مفاجآت كثيرة كبرى، كانت إحداها موجة طباعة ونشر رائعة نشبت مخالبها في قلب نظام السلطة السيادية ككل؛ ففي معركة ناسبي في 14 حزيران/يونيو 1645، أنزلت فرقة الخيالة المنشقة الموالية للبرلمان، والتي أطلق على فرسانها اسم الدروع أو جيش الأنموذج الجديد (New Model Army)، بالملك تشارلز الأول هزيمة جعلته يعاني سوء حظ إضافيًا تمثل في استيلاء المتمردين المنتصرين على صندوق مليء بمقتنياته الشخصية. كانت الرسائل المحفوظة بعناية في أحد الأكياس ذات اهتمام خاص لأعدائه. لذا، قام المتمردون في أوائل تموز/يوليو 1645 - وبفضل مطابع كثيرة تستخدم تقنية الطباعة المتحركة من النوع الذي طبّقه يوهان غوتنبرغ لإنتاج الكتاب المقدس - بتنظيم عملية نشر «خزانة الملك مفتوحة» (*The Kings Cabinet Opened*).[389]

تبعت ذلك على الفور، طفرة نشر جبارة، ولم يكن قد سبق أن جرى التعامل مع أسرار ملكية بهذا الازدراء وبهذا الشكل العلني. ومع انزلاق البلاد إلى حرب

أهلية، كانت الشؤون العليا للدولة تنكشف أمام جميع من يجيدون القراءة أو يجدون من يقرأ لهم أو يقدرون على قطف الثمار من دوالي النميمة. كشفت الرسائل (على حد قول المتطرفين) عن عزم الملك والملكة على «جلب قوات أجنبية، وأمير أجنبي مع جيش إلى هذه المملكة». وذكرت الرسائل نية الملك المعلنة «لتحديد فترة قصيرة لهذا البرلمان الدائم»؛ هذه الكلمات (كما واصل المتطرفون)، مضافة إلى تضامنه العام مع البابويين (Papists)، كانت دليلًا واضحًا على أن أقصر ملك في تاريخ البلاد، العاهل الذي لم يكن قادرًا على المشي أو النطق حتى الثالثة من عمره، لديه الآن مخططات طَموح، حتى اتُّهم بالسعي إلى «إطاحة القانون الساري المفعول في البلاد من طريق القوة». وأراد أيضًا أن «يلغي القوانين والأنظمة في هذه المملكة بالقوة المسلحة... وإلغاء جميع التشريعات المضادة للبابويين في هذه المملكة. وكان أمرًا جيدًا لقضية الحرية «اكتشاف هذه الأشياء التي كانت مخبأة مدة طويلة، وإخراجها إلى النور».

كان مناصرو الملك غاضبين ويناقضون أنفسهم من خلال ترديد هذه الاكتشافات حرفيًا، ليعلنوا اعتراضهم عليها بشكل مطبوع، فشجبوا «متمردي هذا الزمن» بسبب مصادرتهم «جوائز خسيسة كهذه»، وكذلك «تعهير هذه الوثائق الطاهرة المقدسة بعرضها على القاعدة الداعرة لعيون العامة». كان الأمر كله خيانة وغدرًا، وكان انتهاكًا مباشرًا لـ «شخص» الملك «المقدس»، ولـ «الحكم السعيد» المسمى ملكية. احتج المنتقدون بذهول: «لن يَدَعوه يثير كراهية (loath) متمرد، لن يَدَعوه يستخدم سيفه (Sword)... لن يَدَعوه يستخدم قلمه (Pen)، لكن سيفضحونه من أجل ذلك» [(390)].

يبدو أنه لم يخطر للملكيين المدافعين عن السرية أنهم باستخدامهم الصحافة المطبوعة لمحاربة صحافة مطبوعة إنما ساروا بأرجلهم إلى الفخ الذي نصبه لهم أعداؤهم بمكر؛ فهُم نجحوا في تغذية فورة الطباعة الهائجة - مع عواقب قاتلة على مؤسسة الملكية؛ حيث إن الملك فر بعد هزيمته في ناسبي بصيفين من قاعدة قوته في أكسفورد [(391)]، وسلّم نفسه إلى القوات الاسكتلندية، التي باعته على الفور لبرلمان وستمنيستر لقاء مبلغ مالي كبير. لكن الملك رفض على الفور العودة إلى العرش بشروط البرلمان، ما أثار الخلافات بين مؤيدي البرلمان، وزاد قلق بعض أقسام الجيش الأنموذجي الجديد الذي كان عديده وقادته متطرفين بروتستانت يرغبون في تحقير الملك، ويعرفون طريقة واحدة لفعل ذلك هي القتال في تشكيلات حربية على ظهور جيادهم. وجرى اعتقال الملك وحبسه في قصر البلاط في هامبتون، لكنه تمكن من الهرب من سجانيه خوفًا من الاغتيال، وتوجّه إلى جزيرة وايت [(392)] التي وضعه حاكمها تحت الإقامة الجبرية في قصر كاريبروك. حاول الملك ذو المكر والخداع الدائمين أن يعقد صفقة مع الملكيين الاسكتلنديين، الذين تعهدوا بإعادته إلى

العرش في مقابل وعده بجعل المشيخية (Presbyterianism) الديانة الرسمية لمملكتي إنكلترا واسكتلندا.

أشعلت الصفقة غضب البرلمانيين، ولاحظ بعض الجنود في اجتماع صلاة عسكرية في أيار/مايو 1648 أن لديهم مهمة إلهية في «طلب تشارلز ستيوارت [المقصود الملك من دون لقبه]، هذا الرجل الدموي، إلى المحاسبة، بسبب الدماء التي أهرقها، والأذى الذي سبّبه بكل طاقته، ضد قضية الله والشعب في هذه البلاد المسكينة» (لاحِظوا الإشارة إلى «الشعب» واقتناع المتطرفين بأن الله والحق إلى جانبهم). وأدى رفض الملك ومعارضيه التفاوض في ما بينهم في وقت لاحق إلى جولة جديدة من القتال المرير في البلاد بأسرها مع الجيش الأنموذجي الجديد بقيادة كرومويل [393] إلى جانب البرلمان - ضد الملك وضد مناصريه الاسكتلنديين، الذين أوقف غزوهم إنكلترا في أرضه في معركة بريستون في منتصف آب/أغسطس 1648.

بدأ الجيش، الذي أصبح ذا سلطة شاملة، تطهير البرلمان من مناصري المشيخية والمعتدلين، فعيّن برلمان المؤخرة (Rump Parliament)، كما صار يُعرف، لجنة برلمانية من أجل مفاوضة الملك وإعادته إلى العرش، «بشرط الأمان والشرف والحرية». كان هذا الشرط يعني أن يوافق على وجود برلمان بمجلسين، تكون له صلاحية التحكم في القوات المسلحة، ودفع التعويضات المتأخرة، والموافقة على تعيين الوزراء الأساسيين. رفض الملك الموافقة على أن يحقّر نفسه بنفسه، فانهارت المفاوضات قبل 12 يومًا من عيد الميلاد للعام 1648، فحاول البرلمان بصعوبة كبيرة، وفي مواجهة معارضة صريحة من مجلس اللوردات، ارتجال محكمة خاصة لتوجيه اتهام رسمي إلى الملك. وفي 20 كانون الثاني/يناير 1649، التأمت المحكمة العدلية العليا المشكّلة حديثًا لمحاكمته من غير أن يكون على علم بالدعاوى التي توشك أن تنال منه.

وجّه المدّعي العام جون كوك، المحامي المرموق في «غريز إن» [394]، إلى الملك لائحة بالتُّهم، منها تهمة «الخيانة العظمى والجرائم الكبيرة ... باسم مجلس العموم في إنكلترا» [395]، وحاول الملك أن يتكلم، لكن كوك حال دون ذلك بمواصلته الكلام، مؤكدًا أن الملك كان «مؤتمنًا بسلطة محددة للحكم بموجب القوانين السارية المفعول لا خلاف ذلك»، وأنه قام، بدل ذلك، بـ «شن حملة بشكل خياني وخبيث على البرلمان القائم وعلى الشعب الذي يمثله»، وخلص الادعاء إلى أن الملك «طاغية وخائن ومجرم وعدو صارخ عنيد لكومنولث إنكلترا».

كشفت المشادات اللاحقة بين كوك والملك عن تعريفين متناقضين للسيادة: طلب كوك من المتهم أن يجيب عن ادعاءات المحكمة، ففعل الملك ذلك من دون تأتأته المعتادة، نافيًا صلاحية المحكمة. أمّا سلطة البرلمان، فيمكن أن تنمو من براميل البارود التي لا يمكن أن تكون مصدرًا للحق على الإطلاق: «أريد أن أعرف بأي سلطة أنا مدعو إلى هنا»، قال الملك بانفعال، و«بأي

صلاحية، أعني قانونية. هناك سلطات كثيرة غير قانونية في العالم، اللصوص والناهبون على الطرقات العامة». أطرق قليلًا ثم وجّه تهديدًا قال فيه: «تذكروا أني ملككم، ملككم الشرعي، وأقول لكم فكروا في الخطايا التي تجلبونها على رؤوسكم، وفي الحكم الإلهي لهذه الأرض، فكروا قي ذلك مليًا...».

أصر كوك غير المؤمن بقرينة البراءة على أن يجيب الملك على التُّهم الموجهة إليه «باسم الشعب الذي انتُخبت ملكًا بسببه»، فانفجر المتهم في رده: «إنكلترا ليست مملكة انتخابية إطلاقًا، لكنها ملكية وراثية في الأقل لهذه السنوات الألف»، وقال بتهدج: «أنا أقف إلى جانب حرية شعبي أكثر من أيٍّ ممن جاؤوا إلى هنا ليمثلوا دور القضاة ... أنا لم أحضر إلى هنا امتثالًا للمحكمة... دعوني أرَ مذكرة قانونية مرخّصة ... من دستور المملكة، وعندها سأجيب».

حقق هذا الرد الذي قاطعه الجنود في المحكمة بهتافات «العدالة! العدالة!» الحكم النهائي للملك؛ ففي خلال صباح الثلاثاء، 30 كانون الثاني/يناير، أقر مجلس العموم قانونًا طارئًا يقضي بإعلان نفسه - كبرلمان لممثلي الشعب - المصدر الأعلى للسلطات، ويجعل إعلان أي ملك جديد مخالفًا. وبينما تابع البرلمان أعماله المعتادة، جرى اصطحاب الملك مشيًا من قصر القديس جيمس، عبر حديقة مشتركة، إلى وايت هول [(396)]، بحراسة فوج من الجنود المشاة الذين كانوا يلوحون بأعلامهم الملونة على وقع قرع الطبول. أُودع الملك غرفة صغيرة، منتظرًا ساعات عدة. تناول القربانة المقدسة، وعند فترة الظهر تقريبًا، تناول بعض الخبز وشرب كأسًا من النبيذ الأحمر.

ثم كان آخر شيء يقوم به؛ فمثل شجرة عليها علامة، محاطة بغابة من الحطابين الحاملين بنادقهم، دُفع بالملك عبر صالة المآدب، التي رسم سقفها بيتر بول روبينز، ومنها إلى بوابة وايت هول، التي نُصبت بالقرب منها منصة خشب عملاقة مغطاة بالقماش الأسود، تتوسطها فأس ومكعب خشب. تجمهر آلاف المشاهدين، واعتلى المنصةَ، وببطء، كلٌّ من الملك وطبيبه وأسقف وعدد من الضباط، من بينهم الجلّاد المقنَّع العقيد هاكر [(397)].

صمت الجمهور. بدا الملك هادئًا، وقد ارتدى قميصين لمنع برد طقس كانون الثاني/يناير من التسبب بارتجافه، ما يمكن أن يدفع الجمهور إلى الاعتقاد أنه يرتجف خوفًا أو ضعفًا، وسُمع يردد بعض الجمل المرتبكة، قال وهو واقف بثبات ومؤمن بأنه الملك بالحق المقدس: «أعتقد أن واجبي تجاه الله أولًا وتجاه بلدي أن أبرئ نفسي كرجل صادق وكملك جيد وكمسيحي صالح. ينبغي لسينودوس وطني أن يجتمع بحرّية ويناقش بحرّية بين أعضائه، ليبتّ هذا الأمر، عندما يكون كل رأي مسموعًا بحرّية ووضوح». قال ذلك بفهم واضح لتاريخ مجالس الكنيسة: «أنا شهيد الشعب»، قال ذلك كما لو أنه يبدو لحظة أنه في صف المتطرفين البروتستانت، ليعود من ثم إلى فكرته الأولى: «من أجل الشعب. أنا أرغب حقيقة في حريتهم وتحررهم مثل أي شخص آخر»،

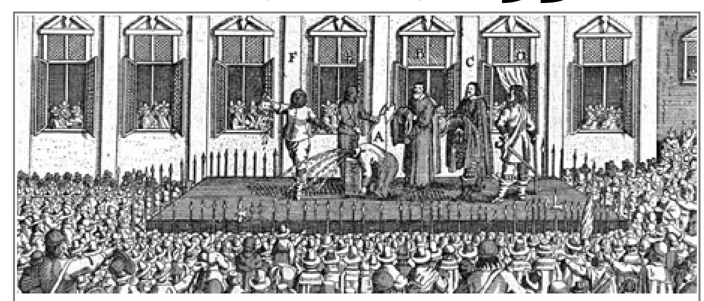
وأضاف: «لكن عليّ أن أقول لكم إن حريتهم وتحررهم يتكّونان من وجود حكم، السيد والرعية شيئان مختلفان بجلاء» [(398)].

كانت الكلمات توشك أن تتحول إلى صمت العنف؛ التفت الملك، الذي كان لا يزال في موقع الآمر، إلى العقيد هاكر، وأمره بأن يستخدم الفأس بعناية، حتى لا يتسبب بألم غير ضروري. سأل بعد ذلك عن قبعته الليلية التي جمع تحتها شعره الأجعد الطويل، وبمساعدة من الجلاد انتقل نحو المكعب الخشب قائلًا، وهو يثبت نفسه: «أنا صاحب قضية صالحة، والله الرحيم إلى جانبي، أنا ذاهب من تاج قابل للفساد إلى تاج لا يفسد، حيث لا إزعاج يمكن أن يكون، لا إزعاج في العالم».

نظر الملك الى المكعب ثوانيَ، ثم قال للجلاد: «عليك أن تنجز الأمر بسرعة».

الجلاد: «بسرعة، سيدي».

الصورة (3-22)



الإعدام العلني للملك تشارلز الأول في وايت هول، لندن، 30 كانون الثاني/ يناير 1649. من لوحة لرسام معاصر غير معروف.

الملك: «يمكنني أن أكون أعلى قليلًا».

الجلاد: «لا يمكن أن تكون أعلى من ذلك سيدي».

الملك (وهو يسبل يديه): «عندما أضع يدي على هذا النحو، عندها...».

بعد كلمتين أو ثلاث قالها لنفسه، ركع على المنصة، ثم وضع رأسه على المكعب، وأعاد الجلادُ تجميع شعر الملك تحت القبعة الليلية.

الملك، معتقدًا أن الجلاد على وشك أن يضرب: «انتظر الإشارة».

الجلاد: «نعم سأفعل، وكما تريد جلالتك».

بضع ثوان لاحقة، مد الملك يديه، شهق الجمهور المنقطع الأنفاس، وهوى الفأس مثبتًا ضحيته على المكعب. بضربة متقنة واحدة، انطلقت نافورة دم عبر المنصة (الصورة (3-22))، وبينما كان الجثمان يُرفع برفق إلى التابوت، الذي كان مجللًا بالمخمل الأسود، غرز الجلاد أصابع في الرأس المقطوع، وبصمت، رفعه عاليًا في الهواء، بضع ثوان، ليتسنى لكل ذي عينين أن يرى أن زمن الملوك والملكات ولّى.

للرجل الأفقر لقب حقيقي وحق عادل...

على الصعيد السياسي، ما عادت الأمور في إنكلترا، أو في بقية أوروبا، إلى ما كانت عليه قط؛ إذ نتجت من إعدام الملك، كجميع الحوادث الثورية، موجات صادمة أطلقت عواقب منحرفة بالتأكيد. وحوّل الإعدام مجلس العموم الإنكليزي في خلال فترة الكومنولث، التي استمرت من العام 1649 إلى العام 1660، إلى برلمان هيكل عظمي مشلول، ووضع إنكلترا في قبضة دكتاتورية كرومويل العسكرية (ولولا الاحتجاجات العالية النبرة في الجيش، لكان اللورد الحامي كرومويل قبِل التاج كملك). تراكم العنف العظيم على الإيرلنديين، وأُخضعت اسكتلندا، وقادت سياسة التوسع التجاري الهائج عبر القوة العسكرية البحرية إلى حرب مع الهولنديين الذين كانوا يحتكرون النقل البحري في العالم في النصف الأول من القرن السابع عشر، وإلى حرب مع إسبانيا، وجعل إلغاء الامتيازات والحيازات الإقطاعية، واعتماد مبدأ حق المِلْكية الشخصية المطلق للعقارات ضد الحكم، والبؤس الاجتماعي والأزمة السياسية الناجمة عن المصادرات ووضع اليد، أمورًا ممكنة على امتداد مئة وخمسين سنة مقبلة. ومع أن الملَكية بدأت تترك إحساسًا رخيصًا، وأصبحت مجرد منصب تُكتب مهماته بدم الملك، كان إعدام تشارلز الأول علانية مفعول نشوء فرقة دينية باسم الملك تشارلز الشهيد، بدأت مع نشر تأملاته المفترضة في الشهور الأخيرة من حياته. وراحت موجات من الشائعات تخط مجاريها في جسد الجمهورية الجديدة، فازدهرت المعجزات في الصحافة الشعبية، وكُشف عن أن كرومويل أمر بإعادة رأس الملك إلى جسده بإخاطته، وقيل إن حوتًا ضخمًا جنح على شاطئ دوفر [399] في الساعة نفسها التي أُعدم فيها الملك، وأن نجمة حارقة هوت على وايت هول تلك الليلة، وأن شخصًا من العامة أقسم أن الملك يستحق الموت فقد عينيه اللتين اقتلعتهما الغربان السود في جريمة صباح اليوم التالي.

صحيح أن الاستشهاد حفظ قضية الملكيين، ومهد الطريق أمام عودة الملكية (في العام 1660) وجعلها مقدسة عند الكنيسة الأنغليكانية، وصحيح أن تشارلز الثاني عاد متظاهرًا بأنه كان الملك من خلال الوراثة المقدسة، بالضبط مذ رُفع رأس والده عاليًا أمام الجمهور في وايت هول، وكذلك لا يمكن إنكار أن في الذكرى السنوية لا تزال أكاليل التذكار توضع أمام تمثاله الذي ينظر من أعلى إلى موضع إعدامه في وايت هول، لكن على الرغم من النكسات والتراجع، والمكاسب غير العادلة التي حققتها الطبقة المتوسطة الصاعدة والمالكة للعقارات، والطبقة العليا التي سيطرت على الحكومات المحلية، كان التغيير الجوهري الذي حصل في إنكلترا هو تحقير التاج وكنيسته لمصلحة الظهور المرئي للرجل العادي والمرأة العادية على مسرح التاريخ السياسي.

اشتكى منشور مغفل التوقيع باللغة الفلامنكية بشدة، من كيفية أن التمرد المبكر في البلاد المنخفضة أثار نقاشًا بين «النسّاجين وبائعي الفرو غير المتعلمين» إلى درجة أن العوام في لايدن [(400)] وغِنْت وضعوا الديمقراطية على جدول أعمالهم [(401)]، وهو ما صنعته الحوادث الإنكليزية، لكن بأسلوب أكثر تطرفًا. قطعت فأس الجلاد الحادة عميقًا في نسيج إنكلترا الاجتماعي، وأعطت، إلى حين، شرعية لبعض الأصوات الجديدة: صرخات المسحوقين من أجل التعامل معهم بكرامة واحترام، والنظر إلى ذلك حتى، كحق مكتسب. جرى إعلان أن الملَكية أصبحت «غير ضرورية ومرهقة وخطِرة» وملغاة باسم «حرية الشعب وسلامته ومصلحته العامة». وانبعثت الحياة في الخانة القديمة، «الشعب»، بروح منعشة ومعنى جديد. واستقطب النضال من أجل إلحاق الهزيمة بالملَكية دعم المدنيين من العامة الذين لديهم أفكارهم السياسية الخاصة، خصوصًا في جنوب إنكلترا وشرقها، وفي داخل الجيش الأنموذجي الجديد الذي سيّر شؤونه بعضَ الوقت من خلال استخدام ممثليه المنتخَبين. وسجّل رجل من جزيرة «وايت» لدينا هنا شيء اسمه لجنة، هي التي ألغت قرار نائب الملازم وقضاة الصلح، وفي اللجنة لدينا رجال شجعان: البائع المتجول رينغوود من نيوبورت، العطّار ماينارد، الفرّان ماثيو، المزارعان وايفل وليغي، والفقير باكستر من قلعة هيرست. هؤلاء حكموا الجزيرة كلها، وفعلوا كل ما رأوا أنه جيد في نظرهم [(402)].

مثّل إعدام تشارلز الأول نهاية درامية لحقبة طويلة في تاريخ الديمقراطية التمثيلية؛ فهو لم يعط صوتًا عامًا للباعة المتجولين والخبازين والعطارين والمزارعين والخدم البسطاء فحسب، بل أبرز أيضًا حقيقة أن شبح المساواة السياسية - للديمقراطية - سيطارد الحكم التمثيلي من الآن فصاعدًا. أشّرت حقيقة أن الملك دُفن في وندسور [(403)] بدلًا من كنيسة وستمنيستر بسبب الخوف من الفوضى العامة، إلى مستقبل لم يتخيله أحد - بالتأكيد ليس المتطرفون الورعون، الذين كان بعضهم يخطب بالمساواة من خلال الاستشهاد بـ [رسالة بولس الرسول إلى أهل] غلاطية (3:28) «ليس يهوديًا ولا يونانيًا. ليس عبدًا ولا حرًا. ليس ذكرًا ولا أنثى، لأنكم جميعًا واحد في المسيح يسوع». استطاعت الثورة الإنكليزية الفاشلة أن تضع لسعة في ذيل هذا المبدأ المسيحي القديم؛ فمع أن العقيد هاكر ربما لم يفكر في هذه الطريقة، فإنه تمكن من إعدام عاهلين بعد ظهر ذلك اليوم البارد في وايت هول: الملك جسدًا والتبجيل رمزًا. ومنذ ذلك اليوم، وفي غير إنكلترا أيضًا، وَعَد القتل الرمزي للملوك علنًا، سواء بجلادين ملثمين أو من دونهم، بأن الجمهور المتواضع الذي كان بمنزلة رعايا للتاج تحول إلى مواطنين ذوي قامات مستقيمة يعيشون في وطن، كما قال ألبير كامو [(404)] لاحقًا في مؤلفه الشهير الإنسان المتمرد، حيث أصبح عرش السلطة السيادية فارغًا إلى الأبد. وضع إعدام الملك نهاية لتقليد الجلوس على العروش، وأمات شكلًا من الحكم

وطريقة كاملة من الحياة كان فيها العاهل يحكم بمفرده، مثل الله، على كيان سياسي موجود ومرئي، يفهم نفسه على أنه امتداد لجسد السيد الزمني. كانت الملَكية أكثر من دعوى شخص واحد للحكم بموجب الحق الإلهي، على سبيل المثال. وكانت أيضًا مبررًا لنوع محدد من النظام السياسي؛ نوع يمكن ممارسته عبر فرد سيد واحد فقط؛ هذه النقطة تضيئها الجملة الدائمة التكرار التي قالها الأسقف الفرنسي المعاصر بوسيه (1627-1704)، وهي أن «الدولة هي في شخص الأمير». كان الكيان السياسي يتطلب نوعًا محددًا من القيادة، قائدًا هو بمنزلة نائب لله، صانع سلام، سيد كل شيء، يعرف وحده جميع أسرار الدولة، والد يحمي رعاياه أشباه الأطفال ويؤدبهم بمودة.

أثبتت محاكمة تشارلز الأول وإعدامه أنهما قاتلان لهذا النوع من النظام، وأن في إمكان القتلة وسفاحي البلاط أن يقضوا على الملوك في السر، لكن وضع ملك في المحكمة وإعدامه أمام جمهور فاغر فاه قتل جسدين، جسد الملك وجسد الكيان السياسي للهبة الإلهية. أصبح الحكم بعد ذلك في المبدأ، مفتوحًا للجميع وتعدديًا و- بصورة أكثر تطرفًا - ما عاد النظر إلى علاقات السلطة على أنها مقدسة، أو ترتبط رمزيًا بأشخاص ذوي مولد ملكي. أصبح النظر إلى شؤون من يأخذ ماذا وأين وكيف، مشروطًا: فهو متاح وفق الاجتهادات والتصرفات البشرية الأفضل، عبر حكم من ممثلين منتخَبين يتمتعون بدعم المواطنين كافة.

(245) العصور الوسطى أو القرون الوسطى تعبير يطلق على حوالى عشرة قرون من تاريخ أوروبا، منذ انهيار الإمبرطورية الرومانية في القرن الخامس وحتى القرن الخامس عشر. تنقسم هذه الحقبة إلى ثلاث مراحل: **الأولى** استمرت قرابة خمسة قرون، ويصطلح على تسميتها عصور الظلام، حيث كانت أوروبا ترزح تحت أوضاع معيشية وعلمية وثقافية وفكرية متخلفة؛ **الثانية** هي المرحلة الوسطى، واستمرت ثلاثة قرون، وشهدت الحروب الصليبية؛ **الثالثة** هي المرحلة المتأخرة، واستمرت قرنين، وشهدت بدء الإصلاحات الدينية في الكنيسة وإرهاصات عصر التنوير. (المترجم)

(246) William Shakespeare, «King Lear» (1606), Act 5, Scene 3.

(247) Baron de Montesquieu, The Spirit of the Laws (New York and London, 1949), book 2, chap. 2: «Of the Republican Government, and the Laws in Relation to Democracy,» p. 9.

(248) Marquis d’Argenson, Considérations sur le gouvernement ancien et présent de la France (Amsterdam, 1765), pp. 7-8.

(249) James Madison, «The Utility of the Union as a Safeguard Against Domestic Faction and Insurrection (continued),» Daily Advertiser, 22/11/1787.

أعظم نقطتي اختلاف بين الديمقراطية والجمهورية هما: **أولًا** تفويض الحكم في الأخيرة إلى عدد صغير من المواطنين المنتخَبين من البقية؛ **ثانيًا** العدد الأعظم من المواطنين، والفضاء الأوسع للوطن، والتي يمكن الأخيرة التمدد إليهما.

(250) ذُكر في:

Pierre Rosanvallon, «The History of the Word ‘Democracy’ in France,» Journal of Democracy, vol. 6, no. 4 (1995), p. 143.

(251) من كلمة لجيمس وِلْسون إلى المؤتمر الفدرالي (6 حزيران/يونيو 1787) موجودة في:

Max Farrand (ed.), The Records of the Federal Convention of 1787, 4 vols. (New Haven, Conn., and London, 1937), vol. 1, chap. 13, document 18, pp. 132-133.

(252) التطعيم عملية تُستخدم على نطاق واسع في الأشجار المثمرة، حيث يتم غرس أغصان برعمية من الشجرة المرغوب في ثمارها على جذع أشجار من نوعية أخرى ذات قابلية أفضل للنمو ومقاومة الأمراض. (المترجم)

(253) الاقتباس التالي مأخوذ من توماس بين:

Thomas Paine, Rights of Man (London, 1791, [1925]), part 1, pp. 272-274.

(254) الترجمة العربية للاسم هي الترجي. (المترجم)

(255) François Guizot, Histoire des origines du gouvernement représentatif, 1821-1822, 2 vols. (Paris, 1821-1922), مترجم إلى:
The History of the Origins of Representative Government in Europe (London, 1861), part 1, lecture 1, p. 12.

(256) *cortes* أصل الكلمة إسباني، وتعني المحاكم، ومرادفها بالإنكليزية Courts، لكن استخدامها اعتبارًا من القرن الثاني عشر توسع ليشمل المجالس الاستشارية للحكم الإقطاعي، وهي كانت تضم كبار الإقطاعيين والأعيان المؤيدين للملك أو الأمير، وتؤدي دورًا استشاريًا غير ملزم. (المترجم)

(257) الساعة الشهيرة ذات الدقات المهيبة المميزة في البرج الذي يحمل الاسم نفسه في قلب مدينة لندن. انتهى بناء البرج وتركيب الساعة في العام 1859، وسُمّيا تيمّنًا بمختصر الاسم الأول (بن) لوزير الأشغال الذي أشرف على المشروع، وهو بنجامين هول، ثم غُيّر الاسم إلى برج إليزابيث في العام 2012، احتفالًا باليوبيل الماسي لاعتلاء ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية العرش. (المترجم)

(258) A. F. Pollard, The Evolution of Parliament (London, 1920), p. 3; وهناك مصدر آخر يتطابق مع هذه الفكرة:
Alan F. Hattersley, A Short History of Democracy (Cambridge, 1930), pp. 78-79.

(259) من الرواية التي وضعها المؤرخ الإنكليزي وليام أوف مالميسبوري في سلسلة رولز:
William of Malmesbury, Rid the Sanctuary of God of the Unbelievers, Rolls Series, vol. 2, pp. 394-395, 398,
(**خلّص حرَم الله من الكافرين**)، ويقال إن أوربانوس الثاني قال: «أُطرد اللصوص وأعد المؤمنين. لا تدع صلة القرابة تمنعك؛ ولاء الرجل يكون في المقام الأول لله»، يُنظر أيضًا: Dana C. Munro, «The Speech of Pope Urban II at Clermont, 1095,» American Historical Review, vol. 11 (1906), pp. 231-242.

(260) الموريون أو المورو هو الاسم العامي الذي كان سكان شمال أيبيريا يستخدمونه لوصف المغاربة، الذين أصبحوا من سكان أيبيريا بعد الفتح الإسلامي. وأساس الاسم الذي يعني القمح يدل على لون البشرة الحنطي لسكان شمال أفريقيا. (المترجم)

(261) cives لقب يُنسَب إلى الحقبة الرومانية، وكان يعني المواطن الروماني الصريح الحائز الحقوق المدنية والسياسية والشخصية، مثل حق البيع والشراء، وحق الزواج بمواطنة رومانية، وحق التصويت والخدمة في وظيفة عامة. (المترجم)

(262) استنادًا إلى قاموس السلطات الصادر عن الأكاديمية الملكية الإسبانية في القرن الثامن عشر:
Real Academia Española, Diccionario de Autoridades (Madrid, 1737), vol. 1, pp. 627-628,

تشير كلمة *corte* إلى البلد أو المدينة التي يعيش فيها الملك أو الملكة ويعقد مجالسه (*consejos*) ومحاكمه (*tribunales*). وهذا استخدام تعود جذوره إلى الكلمة اللاتينية cohors (التي تدل على فناء أو ردهة، أو عدد من الجنود يبلغ 10 في المئة من فيلق). وتشير كلمة corte أيضًا إلى مجموع كيانات المجالس والمحاكم والوزراء والمسؤولين الذين تكون وظيفتهم تقديم المشورة وخدمة العاهل؛ وكلمة الجمع *cortes* التي تشير إلى مجلس المدينة الذي يخول ممثليه تقديم اقتراحات ومطالب، وتقديم خدمات للعاهل. أمّا المعنى الجديد لكلمة *cortes* والمتبلور حول مبادرة ألفونسو التاسع، فكان خلاصة مركّبة للمعاني الثلاثة السابقة.

(263) مجموعة من القوانين المكتوبة التي وضعها الحكام القوطيون في أثناء حكمهم مناطق شاسعة من جنوب غرب فرنسا اعتبارًا من القرن الخامس. (المترجم) (264) كما يشير المؤلف في معالجته هذه المفردة باللاتينية (procurator) بالإسبانية (procurador)، فإنها كلمة تعود بأصلها اللاتيني إلى المرحلة الجمهورية من روما، وتعني الشخص الموكل لتمثيل شخص آخر قانونيًا أمام المحاكم التي كانت تطبق القانون الروماني، وفي سياق تطور معناها الذي حافظ دومًا على مكونين من معناها، هما التمثيل والقانون، وصارت الكلمة تعني النائب العام أو المحامي العام. (المترجم) (265) Real Academia Española, Diccionario, vol. 5, p. 392.

(266) مقاطعة في شمال شرق إسبانيا، عاصمتها سرقسطة، تحدها فرنسا من الشمال، وتفصل بينها وبين البحر المتوسط مقاطعة كتالونيا. (المترجم)

(267) English Chartist: عبارة عن مطالب تتعلق بإصلاحات دستورية شاملة كانت حصيلة حركة شعبية عمالية كبيرة قامت في أنحاء المملكة المتحدة قرابة عقدين (من العام 1838 إلى العام 1858). تتلخص هذه المطالب في ستة بنود هي، بإيجاز شديد: حق التصويت لكل شخص بالغ فوق الـ 21 سنة؛ الإقتراع السري؛ إلغاء أي شروط للترشيح لمجلس العموم؛ تخصيص رواتب للنواب،؛ التمثيل المتساوي لعدد السكان؛ إجراء الانتخابات كل سنة. (المترجم) (268) مكلنبورغ منطقة تاريخية في شمال ألمانيا، تشكل حاليًا القسم الأكبر من مقاطعة مكلنبورغ - فوربوميرن. (المترجم) (269) المشهرة آلة تعذيب خشب كانت تُستخدم في العصور الوسطى لتعذيب السجناء وإهانتهم في الساحات العامة. (المترجم) (270) يُحتفى بالمجلس الأيسلندي في ثينغفيلر غالبًا، وهو يعود بتاريخه إلى حوالى العام 930، كأقدم مجلس تشريعي في المنطقة الأوروبية. هذه النظرة خاطئة؛ صحيح أن أعضاء المجلس كانوا يجتمعون في الهواء الطلق ويستمعون إلى اقتراحات الرجل الحكيم أولفليوت (Ulfljøt) ولكن - تشير الأدلة المتوافرة - إلى أنهم كانوا في العادة يقبلون تلك الاقتراحات بالتزكية، بلا نقاش أو جدال. هذا النوع من الحكم بالتزكية كان يتماشى كليًا مع قواعد المجالس الإقطاعية، كما أوضح أنطونيو مارونغيو. يُنظر: Antonio

Marongiu, Medieval Parliaments. A Comparative Study (London, 1968), part 1, and Walter Ullmann, Principles of Government and Politics in the .Middle Ages (Harmondsworth, 1961)

(271) مدينة مهمة من أقدم المدن الألمانية. تقع في ولاية بافاريا، على مقربة من ميونيخ، ويلتقي فيها نهرا ليش (Lech) وفيرتاخ (Wertach). (المترجم) (272) Marichalar and Manrique, Historia de la Legislación y Recitaciones del .Derecho Civil de España (Madrid, 1861-1876), vol. 7, pp. 455-456

(273) ذكر في:

Roger Bigelow Merriman, «The Cortes of the Spanish Kingdoms in the Later Middle Ages,» American Historical Review, vol. 16, no. 3 (1911), p. .482, note 29

(274) مفردة وصف هذه المجالس التمثيلية مستمدة من اللغة النوردية القديمة ومن اللغة الأيسلندية: (þing). وما زالت هذه الكلمة في الأسماء الرسمية للسلطات التشريعية في المنطقة، مثل الـ *Folketing* في الدانمارك والـ *Løgting* في جزر فارو، والـ *Storting* في النروج. كما تجعل هذه المفردة وجودها ملموسًا أيضًا في thing الإنكليزية، والتي تعني شيئًا، كلمة هي بمنزلة الحلقة الأخيرة في سلسلة من المضامين الممتدة من «المجلس» إلى «المحكمة» إلى «القضية» إلى «الشأن» إلى «الهدف» إلى «الشيء».

(275) المدخل (fjord) عبارة عن أخدود مائي ناتج من جرف جليدي يتميز بمناظره الطبيعية الخلابة والشديدة الحدة، وينتشر بشكل كبير في الدول الاسكندنافية. (المترجم) (276) مقاطعة تشمل الطرف الشمالي الغربي لهولندا، تبلغ مساحتها حوالى 3350 كم^2. (المترجم) (277) مقاطعة في الوسط الغربي لهولندا، مساحتها حوالى 1385 كم^2. تحمل عاصمتها الاسم نفسه، وتضم أكبر جامعة هولندية وأعرقها. (المترجم) (278) يشير المؤلف هنا برمزية إلى الرواية الدينية التي تروي شق النبي الموسى البحر بعصاه. (المترجم)

(279) الأرخبيل الجنوبي الغربي لهولندا، ويضم 11 جزيرة. (المترجم)

(280) المقاطعة الشمالية من بلجيكا المجاورة لهولندا. (المترجم)

(281) مدينة تقع شمال غرب بلجيكا. (المترجم)

(282) مدينة بحرية تاريخية وعاصمة إقليم ليغوريا في شمال إيطاليا. (المترجم)

(283) ثاني أكبر مدينة بعد ميونخ في مقاطعة بافاريا الألمانية. (المترجم)

(284) مدينة تقع شمال غرب بلجيكا، وتضم واحدًا من أكبر الموانئ الأوروبية. (المترجم)

(285) ثالث أكبر مدينة في إيطاليا، تقع على الساحل الجنوبي الغربي وعدد سكانها الحالي حوالى مليون نسمة. (المترجم) (286) أكثر أقاليم إيطاليا كثافة سكانية (حوالى 9,5 ملايين نسمة، بحسب إحصاءات 2010). يقع وسط شمال

البلاد، على الحدود مع سويسرا، وأكبر مدنه هي ميلانو. (المترجم) (287) ريتشارد فاغنر (1813-1883): من أشهر المؤلفين الموسيقيين الألمان. (المترجم)
(288) جزيرة إيطالية هي الثانية من حيث الحجم في البحر المتوسط. (المترجم)
(289) جزر مقابل الساحل الشمالي الشرقي لإسبانيا. (المترجم)
(290) تُعرف باسم الرابطة الهانزية، وضمت عددًا من المدن التجارية في منطقتي بحر الشمال وبحر البلطيق، واستمرت بين القرنين الثاني عشر والسابع عشر. (المترجم) (291) مدينة ألمانية على بحر البلطيق. كانت تسمى ملكة المدن في حقبة الرابطة الهانزية. (المترجم) (292) مقاطعة ألمانية كانت تتبع تاريخيًا لبروسيا، وجرى ضمها رسميًا إلى ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. (المترجم) (293) مقاطعة ألمانية كانت تُعتبر أهم مقاطعات ألمانيا الشرقية قبل إعادة التوحيد. (المترجم) (294) مملكة أورروبية تقع على بحر البلطيق، أدت دورًا محوريًا من القرون الوسطى إلى الحرب العالمية الأولى، حيث قُسّمت نهائيًا بين دول عدة، وكانت الحصة الأكبر منها لألمانيا. (المترجم)
(295) مقاطعة في جنوب غرب روسيا، عاصمتها تحمل الاسم نفسه، وكانت تسمى جمهورية نوفغورود حتى احتلالها من قوات القيصر الروسي إيفان الثالث في العام 1478. (المترجم) (296) مدينة في وسط شمال إيطاليا. (المترجم)
(297) منطقة تاريخية في ألمانيا على نهر الراين وسط ألمانيا. تتوزع الآن بين مقاطعتي بافاريا وهسن التي تضم مدينة فرانكفورت. (المترجم) (298) Johann F. Böhmer, Acta imperii selecta (Innsbruck, 1870), p. 130.
(299) ثالث أكبر مدن بلجيكا، وعاصمة مقاطعة فلاندر الشرقية. (المترجم)
(300) مدينة في فلاندر الغربية في بلجيكا. اشتهرت في الحرب العالمية الأولى موقعًا لخمس جولات قتالية بين قوات الحلفاء وقوات المحور. (المترجم)
(301) نمط جرماني قديم لفض المنازعات من خلال تبارز المتخاصمين، ومن يربح المواجهة يربح القضية. (المترجم) (302) عبارة عن كرسي معلق على طرف عمود خشب تتوسطه قاعدة متحركة، وكان المتهم أو المحكوم يوضع على الكرسي في ساحة عامة، ويمكن العابرين رفعه أو إنزاله من الجهة المقابلة، وكان في بعض الحالات يجري رفع الكرسي فوق بركة أو مجرى مياه وتعذيب الجالس عليه بتغطيسه في الماء وهو مربوط ثم رفعه. وكانت هذه العقوبة أكثر استخدامًا ضد النساء اللواتي يُتهمن بالزنى أو الحمل غير الشرعي أو الفجور. (المترجم) (303) يُنظر:
Niccolò Machiavelli, The Prince (De Principatibus) (Cambridge and New York, 1990; [Florence, 1532]), chaps. 9, 19,
ويُنظر أيضًا التعليق الدقيق لـ:

Quentin Skinner, The Foundations of Modern Political Thought, vol. 2: The Age of the Reformation (Cambridge and London, 1978), pp. 353-354.

(304) الإقليم الشمالي الشرقي من الولايات المتحدة الأميركية، ويضم ست ولايات هي ماين، ماساتشوستس، نيو هامبشير، فيرمونت، رود أيلاند، كونيكتيكت، وهي من أولى المستعمرات الإنكليزية والأوروبية الشمالية في أميركا. (المترجم)

(305) Charles F. Adams (ed.), The Works of John Adams, 10 vols. (Boston, 1850-1856), vol. 6, p. 469.

(306) كيان سياسي نشأ في أواخر الألفية الميلادية الأولى بقيام البابا يوحنا الثاني عشر بتتويج أوتو الأول إمبراطورًا على ألمانيا وشمال إيطاليا في العام 962. واستمر الكيان ذلك في الوجود حتى ألغي رسميًا في العام 1806، بعد سلسلة متشعبة من التغيرات التي أصابتها وجعلتها تنحسر إلى المنطقة التي تتشكل الدولة الألمانية المعاصرة من معظمها. (المترجم)

(307) مدينة بلجيكية تقع على نهر الموز في مقاطعة والونيا الناطقة بالفرنسية. (المترجم)

(308) Henri Pirenne, Belgian Democracy: Its Early History (Manchester, 1915), pp. 134-147.

[جرت المعركة في 11 تموز/يوليو 1302 قرب مدينة كورتراي، وتُعتبر من الوقائع المؤسسة للعداوة بين فئتي المجتمع البلجيكي، أي الفلمنكيين والوالويين. وهي موضع تخليد في التراث الفلمنكي، وتُعتبر ذكراها عطلة رسمية في مقاطعات بلجيكا الشمالية. (المترجم)]

(309) حملة الأقنان أو حملة الفقراء كانت جزءًا غير رسمي من الحملة الصليبية الأولى. انطلقت في نيسان/أبريل 1096، وهزمها السلاجقة في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه في مدينة نيفيه في الأناضول. اشتهر المشاركون في الحملة بإيمانهم البسيط، وتعلقهم بالخرافات، وسهولة استمالتهم من القادة المحنكين، ولم تنته حالتهم بالهزيمة الأولى، وصاروا جزءًا من النسيج الاجتماعي الأوروبي. (المترجم)

(310) جاء في نص الآيات المشار إليها من (سفر صموئيل الأصحاح 2:12) «متى كملت أيامك واضطجعت مع آبائك، أقيم بعدك نسلك الذي يخرج من أحشائك وأثبت مملكته. 2:13 هو يبني بيتًا لاسمي، وأنا أثبت كرسي مملكته إلى الأبد. 2:14 أنا أكون له أبًا وهو يكون لي ابنًا. إن تعوج أؤدبه بقضيب الناس وبضربات بني آدم. 15 ولكن رحمتي لا تنزع منه كما نزعتها من شاول الذي أزلته من أمامك. 2:16 ويأمن بيتك ومملكتك إلى الأبد أمامك. كرسيك يكون ثابتًا إلى الأبد». (المترجم)

(311) كلمات من أغنية بوب ديلن:

«It’s Alright Ma, (I’m Only Bleeding)»

(كل شيء على ما يرام يا أمي (أنا أنزف فحسب) التي أداها في العام 1965 في مجموعته بعنوان

[Bringing It All Back Home].

(312) وزير العدل الفرنسي بين عامي 1981 و1986 في عهد الرئيس فرنسوا ميتران. (المترجم)
(313) مقاطعة في الزاوية الجنوبية الشرقية لإنكلترا، تقع على القناة الإنكليزية، وفيها عدد من المدن والموانئ المهمة. (المترجم) (314) الشريف رتبة عسكرية تشير إلى قائد الشرطة في المقاطعة. لا يزال اللقب المستمد من اللغة العربية معمولاً به على نطاق واسع في المملكة المتحدة وأميركا وكندا، وهو الآن منصب رسمي يُشغَل عبر الانتخاب الحر. (المترجم) (315) تنبع أهمية هذا المطران من أنه كان الأخ غير الشقيق لوليام (الأول) الفاتح، وشارك في غزو إنكلترا، وحاز لقبَ إيرل مقاطعة كِنت، وكان قائدًا عسكريًا مرموقًا. (المترجم) (316) يبدو التقليد القاضي بأن يكون عدد المحلفين اثني عشر غير واضح المصدر، لكن هناك أدلة على أن ذلك كان يفسَّر في إنكلترا ومستعمراتها بعيون مسيحي على نطاق واسع، ينظر، على سبيل المثال، العمل المنسوب إلى اللورد سومرز
,A Guide to English Juries (London, 1682), pp. 10-11
في تشبيه متأخر اقتصر عدد [هيئة المحلفين] على اثني عشر لأن الرسل كانوا اثني عشر، للتنبؤ بالحقيقة؛ وكان التلامذة اثني عشر للوعظ بالحقيقة؛ كان المكتشفون الذين أُرسلوا إلى أرض كنعان من أجل اكتشاف الحقيقة والإبلاغ عنها، اثني عشر، والأحجار التي بنيت عليها أورشليم المقدسة اثنتي عشرة: وكما كان القضاة في القديم اثني عشر لمحاكمة أمور القانون وتحديدها، ودائمًا عندما يكون هناك أي قانون براءة بقسَم اليمين (waging Law))، كان يجب أن يكون اثني عشر لأداء القسم. (المترجم) (317) تقوم البابوية الكاثوليكية على مفهوم أن البابا في روما هو خليفة القديس بطرس، أحد تلامذة المسيح، ومؤسس أول كنيسة مسيحية في أنطاكية، بحسب الرواية الكنسية. (المترجم) (318) أسقف إيطالي (1029-1100) أطلق على نفسه بعد انتخابه لقب كليمنت الثالث، لكن بابويته لم تدم طويلاً بعد صلح الإمبراطور والبابا غريغوري، فتنحى في العام ذاته (1080) إلا أن عودة الخلاف بين الإمبراطور والبابا أعادته إلى منصبه بعد أربع سنوات، واستمر فيه حتى وفاته في العام 1100. وهو غير البابا كليمنت الثالث الذي ترأس الكنيسة بين عامي 1187 و1191. (المترجم) (319) لامبرت (1024-1088): مؤرخ من العصور الوسطى، رُسم راهبًا في العام 1058، في دير هرسفلد. وتُعتبَر مدوناته وكتاباته مرجعًا مهمًا لتاريخ ألمانيا والإمبراطورية الرومانية المقدسة. (المترجم) (320) مأخوذة من واحد من أقدم التوجيهات إلى الحياة الدينية، مكتوبة في حوالى العام 400:
.The Rule of St Augustine (New York, 1976), chap. 7, section 3
(321) رابع أكبر مدينة حجمًا في النمسا، وعاصمة الولاية التي تحمل الاسم نفسه. (المترجم)

Manegold of Lautenbach, Liber ad Gebehardum (Hannover, 1891), (322) pp. 308-410, and Manegold of Lautenbach, Liber contra Wolfelum, ed. by .Robert Ziomkowski Leuven (Paris and Dudley, Mass., 2002)
Günter Stemberger, «Stammt das Synodale Element der Kirche aus (323) .der Synagoge?,» Annuarium Historiae Conciliorum, vol. 8 (1976), pp. 1-14
(324) من أقدم الأقاليم التاريخية في وسط غرب الأناضول في تركيا اليوم. (المترجم)
(325) تاريخيًا، يشير الاسم إلى منطقة فرنسا وشمال إيطاليا ومناطق ألمانية غرب نهر الراين. (المترجم) (326) أسقف روما هو لقب آخر لبابا الكنيسة الكاثوليكية. (المترجم)
(327) مدينة يونانية قديمة على مضيق البوسفور، وهي الآن مدينة اسطنبول التركية. (المترجم) (328) عاصمة إقليم كوت دور في منطقة بورغوينا في شرق فرنسا. (المترجم)
(329) منطقة على ساحل البحر الأسود في غرب جورجيا، كانت مملكة معتبرة في القرون الميلادية الأولى. (المترجم) (330) مدينة إغريقية قديمة مقابل اسطنبول على مضيق البوسفور. (المترجم)
(331) مدينة تقع على بحيرة كونستانس في أقصى جنوب ألمانيا على الحدود مع سويسرا. (المترجم) (332) اسم المنطقة التي تقع فيها المدينة، وهي الآن تابعة لولاية بافاريا. (المترجم)
(333) عبارة عن هيئة تضم عددًا محدودًا من الأمراء الألمان المخولين انتخاب الإمبراطور الروماني المقدس اعتبارًا من القرن الثالث عشر، بموجب القانون الكنسي المعروف باسم المرسوم الذهبي. (المترجم) (334) جون ويكليف (1328-1384): فيلسوف ومصلح ديني مسيحي، عمل مستشارًا في البلاط الإنكليزي، وترجم **الكتاب المقدس** إلى الإنكليزية. (المترجم) (335) منطقة جبلية ذات أهمية تاريخية محاذية، لبوهيميا وتقع حاليًا شرق جمهورية التشيك. (المترجم) (336) مدينة في منطقة هوكستر في وستفاليا، ألمانيا. (المترجم)
(337) مدينة في إقليم نور على ساحل فرنسا الشمالي الشرقي. (المترجم)
(338) مدينة ألمانية متوسطة الحجم تقع في أقصى جنوب غرب البلاد، قرب المثلث الحدودي مع سويسرا وفرنسا. (المترجم) (339) J. H. Robinson (ed.), Translations and Reprints from the Original Sources of European History .(Philadelphia, 1912), series 1, vol. 3, chap. 6, pp. 31-32
(340) الآية الأولى من إنجيل يوحنا «فِي الْبَدْءِ كَانَ الْكَلِمَةُ، وَالْكَلِمَةُ كَانَ عِنْدَ اللهِ، وَكَانَ الْكَلِمَةُ اللهَ». (المترجم) (341) ورد في النص اسم ميكائيل كإمبراطور اليونان، إلا أن المراجع التاريخية تشير إلى أن إمبرطور اليونان في السنوات المشار اليها هو مانويل الثاني باليولوج، الذي استمر حكمه من العام 1391 إلى العام 1425. (المترجم) (342) نسبة إلى هولدريخ زوينغلي (H.

(Zwingli (1484-1531)، المصلح الديني السويسري الذي اعترض على فريضة الصيام، وحرص على كشف المخالفات الأخلاقية والمسلكية لرجال الدين، وعارض استخدام الصور والأيقونات في أماكن العبادة. (المترجم) (343) نسبة إلى جان كالفن (1509-1564)، المصلح الديني الفرنسي الذي كان يؤمن بأن الخلاص يأتي من طريق الإيمان بصرف النظر عن الأعمال.

(344) Anabaptists حركة تدعو إلى عدم تعميد الأطفال غير البالغين، وتعميد البالغين ولو سبق أن جرى تعميدهم في صغرهم. (المترجم) (345) مارتن لوثر (1483-1546): راهب وأستاذ لاهوت ألماني أطلق أوسع حركة إصلاح في الكنيسة، وأصبح الملهم الرئيس للحركة البروتستانتية. (المترجم) (346) دسيدريوس إراسموس (1466-1536): فيلسوف هولندي من رواد الفلسفة الإنسانية، وله مؤلفات كثيرة في التربية والسلوك. (المترجم) (347) مصلح ديني اسكتلندي (1514-1572)، أسس الكنيسة المشيخية (Presbyterian)، وكان له دور كبير في إحلال البروتستانتية محل الكاثوليكية في اسكتلندا. (المترجم)

(348) الدونس هي العاصمة الإقليمية لمقاطعة برويكشاير في اسكتلندا. (المترجم)

(349) kirk هو الاسم الذي أطلقه الإصلاحيون الاسكتلنديون على الكنائس، تمييزًا لها من الكنائس الكاثوليكية، وتعبيرًا عن خلوها من الصور والتماثيل والأيقونات التي تغطي جدُر الكنائس القديمة. والكلمة اسكتلندية مشتقة من المصدر الأصلي لكلمة church. (المترجم) (350) مقاطعة ساحلية في شمال شرق اسكتلندا. (المترجم)

(351) من عظة ألقاها جون هاملتون كما وردت في يوميات أرتشيبولد جونستون:

John Hamilton in: Diary of Archibald Johnston of Wariston, 1632-1639 .(Edinburgh, 1911), vol. 1, p. 326

(352) «The Confession of Faith of the Kirk of Scotland: or THE NATIONAL COVENANT, with a Designation of such Acts of Parliament as are Expedient for Justifying the Union after Mentioned,» Assembly at .Edinburgh, session 23 (30 August 1639)

(353) Alexander Henderson, The Bishops Doom. A Sermon Preached before the General Assembly which sat at Glasgow anno. 1638. On Occasion of Pronouncing the Sentence of the Greater Excommunication against Eight of the Bishops, and Deposing or Suspending the Other Six .(Edinburgh, 1792)

(354) جاء في نص الآية كاملة: «هكَذَا يَكُونُ الآخِرُونَ أَوَّلِينَ وَالأَوَّلُونَ آخِرِينَ، لأَنَّ كَثِيرِينَ يُدْعَوْنَ وَقَلِيلِينَ يُنْتَخَبُونَ». (المترجم) (355) عاصمة ولاية ساكسونيا الألمانية، وأكبر مدينة فيها. (المترجم)

(356) جيروم هيرمس بولسيك (توفي في العام 1584): راهب فرنسي منشق عن الرهبانية الكرملية، لجأ إلى بلاط ربيبه، دوقة فيريرا في إيطاليا، قبل أن ينتقل إلى جنيف ويعمل في مهنة الطب. ألّف كتابين عن كالفن وعن الفرنسي البروتستانتي ثيودور بيزا، وضمّنهما معلومات شخصية ومسلكية لا يمكن التأكد من صحتها. (المترجم) (357) يُنظر السيَر الذاتية التي كتبها صديق لوثر فيليب ميلانتشتون (Ph. Melanchthon) (في العام 1548)، وخصم لوثر يوهانس كوتشلوس (J. Cochlaeus) (في العام 1549). تُرجمت وأعيدت طباعتها في: Elizabeth Vandiver et al. (eds.), Luther’s Lives. Two Contemporary Accounts of Martin Luther (Manchester, 2002);
التفاصيل عن معاملة كالفن من قِبل جيروم بولسيك (Jerome Bolsec) في: Bernard Cottret, Calvin. A Biography (London, 2002).
(358) جميع الاقتباسات مأخوذة عن:
»Areopagitica: A Speech for the Liberty of Unlicenc’d Printing,» in: E. H. Visiak (ed.), Milton. Complete Poetry and Selected Prose (Glasgow, 1925).
(359) إحدى البوابات التاريخية في سور لندن القديم. (المترجم)
(360) العُشر ضريبة دينية كانت تُفرض على المنتجات والمحصولات بواقع 10 في المئة. ولا يزال التقليد هذا قائمًا عند بعض الجماعات الدينية، لكن على أساس طوعي لا إلزامي. (المترجم) (361) الشركة المبجلة لمنتجي القرطاسية والصحف
(The Worshipful Company of Stationers and Newspaper Makers);
أُقيمت كمؤسسة قابضة في العام 1403 في لندن، وكانت تحتكر تقريبًا قطاع الطباعة والنشر، وتؤدي دورًا بارزًا في وضع الأنظمة التي تقيد النشر وتقنن الرقابة. (المترجم) (362) البنس قطعة نقدية إنكليزية، قيمتها 1 على 240 من الجنيه الإسترليني. (المترجم)
(363) يستخدم المؤلف اقتباسًا من الأمثلة المنسوبة إلى المسيح، وهو مثال الحنطة والزوان مثل القمح والزوان (متى 13:24-30، 36-43). (المترجم) (364) مقاطعة تاريخية في هولندا كانت جزءًا من الإمبراطورية الرومانية المقدسة حتى أواخر القرن الخامس عشر، حين أصبحت دوقية مستقلة تمثل نقطة ارتكاز ديموغرافية وسياسية للأراضي المنخفضة. (المترجم) (365) مقاطعة هولندية مجاورة لألمانيا. (المترجم)
(366) مقاطعة تشكل اليوم القسم الشمالي من بلجيكا وتضم عاصمتها، بروكسل. (المترجم)
(367) مقاطعة كانت تغطي منطقة الساحل الغربي لما يُعرف اليوم بهولندا، بعد أن أعطت اسمها لعموم مملكة الأراضي المنخفضة (Netherlands)، وتحولت بعد انفصالها عن الإمبراطورية الرومانية المقدسة إلى قوة تجارية واقتصادية وعسكرية مهمة أدت دورًا لاحقًا في توحيد الأراضي المنخفضة. (المترجم)

Act of Abjuration,» in: E. H. Kossmann and A. F. Mellink (eds.),» (368)
.Texts Concerning the Revolt of the Netherlands (Cambridge, 1974), p. 225
(369) استخدم المؤلف تعبير burghers، الذي يعني ما تعنيه كلمة برجوازي، لكن بخصوصية تتصل بالبلاد المنخفضة التي كانت سباقة تاريخيًا في إنتاج طبقة جديدة من الأثرياء، الذين كوّنوا ثرواتهم من خلال النشاط الاقتصادي والتجاري المديني. (المترجم) (370) أُطلق عليه هذا اللقب بعد مشاركته والده ملك فرنسا جان الثاني في معركة بواتييه في العام 1356، وكان في الرابعة عشرة من عمره وتعرض للأسر. (المترجم) (371) مقاطعة في شمال شرق فرنسا على الحدود مع بلجيكا. (المترجم)
(372) مقاطعة تقع الآن في إقليم والونيا البلجيكي. (المترجم)
(373) إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة (من العام 1486 إلى العام 1519) وينتمي إلى سلالة هابسبورغ. (المترجم) (374) عاصمة إقليم فلاندر الشرقية في بلجيكا حاليًا. (المترجم)
(375) لا يزال الاسم نفسه مستخدمًا للإشارة إلى برلمان هولندا الذي يضم مجلسين للشيوخ والنواب. (المترجم) (376) Sophocles, Antigone, 1. 296.
(377) Plutarch, Lives: Cleomenes, chap. 27, section 1.
(378) ديوجانس الكلبي، فيلسوف يوناني (412-323 ق. م) عاصر الإسكندر المقدوني، وتُنسب إليه المدرسة الكلبية (Cynicism). (المترجم) (379) Diogenes Laertius, Diogenes, book 6, section 50.
(380) Dutch لغة جرمانية غربية تنتمي إلى عائلة اللغات الجرمانية مع الإنكليزية والألمانية، تسمى بالعربية اللغة الهولندية. (المترجم) (381) تعبير يُطلَق على الذين ينتمون إلى سلالات ملكية وأميرية وأرستقراطية في أوروبا. (المترجم)
(382) مثال لانعدام العفة هذه هو الكتاب المميز الذي انتهى على لائحة البابا بولس الرابع الملعونة للكتب الممنوعة، وهو
Commentariorum de republica emendanda libri quinque
(**ملاحظات على إصلاح الجمهورية، في خمسة كتب**) لأندريه مودرزيويسكي
(1503-1572) (Modrzewski) A. F.,
اللاهوتي والخبير السياسي الأبرز في الدولة في القرن السادس عشر. وهو دافع فيه عن الحاجة إلى إصلاح سياسي في الجمهورية البولندية - الليتوانية وأشار إلى أهمية «الديمقراطية» التي عرفها مودرزيويسكي كـ «كيان سياسي محكوم من أغلبية الشعب»، نوع خاص من الحكم الجمهوري تكون فيه «المواقع الحكومية موزعة من خلال انتخابات عادلة تستند إلى المصلحة العامة». كان الكتاب الذي صدر بين عامي 1551 و1554 بين أوائل المنشورات التي تحدثت بشكل إيجابي عن الديمقراطية والجمهوريات في جملة واحدة. وهو أحدث ضجة صغيرة لأسباب جيدة عدة؛ إذ يفند أن الملوك لا يتمتعون بـ «سلطة موهوبة من الله»، وأن عليهم أن يخضعوا لانتخابات دورية من جميع

الرجال البالغين (كان مودرزيويسكي يعتقد أن النساء، تيمنًا بالمثال السيئ لحواء، لا يجلبن أي شيء سوى الأذية في الشؤون العامة). ودعا طبقة النبلاء البولندية إلى مشاركة سلطاتها في مساواة أكبر مع بقية طبقات المجتمع، واقترح أن تقيم الكنيسة القداديس باللغة البولندية لا اللاتينية، وأن تسمح للكهنة بالزواج؛ وأصر على أن يصبح تعليم الأطفال (الذكور) مسؤولية الحكومة من الآن فصاعدًا، وليس مسؤولية الكنيسة. فور قرار البابا بولس الرابع حظر الكتاب جرت ترجمته بسرعة من اللاتينية إلى الإسبانية والإيطالية والألمانية والفرنسية. صدرت طبعة ثالثة من الكتاب باللغة اللاتينية كاملة ومنقحة من مودرزيويسكي نفسه في بال [سويسرا] في العام 1559. والاقتباسات الواردة أعلاه مأخوذة من النسخة البولندية. يُنظر: A. F. Modrzewski, O poprawie Rzeczpospolitej (Warsaw, 1953), pp. 99, 121, 133.

(383) كريستوفر كولومبوس (1451-1506): بحار إيطالي، كان أول أوروبي يصل إلى أميركا في العصر الحديث في العام 1492، في رحلة موّلتها المملكة الإسبانية. (المترجم) (384) من أعرق مدن وسط أوروبا وعاصمة المملكة البولندية من أواسط القرن الحادي عشر. (المترجم) (385) عاصمة ليتوانيا وأكبر مدينة فيها. (المترجم)

(386) الاقتباسات الواردة مأخوذة من:

Jean-Jacques Rousseau, Considérations sur le gouvernement de Pologne (Indianapolis and New York, 1972; [1772 mon publié]), pp. 27, 42, 2.

(387) فريدريك أغسطس الثاني القوي (1670-1733): أمير سكسوني من سلالة هابسبورغ أصبح ملك بولندا وليتوانيا في العام 1694، بعد تغيير مذهبه إلى الكاثوليكية. (المترجم) (388) مدينة رئيسة في شمال ألمانيا، عاصمة ولاية ساكسونيا السفلى، وكانت حينذاك عاصمةً لبروسيا. (المترجم) (389) Thomas Fairfax (Sir), The Kings Cabinet Opened: or, Certain Packets of Secret Letters & Papers, Written with the Kings Own hand, and Taken in his Cabinet at Nasby-Field, June 14. 1645 (London, 1645).

(390) يُنظر المنشور المجهول المصدر:

A Key to the Kings Cabinet; or Animadversions upon the Three Printed Speeches, of Mr Lisle, Mr Tate, and Mr Browne, Spoken at a Common-Hall in London, 3. July 1645. Detecting the Malice and Falshood of their Blasphemous Observations made upon the King and Queenes Letters (Oxford, 1645), pp. 2ff.

(الخط المائل في النسخة الأصلية)

(391) مدينة تاريخية إنكليزية تقع على بعد 82 كم شمال غرب لندن، في حوض نهر التيمز، وتضم أعرق جامعة في العالم الغربي. (المترجم) (392) جزيرة

كبيرة وسط جنوب إنكلترا، في أقصى شمال القناة الإنكليزية. (المترجم)
(393) أوليفر كرومويل (1599-1658): عسكري وسياسي إنكليزي سطع نجمه في الحرب الأهلية الإنكليزية. (المترجم) (394) جمعية شرفية مرموقة في الأوساط القضائية والحقوقية الإنكليزية، وواحدة من الجمعيات التي ينبغي لكل محام الانتماء إليها لممارسة المهنة أمام المحاكم العليا. (المترجم)
(395) هذا الاقتباس والذي يليه مأخوذان من:
William Cobbett, Complete Collection of State Trials, vol. 4 (London, 1809), pp. 995, 1074.
(396) المقر الحالي للحكومة البريطانية. (المترجم)
(397) فرانسيس هاكر (توفي في العام 1660): ضابط في الجيش البرلماني. كان، إضافة إلى قيامه بإعدام الملك، من بين القضاة الـ 59 الذين أطلقوا حكم الإعدام. (المترجم)
(398) الاقتباسات والتفصيلات مأخوذة من الرواية الرسمية:
King Charles. His Speech Made Upon the Scaffold At Whitehall-Gate, Immediately before his Execution, On Tuesday the 30 of Jan. 1648 [sic] With a Relation of the manner of his going to Execution. Published by Special Authority (London, 1649).
(399) مدينة ساحلية في مقاطعة كِنت، جنوب شرق إنكلترا. (المترجم)
(400) مدينة على ضفة نهر الراين في جنوب هولندا. (المترجم)
(401) J. Scheffer, Vant Swingelsche Calff, etc. (Paris, 1580):
«تعلّم هؤلاء النساجون وبائعو الفرو غير المتعلمين من دعاتهم الدينيين كيف يناقشون، ويشعرون بلذة محددة في ذلك، مع أنها بلا سبب ولا فهم، وكأنها تأخذ وقتًا طويلًا للشرح، في مقارنة الديمقراطية والأوليغارشية والبلوتوقراطية والأرستقراطية، و، أفضل شيء الملكية ... يقول الغنتيون [نسبة إلى مدينة غِنْت] علنًا إنهم ما عادوا يريدون مزيدًا من القبعات ذات الزوايا الأربع والأثواب الطويلة والرؤوس المخملية: هذا يعني الإكليروس والأطباء المتعلمين والنبلاء». مركزًا على غباء عموم الشعب (*ghemeyn puepel*)، يصل المؤلف الكاثوليكي اللئيم إلى استنتاج كريه يلامس موضوعًا افتتاحيًا في هذا الكتاب: «من دون الإكليروس والدكاترة المتعلمين، سيكون علينا قريبًا أن نرى الارتباك الرهيب والأكثر خطورة ممّا كان في بابل على الإطلاق».
(402) John Oglander (Sir), in: Christopher Hill, The English Revolution 1640 (London, 1940), part 4.
(403) قلعة حصينة وقصر كبير في مقاطعة بيركشاير، لا تزال العائلة المالكة في بريطانيا تستخدمهما حتى اليوم. (المترجم) (404) ألبير كامو (1913-1960): فيلسوف وجودي وروائي فرنسي مولود في الجزائر، وحائز جائزة نوبل في الأدب. (المترجم)

الفصل الرابع: القرن الأميركي

اقصفي رعدًا، حُثّي الخطى، اضربي ضربات انتقام.
والت ويتمان [(405)]
قرع الطبول - انهضي أيتها الأيام من أغوارك العميقة (الرقم 3)
عزّز حد الفأس الذي قصّر عهد تشارلز الأول سمعة أوروبا كوطن أُم للحكم التمثيلي، ومسقط رأس ممارسات أساسية مثل تبوّؤ المنصب، البرلمانات، حرية الصحافة، والحكم القائم على قبول الشعب الذي يعيش داخل دول ذات إقليم جغرافي محدد. ومع نهايات القرن الثامن عشر، ومن دون سابق إنذار، انتقلت الحركة فجأة نحو الغرب، بعيدًا من أوروبا، عبر المحيط الأطلسي، في اتجاه مدن تعج بالنشاط مثل بوسطن وتشارلستون وفيلادلفيا. جعل التحول في البوصلة من الولايات المتحدة الأميركية نقطة الارتكاز الجديدة للديمقراطية في العالم، كما أنه أطلق العنان للاعتقاد المحلي الفخور بأن ثورة العام 1776 كانت أول ثورة ديمقراطية حديثة.
أوحت الفعاليات السياسية التي جرت باكرًا على مسارح البلدان المنخفضة وفي إنكلترا البروتستانتية، أن الأمور أكثر تعقيدًا، لكن لندع أولًا الجهة الأخرى تتكلم. هناك تقليد أميركي مهيب يفترض أن قفزةً نحو الديمقراطية بدأت مع طلقات بندقية في العام 1776، في اللحظة التي أعلن المستعمرون المحليون، الذين كانوا يعتبرون أنفسهم قبل ذلك رعايا بريطانيين مخلصين، استقلالهم بشجاعة عن القوات البحرية ذات الأشرعة البيض والقوات العسكرية ذات المعاطف الحمر العائدة إلى الوطن الأم. توخى أنموذج فيلادلفيا في الاستقلال الذي نتج من ذلك، على ما تقول تلك الرواية، اتحادًا فدراليًا يضع أيدي الشعب الأميركي بقوة على مقاليد السلطة الحكومية. كانت الفدرالية الجديدة نموًا طبيعيًا لـ «المبادئ الأساسية للديمقراطية الاستعمارية الأميركية»، مثل التوق إلى «الحكم الذاتي المحلي والنفور من الأرستقراطية السياسية والاجتماعية» [(406)]. وفي خلال فترة الكونفدرالية القصيرة، تُواصل الرواية، أنتجت الحكومات المتراخية مركزيًا، وعلى مستوى الولايات، معطوفة على مزاجية السياسة المحافظة لواضعي دستور العام 1787، «ردة فعل ملحوظة معادية للديمقراطية». وجرى عكس ذلك في النهاية، في مطلع تسعينيات القرن الثامن عشر، من خلال إنشاء الحزب الجمهوري الديمقراطي [(407)] بقيادة توماس جيفرسون [(408)]، في مواجهة الفدراليين الذين كان يهيمن عليهم ألكسندر هاملتون [(409)]. وبعد أول انتقال سلمي للسلطة الحكومية من حزب إلى آخر على الإطلاق في العام 1801، تمتع الديمقراطيون، بقيادة جيفرسون، بسيطرة كاملة على الحكم الأميركي، باستثناء القضاء. ويُعتبر خطاب القسَم الذي ألقاه جيفرسون في تلك السنة وثيقة صريحة وقوية للمبادئ

الديمقراطية التي تؤخذ اليوم كمسلّمات، أو المقبولة بشكل شامل، بمنزلة المبادئ الأساسية لمؤسسات الحكم الأميركي. وأعلن جيفرسون انحيازه إلى «الديمقراطية» ضد الأرستقراطية. (تُواصل الرواية) أنه دافع عن «حقوق الإنسان»، وإتاحة فرص سياسية أوسع، وتسوية الفروق بين المستويات الاجتماعية: «أؤمن بأن هذا ... هو أقوى حكم على وجه الأرض»، قال في خطابه الحماسي في حفل التنصيب الرئاسي، قبل تعداد «البركات» التي تتمتع بها الجمهورية الجديدة: «منفصلين بلطف بالطبيعة ومحيط شاسع عن خراب الإبادة لربع هذا الكوكب؛ سامِيي الأخلاق جدًا لنتحمل تراجع الآخرين وانحطاطهم، ممتلكين وطنًا مختارًا، في ما يكفي من متسع لأحفادنا آلافًا وآلافًا من الأجيال، متمتعين بإحساس حقيقي بالحق المتساوي في استخدام إمكاناتنا، وامتلاك قطاعاتنا الإنتاجية، والفخر والثقة من أقراننا المواطنين، ليس نتيجة ولادة، لكن من خلال أفعالنا و[من خلال] إحساسهم بها؛ متنورين بدين حميد، يتجلى، في الحقيقة، ويمارس بأشكال متنوعة، مع ذلك كلها تنمي الصدق، الحقيقة، القناعة، عرفان الجميل، وحب الإنسان ... مع كل هذه البركات»، يسأل جيفرسون «ما هو الضروري أكثر ليجعل منا شعبًا سعيدًا ومزدهرًا؟» [(410)].

الشرانق والفراشة

لا تزال قصة أن الديمقراطية الأميركية تأسست في أمجاد العام 1776 يكررها الأميركيون على نطاق واسع في اللقاءات العامة وفي مناهج الدراسة، ويكررها الصحافيون، كما أنها تتكرر على المواقع الحكومية على شبكة الإنترنت. المشكلة أنها تستخف على نحو سيئ بكيف أن الالتزام الأميركي بتفويض السلطات الشعبية حرث الأرض التي روتها السياسات المؤيدة للعبودية من خلال مبدأ حقوق الولايات لتنتج المحوصلات التي غذّت ضراوة الحرب الأهلية. وكما سنرى لاحقًا، لم يكن التاريخ الملهم للديمقراطية التمثيلية في أميركا قصة بسيطة من التطور السعيد. وعلى الصعيد، لم يكن انتصاره مضمونًا، بل كان دومًا هشًا ومحفوفًا بالمخاطر أكثر مما تقوله قصص الكتب المدرسية. لكن الشيء الأكثر غرابة في الحقيقة في ما يتعلق بقصة أمجاد العام 1776 هو صمتها حيال حقيقة بسيطة تتمثّل في أن السادة الجمهوريين الذين انتصروا لأنموذج فيلادلفيا في الحكم، بصرف النظر عن وجهات نظرهم في طيف واسع من القضايا، لم يكونوا متحمسين للديمقراطية بأي معنى.

ليس هناك من شك في الأصالة التاريخية لأنموذج فيلادلفيا في الحكم الجمهوري، ولم يسبق للعالم أن شهد ما أسماه جيمس ماديسون في وصفه الشهير «الجمهورية المركّبة» (compound republic): نظام فدرالي من مستويين لسلطة الدولة، كان مصمَّمًا للاستغناء عن شراك النظام الملكي من خلال

إقامة توازن سلطات بين الرئيس والكونغرس والمحكمة العليا في جمهورية تميّز سلطة القانون والانتخابات الدورية، وبالتالي تسمح للمواطنين بتنمية احترامهم لحرياتهم المدنية والسياسية - على مستوى قاري. وعندما ننظر إلى هذه الجمهورية الدستورية المسماة الولايات المتحدة الأميركية بحكمة المنظور اللاحق، نجد أنها كانت ابتكارًا بارزًا لديه احتمال ديمقراطي هائل، لكن قول ذلك يؤدي إلى تضخيم مفارقة أن هذا الصرح كله بُني باسم وضع حد للديمقراطية. عارض بعض أعضاء النخبة الثورية «الديمقراطية»، مستخدمين كلمات وقحة وصفيقة إلى حد يجده كثيرون اليوم محرجًا. ويعتبر السياسي النافذ جورج كابوت (G. Cabot) (1752-1823) من بوسطن مثالًا لذلك، في الطريقة التي ساند فيها علنًا أقرانه الثوريين بشجب الديمقراطية (بالخط المائل) كـ the government of the worst (حكم الأسوأ) [(411)].

فضّل معظم السياسيين المحليين كلمات ألطف بحروف عادية، لكنه شارك السياسيَ كابوت الاعتقاد أيضًا بأن الديمقراطية تعني أثينا، أي شكلًا من الحكم الضيق النطاق والقابل للانهيار، لأنه يستند إلى احتمالات التقلبات الخبيثة للسواد الأعظم. تحدّث، حتى المتطرفون مثل توماس بين، الذي لم يكن قد أصبح بعدُ صديقًا معلنًا للديمقراطية، بالطريقة نفسها التي استخدمها معارضوه المحافظون؛ ففي منشوره الفائق الجرأة تحت عنوان «الفطرة السليمة»، وهو الكتيب الأكثر مبيعًا في الحقبة الثورية (سعر النسخة منه شلنان) وأول نداء مطبوع من أجل الاستقلال وأضرمت كلماته النار في أجزاء مهمة من أميركا، حذّر بين من سهولة خضوع الجمهوريات للطغيان الشعبوي، فأشار إلى حالة صياد السمك توماسو أنيلو، المعروف باسم ماسانيلو، الذي تحول إلى طاغية في القرن السابع عشر، بعدما أثار السكان في نابولي في الأسواق، مخاطبًا أحط المشاعر فيهم، ومستخدمًا الخطب الديماغوجية، ليقودهم إلى انتفاضة ضد المحتلين الإسبان. نبّه بين إلى أنه «إذا تجاهلنا ذلك الآن، يمكن أن يظهر لاحقًا ماسانيلو آخر ليقبض على مشاعر القلق العام، وربما جمع معًا المحبطين والمهمشين، ومن خلال ادعاء سلطات الحكم لأنفسهم يجرفون الحريات في هذه القارة مثل الطوفان» [(412)].

لم تكن مشاعر بين استثنائية؛ فماديسون، المؤلف الرئيس للدستور، والذي كان له دور مزدوج كمالك للعبيد ومزارع تبغ في فرجينيا، قال النقطة نفسها عندما هاجم أولئك «المنظّرين السياسيين» القدماء الذين كانوا يفضّلون ذات مرة «الديمقراطية». كان يستخدم مفردتي «ديمقراطي» و«ديمقراطية» ويفهمهما على أنهما غير ملائمتين لزمانه، بالتالي هما بمنزلة عباراتين مهينتين. عنت الديمقراطية عند أكثرية العوام والرعاع شكلًا صغير الحجم، ونوعًا من النظام الطبقي تبتلع فيه مصالح الأكثرية و«ضياع العامة» الاهتمامات الأسمى للأقلية. ينبغي الخوف من الديمقراطية، يختم ماديسون في مقالة كتبها لصحيفة بتوقيع مستعار باسم روماني هو «بابليوس» [(413)]، وصارت تُعرف لاحقًا

باسم [ورقة] «الفدرالي الرقم 10» (Federalist 10)، فـ «كانت الديمقراطيات على الدوام مشاهد اضطراب وخلاف؛ يتم دائمًا اكتشاف عدم انسجامها مع الأمان الشخصي أو مع حق الملْكية، وكانت عمومًا قصيرة العمر بمقدار ما كانت عنيفة في موتها». كانت الديمقراطية، المعادية للتمثيل، غير قادرة على إنتاج قادة سياسيين «يمتلكون الكفاءة الأكثر جاذبية والشخصيات الأكثر رسوخًا وشيوعًا»، وهي قلّصت، بعد إذ مورست على نطاق ضيق، آفاق الناس، وبالتالي أنتجت قادة ومواطنين «أصغر من أن يقدروا على استيعاب أو السعي الى أهداف وطنية وكبيرة» [(414)]. ولو قُدّر لماديسون التعرف إلى تعاطف الجمهورية الهولندية مع الديمقراطية قبل مئتي سنة، أو لو كان له أن يلم بالنقاش الفرنسي الأخير بشأن «الديمقراطية التمثيلية»، فلربما كان سيعتبر وجهات نظره بخصوص الديمقراطية مثيرة للسخرية، وسيحتفظ بمسافة عنها تسمح له بتوقع أن المؤسسات الجديدة التي جهزتها الثورة قادرة على إنجاب كائن جديد من الديمقراطية، لكن ماديسون لم ير الأمور على هذا النحو قط.

يجب ألا نفاجأ أنه لم يفعل ذلك، في الأقل، لأن دفاعه غير المتناقض عن الجمهورية (republicanism) ضد «الديمقراطية» كان جزءًا من العقيدة السائدة في زمانه. يساعد هذا في شرح بعض الملامح النخبوية الغريبة لسلوك الثوريين، بداية من قواعد السرية التي اعتمدوها لصوغ دستور العام 1787 وإقراره، خلف أبواب مغلقة في مقر مجلس نواب ولاية بنسلفانيا. كانت نخبويتهم مموهة بترداد تراتيل المديح لـ «الشعب». ومثل ترنيمة لإله غائب مدعو إلى صنع المعجزات، كان بناة الدولة يتعبدون «الشعب»، صورة متخيلة كانت حاضرة وغائبة معًا. تم تبرير جميع انواع الاقتراحات باسمه. «الشعب ككل، هو الذي سيعرف، وسيرى، سيشعر بتأثيرهم»، قال حاكم بنسلفانيا موريس (1752-1816) في معرض دفاعه عن مبدأ سلطة تنفيذية منتخبة يمكنها عمليًا التصدي لتجبّر المشرعين. وافق الحاكم السابق لولاية ديلاوير جون ديكنسون (1732-1808) على ذلك بالقول: «سيعرف الشعب الشخصيات الأكثر تميزًا في ولاياتهم، وسيقوم الشعب في الولايات الأخرى بمحاكاتهم من خلال اختيار أولئك الذين لديهم الأسباب العظيمة ليتباهوا بهم». ولمّح معظم الثوريين الآخرين إلى «الشعب»، وذكروا في بعض الأحيان حتى، ما كان مالك العبيد من فرجينيا جورج ميسون (1725-1792) يسميه تفخيم «عبقرية الشعب» [(415)] (the genius of the people).

كانت عبقرية «الشعب» في أذهان سادة أمثال ميسون وديكنسون وموريس، عصية على التنبؤ بها، ومليئة بالآراء المتضاربة، وهذا يساعد على شرح لماذا كانوا يعتقدون أن «الشعب» يفضّل أو لا يفضّل كثيرًا من المواقف المتناقضة. وأبلغ مندوب ماساتشوستس المشاغب إيلبردج جيري المؤتمر الدستوري أن «الشعب في نيو إنغلند لن يتخلى أبدًا عن نقطة إجراء انتخابات سنوية» (سرعان ما فعلوا ذلك). وفي غضون ذلك، أصر مندوب كونيكتيكت أوليفر

إيلزورث (1745-1807)، المحامي وأكبر مناصري العبارة الجديدة، أي «الولايات المتحدة»، على أن عبقرية الشعب المحلية ليست متلائمة مع وجود جيش قاري محترف. وردّ عليه الحاكم موريس سائلًا، باسم الشعب، وتمثيلًا لحماية الشعب «من يمكنه الحكم بكفاءة على كيفية توزيع مهمات القوات المسلحة من أجل حماية الشعب وأمنه، مثّل الشعب نفسه الذي سيكون موضع الحماية والأمان؟».

يمكننا أن نرى بوضوح أشد/بعد مرور قرنين، أن الإشارات الودية الغامرة إلى «الشعب» كانت ألعابًا كلامية جدية ضمن ألعاب نفوذ تهدف إلى بثّ أسئلة صعبة حول كيفية أن تحكم الجمهورية الجديدة نفسها. كانت الشعبية الكبيرة لـ «الشعب»، كمصدر متخيل للسلطة السيادية، حبلى باحتمالات ديمقراطية، إذا كان المقصود من الديمقراطية ببساطة حكم الشعب بشكل مستقل. لكن النقطة المفيدة والأقل وضوحًا هي الطريقة التي دافع من خلالها الثورويون عن «الشعب» ضد الرذائل المتصورة للديمقراطية؛ فالدستور يبدأ بالجملة الشهيرة «نحن الشعب» (We the people)، لكن كل شيء تجسد في الوثيقة تقريبًا، كان يهدف إلى إبقاء «الشعب» بعيدًا، والإبقاء على «عبقرية» الشعب المفترضة وحكمته في الحفظ. كانت «نحن الشعب» تعني «نحن ممثلو الشعب المنتخبون البارزون»، وكان النظر إلى الشعب على اعتبار أنه في حاجة إلى حكم صارم. نبذ معظم ثورويي فيلادلفيا الشعب، بلغة أفلاطون، وقيل أن الشعب كان شديد الجهل لمعرفة مصلحته. وشبّه جورج ميسون إعطاء الناس الحق في انتخاب رئيسهم بـ «امتحان تمييز ألوان لرجل أعمى». وأبدى روجر شيرمان (1721-1793)، المندوب الذي كان أيضًا عمدة لمدينة نيو هيفن [416]، الرجل الذي امتدحه توماس جيفرسون بأنه لم يقل في حياته كلمة حمقاء قط، تفضيله انتخاب الرئيس بصورة غير مباشرة، وانتخاب مجلس نواب من مجالس النواب في الولايات، لأنه كان يفترض أن الشعب «لن يكون أبدًا مطلعًا على الشخصيات بما يكفي»، لأنه «عرضة للتضليل على الدوام».

لذا، كان يُنظر إلى الديمقراطية على أنها حكم الجاهل. وفي المقابل، كان يُنظر إلى الجمهوريات على أنها الأفضل عندما تكون محكومة من رجال المعرفة الذين يبقون العواطف خارج السياسة. دفعت المخاوف من الجهل الصريح والكامل لدى «الشعب» - الوجه الآخر لتعبده - الثوريين إلى القيام بحركات جمباز ذهنية، بصورة ماهرة تخطف الأنفاس في بعض الأحيان، وثمة مثالان لذلك: الأول لجوء جيمس ماديسون إلى حجة أن الرجال الحكماء فحسب قادرون على تقرير أساسيات الحكم، لأن «الشعب» شخصية مضطربة عصبيًا، ولا يمكنه معرفة نفسه. وأصر ماديسون في كلمة موجهة إلى المؤتمر الدستوري على أن «إذا كانت آراء الناس مرشدًا لنا، سيكون من الصعب علينا أن نختار الطريق الواجب سلوكه». وأضاف بلهجة حازمة: «لا يمكن أي عضو في المؤتمر أن يقول آراء جمهوره الانتخابي في هذا الوقت،

ولا حتى يمكنه أن يقول كيف سيفكرون لو كانوا يمتلكون المعلومات والقبسات التي يمتلكها الأعضاء هنا؛ بل ماذا سيكون تفكيرهم بعد ستة شهور أو سنة من الآن». وكانت خلاصة ماديسون مناسبة لسيد جمهوري: «علينا أن نفترض ما هو صحيح وضروري في حد ذاته».
يتجلى المثال الثاني في الملاحظات الرشيقة والكثيرة التكرار للحاكم موريس عن صعوبات كسر الروابط بين الديمقراطية والأوليغارشية؛ فموريس قال إنه ينبغي منع الأغنياء من تسيير الحكومة لأنهم ينغمسون في العادة السيئة لإثارة حماسة الآخرين، ويحتاج الأغنياء والناس معًا إلى أن يكونوا تحت السيطرة. وحذّر أقرانه المندوبين في المؤتمر الفدرالي بالقول: «علينا أن نتذكر أن الشعب لا يتصرف أبدًا من منطلق العقل وحده، فالشعب مثل الأطفال، في حاجة دائمة إلى الضبط، من أجل مصلحته»، وبما أن «الأغنياء سيستغلون عواطف الناس ويحولونها إلى أدوات لقمعهم»، فإن الحكومة التي يسيّرها سادة جمهوريون حيوية، بل ضرورية بالفعل.
هكذا، كان «الشعب» مصدر البهجة لرجل ومصدر رعب لآخر، لأن منطق موريس وجد نفسه، مع جميع الكلام عن الحرية، متشابك الأيدي مع المؤسسات والممارسات التي صار لها لاحقًا إحساس أوليغارشي بارز. لم يكن هو الوحيد، بل فكّر جميع قادة الثورة تقريبًا في حيثية المعضلة السياسية المربكة بشأن كيف يمكن تجاوز الكيان السياسي الذي يقوده ملك، وبقايا برلمان، من خلال بناءٍ شكل جمهوري من الحكم يبقي مصدر سيادته - «الشعب» - مستقلًّا تمامًا عن مقاليد السلطات الحكومية. ويساعد انعدام الثقة الشعبي هذا المتعاطف على شرح الانحرافات العميقة في عملية بناء الدولة، ولم يكن هناك كيان موحد اسمه «الشعب» من دعا إلى مؤتمر لبتّ مصير أميركا بعد الاستعمار. كان ذلك في الحقيقة من عمل أقلية صغيرة من النشطاء تتداول الأمر باسم الناس. وكان الذين وضعوا الدستور في المؤتمر الفدرالي الذي بدأ في 25 أيار/مايو 1787، مندوبي 12 ولاية من الولايات الـ 13 الأعضاء في الكيان السياسي الجديد (لأسباب مبدئية رافضة للفدرالية، لم يحضر أي مندوب من ولاية رود أيلاند). وهُم أجروا مداولات في ما بينهم بسرية تامة، وكان هناك اتفاق على أن من غير الممكن أن «تُطبع» محاضر المؤتمر «أو تنشر أو أن يصرح عنها من دون إذن»، وهي نقطة أثارها ماديسون في رسالة إلى جيفرسون في باريس بعد أسبوع من افتتاح أعمال المؤتمر، من خلال تكرار أن «حتى التواصل السري والموثوق» بشأن القضايا أو التصويت لم يكن مسموحًا به بموجب أحكام المؤتمر.
أُعطيت أعذار متعددة لسبب السرية، فأشار بعض الشخصيات (مثل جورج ميسون) إلى أن المندوبين كانوا وكلاء أحرارًا، وبالتالي لديهم الحق في تغيير آرائهم، وذلك لا يمكن (أو سيكون أقل احتمالًا) أن يحدث إذا كانت هناك سجلات مقرَّة وعلنية ومحفوظة. وكان آخرون قلقين من أن يستغل أعداء

المؤتمر التقارير عن المناقشات إذا كانت في التداول الحر، تطلبت الحرية الجمهورية انضباطًا حديدًا. كانت هناك أيضًا تحيزات أكثر عمقًا ضد المشاركة الشعبية في بناء الدولة، خصوصًا الخوف من «عواطف غير ودية تمامًا تجاه الاضباط والانسجام»، كما حذر من ذلك جيمس ماديسون وألكسندر هاملتون في مقالة صحافية صارت لاحقًا تعرف باسم [ورقة] الفدرالي 49[(417)] (Federalist 49). أعاد الثائران، في معرض التعبير عن عدائهما لاقتراح فاشل بشأن تضمين الدستور الفدرالي الجديد بندًا عن مؤتمر دستوري، وهو ابتكار الكالفنيين الاسكتلنديين، تأكيد إيمانهما بشعار أن «الشعب هو المصدر الشرعي الوحيد للسلطة». لكن التوسل إليه بشكل متكرر يؤدي إلى الحط من سمعة الحكم، بينما التوسل إليه بانتظام، على سبيل المثال، من خلال انتخابات سنوية، يجعل الأمور أكثر سوءًا، على حد قولهما. هذه التوسلات يمكن أن تشير إلى عيوب في الحكم، وتحرمه «الوقار الذي يسبغه الوقت على كل شيء، والذي لا يمكن الحكومات الأكثر حكمة وحرية أن تتمتع من دونه بالاستقرار المطلوب». نبه هاملتون وماديسون أيضًا إلى أن «الشعب» يشتمل بشكل طبيعي على «تنوع في الآراء إزاء قضايا وطنية عظيمة»، وإن استشيروا بشكل متكرر يمكن عندئذٍ فحسب أن تسود البلبلة. وستؤدي «الروح الحزبية» إلى تفكيك الجمهورية الفتية، ومع هذا الشقاق سيأتي بالتأكيد «خطر إقلاق الراحة العامة من خلال تحفيز المشاعر الشعبية بقوة».

تجلى الأثر التراكمي لهذه الطروحات في بلوغ الاستنتاج القائل إن «الشعب» سيكون له دوره في الحصول على المعلومات وفي التعبير عن موقفه لاحقًا، في خلال عملية الإقرار التي ستتم لاحقًا. لهذا السبب، أمر صنّاع الدستور أن يكون مقر مجلس نواب بنسلفانيا، حيث كانوا يجتمعون، تحت الحراسة، واتفقوا على أن تكون مداولاتهم غير مدونة رسميًا، أي أن تقتصر الصحيفة الرسمية على إظهار الاقتراحات الرسمية ونتائج التصويت بالمناداة الاسمية لكل ولاية، وأن يتم التحفظ على وقائع المؤتمر حتى يحين الوقت، وقت الانتهاء من عملية المصادقة على الدستور الجديد. كان من الطبيعي إبقاء الصحافة بعيدة بوضوح من المهمة الصعبة لكتابة دستور من أجل أربعة ملايين إنسان، فوبّخ جورج واشنطن، القائد العسكري الذي أصبح رئيسًا للمؤتمر، بغضب، أحد المندوبين لأنه أسقط سهوًا ملاحظاته على أرضية قاعة مجلس نواب الولاية، قائلًا: «أتوسل إليكم أيها السادة أن تكونوا أكثر انتباهًا، خشية أن تصل أعمالنا إلى الصحف، وتشوش الاطمئنان بتكهنات سابقة لأوانها». كان جيمس ماديسون، الذي لم تُنشر ملاحظاته حتى بعد وفاته في العام 1840، مصرًا بالمقدار نفسه على اعتبار حكمة الصمت ضرورية لأن الصحافة، من دون ذلك، «ستنتشر شائعات مثيرة للانقسام»، وهو قال في وقت لاحق: «لم يكن ممكنًا قط اعتماد الدستور في المؤتمر لو كانت النقاشات علنية» [(418)].

غذّت قاعدة السرية ثقافة سياسية من التقدير والاحترام تجاه الرجال الذين يملكون العقارات والمعرفة والفضائل المدنية. كان بعضهم بالطبع مالكي عبيد، وكان جورج واشنطن، صاحب المزرعة في فرجينيا ومالك العبيد منذ ولادته، من أولئك السادة الجمهوريين الذين يعتبرون أنفسهم ممثلين للرجال الأفضل ملبسًا، الأفضل تعلمًا، الأفضل مأكلًا، والأطول من معظم العامة الذين كانت لغتهم ومنطقهم بخشونة جلد أيديهم القذرة. لم يكن واشنطن ديمقراطيًا، ولم يهدر أي كلمة وهو يلخص موقفه دفاعًا عن ذلك: «تقتضي فكرة سلطة الشعب وحقه في تأسيس حكم مسبقًا، واجب كل فرد أن يطيع الحكم القائم» [(419)]، كان هذا هو نشيد ثقافة سياسية ترفض الأحزاب السياسية بشدة، ولا تثق في «الفضائل الحزبية» و«الروح الحزبية» والجمعيات المدنية المنظمة عمومًا، بل تعاديها. كانت تخشى ما وصفه ماديسون بشتى الطرائق بـ «الحماسة العاطفية الحزبية» و«العنف التحزبي» و«القوة العليا للأكثرية المتعجرفة والمعنية». وكانت حتى ثقافة سياسية تنطوي على مخاوف من إمكان أن تصبح الجمهورية الجديدة ضعيفة بسبب الخيانة، أو أن تتقوض بسبب الاختلافات الاجتماعية الحقيقية، على سبيل المثال بين أصحاب المزارع في شمال كارولينا [(420)] وفرجينيا وجنوبهما، المستوطنين الهولنديين على ضفاف نهر هدسون [(421)]، التطهيريين [(422)] في نيو إنغلند وأصحاب المتاجر الألمان في فيلادلفيا. عززت هذه المخاوف المقلقة كلها «روح الـ 1776» [(423)] الانتصارية سياسيًا. هذه المخاوف تساعد في شرح سبب كون الشكل الحكومي الذي بناه الثوار يرتكز على الحد من نمو المجتمع المدني، وتصفية الضغوط الشعبية، ولو اقتضى الأمر ممارسة سلطات قضائية عليا، مدعومة بالتهديد باستخدام القوة العسكرية.

باسم الجمهورية المركّبة و«شعبها»، كان السادة ثوريو العام 1776 مستعدين ليكونوا أقوياء ويتصرفوا بخشونة، ضد خصوم من لحم ودم، كما أظهروا في الحكم الشهير الصادر لاحقًا عن المحكمة العليا الفتية وغير المجربة، تحت اسم «ماربوري ضد ماديسون» [(424)]؛ هذه القضية بالتحديد مهمة لأنها تُظهر مقدرتهم على تحريك الخيوط - واتكالهم على أوهام المؤسسات التي أنشأوها للتو، خصوصًا عندما تقع في خلاف مفتوح.

قبل مباشرة النظر في القضية أكثر من سنة، وفي خلال شباط/فبراير 1803، كان يلوح في الأفق خلاف كريه محتمل بين قاضي قضاة المحكمة العليا مارشال [(425)] والرئيس جيفرسون بشأن تعيين وليام ماربوري [(426)] قاضيًا في واشنطن العاصمة. خشي متابعون كثر حصول الأسوأ، فماربوري كان رجلًا مصرفيًا من ولاية ميريلاند، وواحدًا من مجموعة من الرجال المعادين لجيفرسون، كان الرئيس المنتهية ولايته جون آدامز قد عيّنهم قضاة إقليميين أو قضاة صلح، قبل يومين فقط من تسليم مهمات منصبه. وسرعان ما أطلق رسامو الكاريكاتور اسم ’«قضاة منتصف الليل»‘ على القضاة المعيَّنين في

اللحظة الأخيرة. لم يكن جيفرسون مسرورًا بذلك، فأوعز إلى المدعي العام - ما يوازي منصب وزير العدل - ليفي لنكولن، ووزير خارجيته الجديد جيمس ماديسون، بوقف العمل بالقرار الموروث [من آدامز]، ورفض تعيين ماربوري والآخرين الذين سارعوا إلى الاستدعاء أمام المحكمة العليا لنقض القرار الرئاسي.

أصدرت المحكمة، بعد النظر في القضية قرابة أسبوعين، قرارًا بالإجماع (4-0)، حيث قال رئيس المحكمة مارشال، الذي كتب القرار الناري للمحكمة، إن من حق ماربوري الاستدعاء أمام المحكمة. ونجمت عن ذلك حقيقة أن الحكم في الولايات المتحدة هو «حكم القوانين لا حكم الأشخاص». ووافق مارشال رأي ماربوري لجهة أن جيفرسون كان مخطئًا في رفض تعيينه مع الآخرين ممن يسمَّون «قضاة منتصف الليل»، وأنه انتهك «حقًا قانونيًا راسخًا». لكن كثيرين من السادة الجمهوريين كانوا على وشك أن يُصدموا ويُلقّنوا درسًا، لأن مارشال فاجأ الجميع من خلال قلب الطاولة القانونية على جيفرسون وعلى المسكين ماربوري الذي لم يحصل على كرسي القضاء. وجّه قرار مارشال صفعة إلى جميع أولئك الذين اعتقدوا أن في مقدورهم الاستيلاء على السلطة باسم «الشعب». وكرر مارشال تأكيد أن الكونغرس المنتخَب شعبيًا لا يملك السلطة أو الصلاحية لتعديل الاختصاص الأصلي للمحكمة العليا، ما كان يعني، بلغة إنكليزية أميركية بسيطة، أنه إذا أقر الكونغرس قانونًا - مثل القانون القضائي للعام 1801، الذي مرّره مناصرو الرئيس آدامز للسماح له بالقيام بهذه التعيينات القضائية على عجل - معارضًا للدستور، فإن المحكمة العليا ملزَمة التقيد بالدستور. أعلن مارشال، بجرة قلم من ريشته البارعة، أن كلا الطرفين كان يخالف القوانين الجوهرية للجمهورية. وسأل في نص قراره: «لأي سبب تكون السلطات محدودة، ولأي سبب جرى الالتزام بهذه المحدودية خطيًا، إذا كانت تلك الحدود قابلة في أي وقت لأن يتجاوزها [يتغاضى عنها] الذين يُفترض تقييدهم؟». كان هذا السؤال في الحقيقة جوابًا يتجه إلى استنتاج وحيد: إذا تعارض قانونان، فإن على المحكمة أن تبتّ تنفيذ أحدهما، وذلك عبر التزام الدستور قبل «قوانين الولايات المتحدة». وفي اللحظة الحاسمة، للمحكمة الحق، وعليها واجب قضائي أن تؤكد مبدأ المراجعة القضائية - بصرف النظر عمّا تقوله الحكومة أو تفعله في ذلك الوقت، باسم «الشعب».

رجال اللغو

لم يرَ بعض خصوم رئاسة جيفرسون الصاخبون الأمور على هذا النحو؛ إذ حاول مقال في صحيفة أن يقول إن قرار المحكمة أثبت أن «السيد جيفرسون، معبود الديمقراطية، صديق الشعب، داس على ميثاق حرياتهم» [(427)]، لكن الحقيقة الباردة هي أن حكم مارشال كان بالتساوي ضربة موجّهة إلى جهد

السادة الجمهوريين من أجل ملء القضاء الفدرالي برجالهم، وإلى ادعاء الرؤساء تمثيلهم «الشعب». لم تكن قضية «ماربوري ضد ماديسون» المرة الأولى التي يُعلن فيها مبدأ المراجعة القضائية، كما يقال غالبًا؛ فذلك المبدأ كان، في الأقل من خلال ما يتعلق بقوانين الولايات الأعضاء، معمولًا به في المحكمة العليا. وكان الجديد في القضية هو الطريقة التي عززت القضاء الفدرالي في مواجهة المعارك الفئوية والتسييس غير الضروري، بعض الوقت في الأقل، وبيّنت كذلك أن مؤسسات الجمهورية الجديدة المركّبة ليست قابلة للتعديل، من فوق، على سبيل المثال عبر التشديد المبدئي على استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية.

بالنظر إلى القضية إياها من أسفل، مع المستوطنين العاديين للولايات المتحدة، نجد أنها تركت التحيز الجمهوري ضد الديمقراطية؛ فخلال عقود عدة بعد العام 1776، لم يجد الجمهوريون من جميع المواصفات، بمن فيهم سادة على درجة من الاختلاف في وجهات النظر السياسية كالتي بين جورج واشنطن وجيمس ماديسون، أي تناقض بين تفضيلهم رجالًا بيضًا من الملّاك - رجالًا مثلهم بالضبط - واحترامهم المرتاب، وأحيانًا المحتقر لـ «الشعب»، الذي كانوا، غير ذلك، يمتدحونه باعتباره حجر الأساس للجمهورية. لكن موقفهم كان متناقضًا وغير قابل للاستمرار، كما اتضح في خلال العام 1794، في الامتحان الشعبي الأول بين الأنظمة الدنيا من الحكومة الجديدة الفدرالية: خلاف تركز حول انتفاضة منظمة تسمّى «ثورة الويسكي» (Whiskey Rebellion).

كانت الجمهورية الأميركية مع بدايات العقد الأخير من القرن الثامن عشر (1790)، تشبه شرنقة تظهر منها فراشة الديمقراطية التمثيلية (ودبور الإمبراطورية) قريبًا، وكان الاستياء الشعبي هو الحافز الذي فجّر الشرنقة. ومن مدن الساحل إلى أرياف الجمهورية، ازداد شعور النقمة لدى عشرات الآلاف من المواطنين إزاء الاتجاه الذي تسير فيه البلاد بقيادة سياسيين فدراليين أمثال جورج واشنطن وألكسندر هاملتون. انطلقت عشرات الجمعيات والأندية للعمل، من أجل التعبير عن قلقها من التعزيز الواضح للحكومة الفدرالية ومن الطريقة التي تستخدم بها سلطاتها أو يسيء الفدراليون استخدامها، خصوصًا لمصلحة الأثرياء وذوي العلاقات الجيدة مع أصحاب القرار. وكانت الجمعية الجمهورية الألمانية (German Republican Society) من المؤسسات الأولى التي ظهرت (في نيسان/أبريل 1793) في فيلادلفيا، ويستحق نداؤها إلى الأقران المواطنين التكرار هنا. يقول النداء: «في حكم جمهوري، ينبغي أن تبقى روح الحرية، مثل قيم الفكر كلها، حية من خلال الحركة الدائمة»، حركة المواطنين. ويضيف: «هذا أوانهم المهم للمضي قدمًا، وليعلنوا أنفسهم مستقلين عن أي نفوذ آخر، ويفكروا لأنفسهم» [(428)]. كان أعضاء جمعيات كهذه، الذين يسمّون أنفسهم مواطنين من الرجال - لم تكن ثمة نساء في ما يبدو - الذين كانوا فلاحين عاديين، حرفيين، أطباء، بائعي كتب،

رجال كنيسة، وبعض الرجال العصاميين الذين حصّلوا الثروة والتعليم. كانوا يعتبرون أنفسهم رجال مستوى «متوسط»، يريدون ببساطة أن تكون الأمور أفضل لهم ولعائلاتهم. كانوا، على الرغم من الاختلافات الاجتماعية البارزة بينهم، يعتقدون أن الانتخابات الدورية غير كافية لمنع الانزلاق بعيدًا من روح المساواة للعام 1776، وإلى ما أسماه كثيرون منهم «أرستقراطية» و«ملكية». وهكذا نظم أعضاؤها اجتماعات علنية، ونشروا مذكرات وعرائض، وأقاموا مسيرات في الشوارع، في الغالب الأعم من أجل تسجيل أنفسهم قانونيًا، وهو ما تبيّن أنه صعب غالبًا، كما أظهرت، على سبيل المثال، المعركة الطويلة التي خاضتها الجمعية العامة للميكانيكيين والتجار (General Society of Mechanics and Tradesmen) في مدينة نيويورك، من أجل الحصول على ترخيص قانوني محلي - تمكنت من الحصول عليه في العام 1792. وجه أحد أنصار الجمعية سؤالًا عن السبب في أن المصالح المالية، مثل المصارف، يمكن أن تحصل على التسجيل بسهولة بينما ينبغي على الميكانيكيين والحرفيين الانتظار. واحتج مناصر آخر لقّب نفسه بـ «صديق الحقوق المتساوية» بصخب مماثل، كاتبًا: «على الذين يتخذون مظهر الحسب والنسب أن يعرفوا أن الميكانيكيين في هذه المدينة لهم حقوق متساوية مع أصحاب المتاجر، وأنهم مجموعة مهمة من الرجال، مثل أي جزء من المجتمع» [(429)].

كانت كلماته تحمل الروح الجديدة للديمقراطية، العبارة التي استخدمها بالضبط أولًا وعلنًا المواطنون الصالحون من الجمعية الجمهورية الألمانية في فيلادلفيا. وكان هذا التحوّل لحظة عظيمة في تاريخ الديمقراطية، وتجليًا أكثر بروزًا لأنه جاء كهدية من الفرنسيين. ففي وقت مبكر من نيسان/أبريل 1793، وبعد وقت قصير من تأسيس الجمهوريين الألمان جمعيتهم، بدأت تفصيلات الإعدام العلني للملك الفرنسي لويس السادس عشر تصل إلى الجيوب الإنكليزية. وانتشرت الأخبار مثل النار في الهشيم، بعد ما أطلق شرارتها وصول الوزير المفوض (السفير) الفرنسي إلى الولايات المتحدة، «المواطن» إدمون شارل جينيه. وبصرف النظر عمّا قيل عنه لاحقًا - كثيرون من الأميركيين رأوا فيه شخصًا فارغًا ومخادعًا ومتلونًا ولعوبًا وقذرًا في الدبلوماسية - كان هو الذي باشر شخصيًا حملة إعادة تسمية الجمعيات كنصيرة لـ «الديمقراطية» [(430)]. تصوروا فقط الإحساس الواضح بالتغيير الفوري، الفرح الناتج من فكرة أن الأمور لن تكون مرة ثانية كما كانت، عندما أعادت مجموعة تسمّي نفسها أبناء الحرية، وهي مؤسسة شاملة تضم في صفوفها الجمعية الجمهورية الألمانية ومواطنين ألمانًا ثنائيي اللغة، في فيلادلفيا نفسها، في آخر أيار/مايو 1793، تسمية نفسها الجمعية الديمقراطية عقب اجتماع مع السفير الفرنسي الذي كان في زيارة المدينة.

فجأة، في خلال أشهر، نبعت الجمعيات الديمقراطية والجمهورية الديمقراطية، ولا سيما في المدن الساحلية. وكان انتصارًا عظيمًا للديمقراطية

- من الناحية الاسمية في الأقل- تبع ذلك المضمون بسرعة. وتوافر ذلك من خلال التزام الجمعيات الجمهورية الديمقراطية الدفاع عن الحق في التجمع العلني، وحقها في الاختلاف العلني مع الحكام في ذلك الوقت، وإسماعهم أشياء لا يريدون سماعها أو لا يستطيعون فهمها. لم تكن هذه الحقوق مكتوبة في الدستور، وهذه الحالة الشاذة أضرمت نيران الندم بين الجمعيات، مقنعة كثيرين من مناصريها بأن الولايات المتحدة تواجه الآن خطر التراجع إلى هاوية «أرستقراطية» يسودها ملكيون ابتدائيون أمثال جورج واشنطن. كان الكلام عن «ديمقراطية أرستقراطية» - التي سمعت أول مرة في البلدان المنخفضة - بالنسبة إلى هؤلاء المواطنين المتحدين معًا في جمعيات، بمنزلة ثنائية هولندية صافية. وكان هؤلاء المواطنون يفضلون بدل ذلك أن يصفوا أنفسهم مستخدمين كلمتين كانتا عدوتين سابقًا - جمهوريون ديمقراطيون - هما الآن صديقتان. من هنا، جاءت حساسية هؤلاء الجمهوريين الديمقراطيين إزاء الغرور السياسي ودعمهم المتمردين المستعدين لمواجهة الحكومة الفدرالية. من هنا، رفضت تلك الجمعيات على الفور التفاهة الجمهورية بشأن «التحزب» و«الروح الفئوية»، لذا كانت الابتسامات المعروفة والقهقهات المجلجلة التي أثارتها التحذيرات البالية التي أطلقها جيمس ماديسون وسادة آخرون، من أن الجمهورية مهدَّدة بخطر «أذية التحزب» ومشاهد «الاضطرابات والخلافات».

كان المجتمع المدني في صدد الكلام، وبصوت ديمقراطي عالٍ. وأطلقت المشروبات الكحولية الصرخة الأكبر، بلا شك، وبالتحديد مع قرار الكونغرس المدعوم من وزير الخزانة ألكسندر هاملتون، بإجبار منتجي الويسكي والمشروبات الروحية الأخرى على تسجيل مصانع التقطير ودفع رسوم ضريبية على الخمر الذي ينتجونه. كانت ردة الفعل فورية عمليًا، كأن القرار لدغ أطراف ألسنة المدمنين، فاشتعل الغضب الشعبي، وازدادت وجوه رجال اللغو احمرارًا، وتعاظمت الدعوات إلى العصيان المدني ضد القانون.

لم يكن مصدر الدخل المستقل لمنتجي الويسكي، الذين كانوا يقطرون الكحول من فائض الحبوب التي ينتجونها، والذي يُعتبر حيويًا بالنسبة إليهم في أسواق سلع صغيرة، وحده على المحك؛ إذ ضاعف القانون الجديد شعورهم بالاستبعاد من الكيان السياسي، فاحتج كثيرون منهم على أن مصانع الكحول الكبيرة كانت تدفع غالبًا نصف الضريبة المفروضة على المنتجين القليلي الموارد، والذين كان يتوجب عليهم أن يدفعوا نقدًا إلى مندوبي جباية فدراليين في مقاطعاتهم. كانت هناك بالمقدار نفسه شكاوى من الشكل الجديد من الطغيان الذي جعلهم يشعرون بأنهم اختُزلوا إلى مجرد دافعي ضرائب؛ إلى رعايا تحت نزوة جباة الضرائب الفدراليين والمدعين العامين في المحاكم الفدرالية ورحمتهم. لهذا السبب، حمل رجال اللغو مذاريهم وعصيّهم وفراشي القطران والبنادق، وفي صيف العام 1794 تفرقت القوات الفدرالية هربًا في جنوب غرب بنسلفانيا، بعدما أطلق المتظاهرون الرصاص وأحرقوا لمفتش

الضريبة المكروه في الدائرة جون نيفيل منزله وإسطبله. سار سبعة آلاف شخص في التظاهرات التي جابت شوارع بيتسبرغ [(431)]، ونُهبت إرساليات البريد. وعطّل المتظاهرون أعمال المحاكم، وتعرض جباة الضرائب لهجمات، وفي إحدى الحالات قامت مجموعة من المزارعين المتنكرين بثياب نسائية بالقبض على أحد الجباة، وبعد أن جزوا شعره، طلوه بالقطران وكسوه بالريش قبل أن يفروا ويأخذوا حصانه.

لم يسبق للجمهورية الفتية أن شهدت مقاومة منظمة بهذا الحجم، ما يؤكد واحدة من أغرب ملامح «ثورة الويسكي» - حقيقة أن كثيرين من المتمردين في البلد أعلنوا إيمانهم بالإجماع السائد بأن الاحترام تجاه حكم من الممثلين المنتخبين هو مبدأ أساس في الجمهورية. وكانت تلك محطة أخرى في تاريخ الديمقراطية لا يعرف فيها الفاعلون ما يقومون به - عندما كانوا في الحقيقة يساعدون في منح الولادة للديمقراطية التمثيلية، كما ستعرفها ذريتهم وتعتز بها. وبأوامر من جورج واشنطن، الذي هاجم المتمردين علنًا، معتبرًا إياهم جمهرة مغرورة من «الجمعيات الذاتية الصنع» والعاملة «تحت جنح الظلام» لـ «تدمير الحكم في هذه البلاد» [(432)]، تدخلت قوة من الميليشيات قوامها 13 ألف عنصر جيدي التسليح. كانت جيشًا بضخامة القوات التي حاربت القوات البريطانية المحتلة. كانت الحكومة جدية، لكن المتمردين تشتتوا بذكاء، فلم يُلقَ القبض إلا على 20 شخصًا فقط أُخضعوا للمحاكمة، وحُكم على اثنين منهم بالإعدام شنقًا، لينالا بعد ذلك عفوًا رئاسيًا من واشنطن، على أساس أن أحدهما كان مختلًا عقليًا، والآخر مغفلًا. أُخمد ذلك التمرد، لكن الضرر الذي ألحقه بجمهورية نظامية يسيّرها سادة منتخبون كان واضحًا ودائمًا.

أثبتت «ثورة الويسكي» أنها كانت بداية سريعة لموت بطيء أصاب الجمهورية غير الديمقراطية. ولم يتنكر المتمردون بالحد الأدنى لمبدأ السيادة البرلمانية عبر ممارسة العصيان المدني ضد قوانين غير عادلة. وكان من المظاهر الخاصة للتمرد الطريقة التي وقفت بها جمعيات جمهورية ديمقراطية - تأسست مساندة للوزير الفرنسي المفوض وللثورة الفرنسية التي يمثلها - إلى جانب المتمردين، الذين كان بعضهم أعضاء في تلك الأندية وأطلقوا على أنفسهم بفخرٍ اسم «ديمقراطيين»، متّبعين النمط القائم في المدن والحواضر الساحلية. كان نتيجة ذلك أن لغة الديمقراطية، التي وصلت حديثًا من فرنسا واستُخدمت للتعبير عن التضامن مع جميع المواطنين الذين شعروا بالفزع والمفاجأة تجاه الحكم الفدرالي، بدأت تتحول إلى مقيمة دائمة داخل الكيان السياسي الأميركي. على النقيض من الخلافات السابقة داخل الجمهورية الفتية، على سبيل المثال، الهجوم العنيف والساحق الذي شنه توماس بين على سيلاس دين [(433)]، أعطى التمرد معنى جديدًا كليًا للكلام عن «الشعب». وما عاد الشعب مجرد أصنام خشب نحتها صنّاع الدستور، بل أصبح بدلَ ذلك مواطنين من لحم ودم، يعملون على هوامش الحكم، وخصومه المحتملين.

كانت «ثورة الويسكي» معارضة مدنية تسير تحت راية الديمقراطية، وعدت بدمقرطة الجمهورية الأميركية، كما تلحظ محاضر اجتماع عام نظمته الجمعية الديمقراطية في بنسلفانيا (Democratic Society of Pennsylvania). اعترض الأعضاء [وفق المحاضر] بالقول: «لم يكفّ أعداء الحرية والمساواة قط عن التشهير بنا - حتى أن شخصيات عامة ونافذة محددة تعدت ذلك إلى إدانة جميع الجمعيات السياسية». وتساءلوا عمّا يمكن فعله إزاء ذلك: «أليس من المهم، إذا كانت القوانين في وطننا صدى لمشاعر الناس، أن تكون تلك المشاعر معروفة عمومًا؟ وكيف يمكن فهمها بشكل أفضل بغير طريق مناقشتها ونشرها وإيصالها بشكل حر بوساطة الجمعيات السياسية؟» [(434)].

تحريض

كان لدى المنشقين الأميركيين في أوائل العقد الأخير من القرن الثامن عشر نقطة: ملأت مبادرات رجال من الطبقات الوسطى، الذين وجدوا أنفسهم منجذبين إلى السياسية «الديمقراطية»، بحرف الـ «د» [أول حروف كلمة ديمقراطية] الذي رسمته على جُذُر الجمهورية الجديدة. تحدوا باسم الديمقراطية جميع أطياف الروح الجمهورية الفيلادلفية للعام 1776، وأجبرتها على التفتح أمام الضغوط الشعبية «من أسفل»، بالتالي القبول بأن الجسم السياسي يحتوي انقسامات شرعية. وشهدت أميركا في خلال تسعينيات القرن الثامن عشر، وعلى الرغم من العداء السائد تجاه «التحزب»، ولادة الأحزاب السياسية المتنافسة.

تركز الانقسام الأولي في البداية حول نظرتين بشأن مستقبل الجمهورية مختلفتين بشدة: كان على الجانب الأول من هذا الصدع الحزبي أولئك الذين يعملون على تعزيز الحكم المركزي وإعادة ترتيب نظام المساواة، والتوسع الاقتصادي (ما يسمّى الفدراليين، ومن ضمنهم رجال مثل جورج واشنطن وألكسندر هاملتون). وفي المقلب الآخر وقف من يسمَّون الجمهوريين، أو الجمهوريين الديمقراطيين، أو أعداء الفدراليين، أولئك الذين كانوا مرتابين معًا من مركزة الحكم ومن التراكم غير المنضبط للثروات الخاصة من طريق أسواق غير مقيدة؛ ذلك لأنهم في الأساس يخشون احتمال أن تتحد الحكومات والأسواق لتدمير البنية الأساسية للجمهورية.

عمليًا، لم تكن الانقسامات بين الفدراليين وأعداء الفدراليين أو الجمهوريين الديمقراطيين، واضحة المعالم دائمًا. ومع أن اختلافاتهم المبدئية سرعان ما تمثّلت، على التوالي، في شخصيات مثل ألكسندر هاملتون وتوماس جيفرسون، فإن التكتلات الفضفاضة لم تعمل أولًا كـ «أحزاب» ذات أسماء، ولم تكن لديها عضوية رسمية، أو برامج عمل مطبوعة. في ولاية بنسلفانيا، على سبيل المثال، كان ممنوعًا استخدام لوائح مطبوعة تحمل أسماء المرشحين عند الاقتراع. وكانت الأصوات المقبولة تقتصر على الأوراق التي

كُتب عليها بخط اليد، وكان هذا سببًا مهمًا لعدم انزلاق الجمهورية الفتية في هذه الفترة الحساسة من الزمن إلى الحرب الأهلية.

أقسم توماس جيفرسون في موقف مشهور له، أنه إذا سُمح له بدخول الجنة مصحوبًا بحزب فإنه لن يختار الجنة. كما أنه أصر بشكل معلن على أنه ليس فدراليًا ولا عدوًا للفدراليين. لكن مع ذلك، دأب سرًا مع صديقه جيمس ماديسون (في حوالى العام 1790) على تشجيع دعم الصحف لوجهتي نظريهما. كانت خطوة جريئة ضد الإجماع السائد، ونقلة عملاقة باتجاه مأسسة السياسة الحزبية، بالمعنى الذي نعرفه الآن. كان الإجماع المعادي للأحزاب في ذلك الوقت مصانًا بالافتراضات القائلة إن السادة الملّاك ينبغي أن يحكموا، وإن المشرعين هم الناس أنفسهم في حالة نقاء. كما أن الإجماع العادي للأحزاب كان مشوبًا بمخاوف من أن نهاية المواجهة العسكرية (مع العدو القديم، بريطانيا) وحلول السلام سيجلبان إلى الواجهة، كما عبّر عن ذلك ماديسون في «[ورقة] الفدرالي 49»، «العواطف الأقل ودًا نحو النظام والانسجام». لذلك، كانت الميول نحو الأزمة الناشئة بين الفدراليين والجمهوريين الديمقراطيين مشحونة على نحو شديد بتهم وتهم مضادة بالتآمر والتحريض.

اعتقد فدراليون كثر أن تمرير الكونغرس تشريعًا مصاغًا بلغة فضفاضة ومصمَّمًا لضبط المقيمين الغرباء وتحريم التحريض، في خلال العام 1798، كان سلاحًا ضروريًا من أجل حماية الجمهورية، خصوصًا أنه جاء في اللحظة نفسها التي كانت [الجمهورية] تخوض فيها حربًا بحرية ضد فرنسا [(435)]. شدد التشريع، الذي وضعه سادة يتصرفون كأنهم يتذوقون طعم السلطة، إجراءات الحصول على الجنسية: يجب على الغرباء المقيمين الآن أن ينتظروا 14 سنة (بدل خمس سنوات) قبل أن يصبحوا مواطنين. وأُنشئ نظام لتسجيل جميع الغرباء ومراقبتهم، ومَنَح التشريع الرئيس صلاحية إبعاد أي غريب يصنَّف بأنه يشكل تهديدًا لما أسماه ألكسندر هاملتون تفخيم «الإجماع الوطني». ومنع التشريع أيضًا جميع التصريحات الخطية وغير الخطية [الشفهية] التي يمكن أن تفسر بأنها تزدري الكونغرس أو الرئيس وتشوه سمعة كلٍّ منهما، ونص على أن عقوبة ذلك غرامية مالية تصل إلى خمسة آلاف دولار وسجن مدة خمس سنوات.

أثار التشريع مشكلة عظيمة؛ إذ بدأ هاملتون وآخرون الضغط بشدة من أجل استدعاء الجيش لإحباط ما اعتبروه بمنزلة مؤامرة لإطاحة الحكم الفدرالي. ووجّه جيفرسون نفسه نداء يدعو إلى الهدوء، وأبلغ أحد أصدقائه أن المطلوب هو الهدوء: «علينا أن نرى عهد الساحرات يزول، وأن تتلاشى فتنتهن، وأن يستعيد الناس بصيرتهم الحقيقية، وأن يعيدوا بناء حكومتهم [كذا] وفق مبادئها الحقيقية» [(436)]. لكن مواطنين كثرًا مؤيدين له، أصبحوا يعتبرون أنفسهم «ديمقراطيين»، تنامى لديهم شعور بالقلق من احتمال حظر المعارضة الحكم الفدرالي. ازدادت نار هذه المخاوف اتقادًا بعد شكوى واشنطن إلى وزير

الحرب جيمس ماكهنري، التي انتشرت على نطاق واسع، وجاء فيها: «إنك تستطيع أن تغسل الزنجي (blackamoor) [الشخص الشديد السمرة [(437)] ليصبح أبيض أسرع ممّا يمكنك أن تغير مبادئ ديمقراطي مزعوم لن يألو جهدًا كي يطيح الحكم في هذا البلد». تصاعد الجدال الحاد حول الدور المستقل للصحف والمؤسسات التطوعية والأحزاب الابتدائية، إلى درجة أن الانتخابات الفدرالية في العام 1800 تحولت إلى معركة جبارة بين مؤيدي التشريع ومعارضيه، وهو التشريع الذي أعلن توماس جيفرسون أنه يفضّل إلغاءه.

تحوّل انتخاب جيفرسون إلى حادث مشوّق، فكان واحدًا من تلك اللحظات من عدم اليقين المهيبة والمفاجأة الحدسية التي أصبحت بسببها الديمقراطية التمثيلية شهيرة لاحقًا. وبفضل حبكة أخرى مكتوبة في الدستور أيضًا، اتضح أن على الرغم من أن جيفرسون وآرون بير، المرشح معه لمنصب نائب الرئيس، كسبا ما يكفي من الأصوات للفوز، فإن تعيينهما لم يكن قابلًا للمصادقة عبر الانتخابات. وكان ذلك بسبب أن الدستور يتطلب من الناخبين [(438)] في كل ولاية أن يدلوا بصوتين، واحد لمن يختارونه لمنصب الرئيس، وواحد لمنصب نائب الرئيس. كان قصد صانعي الدستور أن يصبح الشخص الحاصل على أكبر عدد من الأصوات رئيسًا، على أن يكون من يحل في المرتبة الثانية نائبًا للرئيس. لكن بحلول انتخابات العام 1800، كانت الأحزاب السياسية قد تحولت إلى حقيقة في الحياة السياسية. هكذا، حدث أن أدلى الناخبون المعارضون لحكم جون آدامز الفدرالي بصوتين، الأول لجيفرسون والثاني لبير. وبما أن أوراق الاقتراع لم تكن مخصصة لـ «رئيس» و«نائب رئيس»، نتج من فرز الأصوات تعادل بين الرجلين: 73 صوتًا لكل منهما [(439)].

أُحيلت المسألة، كما هو منصوص في الدستور، على مجلس النواب الذي كان تحت سيطرة الفدراليين، الذين كانوا مشمئزين من التصويت لمصلحة جيفرسون. وكان مطلوبًا من النواب أن يصوتوا باعتبارهم ممثلين لولايات: صوت واحد لكل ولاية. وبحكم وجود 16 ولاية، كانت الأكثرية المطلقة - تسعة أصوات - مطلوبة للفوز. وكانت هناك ألاعيب كثيرة مشبوهة، وتصرف بطرائق متلونة، حيث صوتت الولايات التي يسيطر عليها الفدراليون لبير، وصوتت الولايات الجمهورية الديمقراطية لجيفرسون، وصوتت ولايتا فيرمونت وميريلاند بورقة بيضاء، حارمة جيفرسون من الأغلبية المطلقة بصوت واحد، فخيم شبح الشلل. هكذا، وخلال سبعة أيام متواصلة، وفي محاولة لتجاوز المأزق، صوّت مجلس النواب 35 مرة متوالية. وكان الشعور بالأزمة متعاظمًا إلى درجة أن ألكسندر هاملتون قرر القيام بدور صانع الرؤساء، فأعلن أنه يؤيد جيفرسون لأنه «لم يكن، على مسافة بعيدة، رجلًا شديد الخطورة» مثل آرون بير، الذي لم يسامح هاملتون على خيانته، حتى أنه قتله في مبارزة خاصة بعد ثلاث سنوات. أخيرًا، في يوم الثلاثاء، 17 شباط/فبراير، ووسط أجواء التهديد

بالأوراق البيض وعدم الولاء، صوّت المجلس في المرة الـ 36، وأعلن جيفرسون فائزًا بالأكثرية المطلقة بفارق عشرة أصوات.
كان فوز جيفرسون بهذا الفرق الضئيل جدًا أكثر كثيرًا ممّا يسمّيه علماء السياسة المعدومو الروح في أيامنا هذه «انتخابات إعادة تموضع». وكان نقطة تحول في السياسة الأميركية ومنعطفًا حاسمًا في دمقرطة الذهن الحديث، لأنه مثّل المرة الأولى في تاريخ الديمقراطية التمثيلية التي نُقلت فيها السلطة الحكومية من حزب منتخب إلى حزب منتخب آخر من دون ثورة عنيفة.
خطف التغيير أنفاس المتابعين المحليين، وتوقع مراقبون أوروبيون تقليديون كثر أن تنزلق الولايات المتحدة إلى حرب أهلية، لأن نظرية الملكية وأيضًا الجمهورية وممارستهما، بعدائهما للفئوية والأحزاب، افترضتا أن يحدث ذلك. كانت هناك محليًا توقعات على نطاق واسع بأن جيفرسون المنتصر سيعمد في خطاب القسَم الذي سيلقيه في العام 1801، أمام جمهور من المدعوين الجالسين في المقر الجديد لمجلس الشيوخ في مبنى الكابيتول الذي كان لا يزال في قيد الإنشاء، إلى إثارة الأمور، لكن كان هناك رئيس جديد فعل العكس بالضبط، فسادت الشهامة، ولوّح لخصومه بغصن زيتون طويل وكثيف الأوراق. دافع في تسبيحة رجاء بارزة للديمقراطية التمثيلية، المفهومة كطريقة للعيش بسلام مع خصوم لا يكن الواحد لهم مودة أو إعجابًا، عن رؤيته لحكم ومجتمع مدني جريئين بما يكفي السماح بالتنافس الكامل لمبادئ ومصالح مختلفة. حذّر جيفرسون جمهوره من أن أحكامه غير المعصومة ستكون عرضة لإنتاج أخطاء. قال: «أسألكم التسامح مع أخطائي، التي لن تكون أبدًا مقصودة، ودعمكم في مواجهة أخطاء الآخرين». واصل كلامه ليشير إلى «المبدأ المقدس» بأن «مع أن إرادة الأغلبية ستكون سائدة في جميع الحالات ... فإن الأقلية تتمتع بحقوقها المتساوية التي يجب أن يحميها القانون المتساوي». وذكّر مستمعيه بأن «ليس كل اختلاف في الرأي اختلافًا في المبادئ»، استذكر بلباقة، مستخدمًا كلمات مختلفة، شعار الختم العظيم للولايات المتحدة: (E pluribus unum) (من الكثرة، واحد)، وأعلن «كلنا جمهوريون»، بل إنه حتى أعلن، في نقطة معينة، «كلنا فدراليون» [(440)].
كانت الدعوة إلى الاتفاق على الاختلاف أصيلة، وذكية بشكل بارز. ومن خلال تحويل الأعداء إلى خصوم ومنح الناس الحرية الكاملة للاختلاف، عندئذ فحسب، يمكن جمهورية ديمقراطية أن تزدهر. كانت هناك سابقة جديدة، شيء غير معروف لعالم الديمقراطية المجلسية، فجيفرسون كان في الحقيقة يقول إن الأحزاب السياسية من الآن فصاعدًا، وبصرف النظر عن ضراوة المعارك الانتخابية، صار متوقعًا منها احترام نتائج الانتخابات، عليها أن تتقبل هزيمتها وخروجها من السلطة بتسامح، ثم عليها بعد ذلك أن تنتظر فرصة ثانية في السلطة، في الانتخابات التالية.

الديمقراطية الجاكسونية

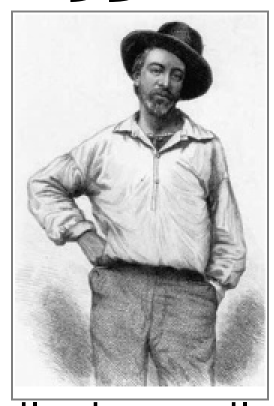
ثم بدأت حلقة جديدة في تاريخ الكيان السياسي الأميركي؛ حقبة حدد معالمها الانتصار الانتخابي الباهر (في العام 1828) لصاحب مزارع القطن، الثري مالك العبيد أندرو جاكسون؛ السياسي القوي الشكيمة الذي كان يعتز بالندوب على جسده التي تسبب فيها رفضه وهو في شبابه أن ينظف حذاء ضابط إنكليزي؛ رجل الشعب الملتزم الاستثمار الفردي وحق تقرير المصير محليًا؛ المقاتل السياسي الذي عجمت عوده الخدمة العسكرية وكان في سريرته يكره المصرفيين والمضاربين ورجال المال، ثم سرعان ما أصبح الرئيس الأقوى منذ واشنطن، بفضل تقنيات حكم جديدة، مثل حق النقض «الفيتو»، ونقض المحفظة (pocket vetoes) (رفض التوقيع على أي تشريعات في الأيام العشرة الأخيرة من دورات انعقاد الكونغرس) ووزارة المطبخ (Kitchen Cabinet) التي تضم مستشارين غير منتخَبين يمكن الاعتماد عليهم أو عزلهم بمشيئته. قادت الحقبة التي امتدت تقريبًا من العام 1800، مرورًا بالانتخابات المدهشة لجاكسون، وصولًا إلى منتصف خمسينيات القرن التاسع عشر، الجمهورية في النهاية إلى شفا الحرب الأهلية، إلا أنها شهدت في الوقت ذاته عددًا من الابتكارات التي صاغت لاحقًا برامج عمل جميع الديمقراطيات التمثيلية: أحزاب سياسية حسنة الأداء ومنضبطة كالآلة؛ ولادة المؤتمرات الحزبية الوطنية؛ الألعاب الخشنة والتسلية المشاغبة والصخور الورقية [(441)] في الانتخابات الشعبية؛ مجتمع مدني مزدهر أنتج أشكال وعي ذاتي، ديمقراطية من الفن والأدب؛ حركة قوية معادية للعبودية ساعدت أعدادًا كبيرة من النساء في إيجاد أصواتهن العامة أول مرة: كانت هذه الابتكارات من العمق إلى درجة جعلت مراقبين معاصرين كثرًا، بعضهم عينه على أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد، يعلنون أن القرن التاسع عشر كان قرن الديمقراطية، مع أميركا التي تؤدي دور قوّته الدافعة. ولاحظت الطبعة السابعة من **موسوعة المعارف البريطانية** (Encyclopaedia Britannica) في العام 1842 أن حكومة الولايات المتحدة الأميركية كانت من بين «الأفضل والأكثر حكمة في العالم»، وهي الآن «المثال الأكثر كمالًا للديمقراطية»، ملاحظة لم تكن خاطئة، وإن كان المنطق مشبوهًا، وبالتأكيد قصيرًا جدًا.

كانت سنوات القرن التاسع عشر، خصوصًا بعد حرب العام 1812[(442)]، سنوات أميركا عندما يتعلق الأمر بالتوسع وبإعادة تقويم الديمقراطية التمثيلية. وبينما كانت الشعوب في القارات الأخرى (كما سنرى لاحقًا) تقدم مساهمات مهمة، أظهرت الجمهورية الجديدة في الولايات المتحدة بشكل مثير للإعجاب، أن الحكومات التمثيلية يمكن أن تكون أكثر ديمقراطية، وأن بذورها تُغرس بشكل واسع يمكن معه أن تكون محولات الحريات والواجبات الديمقراطية قابلة لأن تجنيها، أول مرة في العالم الحديث، وعلى مستوى قاري، أعداد متزايدة من

الناس. كان أثر ذلك تعزيز الإحساس بين مراقبين كثر بأن الجغرافيا والتاريخ معًا متداخلان بين أوروبا وأميركا؛ فبينما كانت أميركا عبارة عن فرع لأوروبا يهيمن عليه أناس أوروبيون، كان النظر إلى الديمقراطية التمثيلية في العالم الجديد يفيد بأنها صنعت فرقًا عصريًا. كانت أوروبا هي الماضي، وكانت أميركا هي رأس الحربة الحديث؛ كانت أوروبا هي القديم، وكان الجديد يعني موت القديم. صارت أميركا الخلاص العظيم، المغامرة الكبرى. كتب أعظم شعراء تلك المرحلة، والت ويتمان (1819-1892): «أبحري أبحري، فأنت الأفضل ... سفينة الديمقراطية ... سيرة الأرض أساطيل كاملة على عارضتك»، في صلاة تعرض تعبيريًا حبه وحب كثير من الأميركيين لاحتمالات وطنهم بالذات (الصورة (1-4)) [443]، كانت مهمتها التخلص من أصفاد الماضي المتشنج والمقيَّد بعدم المساواة والحرب والعجرفة والمثالب الأخرى. كانت أميركا - ديمقراطية، تنظر إلى المستقبل بتفاؤل، غير حزينة على الماضي - تمثّل الطلاق مع أوروبا.

في تلك الحقبة، غيّرت ابتكارات سياسية كثيرة خريطة السياسة الأميركية، فكانت ولادة التنافس الحزبي من أجل الناخبين ذات شأن عظيم. وتعود جذور التنافس من هذا النوع زمنيًا إلى الطرف الآخر من الأطلسي؛ فهناك، تطورت أنظمة الأحزاب الحديثة ببطء وفي مواجهة مصاعب سياسية جمة، وعلى الرغم من العداء الواسع لعواقبها الفئوية والتحريضية، وكانت ولادتها تعود إلى السنوات الأولى فحسب من القرن الثامن عشر. ويتمثل هذا النمو في الأحزاب الصغيرة التي تشكلت في مجلس العموم في إنكلترا إبّان العهد الطويل للملك جورج الثالث، وكان يرتبط بمقاومة الاستبداد وبنمو الحكم التمثيلي. اعتُمد

الصورة (1-4)



والت ويتمان الجريء، تموز/يوليو 1854، عن رسم على المعدن لصامويل هوليير منسوخ عن لوحة فضية (مفقودة الآن) لغابرييل هاريسون.

أولًا، وفق وصف إدموند بيرك [(444)]، على «علاقات الشرف» بين السادة الذين كان دورهم انتقاد وزراء الدولة أو ضبطهم أو دعمهم باسم مجموعات قوى المجتمع المدني الفتي في الطبقة السائدة. وحتى مطلع القرن التاسع عشر، كانت هذه الأحزاب الحديثة الولادة تضم مجموعات منظمة بشكل فضفاض من الممثلين البرلمانيين لطبقتي الأرستقراطية والبرجوازية، وموجودة في المجلس التشريعي حصرًا. وهي لم تشارك في أي منافسات انتخابية مفتوحة، ولم تحاول تنسيب أعضاء من خارج المجلس، ولم تضع ضوابط على نفسها بوسائل الأنظمة والقواعد الحزبية.

غيّر صعود التنافس الحزبي المفتوح في الولايات المتحدة هذا كله، إلا أن التقدم نحو قبوله كان بطيئًا. وبقي العداء الرسمي للممثلين الحزبيين المحتملين، الذين وصفهم الحاكم موريس بالـ «مشاغبين الذين يجعلون الشهرة صنعتهم» [(445)]، بعد الانتقال السلمي للرئاسة إلى جيفرسون بوقت طويل. وكان للمخاوف التي أثارها الاستعداد لحرب العام 1812 ضد البريطانيين، دور الكابح للانقسامات في ظل نداءات الشخصيات السياسية من جميع المشارب المطالِبة بالوحدة تحت العلم. ازدهر التنكر للسياسة الحزبية وازدراؤها، إلى درجة لا يمكن تصورها اليوم. كان يُنظر إلى الخدمة في المجالس التشريعية المحلية في الولايات على أنها مفسدة للشخصية، على نطاق واسع، فيما كان معظم الممثلين يشتكي من خسارة خصوصيته. كانت الأمور لا تبدو أفضل حالًا في العاصمة واشنطن، إذ ساد شعور بأن واشنطن بعيدة جغرافيًا وعاطفيًا من معظم المواطنين، وأن أبنيتها المتداعية، والوحول والبعوض، توحي بأنها تولّد احتقارًا ذاتيًا بين السياسيين. كان «الجلد السميك» مطلوبًا من أجل العمل، على حد تحذير جون كوينسي آدامز (ابن الرئيس جون آدامز) في قول شهير، لأن السياسيين هم أهداف لـ «المراقبة الخبيثة والدائمة» والتي لديها غاية خبيثة واحدة: الفتك بهم من خلال «التشنيع والازدراء العلنيين» [(446)].

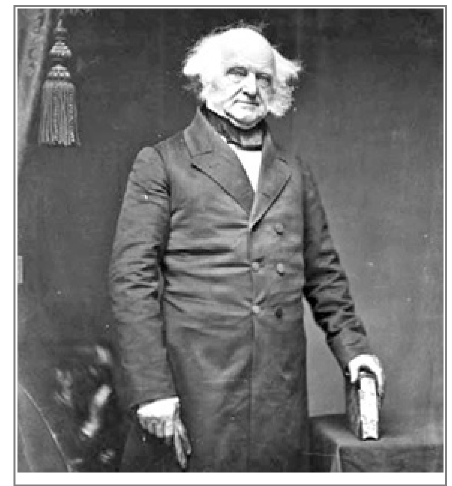
التقط هذا التحذير اللازمة الأزلية التي لا تزال حية في السياسة الأميركية إلى يومنا هذا، وهي أن السياسة ليست بالضبط مهنة شرعية، لأن السياسيين وأحزابهم نصّابون ينبغي عدم الوثوق فيهم على الإطلاق. كانت مشاعر العداء للأحزاب، من منظور لاحق، حيوية لنمو الحكم التمثيلي، الذي ارتكز الاعتماد المنهجي فيه على الممثلين المنتخَبين، وعلى الافتراض الأساس [بالقدرة] على عزلهم بشكل عادي ومنتظم. ونُظر إلى الحكم التمثيلي كحكم متواضع، طريقة جديدة من طرائق إنشاء فضاء عام للأقليات المعارضة، والتنافس المفتوح على السلطة، والذي سمح للممثلين المنتخَبين، في المقابل، باختبار أهليتهم السياسية ومهاراتهم القيادية، تحت نظر الناخبين المتسلحين يوم الانتخابات بالقدرة على رمي حجارة من ورق. كانت النقطة من الانتخابات

المنتظمة تتلخص بـ: إذا كان الممثلون المنتخَبون قديسين دائمًا، فإن الانتخابات ستفقد عندئذ معناها ببساطة.
إن إحدى المسائل المثيرة للاهتمام في ما يتعلق بأميركا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، هي الطريقة التي اندمج فيها التشكيك بالسياسة الحزبية جدليًا مع الدعم الفعال لأساليبها؛ إذ انتشرت اللقاءات العامة لمناقشة القرارات واتخاذها، وللتعبير عن دعم المرشحين بسرعة في الجمهورية الفتية. غمرت تلك الموجة حتى الفدراليين الذين سبق أن عارضوا ذلك التوجه، بعد فشلهم في وقف تيار السياسة الحزبية، فقرروا أن يطلقوا مراكبهم. ونظمت الأحزاب لجانًا في المدن بهدف استمالة الناخبين الذين لم يحسموا خيارهم بعد، من خلال حفلات الشواء والسمك، والقيام بزيارات شخصية إلى بيوت الناخبين المحتملين عشية الانتخابات. كما نُظمت لجان في المقاطعات، والدوائر وعلى مستوى الولايات، حيث كان يتم اختيار المرشحين للتشريع باستخدام مبدأ المجمع [المؤتمر] الاسكتلندي القديم، الذي صار يُستخدم الآن لأغراض علمانية، غالبًا بشكل سنوي، في استباق لنظام الانتخابات التمهيدية اللاحق. كان خطباء التعبئة، ويسمَّون «السحرة»، يسافرون من مدينة إلى مدينة، وينطلقون أمام تجمعات من الناخبين الفضوليين، ثم يبدأون تأدية أعمالهم، مدعومين بما كان رجال الأحزاب في العقد الخامس من القرن التاسع عشر يسمّونه «الشغل الصيني»: فرق موسيقية كشفية، أوركسترا، شعائر رفع الأعلام، ألعاب نارية، حفلات الحساء، كريات الشتاء، رحلات الصيف، مصافحة الناس في الشوارع، مسيرات خيالة يرتدون زيًا حزبيًا موحدًا، والأزرار والشارات الحزبية الرياضية.
أعطت هذه الابتكارات معنى جديدًا لكلمة إنكليزية قديمة كانت تعني ذات مرة لقاء المداولات، أو المجلس: نشطاء حزبيون ومرشحون يسعون لاكتساب المؤيدين من خلال اجتماعات يُطلَق عليها اسم الحملات (hustings) (اسم مشتق من اللغة الاسكندنافية القديمة (Old Norse): hústhing: اجتماع منزلي يعقده زعيم؛ ويتكون من hús (بيت) وting (مجلس أو برلمان). كان أحد آثار الحملات (hustings) أنها أطالت أمد دورة التنافس الإنتخابي. وفي غضون ذلك، كان الفدراليون يكرسون ممارسة توزيع قطع فطائر الكرز السخية تكريمًا لذكرى جورج واشنطن في عيد ميلاده (22 شباط/فبراير). واستغلت جميع الأحزاب ذكرى عيد الاستقلال (4 تموز/يوليو)، الذي لم يكن حتى ذلك الحين (العقد الخير من القرن الثامن عشر) يُحتفَل به سنويًا، باعتباره عيدًا وطنيًا أول في البلاد. كان الأميركيون يُذكَّرون بواجباتهم وبضرورة أن يهتموا بالشؤون العامة، وبأن يصوتوا، وليس مفاجئًا أن يكون هناك أثر آخر للحملات، وهو توسيع دائرة الناخبين المحتملين. هذا وضمنت المطالبات بزيادة حق التصويت أن جرى بحلول العام 1824 منح جميع الولايات في الجمهورية حق التصويت للرجال البيض البالغين (لم يحصل ذلك في بريطانيا حتى العام 1867). وتخلصت

الجمهورية الأميركية من المخاوف الملكية والجمهورية من التحزب، منحت الحياة، أول مرة في أي مكان في العالم، لأحزاب متفرغة على مدار الساعة، ولسياسيين متفرغين.

مثّل الرئيس الثامن للجمهورية مارتن فان بيورين، الذي خدم بين عامي 1837 و1841، رمزًا بارزًا لذلك التغيير. وكان بشعره الأحمر اللامع، وقامته البالغة 5 أقدام وبوصتين (157 سم)، وزيه الذي لا عيب فيه والمكون من معطف طويل وياقات متناسقة ومتناسبة، أول رئيس أميركي مولود على الأرض الأميركية، وليس من أبوين بريطانيين. وفي المدينة الصغيرة كندرهوك في ولاية نيويورك (الصورة (2-4)). كان يحلو للذين عرفوه أن يقولوا إنه أول رئيس أميركي حقيقي؛ كان ابن صاحب حانة ومزارع صغير، وكان أيضًا الأول في سلالة من السياسيين المتفرغين الذين لا علاقة [عائلية] لهم بالحملات العسكرية، أو كتابة الدستور أو السادة الجمهوريين. وقع في غابة السياسة الكثيفة في نيويورك بدخوله مجلس شيوخ الولاية في العام 1812 بعد تخرجه في كلية الحقوق، وسرعان ما صارت السياسة مهنته. عاش فان بيورين من

الصورة (2-4)



«الساحر الصغير» مارتن فان بيورين: بورتريه أبيض وأسود للمصور النيويوركي ماثيو ب. برادلي الذي موّه الحجم الصغير لصاحب الصورة باستذكار (في العام 1855) شهرته السابقة كرئيس أميركي.

أجل السياسة، فصلُب عُوده سياسيًا كمنظم ريادي لجناح «ذيل الوعل» [(447)] في الحزب الجمهوري [الديمقراطي]، أي لمجموعة ناشطة تضم رجال الحزب البارعين الذي كانوا يعملون من أجل مزيد من الانضباط المؤسسي في الحزب، الذي كان يعاني الانقسامات والهيمنة الشخصية في الولاية. وعرف هؤلاء الرجال المتصفون باللياقة وحسن الهندام أن لا «قانون حديدًا» على غرار الملكية في الأحزاب السياسية، وأن أي تماسك أو قيادة يتمتعون بهما

يتطلبان أن ينشط العاملون في الحزب في سبيلهما. وسُمّي هؤلاء «سمو ألبني» [(448)]، وأصبحت تركيبتهم مشهورة ومهابة، كأنموذج ابتدائي للماكينة السياسية، يستخدم التحالفات والزبائنية للتحكم في صفوفه من خلال مكافأة الموالين والتصويت والترفيع السياسي.
كانت المجموعة قوة لا يستهان بها في المشهد السياسي الأميركي العام، وهي انضمت إلى الحزب الديمقراطي [العامل على المستوى] الوطني الذي أسسه أندرو جاكسون، ودعمت ترشيحه الناجح لانتخابات الرئاسة في العام 1828. هذا الرئيس الجديد كافأ فان بيورين على الفور بتعيينه وزيرًا للخارجية، الأمر الذي استخدمه الأخير سلَّمًا إلى نيابة الرئاسة. كانت المكافأة علامة احترام للطريقة التي غرس فيها فان بيورين نظام دعم من مناصري الحزب الديمقراطي، الذين وزعوا المنشورات وتذاكر الاقتراع الحزبية، ونظموا الخيل والعربات لنقل المؤيدين من البيوت إلى مراكز التصويت. وفور انتخاب جاكسون، ساعد فان بيورين أيضًا في توزيع المناصب الفدرالية بين الحزبيين الموالين، وفق «نظام مكاسب» ادعى أنه «ديمقراطي» تمامًا، لأنه يثبت أن في مقدور الأميركيين العاديين أن يصبحوا إداريين، وأن ليس هناك حاجة إلى طبقة دائمة من الموظفين العموميين الطفيليين.
كان «الساحر الصغير» أحد ألقاب فان بيورين، الذي خاض حملاته بمتعة، وبناء على اقتناعه بأن التنظيم هو سر النجاح، فكانت لديه موهبة في إثارة الحماسة الحزبية، كما فعل «شباب يا هلا» (Hurra Boys)، الذين كرّموا لقب أندرو جاكسون «شجرة الجوز القديمة» (Old Hickory)، من خلال توزيع عصي ثقيلة وقوية من خشب الجوز في الحملات الانتخابية التي كان ينظمها الحزب الديمقراطي.
كان فان بيورين، الذي حاول اتّباع هذا التقليد عبر استخدام لقب «ركن الأطفال القديم» [(449)]، يميل إلى الاجتماعات العامة الصاخبة، وكان على الرغم من كرمه الكبير مع خصومه، قادرًا على ممارسة الألعاب القذرة عند الضرورة. لم يكن يكره الاتصال بالصحافيين خلف الكواليس لإقناعهم بكتابة مقالات إيجابية عن الحزب الديمقراطي، وكان يقدس فضائل العمل الصعب، والصبر، والضحك والتضامن مع أقرانه. لم تكن شخصيته جذابة على نحو خاص، ولم يكن خطيبًا استثنائيًا، لكن ذلك كله لم يضر بمسيرته السياسية، لأنه كان محركًا حزبيًا بشكل أكبر، يعتمد كليًا على وسائل حديثة ترتكز على إيمان حديث كليًا بأن الأحزاب السياسية عامل حيوي للديمقراطية التمثيلية. كان مؤمنًا بأن الأحزاب السياسية عبارة عن ماكينات سلطة، تؤدي دور الوسيلة الجيدة لربط المجموعات المتنوعة من المواطنين مع مؤسسات الحكم في جمهوريتهم؛ على هذا النحو جعلت الأحزاب السياسية أعمال هذه المؤسسات نفسها تجاه الممثلين المنظمين من الأحزاب، أكثر خضوعًا للمحاسبة العامة. من ناحية أخرى، أعطت المؤتمرات الحزبية - على العكس من تحالفات الكواليس في المجالس التشريعية - صوتًا للناس في اختيار القادة ووضع

السياسات. لكن العكس كان صحيحًا أيضًا؛ إذ كان يمكن الماكينات الحزبية أن تتحكم في المؤتمرات وتمكّن الحكومات بشكل أفضل لمباشرة الأعمال الحكومية، وإنجاز أمور ربما تؤدي إلى صراع كبير، أو لا يمكن إنجازها بمن دون ذلك أبدًا، فإن فشلت في تحقيق ذلك الهدف، تتعرض إذ ذاك للرفض من المناصرين الانتخابيين. في هذه الحال، تكون الأحزاب الحاكمة مجبرة على التواضع والتنحي، فاسحة المجال أمام خصومها لتشغيل ماكينتهم السلطوية بعض الوقت.

كان لفان بيورين نصيبه في الصعود والهبوط في عالم سياسة ماكينات الأحزاب الأميركية المتشقق في أعلى مستوياتها، فأذاقه صعوده السريع إلى الرئاسة، بعد تزكية ترشيحه بالإجماع في مؤتمر الحزب الديمقراطي في بلتيمور في أيار/مايو 1835، وفوزه في الانتخابات في السنة التالية، طعم الدواء الذي صنعه بنفسه، والذي شربه بتنعم، فأعلن [في خطاب القسم]، وقد بدا عليه الصلع، لكنه بدا متوردًا كلحم الضأن، أنه ينوي «السير على خطى سلفه الشهير» (جاكسون). لكن الأمور سارت على نحو غير موات لفان بيورين، الذي تعلم من التجربة المباشرة أن الديمقراطية التمثيلية تتكل بعمق على الترتيبات الأمنية الإقليمية وعلى الديناميات المتقلبة لاقتصاد السوق؛ إذ قامت قوات الحكومة البريطانية - الكندية باجتياز الحدود إلى الأراضي الأميركية في خلال فترة رئاسته، مثيرة موجة من المشاعر المعادية لبريطانيا. لكن الأمر الأكثر جدية كان الخلافات بين الحكومة والحزب الديمقراطي التي نتجت من أزمة اقتصادية نهشت المجتمع الأميركي بشكل سيئ في السنة الأولى من عهد فان بيورين. وسرعان ما أطلق عليه لقب «مارتن فان روين» (Martin Van Ruin) تهكمًا، وفشل في حملته لتجديد انتخابه في دورة ثانية. لكن هزيمته السلمية في العام 1841 أمام الجنرال وليام هنري هاريسون، مرشح حزب اليمين (Whigs)[(450)]، تركت إرثًا كبيرًا وإرثًا صغيرًا لعالم الديمقراطية التمثيلية في آن واحد.

تجلت الهدية الكبرى في الأنموذج المكرر للحزب السياسي المنضبط بشدة، والمتعطش للسلطة الحكومية. واتخذت الهدية الصغرى شكل كلمتين صغيرتين ستتمتعان بشهرة عالمية لاحقًا. وجد مناصرو فان بيورين في سياق مسعاهم لإعادة انتخابه في العام 1840، أنهم في مواجهة تكتيكات لاذعة وحادة من وليام هنري هاريسون ومن ماكينته الحزبية، فأطلقوا عبارات سخرية مسيئة إلى فان بيورين، الذي لم يلقَّب بـ «الساحر الصغير» و«مارتن فان روين»، فحسب، بل بما هو أقل نظافة، مثل «الملك مارتن الأول» و(تذكيرًا للناخبين بما تبقى لديه من شعر ومكر) «ثعلب ركن الأطفال»، لكنهم أطلقوا عليه، كمرشح، لقب «تيبيكانو» (Tippecanoe)، تذكيرًا بالمكان الكثيف الشجر الذي يبعد بضعة أميال شمال مدينة لافاييت في ولاية إنديانا، حيث حقق انتصارًا عسكريًا على الأميركيين الأصليين[(451)]، الذين خسروا بعد ذلك

سيطرتهم على أراضي الغرب الأوسط الخصبة التي جابوها على امتداد آلاف السنين. كان شريك هاريسون في الانتخابات المرشح لمنصب نائب الرئيس جون تايلر، وبالتالي كانت حملة اليمين سهلة التزيين بشعار أدى أيضًا دور ردة صغيرة وسهلة: «تيبيكانو وتايلر أيضًا» [على غرار اللقب التهكمي لفان بيورين هنا أيضًا القافية بالإنكليزية موسيقية متجانسة] (Tippecanoe and Tyler too!). ابتكر نشطاء حملة فان بيورين المحشورون في الزاوية ردًا جيدًا، مستمدين من كلمة «تشوكتاو» (Choctaw) [(452)] «أوكي» (okeh)، وجاؤوا بفكرة أن صورة «ركن الأطفال القديم» يمكن أن تتحسن من خلال تأسيس نادي «أوكي» الديمقراطي، بحيث يُقصد بالحرفين .O.K أن فان بيورين كان جيدًا، أو «كله صحيح» (oll korrect) لدى الديمقراطيين، ثم ما لبث الحرفان أن انتشرا عبر البلاد، ليصبحا لاحقًا تعبيرًا عاميًا يستخدمه الناس في جميع المجتمعات تقريبًا للتعبير عن موافقتهم على شخص أو شيء بـ OK.

المجتمع المدني

كان ذلك نوعًا من الانتصار للتشوكتاو وللديمقراطية التمثيلية. لكن الأهمية الخاصة لتلك الحقبة، التي أشّرت إلى انفصال جذري عن الديمقراطية المجلسية، بما فيها الإسلام، كانت الطريقة التي افترض فيها النشطاء والمؤيدون الحزبيون الأميركيون أن الجسم السياسي منقسم إلى درجة لا رجعة فيها، وأن الانقسام بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية كان بالتوازن، أمرًا جيدًا، في الأقل لأن الحرية تتطلب الرقابة اليومية على مشكلات الحكومات والموظفين الحكوميين.

فكِروا فيها على هذا النحو: كانت الأحزاب السياسية الجديدة منغمسة في نشاط غريب لكنه ضروري، متأزم كثيرًا لكنه مفيد. كان عملها تفكيك الكيان السياسي إلى مقوماته الأساسية، وحماية أجزائه ورعايتها من خلال الجهد الهادف إلى ربط (بعض) المواطنين بالحكومة، من خلال حمايتهم من التدخل الاعتباطي، بالتالي توفير نفوذ لهم على مؤسساتها وسياساتها. ومبدأ التنافس الحزبي المفتوح كله قام على فرضية أن لدى المواطنين أنفسهم مصالح واهتمامات مختلفة، وأنهم يحتاجون بانتظام إلى دمج أنفسهم في مجاميع (aggregates) ذات معنى. هذا وتطلبت الأحزاب وافترضت (إذا أردنا استخدام لغة اليوم) «مجتمعًا متمدنًا» يتكون من «جمعيات» مستقلة، وحتى أعداد كبيرة منها.

بحلول منتصف القرن، نشط ملايين الأميركيين المتجاهلين تضييق واشنطن على الجمعيات الذاتية التأسيس، في المشاركة في أندية وجمعيات تطوعية من أنواع كثيرة مختلفة. مثّلت هذه الجمعيات حضانات يتم فيها تعلّم أصول التنظيم الذاتي الديمقراطي، ووضعت أنظمتها الداخلية ودساتيرها، مستعيرة صفحة من الكتاب الذي ألّفه مؤسسو الجمهورية، وانتخبت مسؤوليها، استنادًا

إلى قواعد الديمقراطية التمثيلية. كما أنها أقامت في بعض الأحيان مؤسسات تعمل على مستوى الولاية ككل، وتعقد مؤتمرات سنوية لتقرير الأمور الاستراتيجية والأهداف والقيادة. ثم انتشرت سرايا الإطفاء التطوعية في المدن والحواضر، على سبيل المثال، ورُخص للمصارف التي يديرها المواطنون في الولايات لخدمة الزبائن الذين كانوا حتى ذلك الحين يعتمدون في ديونهم على السخاء الشخصي أو على أمزجة أصحاب المتاجر.

وُضعت وجهات النظر والتقارير المستقلة في التداول وفي متناول كل من يجيد القراءة، على الرغم من المعارضة السياسية وعوائق المال والجغرافيا، وذلك من خلال مئات المطابع ومحال الكتب والصحف، مثل صحيفة بكبسي (The Poughkeepsie Journal) [453]، وأسبوعية بوسطن الإعلانية (Boston Weekly Advertiser) (أسسها في العام 1811 جيمس كتلر من أجل القراء غير القادرين على دفع تكاليف الصحف اليومية). وانضم الحرفيون من جميع المهن (صانعو البراميل والتوابيت، الخياطون، صانعو القبعات، الخبازون، البنّاؤون، الطباعون، بناة السفن والجزارون ...) إلى جمعيات تطوعية أسسوها بأنفسهم. وبحلول العقد الرابع من القرن التاسع عشر، سار العمال على الطريق نفسه، فرأى بعضهم ضرورة نزع قوقعة الاحترام القديمة، وإنشاء أحزابهم السياسية الخاصة بهم. وكانت هناك أيضًا مؤسسات مدنية تعمل على مستوى الاتحاد ككل. وعلى غرار التكتيكات الرائدة لهيئات قديمة، مثل سينسيناتي [454] (Cincinnati) المؤيدة للفدراليين والمؤلفة من متقاعدي القوات المسلحة، والتي عملت على جمع التبرعات لدعم أرامل وأيتام الذين سقطوا في خلال الثورة، دافعت هذه المؤسسات الفدرالية عن مبدأ حرية الجمعيات المدنية، وقدمت أكثر من مجرد الدعم الشفهي لحقوق من مثل حق تقديم العرائض، الذي اعتبرته نوعًا من التصويت بين دورات الانتخاب، وللاستقامة الاجتماعية والعدالة، ولتضامن المواطنين عبر الحدود بين الولايات، على مستوى قاري. وانطوى نشاط المؤسسات تلك على شكل من «الفدرالية من الأسفل»، كما كان واضحًا في النمو الهائل في خلال تلك الفترة لمؤسسات الطبقة المتوسطة للاعتدال المسلكي والإقلاع عن شرب الكحول. كانت أكبر تلك المؤسسات، بلا شك، «الجمعية الأميركية للاعتدال» (American Temperance Society) التي أعلنت في العام 1835 أن لديها ثمانية آلاف فرع محلي ومليون ونصف المليون عضو، أي حوالى خُمس عدد السكان الأحرار في الجمهورية.

تعود جذور جمعيات الاعتدال وقواعد نفوذها في معظمه إلى التقليد التطهيري في نيو إنغلند، لكن كانت لأسلوبها ورسالتها آثار قارية؛ فجهدها في تشكيل الحزب اليميني من هنري كلاي وآخرين في العام 1832 لم يكن حاسمًا فحسب، بل إنها عملت أيضًا على بناء مؤسسات جديدة، مثل المدارس والمكتبات وجمعيات الكتاب المقدس والمعاهد ودور الأيتام والمصحات. كما

أنها نشرت أخبار الإنجيل السارة عبر عمل الخير من أجل الصم، وتقديم العرائض ضد الحانات. وأخضعت المرشحين من الأحزاب الرئيسة لاستجوابات مضنية، وأوفدت المبشرين إلى المجتمعات المتاخمة [للمناطق التي يسيطَر عليها في خلال عملية التوسع غربًا] في ولايات مثل أوهايو وفيرمونت. وكان النشاط الجوهري بوضوح نشاط طبقة متوسطة تنظر إلى الخلف في مخاوفها من انحلال الجمهورية الأخلاقي. ومع ذلك، فإن الحقيقة الأكثر إثارة للدهشة والمتناقضة كليًا، هي أنها أثبتت أنها كانت القوة الدافعة لقبول الهيئات غير الحكومية التي كانت محورية في الهجمة الدينية الطويلة التي اكتسحت أميركا في خلال هذه الحقبة: ما يسمى «الصحوة الكبرى الثانية» [(455)].

تركت حملة التنصير هذه، التي جهدت لتعزيز الغريزة الدينية في المجتمع أكثر من أي شيء قبلها، وربما بعدها، آثارًا ديمقراطية عميقة في المجتمع المدني الناشئ وكنائسه؛ فقدم المتمردون المعمدانيون وأتباع الكنيسة المورمونية والمنهاجيون (الميثوديست) وآخرون، إلى الناس العاديين، خصوصًا الفقراء، ومن خلال الفضاء غير الحكومي للمجتمع المدني، رؤى جذابة تتعلق باحترام الذات والتنظيم الشعبي والثقة الجماعية، وردّ دعاة الكنائس الأميركية الجميل من خلال عرض ما اعتقدوا أن الناس العاديين يريدونه، فلقّنوهم تعاليم عقيدية واقعية ومبسطة، وقدموا قادة متواضعين، وموسيقى بإيقاع غنائي، وكنائس تدار بأيدٍ محلية. ارتعد بعض المراقبين من «الحماسة» التي كانت تتسم بها عظات المبادئ الدينية، ومع ذلك، بقيت الحقيقة أن الصحوة الكبرى الثانية، على غرار الزلزال الذي أحدثته المنهاجية في بريطانيا قبل جيل واحد، زعزعت الأسس الثابتة لهياكل السلطات الدينية القائمة، فأصبحت العبادة مرتبطة غريزيًا بالناس العاديين، بدلًا من الارتباط بالإكليروس كنظام منفصل عن الرجال. طرح هذا التمجيد للعامية في الكلام والموسيقى التزمّت العقائدي على بساط البحث، وجعل رجال الكنيسة المحترمين عابسين، خصوصًا عندما سمعوا أخبار شخصيات مثل لورنزو داو المنهاجي المتجول والفائق الذكاء، الذي اجتاز أميالًا أكثر، ووعظ أعدادًا أكبر، وكان على الدوام يجذب جمهورًا أوسع إلى اللقاءات العامة أكثر من أي واعظ في تلك المرحلة (الصورة (3-4)).

الصورة (3-4)



لورنزو داو و«أداء الارتعاش».

تعطي مسيرة داو المهنية مثالًا مفيدًا للطريقة غير المعتادة التي تغذت من خلال قيم المساواة في الجمهورية الديمقراطية الفتية؛ فهو قام في العام 1804 بوضع السياق لأتباعه المؤمنين من خلال طوافه المتواصل عبر البلاد، متحدثًا إلى 500-800 تجمع، ومستهلًا مواعظه عادة باقتباسات من مواطنه الربوبي [(456)] توماس بين. ثم طفق يسخر من عدم المساواة في الثروة، فدان بصور متنوعة كلًّا من الطغيان واحتراف الكهنوت ومهنتي المحاماة والطب. واتفق معظم من التقوا «المجنون لورنزو داو»، كما كان منتقدوه يسمّونه، على أنه الواعظ المدهش أكثر من أي واعظ آخر سمعوه في حياتهم. وهو تكلم عن حقوق الإنسان، وكان مظهره يشبه مظهر يوحنا المعمدان. ولم تكن الديمقراطية بالنسبة إليه تعني «أنت جيد بمقدار ما أنا جيد»، وذلك ما جعل داو شخصية ذات شعبية بين العوام، لكن جاذبيته كانت تتعلق على القدر نفسه، بثيابه الخشنة ووجهه الذي لوّحته الشمس، ولحيته الصهباء الطويلة التي تذكّر بشخص المسيح، وشعره المفترق في الوسط كالنساء، وعينيه البرّاقتين، وإشاراته الفظة، وصوته الأجش. كانت عظاته عروضًا مسرحية آسرة، وكان غالبًا يحضر في اللحظة الأخيرة، وبطريقة درامية، إلى تجمعات عامة أُعد لها قبل ذلك بشهور. كان يلقي طرائف مضحكة جدًا، ويحطم الكراسي على الأرض للإثارة، ويُبكي مستمعيه، حتى أنه كان يجعلهم في حالة من النشوة الدينية، ونوبات التشنج التي تفصل الرؤوس عن الأعناق، وهي ما كانت تُعرف بـ «أداء الارتعاش». وكان غالبًا يتوجه إلى أشخاص معروفين بارتكاب الخطيئة من الجمهور، مجرمين كانوا أم لصوصًا مشبوهين، وكان يرفض مهادنة أو تملق أي هيئات كنسية قائمة، ولا سيما السلطات الكنسية المنهاجية، التي أحجمت عن التضييق العلني على تحركاته، مخافة تضخيم شعبيته الكبيرة. كان الموضوع كله بالنسبة إليه هو أن الدين كان للناس الذين لديهم الحق في

التجمع العلني للتعبير عن أنفسهم كشعب، بصرف النظر عمّا يقوله السياسيون والأحزاب والقضاة، أو ما إذا حاولوا تثبيط رغباتهم من خلال اعتقالهم.

الأرستقراطي

كان الاختمار البطيء للروح الديمقراطية لدى أجزاء مهمة من الشعب الأميركي بارزًا وملموسًا، فكانت روحية المساواة والحرية التي تضمنها الانتخابات ترتسم في لغة أجساد الناس البسيطة، وفي عادات مضغ التبغ والطباع السهلة، في أحلامهم الجريئة وتوقعاتهم العالية، في فنهم وأدبهم الديمقراطيين الواعيين للذات - على سبيل المثال ديوان والت ويتمان Leaves of Grass (أوراق العشب) (الصادر في العام 1855)، احتفال بالاحتمالات غير المحدودة للتجربة الأميركية مع الديمقراطية وبقوة الشِّعر في تحطيم اللغة التقليدية، وأعظم من ذلك كله الرواية الأميركية في القرن التاسع عشر، رواية موبي ديك لهيرمان ميلفيل الصادرة في العام 1851، وهي قصة تحذر من الغطرسة ومن التدمير الذاتي الذي ينتظر كل الذين يتصرفون كأن العالم لا تخوم فيه ولا قواعد ولا حدود.

لفت نمو المجتمع التجريبي المفتوح النظام السياسي، الذي كان يعرّف بمشاعر مساواة شجاعة، نظر كثيرين من الناس، من بينهم الأرستقراطي الفرنسي الشاب ألكسيس دو توكفيل (1805-1859)؛ ففي العام 1831، وفي خلال فترة قصيرة لم تتعدّ التسعة شهور، سافر دو توكفيل، الذي كان آنذاك في التاسعة والعشرين، عبر الولايات المتحدة ليكوّن رأيًا شخصيًا في شأن الديمقراطية التمثيلية. ذهب إلى كل مكان تقريبًا، كسائح عاقد العزم، فركب البواخر (واحدة منها تعرضت للغرق)، وتذوق أكلات المطابخ المحلية، وبات في أكواخ خشب [في البراري]، ووجد وقتًا للبحوث والراحة، وللنقاشات مع شخصيات أميركية رئيسة ذات حيثيات، من بينها جون كوينسي آدامز وأندرو جاكسون ودانيال وبستر [457]، على الرغم من عدم إلمامه الكامل باللغة الإنكليزية. منطلقًا من مدينة نيويورك، اتجه صعودًا إلى مدينة بافالو [458]، ثم عبر المناطق الأمامية (frontier)، كما كانت تسمّى حينذاك، إلى ولايتي ميشيغن وويسكونسِن. عرّج على كندا مدة أسبوعين، ومنها نزل إلى بوسطن وفيلادلفيا وبلتيمور. ذهب تاليًا إلى الغرب، إلى بيتسبرغ وسينسيناتي، ثم جنوبًا إلى ناشفيل [459] وميمفيس [460] ونيو أورلينز [461]، ثم شمالاً عبر الولايات الجنوبية الشرقية إلى العاصمة، واشنطن [462]، وأخيرًا إلى مدينة نيويورك التي انتقل منها بحرًا إلى مدينته لو هافر [463] في فرنسا.

كان دو توكفيل في بداية رحلته، وتحديدًا في نيويورك التي أمضى فيها ستة أسابيع اعتبارًا من 11 أيار/مايو، مترددًا بوضوح إزاء هذا المجتمع - السوق الصاخب الذي كان نظامه من الحكم التمثيلي في طفولته المبكرة، فكتب في

يومياته: «يفشل كل شيء أراه في إثارة حماستي لأني أردّ سببه إلى الطبيعة أكثر ممّا أردّه إلى الإرادة البشرية». كان يبدو آنذاك أنه كان لا يزال تحت تأثير البدايات السياسية الزائفة في وطنه الأم فرنسا، لكن هذا الرجل، ذا البنية الجسدية النحيلة وابن الكونت من منطقة النورماندي (لا يزال قصر آل دو توكفيل قائمًا إلى الآن ويطل على ميناء شيربورغ) سرعان ما غيّر رأيه؛ إذ اتّبع في وقت ما في خلال إقامته في بوسطن (من 7 أيلول/سبتمبر إلى 3 تشرين الأول/أكتوبر) الطريقة الأميركية في الحياة، بدأ يتحدث عن «ثورة ديمقراطية عظيمة» [(464)] تجتاح العالم انطلاقًا من معاقلها الأميركية. أصبح مقتنعًا بأن «الوقت آت»، حاملًا انتصار الديمقراطية التمثيلية في أوروبا، انتصارها الآن في أميركا؛ أميركا هي المستقبل. وأيقن أنه لذلك كان ضروريًا فهم نقاط قوّتها ومواطن ضعفها، فصمم في 12 كانون الثاني/يناير 1832، وقبيل صعوده إلى سفينته عائدًا إلى فرنسا، خططًا لإعطاء الجمهور الفرنسي عملًا يتعلق بالديمقراطية في أميركا، فكتب: «إذا قُدّر للملكيين أن يروا طريقة العمل الداخلية لهذه الجمهورية الحسنة التنظيم، والاحترام العميق الذي يُظهره شعبها لحقوقهم المكتسبة، ولسلطة هذه الحقوق على الجماهير، ديانة القانون، الحرية الحقيقية والفعّالة التي يتمتع بها المواطنون، وحكم الأكثرية الحقيقي، الطريقة السهلة والطبيعية لتقدم الأمور، سيكتشفون عندها أنهم يطبّقون اسمًا واحدًا لأشكال متعددة من الحكم التي ليس بينها أي شيء مشترك». و«كان جمهوريونا سيشعرون بأن ما أطلقنا عليه اسم جمهورية لم يكن قط أكثر من وحش عصي على التصنيف ... مغطى بالدم والوحل، يرتدي أثواب ثورات غضب من صراعات في أزمنة غابرة».

أنجز دو توكفيل خططه، ولا يزال كتابه الديمقراطية في أميركا (De la démocratie en Amérique) [الصادر في مجلدين] (العام 1835 والعام 1840) يُعتبر، عن جدارة، من أعظم الكتب في الموضوع، ومصدرًا كلاسيكيًا، لأنه تمكن، جزئيًا، أن يضع في لحظة حاسمة من التجربة الديمقراطية في أميركا إصبعه على مصادر متنوعة لديناميتها. وكان دو توكفيل بالتأكيد معجبًا بـ «المجتمع المدني» في أميركا الذي أسماه société civile. ووجد أن الجمهورية الجديدة تفيض بأنواع كثيرة مختلفة من الجمعيات المدنية، وتمعّن في أهميتها في تعزيز الديمقراطية، وشبّهها بمدارس للروح العامة، مفتوحة دائمًا للجميع، يتعارف المواطنون في داخلها، ويتعلمون حقوقهم وواجباتهم كمتساوين، ويواجهون مخاوفهم محليًا، أحيانًا معارضة للحكم، وبالتالي الحؤول دون طغيان الأقليات عبر الأكثريات من خلال صناديق الاقتراع. لاحِظ أن هذه الجمعيات المدنية كانت شؤونًا ضيقة النطاق، لكن مع ذلك كان المواطنون الأفراد يتواصلون اجتماعيًا ضمن حدودها، عبر التعبير عن مخاوفهم بما يتجاوز أهدافهم الأنانية والانفعالية والمحدودة. وكانوا يشعرون من خلال مشاركتهم في الجمعيات المدنية أنهم أصبحوا مواطنين. ثم استنتجوا أن من أجل

الحصول على دعم الآخرين، عليهم أن يقدّموا لهم يد التعاون على قدم المساواة.
كان وصف دو توكفيل لأميركا مفيدًا بطرائق متعددة، خصوصًا أنه يبيّن، في لحظة مؤثرة في القرن التاسع عشر، المدى الذي وصل إليه بعض الناس الذين يفكرون في الديمقراطية التمثيلية، في وعيهم حداثتها وتجديدها. وهو دعا قراءه إلى فهم الديمقراطية التمثيلية باعتبارها نمطًا حديثًا جدًا من الحكم الذاتي الذي يعرَّف لا بالانتخابات والأحزاب والحكم عبر الممثلين فحسب، بل أيضًا بالاستخدام الموسّع لمؤسسات المجتمع المدني التي تحول دون الاستبداد السياسي من خلال وضع حدود، باسم المساواة، على مجال الحكم نفسه وعلى سلطته. كما أنه أشار إلى أن لهذه الجمعيات المدنية آثارًا اجتماعية جذرية. وأظهرت «الثورة الديمقراطية العظمى»، التي كانت تشق طريقها في أميركا، أنها عدو للامتيازات المفترضة كافة في جميع مجالات الحياة. كان المجتمع الأميركي ديمقراطيًا لا أرستقراطيًا، بدليل الطريقة التي أهملت بها الديمقراطية التمثيلية أنواع عدم المساواة الموروثة من أوروبا القديمة، مبيّنة أنها لم تكن ضرورية أو مرغوبًا فيها. كما تجلى الإثبات الإضافي في التوجه الذي كان أكثر بروزًا، وهو الرغبة الشديدة المنتشرة من أجل المساواة في السلطة والممتلكات والوضعية الاجتماعية بين الناس، الذين أصبحوا يشعرون بأن اللامساواة القائمة ظرفية، وبالتالي يُحتمل أن تكون قابلة للتعديل عبر الفعل الإنساني نفسه.
كان دو توكفيل مسحورًا بهذا التوجه نحو المساواة، وهو لاحظ أن في مجال القانون والحكم، كان كل شيء يميل إلى الاختلاف وعدم اليقين، حتى ضعفت قبضة التقاليد العاطفية والأخلاقية المطلقة، والإيمان الديني بالقدرة الإلهية. وبسبب ذلك، نظر عدد متزايد من الأميركيين إلى نفوذ السياسيين والحكومة بعين الغيرة، وكانت لديهم قابلية للارتياب في من لديهم هذا النفوذ أو ليكيلوا اللعنات عليهم، وضاقوا ذرعًا بالقواعد والأحكام الاعتباطية، فزالت قدسية الحكم وقوانينه تدرّجًا، وصارت القوانين تُعتبر ببساطة وسائل لتحقيق هذا الغرض أو ذاك، وتستند بشكل سليم إلى الموافقة الطوعية للمواطنين الممنوحين حقوقًا مدنية وسياسية متساوية. انكسر سحر الملَكية المطلقة إلى الأبد، وبدأت الحقوق السياسية التي كانت حكرًا على أقلية محظية تتمدد تدرّجًا إلى أولئك الذين كانوا يعانون التمييز، وأصبحت السياسات الحكومية والقوانين موضع امتعاض شعبي، وتحديات قانونية وتعديل.
حصل شيء مشابه في ميدان الحياة الاجتماعية بفضل الديمقراطية التمثيلية، أو هكذا طرح دو توكفيل؛ إذ باتت الديمقراطية الأميركية موضع «ثورة اجتماعية» دائمة. وأشار دو توكفيل، وهو المعترف شخصيًا بأنه يؤمن بالمبدأ الأبوي القديم بأن «مصادر ... سعادة المرأة هي في بيت زوجها»، إلى التغيير الجوهري في العلاقة بين الجِنسين في المجتمع الأميركي. والديمقراطية

التمثيلية تتولى تدرّجًا تدمير أو تعديل «ذلك التفاوت العظيم بين الرجال والنساء، والذي كان يبدو حتى ذلك الوقت متجذرًا في الطبيعة بشكل أزلي».
كانت النقطة الأكبر التي أراد طرحها هي أن في ظل الأوضاع الديمقراطية، تُستبدل التعريفات «الطبيعية» للحياة الاجتماعية، وبصورة مطردة، بترتيبات نابعة من الوعي الذاتي الذي يفضّل المساواة. تسرّع الديمقراطية «تغيير طبيعة» الحياة الاجتماعية. هذه هي الطريقة: إذا دافعت فئة اجتماعية عن امتيازاتها، في الممتلكات والدخل، على سبيل المثال، يتزايد عندئذ الضغط من أجل منح هذه الامتيازات لفئات اجتماعية أخرى. «لِمَ لا؟»، يسأل أنصار المساواة، مضيفين في الجملة ذاتها: «لماذا ينبغي التعامل مع ذوي الامتيازات كأنهم مختلفون، أو كأنهم أفضل؟»؛ فبعد كل تنازل عملي لمبدأ المساواة، تفرض مطالب جديدة من أولئك المستبعدين تنازلات جديدة من ذوي الامتيازات، لنصل في النهاية إلى نقطة يعاد فيها توزيع الامتيازات التي تتمتع بها الأقلية، على شكل حقوق اجتماعية شاملة.
كانت هذه هي النظرية في الأقل. وقد توقّع دو توكفيل، استنادًا إلى جولاته ومشاهداته، أن تواجه الديمقراطية مأزقًا مستقبليًا، إن حاول الأميركيون ذوو الامتيازات أن يحصروا، بموجب هذا المبدأ أو ذاك، الامتيازات السياسية والاجتماعية في أقلية، فعندها يصبح خصومهم راغبين في تنظيم أنفسهم، من أجل الإشارة إلى أن هذا الامتياز أو ذاك ليس - بأي شكل من الأشكال - «طبيعيًا»، أو هبة إلهية، بالتالي هو إحراج مفتوح في ظل الديمقراطية. قال دو توكفيل إن الآليات الديمقراطية تحفّز الشغف بالمساواة الاجتماعية والسياسية التي لا يمكن تلبيتها بسهولة، ولن يصل النضال من أجل المساواة إلى نهاية؛ إذ «تنزلق المساواة الكاملة من أيدي الناس في اللحظة التي يعتقدون فيها أنهم أمسكوا بها، وتطير، كما قال باسكال [(465)]، في رحلة أبدية».
اعتقد دو توكفيل أن الفئات الاجتماعية الأقل نفوذًا، بمن فيها من لا يتمتعون بحق التصويت، واقعون في قبضة هذه الدينامية. ومن السهل على الحانقين من دونيتهم، والمستثارين باحتمال تجاوز أوضاعهم، أن يشعروا بالإحباط من عدم اليقين ببلوغ المساواة؛ بتحول حماستهم الأولية وأملهم إلى خيبة أمل، لكن في نقطة ما، يجدد الإحباط الذي عايشوه التزامهم بالنضال من أجل المساواة. تملأ هذه «الحركة الدائمة للمجتمع» عالم الديمقراطية الأميركية بالأسئلة عن المسلَّمات، وبتشكيك جذري في عدم المساواة، مع حب للتجريب نافد الصبر، وبطرائق جديدة لفعل الأشياء، من أجل المساواة.
وجدت أميركا نفسها عالقة في غضب ديمقراطي عارم. وليس ثمة شيء أكيد، ولا يمكن انتهاك حرمته، باستثناء النضال الشغوف المذهل من أجل المساواة الاجتماعية والسياسية؛ فـ «ما إن تطأ قدمك الأرض الأميركية حتى يدهشك شكل من الشغب»، على حد وصف دو توكفيل، الملسوع بالإثارة نفسها، فـ «تسمع اللغط المرتبك في كل مكان، وألف صوت يطلب في الوقت نفسه

تلبية حاجاتهم الاجتماعية. كل شيء يتحرك حولك»، يتابع دو توكفيل، و«هنا يجتمع أهالي دائرة في المدينة لبتّ مشروع بناء كنيسة، وهناك تجرى انتخابات ممثل، على مسافة قريبة، يحث المندوبون من دائرة خطاهم إلى المدينة من أجل التشاور في شأن مشروعات تحسين محلية، وفي مكان آخر يوقف العمال في القرية محاريثهم للتداول في مشروع طريق أو مدرسة رسمية». وخلص دو توكفيل إلى القول: «يتداعى المواطنون إلى الاجتماع لأمر واحد هو إعلان استنكارهم سلوك الحكومة، في حين أنهم في مجالس أخرى يوجهون تحياتهم إلى السلطات في ذلك اليوم كآباء لوطنهم، أو من جمعيات تعتبر السُكر السبب الرئيس لجميع شرور الولاية، ويتعهد أعضاؤها بجدية الالتزام بمبدأ الاعتدال».

تحت حد السيف

كان الكلام رائعًا، لكن بعض المراقبين لاحظ أن دو توكفيل قام، في مقاطع مثل هذه، بتضخيم قوة الدفع والمدى الجغرافي لعملية التساوي النشطة التي كانت جارية في أميركا. وأنه كانت لديه حاسة سادسة لافتة في سبر أغوار الفرق بين المظاهر والحقائق. لكن يبدو أنه كان عندما ينظر إلى الحياة في الولايات المتحدة، يعتمد أفضل صور أميركا الذاتية لنفسها بصورة كاملة، وهو لم يكن الزائر الوحيد الذي أغوته في القرن التاسع عشر مفاتن الديمقراطية الجديدة. تأملوا الموضة الإيطالية في زيارة الجمهورية الديمقراطية الجديدة، لرؤية كيف كانت [(466)]؛ فأحد زائريها كتب: «مرحى لك، يا أيها البلد العظيم»، وذلك بعد وقت قصير من نشر دو توكفيل عمله الضخم. وكتب زائر إيطالي آخر معبّرًا عن حماسة مماثلة: «الولايات المتحدة أرض حرة، لأن أبناءها في الأساس يرضعون حليب الاحترام المتبادل على صعيد الآراء ... وهذا ما يجعلهم جميلين، ويجعل هواءهم أسهل للتنفس لنا نحن، المتعطشين للحرية في أوروبا القديمة، حيث اختنقت الحريات التي حققناها بكثير من الدم والألم، وفي قسم كبير منها بسبب عدم تسامحنا في ما بيننا». ثم أضاف: «آه، هذه هي الديمقراطية التي أحب، التي أحلم بها وأتوق اليها»، مقارنًا إياها بـ «الفرضيات والتصنع» اللذين يحرسهما في الوطن الأم «أناس في الطبقة العليا». وعبّر الزائر نفسه عن صدمته من الطريقة التي يعتمر فيها الأميركيين قبعاتهم وقلنسواتهم ببساطة وبلا تكلّف، وكيف يحلقون شواربهم، ويمضغون التبغ، ويحلو لهم أن يمضغوا الدهن، وأيديهم في جيوبهم، فكتب: «أناس بسطاء، مفروشات بسيطة، وتحيات بسيطة»، مضيفًا أن الأميركيين «يبسطون إليك أيديهم، يسألونك عمّا تحتاج إليه، ويتجاوبون بسرعة». ثم كتب زائر آخر يفيض حماسة وبهجة: «ليس هناك كذب صادر عن المسؤولين الرسميين. الحقيقة، دائمًا حقيقة. لا تمييز، ولا أبواب بيروقراطية موصدة. تنطلق من كل زاوية صيحات شعب مسكون بالأمل والإحسان الخالد: ’إلى

الأمام! إلى الأمام!›». ثم أضاف نبوءة متواضعة: «بالضبط، كما طبعت روما ختم قوانينها وثقافتها العالمية على العالم القديم للبحر المتوسط، و’رومنت المسيحية(Romanised Christianity) ‘، كذلك ستثبت الديمقراطية الاتحادية في الولايات المتحدة أنها الطراز الهادي للمرحلة السياسية المقبلة من الإنسانية».

كان دو توكفيل أقل اندفاعًا في تفاؤله، وكان بارعًا واستشرافيًا في كثير من ملاحظاته، على سبيل المثال في ما يتعلق بمخاطر أن تصعد، من قلب المجتمع المدني الجديد، فئة اجتماعية جديدة ذات نفوذ من الصناعات التحويلية الرأسمالية (أو «أرستقراطية» كما أسماها) من أصحاب المصانع الإنتاجية الذين يهدد تحكمهم في رأس المال الحرية والتعددية والمساواة الحيوية جدًا للديمقراطية التمثيلية. وأبدى، لأسباب مبررة، قنوطه أيضًا من هبوط الروح العامة لدى هذه الطبقة. وكان يقلقه بشكل خاص ميلها إلى السعي وراء الثروة من أجل الثروة، وبالتالي من أجل عاداتها العاطفية وأهوائها السيئة، مثل الطمع والأنانية، وفرديتها التملكية، ومكرها الضيق الأفق. كان احتمال أن تنقلب الطبقة المتوسطة على الديمقراطية الناشئة واضح المعالم، لكنه كان بعيدًا، في الأقل عند مقارنته بما فهمه دو توكفيل بأنه الخطر الأكبر، بما لا يقاس، والأكثر إلحاحًا على الديمقراطية التمثيلية، وعنى بذلك مؤسسة العبودية.

كان دو توكفيل الكاتب الأول الذي بيّن أن الديمقراطية التمثيلية لا يمكن أن تعيش مع العبودية، كما تمكنت الديمقراطية المجلسية من فعله، بشيء من الانزعاج المعترف به، وأبرز كيف أن كارثة العبودية أدت إلى التقسيم الرهيب للحياة السياسية والاجتماعية [(467)]. ولم يكن السود في أميركا في المجتمع المدني أو له، بل كانوا موضع لامدنية فظة، وكانت العقوبات القانونية وغير الرسمية على الزواج المختلط صارمة. كان السود في الولايات التي ألغت العبودية عرضة للتهديد في حياتهم إذا تجرأوا وشاركوا في التصويت أو خدموا في هيئات المحلفين. وكان هناك فصل عنصري وعدم تكافؤ عميق في التعليم، و«لم يكن ممكنًا في المسارح أن تحجز كرسيًا لأشخاص من العرق الوضيع إلى جانب أسيادهم السابقين، ولو دُفع لقاء الحجز ذهب، وكانوا يوضعون بشكل منفصل في المستشفيات. ومع أنه كان مسموحًا لهم بعبادة إله البيض، فإنه كان ينبغي لهم أن يفعلوا ذلك أمام مذبح آخر في كنائس خاصة بهم، ومع كهنتهم»، كما أن التمييز العنصري لم يستثن حتى الموتى: «عندما يموت الزنجي، تلقى جثته على حدة، وتسود حالات التفرقة حتى في الموت الذي يساوي بين الجميع».

كانت هذه الممارسات تنطوي على مفارقة مثيرة للقلق؛ إذ لاحظ دو توكفيل أن التمييز الذي يستهدف السود يزداد، قياسًا بانعتاقهم الرسمي. وكانت العبودية في أميركا بهذا المعنى أسوأ كثيرًا ممّا كانت عليه في اليونان القديمة، حيث كان انعتاق العبيد يتشجع بحقيقة أن لون بشرتهم كان غالبًا مثل

لون بشرة أسيادهم. على العكس من ذلك، كان السود في أميركا، في داخل مؤسسة الرق أو في خارجها، يخضعون لمعاناة تعصب فظيع؛ «تعصب السيد وتعصب العِرق وتعصّب اللون»؛ تعصب يستمد قوّته من الحديث الزائف عن تفوق البيض «الطبيعي». وألقى تحيز من هذا النوع بظلاله الطويلة على مستقبل الديمقراطية الأميركية، حتى بلغ النقطة التي صار يبدو فيها الآن أنه في مواجهة الخيارات الكريهة التي لا تقتصر على إبقاء العبودية أو التعصب المنظم، بل تتعدى ذلك إلى اندلاع «الحروب الأهلية الأكثر فظاعة». كانت توقعات دو توكفيل، وعلى نحو مفهوم، قاتمة؛ إذ إنها كانت «عرضة لهجوم المسيحية كونها ظالمة وهجوم الاقتصاد السياسي كونها مؤذية، وعرضة للتناقض الآن مع الحريات الديمقراطية والوعي في الزمن الراهن بأن من غير الممكن أن تحيا العبودية، بل ستؤول إلى الزوال من خلال فعل السيد، أو عبر إرادة العبد، وفي الحالتين معًا، يمكن توقع كوارث وشيكة، فإن رُفضت الحرية للزنوج في الجنوب، فإنهم سيحصلون عليها في النهاية بأنفسهم، وبالقوة، وإن أُعطيت لهم، فإنهم سيسيئون استخدامها مطولًا» [468].

ينبغي أن يلاحَظ ارتياب دو توكفيل الأبيض الجلد من السود، وأن يلاحَظ رأيه الدقيق في التناقض العميق بين العبودية والديمقراطية التمثيلية، وهو كان محقًا في ما كان يشعر به من قلق حيال حجم المشكلة؛ فبحلول العام 1820، جُلب 10 ملايين عبد أفريقي إلى العالم الجديد، وأُخذ 400 ألف منهم إلى أميركا الشمالية. وسرعان ما تضاعفت أعدادهم حتى أن جميع الولايات الواقعة إلى الجنوب من خط مايسون - ديكسون [469] أصبحت مجتمعات عبودية، بكل ما للكلمة من معنى. وحتى في نيو إنغلند، التي كان عدد العبيد فيها أقل نسبيًا، كان الاقتصاد يعتمد على تجارة العبيد مع جزر الهند الغربية [470] (West Indies). وسُخّر الأفارقة الأميركيون لما كان في الجمهورية الديمقراطية من أشغال قذرة وشاقة، فقطعوا شجر الغابات، وفلحوا الأرض، وزرعوا واعتنوا وحصدوا المحصولات القابلة للتصدير، والتي درّت ثروات طائلة لطبقة ملّاك العبيد. كان نظام الرق ناجحًا إلى درجة أن السياسيين الجنوبيين وملّاك الأراضي ومؤيديهم في الحكومة الفدرالية نظموا بعد العام 1819 حملات من أجل تشريع اعتماد العبودية بشكل شامل. وسلكت العبودية كنمط إنتاج وأسلوب كامل في الحياة، طريق الحرب، كما أوضح أبراهام لنكولن [471] في ادعائه غير الدقيق أن قوة العبودية كانت عازمة على السيطرة على البلاد برّمتها، في الشمال كما في الجنوب.

في خلال عشرينيات القرن التاسع عشر وثلاثينياته، نغصت عدوانية العبودية أحلام بعض الأميركيين، أجبرت بعضهم على استنتاج أن الكيان السياسي الأميركي يتطلب إعادة تأسيس. فأيقن هؤلاء، بمنطقهم النابع من قلوبهم الديمقراطية، أن العبودية لا تتلاءم مع مُثُل المواطنة الحرة والمتساوية وقيمها. كان هؤلاء المعادون للعبودية أنفسهم يعون إلى درجة ما تناقضًا

ينطوي عليه هذا التناقض، وكانت المشكلة ببساطة، تتمثّل في هل يمكن إلغاء العبودية بشكل ديمقراطي أم لا، أي بوسائل سلمية، مثل العرائض وقرارات الكونغرس، أم إن القوة العسكرية ستكون مطلوبة لهزيمة المدافعين عن العبودية.

طرحت العبودية أسئلة جديدة كانت وُضعت بمهارة من خلال السياسة الحزبية إبان المرحلتين السيادية والجاكسونية من الديمقراطية في أميركا؛ فعلى سبيل المثال، تحدث ماديسون، في مؤتمر فدرالي، بصراحة، مفضّلًا إنهاء الموضوع، ولاحظ «أن الفرق الحقيقي في المصالح ليس بين الولايات الكبيرة والولايات الصغيرة، بل بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية». وصنعت العبودية ’خطًا من التمييز‘ أزيل من النقاشات المتعلقة بشكل الكيان السياسي، وإلا بات من الممكن أن يخرّب حظوظه في الحياة» [(472)]. في هذا السياق، أثبت أنه حجة ناجحة، وهذا يساعد على تفسير السبب الذي جعل الدستور الجديد يصمت إزاء العبودية - وسبب اتخاذ القرار بإنشاء مجلس شيوخ تتمثّل فيه الولايات، وبالتالي ضمان أن يكون موضوع العبودية في الجنوب غير قابل للمس، ببساطة لأنه كان حتى منتصف القرن التاسع عشر يمثّل أكثرية الأصوات في المجلس التشريعي الأعلى [مجلس الشيوخ].

مثّلت التسوية الحاذقة للشقاق الكبير الذي اندلع في الكونغرس عبر السماح لولاية ميسوري بالانضمام إلى الاتحاد في العام 1820، لئلّا تكون العبودية موضع بحث، فأنجزت «تسوية ميسوري» [(473)] الخدعة. ولأن قبول انضمام ولاية ميسوري إلى الفدرالية كان يهدد بأن يختل التوازن العددي بين 11 ولاية حرة و11 ولاية رق، استُحدثت مين (Maine)، ولاية حرة جديدة من المقاطعات الشمالية الشرقية لولاية ماساتشوستس. وأُقرت التوجيهات المتعلقة بانضمام ولايات جديدة، بشروط تفضيلية للجنوب، ووُضعت الأسئلة المتعلقة بمستقبل العبودية على الرف من خلال إعلان مساحات شاسعة من السهول الكبرى [(474)] التي كانت تسمّى «المناطق غير المنظمة»، خارج نطاق العبودية، حتى هذا الوقت. وكانت الهندسات الدستورية من هذا النوع بارعة، وأظهرت أن فن التسوية كان حيويًا من أجل تشغيل محركات الحكم في جمهورية ديمقراطية تشغيلًا سلسًا. مع ذلك، كان مفعول تسوية ميسوري محدودًا، كما توقع توماس جيفرسون (كان هو نفسه يملك قرابة 200 عبد وآباء أطفال لأمهات من العبيد) في نبوءته الدقيقة بأن تلك التسوية كانت رديئة وستؤدي إلى إثارة المشكلات وتقود، في النهاية، إلى تدمير الفدرالية بحد السيف. وقد شبّه جيفرسون تسوية ميسوري بـ «جرس إنذار الحريق في الليل»، يوقظه ويملأه بالخوف: «إني من فوري أعتبرها ناقوس خطر للاتحاد، أسكت هذه اللحظة، في الحقيقة. لكن هذا مجرد تأجيل وليس حكمًا نهائيًا؛ خط جغرافي يتصادف مع مبدأ واضح المعالم أخلاقيًا وسياسيًا، كان خيالًا ذات مرة، ثم ارتفع وعدًا أمام شغف الرِجال الغاضب، بألا يكون عرضة للزوال أبدًا، ومع كل إثارة يتبلور

بصورة أعمق فأعمق» [475]. كانت النقطة بالنسبة إلى جيفرسون واضحة ومباشرة: فأن تمرر الحكومة قرارات لإبقاء الغطاء موصدًا على العبودية شيء، وأن تتلافى المقاومة الشعبية للعبودية من داخل مجتمع مدني، يضم أعدادًا متزايدة من المواطنين الذين يكتشفون أن العبودية تجعلهم يشعرون بالمرض في أحشائهم، ببساطة لأنهم في قلوبهم يقدسون قيم المساواة والحرية، شيء آخر تمامًا.

تحايلت الأحزاب السياسية الرئيسة على القضية بعض الوقت، وبفعالية؛ فطوال ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ساهم حزب اليمين (الحزب الذي أسس لمعارضة سياسات الديمقراطيين) في التمويه، وكذلك فعل خصومه بقيادة جاكسون وفان بيورين اللذين أجبرتهما حملاتهما السياسية دومًا على توسل الدعم الجنوبي، وبالتالي إحباط الجهد المبذول لضخ هذه القضية في السياسة الفدرالية. كانت حركة فان بيورين الاستعراضية نمطية، وعمل في مصلحته ومصلحتهم لجوؤه إلى حجة أن العبودية مرفوضة لكن لا يمكن إلغاؤها من دون موافقة ملّاك العبيد. لذلك، كان رفضه السماح للكونغرس، طوال ثلاثينيات القرن التاسع عشر، بإلغاء العبودية في واشنطن العاصمة (مقاطعة كولومبيا) من دون موافقة ملّاك العبيد في الجنوب، وسبب مساندته التشريع الذي يقنن استخدام البريد لتوزيع المواد المؤيدة لإلغاء العبودية بموجب قوانين أخرى في عدد من الولايات. كان ذلك أيضًا سبب وقوفه خلف «قانون الصمت» (Gag Rule) الشهير، الذي اعتمده مجلس النواب في العام 1836، واستُخدم لمنع تلاوة أو مناقشة أي عرائض معادية للعبودية في الكونغرس.

كان الذين استنتجوا من هذا كله أن الجمهورية الديمقراطية الفتية تستطيع التهرب إلى الأبد من قضية العبودية، على موعد مع مفاجأة؛ إذ انبثقت من تحت نظام الأحزاب والمؤسسات التمثيلية الوليدة، وبعنف، قوة جديدة ومشاغِبة: حركة اجتماعية كانت مكرسة لاستخدام الصحافة ووسائل معارضة مدنية أخرى لـ «دمقرطة» قضية العبودية من خلال إظهار أنها شر لا ضرورة له.

كانت الحركة المناوئة للعبودية أكثر من «ثورة الويسكي» معارضة اجتماعية على نطاق واسع. وكان لديها عمومًا أهداف أكثر نبلًا ووسائل أكثر نضجًا، من بينها التنسيق مع المعارضين للعبودية عبر الأطلسي. قبل ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كانت الآراء المعادية للعبودية تحت هيمنة الحركة الاستعمارية [476]، التي كانت تدعو إلى إعادة توطين العبيد في مستعمرات أفريقية مثل ليبيريا. لكن اعتبارًا من العام 1833، وهو العام الذي أقر فيه قانون إلغاء العبودية (Slavery Abolition Act) في مجلس العموم البريطاني في وستمنيستر (سبق للنظام الملكي الدانماركي أن وضع جدول أعمال [إلغاء العبودية] بإصدار مرسوم في العام 1792)، عزز المناهضون للعبودية في أميركا موقفهم من خلال اعتماد ما أطلق بعضهم عليه اسم «فورية» (immediatism). وحاول أنصار إلغاء

العبودية باسم الديمقراطية التمثيلية، وبإحساس عظيم بالاستعجال، تحريك الرأي العام المعادي للعبودية، من أجل الضغط على السياسيين المترددين لوقف انتشار العبودية إلى المناطق الجديدة [التي يطاولها التوسع غربًا] في الجمهورية، وإلى تركيز أنظارهم على الإلغاء الفوري والكامل للعبودية في الجنوب نفسه. كانت ردة الفعل بين ملّاك العبيد سريعًا. ولاحظ السياسي الجنوبي البارز جون كالدويل كالهون [(477)] (1782-1850)، في كلمة انتشرت على نطاق واسع عن «العبودية كأمر جيد» [(478)]، أن كيانًا سياسيًا يبدو فيه الانقلاب العسكري غير وارد وغير عملي لا يترك لمصالح المؤيدين للعبودية سوى الرد بالمثل، من خلال الانضمام إلى معركة اكتساب الدعم الشعبي، من المجتمع المدني والنظام الحزبي على السواء.

شعبان

يمكن المجادلة في أن اقتراح كالهون كان قاتلًا لقضية مؤيدي العبودية، لأنه عمليًا أجبر مناصريها على الاعتراف من خلال أعمالهم بأن العبودية لم تكن «طبيعية»، أو هبة إلهية، لكنها بدل ذلك تتوقف في بقائها كمؤسسة على تحكّم بعض الناس في المصادر المتنوعة للسلطة، بما فيها قوة الإقناع. ليس المقصود بهذا القول أن المدافعين عن العبودية ببساطة أسلموا الروح، بل قاتلوا بالسلاح على نحو شرس، ودافعوا بكلمات تُظهر أنهم كانوا ديمقراطيين أيضًا - من صنف أسمى من الصنف الإغريقي. اندلعت عشية الحرب الأهلية الشرسة حرب كلامية لافتة انتشرت عبر الجمهورية الأميركية، ولم يكن هناك نقص في عدد المحاربين اللفظيين. قاد كالهون، الملقب بالرجل الحديد، مع آخرين، المعركة بالدفاع المستميت عن مبدأ «الإبطال» (nullification) الذي يمكن الولايات المتحدة منفردة أن ترفض من خلاله آراء الأكثرية عبر إعلان أي قانون فدرالي، تعتبره غير دستوري، ملغى وباطلًا. كانت هجمات من هذا النوع، على مبدأ أن الأكثرية تحكم، جديدة إلى درجة أنها أخافت كثيرين من أن الشعب (dēmos) الحائز حق التصويت في الجمهورية الأميركية، بدأ مثل خلية حية، الانقسام على نفسه إلى خليتين [شعبين] (dēmoi). وأعلنت صحيفة نيويورك تريبيون (New York Tribune) في افتتاحية معادية للعبودية في العام 1855: «نحن لسنا شعبًا واحدًا، نحن شعبان، نحن شعب للحرية وشعب للعبودية، ولا مفر من الصراع بين الاثنين» [(479)].

كان الصراع الخبيث في الحقيقة حتميًا، لكن ملامحه كانت أكثر تعقيدًا إلى حد أبعد مما قالته افتتاحية الصحيفة. كان إلى جانب أنصار إلغاء العبودية جنوبيون كثر - أربعة أخماس أعضاء جمعيات إلغاء العبودية الـ 130 التي أسست قبل العام 1827 كانوا يعيشون في الجنوب - كذلك كان كثيرون من الذين تكونت وجهات نظرهم المعادية للعبودية في المعابد وفي اللقاءات الدينية المفتوحة في سياق الصحوة العظيمة الثانية، والذين وجدوا انعكاسًا لوجهات نظرهم

التعاليم المسيحية الإنسانية في رواية هارييت بيتشر ستو في القرن التاسع عشر كوخ العم توم الصادرة في العام 1852 وكانت الأكثر مبيعًا. كان هناك من توصلوا إلى استنتاج أن العبودية هي، بالمقارنة، نمط من أنماط الإنتاج غير مربح؛ وطنيون آمنوا بأن العبودية كانت عائقًا لقدر أميركا الواضح كبلد موحد، ومناصرون لإلغاء العبودية رأوا في انفصال الشمال طريقة لإنقاذ الأمة. أقدم وليام لويد غاريسون المناهض للعبودية ورئيس التحرير المؤسس لصحيفة ليبيرايتور (The Liberator) على إحراق نسخة من الدستور علنًا في اجتماع لمناصري إلغاء العبودية يوم عيد الاستقلال في الرابع من تموز/يوليو 1854، مكررًا اقتناعه بأنه جرت خيانة إعلان الاستقلال، وهو تعبير عن حكمة مقدسة، من خلال الدستور المؤيد للعبودية والذي هو بمنزلة «عهد مع الموت واتفاق مع الجحيم». كان الكلام عن الجنة والنار مألوفًا في أوساط أنصار إلغاء العبودية، الذين كان المتشددون منهم أصوليين دينيًا. كانت هناك مفارقة كبرى؛ مفارقة لها جذور قديمة وتاريخ طويل على وشك أن يبدأ: كانت قضية الديمقراطية التمثيلية، المفهومة كشكل مثالي للمجتمع يستند إلى المشاركة السلمية للسلطة بين مواطنين أحرار ومتساوين، موضع مناصرة فعالة من مكافحين ورعين؛ أناس يشجبون العبودية باعتبارها خطيئة ضد الله والإنسانية، لأنها تدمر القدرة التي منحها الله للأفراد ليختاروا وجودهم في هذا العالم على نحو مسؤول.

نداء معاداة العبودية

لم يلهم نداء غسل خطايا العبودية أول حركة اجتماعية رئيسة من نوعها على الإطلاق في حقبة الديمقراطية التمثيلية، فحسب، بل استُنسخت أيضًا تكتيكات دعاة إلغاء العبودية في الإنشاء والتنظيم في مواضع أخرى، وأحيانًا بمفاعيل ديمقراطية مفاجئة.

شكّلت مقاومة النساء العلنية للاستعباد، بما في ذلك استعباد الرجال لهن، مثالًا صارخًا لذلك؛ إذ كان للدعوى العلنية في حق المرأة في الانعتاق جذور أعمق، على سبيل المثال، في البروتستانتية ومذاهب الحقوق الطبيعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. لكن قضية معاداة العبودية في الولايات المتحدة هي التي جلبت النساء معًا أول مرة، وبصورة علنية، وعلى نطاق غير مسبوق، خصوصًا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر. ومثّل تجمعهن تحديًا جديًا لا للعبودية فحسب، بل أيضًا لمجتمع مدني مبني على استبعاد النساء وإسكاتهن: مجتمع مدني زائف يسمح لأسمائهن بأن تظهر خطيًا في الحياة مرتين فقط: يوم يتزوجن ويوم يُتوفين؛ مجتمع ليس فيه للنساء حقوق قانونية على أولادهن أو على ميراثهن أو دخولهن ومكاسبهن؛ مجتمع غير متساو، لا تذهب فيه النساء إلى المدرسة، وليس لهن صوت في شؤون الكنيسة، ومعرضن للضغوط كي يتفادين العزوبية [العنوسة] ومصيرهن عمومًا في

المنزل، حين كان الرجال يتوقعون منهن أن يقمن بدور أمهات يبذلن جهدًا شاقًا، وأن يضفين على الحياة مسحة جمال وزينة ونعيمًا جنسيًا.

كانت مقاومة النساء للواجبات التي ضمنت دونيتهن جزئيًا، من عمل الواعظين المعادية للعبودية، والذين جالوا من مدينة إلى أخرى لنشر رسالة إلغاء العبودية وتنظيم فروع محلية جديدة، داعين النساء في ذلك السياق إلى الانضمام إليهم. تشير الأدلة المتوافرة الى أن كثيرات من النشيطات الأوائل كن يعتبرن أنفسهن مسيحيات صالحات، أو نساء ربوبيات ذوات أخلاق غير ملوثة، تعطيهن الحق في طرح أمور يكبتها الرجال عمومًا، والرجال الفاسدون والأحزاب السياسية القابلة للفساد خصوصًا. دخلت هؤلاء النساء الشديدات الإيمان الحياة العامة جماعات وفرادى، كانت التجربة بالنسبة إلى معظمهن مغامرة اجتياز الخط الفاصل بين الخاص والعام المرة الأولى. تكلمن في المعابد واللقاءات العامة، ساعدن في تأسيس جمعيات مناصرة لإلغاء العبودية (التي قفز عددها إلى أكثر من 1000 جمعية بحلول العام 1837). بدأن الاستفادة من المطابع العاملة على قوة البخار، ومن خدمات شبكات البريد التي صارت تغطي الجمهورية كلها، لوضع العرائض وطبعها وتوزيعها بكميات هائلة. أصبح «التصويت بين دورات الانتخابات»، في العالم الجديد للديمقراطية التمثيلية الأميركية، والذي شبّهه جون كوينسي آدامز إلى شكل من «التضرع، التوسل، الصلاة»، أمرًا معتادًا، خصوصًا عند نساء كثيرات، على الرغم من أنهن كن لا يتمتعن بحق التصويت. تلقت المجالس التشريعية في عامي 1838 و1839 وحدهما، أكثر من 400 ألف عريضة تحمل تواقيع مليوني أميركي، وكان عدد كبير من الموقعين من النساء اللواتي يعبّرن عن معارضتهن أمورًا من مثل تجارة العبيد عبر الولايات، وانضمام ولايتي فلوريدا وتكساس إلى الاتحاد كولايتين للرق، وقبضة العبودية على مقاطعة كولومبيا [واشنطن العاصمة] وعلى المناطق الغربية [التي لم تتشكل في ولايات بعدُ].

في خلال مرحلة ازدهار حملات العرائض في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، تصاعدت المقاومة ضد حركة إلغاء العبودية، وبالتالي ضد المشاركة النسائية العلنية في الشؤون العامة. بدأ السم السياسي يرشح من مسام الجمهورية، فدوّت كلمات صحيفة ذا بابْلِكْ ليدجر (The Public Ledger) في فيلادلفيا، في مقال يسخر من النقاش بشأن الحقوق المتساوية للمرأة بالقول: «المرأة هي لا شيء، زوجة هي كل شيء، فتاة جميلة تساوي عشرة آلاف رجل، وأم هي بعد الله، كلية القوة». ويخلص المقال إلى القول: «لذلك، فإن سيدات فيلادلفيا مصممات على الاحتفاظ بحقوقهن كزوجات، كجميلات، كعذارى، وكأمهات وليس كنساء» [(480)]. في غضون ذلك، أقر مجلس نواب الولاية قانونًا يحظر توزيع المنشورات «التحريضية»، ومَنَع «قانون الصمت» الآنف الذكر، الذي أقره الكونغرس بدعم حماسي من إدارة جاكسون، مجلس النواب من مناقشة، أو حتى ذكر، مضمون أي عريضة معادية للعبودية. وعُرضت جوائز

لمكافأة من يعتقل قادة حركة إلغاء العبودية، وصارت مقاطعة مصالح المعادين للعبودية أكثر شيوعًا، فجرى رفض قبول المنشورات المعادية للعبودية من مسؤولي فروع البريد، أو حرقها في تظاهرات عامة. وانتشرت من أرجاء البلد المختلفة تقارير عن اعتداءات جسدية ولفظية ضد النساء اللواتي يعلنّ تضامنهن مع إلغاء العبودية. وكان لهذا العنف الغوغائي وكراهية النساء (misogyny) - تعبير من القرن السابع عشر اتخذ الآن معنى سياسيًا جديدًا وأكثر حدة - مفعول تشجيع نساء أخريات على الانضمام إلى أخواتهن في قضية مشتركة. وتوسع نطاق النضال ضد استعباد السود، وصارت كلمة عبودية تنطبق بالمقدار نفسه على النساء أيضًا.

كان التغيير اللغوي جوهريًا، وتجلى الدليل على قدرة اللغة على التقويض في الظهور العلني لشخصية مثل أنجيلينا غريمكي (1805-1879؛ الصورة (4-4))، ابنة القاضي المنتمي إلى الكنيسة الأسقفية [481] الثري، ومالك العبيد في مدينة تشارلستون في ساوث كارولينا؛ فهي أدارت ظهرها للحفلات الراقية والمآدب في المجتمع الزراعي، ولمذهب أبيها، وانتقلت شمالًا إلى فيلادلفيا، حيث أقنعتها شقيقتها سارة بالانضمام إلى جماعة «الأصدقاء» [482] البروتستانتية. وسرعان ما رفضت أنجيلينا تعاليمهم الأبوية الجامدة، وأعلنت ذلك كتابة، وأثارت كثيرًا من الصخب برسالة لها عن موضوع العنف الغوغائي نشرتها في أشهر صحيفة معادية للعبودية [ليبيرايتور] التي كان يصدرها غاريسون.

الصورة (4-4)



أنجيلينا غريمكي، في صورة مأخوذة لها في حوالى العام 1857 في هايد بارك، ماساتشوستس.

رأى كثيرون أن غريمكي أظهرت موهبتين أدبية وسياسية غير عاديتين في أول كتيب أصدرته في العام 1836 تحت عنوان: An Appeal to the Christian Women of the South (نداء إلى النساء المسيحيات في الجنوب)، واستنكرت فيه العبودية باعتبارها غير مسيحية. كان منطقها يقول إن جميع الناس سواء

في نظر الله، وأرواح الناس السود والنساء لها القيمة نفسها التي لأرواح الرجال البيض، واستعباد الآخرين أطفال الله، حتى ولو كان مسموحًا به في الدستور، هو انتهاك لقانون أسمى. كما أنها ناشدت النساء أن يرفضن سلطة العبودية، وأن يتصرفن كعناصر تفكر بحرّية وتعمل للمصلحة العامة، كمواطنات لديهن مسؤولية «إقناع زوجك، أبيك، أخيك، وأبنائك، بأن العبودية جريمة ضد الله والإنسان» [(483)].

سرعان ما أصبحت غريمكي رائدة فن الخطابة أمام جمهور من الرجال والنساء معًا. وكانت قد شهدت بنفسها في تشارلستون أعمالًا وحشية ضد العبيد، وكانت ماهرة في نقل مشاعر الرعب التي انتابتها وهي تسمع أول مرة صرخات الخدم العبيد في منزلها وهم يُسحلون على دواسة المطحنة، معلَّقين من سواعدهم، أو الضيق الكبير الذي شعرت به وهي تلتقي عبدًا صبيًا يعرج وهو يمشي بصعوبة وقد بدت على رجليه ندوب دائمة من فرط الجلد المتكرر الذي تعرض له. أيقظت أنجيلينا المرعوبة من أعمال العنف هذه، ومستلهمة الكتاب المقدس وقيم المعادين للعبودية، مشاعر مستمعيها وأبهرتهم بمقتطفات لا عيب فيها من البلاغة المسبوكة، المعطرة بجمل وعبارات من مثل: «الأساس الذي تقفون عليه أساس مقدس، لا تتخلوا عنه أبدًا أبدًا ... إذا تخليتم عنه، ستطفئون أمل العبيد». كانت لديها دائمًا كلمات خاصة للنساء، أيضًا، فكانت تقول لهن: «أعرف أنكن لا تصنعن القانون، لكني أعرف دائمًا أنكن زوجات من يصنعون القانون وأمهاتهم وشقيقاتهم وبناتهم»، أو كلمات الختام من مثل: «أخواتي في المسيح ... أتوسل إلى عطفكن كنساء، إلى إحساسكن بالمسؤولية كنساء مسيحيات ... إن مهاجمة العبودية واجبة بكل قوة الحقيقة وبسيف الروح. يتحتم عليكن أن تتخذن موقفًا مسيحيًا، وأن تقاتلن بأسلحة مسيحية، فيما أقدامكن تنتعل الاستعداد للأخبار السعيدة للسلام ... عليكن حمل الأعباء الثقيلة وأن تدعن المضطهَدين يذهبون بحرية ... وداعًا ...».

كان هذا النوع من الكلام بمنزلة فعل قطع نهائي وبشكل حاسم مع التقليد القديم القائم على أن النساء لا يتصرفن إلا من خلال مؤسسات يديرها الرجال، مثل الكنيسة. لكن ربوبية الطبقة المتوسطة كانت هنا امرأة في المشهد الأميركي تطرح شيئًا أكثر جذرية: للنساء الحق في التصرف علنًا، وعليهن واجب التعبير عن أنفسهن كأشخاص، على قدم المساواة مع الرجال. مع هذا الاقتناع، كان أمرًا ملائمًا أن تقوم الآنسة غريمكي بأشياء لم تقم بها امرأة في أميركا من قبل. تحدثت، مصحوبة بشقيقتها سارة، إلى جمهور مختلط من الجنسين، كان يُعتبر في نظرها ونظر آخرين من غير المستقيمين أخلاقيًا ويقيم قبل الزواج علاقات جنسية غير شرعية في مدينة بكبسي في نيويورك في ربيع العام 1837. بعد أسبوعين، وفيما كانت تواصل جولتها، في مدينة إيمسبوري، ماساتشوستس هذه المرة، تحِداها شابان لإجراء مِناظرة

علنية تتمحور حول موضوعات العبودية وحق المرأة في التعبير العلني. أجريت أول مناظرة بين امرأة ورجال، وكانت أنجيلينا، وفق الروايات، «هادئة، ومحترمة في تصرفاتها»، ومرتاحة تمامًا في إزالة «شبكات العنكبوت التي أطلقها عليها خصمها السقيم». ثم تمكنت في 21 شباط/فبراير 1838، وكانت لا تزال في ماساتشوستس، من شيء مدهش بالمقدار عينه: «سيدي الرئيس، يشرفني أن أقف أمامكم اليوم»، قالت مخاطبة لجنة التشريع في الولاية المكونة من الذكور فحسب، والجمهور الصامت في القاعة وعلى أدراج مقر مجلس نواب الولاية في بيكون المكتظ بمن يتمنون لها الخير، ومن بينهم نساء كن يرتدين تنانير مجعدة بكشاكش ويعتمرن قبعات منمنمة، وبخصوم تأفف بعضهم من ازدحام الردهات. وحرصت، وهي تلقي كلمتها من على منصة الرئيس، حيث يمكن الجميع أن يروها ويسمعوها، على إيضاح أن اضطهاد النساء كان نفاقًا غير مقبول: «يجب أن تنتهي هذه الهيمنة على النساء - كلما كان ذلك أسرع كان أفضل»، ومضت تطرح «موضوع العبودية العظيم والجليل»، متحدثة بلا انقطاع أكثر من ساعتين، ومستغلة هذه اللحظة الثمينة لتكرار لائحتها الطويلة من الأسباب التي تجعل قضية «الزنوج» محقة - ولماذا على كل الأميركيين الذين يخافون الله واجب أن يرسلوا «إلى الجحيم نظامًا من الجرائم المعقدة، مبني على قلوب أبناء موطني المحطمي الأجساد المنهكة والمصفَّدين بالأغلال، والنظام المثبّت بدم أخواتي المكبلات بالقيود وعرقهن ودموعهن» [(484)].

بعد ثلاثة شهور، في منتصف أيار/مايو 1838، ألقت غريمكي في مؤتمر نسائي كبير معادٍ للعبودية في فيلادلفيا آخر خطاباتها العلنية. لكن في خلال ذلك، قام جمهور صاخب شتّام برجم جُدُر المبنى الذي تكلمت فيه ونوافذه مدة ساعة كاملة. وأجبرها الهرج في الخارج على رفع صوتها قائلة عن آثام العبودية: «رأيتها! رأيتها! أنا أعرف أهوالها التي لا يمكن أن توصف. إني نشأت تحت جناحيها». عاد الجمهور الغاضب في صباح اليوم التالي، ناشد المنظمون السلطات لتوفير الحماية، فردّ عمدة المدينة خطيًا بأنه ينبغي عدم دعوة الأشخاص الملونين إلى المؤتمر، لأن وجودهم هو سبب غضب المواطنين في فيلادلفيا، ويعرّض سلامة الجميع للخطر، وتُليت رسالة العمدة على المندوبين الذين واصلوا أعمالهم بشجاعة. في وقت مبكر من أمسية ذلك اليوم، وبعد وقت قصير على مغادرة المندوبين المبنى أزواجًا، النساء السودوات يد بيدًا مع النساء البيضاوات، تضخم عدد الجمهور الغوغائي. وفجأة أطفئت مصابيح الإنارة العامة في الجوار، فوقف الجمع [من مندوبي المؤتمر] صامتًا بينما كان المحرضون يشعلون النار في المبنى، وينهبون مكاتب معاداة العبودية، ويُتلفون جميع الكتب والسجلات وكل قطعة ورق طاولتها أيديهم.

الداعية

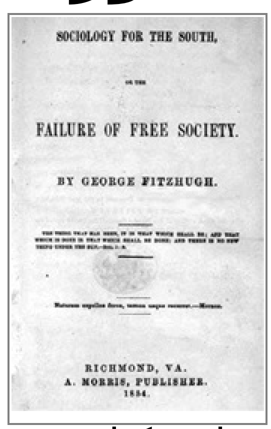
دوت دعوى أن العبودية كانت شيطانية، وأنها تخالف القوانين المقدسة لأنها تحط قيمة الرجال والنساء ذوي البشرة السوداء، والنساء البيضاوات أيضًا، إلى وضعية الحيوانات، مثل الرعد في سهول المجتمع المدني المسيحي الشديد التدين. كان للغة حسابها في الكفاح من أجل الديمقراطية التمثيلية، ونجحت في النهاية في إقناع الحكومات والأحزاب والسياسيين، لكن ليس قبل دخول المعركة مع أرباب التنظير للعبودية، المتحدثين اللبقين، أمثال جورج فيتزهيو (1806-1881)، صاحب المزارع المكافح من فرجينيا، الذي قدم نفسه كأنه بريكليس (Pericles) الجنوب.

لم يكن فيتزهيو، وهو مؤلف كتابين من الكتب الأكثر مبيعًا: Sociology for the South, or the Failure of Free Society (علم الاجتماع من أجل الجنوب، أو فشل المجتمع الحر) (صدر في العام 1854؛ الصورة (5-4)) وCannibals All! Or Slaves Without Masters (كلهم أكلة لحوم بشر! أو عبيد بلا أسياد) (الصادر في العام 1857)، صديقًا للعقيدة العنصرية أو للحقوق الطبيعية. وعملت دعايته، بدل ذلك، انطلاقًا من فرضية أنه لا يكفي الدفاع عن العبودية بشكل غير مباشر، على سبيل المثال، كما حاول كالهون وآخرون أن يفعلوا من خلال القول إن وظيفة الحكم هي حماية الأقليات من الأكثريات غير المقيدة. كان فيتزهيو إلى حد ما أكثر تعاطفًا مع وجهة النظر التي عبّر عنها لاحقًا رئيس الولايات الكونفدرالية الأميركية جيفرسون ديفيس [(485)] في أن العبودية «تأسست بأمر من الله سبحانه، وأقرها الكتاب المقدس بعهديه، من سفر التكوين إلى سفر الرؤيا» [(486)]. لكن مقاربة فيتزهيو المفضلة كانت الفظاظة؛ كانت نقطة انطلاقه أن البشر لم يُخلقوا متساوين، فبعضهم مُنح ميزات جسمانية وأخلاقية وذهنية متفوقة، وتبع القانون الجيد والحكم الطبيعة من خلال جعل الحكام من الذين هم أفضل وجعل العبيد من أولئك الذين مُنحوا مواهب عادية. وبما أن «بعض الناس خُلقوا وعلى ظهورهم سروج، وآخرون ينتعلون جزمًا ويحملون مهاميز ليركبوهم، فإن ركوبهم أمر جيد لهم» [(487)]. كان الشكل الجنوبي من الحكم بشكل واضح متفوقًا جدًا على ذلك في ما كان يسمّى الولايات الحرة في الشمال. في هذه الولايات التي يقودها السوق، ليس على الأثرياء والأقوياء أي التزامات تجاه الفقراء، المسحوقين والوضيعين طبيعيًا؛ فـ «رجال الممتلكات، أولئك الذين يملكون الأرض والمال، هم أسياد الفقراء؛ أسياد بلا أي قدر من المشاعر والمصالح والتعاطف التي لدى الأسياد؛ يستخدمون [العمال] عندما يشاؤون، ولقاء ما يشاؤون، ويمكن أن يتركوهم يواجهون الموت على الطرقات، لأن الطرقات هي المأوى الوحيد للفقير، في البلاد الحرة».

اعترف فيتزهيو بوجود مشكلات في الجنوب، وكانت الحملات التصنيعية والتعليمية الحكومية [على مستوى الولاية] مطلوبة بصورة عاجلة لربط الفقراء البيض - القمامة البيضاء [(488)] (white trash) - بنظام العبودية. على سبيل

المثال، اقترب فيتزهيو بعض الأحيان من القول إن أفضل طريقة لإنهاء عبودية العمل المأجور لهؤلاء البيض الفقراء هي تحويلهم إلى عبيد أيضًا. لكن الجنوب لا يزال، على الرغم من عيوب مثل هذه، كيانًا سياسيًا أرفع منزلة، ولديه مستقبل أفضل. وهو لم يحاول، وإن يكن متشبهًا بالأنظمة الديمقراطية المتمدنة المزدهرة والقائمة على العبودية في اليونان القديمة، تلفيق سوق للعمل «الحر».

الصورة (5-4)


SOCIOLOGY FOR THE SOUTH,

OR THE

FAILURE OF FREE SOCIETY.

BY GEORGE FITZHUGH.

RICHMOND, VA.
A. MORRIS, PUBLISHER.
1854.

غلاف كتاب جورج فيتزهيو، في دفاعه المثير للجدال عن النمط الجنوبي في العبودية.

أعلن فيزهيو بنبرة عالية أن «الحكومة هي صنيعة المجتمع، ويمكن القول إنها تستمد سلطاتها من موافقة المحكومين، لكن المجتمع لا يدين بسلطته السيادية للموافقة المنفصلة، أو لإرادة أعضائه؛ هو مثل قفير نحل، نتاج الطبيعة بقدر ما هو نتاج الأفراد التي يكوّنونه». الطبيعة لا السياسة هي الضامن للمجتمع السياسي، والطبيعة «تجعل كل مجتمع رابطة بين أشقاء، يعملون للمصلحة العامة، بدل أن يكون كيسًا من القطط التي تعض وتقلق بعضها بعضًا. النظام التنافسي هو نظام من الحرب والعداوة؛ نظامنا سلام وإخاء. الأول هو نظام المجتمع الحر والثاني هو مجتمع الرق».

كانت النقطة الرئيسة بالنسبة إلى فيتزهيو أن الجنوب رفض التصنيع المعدوم الروح وثقافة موظفي بيت الإحصاء [489] [المحاسبين]. كان الحديث عن مبدأ «دعه يعمل دعه يمر» (laissezfaire) مثيرًا للغثيان، ومدنية الجنوب - جمال أنوثته، فروسية رجولته وسعادتها، طاعة سوده - جعلته حضارة أسمى. وأشار فيزهيو إلى أن في الجنوب «لا مكان للمزاحمة، لا منافسة ولا السعي للحصول على عمل بين العبيد»، و«ليس هناك أيضًا حرب بين السيد والعبد. مصلحة السيد تمنعه من اقتطاع بدلات العبد وأجره في الطفولة أو المرض، لأنه ربما يخسر العبدَ إن هو فعل ذلك. لا تسمح له عاطفته تجاه العبد أبدًا أن يتخلى عنه عندما يتقدم في السن. العبيد يتغذون جيدًا، يلبسون جيدًا، لديهم كثير من الوقود،

وهم سعداء». أظهر «المثال الجيد» للمزارع في الجنوب أن الديمقراطية المثالية يمكن أن تعمل - لكن إذا اعترف جميع المواطنين والرعايا أن عدم المساواة قانون طبيعي، وبالتالي السماح للناخبين والمشرّعين الفاضلين بالدخول في شراكة طوعية متكافئة من أجل حماية الأدنى منزلة والمصلحة العامة.

مواهب تاماني

تبلورت الكلمات الجميلة، التي زُرعت في أرض الجنوب الطيبة كبذار قدموس[490]، في أربع سنوات من الشقاء الرهيب؛ صراع بشع بين جيشين عظيمين اشتبكا في عشرة آلاف معركة، كانت الحرب الأهلية الحرب الأولى الموثقة بين ديمقراطيتين تمثيليتين طامحتين، كانت نخبتاهما السياسيتان تنظران إلى نفسيهما كمدافعتين عن تعريفين للديمقراطية لا يتفقان. وكان القتال كأنه صدام بين حقبتين تاريخيتين، وأثبت السحق العسكري، باسم وجهة نظر الهبة الإلهية للديمقراطية التمثيلية، لوهم الجنوب الخيالي بديمقراطية إغريقية أنه باهظ التكلفة. وخرّب الموت والإعاقة والبؤس مئات الآلاف من البيوت في الطرفين، وقُدر عدد القتلى بـ 970 ألفًا، أي 3 في المئة من مجموع عدد السكان في الولايات المتحدة، وقُتل 620 ألف عسكري، قضى ثلثاهم بسبب الإهمال والمرض.

لئن كان ثمة شيء جيد نتج من الحرق والنهب والقتل، فهو أن الحرب استبعدت العودة إلى الوضع الذي كان سائدًا قبلها (*status quo ante bellum*)؛ إذ أعيد بقيادة الرئيس لنكولن ترميم الفدرالية وخطوط التواصل المقطوعة، وأعيد رتق التجارة والتبادل الاقتصادي معًا بالتأكيد. كما أن الأرض التي سوّدتها حماوة المعارك ونيرانها عادت بسرعة لتُنبت البراعم الخضر وشتلات النباتات التي تمكنت بكيفية ما من البقاء في قيد الحياة في الحرب. لكن الصحيح أيضًا أن الحرب أطلقت تعديلًا جوهريًا على الخريطة الاجتماعية للجنوب المهزوم، مجبرة إياه على الخضوع لعملية مؤلمة من الحداد «الروحي» والنقاهة في وجه عملية إعادة إعمار تأديبية. كذلك قسمت الحرب الحزب الديمقراطي، وهو ما كان من الناحية الرمزية شيئًا جيدًا لأنه ساعد في تحطيم التطابق الشعبي بين الديمقراطية والعبودية. وشحذ الانتصار ضد قوة العبودية المشاعر الديمقراطية، ودمّر تقاليد ومؤسسات تقوم على العبودية، وأُعتق رسميًا أربعة ملايين عبد. كما نجمت عن الحرب ثلاثة تعديلات رئيسة أُدخلت على الدستور: تحريم العبودية (المادة 13) [491]؛ بسط الحماية القانونية الفدرالية على جميع المواطنين، بغضّ النظر عن عرقهم (المادة 14) [492]؛ إلغاء التمييز العنصري في التصويت (المادة 15) [493].

كان المفعول الإيجابي المتراكم لهذه التغييرات المتعددة مذهلًا ولا سابق له، في عالم الديمقراطية التمثيلية الناشئ ببطء. صحيح أن العبيد المحررين

فقدوا حريتهم سريعًا، إلا أن عملية إعادة الإعمار التي أعقبت الإذلال اليانكي الأخير للقوات المؤيدة للعبودية، في بلدة أبوماتوكس في فرجينيا في [494] نيسان/أبريل العام 1865، دفعت الديمقراطية التمثيلية في اتجاهات جديدة وأكثر تحديًا. فبعض هذه الاتجاهات أثبت أنه محفوف بالمخاطر؛ إذ كان لقوتين متداخلتين، في خلال العقود الخمسة التالية، عواقب محددة خطِرة على الديمقراطية التمثيلية، كما كانت تُفهم في خلال مرحلة جاكسون وفان بيورين: المصالح الكبيرة والحكومة الكبيرة، التي تديرها الأحزاب.

حدث أن دو توكفيل كان، فيما هو يستشرف المستقبل، قلقًا من هاتين القوتين نفسيهما، إذ لاحظ أن قوة جديدة من أصحاب المصانع نبعت من قلب المجتمع الديمقراطي، وصارت الآن تهدد حريته وتعدديته. هذه «الأرستقراطية» الجديدة، كما أسماها، طبقت مبدأ تقسيم العمل في التصنيع. وزاد ذلك كثيرًا من كفاءة الإنتاج وحجمه، لكن بثمن اجتماعي باهظ. وأنشأ نظام الإنتاج الصناعي الحديث، وفق دو توكفيل، طبقة صناعية تضم مالكين يحبون المال ولا يهتمون بمزايا المواطَنة، أو طبقة العمال الذين جرى تجميعهم في المدن والحواضر، حيث انحدروا إلى مستوى من الفقر لا يستوعبه عقل.

على العكس من [كارل] ماركس، توقع دو توكفيل أن كل جزء من هذه الطبقة الصناعية الجديدة سيضغط من أجل الحصول على دعم حكومي يخدم مصالحه، على سبيل المثال، من خلال مشروعات صناعية واسعة النطاق، مثل الطرقات والسكك الحديد والمرافئ وقنوات الملاحة، التي تُعتبر ضرورية من أجل مراكمة الثروة وصيانة النظام الاجتماعي. وعندما يتم ذلك باسم الشعب السيد، كما توقع دو توكفيل أنه سيحدث، ستخنق الحكوماتُ التي تتطفل على شؤون المجتمع المدني روح التعاون المدني، وتؤدي إلى نوع من الاستبداد الحكومي. وعلى عكس الاستبداد السابق، الذي استخدم أدوات عنف السجانين والجلادين، سينمي هذا الاستبداد «الديمقراطي» الجديد سلطة إدارية تكون «مطلقة ومتباينة ومنتظمة وحويطة ومعتدلة» [495]، وستتحول الحكومة، بسلام، خطوة خطوة، عن طريق قوانين مصوغة ديمقراطيًا، إلى شكل جديد من السلطة الوصائية (tutelary)، ملتزمة تأمين الرفاه لمواطنيها - لقاء الثمن الباهظ المتمثل في سد شرايين المجتمع المدني، وبالتالي سلب المواطنين سلطتهم الجماعية للفعل.

كانت توقعات دو توكفيل موضع خلاف واسع، وفاقدة الصدقية على الأغلب. أمّا تفصيلات الخلاف فليست ذات أهمية هنا، لأن الأكثر إفادة هو رؤاها العميقة. أقلق دو توكفيل فكره بأن التجربة الأميركية مع الديمقراطية ستفضي إلى عادة سيئة - تطفّل المال والسياسة باسم «الشعب» - هذا يمكن أن يؤدي إلى قتل الديمقراطية ككل. وتبين أن دو توكفيل كان صائبًا في التوجه العام نحو الاندماج بين الدولارات والسياسة، لكنه مخطئ في شأن نتائجه

التي كانت مفاجئة كليًا على طول الخط، لأنها عززت إحساس مواطنين كثر بأن الديمقراطية تحت الحصار، وتواجه خطر الزوال، وأن في الحد الأدنى، يحتاج ما تحقق الآن، وهو كثير، إلى الحماية من الخطر المزدوج للثروات الخاصة والحكومات الحزبية الفاسدة. كانت الحصيلة في خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر مذهلة؛ البلد الذي أعطى العالم ديمقراطية مركّبة مع رؤساء منتخبين وأحزاب متنافسة وجمعيات مدنية والكلمة الديمقراطية المفتاحية OK، كل ذلك دفع روح الديمقراطية ومضمونها إلى الأمام، إلى مناطق غير مكتشفة بعدُ.

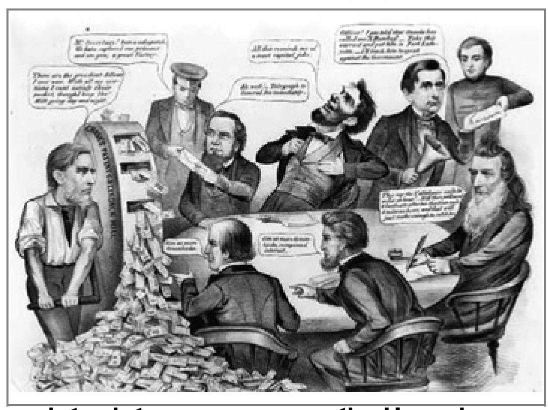
ماذا حدث بالضبط؟ ببساطة، بحلول العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، شهدت الحياة الاجتماعية في أميركا تحولًا من خلال التصنيع بقيادة شركات مساهمة كبيرة. ومثلت شخصيات، مثل جون روكفلر [(496)] وجون مورغن [(497)]، رموزًا للموجة الجديدة من تركيز القوى الاقتصادية في يد طبقة جديدة من الصناعيين والممولين. كانوا أغنياء بمواصفات عالمية، وكان قطب صناعة الصُّلب أندرو كارنيغي [(498)] يجني 20 مليون دولار في السنة، من دون أن يدفع أي ضريبة، وكان العامل في مصنعه لإنتاج الحديد، الذي يعمل 12 ساعة في اليوم، ستة أيام في الأسبوع، لا يحصل على أكثر من 450 دولارًا في السنة. وعاش هؤلاء الأقطاب حياة مرفهة بفضل ثرواتهم الطائلة، وكانوا بالطبع مهتمين بالسلطة السياسية، فجعلوا سطوة ثرواتهم الجديدة وسيلة لتحريك الخيوط في الأحزاب السياسية والكونغرس ومجالس التشريع في الولايات، وفي المحاكم على حد سواء. لكن المال لم يكتفِ بالكلام، بل كان يصنع القوانين التي تضمن إنجاز الأمور أيضًا. وكانت الأشغال تعني الانشغال (Business meant busyness)، وكان المال، نتيجة ذلك، يموّل السياسة، ويشجع الأحزاب على اللحاق بالركب. في خلال هذه الحقبة، أثّر المال في حياة آلاف الأشخاص، من خلال «التشغيل» (jobbery) [(499)]، الذي كان معلنًا إلى درجة تطلبت ابتكار اسم جديد لوصف التكتيك الجديد المتعلق بتوزيع الأموال على المناصرين الحزبيين على شكل وظائف حكومية، فسُمّي «قاعة تاماني» تيمنًا بزعيم قبيلة من السكان الأصليين، واسم مقر قيادة الحزب الديمقراطي في نيويورك. سأل جورج واشنطن بلونكيت [(500)]، وهو أحد قادة «قاعة تاماني» في رسالة مشهورة له تحمل عنوان «بلونكيت قاعة تاماني»: كيف ستستطيع ترغيب الشباب كي يهتموا بوطنهم إن لم تكن لديك مكاتب تمنحهم إياها عندما يعملون لحزبهم؟ كان الجواب من قاعة تاماني فجًا: الوظائف هي الآن الخبز اليومي للسياسة إلى حد أن ليس في إمكان أي حكومة أن تقاوم إطعام مؤيديها.

بين عامي 1890 و1920، كان ما لا يقل عن خُمس الوظائف العامة السريعة النمو في مدينة نيويورك، من نصيب الموالين للحزب، وكانت النسبة أكبر كثيرًا في المشروعات التي تعقدها الحكومة مع القطاع الخاص. وتوزعت مواهب «قاعة تاماني» من أعلى إلى أسفل في النظام السياسي، بما فيها

المستوى الفدرالي من الحكومة. كان هناك في قمم السلطة الحكومية شعار «العدالة للجميع» - استخدمه أولًا الرئيس المنتخب لنكولن ليصف مخططه المعني بتخصيص مناصب فدرالية لمؤيدي حزبه الجمهوري المنقسم على نفسه - الذي أطلق موجة جديدة (الصورة (6-4)). وقام لنكولن بتنظيف أروقة واشنطن من خلال الأمر بتسريح ثلاثة أرباع حوالى 1500 موظف رسمي كانت مناصبهم تعتمد على المحسوبية للرئاسات السابقة. وعكف حتى يوم اغتياله في العام 1865 على ملء الشواغر بالمحسوبين عليه.

انطلق العنان في السنوات الأربعين التالية لحمى ذهب حقيقية للمحسوبيات الفدرالية. ومن الصعب الحصول على الأرقام كلها، لكن في العام 1871، كان عدد الموظفين العموميين المدنيين 51 ألفًا، ووصل في العام 1881 إلى 100 ألف شخص مدرجة أسماؤهم على جداول الرواتب الفدرالية [(501)]، كان الرؤساء في تلك المرحلة يرفعون الصوت ضد نظام المحسوبيات، فشكا الرئيس العشرون والسيناتور السابق، جيمس أ. غارفيلد (1831-1881)، من أن ثلث وقته كان يُهدر على تسريح مسؤولين وتعيين آخرين، لأنه أصبح يشعر بأنه ضحية «طوفان» حقيقي. فقال متذمرًا: «يا إلهي، ماذا في هذا المكان الذي يجعل المرء يريد أن يكون فيه دائمًا؟» [(502)]. ورفض تشيستر أ. آرثر (1829-1886)، الذي خلف غارفيلد بعد تعرض الأخير للاغتيال، أن يلتقي الطامحين إلى وظائف أكثر من ثلاثة أيام في الأسبوع. وأعلن غروفر كليفلاند (1837-1908)، الرئيس الأميركي الوحيد الذي شغل منصب الرئيس ولايتين غير متتاليتين، في خطاب القَسَم الثاني، موقفًا مضادًا لـ «هذا السعي الكريه والرهيب إلى المناصب»، و«هذا السعار المحبط من أجل الغنائم»، وذهب في إحدى المرات إلى حد تنبيه المتزلفين إلى البقاء بعيدًا من واشنطن [(503)]، لكن الحقيقة الجارحة هي أن كلا الحزبين الرئيسين شغّل نظام محسوبيات يشبه الاحتكار الثنائي في عالم الأعمال.

الصورة (6-4)



تشغيل «الماكينة». رسم كاريكاتوري ساخر من العام 1864، ربما من أعمال جون كاميرون، يُظهر أبراهام لنكولن («كل هذا يذكّرني بنكتة مهمة جدًا») يجلس في وسط اجتماع على طاولة مستديرة مع حكومته المصغرة، ومع أعضائها آلة طبع الدولارات التي يشغلها وزير الخزانة وليام بيت فيسيندن.

سرعان ما ارتفعت صيحات الاحتجاج من داخل الحزبين نفسيهما، فظهر التحدي الأكثر جدية في أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر من مجموعة متمردين من الحزب الجمهوري في نيويورك، أطلقت عليهم صحيفة نيويورك صن (New York Sun) لقب الـ «موغومبس» (Mugwumps)، وهم مجموعة صغيرة من المحامين والمصرفيين والأكاديميين المرموقين الميسورين، الذين ينتمون إلى شريحة اجتماعية أزيحت من الحياة العامة بسبب نظام المحسوبية. كانوا يشبهون السادة الجمهوريين من مرحلة سابقة، أفرادًا يعتزون بأنفسهم ويستنكرون «الفساد، الذي يعنون به الحكومة الملوثة بأموال وسخة يديرها انتهازيون معدومو الثقافة. وأكسبهم الاعتراض لقبًا كان بمنزلة كلمة عامية تطلَق على الزعيم (kingpin)، من اللغة الألغونكينية [504]، وتعني «الرجال المهمين جدًا». كان التهكم في محله، لأن المنشقين المعترضين اعتبروا أنفسهم أفضل من نظام المغانم - لكنهم في الوقت نفسه ذوو تعليم عال - للاحتكاك بالرعاع، وبالتأكيد أحسن كثيرًا من أن يغمسوا أيديهم في وحل السياسة.

على الرغم من الدور الذي قام به الـ «موغومبس» في انتخاب [الديمقراطي] غروفر كليفلاند، انتشرت حمى المغانم بسرعة عبر الديمقراطية التمثيلية الفتية والأكثر حيوية في القرن التاسع عشر، وهي التي تحاول أن تصف هذا التوجه كله بأنه ارتداد إلى نظام محسوبيات البلاط الذي كان سائدًا في أوروبا في القرن الثامن عشر. كان الفرق الأساس، بالطبع، أن الأحزاب السياسية الآن هي البائع الرئيس للنفوذ، وكانت في بعض الأحيان تشبه دولة رعائية داخل الدولة، وتظهر في أحيان أخرى بشكل أوضح كشركات كبيرة تتاجر بالسلطات الحكومية من خلال احتكارات منظمة تدعى الدوائر (rings) (كان

الاسم يُطلَق فعلًا على تشكيلات من السياسيين اللصوص والمسؤولين الحزبيين في مدن مثل فيلادلفيا، حيث كانت حلقة الغاز، التي تتمركز في مصلحة الغاز البلدية، وتؤدي أيضًا دورًا مزدوجًا كرب عمل لآلاف الرجال، وماكينة للحزب الديمقراطي تتحكم في الانتخابات التمهيدية والمؤتمرات الحزبية، وتفوز بالانتخابات). كان نجاح الأحزاب في الانتخابات مرادفًا للوظائف والعقود العامة والتراخيص والتصاريح للموالين، وكان جهاز البريد الفدرالي، المشغِّل الضخم (78.500 وظيفة حتى العام 1896) بعد إلغاء حالة التعبئة في القوات المسلحة، هو المفضَّل لدى الحزب الحاكم، خصوصًا لأن مديري مكاتب البريد كانوا، في الغالب أيضًا، بمنزلة مندوبين لصحف الحزب، ومنظمين حزبيين، لديهم نعمة القدرة على عرقلة سير توزيع منشورات المعارضة، وكانت خدمات الجمارك والضريبة مفضَّلة هي الأخرى. كانت الحكومة الفدرالية تجني أكثر من نصف عوائدها من مؤسسة واحدة هي مصلحة الجمارك في نيويورك. وكانت المصلحة توظف رجالًا من أنحاء البلاد، وكانت عوائدها خمسة أضعاف عوائد أكبر شركة مساهمة في البلاد. كما أنها كانت فعليًا بمكانة وكالة تشغيل الحزب الجمهوري في نيويورك؛ بقرة حلوب مربحة، توفر الوظائف والدخل للحزبيين الملتزمين والرشى لجيوب موظفي الجمارك.

كانت مصلحة الجمارك رمزًا لدمج الأحزاب السياسية في الدولة، مع العلم أن الأحزاب تلك كانت في ما مضى مصمَّمة لتكون عضوًا في المجتمع المدني. يساعد نظام المحسوبيات الحزبي في شرح سبب بلوغ المشاركة الشعبية في الانتخابات أعلى مستوياتها على الإطلاق في التاريخ الأميركي، في أواخر القرن التاسع عشر، وينبغي حفظ هذه النقطة في الأذهان عندما نشكو التراجع اللاحق في العضوية والمشاعر الحزبية. شارك في الاقتراع، في ستة انتخابات رئاسية بين عامي 1876 و1896، ما معدله 78.5 في المئة من الذين يحق لهم الانتخاب، وكان معدل المشاركين في الانتخابات غير الرئاسية حوالى 63 في المئة ممن يحق لهم التصويت في الفترة ذاتها. وكانت هذه الأرقام مثيرة للإعجاب؛ إذ أعطت من خلال أحاسيس المواطنين انطباعًا مفاده أن نظام الحزبين كان متوازنًا بالتساوي، وأن التصويت يُحْدث الفرق. صحيح أن بين عامي 1872 و1912، كان للحزب الجمهوري قبضة احتكارية على الرئاسة جرى اختراقها مرتين فقط، بفوز غروفر كليفلاند في عامي 1884 و1892، لكن كانت للديمقراطيين مع ذلك حصهتم العادلة من المناصب؛ ففي خلال الفترة نفسها، ربحوا أغلبية كبيرة في مجلس النواب في سبع دورات من مجموع عشر دورات انتخابية تشريعية. وأدت هذه المنافسة الحادة إلى زيادة اهتمام الناخبين ورفع نسب المشاركة في الاقتراع. وكانت الحملات الانتخابية بمنزلة ترقب كامل، فعاش الجميع توترًا مرحليًا، لأنهم لا يعرفون نتائج المنافسة، لكنهم يعرفون أنِ الطريقة التي سيصوتون بهاِ يمكن أن تؤثر في النتيجة. وكان

لسياسة المفاجأة مفعول ديمقراطي، غير أن المال [السياسي] القذر قام أيضًا بدور مهم في جذب الناخبين. وكذلك فعل نشوء الماكينات الحزبية التي يديرها المعلمون [505] (bosses) الذين كانت السياسة مأكلهم ومشربهم ومبيتهم.

سياسة الماكينة

موّل الجمهوريون والديمقراطيون أنفسهم من خلال ضرائب شبه إلزامية (تسمّى «مستحقات» (assessments) أو «مساهمات طوعية») كانت تُفرض على المرشحين للمناصب وعلى المحظوظين الذين يتلقون مغانم الحزب، ما كان يدفع المرشحين إلى إنفاق مبالغ ضخمة لضمان وجودهم على لوائح الترشيح الحزبية. يشير تقرير من تلك الحقبة إلى أن المتوقع من المرشحين لمنصب قضائي كان أن يدفعوا 10.000 دولار، ولمجلسي النواب والشيوخ 20.300 دولار، وللمجالس المحلية 12.180 دولارًا [506]. في الوقت نفسه، فرضت مؤسسات الحزب «مستحقات» على المستفيدين والأنصار، وكان يُفترض أن هذه المستحقات «طوعية»، غير أنها عمليًا كانت تشبه أوامر سيد إلى خدمه؛ تلك كانت الماكينة السياسية في حالة تشغيل: كانت لجان الحزب، بمساعدة من موظفين حزبيين متفرغين، بمن فيهم «البلطجية» و«القبضايات»، ترسل تقديرات «المستحقات» مطبوعة إلى مديري مراكز البريد والقضاة الفدراليين والعمال الحرفيين في المشروعات الحكومية الفدرالية والمحلية وموظفي مصلحة الجمارك وخدمات جباية الضرائب الفدرالية، وآخرين. كانت كل رسالة خطية تحدد بالضبط المبلغ المتوقع دفعه - عادة 3 في المئة من رواتب الموظفين المعنيين، وإذا تخلّفوا عن الدفع فورًا، تُرسل إليهم رسائل متابعة، ويليها أمر لم يكن غير مألوف، وهو أن يقوم رجال الحزب - «القبضايات» - المتجهمو الوجوه بـ «زيارة» الحانات والبيوت وأماكن عمل [المتخلفين عن الدفع].

كانت «المستحقات» بالفعل ضرائب إلزامية جمعت أكياسًا من المال لتزييت ماكينة الحزب. وكان الحزبان بمنزلة مصادر توظيف كبيرة؛ ففي ثمانينيات القرن التاسع عشر، كان لدى الحزب الديمقراطي أكثر من 3200 موظف متفرغين كعمال ميدانيين لمتابعة شؤون الحزب في الدوائر الانتخابية. تباهى الجمهوريون في بنسلفانيا بأن عدد الموظفين العاديين لديهم، البالغ 20 ألفًا، يجعلهم أكبر من معظم الشركات الخاصة للقطارات والسكك الحديد في الولاية. وكان الحزبان في خلال الحملات الانتخابية يدفعان أجورًا يومية لمفتشي الانتخابات وكتبتها، إضافة إلى دفعة تقدَّم مرة واحدة إلى مناصري الحملات الانتخابية. وكان يجري جمع الموارد المالية للحزب بين الدورات الانتخابية ويضخها عبر المنظمات الحزبية على مستوى الولايات من المعلمين المحليين ورؤساء اللجان الحزبية في المقاطعات والمشرعين، الذي ينفقون هذه الأموال في استمالة الدعم المحلي من طريق أشكال متعددة من

«التنفيعات» الدسمة [507] (pork-barrelling) التي ينظمها «معلمو» الحزب. وقد حاول عالِم السياسة الروسي مويزي أوستروغورسكي (M. Ostrogorski) (1854-1919)، المهتم بدراسة الأحزاب السياسية، أن يلتقط الطريقة التي يماثل فيها المسؤولون الحزبيون تقاطعًا يجمع بين سيد إقطاعي وصاحب عمل رأسمالي ومبشر مسيحي حديث. لاحِظوا وصفه المدهش لعلاقة شخصيات مثل «قبضاي» الحراسة ونقيب الدائرة ورئيس المقاطعة وعضو مجلس نواب الولاية وعضو الكونغرس، مع [رئيس لجنة الحزب] «المعلم» في الولاية، وذلك في قوله: «لهذا يعطي دولارًا؛ يحصل على تذكرة سفر بالقطار لآخر، من دون أن يدفع ثمنها؛ يشرف على توزيع الفحم في عز الشتاء؛ يُرسِل هدايا عينية لآخرين؛ أحيانًا يرسل دجاجًا في أيام عيد الميلاد؛ يشتري الدواء لشخص مريض؛ يساعد في دفن ميت بتأمين تابوت بالتقسيط أو بنصف السعر. لديه قلب طيب بحكم منصبه، ويعطيه موقعه وسائل تلبية حاجته إلى الطيبة: يأتي المال الذي يوزعه من صندوق الماكينة التي جمعته، مستخدمة الوسائل المشينة ... لكن لا بأس في ذلك. يمكنه بهذا المال أن يوفر ضيافة سخية في حانات الشراب. فور وصوله، يجتمع حوله أصدقاء معروفون لديه أو غير معروفين، يصبح مضيفًا للجميع، فيطلب لهم المشروب تلو الآخر على حسابه، وينأى بنفسه عن الشرب، لأنه في الخدمة» [508].

كان «معلمو» الحزب - وهُم رجال نادرًا ما يُذكرون هذه الأيام - شخصيات مثل جورج هيرست في كاليفورنيا وتوم بلات في نيويورك ومات كوي في بنسلفانيا - نوعًا جديدًا من الكائنات السياسية. ومن المؤكّد أن «المعلم»، الذي تطلَق عليه التسمية الهولندية (*baas*)، المستخدمة في نيويورك للتعبير عن الاحترام تجاه سيد أو رب عمل أو رئيس، كان ديمقراطيًا صريحًا، لكنه كان أيضًا مناورًا ومخادعًا وعنيفًا لا يغمض له جفن، وقائدًا مهابًا بقدر ما هو محترم بسبب قوة إرادته الجَسور وبراعته ومحفظته الكبيرة. وكان في عصر المؤسسات التي صارت الأكبر حجمًا أكثر من أي وقت مضى، كان «المعلم» يماثل جنرالًا يقود جيشًا في ساحات المعارك الانتخابية، التي كان الحزبان فيها يشتبكان في مواجهة مفتوحة مستخدمَين الحماسة الخطابية (razzamatazz) بدل البنادق، وأوراق الاقتراع بدل الرصاص. كانت الحملات الانتخابية الأميركية عرضًا عظيمًا جديرًا بالمشاهدة، كما اكتشف بطل رواية جول فيرن حول العالم في 80 يومًا (Around the World in 80 Days) (الصادرة في العام 1873)، بعيد وصوله إلى سان فرانسيسكو [509]. أخبر عامل الاستقبال في الفندق [بطل الرواية] فيليس فوغ، الذي شهد عراكًا اندلع في أثناء تجمّع انتخابي تطايرت فيه العصي والعكاكيز، أن هذا مجرد اجتماع عادي للاستماع إلى المرشحين، السيد مانديبوي والسيد كاميرفيلد، فقال فوغ: «هي انتخابات القائد العام بالتأكيد؟» فكان الجواب: «لا يا سيدي، هي لانتخاب قاضي الصلح» [510].

تخصصت الماكينات الحزبية الأميركية في المماحكات، كانت ماكينات صراع. وكانت الحملات الانتخابية عروضًا مدهشة شهيرة، وكان هناك في ذلك الوقت مثل شعبي يقول: «السياسة ليست لعبة أطفال» (politics ain't beanbag). كانت المشاعر جياشة، وكان العالم الديمقراطي يبدو أنه يشتعل فيما كان المرشحون وماكيناتهم يتنافسون على الفوز. كان الهدف إثارة إعجاب الناخبين بعرض دولار عليهم، أو بتقديم بضع كؤوس من المشروب لهم. وكانوا، على سبيل المثال، يسعون للتفوق على بعضهم بعضًا من خلال تنشيط الأندية، وإقامة حفلات خطابية على زوايا الطرقات، وتزيين البيوت بالمصابيح، وتنظيم مسيرات مشاعل وإقامة «أعمدة حرية» ترتفع عشرات الأقدام في الهواء. كان لبعض التكتيكات الانتخابية رنة عسكرية واضحة، فكان يمكن إذّاك تفهّم سبب اعتقاد زائر غريب أن المشادات الحزبية تشبه نسخة مدنية من الحرب الأهلية، التي بقيت معاركها حاضرة بقوة في ذاكرة الناس. وكان شطب الأسماء من لوائح الاقتراع، أو التصويت غير الملتزم موضع استنكار كخيانة. وكانت هناك أغانٍ حماسية للحملات، وأناشيد حربية، ومسيرات حزبية يلقي فيها الخُطب عسكريون حائزون أوسمة ونياشين من «جيش الجمهورية العظيم»، أو عقداء ملتحون «كانوا سابقًا ينتمون إلى الجيش الكونفدرالي».

في بعض اللحظات، كانت الخُطب الحزبية تشبه دعوة إلى الصلاة، كما في مواعظ الدولار الصادق وسلة وجبة العشاء الكاملة التي كانت توزَّع في خلال حملة وليام ماكينلي [(511)] الرئاسية، الذي كان يقف على شرفة منزله الأمامية في مدينة كانتون في أوهايو، ناظرًا من فوق السور الخشب الأبيض إلى جمهور يضم حوالى 750 ألف شخص، كان قد جرى نقلهم إلى هناك في تسعة آلاف عربة قطار، دفع تكاليفها الحزب الجمهوري (الصورة (7-4))، وكان النشاط الأكثر اعتدالًا هو الأعم. وكانت «حملات الباب الخلفي»، التي

الصورة (7-4)



وليام ماكينلي يصافح أطفالًا في محطة القطار في كانتون، أوهايو. صورة فوتوغرافية من العام 1896. المصور غير معروف.

تُعتبر في ذلك الوقت الأحدث في نوعها، مفضَّلة، مثل تلك التي استخدمها مراقب عدادات الغاز السابق وصاحب شعار ضريبة واحدة على الأرض هنري جورج في حملته (غير الناجحة) لمنصب عمدة مدينة نيويورك في العام 1886. ولاحَظ تقرير أحد المعاصرين «أن الطريقة المعتادة كانت الدعوة إلى تجمّع على زاوية الشارع، وقبل موعد بدء اللقاء بلحظات، تُجر عربة نقل من الخلف ليكون صندوقها الخلفي منبرًا يتناوب عليه الخطباء» [(512)]، وكان النشاط المفضّل أيضًا ملء الشوارع بالفِرق الموسيقية ومواكب الحملات الانتخابية، كانت فِرق الأناشيد المتجولة (glee clubs)، التي جاءت في الأصل من بريطانيا في القرن الثامن عشر، ذات شعبية، وأثبتت بعد أن «تأمركت» كنسخ منقحة من فرق الترتيل الكنسي، والتي كانت تؤدي مقاطع غنائية، أنها فعالة في استقطاب الحشود الكبيرة وتسليتها. وفي خلال حملة الانتخابات الرئاسية في العام 1896، ظهر فريق إنشاد الحزب الجمهوري في مقاطعة سوليفان في إنديانا على عربة ضخمة يجرها ستة أحصنة ومزودة بسقف، وستائر وآلة أرغن مثبتة خلف السائق، وأعلام ومقاعد وكراسٍ تتسع لأربعين منشدًا و - لضمان رسوخ شعار ماكينلي الانتخابي في الأذهان - سلسلة طويلة من السلال المملوءة بالمواد الغذائية [(513)].

الحساسيات الحزبية

أثارت استعراضات الأحزاب وسلوكها الغريب، على نحو مفهوم، غضب الذين كانوا لا يزالون مستبعَدين من العملية السياسية وتهكمهم - خصوصًا النساء - إلى حد ما، من منطلق أنها غير «منطقية» بشكل موثوق. وسخرت أعظم خطيبات حركة الحقوق الانتخابية للنساء (suffrage movement) آنا هاورد شو (1748-1919) من ذلك بالقول: «ليس هناك هستيريا أبدًا - مجرد ولاء وطني، وإخلاص رجولي رائع للمبدأ»، بعدما شاهدت الرجال يصيحون، ويهرجون، وينشدون أغنية «كلب الصيد» (Hown Dawg)، ويركلون قبعاتهم ويرمونها في الهواء حتى الخامسة صباحًا، في المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي المنعقد في بلتيمور [(514)]. كان الهجوم على نظام «المعلمين» الحزبي المقتصر على الرجال، متوقعًا ربما من المرأة التي صنعت تاريخًا في الولايات المتحدة، باعتبار أنها أصبحت أول امرأة في منصب قس في الكنيسة المشيخية، لكن كانت لديها وجهة نظر. وكان للنفاق الذكوري، الذي حصّن الأحزاب، دور الكابح السياسي للنساء. وكذلك فعل الانسداد الآخر في شرايين التجربة الأميركية مع الأحزاب السياسية: الغياب الأوّلي للمحاسبة الشعبية لهذه الماكينات الحزبية ولـ «المعلمين» الذين يديرونها.

كانت المشكلة هنا أن الطريق الأميركية الشاقة إلى الحكم من خلال الأحزاب المتنافسة كانت خطوة جريئة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الديمقراطية التمثيلية. ويحتمل أنها ضمنت ألا تتراجع الانتخابات إلى أعمال غزو، وأن يميل

الفائزون إلى ممارسة ضبط النفس من خلال توسل الدعم من الخاسرين. وتوصل الديمقراطيون الأميركيون من جميع المشارب، في خلال القرن التاسع عشر، إلى اتفاق مفاده أن الديمقراطية بلا أحزاب هي عبارة عن تناقض في التعبير، ولذلك سخروا من وجهة نظر جورج واشنطن القائلة أن الحكم الحزبي كان «استبدادًا بديلًا تمارسه فئة على أخرى» [(515)].

في الحقيقة، لم يكن التفكير في الديمقراطية التمثيلية ممكنًا من دون أحزاب. لكن تصوروا الآن شيئًا جديدًا في تاريخ الديمقراطية: خيبة الأمل العميقة من الأحزاب السياسية التي أحست بها أعداد متزايدة من الأميركيين في القرن التاسع عشر؛ فبحلول ثمانينيات ذلك القرن، بدأ مواطنون كثر يرون شيئًا جديدًا؛ يرون استبدادًا «أكثر نعومة» يديره «معلمو» الأحزاب غير المنتخين لكن المتسيدين باسم «الشعب» على أحزاب ماهرة في توزيع الوظائف غير المنتجة، وجباية المال، والتسلط على المرشحين والمؤيدين على السواء لنيل دعمهم لها. بنظرة لاحقة، كان جليًا أن هذا الاستبداد الناعم شكل تهديدًا للديمقراطية - وأنه كان على صلة وثيقة بالاستبداد الحزبي الذي نشأ في القرن العشرين، مستخدمًا وسائل لا تقتصر على المال والمحسوبيات والمكر، بل تتعدى ذلك إلى القبضات والإرهاب والدعاية الشمولية، ليحكم دولًا كاملة تختلف في كل شيء آخر، مثل روسيا وإيطاليا وألمانيا. كانت النسخة الأميركية من الحكم الحزبي في أواخر القرن التاسع عشر بشكل واضح أكثر قابلية للتأثر، وكان وجهها أجمل، وكانت في نهاية المطاف عرضة لرفض الناخبين. مع ذلك، أنتج نظام «المعلمين» سمومًا خطِرة معادية للديمقراطية، فكانت نتيجة ذلك أن قرر ملايين الأميركيين في السنوات الأولى من القرن العشرين العمل للحفاظ على سلامة الجمهورية.

تأكدت الحاجة الملحة إلى تجفيف السموم والتنفيعات الدسمة، في الاغتيال الدرامي للرئيس جيمس غارفيلد في محطة القطارات في واشنطن في تموز/ يوليو 1881، على يد موظف إداري مختل سبق أن صُرف من وظيفته. فارتفعت عاليًا الأصوات المنادية بالقيام بشيء ما، بدءًا من وضع حد لنظام الوظائف الوهمية الفاسد، مثل إصلاح الخدمة المدنية - الذي أدخل مقاييس مهنية صارمة لرفع قبضة الماكينات الحزبية عن الحكومة - الذي كان أحد أنواع الاستجابات العملية.

أنشأ قانون بندلتون (The Pendleton Act) في العام 1883 اللجنة المستقلة للخدمة المدنية، المسؤولة عن تصنيف الوظائف الفدرالية والإشراف على مباريات [الدخول إليها]. تعززت عملية التنظيف بعد سنتين بانتخاب ذي العقل الإصلاحي غروفر كليفلاند رئيسًا (خدم من العام 1885 إلى العام 1889). كان كليفلاند معروفًا باسم عمدة الفيتو في بافالو، نيويورك، حيث أنهى في خلال مسيرته هناك تقليد إقفال المكاتب الحكومية باكرًا (في الرابعة بعد الظهر)، وخلّص المدينة من متعاقدي المجاري وتنظيف الطرقات الفاسدين، ونبذ «هذا

السعي الرهيب والكريه إلى المناصب»، وضاعف عدد الوظائف الخاضعة لإصلاح الخدمة المدنية، في الوقت الذي اعترف بأن نظام «المعلمين» كله كان «ضرورة مكروهة، أؤكد لكم» [516]، وهذه ملاحظة تُبرز المفاعيل المتناقضة الطويلة المدى لقانون بندلتون وإصلاحات كليفلاند القائمة على «تطبيق مبادئ المصالح التجارية [في القطاع الخاص] على الشؤون العامة». وفيما أصبحت 100 ألف وظيفة حكومية خاضعة لمعايير مهنية أكثر صرامة، دفع انخفاض عدد الموظفين الحكوميين الذين يمكن أن يُثقَل عليهم بالمساهمات المالية، الأحزابَ إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى - إلى الارتماء في أحضان روكفلر وجاي غولد [517] وليفي مورتن [518] وهنري باينز [519]، وآخرين من كبار رجال الشركات الكبيرة.

كان التناقض واضحًا، ولاحظ عدد من المراقبين في خلال تلك الحقبة أنه كان للمزج القاتل بين الديمقراطية والدولار وبين الشركات الكبيرة والأحزاب الكبيرة مفاعيل غير ديمقراطية ذات تأثير سلبي في النظام الحكومي كله. وأعرب جيمس برايس (J. Bryce)، مؤرخ الديمقراطية والسفير البريطاني لدى واشنطن، الذي صادف أن شهد المنافسة الانتخابية في العام 1884 بين كليفلاند (ديمقراطي) وجيمس جي. بلين (جمهوري)، عن صدمته بفعل اكتشاف هذا التقارب: «ليس لدى الحزبين أي مبادئ، أو أي معتقدات مميزة. لدى الاثنين تقاليد. يدعي كلاهما أن لديه توجهات ... كلها ضاعت، باستثناء المناصب أو الأمل فيها». كانت النظرة السائدة لدى مواطنين كثر، وعلى مدى عقود من الزمن، أن الجمهوريين كانوا يتوقعون أن تكون الحكومة ككل فاعلة وكريمة، بينما أمل الديمقراطيون في إبقائها مشوبة بالحسد والشح («فكرة أن يدعم الشعب الحكومة، لأنه ينبغي ألا تدعم الحكومة ’الشعب‘، على حد القول المأثور لغروفر كليفلاند حينذاك). لكن برايس الغريب رأى الأمور واضحة؛ فالنفوذ الحزبي، المتركز في أيدي رجال يدخنون السيكار، ويضعون شارات الحملات الانتخابية، ويلفون السجلات، ويجبون دولارات التصويت، ويوزعون الهدايا من التنفيعات الدسمة التي لا تنضب، كانوا يطعمون غير الأفواه. وعزز النفوذ الحزبي الانطباع بأن السياسة هي مصلحة فاسدة، والطريق الأسرع إلى النجاح فيها هي الطبقات العليا في الغرف الخلفية لمقار الحزب، والتي عليها لوحة تقول «لا تقفل أبدًا»، وهذا ما اعترف جورج واشنطن بلونكيت به، حين قال: «نعم، كثيرون من رجالنا ازدادوا ثروة في السياسة، فعلت ذلك أنا نفسي، فكونت ثروة كبيرة من اللعبة، وما زلت أزيد ثروتي كل يوم». بدت الأمور مختلفة من أسفل، كما أوضح تحالف اتحاد الفلاحين والصناعيين (Farmers’ Alliance and Industrial Union)) المكون حديثًا في ولاية أوريغون، في أول بيان له: «أصبحت قوة صناديق الائتمان والشركات المساهمة طغيانًا لا يطاق»، مضيفًا باسم أعضائه أن الشركات الكبيرة

«استنزفت تقريبًا الملكية العامة، وجعل الفسادُ في الاقتراع انتخاباتنا أقل من مهزلة مشينة» [520].

هذه الصورة للمرشح المتحمس والحزبي المحترف، كمندوب مبيعات يعمل لمصلحة الشركات الكبيرة، لم تزعج الفلاحين والنشطاء من العمال في أوريغون فحسب، بل أغضبت أيضًا ملايين من الأميركيين الآخرين. وكان لا بد من حدوث شيء في الديمقراطية الفتية - كما حدث فعلًا، وبسرعة، تنفيس احتقان، ما لبث أن تكرر في بلدان كثيرة أخرى، بمفاعيل عدة مختلفة. كانت أميركا الديمقراطية الفتية، الدولة الأولى التي شهدت ردات فعل ارتدادية باسم «الشعب» ضد نظام التمثيل.

أعطت تحركات صاخبة بين مجموعات مهمشة في المجتمع المدني، خارج الأحزاب، الفكرة الأولى عن المقبل من الأمور، فارتفعت أصوات المزارعين المتألمين والمضغوطين بالتصنيع السريع وانهيار الأسعار ومصادر الدَّين، وازداد القلق في البلدات والمدن الأميركية الصغيرة من تراجع المجتمع المسيحي. ووجد العمال الصناعيون أنفسهم يكافحون من أجل الحق في تنظيم أنفسهم بغية حماية شغلهم ومعاشاتهم، وتخفيض عدد ساعات العمل اليومية. كان هناك شعور بالضيق واسع النطاق بفعل القيود المفروضة على حق الانتخاب، خصوصًا بين النساء والسود، والفقراء بشكل عام. هكذا، صارت أصوات الدعوات إلى «سياسة جديدة» مسموعة أول مرة في خلال العقد التاسع من القرن التاسع عشر، وكانت تضم أصوات أنصار شعار الضريبة الواحدة الذي رفعه هنري جورج، وقراء رواية إدوارد بيلامي الطوباوية الاجتماعية الأكثر مبيعًا: Looking Backwards (النظر إلى الماضي) (الصادرة في العام 1888)، والمرتدّون إلى التعاون المسيحي عبر ما كان يسمّى «الإنجيل الاجتماعي» (Social Gospel). شعر هؤلاء، الذين كانوا منقسمين بسبب خلافاتهم العميقة حول موضوعات التكتيكات والرؤية، بالقلق الشديد على مصير الناس البسطاء في كيان سياسي كبير يُطلق العنان للاحتكارات القائمة على رأسمال مديني وحكم تهيمن عليه الأحزاب.

وُلدت الشعبوية [521] من رحم الاستياء، وبدأت حملاتها غير الحزبية تزلزل النظام كله اعتبارًا من العام 1890. كان مرشح الشعبويين للرئاسة في العام 1892 الجنرال السابق، الذي قاتل في الحرب الأهلية وذا الأصل الفلاحي المتواضع، والمعادي للعبودية، جيمس ويفر (1833-1912)، الذي حصل على أكثر من مليون صوت، وهو الذي دعا إلى إقرار ضريبة دخل متدرجة، وجعل يوم العمل ثماني ساعات، وتحالف مواطنين مع السود في الجنوب، والإخلاص في التصويت كما الصلاة. وفاز في تلك الانتخابات 12 مرشحًا شعبويًا إلى الكونغرس الاتحادي، وانتخبت ثلاث ولايات (كولورادو وكنساس وساوث داكوتا) حكامًا شعبويين.

كان الدعم للشعبويين عابرًا للطبقات ومختلطًا اجتماعيًا؛ إذ مثّلت الشعبوية عداء قويًا للمهاجرين، وخيمةً سياسية كبيرة مدعومة من فلاحين فقراء من البيض والسود، وأصحاب متاجر محلية متعثرين، وصحافيين وكتبة وعمال مناجم في المدن الصغيرة والبلدات، ورعاة بقر ومربي ماشية ملتحين يعتمرون قبعات عريضة الإطار. كانت النساء ظاهرات بوضوح، ولهن حضور قوي على منابر الشعبويين، الذي كان بينهم خطباء ضد قوة المال والاحتكارات، ومتعصبون من دعاة منع الكحول عازمين على تخليص الغرب من المشروبات الروحية ومن وول ستريت (Wall Street) [(522)]، وكتّاب مثل سارة إيمري، التي ربط كتابها Seven Financial Conspiracies (المؤامرات المالية السبع) بين تراجع أميركا واختفاء المشاركة الشعبية. اعتبر الشعبويون أنهم يعكسون اتجاه الموجات الشريرة، ودعوا بأصوات تحمل مسحة الخلاص المسيحي، إلى الكف عن إذلال الإنسان البسيط، وكان هدفهم إحياء الأمل في ملايين الأميركيين من خلال حلول الروح القدس سياسيًا [(523)]، مستلهمًا مصادر متنوعة، مثل جيفرسون وبيلامي والعهد الجديد. كان أسلوبهم بدائيًا، لكنه فعال، وأثار حديثهم عن السلطة قلق الأقوياء، وإن كان الإحساس الشعبوي بالتاريخ ضئيلًا بعض الشيء. أعلن المؤتمر الشعبوي المنعقد في مدينة أوماها ([في ولاية نبراسكا] في العام 1892: «نسعى لإعادة الحكم في الجمهورية إلى الناس العاديين الذين نشأت منهم طبقته». وشجب المندوبون قوة المال و«الظلم الحكومي»، وحذروا (وكأنهم كانوا يقرأون ماركس) من أن البلاد تنقسم إلى طبقتين عظيمتين: «صعاليك وأصحاب ملايين»، وأصبحت البراءة السياسية الآن فضيلة، فأصبح الاستيلاء على السلطة - لنصبح «كما نحن بالاسم، أخوية من الرجال الأحرار» - أمرًا ضروريًا.

التقدمية

بعثر الشعبويون الكائنات السياسية في كل اتجاه، وسرعان ما أحرزت الشعبوية دعمًا انتخابيًا في النصف الأول من العقد الأخير من القرن التاسع عشر، لكنها افتقرت، كحزب ثالث، إلى التمويل والمرشحين والمهارات التنظيمية. كان مصيرها في النهاية الانقسام والتلاشي، ولا سيما بعدما صوّت المؤتمر الشعبوي المنعقد في مدينة سانت لويس في العام 1896 لدعم اللائحة الانتخابية «الديموبية» [(524)] بزعامة وليام جينينغز برايَن، الذي خسر في الانتخابات على الرغم من حيويته وجولاته مرشَّحًا عن الحزب الديمقراطي، بعد أن اخترقت الروح الشعبوية التركيبة السياسية كلها. ثم تحولت مقاومتها للمال الكبير والأحزاب الكبيرة إلى تحدٍ طويل الأمد للسياسات القديمة، بمفاعيل تمثّلت في أنه اعتبارًا من حوالى العام 1900، أُعيد صوغ الديمقراطية الأميركية من خلال ظاهرة شديدة التناقض، لكنها استثنائية، تدعى التقدمية.

أنتجت مقاومة المال الكبير والأحزاب الكبيرة خليطًا غير مستقر من التوجهات، فكان يحلو للمراقبين المعاصرين المتعاطفين مع التقدمية أن يصفوها بالمزيج من الإصلاحات المتداخلة، بما فيها معارضة الفساد السياسي، ومحاسبة شعبية أكبر للحكومة ولتوسعها الفعّال، لتخفيف المعاناة الاجتماعية والاقتصادية. كره التقدميون الهدر والفوضى وانعدام الكفاءة، وشجبوا الامتيازات الاحتكارية والعمولات والرشى. كانوا يشعرون بالغثيان إزاء مشهد الفرق بين الشقق الصغيرة المتداعية والمكتظة في شوارع تملأها القمامة من جهة والقصور التي يصل سعر الواحد منها إلى مليون دولار، وتطل على جادات جميلة وحدائق خلابة، من جهة أخرى. أراد التقدميون من الحكومات - على مستوى الاتحاد والولاية والمدينة - إزالة الدعارة والإدمان الناتجين من الفقر. وفضّلوا تدخلًا حكوميًا مدروسًا للدفاع عن المصلحة العامة - تخفيض بدلات المواصلات العامة والترام، وتحسين أحوال السلامة والنظافة على تقاطعات السكك الحديد الخطرة. ولاحظ بعض منهم التوتر العميق بين توجهين مختلفين تمامًا، ساعدا في إطلاقهما: محاولات تنشيط المواطَنة من خلال جهد الشعب السيد، والكفاح من أجل تأكيد المبدأ النقيض [المتمثل في المطالبة] بحكومة فعالة تعمل من أعلى إلى أسفل عبر خبراء ومختصين. وأثبتت التقدمية أنها أمر غير متناسق، بدت كأن الأميركيين يحاولون حكم أنفسهم من خلال الاعتماد المتلازم لإرشادات ديموناكس وأفلاطون - أو توم باين وألكسندر هاملتون. كان مفعول ذلك أن اختطّت الديمقراطية الأميركية من جديد طريقًا أخرى نحو مناطق مجهولة، هذه المرة من خلال التعارك مع التوتر المميت نفسه القائم بين المخططين والمواطنين، والذي يواصل تعذيب الديمقراطيات وإخضاعها للتجارب إلى يومنا هذا.

كيف بدت التقدمية عمليًا؟ كانت لها وجوه كثيرة، ظهر أحدها في الفترة الممتدة تقريبًا بين العام 1900 والعام 1920، وهي الفترة التي شهدت جهدًا لمعالجة مشكلات الظلم في المجتمع المدني كمدخل لتعزيز المشاركة الشعبية في الحكم. وكان كثيرون ممن اعتبروا أنفسهم تقدميين متأكدين من أن العلاج الأفضل لحكم «المعلم» والفساد يكمن في بناء تحالفات مواطنين. وأنتج هذا الاقتناع جهدًا مدنيًا شديد التنوع لتوسيع أطر المجتمع المدني بحيث تشمل مجموعات، خصوصًا النساء، السود وفقراء المدن الذين تُعتبر حيواتهم اليومية الراهنة معيبة للديمقراطية الأميركية. انتقد كتاب دبليو. أي. بي. دو بُوْيس [525] (W. E. B. Du Bois) The Souls of Black Folk (أرواح الشعب الأسود) الصادر في العام 1903 الدعوة الحكومية إلى الصبر، وانهماكها بالتطوير التدرجي للمهارات اليدوية للعمال السود. اقترح دو بويس إجراءات أكثر جذرية، مثل توفير فرص التعليم المتكافئة، وتخليص الحياة اليومية من العنصرية البيضاء. وأطلق في العام 1909، مع عدد من التقدميين السود والبيض، «الجمعية الوطنية لتقدم الشعوب الملونة» (National Association for the Advancement

(of Colored People)، التي بدأت حملة طويلة (لم تنته بعدُ) لإلغاء الفصل العنصري، وإزالة الحد من الحقوق الانتخابية للشعب الأسود، وتشجيع حرياتهم السياسية والمدنية.
أصر الإصلاحيون التقدميون، أو في الأقل بعضهم، على تمكين النساء. وكان العمود الفقري للحركة النسوية في تلك الحقبة قطعًا، أبيض ومن الطبقة المتوسطة. وتضخمت صفوف الحركة بقفزات في أعداد النساء في تخصصات محددة، مثل التعليم والأندية والمؤسسات التطوعية، وكذلك التعليم العالي. وكانت النساء في مؤسسات التعليم الجامعي في العام 1910 يشكلن 40 في المئة، بينما كان معدل الأميركيين الذين يتلقون التعليم الجامعي من الفئة العمرية ملائمة حوالى 5 في المئة. وانضمت النشيطات منهن إلى مؤسسات، مثل الاتحاد العام للأندية النسائية (General Federation of Women's Clubs)، وهو شبكة خدماتية تطوعية تديرها النساء وتستفيد منها، وكانت هناك أيضًا الرابطة الوطنية للمستهلكين (National Consumers' League) التي أُسست في العام 1899، والهيئة التي باشرت جهد تنظيم النساء في الاتحادات العمالية والمهنية، وخفض ساعات عمل النساء، وهي «رابطة النقابات النسائية» (Women's Trade Union League) التي أُسست في العام 1903. وقرأت كثيرات من النساء التقدميات كتاب هنري جورج Progress and Poverty (التقدم والفقر) الصادر في العام 1879، والذي بيع منه أكثر من مليون نسخة، وكتاب Women and Economics (النساء والاقتصاد) الصادر في العام 1898 للكاتبة والناشطة النسائية شارلوت بيركنز غيلمان (Ch. P. Gilman). تحلق الإصلاحيون حول فلورنس كيلي (1859-1932) التي أسست الرابطة الوطنية للمستهلكين، وعملت باعتبارها أول مفتشة أنثى للمصانع معيّنة في ولاية إيلينوي، ونشطت في سبيل قانون عمل يحمي الأطفال من استغلال أرباب العمل لهم. وركزت نساء أخريات على سياسة تحديد النسل، التي أعلن التضامن معها طيف واسع من الأخوات، من الفوضوية الليتوانية المولد إيما غولدمان (1869-1940) إلى شخصيات مثل مارغريت سانغر [526] (1879-1966) والمحامية والناشطة النسائية الاشتراكية كريستال إيستمان (1881-1928)، كانت جميعًا متحدة في إبداء رفض حاسم لقوانين الفحشاء التي تمنع توزيع وسائل منع الحمل أو المعلومات عنها.
مثّلت المشاركة الكبيرة لنساء صغيرات وعازبات من الطبقة المتوسطة في ما يسمّى «حركة بيوت التوطين» [527] رمزًا آخر للحركة النسوية الجديدة. وقد سعت الحركة، التي أخذت إشاراتها الأولى من مؤسسة «قاعة توينبي» المشهورة في لندن، لإتاحة التمكين الذاتي لنساء المدن الفقيرات، كما بيّنت الشخصية الرائدة الحائزة جائزة نوبل جين آدامز (1860-1935) في مبنى هَل هاوس، القصر المهجور والمتداعي في قلب منطقة كبيرة بائسة في مدينة شيكاغو. وبحلول العام 1895، كان هناك ما لا يقل عن 50 مستوطنة، كانت كل واحدة منها تشكل بذاتها مختبرًا اجتماعيًا، وأنموذجًا لنظام اجتماعي جديد يقف

على نقيض تام للحقيقة العفنة المعروفة عن أميركا التي يفسدها عدم المساواة.
جمع مناصرو المستوطنات إحصاءات ومشاهدات أولية لنشر قضيتهم، بمساعدة من نوع جديد من الصحافيين الملقبين بـ «المشهِّرين» (muckrakers). وكان كتّاب أمثال لنكولن ستيفنز وآيدا تاربل وجاكوب ريس، الذين نظروا إلى أنفسهم كصحافيين عموميين، يكتبون لجمهور متعطش لحقائق الحياة في أميركا المعاصرة. ولم يجد هؤلاء، الذين استحقوا لقبهم عن جدارة، شيئًا مقدسًا في الخصوصيات، بحيث ينبغي أن تُنشر الخصوصيات عندما تكون «المصلحة العامة» على المحك، بحسب اعتقادهم. ولتحقيق هذه الغاية، استخدموا تقنيات استقصاء جديدة، مثل المقابلات، واستفادوا على الرغم من وابل الاحتجاج (كانوا غالبًا عرضة للشجب كفضوليين ومتطفلين) من توسّع نطاق توزيع الصحف والمجلات والكتب بصورة متنامية، بفضل الإعلانات، وبفضل وسائل الطباعة والتوزيع الكثيفة والرخيصة، لكتابة مقالات مطولة ومفصلة، وأحيانًا كتب، ولتقديم تقارير فضائحية مثيرة عن الهدر والفساد القذرين في الحكومة، وأعمال التزوير في الشركات، والحرمان الاجتماعي. قامت الصحافية المولودة في بنسلفانيا نيلّي بلاي (1864-1922) بشيء جسور لكنه خطِر: ادعت أنها مجنونة من أجل أن تكتب لصحيفة نيويورك وُرلد (New York World) التي كان ينشرها جوزف بوليتزر [(528)] تقريرًا عن الأحوال في ملجأ للنساء المختلات عقليًا. تحدى «المشهِّرون» «معلمي الأحزاب» والقطط السمان في الشركات، ووضعوا التطور الصناعي على مشرحة البحث بأي ثمن، وركزوا على التكسب [غير المشروع] والاحتيال والمواصفات الرديئة للصحة والسلامة العامة. كما أنهم احتجوا على تشغيل الأطفال، وعلى الدعارة وإدمان المشروبات، ودعوا إلى تجديد الحياة في المدن والقضاء على أحزمة البؤس. بحلول العام 1905، تحول المشهِّرون إلى قوة لا يستهان بها، كما بيّن وليام راندولف هيرست [(529)] [1863-1951] من خلال شرائه مجلة كوزموبوليتان (Cosmopolitan). وسرعان ما أطلق المندوب المخضرم في المجلة، ديفيد غراهام فيليبس سلسلة تحقيقات واسعة الانتشار بعنوان «خيانة مجلس الشيوخ»، صبت انتقادها الساخر على أعضاء مجلس الشيوخ، مصورة إياهم بيادق في أيدي الصناعيين والمتمولين، ومفسدين للمبدأ القائل أن على الممثلين أن يخدموا جميع ناخبيهم.
ازداد تقدميون كثر عنادًا حيال واقع أن المساعي لتوسيع المجتمع المدني وحماية أعضائه من الإهانة يتطلب مزيدًا من المشاركة الشعبية في الحكم. ومثّل ذلك قطعًا حاسمًا مع الشعبوية، التي أنعشت، كحزب شبه منظم الآمال والتوقعات بتمكين «الشعب»، بتجيير مشاركة الساخطين، بشكل متناقض، إلى حزب سياسي. كان خليط الناس والأفكار والسياسات، الذي صار يُعرف باسم التقدمية، مختلفًا؛ فهو عمد إلى التجريب في طرائق جديدة من الحكم

المفتوح. وأعلن الإعلامي التقدمي وليام ألن وايت أن «الناس يجدون طريقًا»، ملاحظًا بشيء من الحماسة الانتشارَ السريع لخطط من «الديمقراطية الجوهرية» [(530)]. ولم يكن واضحًا تمامًا ما تعني «الديمقراطية الجوهرية» له، مع أن الدلائل تشير إلى أنه لم يكن الشخص الوحيد الذي لاحظ أن لائحة الابتكارات الأميركية صارت أطول بشكل مثير في خلال تلك الحقبة.

بدا الأمر أن الديمقراطيين الأميركيين أدركوا فجأة أن نظامهم العزيز من الديمقراطية التمثيلية يقدم أفقًا غير متناهٍ لفن الابتكار - فالديمقراطية يمكن دمقرطتها من خلال وسائل ديمقراطية. وكان الهدف المعلن للابتكار، في كل حالة، مساعدة المواطنين على السيطرة على ممثليهم، فحاول التقدميون تقييد أيدي «معلمي» الأحزاب من خلال العمل على اعتماد الاقتراع السري، الذي كان يسمّى (لأسباب سيأتي ذكرها) الاقتراع الأسترالي، الذي جرى استيراده من تاسمانيا [(531)] واعتماده أولًا في ولاية ماساتشوستس. كانت طريقة التصويت الجديدة مصممة لتخليص الانتخابات من المفاعيل المفسدة للاقتراع الشفهي العلني والتخويف والرشوة، وذلك من خلال طبع لوائح التصويت من الموازنة العامة لتحمل أسماء جميع المرشحين، وتوزيع هذه اللوائح في مراكز الاقتراع التي يديرها موظفون رسميون منتدبون للانتخابات، وتتطلب من الناخبين التأشير على اللائحة سرًا، ووضعها في صندوق مختوم يُفتَح لاحقًا لاحتساب الأصوات من طريق موظفين رسميين محايدين.

ناصر التقدميون أيضًا حملة انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بصورة مباشرة (بدلًا من أن تعيّنهم الولايات)، وهي الحملة التي نجحت أولًا في ولايتي أوريغون ونبراسكا، وتركت بصمتها في النهاية على المستوى الفدرالي في العام 1913، مع التصديق على التعديل السابع عشر في الدستور [(532)]. وهُلّل لهذا التعديل كانتصار عظيم لـ «الشعب»، الذي استحق الظفر على النظام المعتلّ القديم المعتمد من المؤتمر الدستوري في العام 1787، والذي كانت الولايات بموجبه تعيّن الشيوخ، جزئيًا، على أساس أن السادة الجمهوريين من الشيوخ الذين ينتخبهم مشرّعو الولاية مدة أطول، يكونون ممثلين أفضل بميزة عزلهم عن الشعب ذي المصلحة الذاتية في ولاياتهم.

كان اقتراح الانتخابات التمهيدية المباشرة لاختيار المرشحين من الأحزاب واحدًا من مشروعات التقدميين الأثيرة. وجرى اعتماد أشكال متنوعة لتحقيق ذلك، وفق ما إذا كان التصويت لاختيار المرشحين المفضّلين يقتصر على المسجلين في صفوف الحزب، أو ما إذا كان مفتوحًا على نحو ما للناخبين المسجلين من أي حزب، أو غير المنتمين إلى أحزاب. نتجت من التجربة أحيانًا ترتيبات مختلطة، كما في وِست فرجينيا، حيث كانت الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي مغلقة أمام من ليسوا أعضاء في الحزب، فيما كان يمكن المستقلون أن يشاركوا في الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري. وكان هدف الإصلاحيين المعلن، في كلٍّ من هذه الحالات، في أي حال، كسر قبضة

معلمي الأحزاب والمال الكبير من خلال ضمان أن تزكية المرشحين المحتملين كانت موضع القواعد الرسمية التي تضمن انفتاحًا داخليًا أعظم ومحاسبة من أعضاء الحزب، أو من الناخبين ككل.
شكّلت آلية العزل، التي صُممت لإبقاء الممثلين الحزبيين الملتزمين في حالة يقظة دائمة من خلال الضغط الخارجي، ابتكارًا مثيرًا من تلك الحقبة. كان المبدأ بسيطًا: إذا تصرف الممثل المنتخب وفق الأصول، بشكل غير مسؤول أو أرعن بين دورات الانتخاب، من وجهة نظر الناخبين، عندها ينبغي أن يُشرَع في عزلهم قبل انتهاء مدة ولايتهم. كانت آلية العزل بمنزلة إجراء صرف من الخدمة؛ طريقة لإعفاء الممثلين الذين يتبين أنهم غير فعالين. وكان هذا الإجراء موضع المناصرة القوية لمجموعاتٍ من مثل رابطة التشريع المباشر في لوس أنجلوس (Direct Legislation League of Los Angeles) بقيادة الطبيب المتحول إلى مقاول عقاري جون راندولف هاينز [1853-1937]، الذي استنكر في خطبه المتوالية «الهدر والفساد وعدم الكفاءة»، واعتبر نفسه مدافعًا عن «جماهير المواطنين» الذين «لا حول لهم بين دورات الانتخاب»، فتمكن مع مؤيديه من نيل الموافقة على إدخال بند العزل في النظام الداخلي لمدينة لوس أنجلوس في العام 1903. كانت أوريغون الأولى بين الولايات التي اعتمدت المبدأ ذاته على مستوى الولاية في العام 1908، وسلكت 17 ولاية أخرى الدرب نفسه. وكانت قاعدة العزل تستهدف في كل حالة، السلوك الرديء الذي يوصف بأنه «انتهاك لليمين القانونية»، و«ارتكاب مخالفات أو سوء تصرف في خلال تولّي المنصب»، أو ببساطة «عدم الأهلية». آلية العزل هذه أتاحت المجال أمام استخدام حملات توقيع العرائض لجمع نسبة قانونية (تتراوح عادة بين 10 و40 في المئة، بحسب الولاية) من تواقيع الناخبين المسجلين، وإذا حصلت العريضة على الحد الأدنى المطلوب، يُعرض الأمر على الاقتراع، وتجرى انتخابات (وبموجب نتائج الانتخابات) يُعزَل المسؤول المعني أو يُسمح له بإكمال ولايته الأصلية، كأن في حقه حكمًا بالسجن مع وقف التنفيذ.
في غضون ذلك، أقرت نسخة أميركية حديثة من القانون الإغريقي القديم القاضي بأن يُسمح للمواطنين باقتراح القوانين أو بتعديلها من خلال الاستفتاء، وذلك في العام 1898، وبالتحديد في ولاية ساوث داكوتا التي حظيت بالدعم من النقابات العمالية كسلاح قيّم في ترسانة ما يسمّى «تشريع الشعبي». كان لهذه النسخة، على نحو غير معروف لأهل تلك الولاية، والتي صارت تُعرف باسم مبدأ المبادرة، جذور محلية الصنع في دستور ولاية جورجيا للعام 1777، الذي نص على اعتماد التعديلات بموافقة الناخبين. ولم يتمكن التقدميون من ضم المبادرة إلى القانون الفدرالي، لكنها اعتُمدت بصورة واسعة النطاق على مستويات الدوائر والمقاطعات والولايات عبر البلاد؛ واستخدمتها مصالح متنوعة بشكل ملحوظ في القرن العشرين، حتى جاءت على شكلين: «المبادرة غير المباشرة» التي ألزمت الناخبين بتقديم عريضتهم إلى المجلس

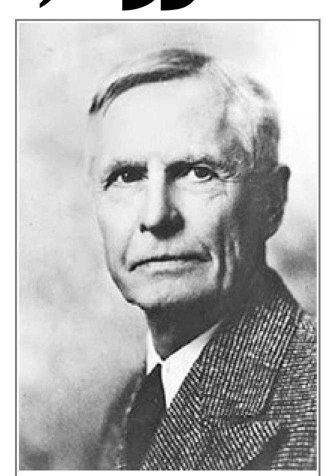
التشريعي لبتّها، و«المبادرة المباشرة» الأكثر شيوعًا، والتي قضت بأنه ينبغي لأي عريضة يمكن أن يضعها أي ناخب، مع أنها تتطلب في العادة 5-15 في المئة [بحسب الولاية] من الناخبين المسجلين، أن تُعرض على الاقتراع العام في الانتخابات التالية، أو في انتخابات خاصة تنظَّم للنظر في الأمر.

صانع أدوات للديمقراطية

كانت لإجراءات العزل والمبادرة التقدمية مفاعيل قوية في بعض المواضع؛ فولاية أوريغون سجلت، بسرعة، الرقم القياسي للمبادرات على مستوى الولاية (318 مبادرة بين عامي 1904 و2000)، وهو المستوى الأعلى لاستخدام المبادرة (6.6 مرات في مقابل كل انتخابات عامة)، والرقم القياسي للعدد الأكبر من المبادرات في سنة واحدة كان 27 مبادرة في العام 1912.

كان رجل رقيق شاحب خفيض الصوت اسمه وليام سيمون أورين ولد في العام 1859 في لانكاستر، ويسكونسن، (الصورة (8-4))، والمعروف باللقب المحبب «أورين الاستفتاء» (Referendum U’Ren)، القوة الدافعة وراء سمعة المبادرة كمختبر للديمقراطية، بسبب تركيزه المنفرد على القضية. كان ابن حداد هاجر مع زوجته وابنه من كورنوال في إنكلترا إلى نبراسكا في الغرب، ومنها إلى كولورادو، حيث أخذ ابنه عنه مهنة الحدادة. وحصل أورين في العشرينيات من

الصورة (8-4)



وليام سيمون أورين.

عمره على درجة في الحقوق في دنفر، ثم انتقل إلى أيوا ثم إلى هاواي وكاليفورنيا، قبل أن يستقر في مدينة ميلواكي في أوريغون في العام 1889، بعدما أصبح حدادًا وعامل منجم ومحرر صحيفة، ونصيرًا للنباتيين، وعضوًا عاملًا في الحزب الجمهوري، إضافة إلى ممارسته مهنة المحاماة.

في العام 1892، أجبرته أزمة ربو حادة على ترك مهنة المحاماة، وبسبب عدم وجود عائلته في المنطقة، ساعدته عائلة لُويلينغ المحلية، التي تمتلك بستان كرز، في استعادة عافيته. كان مضيفوه من الإصلاحيين، وكتبت ربة البيت: «الحكومة الجيدة بالنسبة إلينا هي بمنزلة الديانة عند معظم الناس». وجد أورين حين بلغ الثالثة والثلاثين من العمر نداء حياته حين أطلعه أحد أفراد العائلة على كتاب لجيمس و. سوليفان صدر حديثًا تحت عنوان Direct Legislation by the Citizenship Through the Initiative and Referendum (التشريع المباشر من المواطَنة عبر المبادرة والاستفتاء)، فقال أورين لاحقًا في مقابلة صحافية: «كانت الحدادة مهنتي، وكانت على الدوام تعطي وجهةَ نظري في الأشياء لونًا. أردت أن أصلح الشرور في أحوال الحياة. لم أقدر. لم تكن هناك أدوات. كانت لدينا أدوات لفعل أي شيء تقريبًا في محل الحدادة؛ أدوات رائعة». أضاف: «في الحكم، المهنة المشتركة لجميع الرجال وقاعدة الحياة الاجتماعية، كان الرجال يعملون بعُدّة قديمة، مع قوانين قديمة، مع مؤسسات وأنظمة أعاقت التقدم أكثر ممّا ساعدته. عانى الرجال ذلك. كان هناك ما يكفي من المحامين: كثيرون من أكفأ رجالنا كانوا محامين. لماذا لم يقم بعضهم بابتكار أدوات تشريعية تساعد الناس على حكم أنفسهم: لماذا لم يكن لدينا من يصنع الأدوات للديمقراطية؟» [(533)].

عكف أورين، بمساعدة مالية من عائلة لُويلينغ، على قولبة الأدوات المطلوبة، فجلب ممثلي تحالف الفلاحين والنقابات العمالية لتشكيل رابطة التشريع المباشر، التي اختارته أمينًا عامًا. وانتُخب في العام 1894 رئيسًا لمؤتمر الحزب الشعبوي في الولاية [وهو الحزب المعروف أيضًا باسم حزب الشعب] [(534)]، وتمكن من الفوز بالموافقة على إقرار بند العزل والاستفتاء في برنامج عمل الحزب. نشرت الرابطة في العام نفسه كتيبًا يشرح إجراءات العزل والمبادرة، ووزعت 50 ألف نسخة منه باللغة الإنكليزية و18 ألف نسخة باللغة الألمانية. فاز أورين في العام 1896 بمقعد في مجلس نواب الولاية، وحاول في العام التالي الحصول على إقرار العزل والمبادرة، لكن محاولته فشلت. وفي إزاء تحذير خصومه له من أن ينتهي الأمر به إلى البرزخ بسبب «اللف والدوران»، قال بصوته الهادئ المنخفض، جملته الشهيرة: «سوف أذهب إلى الجحيم من أجل شعب أوريغون!».

عمد أورين إلى محاصرة المجلس التشريعي من خلال إعادة تنظيم الرابطة، موسعًا قاعدة الدعم لها. وانضم إلى مجلس الرابطة التنفيذي، المؤلف من 17 عضوًا، إضافة إلى الفلاحين والنقابيين والمصرفيين، محرر صحيفة أوريغونيان (Oregonian) هارفي دبليو سكوت، ورئيس نقابة المحامين في الولاية (لم يكن ذلك عاديًا، لأن جمعيات المحامين كانت تشتهر بعدائها للعزل والمبادرة في خلال الحقبة التقدمية). خسر أورين حملته التي قام بها للفوز بمقعد في مجلس شيوخ الولاية في العام 1898، لكن جرى في العام التالي إقرار مشروع

قانون العزل والمبادرة الذي سبق أن تقدم به. وكان عليه أن ينتظر حتى العام 1901 ليحتفل بلحظة الانتصار، لأن الدستور كان يحتم حصول التعديلات الخاصة بالمشروع على موافقة المجلس التشريعي بعد دورتي انعقاد متتاليتين ليصبح نافذًا، وذلك ما حدث بفضل فرق صوت واحد، وأبرم الناخبون التعديل بعد عام واحد بفرق هائل بلغ 11 صوتًا في مقابل صوت واحد.

كان أورين واثقًا في أن العزل والمبادرة سيفتحان الباب أمام إصلاحات تقدمية أخرى، فواظب، حتى وفاته عن تسعين سنة من العمر في مدينة بورتلاند في العام 1949، على تأييد جهد الداعمين لعشرات المبادرات، فأيد في العام 1906 مبادرة منع توزيع تذاكر مجانية للسفر بالقطار، حيث كانت شركات القطارات تقدمها هدايا للسياسيين، معترفًا بأنه هو نفسه تلقى واحدة منها ذات مرة. واقترح في العام 1908 مبادرتين تجعلان أوريغون الولاية الأولى، يُنتخَب في إحداها أعضاء مجلس الشيوخ الاتحادي بالاقتراع العام، وتُصلَح في الأخرى الأنظمة الانتخابية، ونجحت كلتاهما بفروق أصوات كاسحة. وكان من بين المبادرات المبكرة التي عمل عليها شخصيًا، التعديل الدستوري في العام 1906 لتوسيع دائرة العمل بتعديل المبادرة والعزل إلى الدوائر المحلية، ففاز بمعدل ثلاثة أصوات إلى صوت واحد، وتعديل في العام 1908 يعطي الناخبين حق التصويت على عزل المسؤولين الرسميين المنتخبين. وكان له دور أيضًا في الفوز الذي حققته النقابات العمالية في مبادرة العام 1912، التي حددت يوم العمل بـ 8 ساعات في المشروعات العامة، إضافة إلى قانونين يمنعان أرباب العمل في القطاع الخاص من تشغيل المحكومين في السجون المحلية، لقاء أجور زهيدة.

في العام 1910، وبدعم علني قوي من أورين، صوّت ناخبو ولاية أوريغون على مبادرة تجعلها الولاية الأولى قي البلاد التي تعتمد نظامًا للانتخابات التمهيدية في السباق الرئاسي. كان الفوز بفرق بسيط (43.353 صوتًا في مقابل 41.624 صوتًا)، لكن 24 ولاية أخرى استنسخت المبادرة في خلال ست سنوات. وبيّن الفرق الضئيل في تصويت العام 1910 أن الناخبين لم يكونوا دائمًا مستعدين للإصلاح بالقدر الذي كان أورين يريده، فهُزمت مبادرته لتوحيد الجسم التشريعي في مجلس واحد في العام 1912 بفرق أكثر من صوتين في مقابل صوت واحد. كما فشلت مبادرة تقدَّم بها الحزب الاشتراكي [(535)] (Socialist Party) ودعمها أورين لضمان عمالة كاملة في العام 1914. كان الاقتراح سابقًا لأوانه، لأنه نص على إنشاء صندوق للتشجيع على توفير فرص العمل، على أن يموَّل من ضريبة الميراث على الممتلكات التي تزيد قيمتها على 50 ألف دولار (كان المبلغ ثروة طائلة بمقاييس ذلك الوقت). وكان الاقتراح يمنح مفوض العمل في الولاية صلاحية وواجب توفير فرصة عمل في مصلحة الصناعة والأشغال العامة، لأي طالب وظيفة. سقط الاقتراح بواقع 57.859 صوتًا في مقابل 126.201 من الأصوات. وكانت هناك مبادرات أخرى أيضًا، مثل اقتراح منح

المرأة الحقوق السياسية ومنها حق الانتخاب، الذي تطلب الدفاع عنه بمرارة. وكانت أوريغون ولاية من اثنتين (الأخرى هي أريزونا) حصلت فيها النساء على حق الاقتراع من خلال مبادرة استفتاء. لكن المبادرة فشلت أول مرة في العام 1906، ومرة أخرى في العام 1908، بفرق عدد أكبر من الأصوات. وفي العام 1910، جرّب مؤيدو المبادرة مقاربة جديدة هي اقتراح يقضي بمنح النساء اللواتي يدفعن الضريبة حق التصويت، لكن المقاربة رُفضت بنسبة التصويت نفسها التي رفضت المبادرة السابقة قبل سنتين. أخيرًا، في العام 1912، تذوق مؤيدو حق المرأة في التصويت، بقيادة أبيغال سكوت دونيواي، زميلة أورين، طعم الانتصار بعد كفاح صعب وطويل، إذ فاز اقتراحهم نتيجة فرق ضئيل. وقادت المعركةَ ضد حق التصويت للنساء المصالحُ المرتبطة بالحانات والكحول، والتي كانت (على حق في هذه الحالة) تخشى أن تصوت النساء من أجل منع بيع الخمور. وفي العام 1914، العام الأول الذي صوتت فيه النساء، فازت مبادرة لتحريم بيع الخمور في أوريغون بفرق واسع. وبعد انتكاسة أولية، وفر الصوت النسائي في العام 1914 فرق الـ 157 صوتًا (من مجموع ما يزيد على 200 ألف صوت)، ما كان كافيًا لإقرار مبادرة إلغاء عقوبة الإعدام في ولاية أوريغون.

عقلية الحكم [(536)]

باعتبار أن المجلس التشريعي لا يمثّل الناس دائمًا بدقة، افترضت مبادرات العزل والاستفتاء أنه ينبغي لهؤلاء الناس أن يكونوا قادرين على إقرار القوانين التي يريدونها، وعلى التخلص من القوانين التي يعارضون. سأل أحد مناصري المبادرة البارزين في أوريغون لاحقًا: «ما هذا التحول السحري الذي يجعل الناخبين بلهاء في اتخاذ القرارت لأنفسهم، لكنهم يصبحون فجأة قادرين على اتخاذ قرارات حكيمة عندما يتعلق الأمر بانتخاب سياسيين ليحكمونا؟» [(537)]. أيًا يكن التفكير في هذا السؤال، أو في الحيوية المتدفقة التي يعطيها السؤال للاستخدام المبكر للعزل والمبادرة، فإنه ليس هناك من تشكيك في ما يطلقانه من المفاعيل الأصلية والجذرية، والمتناقضة غالبًا، كما أثبتت المجريات اللاحقة في أوريغون [(538)]؛ إذ نظر تقدميون أمثال أورين إلى أنفسهم باعتبار أنهم أفضل أصدقاء المجتمع المدني، وأنهم يقفون بحزم إلى جانب أكثريات الشعب وأقلياته المائعة والمكافِحة ضد الحكم. على العكس من ذلك، كان في أوائل القرن العشرين كثيرون من مناصري القضية التقدمية الذين راوغوا وتملصوا من رهاناتهم، لم يكن واضحًا دائمًا ما في أذهانهم بالضبط عندما كانوا يتحدثون عن «الشعب»؟ هل يعنون الأكثريات؟ هل يعنون الجميع؟ أم إنهم بالفعل يعنون أنفسهم؟

الحقيقة أنه غالبًا ما عامل كثيرون من التقدميين الشعب باعتباره سرابًا ملائمًا، وأبدوا كثيرًا من الخدمات اللفظية لـ «الأميركيين العاديين»: للسود،

للمزارعين البيض الفقراء في المناطق النائية، لعمال السكك الحديد والأخشاب المتحرقين لسماع صوت الصفارة ينطلق، للفقراء الجدد المتجمعين في المدن. لكنهم كانوا، عندما يتحدثون عن «الشعب الأميركي»، يعنون في العادة أناسًا من أمثالهم: مستقيمين، موهوبين، متظاهرين بالتهذيب، أساتذة، محررين، مهنيين، رجال أعمال، أميركيين بالولادة من الطبقة المتوسطة ذوي آراء حساسة وعادات حصيفة واقتناع شديد بما يجب فعله لتنمية القيم الأميركية، وتعزيز طريقة الحياة الأميركية. لكنهم قطعًا يتحدثون بلهجة الطبقة المتوسطة المستمدة من الرؤية الفدرالية الأصيلة، التي ناصرها ألكسندر هاملتون وآخرون، عن جمهورية قارية مزدهرة يديرها رجال ذوو مواهب وأصول طيبة. يمكن القول إن التقدمية كانت نوعًا من النخبوية الجمهورية، وهذا يساعد في تفسير ما دفع «شعبوية» التقدميين في خلال الفترة التي قادت إلى الحرب العالمية الأولى، إلى عقد تحالفات وصفقات مع الحكم، إلى درجة مساءلة «الناس» والديمقراطية التمثيلية نفسها في أغلب الحالات.

كانت «عقلية الحكم» واضحة لدى تقدميين كثر في ارتباطهم القوي بإيمانهم بأن جميع علل الديمقراطية الأميركية يمكن معالجتها من خلال دفع مسؤولين أكفّاء (كان في أذهانهم رجال، وأحيانًا نساء) إلى مواقع السلطة. فضّل التقدميون إصلاحات ضريبية، وخدمات أفضل في المرافق، وقواعد فعالة للخدمات الصحية، ووقفوا إلى جانب حكومات مدينية متحررة من أطماع المصالح الخاصة، ورجال الأعمال الفاسدين و«معلمي» الأحزاب. استندت القاعدة القائلة أن الخبراء والمختصين الأكفاء يمكنهم أن يجلبوا حكمًا جيدًا إلى ما أسماه الرئيس ثيودور روزفلت (تولى الرئاسة بين عامي 1901 و1909) «إنجيل الجدارة». واعتقد التقدميون أن في الإمكان استخدام الحكم أداةَ تمكين شعبية. والحكم الجيد يعني حكومة حريصة تقودها الخبرة «من أجل الشعب»، وليست بإمرة مصالح خاصة مسرفة وراسخة. وكان بعض التقدميين يصر بعناد على أن الحكم من الشعب أصبح ملغى وعفّى عليه الزمن، وآمنوا بأن المواطنين هم غالبًا كائنات طائشة، بسطاء مشوشون بشكوك شعبية قديمة العهد من السلطة التنفيذية، يمكن تتبّع آثارها إلى المرحلة البائدة لعام 1776. قال هنري ل. ستيمسون (الذي صار لاحقًا وزير الحرب في عهد الرئيس وليام تافت): «العلاج الحقيقي للحكم السيئ في أميركا هو بالضبط عكس الذي يشير إليه المدافعون عن الديمقراطية المباشرة. ويجب أن يكون لدى المسؤولين المنتخَبين سلطة أكثر، وليس أقل» [(539)].

لم يقبل الجميع ما كان بالفعل مجهودًا عصريًا لإعادة تعريف الديمقراطية - عبر توسيعها - لتعني الحكم من طريق ممثلين يكونون بديلًا من المواطنين غير القادرين على الحكم بأنفسهم. كانت مقاومة حكم النخب المتعلمة قوية بشكل مبرر بين من بقي من أنصار الشعبوية الذين افترضوا أن الشؤون

الحكومية كلها تتضمن قضايا أخلاقية، وأن «الشعب» كان مؤهلًا لأن يناقش جميع الأمور التي تعنيه وأن يقرر بشأنها، وأنه، خصوصًا إذا جُعلت الحكومة أقل تعقيدًا، لا تعود هناك حاجة إلى قاعدة الكفوء، ببساطة لأن في وسع المواطنين جميعًا أن يصبحوا خبراء في الشؤون العامة.

كان الإيمان بالبساطة مغريًا، ولكن كان للتقدميين ذوي الميول النخبوية أن يحصلوا على ما أرادوا في شؤون السياسة العامة بشكل كبير. وانطلق التوجه نحو الديمقراطية النخبوية بشكل لافت وجذاب مع صعود أسهم «فكرة ويسكونسن» التي أيدها بوب «المقاتل» لافوليت [540] (الصورة (4-9)) نَعِم لافوليت، الذي انشق بصخب عن الحزب الجمهوري الفاسد بفعل روابطه القوية مع شركات الخشب والسكك الحديد، بثلاث دورات متتالية كحاكم للولاية (من العام 1900 إلى العام 1906). ومستعينًا بنصائح اختصاصية من اقتصاديين ومربين وعلماء سياسة، دفع على نحو حازم بجملة إصلاحات نالت

الصورة (4-9)



فكرة ويسكونسِن للحكومة الجيدة: رسم كاريكاتوري في صحيفة شيكاغو ديلي تريبيون في 29 كانون الأول/ديسمبر 1911) يظهر بوب «المقاتل» لا فوليت. بريشة جون تي. مكوتشيون.

شهرة واسعة، وتضمنت إنشاء مفوضية لتنظيم السكك الحديد في الولاية؛ وضْع أسعار عادلة للنقل والشحن؛ خدمة مدنية محسّنة؛ وضع قانون الغذاء السليم؛ ضريبة دخل تصاعدية في الولاية تلحظ معدلات أعلى على الأثرياء؛ إجراءات وقائية؛ ضوابط حكومية على المصارف؛ قانون جديد لتوزيع المياه؛ قانون لحماية العمال. انتشرت فكرة ويسكونسِن إلى ولايات أخرى، منها ولاية نيوجرسي التي عمد حاكمها وودرو ولسون [541] إلى تطبيق كثير من إصلاحات لافوليت، وكذلك فعل هيرام جونسون [542] في كاليفورنيا. ومع رئاسة ثيودور روزفلت (الذي وصل إلى المنصب من خلال الرصاصات التي أسقطت الرئيس وليام ماكينلي في أيلول/سبتمبر 1901)، أصبحت التقدمية مرادفًا للتدخل

الحكومي الفدرالي القوي في شؤون المصالح التجارية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى.
لم يبق حجر من الرذائل الخاصة - الشركات الكبيرة والأحزاب الكبيرة - لم تقلبه المناقب العامة؛ فالتقدمية كانت ضد التكسب غير المشروع، والكذب، و«معلمي» الأحزاب و«البارونات اللصوص» [(543)]، وكانت عمومًا ضد «المصالح»، وهذا تعبير مفتاحي لم يقتصر على الشركات الأخطبوطية، مثل شركة «سكك حديد ساوثرن باسيفيك» وفساد الشركات القابضة، مثل «ستاندرد أويل»، بل تعداها بشكل أعمق إلى القيم الخبيثة لاقتصادات السوق الحرة، والملكية الفردية، والتفاوت الاجتماعي المتنامي. وقفت التقدمية بحزم ضد «اللامبالاة»، ومع مجتمع يقوم على الأمل والعمل الدؤوب والإدارة الوجدانية والخبرة التخصصية والتفاني الاجتماعي والرفاه العام وحكومة صالحة تسعى للمصلحة العامة. وبناء على اقتناعها بالحاجة إلى تسيير عجلة التقدم، أيدت وضع مواصفات قياسية للبناء، وأنظمة ضريبية عادلة، وخفض ساعات العمل، وسلامة العمال وسياسة التعويضات، كما ساندت التأمين على الحوادث، ومساعدة المزارعين، والإدارة العلمية للوزارات والمؤسسات الحكومية، وترتيبات جديدة للصحة العامة، وتطبيق التعليم الإلزامي، والتفتيش الحكومي على اللحوم، وتحسين الطرقات وخطط سلامة النقل. كان هناك أيضًا حديث عن «اشتراكية المياه والغاز»، وإجراءات لرؤيتها في قيد التطبيق.

ديمقراطية السراب

بحلول العقد الثالث من القرن العشرين، أنجز التقدميون الكثير؛ فهُم عززوا جاذبية المؤسسات الديمقراطية الحديثة - التنافس الحزبي؛ الانتخابات الدورية؛ مدة محدودة في المنصب؛ الحريات المدنية مثل حرية التجمع وحرية الصحافة - لمجتمع مجروح بسبب الحرب الأهلية التي نشبت قبل أقل من جيل مضى. طرح التقدميون فساد نفوذ «المعلمين» في السياسة الحزبية على بساط البحث، وأشهروا آثار ضرر الشركات الكبيرة، وهيأوا الأرضية لإعادة صوغ الحكم اللاحق لنسخة الصفقة الجديدة [(544)] (New Deal) المعنية بدولة الرفاه. ادعى التقدميون، وبحق، فضلهم في وضع إصلاحات اجتماعية وضريبية مهمة. وعلى الرغم من حقيقة أن الحزب التقدمي الذي تأسس في العام 1912 انهار بعد خمس سنوات فقط، وقف التقدميون بثبات خلف أربعة تعديلات دستورية حيوية: تمكين الكونغرس من فرض ضريبة الدخل وجبايتها (التعديل 16 للعام 1913)؛ الانتخاب المباشر لأعضاء مجلس الشيوخ (التعديل 17 للعام 1913)؛ التحكم في إنتاج الخمور وتوزيعها (التعديل 18 للعام 1919)؛ منح النساء حق التصويت (التعديل 19 للعام 1920). كما خاضت الديمقراطية معركة شاقة لفضح ما يتركه المال في السياسة الحزبية من آثار مفسدة عميقة، وهي معركة لا تزال خاسرة حتى اليوم. وسرعان ما قاد دعمها الحاسم لقانون

تيلمان (Tillman Act) الصادر في العام 1907، إلى طرح منع تبرعات الشركات المساهمة للأحزاب السياسية، ووضع حد للإنفاق في الحملات في انتخابات الكونغرس، وإجبار اللجان الوطنية للأحزاب على التصريح عن التبرعات التي تتلقاها ووجوه إنفاقها.
كانت إجراءات التصريح العلني [عن تمويل الأحزاب] بين الإجراءات الأولى في نوعها في حقبة الديمقراطية التمثيلية، لكنها كانت مولودة «بلا أسنان»؛ إذ لم يجرِ تأسيس وكالة مستقلة لتطبيقها، لم تكن لدى المواطنين القدرة على رؤية التقارير المقدمة، وتُركت العقوبات على المخالفين بلا تحديد، ولم يحاكَم أحد قط بتهمة عدم تطبيق هذا القانون. كان للتقدمية، مع كل نجاحاتها، جانب سلبي آخر؛ فهي ألغت «اللسعة» من السياسة الشعبية، خصوصًا من خلال توسيع إطار الدور العام الظاهر للمختصين والمحترفين والخبراء في الشؤون الحكومية. وولّت الأيامُ التي كانت تتميز بعرض المسيرات والتجمعات وسهرات النار الحماسية الباذخة. ومن المؤكد أن الانتخاب الشعبي المباشر لأعضاء مجلس الشيوخ، واستخدام المبادرات وحملات العزل، ساهما في إبقاء الديمقراطية التمثيلية نابضة، لكن بحلول أوائل عشرينيات القرن العشرين، بدأ المراقبون الفطنون يلاحظون التغيير العميق في الروح السياسية للجمهورية، فبدت المشاركة الشعبية في الأحزاب والحكومة في حالة تراجع، أفسحت المشاهد الشعبية الطريق لأشكال «إعلانية» من الإدارة وللتركيز على «السياسة العامة»، وكان هناك من تحدث بتعاطف مع التراجع الدائم للمثال الوهمي للديمقراطية، وتنهد كثيرون، بعمق وأسى، حزنًا على الجو السياسي المتغير.
لم يلتقط أحد أنموذجية التوجه نحو الديمقراطية المدبّرة كما التقطها والتر ليبمان (1889-1974)، المعلق السياسي البارز، وكاتب المقال، والمحرر المؤسِّس لصحيفة ذا نيو ريبابْلِكْ (The New Republic)، والمستشار الشاب للرئيس وودرو ولسون في خلال الحرب العالمية الأولى. عبّر ليبمان هذا عن رجال كثرٍ منتمين إلى رفاهية الطبقة المتوسطة في خلال تلك السنوات، وذلك من خلال إلقاء تحية وداع كئيبة على مثال الجمهور المطلع من المواطنين، القادرين على التفكير في شؤون ذات اهتمام عام. وقد أثار كتاب The Phantom Public (الجمهور السراب) [(545)] الصادر في العام 1925، ضجة قوية؛ إذ إنه طرح على بساط البحث، وبقوة، اقتناع الشعبويين والتقدميين بالديمقراطية التمثيلية، وما أطلق عليه اسم خرافي هو «المواطن السيد الكلي الكفاءة». أصر ليبمان، الذي تكلم وكتب كما كان يمكن أن يفعل أفلاطون لو كان صحافيًا يعمل في أميركا في العقود الأولى من القرن العشرين، على أن الحقيقة في أميركا كانت غير ذلك.
قال ليبمان إن معظم المواطنين يعطون قليلًا من الوقت للشؤون العامة، وليس لديهم سوى «اهتمام عابر بالحقائق» و«شهية ضئيلة للنظريات». هُم

يتصرفون وفق الصور المبسطة في أذهانهم، ويهتدون بـ «الصور النمطية» (stereotypes)، وهي عبارة مستعارة من مهنة الطباعة أعطاها ليبمان معنى جديدًا. حتى أولئك الذين حاولوا الاهتمام بالأمور العامة بحماسة وجدوا أنفسهم مخدوعين، فكان المواطن الجاد النشيط المحبوب جدًا من الديمقراطيين والنظرية الديمقراطية، يفترض أن يكون حيويًا، مشبعًا بالروح العامة، محبًا للاطلاع الفكري، وفي الحقيقة كان يعرف الشيء القليل عن العالم المتصف بتعقيدات لامتناهية، وهكذا تنهار «المغالطة الغامضة للديمقراطية». كان الافتراض المسبق أن «الناس» مثل الله، عقل خيالي مدبر، وهمًا أحمق. واكتشف المواطنون غير المحترفين، الموزعون هنا وهناك، أنهم يجدون أنفسهم أمام التصرف في الحالات الحاسمة «غير قادرين على معرفة كل شيء عن جميع الأشياء وفي جميع الأوقات». كانوا مجبورين، كضحايا للصور النمطية، على الاعتراف بأنهم بينما كانوا «يراقبون شيئًا ما، تتبدل آلاف الأشياء بشكل كبير»؛ المواطنون كائنات مشوشة مرتبكة - «حائرون كما الجرو الذي يحاول أن يلحس ثلاث عظمات في وقت واحد» [546]، ويشبه المواطن العادي، المتخبط في «فوضى الآراء المحلية»، مُشاهدًا يدخل إلى صالة عرض مسرحي في منتصف الجزء الثالث، ويغادر قبل نهاية العرض وهو ليس أكثر فطنة أبدًا.

ما الذي يجب فعله إذًا؟ لئن كانت النظرة القديمة إلى المجتمع السياسي القائم على الحكم من خلال الشعب، وعلى خبرة أفراده كمتساوين، قد خربت الآن، فهل هناك بديل إيجابي؟ اعتقد ليبمان أن هناك مثل هذا البديل؛ فهو توقّع أن على السياسة الأميركية، بالنظر إلى مخاطر الجهل الشعبي في عالم خطِر يفيض بعدم اليقين الاقتصادي والجيوسياسي، أن تتعلم العيش من دون خيالية «الشعب» المطلع. بيد أن الديمقراطية التمثيلية قوضت مفهومها المؤسس، بعد أن كانت مثالًا أعلى لم يخربه الاتكال على البرجوازية (كان هذا هو الشك الذي عبّر عنه ماركس والاشتراكيون الأميركيون المعاصرون)، وإنما ربْطها المضلل بالناس الجاهلين، الذين أطلق عليهم معاصر ليبمان، الكاتب الساخر في بلتيمور هـ. ل. منكِن [547]، لقبًا تهكميًا هو «المُغَفْوازية» [548].

كان على الذين حكموا أميركا بعد ذلك أن يعتمدوا على المجربين المحنّكين لا على المفكرين السفسطائيين، وكان عليهم أيضًا أن يروا أن الخبراء المتخصصين كانوا ضرورة للتعامل مع تعقيدات الشؤون المحلية والدولية. واعترف ليبمان بأن من غير الممكن إطلاقًا أن تأمل النخب الحاكمة بأن تكون خبيرة ومحيطة بكل شيء، فالعالم كان أعقد من أن يتيح ذلك، لذا كان النقاش العام، وقياس الرأي العام، والانتخابات المنتظمة الحسنة الإدارة، والتي توفر للنخبة الحاكمة أحيانًا رأيًا ثانيًا مهمًا [549]. ومع ذلك، يخلص ليبمان إلى أن النقاش الشعبي، وقرار «الشعب» الذي يتبعه، لا يمكن النظر إليهما باعتبارهما مصدرًا معتبَرًا للسلطة السيادية. لم تعد الديمقراطِية التمثيلية تلك الرؤية

النبيلة، كما كانت بالنسبة لشخصيات عامة مثل أندرو جاكسون وأبراهام لنكولن وغروفر كليفلاند ووليام أورين. كان على الديمقراطية والتمثيل الآن أن يفترقا، كلٌّ في طريق. وأصبح الحكم الآن ببساطة وسيلة عملية لإفساح المجال أمام القادة للاهتمام بالمهمة الصعبة، من أجل تقرير من يأخذ ماذا، كيف وأين، من خلال صوغ «سياسة عامة مستنيرة» لمصلحة الآخرين.

إمبراطورية البراءة

كانت كتابة ليبمان على شاهد قبر الديمقراطية كئيبة بشكل لا تخطئها عين؛ اختتام سوداوي لما كان تاريخًا رائعًا لابتكارات ديمقراطية اجتمعت لتميز الولايات المتحدة وتبعدها من بقية العالم مسافاتٍ طويلة.

شهدت الحقبة التي أعقبت العام 1776 إنشاء اتحاد قاري يشبه شرنقة محلية النسيج، فرّخت نوعًا من الديمقراطية غير المعروفة كليًا لدى عالم المجالس القديم. وكانت الولايات المتحدة الأميركية بسهولة الديمقراطية التمثيلية الواعدة أكثر في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، حين شهدت البلاد صعود النظام الحزبي الأول في العالم، والانتقال السلمي الأول للسلطة من حزب إلى آخر، وأول حزب سياسي شعبي يسمي نفسه ديمقراطيًا. ومع أن أميركا لم تكن رائدة في منح حق التصويت الشامل لجميع النساء والرجال، كما يُعتقد غالبًا، فإنها كانت المكان الذي جُرّب فيه أول مرة التشهير والصخب واستعراض الحملات الانتخابية و«ضوضاء الصراعات الحزبية» كما أسماها الرئيس غروفر كليفلاند، فتمكنت من تجاوز الموجات الصادمة الناتجة من اغتيال اثنين من رؤسائها، ونجت من عواصف حرب أهلية وحشية بين تعريفين للديمقراطية متعارضين ومتعاديين، وأنهت فعليًا، وإلى الأبد، جميع الأوهام المتعلقة بإعادة إنشاء عالم ديمقراطي يقوم على العبودية. وكانت، بهذا المعنى، الدولة الأولى التي تحوّل الديمقراطية إلى عدوة للرق، وتلزم نفسها أيضًا بالعملية الطويلة المؤلمة والمنهكة لمنح حقوق المواطنة لأناس ذوي جلود دكناء أكثر من جلود أناس آخرين. وكانت أميركا الديمقراطية التمثيلية الأولى التي تشهد انحطاط الأحزاب السياسية إلى ماكينات يديرها «معلمون» ومنظمو حملات انتخابية متفرغون، وتمولها «القطط السمان» في الشركات.

كانت الديمقراطية التمثيلية الأولى التواقة إلى إطلاق العنان للتجارب في إصلاح الخدمة المدنية بهدف ضخ «كفاءة» أعظم و«احتراف» و«خبرة»، في البنى الحكومية، باسم «الشعب». كما أن أميركا عاينت الجهد الواعي ذاتيًا، باسم الديمقراطية، لغرس المجتمع المدني والمعارضة المدنية، وشهدت التجارب مع الانتخابات التمهيدية للأحزاب والمبادرات وإجراءات العزل، وأشكال أخرى من التمثيل الديمقراطية، والتي تُطلِق شكلًا تخاصميًا (تشهيريًا) من الصحافة يساند الجهد الشعبي لفضح الفساد ونفخ حياة جديدة في نظام الحكم التمثيلي المريض.

كان ذلك كله مثيرًا للإعجاب، لكن كان هناك جانب مظلم لصعود الديمقراطية الأميركية، وكان بالتحديد على علاقة بإغراءات استغلال النفوذ على حكومات وشعوب أخرى، تعتقد أنها أدنى مرتبة، في الداخل كما في العالم ككل. كان إدموند بيرك أول من لاحظ، على نحو مشهور - معلقًا على المخططات البريطانية للهند في القرن الثامن عشر - أن الثورات هي الخطوة الأولى لبناء الإمبراطوريات [550]. طبعًا، سبقت ملاحظات بيرك مجيء الديمقراطية إلى أميركا، لكن منذ لحظة الانطلاق - كما سنرى الآن من طريق الاستنتاج - كان لمبدأ بيرك أن ينطبق بمفاعيل مقلقة على البلد، الذي أصبح الديمقراطية التمثيلية الأكثر قوة في العصر الحديث.
فضّل معظم مؤرخي الديمقراطية الأميركية تجاهل الرابط بين الديمقراطية والإمبراطورية، فاعتبروا أن من المسلّمات ألا تمس الديمقراطيةَ غوايةُ الهيمنة الإمبراطورية، حتى نهاية القرن التاسع عشر في الأقل. كانت القصة تروى بهذا الشكل: أدارت الجمهورية الأميركية شؤونها بلا سياسة خارجية عامة، باستثناء تصميم جورج واشنطن تصميمًا حازمًا على تفادي التورط في صراعات القوى العظمى. كانت الجمهورية الفتية قوة نزيهة محايدة، وكانت غير محترفة ومعادية للإمبريالية في آن. واستفاد الشعب الأميركي، بعد هزيمة نابليون العسكرية ونجاح مفوضي السلام الأميركيين في إنقاذ أميركا من هزيمة وشيكة في حرب العام 1812، من عزلته الجغرافية لتلبية مصيره السياسي، بحماية من السفن الحربية البريطانية من بُعد. وطفت على السطح أحيانًا بعض النزوات الإمبراطورية الشرهة، مثل الاعتقاد (المرتبط بالضابط البحري وعالِم المحيطات ماثيو فونتين موري) بأن البحر الكاريبي يمكن أن يصبح بحيرة تملكها أميركا، أو الاقتراح الغريب الأطوار بتحويل وادي المسيسيبي [551] إلى قلب واسع ومربح لإمبراطورية تمتد من سواحل الصين إلى شواطئ إيرلندا. لكن تهيؤات من هذا النوع بقيت مجرد تهيؤات - أو هكذا تقول القصة - إلى أن قُض مضجع العزلة الأميركية البريئة والنبيلة، بسبب التزاحم العنيف على المستعمرات والأرباح بقيادة بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا، ودول أوروبية أخرى.
البراءة المعلنة، التي وصفها بايرون [552] بأنها «الجهل السماوي/لما يسمّى العالم، وأساليب العالم» [553]، هي لعنة للديمقراطيات؛ فهي تخمد انتقاد أوهامها، مثل عشبة مزهرة، ولا تشعر بالخجل من شيء، وتتصرف عن حق، كأنها لا تخشى شيئًا، حتى الوقت الذي تجد نفسها فيه عارية وغير محمية وعرضة لأساليب العالم. ولا شك في أن البراءة في الجمهورية الأميركية انتعشت في خلال القرن التاسع عشر، لتقاسي في النهاية انهيارًا كاملًا في لهيب الكوارث بين عامي 1914 و1918؛ فقرابة نهاية كانون الثاني/يناير 1917، وقبل أسبوع على قيام الغواصات الألمانية بإغراق أربع سفن تجارية أميركية غير مسلحة وجرّ البلاد إلى أول حرب كونية على الإطلاق، أعلن الرئيس وودرو

ولسون أن أميركا بريئة، لكنها ملتزمة أخلاقيًا الدفاع عن السلام العالمي، وأبلغ مجلسَ الشيوخ أن «المبادئ الأميركية» هي «مبادئ الإنسانية». وكانت أميركا قد دأبت على معارضة الدخول في «تحالفات متشابكة» و«المنافسات على النفوذ» و«الخصومات الأنانية»، ووقفت دومًا إلى جانب مبدأ «أنه ينبغي ألا يسعى أي بلد لتوسيع كيانه السياسي على حساب أي بلد آخر أو أي شعب آخر، بل يجب أن يُترك لكل بلد حر خيار تقرير كيانه السياسي، وطريقه الخاصة إلى التنمية، بلا إعاقة ولا تهديد ولا خوف، الصغير إلى جانب الكبير والقوي». و«المهمة الملحة الآن»، قال ولسون، هي تفادي «الخصومات المنظمة» وتشجيع «السلام المنظم». وينبغي استبدال سياسة توازن القوى بمجتمع رأي عام دولي راسخ في دول - أمم ديمقراطية، تتحد حكوماتها وقادتها معًا في رابطة جديدة تشجع قضية السلام والعدالة الديمقراطية [554].

كان هذا الكلام كبيرًا، لكنه منسجم مع التقليد الأميركي القديم في البراءة المزعومة في عالم ملطخ. وكانت هذه البراءة ظاهرة في جميع الكلمات النابعة من صفحات خطاب القسَم (في آذار/مارس 1885) للرئيس غروفر كليفلاند، الذي خاطب جمهورًا كبيرًا احتشد خارج الرواق الشرقي لمبنى الكابيتول، قائلًا إن فرادة مؤسسات الديمقراطية الأميركية تتطلب «تفاديًا يقظًا لأي انحراف عن السياسة الخارجية التي يثني عليها التاريخ والتقاليد والازدهار في جمهوريتنا». ثم سأل: ماذا تجسد الجمهورية تقليديًا؟ وأجاب: «إنها سياسة الاستقلال، المفضّلة بموقفنا؛ إنها سياسة السلام الملائمة لمصالحنا؛ إنها سياسة الحياد، رافضين أي نصيب من الخلافات الأجنبية والأطماع في قارات أخرى ورفض تدخلاتهم هنا». كان هذا الحياد موضع مناصرة من جورج واشنطن وتوماس جيفرسون وجيمس مونرو، وكانت مبادئه واضحة: سلام وتبادل تجاري وصداقة صادقة مع جميع الأمم، ولا تحالفات معربسة مع أحد» [555].

كان هذا الإيمان القديم بأن الجمهورية الأميركية الفتية كانت تقود العالم إلى ديمقراطية سلمية، عميق الجذور إلى درجة جعلت دو توكفيل بمؤهل واحد، يرفع تجنب «التحالفات المعربسة» إلى مرتبة المبدأ العام للحياة الديمقراطية. وفي هذا الشأن كتب يقول: «الحظ الذي أنعم على سكان أميركا بفوائد غريبة كثيرة، فهو وضعهم في وسط البراري، حيث لا جيران، ويكفيهم بضعة آلاف من الجنود لسد حاجتهم»، ثم نبه إلى ضرورة أن تبقى الديمقراطيات يقظة على الدوام تجاه القوات المسلحة، التي تسيطر على ضباطها ومستوياتها الأخرى طموحات مادية، وبالتالي تجعلهم يتذمرون من نصيبهم، فينظرون عندها إلى الحرب كمصلحة ذاتية، مع أن الحرب والشائعات بشأن الحرب تنهش جسد الديمقراطية كالأحماض [الأسيد]. ورأى دو توكفيل أن من حسن الحظ أن يفهم المدنيون الأميركيون أن الحرب ترفع حدة العداء تجاه الآخرين، وتركّز وسائل الإدارة في أيدٍ قليلة كما أنها تدمر الممتلكات

المادية، فتوجهت الديمقراطية الأميركية، المَنعم عليها بالجغرافيا، والملتزمة بالمساواة، نحو السلمية: «الأعداد المتزايدة من الرجال الملّاك الذين يحبون السلام؛ نمو الثروات الشخصية التي تستهلكها الحرب بسرعة؛ السلوك اللطيف؛ رقة القلب؛ الميل إلى الشفقة بفعل المساواة في الأحوال، هذه العوامل كلها تجتمع لتخمد الروح العسكرية» [(556)].

الأميركيون الأوائل

كان هذا التقدير، شأنه شأن زعم البراءة الذاتي من سلسلة طويلة من الرؤساء الأميركيين، غير دقيق إلى حد بعيد؛ فبصرف النظر عن عار الحرب الأهلية المدفوعة بين تعريفين متصادمين للديمقراطية، تغاضت البراءة، التي أصبحت جزءًا من روح الديمقراطية الأميركية في القرن التاسع عشر، عن إرادتها في السلطة على الأميركيين الأصليين، الذين كانت حريتهم - التي يرمز النسر إليها - عرضة للدمار الكامل من خلال عملية الدمقرطة التي انطلقت بشكل غير مقصود من خلال ثورة العام 1776.

منذ البداية، كان الكونغرس ساخطًا من الطريقة التي أتقنت فيها الأمم الست في الكونفدرالية الإيروكواسية [(557)]، ولأسباب تتعلق بالكرامة الثقافية وصراع البقاء المادي، فن الموازنة بين مجموعات البيض (الأوروبيين) بعضها ضد بعض، بصرف النظر عمّا إذا كان التوازن هو بين البريطانيين ضد الفرنسيين، أو بين الأميركيين ضد البريطانيين، أو بين الفرنسيين ضد الأميركيين. كان عدد المجموعات الأصلية التي ساندت السادة الثوريين ضئيلًا في الواقع؛ فأكثريتها ساندت الجانب البريطاني الذي أغراها بالهدايا والوعود بالحماية من براثن المستعمرين الذين نزلوا في أراضي الهنود مثل الجراد، ما أثار حفيظة معظم الثوار البارزين، الذين سرعان ما أزالوا «المتوحشين» عن لائحة الجديرين بالحرية الشاملة، فشجبهم إعلان الاستقلال باعتبارهم «متوحشين بلا رحمة»، وأسماهم جون آدامز «الكلاب الدمويين»، وقال توماس جيفرسون إن قدر الأميركيين البيض - والمتوقَّع منهم - هو أن يمتلكوا أرضهم، وشبّه جورج واشنطن الأميركيين الأصليين بالذئاب، «لأن المشبَّه والمشبَّه به وحشان مفترسان، لكن بشكلين مختلفين» [(558)].

انطوت هذه الكلمات على إبادة؛ إذ لاحظ مسافر إنكليزي عائد من أميركا في تلك الفترة التي ساد فيها السادة الجمهوريون أن «لدى الأميركيين البيض الكراهية الأشد حقدًا على جنس الهنود كله». وأضاف: «لا شيء أكثر شيوعًا من سماعهم يتحدثون عن استئصالهم عن وجه الأرض، رجالًا ونساءً وأطفالًا» [(559)]. ورصد مراقبون آخرون الاتجاه المضاد أي مقاومة الأميركيين الأصليين الحيوية في وجه التعصب المستند إلى السلاح. كان هؤلاء الأميركيون الأوائل يعيشون بحبوحة مادية - حياة الهندي هي عيد دائم، مقارنة بفقراء أوروبا»، كما قال توم باين [(560)] - وكان يحلو لهم الحديث عن الحرية الممنوحة لهم من الروح

العظمى. كانوا يبادرون إلى الضحك عند ذكر الملوك، ويُبدون في إعلانات استقلال عدة عنادًا في رفض التخلي عن استقلاله لأي سلطة زمنية.
ضمنت هذه الخصال، في القرن التالي، ألا يتحول الأميركيون الأصليون إلى ضحايا سلبيين لوكلاء حكوميين يسعون وراء الأرض، ورجال تخوم [المستوطنين التوسعيين] يسعون وراء الدم، ومبشرين يسعون وراء النفوس. على عكس الشعوب الأصلية في المكسيك ومنطقة الأنديز [561]، لم يُستضعَف الأميركيون الأوائل ولا حُوِّلوا إلى طبقة دنيا، وقبل بعضهم دعوة الحكومة البريطانية وانتقل إلى كندا، وعاش معظمهم بمهارة على خط التماس مع الحياة الاستعمارية الأميركية. كان الخط المسمّى خط الإعلان الملكي [562] (Proclamation Line)، الذي رسمه البريطانيون في العام 1763 للفصل بين الأوروبيين والشعوب الأصلية، هو الحد الرسمي الممتد من الحدود بين ولايتي فلوريدا وجورجيا، صعودًا إلى الجبال الشرقية، وصولًا إلى ميناء شالور باي [في كيبيك، كندا حاليًا] في خليج سانت لورانس، لبعض الوقت، كسياج آمن يدرأ نهم الرجل الأبيض إلى الأرض. لكن على الرغم من المحاولات الشجاعة لصد زحف المستوطنين الأوروبيين وإعادتهم إلى حيث يجب أن يكونوا، وعلى الرغم من أن مجرد ذكر أسماء القبائل، كان الخوف يدب في قلوب كثيرين من الأميركيين البيض، وكان الأميركيون الأصليون أقل عددًا وأقل سلاحًا، ومكشوفين.
أعطى توسع الأساليب الديمقراطية غربًا، في نظر الأميركيين البيض، ثمارًا أكيدة في القرن التاسع عشر؛ فهو وفّر، على غرار الاستراتيجيا الأثينية لنشر حقوق المواطنة من خلال استعمار مجال الآخرين الحيوي، الأرض وفرص العمل، ومصادر زراعية صالحة للتصدير ومعادن، وبالطبع، مصادر جديدة للربح. لم يكن ذلك «نظامًا واسعًا من الإراحة الخارجية والإغاثة للطبقات العليا» (تعريف جيمس مِل [563] الشهير للإمبراطورية البريطانية [564])، بل كان مجالًا من فرص السعي للثراء لمصلحة رجال ونساء اعتبروا أنفسهم متساوين، فالغزو أوجد مظهرًا من المساواة، وكان دو توكفيل محقًا في اعتقاده أن في كل ذلك شيئًا «ديمقراطيًا» جدًا. وجرى التوسع غربًا باسم ما وصفه بالتماثل (semblable): المساواة في الاندفاع نحو الغنائم والحياة الجديدة وتحقيق الأحلام. لا بأس في أن الاندفاع غربًا خلّف «دروبًا من الدموع» [565] متميزة بالاحتيال والخداع، والاغتصاب والتهديد والرصاص ومعسكرات الاعتقال؛ كانت المسألة بالنسبة إلى كثيرين من المستوطنين ببساطة، أنهم يساهمون في تجربة ديمقراطية عظيمة، حتى أن جبلًا في ولاية كولورادو أُطلق عليه اسمهم تكريمًا لهم (الصورة (4-10)). ساهم الإحساس، في واحدة من المناطق المحتلة - منطقة وايومِينغ التي لقّبت نفسها لاحقًا ولاية المساواة (the Equality State) - بأن لدى المستوطنين البيض كلهم حقًا في الأرض والتكاثر، في مواجهة عدو مشترك في محيط معادٍ، حتى في تمكين النساء البيضاوات.

أثارت الأرض والجنس، بضغط من نشَطاء من المستوطنين المحليين أمثال إستر هوبارت موريس - التي تولت منصب قاضية صلح، وكانت، ربما، المرأة الأولى التي تنال ذلك المنصب في حقبة الديمقراطية التمثيلية - المشاعر

الصورة (4-10)



جبل الديمقراطي (Mount Democrat) الذي يرتفع 4300 متر عن سطح البحر، في سلسلة جبال روكي. مقصد المواطنين ذوي الصحة الجيدة من هواة التسلق الصيفي، يقع على بعد بضعة كيلومترات من مدينة الأشباح كلايمكس (Climax) التي كانت المستوطنة البشرية الأكثر ارتفاعًا في الولايات المتحدة.

المؤيدة للمساواة بين الجنسين. من المخيف التفكير في أن الديمقراطية استغلت خوف الرجال البيض من الخصي والعنّة، وتهديد النساء بالإنجاب المختلط الأجناس، لكن هذا ما كان في هذه المنطقة الحدودية النائية في العالم الحديث. وفي كانون الأول/ديسمبر 1869، بُعيد أول انتخابات شاملة في المنطقة، تضافر عنصرا الأرض والشهوة الجنسية لإقناع حاكم منطقة وايومينغ، جون كامبل، بتوقيع القانون الأول في الولايات المتحدة الذي يمنح النساء حق الاقتراع (لكن ليس حق الترشيح). وجرى بعد ثلاثة شهور، في خطوة لقيت اهتمامًا عامًا، بعضه عالمي، استدعاء أول هيئة محلفين من النساء في لارامي، عاصمة وايومينغ. وسرعان ما أُقرت قوانين تمنح النساء المتزوجات حق التصرف بأرضهن، وأقر ناخبو وايومينغ، تحضيرًا لانضمامهم إلى الاتحاد كولاية في العام 1890، دستورًا للولاية يعيد تأكيد حق التصويت للنساء (الصورة (4-11))؛ وفي العام 1924، أصبحت نيلّي تايلور روس أول حاكمة ولاية في الولايات المتحدة.

الشكل (4-11)



نساء يدلين بأصواتهن في شايين (Cheyenne) وايومينغ، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1888. صورة عن الصفحة الأولى لصحيفة فرانك لزلي المصورة (Frank Leslie’s Illustrated Paper) (24 تشرين الثاني/نوفمبر 1888).

شكلت هذه التغييرات، التي صاغتها مخاوف المستوطنين البيض ونزواتهم في محيط معادٍ، فرقًا بالنسبة إلى النساء البيض. لكن من منظور الأميركيين الأصليين، تركت هذه الحيوية كلها إحساسًا بأنها غزو إمبراطوري. بدا الأوروبيون البيض مثل بطل رواية ثيربانتس [(566)]، سانتشو بانثا [(567)]، الذي تضمن مخططه للحصول على امتيازات من الحكومة في جزيرة يبيع شعبها في سوق النخاسة والاحتفاظ بالأرباح لنفسه. كان مصيرهم أسوأ من العبودية على الأرجح، فموجات الأمراض والموت البشعة التي نجمت عن احتكاكاتهم الأولى بالأوروبيين مثّلت إشارة إلى زوالهم؛ فالإيروكواز وحدهم، فقدوا نصف عددهم الذي كان يراوح بين 8 و10 آلاف شخص في خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر. وبعد ثورة 1776، وفي غضون فترة من الزمن، اعتقد الأميركيون الأصليون، الذين أظهروا براعة فائقة في التلاعب بالمجموعات المختلفة من خصومهم بعضها ضد بعض، أن أممهم ستضمن لهم احترام المواطنين الأميركيين البيض. لكن في النهاية، وبصرف النظر عمّا لو ظلوا بأنفسهم، أو قرروا دعم الفرنسيين أو البريطانيين أو الإسبان أو الأميركيين الديمقراطيين، واجه الأميركيون الأصليون مصيرًا قاتمًا على يد الديمقراطية الناشئة، وأجبروا، باسم تلك الديمقراطية، على الترنح على الحدود بين الإبادة الجسدية والانصهار الثقافي أو الوعود التي أسماها غروفر كليفلاند في قول مشهور «المواطَنة النهائية» [(568)] (ultimate citizenship).

القوة الشرائية

عرفت الديمقراطية الفتية طريقة أخرى لاكتساب إمبراطورية: الغزو من خلال «الجندي اللطيف» المسمّى المال. وكان يحلو لبنجامين فرانكلين أن يقول إن استخدام المال هو الميزة الوحيدة لامتلاك المال، وهو المبدأ الذي جرى تطبيقه بمفاعيل حقيقية في شراء لويزيانا [(569)] (Louisiana Purchase). ووقّع المندوبان الأميركيان روبرت ليفينغستون وجيمس مونرو في باريس، في 30 نيسان/أبريل 1803، معاهدة تعطي الحكومة الفرنسية ستة ملايين فرنك، إضافة إلى 20 مليون فرنك للأميركيين الذين لهم ديون مستحقة على الفرنسيين. كان مبلغًا ضخمًا، ضخامة الأرض التي اكتسبها: 875 ألف ميل مربع [2,266,241 كم2] من أراضي لويزيانا، وهو ما يمثل اليوم 23 في المئة من أراضي الولايات المتحدة الأميركية، ويضم أجزاء كاملة أو غير كاملة من 13 ولاية تمتد شمالًا من لويزيانا [على خليج المكسيك] إلى ولاية مينيسوتا (Minnesota) على الحدود مع كندا، وغربًا إلى ولاية مونتانا (الخريطة (4-1)) تمت عملية التسليم الرسمية في مدينة نيو أورلينز في أواخر كانون الأول/ديسمبر 1803، حين ارتفع العلم الأميركي ذو النجوم والخطوط أمام مبنى

الخريطة (4-1)



خريطة للولايات الأميركية والمناطق، تُظهر المساحة الشاسعة لشراء لويزيانا، 1803-1804.

مقر الحاكم الاستعماري (Cabildo)، وسط تصفيق مجموعة من الأميركيين، وصمت مطبق من المتفرجين من الفرنسيين والإسبان والأميركيين الأصليين. بعد بضعة شهور، رفعت مسيرةٌ جابت شوارع مدينة نيويورك لافتة حريرًا بيضاء، أطلقت عبارة تحية: «امتداد لإمبراطورية الحرية من خلال الاكتساب السلمي المشرف والمجيد لإقليم لويزيانا الشاسع والخصيب».

قالت تلك اللافتة ما كان سيبدو واضحًا لأجيال مقبلة من الديمقراطيين الأبرياء، وهو أن شراء لويزيانا كان إنجازًا دبلوماسيًا لا مثيل له، يحتل موقعه

«في مصاف إعلان الاستقلال واعتماد الدستور» (على حد تعبير المؤرخ الأميركي في القرن التاسع عشر هنري آدامز [570]). ونُظر إلى هذا المكسب - الذي لم يعبّر عنه قط بأنه «فتح» أو «انتزاع» - على أنه أنقذ الجمهورية من صراعات النفوذ الدموية الأوروبية، وثبت الأسس التي وضعتها الثورة، وبالتالي قرر المصير الأميركي في جعل العالم كله آمنًا للحرية والمساواة. وذات مرة، فكّر توماس جيفرسون، الذي كان رئيسًا في ذلك الوقت، في إمكان ضمان الحرية في القارة من خلال عائلة من «الجمهوريات الشقيقة» تكون الولايات المتحدة واحدة منها، ربما إلى جانب جمهورية مختلطة في لويزيانا. وفي خلال المفاوضات مع نابليون، الذي كان يحتاج إلى المال لتمويل مغامراته الأوروبية، والذي كان يرى أن أميركا الأقوى يمكن أن تعني بريطانيا أضعف، غيّر جيفرسون لهجته من خلال التلويح بتحالف أميركي - بريطاني إذا رفض نابليون البيع. وحذر ماديسون من صدامات وشيكة، وأثبتت السياستان أنهما معًا بلا جدوى، وأثبت المال، في عالم ناشئ من الأوراق النقدية، أنه مقاتل جيد مدجج بالسلاح. تضاعف حجم «إمبراطورية الحرية» (التناقض اللفظي المدلل لجيفرسون) من دون إطلاق رصاصة واحدة، قس مقابل ثلاثة سنتات للهكتار، بحسب قيمة العملة في ذلك الوقت.

لم يوافق أهل لويزيانا رسميًا على تكتيك التوسع بالدولار، ولم يعرف السكان الأصليون القاطنون الأرض بالصفقة حتى. ولو قُدر لهم أن يستشاروا في الأمر، لكانوا بلا شك اندهشوا من فكرة أن أرضهم وحياتهم في حد ذاتها يمكن أن تربط بسعر مالي، ما يثير أسئلة عمّا تعني إمبراطورية الحرية بالضبط، وكيف يمكن التوفيق بينها وبين مبدأ الحكم من خلال موافقة الشعب.

بدا أن أسئلة من هذا النوع لم تكن مؤثرة في ذلك الوقت، وهذا واحد من أسباب استخدام حكومات أميركية متعاقبة أشكالًا متنوعة من تكتيك الدولار في خلال السنوات المئة التالية. فاوض وزير الخارجية وليام هـ. سيوارد، في العام 1867 في شأن معاهدة اشترت بموجبها الولايات المتحدة منطقة ألاسكا [571] من روسيا بمبلغ متواضع قدره 7.2 ملايين دولار. وجرت خلال الحرب الأهلية محاولات لشراء فيرجين آيلندز [572] من الدانمارك، إلا أن مجلس الشيوخ أفسد الصفقة التي بلغت قيمتها 25 مليون دولار، وكان عليها أن تنتظر حتى العام 1916 لإتمامها. وجرت السيطرة على مناطق أخرى أيضًا باستخدام العضلات التجارية، ارتفعت بعد العام 1857 بصورة خاصة أصوات رجال الأعمال والمصرفيين والصناعيين، وأصحاب شركات الشحن الأميركيين، مطالبة بشكل علني بتسهيل وصولهم إلى الأسواق العالمية. انطوى ذلك على تدخّل مباشر بدعم محلي، كما حدث في جزر هاواي، حيث ساعد في عملية ضمها في العام 1898 قيام أصحاب مزارع السكر الأميركيون بإطاحة الملكة المحلية الأصلية ليليوكالاني [573]. كما جرت السيطرة على مشروع قناة بنَمَا بأساليب أكثر مواربة؛ ففي العام 1903، منحت معاهدة هاي هيران [574]

الولايات المتحدة حق الإشراف على القناة في مقابل 10 ملايين دولار، إضافة إلى بدل إيجار سنوي بقيمة 250 ألف دولار. عارض مجلس الشيوخ الكولومبي المعاهدة، ما دفع الأميركيين إلى تغيير تكتيكهم، فهاجم الرئيس [ثيودور] روزفلت المعارضين الكولومبيين شفهيًا، واصفًا إياهم بالـ «الكائنات الخسيسة الصغيرة» التي ترفض التقدم في هذا النصف من الكرة الأرضية. وبمباركة من واشنطن وبمساعدة من بحريتها، أنشأ المتحمسون لمشروع القناة والمتمردون جيوب مقاومة تطالب باستقلال بَنَما عن كولومبيا، مرددًا الأقوال التي استخدمها رؤساء كثر لاحقون، ولم يقدم روزفلت أي اعتذار عن استخدام الديمقراطية خلطة التآمر والمال والمَدافع، قائلًا: «لو اتّبعت الطرائق التقليدية المتحفظة، لكنت تقدمت إلى الكونغرس بمشروع قرار محترم يتألف من حوالى 200 صفحة، ولكانت النقاشات لا تزال مستمرة حتى الآن، لكني أخذت منطقة القناة، ولنترك الكونغرس يناقش، وفيما النقاش يجري قدمًا، فإن القناة تفعل الأمر نفسه أيضًا» [(575)].

الجمهورية المتفوقة

سبق للضم بالقوة العسكرية أن أجرى «تجربة» كاملة في «التدخل الأميركي» المعروف في الولايات المتحدة باسم الحرب المكسيكية - الأميركية بين عامي 1846 و1848. وحينذاك، كان السبب الرسمي المعتمد أميركيًا لإعلان الحرب على المكسيك في منتصف أيار/مايو 1846 موضع خلاف حامٍ على الجهتين، ونتج من الصراع الحدودي دمار على نطاق واسع، ومقتل وإصابة أكثر من 40 ألف جندي. لكن الحرب أسفرت عن مكاسب استثنائية للديمقراطية الأميركية الفتية الطامحة؛ فالقوات المكسيكية، التي أضعفها الاتكال الكبير على بنادق إنكليزية قديمة، كانت أقل تسلحًا ومهارة أمام القوات الأميركية وقوات تكساس المحمولة الجيدة التسليح، إلى درجة أن المكسيك خسرت نصف أراضيها. وحقق الأميركيون سيطرة كاملة على تكساس، فجرى تثبيت الحدود الجديدة مع المكسيك على مجرى نهر ريو غراندي، وأُعطيت الولايات المتحدة نيفادا ويوتاه وأجزاء من وايومينغ ونيومكسيكو وأريزونا وكولورادو، فصعّدت الحرب المعارضة بالتأكيد. كان هنري ديفيد ثورو، الذي كتب في ذلك الوقت مقالته الشهيرة «Civil Disobedience» (**العصيان المدني**)، بين الذين تعرضوا للسجن بسبب رفضهم دفع الضرائب لتمويل حرب يعتبرونها غير منسجمة مع المثُل الديمقراطية؛ انتقد جون كوينسي آدامز، وهو ابن الرئيس الوحيد الذي أصبح هو نفسه رئيسًا (بين عامي 1824 و1828)، وهو ما حدث للرئيس جورج بوش الأب أيضًا في وقت مبكر من القرن الحادي والعشرين، الحرب بشدة، معتبرًا أنها غير عادلة، حتى أنه تعرض لجلطة دماغية مميتة في الكونغرس، بعدما أبدى في كلامه اعتراضًا على منح ميداليات «سيوف الشرف» للجنرالات الذين خاضوا الحرب.

كان هناك كثير من الديمقراطيين الآخرين الصادقين ذوي الضمير، لكن النصر ضد المكسيكيين أنتج من المطابع موجة هائلة من التبريرات المتفاخرة للحرب. وكان أنصار الحزب الديمقراطي الأعلى صوتًا بشكل خاص، وأكثر مهارة - بالتأكيد - في استخدام الصحافة سلاحًا دعائيًا. كان ناحوم كيبن (1804-1886) من بين الذين عبّروا علنًا عن دعمهم للحرب، فيما كانت جميع المدافع مشتعلة. ووجّه ذلك الناشر البوسطوني وبائع الكتب ذو العلاقات الرفيعة المستوى، الذي أقنعه صديقه الرئيس الحادي عشر جيمس ك. بولك (1795-1849) وهو في البيت الأبيض، أن يكتب أول تاريخ أميركي للديمقراطية، عبارات الثناء على «الإنجازات الباهرة» للجيش الأميركي في المكسيك. قال كيبن: «كان النصر نصرًا للديمقراطية»، مشبِّهًا إياه بالصراع المشرف للأثينيين ضد الفرس، واعتبر أن انتصار الولايات المتحدة ستكون له الأهمية العالمية نفسها، إذ قال: «قضية الديمقراطية هي القضية العالمية للحقوق المتساوية والحرية، وهي في عهدتنا أكثر من أي شعب آخر، لنحميها ونحفظها وندفع بها إلى الأمام، هي ليست قضية اليوم فحسب، بل قضية الزمن المقبل كله أيضًا، وليست قضية شعب واحد، بل قضية عالم كامل». وأصر كيبن، خشية أن تؤخذ اللغة الوردية تمويهًا للقوة العارية، على أن الشعب الأميركي وحكومته محبان للسلام، لكنه سرعان ما أضاف أن في مواجهة حكومات من النمط المكسيكي القائمة داخل أسوار «لا تخترق من الضلال الوطني والغرور والتعصب»، ليس لدى الديمقراطية الأميركية من خيار سوى تحطيم دفاعاتها، مستخدمة السلطة التي تقودها القوة العسكرية، وعندما نتعامل مع أمم عاصية، يكون استخدام الديمقراطية للقوة صحيحًا. وختم كيبن بلهجة أرادها بارزة: «لا يمكن استدعاء الشرطة للدول، ولا يمكن سجن الدول من أجل السلامة، ولا يمكن محاكمتها أمام هيئة محلفين، أو الحكم عليها في محكمة، أو معاقبتها وفق القانون، ولا يمكن محاسبة أمة على شرورها أو إخضاعها للعقاب، إلا بالحرب» [(576)].

تماثل الكلمات المَدافع في صرح الإمبراطورية؛ فمع أفول القرن التاسع عشر، شاع الكلام عن الحقوق الديمقراطية المدعومة بالتهديد أو بالاستخدام الفعلي للقوة العسكرية لضم مناطق وشعوب. وبدا أن البراءة ما عادت بحاجة إلى القناع الذي كان ذات يوم يخفي وجه الغطرسة، وكانت أثينا مجددًا. فاحتلت الديمقراطية الأميركية الطامحة جزيرة بايكر وجزيرة هاولاند وجزيرة جارفيس الغنية بفضلات الطيور [التي تُستخدم كسماد] في العام 1857، وجزيرة جونستون وجزيرة الشُعب المرجانية كينغمان في العام 1858، وجزيرة ميدواي في العام 1867، وجزيرة سامْوَا في العام 1889، وجزيرتي غوام وبالميرا في العام 1898. وجرى نزاع على جزيرة ويك من إسبانيا في العام 1899. في ظل هذا التوسع غربًا إلى المحيط الهادئ، ينبغي ألا يكون مفاجئًا أن في حوالى العام 1900، كان بعض المراقبين الأميركيين الجديين

يجهر بوصف الولايات المتحدة بأنها إمبراطورية يُعتبر توسعها أمرًا طبيعيًا، نظرًا إلى تفوق شعبها وكيانها السياسي.
أوحت القوة العسكرية المستخدمة في بعض عمليات الضم أن «الطبيعي» هو في الحقيقة «سياسي». وبدت الأعمال العسكرية في البداية غير مثيرة، على سبيل المثال، عندما أُرسلت قوات عسكرية بلا ضجة إلى [عاصمة الأرجنتين] بيونس أيريس في العام 1890، لحماية مصالح رجال الأعمال الأميركيين (في بلد كان حينذاك من أغنى دول العالم). وفي العام التالي، عندما اشتبكت قوات المارينز مع المتمردين في تشيلي، لم يطل الوقت حتى تضخم حجم التدخل العسكري وأفقه السياسي. وفي العام 1898، عمدت القوات الأميركية والبوارج الحربية، المصحوبة بمراسلين صحافيين وشخصيات رسمية أجنبية ومتفرجين مؤيدين، والمسنودة إلى دعم شعبي قوي في أميركا، إلى سحق حملة القوات الإسبانية ضد المقاومة الشعبية في كوبا التي تحولت - على الرغم من وعود «كوبا الحرة» (Cuba Libre) - إلى محمية أميركية إلى جانب جارتها بورتوريكو. وعلى بُعد 15 ألف كم إلى الغرب، جاء غزو الفيليبين، أولًا من قوات الأميرال ديوي التي هزمت البحرية الإسبانية، ثم حلت - بعد مقتل أربعة آلاف جندي أميركي في معارك شرسة - الهزيمة العسكرية للمتمردين بقيادة إميليو أغوينالدو.
حاول من أطلقوا على أنفسهم اسم «مناهضي الإمبريالية» في الداخل التحذير علنًا من مغبة السقوط من نعمة الجمهورية المجيدة المبكرة. ويمكن القول إن مواقفهم الشجاعة وجَّهت صفعة قوية إلى براءة معارضيهم، لكن أصواتهم وقعت في آذان صمّتها أصوات الطموحات الإمبراطورية: «من يستطيع إحراج الحكومة من خلال غرس بذور عدم الرضا بين الرجال الشجعان الذين يقفون استعدادًا للخدمة والموت من أجل وطنهم؟»، كما جاء في كلمة للرئيس ماكينلي خاطب بها جمهورًا يلوّح بالأعلام في أوماها [نبراسكا] في خلال غزو الفيليبين. تكلم خليفته ثيودور روزفلت، الذي كان أول رئيس أميركي يستقل الطائرة ويبحر في غواصة عسكرية، وأول أميركي يحصل على جائزة نوبل للسلام. وهو من أرسل في العام التالي (1907) الأسطول الأبيض العظيم (Great White Fleet) للقوات البحرية، في جولة حول العالم ليثبت أن أميركا قادرة على حمل هراوة غليظة، بلغة السياسة الواقعية، بثقة أكبر. ونبّه بكلامه جمهورًا من المدعوين إلى نادي هاملتون في شيكاغو، من أن «إذا بقينا بلا حركة، وإذا سعينا لمجرد سلام متورم كسول سهل ووضيع، وإذا تملصنا من الصراعات الصعبة حيث ينبغي للرجال الربح من خلال المخاطرة بحياتهم والمجازفة بكل غال ونفيس، عندها سيتجاوزنا الناس الأقوياء والأكثر شجاعة، وسيربحون السيطرة على العالم». لم يخلط روزفلت كلماته وهو يخلص إلى القول: «دعونا إذًا نواجه بجرأة حياة الكفاح، لأن من خلال الكفاح

فحسب، ومن خلال المسعى الصعب والخطر، لنا أن نحقق في النهاية هدفنا في العظمة الوطنية الحقيقية» [(577)].

أعلن روزفلت بهذه الموعظة نهاية البراءة الأميركية، ودخول ديمقراطيتها رسميًا إلى مسرح دولي سرعان ما كان عرضة للتمزق في صراعات حياة أو موت على النفوذ. كان روزفلت رجل استعراض يتمتع بغرائز سياسية حادة تستقطب الأصوات، ولم يكن يخاف الحرب، وكان صاحب مبدأ يقول إن للولايات المتحدة الحق في التدخل في شؤون الدول الأخرى عندما يجعل فساد حكوماتها ذلك ضروريًا. مع ذلك، وعلى عكس البروفسور مارفل، الشخصية المبصرة التي يعرضها الفيلم الأميركي المحبوب جدًا The Wizard of Oz («ساحر أوز»، المنتَج في العام 1939)، لم يكن لدى روزفلت بلورة سحرية تمكّنه من رؤية المستقبل المظلم. وكانت المسافة القريبة قاتمة بشكل خطِر: عالم متصدع بالثورات، ومعسكرات الموت، حربان عالميتان، انهيار اقتصادي، دكتاتوريات، أنظمة شمولية، انفجارات قنابل أكثر سطوعًا من الشمس. ولم تكن هذه القوى بالضبط ما كان في ذهن روزفلت عندما تحدث عن الكفاح، لكن قدرتها على تدمير السلطة سرعان ما ردّت أميركا على أعقابها. وكان السؤال الوحيد الباقي هو: هل يمكن الجرأة الأميركية أن تحمي الديمقراطية من البراثن الباردة للدمار - هل هي قوية بما يكفي وقف صراع حياة القرن العشرين من اختزال روح مؤسسات الديمقراطية وتحويلها إلى كلمات ميتة في قواميس قديمة.

(405) والت ويتمان (1819-1892) من ألمع شعراء أميركا، ومن رواد الشعر الحديث. عمل في التدريس والصحافة، وعايش الحرب الأهلية الأميركية، وعبّر عن كثير من مواقفه الأخلاقية والإنسانية والسياسية في شعره. الاقتباس الوارد عنه مأخوذ من قصيدة في أشهر دواوينه. اسم الديوان **دقات الطبل** (1865)، إلا أن الترجمة اعتمدت الاسم المتداول عربيًا له، «قرع الطبول». مع أن ويتمان معروف كشاعر محدّث وريادي في الأوساط الأدبية العربية، وهناك ترجمات بأقلام مرموقة لشعره، لم تتوافر ترجمة معتمدة للأبيات الواردة أعلاه، وتُرجمت بمعزل عن بقية القصيدة. (المترجم)

(406) يُنظر المداخلات المغفلة التوقيع بشأن الديمقراطية والحزب الديمقراطي في:

The Encyclopaedia Britannica, vol. 9, 11th ed. (Cambridge, 1910), pp. 1-3.

(407) ثاني حزب سياسي يتألف في أميركا بعد الاستقلال، وجاء تأسيسه لمواجهة نفوذ الفدراليين الذين لم يكن تنظيمهم حتى ذلك الحين حزبيًا بالمعنى الحديث للكلمة، حيث كان أبرز شخصياتهم، وهو أول رئيس أميركي ومؤسس الجمهورية جورج واشنطن، من غير المتحمسين للأحزاب، إلا أن ظهور الحزب الجمهوري الديمقراطي دفعه نحو هيكيلة حزبية أشد وضوحًا. (المترجم)

(408) توماس جيفرسون (1743-1826): أحد الآباء المؤسسين في أميركا، ومن الذين كتبوا نص الدستور، وثالث رئيس في الجمهورية الجديدة. (المترجم)

(409) ألكسندر هاملتون (هناك اختلاف في تاريخ مولده بين عامي 1755 و1757 - توفي في العام 1804). من الآباء المؤسسين وواضعي الدستور، شغل منصب أول وزير خزانة في عهد واشنطن، مؤسس الحزب الفدرالي. قُتل في نيويورك في أثناء مبارزة بالسلاح الناري مع نائب الرئيس حينذاك آرون بير (A. Burr) الذي كان على خلاف قديم وعلني معه. (المترجم)

(410) Thomas Jefferson, «First Inaugural Address,» (4 March 1801), reprinted in: Saul K. Padover (ed.), The Complete Jefferson (Freeport, NY, 1969), pp. 385-386.

(411) «George Cabot to Timothy Pickering, 14 February 1804,» in: Henry Adams (ed.), Documents Relating to New England Federalism, 1800-1815 (Boston, 1877), p. 346.

(412) Thomas Paine, Common Sense (Philadelphia, 1776; [1925]), p. 148.

الأرجح أن بين قرأ أو سمع عن الرواية التاريخية من القرن الثامن عشر المنسوبة إلى فرنسيس ميدون، يُنظر:

Francis Midon, Memoirs of a Most Remarkable Revolution in Naples, or, The History of Massaniello (London, 1729).

(413) The Federalist Papers عبارة عن سلسلة منشورات من 85 مقالة ومداخلة كتبها كلٌّ من هاملتون وماديسون وجون جاي (J. Jay) بالتوقيع نفسه بين عامي 1787 و1788، وكانت غايتها تكوين رأي عام مؤيد، خصوصًا بين النخب النشيطة لدعم حملات التصديق على الدستور الذي أقره مؤتمر فيلادلفيا. وتُعتبر هذه المنشورات من النصوص التأسيسية في التاريخ السياسي الأميركي.

(414) James Madison ('Publius'), «The Utility of the Union as a Safeguard Against Domestic Faction and Insurrection (continued),» Daily Advertiser, 22/11/1787.

كان استخدام ماديسون مألوفًا تمامًا، كما يمكن رؤيته من خلال المقارنة بين المداخلة المختصرة عن الديمقراطية في النسخة الاسكتلندية من **موسوعة المعارف البريطانية** أو **معجم الفنون والعلوم**

Dictionary of Arts and Sciences (Edinburgh, 1771), vol. 2, p. 415: «DEMOCRACY, the same with a popular government, wherein the supreme power is lodged in the hands of the people: such were Rome and Athens of old; but as to our modern republics, Basil [Basel] only excepted, their government comes nearer to aristocracy than democracy.»

(415) James Madison, Notes of Debates in the Federal Convention of 1787 (New York, 1987), pp. 322-323, 369 and 64;

الاقتباسات التالية من:

Ibid., pp. 106, 483, 322-3, 308, 39, 306, 107, 235.

(416) كبرى مدن ولاية كونيكتيكت، وتضم جامعة ييل الشهيرة. (المترجم)

(417) Alexander Hamilton and James Madison ('Publius'), «Method of Guarding Against the Encroachments of Any One Department of Government by Appealing to the People Through a Convention,» New York Packet, 5/02/1788.

(418) Max Farrand (ed.), The Records of the Federal Convention of 1787 (New Haven, Conn., 1911-37), vol. 3, pp. 86, 28, 73, 368; vol. 2, p. 333n.

(419) الكلمات مأخوذة من الخطاب الوداعي لواشنطن (17 أيلول/سبتمبر 1796) الذي أعيدت طباعته في:

John Rhodehamel (ed.), George Washington: Writings (New York, 1997), p. 969.

(420) ولايتان على ساحل أميركا الشرقي كانتا من مجموع المستعمرات الـ 13 التي استقلت عن التاج البريطاني. (المترجم)

(421) نهر طوله 507 كم، ينبع من جبال إديرونداك في شمال شرق ولاية نيويورك، ويصب في المحيط الأطلسي، بين مدينة نيويورك وولاية نيوجرسي. (المترجم)

(422) Puritan: مذهب إصلاحي في الكنيسة البروتستانتية بدأ في عهد الملكة إليزابيث الأولى في إنكلترا، وحمله بعض المهاجرين والمستعمرين إلى أميركا، حيث شهد أوج ازدهاره. يرفض أتباع المذهب المظاهر الدنيوية والشعائر الدينية الرسمية، ويعون إلى الالتزام الحرفي بتعليمات **الكتاب المقدس**. (المترجم)

(423) Spirit of 1776: من أكثر المصطلحات الشعبية استخدامًا للتعبير عن المشاعر الوطنية الأميركية، تمجيدًا للاستقلال عن التاج البريطاني في العام 1776، قبل 11 سنة من المؤتمر الدستوري، الذي يرمز إليه «إعلان الاستقلال»، الذي يُعتبر، إلى جانب الدستور، من النصوص شبه المقدسة. (المترجم)

(424) Marbury v. Madison, 5 US (1 Cranch) 137 (1803).

(425) جون مارشال (1755-1835): رابع رئيس للمحكمة العليا في أميركا. كان قبل ذلك رئيسًا للحزب الفدرالي في فرجينيا، وعضوًا في مجلس النواب قبل أن يصبح وزيرًا للخارجية في عهد الرئيس جون أدامز. (المترجم)

(426) رجل أعمال من مواليد ولاية ميريلاند، وعضو في الحزب الفدرالي. عيّنه الرئيس ماديسون قاضيًا عشية انتهاء رئاسته، من ضمن مجموعة تضم 42 قاضيًا، في محاولة منه لتقوية حزبه الذي هُزم في الانتخابات الرئاسية. (المترجم)

(427) Merrill D. Peterson, The Jefferson Image in the American Mind (New York, 1960), p. 699.

(428) German Republican Society, «To Friends and Fellow Citizens, April 11, 1793,» in: Philip S. Foner (ed.), The Democratic-Republican Societies, 1790-1800: A Documentary Sourcebook of Constitutions, Declarations, Addresses, Resolutions, and Toasts (Westport, Conn., 1976), pp. 53-54.

(429) ذُكِر في:

Sean Wilentz, The Rise of American Democracy (New York and London, 2005), p. 54;

يُنظر أيضًا:

Seam Wilentz, Chants Democratic: New York City & the Rise of the American Working Class (New York, 1984), pp. 38-39.

(430) يُنظر وقائع هذه المرحلة الدقيقة في:

Foner (ed.), The Democratic-Republican Societies, 1790-1800, pp. 6-7; The American Daily Advertiser (Philadelphia), 20/05/1793; 21/12/1793; The New-York Journal (18 January 1794), and Principles, Articles and Regulations Agreed upon by the Members of the Democratic Society in Philadelphia, May 30th, 1793 (Philadelphia, 1793).

(431) ثاني أكبر مدن بنسلفانيا، ساهمت في النهضة الصناعية الأميركية بقوة كونها مصدرًا مهمًا لصناعة الحديد والصلب. (المترجم)

(432) «George Washington's letters to Burges Ball (25 September 1794) and to Edmund Randolph (16 October 1794),» in: Rhodehamel (ed.), George Washington, pp. 885, 887.

(433) لمزيد من التفصيلات عن أكبر فضيحة فساد في الجمهورية الفتية، يُنظر:

John Keane, Tom Paine: A Political Life (London and New York, 1995), pp. 170ff.

[سيلاس دين (1738-1789): رجل أعمال وسياسي من كونيكتيكت، شارك في المؤتمرين الدستوريين الأول والثاني، وعُيّن في العام 1776 أول دبلوماسي أميركي يمثل الجمهورية لدى فرنسا. كانت مواقفه مثار جدال واسع، ولا سيما تعاطفه مع مؤيدي التاج البريطاني. مات في ظروف غامضة على متن باخرة وهو في طريق عودته إلى أميركا في العام 1789. (المترجم)]

(434) من محاضر الجمعية الديمقراطية في بنسلفانيا (Democratic Society of Pennsylvania)، 9 تشرين الأول/أكتوبر 1794، يُنظر:

Foner (ed.), The Democratic-Republican Societies, 1790-1800, p. 96.

يقارن بين التعاطف الذي عبّر عنه توماس جيفرسون لمقاومة المجتمعات الديمقراطية وذلك الجزء من الأحاديين (monocrats) بقيادة جورج واشنطن، في رسالة إلى جيمس ماديسون في 28 كانون الأول/ديسمبر 1794، يُنظر:

Robert A. Rutland (ed.), The Papers of James Madison, vol. 15 (Charlottesville, Va., 1985), pp. 426-429.

(435) يُطلِق المؤرخون على هذه المواجهات البحرية، التي استمرت من العام 1798 إلى العام 1880، اسم الحرب غير المعلنة أو «شبه الحرب» (Quasi-War)، وكان سببها توقف أميركا عن تسديد ديونها المستحقة إلى فرنسا بعد الثورة الفرنسية، بحجة أن الاتفاق كان مع النظام الملكي البائد. ردت فرنسا على ذلك باعتراض السفن الأميركية ومصادرتها في المياه الدولية، فبادرت أميركا إلى الرد بالمثل، واستمرت تلك المناوشات التي جرى معظمها في منطقة البحر الكاريبي حتى توقيع معاهدة سلام بين الطرفين. (المترجم)

(436) «Thomas Jefferson to John Taylor, 4 June 1798,» in: Julian P. Boyd (ed.), The Papers of Thomas Jefferson (Princeton, NJ, 1950-), vol. 30, pp. 300, 389.

(437) في خلال القرن الثامن عشر، كانت عبارة (blackamoor أو black Moor) مهينة بشكل كبير، وكانت تشير إلى العبيد ذوي اللون الشديد السواد، الذين كان يُعتقد أنهم يشبهون المسلمين ذوي اللون الأسمر الداكن في شمال أفريقيا.

في سياق مجتمع عبودية مثل الولايات المتحدة، أن تكون مسلمًا وزنجيًا كان يعني أنك في أسوأ حال.

(438) المقصود بالناخبين هنا أعضاء ما يسمّى المجمع الانتخابي، ولم يكن عندها الانتخاب من الشعب مباشرة أمرًا شاملًا. (المترجم)

(439) لأولئك الناس المقتنعين اليوم بأن الانتخابات الأميركية تدهورت وأصبحت قذارة وسخامًا صافيين، من المنعش أن يتذكروا كيف أُنجزت هذه الصورة بالضبط: قررت عشر ولايات تشكل الأكثرية الواضحة من 16 ولاية، مرشحها لمنصب الرئيس ونائب الرئيس من خلال تصويت مجالس التشريع في الولايات. لم تكن هناك مشاركة لـ «الشعب»، وكان من هذه الولايات جورجيا وماساتشوستس نيوهامبشير وبنسلفانيا، التي صوت ممثلوها فعلًا من أجل إلغاء نظام التصويت الشعبي في المسألة، وأن يمنحوا أنفسهم، كممثلين، السلطة الحصرية لحسم الاختيار. كانت ولايات الأقلية (كنتكي، ميريلاند، نورث كارولينا، رود آيلند، فرجينيا، تينيسي) التي سمحت بالتصويت الشعبي تضع قيودًا متنوعة تستند إلى الملكية العقارية على حق التصويت للرجال. ولم يكن في أي ولاية حق التصويت للرجال شاملًا، ولم يكن هناك أي ترتيبات من الولايات للتصويت المتزامن توخيًا للإنصاف. وبما أنه كان لكل ولاية الحق في اختيار طريقتها في الانتخاب وتحديد موعده، استمرت عملية التصويت في انتخابات العام 1800 من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر. ومع تعادل الفدراليين والجمهوريين الديمقراطيين 65-65، تسنّى للمجلس التشريعي في ساوث كارولينا، وقبل أن يبدأ مداولاته، أن يحتل المكانة المحظوظة بمعرفة أنه سيدلي بالصوت الحاسم، وهو ما فعله بالتصويت جماعيًا للجمهوريين الديمقراطيين، مانحًا إياهم انتصارًا برلمانيًا. وبقياس أصوات المجمع الانتخابي، كانت النتائج العامة على النحو الآتي: توماس جيفرسون 73، آرون بير 73، جون آدامز 65، تشارلز كوتورث بنكني 65، جون جاي 1. بعدها بدأت الألعاب والمتعة في الكونغرس.

(440) Jefferson, «First Inaugural Address,» p. 385.

(441) يشبّه المؤلف هنا ورقة الاقتراع بالصخرة التي يُربط إليها جسم ما للتأكد من إغراقه في الماء. (المترجم)

(442) حرب استمرت سنتين ونصف السنة بين القوات الأميركية والقوات البريطانية في أميركا الشمالية، بالتحالف مع القوات الكندية ومملكة إسبانيا، وطاولت مناطق عدة من أميركا وكندا، إضافة إلى الحرب البحرية والهجمات المتبادلة على السفن. (المترجم)

(443) Walt Whitman, «Thou Mother With Thy Equal Brood (1872), section 4,» in: Complete Poetry & Selected Prose and Letters (London, 1938), p. 412.

(444) فيلسوف ومفكر سياسي إيرلندي (1729-1797)، من رواد الفكر المحافظ. كان مساندًا للثورة الأميركية. (المترجم)

(445) «Gouverneur Morris to R. R. Livingston (1805),» in: David Hackett Fischer, The Revolution of American Conservatism (New York, 1965), p. 96.

(446) James Sterling Young, The Washington Community, 1800-1828 (New York, 1966), pp. 51-57.

(447) قامت المجموعة لمواجهة مزاجية حاكم الولاية حينذاك ديويت كلينتون (1769-1828)، المنتمي إلى الحزب الجمهوري نفسه والذي حكم الولاية من العام 1817 إلى العام 1822. (المترجم)

(448) نسبة إلى ألبني (Albany)، عاصمة ولاية نيويورك ومقر حكومتها. (المترجم)

(449) نسبة إلى اسم بلدته الصغيرة كندرهوك في شمال نيويورك، والتي يعني اسمها ركن الأطفال. (المترجم)

(450) Whigs: حزب يميني نتج من تحالف الحزب المعادي للماسونية مع المنشقين عن الحزب الجمهوري الديمقراطي الذي انتهى عمليًا بعد تأسيس جاكسون الحزب الديمقراطي، كما ورد في سياق السرد التاريخي، وكانت مبادئه تقوم على تفوق سلطات الكونغرس على سلطات الرئيس، وإعطاء الولايات مزيدًا من الصلاحيات، مع نبرة وطنية عالية يعززها وجود شخصيات عسكرية كثيرة في صفوفه. استمر الحزب، الذي تأسست نواته في العام 1832، حتى العام 1860، عندما أسس الرئيس أبراهام لنكولن الحزب الجمهوري، وخاض على أساسه الانتخابات التي أوصلته إلى البيت الأبيض. (المترجم)

(451) سميت المعركة على اسم نهر في المنطقة، التي كانت تسكنها قبيلة شاوني (Shawnee) بقيادة تاكومسيه (Tecumseh) في إنديانا، في تشرين الثاني/نوفمبر 1811، حين كان هاريسون حاكمًا لولاية إنديانا. (المترجم)

(452) تشوكتاو: قبيلة من الأميركيين الأصليين كانت تقطن جنوب شرق الولايات المتحدة، وتنتمي إلى تجمّع قبائل موسكيغن (Muskogean) المنتشر في ولايات أوكلاهوما وميسيسبي وتينيسي. (المترجم)

(453) مدينة صغيرة في ولاية نيويورك. (المترجم)

(454) مدينة كبيرة تقع في الزاوية الجنوبية الغربية لولاية أوهايو، وتشتهر بصناعاتها المتنوعة، خصوصًا الآلات والصابون. (المترجم)

(455) إشارة إلى الموجة الثانية من موجات الصعود الديني الأربع في أميركا، أطلق عليها أيضًا اسم حركة النهضة. بدأت المرحلة الأولى من صعود النفوذ الديني في النصف الأول من القرن الثامن عشر إلا أنها تعززت بعدما دخلت مذاهب الكنيسة البروتستانتية في التنافس في موضوع التشدد المسلكي

والديني مع المذهب التطهيري (Puritan) الذي كان سائدًا في منطقة نيو إنغلند، ولا سيما من الكنيسة المعمدانية والكنيسة المنهاجية وكنائس أخرى، وكانت تنطلق من الرفض المبكر للحداثة، ومن التشكيك في آثار التقدم التقني وعصر التنوير ومعتقد الربوبية (Deism). استمرت الموجة الأولى من العام 1730 إلى العام 1755، والثانية من العام 1790 إلى العام 1840، والثالثة من العام 1850 إلى العام 1900، والرابعة والأخيرة من العام 1960 إلى العام 1980. (المترجم)

(456) الربوبية (Deism): معتقد ظهر في القرن السابع عشر وانتشر في بريطانيا وفرنسا وألمانيا بعد شيوع أفكار عصر التنوير. يقول معتنقوه بوجود إله خالق للكون لكنهم يرفضون مفهوم الدين المنظم ولا يعتقدون بالمعجزات والنبوءات والوحي، ويؤمنون بأن استخدام العقل هو السبيل الوحيد لمعرفة الحقيقة. (المترجم)

(457) دانيال وبستر (1782-1852): قانوني وسياسي أميركي بارز، وأحد مؤسسي حزب اليمين (Whig)، انتُخب عضوًا في مجلسي النواب والشيوخ الفدراليين عن ولاية ماساتشوستس، وتبوأ منصب وزارة الخارجية بين عامي 1850 و1852 في عهد الرئيس ميلارد فيلمور. (المترجم)

(458) ثاني أكبر مدن ولاية نيويورك، تقع عند مجرى نهر نياغرا وعلى ضفة بحيرة إيري، التي تفصل بين الولايات المتحدة وكندا، وتُعتبر من كبرى المدن الصناعية والمالية الأميركية. (المترجم)

(459) عاصمة ولاية تينيسي وثاني أكبر المدن فيها. تشتهر بأنها عاصمة الموسيقى الريفية (Country music) في أميركا. (المترجم)

(460) كبرى مدن ولاية تينيسي، وأهم الموانئ النهرية في البلاد، ومركز مهم لصناعة الأخشاب وتجارتها. (المترجم)

(461) كبرى مدن ولاية لويزيانا التي اشتراها الأميركيون من الحكومة الفرنسية في الصفقة الشهيرة باسم صفقة لويزيانا. تحتفظ بكثير من سمات الثقافة الفرنسية الموروثة من الحقبة الاستعمارية الفرنسية، وتشتهر بنشاطها الثقافي والموسيقي، وتُعتبر من المدن السياحية في البلاد. تضررت بشدة جراء الإعصار كاترينا الذي غمرها كليًا بالمياه في العام 2005. (المترجم)

(462) واشنطن العاصمة، أو مقاطعة كولومبيا، كما تُعرف رسميًا. وهي تأسست بموجب قانون الإقامة (Residence Act) الذي أقره الكونغرس في العام 1790، على أرض قدمتها ولايتا فرجينيا وميريلاند. (المترجم)

(463) ميناء ومدينة كبيرة في منطقة النورماندي شمال غرب فرنسا. صنّفتها اليونيسكو ضمن مواقع التراث العالمي. (المترجم)

(464) الاقتباسات الواردة هنا مأخوذة من:

Alexis de Tocqueville, Democracy in America, ed. by Phillips Bradley (New York, 1945), vol. 1, pp. 57, 69, 261, 285; vol. 2, p. 263.

(465) بليز باسكال (1623-1662): فيلسوف وعالِم رياضيات فرنسي، ظهرت عليه علامات النبوغ منذ الصغر، وكانت له تجارب ريادية في حقل الفيزياء، ويُعتبر من أوائل من عمل على تقنيات الضغط والهيدروليك. (المترجم)

(466) الاقتباسات هنا مستمدة من:

Andrew J. Torrielli; Italian Opinion on America as Revealed by Italian Travellers, 1850-1900 (Cambridge, Mass., 1941), pp. 22, 100-101, 78-79.

(467) هذا المقطع مأخوذ من:

Tocqueville, Democracy in America, vol. 1, pp. 370-397.

(468) Ibid., vol. 1, p. 397.

الترجمة معدّلة.

(469) خط مساحة وضعه الفلكيان والجغرافيان تشارلز مييسون (Ch. Mason) وجرمايا ديكسون (J. Dixon) بين عامي 1763 و1767، لحسم خلاف بين مستعمرات بنسلفانيا وميريلاند وفرجينيا وديلاوير، التي كانت لا تزال تحت سلطة التاج البريطاني، في ما كان يتعلق بالحدود الإدارية بينها، بعد اختلاف عائلات كبار الملّاك في أمر تحديد الإقطاعات التي منحها لهم البلاط البريطاني عبر السنين، والتي اتسمت بالتناقض نتيجة اعتماد خرائط غير دقيقة. واعتُمد خط العرض 40° أساسًا للحدود الإدارية بين بنسلفانيا وميريلاند وفرجينيا (ولاحقًا فرجينيا الغربية)، وخطي الطول 38° و27° أساسًا للحدود بين ميريلاند وديلاوير، ومن هنا جاءت تسمية الجنوب الأميركي لتشير إلى ولايات في جنوب هذا الخط. (المترجم)

(470) مجموعة جزر في الحوض الكاريبي، منتشرة من فم خليج المكسيك وجنوب بحر فلوريدا إلى الكتف الشمالي الشرقي لأميركا الجنوبية، ومن أبرزها باربادوس وغرينادا ومارتينيك وغواديلوبي وأنتيغا والدومينيكان. (المترجم)

(471) أبراهام لنكولن (1809-1865): هو الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأميركية (من العام 1861 إلى تاريخ اغتياله في 15 نيسان/أبريل 1865). مؤسس الحزب الجمهوري بصيغته الراهنة، وقائد الحرب الأهلية ضد الانفصاليين الجنوبيين، أصدر في أيلول/سبتمبر 1862 وبعد بدء الحرب الأهلية، إعلان تحرير العبيد، الذي أنهى - رسميًا - الرق في أميركا. اغتاله ممثل مسرحي متعاطف مع الانفصاليين يدعى جون ويلكس بوث في أثناء حضوره عرضًا مسرحيًا في واشنطن العاصمة. (المترجم)

(472) Madison, Notes of Debates in the Federal Convention (1987), p. 295.

(473) صفقة سياسية أدت، بعد مشاحنات ومناكفات صاخبة في العام 1820، إلى الموافقة على الدخول المتزامن لولايتي مين وميسوري إلى الفدرالية، بالقفز فوق القانون الفدرالي الذي يمنع العبودية في الأراضي التي يجري

التمدد إليها غربًا. أدت الصفقة إلى إبقاء التعادل العددي بين الولايات التي تعتمد العبودية والولايات التي تمنعها. (المترجم)
(474) منطقة شاسعة من الأراضي المنبسطة والمرتفعة عن سطح البحر وسط أميركا الشمالية. تضم حاليًا ولايات نيومكسيكو، وأجزاء من تكساس وأوكلاهوما وكولورادو وكنساس ونبراسكا ووايوينغ ومونتانا وساوث داكوتا ونورث داكوتا في الولايات المتحدة، ومقاطعات ألبرتا وساسكاتشوان وميناتوبا في كندا. (المترجم)
(475) «Thomas Jefferson to John Holmes, 22 April 1820,» in: The Works of Thomas Jefferson (New York and London, 1904-5), vol. 12, pp. 158-160.
(476) تسمّى أيضًا «حركة العودة إلى أفريقيا» (Back-to-Africa movement) أو الصهيونية السوداء (Black Zionism). أسسها في العام 1816 السياسي الأبيض وعضو مجلس النواب عن ولاية فرجينيا تشارلز فنتون ميرسير، وكان معظم أعضائها من الذين نشطوا في الكنائس المسيحية في الصحوة العظيمة الأولى التي أدت إلى اعتناق كثير من العبيد والعبيد المحررين الديانة المسيحية، متحولين عن الإسلام والوثنية. لذلك، كان للحركة أثر لاحق في تأسيس أمة الإسلام (Nation of Islam) في أميركا وأوائل مؤسسات الحقوق المدنية الأفريقية الأميركية في أواخر القرن التاسع عشر. (المترجم)
(477) سياسي من ساوث كارولينا، بدأ مسيرته السياسية عضوًا في مجلس النواب الفدرالي في العام 1811، ثم وزيرًا للحرب في العام 1817، ثم نائبًا الرئيس في عهد الرئيس جون كوينسي آدامز في العام 1825، ثم في المنصب نفسه في عهد الرئيس جاكسون في العام 1828، ثم وزيرًا للخارجية في العام 1844، ثم عضو مجلس الشيوخ في العام 1845. (المترجم)
(478) John C. Calhoun, «‘Remarks on Receiving Abolition Petitions’ in the U.S. Senate, February 6, 1837,» in: The Papers of John C. Calhoun, ed. by Clyde N. Wilson (Columbia, SC, 1980), vol. 13, p. 394.
أولئك الذين يتصورون أن روح [إلغاء العبودية] الآن في الخارج، في الشمال، ستموت وحدها، بلا صراخ ولا اضطرابات، كوّنوا فهمًا غير صحيح بتاتًا عن شخصيتها الحقيقية، فهي ستواصل الصعود والانتشار إلا إذا جرى اعتماد إجراءات فورية وفعالة للحفاظ على تطورها. (المترجم)
(479) New York Tribune (1855),
ذُكر في:
Eric Foner, Politics and Ideology in the Age of the Civil War (New York, 1980), p. 53.
(480) مقتبسة في:
Arthur Calhoun, A Social History of the American Family, 3 vols (New York, 1945), vol. 2, p. 84.

(481) الفرع الأميركي للكنيسة الأنغليكانية الإنكليزية التي تحمل اسم الكنيسة الإنكليزية، وهي أقرب الكنائس البروتستانتية في شعائرها إلى الكنيسة الكاثوليكية. (المترجم)

(482) Quakers، جماعة تبشيرية دينية تُعرف أيضًا باسم «الكويكرز». أسسها في إنكلترا في القرن السابع عشر جورج فوكس، الذي انشق عن الكنيسة الأنغليكانية إبان الحرب الأهلية الإنكليزية. وسرعان ما بدأ أتباعها يهاجرون هربًا من الاضطهاد الديني، ويُنسب إليهم تأسيس مستعمرة بنسلفانيا التي وصلت طلائعهم إليها في العام 1656. (المترجم)

(483) Angelina Grimké, An Appeal to the Christian Women of the South (New York, 1836).

(484) Angelina Grimké, «Speech Before the Legislative Committee of the Massachusetts Legislature, February 21, 1838,» reprinted in: The Liberator, 02/03/1838.

(485) (1808-1889)، الرئيس الأول والوحيد للولايات الكونفدرالية الأميركية، وهو تجمع الولايات التي انفصلت عن الاتحاد بعد انتخاب لنكولن واندلاع الحرب الأهلية. سياسي من ولاية ميسيسبي، بدأ مسيرته السياسية عضوًا في مجلس النواب الاتحادي في العام 1845، بعد تقاعده من القوات المسلحة برتبة ملازم أول. استقال في السنة الثانية ليعود إلى القوات المسلحة متطوعًا بعد اندلاع حرب المكسيك، وبلغ رتبة عقيد ليعود إلى السياسة بعدها عضوًا في مجلس الشيوخ الفدرالي في العام 1847 ثم وزيرًا للحرب في العام 1853، ثم عضوًا في مجلس الشيوخ الفدرالي بين عامي 1857 و1861. انتُخب بعد المؤتمر الدستوري الانفصالي في مونتغمري ألاباما رئيسًا للكونفدرالية التي ضمت الولايات المنفصلة، وبقي في ذلك المنصب حتى نهاية الحرب الأهلية. مُنع من العودة إلى مجلس الشيوخ بعد نجاحه في انتخابات بعد الحرب. (المترجم)

(486) ذُكِر في:

Dunbar Rowland, Jefferson Davis. His Letters, Papers and Speeches (Jackson, Miss., 1923), vol. 1, pp. 286, 316-317.

(487) George Fitzhugh, Sociology for the South, or the Failure of Free Society (New York, 1854), pp. 179, 223, 226-227, 246.

(488) تعبير عامي سلبي يشير إلى شريحة من المواطنين الأميركيين البيض، وأغلبيتهم من أصول ريفية، ذوي تحصيل علمي ضئيل، وسلوك شخصي واجتماعي مختلف عن الطبقة المتوسطة. ولا يزال التعبير يُستخدم حتى اليوم. (المترجم)

(489) تعبير مأخوذ عن وظيفة في مكتب مدير القصر الملكي في إنكلترا في القرن السادس عشر، كانت مهمته التأكد من احتساب المصاريف

والموجودات العائدة إلى القصر لضمان عدم إقدام العاملين والموظفين على أعمال هدر وسرقة، وكان يسمّى أيضًا الموظف ذا الثياب الخضر. جرى تحوير استخدامه لاحقًا للإشارة إلى البيروقراطية. (المترجم)

(490) قدموس، وفق الأساطير القديمة، هو ابن أجينور ملك صور الفينيقي، وشقيق أوروبا، الزوجة اللاحقة لزوس، والتي سُميت القارة الأوروبية تيمنًا بها. الإشارة إليه هنا مستمدة من الأسطورة نفسها التي تقول إن قدموس قتل تنينًا ثم زرع أسنانه في الأرض، فنبتت على شكل رجال مسلحين ما لبثوا أن انقسموا إلى فريقين وفتك بعضهم ببعض. (المترجم)

(491) ينص التعديل الثالث عشر في الدستور الأميركي، وهو التعديل الذي أقر في 18 كانون الأول/ديسمبر 1865 على إلغاء الرق، وجاء في نصه: الفقرة الأولى إلغاء الرق: يحرّم الرق والتشغيل الإكراهي في الولايات المتحدة وفي أي مكان خاضع لسلطانها، إلا كعقاب على جرم حكم على مقترفه بذلك بحسب الأصول. الفقرة الثانية: للكونغرس سلطة تطبيق أحكام هذه المادة بالتشريع الملائم. (المترجم)

(492) ينص التعديل الرابع عشر في الدستور الأميركي الذي أُقر في 9 تموز/يوليو 1868 على الحماية المتساوية للحقوق المدنية، وجاء في نصه: الفقرة الأولى الحقوق المدنية: الأشخاص المولودون في الولايات المتحدة أو المتجنسون بجنسيتها والخاضعون لسلطانها كافة يُعتبرون من مواطني الولايات المتحدة ومواطني الولاية التي يقيمون فيها. ولا يجوز لأي ولاية أن تضع أو تطبّق أي قانون ينتقص امتيازات أو حصانات مواطني الولايات المتحدة. كما لا يجوز لأي ولاية أن تحرم أي شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات من دون مراعاة الإجراءات القانونية الأصولية، ولا أن تحرم أي شخص خاضع لسلطانها من المساواة في حماية القوانين.

الفقرة الثانية: يقسم النواب بين مختلف الولايات وفقًا لعدد سكان كل منها، أي مجموع عدد الأشخاص في كل ولاية (باستثناء الهنود الذين لا يدفعون ضرائب). ولكن إذا حُرم الحق في الاقتراع في أي انتخاب لاختيار ناخبين لرئيس ونائب رئيس الولايات المتحدة أو لاختيار ممثلين في الكونغرس أو مسؤولين تنفيذيين وعدليين في ولاية ما، أو أعضاء هيئتها التشريعية، أي من الذكور من سكان مثل هذه الولاية البالغين الحادية والعشرين من العمر، والذين هم من مواطني الولايات المتحدة، أو إذا انتقص من ذلك الحق بأي شكل كان، في ما عدا أن يكون السبب الاشتراك في تمرد أو جرائم أخرى، فإن أساس التمثيل في هذه الولاية يخفض بما يتناسب مع نسبة عدد هؤلاء المواطنين الذكور إلى مجموع عدد المواطنين الذكور البالغين الحادية والعشرين في مثل هذه الولاية.

الفقرة الثالثة: لا يجوز لأي شخص أن يصبح شيخًا أو نائبًا في الكونغرس، أو ناخبًا للرئيس، أو أن يشغل أي منصب، مدنيًا كان أم عسكريًا، تابعًا للولايات

المتحدة أو تابعًا لأي ولاية، إذا سبق له أن أقسم اليمين كعضو في الكونغرس أو كموظف لدى الولايات المتحدة كعضو في مجلس تشريعي لأي ولاية أو كموظف تنفيذي أو عدلي في أي ولاية، بتأييد دستور الولايات المتحدة، واشترك بعد ذلك في أي تمرد أو عصيان ضدها، أو قدم عونًا ومساعدة لأعدائها. ولكن يمكن الكونغرس، بأكثرية ثلثي الأصوات في كلٍّ من المجلسين، أن يزيل مثل هذا المانع.
الفقرة الرابعة: لا يجوز الطعن في صحة دَين عام على الولايات المتحدة أجازه القانون، بما في ذلك الديون الناشئة عن دفع معاشات ومكافآت لقاء خدمات قُدمت لقمع تمرد أو عصيان، لكن لا يجوز للولايات المتحدة أو لأي ولاية أن تتحمل أو أن تدفع أي دَين أو التزام ناشئ عن تقديم عون لتمرد أو عصيان ضد الولايات المتحدة، أو تواجه أي دعوى بشأن خسارة أي عبد أو تحريره، إذ إن جميع هذه الديون والالتزامات والمطالب تُعتبر غير شرعية وباطلة.
الفقرة الخامسة: تكون للكونغرس سلطة تنفيذ أحكام هذه المادة بالتشريع الملائم. (المترجم)

(493) ينص التعديل الخامس عشر في الدستور الأميركي، وهو أُقر في 3 شباط/فبراير 1870، على منح حق التصويت للسود والعبيد المحررين، وجاء في نصه: الفقرة الأولى: لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأي ولاية منها حرمان مواطني الولايات المتحدة من حقهم في الانتخاب، أو الانتقاص من هذا الحق بسبب العِرق أو اللون أو حالة رق سابقة. الفقرة الثانية: تكون للكونغرس سلطة تنفيذ هذه المادة بالتشريع الملائم. (المترجم)

(494) Yankee كلمة تشير خارج الولايات المتحدة إلى الأميركيين عمومًا، وداخل الولايات المتحدة إلى أهل الولايات الشمالية، خصوصًا ولايات نيويورك ومنطقة نيو إنغلند. (المترجم)

(495) Tocqueville, Democracy in America, vol. 2, p. 385.

(496) جون ديفيسون روكفلر (1839-1937): ولِد في نيويورك لأب اشتُهر بالنصب والاحتيال وكان يدعي أنه طبيب أعشاب ومصنّع أدوية سحرية. بدأ جون حياته العملية مساعدَ محاسب في شركة منتجات زراعية. أسس في العام 1866 الشركة التي تحولت في سنوات قليلة إلى شركة ستاندرد أويل، وأصبحت كبرى شركات النفط في العالم. (المترجم)

(497) جون بيربونت مورغن (1837-1913): أبرز رواد الخدمات المالية والاستثمارية في أميركا على الإطلاق. ولِد لعائلة ثرية تتعاطى العمل المصرفي في كونتيكيت، إلا أنه طور أساليب العمل في القطاع من خلال اعتماد التمويل الاستثماري وتوفير رؤوس الأموال للاختراعات الحديثة، وكان طوال حياته العملية أهم شخصية مالية في أميركا، وكوّن ثروة هائلة، ولا يزال عدد من شركاته، ومنها ما يحمل اسمه، من أقوى البيوت المالية على الإطلاق حتى اليوم. (المترجم)

(498) أندرو كارنيغي (1835-1919): ولَد في اسكتلندا، وهاجر إلى أميركا وهو في الحادية عشرة من عمره. بدأ حياته العملية خادمًا في مصنع للجوخ في بيتسبرغ، بنسلفانيا، وأقنع أصحاب الشركة بالاستثمار في صناعة الصُّلب التي تشتهر بها المنطقة. وسرعان ما تحول إلى قطب هذه الصناعة. تخلى في عز سطوته ونجاحه في العام 1900 عن الاستثمار، وتفرغ لأعمال الخير، واهبًا ثروته الطائلة لمؤسسات خيرية وتربوية وإبداعية كثيرة، ولا تزال مؤسساته الوقفية من أكبر مصادر تمويل العمل الخيري في أميركا. (المترجم)

(499) jobbery تشبه ما يشير إليه بعض الناس في المشرق العربي باسم «التنفيعة»، وهي وظيفة لا حاجة إليها لتوفير فرصة كسب لأسباب سياسية أو حزبية. (المترجم)

(500) جورج واشنطن بلونكيت (1842-1924): سياسي وبرلماني من ولاية نيويورك، تقلّب في مناصب تشريعية في مجلسي نواب وشيوخ ولاية نيويورك من العام 1869 إلى العام 1904. كان من أبرز شخصيات الحزب الديمقراطي في الولاية. (المترجم)

(501) Morton Keller, Affairs of State: Public Life in Late Nineteenth Century America (Cambridge, Mass., 1977), p. 245.

(502) H. Wayne Morgan, From Hayes to McKinley (Syracuse, NY, 1969), p. 128.

(503) Ibid., p. 446, and Thomas Reeves, Gentleman Boss: The Life of Chester Alan Arthur (New York, 1975), p. 293.

(504) الألغونكينية (Algonquian): لغة كانت تُستخدم لدى قبائل عدة من السكان الأصليين الذين يعيشون في مناطق أعلى شمال شرق أميركا الشمالية، والتي تضم الآن ولايات أميركية ومقاطعات كندية عدة. (المترجم)

(505) المعنى الأقرب لتعبير (boss) المستخدم هنا، والذي لا يزال يُستخدم حتى اليوم، خصوصًا في المدن الكبرى في الولايات الشمالية الشرقية، هو معلّم أو ريس، كما يقال بالتعبير الشعبي العربي. والمفردة المأخوذة من مجال الأعمال تتجاوز في دلالتها الوظيفة الإدارية أو المنصب الحزبي، لتدل على شخص المسؤول الأول عن الحزب في المدينة، والذي لا يكون بالضرورة رئيس لجنة الحزب أو منتخبًا لمنصب رسمي، لكنه عمليًا يمسك بالخيوط الرئيسة، خصوصًا في مجال دعم الراغبين في خوض الانتخابات حتى يفوزوا من طريق التصويت أو التزكية. (المترجم)

(506) William M. Ivins, Machine Politics and Money in Elections in New York City (New York, 1887), p. 57.

(507) pork barrels (معناه الحرفي برميل لحم الخنزير) تعبير لا يزال يُستخدم إلى يومنا هذا للإشارة إلى المشاريع والموازنات والوظائف التي تخصص

لسياسيين أو مسؤولين مهمين أو في دوائرهم الانتخابية مقابل دعمهم سياسات أو قرارات معينة ترغب فيها الأكثرية الحاكمة. (المترجم)

(508) Moisei Ostrogorski, Democracy and the Organization of Political Parties (New York, 1902), vol. 2, pp. 379-380.

(509) رابع أكبر مدينة حجمًا في كاليفورنيا، إلا أنها الأكثر شهرة، ارتبط اسمها بالهجرة الأميركية إلى الولاية، وبحمى البحث عن الذهب أيضًا. تُعتبر من أهم المدن استقطابًا للسياحة، وتمتاز بتضاريسها الطبيعية ومناخها المعتدل طوال السنة. (المترجم)

(510) Jules Verne, Le Tour du monde en 80 jours (Around the World in 80 Days) (New York, 1962), p. 180.

(511) وليام ماكينلي (1843-1901): الرئيس الأميركي الخامس والعشرون مدة عامين فقط (1897-1901). (المترجم)

(512) Louis F. Post and Fred C. Leubuscher, Henry George's 1886 Campaign (Westport, Conn., 1976), p. 105.

(513) Michael Schudson, The Good Citizen. A History of American Civil Life (New York and London, 1998), pp. 155-156.

(514) ذُكِر في:

Aileen S. Kraditor, The Ideas of the Woman Suffrage Movement, 1890-1920 (New York, 1981), p. 109.

(515) مقتبسة في:

Harold J. Laski, Parliamentary Government in England (London, 1938), p. 100.

(516) هذا الاقتباس والاقتباسات التالية من:

John L. Thomas, «Nationalizing the Republic, 1877-1920,» in: Bernard Bailyn et al., The Great Republic. A History of the American People, 3rd ed. (Lexington, Mass., 1985), pp. 580, 579, 575.

(517) جيسون غولد (1836-1892): رجل أعمال من نيويورك، كوّن ثروته من الاستثمار في السكك الحديد والمضاربات في البورصة. (المترجم)

(518) ليفي بارسون مورتن (1824-1920): من أصول متواضعة، كوّن ثروة من الأعمال المصرفية بعد فشله في التدريس. استهوته السياسة، وشغل منصب نائب الرئيس في العام 1889، ومنصب حاكم نيويورك في العام 1895، إضافة إلى منصب سفير الولايات المتحدة إلى فرنسا، وعضو في مجلس النواب. (المترجم)

(519) هنري باين (1810-1896): سياسي من ولاية أوهايو، مثّل الولاية في مجلس النواب دورة واحدة، وفي مجلس الشيوخ دورة واحدة أيضًا. كوّن ثروته من ممارسة مهنة المحاماة وتجارة التبغ. (المترجم)

(520) ذُكِر في:
Murray C. Morgan, «The Tools of Democracy and the Woolly Rhinoceros Eaters,» Puget Soundings (March 1972), pp. 14-15.
(521) استخدم الكاتب تعبير Populism الذي يعني الشعبوية، لكن بالمعنى التاريخي الذي يتناوله لهذه الحقبة، يمكن أن تكون كلمة شعبية أكثر دقة، نظرًا إلى مكونات هذه الحركة أولًا، وإلى المعنى الحديث للشعبوية ثانيًا. (المترجم)
(522) الاسم الذي يُطلق على مقر البورصة وتبادل الأسهم والعملات في مدينة نيويورك، وهو اسم الشارع الذي يقع عليه المبنى في مانهاتن. (المترجم)
(523) يشير الكاتب إلى عيد العنصرة، وهو عيد اليوم الخمسين من الصيام عند اليهود والمسيحيين، والذي تقول الرواية الدينية في شأنه أن الروح القدس حل في ذلك اليوم على أتباع النبي موسى وعلى أتباع السيد المسيح. (المترجم)
(524) Demopop: تعبير للإشارة إلى المزج بين الديمقراطيين والشعبويين. (المترجم)
(525) وليام إدوارد بوغاردت دو بويس (1868-1963): الرائد الأبرز لحركة الحقوق المدنية في أميركا. أسس في العام 1905 أول مطبوعة تعنى بشؤون السود باسم «القمر المصور» (Moon Illustrated)، كما أنشأ مع عدد من أقرانه حركة نياغرا (نسبة إلى مدينة نياغرا الكندية)، التي كان لها الأثر الكبير في حركة الحقوق المدنية. (المترجم)
(526) المولودة مارغريت لويز هيغينز، ممرضة وكاتبة وناشطة في مجال التثقيف الجنسي وتحديد النسل. افتتحت أول عيادة لتحديد النسل في أميركا، وتُعتبر من رائدات العمل الاجتماعي الذي تحوّل إلى ما يُعرف اليوم بجمعية تنظيم الأسرة. (المترجم)
(527) Settlement House Movement: مشروع سعى للاستفادة من إمكانات النساء المنتميات إلى الطبقات العليا والمتوسطة، لتمكين النساء الفقيرات في المدن من خلال الإقامة في بيوت جماعية تقدم خدمات متعددة للنساء الفقيرات، من محو الأمية إلى التثقيف الجنسي والخدمات الطبية وحضانة الأطفال. (المترجم)
(528) جوزف بوليتزر (1847-1911): ولد في المجر لعائلة ثرية، وهاجر في السابعة عشرة من العمر إلى أميركا كمتطوع في صفوف الجيش الاتحادي، ليتحول بعد إنهاء خدمته العسكرية إلى أشهر صحافي في أميركا. أسس جائزة الصحافة التي تحمل اسمه، وتُعتبر أسمى تكريم مهني للصحافيين. (المترجم)
(529) إعلامي وسياسي أميركي، أنشأ أول سلسلة من الصحف والمطبوعات الأميركية وأكبرها. لا تزال شركته من كبرى المؤسسات الإعلامية المطبوعة في أميركا. (المترجم)

(530) مقتبسة في:

.Thomas, «Nationalizing the Republic,» p. 605

(531) جزيرة تبعد حوالى 240 كم إلى الجنوب الشرقي من أستراليا، وتُعتبر جزءًا منها كولاية. تتجاوز مساحتها 68,000 كم^2، ويناهز عدد سكانها النصف مليون شخص. (المترجم)

(532) ينص التعديل السابع عشر في الدستور الأميركي على انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ من الشعب مباشرة وجاء في نصه:

يتألف مجلس شيوخ الولايات المتحدة من شيخين عن كل ولاية ينتخبهما سكان تلك الولاية مدة ست سنوات، ويكون لكل شيخ صوت واحد. ويجب أن تتوافر في ناخبي الشيوخ في كل ولاية المؤهلات نفسها التي ينبغي توافرها في ناخبي مجلسي الهيئة التشريعية في تلك الولاية، وهُم أكثر عددًا.

عندما يصبح ثمة شواغر في تمثيل أي ولاية في مجلس الشيوخ، تعلن السلطة التنفيذية في تلك الولاية إجراء انتخابات لملء مثل تلك الشواغر. غير أن في إمكان المجلس التشريعي في أي ولاية أن يفوض السلطة التنفيذية فيها إجراء تعيينات موقتة، ريثما يملأ سكان الولاية هذه الشواغر من طريق الانتخاب طبقًا لما تقضي به هيئتها التشريعية.

لا يفسَّر هذا التعديل على نحو يجعله يؤثر في انتخاب أي شيخ، أو مدة عضويته قبل أن يصبح هذا التعديل نافذ المفعول كجزء من الدستور. (المترجم)

(533) مقتبسة في:

.Morgan, «The Tools of Democracy,» pp. 14-15

(534) حزب سياسي يساري أُسس في العام 1891 وحظي بدعم لافت من النقابات العمالية والعمال الزراعيين، وحقق نتائج انتخابية لافتة، وإن لم تكن حاسمة في الأعوام 1892و 1894 و1896 (سبق ذكر بعض تفصيلاتها في السياق)، واستمر فعالًا إلى أن جرى حله في العام 1908. (المترجم)

(535) تأسس في العام 1901 باندماج الحزب الديمقراطي الاشتراكي الأميركي مع المنشقين عن حزب العمل الاشتراكي، ونال دعمًا من النقابات العمالية، من دون أن يسجل أي اختراقات انتخابية على المستوى الوطني، حيث اقتصر نفوذه على بضع ولايات. تعرض لانشقاقات عميقة بسبب الانقسام بين أعضائه بشأن الموقف من الثورة البلشفية في روسيا، واستمر في العمل رسميًا حتى العام 1972. (المترجم)

(536) Governmentality، يمزج الكاتب هنا بين كلمتي Government أي الحكم وMentality أي العقلية، للإشارة إلى الرهان الحصري على المؤسسات الحكومية في سلوك التقدميين الأميركيين في مستهل القرن العشرين. (المترجم)

(537) Bill Sizemore, quoted in: David Santen, «Ballot Ballet,» Metroscape (July 2002), pp. 5-12.

(538) تتضمن الأمثلة المتعلقة بالمبادرات الناجحة في أوريغون تدبيرًا لإنشاء مصالح شعبية مستقلة مملوكة محليًا، لتسويق المياه والطاقة (العام 1930)؛ الموافقة على أمر (في عامي 1937 و1938) لتنظيف نهر ويلاميت، الذي تعرض لتلوث كبير بسبب مصانع الورق والأخشاب ومياه الصرف الصحي، ومبادرة «خطة تاونسيند» (Townsend Plan) التي تضمن معاشًا شهريًا للمتقدمين في السن إذا تعهدوا بإنفاقه كل شهر من أجل تنشيط الدورة الاقتصادية. ثم كان هناك الإقرار بفرق صوتين إلى صوت واحد في العام 1952 لمبدأ ترسيم حدود الدوائر الانتخابية المحلية والفدرالية بشكل منتظم، بعد أكثر من 50 سنة على عدم تغييرها (ناصر هذه المبادرة بشدة في جامعة أوريغون في مدينة يوجين الطالب كلاي مايرز، قائد الجمهوريين الشباب في الجامعة)؛ ومبادرة «أطقم الأسنان» (denturism) في العام 1978 التي دعمها المسنون بقوة، وكسرت احتكار أطباء الأسنان من خلال السماح لفنيي وتقنيي صناعة أطقم الأسنان بتركيبها وبيعها بأسعار أدنى. شهدت تسعينيات القرن العشرين صعود نجم نصير للمبادرات اسمه بيل سايسمور الذي سرعان ما أطلق عليه لقب «السيد مبادرة» (Mr. Initiative)، وهو أثار غضب التقدميين (الليبراليين) بسبب دعمه عشرات المبادرات التي تستهدفهم، بما فيها خفض الضريبة، وإصلاح قوانين العمل، وتحديد مدة ولاية الممثلين المنتخبين في المنصب. حاربه بشكل أولي خصومه في النقابات العمالية من خلال دعم مبادرات تهدف إلى الحد من اللجوء إلى الاستفتاء، بما فيها اقتراح منع دفع بدلات أتعاب للذين يقومون بجمع التواقيع على عرائض الاستدعاء في العام 2002. صوّت الناخبون لمصلحة الاقتراح، لكن محكمة نظرت في تحد له أبطلته. أظهر هذا الخلاف التشابك المتنامي للمبادرات الاقتراعية مع المحكمة العليا في أوريغون التي كان ثلث القضايا التي نظرت فيها في العام 2000 تتعلق بتحديات قانونية لمبادرات أُقرّت بالتصويت. تفاقمت المفارقة التي لم يكن أورين يتوقعها، في أن «نظام أوريغون»، القائم على المبادرات، سيسرع الاعتماد على السلطة القضائية من الحكم، عبر الشكاوى الواسعة النطاق بشأن مفاعيل المبادرات الاختزالية والتقسيمية، مع قضايا معقدة جرى تحويرها إلى اقتراحات مبسطة للاختيار بين نعم ولا، وشعارات انتخابية مثل «حكومة أفضل»، مع تشجيع الناخبين على التصويت بشكل أناني بناء على مصالحهم المالية المباشرة، بدل استخدام عقولهم. ولأن الحديث دار حول المصالح المالية، ارتفعت تكلفة الحملة الهادفة إلى وضع اقتراح مبادرة للتصويت من حوالى 860 ألف دولار في سبعينيات القرن العشرين إلى حوالى الضعفين مليون وسبعمئة ألف دولار في خلال عشرين سنة. وإذا أضيفت إلى ذلك ممارسة دفع بدلات أتعاب للذين يجمعون التواقيع (المسمَّون المرتزقة) حوالى دولارين إلى ثلاثة دولارات للتوقيع الواحد - وهو أمر أبقت عليه المحكمة العليا في أميركا في العام 1988 باعتباره حقًا مكفولًا من الحقوق الواردة في التعديل الأول في الدستور [حرية

التعبير] - يكون المفعول هو وضع عملية المبادرة كليًا في أيدي كبار المتمولين. (المترجم)

(539) Henry L. Stimson and McGeorge Bundy, On Active Service in Peace and War (New York, 1948), p. 58.

(540) روبرت لافوليت (R. M. La Follette) (1855-1925): سياسي أميركي من ولاية ويسكونسِن، تحوّل من الحزب الجمهوري إلى التيار التقدمي. شغل مناصب سياسية كثيرة، منها منصب عضو مجلس النواب ومنصب عضو مجلس الشيوخ وحاكم ولايته. (المترجم)

(541) توماس وودرو ولسون (1856-1924): الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة. انتقل من عالم التعليم الجامعي، حيث كان رئيسًا لجامعة برينستون، إلى السياسة، فتولى حاكمية ولاية نيوجرسي مدة عامين قبل أن يصبح رئيسًا في ربيع العام 1913 . قاد الولايات المتحدة في خلال الحرب العالمية الأولى، وله فضل كبير في تأسيس عصبة الأمم ومفهوم التعاون الدولي. (المترجم)

(542) هيرام ورن جونسون (1866-1945): سياسي تقدمي أميركي. تولى حاكمية ولاية كاليفورنيا بين عامي 1911 و1917، حين انتُخب عضوًا في مجلس الشيوخ وبقي في منصبه حتى وفاته. (المترجم)

(543) لقب أُطلق على شريحة من رجال الأعمال الأميركيين الذين كوّنوا ثروات هائلة بسرعة وبطرائق ملتوية منها دفع الرشى للموظفين الحكوميين. (المترجم)

(544) الاسم الذي أُطلق على مجموعة السياسات الإصلاحية التي طبقتها إدارة الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت في خلال سنوات رئاسته بين عامي 1933 و1945، لمواجهة آثار الكساد العالمي الكبير وتبعات الحرب العالمية الثانية. (المترجم)

(545) يشير بعض المصادر العربية إلى الكتاب باسم **جمهور الأشباح**. (المترجم)

(546) Walter Lippmann, The Phantom Public (New Brunswick, NJ, and London, 1993; [1925]), pp. 15-28.

(547) هنري لويس منكن (1880-1956): كاتب وشاعر وصحافي أميركي ساخر، لُقب بحكيم بلتيمور، وهو يُعتبر من الكتّاب الأفضل أميركيًا في القرن العشرين. (المترجم)

(548) booboisie نحتها الكاتب الساخر هنا كلمةً تهكمية جديدة على وزن كلمة برجوازية، مكونة في الجزء الأول منها من مفردة boob، وهي تعبير عامي للثدي، وتعني أيضًا الشخص المغفّل. (المترجم)

(549) تعود جذور قياس الرأي العام إلى العقد الثالث من القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، إلى الاستطلاعات المحلية غير المرجحة (على مستوى

المدن) أو التصويت العيني (straw votes) الذي كانت تجريه صحف مثل **هاريسبرغ بنسلفانيان** (*Harrisburg Pennsylvanian*)، التي أظهرت أن أندرو جاكسون يتقدم على جون كوينسي آدامز في انتخابات الرئاسة في العام 1824. ومن بين أول استطلاعات الرأي التي جرت على المستوى الاتحادي، قامت به مجلة **ليتراري دايجست** (*Literary Digest*) ذات الاهتمام العام والتي أصبحت لاحقًا مجلة **تايم** (*Time*)، في العام 1916، وأنجزته من خلال إرسال ملايين البطاقات البريدية ثم احتساب عدد البطاقات التي أعاد القراء إرسالها والتي توقعت (بشكل صحيح) انتخاب وودرو ولسون رئيسًا. وجرى استخدام البطاقات نفسها أيضًا، وسيلة لزيادة عدد المشتركين. أثارت دقة توقعات الاستطلاع الانتخابية انتباه رواد قطاع العلاقات العامة، بمن فيهم ابن شقيقة [رائد علم النفس الحديث] سيغموند فرويد، إدوارد لويس برنيز (1891-1995)، الذي أمضى بعد أن قدم نفسه كـ «مستشار علاقات عامة»، سنوات كثيرة من مسيرته المهنية المبكرة في الدفع بتقنيات أخذ العينات، واستمالة الرأي العام إلى آفاق جديدة أبعد من مجرد طرق الإعلان إلى ما أسماه «هندسة الموافقة» (engineering of consent). كان يحب الإعلانات والدعايات الصاخبة في العروض العامة، وتجريب طرائق جديدة لافتعال مناسبات إعلامية، منها، على سبيل المثال، المرة الأولى التي تقام فيها مأدبة فطور فطائر الزلابية (pancake breakfast) التي تتخللها عروض فنية وترفيهية، دعمًا لحملة كالفين كوليدج لانتخابات الرئاسة في العام 1924. كان بيرنيز مستعدًا لتزويد القادرين على دفع التكاليف، بمدافع الشهرة التي في حوزته، وكان لديه عبر السنين زبائن داخل الحكومة وفي المجتمع المدني، بما فيه عالم الشركات المساهمة، لكنه كان خلال كل ذلك مقتنعًا بأن الأفراد كائنات عرضة للتأثر، تقودهم طاقات شهوانية في حاجة إلى تهذيب وضبط وترتيب عبر حملات ترويجية مسكوبة بذكاء يوجهها قادة. استمعوا إلى رأي بيرنيز في كيف هي الحياة في الديمقراطية، وكيف يجب أن تكون: «التحكم الواعي والذكي بالعادات المنظمة وآراء الجماهير هو عنصر مهم في المجتمع الديمقراطي. يمثل أولئك الذين يتحكمون في هذه الآلية غير المرئية حكومة غير منظورة، حيث السلطة الحقيقية الحاكمة في بلدنا... نحن محكومون، عقولنا مقولبة، أذواقنا متشكلة، آراؤنا موحى بها، غالبًا من رجال لم نسمع بهم من قبل ... هؤلاء هم من يشدون الأسلاك التي تتحكم في العقل العام» (من كتاب *Propaganda* (New York, 1928)). (المترجم)

(550) Edmund Burke, «Speech in Opening the Impeachment (16 February 1788),» in: The Works of the Right Honourable Edmund Burke (London, 1899), p. 402.

(551) المنطقة المحيطة بنهر مسيسيبي، أكبر أنهار أميركا الشمالية وأطولها، إذ يبلغ طوله 3730 كم، بدءًا من البحيرات العظمى في وسط شمال الولايات المتحدة إلى خليج المكسيك في الوسط الشرقي لجنوبها. (المترجم)

(552) جورج غوردون بايرون (1788-1824): المعروف باسم اللورد بايرون، هو من رواد الشعر الرومانسي الإنكليزي. من أبرز أعماله ملحمة دون جوان ... وعروس أبيدوس والقرصان ودوق البندقية. والوصف الوارد هو من ملحمة دون جوان. (المترجم)

(553) George Gordon (Lord Byron), Don Juan (1824) canto XVI, stanza 108.

(554) يُنظر وودرو ولسون في خطابه إلى مجلس شيوخ الولايات المتحدة: Woodrow Wilson, «A World League for Peace» (22 January 1917).

(555) President Grover Cleveland, «First Imaugural Address» (4 March 1885).

(556) Tocqueville, Democracy in America, vol. 2, chap. 22, p. 279.

(557) Six Nations of the Iroquois Confederacy هو اسم الكيان السياسي الذي كان يُعرف أيضًا باسم هودينوسوني (Haudenosaunee) وكان يضم في الأصل خمس قبائل من السكان الأصليين المنتشرين في منطقة البحيرات العظمى، وهي: الموهاك، أونيدا، أونونداغا، كايوغا، سينيكا، والتي يعود تاريخ التنسيق بينها إلى القرن الخامس عشر، وانضمت إليه في العام 1720 قبيلة سادسة هي توسكارورا. كان مقر الكونفدرالية في مدينة سيراكيوز في ولاية نيويورك، وكانت لها تجربة في العمل التمثيلي والديمقراطية من حيث بنية مؤسساتها وطريقة أدائها. (المترجم)

(558) مقتبسة في:

Richard Drinnon, Facing West: The Metaphysics of Indian-Hating and Empire-Building (New York, 1980), pp. 70, 97-99, 102-103.

(559) مقتبسة في:

Alden T. Vaughan, «From White Man to Redskin: Changing Anglo-American Perceptions of the American Indian,» American Historical Review, vol. 87 (1982), p. 942.

(560) Thomas Paine, Agrarian Justice Opposed to Agrarian Law and to Agrarian Monopoly (London, 1819; [1795/6]), p. 5.

(561) المنطقة الجبلية الواقعة على الطرف الغربي من أميركا الجنوبية، وتضم الآن دولًا عدة، منها الأرجنتين والإكوادور وبوليفيا والبيرو وتشيلي وكولومبيا. (المترجم)

(562) خط حدودي أعلنه ملك بريطانيا جورج الثالث في العام 1763، بعد نهاية حرب السنوات السبع مع فرنسا، لتنظيم العلاقات بين المستعمرات البريطانية والسكان الأصليين. حدد الإعلان جبال الأبالاش منطقة لا تتجاوزها المستعمرات البيض، من جورجيا جنوبًا إلى حدود ولايتي نيويورك وبنسيلفانيا في منطقة البحيرات العظمى. (المترجم)

(563) اسمه الأصلي (1773-1836) James Milne: فيلسوف ومؤرخ وعالِم اقتصاد وسياسة اسكتلندي، يُعتبر من رواد الاقتصاد الكلاسيكي. من أشهر أعماله كتاب *The History of British India* (**تاريخ الهند البريطانية**). (المترجم)
(564) James Mill, «Article Colony,» in: Supplement to the Encyclopaedia Britannica (Edinburgh, 1824).
(565) وصف مجازي يطلَق على الطرقات التي سلكها السكان الأصليون بعدما هجّرتهم الحكومة الفدرالية والحكومات المحلية الأميركية من مناطقهم وقراهم للاستيلاء على أراضيهم الخصبة في الجانب الجنوبي الشرقي من أميركا الشمالية. أُقيم نصب تذكاري في العام 1962، يخلد درب الدموع في موقع العاصمة السابقة لقبيلة الشيروكي في «إيشوتا» (التي كانت أيضًا تُعرف باسم غانسغيي) قرب مدينة كالهون في شمال غرب ولاية جورجيا. (المترجم)
(566) ميغيل دي ثيربانتس سابيدرا (1547-1616): كاتب وشاعر وروائي إسباني رائد. تجند في الجيش الإسباني وأسره قراصنة جزائريون في العام 1575 ثم أفرجوا عنه بعد خمس سنوات. (المترجم)
(567) اسم الشخصية الرئيسة في أشهر روايات ثيربانتس، والذي اشتهر بعلاقته بطلب الرواية الآخر المعروف بالعربية باسم دون كيخوته (أو دون كيشوت). (المترجم)
(568) الرئيس غروفر كليفلاند في خطاب القسم الأول، 4 آذار/مارس 1885: «يطلب ضمير الشعب أن يعامَل الهنود داخل حدودنا بشكل عادل وصادق كرعايا لهذه الحكومة، وأن نشجع تعليمهم وتمدنهم مع نظرة إلى مواطَنتهم النهائية. كما ينبغي أن يُمنع تعدد الزوجات في المناطق، فهو المهين للحس الأخلاقي في العالم المتمدن، والمدمر للعلاقات العائلية». (المترجم)
(569) تضم الأرض التي شملتها صفقة شراء لويزيانا كامل ولايات أركنساه وميسوري وأيُوَا ونبراسكا وكنساس وساوث داكوتا، وأجزاء واسعة من ولايات لويزيانا وتكساس ونيو مكسيكو وكولورادو ووايومينغ ومونتانا ونورث داكوتا ومينيسوتا، بحسب الخريطة الراهنة للولايات المتحدة، إضافة إلى مساحات من مقاطعتي ألبرتا وساسكتشيوان في كندا. (المترجم)
(570) Henry Adams, History of the United States of America during the Administrations of Jefferson and Madison (New York, 1889-1991), vol. II, pp. 48-49.
(571) تبلغ مساحة ألاسكا 663,268 ميلًا مربعًا، أي 1,717,856 كم^2. كان سعر الهكتار في هذه الصفقة سنْتين اثنين فقط. (المترجم)
(572) بالعربية الجزر العذراء الأميركية، وهي تقع في جنوب وسط البحر الكاريبي، وتبلغ مساحتها 133,73 ميلًا مربعًا، أو364,36 كم^2. (المترجم)
(573) معروفة أيضًا باسم ليديا كاماكايها باكي (1838-1917)، وهي أول امرأة تصبح ملكة لهاواي في العام 1891، وآخر من يتولى الملكية في الجزر.

(المترجم)

(574) نسبة إلى وزير الخارجية الأميركية حينذاك جون م. هاي ووزير خارجية كولومبيا توماس هيران. (المترجم)

(575) ذُكِر في:

Bailyn et al., The Great Republic, p. 660.

(576) Nahum Capen, The Republic of the United States of America: Its Duties Itself, and its Responsible Relations to Other Countries (New York and Philadelphia, 1848), pp. 27, 144, 154.

(577) Theodore Roosevelt, «The Strenuous Life,» a speech delivered at the Hamilton Club, Chicago, 10 April 1899.

الفصل الخامس: ديمقراطية الزعيم

نحن ننتخب ملوكًا نسمّيهم رؤساء.

سيمون بوليفار [(578)]

ثمة مخاطر تترتب على رفع علم الديمقراطية تحت وطأة السلاح، خصوصًا عندما يُجرَّب رفع هذا العلم على المسرح العالمي. وقد تعلّم الأثينيون عن صراع الحياة شيئًا واحدًا أو شيئين، لكن هذه المرة، وفي ظل أوضاع أكثر تعقيدًا، بدت الحياة أكثر من عازمة على ملاقاة تحدي روزفلت، حتى أنها كانت مستعدة لوضع منتجه السياسي النبيل المشاعر، بشكل صارم، في قيد الاختبار على المسرح العالمي. بمعزل تمامًا عن حقيقة أن التدخلات الأميركية المستقبلية في أنحاء مختلفة من العالم ستعتمد على أكثر الأسلحة ترهيبًا للبشرية على الإطلاق - دبابات وطائرات حربية نفاثة وأسلحة كيماوية ونووية - انطوى حديث ثيودور روزفلت عن التصدي لاضطرابات الحياة على آثار مقلقة لمؤسسات الديمقراطية التمثيلية وروحها، في الداخل والخارج على السواء. ومع نهوض أميركا القرن العشرين بالتدرج من نومها على البراءة، لتجد نفسها على مسافة قريبة جدًا من مركز العالم، كانت مجبَرة تدرّجًا على مواجهة التناقض بين الروح الاستبدادية للإمبراطورية وديمقراطية تفويض السلطة [وتجييرها نزولًا].

كانت المغامرات الإمبريالية مكلفة؛ فهي من خلال القيام بها باسم الديمقراطية، جازفت بأن وُوجهت بتُهم وبازدراء شديد، على النحو الذي تعرضت له قوة «اليانكي» من أكثرية من الكوبيين في خلال انتخابات منتصف حزيران/يونيو 1900، وبُعيد احتلال القوات الأميركية جزيرتهم، استعدادًا لضمّها. كما أن المغامرات الإمبريالية هددت الديمقراطية التمثيلية في الداخل الأميركي، حيث إن التدخل العسكري منح امتيازات خاصة للرئاسة، وللقوات المسلحة التي بإمرتها، وشكّل أيضًا ضغطًا على ترتيبات مشاركة السلطة في الجمهورية، بما فيها حريات مواطنيها المدنية والسياسية. جاء على لسان وودرو ولسون، من ما ورد في التقارير، قوله لمحرر صحيفة نيويورك وُرلد (New York World) فرانك كوب، عشية دخول أميركا الحرب العالمية الأولى، وبعد ثلاث سنوات من إصداره الأوامر إلى القوات الأميركية لاحتلال [مقاطعة] فيراكروز [(579)] في المكسيك، عبارة «أن تقاتل، عليك أن تكون بلا رحمة، وسوف تدخل روح الوحشية العديمة الرحمة إلى أحشاء نسيج حياتنا الوطنية، ستصيب بالعدوى الكونغرس، المحاكم، رجال الشرطة في الخدمة، والرجل العادي في الشارع» [(580)]. وبعد ساعات قليلة فقط، تجاسر ولسون ليكون أول رئيس دولة على الإطلاق يلقي كلمة دفاعًا عن استخدام العنف من أجل الدفاع عن الديمقراطية التمثيلية وتوسيع نطاقها؛ ففي جلسة خاصة لمجلسي

النواب والشيوخ في الكونغرس، شرح بأن سلاح الحياد في الشؤون العالمية ما عاد خيارًا قابلًا للتطبيق بالنسبة إلى الولايات المتحدة، أظهرت التجربة أن ألمانيا ودولًا أخرى لا تلتزم بحرّية الرأي وحرّية التجمع، وأنها «تملأ الدول المجاورة بالجواسيس» و«تسلك دروب الخداع والدس»، وتحكمها «حلقات صغيرة متآمرة» لا تقول شيئًا لشعوبها، وتنتهك عهودها، وتفعل ما يحلو لها عمومًا، وبالتالي، فإن الحكم القائم على «طبقة محظية وضئيلة» قابل للعدوان. وكانت النتيجة واضحة لدى ولسون، وهي أن من غير الممكن أن يستمر توافق ثابت من أجل السلام إلا بقيام شراكة بين الأمم الديمقراطية.
والنقطة هذه قادت الرئيس ولسون إلى المضي بالقول إن الأوضاع العالمية الآن هي في بداية عصر جديد، عصر سوف يتحدد إمّا من طريق حكومات غير مسؤولة تضرب عرض الحائط بـ «جميع اعتبارات الإنسانية والحق» وإمّا من طريق دول ديمقراطية تصون «حق أولئك الذين يخضعون لسلطة امتلاك صوت في حكوماتهم». وكان ولسون واضحًا لجهة الموضع الذي تضع فيه أميركا رهانها، فأبلغ الكونغرس أنه «يجب أن يكون العالم مكانًا آمنًا للديمقراطية»، ومصالح الولايات المتحدة هي الآن متطابقة مع مصالح الإنسانية. ثم قال: «ليست لدينا أهداف أنانية لنخدمها، ولا نرغب في غزو ولا سيطرة، ولا نسعى لفوائد لأنفسنا، ولا لتعويضات مادية عن التضحيات التي ينبغي لنا أن نقدمها بحرّية. ما نحن إلا أنصار حقوق الإنسانية» [(581)].
غالبًا ما يتم استذكار هذا الخطاب بتعابير انتصارية، لكنه في الواقع أثار ضجة عامة كبيرة، فشعرت أكثرية كبيرة في أميركا، باستثناء أقلية من محبي الإنكليز كانت تفضّل التدخل العسكري في شؤون أوروبا، بأنها خُدعت، في الأقل لأن كثيرين من الأميركيين صوّتوا لولسون قبل ذلك بسنة واحدة [(582)] على أساس أنهم فهموا أنه سيبقي أميركا في منأى عن الحرب. وفاض الكونغرس نفسه بالردود الرافضة، فكانت هناك لحظات من نوبات الصياح التي هزت القاعة والتصفيق الغاضب. ودان عدد من الممثلين قرار ولسون، معتبرينه انتصارًا لطبقة الأثرياء [البلوتوقراطية] المسلحة والسائرة على وقع نشيد «إلى الأمام أيها الجنود المسيحيون» [(583)]، حاملة العلم الأميركي المدموغ بعلامات الدولار. واعتبر آخرون أن الأميركيين مرعوبين إلى درجة انكفائهم عن التصدي لرئيسهم، فيما ألقى روبرت لافوليت، الذي كان آنذاك يخوض المعركة في مجلس الشيوخ، خطابًا استمر أربع ساعات، يفيض بالإدانات اللاذعة لما زعم أنه نفاق ولسون، ودعمه المصرفيين في وول ستريت، وصمته عن المجاعة المحتملة التي يتعرض لها الأطفال والمسنون الألمان بسبب الحصار الذي تفرضه بريطانيا على خصومها.
هكذا كانت حمى المعارضة المحلية ضد شن حرب من أجل الديمقراطية، لكن ولسون حاول لاحقًا تسويق استراتيجيتها العسكرية عند جمهور أميركي متشكك عِبر الانطلاق في جولة خطابية، سببت له في نهايتها جلطة دماغية

مشهورة أعاقته ذهنيًا وجسديًا. كانت الضغوط الشعبية الناجمة عن الغزوات العسكرية تموَّه عبر نوع من التنظير الوطني الذي يستغرق في الحديث عن المصلحة الوطنية والإخلاص للبلد وإرادة القتال، وهو ما انطوى كله على اتكال المواطنين على قوة الحكومة الأميركية وهي تزاحم منافسيها وتصارعهم في عالم تهيمن عليه الإمبراطوريات والدول. وجرت في أوقات أخرى استعادة النوبات المتكررة لحمى البراءة - التي ميزها كلام يشبه الهذيان عن التزامات أميركا إزاء الشعوب الأقل حظًا، والمعانية، من واجباتها الإلهية لجعل العالم مكانًا أفضل من خلال تعريفه إلى «فوائد الحضارة المسيحية التي بلغت أوج تطورها في ظل مؤسساتنا الجمهورية» (كما وصف الرئيس ماكينلي الأمر بعد غزو الفيليبين). حجبت العقيدة العظمى من هذا النوع مصالح نفوذ محددة، لكنها كانت فعالة أحيانًا في استمالة الناخبين وفي الفوز في الانتخابات محليًا، على الرغم من أن آثارها المعادية للديمقراطية في الخارج كانت واضحة للعيان. وكان على ضحاياها أن يتعلموا شيئًا جديدًا عن الديمقراطية التمثيلية الحديثة: إن الشطحات العالية النبرة من التجريد السياسي المتركزة على جودة الديمقراطية وخيرها يمكن أن تكون قناعًا لقوة غاشمة وطمع يحرمان الآخرين حقهم في تقرير مصيرهم. هنا، كانت، باختصار، صعوبة جديدة كليًا في تاريخ الديمقراطية التي كانت لغتها ومؤسساتها تنتشر عبر الكون: المشكلة الجيوسياسية بشأن كيفية الجمع بين الديمقراطية التمثيلية في الداخل والديمقراطية التمثيلية في الخارج.

الإخوة الجنوبيون

إن السؤال عن كيفية الممارسة الديمقراطية لمبدأ ترك الآخرين يعيشون بديمقراطية سيمثل بسرعة في وجه الديمقراطيات التمثيلية؛ فهي كانت في البداية مشكلة أميركية غريبة سعّرتها العلاقات العويصة بين الولايات المتحدة والأميركتين الوسطى والجنوبية الناطقتين بالإسبانية.

كان يحلو لسياسيين ودبلوماسيين أميركيين كثر، وحتى لبعض المواطنين، منذ فترة الغزو الأميركي لخليج غوانتانامو [584] الذي كان تحت السيطرة الإسبانية في العام 1898، أن يصوروا العالم الذي يقع إلى الجنوب منهم بأنه مكبّل بالفساد المالي، وبالمشاعر غير المروضة والفقر المدقع والفوضى السياسية والوحل الثقافي - كل ذلك كان له دور تأكيد تفوق الديمقراطية «اليانكية» الطراز. وفي ما يبدو، فإن وحشية الجيش الإسباني في كوبا، حيث قضى حوالى 200 ألف كوبي في المعتقلات التي كانت تسمّى إعادة التأهيل (reconcentrados)، أو في طريقهم إليها، كرست هذه النقطة، وتبع ذلك [مفهوم] أن اليقظة الدائمة والتدخل الخارجي المنتظم مطلوبان، في الأقل لرفع مستوى الناس غير الملمين بفنون الديمقراطية. وقام روزفلت بضبط إيقاع ذلك عبر الشكوى من أن المتاعب المتكررة في «الجمهورية الجهنمية

الصغيرة في كوبا» تغذي دومًا الأفكار بأن على الولايات المتحدة «أن تمحو شعبها من وجه الأرض»، لكنه كان يصر على أن أهداف أميركا خيرة: «إن كل ما نريده منهم هو أن يتصرفوا بلياقة، وأن يكونوا مزدهرين وسعداء، بالتالي لا نجد ضرورة للتدخل»، [لكن] إذا استمر الكوبيون في ممارسة لعبة الثورة، عندئذ «سيوصلون الأمور إلى تعقيدات لن تترك لنا مجالًا غير التدخل - وهو ما سيقنع الحمقى في أميركا الجنوبية فورًا أننا نتمنى أن نتدخل في النهاية، وأنه ربما لدينا طمع في الاستيلاء على الأرض» [585].

لم يكن اللغو هذا موجَّهًا إلى كوبا وحدها، بل تحول إلى سياسة أميركية لاتينية قامت على مبدأ مونرو (Monroe Doctrine) - أي الإعلان الذي أُطلق في العام 1823 وأكد أن أميركا اللاتينية هي «مجال نفوذ» للولايات المتحدة - الذي أصبح يعرف لاحقًا بـ «لازمة روزفلت» (Roosevelt Corollary). هذه السياسة منحت الولايات المتحدة حق أن ترى نفسها شرطيًا حصريًا للمنطقة التي تمتد قرابة 9000 كم، من الخليج الاستوائي في المكسيك إلى جزر أرض النار [586] (Tierra del Fuego) في القطب الجنوبي. ولم يكن مرحَّبًا بأي قوة أوروبية في المنطقة؛ فأصبحت القارة الأميركية مقفلة في وجه أي استعمار أوروبي مستقبلي. وكان يمكن المستعمرات القائمة فعلًا والمحميات أن تستمر بلا اعتراض (كان في ذهن مونرو استمرار القبضة البرتغالية على البرازيل)، لكن أي جهد من روسيا أو فرنسا أو بريطانيا أو إسبانيا لتوسيع نفوذها السياسي في العالم الجديد سيُنظَر إليه (كما أبلغ مونرو الكونغرس في 2 كانون الأول/ديسمبر 1823) باعتبار أنه «تعبير عن نزعة غير ودية تجاه الولايات المتحدة»، و«خطر على سلامنا وسلامتنا». وكان على المحك الشيء الكثير، كما قال، فنظام الولايات المتحدة السياسي كان مختلفًا (قصد مونرو أنه أفضل) عن أنظمة العالم القديم، إذ هو يحترم مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وينتج منه غرس «علاقات الصداقة» من خلال تطبيق «سياسة صادقة وحازمة ورجولية»، والولايات المتحدة «تتوقع أن تتصرف جميع الدول الأخرى على هذا النحو، وسترد الجميل بالامتناع عن التدخل في النزاعات والشؤون الداخلية الأوروبية أو في الشؤون الداخلية لإخواننا الجنوبيين» [587]؛ ذلك أن الاستقرار الناجم عن ذلك سيجلب إلى القارة الأميركية السلام والحكم الجيد، وسيفيد مصالح الشركات الأميركية - لا من خلال التجارة المحسنة فحسب، بل أيضًا من خلال ميادين رئيسة، مثل استخراج المواد الأولية، والاستثمارات المصرفية والصناعية.

كان المدافعون عن لازمة روزفلت جديين في مسعاهم، حتى أن حملات القوات البحرية المبكرة التي وُجهت إلى بيونس أيريس وتشيلي (في خلال عامي 1890 و1891)، والتدخل الشامل في كوبا، واحتلال قوات أميركية بورتوريكو [588] لاحقًا، هي التي صبّت قوالب [السياسة الأميركية]. وأسست عادة تدخّل الحكومة الأميركية أو حلفائها من الكِومبرادور [589] في شؤون

الدول المجاورة الداخلية في أي وقت لـ «قاعدة» أن الاستثمارات أو الهيمنة الأميركية تحتاج إلى تعزيز. في الحقيقة، كان لأميركا الوسطى وأميركا اللاتينية أن تتحولا إلى حقل تجارب لجدلية هذه الروح «اليانكية» الإمبريالية التي تعود جذورها إلى حقبة إخضاع السكان الأصليين [في الولايات] في خلال التوسع نحو الغرب، وفي الهجوم العسكري على المكسيك؛ في خلال 20 عامًا (1890-1910)، غزت القوات الأميركية المنطقة عشرين مرة، وعادت إلى المنطقة 19 مرة بين عامي 1910 و1945، ثم 20 مرة أخرى حتى العام 2004.
كان هناك ما مجموعه 59 غزوًا عسكريًا في غضون ما يزيد قليلًا على قرن واحد؛ فالمنطقة كلها كانت، وفق مبدأ مونرو ولازمة روزفلت، مستهدَفة بشكل عادي، عبر أساليب متنوعة راوحت بين عمليات الإنزال العسكري للقوات المسلحة وقوات مشاة البحرية «المارينز» وتوفير القيادة العملانية، وكذلك المعلومات الاستخباراتية (في سبيل القيام بانقلابات عسكرية)، مع استثناء بضع دول (منها الأوروغواي)، وتفاوتت فترات الاحتلال بين أيام وسنوات، وكان نطاق ما افترض الأميركيون أنه مصالحهم المعرضة للخطر واسعًا للغاية في الحقيقة، فاستُخدمت القوة العسكرية ضد انتفاضة قادها العمال السود ضد المطالبة الأميركية بجزيرة نافاسا [590] في هايتي (في العام 1891)، وكانت النقابات العمالية هدف الاحتلال أحيانًا (غواتيمالا في العام 1920 وبَنَما في العام 1925). كما استُخدمت القوات العسكرية والسفن الحربية أكثر من مرة لصد تهديدات كانت تواجه المصالح الأميركية، ومصدرها قوميون مكسيكيون (بين عامي 1914 و1916). وأُرسلت القوات العسكرية إلى عدد من البلدان لتقرير أو إعادة تقرير نتائج الانتخابات، كما حدث في كوبا (بين عامي 1906 و1909)، ومرات عدة في بَنَما (في العام 1908 والعام 1912، وبين عامي 1918 و1920)، ومرتين في هندوراس (في العام 1919، وبين عامي 1924 و1925). وكانت التدخلات العسكرية شائعة أيضًا بهدف ضمان الاستثمارات أو السيطرة على الموارد، كما جرى في جمهورية الدومينيكان بين عامي 1903 و1904، وفي محميات «دبلوماسية الدولار» (Dollar Diplomacy) التي أقيمت في نيكاراغوا (في العام 1907)، وفي تدخلين في هندوراس (في عامي 1911 و1912)، وفي احتلال كوبا المطول (بين عامي 1917 و1933).

قادس [591]

كان التدخل كله مبرَّرًا بأشكال متنوعة في خطب السياسيين والمسؤولين الرسميين الأميركيين وأحاديثهم وبياناتهم؛ فثيودور روزفلت تحدث إلى الأميركيين عن الحاجة إلى «سياسة خارجية ذكية ومنطقية» يمكنها أن تضع حدًا لـ «الفوضى الصارخة» على عتبات بيوتهم. وسار مناصرو «دبلوماسية الدولار» على خطى إدارة تافت [592] (1908-1912) في الحديث صراحة عن فوائد تصدير الرأسمالية. مع ذلك، دأب آخرون على الإشارة إلى المشاعر

الإنسانية، أو حتى استخدموا كلمة «الديمقراطية» - وهو ما يبدو من منظور لاحق صفيقًا ووقحًا، وحتى دجلًا، بالنظر إلى أن الديمقراطية التمثيلية نبتت في المنطقة كلها، في خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر، أي قبل حدوث ذلك في الولايات المتحدة، وقبل عقد كامل من مسعى أندرو جاكسون نحو الديمقراطية.

يستحق النظر إلى كيفية شق أميركا الإسبانية [(593)] الطريق إلى الشؤون الديمقراطية أن نتوقف قليلًا للتأمل فيه؛ فالثورات الدستورية التي اجتاحت أراضيها في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر أثبتت كيف أن جذور الديمقراطية التمثيلية متشابكة بشكل رائع. وأظهرت الثورات الأميركية الإسبانية أن المؤسسات الرئيسة للديمقراطية التمثيلية، مثل أشجار الليمون والحمضيات، يمكن ان تُنقل ويعاد زرعها، بشيء من النجاح، في مناخات غريبة، على الرغم من الحقيقة اللافتة، وهي أن الانتقالات كلها لم تجرِ بشكل مخطَّط له - مؤكدة بالتالي، ومرة جديدة، أن من الممكن أحيانًا في أمور الديمقراطية التمثيلية أن تكون الطريق إلى الجنة مرصوفة بنيات جهنمية.

ولم تكن الفورات الثورية التي وقعت في أميركا الإسبانية في القرن التاسع عشر شؤونًا صريحة ومباشرة، وينبغي الانتباه بدقة إلى جدلياتها المشوقة؛ فالتصدعات الأولى تأثرت بالحوادث الثورية التي أطلقها في العام 1807 توغل قوات نابليون بونابرت في أراضي إسبانيا. وجرى في ربيع العام 1808، وعبر توريث سريع، خلع كارلوس الرابع [(594)] وابنه فرناندو السابع [(595)] (الذي اعتقله نابليون وسجنه)، اللذين أجبرهما نابليون على التخلي عن الحكم، ما أدى إلى ما يشبه الفراغ السياسي في المملكة. وملئ ذلك الفراغ أول الأمر من خلال تجييش المشاعر الملكية المحلية، لكن ذلك تبدد بسرعة؛ إذ أثار منح نابليون شقيقه جوزف [(596)] التاج الإسباني شعورًا واسعًا بالمهانة، فاندلعت أعمال عنف في مدريد، وانطلقت شرارة حرب عصابات في مناطق كثيرة غير محتلة في إسبانيا، وأطاحت الحشود الغاضبة، أو علقت على المشانق جميع مسؤولي العهد الملكي الذين تجرأوا على ارتكاب الخيانة بتعاونهم مع الفرنسيين. في غضون ذلك، وفي مسعى للسيطرة على الموقف، عمد بعض السادة الإسبان المرموقين إلى تشكيل العشرات من مجالس الحكم المحلية (الخونتا) [(597)]، وهي عبارة عن هيئات حكم ذاتي تتألف من رجال دين محترمين وأرستقراطيين وموظفين حكوميين ظلوا على ولائهم لفرناندو السابع باعتباره ملك إسبانيا الشرعي. شكلت هذه المجالس قوات عسكرية وسيّرت الشؤون العامة في خلال صيف العام 1808، فيما راحت تبحث عن طريقة لإعادة تكوين نوع من السلطة المركزية يمكنه أن ينسق المعارضة ضد نابليون.

جاء الحل السياسي في أواخر أيلول/سبتمبر 1808، في مدينة أرنخويث [(598)] قرب مدريد، حيث تشكلت حكومة معارضة للعمل على التخلص من المحتلين الفرنسيين. أعلنت الحكومة، التي عمّدت نفسها باسم المجلس المركزي

الأعلى للحكم في المملكة، أن فرناندو السابع هو ملك ذو سيادة على إسبانيا. ووصفت نفسها بأنها وصية إلى حين عودة فرناندو إلى العرش. كانت تلك خطوة مثيرة للاهتمام، لأن المجلس المركزي الأعلى جعل نفسه مصدرًا ثوريًا للشرعية في غياب الملك؛ نسخة مقلوبة من [ثورة الولايات المتحدة] في العام 1776، وضعت فجأة المستعمرات الإسبانية الأميركية على المحك. وأثارت الأخبار الاستثنائية التي كانت تصل تباعًا، متأخرة شهورًا عدة، من طريق البحر، هبات من مشاعر الولاء أول الأمر، فبدا أن الأيدي في أميركا الإسبانية مرتفعة كلها تأييدًا للملك والكنيسة والتقاليد في مواجهة الغزاة الفرنسيين. لكن الأخبار التي وردت عن تأسيس المجلس المركزي الأعلى سببت مفاجأة عظيمة، ممزوجة بارتباك؛ فالأميركيون الإسبان أيقنوا أنه سيُعرض عليهم الآن أن يكون لهم صوت في تقرير مستقبل الإمبراطورية، فعمدت حكومة الثوار في أرنخويث، المصابة تحت وطأة الهزائم العسكرية والمجروحة من عدم قدرتها على اكتساب شعبية، إلى اتخاذ خطوة غير مسبوقة، وهي أنها وجّهت باسم «الملك المحبوب» فرناندو السابع دعوة إلى المقاطعات الإسبانية الأميركية لانتخاب ممثلين عنها، ولـ «تكون جزءًا من المجلس المركزي الأعلى لحكم المملكة من خلال ممثليها» [(599)].

مثّلت هذه الخطوة غير العادية، بإشراك شعوب الإمبراطورية في التصويت عبر القارات لمصلحة النظام الملكي، دور الحيل الشريرة على جميع المعنيين بالقضية، فكان لها أن تسرع معًا نهاية الإمبراطورية واستبدالها بجمهوريات مستقلة. وبين ربيع العام 1809 وشتاء العام 1810، وجدت المنطقة الأميركية الإسبانية كلها، الممتدة من الصحارى الجبلية والشواطئ الفسيحة في سونورا [(600)] [المكسيك] إلى المطر والوحول والثلج الدائم والكتل الجليدية المتحركة في أقصى الأطراف الجنوبية لتشيلي، نفسها مشغولة كليًا بالتجربة الانتخابية التي كانت تجربتها الأولى والأكبر على الإطلاق، في الحكم الذاتي التمثيلي، وكان فيها، بشكل طبيعي، عددٌ من التعثّرات. تسببت الأحكام الانتخابية بالضيق من بين مجالس شعبية كثيرة نشأت في المقاطعات. ووصف المرسوم الأصلي الصادر في كانون الثاني/يناير 1809، والذي دعا إلى المشاركة، المنطقة بأنها «النطاق الشاسع والثمين الذي تمتلكه إسبانيا»، لكن ذلك ناقض وجهات نظر أميركيين كثر يكرهون حديث «المستعمرات»، ويصرون بدل ذلك على أن هناك مساواة جوهرية بين «الإسبانيات» أو «الإسبانيا ذات العالمين».

الخريطة (5-1)



الولايات الملكية والمحميات العامة في أميركا اللاتينية، في العام 1800 تقريبًا.

جرى الملح عميقًا في جروح الوطنيين من الأميركيين الإسبان، الذين أغاظتهم حقيقة أن مجالسهم المتمردة، والتي كانت منسوخة عن طراز البلد الأصل، كانت مجبَرة على التقيد بقرار المجلس المركزي في مدريد بحصر التمثيل في الولايات الأربع التي يديرها نواب للملك: إسبانيا الجديدة [(601)] وغرناطة الجديدة [(602)] والبيرو [(603)] ولابلاتا [(604)]، وخمس محميات عسكرية يقودها جنرالات هي: كوبا وبورتوريكو وغواتيمالا وفنزويلا وتشيلي. وكانت مساحات واسعة تضم كثيرًا من السكان خارج المناطق المشمولة بالتصويت (الخريطة (1-5)). وزاد المجلس المركزي الأمر صعوبة من خلال منح كل منطقة محظوظة ممثلًا واحدًا - على النقيض من وجود ممثلين لكلٍّ من المجالس الـ 13 التي تمثّل مناطق إسبانيا نفسها - على الرغم من أن عدد السكان في أميركا كان أكبر كثيرًا. وبدأ عدد كبير من الناس في أميركا الإسبانية في السؤال عن أي نوع من المساواة في مملكة تمتد على نصفي الكون، تكون في وجود 9 ممثلين في مقابل 26 ممثّلًا.

تبين أن أكثر من مئة مدينة في أميركا الإسبانية شاركت في الانتخابات، وهي مشاركة أكبر قياسيًا من المشاركة في إسبانيا، البلد الأصل، لكن الأساليب الانتخابية الغامضة والخرقاء أثارت الامتعاض؛ إذ كان التصويت معدًا بطريقة تفضّل أوليغارشية الأثرياء المرموقين عمومًا، في القليل من «المدن الجيدة»، فكان يجري في البداية اختيار لائحة (يطلَق عليها اسم (terna)) تضم ثلاثة مرشحين يختارهم أعضاء كل مجلس محلي في كل دائرة تجري فيها الانتخابات، ويجري اختيار المرشح النهائي في كل مدينة بالقرعة، وفق القول إن الرجل يختار والله يقرر (يُلاحظ التماثل هنا مع الانتخاب بالقرعة في اليونان القديمة، وهو طريقة كانت موضع إشادة، كونها تتفادى الفئوية وتتيح في الوقت نفسه المجال لتدخّل العناية الإلهية، التي هي الضمانة الأقصى للقانون الطبيعي). وكانت هناك بعد ذلك محطة ثانية لغربلة المرشحين المحتملين [الذين اجتازوا المرحلة الأولى]، وكان نائب الملك في الولايات، أو الجنرال

الحاكم في المحميات، يقوم، بعد مشاورة الرجال البارزين في المدن الرئيسة، باختيار لائحة فيها ثلاثة أسماء من قائمة المرشحين الذين اختارتهم المدن، ويجري بعدها السحب النهائي بالقرعة لاختيار الممثل الوحيد الذي تعتمده الولاية أو المحمية لتمثيلها في المجلس المركزي.
انتمت هذه الآليات النخبوية إلى النظام الإمبراطوري القديم، وكذلك فعلت نتائج الانتخابات. ونظرًا إلى أن الممثلين يغيبون فترات زمنية طويلة، كان الممثل الأنموذجي (يسمّى: [(605)] procurador، وهي الكلمة نفسها التي استُخدمت أولًا في برلمانات ليون وقشتالة) رجلًا بلا التزامات أسرية، مثل كاهن ذي تعليم عال، أو موظف مدني حاصل على شهادة جامعية، ويستند إلى دعم نظام من الرعاية يديره رجال شرفاء يسيطرون على الهيئات المحلية والمجموعات العائلية. وكان هؤلاء الممثلون ينتمون إلى الأوليغارشية الموالية للإمبراطورية بشكل حاد. لذلك، سبّب الإدراك المتزايد بأن المجلس المركزي غير ممثل [لفئات الشعب] المتاعب، وأثبت في النهاية أنه مهلِك للإمبراطورية.
انبثقت المتاعب جزئيًا من حقيقة عدم وصول أيٍّ من الممثلين الأميركيين إلى إسبانيا في الوقت الملائم كي يحتل مقعده في المجلس المركزي، الذي مارس سلطته حتى كانون الثاني/يناير 1810، أي أكثر من سنة واحدة بقليل. تعززت هذه المهزلة من خلال النزاعات الحزبية التي عصفت بكثير من دوائر المدن والبلدان المستعمرة. وشكلت العائلات الكبيرة، التي تترابط بعلاقات قرابة وصداقة وثراء، ما يشبه شبكات حماية متبادلة، وكانت المفاجأة أنها لم تكن تريد التخلي عن نفوذها، بالتالي اتخذت، ببساطة، موقفًا من خصومها. انقلبت تلك الانقسامات إلى تُهم بصرف النفوذ، لكن كانت هناك أيضًا خلافات انطلقت بين الداعين إلى مزيد من الثقة في المجلس المركزي والداعين إلى الإقلال من تلك الثقة، و- ما كان جديدًا بالنسبة إلى المستعمرات - مشاحنات دارت حول شرعية المبدأ التقليدي للتمثيل الذي يفترض أن الممثل يمتثل في النهاية لمملكة تقوم على التقاليد هي الآن بلا ملك. وربما بدت الملكية التمثيلية معقولة بعض الوقت، لكن بصرف النظر تمامًا عن الصعوبة في التوفيق بين التمثيل والتاج (بوصفه هبة إلهية) - وهي المشكلة التي واجهت في الأصل الملك الشاب ألفونسو التاسع في ليون - كانت هناك أيضًا مشكلة استراتيجية جدية، هي ببساطة، قضية ما إذا كان ممكنًا أم لا إعادةُ بناء الملكية باستخدام أساليب الملكية القديمة.
فاقمت الإشارات المتناقضة الواردة ببطء من إسبانيا المشاكسات المتقطعة، فجاءت أولًا أخبار عن تخطيط المجلس المركزي لانتخاب مجلس برلماني (cortes) جديد، ثم عُلم أن المجلس المركزي عيّن ممثلين بديلين [من الممثلين المنتخبين محليًا] مخولين صلاحيات التعامل مع قضايا أميركا الإسبانية، على قاعدة أن الحرب مع نابليون وقيود الوقت لا تسمحان بتشكيل مجالس حكم ذاتي وانتخابات مستقلة في المقاطعات. هذا وأضعف تجاهل المجلس

المركزي قوة الولاء في أميركا الإسبانية، مقصودًا كان أم لا، قضية الملكية فعليًا. ثم جاءت الأخبار المذهلة من مدينة قادس المحاصرة، فعُلم أن مواطنيها ساندوا ثورة دستورية انفجرت في أيلول/سبتمبر 1810، بقيادة شخصيات عدة مثل خريج القانون والشاعر الجليل من مدريد مانويل خوسيه كوينتانا (1772-1857) (الصورة (5-1))، الذي أعلن أنه يؤيد استقلال المقاطعات بشدة، وكتب: «من الآن فصاعدًا، [يا أيها] الأميركيون الإسبان، أنتم ترتقون إلى مصاف الرجال الأحرار، ما عدتم كما كنتم في السابق، أنتم الذين كنتم حتى عهد قريب تحت نيرٍ أثقل كثيرًا لأنكم بعيدون من مركز السلطة، يُنظر إليكم بإهمال، مجروحين بالطمع، مدمرين بالتجاهل». وخلص إلى القول: «تذكروا ... ما عاد مصيركم معلَّقًا بوزراء ونواب ملك أو حكام، مصيركم الآن بأيديكم» [(606)].

الصورة (5-1)



مانويل خوسيه كوينتانا الذي توّجته إيزابيل الثانية شاعرًا للوطن. من رسم معاصر.

نتج من الارتباك السريع الانتشار، الممزوج بـ «فلفل» نصائح الشعراء، فتْح هوة بين إسبانيا، حيث بدأت مقاومة الإمبراطورية، والأميركيين الإسبان الذين تباطأ ولاؤهم لملكية افتراضية. وفي تناقض مباشر مع معارضة السادة الثائرين في فيلادلفيا للإمبراطورية البريطانية، نظر الأميركيون الإسبان إلى أنفسهم باعتبارهم موالين متحمسين - لشيء من الوقت. لكن من بين أكثر التحولات الجدلية غرابة في علاقاتهم المتوترة والمختلة مع إسبانيا كان عروجهم إلى التمرد، فتلخص مجمل موقفهم عمومًا في الالتزام اللصيق بحرفية المثل الشعبي الإسباني القديم Ni quito Rey, ni pongo Rey (أنا لا أعزل الملك، ولا أنا أتوج الملك)، وكان لا بد لشيء أن يحدث في مواجهة هذا الموقف غير القابل للعمل.

مثّلت الانتفاضة الصادمة في فنزويلا عيّنة عن المقبل من الحوادث بشكل مأساوي؛ ففي نيسان/أبريل 1810، صوتت النخبة المختلطة عرقيًا في كراكاس، وفي اجتماع علني في المدينة، على عزل الحاكم، معلنة نفسها مجلسًا مستعدًا للحكم باسم الملك المنحّى فرناندو السابع، ما تسبب في نشوب نزاع فوري. وفي 5 تموز/يوليو 1811، أصدر مجلس تمثيلي مجتمع بدعوة من مجلس المدينة (cabildo) إعلان الاستقلال بلهجة عنيفة كانت نسخة كاثوليكية عن إعلان الاستقلال الأميركي في العام 1776، وإعلان انفصال المقاطعات المتحدة في العام 1581 [استقلال مقاطعات الأراضي المنخفضة]:

«باسم الله تعالى، نحن، ممثلي المقاطعات المتحدة في كراكاس وكومانا وباريناس ومارغارتا وبرشلونة وماردة وترجيلة ... نؤمن بأن من غير الممكن بل ويجب ألا نبقي على العلاقات التي ربطتنا بالحكومة في إسبانيا، وبأننا أحرار، كسائر شعوب العالم، ومؤهلون لعدم الاتكال على أي سلطة غير سلطتنا...» [(607)]. وفي نهاية العام 1811 تقريبًا، وقبل بضعة أيام من عيد الميلاد، أُقر دستور جديد لدولة فنزويلا، فبدأ ما يسميه بعض المؤرخين الفنزويليين [عهد] الجمهورية التافهة: تافهة لأن سرعان ما أعلنت مجالس ثلاث مدن رئيسة (كورو وماراكايبو وغوايانا) أنها تؤيد استمرار حكم جوزف بونابرت. وانطلقت هبّات ولاء مماثلة بين العامة الذين لا يثقون في نيات النخب الجمهورية البيضاء. لكن في ما يشبه معجزة حدثت، دمر زلزال قوي مناطق نفوذ مؤيدي الاستقلال، ولم يمس تقريبًا المناطق التي يسيطر عليها الموالون.

شعر ملكيون كثر بأن حتى قوى الطبيعة والله كانا يتآمران ضد الحكومة التمثيلية المحلية [العازمة على الاستقلال]، بيد أن الآمال بأن ثالوث الملكية والله والطبيعة هو الآن بمنزلة الثالوث المقدس الجديد على الأرض الأميركية الإسبانية كان مصيرها السحق في أواخر العام 1812، عندما دخل فنزويلا جيش بقيادة سيمون بوليفار (1783-1830)، «المحرِّر» - كما صار معروفًا - الذي كان فيه كثير من شخصية جورج واشنطن، الثري صاحب مزارع كاكاو، والأرستقراطي الكثير الأسفار، والجنرال ذو الحضور الهائل الذي علّم نفسه في الميدان وفهم بشكل جيد الأهمية التاريخية للثورتين الأميركية والفرنسية، وكان يفضّل اتحادًا فدراليًا للأميركيين الإسبان، لكن شُبّهت مساعيه لتحقيق رؤيته الجريئة لاحقًا، بمساعي من يحرث البحر، غير أن ذلك الحارث، الذي أعلن «الحرب حتى الموت» ضد حكام فنزويلا الاستعماريين، بهجوم صاعق عبر جبال الأنديز للاستيلاء على كراكاس التي تحولت إلى عاصمة الجمهورية الجديدة الثانية، مركز الفدرالية الجديدة للولايات الفنزويلية. وحسم الانتصار سمعة بوليفار باعتباره شخصية عظيمة تجسد الاستقلال الأميركي الإسباني. وأطلق الانتصار موجات شعبية من المشاعر الجمهورية ضمنت ردة فعل باردة جدًا على عودة فرناندو السابع إلى العرش، في العام 1814؛ إذ ساد شعور

على نطاق واسع بأن إعادة إحياء الملكية في شبه الجزيرة الإسبانية ارتداد، ومنعطف نحو الاستبداد المطلق. وعزز الانطباع الشعور المشترك بالبُعد الجغرافي عن شبه الجزيرة. وفجأة، انقلب الطغيان القديم للمسافة إلى شعور جديد بأن المسافة عدوة الطغيان، وهكذا بدأت ثورة متناقضة كليًا تؤيد الحكم التمثيلي - كفاح ضد ملكية إمبراطورية كان فيه أكثر من تشابه عابر مع القيم الجمهورية للثوريين الأميركيين.

حراثة البحر

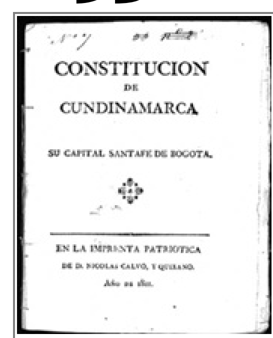
أطلق التسلسل شبه المجنون للحوادث التي نجمت عن الغزو النابليوني لشبه الجزيرة الإسبانية شرارة المقاومة المعادية للإمبرطورية، لا في فنزويلا فحسب، بل في أميركا الإسبانية كلها، التي بدأت، على وجه العموم ومع الاستثناء الكبير المتمثل في البرازيل - التي بقيت، بفضل التقلبات المذهلة لذلك الوقت، ملكية عبودية تعتمد على البرتغال بين عامي 1822 و1889، أي إلى حين أصبحت جمهورية [608] - على طريقتها التي لا تضاهى، في حراثة البحر، بحثًا عن أشكال جديدة من الحكم الذاتي التمثيلي التي تحولت لاحقًا إلى أنواع من الديمقراطية التمثيلية محلية الصنع.

استمرت هذه المغامرة اللافتة بين عامي 1810 و1830، وحوّلت أميركا الإسبانية إلى الموقع المتمتع بالحرية أكثر من أي مكان في العالم، أقله على الورق. وكانت الثورات الدستورية شؤونًا أصيلة، على الرغم من الصيغة الواضحة لكل من الولايات المتحدة وأوروبا فيها. الولايات المتحدة وأوروبا كانتا مكتوبتين على كل وجهها. وأثبتت تلك الثورات، في ما يتعلق بأمور التفكير الدستوري، أن أميركا الإسبانية كانت من الناحية الجوهرية جزءًا من منطقة النفوذ الأطلسية، حتى أنها كانت تشكّل رأس حربة في ذلك الشأن. وعلى الرغم من أن النضالات في سبيل الاستقلال الدستوري كانت متأثرة تأثرًا شديدًا بأشعار البدايات المنعشة التي أنشدتها الثورة الفرنسية (ذلك تناقض رائع، إذا افترضنا أن الاضطرابات الأولى انطلقت تضامنًا مع الملكية الإسبانية، في مواجهة الجمهورياتية الفرنسية)، فإنها تشكلت كذلك من خلال القوافي التي كتبتها المقاومة الأميركية للإمبراطورية البريطانية. وكانت مبادئ الاستقلال والاتحاد والكونفدرالية والاستقلال وفصل السلطات موضع مديح يُسمَع في جميع أنحاء القارة. كان هناك أيضًا تعبير عن التقدير العميق والتضامن مع الدستور غير المكتوب القائم على حرية الصحافة والحياة العامة المستقلة في إنكلترا، ينتشر عبر الصحف، مثل صحيفة خوسيه ماريا بلانكو وايت [609] المعروفة باسم الإسبانيول (El Español). وتغذت الثورات أيضًا من المشاعر القوية نحو الحكم الذاتي المحلي؛ مشاعر موروثة من النظام القديم للمملكة الإسبانية، وأساسًا، من المجالس الريفية للرعاة ومربي المواشي، ومن البرلمانات التي نبعت أولًا في ليون وقشتالة.

كانت الإصلاحات البلدية التي باشرها الملك كارلوس الثالث في العام 1767 مهمة بشكل خاص، لأنه كانت لها في الأوضاع الجديدة نتائج ثورية؛ فهي أوجدت، من خلال السماح بالانتخابات غير المباشرة للمفوضين وأعضاء المجالس المحلية من هيئات تشاورية محلية من المواطنين معروفة باسم الأهالي (vecinos)، سابقةً للحالات الأكثر جرأة في تنظيم النشاط العام للمواطنين الأميركيين الإسبان أنفسهم. وهذا ما حدث بالضبط، على سبيل المثال، في خلال الفترة 1810-1812، في مدن عدة في كولومبيا، ابتداءً بإعلان جريء للاستقلال عن السلطات الإسبانية أصدره مجلس ممثلين في 20 تموز/يوليو 1810 في بوغوتا، التي سرعان ما أصبحت عاصمة دولة كونديناماركا [(610)] المستقلة حديثًا ((الصورة (5-2)). وبفضل الطَعم السائد للحكم المجلسي، رأى المواطنون المحليون؛ السادة الذين كانوا أربابًا لعائلات قائمة ومالكة للأرض، أنفسهم ذوي حق، على قدم المساواة، لانتخاب ممثلين لهم تكون مهمتهم وضع دستور جديد والدفاع عنه.

جعل الأثر المتراكم لهذه الشبكة المعقدة اللافتة الثوريين المحليي المنشأ في أميركا الإسبانية حسّاسين بشكل غير عادي تجاه مخاطر السلطات المركزة

الصورة (5-2)


CONSTITUCION
DE
CUNDINAMARCA
SU CAPITAL SANTAFE DE BOGOTA.
EN LA IMPRENTA PATRIOTICA
DE D. NICOLAS CALVO, Y QUIXANO.
Año de 1811.

غلاف ما يُعتقد أنه أول دستور لأول دولة أميركية إسبانية، كونديناماركا، وهو الذي صيغ وأُقر في بوغوتا في تموز/يوليو 1811.

للدولة، في خلال المرحلة الثورية الانتقالية، مثل ذلك النمط الفرنسي الذي كان موسومًا بالإرهاب، ومن ثم بالاستبداد النابليوني الذي أطلق ثورتهم بالذات. كانت الخطوات الأولى نحو الديمقراطية التمثيلية في أميركا الإسبانية مثيرة للانتباه، ومهمة تاريخيًا. وأثبتت أن المنطقة لم تكن «غريبة»، بمعنى أنها لم تكن غير متصلة بالنفوذ أو التطورات الأوروبية، وليست نسخة ضعيفة أو تقليدًا هاويًا للتاريخ الأوروبي المبكر. وُلد شيء جديد في أميركا الإسبانية، ومن المبالغة القول إن الثورات في أميركا الإسبانية كانت ثورات ضد الثورة الفرنسية، لكن شذرات الحقيقة في تلك المبالغة تساعد في شرح لماذا صيغت الدساتير المتطرفة بسرعة في القارة (انتظرت الباراغواي، بشكل غير

عادي، حتى العام 1840)، على الدوام من أجل الهدف المعلن في تعريف «الحرية» و«الاستقلال الوطني» الجديدين وغير المتوقَّعين، ومن أجل حمايتهما من ارتدادات مستقبلية نحو الاستبداد. من الأهمية القصوى أن في الوقت الذي كان العالم الغربي، باستثناء الحالة المدهشة في الولايات المتحدة، يؤيد الملكية، لم تعتمد أي واحدة من الثورات في أميركا الإسبانية صراحةً النظام الملكي أو الشمولية، أو أي مزيج منهما. وكان هدف الثوار المعلن في كل مكان هو «حكومة حرة» و«استقلالًا وطنيًا». وهُم أرادوا إقامة دول مستقلة مبنية على دساتير مصممة بصورة جيدة. وكان المتوقَّع ألا تترك هذه الدساتير مجالًا للحكم الاعتباطي، لأنها ببساطة أقرت فصلًا صارمًا بين السلطات - لذلك كانت الفدرالية مفضلة - وتخضع في النهاية للتمثيل الشعبي والتحكم في السلطة التنفيذية، من خلال انتخابات منتظمة.

رأينا في حالة الولايات المتحدة أن التمثيل الشعبي كان مفهومًا ملتبسًا، عمل في أميركا الإسبانية كمبدأ، بالطريقة نفسها تقريبًا التي عمل فيها إبان مرحلة جمهورية الأسياد من الثورة الأميركية. تباهى أنصار الدول الجديدة في أميركا الإسبانية تكرارًا بأن هذه الدول تأسست على التعبير الحر عن الاتفاق بين أفراد متعاقدين يشكلون «شعبًا» أو «أمة». كان ذلك من وحي الخيال بالتأكيد؛ إذ لم يشعر الناس في القارة (كان هناك حوالى 20 مليون نسمة في فترة الاستقلال) حتى وقت متأخر كثيرًا بأنهم «كولمبيون» أو «كوستاريكيون» أو مواطني «المكسيك» (التي امتدت حدودها من بَنَما إلى [ولاية] أوريغون) [611].

على الرغم من ذلك، كان لوحي الخيال تأثيره؛ إذ جعل الأمر يبدو أن رعايا جددًا، تُطلَق عليهم أسماء متنوعة: «الشعب»، «الأمة»، «المواطنين»، «الرجال الأحرار»، صاروا الآن يتحكمون في مصيرهم على الأرض. بدا أن الدساتير التي كُتبت بعد العام 1810 تؤكد نقطة أن ميثاقًا تأسيسيًا جديدًا قلب العالم الجديد لأميركا الإسبانية بشكل جوهري. وكان الاستثناء الذي يثبت القاعدة انتخابات العام 1822 إلى الكونغرس التأسيسي للإمبراطور أتوربيدي [612] في المكسيك، والتي شهدت حق التصويت لجميع الذكور تقريبًا، ونوعًا من النمط الفدرالي الأميركي يجتمعان مع قائد عام (generalísimo) معيَّن ذاتيًا، وتمثيل على مستوى المدن والمقاطعات والطبقات والمهن، وتمثلت الحالة الشاذة الأخرى في صمت صنّاع الدساتير حيال النساء اللواتي كان ينظر إليهن كما لو أنهن ممتلكات صامتة غير مرئية وغير جديرات بالتمثيل. لكن جرت، خلاف ذلك، إزالة كل التفرقة القانونية على أساس الطبقة والممتلكات بين الرجال، وجرى الغاء العبودية والتمييز القانوني بين المؤمنين بالكاثوليكية وغير المؤمنين، ومرة أخرى، كان الإعلان الديني الحماسي للإيمان في حفل تقديم الدستور الأول في فنزويلا في العام 1811، الاستثناء الذي يثبت القاعدة. كانت أيام الدستور قد ذهبت إلى الأبد، إلى عالم الصراع بين الأسر الإقطاعية والحكام المتعطشين للذهب والحكام المستعمِرين القساة. الناس كافة، حتى

سكان أميركا الأصليون، اعتبروا متساوين أمام القانون. لقد كانوا مواطنين أحرارًا، لا تابعين كأشخاص ملتصقين بسفينة العرش الملكي الغارقة. وقد نالوا الحق في الاقتراع والعيش في جمهوريات ديمقراطية ذات سيادة تحت سمة جديدة من حكومة ديمقراطية تمثيلية بانتخابات دورية وحريات أساسية للجماعات المتنوعة، ومجلس نيابي حر، وصحافة حرة.
حدد دستور فنزويلا الأول (في العام 1811) المسار، متوخيًا دولة فدرالية ذات سلطة تنفيذية ثلاثية، وسلطة تشريعية ذات مجلسين يتألفان من ممثلين منتخبين من «الشعب»، منح حق التصويت لجميع المواطنين الذكور، ومن ضمنهم «الأحرار» المختلطون عرقيًا، والملونون «الأحرار» الذين بلغوا العشرين سنة من العمر (والأصغر سنًا إن كانوا متزوجين)، والناعمون بأموال أو بملكيات صغيرة (بقيمة 600 بيزو [(613)] للعازب، و400 بيزو للمتزوج). ونصت المادة الثانية من الدستور الأول في تشيلي (في العام 1812) على أنه «ينبغي للشعب أن يضع دستوره من خلال ممثليه»، مضيفة أن «جميع سكان الوطن ’الأحرار‘ يتمتعون بحقوق سياسية متساوية لأن ’الجدارة والفضيلة فحسب تجعلان الأفراد يستحقون شرف العمل من أجل وطنهم الأم‘». وجرى (في العام 1823) تأطير الدستور الأول لجمهورية البيرو التي صُممت نظامًا ثنائيًا من الحكم الشعبي، ضمن المبدأ نفسه: «تكمن السيادة أساسًا في الأمة، ويمارسها المسؤولون الرسميون الذين فوضت إليهم الأمة سلطاتها» (المادة الثالثة).
كيف كانت الأمة أو الشعب يعرّفان ويتحددان؟ كان الجواب في الحالة البيروفية بين الأكثر حذرًا في المنطقة كلها. وكانت الأمة تضم من هم «مواطنون» فحسب، أي الرجال الذين ولدوا في البيرو أو حصلوا على جنسيتها، والمتزوجين أو الذين بلغوا الخامسة العشرين من العمر، ويجيدون القراءة والكتابة، ولديهم بعض الأملاك، أو الذين يزاولون مهنة أو يعملون في قطاع صناعي منتج. كان أفق الحقوق السياسية في البيرو مقيدًا أكثر من ذلك عبر تشكيلة من الشروط المسبقة المعلنة التي كانت مصمَّمة لتشجيع «الصناعة والعمل، القاعدة الصلبة للحقوق المدنية الحقيقية»، وكان الخدم والمدينون والمعلنون إفلاسهم والمجرمون والعاطلون من العمل، بمن فيهم غير القادرين على العمل بسبب إعاقة جسدية أو خَلقية، والمقامرون والكحوليون والرجال الذين تركوا زوجاتهم أو الذين فشلوا في القيام بالتزاماتهم العائلية أو الذين يعيشون «حياة مشينة» أو الرجال الذين يُضبطون وهم يتاجرون بأصواتهم، محرومين من المواطنية. كذلك كان هنود البيرو [السكان الأصليون] محرومين من المواطَنة لسبب غير بسيط، وهو مخاوف البيض من احتمال عدم ولائهم للجمهورية الجديدة، إذ كانت ذكريات الثورة الهندية الكبيرة في عامي 1780 و1781 بقيادة توباك أمارو [(614)]، مع سجلاتهم المعروضة في خلال الكفاح من أجل الاستقلال، في القتال بشكل أكبر إلى

جانب الملك الذي استخدمت قواته قبضتها القوية على البيرو لتجنيد الهنود كمقاتلين. هكذا، وبصورة إجمالية، كان حق التصويت في البيرو مقتصرًا على المواطنين الذكور البيض الذين لديهم ممتلكات قيمتها 300 بيزو، أو الذين يتمتعون بمنزلة «أستاذ علوم عام» - حوالى خمسة في المئة من مجموع السكان.
كانت رؤية الحكم الدستوري في أماكن أخرى، كالأرجنتين مثلًا، ولا سيما في عدد من مقاطعاتها، أكثر جرأة ممّا في البيرو، إلى درجة أن المواطَنة والحقوق السياسية كانت متطورة بشكل أعلى قياسًا إلى ذلك الزمن، من أي مكان آخر في العالم. وأعلن قانون بيونس أيريس الصادر في آب/أغسطس 1821 أن «حق التصويت هو لكل رجل حر، مولود في الوطن أو مجرد مقيم، ممن بلغ العشرين من العمر أو أكثر أو أقل، وإن كان متزوجًا». ولم يقتصر حق الانتخاب على المواطنين الإسبان، بل شمل أيضًا الخدم من الذكور والعمال المياومين. وذهب صانعو الدستور أبعد من ذلك في مقاطعات عدة، كما في سانتا في، حيث منح نظامها الأساسي الموقت (Estatuto Provisorio) في العام 1819 (بتأثير قيادي من شخصيات من مثل الدون إستانيسلاو لوبيز) الجنسية لجميع الرجال البالغين بصرف النظر عن مستواهم الطبقي أو التعليمي؛ كان حق التصويت ممنوعًا بشكل صريح على من كانوا مثقلين بديون عامة، و«أعداء قضية أميركا العامة، أو قضية محددة تخص المقاطعة» [(615)]. ثم اعتمد القانون الانتخابي لمقاطعة سالتا في شمال البلاد الصادر في العام 1823، الخط نفسه، فمنح حق التصويت لجميع رجال أميركا الإسبانية السابقة، وفعلت المقاطعة الغربية مندوزا الأمر ذاته (في قانونها الانتخابي الصادر في أيار/مايو 1827)، باستثناء أن واضعي دستورها استبعدوا عن هذا الحق بشكل صريح «المشردين المعروفين والمفلسين المعلنين»، والعبيد، كتذكير بالإشارات التعريفية إلى جميع الرجال في خلال تلك المرحلة، وكانت تحكم على عمال السخرة ذوي البشرة السوداء بأنهم قاصرون وليسوا رجالًا حقيقيين.

الزعماء

كانت المداعبة الأميركية الإسبانية للحكم الذاتي في الربع الأول من القرن التاسع عشر مذهلة، لكنها ملغّزة بالتناقضات المحيرة؛ إذ كانت التغييرات الدستورية مثيرة للإعجاب بالمقياس العالمي، لكنها عملت بشكل غريب ضد الديمقراطية ولمصلحة رجال أثرياء متعطشين للسلطة؛ رجال ذوي طموحات سياسية كان الحكم القائم على الممثِلين المنتخبين بالنسبة إليهم مجرد وسيلة لضمان إخضاع (*subordinación*) الممَثَلين: ضمان رضوخهم للحكام السياسيين وقبولهم الصامت للتوزيع غير العادل للثروة بشكل هائل.

كيف كان ممكنًا للحكم التمثيلي في عصر «الشعب» أن يساهم في خضوع الشعب؟ لماذا جاءت الدساتير المكتوبة والانتخابات المنتظمة قبل الديمقراطية التمثيلية كثيرًا في هذا الجزء من العالم؟ هل كان ذلك يعود إلى أن المنطقة كانت مشوَّهة بأسواق ضعيفة وفقر واسع الانتشار، أو لأن معظم الأميركيين الإسبان لم تكن لديهم تجربة سابقة مع الحكم التمثيلي، باستثناء المستوى البلدي، أو ربما لأنه لم يسبق لهم أن ذاقوا الديمقراطية، على سبيل المثال، لأنهم كاثوليك غير متعودين على مساءلة سلطات البابا والكهنة (كما كان يقال غالبًا)؟

تبرعمت البذور الديمقراطية في أميركا الإسبانية في الحقيقة، لكننا على وشك أن نرى أن ذلك حدث بطرائق محيرة ومطوّلة، ابتداءً من حقيقة مذهلة: سلّمت التجارب الشجاعة، التي أطاحت الملكية في خلال معظم القرن التاسع عشر، السلطة إلى نخب محلية الصنع تتقن فن استخدام أشكال مبسطة من الحكم التمثيلي لتحصل على ما تريد في العالم. وأيدت هذه النخب الحكم التمثيلي، بدءًا من الدساتير الخلّاقة في كونديناماركا وفنزويلا في العام 1811، ليس بسبب شيء من الالتزام النظري المخلص لمبادئ المشاركة وممارساتها في السلطة، والحكومات الخاضعة للمحاسبة الشعبية، والمساواة السياسية. مثلما كان صحيحًا أن الأوليغارشيين كانوا معادين لاستعادة الملكية (وأنهم فشلوا حيث حاولوا أن يفعلوا ذلك، كما في المكسيك)، كان صحيحًا أيضًا أن هذه النخب تعاطت مع كلمة «يعقوبي» [(616)] كما لو أنها إساءة، وهُم رفضوا على الورق الاستيلاء المجرد من المبادئ على السلطة، إذ كانوا يعرفون أنه سيطلق شرارة الحرب الأهلية التي تتغذى على الخصومات المستمرة بين العائلات الكبيرة والنافذة الأسيرة لأحقادها القديمة. ويجب أيضًا ملاحظة أن هذه النخب كانت تخشى السلطة المكثفة، وكانت لها مشاعر تعاطف قوية مع الحكم الذاتي المحلي الموروث من النظام القديم للمملكة الإسبانية. ومع أنها كانت تعرف، وأحيانًا تعبّر، عن أن الحكم من خلال الممثلين المنتخبين يمليه الحجم الجغرافي، فإنها لم تكن تفكر عادة من هذا المنطلق أيضًا.

لماذا وافقوا إذًا على الحكم التمثيلي؟ كان دافعهم إلى كتابة الدساتير واعتماد الانتخابات مباشرًا وصريحًا بشكل مثير للصدمة. ولم تكن لديهم الرغبة في استعادة الملكية، بالضبط لأنهم خلصوا عبر خبرتهم الذاتية إلى الاستنتاج السياسي القائل إن من الأفضل تكريس التفاوت في الثروة الاجتماعية والنفوذ من خلال حكم يقوم على التمثيل. وكان الحكم التمثيلي باسم الشعب طريقة لحكم يمكن أن يسمّى «ديمقراطية الزعيم»، بالنسبة إليهم هو شكل الحكم الأفضل، لأنه يسمح للرجال المتفوقين بأن يحكموا، وبأن تكون سلطتهم مسنودة إلى دساتير مكتوبة وانتخابات عامة، ومدعومة بالقوة العسكرية.

ماذا تعني ديمقراطية الزعيم في هذا السياق؟ إنها كانت نوعًا فريدًا من الديمقراطية التمثيلية في أميركا الإسبانية، ونمطًا منحرفًا من جمهورية أوليغارشية جذورها في الشعب، وهو أسلوب هجين من الحكم القائم على زعماء أثرياء نافذين ورجال مهابين يحلو لهم أن ينظروا إلى أنفسهم في مرآة الناس الذين يتحكمون فيهم. كانت ديمقراطية الزعيم ديمقراطية في المظهر فحسب، وهي في الحقيقة حكم أولئك الذين يعتبرون أنفسهم «الأفضل». كان الجميع في القارة كلها يعرفون أن الحديث عن «الأفضل» كان طريقة فاخرة للإشارة إلى الرجال البيض الأثرياء والنافذين وأصحاب الأملاك والعلاقات؛ الرجال الذين يُفترض أن يكونوا محترمين ومرهوبين. كان «الأفضل» في بعض الأنحاء، مثل تشيلي، يعني الأوليغارشي من عائلة تملك أراضي، وكان يعني في أنحاء أخرى، كما في بيونس أيريس مثلًا، الرجال المرموقين في المدن والبلدات الرئيسة وضواحيها؛ وهُم رجال أثرياء ترتبط مصالحهم بملكية الأرض أو بالقطاعات الاستثمارية الإنتاجية والتجارية. في كلٍّ من هذه الحالات، كان يُطلَق على الأفضل اسم العزيز الجانب (*parte sana*) أو الأعيان (*personas principales*)، أو كانوا يُعرفون بـ «العائلات المشهورة» التي يتزعمها رجال مبجلون كانوا يعتبرون أنفسهم أرفع منزلة من البقية، بصفتهم الأقدم والأكثر بروزًا في مدنهم، أو مناطقهم. كما كان ملّاك الأراضي والتجار ورجال الدين والعسكريون فخورين بأنسابهم، ويعزون ثرواتهم الطائلة وأبناءهم وبناتهم وسلوكاتهم العائلية وخصائصهم الشخصية إلى المجد والكرامة، فاستذكر بعضهم بيسر وفخر إيمان أجدادهم بما أسموه الميثاق (pactismo)، وهو مبدأ أن الملك والمملكة متلاحمان معًا عبر التقيد المخلص والمتبادل بالحقوق والواجبات. كانوا في ظل الأوضاع الجديدة يعتبرون أنفسهم أوصياء على الميثاق الجديد، كأرستقراطية جديدة مهمتها الدفاع عن الجمهورية الجديدة من احتمال التعفن والتفسخ التي تسببها قيم العامة ومصالحهم.

وقفت خلف تلك العائلات القديمة - وغالبًا اعتلتها - صورة القائد القوي، المعروف باسم «كوديلو» (caudillo)، أي الزعيم، وتعود جذور الكلمة ذاتها إلى المفردة اللاتينية [(617)] capitellum، أي «رئيسة»، وهي صيغة التصغير لكلمة رئيس caput، أي رئيس أو رأس. وأشارت إلى القادة السياسيين الذين نبتوا في جميع أنحاء القارة وأصبحوا الآن شخصيات مألوفة في تاريخها المضطرب، مثل أنطونيو لوبيز دي سانتا آنا [(618)]، الذي اشتهر بخسارة نصف ساقه اليسرى ونصف بلده المكسيك أمام الولايات المتحدة في أربعينيات القرن التاسع عشر، وخوان فاكوندو كيروغا [(619)]، الذي ضمنت له طباعه السيئة وتهديداته العنيفة الربح على طاولة القمار، ومواطنه الأرجنتيني خوان مانويل دي روساس [(620)] الذي لم يكن لقبه «روساس الدموي» غير ذي صلة بالحقيقة (على حد تعبير أحد نعواته)، حيث إنه حين كان في منفاه في إنكلترا، كان يبدو «أكثر سعادةً عندما يعتلي صهوة حصانه ويعطِي الأوامر» [(621)]. ثم كان هناك

زعماء مثل أندريس سانتا كروز [622] الذي أثبت في خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر للمختلطين عرقيًا أن الشخص الذي هو من أصول أوروبية وهندية [أصيلة] (*mestizo*) يمكنه أن يحكم كونفدرالية تضم بوليفيا والبيرو. وكان هناك أيضًا [المغامر] وليام ووكر [623] الـ «غرينغو» الذي يبلغ وزنه 100 رطل (45 كغ) المناصر للعبودية من مدينة ناشفيل [في ولاية تينيسي الأميركية] الذي حقق حلمه بالتغلب على ضعفه وأعلن نفسه رئيسًا لجمهورية نيكاراغوا، ولكن أُعدم بعد بضع سنين في هندوراس. وكان هناك أيضًا فرانسيسكو سولانو لوبيز [624] الذي رغب في أن يكون نابليون الجديد، وحظي بحب الإيرلندية إيليزا لينش التي دفنته بيديها بعدما لقي حتفه في خلال حرب الباراغواي، التي أدى عنفها الرهيب إلى إبادة أكثر من نصف سكان بلده.

بصرف النظر عن الاعتقاد اليوم بشأن هذه الشخصيات، فإن من غير الممكن نفي تأثيرها الطويل المدى في الخريطتين السياسية والاجتماعية للمنطقة؛ فبينما كانت أميركا الإسبانية تتلمس طريقها نحو الديمقراطية التمثيلية في خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، مارست هذه الشخصيات حضورًا سياسيًا قويًا بشكل استثنائي، فحمل كثيرون منها ألقابًا، لم تكن أحيانًا من اختيارهم، فأُطلق على خوان فنسنتي غوميز [625] في فنزويلا لقب «سمكة السلور» (El Bagre)، وعلى بيرون [626] في الأرجنتين لقب «الموصل» أو «المايسترو» (El Conductor)، وعلى رفاييل تروخيو [627] لقب الغامض «فاعل الخير» (El Benefactor)، وعُرف ألفريدو ستروسنر [628] المرهوب في الباراغواي بلقب «الديناصور» (El Tiranosaurio). وقد ملأت صور هؤلاء الزعماء وأسماؤهم الشاشات والصحف والإذاعات على مدار الوقت، حتى وقت متأخر من القرن العشرين. وكان في عدادهم المتمرد مانويل نورييغا [629] بقبضته المرفوعة عاليًا ووجهه العابس على كاميرات التلفزيون، في مواجهة الولايات المتحدة، عشية قيام قوات أميركية بإلقاء القبض عليه في «عملية «القضية العادلة» (Operation Just Cause)، في العام 1989. كان يقف في صفهم أيضًا في هافانا فيدل كاسترو [630] وهو ينفث دخان سيكاره ويمسد لحيته البيضاء في أثناء إلقائه خطابًا مطولًا أمام حشد هائل من الغواخيريين [631]، أو شعب الأمة. ولا ننسى هوغو تشافيز [632] الذي كان يقدم برنامجه التلفزيوني صباح كل أحد من استديو في كراكاس، يغني، ويلقي قصائد الشعر، ويسهب في الحديث عن حسنات نمطه من «الاشتراكية البوليفارية» و«ديمقراطيته التشاركية».

من المتفق عليه تمامًا أن هؤلاء الزعماء وغيرهم كانوا حالة فريدة في التجربة الدستورية التي حدثت في أميركا الإسبانية، لكن المتفق عليه بدرجة أقل هو في ما يتعلق بأصولهم؛ فهُم في بعض الأحيان يرتبطون ببلدانهم كأنهم نتاج الشخصية الوطنية المتميزة لها: كاسترو وكوبا؛ [بورفيريو] دياز [633] والمكسيك؛ بيرون والأرجنتين، وفي أوقات أخرى، كان رجال السلطة هؤلاء رجالًا بدأت مسيرتهم السياسية محليًا في العادة قبل أن يظهروا على

المستوى الوطني، وينظَر إليهم بوصفهم نتاج قيم الثقافة الإسبانية، أو المزاج المحلي.

تحتوي هذه التفسيرات على شيء من الحقيقة، لكنها بحد ذاتها مضلِّلة في النهاية، لأنها تهمل الحقيقة الأولية أساسًا: ظهور أول الزعماء في خلال فترة الانتقال من الحكم الإمبراطوري إلى الحكم التمثيلي الشعبي. وكان هؤلاء الزعماء قد جاؤوا بأشكال وأحجام مختلفة، وكانوا يُعرفون بأسماء مختلفة (على سبيل المثال، كان الزعيم المحلي في المكسيك يُعرف بـ *cacique*، وهي كلمة مأخوذة من اللغة الأراواكية [(634)] وتعني [الشيخ] أو زعيم القبيلة)، وخضعوا في سياق اندفاعتهم في خلال القرن التاسع عشر بطموحات متنوعة لاستبدال مزارعهم وعباءاتهم بقصور حكومية وبزّات نظامية، لعمليات تحوّل عدة. لم تكن مساعيهم لملء الفراغ الذي خلّفه انهيار الملكية مضمونة النتائج إطلاقًا، وغالبًا ما كانوا يفشلون في تسلق جبل السلطة، لكن الذين نجحوا كانوا دائمًا دهاة وواسعي الحيلة، ويتمتعون بشخصيات جذابة، ويعرفون جيدًا كيف يستدرّون دعم «الشعب» باستغلال الانتخابات والاستفتاءات. كان الزعماء خبراء في فن السلطة المستندة إلى تجميع الأتباع، لم ينتشر هذا النوع من الدينامية في أي مكان آخر من العالم، في الأقل ليس على هذا النطاق الواسع أو بهذه الحدة - وهذا ما يجعل شخصية الزعماء ومعها «ديمقراطية الزعيم» أكثر إثارة للاهتمام.

كان الزعماء، بطريقة غريبة وشاذة، ممثلين للرعايا الذين يهيمنون عليهم، يتصرفون كأنهم اختيروا عبر انتخابات حرة وعادلة، لكن ذلك كان من نسج الخيال بشكل كامل، غير أنه لم يمنعهم من تصور أنفسهم أداة لـ «الشعب» الذي يحكمونه: أناس حقيقيون؛ رعاع السكين والرسن الفرسان؛ سواعد مزارعين وغاوتشو [(635)]؛ رجال خشنون ينتعلون الجِزم أو الصنادل، ويرتدون سراويل وسُترًا زاهية الألوان؛ رجال يحمون أنفسهم في مواجهة الأوضاع من خلال ارتداء عباءات الصوف والقبعات المكتوبة عليها عبارات من مثل «الله والوطن» (الصورة (5-3)) وكان الناس في بعض الأحيان يتجرأون على إعلان أسماء قادتهم، وهو ما عزز اعتقاد الزعماء بأنهم ليسوا مجرد صنائع مصالح اجتماعية كامنة، أو حزبيين محدودين في «أحزاب سياسية» (على عكس الولايات المتحدة، لم تبدأ تلك المشاعر بالتجذر في أميركا الإسبانية، حتى أواخر القرن التاسع عشر). وكان يحلو للزعيم أن يرى نفسه مصدرًا عظيمًا للانسجام والتناغم، ونصيرًا سياسيًا للمجتمع الواحد الذي هو بحاجة ماسة الآن إلى تشكيلة جديدة كليًا من المؤسسات الحكومية لمداواة الجروح والكدمات التي تسبّبت فيها الإمبراطورية والملكية في الكيان السياسي.

ظهرت إحدى طرائق رؤية الزعماء إجمالًا على هذا النحو، وبقوة، لدى الكاتب المنفي الذي أصبح في وقت لاحق رئيسًا للأرجنتيين، وهو دومينغو فاوستينو سارمينتو (1811-1888)، الذي لم يكن في السنوات الأولى من مسيرته

ديمقراطيًا تمامًا (كان يقول أنه يؤيد حكمًا متعلمًا (educated government)، ولم يكن معجبًا بالزعماء، لكنه أثبت في كتابه Civilización i barbarie (الحضارة والهمجية) الصادر في العام 1845، والذي يُعتبر من أعظم الأعمال باللغة الإسبانية، أنه كاتب موهوب ولديه أمور كثيرة مدهشة ليقولها عن الزعماء في نصوصه المتألقة [(636)]. وقد صوّر الزعماءَ الأفظاظ كنسل جديد من الكائنات

الصورة (5-3)



مناصر غاوتشو لجناح بناء الدولة من الفدراليين الأرجنتيين. عن لوحة من أعمال الفنان الفرنسي المشهور ريمون فوازييه الذي كان يعيش في بيونس أيريس (1845).

السياسية المولودة من رحم فراغ السلطة الذي أحدثه الكفاح من أجل الاستقلال. جسّد خوان فاكوندو كيروغا (1778-1834) ذو اللحية السوداء (الصورة (5-4)) هذا التوجه؛ فهو كان الرجل النحيل، العنيف، ذا الطبع النزق والكتفين العريضين والعنق القصير، المقاتل ذا المنظر الغليظ والعينين اللتين تبدوان أنهما تطلقان الرصاص من تحت حاجبين شريرين؛ رجلًا خطِرًا من «الشعب» تمرس في السياسة وهو صبي في مزرعة المواشي التي يملكها أبوه في الأراضي الحمراء لمقاطعة أريوخا الغربية في الأرجنتين. تعلم هناك كيف يحكم، على حد قوله، ويتقن شرب المتة مع أبناء الطبقات الدنيا؛ كان رجلًا يعرف كيف يعزف على أوتارهم ليسمع الأنغام التي يرغب فيها، وكان يعرف أيضًا كيف يخيفهم إلى درجة الجنون إن هُم تجرأوا على الهمس بكلمات معارضة، أو رفعوا حواجبهم [استهجانًا]، أو أظهروا على وجوههم علامات الشك.

الصورة (5-4)



خوان كيروغا، عن رسم مطبوع، العام 1845.

كان كيروغا، على غرار الزعماء الآخرين من تلك الحقبة، يرى وجهه في مرآة رجال السهول (pampas) الجموحين هؤلاء، وكانت ثقته تتعزز في حقيقة أنهم يتكلون عليه للحصول على عمل، وللحماية الشخصية، وأن ذلك كان السبب في أنه انضم في سن مبكرة إلى ميليشيا محلية. ارتقى كيروغا المراتب ليصبح قائدًا للميليشيا، ولم يمر وقت طويل حتى استخدم قواتِه سلاحًا شخصيًا لحكم المقاطعة من خلال سحق معارضيه، وبالتحديد قوات «الموحدين» (unitarian)، الذين كانوا يفضلون بناء دولة أرجنتينية موحدة. كان كيروغا وفيًا لإيمانه بـ «الشعب، وقال دائمًا بلامركزية السلطة: أعلن تأييده السيطرة المحلية، ودعمه الصناعات المحلية وأصحاب مزارع المواشي المحليين الذين ساندهم إلى أقصى الحدود في حملتهم الصحراوية في العام 1832 لـ «تطهير» أراضيهم من الهنود. ولم يردعه شيء عن استخدام أي وسيلة كان يراها ناجعة، من غش ومقامرة وقتل كانت مجالات اختصاصه، كما كانت الهجمات ضد النساء، والثورات المنظمة، ورفع راية «ديانة الموت». كانت أكثر خطواته السياسية غرابة إخلاء مدينة ريوخا بقوة السلاح، والاستيلاء على منازل وممتلكات سكانها المرعوبين الذين كان عليهم أن يبدأوا حياة جديدة في الأرياف. وكان يحاول من خلال تلك الممارسات أن يثبت لـ «شعبه» أن الاستقلال السياسي عن إسبانيا ولّد جريمة وفوضى، وأن «قانون القوة الغاشمة، وتفوّق الأقوى» هي الحاجة المطلقة. كتب سارمينتو: «حل الإرهاب مع كيروغا محل النشاط الإداري، ومحل الحماسة والاستراتيجيا وكل شيء»، قبل أن يضيف تحذيرًا تقشعرّ له الأبدان بشأن مخاطر حكم الزعيم: «دعونا لا نخدع أنفسنا: يُنتج الإرهاب كأداة للحكم نتائج أعظم من الولاء الوطني والحماسة».

ملوك ديمقراطيون

اغتيل كيروغا أخيرًا، لكن ذلك، وفقًا لسارمينتو، لم يضع نهاية لمشكلة الزعماء، وكان سارمينتو على حق؛ فالزعماء تصرفوا طوال القرن التاسع عشر من منطلقات السلطة، بشكل عادي، كأنهم الملوك الجدد للجمهوريات - أو ملوك ديمقراطيون على رؤوسهم تيجان غير مرئية وسط تهليل شعبي، بفضل مكرهم السياسي، ومؤهلاتهم العسكرية المتفوقة، والغنائم التي وهبوها، والانتخابات التي تعلموا كيف يخوضونها وكيف يزوّرونها.

كانت لدى سارمينتو عادة سيئة هي أنه كان يرى الزعماء ارتدادات «ما بعد حداثية» للهمجية الريفية في أزمنة سابقة للتمدن؛ فأميركا الإسبانية كانت، على حد قوله، واقعة في فخ المعركة الجبارة الشاملة بين «واحات الديمقراطية الصغيرة» المتمثلة في المدن و«روح السهول» التي «تهيئ الطريق إلى الاستبداد». أمّا الحقيقة، فكانت أن ديمقراطية الزعماء - حكم الزعماء الذين يدّعون تمتعهم بدعم «الشعب» - لم تكن تعبيرًا عن الصراع المزمن بين «التمدن» و«الهمجية»؛ إنها كانت تمامًا المولود الحديث للنضالات الحديثة من أجل الدستور وبناء الدولة، وللمناورات السياسية والصراع الاجتماعي التي كان بعضها عنيفًا، ضمن نطاق واسع لترتيبات مختلفة أبرزت القضايا والمتسببين فيها والمطارَدين بروح «الثورة الديمقراطية العظيمة» التي حلّلها دو توكفيل تحليلًا ذاع صيته.

أن نرى الزعماء في أميركا الإسبانية بوصفهم تعبيرات سياسية عن أحاسيس المساواة الديمقراطية التي انتعشت بعد انهيار الإمبراطورية، هو أمر يعني أن نرفض الآراء المستجدة حديثًا بشأن ما جعلهم فعالين. لم يكن الزعماء دليلًا على صحة النظريات التاريخية عن «الرجل العظيم» [(637)] (كما افترض توماس كارلايل وآخرون في القرن التاسع عشر)، لم يكونوا بالتأكيد ارتدادات إلى أزمنة الأسياد «الإقطاعيين»، أو مجانين سياسيين يجسدون هذيان الجماهير، أو (كما يقول التفسير الأكاديمي الأكثر شيوعًا) نماذج لنمط عالمي من الحكم القائم على ما يسمّى العلاقات الزبائنية (patron-client). ولم يكونوا أيضًا ديمقراطيين، لكنهم ينتمون بلا شك إلى عصر بداية الديمقراطية التمثيلية. كانت ملابسات صعودهم إلى السلطة معقدة بشكل لا ينكر، ومليئة بالصراع، وتغمرها الأوساخ في العادة. لذلك، دعونا، ونحن نسد أنوفنا، ننظر إلى واحدة من الحالات المبكرة: حالة فنزويلا.

هُدمت جمهورية فنزويلا الثانية القصيرة العمر، وكانت بقيادة بوليفار، بفعل الزعيم الند، خوسيه توماس بوفيز، الذي نجح بعض الوقت في تأجيج مشاعر التعاطف مع الملَكية ضد النخب البيضاء المختلطة، من خلال قيامه، باسم المساواة الاجتماعية، بمناشدة المقاتلين المتمرسين من فرسان السهول ورعاة البقر (llaneros)، الذين كانوا جنودًا جيدين، والذين تمكنوا من طرد بوليفار وجيش زعامته إلى خارج كراكاس، ما جعل بوليفار يجر أذيال الخيبة ويهرب إلى جامايكا، ليشن منها، بموجب موقف تضمنته رسالة واسعة

الانتشار، هجومًا مباشرًا على الملكية، ويوجه نداء شعبيًا لإيجاد طرائق عملية من أحل إقامة استقلال أميركي إسباني يستند إلى مبادئ الحرية والمساواة والسيادة الشعبية.

هكذا كانت أوقات الفوضى، التي تطلع فيها كل زعيم إلى أن يكون محبوبًا ومرهوبًا كرجل من الشعب، وعلى هذا الأساس تمكن زعيم آخر من الخصوم في فنزويلا، هو خوسيه أنطونيو باييز، الأمي، ابن الأصل المختلط (mestizo) الذي كان في بداية الحركة الاستقلالية عاملًا في مزرعة حيوانات، ولديه مشكلات مع القانون، من أن يُقنع رعاة البقر في منطقة نهر ريو آبور بأن بوفيز (الذي قُتل في المعركة في أواخر العام 1814) كان على خطأ، وأن الأعداء الحقيقيين للشعب هم الإسبان لا النخب البيضاء المحلية. تحالف باييز وأنصاره الفرسان المخلصون في النهاية مع بوليفار، وأزاحوا بين عامي 1816 و1820 القوات الملكية كليًا عن الخريطة السياسية. وناصر بوليفار نفسه بعد ذلك زعيمًا منافسًا آخر هو مانويل بيآر الذي أُلقي القبض عليه وحوكم وأُعدم. واصل بوليفار انطلاقًا من معسكره قرب نهر ريو أورينوكو حملته لاقتلاع القوات الملَكية من شرق البلاد، ثم جمع أغلبية كافية في كونغرس العام 1819 المجتمع في مدينة أنغوستورا (التي أصبح اسمها اليوم مدينة بوليفار) ليرتب أمور انتخاب نفسه الرئيس الأول للجمهورية الثالثة. وبينما كانت كراكاس لا تزال تحت سيطرة القوات الملكية، وجّه بوليفار أنصاره المسلحين عبر السهول إلى جبال الأنديز، لتحرير غرناطة الجديدة من براثن الحكم الاستعماري. بعد حوالى سنتين من ذلك، احتلت القوات التي يقودها بوليفار كراكاس بعد المعركة الحاسمة في كارابوبو. وسمح ذلك لممثلين من فنزويلا وكولومبيا، مدعومين من بوليفار وقواته، أن يلتقوا في المدينة الحدودية كوكوتا [(638)]، لتوقيع الدستور الجديد الذي يؤسس جمهورية كولومبيا الكبرى [(639)]، وعاصمتها بوغوتا، مع بوليفار أول رئيس لها. واصل الحلم البوليفاري في دمج القارة في فدرالية على الطراز الجمهوري الأميركي مسيرته، مطاردًا القوات الملكية في الإكوادور وبوليفيا والبيرو. لكن كان للزعيم الجنرال الأمي خوسيه أنطونيو باييز خطط مختلفة في البلد الأم؛ فبناء على تجربته السياسة الأوروبية الأصل في السيادة الوطنية، وجّه مع أنصاره نداء جديدًا ينشد الدعم من «الشعب» في فنزويلا، وقاد في العام 1829 حملة ناجحة لفصل فنزويلا عن كولومبيا الكبرى. ربحت فنزويلا حريتها، وانتُخب باييز رئيسًا مرتين وفقًا للدستور الجديد الصادر في العام 1830، لكن الثمن كان باهظًا؛ بفعل عقدين من الصراع العسكري ضد الحكمين الفرنسي والإسباني، والعنف بين الزعماء المتصارعين على الدعم الشعبي، انهار اقتصاد فنزويلا القائم على تصدير الكاكاو، وفقد بين ربع سكان فنزويلا وثلثه حيواتهم، حتى انخفض عددهم بحلول العام 1830 إلى حوالى 800 ألف مواطن.

مثّلت التعقيدات المذهلة للصراعات بين الزعماء الشعبيين في فنزويلا حال القارة كلها، وما انفك الزعماء يواجهون، في حالة الفراغ التي خلّفها انهيار الإمبراطورية الإسبانية، معارضة منافسيهم السياسيين من الأثرياء والنافذين، الذين كان بعضهم يستعجل استعادة السلام والحكم العادي، من خلال استخدام أي وسائل يمكن استنقاذها من الإدارة الاستعمارية البائدة. أدرك الزعماء، في خضم تعاركهم المتواصل في سياقات مختلفة اختلاف المكسيك والأرجنتين وفنزويلا، أن المزارع والحيازات العقارية هي قاعدة نفوذهم الحيوية. لكن الأرض لم تكن مجرد عقارات، بل كانت مصدرًا للثراء الشخصي، وميدانًا لتجنيد العمال والجنود، ومختبرًا يمكن تجريب الحكم الشعبي فيه، ومكانًا للتراجع، وحصنًا في حالة الهزيمة. كان على كل زعيم طامح أن يبقي في حسابه احتمال التعرض للإبادة من زعماء محليين أو من رجال أثرياء من المدن والذين يفضلون حلولًا إدارية هرمية. لذا، كان على الزعيم الطموح أن يبحث عن أسلحة غير الأرض والعنف، وكان المحظوظ والمبدع منهم يجد ذلك في تحشيد الأتباع المحبين والمخلصين.
شكّل الأتباع إمكانات حيوية في معارك الزعماء لتوسيع قاعدة قوتهم، وهذا ما يساعد على تفسير سبب عدم وجود فاصل واضح بين سياسات الزعماء والحكم التمثيلي في خلال معظم القرن التاسع عشر. بدا الأمر كما لو أن المنطقة كلها كانت تعيش حقبتين تاريخيتين مختلفتين في الوقت نفسه، فهي كانت مدينة للمرحلة التي بدأت مع شخصيات مثل ألفونسو التاسع واستمرت حتى الثورات الإنكليزية والهولندية والأميركية، بممارسة الحكم الذاتي التمثيلي القائم على «شعب» متخيل. وكانت مدينة للثراء العقاري الذي امتد من أميركا الإسبانية ما بعد الاستعمار، رجوعًا إلى أوروبا القديمة بالروح العامة للأوليغارشيين الأثرياء الذين أبقوا قبضة قوية على الحكم بمساعدة السوط. ووجدت «الديمقراطية»، ضمن هذا الكيان السياسي المزدوج الوجه، المسار صعبًا في خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. أمّا الديمقراطية، المحددة في كونها الأسلوب الحديث كحكم من خلال ممثلين منتخبين من شعب يعيش أفراده ويعملون كمتساوين في مجتمع مدني، عمليًا، فكانت عرضة للخنق حتى الموت تقريبًا بأيدي الزعماء الأقوياء.
كانت المظاهر خادعة بلا جدال؛ دساتير جيدة الصوغ وإعلانات جميلة تؤيد الحرية والمساواة. وراوحت نسب المشاركة في التصويت بين 5 في المئة و10 في المئة من مجموع الذكور البالغين من السكان، وهي نسبة أعلى من مثيلاتها في مجتمعات متنورة في الدول الأوروبية مثل فرنسا. ولدت أحزاب سياسية تحمل أسماء شتى، مثل حزب الليبراليين وحزب المحافظين، وكان هناك نبض إصلاحي قوي، فشقّت النبتات الخضراء الأولى للمجتمع المدني تربة الجمهوريات الجديدة ونمت: على سبيل المثال، منعت بيونس أيريس في العام 1819، وبتأثير من الإنكليز، مصارعة الثيران واستبدلتها برياضة الكريكيت

التي كان أعضاء ناديها يتباهون بأنهم لا يقلون في هذه اللعبة مهارة عن الإنكليز. وكان هناك ارتفاع حاد في عدد التجار والصناعيين المحليين والأجانب المتحمسين للانتفاع من إلغاء الحواجز التجارية الاستعمارية. انصب جهد على إلغاء العبودية، والمطالبة بتسامح ديني كامل، وتزايد ارتفاع وتيرة الأسئلة المباشرة الموجهة ضد ثروات الكنيسة الهائلة وسلطتها الأخلاقية، بل تعلم بعض الزعماء حتى الحديث بلغة الديمقراطية، لم يكن ذلك كله إنجازًا سهلًا في ظل سيطرة التحيزات الجمهورية ضدها. وفي هذا الصدد، قال سيمون بوليفار في شباط/فبراير 1819، في تقريره إلى جلسة أعضاء الكونغرس في أنغوستورا، المدينة الواقعة على ضفاف نهر أورينوكو والشهيرة عالميًا بجِعَتها: «فليكن التاريخ رائدنا، تمنحنا أثينا المثال الأكثر براعة عن الديمقراطية المطلقة، لكن أثينا نفسها هي في الوقت ذاته المثال الأكثر كآبة للضعف الشديد الذي يعتري هذا النمط من الحكم» [(640)]. وأصر بوليفار على أن الديمقراطية كانت مختلة لأنها لم تكن قادرة إلا على توفير «ومضات صاعقة من الحرية». وخلص إلى القول إن ما تحتاج القارة إليه هو «حكم جمهوري» يقوم على مبادئ «سيادة الشعب؛ تقسيم السلطات؛ الحريات المدنية؛ تحريم العبودية؛ إلغاء النظام الملكي والامتيازات».

كانت شكوى بوليفار من الديمقراطية بمنزلة إعادة تدويرٍ لنقطة الجمهورية القديمة في أن الحرية يمكن أن تُسحق بالمساواة العامة، لكنه كان بشكل أساس يتلاعب بالكلمات، وبشكل غير مفاجئ، لم يمض وقت طويل قبل أن يقول الزعماء الأوائل الشيء نفسه. بدأ التداول في كلام الديمقراطية، اعتبارًا من العقد الرابع من القرن التاسع عشر، عبر ذلك العالم كله، وكانت الكلمة مستوردة من الولايات المتحدة عبر فرنسا، وكان لها معنى إيجابي عندما انطلقت من شفاه قادة مثل بارتولومي ميتر (1821-1906)، أول رئيس منتخَب للأرجنتين الموحدة، ومؤسس صحيفة الأمة (La Nación) المحترمة على نطاق واسع في بيونس أيريس، ولم تكن الديمقراطية كلمة تُستخدم لوصف مجرد نوع خاص من الحكم الجمهوري (بقيت اللغة السياسية والدستورية المستخدمة في ذلك الوقت، وفي المنطقة كلها، جمهورية بشكل طاغٍ)، بل كانت تُستخدم أيضًا للإشارة إلى نوع خاص من النظام الاجتماعي، ولتأكيد أفضلية أحوال المساواة الاجتماعية المفترضة في المنطقة عند مقارنتها بأوروبا القديمة، على سبيل المثال. كان هذا هو المعنى الذي ابتغاه ميتر (وعيناه تشعان) عندما امتدح جورج واشنطن بوصفه «أعلى سلطة» في «الديمقراطية الاستثنائية» في الولايات المتحدة التي تقع على بعد آلاف الكيلومترات إلى الشمال، وشبّهه ببوليفار وسان مارتين [(641)]، وآخرين من الأنصار الجنوبيين لـ «المبادئ الديمقراطية» في «السيادة الشعبية، وتقسيم السلطات، والتفاعل المنسجم بين المؤسسات الحرة، وفي الحقوق الثابتة للرجل الاجتماعي». كما أنه امتدح السكان المختلطين عرقيًا في أميركا

الإسبانية، باعتبارهم طليعة للثورة الاجتماعية ضد الملكية والإمبراطورية، على عكس ما فعله سارمينتو. مسكونين بـ «مهمة استكمال دمقرطة القارة الأميركية وتأسيس نظام جديد للأمور يكون مصيره الحياة والتقدم»، أثبت أحفاد المستوطنين هؤلاء - أسماهم ميتر «أبناء الأرض الحقيقيون» - أن الجزء الجنوبي من القارة يمكن أن يمهد للآخرين الطريق إلى مستقبل أفضل. وكتب ميتر: «عندما انطلقت الثورة في العام 1810، قيل أن جنوب أميركا سيصبح إنكليزيًا أو فرنسيًا، وعندما انتصرت، [قيل] أن القارة ستغرق وترتد إلى الهمجية»، ثم أضاف: «بإرادة الشعب المختلط وعمله، أصبحت القارة أميركية ومتحضرة» [(642)].

كانت هذه كلمات مزهوة، لكن الكلام عن «الديمقراطية» بدا أنه يحقق تقدمًا في أنحاء متنوعة من أميركا الإسبانية، خصوصًا منذ منتصف القرن التاسع عشر؛ فسارمينتو قام، بعد زيارة تقصّي حقائق إلى الولايات المتحدة في أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر، باعتناق الديمقراطية، بالضبط على غرار ما حدث لدو توكفيل قبل ذلك، فكتب سارمينتو: «يومًا ما ستأتي العدالة والمساواة والقانون إلينا، عندما يعكس الجنوب ضوء الشمال، العالم يتغير، وكذلك الأخلاق. لا تنصدموا! فمثل استخدام البخار في محركات القطار، والكهرباء في نقل الكلام [(643)]، سبقت الولايات المتحدة العالم في إضافة مبدأ إلى الأخلاق الإنسانية في ما يتعلق بالديمقراطية». وبقي سارمينتو على اقتناعه الجديد طوال حياته. وتساءلت صحيفة أساسية في بيونس أيريس بغضب: «ماذا سيجلب لنا سارمينتو من أميركا إذا انتُخب رئيسًا؟»، وذلك قبل عودته من زيارة ثانية إلى الولايات المتحدة، وقبل تنصيبه ثاني رئيس للأرجنتين الموحدة. فأجاب سارمينتو: «مدارس! لا شيء أكثر من المدارس، علينا أن نحول الجمهورية كلها إلى مدرسة ... [المدارس هي الديمقراطية]» [(644)].

في مناطق أخرى من ذلك العالم، كانت الديمقراطية قد دخلت لغة العامة، كما في كولومبيا على سبيل المثال، حيث إن في أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر، عمد الحرفيون الساخطون، في المدن الكبيرة مثل بوغوتا، والمطالِبون بحماية مصالحهم عبر زيادة الرسوم على الاستيراد، إلى غرس جهدهم وطاقاتهم في شبكات من الأندية السياسية التي تدعى الجمعيات الديمقراطية. متلمسين دعم الطبقات الدنيا، تجنبوا التعابير الأرستقراطية في المخاطبة، مثل «صاحب السعادة» و«صاحب المعالي»، وأقاموا تحالفات مع فصيل سياسي يطلق عليه اسم الليبراليين، وكان قد طرح في العام 1853 منح الحقوق السياسية الشاملة لجميع الرجال في الدستور الجديد. وحصل الرجال البالغون على حق التصويت، وأصبح تبوُّؤ كثير من المناصب الحكومية - بما فيها مناصب القضاة في المحكمة العليا وحكام المقاطعات - خاضعًا للانتخابات الشعبية المباشرة، فيما مُنحت النساء في مقاطعة فيليز [(645)] حق التصويت،

في أول حالة من نوعها في القارة، وقبل أكثر من عشر سنوات من حدوث ذلك في ولاية وايومينغ [الأميركية]، الواقعة على مسافة خمسة آلاف كم إلى الشمال.
سُلبت نساء مقاطعة فيليز الصالحات حق التصويت حتى قبل أن يستخدمنه، وذلك بفعل قرار نزق من المحكمة الوطنية العليا (التي حكمت بأنه لا يحق لأي مقاطعة أن تمنح حقوقًا أكثر من تلك المحددة حاليًا في الدستور الوطني). كما أن أصوات الرجال الحاصلين حديثًا على حق الاقتراع، لم تُحسب لكن كان هناك عبر أميركا الإسبانية، في أواسط القرن، كثير من علامات الزخم الديمقراطي، حتى بين صفوف الزعماء السياسيين، الذين أصبحوا - في إطار تملّقهم «الشعب» على نحو لفظي مستمر - يضغطون من أجل توسيع حق التصويت وإصلاحات دستورية أخرى. وأنشأ الدستور الأرجنتيني في العام 1853 كيانًا سياسيًا اتحاديًا، مع رئيس ونائب رئيس مدة ولايتهما ست سنوات، وكوّن مجلس شيوخ ومجلس نواب ومحكمة عليا، وأسس تلك المؤسسات كلها على حق التصويت الشامل للرجال. وسار الدستور البيروفي في العام 1856 على الدرب نفسه، فيما رفض الكونغرس التأسيسي في المكسيك لعامي 1856 و1857 توصيات اللجنة الدستورية، وبادر إلى اعتماد منح حقوق تصويت شاملة تلغي جميع القيود السابقة، بما فيها منع الخدم المحليين من التصويت. في غضون ذلك، ألغى دستور فنزويلا في العام 1858 جميع شروط التعليم والضريبة المطلوبة للتصويت، وخفّض سن الاقتراع إلى 20 سنة. وفي دلالة على أن ابتكارات الديمقراطية التمثيلية باشرت السفر عبر العالم، نص الدستور المكسيكي على وجوب اعتماد قاعدة صندوق الاقتراع السري «الأسترالي» في الانتخابات المستقبلية كافة - قبل ثلاثة عقود من اعتماد ذلك أول مرة في مدينة لويزفيل في ولاية كنتاكي الأميركية.
بالنظر إلى هذه التوجهات، يمكن التسامح مع شخص يزور المنطقة أول مرة إن اعتقد أنها أنجزت مزيدًا من التقدم نحو الديمقراطية التمثيلية من أي مكان آخر في العالم - بالتحديد لأن أميركا الإسبانية لم تعانِ مشكلة العبودية بالمستوى الذي عانته الولايات المتحدة الأميركية. ويُظهر الفحص الأقرب صورة مختلفة تُبيّن مرة جديدة عالمًا من النخب السلطوية تسود جمهوريات موسومة بعدم المساواة على الصعيدين السياسي والاجتماعي.
جرت مساندة ديمقراطيات الزعماء الناشئة بطرائق متنوعة، ليس أقلها السعي الدؤوب إلى سياسة المواثيق؛ فما كان يسمّى المواثيق كان بمنزلة الشبيه الأميركي الإسباني لنظام «المعلمين» الأميركي الذي تديره أحزاب التنفيعات الدسمة، وتتطلب ممارسة الحكم بتّ الأمور وإنجاز الأشياء في غفلة من الدستور، من خلال الصفقات التي كانت تُعقد بين الزعيم وحلفائه من جهة و«ممثلين» عن فئات اجتماعية نافذة من جهة ثانية، وكانت في وقت لاحق تُقَر أحيانًا في القوانين الدائمة. كانت العلاقات تهم الزعماء كثيرًا، ولذلك

ليس مفاجئًا أن تزدهر المواثيق في خلال القرن التاسع عشر، ببساطة لأنها كانت مرتبطة بنمو الدساتير المكتوبة، والمجتمعات المنفتحة، والحكومات القائمة على نطاق جغرافي محدد، والتي اعترفت بجذورها في «الشعب». ولم تكن سياسة الميثاق من مخلّفات زمن «تقليدي» أو «ما قبل الحداثة»، بل كانت طريقة جديدة للحكم في عصر الديمقراطية التمثيلية، لكنها لم تكن ديمقراطية بالتأكيد. غير أن الزعماء كان يعرفون أن سلطتهم على الآخرين ليست على الإطلاق مستمدة ببساطة من القوة، أو من التهديد باستخدامها. كانت الصفقات والتسويات الميسرة بالزواج والمني، بالممتلكات والقانون، بالثقة والعادات، بالمال والهدايا، على القدر نفسه من الأهمية. وكان حكم الزعماء بمنزلة فن عقد صفقات مع أشخاص مهمين. لذلك، جرى عقد صفقات مع كبار الشخصيات، مثل شيخ مجموعة من الهنود [السكان الأصليين]، أو صاحب مزرعة كبيرة (hacienda)، أو عضو مجلس محلي في مدينة أو بلدة (regidor)، أو ممثل جمعية «أخوية» (cofradía) أو أخرى. ولم يكن هؤلاء الممثلون منتخَبين شعبيًا، ولا تنطبق عليهم مدة محدودة في المنصب. كانوا، بلغة ذلك الزمان، وكلاء مفوضين (vicars). وكانت قوة هؤلاء الرجال تفويضية، بالضبط لأنهم يزعمون أنهم حائزون صلاحية التحدث والتصرف كـ'ممثلين تكميليين' نيابة عن الآخرين (على حد نص الدستور المكسيكي لعام 1814) .[(646)]

استندت أنظمة الزعماء إلى أكثر من وكلاء، إذ مُزجت بالمخاوف العميقة بين الزعماء من أن إذا تمكن العامة فعلًا من وضع أيديهم على مقاليد الحكم، فإن كل شيء سيؤول إلى الخراب. كان الزعماء مسكونين بالرعب من فوضى الدهماء، وكانوا، بصرف النظر عن جميع مواقفهم المعلنة بشأن الثقة بـ «الشعب»، يعانون أوهام الاضطهاد والمبالغة في أهميتهم الذاتية، والجزع العميق حول الناس الحقيقيين. تصوروا الناس، الذين لقّبوهم بـ «الأوغاد والزعران والرعاع والحثالة»، وكلها تعابير مسيئة - كأنهم متعصبون هائجون يزحفون إلى أحضان الإكليروس. تحدثوا بقرف عن الفلاحين الجهلة، خصوصًا إذا كانوا من أصول هندية، وتبرّموا من وجود جموع الناس في المدن، من الكائنات الوضيعة الأخرى ومن الطبقات الدنيا. كانوا قلقين، طبقًا لذلك، من أن عالمهم يمكن أن ينقلب رأسًا على عقب من خلال السلطة الشعبية، كما حدث في انتفاضة العبيد في سانتو دومينيغو في القرن الثامن عشر، وفي المقاومة الهندية المسلحة التي قادها توباك أمارو في جبال الأنديز. ووقعت حوادث مماثلة (كما قيل) في خلال الثورة الشعبية في المكسيك في عامي 1822 و1823 - ثورة الحثالة الوسخة والأوغاد الحقيرين جدًا - التي أوصلت القائد العسكري أتوربيدي إلى السلطة فسارع إلى إعلان نفسه الإمبراطور النابليوني على المكسيك. وتوصل زعماء كثر إلى خلاصات من حوادث

الانتفاضات الشعبية كهذه، مفادها: أي قائد يخدم الشعب فسيكون عرضة لإغراء خدمة شيء أسوأ من لا شيء.
لزيادة الأمور تعقيدًا، قال زعماء كثر أنهم يتصورون اليوم الذي يمكن «الشعب» أن يتولى فيه الحكم، كما ينبغي أن يكون متوقعًا في جمهوريات تأسست على حرية المواطنين في ظل القانون. كان تمكين الناس هدفًا نبيلًا، لذلك كان التعليم، باعتباره وسيلة التوسيع التدرجية للمساواة المدنية وتحطيم الامتيازات الشركاتية القديمة، ضروريًا ككل، لكن الزعماء استساغوا منطق أن الشعب «الحقيقي» لم يولد بعد، ما عنى أن المشكلة السياسة الراهنة هي قيادة سفينة الدولة بين شعاب هيمنة الفوضى الشعبية المعيقة. في هذا، قال الرئيس المكسيكي الكاثوليكي المحافظ جدًا، الجنرال ماريانو باريديس أريلاغا، عشية الغزو الأميركي لبلاده في العام 1846: «نسعى إلى سلطة مستقرة يمكنها حماية المجتمع. لكن لحماية ذلك المجتمع، لسنا بحاجة إلى دكتاتورية استبدادية ولا إلى نير الإهانة من الخطباء» [(647)].
تمثّلت مشكلة زعماء كثر في كيفية اكتساب تأييد الدهماء الذين كانوا عمومًا ضعيفي الشكيمة (كانت «أناس مطيعون» أو «الشعب الوضيع» العبارة التي استخدمها المؤرخ المكسيكي البارز في القرن التاسع عشر، لوكاس ألامان [(648)]، لوصف عامة الناس. وكان كثير من رجال أميركا الإسبانية الكبار، ومن زعماء أوليغارشيين مثل خوسيه أنطونيو باييز (في فنزويلا) وأنطونيو لوبيز دي سانتا آنا (في المكسيك) ورافاييل كاريرا (في غواتيمالا)، متأكدين من إمكان إغواء الرعاع كي يخضعوا طوعًا؛ لذلك اعتقدوا أنه يمكن الجمع بين سلطة الزعامة وما يسمى الديمقراطية، التي تعني للناس على الأرض الحق السياسي الشامل للذكور. لماذا كانوا متأكدين شخصيًا من ذلك؟ الجواب المختصر هو أنهم كانوا يفيضون ثقة في أن الطبقات الدنيا ستبجلهم بإيمان، وحتى بمودة، كأن هناك ميثاقًا موهوبًا من الله بين الحاكمين والمحكومين. كان شعار الزعماء: نحن نحكم وأنتم تُبقون رؤوسكم مطأطأة، مع قلوب مفتوحة وأفواه مقفلة.
كان يحلو للزعماء أن يفترضوا أن حب المسحوقين الغريزي للأقوياء عميق الجذور، وكانت تلك قيود العبودية التي شُخّصت بإبداع في روايات الكتّاب الأميركيين الإسبان العظماء في القرن العشرين، مثل أعمال غابرييل غارثيا ماركيز [(649)] خريف البطريرك وليس لدى الكولونيل من يكاتبه، وماريو فارغاس يوسا [(650)] حفلة التيس. وقد صوّر الزعماء أنفسهم، من خلال دمج أدوار قادة حروب العصابات وملّاك الأرض الأثرياء وموزعي العطاءات الأسخياء وحماة النظام الاجتماعي والرجال الأقوياء في الوغى، أنهم لا غنى عنهم في حياة الفقراء والمسحوقين، وتخيلوا أنفسهم أبطالًا قادرين على اتخاذ القرارات الصعبة، كطغاة قادرين على إغواء ضحاياهم. تساعد ثقة الزعماء في النفس هذه، وإيمانهم بشهوة السلطة المطلقة، في تفسير لماذا نظر الزعماء

السياسيون (على غرار أسلافهم في الأراضي المنخفضة) إلى الأرستقراطية والديمقراطية كأنهما شرطان مسبقان مشتركان - كما فعلت أولًا الإضاءات الافتتاحية في مقاطعة سان لويس بوتوسي المكسيكية التي أعلنت في 4 تموز/يوليو 1813: «إذا كان لنا أن نجد أنفسنا مجتمعين في مجلس أرستقراطي أصيل، فذلك من فضائل الديمقراطية الشعبية» [(651)].

تفسر شهوة السلطة المطلقة المغرمة بمزاياها الأرستقراطية، لماذا كانت الحملات الانتخابية في أميركا الإسبانية في القرن التاسع عشر تشبه غالبًا مهرجانات ضخمة تنتشر فيها الإعلانات والمآدب الرسمية والعرائض والوعود واللقاءات الشعبية. في ظل جو المهرجان، اتسمت الخطوة الأخيرة المتمثلة في الاقتراع بإحساس من خيبة الأمل، كأن ما يهم فعلًا في وقت الانتخاب هو قدرة المرشح المرموق على إمتاع أتباعه وإفسادهم عبر الموارد السخية التي يمكنه تسخيرها علنًا. وكانت الانتخابات نفسها تشبه شعور ما بعد الثمالة، وتتميز بالمشاركة المنخفضة في التصويت. وكانت نسبة المشاركة في معظم الحالات في القرن التاسع عشر دون 5 في المئة من المجموع العام للسكان، وكانت في أحيان كثيرة تنخفض إلى ما دون 2 في المئة، فيما كانت النسبة بين أقلية المتمتعين بحق التصويت نادرًا ما تتجاوز الـ 50 في المئة. من هنا، جاءت الحقيقة الغريبة، وهي أن نسب المشاركة المنخفضة لم يبدُ أنها تأثرت بوجود أو غياب الحق الشامل للرجال بالتصويت رسميًا. وكانت الهيئة الناخبة في التشيلي في العام 1855، حيث كان حق التصويت ممنوحًا للرجال المتعلمين فحسب، تتألف من حوالى ربع عدد الذكور البالغين، حين كانت نسبة المشاركة 5 في المئة فقط [من مجموع السكان]، وفي الأرجنتين، حيث كان حق التصويت شاملًا منذ العام 1853، كانت نسبة المشاركة في الاقتراع نادرًا ما تبلغ 20 في المئة. وكان هناك بضعة استثناءات لهذا التوجه، منها الانتخابات العامة في المكسيك في العام 1851، حين بلغت نسبة المشاركة في ظل الحق الشامل لتصويت الذكور، حوالى 40 في المئة، أي خُمس عدد السكان البالغين.

الاتجاهات المدمرة

لم تكن ديمقراطية الزعماء بمنزلة تناقض لفظي في أميركا الإسبانية في القرن التاسع عشر. لذلك، كان الزعماء يأخذون باليد اليسرى ما يعطونه باليمنى، بلا خجل وبقليل جدًا من الخوف، وغالبًا باسم الشعب. كان ذلك الاتجاه الغريب واضحًا في مسألة قواعد التصويت، التي بقيت على الدوام مكشوفة من الأعلى. وأظهر زعماء أميركا الإسبانية، قبل الولايات المتحدة بعقود عدة، عدم وجود شيء اسمه «قانون التوسع التلقائي لحق التصويت»، لكأن التاريخ أعطى المكافحين ضمانات من أجل حق التصويت. وبيّنت الحالة الأميركية الإسبانية عكس ذلك، فبرهنت أن في الإمكان إخماد نيران مشاركة

السلطة ديمقراطيًا من خلال تقليص حق التصويت. وبدأت ديمقراطية الزعماء مع تعريف سخي بشكل ملحوظ لمن يحق له أن يكون مواطنًا، ومع ازدياد قلق زعمائها الأوليغارشيين من تزعزع الاستقرار السياسي واحتمال الاضطراب الاجتماعي، ازدادت ديمقراطية الزعماء لؤمًا، فجُرّد بعض المواطنين من حقوق المواطَنة.

جرى إثبات أن الديمقراطية التمثيلية لا تتمتع بأي ضمانات تاريخية - فمن الممكن أن يتوقف الزمن، وأن يوضع حد للتطور التاريخي، وحتى عكس اتجاهه بوضوح - عندما بدأ التفكيك التدرجي لحق التصويت في كولومبيا الاتحادية، أولًا من خلال نقل صلاحيات تحديد مضمون القوانين الانتخابية نزولًا إلى الولايات، ثم (في العام 1886) عبر إلغاء الحق الشامل للتصويت صراحة في الدستور الوحدوي الجديد. كانت هذه التوجهات المدمرة أكثر وضوحًا ربما في دول جبال الأنديز: البيرو والإكوادور وبوليفيا. وازداد قلق الأوليغارشيين هناك من أن يرشق السكان الهنود بأعدادهم الكبيرة نوافذ قصورهم بالأصوات. وكان نتيجة ذلك تحويل حق التصويت الشامل إلى حالة عرضية، كما في البيرو التي ارتد دستورها في العام 1860 إلى ما كان يسمى الأهلية الانتخابية، التي تعني باللغة المفهومة أن حق التصويت يقتصر على المتعلمين الذكور من دافعي الضرائب. وحدث أمر مشابه في المكسيك، حيث كان ثلثا السكان يعيشون كعمال هنود، أجورهم متدنية ومعاملتهم سيئة من الأوليغارشية المستندة إلى دكتاتورية بورفيريو دياز، الزعيم الذي اعترض في مقولته الشهيرة على ابتعاد بلاده من الله كثيرًا واقترابها من الولايات المتحدة كثيرًا، والذي حكم (مع فترة انتقالية قصيرة) من العام 1876 إلى العام 1911. وكانت النتيجة في كل مكان أن من كانوا يسمَّون المواطنين إنما كانوا يشكلون شريحة صغيرة، وأحيانًا ضئيلة، من مجموع السكان.

وافق أوليغارشيون كثر في أميركا الإسبانية على أن الحكم من خلال الشعب قاعدة جيدة في المبدأ، على أن يُسمح به في الممارسة لحظات، وبشكل موجز، لا مثل التقليد الروماني في عيد زحل [(652)]، اليوم الذي كان يجري فيه رمزيًا إطاحة الأوليغارشية السائدة من طريق الرعاع الذين كان ينبغي لهم أن يلتزموا حكم النبلاء في الأيام الأخرى من السنة. ماذا عنى ذلك عمليًا؟ كان بعض الأسلحة التي استخدمها الزعماء لسلب التمكين معقدًا، مثل الاعتماد على حق التصويت غير المباشر، الذي كان له دور أداة تصفية الجرعات الشعبية. وشكلت المادة العاشرة من دستور غرناطة الجديدة وفنزويلا للعام 1821 مؤشرًا للتطورات المقبلة: «لن يمارس الشعب بنفسه أي سمة من سِمات السيادة غير المشاركة في الانتخابات الأولية» [(653)]. وجرى التحكم في الطبقات الخطِرة عبر حق التصويت غير المباشر بشكل مختلف في الأماكن الأخرى. وحرصت العائلات البارزة في المدن على ترتيب أن تكون أصوات المدن التي تعيش فيها هي الأكثر بين سائر الأصوات. وجرى في المراحل

الأخيرة من التصويت تطبيق معايير من مثل الثراء والتعليم وإجادة القراءة والكتابة. وإذا بقي أي شك في النتائج المحتملة، كانت تلك العائلات تحرص على أن يتولى رجالها بأنفسهم الإشراف على الانتخابات - وفرز بطاقات التصويت.

كانت تكتيكات تزوير الانتخابات الطريقة الخام المفضَّلة؛ فإذا كانت إحدى الطرائق في النظر إلى الديمقراطية التمثيلية هي في رؤيتها نظامًا من الإجراءات ذات الملكية والإدارة العامة للتعامل مع السلطة، فإن تزوير زعماء القرن التاسع عشر الانتخابات يمكن النظر إليه باعتباره محاولة منهم لخصخصة وسائل صنع القرار، ووضعها في يد الأقلية، بدل أن تكون في يد الأكثرية. كان المزوِّرون يقومون، من خلال ذلك، بارتجال الأحكام على طول الخط. وكان الناخبون يُنقلون بالجملة من النواحي البعيدة للدوائر إلى مراكز الاقتراع (وبالتالي يعطون معنى جديدًا للتصويت الكتلوي) [654]. كانت الوجبات الغذائية والمشروبات والهدايا - ونثر قطع النقود الفضية - تُستخدم لشراء الأصوات اللازمة، وكانت الأصوات التي يدلى بها بين غروب الشمس وشروقها أكثر من الأصوات التي بين الشروق والغروب، وومورست ترتيبات لبعض الأشخاص كي يدلوا بأصواتهم أكثر من مرة في مركز الانتخاب نفسه، أو في مراكز أخرى. وكان يجري تجاهل القوانين للسماح للناخبين غير المسجلين بالتصويت، أو التغاضي عن غير المسموح لهم قانونًا - مثل القاصرين والأجانب والجنود والمسافرين العابرين - للإدلاء بأصواتهم الثمينة. وجرى حشو الصناديق كاملة ببطاقات اقتراع معدّة مسبقًا. وحيثما يكن التصويت شفهيًا، يكن البدلاء (Doppelgänger) يتقدمون ويرفعون الصوت عنهم، وكان الذين يغادرون إلى أماكن أخرى يظهرون فجأة. وبالطبع، كان الأموات يُبعَثون مجددًا، للإدلاء بصوت أخير.

تجلى أحد المظاهر الغريبة للانتخابات المزوَّرة في أميركا الإسبانية في أنه غالبًا ما كانت هذه الأساليب الفاسدة تمارَس علنًا على مرأى الجميع. وكانت بالغرابة نفسها الحقيقة التي كانت ظاهرة بجلاء في خلال السنوات الطويلة لحكم بورفيريو دياز في المكسيك، وهي وجود قليل من الاحتجاج الشعبي على ذلك في أغلب الحالات. وكان المعاصرون يطلقون على حكمه أحيانًا لقب «الخبز أو الهراوة» (pan o palo)، والمقصود بذلك أن على الناس إمّا أن يقبلوا بما يعرضه الحكام عليهم، وإمّا أن يتحملوا عواقب رفضهم القاسية، فبدا التزوير يزدهر مع الشهرة، وأن من لا قوة لهم لا يمكنهم العيش من دون قادة أقوياء. كان دياز نفسه صريحًا في ذلك بتشديده للآخرين على أن الناس يشبهون الكلاب، وما دام في أفواههم عظام لا ينبحون ولا يعضون. وقال للصحافي الأميركي جيمس كريلمان في العام 1908، متحدثًا عن تشرين الثاني/نوفمبر 1876، عندما عيّن نفسه رئيسًا: «تسلمت الحكم من أيدي جيش منتصر عندما كان الناس منقسمين وغير مهيئين لممارسة الحد الأقصى

لمبادئ الحكم الديمقراطي. فأن تُلقي على الجماهير مسؤولية الحكم كلها دفعة واحدة مآله إلى إنتاج أوضاع يمكن أن تنزع صدقية قضية الحكم الحر»[(655)].

ترتب على طريقة الزعيم في الكلام هذا أنه كان يجب استخدام الأساليب الأقسى لكبت السلطة الشعبية؛ فعلى سبيل المثال، يهرع رجال الشرطة المسلحون جيدًا في المدن والأرياف إلى نجدة الحكام المتعاطفين الذين أثبتوا أنهم قادرون على تأمين الأصوات، وكانت تُهم التزوير توجَّه إلى الخصوم، وكانت مدة الولاية في المناصب تمدَّد اعتباطيًا. كانت التشريعات التي تسلب حق التصويت من الخدم والعمال المياومين تحظى بموافقة المجالس التشريعية المروضة والعاجزة، وكان يجري صد الناخبين المحتملين بعيدًا من مراكز الاقتراع، أو كانوا عرضة للاعتقال وراء القضبان، خصوصًا إذا تبيّن أنهم ينوون التصويت للمرشح الخطأ، أو الحزب الخطأ. كانت نتائج الانتخابات تلغى بلا سبب، ووقعت معارك ضارية للتحكم في الوصول إلى مراكز الاقتراع، أو لإبعاد الناخبين منها، أو كان يحدث أحيانًا أن يتنكر رجال الشرطة بمظاهر مثيرين للشغب، فيقومون بتحطيم صناديق الاقتراع، فتُتاح للحكومة القائمة إذاك فرصة ممارسة حقها الدستوري في ملء المناصب الشاغرة بمرشحيها.

المستبد الأحمر

عندما كان كل شيء يفشل، ويصبح اللعب خشنًا، يأتي دور فنون القتال [(656)]؛ فديمقراطية الزعيم استخدمت العنف بشكل منتظم ضد السكان الأصليين، الذين أدى رفضهم وضعهم على الهامش إلى سفك دماء على كلا الطرفين. وقد لاحظ الأديب الأرجنتيني العظيم في القرن العشرين خورخي لويس بورخيس (1899-1986) في قول مشهور، أنه بينما أحرزت بلاده في القرن التاسع عشر استقلالها عن إسبانيا، بقي الاحتلال الإسباني للأرجنتين غير مكتمل. تنطبق هذه الملاحظة بوحشية على القارة كلها، لأن في خلال مرحلة الاستقلال، وعلى امتداد عقود تلتها، قاتل الزعماء الأوليغارشيون بشراسة لسحق خصومهم الهنود أو للقضاء عليهم. وكان الهنود أنفسهم مطاردين بأشباح ذكريات العنف المريع الذي مارسه المستعمرون الأوروبيون، بعد العام 1492، في الأميركتين، حيث قُتل تسعة أعشار منهم - قرابة خُمس سكان العالم - وهو ما يرقى نسبيًا إلى مستوى أكبر مقتلة في التاريخ البشري. لذلك رد الهنود بالقتال، ولذلك كان عنف الزعماء نفسه مغلّفًا بالخوف من الانتقام المستقبلي. كانت هناك ذكريات حية كذلك عن كيفية مقاومة النخب الاستعمارية (في فنزويلا على سبيل المثال) لممارسة الإمبراطورية سياسة رسم التفضيل (*gracias al sacar*) التي سمحت للرجال غير البيض بأن يشتروا من التاج امتيازات مساهمة - ومكانة أن يصبحوا من البيض. مطارَدين بأشباح كهذه، حافظ الزعماء على تصلبهم، وعارضوا على العموم منح الحقوق

السياسية للهنود الأصليين، أو الاعتراف القانوني بمطالبهم في الممتلكات والحرية، وبدوا على استعداد دائم أيضًا للكف عن الكلام - وترك أهل الأرض الأصليين عرضة للموت.

انطوت ديمقراطية الزعيم على عنف بطريقة أخرى؛ إذ كان لديها، بما هي شكل متحول من الديمقراطية التمثيلية، صفات غريبة كثيرة، لكن لا شيء أكثر غرابة من هذا، وهو أنها أثبتت أن في إمكان الحكام أن يكسبوا صداقة الناس من خلال توريطهم بالعنف المستخدم للسيطرة عليهم. وكان هذا في الأقل الجديد في أول ديمقراطية زعيم معمرة في العالم على الإطلاق، الدكتاتورية السياسية في الأرجنتين التي صاغها ببراعة خوان مانويل دي روساس (1793-1877).

لم ينبع حكم الاستبداد الذي أقامه مع حلفائه بين عامي 1829 و1852 من فلسفة سياسية عظيمة. ولم يكن روساس نفسه نابغة سياسيًا بلا حدود، بل كان رجلًا ينتمي إلى عصره تمامًا، وشخصية تماثل كشافًا يشق ببراغماتية طريقه نحو المستقبل، مستخدمًا خرائط وبوصلات العصر الجديد من التمثيل الديمقراطي. كما أنه أثبت أن «القيصرية الديمقراطية» كانت ممكنة [(657)]، وأظهر أن من الممكن الجمع بين أدوات الانتخابات المنتظمة والتصويت من جهة والكلام الجمهوري عن «الشعب» من جهة أخرى، لإدخاله في جيش من المناصرين للزعيم القوي الذي يقوم بعدها بقيادتهم وهو على صهوة حصانه، مسلحًا بالبنادق والمدافع والسيوف، بينما يواصل مناشدتهم للحصول على أصواتهم.

كيف تمكن من ذلك؟ بداية كان روساس زعيمًا أنموذجيًا مطابقًا للمواصفات القياسية؛ فهو من عائلة عريقة من الأوليغارشية المختلطة المالكة للأرض والشاغلة للمناصب الرسمية. ارتبط بزواج موفَّق مع الطبقة العليا في بيونس أيريس. تعلم في سن مبكرة فنون إدارة مزارع والده، وما لبث أن غادر ليبدأ مسيرته بشكل مستقل أولًا في قطاع تقديد اللحوم وتوضيبها، وأصبح في وقت لاحق من كبار أصحاب الأملاك وخبيرًا بارزًا في مجال بيع الأراضي وشرائها، واغتنام الفرص الاستثمارية وإدارة العقارات. وقد تذمر بشدة، على غرار الزعماء الآخرين، من لصوص المواشي والمتسكعين والصعاليك الذين يؤخرون الاستغلال التجاري للأرض. ونَظر إلى مزارعه التي تنتج الجلود واللحوم المقددة والمملحة المعدة للتصدير، باعتبار أنها بمنزلة دولة مصغرة ومصلحة تجارية ومختبر سياسي يمكن أن يفصّل مجتمعًا منظمًا من الرعاع الذين يهيمون في السهول الفسيحة. وكان يحلو له أن يصر على أن لا بد من استخدام القوة المرفقة بالإقناع عند التعامل مع رعاة البقر الأجلاف وعمال السخرة والطفّار الجوالين [(658)] (montoneros)، والهنود المتوحشين. لذلك، كان من ذكرياته المفضَّلة قصة تدور حول اليوم الذي كان في مزرعته، عندما لمح زوبعة من غبار في الأفق. مكتشفًا على الفور أن ثمة لصًا سرِق أبقاره ويحاول

الفرار بها، اعتلى حصانه وانطلق في إثره وقبض عليه وأعاده تحت تهديد السلاح إلى المزرعة، وأمر بجلده مئة جلدة. بعد تنفيذ العقوبة، دعا روساس الرجل إلى مائدته للغداء، وعرض عليه فرصة عمل كوكيل في المزرعة. قبل الرجل المصدوم العرض، وبطبيعة الحال أصبح من أتباع روساس المخلصين مدى الحياة.

كانت القصة التي نسجها روساس، مثل قصص كثيرة في مسيرته، خليطًا من تاريخ وخيال، لكن الأكيد أن مصلحة التجربة السياسية التي قام بها وضعته في موقع قوي في ميدان الصراع السياسي غير المحسوم بين من يسمَّون الوحدويين الذين كانوا يفضّلون الأرجنتين مندمجة، ومن يسمَّون الفدراليين الذين عملوا من أجل الإبقاء على رؤية لامركزية للبلاد. ساند روساس، كزعيم محلي عازم على حماية مصالحه في بيونس أيريس المقاطعة الأقوى في البلد الذي سيصبح الأرجنتين قريبًا، حزب الفدراليين الذي ما لبث أن ابتلعه ودمره، بمساعدة شبكة من الأصدقاء الأقوياء، والأقارب، والزبائن التجاريين، والعلاقات العسكرية. كان انتخاب الفدرالي مانويل دوريغو (في آب/أغسطس 1827) حاكمًا لبيونس أيريس ملائمًا لروساس، الذي عُرض عليه منصب القائد العام للميليشيات الريفية في المقاطعة. وبعد أن أُطيح دوريغو ثم أُعدم عقب انقلاب عسكري دبره الوحدويون، حل روساس محله، أصبح، بلا منازع، القائد السياسي والمخطط العسكري الاستراتيجي للقوات الفدرالية التي اقتلعت خصومها الوحدويين في العام 1829.

أتاح الانتصار لروساس ابن الخمسة وثلاثين عامًا أن يدخل إلى بيونس أيريس على صهوة جواده، محاطًا بأفراد ميليشياته لتولي مقاليد السلطة في المقاطعة. مر روساس بين الجموع المتنوعة المهللة، مرتديًا زيًا يشبه ديكًا منتفخًا بإشارات الذكورية المتفاخرة - كان بين مستقبليه العمال المياومون في المدينة وأصحاب المحال البريطانيين وأصحاب المستودعات. ولم يكن مفاجئًا انتخابه بعد بضعة أسابيع، وبالتحديد في 6 كانون الأول/ديسمبر 1829 حاكمًا لبيونس أيريس، ومنحه صلاحيات مطلقة في ظل حالة طوارئ من مجلس النواب الذي صوّت على ذلك بشبه إجماع.

جرى إذًا صب قالب القيصرية الديمقراطية، فدأب روساس طوال العقدين المقبلين على بناء أرجنتين موحدة سياسيًا، تجمع بين الحكم التمثيلي واليد الخشنة المحترفة أساليب المزرعة. وتذكّر لاحقًا أنه تنكب مهمة جلب النظام إلى «جهنم مصغرة»، إلى الأرجنتين التي كان وجهها مدمى بالفوضى السياسية، وعدم الاستقرار المالي، والانحلال الأخلاقي. كان ينظر إلى نفسه باعتباره مبيدًا فتاكًا للحشرات غير المرغوب فيها: «بالنسبة إلي، مثال الحكومة الجيدة هو أن تكون حكمًا أبويًا منفردًا ’أوتوقراطيًا‘، ذكيًا، محايدًا لا يعرف التعب»، هذا ما قاله الرجل الذي كان يحب أن يعتمر قبعة ويرتدي معطفًا، ويضع مهمازين ضخمينِ من الفضة على كعبيه، ويحمل السوط في

يده، مستعدًا لاعتلاء حصانه في أي لحظة. وفي إحدى المناسبات، في باليرمو قرب بيونس أيريس، وذات أمسية خريفية معتدلة، ألقى روساس في أنصاره، تحت سقالة من أغصان أشجار الأمبو (ombu)، المشهورة بجذورها المعرّشة وجذوعها الضخمة المجوفة، كلمة حماسية بلغة ديمقراطية ابتدائية. وقال ما كان يقوله دائمًا، من أن مثاله الأعلى كان الحكم الذي يقوده «الدكتاتوريون الأوتوقراطيون الذين كانوا أول خدم للشعب» [(659)].

كان ذلك أقصى ما وصل إليه تفكيره السياسي من حنكة، لأن ما كان يهمه بالفعل هو الفوز بالسلطة والحفاظ عليها. وهذا ما تمكن من فعله - وبنجاح كبير - من خلال الجمع بين الدعم الشعبي وفنون الحكم الشمولي. مثلت النتيجة عيّنة عن المقبل من الأمور، في أوروبا وآسيا وغيرهما، فعمد روساس، الذي كانت السلطة التشريعية خاتمًا في إصبعه الصغير، إلى منع الأحزاب البديلة، والتخلص من الولاء للمنافسين في الحكومة وفي المجتمع، وجرت مصادرة أملاك خصومه السياسيين، وأُقفلت جامعة بيونس أيريس تقريبًا، وطُهِّرت الإدارة والشرطة والجيش من العناصر المعادية. ومارس روساس في كل مناسبة سانحة سياسة المواثيق من خلال منح امتيازات وعطاءات خاصة لـ «الروساس» الصغار (rosistas)، من قضاة صلح محليين ضباط في الجيش وموظفين إداريين وأصحاب مزارع وتجار كبار، وكل شخص يبدي ولاءً لقائده. وجرى تشكيل قوات عسكرية جديدة من المشاة والمدفعية، خصص نصف الميزانية الحكومية في النهاية للقوات المسلحة، ولأسباب تتعلق بتطيّره وشكوكه جرى حل ميليشياته الشخصية من رعاة البقر والطفار، واستيعاب أفرادها في الجيش الجديد، أو إعادتهم إلى مزارعهم.

كان روساس يخشى أعداءه أحيانًا، إلا أنه كان متمرسًا وماهرًا في استخدام الخوف سلاحًا للحكم، خصوصًا من خلال استغلال الرعب العام من الفوضى. وجرّد، بمساندة نادٍ سياسي مقاتل يسمّى جمعية الإصلاح الشعبي، حملات تأديب صارمة ضد منافسيه، كان منهم الشاعر والكاتب الأرجنتيني الشاب استيبان إتشيفيريا (1805-1851) الذي نُفي إلى مونتيفيديو [في الأوروغواي] بسبب كتابته قصة قصيرة بعنوان El matadero (المسلخ) التي جرى حظرها على الفور بسبب رمزيتها السياسية، لكنها اشتُهرت مع مرور الوقت بسبب تصويرها الشعب الأرجنتيني محصورًا مثل الحيوانات في حظائر مسلخ روساس. كان إتشيفيريا محظوظًا بنجاته من الموت، بعد أن شكل روساس وحلفاؤه فريقًا، مع الشرطة والسفاحين المحترفين ليشكلوا قوة شرطة سرية تسمّى العرنوس [(660)] (mazorca)، وهي كانت بمنزلة فريق إعدام مهمته تنفيذ إعدامات في حق شخصيات مختارة (لقي حوالى 2000 شخص حتفهم بهذه الطريقة)، واكتشاف ومطاردة «المجموعات المعادية»، كاليسوعيين الذين أُرهبوا إلى درجة إخراجهم كليًا من البلاد.

حُرِّك الجيش الجديد في أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر، مدفوعًا بانتفاضة في جنوب المقاطعة تسبب بها ركود الصادرات الريفية. واستخدم روساس قواته ذات القبعات الحمر لسحق معارضيه فورًا، وجرى التعامل مع المعترضين بقسوة، من خلال نظام قضائي أعيد تنظيمه بطريقة أصبح معها روساس رئيسًا للسلطة القضائية والقاضي الأعلى في النظام. كان يجلس وحيدًا في مكتبه حتى ساعة متأخرة من الليل، يغربل الأدلة ويقرأ تقارير الشرطة، ثم يُصدر الحكم الذي يكتبه خطيًا على الملف في جمل، مثل «افرضوا عليه غرامة» أو «اسجنوه» أو «إلى الجيش» أو «أطلقوا النار عليه». كانت جملته المفضَّلة لديه «اقطعوا عنقه»، بما يكشف عن اقتناعه بمجريات المزرعة، حيث يُنحر البقر.

في غضون ذلك، كان يجري تشجيع الصحافة والكنيسة على غرس صورة روساس العامة كقائد شجاع قوي، وكرجل يجمع الحكم في شخصه منفردًا، وكمنقذ للشعب، وكديماغوجي محبوب شعبيًا ينبغي الخوف منه. كان يشار إليه باعتباره مصلحًا للقوانين، ويُمتدح لإنجازاته الكثيرة. وكانت لائحة النجاحات المزعومة طويلة، تضمنت سياسة زيادة حجم الأراضي المتوافرة للاستيطان، وتشجيع تصدير اللحوم ومشتقاتها المقددة والجلود، ووضع حد لدورة العنف والحروب الأهلية بين المقاطعات. توسعت لائحة الإنجازات لتشمل إقامة كونفدرالية الأرجنتين المعرَّفة بشكل فضفاض تحت هيمنة بيونس أيريس، وخفض الديون الخارجية، وشن حرب على الأوروغواي المجاورة في العام 1843، وفرض حصار عليها بعد ذلك دام تسع سنوات، وحماية البلاد من الأعداء الخارجيين، مثل البحرية الفرنسية، التي ضربت حصارها على بيونس أيريس في العام 1840.

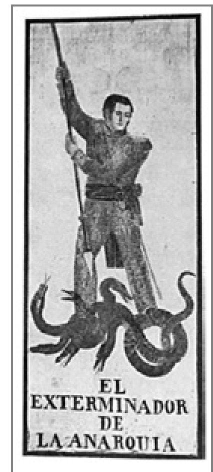
كان روساس عبر هذه الحوادث كلها يمثل دور الديماغوجي الصارم، وكان غالبًا يتقن الدور إلى درجة الكمال. كان يعمل سبعة أيام في الأسبوع، معتمدًا على فريق عمل يتألف من 300 شخص في مقره الرئيس في باليرمو، محاطًا على الدوام بالكتّاب، وكان لديه إحساس باهر بأهمية المظاهر (mise-en-scène) عند ممارسة السلطة - إحساس بارع إلى درجة دفعت السفير البريطاني هنري ساوذرن إلى إرسال تقرير يقول إن روساس نفسه كان يعي أن يتمتع بسلطة مطلقة أكثر من أي ملك يجلس على العرش [(661)]، فبرع روساس في تشجيع المظاهر العلنية لإظهار تضامن الناس المعنيين، مثل المباريات الشعبية المفبركة، على غرار ما حدث في تموز/يوليو 1835، عندما نظم كبار أصحاب المزارع وأكثرهم شهرة وثراء، مسيرات مع عمال مزارعهم من جميع أنحاء المقاطعة إلى بيونس أيريس، ليقفوا في وضعية حراس خارج قصر الحاكم لإظهار «احترامهم» و«تقديرهم» [(662)]. في الشهر نفسه، وفي خلال مهرجان أقيم على شرف روساس في تابالكي، امتدحه شيخ قبيلة من الهنود ببلاغة قائلًا: «لولا خوان مانويل (وكأنه يتحدث عن شقيقه)، لما كنا نعيش كما

نحن الآن في إخاء مع المسيحيين. ما دام خوان مانويل حيًا، سنكون سعداء وسنعيش حياة هادئة إلى جانب زوجاتنا وأطفالنا. كلمات خوان هي واحدة مع كلام الله: كل المجتمعين هنا يمكنهم أن يشهدوا أن كل كلمة قالها خوان وكل نصيحة قدمها لنا أثبتت أنها صحيحة» [(663)].

سبّح الله؛ كانت تلك نصيحة قيّمة من المرتبة الدنيا، لكن التظاهرات والمهرجانات كانت تتحول إلى مناسبات إعلامية - بفضل السيطرة الشخصية التي مارسها روساس على الصحف، مثل صحيفة لا غاسيتا ماركنتل (Gaceta Mercantil) الواسعة الانتشار، والتي كانت تُقرأ بصوت عالٍ للآخرين [الذين لا يجيدون القراءة] في المقاطعة [(664)]. وعرف روساس أيضًا (كما عرف الشيخ الهندي المعجب به) أهمية أن يكون الله إلى جانبه، ليدفع الناس إلى الاعتقاد بأن معارضته خطيئة، فقال في خطاب تنصيبه الثاني في نيسان/أبريل 1835، مستذكرًا من دون ذرة من التواضع: «عندما قررت أن أقدم التضحية الرهيبة بالصعود الى كرسي الحكم، قبلت أن أتبوأ منصب 'السلطة بلا حدود' [(665)]، والتي أعتبرها، على الرغم من قبحها، ضرورة مطلقة في التزام كبير من هذا النوع. لا تعتقدوا أني تجاهلت قدراتي المحدودة، ومكامن ضعفي، أو السلطة الواسعة التي أعطاني إياها القانون بناء على أصواتكم، وبالإجماع تقريبًا، في المدينة والأرياف، لا: إن آمالي ترتكز على حماية خاصة من الفردوس، وعلى مزايا وطنيتكم» [(666)]. فاحتضن «رجل الله» الإكليروس بشكل طبيعي، وردّ كثيرون منهم بارتداء أوشحة حمر وبالوعظ لمصلحته كذلك، من خلال تنظيم مسيرات في الشوارع ترفع فيها صور روساس، قبل أن تأخذ مكانها على مذابح الكنائس المحلية المعطرة بحصى البان [(667)].

لم يكن ذلك مجرد ديانة منظمة، بل كان شكلًا جديدًا من السياسة التي تنتمي إلى عصر بزوغ الديمقراطية التمثيلية. ومع كل احتقار روساس الكامل لرعاياه، كان رجل الناس؛ كان الطلب على الملصقات الرسمية التي تحمل صوره هائلًا، وكان ملصق «مبيد الفوضى» الأكثر قيمة، حيث يظهر الطاغية الأحمر، روساس، ببدلة عسكرية كاملة، يهم بقتل أفعى ذات سبعة رؤوس، تمثّل الفوضى المزعومة التي سبّبها الوحديون في خلال عشرينيات القرن التاسع عشر (الصورة (5-5)) وكانت التوجيهات الطبيعية لأتباعه بأن يرتدوا أزياء «روساسية»، تعتمد اللون الأحمر - لون القوات الفدرالية. وكان هناك إلحاح على النساء بأن ترتدي كل واحدة ثوبًا أحمر وتزين شعرها بشريط أحمر.

الصورة (5-5)



ملصق من ثلاثينيات القرن التاسع عشر يصوّر الزعيم الأرجنتيني خوان مانويل دي روساس كـ «مبيد للفوضى».

كان زي الرجال ذكوريًا بوضوح؛ وجوه مقطبة تُظهر الغضب الشديد، وصدور تُظهر الشعر الكثيف، وقبعات حمر، وعصبات حمر، وشارات حريرية حمر تحمل شعارات قاتلة مثل «عاشت الفدرالية! عاش الفدراليون! الموت للوحدويين!».

تجلى المظهر الأكثر مكرًا بين مظاهر النظام الذي أداره روساس في استخدامه الأسلحة «الناعمة» للديمقراطية التمثيلية: انتخابات واستفتاءات وعرائض. وآثر روساس تشبيه نفسه بقبطان سفينة تتقاذفها الأنواء في مياه مضطربة، فقال تكرارًا أنه يحتاج إلى سلطات طوارئ، وأن في مقدوره أن يقود سفينة الدولة جيدًا إذا حظي بالدعم المباشر لطاقمها، «الشعب». لذا، فإنه فعل كل ما في وسعه لا لمحاكاة حالة طوارئ دائمة فحسب، بل للظهور أيضًا بمظهر المخلص للدولة وشعبها. لذلك، كانت الأولوية التي أعطاها من نصيب تطويق البرلمان وتعطيل مفعوله من خلال مباشرة «حوار» دائم مع «شعبه».

استُخدمت الانتخابات بشكل فعال، كان الهدف هو الحصول على نتائج قريبة من الإجماع. لذلك، كان «المبيد العظيم» يفحص المرشحين شخصيًا ويزكيهم، ويعيّن مفوضين انتخابيين وقضاة ذوي أيد خفيفة للإشراف على مراكز الاقتراع. غمرت الضوضاء حملات الانتخاب، وطُبعت منشورات مكتوبة بلغة بسيطة تمجّد روساس على صفحات كاملة في قصائد متنوعة تسميه قيصر الأرجنتين، أخيل [668] البلاد، سنسيناتوس [669] الحديث، ووزِّعت بكميات كبيرة على الجموع في الشوارع. كانت المسيرات التي ينظمها أنصار روساس تشبه المهرجانات، وتتخللها أحيانًا مفرقعات وألعاب نارية. كان مبررًا للناخبين أن يعتقدوا أن الانتخابات مجرد استفتاءات. وكانت احتفالية التصويت التي أقيمت

في آذار/مارس في العام 1835 أنموذجية؛ إذ كان البرلمان قد منح روساس للتو سلطات تنفيذية غير محدودة، وبالتالي اختار أن يؤكد القرار من خلال دعوة الناخبين المسجلين إلى التعبير عن رأيهم - بنعم أو لا. وجرى تمديد الانتخابات إلى ثلاثة أيام (من 26 إلى 28 آذار/مارس)، من أجل إتاحة المجال لهم كي يُدلوا بأصواتهم، واقتصر التصويت آنذاك على بيونس أيريس. وقالت صحيفة **لا غاسيتا ماركنتل** أن «آراء سكان المناطق الريفية لم تراعَ، لأنه فضلًا عن التأخير الذي سيترتب على ذلك، فإن الأدلة التي لا تخطئ مرارًا وتكرارًا تفيد بأن المشاعر التي تحفّز كل سكان بيونس أيريس مشاعر شاملة». وواصل تقرير الصحيفة ليصف كيف أن جمهورًا ضخمًا في إحدى دوائر بيونس أيريس في اليوم الأخير من الانتخابات، تجمع أمام كنيسة، حيث كان يفترض الإدلاء بآخر الأصوات، وتسامر الجمهور «من كلا الجنسين ومن جميع الطبقات» وتحادث بعضه مع بعض وهو يحمل أغصان زيتون وصفصاف وأعلامًا حمرًا. وضِعت صورة عملاقة للمواطن العظيم (Gran Cuidadano) فوق مدخل مركز الاقتراع، وصدح صوت الموسيقى الصاخبة، وقام الناخبون، جميعهم رجال، بالوقوف أمام الحشد، وأقسموا يمين الولاء لروساس. بعد انتهاء التصويت بهذه الطريقة، بادر مفوض الانتخابات، الذي يحمل لائحة بالأصوات التي تم الإدلاء بها، إلى قيادة مسيرة في الشوارع بمواكبة فرقة موسيقية والصورة العملاقة للمواطن العظيم، الذي أعلن لاحقًا أنه الفائز في الانتخابات بـ 9316 صوتًا ضد أربعة أصوات فقط [(670)].

ذلك الخطر المحتمل بوضوح في إلقاء كلمة تزوير الصغيرة على استفتاءات كهذه، دفع روساس إلى الاعتماد على حركته المفضَّلة والأكثر محاكاة للديمقراطية المباشرة: العريضة، فأبلغ المقربين منه أنه يؤمن بأن النظام الطبيعي للأمور يميل إلى الإجماع، وبتعبير آخر، أن الانسجام في الآراء طبيعي في الأنظمة السياسية الجيدة [(671)]. وترتب على ذلك أن «التعبير الحر عن الرأي العام» (كما عبّر عن ذلك في شطحة خيال)، سيعمل على الدوام لمصلحته. وتبقى المشكلة السياسية الوحيدة عندئذ في كيفية إيجاد الوسيلة الملائمة للتكهن بالرأي العام؛ فأقر روساس مناشدات وعرائض «عفوية» من الناس، من بينهم أمهات وأرامل اعتصمن ساعات، وأيامًا في بعض الأحيان، أمام مقره (quinta) في باليرمو. كانت العرائض المنظمة من الأعلى شائعة أيضًا، كما في العام 1840، حين انطلقت حملة في ظل محاولة أخرى - ماكرة وناجحة - من روساس لتجديد صلاحياته المطلقة، عبر التلويح بالاستقالة إذا فشل في اكتساب تأييد شعبي حاسم. احتشد المسؤولون المحليون في أنحاء المقاطعة خلف المواطن العظيم، وألحوا على الأعيان أن يكتبوا ويوقّعوا عرائض تطالب بعودة روساس بصلاحيات تنفيذية غير محدودة. وهكذا، كان بين الموقّعين في مدينة كونسيبسيون قضاة ورجال شرطة، وضابط برتبة مقدَّم، وكهنة وأعضاء يتشبهون بروسِاس في «جمعية الإصلاح». حِملت

العريضة الناتجة من ذلك تحريفًا ملحوظًا جديدًا لمعنى التمثيل، فضمت أسماء 1163 شخصًا لمصلحة روساس، وقّع منهم العريضة 318 شخصًا فقط.

الحرب والدكتاتورية

من حسن حظ الشعب الأرجنتيني أن روساس تعرض لهزيمة عسكرية أمام تحالف من خصومه المحليين والقوات البرازيلية؛ ففي شباط/فبراير 1852، غادر روساس على سفينة بريطانية ليمضي بقية حياته بين خصومه الأوروبيين القدماء، ويُدفَن في مدينة ساوثهامبتون، على شاطئ إنكلترا الجنوبي. وكانت شعوب أخرى في أميركا الإسبانية أقل حظًا، وذلك لأسباب ليس أقلها أن جمهوريات الزعماء كانت قابلة للانحدار إلى دكتاتوريات عنيفة مثّلت خطرًا على أكثر من رعاياها في البلاد. بعد فشل الجهد الأولي لأمثال بوليفار، في إنشاء فدرالية ما بعد استعمارية، أي إنشاء كيان يشبه الولايات المتحدة، ولأميركا الإسبانية على وجه الخصوص، وجدت حكومات الزعماء وشعوبها نفسها في رفقة شيطان الجغرافيا السياسية، فكان السؤال الذي واجه هذه الجمهوريات هو، هل يمكن حكومة منتخبة تتحدث لغة «الشعب» أن تندمج مع نظام من الدول المسلحة ذات المجال الجغرافي المحدد، والتي تتصرف كأنها قوى «سيدة».

أجاب العسكريون الأقوياء الذين قادوا دكتاتوريات الزعماء في أميركا الإسبانية عن السؤال بسهولة؛ فهُم كانوا متأكدين من أن مثلما أن الطبيعة تكره الفراغ، فإن سياسة الدولة تتحرك لملء الفراغات واغتنام الفرص. وعرف هؤلاء الزعماء بالفطرة أن لآليات الحكم التمثيلي أبعادًا «داخلية» وأبعادًا «خارجية»، وأن التحكم السياسي في الداخل يمكن أن يتعزز من خلال التلاعب والمراوغة في الخارج. وكان للدكتاتوريات الشعبوية في أميركا الإسبانية، والتي حازت لاحقًا شهرة عالمية، جذور عميقة في عالم الحروب والمؤامرات السياسية العابرة للدول في القرن التاسع عشر. وهي لم تكن مجرد صناعة محلية، تقوم على سيطرة الزعماء المحلية المسلحة على «الشعب» الذي يتملقونه ويخشونه، بل كانت أيضًا نتاج الحرب، أو نتاج الشائعات المتعلقة بالحرب. كانت الدكتاتوريات صنيعة سياسة الزعيم التي عكفت على الإيماء إلى «الشعب» و«سيادة الشعب»، لكنها حاولت على الدوام تعزيز شعبية النظام في الداخل من خلال استغلال الأخطاء العسكرية أو علامات الضعف لدى جيرانها. لذلك، كان الدكتاتوريون الحازمون، الذين كانوا في الغالب يشتمون الأوغاد والعوام سرًّا، يفعلون كل ما في وسعهم في إطلالاتهم العلنية كي يتملقوهم ويلمعوا ريشهم - عبر مناشدتهم تقديم دعمهم للتغلب على «الحالات الطارئة»، واستغلال التوتر الدولي، ومحاربة الأعداء الخارجيين.

إن قراءة بسيطة لدساتير جمهوريات أميركا الإسبانية في تلك الحقبة تكرس انطباعًا مؤداه أنها كانت كيانات سياسية محبة للسلام، وجُزرًا من الهدوء شبه الاستوائي في محيط شاسع من العزلة. كانت الحقيقة الجارحة أن جمهوريات الزعماء وجدت نفسها على الدوام عرضة للمناكفة من جيرانها، ومن مغريات خطف مكاسب عسكرية من دول أضعف (الخريطة (5-2)) كانت النزاعات الحدودية مزمنة، والتهديد بالغزوات العسكرية يتكرر، والاشتباكات المسلحة شائعة. كذلك كانت الانقلابات العسكرية وقوانين الطوارئ كانت تسمّى (*pronunciamentos*)، قد تزايدت لتصبح مظهرًا معتادًا من مظاهر الحياة في الجمهوريات الإسبانية. ثم إن تدخّل الولايات المتحدة العسكري المتواصل في المنطقة كان عاملًا غير مساعد، ولم تكن العسكرة الشاملة للحياة السياسية مسألة قدر محتوم أو خطأ جيني في الديمقراطية

الخريطة (5-2)



حدود الدول (تقريبية وموضع نزاع) في أميركا اللاتينية في حوالى العام 1850.

التمثيلية أو في الدمقرطة في حد ذاتها، وإنما كانت مسألة أسباب غريبة على السياق الأميركي الإسباني. ولأن المجتمعات المدنية في هذه الكيانات السياسية كانت في الغالب ضعيفة، فنادرًا ما تمكنت حكومات الزعماء من أن تقصي العنف المنظَّم عن الحياة المدنية، أو أن تُخضع القوات المسلحة وقوات الشرطة للسيطرة الدستورية أو للرقابة الشعبية، ففشلت الجمهوريات الإسبانية في دمقرطة أدوات العنف على أي مستوى من المستويات [(672)]. وهكذا دار بين الزعماء، المستندين إلى قوات مجندة من مناطق تتمتع فيها العائلات الكبيرة بالنفوذ، تنافس على الهيمنة، من دون أن تعيقهم جماليات حكم القانون. وكان الزعماء جيدين في ملاحظة فرص الفراغ في السلطة، فكانوا يملأونه بطرائق خلّاقة، مستخدمين القوة، خصوصًا عندما يكون النظام الدستوري مهتزًا، وعندما تكون المواثيق الاجتماعية متداعية.

كانت الاضطرابات العنيفة، التي قطعت كالسيف في أنسجة الجمهورية المكسيكية المبكرة، مثالًا مبكرًا للتوجه الأوسع؛ فبين العام 1824، عام إقرار الدستور الجمهوري الفدرالي الجديد، والعام 1857 الذي شهد تقديم الدستور الجديد الآخر الذي حرّم العبودية، واحتوى على وثيقة حقوق مدنية وحدّ الامتيازات الدينية والعسكرية والحقوق العقارية، تمكن رئيس واحد فقط، هو غوادالوبي فيكتوريا [(673)]، من إكمال مدة ولايته الدستورية وتسليم مقاليد الحكم إلى خَلَف منتخَب. لكن تخلل تلك الحقبة (وبالتحديد في العام 1833) قيام الرئيس والزعيم أنطونيو لوبيز دي سانتا آنا بيريز دي لِبرون بتعليق العمل بالدستور، وكان هو الرجل الذي اشتُهر بوحشيته القاسية ودفن ساقه المقطوعة في مراسم كلفت الخزينة أموالًا طائلة، وأصدر الميثاق المعروف باسم القوانين السبعة والذي زاد من متطلبات الملكية العقارية للتمتع بحق التصويت، وعزز سلطات الرئاسة، وعسكر الحكومة الفدرالية.

ظهرت اتجاهات مماثلة بوضوح عبر أميركا الإسبانية كلها؛ ففي البيرو وبوليفيا شهدت السياسة الداخلية اضطرابات من خلال حرب المحيط الهادئ مع تشيلي (1879-1883)، وطُرح مصير الوجود السياسي لجمهورية الأوروغوي الناشئة نفسه على بساط البحث تكرارًا بفعل الخصومات المتلاحقة بين البرازيل والأرجنتين. حاصرت القوات الفدرالية المتواطئة مع الأرجنتين مدينة مونتيفيديو بين عامي 1838 و1851، ونتج من هذه الأزمة توتر عميق بين القوتين السياسيتين المتحاربتين، البيض [الحزب الأبيض] (Blancos)، والحمر [الحزب الأحمر] (Colorados)، اللتين أغرق الصراع بينهما البلاد في مؤامرات سياسية وحرب أهلية ونظام دكتاتوري. وتعرضت الأوروغواي في تعاقب سريع لثلاث غزوات برازيلية: في العام 1851، ضد مانويل أوريب [مؤسس الحزب الأبيض] للتخلص - ظاهريًا - من النفوذ الأرجنتيني في البلاد؛ ثم في العام 1855، بناء على طلب الحكومة الأوروغوايانية وفينانسيو فلوريس، قائد الحزب الأحمر، الذي كان مدعومًا تقليديًا من الإمبراطورية البرازيلية؛ ومجددًا في العام 1864، ضد حكومة أتاناسيو أغيري [(674)]. في الأرجنتين، أضرمت النزاعات الجيوسياسية مع البرازيل المجاورة والأوروغواي الصراع العنيف بين الأقاليم ومؤيدي الفدرالية والوحدويين في المركز التجاري للبلاد بيونس أيريس، تواصل العنف حتى العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وترك آثارًا مشوِّهة على وجه الحكم القائم على الموافقة.

أغرت الحرب القادة الأرجنتينيين، كما حدث في كل مكان، بإشهار الإجراء الدستوري المعروف بالتدخل، وهو ما يعني ببساطة أن في حالات الطوارئ السياسية، عندما يصبح الحكم على شفا الانهيار، يُعلَّق عمل البرلمان أو يُملأ هذا الأخير بأمناء، وتحت تهديد السلاح أحيانًا، كي يتاح للرئيس ضمان أغلبية لحزبه في السلطة التشريعية. لم تكن هذه الممارسة حكرًا على الأرجنتين، وجرى في كثير من أنحاء القارة تشجيع نمو السلطات الرئاسية المستندة إلى

[التهديد باستخدام] القوة، من خلال النزاعات العابرة للدول. كانت الحرب مسيئة للديمقراطية التمثيلية - تمامًا كما كانت مسيئة للديمقراطية المجلسية. وشاعت التعديلات الدستورية التي تمنح السلطةَ التنفيذية صلاحيات جوهرية على حساب المجالس والمواطنين، وأعطت، بما كانت تنطوي عليه من خوف عميق مما كان يحلو للزعماء أن يسمّوه «الترخيص الشعبي»، ترخيصًا فعليًا للعادة السيئة المتمثلة في تخويل السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة من أجل تعريف «الشعب» وتأديبه بشكل أفضل، ومن خلال فوهة البندقية عند الحاجة.

كشف انحلال سوق التجارة «الليبرالية» الحرة ونظام الدولة القوي الذي قاده «ملك» القهوة جوستينو روفينو باريوس [675] (1835-1885) في غواتيمالا، ما يمكن أن يحصل، فألغى نظام باريوس أملاك الكنيسة، وشجع حرية السوق، مدعومًا من كبار المزارعين والسماسرة. وجرى منح ألمان وآخرين أراضي واسعة مسروقة من شعب الـ «كيكتشي» [676]، وتزايد تصدير البن في تلك الفترة ثلاثة أضعاف، والفضل الكبير في ذلك يعود إلى قانون مكافحة التشرد، الصادر في العام 1878؛ إذ إن ذلك القانون أجبر السكان الأصليين على العمل في مزارع البن المحلية في موسم الحصاد. غير أن كثيرين من الرعايا أخذوا يشعرون بالقلق الأليم في ظل تحضيرات باريوس للحرب، وتزويد جيشه بالأسلحة الأميركية الحديثة والمتطورة، في إطار سعيه لتحقيق حلمه بإعادة تشكيل كونفدرالية أميركا الوسطى؛ فالحرب تلك كلفت رعاياه غاليًا، وبدا نظامه مؤيدًا، من الناحية النظرية، للحكم التمثيلي، لكنه كان من الناحية العملية ينمي حكم الخوف والإذلال المتمثلَين في ما عُرف عنه من نقل للمعتقلين بحرًا في أقفاص، كي يراهم «الشعب» كله ويشعر بأنه فريسة نظام يتصرف باسمه.

كان حجم العنف الجيوعسكري وكثافته صادمين أحيانًا، كما في الحرب الطويلة ضد الأوروغواي والأرجنتين والبرازيل، التي قادها زعيم الباراغواي فرانسيسكو سولانو لوبيز (1826-1870)، الذي حكم بلاده بالأسواط ومكاوي الحديد المجمر، كأنها مزرعة كبيرة لصناعة الموت. كانت الأزمة التي استمرت ست سنوات وعُرفت بحرب الحلف الثلاثي، مدمّرة ماديًا ومعنويًا على طريقتها بمقدار ما فعلته الحرب الأهلية التي اندلعت في الولايات المتحدة في الوقت نفسه تقريبًا، لكن هذا الصراع لم يكن مدفوعًا بغايات نبيلة، مثل إلغاء العبودية، بل كان بمنزلة «بروفة» كئيبة لأهوال الحرب العالمية الأولى.

للحرب الطويلة بين الباراغواي وجيرانها أسباب كثيرة يمكن تتبّع جذورها إلى التزاحم على الأرض والموارد والنفوذ بين الدول الأربع، فيما البريطانيون ينتظرون خلف الكواليس متعطشين لجني الغنائم، ولا سيما المعادن منها. وكان الصاعق الذي فجّر الموقف دخول القوات البرازيلية إلى أراضي الأوروغواي في تشرين الأول/أكتوبر 1864، لإطاحة حكم أتاناسيو أغيري. أعلنت حكومة الباراغواي بعد بضعة شهور الحرب على الأرجنتين والبرازيل

معًا، مسنودة إلى أكبر جيش نظامي في أميركا الإسبانية. وأعلنت الحكومة الألعوبةُ في الأوروغواي وقوفها إلى جانب البرازيل والأرجنتين، وجرى توقيع معاهدة الحلف الثلاثي. وهكذا بدأ الصراع العسكري الطويل ضد الباراغواي الصغيرة، فكانت الحرب التي تبعت ذلك غريبة ومدمّرة. ترافقت الهجمات العسكرية المباشرة على المواقع المحصنة في الميدان مع إطلاق البوارج الحربية المدرعة النار على البواخر والمراكب الخشب. وتلازمت الرماح والحراب والمواجهات بالسلاح الأبيض مع استخدام المواد الشديدة الانفجار، والمدافع الرشاشة ومناطيد المراقبة، بل إن جيش الباراغواي أجرى في وقت ما حتى تجارب على سلاح غريب جديد يشبه الدبابة أول مرة في العالم: قطار مصفّح هاجم مواقع القوات البرازيلية خارج مدينة أسونسيون [(677)]. وتحولت الحرب إلى صراع كان الأكثر دموية في تاريخ أميركا اللاتينية، أو إلى ما يشبه قصة قطط كيلكني [(678)] (Kilkenny) في إيرلندا، التي يضرب بها المثل، وهي كناية عن تقاتل قطتين مزّق بعضهما بعضًا حتى لم يبق منهما إلا ذيلاهما. قُتل في الحرب تلك حوالى 50 ألف جندي من مجموع 123 ألف جندي برازيلي شاركوا في القتال. وخسرت الأرجنتين أكثر من نصف عديد قواتها التي شاركت في الحرب، والذي بلغ 30 ألف رجل، وتقلص عدد جيش الأوروغواي المؤلَّف من 5600 جندي (بعضهم من المرتزقة) إلى أقل من النصف.

خاض فرنسيسكو سولانو لوبيز، في محاولته لحفظ دولته، حربًا شعبية (الصورة (6-5)) ففرض التجنيد الإجباري على جميع الذكور القادرين على حمل السلاح، بمن فيهم أطفال من سن 10 سنوات فما فوق، وأجبر النساء

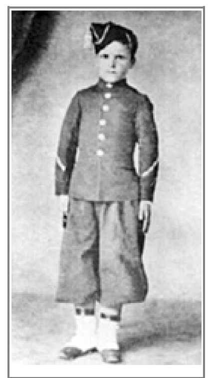
الصورة (6-5)



مشهد من معركة تويبتي، 24 أيار/مايو 1866، في خلال حرب الحلف الثلاثي، من لوحة للرسام كانديدو لوبيز.

على القيام بجميع المهمات غير القتالية، وتبعه في ذلك خصومه (الصورة (7-5)). وبحلول العام 1867، كانت الباراغواي قد خسرت 60 ألف رجل في المعارك أو بسبب المرض، أو بسبب وقوعهم في الأسر. وجرى استدعاء 60 ألفًا آخرين إلى الخدمة، وجُنّد العبيد إلزاميًا، كما أُرسلت إلى ميدان القتال

الصورة (7-5)



جندي صبي من الجيش الأرجنتيني في خلال حرب الحلف الثلاثي، لمصوّر غير معروف.

وحدات مشاة مؤلفة كلها من الأطفال الذين كانوا أحيانًا يضعون على وجوههم لحى مستعارة ويتسلحون بالعصي فحسب. وأُجبرت النساء على العمل في الخطوط الخلفية، وبلغ النقص في العتاد والمؤن درجة دفعت أفراد القوات الباراغوانية إلى دخول أرض المعركة حفاة وأشباه عراة. تفاقم الانزلاق إلى الهذيان مع توهّم سولانو لوبيز بأنه كان ضحية مؤامرة كبيرة، فكان رده على ذلك أمرًا بإعدام الآلاف ممن تبقوا من قواته المسلحة، والمئات من الأجانب، والعشرات من كبار المسؤولين الحكوميين، حتى أنه وقّع مذكرات بإعدام والدته وشقيقاته. ثم لجأ في النهاية إلى الأدغال الشمالية لبلاده، حيث اختبأ أربعة عشر شهرًا، ليشهد من هناك اقتطاع البرازيل والأرجنتين مساحات شاسعة من الأرض، فآلمه أن بلاده كانت تحتضر وتتلاشى من حوله فعليًا. هذا ولا يزال الرقم النهائي للخسائر البشرية موضع جدال محتدم، لكن التقديرات اليوم تشير الى أن حوالى 300 ألف باراغواياني، معظمهم من المدنيين، لقوا حتفهم، وربما بلغت نسبة من تعرض للفناء من السكان 90 في المئة، ولم يبق منهم (أي من الـ 525 ألفًا قبل بدء الحرب) سوى 221 ألفًا، من بينهم 28 ألف رجل فقط. أصيب سولانو لوبيز نفسه، في أوائل آذار/مارس 1870 بجروح قاتلة من حربة برازيلية، بينما كان يحاول الفرار سباحة في أحد أنهار الأدغال، وقيل أن كلماته الأخيرة كانت: «أموت من أجل وطني»، ربما كان عليه أن يضيف إلى ذلك بضع كلمات صادقة: «على حساب أبناء الشعب الذين سلبتهم حكومة جيدة حقوقهم وقراهم وثروتهم الإنتاجية وأحباءهم، كما حياتهم».

هذا بلد ... لم يصوت قط

دفعت الهوة، التي فصلت بين الدساتير الجمهورية الديمقراطية والواقع المتوحش لسلطة الزعماء، بعض المراقبين المعاصرين إلى استخلاص استنتاجات قاسية، وكان بين هؤلاء كتّاب بريطانيون ممن أبدوا اهتمامًا بتاريخ

الديمقراطية، من مثل أستاذ التاريخ المقارَن والفقيه السير هنري جيمس سومنر مين (1822-1888)، الذي قام في كتابه الواسع الانتشار Popular Government (الحكم الشعبي) الصادر في العام 1855، باستخدام التجربة الأميركية اللاتينية في تقاسم السلطة الجمهورية، ليصل إلى استنتاج مفاده أن الديمقراطية التمثيلية هي عمليًا مثال غير قابل للتطبيق، وأن مآل الجهد الذي يُبذَل لإطاحة النظام الملكي إلى حيث ينشر الرعاع البؤس.
كان السياسي والمؤرخ جيمس برايس (1838-1922)، المولود في بلفاست، والصديق المقرب إلى الرئيس الأميركي ثيودور روزفلت، أكثر رفقًا بعض الشيء، لكن ليس بسخاء أيضًا؛ فنبرته كانت عمومًا تراوح بين التشكيك والرفض، لكن الأسباب التي ساقها مهمة، لما كشفته (في العام 1921) ما يتعلق بنظرته إلى معنى الديمقراطية التمثيلية وشروطها المسبقة. فهو ركز بشكل أساس على عدم الاستقرار في الجمهوريات الناطقة بالإسبانية، حيث «تراكمت سلسلة من التقلبات والتجارب التي لا تجد، بعددها وبالضوء الذي ألقته على مراحل محددة من الطبيعة الإنسانية في السياسة، ما يوازيها إلا في جمهوريات اليونان القديمة، وتلك التي في إيطاليا في القرون الوسطى»، واعتبر الأكثرية العظمى من الجمهوريات الإسبانية الأميركية «أشكالًا من الطغيان، أي دكتاتوريات غير قانونية تستند إلى القوة العسكرية»، وأدرج أسبابًا مختلفة لفشل الديمقراطيات التمثيلية، أورد بينها عدم المبالاة و«الجهل الأمي» لدى سكان البلاد الأصليين من الهنود وقسم كبير من المختلطين عرقيًا (mestizos)، ثم ذكر الهيمنة المتماثلة للسياسة من «حبكات التآمر والمغامرة» في رؤوس جميع الرجال الميالين إلى «الحكم بحد السيف»؛ وكانت لديه أشياء ليقولها عن «الفوضى الطويلة التي تخلّفها الثورات والدكتاتوريات» بفعل الجهل، وغياب القانون، والسلوكات العسكرية التي تغذيها النزاعات الدولية.
وأشار برايس إلى بضع حالات واعدة - تشيلي والأوروغواي والأرجنتين - تضمنت، بنظره يُلاحظ النفحة الأوروبية التركيز (Eurocentrism)، احتمال نشر «الأفكار والعادات الذهنية الأوروبية والأميركية بين السكان الأميركيين الإسبان»؛ ففي هذه الدول الاستثنائية الثلاث، كان هناك كثير من «الدم الأوروبي الصافي» لتغذية ينابيع «الرجال الذين يقودون في الشؤون العامة ... أشخاصًا ذوي مكانة وسمعة... كذلك ذوي مقدرة على أن يكونوا رجال دولة». وكان هناك أيضًا نمو الازدهار والحكم المستقر الذي يرعاه «نمو البرجوازية الصناعية بمساعدة من رأس المال الأوروبي». وكان من الأهمية بمكان أيضًا وجود «نفوذ الولايات المتحدة الحامي والمساعد على الاستقرار»، وقد عانت أميركا الإسبانية كلها، على حد تعبير برايس، الضعفَ أو الغياب الكامل لواحد أو أكثر من هذه الشروط المسبقة، من هنا جاء الاستنتاج الذي لا مفر منه: لا يمكن مؤسسات الحكم الذاتي أن تعمل أبدًا عند شعب غير مؤهل لاستيعابها أو استخدامها. كانت قيم الديمقراطية التمثيلية، مع بضعة استثناءات محتملة،

مهدورة على أميركا الإسبانية، فـ «لم تحكم الشعوب في هذه الجمهوريات لأنها لم تكن قادرة على ذلك». لذا، خلص برايس إلى استنتاج «العبرة» من كل قصة السعي من أجل الديمقراطية في النصف الجنوبي للعالم الغربي، بالقول: «لا تعطوا الناس مؤسسات ليسوا مؤهلين لها من حيث النضج، بناء على إيمان بسيط بأن الأدوات ستمنح يد العامل مهارة. احترموا الحقائق. الرجل في كل بلد ليس ما نتمناه أن يكون، لكنه ما صنعته الطبيعة والتاريخ» [(679)].

تنضح هذه السطور بالتعالي والازدراء، لكن تبيّن أن برايس كان مخطئًا في ما يتعلق بالماضي والحاضر والمستقبل؛ كان بالأحرى ضحية لتعصبه الأوروبي الشخصي، الذي يبدو من منظور لاحق طريفًا ومضللًا كليًا، ففشل في قول أي شيء عن الدساتير الصانعة التاريخ، والتي صيغت في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، وعن أنها كانت الوثائق الأكثر تقدمًا في زمنها. مفتقرًا إلى الإدراك الجيد لظاهرة الزعماء والأحوال التي وُلدوا فيها، لم يتمكن برايس أيضًا من فهم كيفية تحوُّل آليات الحكم التمثيلي وروحيته إلى قفازات على أكف سلطة الزعماء التي استُخدمت باسم «الشعب». ببساطة، ارتكب برايس الخطأ المزدوج في افتراض أن مؤسسات الديمقراطية التمثيلية وروحها حميدة كليًا، وأنها تعرضت للتشويه بسبب التخلف التاريخي والسوقية في أميركا الإسبانية. كانت الحقيقة مغايرة؛ فالحكم التمثيلي القائم باسم الشعب لم يكن طوباويًا، ولقمر الديمقراطية التمثيلية وجه قاتم؛ وجه يكشف عن هشاشته أمام الفساد الذاتي للزعماء المتعطشين إلى السلطة، أمثال الجنرال روساس.

حرم التحيز الأوروبي برايس أيضًا ملاحظةَ أن الفساد الذاتي للديمقراطية التمثيلية يمكن عكسه، وأن حكم الزعماء يمكن تفكيكه ودمقرطته. وليس مجرد اهتمام عابر أن الحقبة نفسها التي كان برايس يكتب فيها شهدت جهدًا جديدًا ومهمًا لدفع الأنظمة السياسية في تلك المنطقة إلى أشكال أكثر من الديمقراطية التمثيلية فعالية ومساواة؛ ففي تشيلي على سبيل المثال، تجذر الحكم البرلماني عقب صراع عسكري مقيت (في العام 1891) أطلقت شرارته الخلافات في شأن سلطات الرئيس خوسيه مانويل بلماسيدا [(680)] الدكتاتورية، وهو الذي سمحت هزيمته، ثم انتحاره لاحقًا، لقوى مثل الحزب الديمقراطي بأن تعبئ قطاعات واسعة من السكان تأييدًا لمنح حقوق سياسية أصيلة وشاملة.

في المكسيك، وفي الفترة نفسها، فشلت حملة الاتحاد الليبرالي تحت شعار يد السوط (whip-hand) للحد من الحقوق السياسية بصورة فعالة؛ وانهارت دكتاتورية بورفيريو دياز فجأة، بعد سلسلة اضطرابات أطلقت شرارتها الانتخابات المزوَّرة في العام 1910. واستنكرت وثيقة نُشرت ووُزعت على نطاق واسع في مدينة سان لويس بوتوسي، انتهاكات الدستور، ووصفتها بأنها

نوع من الطغيان، كما أنها احتجت على «واقع أن السلطتين التشريعية والقضائية خاضعتان كليًا للسلطة التنفيذية، وأن الفصل بين السلطات، وسيادة الولايات، وحرية المجالس العامة، وحقوق المواطنين مدرجة خطيًا في ميثاقنا العظيم فحسب»، وذكّرت المكسيكيين بأن في «جمهوريتهم الديمقراطية، ليس للسلطة العامة أي مصدر آخر ولا أي سند آخر غير إرادة الشعب، وأن الأخيرة لا يمكن إخضاعها لصيغ تنفَّذ بأساليب مزورة». وكانت هناك مكاسب هائلة للحملات من أجل بناء تمثيل سياسي أكثر فعالية، خصوصًا عبر تشجيع تأسيس نقابات عمالية حرة، وحرية التجمع للجماعات الأخرى، ودمج جميع أطياف الفئات الاجتماعية التي كانت مستبعَدة من [المشاركة في] صنع سياسة الحكم.

وقفت خلف الدفع من أجل تعديل ديمقراطية الزعيم الشخصيةُ الملهمة لديمقراطي مكسيكي مختلف، إنه زعيم المعارضة (والرئيس اللاحق) فرنسيسكو ماديرو (1873-1913)، الرجل النحيل الجسد والضعيف صحيًا، الذي فهم أن لا حظَّ للديمقراطية التمثيلية في الحياة ما لم تجرِ مداواة الأمراض التي تسبب فيها استخدام الزعماء للسلطة المطلقة، عبر علاجات سياسية لم تجرَّب من قبل. كان ماديرو (الصورة (8-5)) مقتنعًا بأن من غير الممكن استيراد الديمقراطية التمثيلية إلى المكسيك كأنها سلعة، كما أنها ليست مؤامرة يمكن تدبيرها سرًا، أو ذخيرة يمكن تخزينها في حقائب الجنود وإطلاقها عبر فوهات البنادق؛ الديمقراطية حالة ذهنية، إحساس، ورغبة ينبغي أن تنبع من داخل المواطنين أنفسهم. لذلك، كرس ماديرو قسمًا كبيرًا من طاقاته لتغيير مفاهيم السلطة، على سبيل المثال، عبر إقامة شبكة من الأندية «المعادية لإعادة الانتخاب»، التي نفذت حملات من أجل إجراء انتخابات حرة وعادلة، والمطالبة بالتقاعد السياسي الفوري لدكتاتور المكسيك بورفيريو دياز، لهذا كانت حياته القصيرة بمنزلة تجربة للروحانية. مثّلت الديمقراطية له نقيض التآمر وانعدام القانون وعدم الاكتراث، لذلك كانت تتطلب تغييرًا جذريًا في العقل والقلب، كما قال ماديرو للآخرين. أصبح ماديرو يشعر بأن لديه رسالة خاصة كـ «وسيط كتابة»، وبأنه رجل أخذت الروحانيات بيده من أجل التواصل مع البشر، فامتنع «رسول الديمقراطية» هذا عن التدخين، وأتلف ما كان يخزنه من نبيذ، وتوقف عن أكل اللحوم وعادة النوم في قيلولة بعد الظهر، بل اعتكف ذات مرة 40 يومًا بلياليها، تحت النجوم قرب مزرعة سمّاها «أستراليا»، في الصحراء، لتفادي الجموع المتزايدة التي كانت تستقبله بهتافات «يعيش» (vivas) في كل مكان يذهب إليه. كان يوقّع مقالاته بأسماء متعددة، منها «أرجونا»، وهو اسم الأمير المراوغ الذي تتلمذ على يد الإله كريشنا، في الملحمة الأسطورية الهندية البهاغافاد غيتا [(681)]. وكان كل ما هو شخصي سياسيًا عند ماديرو، وهذا اقتناع منحه (كما سيمنح في ما بعد المهاتما غاندي) إيمانًا محسوسًا بقوة

الصورة (8-5)



فرنسيسكو ماديرو (في الوسط) مع زوجته، سارة بيريز، 1911.

القيادة الشهمة المتسامحة. كتب مرة: «اختارتني العناية الإلهية، لا يخيفني الفقر ولا السجن ولا الموت» [682]، فأعطته هذه الكلمات قوة داخلية عظيمة عادت عليه بحظ طيب تمثّل في مكافأته على نجاحه في تحقير الدكتاتورية المكسيكية في العام 1911 بانتخابه رئيسًا، لكن ما لبث أن «عوقب» برصاصة اخترقت عنقه في عتمة الليل - بفعل مؤامرة ضده شارك في تدبيرها السفير الأميركي هنري لين ولسون [683].

في غضون ذلك، أصبح التصويت في الأرجنتين ملزمًا لجميع الرجال في العام 1912، حين كان العنف المنظم المماثل فيها في طريقه إلى خارج «الموضة». وكان ذلك العام هو نفسه الذي قال فيه أحد أعضاء مجلس الشيوخ النافذين في الأرجنتين، في ملاحظة مشهورة، أن بلاده، و«بناء على اقتناعي الذي تكوّن بعد دراسة مفصّلة لتاريخنا، لم تصوت قط» [684]. وأقدمت النساء المطالِبات بحق التصويت والرجال الذين لا يتمتعون بهذا الحق، على دعوة خوليو غونزاليس إلى ديمقراطية تمثيلية أكثر وأفضل. وجرى أخيرًا، عشية الحرب العالمية الأولى، إلغاء النظام القديم من الحكم الذي تزوّره النخب، والمعروف باسم «الاتفاق» (The Agreement). وافق الرئيس روكي ساينس بينيا، في مواجهة تيار متنامٍ من المقاومة السلمية التي تضمنت استرتيجية مقاطعة الانتخابات تحت اسم «الامتناع الثوري عن التصويت»، على السماح بإقرار قانون يقضي باعتماد الاقتراع الإلزامي السري الشامل (للرجال)، وهو ما مثّل ضربة قوية لسياسة الزعماء. وجرت زيادة تركيز الانتباه على تحسين أداء المجلس التشريعي ذي الغرفتين، أي مجلس النواب، ومجلس الشيوخ الذي تختار أعضاءه المجالس التشريعية الإقليمية. ازداد الاهتمام بدور الرئاسة، وكان هناك اتفاق على ضرورة تحديد سلطاتها بعناية وتحجيمها بشكل جذري، وصار

انتخاب الرئيس يتولاه مجمع انتخابي، مصمَّم على الطريقة الأميركية، مدة ست سنوات غير قابلة للتجديد، تكون له في خلالها صلاحيات متنوعة، منها تعيين الوزراء الذين يخضعون للمساءلة النيابية.

انتقلت الأرجنتين بسرعة بعد العام 1916، أي في خلال عهد الرئيس هيبوليتو يريغويين (1852-1933)، أحد قادة الاتحاد المدني الراديكالي والمدرّس الذي تحول إلى السياسة، من النظرية إلى التطبيق، إلى مشاركة السلطة، والديمقراطية التمثيلية الكاملة الحركة (الصورة (9-5)). وطُبِّق التصويت الإلزامي عمليًا، ونحن نعرف أن جذور هذه الممارسة تعود إلى حملات سَوق [المواطنين المتلكئين] بالحبال المغموسة بالدهان الأحمر اللون قبل انعقاد المجالس في الإكليزيا الأثينية (*ekklesia*)، لكن صار لها شكل آخر ولدغة قوية في الأرجنتين. كان إصدار بطاقات التسجيل (ما يسمى libreta de enrolamiento) المأخوذة من لوائح التجنيد الإجباري ملائمة إداريًا، لكنها احتوت على غايات أسمى عندما جرى تسليمها إلى الناخبين. وهي صُمِّمت من أجل وضع حد للابتزاز الوقح الذي كان الزعماء يمارسونه لرشو الناخبين المغلوبين على أمرهم وترهيبهم. وجرى الدفاع عن التصويت الإلزامي من منطلق تصحيح ظاهرة نسب المشاركة المنخفضة في الاقتراع (التي كانت تراوح بين 20 و30 في المئة ممن يحق لهم التصويت)، وتفادي تسيير

الصورة (9-5)

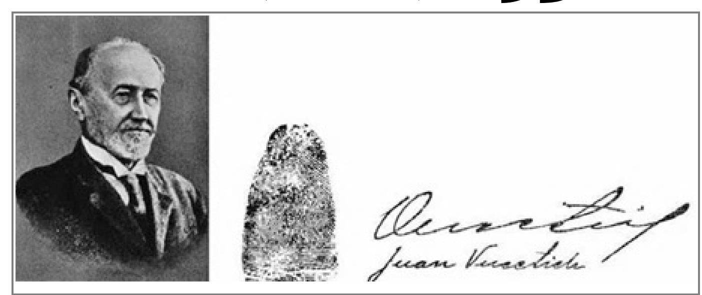


مشهد من مسيرة انتخابية للمناصرين الأنيقين للاتحاد المدني الراديكالي، بيونس أيريس، 1922.

الحكومات من «ماكينات» حزبية، على غرار ما كان يُتَّبع في الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، استخدم السياسيون والمسؤولون الحكوميون كلامًا كبيرًا عن صهر فئة السكان الذكور - حوالى ثلثهم لم يكونوا من مواليد الأرجنتين - في أمة أكثر اندماجًا من المواطنين.

أعيد العمل بحق الرجال في التصويت، وكان على النساء انتظار إقرار حقهن حتى العام 1947 (عندما أصدرت حكومة بيرون أخيرًا قانون التصويت الوطني). في أثناء ذلك، توسعت حقوق الانتخاب وحقوق المواطَنة الأخرى للمهاجرين الأوروبيين الحاصلين على الجنسية حديثًا، والذين كانوا في معظمهم ينتمون إلى الطبقة العمالية المدينية المتنامية بسرعة في اقتصاد سيصبح قريبًا الرابع من حيث الحجم في العالم. اعتمد التصويت الاقتراع السري الأسترالي، وجرى أول مرة في العالم، على الأرجح، أخذ بصمات الناخب لوضع حد لخدعة الزعيم القديمة، حين كان الناخبون يتحولون إلى نصابين ويعودون إلى مراكز الاقتراع للتصويت مرة ثانية، أو مرات أخرى، بأسماء مستعارة [(685)].

الصورة (10-5)



صورة خوان فوسيتيتش وتوقيعه وبصمته من منشور لتكريمه. بيونس أيريس، 1938.

كانت الطريقة البسيطة في أخذ البصمات من ابتكار المواطن الأرجنتيني الكرواتي المولد خوان فوسيتيتش (الصورة (10-5)). وقد حقق اعتمادها في الانتخابات، وبحسب ما جاء في تقارير، إحساسًا قويًا بالعدل بين الناخبين. وهي إذ أضافت مفارقة فاتنة جديدة إلى تاريخ الديمقراطية، تُبين أن هذه التقنيات التي دُعمت حكوميًا واستُخدمت لمحاكمة مرتكبي الجرائم ضد النظام الاجتماعي، النقابيين منهم والمهاجرين والفوضويين، يمكن أن تكون سلاحًا ذا حدين، وأن يعاد تحديد تقنية المراقبة لأغراض مختلفة، دعمًا للديمقراطية التمثيلية. وكان لاستخدام البصمات أهمية أوسع؛ فهو أظهر، خلافًا لبرايس ومشككين آخرين، أن تقدم الديمقراطية التمثيلية لم يكن مجرد شأن ينطلق من المركز إلى الأطراف، وهدية أوروبا إلى العالم. كما أثبت ابتكار فوسيتيتش أن الاختراعات ليست حكرًا على أوروبا والولايات المتحدة، وأن الابتكارات الديمقراطية الحيوية ممكنة في أي مكان من العالم، ومن أي درب مطروق.

المختبر

أمّا التجربة الأكثر إثارة للإعجاب بين تجارب تقاسم السلطة الديمقراطية، فهي تلك التي جرت بسهولة في دولة الأوروغواي الصغيرة المجاورة،

المغروزة كإسفين على مصب نهر لابلاتا بين الأرجنتين والبرازيل. كان عدد سكان الأوروغواي عند استقلالها في العام 1830 حوالى 75 ألف نسمة فقط، ينتشرون بكثافة ضئيلة على مساحة مكوّنة من أراضٍ عشبية متموجة بلطف، وعدد كبير من الجداول الصغيرة، وتلال هادئة تسمّى، يا للغرابة! السكاكين (cuchillas)، وخط ساحلي تزينه أشجار النخيل البري، والأهوار والشواطئ ذات الرمل الأبيض.

كانت المنطقة المسمّاة الأوروغواي والـ «مولودة» من رحم المقاومة المعادية للإمبراطورية، والتي أطلق شرارتها تسلسل الحوادث التي بدأت بالغزو النابليوني في العام 1807 لشبه الجزيرة الإسبانية، بين أولى الديمقراطيات التمثيلية الناجحة في العالم الحديث؛ إذ أثبتت التجربة الأوروغوايانية أن الزعماء ليسوا على الإطلاق مفصّلين من القماشة نفسها، وأن هناك ذرات من الحقيقة في التفريق المعروف تمامًا بين «الزعماء الهمجيين» «الزعماء المثقفين» [(686)]، كما صوّره الكاتب البوليفي ألسيديس آرغويداس (1878-1946) [(687)]. كذلك استعصت التجربة الأوروغوايانية على النظرية الماركسية القائلة إن طبقة نشيطة مستقلة من سكان المدن التي يقودها اقتصاد السوق عنصر حيوية من أجل نمو الديمقراطية البرلمانية. ببساطة، لم تنطبق معادلة «لا برجوازية، لا ديمقراطية» [(688)] على هذه المنطقة الحدودية المتقدمة التي كانت على الدوام مرغوبًا فيها ومتنازعًا عليها بين الإمبراطوريتين الإسبانية والبرتغالية؛ ففي الحقيقة، كانت ثورة شباط/فبراير 1811 في المنطقة بقيادة ملّاك أراضٍ من أصول مختلطة (creole) ومتحدرين من أنساب إسبانية، ووقفوا ضد مدينة ميناء مونتيفيديو المحصنة، التي كان تجارها وضباطها العسكريون وسكانها يرغبون في الاحتفاظ - في الأقل - بولاء ظاهري لملك إسبانيا فرناندو السابع. كان الريف ضد المدينة، وكان زعماء محليون ورعاة بقر ضد عائلات برجوازية وأبناء المدينة (الذين يسمَّون الغائبين) الذين كانت مصالحهم مرتبطة بالأرياف.

سعّرت نار الصراع تشكيلة الأفكار المستقاة من الترجمات الإسبانية لأعمال توماس بين ووثائق دستورية أميركية أخرى، تولى شرحها وتفصيلها أكثر المدافعين عنها بلاغة وشهرة: زعيم خفيض الصوت اسمه خوسيه جيرفاسيو أرتيغاس (1764-1850)، وهو جنرال سابق في الجيش الإسباني المحلي، تخلى عن نجومه والتزم ارتداء الزي المدني، ودرب أتباعه على أسلحة الإسبان والبرتغاليين، ثم على البرازيليين والأرجنتيين، وانتقد مركزة السلطة، وناصر الأشكال الفدرالية من الحكم القائم على التمثيل الانتخابي، وأطلق من خلال سكرتيره وكاتب خطاباته، قريبه الكاهن ميغيل باريرو، نداءات بليغة التعابير من أجل «حقوق الإنسان والمواطن»، وأيد حق حمل السلاح لمقاومة الطغيان، والتمتع بالحريات الدينية، وحق امتلاك الأرض واستغلالها، وأراد توسيع هذا الحق ليشمل الهنود والمختلطين عرقيًا (mestizos). كما أنه أصدر

في وقت لاحق جملة من التوجيهات تُعرف باسم «تعليمات السنة الثالثة عشرة»، وتضمنت إعلان الاستقلال عن إسبانيا، واقتراحات لإنشاء مجالس منتخبة ودساتير مكتوبة وكونفدرالية على الطراز الأميركي، تضم جميع المقاطعات التي كانت تشكّل الولاية الملكية في لابلاتا. كما أنه طلب منح إقليم الضفة الشرقية [(689)] (Banda Oriental) الاستقلال السياسي والاقتصادي، بما في ذلك تحررها من قبضة بيونس أيريس [(690)]. وقاتل هو وقواته بما أُوتوا من قوة في سبيل هذه المبادئ الجمهورية. لكن على الرغم من انتصاره في معارك استراتيجية مهمة، تعرض في النهاية (في العام 1820) لهزيمة أمام القوات البرتغالية التي واصلت هجومها لاحتلال مونتيفيديو وضم الضفة الشرقية وإعلانها مقاطعة برازيلية، ففر فورًا إلى المنفى في الباراغواي المجاورة، وعاش هناك في راحة حتى وفاته في العام 1850.

كان أرتيغاس في عيون معجبيه اللاحقين نوعًا من اللغز، ورمزًا ملائمًا لقيم وأمزجة كثيرة مختلفة. ومع أنه رفض دعوات أتباعه للعودة إلى الأوروغواي، التي لم يكن يفضل استقلالها كدولة ذات سيادة، فإنه أحرز صيتًا دائمًا بين أوروغوايانيين كثر بصفته الحامي الأكبر للشعوب الحرة (هذه الكلمات المقدسة محفورة على لوحة صخرية داخل ضريحه في وسط مونتيفيديو)؛ فهو كان واحدًا من أولئك الخاسرين الشجعان، الذين أصبحوا أبطالًا وطنيين، على الرغم من كل شيء. ولم تكن الأفكار التي أطلقها أصلية كلها عمومًا، بل كانت تشبه الصاروخ في انفجارها الكبير بفعل البيانات وإعلانات الاستقلال وصناعة الدساتير عبر أميركا الإسبانية برمّتها في تلك الحقبة. لكن الطريقة الواضحة التي صاغ بها تلك الأفكار بقيت حية، وشكلت إيجابيًا الكفاح الصعب من أجل استقلال الأوروغواي، الذي تحقق في العام 1828، بمساعدة بريطانيا، التي كانت تفضل وجود دولة عازلة بين الأرجنتين والبرازيل لحماية مصالحها التجارية.

جرى رسميًا إقرار الدستور المكتوب للدولة الجديدة في 18 تموز/يوليو 1830، بعدما صادقت الأرجنتين والبرازيل، اللتان شكل تعاونهما مثالًا مبكرًا في حقبة الديمقراطية التمثيلية، على الصناعة فوق الوطنية (supra-national) للدستور، الذي أسس دولة ذات شكل تمثيلي باسم الجمهورية الشرقية للأوروغواي، تيمنًا بالتسمية الأصلية للمنطقة، كالضفة الشرقية، أي المقاطعة الشرقية للولاية الملكية السابقة لنهر لابلاتا، والتي حُلّت رسميًا في العام 1810، عندما أُعلن الاستقلال. وأعلن الدستور (في البند الرابع) أن «السيادة بكل تمامها تكمن جوهريًا في الأمة»، ومنح حق التصويت لجميع دافعي الضرائب من السكان الذين بلغوا العشرين من العمر، والذين لم تغوهم الفتنة الخبيثة للخمور. كما أنه جعل الكاثوليكية الرومانية الدين الرسمي للدولة، لكنه وفر ضمانات حرية العبادة للإنجيليين الألمان السويسريين، وأتباع الولدينيسية [(691)] (Waldensians)، والأقليات الأنغليكانية. وقسم المناطق إلى تسع مقاطعات إدارية، أو مديريات

(departments)، يترأس كل واحدة منها حاكم يعيّنه الرئيس، وتكون لديه هيئة استشارية تسمّى «مجلس المواطنين». كما أنه قسم الحكومة إلى سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية وسلطة قضائية، ونصّ على وجود غرفتين في المجلس العام [السلطة التشريعية] المناط به تعيين محكمة القضاء العليا وانتخاب الرئيس، الذي يتولى السلطة التنفيذية مدة أربع سنوات غير قابلة للتجديد. وجُعلت للرئيس (كان أول رئيس هو الجنرال فروكتيوسو ريفيرا) صلاحيات واسعة حُدَّ منها بعض الشيء في تعديل أدخل على الدستور في العام 1834، ونصت على إمكان محاكمة وإقالة الوزراء الذين يعيّنهم الرئيس في حال «التصرف غير المقبول». وتألف المجلس العام من مجلس منتخَب شعبيًا اسمه غرفة الممثلين، مدة ولاية العضو فيها ثلاث سنوات. وكان هناك أيضًا مجلس منتخَب بشكل غير مباشر اسمه غرفة الشيوخ، ويتألف من تسعة

الصورة (11-5)



مؤلف الكتاب (جون كين) أمام المقاعد المخصصة للمعارضة في المقر المصمَّم على طراز مجلس العموم، للمجلس العام، والذي يحَيي من على شرفته (إلى يسار الصورة) رؤساءُ الجمهورية المنتخبون حديثًا، في العادة، الجموع المحتشدة في ساحة مونتيفيديو. (تشرين الثاني/نوفمبر 2005).

أعضاء تنتخبهم مدة ست سنوات المجمعات الانتخابية في كل مديرية. وكان الشيوخ يجتمعون بعض الوقت (أحيانًا في جلسات مشتركة مع الممثلين) في غرفة أنيقة، تشبه قاعة المداولات في مجلس العموم [البريطاني]، وتقع في الغرفة ذات الجُدُر الخشب البيض في الطبقة الأولى من مبنى بلدية مونتيفيديو القديم (الصورة (11-5)).

كان هناك على نحو مفهوم أكثر من بضعة معاصرين استنتجوا أن دستور العام 1830 صيغ بقدر كبير من الكمال التخصصي، واقتنع بعض المراقبين بأنه كان دستورًا بمواصفات عالمية، بل ذهب إلى درجة الاعتقاد بتدخّل اليد الإلهية. لكن الحقيقة المرة تقول إن الأوقات الصعبة جاءت سريعًا، فكان للأيدي المقاتلة ما تشاء مع جماليات الدستور، وطوال القرن التاسع عشر، كما في كل مكان في أميركا الإسبانية، فتحطمت جميع المحاولات السياسية لتسيير شؤون

الحكم بموجب المبادئ الدستورية، بشكل منتظم في الصراعات العسكرية بين الزعماء المحليين والإقليميين. ونجم عن التوتر المتواصل بين المصالح التجارية في مدينة مرفأ مونتيفيديو وبقية البلد، في النهاية، واحد من أول الأنظمة الثنائية الحزبية في عالم الديمقراطية التمثيلية وأقدمها. وتأسس حزب البيض، الذي اكتسب اسمه من لون الشارات التي كان يضعها أتباعه ثم صار في ما بعد يُعرف رسميًا باسم الحزب الوطني، بجهد من مجموعات الزعماء المحليين من ملّاك الأراضي. أمّا حزب الحمر، فتلقى الدعم بشكل أساس من مجموعات من كبار الشخصيات ذات المصالح التجارية في المدينة.

أمّا التوترات التي شابت العلاقة بين الحزبين الابتدائيين، على الرغم من المحاولات الحثيثة من الجهتين للتوصل إلى ميثاق بين المجموعات المتحاربة من خلال ترتيبات للتشارك في السلطة، فإنها أوصلت البلاد إلى حافة الحرب الأهلية أكثر مرة في خلال القرن التاسع عشر، ومجددًا في خلال تسعة أشهر من القتال العنيف في العام 1904. وأدى فشل أيٍّ من الطرفين في حسم المعركة، معطوفًا على عرض القوة العسكري الحاسم الذي أقامه رئيس حزب الحمر خوسيه باتل ي أوردونيز (1856-1929) (الصورة (12-5)) ضد خصومه من الحزب الوطني، إلى وضع حد للعنف، وأتاح المجال لتسوية فضفاضة تقوم ظاهريًا على نظام حزبي مزدوج، فتم بذلك تجميع السلطات الحكومية الفعالة، ما ترك أثرًا ديمقراطيًا بعيد المدى سرى الإحساس به في النظام الاجتماعي كله.

كانت الإصلاحات التي أيدها خوسيه باتل ي أوردونيز الأكثر تقدمًا سياسيًا في المنطقة كلها، فأظهرت أول مرة، وفي كل مكان في أميركا الإسبانية، أن من الممكن أن تنشئ مؤسسات الحكم التمثيلي مجتمعًا أكثر تساويًا، وأن تنتج شكلًا من الديمقراطية التمثيلية التي تستند إلى أسس اجتماعية أكثر ديمقراطية. وكان لرؤية باتل لدولة رفاه ديمقراطية جذور عميقة، فهو مولود في كنف عائلة سياسية ذات أصل طيب - كان ابن الجنرال لورنزو باتل، الرئيس السابق للجمهورية (من العام 1868 إلى العام 1872) والشخصية البارزة في حزب الحمر - وتأثر من خلال دراسته تأثرًا عميقًا بالأفكار الأوروبية (خصوصًا الفرنسية) المتطرفة. وكان في بداية حياته منتقدًا للعسكرة، وشارك فيالعام 1886 بانتفاضة كويبراتشو [692] ضد حكم الزعيم الجنرال ماكسيمو سانتوس [693]، وقام في العام 1886، بفضل مناصرته حرية الصحافة، بتأسيس

الصورة (12-5)



خوسيه باتل ي أوردونيز يتصفح جرائد الصباح في خلال إجازته الأوروبية بعيدًا من السياسة، باريس 1910.

صحيفة معارضة باسم اليوم (El Día)، بقيت في التداول حتى العام 1993. وكان يشير إلى نفسه بأنه مؤمن بالكرامة الفطرية للبشرية، وعمل بقوة، في إطار سعيه لتحقيق مبادئه الإنسانية، على إصلاح حزب الحمر وتعزيزه، بعون من مساعد لا يخطر على بال (المهاجر الفوضوي من كالابريا [في جنوب إيطاليا] دومينغو آرينا [694]. ثم استخدم في خلال دورتي الرئاسة [غير المتتاليتين] اللتين خدم فيهما (بين عامي 1903 و1907 وعامي 1911 و1915)، مؤسسات الدولة لضرب القبضة السياسية لزعماء الأرياف - الخطوة التي اعتقد أنها حيوية على طريق دمقرطة الأوروغواي.

ساند باتل، المنسجم مع براغماتيته الإنسانية، إصلاحات عميقة جعلت الأوروغواي أول دولة رفاه في أميركا اللاتينية. وأيد بدعم شعبي، وباسم الديمقراطية، أشكالًا جديدة من التنظيمات الحكومية للحياة الاجتماعية، وآمن، على غرار «المقاتل بوب» لافوليت والتقدميين الآخرين في الولايات المتحدة، بأن وظيفة الحكومة هي إنتاج مجتمع أكثر مساواة، في هذه الحالة، من خلال تحديث ثمار الزراعة ومشاركتها، وكذلك عبر التجاوب مع المطالب الاجتماعية، باستخدام وسائل الديمقراطية التمثيلية. وكان مقتنعًا بإمكان استخلاص عدالة اجتماعية أكبر من اقتصاد السوق المزدهر القائم على تصدير الأصواف واللحوم المبرّدة عبر ميناء مونتيفيديو الذي أُعيد تأهليه حديثًا بمواصفات عالمية. مثّلت خطط باتل تعبيرًا سياسيًا للتحول الاجتماعي الجوهري في الحياة الاجتماعية في البلاد، وكانت بمنزلة زوال للنظام الاجتماعي المجزأ والنخبوي القديم، الذي كان تحت هيمنة الصراعات المريرة بين الأوليغارشية المدينية والزعماء الريفيين. وهي أذنت بولادة مجتمع مدني أكثر تعددًا وأقل تزمتًا، ومنتعش بالنمو المدهش لفئات اجتماعية جديدة مثل أصحاب المتاجر والمدرسين والموظفين الإداريين والعمال المياومين واليدويين، كذلك بتدفق المهاجرين الأجانب بكثافة أدت إلى مضاعفة عدد

سكان الأوروغواي إلى أكثر من مليون نسمة بين عامي 1870 و1910، وكان ثلثهم تقريبًا يعيشون في مونتيفيديو.
كانت التغييرات الاجتماعية مثيرة؛ إذ إن الأوروغواي اكتسبت، وبسرعة، صيت كونها مختبرًا سياسيًا، مع أن التغييرات تلك عمّت بقية أنحاء القارة لاحقًا، وإن بصور غير متساوية. فهي التزمت برامج تشريعية كاملة بمساواة اجتماعية أعظم، وذلك بفضل الحيوية وبُعد النظر اللذين تمتع بهما باتل، الذي دافع شخصيًا عن الحقوق القانونية للمرأة، في سلسلة مقالات نُشرت بالاسم المستعار «لورا». وأُقرت قوانين الطلاق في عامي 1907 و1910 (الطلاق بسبب، والطلاق باتفاق الطرفين)، فيما اكتسبت النساء في العام 1912 حق طلب الطلاق من دون وجود سبب محدد، فكان ذلك انتصارًا للحركة النسائية المحلية الناشئة.
مثّل إصلاح قانون الطلاق صفعة على وجه الكنيسة، التي كانت مجبرة على التنازل عن بضع صلاحيات أخرى في خلال تلك المرحلة. ولم تكن خطوة الفصل بين الله والحكم تهدف إلى التخلص من الله في الشؤون البشرية، بل كانت بالأحرى تصويتًا بعدم الثقة في قابلية رجال الله للحكم. وأُلغي في العام 1909 التعليم الديني في المدارس الرسمية، على الرغم من المعارضة الشديدة للحزب الكاثوليكي التوجه المكوّن حديثًا، وهو الاتحاد المدني للأوروغواي (UCU). ودافعت الحكومات التي ترأسها باتل، باسم الديمقراطية، عن أكثر من الفصل بين الدين والدولة، فعمدت إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وعملت على الحد من النفوذ السياسي المفرط للقوات المسلحة على الشؤون الاجتماعية. وكانت المسألة كلها، باعتقاد باتل وأنصاره، هي إنشاء مجتمع أكثر مدنية، ما يعني كذلك ترويض قوة كلٍّ من أرباب العمل الجشعين والنقابات العمالية المتطرفة، ولا سيما من خلال إدخال إصلاحات لسوق العمل. ولم يألُ باتل جهدًا من أجل إقرار دوام ثماني ساعات في يوم العمل (أقر في عهد خلفه في العام 1915)، وتعويضات بطالة (1914)، وتقييد العمل ليلًا (1918)، ومعاشات تقاعدية (1919)، ومعايير مُلزمة للسلامة في مكان العمل (1920). وتعرضت المحاولات التي بُذلت من أجل تطبيق مبادئ الاقتصادي الأميركي هنري جورج [(695)] في القطاع الزراعي للضياع بسبب المعارضة القوية المنظمة من قوة الضغط الجديدة المسماة اتحاد الريف (Federación Rural)، وهي جبهة لكبار ملّاك الأراضي. وحاول باتل الحد من نفوذهم من خلال فرض ضريبة تصاعدية على استخدام الأرض، وضريبة إضافية على الميراث، لكن كان عليه أن يكتفي بتدخّل حكومي معتدل، مثل إنشاء سلسلة من المراكز المتخصصة للتنمية والتطوير في ميادين الحليب ومشتقاته، والمواشي والثروة الحيوانية، والبستنة، والغابات والثروة الحرجية.
استهدف عدد غير قليل من إصلاحات باتل الحد من مدى آليات السوق، باسم المساواة الديمقراطية. وكان مسوّغ ذلك أن الديمقراطية التمثيلية تتطلب

وضع الخدمات الأساسية في عهدة حكومة منتخَبة ذات موقع أفضل من مواقع الشركات التجارية، بغية تشجيع مساواة اجتماعية أعظم، وتحفيز تراكم رأس المال المحلي، ومكافحة التحويلات الخارجية التي تُضعف ميزان المدفوعات للبلاد. أصبحت مشاركة الحكومة، بتوجيهات من باتل، أكبر في مجال التعليم، ولطالما ردد أن الأفقر يستحق الأفضل، وأن التعليم حق «للجميع بلا تمييز على أساس الطبقة الاجتماعية». وحدث ذات مرة أن صدم بعضَ المواطنين عندما اقترح أن يُمنح الفقراء الموهوبون فرصة أن يكونوا أكاديميين، وأن يعمل الأثرياء غير الموهوبين في زراعة البطاطا [(696)]. وفي ظل هذه الروحية، انتشرت المدارس الثانوية في جميع أنحاء البلاد (في العام 1912)، وأقرت مجانية التعليم الثانوي (في العام 1916)، ودعمت الحكومة بقوة توفير الفرص الشاملة للنساء لدخول الجامعات في الجمهورية، وازدهرت الاستثمارات الحكومية الجديدة، وأممت شركة الائتمان والتسليف (BROU) التي تطبع العملة في العام 1911، وفي السنة التالية وضعت الحكومة توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها تحت سيطرتها المباشرة، من خلال «الشركة الحكومية للطاقة الكهربائية»، وأمم مصرف الأوروغواي العقاري، فيما تم في العام 1914 شراء شركة كبيرة للسكك الحديد، تمهيدًا لإنشاء إدارة السكك الحديد الحكومية.

التصويت المتزامن المزدوج

إن ما يثير اهتمامًا أكبر هو أن باتل رأى في الأوروغواي مختبرًا ديمقراطيًا؛ مكانًا يتطلب فيه إنشاء دولة الرفاه ابتكار مؤسسات جديدة للديمقراطية التمثيلية، فهو كان يدرك جيدًا جدليات الديمقراطية التمثيلية، موقنًا أن زعماء من أمثال بوليفار وأرتيغاس كانوا أنصارها الحاسمين في خلال مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال عن التاج الإسباني. لكنه تنبّه إلى أن معظم الزعماء انتهك بسرعة آليات الحكم التمثيلي، واستخدمها سلّمًا مريحًا للتسلق فوق «الشعب»، ثم التعاطي مع الناس كأنهم عوائق وفضلات ينبغي التخلص منها في اللحظة التي يصبح فيها الفوز على الخصوم الآخرين مضمونًا. متشجعًا بقراءته أعمال كتّاب مثل سارمينتو، كان يؤكد أن على أسلوب الزعماء القديم في العمل السياسي أن يترجل عن حصانه العالي. ووجد أن من غير المقبول أن يعلن أربعة من الرؤساء المنتخَبين في الأوروغواي حالة الطوارئ في خلال السنوات الـ 75 الأولى من الاستقلال. لكن ذلك لم يقده إلى استنتاجات ثورية، فرأى عوض ذلك أن آليات الديمقراطية التمثيلية تحتاج إلى تعزيز، ليتسنى تخليص الديمقراطية مما كان يسمّيه قرف الزعاماتية (caudillismo).

مسكونًا بإحساس المهمة التاريخية، في أوقات من هذا النوع، أخذ باتل بعد انتهاء ولايته الرئاسية الأولى، إجازة من السياسة، على غرار دو توكفيل، لكن بدلًا من الإبحار إلى العالم الجديد، أبحر منه عائدًا إلى أوروبا القديمة، حيث أمضى أربع سنوات متجولًا في إنكلترا والقارة الأوروبية، وعبر فلسطين

وسوريا ومصر. التقى باتل، ذلك الرجلُ الضخم ذو الصوت الأجش، والذي كان يرتدي بزّات متجعّدة وربطات عنق معقودة بطريقة رديئة (بدأ جولته أولًا مترأسًا بعثة الأوروغواي إلى مؤتمر السلام الثاني في لاهاي [(697)] في العام 1907)، رجالَ دولة وصحافيين ورجال أعمال ومهنيين ومواطنين عاديين؛ قرأ كثيرًا، ودوّن ملاحظاته على الدوام، ودرس أنماطًا متعددة من الأنظمة السياسية والقوانين، ووضِعت الرؤى التي استقاها من الجولة الأوروبية في موضع استخدام جيد. وعمل باتل جاهدًا، بعد إعادة انتخابه رئيسًا مرة ثانية (1911-1915)، لتغيير قواعد اللعبة السياسية، فبدأ مسعاه من خلال استضافة مؤتمر دستوري.

دفع باتل، مستلهمًا ما رآه في أوروبا، نحو استبدال الرئاسة بهيئة تنفيذية جماعية من تسعة أعضاء تدعى الحَكَم (colegiado). وجعله اشمئزازه الشديد من شخصيات مثل روساس يوقن أن ما تحتاج الأوروغواي إليه بصورة ملحة هو آلية تشبه حكومة مجلس الوزراء لاتخاذ القرارات التنفيذية؛ طريقة جديدة من تبادل التنازلات في القمة تحتوي على التسويات الصحية والتعبير العلني عن الاختلاف في الرأي. قال باتل: «ليس هناك شك في أن الشعوب الأكثر تقدمًا في كل عصر شعرت في وقت ما بعسر الهيمنة من شخص منفرد، وجربت الحكم التنفيذي من خلال رجال عدة»؛ ذلك لأن السلطة التنفيذية المركزة تعني دائمًا «الإكراه والتصرف وسرعة الانقضاض وسلطة نزاعة للحرب» [(698)]. وأثارت إصلاحات باتل المعارضة، وهذا أمر مفهوم، وعلى الرغم من أن مبادئ باتل في القيادة الجماعية جرى اعتمادها في وقت لاحق، فإن رؤيته لحكم متواضع أدت على المدى القصير إلى انقسام عميق في صفوف حزبه الأحمر (Colorado Party)، ما سمح للحزب الوطني المعارض، بقيادة لويس ألبرتو دي هيريرا، بنسفها بعيد إطلاقها بقليل.

ركّز باتل جهده، في أثناء ذلك، على دعم النسخة المبكرة من الخصوصية الأوروغوايانية: طريقة جديدة في التصويت تسمى «التصويت المتزامن المزدوج»، وكانت هذه الطريقة الأنيقة بمنزلة تطبيق لمبادئ التمثيل النسبي في الأحزاب السياسية نفسها، بهدف إظهار أن الديمقراطية التمثيلية هي طريقة علنية لإدارة الخلافات، تسمح هذه الطريقة للمواطنين عند الإدلاء بأصواتهم بأن يعبّروا عن دعمهم بشكل متزامن للحزب ولجناحهم المفضل في الحزب. ووجدت تفصيلات هذه الطريقة التي اجترحها الأكاديمي الفرنسي جوزف بوريليفي سنوات قليلة قبل العام 1870، طريقها عبر الأطلسي باتجاه الأوروغواي، حيث أجريت التجارب الأولية على مضامينها، وبدأ تدريس مبادئها في جامعة الجمهورية في مونتيفيديو [(699)].

تعمل طريقة التصويت المزدوج على هذا النحو: في خلال أي انتخابات، سواء أكانت محلية ومحدودة أم رئاسية، يحق لكل حزب (يُعرف في الأوروغواي باسم «شعار» (*lema*))، أن يقدم عددًا من المرشحين، يمثل كلِ واحد منهم جناحًا

محددًا من الحزب تحت «شعار فرعي» (sublema) يمكن أن يختلف باختلاف سياق استخدامه. على سبيل المثال، يمكن أن يكون عبارة عن مرشحَين يريدان الفوز كفريق بمنصب العمدة ونائب العمدة في مدينة ما، أو لائحة تراتبية من المرشحين من أجنحة مختلفة في الحزب، كل منهم يريد الفوز بمقعد في مجلس النواب، أو مرشحَين من الحزب نفسه يخوضان حملة متكاملة للفوز بالمنصب الأعلى في الدولة. وفي يوم الاقتراع، حيث يحق للناخب أن يصوت لمرشح واحد، يفوز الحزب الذي أحرز أكبر عدد من الأصوات (تُحتسب أصوات كل حزب عبر جمع الأصوات التي حصلت عليها الشعارات الفرعية لكلٍّ منها). بعد ذلك، يُعتبر الفائز في كل حزب مرشح الشعار الفرعي الذي نال العدد الأكبر من الأصوات. بتعبير آخر، يكون للمرشحين من الحزب نفسه جميعًا مصلحة في تكبير الرقم الإجمالي للأصوات التي يحصل عليها الحزب، مع أن هدف كل مرشح هو الفوز على المرشحين الآخرين من خلال إحراز الرقم الأعلى من الأصوات لأنفسهم.

تكمن روعة التصويت المتزامن المزدوج في أنه كان يعني أشياء كثيرة لعدد كبير من الأشخاص، كان ذلك مصدر جاذبيته لدى باتل وأنصاره في الأوروغواي، وسبب إدراجه في قانون انتخابات العام 1910، وهو كان مصمّمًا لمنع صعود أحزاب ثالثة، ولتعزيز نظام الحزبين في الأوروغواي، من خلال منع تشطيب الأسماء في اللوائح (ticket splitting)، ودمج الانتخابات العامة بالانتخابات التمهيدية المعتمدة في النظام الأميركي. اعتقد باتل وآخرون أن السماح لأجنحة الحزب الواحد بتقديم لوائح متنافسة من المرشحين وحيازة الأصوات الكافية للفوز لن ينحدر إلى الضوضاء (razzamatazz) الأميركية الطراز، وستوفر اللوائح المفتوحة المتعددة عوض ذلك، حافزًا مهمًا للأقليات، وحركة النقابات المهنية الناشئة وفقراء الأرياف، للتصويت على سبيل المثال، لحزب من الحزبين الكبيرين. سيؤدي اعتماد هذا النظام إلى عدم هدر الناخبين المنتمين إلى أكثر الفئات الاجتماعية حرمانًا لأصواتهم، وأن تمنحهم صوتًا جماعيًا أكبر في تشكيل أو عدم تشكيل الحكم على الأرجح. خلاف ذلك، كان نظام التصويت المزدوج وسيلة لتهدئة التوترات الاجتماعية وتأجيل مخاطر الحرب الأهلية؛ إذ لن يكون على الناخبين المؤيدين لحزب معيّن أن يُجبروا على كم أفواههم وسد أنوفهم عندما يصوتون لمرشحين لا يمثلون وجهات نظرهم. توقع باتل شخصيًا ميزة إضافية تنبع من اعتماد التصويت المتزامن المزدوج: من خلال تشريع الخلافات الحزبية الداخلية، تظهر مكائد الكواليس وصفقات الغرف الخلفية إلى العلن، ويثبت عدم وجود شيء يعمل مثل القانون الحديد للأوليغارشية داخل الأحزاب. تمثلت النقطة في: ستفتتح الأوروغواي بفخر درب الإصلاح السياسي وتحدد مساره لدول أخرى، وستفعل ذلك من خلال تشجيع مرشحين متعددين لخوض الانتخابات من داخل الحزب نفسه، لتترك القرار النهائي في أيدي المواطنين أنفسهم لا في أيدي معلمي الأحزاب.

في العام 1916، باء بالفشل جهدُ باتل في سبيل توسيع التصويت المتزامن المزدوج، ووصولًا إلى تجريد الزعماء الطامحين من سلاحهم، عبر جعل الرئاسة خاضعة لمشيئة الجناح الأكثري في الحزب الحاكم، وذلك في أول انتخابات بالاقتراع السري، وفي ظل حق التصويت الشامل للرجال في الأوروغواي [(700)]. ومع ذلك، تركت الإصلاحات السابقة التي ساندتها بصماتها على الدستور الجديد الذي اعتُمد في استفتاء في العام 1917، من الفصل رسميًا بين الدولة والكنيسة، واعتماد للتمثيل النسبي والاقتراع السري، كذلك إلغاء عقوبة الإعدام. وكرس المجلس التشريعي الثنائي باسم المجلس العام، والذي يتكون من غرفة للممثلين تقوم على هيئات ناخبة تتحدد وفق عدد السكان الذكور في مديريات الدولة الـ 19، ومجلس شيوخ يُنتخَب أعضاؤه ككل بأصوات الناخبين في البلاد. وتضمن الدستور أيضًا نسخة منقحة من أمنية باتل في سلطة تنفيذية جماعية، فأسست هيئة تسمّى المجلس الإداري الوطني ومكونة من تسعة أعضاء (ستة من الأكثرية وثلاثة من الأقلية) يُنتخبون مباشرة من الشعب مدة ست سنوات، يتقاعد ثلثهم كل سنتين. وكانت لديها صلاحيات الإشراف على دولة الرفاه الجديدة من خلال تعيين الوزراء وممارسة جميع السلطات غير المنصوص عنها صراحة للرئيس. كما اعتمد الدستور الجديد مبدأ حق التصويت الشامل للرجال، وجرى تطبيق المبدأ أولًا في انتخابات عامة في العام 1916 - أي قبل عامين كاملين من الشروع في ممارسته في المملكة المتحدة، المفترض أن تكون موئل الديمقراطية البرلمانية.

هناك ابتكار ريادي آخر في المختبر الأوروغواياني يستحق الذكر؛ فاعتبارًا من العام 1925، وضِعَت الانتخابات تحت سلطة محكمة انتخابية مستحدثة، وذات صلاحيات نافذة، ما انطوى على تناقض تمثَّل في أن الهيئة القضائية المستقلة كانت مثالًا لمؤسسة غير منتخبة لكنها تتمتع بحيوية كبيرة في مضمار تطبيق قواعد لعبة الديمقراطية التمثيلية. سُرّ باتل حتمًا بالنجاح المتأخر لرؤية سياسية كان يناصرها منذ زمن طويل، ولم يكن تأسيس المحكمة الانتخابية اختراقًا لتعزيز الديمقراطية التمثيلية في الأوروغواي فحسب، بل أنتجت مشهدًا مدهشًا لسياسيين فاسدين مرتشين علنًا، يوافقون إراديًا على الحاجة إلى مؤسسة «نظيفة» يمكنها أن تضيّق الخناق على ألاعيبهم وصفقاتهم.

قال المشككون من أهل السياسة أن المحكمة الجديدة تؤكد القول المأثور القديم والذي فحواه أن حتى اللصوص يحتاجون بانتظام إلى الجلوس معًا للاتفاق على القواعد المشتركة للصوصيتهم. لكن الابتكار اشتغل، ففرضت محكمة الانتخابات طريقة لامركزية لاحتساب الأصوات على آلاف طاولات الفرز؛ فإلى جانب الإشراف على عملية التسجيل والتصويت كلها، وتسجيل الأحزاب والمرشحين، كانت لها الكلمة النهائية في الخلافات الانتخابية، وكان لديها في حالات المخالفات الجسيمة صلاحية إلغاء نتائج الاقتراع، وكانت

تشرف على مجالس الانتخابات المختلفة في المديريات وعلى المكتب الوطني للانتخابات في مونتيفيديو، وهو المكتب الذي كان منوطًا به تنظيم السجلات المدنية للناخبين المؤهلين في البلاد، وصونها. وكانت المحكمة تخصص قبل كل انتخابات نفقات الحملات الانتخابية وتكاليفها من الموازنة التي يقرها المجلس العام، لمصلحة الأحزاب وفق نسبة الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات التي سبقت.

تعززت مبادئ تداول المناصب والتسويات الديمقراطية من خلال تجارب تناولت إجراءات متنوعة من المشاركة في السلطة، فمُنع القضاة والمفوضون وعناصر الشرطة والجيش من ممارسة أي نشاط حزبي سياسي، باستثناء التصويت. ولم يُسمح لرئيس البلاد أو لأعضاء المحكمة الانتخابية بأن يخدموا كمسؤولين حزبيين، أو بأن يشاركوا في الدعاية السياسية الانتخابية، وبدأ العمل باختيار أعضاء المجالس الانتخابية على مستوى المديريات بالانتخاب الشعبي المباشر. أمّا إلغاء أي قانون انتخابي أو إقرار قانون انتخابي جديد، فتتطلب كلٌّ منهما موافقة ثلثي أعضاء غرفتي المجلس التشريعي. ومن أجل الحد من هيمنة الحكومة الموجودة، وتثبيت الدورة الانتخابية، اعتُمدت تدابير لإجراء الانتخابات على المستويات الوطنية والمحلية كافة في يوم الأحد الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر كل خمس سنوات. وأشرفت المحكمة على جهد معني بإعادة توزيع مغانم انتخابية للفائزين بين الخاسرين، وذلك من خلال قواعد المشاركة الثنائية البارزة التي ضمنت لحزب الأقلية أن يكون ممثَّلًا في جميع المجالات الحكومية، بما فيها التعيين في الوزارات ومجالس الإدارة في القطاع العام. تصدت المحكمة الانتخابية الجديدة للتزوير الانتخابي من خلال إصدار بطاقات تسجيل للذكور المؤهلين عليها صورهم وبصماتهم، وهذا ابتكار يعود فضله إلى فوسيتيتش، وسبق أن استُخدم في إصدار بطاقات هوية لبائعات الهوى، اللواتي كن في الحقيقة الشريحة الأولى من المجتمع الأوروغواياني الملزمة استصدار مثل تلك البطاقات، ومن هنا انطلقت النكتة المحلية القائلة إنه كان للنساء أن يصوتن قبل الرجال [(701)].

عودة الزعماء

كانت الإصلاحات المرتبطة بباتل مثار إعجاب بالمواصفات العالمية، وكانت التطورات السياسية والاجتماعية في عدد من البلدان الإسبانية الأميركية ملهمة بالمقدار نفسه، وذرّت بقرنها على النحو الأكثر إثارة في تجارب الديمقراطية التمثيلية؛ فالانفصال عن الملكية الإمبراطورية، وهو ما كان غير متوقَّع البتة، أطلق مسيرة سياسية طويلة، بدءًا بالصوغ الحذر لدساتير جمهورية تداخلت مع نمو الزعماء المتعطشين للسلطة، والنزاعات الحدودية والحروب، والدكتاتوريات الإرهابية التي اشتغلت باسم شعوبها، وصعود التنافس الحزبي وكثير من التفاهات والتزوير، وأخيرًا، الجهد الجدي لوضع حد

للعنف وتسلط الزعاماتية من خلال الدفع بالواقع نحو المبادئ الأنموذجية للديمقراطية التمثيلية.
ليس من قبيل المصادفة أن يحدث الدفع في اتجاه مؤسسات المشاركة في السلطة في الأوروغواي، وعبر أميركا الإسبانية بشكل عام، بين نهاية القرن التاسع عشر وحوالى العام 1930؛ فهذه المدة كانت في النهاية الحقبة التي شهدت طفرة النمو الهائلة في ضغوط العولمة، ولا سيما في ما يتعلق بتدفق رؤوس الأموال والتجارة والبشر، وكذلك العناية المتنامية عمومًا بمؤسسات المجتمع المدني، مثل النقابات والاتحادات المهنية وجمعيات المصالح التجارية، والأحزاب السياسية والهيئات الدينية. كانت قبل فوق كل اعتبار حقبة نضجت فيها أوضاع الحق الشامل للتصويت. ووجدت الحكومات والطبقات الاجتماعية الحاكمة أن من الصعب مقاومة الضغط الشعبي، بعد أن أصبح «الشعب» الآن قوة تؤخذ في الحسبان، بالتالي استجمعت الإصلاحات السياسية مسارها، دافعة بعض المراقبين إلى استنتاج مغاير لما توصل إليه جيمس برايس وغيره من أسياد الازدراء، وهو أن عصرًا جديدًا من الديمقراطية التمثيلية يُشرق على أميركا الإسبانية.
ثم جاءت الضربة المثلثة التي شلّت القوى المتضافرة لحرب عالمية، وانهيار الأسواق، والصراعات السياسية في الديمقراطيات التمثيلية في أميركا الإسبانية. وكان هناك شيء حديث تمامًا في عملية التردي الديمقراطي هذه، وبالتأكيد لم يكن ممكنًا فهم ذلك من خلال التفسيرات البسيطة التي يوفرها الكتّاب والخطباء الإغريق الذين تأملوا في أسباب انهيار الديمقراطية، فافترض هؤلاء أن الغطرسة هي الفاعل: الشهية النهمة إلى السلطة، بما جلبته من سوء حظ إلى الحكام والمحكومين الشرهين على السواء. وعلّل بريكليس وأفلاطون وثوسيديديس وآخرون ذلك بأن جشع السلطة كان داءً في الحالة الإنسانية، واستنتجوا بالتالي أن الديمقراطية تخضع للطمع من دون أدنى شك. لكن هذا التفسير كان عموميًا بشكل مفرط، ومتحيزًا من خلال كرهه للديمقراطية؛ إذ كان في أميركا الإسبانية في العقود الأولى من القرن العشرين قوى مختلفة وأكثر تفصيلًا في قيد العمل. بدءًا من اندلاع الحرب العالمية الأولى، وكان لانهيار المؤسسات الأولية التي ارتكزت عليها العولمة عقودًا عدة آثار مدمرة على نحو خاص في الديمقراطيات القائمة والديمقراطيات الوشيك قيامها في المنطقة. بدا الأمر أن أوروبا الحاقدة قررت أن تثأر من أميركا الإسبانية بسبب عدم ولائها السابق - ثأرًا اتخذ شكل القيود التجارية وتقليص رأس المال الاستثماري وتخريب قنوات الاتصال وقطع العلاقات الاجتماعية، والأسوأ من هذا كله اندلاع الصراع العسكري العالمي الأول على الإطلاق، وهو الصراع الذي مهد الطريق أمام نوبة جديدة من مزيد من التدمير في الفترة 1939-1945.

أدى الدمار الذي أحدثته الحرب العالمية الأولى والكساد المطوّل الناجم عن انهيار أسواق المال العالمية في وول ستريت [نيويورك] للعام 1929، إلى تعطيل الديمقراطيات الفتية في أميركا الإسبانية - وكذلك في البرازيل، لكأن سلاحًا غريبًا جديدًا معاديًا للديمقراطية قد انفجر، مخلفًا خرابًا سامًا على مستوى العالم، ما ترك آثارًا ضارة للغاية على هذا النصف من الكرة الأرضية.
دخلت الديمقراطيات التمثيلية الفتية في انحدار مميت، فأصبح الاستهزاء بالديمقراطية لعبة مسلية، وبدت آليات الانتخابات والتنافس الحزبي ومشاركة السلطة فجأة ظالمة وغير فعالة وبليدة بالنسبة إلى ناس كثر، ومنهم الفئات المتزايدة العدد من الناخبين الجدد، وملّاك العقارات والأراضي وحلفاؤهم العسكر على نحو خاص، وأراد هؤلاء المحافظون من الديمقراطية أن تلتزم حدها، لحفظ قواعد اللعبة، وعندما وجدوا أنها غير ملائمة لهذا الغرض، تشبثوا بموقفهم وأصروا على وجوب أن يعكس الحكم ترتيب القوى الاقتصادية الاجتماعية السائدة، بدل أن يكون (كما فكّر باتل) نوعًا من الثقل الموازن لها.
كانت النتيجة أن تساقطت الديمقراطيات التمثيلية مثل براعم طرية في موجة صقيع مفاجئة؛ ففي تشيلي، انهارت حكومة كارلوس إيبانييس الاستبدادية المشجعة للثراء، وكانت البلاد معتمدة على صادراتها الأولية من النحاس والنيترات، وعلى القروض والاستثمارات الأجنبية من أجل تمويل المشروعات العامة، إلى درجة حل فيها الخراب فور انهيار سوق التصدير والواردات الرأسمالية عمليًا. توقفت الاستثمارات ودفعات تسديد الديون كليًا تقريبًا، وبحلول العام 1930 كانت البلاد في قبضة بطالة تزداد سوءًا، وانهيار المشروعات العامة واقتطاعات عميقة من الرواتب والأجور. وتعاظمت التظاهرات في الشوارع والإضرابات ضد تعامل الحكومة مع الأزمة. وردّ إيبانييس على ذلك بعنف، وفرض الرقابة على الصحافة، لكن عقب قيام شرطي بقتل طالب الطب خايمي بينتو ريسكو بالرصاص، في تموز/يوليو 1931 [...]، استقال إيبانييس نتيجة غليان الرأي العام، فعمّت مظاهر جامحة من الابتهاج الشعبي، وعلقت صحيفة رئيسة في سانتياغو بالقول: «إن ما أطاح الدكتاتورية لم يكن ثورة ...، على العكس من ذلك تمامًا، كان قوة الرأي العام التي لا تقاوَم، والتي سعت لوضع حد لحالة ثورية وإعادة الأوضاع الدستورية والقانونية إلى حالتها الطبيعية» [(702)]. لكن للأسف، كان الوقت معاكسًا تمامًا لنتيجة سعيدة من هذا النوع؛ إذ شهدت تشيلي في خلال 18 شهرًا من سقوط إيبانييس، وفي ظل انهيار شبه كامل للأسواق، إضرابين عامين وانقلابات عدة وتمرد القوات البحرية وتأليف تسع حكومات مختلفة على التوالي.
حلت بالأرجنتين أوضاع مشؤومة مماثلة؛ ففي أواخر كانون الأول/ديسمبر 1929، نجا الرئيس هيبوليتو يريغويين بأعجوبة من محاولة اغتيال، ثم جرى خلعه بعد بضعة شهور فيما كان طريح الفراش، عبر انقلاب عسكري مدبر بعناية بقيادة خوسيه فيليكس أوريبورو، المستند إلى دعم طبقة ملّاك

الأراضي، وفاشيي الجيش، وقطاعات من الناس الذين كانوا يعانون البطالة والتضخم المتصاعد في سوق تصدير القمح واللحوم، والتي تعتبر من أكبر الأسواق في العالم. قوبلت أخبار الانقلاب باحتفالات صاخبة في بيونس أيريس، وفي الأوروغواي المجاورة، عمد الرئيس الدكتور غابرييل تيرا، في ظل شلل ناجم عن الميزان التجاري السلبي وتصاعد تكلفة خدمة الدين العام وتخفيض قيمة العملة الوطنية (البيزو)، إلى إلغاء صلاحيات مجلس الحكم التنفيذي الجماعي، وحل الكونغرس، وفاز في انتخابات مزورة، وارتدى (بما أن الزمن كان العام 1933) زي الدكتاتور. ألقت الحوادث المزلزلة في أواخر عشرينيات القرن العشرين وبداية ثلاثينياته بظلالها على البرازيل أيضًا، حيث جرى، على عادة الزعماء، تنصيب القوات المسلحة الرجل القوي والثري جيتوليو فارغاس «رئيسًا موقتًا»، لكن «الرئيس الموقت» استمر في منصبه 15 عامًا، ليشكل دكتاتورية شعبوية يدعمها الجيش والملايين من فقراء الأرياف والعمال المدينيون والطبقة المتوسطة.

أثبتت هذه الحالات من الدكتاتورية في أميركا الإسبانية أن الديمقراطية التمثيلية، وهي في الأصل ابتكار أوروبي، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بابتكار أوروبي آخر هو اقتصاد السوق، الذي يجعل طيشُه الجشع كلًا من رأس المال والعمل إضافات لا حاجة إليها، ويأتي بنتائج مدمرة. وأثبت وباء الدكتاتورية أيضًا أن الديمقراطية التمثيلية محكومة بقاعدة أخرى أوروبية صرف، وهي أنه لا يمكن الديمقراطية التمثيلية في أي بلد منفرد أن تحيا «بمفردها»، إلا عندما يشبك السياسيون والمواطنون الديمقراطيون أيديهم ببعضها بعضًا كمتساوين، ويقفون بعزم، ويتضامنون في إطار محيط سياسي أوسع من الحكومات المماثلة في تفكيرها والمستعدة، في الأوقات العصيبة، لأن تهرع لإنقاذ بعضها بعضًا.

من سوء حظ الديمقراطيين أن هذا لم يحدث قط في أميركا الإسبانية (كما حدث لاحقًا في أوروبا، في هيئة الاتحاد الأوروبي). وباختناق آمال وأحلام ومشروعات حملها ديمقراطيون أمثال ماديرو ويريغويين وباتل، أمسك الزعماء الدكتاتوريون، المختلفو الأشكال والأحجام، بمسدساتهم، وتسللوا مجددًا، عائدين إلى مواقعهم السياسية ليحكموا معظم المنطقة على امتداد 50 سنة أخرى.

(578) سيمون خوسيه أنطونيو دي لا سانتيسيما ترينيداد بوليفار إيه بونتي بالاثيوس إي بلانكو، (1783-1830): يُعرف اختصارًا باسم سيمون بوليفار. سياسي وعسكري فنزويلي من مرحلة ما قبل الاستقلال عن التاج الإسباني، يلقَّب بجورج واشنطن أميركا الجنوبية، ويعزى إليه الفضل في استقلال كولومبيا وفنزويلا والإكوادور والبيرو وبوليفيا. تولى بين عامي 1813 و1830، وبشكل متقطع، منصب الرئاسة في كلٍّ من تلك الدول، التي كانت تُعرف معًا باسم كولومبيا الكبرى. (المترجم)

(579) مقاطعة خصبة في شرق المكسيك على خليج المكسيك، تذرعت الإدارة الأميركية في أثناء فترة الثورة المكسيكية، باشتباك بين البحرية الأميركية وقوات مكسيكية في نيسان/أبريل 1914 لاحتلال المقاطعة أكثر من ستة شهور لإجبار رئيس المكسيك حينذاك، فيكتورينو خويرتا، على الاستقالة، لكن الخطوة الأميركية ألهبت مزيدًا من المشاعر المعادية لواشنطن. (المترجم)

(580) ذُكِر في:

Bernard Bailyn et al., The Great Republic. A History of the American People, 3rd ed. (Lexington, Mass., 1985), p. 667.

(581) Woodrow Wilson, «War Message (2 April 1917),» in: War Messages, 65th Congress, 1st Session, Senate Document Number 5, Serial Number 7264 (Washington, DC, 1917), pp. 3-8.

(582) انتُخب وودرو ولسون دورتين: الأولى في العام 1912 وتسلم مهماته في آذار/مارس 1913، والثانية في العام 1916، وبدأت رسميًا في آذار/مارس 1917. المؤلف يشير هنا إلى التصويت لإعادة انتخابه في الدورة الثانية. (المترجم)

(583) Onward Christian Soldiers: نشيد حماسي يحض على الحرب من أجل الدفاع عن التعاليم المسيحية، كتبه المبشر الإنكليزي سابين بارينغ غولد في العام 1865، ولحّنه آرثر سوليفان في العام 1871. وسرعان ما اعتذر المؤلف لاحقًا عن المضامين التحريضية في النشيد الذي يقول مطلعه ... إلى الأمام أيها الجنود المسيحيون، سيروا إلى الحرب مع صليب المسيح، مثل جيش جبار تتحرك كنيسة الرب، إخوة نحن نسير. (المترجم)

(584) خليج في الطرف الجنوبي لجزيرة كوبا، تفصله عن بقية الجزيرة مرتفعات جبلية شديدة الارتفاع. احتلته القوات الأميركية في العام 1898 إبّان الحرب الأميركية - الإسبانية، وفي العام 1903 حاولت قوننة وجودها هناك من خلال معاهدة مع الحكومة الكوبية، تمنح القوات الأميركية حق التنقيب في المنطقة وإقامة قاعدة عسكرية بحرية إلى ما لا نهاية، على أن تكون سيادة كوبا على المنطقة نهائية. اشتهر الخليج في مستهل القرن الحادي والعشرين، بعدما حوّلت القوات الأميركية جزءًا منه في كانون الثاني/يناير 2002، إلى

معتقل للمقاتلين غير النظاميين الذين ألقت القبض عليهم في أفغانستان. (المترجم)

(585) ذُكِر في:

.Bailyn et al., The Great Republic, p. 659

(586) أرخبيل في أقصى جنوب القارة الأميركية وآخر منطقة آهلة في منطقة التقاء المحيطين الهادئ والأطلسي. تبلغ مساحته 77,000 كم^2، وتتقاسمه الأرجنتين وتشيلي، ويبلغ عدد السكان فيه حوالى 127 ألف نسمة، معظمهم في الجزء الأرجنتيني. (المترجم)

(587) جميع الاقتباسات من رسالة جيمس مونرو إلى الكونغرس في 2 كانون الأول/ديسمبر 1823 معاد طبعها في:

J. D. Richardson (ed.), Compilation of Messages and Papers of the .Presidents, 1789-1897 (Washington, DC, 1907), vol. 2, p. 287

(588) مجموعة جزر في البحر الكاريبي تشكّل دولةً بورتوريكو، التابعة سياسيًا للولايات المتحدة بموجب ترتيب حكم ذاتي جرى التوصل إليه في العام 1952، بعدما كانت تحت الإدارة الأميركية المباشرة منذ العام 1898، حين احتلتها القوات الأميركية بشكل كامل وطردت منها القوات الإسبانية. مساحتها 3,515 ميلًا مربعًا (9,104 كم^2)، وعدد سكانها حوالى 3,5 ملايين نسمة. (المترجم)

(589) comprador كلمة برتغالية تعني الزبون أو المشتري، لكنها اتخذت معنى سياسيًا في القرن التاسع عشر يرمز إلى النخب الوطنية المستعدة للتعاون مع الولايات المتحدة، من أجل تأمين المصالح المالية للشركات الأميركية الكبرى في مقابل الدعم السياسي لها في السلطة الاستبدادية. (المترجم)

(590) جزيرة في البحر الكاريبي مساحتها 5 كم^2، تقع بين كوبا وجامايكا وهايتي، وتتبع للأخيرة إداريًا. (المترجم)

(591) Cádiz: من أعرق المدن والموانئ في الأندلس، عاصمة المقاطعة التي تحمل اسمها أيضًا، وهي تشكّل مع سبع مقاطعات أخرى إقليم الأندلس في إسبانيا. (المترجم)

(592) وليام هاورد تافت (1857-1930): الرئيس السابع والعشرون للولايات المتحدة. أصبح رئيسًا للمحكمة العليا من العام 1921 وحتى وفاته. كان قبل توليه الرئاسة وزيرًا للحرب (من العام 1904 إلى العام 1908)، وحاكمًا عسكريًا لكوبا (في العام 1906) وقبلها الحاكم العسكري للفليبين من العام 1901 إلى العام 1903. (المترجم)

(593) تعبير للتمييز بين منطقة وسط ومعظم جنوب أميركا الناطق باللغة الإسبانية (باستثناء البرازيل الناطقة باللغة البرتغالية) وشمال أميركا (عدا المكسيك) الناطق باللغتين الإنكليزية (بأكثريته المطلقة) والفرنسية، وذلك تبعًا لهوية المستعمِرين الأوروبية وخريطة انتشارهم. (المترجم)

(594) كارلوس الرابع (1748-1819): اعتلى عرش إسبانيا خلفًا لوالده كارلوس الثالث في العام 1788. تخلى عن العرش لولده فرناندو السابع، بعد اضطرابات واسعة في المملكة أججها الغزو الفرنسي. سُجن في فرنسا ثلاث سنوات، ثم انتقل إلى روما بعد انهيار نفوذ نابليون، وتوفي هناك. (المترجم)
(595) فرناندو السابع (1784-1833): تولى عرش إسبانيا مرتين، الأولى لخمسة شهور بعد تنحّي والده في العام 1808، حيث عزله نابليون بعد اجتياح إسبانيا، والثانية بعد جلاء القوات الفرنسية عن إسبانيا في العام 1813 وحتى وفاته. احتُجز في فرنسا طوال الفترة الفاصلة بين خلعه وعودته إلى العرش. كان يلقَّب بالملك المحبوب. (المترجم)
(596) جوزف بونابرت (1768-1844): الشقيق الأكبر لنابليون، تولى تاج نابولي بين عامي 1806 و1808 قبل أن يتولى عرش إسبانيا من العام 1808 إلى العام 1813. (المترجم)
(597) Junta: يستخدم الكاتب هذا التعبير هنا لتسمية المجالس المحلية التي صارت في القرن العشرين ترمز إلى المجالس العسكرية الاستبدادية، التي حكمت كثيرًا من دول أميركا اللاتينية، بمباركة الولايات المتحدة ومساندتها. (المترجم)
(598) Aranjuez: مدينة متوسطة الحجم، على بُعد حوالى 40 كم جنوب مدريد. لا يتجاوز عدد سكانها حاليًا الـ 50 ألف نسمة. (المترجم)
(599) «Real Orden (Sevilla, 22 January 1809),» Archivo Histórico Nacional, Madrid, Estado D71.
(600) مقاطعة مكسيكية في شمال غرب البلاد، تقع بين خليج كاليفورنيا والحدود الجنوبية للولايات المتحدة. مساحتها حوالى 182 ألف كم^2، وعدد سكانها حوالى 2,400,000 نسمة (إحصاء العام 2005). (المترجم)
(601) Nueva España: كانت تضم المستعمرات الإسبانية في أميركا الشمالية، بما فيها المكسيك وولايات كاليفورنيا وأريزونا ونيومكسيكو، والشريط الممتد حتى فلوريدا على المحيط الأطلسي، ونزولاً إلى معظم وسط أميركا. (المترجم)
(602) غرناطة الجديدة، وتغطي معظم القسم الشمالي من أميركا الجنوبية، بما فيها كولومبيا وبنَمَا، وأجزاء من فنزويلا والإكوادور. (المترجم)
(603) تضم البيرو والإكوادور وبوليفيا أجزاء واسعة من المناطق الجبلية الواقعة على سواحل المحيط الهادئ، وصولًا إلى تشيلي. (المترجم)
(604) ريو دي لا بلاتا وتضم الأرجنتين وأجزاء من بوليفيا والباراغواي والأوروغواي. (المترجم)
(605) الترجمة العربية الأقرب إلى هذا المعنى هو الوكيل، وذلك وفق المفهوم القانوني للتمثيل أمام القضاء أو المحاكم. (المترجم)

(606) Manuel José Quintana, «Manifesto of the Regency Council (14 February 1810),» in: Fernández Martín, Derecho parlamentario español. Colección de Constituciones, disposiciones de carácter constitucional, leyes y decretos electorales para diputados y senadores, y reglamentos de las Cortes que han regido en España en el presente siglo (Madrid, 1885), vol. 2, .pp. 594ff

(607) .Acta de Independencia (Caracas, Venezuela) (5 July 1811)

(608) عندما دخلت القوات الفرنسية الأراضي البرتغالية، كانت العائلة المالكة قد أبحرت من لشبونة في طريقها إلى ريو دي جانيرو، التي حكموا منها البرتغال كلها، ومستعمراتها في أفريقيا وآسيا. وكانت الموانئ البرازيلية مفتوحة على مداها للملاحة والشحن المحايد (معظمه بريطاني). هكذا، ومن دون إطلاق رصاصة واحدة، أصبحت المناطق المعروفة باسم البرازيل تتمتع بمعظم مواصفات الاستقلال. برزت أول محاولة جدية للانفصال رسميًا عن البرتغال فحسب، عندما رجعت العائلة المالكة إلى أوروبا. وبعد أزمة قصيرة، مسلحة ومتوترة، أصبح الابن الأكبر لملك البرتغال جون السادس، وكان قد تعمّد البقاء في البرازيل عندما عاد أبوه إلى بلاده، الإمبراطور بيدرو الأول على مملكة البرازيل المستقلة، القائمة على العبودية، والتي أثبتت فترة من الوقت أنها ماهرة في التلاعب بالأزمات وتفصيل الصفقات بين نخبها السلطوية. (المترجم)

(609) خوسيه ماريا بلانكو كرسبو (1775-1841): عرف أيضًا، على غرار والده، بالاسم الأخير، وايت. صحافي وشاعر ومفكر لاهوتي إسباني كان يصدر صحيفته في لندن. (المترجم)

(610) دولة كونديناماركا الحرة المستقلة التي أعلنت في العام 1811، برئاسة خورخي تاديو لوزانو، بديلًا من الولاية الملكية الإسبانية غرناطة الجديدة، لكنها كانت تضم معظم ما يُعرف اليوم بكولومبيا. (المترجم)

(611) تقع في شمال كاليفورنيا على ساحل المحيط الهادئ. مساحتها 98,381 ميلًا مربعًا، أو 255,026 كم^2، وعدد سكانها حاليًا حوالى 4 ملايين نسمة. كانت الولاية الثالثة والثلاثين التي انضمت إلى الولايات المتحدة في العام 1859. (المترجم)

(612) أغوستين دي أتوربيدي (1783-1822): بدأ حياته ضابطًا في الجيش الإمبراطوري الإسباني، وقاتل ضد الثوار في بداية المرحلة الاستقلالية، وترقى إلى رتبة جنرال بسرعة فائقة بعد انتصاره على القوات الثورية في عامي 1813 و1814، إلا أن شهوته السلطوية سببت له مشكلات مع أقرانه، ووجِّهت إليه تُهم مسلكية في العام 1816 قرر في إثرها العودة إلى الحياة المدنية، فاختار في العام 1820 إعلان تأييده للثورة في لحظة حاسمة، وما لبث أن أعلن نفسه إمبراطورًا في أيار/مايو 1822، وتُوِّج فعلًا في تموز/يوليو من العام

نفسه، إلا أن الكونغرس الذي انتُخب في بداية عهده قرر عزله في آذار/مارس 1823، قبل أقل من مضي ثمانية شهور على ولايته. (المترجم)

(613) اسم العملات التي كانت معتمَدة في كثير من دول أميركا الجنوبية في مرحلة الاستقلال الأولى، وهو اسم مستمَد من اسم العملة الإمبراطورية الإسبانية. تخلت عنه عشر دول منها حتى الآن، ولا تزال معتمَدة في ست دول أخرى، وتختلف قيمتها بين دولة وأخرى. (المترجم)

(614) خوسيه غابرييل كوندوركانكوي، الملقب بتوباك أمارو الثاني (1738-1781): قاد ضد الحكم الإسباني ثورة للسكان المحليين استمرت حوالى سنتين، وانتهت بهزيمته وإلقاء القبض عليه، فأعدمته القوات الملكية بعد أن قتلت زوجته وولده وعمه ووالد زوجته ومساعديه أمامه في العام 1871. وهو غير توباك أمارو الأول، آخر زعماء شعب الإنكا الذي كان ينتشر في منطقة البيرو قبل الغزو الأوروبي. قاد حربًا فاشلة ضد القوات الإسبانية في العام 1572، وأُلقي القبض عليه، وأُعدم مع عدد من معاونيه بأمر من نائب الملك. (المترجم)

(615) David Bushnell, «El Sufragio en la Argentina y en Colombia hasta 1853,» Revista del instituto de Historia del Derecho, vol. 19, nos.11-29 (1968), p. 22.

(616) Jacobin نسبة إلى نادي اليعاقبة، واسمه الرسمي «جمعية أصدقاء الدستور» الذي يُعتبر الأنموذج الأول للعمل الحزبي الديمقراطي، وهو استمد اسمه من دير القديس يعقوب في باريس، حيث دأب أعضاؤه المكونون من شخصيات سياسية وثقافية ودينية معادية للملكية واكبت الثورة الفرنسية على الاجتماع اعتبارًا من تشرين الأول/أكتوبر 1789 والتداول في الشؤون السياسية والعامة، وكان من بين أعضائه من أدى أدوارًا تاريخية في فرنسا وخارجها. (المترجم)

(617) capitellum، الترجمة العربية الأكثر شيوعًا هي العاصمة عندما تطلق على المدن. (المترجم)

(618) ضابط مكسيكي ولد في العام 1794، وهو من الذين ناصرو الإمبراطور أتوربيدي في العام 1821، وأصبح بعدها حاكمًا لفيراكروز، قبل أن ينقلب على الإمبراطور ويساعد خلفه فيسينتي غوريرو، إلا أنه انقلب على هذا الأخير أيضًا وأصبح بعد سلسلة انقلابات وتقلبات رئيسًا للمكسيك في العام 1933، حيث ألغى الدستور الاتحادي ونفى المعارضين الليبراليين، وحاول في العام 1836 قمع انتفاضة انفصالية في تكساس، إلا أنه تعرض لهزيمة مدوية، وأُلقي القبض عليه في تكساس، ووقّع معاهدة صلح تخلى بموجبها عن الولاية. عزلته حكومة انقلابية قبل عودته إلى البلاد، لكنه عاد بمساعدة من القوات الفرنسية في العام 1838، ومارس حكمًا أكثر استبدادًا، وحاول في العام 1846 استعادة تكساس، ما أطلق شرارة الحرب مع الولايات المتحدة التي أفضت إلى

خسارة ما يقارب من نصف مساحة المكسيك. وبعد مكوثه في منفى اختياري مدة عامين، عاد مجددًا إلى المكسيك رئيسًا، إلى أن عُزل نهائيًا في العام 1855، ونفي إلى كوبا التي أمضى فيها السنوات الأخيرة من عمره، قبل أن يعود إلى المكسيك ويتوفى في العام 1876. (المترجم)

(619) قائد عسكري أرجنتيني كان معاديًا للحكومة المركزية ونصيرًا للفدرالية، وأحد أعضاء المجلس الفدرالي اعتبارًا من العام 1827. لقي حتفه في عملية اغتيال في العام 1834. (المترجم)

(620) زميل كيروغا، ترأس الحكومة الاتحادية في العام 1829، وشهد عهدُه دكتاتورية طاغية وإرهابًا ذهب ضحيتهما آلاف من الناس. عُزل بعد هزيمته في حرب إقليمية مع البرازيل والأوروغواي في العام 1851، وعاش بقية حياته في بريطانيا. (المترجم)

(621) نعي خوان مانويل دي روساس في:

.The Times (London), 15/03/1877, p. 5

(622) ولِد في بوليفيا في العام 1792 لأب إسباني وأم من السكان الأصليين، وبعد دراسته اللاهوت فترة من الزمن، التحق بالمدرسة الحربية الإسبانية، وخاض معارك عدة ضد المتمردين على التاج الإسباني، وأصبح رئيسًا للبيرو مدة عام واحد (في 1827)، ثم رئيسًا لبوليفيا في العام 1829 ورئيسًا للبيرو من جديد في العام 1836 ورئيسًا أعلى للكونفدرالية بين البلدين، وكان قد ساهم في إنشاء الكونفدرالية بين عامي 1836 و1839، ولم يعتزل السلطة بعدما أُجبر على التنحي، إلا أن محاولاته ومغامراته لم يُكتب لها النجاح. اختار العيش في فرنسا إلى أن توفي في العام 1865. (المترجم)

(623) ولد في ناشفيل في العام 1824، ونال شهادة في الحقوق، ومارس المحاماة في تينيسي، قبل أن يعود إلى الجامعة ويدرس الطب ويمارسه في فيلادلفيا، لينتقل بعدها إلى كاليفورنيا ويمتهن الصحافة. حاول في العام 1853 إقامة دولة بمساعدة قوات مرتزقة في لاباز في باها كاليفورنيا في المكسيك، إلا أن محاولته باءت بالفشل، فغادر المنطقة قبل أن يمضي مدة عام واحد فيها. في العام 1855 أبحر مع 56 مقاتلًا إلى نيكارغوا التي كانت تشهد نزاعًا على السلطة، وساعد أحد الأطراف، وأعلن نفسه رئيسًا للبلاد في العام 1856، وتمكن من ضمان اعتراف الولايات المتحدة بحكومته بعدما أعاد العمل بنظام العبودية. دفعته المقاومة الإقليمية بقيادة كوستاريكا إلى الهرب في العام 1857 عائدًا إلى الولايات المتحدة، وحاول تجريد حملة جديدة بعد بضعة شهور لكنها فشلت، ولم يكف عن محاولاته التي كانت تلقى المحاباة من الحكومة والقوات البحرية الأميركية. ألقت البحرية البريطانية القبض عليه في العام 1860 في خلال محاولة جديدة له للوصول إلى الكاريبي، وسلمته إلى حكومة هندوراس التي أعدمته رميًا بالرصاص. (المترجم)

(624) (1827-1870) Francisco Solano López Carrillo: ورث عن أبيه رئاسة الباراغواي في العام 1862. وتسبب طموحه الجامح في الحرب ضد التحالف الثلاثي من خلال تدخله في نزاع داخلي في الأوروغواي بعد سنة واحدة من تسلمه الرئاسة. شن في العام التالي هجومًا عسكريًا على البرازيل التي كانت تساند حكومة الأوروغواي، وانضمت إليهما الأرجنتين في حلف ثلاثي تمكّن من إبادة القوات العسكرية الباراغوانية وسط عناد لوبيز الذي أصر على مواصلة القتال حتى قُتل في العام 1870، وهو يقاتل جريحًا بعد بقائه وحيدًا مع اثنين من مساعديه. (المترجم)

(625) (Juan Vicente Gómez Chacón) (1857-1935): جنرال من عائلة ثرية مرموقة، أصبح الحاكم الفعلي لفنزويلا منذ العام 1908، حين انتُخب رئيسًا أول مرة وحتى وفاته. تولى الرئاسة رسميًا ثلاث مرات بين عامي 1908 و1913، ثم بين عامي 1922 و1929، وأخيرًا من العام 1931 حتى وفاته في العام 1935. (المترجم)

(626) خوان دومينغو بيرون (1895-1974): جنرال أرجنتيني تولى رئاسة بلاده في العام 1946 لكن أطاحه انقلاب عسكري في العام 1955 في فترة رئاسته الثانية، وعاش في المنفى في فنزويلا حتى العام 1973، حين عاد وانتُخب رئيسًا حتى وفاته في العام التالي. كان له نفوذ هائل، ولا يزال تيار سياسي معتبر يحمل اسمه في الأرجنتين. (المترجم)

(627) رافاييل ليونيداس تروخيو مولينا (1891-1961): انجذب إلى حياة الإجرام في سنوات المراهقة، وحُكم عليه بالسجن بتهم سرقة مواش وتزوير وسطو. عندما احتلت القوات الأميركية بلاده، جمهورية الدومينيكان، تطوع في القوات العسكرية المحلية التي أنشأها الاحتلال باسم الحرس الوطني، ونال إعجاب مدربيه في «المارينز»، ورُقّي إلى مراتب عليا بسرعة غير عادية ليصبح جنرالًا ورئيسًا للأركان في خلال تسع سنوات. في العام 1930، وفي خضم انتفاضة ضد الرئيس هوراشيو فاسكيز، عقد تروخيو صفقة مع المتمردين سمحت لهم بإنزال هزيمة بالحكومة في مقابل وصوله إلى الرئاسة التي حصل عليها في العام نفسه، ليصبح واحدًا من أسوأ رموز الدكتاتورية والقمع في المنطقة، بعد أن حوّل الحكم إلى طغيان شامل استمر حتى اغتياله في العام 1961. أُطلق عليه أيضًا لقب «الريس».(المترجم)

(628) ألفريدو ستروسنر ماتياودا (1912-1989): جنرال في الجيش؛ من بين أطول الرؤساء مدة بقاء في المنصب. انتُخب رئيسًا أول مرة في العام 1954 بعد أن أطاح الرئيس فريدريكو تشافيز، وأُعيد انتخابه سبع مرات، كانت آخرها قبل سنة من وفاته. (المترجم)

(629) Manuel Antonio Noriega Moreno: ضابط وسياسي من بَنَما، تسلق سلم الرتب والشهرة كحليف موثوق للولايات المتحدة، وأصبح رئيسًا للحرس الوطني المدعوم أميركيًا في العام 1982 وحاكمًا لبَنَما في العام التالي، بعد أن اخترع

اسمًا جديدًا للرئاسة هو القائد الأعلى للتحرر الوطني، وبقي في هذا المنصب حتى غزو القوات الأميركية بلاده واعتقاله بتهم تجارة وتهريب المخدرات، بعدما لجأ موقتًا إلى السفارة البابوية. يمضي حتى الآن عقوبة السجن في الولايات المتحدة. (المترجم)

(630) Fidel Alejandro Castro Ruz: مولود في العام 1926. درس القانون في هافانا، ومارس المحاماة فيها قبل أن يقود ثورة أطاحت نظام الرئيس فولينغيسينو باتيستا المدعوم من الولايات المتحدة. أصبح حاكم كوبا الفعلي والمطلق الصلاحية من العام 1959 وحتى 2008، حين تقاعد وأورث السلطة إلى شقيقه الأصغر راؤول كاسترو. (المترجم)

(631) guajiros أو الوايون، اسم قبيلة من السكان الأصليين في البحر الكاريبي، وهو يُطلَق في الوقت الحاضر على شعوب المنطقة من باب التحبب. (المترجم)

(632) (1954-2013) Hugo Rafael Chávez Frías: ضابط فنزويلي أسس في العام 1980 «الحركة الثورية البوليفارية - 200» داخل الجيش. قام بمحاولة انقلاب فاشلة في العام 1992، وبعد أن خرج من السجن في العام 1994، أسس حزبًا سياسيًا أطلق عليه اسم «حركة الجمهورية الخامسة». انتُخب في العام 1998 رئيسًا، وأعيد انتخابه بعد سنتين، ثم في العام 2006 و2012، وتوفي بعد سنة واحدة من ذلك. (المترجم)

(633) (1830-1915) José de la Cruz Porfirio Díaz Mori: جنرال مكسيكي انتُخب رئيسًا في العام 1884 وأُعيد انتخابه ست مرات على التوالي. أجرى إصلاحات تحديثية لم تخل من قمع المعارضين، واضطر إلى الاستقالة والذهاب إلى المنفى في العام 1911، بعد الثورة التي قادها ضد نظامه فرانسيسكو ماديرو غونزاليس. اختار فرنسا منفى له، وتوفي فيها بعد إطاحته بأربع سنوات. (المترجم)

(634) لغة الشعب الأصلي (أَرَواك) الذي كان يقطن مناطق البحر الكاريبي وجبال الأنتيل، وأول من قابل كريستوف كولومبس في رحلته الشهيرة. (المترجم)

(635) gauchos لقب يطلَق على العمال الزراعيين والفلاحين في حقول وسط أميركا وجنوبها. (المترجم)

(636) Domingo Faustino Sarmiento, Civilización i barbarie. Vida de Juan Facundo Quiroga (La Plata, 1938; [Santiago, 1845]), pp. 179, 35.

(637) Great Man: نظرية شاعت في الأوساط الأكاديمية الأوروبية في القرن التاسع عشر، وانطلقت من فرضية أن التاريخ يصنعه بشكل أساس رجال أفراد يتمتعون بمزايا شخصية متفوقة، كالجاذبية والذكاء والحكمة والمهارة السياسية. ولخص رائد هذه النظرية، المؤرخ والسياسي الاسكتلندي توماس كارلايل (1795-1881) ذلك في جملته الشهيرة: «ليس تاريخ العالم سوى سِيَر الرجال العظماء». (المترجم)

(638) مدينة تاريخية في جبال الأنديز شمال شرق كولومبيا، تحمل اسم المقاطعة التي تقع فيها، ويبلغ عدد سكانها 637 ألف نسمة، بحسب إحصاء العام 2006. (المترجم)

(639) تأسست جمهورية كولومبيا الكبرى رسميًا في العام 1819، وانضمت إليها بعد فنزويلا وكولومبيا الإكوادور وبَنما وجزر غرينادين وغويانا وبيرو، وجرى حلها رسميًا في العام 1831، بعد مرور عام واحد على انفصال فنزويلا. (المترجم)

(640) Simón Bolívar, «Report to the Congress of Angostura [February 1819],» in: David Bushnell (ed.), El Libertador: Writings of Simón Bolívar (Oxford, 2003), p. 27.

(641) خوسيه دي سان مارتين (1778-1850): جنرال أرجنتيني ساهم في استقلال الأرجنتين والبيرو والتشيلي عن التاج الإسباني، وأصبح في العام 1821 أول رئيس للبيرو بعد استقلالها، لكنه تخلى بعد أقل من سنتين عن السلطة طواعية بعد فشله في التوصل إلى تحالف شامل مع سيمون بوليفار، رافضًا الدخول في صراعات سلطة أو التحول إلى طاغية، واختار العيش في أوروبا بعد وفاة زوجته في العام 1823. (المترجم)

(642) الفقرة الواردة مأخوذة من مقابلتي مع هيلدا ساباتو في بيونس أيريس، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2005. الاقتباسات من:

Bartolomé Mitre: Historia de San Martín y de la emancipación sudamericana (Buenos Aires, 1877-88), p. 1; Historia de Belgrano (Buenos Aires, 1859), vol. 1,pp. 404-405, 4th ed., 1887), and The Emancipation of South America (London, 1893), pp. 19-21.

(643) يُقصد هنا تقنية الاتصالات البرقية «التلغراف»، التي بدأ انتشارها بشكل تجاري في العقد الرابع من القرن التاسع عشر. (المترجم)

(644) Domingo Faustino Sarmiento: Sarmiento’s Travels in the United States in 1847 (Princeton, NJ, 1970), p. 116, and «Discurso a los maestros,» in: Obras completas (Santiago and Buenos Aires, 1885-1903), vol. 21, pp. 244, 247-8.

(645) حاليًا منطقة إدارية في القسم الغربي من العاصمة الأرجنتينية بيونس أيريس. (المترجم)

(646) صاغه في مدينة أباتزينجان، في ولاية موريلوس (وسط المكسيك)، مندوبون، كان من بينهم أندرياس كوينتانا رو وكارلوس بوستامانتي. دعا دستور الاستقلال (independentista) المكسيكي للعام 1814، إلى سيادة شعبية، وحكم جمهوري، وإلغاء العبودية، وإقامة المساواة أمام القانون، وحكم تمثيلي، وسحب دعم الدولة للكنيسة الكاثوليكية، مع بقاء الكاثوليكية دين الدولة. تحدثت الوثيقة عن أهمية أشكال خاصة من التمثيل: «عندما تؤدي

أوضاع الشعب المضطهد إلى استحالة انتخاب النواب وفقًا للدستور، [يصبح] التمثيل التكميلي (*representación supletoria*) وفق الإرادة الضمنية (tácita voluntad) لمواطنيه شرعيًا»،
Constitution of Apatzingán, 22 October 1814, article 8,» reprinted in:» Ernesto de la Torre Villar, La Constitución de Apatzingán y los creadores .del Estado mexicano (Mexico City, 1964), p. 381
(647) ذُكِر في:
.The Guadalajara Reporter, 18-24/10/1997
Lucas Alamán, Historia de México (1849-52), 6th ed. (Mexico City, (648) .1972), vol. 5, p. 463
(649) أديب كولومبي (1927-2014) ومن أشهر الكتّاب العالميين. حاز جائزة نوبل للآداب في العام 1982. (المترجم)
(650) كاتب وسياسي وصحافي بيروفي مولود في العام 1936. حاز جائزة نوبل للآداب في العام 2010. (المترجم)
(651) من مجموعة الوثائق التاريخية في الأرشيف العام للأمة:
.Archivo General de la Nación (Mexico City), vol. 445, doc. 14, f. 1
(652) احتفال كان يقام في الحقبة الرومانية تكريمًا لساتورن (كوكب زحل)، وهو إله الحصاد في الميثولوجيا الرومانية. وكان الاحتفال يبدأ في 17 كانون الأول/ديسمبر ويستمر يومين - سبعة أيام، ويجري في خلاله تبادل الهدايا وإقامة الولائم الضخمة والحفلات، ومنح العبيد حرية كاملة للتصرف كما يحلو لهم. (المترجم)
Article 10, Constitution of New Granada and Venezuela (Cucuta,» (653) 1821),» in: Luis Mariñas Otero, Las Constituciones de Venezuela (Madrid, .1965), p. 199
(654) يشير التصويت الكتلوي (block voting) إلى التصويت لمصلحة لائحة من المرشحين، أو لجميع مرشحي حزب معيّن في انتخابات عامة، وهو بالضبط عكس ما كان يحدث، حيث تعطي كتلة من الناخبين صوتها لمرشح واحد. (المترجم)
James Creelman, «President Díaz: Hero of the Americas,» in: Lewis (655) Hanke (ed.), History of Latin American Civilization, vol. 2 (Boston, 1967), .p. 259
(656) يستخدم الكاتب هنا عبارة martial arts التي تعني الآن فنون القتال اليدوية المنتشرة في شرق آسيا، كالجودو والكاراتيه والكونغ فو. (المترجم)
(657) كانت عبارة «القيصرية الديمقراطية» (democratic caesarism) عنوان كتاب مهم لم يترجم بعدُ، وهو من تأليف أوريانو فالينيلا أنز، الدبلوماسي الفنزويلي المولود في مدينة برشلونة [في فنزويلا]، وضابط الجمارك السابق،

والأكاديمي، والصحافي، والناشر. Cesarismo democrático, Estudios sobre las bases sociológicas de la constitución efectiva de Venezuela (Caracas, 1919; 1991]. كان فالينيلا أنز، الذي كتب إبان دكتاتورية الزعيم خوان فنسنتي غوميز، والذي كانت بينهما روابط قوية، يمقت ميل الحالة الإنسانية إلى «الفوضى التلقائية». وقد جادل في أن شخصية الزعيم القائد القوية - «الدركي الضروري» - لازمة عند بناء نظام سياسي ملتزم حكم فعالًا وعلاقات اجتماعية مستقرة. علّمت تجربة الفوضى المضطربة في فنزويلا ما بعد الحرب أن «الزعماء يشكلون القوة الوحيدة للنظام الاجتماعي»، وكانت لهذا الدرس مفاعيل طويلة الأمد للمستقبل، على حد افتراض فالينيلا أنز. مع تقدم الجمهوريات الديمقراطية، يمكن استيعاب «جهل جماهير الشعب وتعصبه» وتهذيبهما بوسيلة واحدة فقط هي قيادة قوية الساعد تحفز الناس على التغيير لينهضوا بأنفسهم إلى مصاف الكرامة التي تأتي مع التمتع بالمساواة مع الآخرين. أكد فالينيلا، وتوقَّع، أن يكون «القيصر الديمقراطي» حاسمًا لتمكين الجماهير، بوصفه «ممثلًا ومنظمًا للسيادة الشعبية»، وأن يكون القائد العظيم تعبيرًا أصيلًا لا نافيًا للديمقراطية التمثيلية الحقيقية. مستعيرةً من «هوبز والسيادة الشعبية»، يمكن القيصرية الديمقراطية عمليًا أن تشكل انسجامًا أسمى من خلال الجمع بين تناقضات يُعتقد أنها عداوات غير قابلة للمساومة: القيادة والمساواة؛ العظمة الفردية والانضباط الذاتي الجماعي؛ سلطة الشعب وحكم الممثل الواحد:

.Ibid., pp. 96, 94, 79, 145

(658) استُخدم هذا الاسم في التاريخ السياسي الأرجنتيني مرتين، الأولى للإشارة إلى مجموعات من المحاربين الذين قاتلوا مع الفدراليين في الحرب الأهلية، والثانية في سبعينيات القرن العشرين لوصف المجموعة اليسارية التي شكلها اليساريون المتطرفون الذين طردهم الرئيس بيرون بعد عودته من المنفى من حزب العدالة الذي كان يترأسه. أصل الاسم يعود إلى مجموعات من المسلحين من السكان الأصليين الذين كانوا يغيرون على المزارع. (المترجم)

(659) من مقابلة مع روساس أجراها فينسينتي جي. (Vicente G.) وإرنستو كيسادا (Ernesto Quesada) (في ساوثهامبتون، العام 1873)، كما وردت في:

Arturo Enrique Sampay, Las ideas políticas de Juan Manuel de Rosas (Juárez, 1972), pp. 215, 218-19;

يشرح خطاب باليرمو في:

«The Correspondence of Enrique Lafuente to Félix Frías (18 April 1839),» in: Gregorio F. Rodríguez (ed.), Contribución histórica y documental (Buenos Aires, 1921-1922), vol. 2, pp. 468-469.

(660) تقول آراء أخرى إن الكلمة مشتقة من الجمع بين الكلمتين الإسبانيتين más horca، وتعني مشانق أكثر. (المترجم)
(661) يظهر هذا التقرير الأصلي عن روساس في رسالة من هنري ساوثرن إلى اللورد بالمرستون (Lord Palmerston) (27 كانون الثاني/يناير 1850) وردت في:
The Palmerston Papers, GC/SO/251,» Historical Manuscripts Commission» (London).
(662) مأخوذ من:
La Gaceta Mercantil (Buenos Aires), 19 July 1835.
(663) هذه الكلمة مدونة في:
Antonio Zinny, La Gaceta Mercantil de Buenos Aires, 1823-1852, resumen de su contenido con relación a la parte Americana y con especialidad a la Historia de la República Argentina (Buenos Aires, 1912), vol. 2, pp. 243-244.
(664) ينظر: الرسالة من هنري ساوثرن إلى اللورد بالمرستون (16 تموز/يوليو 1849) في:
Public Record Office (London) Collection, Foreign Office, General Correspondence, FO 6 (1823-52), p. 144.
[التي تقول]: «[صحيفة] **لا غاسيتا ماركنتل**، وهي تحت إشرافه المباشر... تقرأها السلطات المحلية كل يوم في كل زاوية من البلاد؛ يقرأها قضاة الصلح المدنيون، والقادة العسكريون للأشخاص المرتبطين بالجيش. والصحيفة هي في الحقيقة جزء من الصورة العامة (*simulacrum*) للحكم المصون فحسب بشخص ذي شخصية قوية وطبيعة عنيدة ودؤوب كشخصية الجنرال روساس».
(665) الكلمات بالخط الكبير أوردها الكاتب على هذا النحو لتأكيد مضمونها ومعناها في سياق السرد. (المترجم)
(666) Antonio Zinny, p. 236.
الخط المائل والأحرف الكبيرة موجودان في النص الأصلي.
(667) ينظر:
John Anthony King, Twenty-Four Years in the Argentine Republic (London, 1846), pp. 259-260.
«من أجل ترسيخٍ أكثر فعالية لسلطته، وكوسيلة إضافية لترهيب المغلوبين على أمرهم، أمرَ روساس في العام 1839 بوضع صورته المجللة بالزخارف على عربة النصر لتجوب شوارع المدينة. كانت أداة الترهيب هذه ترفعها أحيانًا زوجات رجال الـ (*Massorca*) وبناتهم، ويرفعها أحيانًا أخرى البائسون الذين ترتفع أصواتهم لتملأ الفضاء، مرددين الهتافات المألوفة: «عاشت الفدرالية، الموت للوحدويين الوحوش». لكن لم يكن ذلك كل شيء ... كانت الصورة تنتقل من كنيسة إلى كنيسة، وفي كل كنيسة كان الكهنة يستقبلونها بجميع مظاهر

التقديس والاحترام. كانت تُحمل عبر الممرات المقدسة وسط أصوات موسيقى الأرغن والترانيم الدينية والصلوات. كانت تكرّم بالبخور، وتزيَّن للاحتفال بالقداس الكبير، وتوضع على المذبح إلى جانب المخلّص المصلوب؛ وهكذا، مع جميع الطقوس المدنسة والنفاق المقرف، كانت تُعبد عبر الخوف، كأنها إلهة تقريبًا»، يُنظر أيضًا:

Andrés Lamas, Escritos políticos y literarios durante la Guerra contra la Tiranía de D. Juan Manuel de Rosas (Buenos Aires, 1877), p. 266,

وسُجل أنه في عام 1839 قال فري غونزاليز (Fray González) لقطيعه (flock): «إذا كان الصواب أن نحب الرب إلهنا، فإن من الصواب أيضًا أن نحب حاكمنا ومصلح قوانيننا خوان مانويل دي روساس، وأن نطيعه ونجلّه».

(668) من الأبطال الأسطوريين في الميثولوجيا اليونانية، ارتبط اسمه بالحرب بين طراودة والقوات اليونانية التي حاصرتها. وهو من الشخصيات المحورية في إلياذة هوميروس. (المترجم)

(669) لوشيوس كوينكتيوس سنسيناتوس (519-430 ق. م): قائد روماني مرموق، قصده وفد من روما بعد أن تقاعد في مزرعته، طالبًا منه قيادة قوات بلاده لصد هجوم القوات الإيكوية والسابينية على روما. كان سنسيناتوس لدى وصول الوفد يفلح أرضه فاستمهله لينتهي من الحراثة، ومساء امتشق سلاحه ورافق الوفد ليقبل منصب الدكتاتور، وتمكن من الانتصار في العام 458 ق. م، وبعدها تقاعد من جديد. (المترجم)

(670) La Gaceta Mercantil (Buenos Aires), 1/4/1835.

(671) Marcela Ternavasio, La Revolución del voto. Política y Elecciones en Buenos Aires, 1810-1852 (Buenos Aires, 2002), pp. 202, 206, 232-233.

(672) هناك نقاش لعملية دمقرطة العنف في:

John Keane, Violence and Democracy (Cambridge and New York, 2004).

(673) اسمه بالولادة خوسيه ميغيل رامون أدوكتو فرنانديز فيلكس (1786-1843)، جنرال وسياسي مكسيكي اشتُهر في خلال حرب الاستقلال. انتُخب في العام 1824 رئيسًا للولايات المكسيكية المتحدة بموجب الدستور الجديد، بعد بضعة شهور على تنحية الإمبراطور أتروبيدي، حيث كان فيكتوريا عضوًا في المجلس التنفيذي الذي أدار البلاد بعد نفي الإمبراطور، واستمر في المنصب حتى العام 1829، حين تقاعد وتحوّل تمامًا إلى حياة مدنية إلى أن مات متأثرًا بداء الصرع. (المترجم)

(674) سياسي من الحزب الوطني، تسلم رئاسة الأوروغواي عرضًا، وبصورة موقتة، بصفته رئيسًا لمجلس الشيوخ بعد استقالة الرئيس برناردو بِرّو في العام 1864. واستمر في المنصب أقل من عام واحد. (المترجم)

(675) يستخدم الكاتب اسم جوستينو للإشارة إلى الاسم الأول لهذا الرئيس الغواتيمالي الذي تشير المصادر المتوافرة إلى أن اسمه الأول خوستو (Justo).

تولى رئاسة بلاده في العام 1873، وبقي في منصبه حتى وفاته في العام 1885. (المترجم)

(676) Q'eqchi: شعب متحدر من حضارة المايا، ولا يزال حوالي المليون نسمة من أبنائه، الذين نجوا من الغزو والحروب الاستعمارية الأوروبية وحملات حكومات ما بعد الاستقلال، يعيشون في غواتيمالا وبليز والمكسيك وإلسلفادور وتشيلي وهندوراس، إلا أن الأغلبية العظمى منهم لا تزال في غواتيمالا، وتحمل لغتهم الاسم نفسه. (المترجم)

(677) عاصمة وكبرى مدن الباراغواي، تقع على مجرى نهر الباراغواي. (المترجم)

(678) مدينة صغيرة في مقاطعة لينستر في إيرلندا. تقول القصة الرمزية المتداولة على شكل شعر شعبي، وغير معروفة المصدر، أن قطتين اقتتلتا لأن كلًّا منهما اعتقدت أن الأخرى فائضة عن الحاجة، ولم تتوقفا عن افتراس بعضهما بعضًا حتى لم يبق إلا طرفا ذيليهما ومخالبهما. (المترجم)

(679) James Bryce, Modern Democracies (New York, 1921), vol. 1, pp. 187-206.

(680) José Manuel Emiliano Balmaceda Fernández (1840-1891): رئيس تشيلي الحادي عشر. ينتمي إلى عائلة أرستقراطية. انتُخب رئيسًا في العام 1886، ودبّ خلاف بينه وبين الكونغرس بسبب سعيه (أي الرئيس) لتوسيع صلاحيات السلطة التنفيذية اعتبارًا من العام 1889، وامتنع الكونغرس عن منح الثقة لأي من وزرائه. حاول في العام 1891 تجاوز الكونغرس كليًا، فأصدر أمرًا تنفيذيًا ضمّنه موازنة العام الجديد، فردّ الكونغرس بتكليف قائد جديد للقوات البحرية لا يعترف بصلاحيات الرئيس، وتطور الخلاف السياسي إلى نزاع عسكري استمر من كانون الثاني/يناير من العام نفسه إلى آب/أغسطس، وانتهى بانتحاره. (المترجم)

(681) ملحمة تتألف من 700 بيت في 18 فصلًا، تعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد، وتُعتبر الكتاب المقدس في الديانة الهندوسية، وهي عبارة عن حوار بين الإله كريشنا وأرجونا. (المترجم)

(682) Francisco I. Madero, La Sucesión presidencial en 1910: El Partido Nacional Democrático (Mexico City, 1908), pp. 179-85, 230-241.

(683) في أوائل العام 1913، وبعد عام واحد وشهرين على تسلم ماديرو الرئاسة، تآمر رئيس أركان الجيش فيكتوريانو هويرتا (1854-1916) مع ابن شقيق الدكتاتور السابق فيليكس دياز، ووزير الدفاع برناردو راييس والسفير الأميركي، وحوصر الرئيس ماديرو في سويداديلا، في واقعة صارت تُعرف باسم «أيام المأساة العشرة». وافق ماديرو على الاستسلام لرئيس الأركان بعد اعتقال شقيقه وتعذيبه وقتله، وبعد أن تخلى عن السلطة في 18 شباط/

فبراير وأبقي في قيد الاعتقال، واغتيل في 22 من الشهر نفسه، في عملية مدبرة أمام السجن الذي كان معتقلًا فيه. (المترجم)

(684) من خطاب لخوليو في. غونزاليس إلى مجلس الشيوخ (الأول من شباط/فبراير 1912) مقتبسة في:

Natalio Botana, El Orden conservador: La política argentina entre 1880 y 1915 (Buenos Aires, 1985), p. 174.

(685) يُنسَب ابتكار أخذ بصمة الناخب بعد الإدلاء بصوته، الذي يستخدم اليوم لمواجهة الفساد وتسجيل هويات الناس، إلى خوان فوسيتيتش (1858-1925)، المولود باسم إيفان فوتسيتيتش في الجزيرة الدلماسية، في مدينة هفار التي كانت حينذاك جزءًا من الإمبراطورية الهابسبورغية، وهي اليوم في جمهورية كرواتيا. هاجر فوسيتيتش إلى الأرجنتين في العام 1822، وطور، انطلاقًا من الأعمال السابقة في البصم للعالم البريطاني المتعدد الاهتمامات فرنسيس غالتون، ما سمّاه بداية icnofalangométrica (وهي كلمة مستقاة من التعبير اليوناني «قياس آثار الإصبع»). قام لاحقًا بتغيير الاسم، مستخدمًا التعبير الأسهل dactyloscopy (المأخوذ عن الكلمة اللاتينية dactiloscopía، وتعني وصف الإصبع)، وعنى بذلك تقنية توثيق أنماط حواف النتوءات الجلدية للخطوط الحليمية على صفحة إصبع الإنسان، ومقارنتها. آمن فوسيتيتش بعدم تطابق أشكال الخطوط الحليمية بين إصبعين تمامًا، وبأن أنماط النتوءات الجلدية فريدة عند كل إنسان. وعلى هذا الأساس، حاز شهرة عالمية، ولا سيما حين حل لغز واحدة من أشهر الجرائم في الأرجنتين، في أواخر القرن التاسع عشر، حين قُتل طفلان صغيران طعنًا في سريريهما في بلدة نيكوشيا، في مقاطعة بيونس أيريس؛ فالجريمة كانت عصية على تحقيقات السلطات نظرًا إلى عدم وجود شهود وإلى تناقض الأدلة في التحقيقات. تمكن الادعاء، بمساعدة من فوسيتيتش، من إثبات وجود تطابق كامل بين بصمة دموية على عضادة باب الغرفة وبصمة الأم فرانشيسكا روخاس، التي اعترفت بالجريمة فورًا. وسرعان ما انهمر الإطراء محليًا ودوليًا على فوسيتيتش لمساهمته الرائدة، التي سبقت بعقد كامل استخدام أدلة من هذا النوع في محاكمات جنائية في لندن وباريس. عُيِّن رئيسًا لمكتب الهويات في لابلاتا [عاصمة مقاطعة بيونس أيريس] في العام 1890، وأصدر لاحقًا كتاب (**وصف الإصبع المقارَن: النظام الجديد في الأرجنتين**) (في لابلاتا، 1904

Dactiloscopía comparada: El Nuevo sistema argentino (.

كان فوسيتيتش مقتنعًا بأن لتوثيق البصمات وإيداعها محفوظات إدارية سهلة الاستخدام، آثارًا أبعد من مجرد كشف الجرائم، ومنها الاستخدام المدني كما في أنظمة تسجيل المهاجرين ومتابعتهم، وتسجيل بائعات الهوى، والحد من التزوير في الانتخابات. سافر فوسيتيتش كثيرًا لدعم بحوثه وأساليبه الريادية،

وجاب شمال أميركا، وأوروبا والصين، حيث اعتمدت شرطة مدينة بكين نظام فوسيتيتش بصورة رسمية. (المترجم)

(686) الثقافة هنا بمعنى التهذيب لا بمعنى المعرفة. (المترجم)

(687) Alcides Argüedas: Los caudillos bárbaros (Barcelona,1929), and Los caudillos letrados (Barcelona, 1923).

(688) Barrington Moore, Jr., Social Origins of Dictatorship and Democracy. Lord and Peasant in the Making of the Modern World (Boston, 1967), p. 418.

(689) كان اسمها الرسمي الضفة الشرقية للأوروغواي، وهي، كما يدل اسمها، المنطقة الواقعة إلى الشرق من النهر الذي يحمل الاسم نفسه، وشمال مجرى نهر لابلاتا. وتضم في الوقت الحالي كلًّا من الأوروغواي وولاية ريو غراندي دو سول وأجزاء من ولاية كاتارينا في البرازيل. (المترجم)

(690) Comisión Nacional de Homenaje a Artigas, El Congreso de Abril de 1813, a través de los documentos (Montevideo, 1951).

(691) حركة دينية أطلقها في القرن الثاني عشر تاجر ثري يدعى بيتر والدو في مدينة ليون الفرنسية، بعدما تخلى عن ثروته كلها ومنحها للفقراء والمعدمين، معترضًا على سلوك الكنيسة الكاثوليكية، التي ما لبثت أن أعلنت الحركةَ فرقة هرطقة مارقة. اقتصر انتشار الحركة أوروبيًا على منطقة جبال الألب، ولا سيما مناطق شمال إيطاليا وشمال شرق فرنسا وجنوب غرب ألمانيا وأنحاء من سويسرا، وحملها المهاجرون الأوروبيون معهم إلى أميركا اللاتينية، وتقربت من الإصلاح البروتستانتي بعد انتشاره. (المترجم)

(692) اسم شجرة قاسية الخشب، ويعني بالإسبانية كاسرة الفأس. (المترجم)

(693) Máximo Benito Santos Barbosa (1847-1889): جنرال وقيادي في حزب الحمر، انتُخب رئيسًا في العام 1882، وبعد انتهاء مدة ولايته في العام 1886، استمر في السلطة بضعة شهور، إلى أن خلفه زميله في حزب الحمر وفي القوات المسلحة الجنرال ماكسيمو تاهيس. (المترجم)

(694) مهاجر إيطالي انغمس في السياسة، وانتُخب عضوًا في مجلس النواب، وتولى رئاسته مرتين في عامي 1917 و1918. (المترجم)

(695) هنري جورج (1839-1897): صحافي وفيلسوف في الاقتصاد السياسي، من كبار المؤثرين في الحقبة التقدمية في أميركا. تمحورت مساهماته النظرية حول كيفية استخدام الأرض والسياسة الضريبية، وكانت أبرز اقتراحاته اعتبار الأرض ملكية عامة؛ فرض ضريبة على استخدام الأرض للزراعة أو الإنتاج؛ إلغاء رسوم الحماية الجمركية؛ فرض ضريبة دخل؛ اعتماد العملة الورقية؛ توزيع عوائد الأرض المشاع عبر صناديق مخصصة كحقوق مكتسبة للمواطنين. من أهم أعماله كتاب *Progress and Poverty* (**التقدم والفقر**) الصادر في العام 1879. (المترجم)

(696) [Batlle], «Instrucción Para Todos,» El Día, 4/12/1914.

(697) مؤتمر السلام الثاني الذي انعقد في هولندا ووقِّعت في خلاله معاهدة لاهاي الثانية، التي تشكل مع المعاهدة الأولى الموقَّعة في العام 1899 ومعاهدة جنيف لعام 1864 أولى المحاولات العالمية لوضع قوانين دولية وضوابط للحروب وتحديد جرائم الحرب، إلا أنها لم تفلح في تفادي الحرب العالمية الأولى التي اندلعت في أوروبا في العام الذي كان يُفترض أن يعقد في أثنائه المؤتمر الثالث. (المترجم)

(698) [Batlle], «El P. E. Colegiado,» El Día 18/12/1911.

(699) العمل الأساس هو:

Joseph Borély, Nouveau système électoral. Représentation proportionnelle de la majorité et des minorités (Paris, 1870).

(700) لم تكن الضربة التي تلقاها التصويت المزدوج قاتلة؛ فجذوره كانت قوية ومداه مهم. وقد استُنسخت هذه الطريقة لاحقًا في بعض مقاطعات الأرجنتين، وفي الانتخابات الرئاسية في هندوراس. وضُمّن ذلك التصويت تصاعديًا في القانون الأوروغوياني في الأعوام 1934 و1935 و1939، وعلى الرغم من إصلاحه في قانون الأحزاب السياسية في العام 1982 (الذي سمح لكل حزب بتقديم ثلاث لوائح انتخابية، أو مرشحين منفردين يمثّل كل واحد منهم إشارة فرعية (sublema) مختلفة لمناصب تشريعية أو تنفيذية)، ومن الحد من استخدامه في الإصلاحات الدستورية للعام 1996، فإنه لا يزال في قيد الاستخدام. لكن استخدامه في القرن العشرين أظهر أن له مساوئ عملية؛ إذ افترض التصويت المزدوج أن الناس يصوتون للأحزاب في المقام الأول، ومنع التشطيب، وأجبر الناخبين عمليًا على اختيار مرشحيهم المفضلين من خلال التصويت لمرشحين من الحزب نفسه فحسب. وتمثّل الجانب السلبي الأكثر إثارة للجدل في أنه كان ينطوي على تشجيع انقسامات انفعالية في الأحزاب، ويحبط الحوار الداخلي في الأحزاب والنقاش العام لدى اختيار المرشحين للرئاسة، ويسمح للسياسيين الذين حصلوا على أقلية من مجمل الأصوات بالوصول إلى أعلى منصب في الدولة، وهذا ما حدث بالضبط عندما اعتُمد التصويت المزدوج في مقاطعة سانتا في، في الأرجنتين في العام 1991. حصل العمدة السابق لمدينة روزاريو والمرشح الاشتراكي هيرمس بينير على 556.603 أصوات في انتخابات حاكمية المقاطعة، في العام 2003، بينما حصل منافسه الأول الحاكم السابق وعمدة مدينة سانتا في خورخي عُبيد على 319.887 صوتًا. وفي أي حال، أُعلن فوز عُبيد، بفضل مجموع الأصوات التي حصل عليها المرشحون الآخرون في الإشارات الفرعية من التيار البيروني. نتج من تكتيك مضاعفة الإشارات الفرعية - الانتهازي عمومًا والهادف إلى جمع أكبر عدد من الأصوات - أن أصبح واحد من كل 50 ناخبًا مرشحًا للانتخابات. في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2004، وفي مواجهة انحرافات من هذا النوع، جرى

التخلي عن قانون التصويت المزدوج في سانتا في، لمصلحة نظام تصويت قائم على انتخابات تمهيدية إلزامية تتبعها انتخابات عامة، تعتمد طريقة الفوز بالأغلبية البسيطة للمناصب التنفيذية، ونوعًا من التمثيل النسبي للمناصب التشريعية.

(701) مقابلات مع:

Ana Maria Rodríguez, Ana Frega, Inés Cuadro and Carlos Demasi, Montevideo (15 November 2005).

(702) El Diario Ilustrado (Santiago), 24/8/1931.

الفصل السادس: المقبرة الأوروبية

كان أحسن الأزمان، كان أسوأ الأزمان، كان عمر الحكمة، كان عمر الحماقة، كان عصر الإيمان، كان عصر الشكوك، كان موسم النور، كان موسم الظلمة، كان ربيع الأمل، كان شتاء القنوط. كان كل شيء أمامنا، لم يكن أمامنا أي شيء، كنا جميعًا ذاهبين مباشرة إلى الفردوس، كنا جميعًا ذاهبين مباشرة في الاتجاه الآخر... [703]

تشارلز ديكنز [704]، قصة مدينتين (1859)

حان وقت العودة إلى أوروبا، لنواجه بعض الحقائق الحلوة والمُرة، بشأن البرلمانات والشعوب والقوى الكبرى.

منذ الربع الأخير للقرن الثامن عشر وحتى حوالى العام 1930، ترك شبه الجزيرة الصغير الواقع على الطرف الغربي لقارة آسيا أثرًا في العالم كان أكبر من حجمه الطبيعي بما لا يقاس. أصبحت أوروبا مرادفة للتفكير الدينامي والاختراعات العملية والسيطرة البعيدة المدى على الأراضي والشعوب. هزت أوروبا العالم باختراعات شتى (محركات بخارية؛ آلات درس الحنطة؛ قطارات؛ سيارات؛ دبابات عسكرية)، مطلقة عنان جبروت الرأسمالية الصناعية، ومحركة جيوشًا جرارة، ومشعلة شرارة موجة من التوجهات - ضد العبودية، من أجل الوطن والاشتراكية والسلام - التي غيرت جذريًا الطريقة التي ينظر فيها ناس كثر إلى الحياة. وفي الحقبة نفسها، ملأت ميادينَ أوروبا وشوارعها ومبانيها النداءاتُ العالية الصوت، من أجل الديمقراطية؛ فكانت هناك كلمات جديدة، مثل «ديمقراطي» و«ديمقراطية»، بل إنها حتى ولّدت الفعل الهدّام لوصف حركة مجتمعات كاملة نحو المساواة السياسية والاجتماعية: الدمقرطة (من التعبير الفرنسي démocratiser، وربما يعود الفضل إلى الهولنديين). صار عدد كبير من الأوروبيين، المأخوذين بالإحساس بأن «الشعب» صعد أخيرًا إلى مسرح التاريخ، أو لعلهم بدأوا يأملون بأن مثلما كانت منطقتهم مكان ولادة الديمقراطية التمثيلية، فإن مآل أوروبا أن تصبح الآن قلبها النابض، وربما المكان الذي يمكن الأشكال الديمقراطية الجديدة الصادرة عنه أن تجلب النور إلى بقية العالم. تلمسوا الأمل في هذه الكلمات التي خطّها في لندن في العام 1846 بطل إقامة الدولة الإيطالية العظيم جوزيبي مازيني [705]، الذي كتب وهو مطارَد من السلطات القارية التي تريد اعتقاله: «النزعة الديمقراطية في زمننا هذا، حركة صعود الطبقات الشعبية، ليست من الآن فصاعدًا حلمًا طوباويًا، ولا توقعات مشكوكًا فيها. إنها حقيقة، حقيقة أوروبية عظيمة، تحتل كل فكر، تؤثر في إجراءات الحكومة، وتعصى على كل معارضة» [706].

ستتعرض أحلام الديمقراطيين مثل مازيني للسحق في الحوادث الماحقة التي انتهت إلى الحرب الكونية الكارثية بين عامي 1939 و1945. لم يكن كساد الأسواق ونزاعات الدول الكبرى مساعدين، ببساطة، على قتل الديمقراطية التمثيلية في الأماكن الأخرى فحسب، كما في أميركا الإسبانية والبرازيل على سبيل المثال، بل كان الأثر الأعظم، بمقياس التأثير العالمي، أن أوروبا عانت ضمورًا وأصبحت مكانًا جهنميًا منيت فيه بالفشل كل تجربة ديمقراطية تمثيلية تقريبًا من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ولو كان دو توكفيل أميركيًا، وقرر في خلال ثلاثينيات القرن العشرين أن يبحر شرقًا على متن باخرة عبر المحيط الأطلسي للاطلاع على آليات الديمقراطية في أوروبا، لتعرّض من دون شك لإغراء مقارنة مصائبها الغريبة بالمصير البائس لبطل القصة القصيرة التي كتبها الألماني الشاب المتخصص بتصوير الجانب المظلم من أوروبا، هاينريش فون كلايست [(707)]؛ فالقصة تلك، وهي بعنوان Michael Kohlhaas (مايكل كولهاس) (العام 1810)، التقطت الروح المعادية للديمقراطية في أوروبا قبل أكثر من قرن على انتصارها، فكانت الديمقراطية التمثيلية، المطارَدة والمهدَّدة والمطوقة من جميع الجهات بسلطات قوية تزدري قيمها، صرخة قوية للحرية والعدالة ضد الطغيان، ونداء من أجل المساواة قوبل بالاعتقال، ثم الإعدام على منصة سياسة السلطة. كانت النتيجة راعبة: تهاوي شبه الجزيرة الأوروبية إلى وهدة الظلام، جارًا وراءه العالم كله في زقاق جرذان، وجحيم من الصراع الاجتماعي والاستبداد السياسي أوشك على تحويل الديمقراطية التمثيلية إلى هيكل عظمي لكائن سياسي منقرض.

قطيع حائر

لكي نفهم لماذا اقتربت أوروبا من أن تصبح مقبرة للديمقراطية التمثيلية، فإننا نحتاج إلى أن نحيط بالتسلسل الواسع النطاق من الحوادث التي غذت روحها ومؤسساتها، ثم فشلت في بلوغ النضج، مخلفة آثارًا ألقت بظلالها الطويلة على الأرض وعلى شعوبها.

سبق أن رأينا كيف أن أوروبا كانت المكان الذي نبتت فيه الديمقراطية المجلسية بأشكالها المتعددة، فأسست البرلمانات لممارسة الحكم عبر التشاور، ورُبط بين هذا التقليد - في بعض السياقات - واعتماد الدساتير المكتوبة، ومن قبلها، مبدأ أن الحكم يكون شرعيًا بالمطلق عندما يستند إلى موافقة مواطنيه موافقة فعالة. كان الجمهوريون من بين الأنصار الرئيسين لمبدأ الحكم القائم على موافقة المحكومين، فصعدوا إلى الحكم أولًا في دول المواطنين الإيطالية المبكرة، مستلهمين الأفكار اليونانية والرومانية. وكان يحلو لهم أن يتحدثوا عن «الشعب»، لكن ماهية «الشعب» بقيت مسألة خلافية. وتبين أن الجمهورياتية (republicanism) كانت عقيدة مموهة لعدم المساواة،

فسأل جون مِلتون: «وماذا كان الشعب غير قطيع حائر، ورعاع مشتتين يمجدون الأشياء المبتذلة؟» [(708)]. وكان هناك بعض الاستثناءات النادرة لهذا التحامل الجمهوري ضد العوام، منها كانتون غراوبوندن الصغير في الجبال السويسرية [(709)]، إلا أن ذلك الكانتون لم يكن مقياسًا. فكّر الجمهوريون باسم «الشعب» عادة، من منطلق سلطة الأفضل على الرعاع المتوحشين، حكم العوام المنصاعين لنير المواطنين [الأفضل] المصقولين بالقراءة والتعلم، والآمنين بملكيتهم للأرض والمكانة والصحافة المطبوعة.

حان وقت رعاع المتوحشين، عوام من لحم ودم، رجال ونساء ذوي أصوات خشنة يرتدون أسمالًا، يعيشون على طعام بسيط يحصلون عليه كل يوم من خلال عملهم الشاق الذي يستمر من الفجر إلى الغسق. من المغري احتقار هؤلاء الناس أو تمجيدهم، لكن الأمر الواضح هو: إذا كانت الديمقراطية تشمل في الحد الأدنى جهد الناس العاديين لتحقيق مساواتهم مع الآخرين الأكثر ثراءً ونفوذًا، فإن من غير الممكن إذًا استبعاد العوام الخام من قصة البدايات المتفاوتة للديمقراطية التمثيلية في أوروبا.

تمثّل مساهمات المسحوقين في الاضطرابات الواسعة النطاق والثورات شبه المنظمة التي وسمت الخرائط الحديثة المبكرة لأوروبا، دليلًا على ذلك، وفي ما يلي مثل عشوائي واحد فقط: جاءت من قرطبة في إسبانيا، في ربيع العام 1652، أخبار تصور الأوقات التي كانت فيها أكثرية السكان خاضعة لتصرفات الأقوياء، باستثناء تلك اللحظات عندما فحّت مثل أفعى، وانقضّت فجأة على أولئك الذين انتهكوا سلامها وهدوءها. تقول قصة أعاد مؤرخ نشرها في القرن العشرين أن «امرأة جليقية [غاليسية] فقيرة حزينة جزعة، عبرت ساحة كنيسة سان لورنزو، عارضة جثة ابنها الذي مات جوعًا للتو، وهي تصرخ بأعلى صوتها مطالبة بالعدل، وما لبثت أن انطلقت انتفاضة قوية. سخرت النساء الساخطات من جبن رجالهن، مناشداتهم القيام في وجه الظلم والشر. جمع الرجال سكاكينهم وحرابهم وبلطاتهم وفؤوسهم، وساروا جسمًا واحدًا نحو منزل المفوض المحلي (الذي فر فور سماعه بالانتفاضة إلى دير الثالوث الأقدس). حطم الرجال أبواب المنزل ونهبوه، ودمروا كل شيء في داخله. اندفع الرجال الذين تعاظم عددهم، بتحريض من النساء اللواتي كن في صفوفهم في شوارع المدينة، ورفعوا أصواتهم شاتمين ومحتجين ضد النبلاء، والموظفين المعينين، وأصحاب الإقطاعيات، وحتى ضد الأسقف دون بيدرو دي تابيا. هاجموا البيوت وصوامع الغلال، وأخذوا ما رادوا من القمح المخزون في كنيسة سان لورنزو ومن البيوت التي اقتحموها» [(710)].

كيف يمكننا أن نستخلص منطق تصرفات حشد كهذا؟ كشفت انتفاضة النساء الصالحات في قرطبة أنماط الأفعال المفضّلة لدى المحرومين قبل عصر الديمقراطية التمثيلية في أوروبا. ويُظهر الدليل - روايات متناثرة نقلًا عن شهود عيان نجوا من عصر بلا مؤرخين أو صحافيين وصِحف - أنها لم تكن

طفرات هوجاء، ولم تكن الجموع مؤلفة من بلهاء مختلين أو ضحايا هبّة جنون، لم تكن تصرفاتهم طفرات عاطفية بل كانت جزءًا من «الاقتصاد الأخلاقي» (على حد تعبير المؤرخ الاجتماعي الإنكليزي تومسون) [711] لأناس عانوا ما يكفي، وقرروا أن عليهم تلقين الأقوياء درسًا أو اثنين لقاء الظلم الذي يحمونه. ركل العوام، عبر أوروبا كلها، الأقوياء بأحذية كبيرة، وتحدوهم في تصرفات بلا قواعد، وأفعال كانت عمومًا ضيقة النطاق ومحصورة في مناطق محلية، تستهدف السلطات المحلية، ولا تستمر إلا فترة قصيرة. لم تعرف العامة حتى آخر القرن الثامن عشر شيئًا عن لغة الديمقراطية، لكنها عرفت عن التفاوض عبر الشغب الجماعي: الهجاء والاستهزاء، والعنف الموجه ضد الناس، والضرر المدروس في بعض الأشياء.

تشير التقارير المتوافرة، كما هي، إلى أن الذين قاموا بالانتفاضات (وكان منهم نساء كثيرات) فعلوا ذلك دائمًا مع إحساس بالغاية - وأحيانًا مع الإحساس المشاغب لدعابة المهرجانات: اجتماعات صاخبة، مسيرات، عرائض، نهب، إحراق، خطب أخلاقية مطولة، وغالبًا موشاة بشعارات دينية: كل ذلك كان مفهومًا على أنه سهم فوق رأس الأقوياء، وتحذير كي لا يذهبوا بعيدًا جدًا، وأن الواقع القائم ينبغي أن يُحفظ، أو أن هناك حاجة إلى العودة إلى زمان مضى. كان الثائرون من العوام غالبًا، من أجل إيضاح موقفهم أمام السلطات الزمنية والدينية المحلية، يرفعون بسخرية رموز وشارات خصومها السياسيين وشاراتهم. كانت التحركات نادرًا فورية أو ردات فعل عفوية على الإحساس بالظلم: كانت مقاومة العوام غالبًا تتقد، وبغضب مدروس، نتاج تراكم مفاوضات مع سلطات ذات عقول مغلقة وآذان صماء. كان الثائرون أحيانًا يناشدون «ملكًا صالحًا» من نسج الخيال، وغالبًا ما ينظرون إلى أنفسهم كمتساوين روحيًا مع خصومهم، وكانوا يستمدون عادة دعم المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها، لذلك كان يحلو للثوار توقيت احتجاجاتهم لتتزامن مع أيام الأعياد أو التجمعات المرخص بها رسميًا.

من الخطأ النظر إلى العوام كأنهم أناس لا حول لهم؛ فبينما لم يكن للضعفاء حقوق مدنية أو حق الإدلاء بأصواتهم، كانت لديهم أسلحة قوية؛ فبدأت مقاومتهم طبيعيًا كغمغمات احتجاج عفوية في أماكن مثل الأفران والحانات والأسواق. وكان الألم المكتوم نتيجة تعسف السلطات يتحول بسهولة إلى سب وشتم، وتلويح بكلمات نابية تستمد قوّتها من الإيمان الواسع بأن الله معهم. لم يكن هناك سوى نبضتي قلب تفصلان بين الشتم وكلام «ليس للضرورة قانون» [712] وتكتيكات أكثر جسارة: توجيه نداءات إلى أشخاص محددين للمساعدة، أو تقديم استدعاءات أو تعميم عرائض، أو أن «يعاب» على مثالب السلطات المحلية علانية، مثل فرض ضرائب جديدة على البيرة أو تغيير ترتيبات المراعي والتحطيب. وفي حال فشل هذا كله، كانت الأمور تسوى بأفعال مباشرة: مصادرة المواد الغذائية المتوافرة أو الاعتداء على

بائعيها؛ حرق دمى تمثل الشخصيات التي يحكم عليها بأنها استفزت أخلاق الجمهور، أو وضع علامات على مواضع الظلم، وعادة من خلال تنفيذ هجمات فعلية على أماكن إقامة المرتكبين، أو الأماكن التي حصلت فيها الارتكابات.

آلهة زائلة

وقفت الطبيعة الدفاعية والتشتت الجغرافي لهذه الانتفاضات الانتقامية على النقيض الواضح من الصخب الثوري الآتي؛ فالوحوش الغاشمون المتعددو الرؤوس كانوا على وشك تنظيم أنفسهم بطرائق مختلفة، وبأهداف مختلفة، ولم يكن هناك مع ذلك، لحظة مفاجئة للتغيير. وفي الحقيقة، عاشت الاحتجاجات الصاخبة وقتًا طويلاً امتد حتى إلى أيامنا هذه. لكن بحلول منتصف القرن الثامن عشر، غيّر كفاح العوام للنهوض وإثبات وجودهم، عبر شبه الجزيرة الأوروبية وجزره المجاورة، شكله واتجاهه، فهبطت سياسة التشبث بالماضي من خلال التبرم والعيب والانتقام والترهيب، ونبتت من الاندماج مع الآخرين سياسة جديدة تتطلع إلى الأمام، وترابطت الاحتجاجات المحلية مع احتجاجات محلية أخرى، جرى تنظيمها وتنسيقها عبر مسافات كبيرة، بفضل تحسين الطرقات والصحافة المطبوعة. بدأ المحتجون، المدعومون أحيانًا من ميليشيات برجوازية (burgher)[(713)]، يتحدثون باسم كائن جديد متخيَّل: «الشعب». وكان هناك أيضًا هدف جديد: الحكومات؛ إذ صارت السلطات السياسية محط لوم على نحو متزايد - قابلة للإسقاط، أو حتى الانتخاب - من شعب ليس ببساطة ابتكارًا من كتّاب دستور أو مؤلفين يخدمون مصالحهم، بل هو حقيقة منظمة ومسلحة؛ قوة واضحة كانت مستعدة لممارسة الضغط من أجل تكريس مطالبها أمام السلطة. كان التغيير خطِرًا، وفي الحقيقة جوهريًا، إلى درجة يمكن القول معها بثقة إنه كان لابتكار الدول ذوات الأقاليم الجغرافية المحددة وانتشارها أن يغيّرا كل شيء في تاريخ الديمقراطية التمثيلية.

من المعروف جيدًا أن الدولة ذات الإقليم الجغرافي المحدد كانت ابتكارًا مبكرًا لأوروبا الحديثة. وقاد ظهورُها الأول في مدن عصر التنوير، مثل البندقية وفلورنسا، وانتشارها اللاحق في المنطقة الأوروبية كلها، ومنها إلى بقية العالم، إلى تركيز الموارد الحكومية في بضع أيادٍ، فتغيرت هندسة السياسة، وبدأت الحكومات المحدَّدة جغرافيًا، والمتغذية من تحكّمها بالضريبة والخبرة القانونية والإدارة ووسائل العنف، تمارس سلطة هائلة على رعاياها. كانت، في العادة، تسمّى دولاً (states)، لكن الباحثين اختلفوا في شأن ماهيتها، وفي ما إذا كانت «الحقيقة من فكرة أخلاقية» (هيغل) [(714)]، أو «الاعتراف بأن المجتمع أصبح متشابكًا في تناقض ذاتي غير قابل للحل (إنغلز) [(715)]، أو على نحو أكثر دقة، تشكيلة من المؤسسات القوية التي «تحتكر ممارسة العنف الشرعي على إقليم محدد» (فيبر) [(716)]. كان هناك اتفاق أوسع على أن الدول هي روابط جديدة بين الأشخاص، وشكل جديد من السلطة التي لا تقوم على الطاعة

العمياء، بل تمارَس عبر القانون، بالتالي مقيدة بدستور بعض الشيء. وكان هناك اتفاق أيضًا على أن الدول تقوم على إقليم جغرافي معيّن، يحدد نطاق صلاحيتها، وأنها في إطار ممارستها قدرتها على التصرف تتمتع بشخصية محددة المقياس. الدول هي بمنزلة شخصيات قانونية في القانون الدولي، وكان لها أن تصبح بالمفهوم الشعبي شخصيات اعتبارية، كجسم من القواعد، والمناصب والسلطات بهوية منفصلة متميزة من هوية الأشخاص الذين تحكمهم أو تقوم برعايتهم.

في عبارة معبّرة ذاع صيتها، وصف المفكر السياسي للثورة الإنكليزية، ذو الأنف الأحمر، توماس هوبز (1588-1679) الدول بأنها مثل آلهة زائلة. وتلقفت هذا الوصف بطريقة متقنة السلطةُ الهائلة التي تتمتع بها الدول لتشكيل حياة رعاياها وإعادة تشكيلها، فحوّلت الدولُ المواطنين إلى دافعي ضرائب [مكلّفين]؛ إلى موضوعات في نظر القانون والإدارة المدنية؛ إلى رجال شرطة وجنود وضحايا حرب بين الدول. كان المتعارف عليه في التفكير السياسي الأوروبي (كما بيّنت أعمال باحثين أمثال ماكس فيبر (1864-1920)) التركيز على هذه الواجبات الملقاة على الرعايا تجاه هذه الدول الناشئة. لكن هذا نصف القصة فقط، لأن الأمر اللافت في جميع اندفاعات مركزة بناء الدولة الأوروبية وهيمنتها هو الطريقة التي أدت معًا إلى تشجيع المقاومة ضد هذه المتطلبات، وإلى مركزة وإعادة تحديد هذه المتطلبات كمطالب ديمقراطية، كما في شكل التصويت في انتخابات منتظمة، على سبيل المثال.

كانت الديمقراطية التمثيلية في أوروبا تشبه نبتة نمت في دفيئة للدولة ذات الإقليم الجغرافي، وجرت تغذيتها بعناصر عدة، بما فيها انبعاث الاهتمام بالسياسات الرومانية التي حصلت في القرن الخامس عشر، وأن الجمهورياتية ركّزت على أن الدول لا تُعتبر شرعية ما لم تهيئ مواطنين يعتبرون أنفسهم مصدرًا لسلطتها السيادية. ناصرت الجمهورياتية المزعومة مبدأ «السيادة الشعبية»، لكن مفهومها النخبوي القوي لـ «الشعب» صُحح بشكل جذري في خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، عبر دخول عامة الناس إلى السياسات المنظمة حول الدولة، وخوضهم معاركهم الشاقة بعنف. وقد استغرق التحول العظيم لانتفاضات العوام إلى مطالب متطورة للتمثيل السياسي، باسم «الشعب»، بعض الوقت، تخللته نكسات متواصلة، في ظل عدم وجود ضمانات لنجاحه، لكن نجاح عامة الناس في تحقيق هذا التحول يُعتبر شهادة على قوة إصرارهم، إذ حفروا تدرّجًا في صخور السلطة المحلية بعزيمة عمال منجم محاصرين تحت الأرض، وليس أمامهم خيار للتحرك إلا صعودًا.

ثلاث أوروبات

اشتمل هذا التنقيب العظيم على تغيير عاطفي لمصلحة اليقين بأن المساواة السياسية ممكنة، وأن العامة المشاكسين - العمال الحرفيين، الفلاحين، الفعلة، صيادي الأسماك - قادرون على حكم أنفسهم، من خلال ضم جهودهم إلى جهد البرجوازيين ذوي الأفكار الأرستقراطية إذا اقتضت الحاجة، أو حتى إلى إزاحتهم عن الطريق، في سياق تشكيل طرائق جديدة لمعالجة السلطة، مثل حق تأليف نقابات مهنية، ومن خلال الدفع في اتجاه الحق الشامل لتصويت الرجال، وعبر تشريعات حكومية مصمَّمة لحماية المحرومين ضد استغلال الأقوياء لهم.

توقف مقدار نجاح العامة في بلوغ مرتبة مواطنين محكومين ذاتيًا، وإلى درجة كبيرة، على ما إذا كانوا يعيشون في كنف دولة أم لا؛ فأن تكون بلا دولة يعني أن تكون مثل تربة تحت رحمة المحراث. وتوقفت المواطَنة بالمقدار نفسه، على نوعية الدولة الموجودة، وبالتحديد إذا كانت، وإلى مدى، تتأثر بالضغط من الأسفل. أثبتت الدولة المستبدة، التي كانت أدوات السلطة فيها متركزة في أيدي الأقلية، مع ملك أو ملكة في القمة، أنها تهديد للديمقراطية التمثيلية في كل مكان، ومن وجهتَي المبادئ والممارَسة. كان مصير العوام يتحدد، بشكل ما وكبير، وفقًا للمكان الذي ولدوا فيه ومن ثم عاشوا فيه، وحدد الإقليم الجغرافي مسبقًا احتمالات أن يكونوا مواطنين.

تأملوا لحظة الفرق الصادم بين غرب أوروبا ووسطها وشرقها [(717)]؛ فكلٌّ من هذه المناطق اختبرت الحياة في خلال المرحلة الانتقالية الطويلة من النزاع المرير، من العصور الوسطى إلى العصر الحديث، في ظل دول استبدادية كانت تحاول بطرائق مختلفة الاحتفاظ بعناصر معيّنة من التراث الإقطاعي، ودعم نمو الإنتاج والتبادل في السوق، وبناء مؤسسات الحكم الخاصة بها. لكن التشابه ينتهي هنا، لأن الأساليب والأهداف ودرجة الانسجام في دول الاستبداد، كذلك مستوى مقاومة العوام لسلطتها، اختلفت بشكل هائل من منطقة إلى أخرى. وقد توقف شيء كثير على دينامية العامة في كلٍّ منها، والوضعية الجغرافية السياسية، ومدى متانة البنى التحتية للسلطة والتمثيل الموروثة من العصور الوسطى.

اكتفت آليات التمثيل المولودة من طريقة الحياة في العصور الوسطى، في المنطقة الغربية من أوروبا، على سبيل المثال، بالتخلي عن مقاومتها بناة الدولة تدرّجًا وبامتعاض. كانت هناك ثورات متكررة أشعلها النبلاء والبرجوازية المدينية وطبقة الفلاحين وآخرون من العامة، وبالتالي ظهرت الدول المستبدة في هذا القسم من أوروبا بحلول القرن السابع عشر فحسب. وبينما كانت الدول الأوروبية المستبدة كلها عازمة تمامًا على إخضاع وساوس رعاياها عبر استخدام تقنيات متنوعة من التحكم من فوق، لم يجرِ عمليًا إلغاء الحكم الذاتي أو آليات التمثيل والحريات المدنية في أي مكان. واستُعرض الاستقلال المعاند للمجتمع المدني الشائك مرارًا وتكرارًا، كما بدا ذلك، على سبيل

المثال، حين تجلى الشكل الأنموذجي للنزعة التجارية (mercantilism) الغربية في مجال التجارة والتبادل، في شركة رأسمالية مستقلة منظمة تحت حماية الدولة. وكان اللافت أيضًا ظهور مرونة المؤسسات البرلمانية، وقدرة آليات التمثيل المحلية على الاستمرار وبقرطة (bureaucratisation) طبقة النبلاء عبر أساليب بيع المناصب (التي كان لها مفعول فتح الطريق أمام المجموعات المتخصصة والبرجوازية لاختراق أجهزة الدولة). ولم يكن مفاجئًا أن يكون معدل عمر الدول المستبدة قصيرًا في غرب أوروبا؛ إذ إنها كانت في بعض الأحيان عرضة للسقوط في وقت أبكر نسبيًا، كما حدث (كما رأينا) في هولندا وإنكلترا. ولم يبق ثمة دول مستبدة في خلال القرن الثامن عشر إلا في مناطق شبه هامشية، مثل إسبانيا والبرتغال وجنوب إيطاليا، وهي الممالك التي تعرضت للضرر بسبب انتقال مركز عالم الاقتصاد السياسي إلى منطقة الأطلسي.

كانت الأمور مختلفة جدًا في المنطقة الشرقية من أوروبا، حيث تطورت الدكتاتوريات هناك في وقت أبكر، واستمرت فترة أطول كثيرًا، وأدت دور الباني العظيم للسياسة والحياة الاجتماعية. وكان لصعود الدولة المستبدة بين عهدي إيفان الثالث [(718)] وإيفان الرابع [(719)] في روسيا (بين عامي 1462 و1584) آثار جدية طاولت جميع السكان، بمن فيهم العامة. وألغت الدولة الروسية تقريبًا كل «حرية» مستقلة وحكم ذاتي محلي. وبينما أخضعت الدكتاتوريات الغربية المجتمع للدولة، عمدت الدكتاتوريات الشرقية إلى تأميمه. وتطورت الدكتاتورية الروسية عبر مؤسسات مثل «أوبريتشنينا» [(720)] التي أيدها إيفان الرهيب. كانت دولة إرهابية داخل الدولة، عملت على مراقبة كل معارضة محتملة، وقضت على النبلاء وصادرت أراضيهم، ومنعت نشوء أي طبقة برجوازية مستقلة. واستمر بناء الدولة بلا إعاقة من المجلس العام (*zemskiy sobor*) القصير العمر، الذي لم يكن برلمانًا بالمعنى الصحيح للكلمة، كونه تشكّل من فوق بمرسوم من إيفان الرابع. أنشأت الدولة «خدمة النبلاء» الموحدة (تسمى pomeshchiki)، وفعلت ذلك من خلال دمجها سياسيًا في البيروقراطية أو القوات المسلحة، أو إخضاعها مباشرة لسلطة القيصر. ومددت الدولة تسخير الفلاحين، وكانت مهيمنة في جميع الصناعات الرئيسة (خصوصًا صناعة الحديد والصلب وبناء السفن)، ومارست احتكارًا شبه كامل على التجارة الخارجية.

كانت أيضًا المحور المقرّر في غزو مناطق شاسعة من الأرض تمتد إلى المحيط الهادئ، وهو الاستعمار الذي نتجت منه إمبراطورية تقارن بالإمبراطوريات التي بنتها القوى الأوروبية الغربية في خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. وبينما كان الفاتحون يوسعون اقتصاد العالم الغربي، وصولًا إلى جزر الهند الشرقية، تقدم القوزاق، بعد حملاتهم الأولى إلى سيبيريا (في خلال الفترة 1581-1584)، وصولًا إلى كامتشاتكا [(721)]، وبالتالي رسموا احتمالات عالم اقتصادي بديل. في غضون ذلك، كانت الكنيسة على الأرض الروسية خاضعة منذ البداية للدولة، وفقًا لنسخة أقسى من النمط الذي أرسته

الإمبراطورية البيزنطية. لهذه الأسباب مجتمعة، لم تحدث الديمقراطية التمثيلية في تلك الأرض قط؛ فالاستبدادية الروسية نجحت في إلغاء أو في منع نمو مجموعات قوى اجتماعية وآليات تمثيل مستقلة عن الدولة، وأثبتت أنها دولة مستقرة على امتداد أربعة قرون، لم يعكر صفوها سوى ما يسمّى زمن الاضطرابات التي اندلعت بين عامي 1605 و1613، وانتفاضات متقطعة للفلاحين الذين ضاقوا ذرعًا بأوضاعهم.

بُنيت الدولة الاستبدادية في وسط أوروبا تحت تأثير الحوادث التاريخية التي اجتاحت المنطقة انطلاقًا من آسيا الصغرى، وكذلك من المنطقتين التوسعيتين في غرب أوروبا وشرقها. محشورة بين هاتين المنطقتين، ومجبرة على الدفاع عن نفسها مئات عدة من السنين في مواجهة غزوات عثمانية متكررة من جنوب شرق أوروبا، أظهرت دول وسط أوروبا (المملكة البولندية - الليتوانية و[مملكة] براندبورغ بروسيا [(722)] وسلالة هابسبورغ) [(723)] مزيجًا غريبًا وغير متساوي التوزيع من المميزات الغربية والشرقية على السواء.

كانت هناك علامات كثيرة على مؤسسات من النمط الأوروبي الغربي، حتى لو كانت جذورها ضحلة ومعطوبة إلى درجة معيّنة؛ فالمدن تطورت، مع أنها كانت أقل عددًا وأقل استقلالية من نظيراتها في غرب أوروبا. وكانت طبقة النبلاء قوة يُحسب لها حساب وذات سلطات تتضخم في بعض الأحيان، وكانت البرلمانات فعالة، لكنها كانت أقل تمثيلًا إلى حد بعيد من تلك التي في الغرب، وبالتأكيد أقل تجاوبًا للضغط الذي يمارسه العوام. بالتالي، كان على بناة الدول في وسط أوروبا أن يأخذوا في حسبانهم الشبكات الاجتماعية السابقة الوجود، حتى ولو كانت أقل من مجتمعات غرب أوروبا دينامية وحيوية.

نتج من استراتيجيات بناء الدولة المتنوعة التي استُخدمت للتعامل مع هذه الخصوصيات نشوء بنى هجينة للدولة من ثلاثة أنواع؛ فكما سبق أن رأينا، كانت المملكة البولندية - الليتوانية، المشحونة أكثر بالمميزات الغربية، هي القوة المهيمنة سياسيًا في منطقة وسط أوروبا حتى العقود الأخيرة من القرن السابع عشر، وقد اعتمدت الشكل غير المألوف من الجمهورية المحكومة ذاتيًا والمسيَّرة من النبلاء، كانت أيدي حكامها المنتخَبين مكبلة باستمرار بقيود البرلمان (the Sejm) الذي كان يناور باستمرار لتنقية صفوفه من العامة ومن مصالح المدن البولندية وممثليها على السواء. وكانت مفارقة مؤلمة أن تكون سلطة النبلاء البرلمانية ديمقراطيتهم الأرستقراطية، وأن تقوم في الوقت نفسه بصد ثورة تحديث عتاد واستراتيجية القوات المسلحة التي كانت تحصل في ظل الدول الاستبدادية في كل مكان. كان ثمن سلطة النبلاء باهظًا: تعرضت بولندا لهزيمة عسكرية واختفت عن خرائط أوروبا في القرن الثامن عشر.

كانت الدولة البروسية البرندنبورغية شيئًا من نمط معاكس من الحكم؛ إذ اقتربت بناها العسكرية والإدارية كثيرًا من الاستبدادية الشرقية، وكانت آليات

التمثيل فيها غير متطورة نسبيًا، فابتلعت طبقةَ النبلاء بشكل منهجي (محوّلة أرستقراطييها (Junkers) إلى مثال غربي منقح عن «خدمة النبلاء» في الشرق). كما أنها سعت إلى اعتماد سياسة تجارية ماركنتيلية، ووسعت قدراتها العسكرية بشكل هائل، وأظهرت أنها دولة استبدادية مرنة جدًا، وقرر حكامها، تحت ضغط قوات نابليون في العام 1806، وضع أفكار «الثورة من فوق» في قيد التنفيذ.

احتلت الدولة الهابسبورغية موقعًا وسيطًا «نصف غربي» بين جارتيها البولندية والبروسية. وتمكنت سلالة هابسبورغ على مدى أربعة قرون من كبس الطرف الجنوبي من وسط أوروبا الشرقي في كتلة إمبراطورية على الطراز الروسي. كما أنها طورت في القرن الثامن عشر برنامجًا شرقي الطراز من الإصلاحات «المستنيرة» من الأعلى. مع ذلك، لم تكن الدولة الهابسبورغية مركزية كليًا على النمط الشرقي، بل كانت هناك حريات (وإن كانت غير موزعة بشكل متساو) لطبقة النبلاء، وبرجوازية المدن وحتى للفلاحين. وبينما جرى التعامل مع المقاومة ذات الطابع الغربي لتعزيز الدولة الاستبدادية، في بوهيميا (في العام 1620)، بوحشية شرقية حقيقية - قُضي على طبقة النبلاء التشيكية عمليًا - نتج من المقاومة الاجتماعية اللاحقة، كما في هنغاريا في العام 1670 على سبيل المثال، نوع من التسوية غير السهلة بين الدولة والمجتمع، تسوية ثبت أنها مستحيلة في منطقة شرق أوروبا.

وطنيون

ينبغي ألا يكون مفاجئًا أن في ظل هذا التوزيع غير المتساوي لدول لديها مواصفات استبدادية أكثر أو أقل، كان الحديث الإيجابي عن الديمقراطية ونمو أشكال الحكم التمثيلي المنفتحة على الضغوط الشعبية من الأسفل قد بدأ أولًا في غرب أوروبا وفي الدول المنخفضة؛ ففي عقب معاهدات وستفاليا، التي أكدت رسميًا في العام 1648 إعلان الاستقلال الهولندي المهم ضد فيليب الثاني في إسبانيا في العام 1581، أصبحت الدول المنخفضة مقسمة إلى مقاطعات متحدة في الشمال، وأصبحت هولندا تحت السيطرة الإسبانية الهابسبورغية في الجنوب، وكذلك اللوكسمبورغ المتمتعة بشبه حكم ذاتي، وعدد من الدول - المدن، فغدت المنطقة تشبه نظامًا دوليًا من الدول المصغرة. ودُمج هذا الأنموذج في العام 1650 بعد فشل الحاكم العام الملك وليام الثاني في السيطرة على الشمال بكامله؛ وبفضل التحالف الوثيق بين الجمهورية الهولندية وإنكلترا، عدوتها السابقة عبر بحر الشمال، وذلك بعد تتويج وليام الثالث الأوراني [724]، شكّل نظام الدول إطارًا جلب الاقتصاد المزدهر فيه - الأكثر حيوية في أوروبا - ثراءً غير مسبوق إلى قطاعات من السكان، خصوصًا إلى التجار الأثرياء في المدن، الذين جاءت ثرواتهم من

صلاتهم التجارية مع اسكندنافيا والجزر البريطانية، وشمال ألمانيا، وأنحاء نائية من العالم.

ولّد نظام الدول الهولندي أيضًا مقاومة للسلطة غير الخاضعة للمساءلة، فازدهر الحديث الجريء عن «الشعب» (het Volk)، وبدأ أول مرة في تاريخ أوروبا الحديث ترداد كلمة ديمقراطية في عقول الفلاسفة وخبراء الرأي العام وأفئدتهم. وكان باروخ دي سبينوزا (1632-1677)، صانع العدسات المتواضع، المولود في أمستردام، والفيلسوف الهولندي الذي كان أبواه يهوديين برتغاليين منفيين، من بين أوائل المفكرين الأوروبيين الذين تحدثوا عن «الديمقراطية» بصورة إيجابية، فهو قال، في تعليق له: «يمكننا أن نتصور أنواعًا مختلفة من الديمقراطية ... [و] ليس في نيتي معالجة كل نوع منها، ما عدا ذلك النوع الذي ’يدين فيه الجميع، من دون استثناء، بالولاء لقوانين الوطن، وهم علاوة على ذلك مستقلون، ولديهم حياة محترمة، ولهم حق التصويت في المجلس الأعلى وشغل المناصب في الكيان السيادي‘ »[(725)]. لم يكن في دفاع سبينوزا الحماسي عن «الديمقراطية» ضد «الأوليغارشية» بوضوح، مكان للنساء والأطفال والفاسقين، وأولئك «العبيد الذين هم تحت سلطة الرجال والأسياد»، لكن إشادته اللفظية بالديمقراطية كانت مهمة، ومقياسًا لكيف أن «الشعب»، ببرجوازييه من الطبقة الوسطى ذوي الطموحات الأرستقراطية وكذلك بعدد متزايد من حرفييه (أمثال سبينوزا) وحديثي النعمة من العوام، بدأ صعوده المسرح السياسي في الإرهاصات والبدايات، في خلال مسار أكثر من قرن بعد العام 1650.

كان أمرًا جديدًا ذلك التحالف بين البرجوازيين الذين يحبون قراءة الصحف وهم يدخنون الغليون وأناس أكثر بساطة ويعيشون على الخبز والبطاطا، ويشربون الجن (gin) وأشياء يسمّونها قهوة وشايًا. وهو ربما لم يشكل قط، بتبلوره في القرن الثامن عشر، أكثرية فورية بين السكان من الذكور البالغين؛ ففي حين أنه جمع البروتستانت والكاثوليك، المزارعين المرابعين، الخبازين، عمال الفنادق، بائعي الملابس والخردوات، بائعي مشروب الجن، تجار الحديد، الطباخين، وأحيانًا جباة الضرائب، فإنه فشل في تحقيق اختراقات جدية للعضوية في صفوفه بين الموالين المخلصين للحكم الأوراني [(726)] والأكثرية الفقيرة، بمن فيها عمال بناء السفن والحمّالون والبحارة في روتردام وأمستردام.

لم يؤثر هذا الفشل كثيرًا في السياق، لأن النفوذ الملحوظ للديمقراطيين الهولنديين كان أكبر كثيرًا مما يقاس نسبة إلى عددهم، فظهر دليل على تكتيكهم الجريء في خلال وقت مبكر من العقد التاسع في القرن الثامن عشر، عندما أعلن من يسمّون أنفسهم «الوطنيين»، على النسق الأميركي، اعترافهم بالولايات المتحدة الأميركية، وكادوا يؤسسون جمهوريتهم الفدرالية المستقلة. حملت المدن المستنفرة والمجتمعات الريفية السلاح، متشجعة

بمنابر الوعظ الديني والصحافة، وعُقدت اجتماعات علنية، ووُزِّعت عرائض تدعو المواطنين (الرجال) للتوقف عن دفع الضرائب، وسحب مبايعتهم للأمير الأوراني وتوابعه، بما فيها بريطانيا، التي نفخ إعلانها الحرب على هولندا في العام 1780 على جمر الغضب المحلي على «الأرستقراطية» التي أصبح اسمها الآن بمنزلة شتيمة.
أقدم الوطنيون في منتصف العام 1785 على أمر لافت هو أنهم شكلوا بأنفسهم حكومة بديلة منتخَبة وصفوها بالـ «دستورية»، وأقروا لهولندا المتحدة دستورًا مكتوبًا جريئًا عُرف محليًا باسم [مسوّدة] نص لايدن [727] (Leiden Draft)، وهو من عمل الإعلاميَّين بيتر فريدي ووايبو فينيي، بشكل رئيس. جاءت في مقدمته المثيرة دعوة إلى قيام حكم شعبي عبر التمثيل، فورد فيها: «الحرية حق غير قابل للتصرف، يعتصم بها المواطنون (burghers) جميعًا في الرابطة الهولندية، ولا يمكن أي سلطة في الأرض، ولا سيما تلك المستمدة حقيقة من الشعب ... أن تتحدى، أو أن تعيق التمتع بهذه الحرية عندما تشاء». ودان الدستور المقترح «الريعيين»، أصحاب العقارات المؤجرة وغير المنتجين، والضرائب المعطّلة ورجال القوات المسلحة غير الأكفاء، ودعا الرجال في هولندا إلى اعتبار الأولوية البدهية للحقوق الطبيعية فوق جميع السلطات والمناصب التاريخية الموروثة، وشدد أيضًا على مبادئ السيادة الشعبية («السلطان ليس شيئًا آخر غير صوت الشعب»)، وعلى مسؤولية المسؤولين المنتخَبين أمام ناخبيهم، والتسامح الديني وضمان حرية التعبير (التي وصفها بـ «أساس الدستور الحر»)، فابتهج الوطنيون، العازمون على إثبات أنهم يعنون ما يقولون، وناشدوا جميع المواطنين الالتحاق بالقوات المسلحة الحرة غير الطائفية التي يقودها ضباط منتخَبون وملتزمون التصرف دائمًا باسم الشعب الهولندي، الذي خوطب أول مرة باعتباره شعبًا: «أيها الإخوة رجال الوطن! سلحوا أنفسكم، اجتمعوا معًا وتحملوا مسؤولية شؤون الأرض، لأنها يجب أن تكون شؤونكم»، هذه كانت هي الطريقة التي اعتمدها أحد أكثر القادة الوطنيين احترامًا، الأرستقراطي المحبَط المتعاطف مع أميركا واسمه يوان ديرك فان دير كابلن [728]: «هذه الأرض تنتمي إليكم - إلى شعب هولندا بأسره، وليست للأمير وحده ولنبلائه، بل لكم أنتم احفاد الباتافيين [729] الأحرار» [730].
مثّل ذلك نقطة انعطاف في تاريخ الديمقراطية التمثيلية، لأن الثوريين الوطنيين، أمثال فان دير كابلن، رفضوا النظر إلى الحكم باعتباره مجالًا للنبلاء الموحدين، أو ملكية خاصة للبرجوازيين الأثرياء، ونظروا إلى أنفسهم على أنهم يهتدون بالمبادئ المسيحية، وكانوا بشكل خاص منجذبين إلى عقيدة الأخوية المسيحية، التي تعني أن لكل شخص سهمًا في الحكم، وتطلب الحكم الشرعي بالنسبة إليهم المساواة في التمثيل. ألهمت هذه الفكرة بالتحديد السيطرة الثورية السلمية اللافتة على مدن كثيرة في المقاطعات المتحدة في أواسط ثمانينيات القرن الثامن عشر؛ وكانت سيطرة ديمقراطيين

ملتزمين، يحملون البنادق والزنابق البيض، ويضعون شارات وأشرطة سودًا معقودة على شكل حرف v (الحرف الأول من كلمة حرية (Vrijheid) باللغة الهولندية). وبحلول خريف العام 1786، كانت مدينة أوتريخت تحت حكم مجلس منتخب من الوطنيين، وتحت حماية الآلاف من أفراد القوات المسلحة الحرة، الذين كانوا تحت إمرة لجنة مدافعين منتخَبة. شكلت هذه الهيئات الحكومية محاولة لبناء ديمقراطية تمثيلية داخل دولة تسيّرها العائلة الملكية الأورانية، وفي ظل ما كان على المحك، لم يهدر الوطنيون أي وقت للتواصل العسكري مع نظرائهم في المدن المجاورة، من أجل تشكيل مجلس إقليمي أعلن تولّي السلطة في دول أوتريخت.

تعاظمت الحماسة عندما استولى الوطنيون، من غير إراقة دماء، على أمستردام، أكبر مدن البلد وأغناها. وأمر مجلس أمستردام المكَوّن حديثًا بإحراق الجسور في المدينة، منعًا لتدخّل قوات العائلة الأورانية التي حُظر الجهر بالتعبير عن التعاطف معها، كما حُظر استخدام اللون البرتقالي، فصدر مرسوم يمنع عرض الجَزر في الأسواق من غير تغطيته بأوراقه الخضر بشكل ظاهر، واعتُقل الطباخون المتهورون الذين كانوا يستخدمون مادة الزعفران بكثرة في الكعك، ووجِّهت اليهم تهمة التحريض. ثم اندلعت معارك بين الوطنيين والأورانيين في أنحاء عدة من البلاد، لكن تجربة الانتقال نحو الديمقراطية التمثيلية المستندة إلى الشعب - وكانت التجربة الأولى على الإطلاق في أوروبا - فشلت ككل، وانتهت إلى دم ممزوج بدموع وحسرات قلوب منكسرة.

كان عدم خبرة الوطنيين العسكرية نقطة ضعفهم التي أعاقتهم؛ فالدولة الصغيرة ذات المليوني نسمة اعتادت آنذاك أن يقاتل آخرون على أرضها. وتفاقم ذلك الضعف بسبب عدم رغبتهم (المفهوم) في تنسيق مقاومتهم على مستوى البلد ككل، خشية إغضاب قرى ومدن وأقاليم محددة حريصة على تقاليدها وعلى حرياتها المحلية المكتسبة حديثًا. وأساء الوطنيون أيضًا طريقة التعاطي مع مصيرهم الجيوسياسي؛ فهُم إذ افتخروا بإطاحتهم الملكية في أوائل ثمانينيات القرن السادس عشر، مقتنعين بأن الله سيساعدهم للحفاظ مجدَّدًا، وبسرعة، على حرياتهم الديمقراطية الثمينة، قلّلوا أهمية دورهم كسلطة رديفة تجلس على سدة القيادة، جنبًا إلى جنب القوى الكبرى في أوروبا.

أزعج الوطنيون جيرانهم البروسيين عبر قبولهم، وبصورة صامتة، أموالًا ومدفعية ودعمًا دبلوماسيًا غامضًا من فرنسا (مردّ الغموض إلى أن السفير الفرنسي قال في كلام علني: «من المستحيل القيام بأي شيء أو الاتفاق على أي شيء مع الديمقراطيين»). لكن الغلطة الكبرى التي ارتكبوها كانت اعتقال الأميرة فيلهيلمينا المنتمية إلى الأسرة الهوهنزولرنية، عندما حاولت الدخول لاسترجاع لاهاي؛ إذ انتاب ملك بروسيا غضب شديد جعله يصدر أمرًا بشن

اجتياح كبير في تشرين الأول/ أكتوبر 1787، لتثبت صدقية القول الألماني المأثور «العسكر هم العلاج الوحيد للديمقراطيين».

كادت التجربة الهولندية الفتية في الديمقراطية التمثيلية أن تداس حتى الموت، مثل عجل حديث الولادة بين قوائم ثور هائج. وكانت معاناتها عيّنة للمقبل من الأمور في أوروبا ككل؛ إذ أثبتت النتيجة غير السعيدة أن الديمقراطية يمكن أن تعيش عندما تتحرر من الشرور المرتبطة بالمواجهات الحدودية بين الدول المتنازعة. فبعد الغزو البروسي، جرى اعتقال الوطنيين وإحراق ممتلكاتهم ونهبها ومصادرتها، ونُفي حوالى 40 ألفًا من اللاجئين الخائفين. وتعرضت البلاد بعد ثماني سنوات لغزو جديد من القوات الفرنسية العازمة على تأسيس جمهورية باتافية، لتتحول في العام 1806 إلى مملكة هولندا الدائرة في الفلك الفرنسي، ويبتلعها الفرنسيون بشكل كامل بين عامي 1810 و1813، قبل أن تُقسم إلى مملكة مفككة تضم اسميًا الدول المنقسمة سابقًا في كلٍّ من الشمال والجنوب، فزالت الجمهورية الهولندية بعد ذلك من الوجود.

اليعاقبة

مثّل اقتلاع الديمقراطيين الهولنديين انتكاسة لقضية الديمقراطية التمثيلية، لكن الهزيمة انطوت على انتصار من خلال إطلاق نزعة قوية بدا حينذاك أن من غير الممكن وقفها؛ هوى جديد في القلب أثبت أنه أقوى من عنف الجيوش المستنفرة: اليقين القوي بأن «الشعب»، هناك في المرتبة الأدنى، له الحق في حكم نفسه بنفسه.

كان هذا التغيير في القلب واضحًا في الانتشار الملحوظ لاسم العلم «ديمقراطي» عبر أوروبا، وهو الاسم الذي كان مسكوكًا هولنديًا من ثمانينيات القرن الثامن عشر. لذلك، ليس مفاجئًا أن أول استخدام إيجابي موثّق لكلمة «ديمقراطية» حدث أولًا في الثورة الهولندية قبل قرنين من ذلك، ثم كانت، كما رأينا، قرينة للأرستقراطية. انهار هذا التزاوج في السياق الجديد للثورة الهولندية المسحوقة بين عامي 1784 و1787، وصارت الكلمة الجديدة «ديمقراطي» فجأة في مواجهة كلمة جديدة أخرى: «أرستقراطي». وقد لاحظ النبيل الكثير الأسفار من روتردام فان هوغيندورب (1762-1834)، الذي لم يكن صديقًا للديمقراطية أو الديمقراطيين، أن «حزبين عظيمين يتشكلان في جميع الأمم، وحق حكم جماهير الشعب، عند الأول، ينبغي أن يمارسه شخص أو أشخاص عدة من أصل مقدس، وبدعم من الكنيسة التي تتمتع بحمايتهم، وفق مبادئ تتجسد في معادلة الدولة والكنيسة. في مواجهة ذلك، هناك النظام الجديد الذي لا يعترف بأي حقوق لحكم، باستثناء ما ينتج من الموافقة الحرة لأولئك الذين يخضعون له، والذي يؤكد أن جميع الأشخاص الذين لهم دور في

الحكم عرضة للمساءلة على تصرفاتهم، وذلك وفق مبادئ تتجسد في معادلة سيادة الشعب، أو الديمقراطية» [(731)].

خشي فان هوغيندورب، الذي ساهم لاحقًا في صوغ الدستور الأول في هولندا في العام 1814، وأعاد العائلة الأورانية إلى العرش كملكية وطنية، أن تكون تلك المعادلة ثورية، وكان على حق؛ إذ كانت لها آثار ملتهبة في الاضطرابات التي لم تشهدها دول الأراضي المنخفضة فحسب، بل أيضًا في مناطق أخرى ساخنة في أوروبا، كما في سويسرا وإيرلندا، على سبيل المثال. لكن الانتصار المبكر الأعظم لهذه المعادلة كان في الثورة الفرنسية: زلزال أطلق موجات صادمة من باريس إلى سواحل البرتغال وسهوب روسيا ومدن وقرى اسكندنافيا، وصولاً إلى قلب الإمبراطورية العثمانية، فعرّفت حوادث العام 1789 المذهلة ملايين الأوروبيين على فكرة أن الحكم يمكن أن يكون لـ «الشعب». صُدم السياسيون المعاصرون والشعراء والفلاسفة والصحافيون والشهود الآخرون، واتفق الجميع على الحاجة إلى مفردات قوية جديدة للوصف، وتراكمت التعابير المجازية الطبيعية كنتيجة: «النعيم في ذلك الفجر أن تكون حيًا، لكن أن تكون يافعًا، فتلك هي الجنة ذاتها»، كانت تلك نسخة وليام وُردزوُرث في The Prelude (المقدمة) في العام 1805، بينما كتب نظيره الألماني فريدريك كلوبشتوك أن وجه فرنسا انفرج عن بسمة من «الصفاء الأزرق في سماء فسيحة». وتحدث آخرون، أمثال الشاعر الإنكليزي [صامويل تايلر] كولريدج عن «فرنسا ترفع أطرافها الهائلة غاضبة». وكان إدموند بيرك أشد صدمة من مسرحية الحوادث؛ إذ تضمنت رسالة، كان قد بعث بها إلى صديقه الإيرلندي اللورد تشارلمونت [جايمس كولفيلد]، موقَّعة بتاريخ 9 آب/أغسطس 1789، أفكاره الأولى المعروفة عن الثورة، كتب فيها: «يا للمشاهدين ويا للممثلين! تحدق إنكلترا بدهشة إلى النضال الفرنسي من أجل الحرية، ولا تعرف هل عليها أن تلوم أم أن تصفق!».

كانت استعارة بيرك التعبيرية ملائمة، لأن الثورة أثبتت أنها عرض مسرحي مثير ومزدحم بعدد لا يحصى من الممثلين المختلفي الأشكال والأحجام، يتحركون في جميع الاتجاهات، ويوحدهم الإحساس بأن لا شيء إطلاقًا سيعود كما كان. وسجّل ماكسميليان روبسبيير نبض الحوادث أمام المؤتمر في 5 شباط/فبراير 1794، بعد أربع سنوات من الثورة، ومع الإرهاب بكامل سطوته، وقبل بضعة شهور على موته، في خطبته النارية عن الديمقراطية والفضيلة والإرهاب. وقد احتاج القائد المتوقد إلى بضع دقائق فقط ليقدم تقريره إلى المندوبين، وهو يهبط من موقعه المفضَّل، في صف المقاعد العليا التي كانت تسمى الجبل، نحو المنصة، عن معنى الثورة وتطورها. قال بصوت هادر: «عندما يحطم الشعب قيود الاستبداد، بمفاعيل عجائبية من الشجاعة والعقل، ليصنع من حطامها ميداليات للحرية؛ عندما ينهض من أحضان الموت بعزيمته الفطرية، ليستعيد قوة الشباب كاملة ... لا يمكن وقفه بالمتاريس المحصنة،

ولا بالجيوش الجرارة من الطغاة المتحدين ضده». يترتب على ذلك أن الشعب إذا «لم يبلغ قمم قدره، يمكن أن يكون ذلك خطأ أولئك الذين يحكمون ولا أحد غيرهم»؛ فالشعب (عنى روبسبيير نفسه) لا يتصرف خطأ، و«لا يحتاج الشعب إلى جهد الفضيلة العظيمة ليحب العدالة والمساواة، يكفيه أن يحب نفسه»، وهكذا، يتوقف كل شيء على الكيفية التي يُحكم بها». وأفصح روبسبيير عن ازدرائه «جميع رذائل الملكية وسخافاتها»، وواصل كلامه ليقول إن في بلد بحجم فرنسا لا تزدهر ميزة المساواة الجوهرية إلا في ظل شكل من الحكم «الديمقراطي أو الجمهوري» عبر الممثلين؛ فالطراز الإغريقي القديم من الديمقرطية عفّى عليه الزمن. وقال روبسبيير للمندوبين: «ليست الديمقراطية حالة يعقد فيها الناس اجتماعات على الدوام وينظمون لأنفسهم الشؤون العامة كافة»، ومن الأدق القول إن الديمقراطية التي أقرتها الثورة هي نمط جديد كليًا مصنوع بفخر في فرنسا. ثم أضاف روبسبيير مزمجرًا: «الديمقراطية هي الوضعية التي يفعل الشعب ذو السيادة فيها بنفسه، كل ما يمكنه القيام به، مسترشدًا بالقانون الذي هو من صنعه، ويفعل عبر المندوبين كل ما لا يمكنه القيام به بنفسه... الديمقراطية هي الشكل الوحيد من الدولة التي يمكن لكل الأفراد الذين يشكلونها أن يقولوا عنها بحق أنها وطنهم».

كان الأداء بلا شك باهرًا؛ إذ أعادت الخطبة، بصراحتها الشديدة، طمأنة المندوبين المتطرفين، كما تردد، خصوصًا لأنه لم يكن ثمة سر في واقع أن أربع سنوات من العيش في ظل ما أسماه روبسبيير «عاصفة الثورة» تركت قائد الثورة منهكًا جسديًا ومكتئبًا ذهنيًا. كان هناك طبعًا، أولئك المتعلقون بكل كلمة يقولها مثل الدمى، والذين قدسوا كل بوصة من الأرض التي يمشي عليها. لكن المندوبين كانوا في معظمهم يعرفون أن الكلمات التي يتلفظ بها الرجل الذي يرمز إلى الثورة كانت شائكة؛ إذ نبعت قوة كلمته من محاولته الجبارة للربط بين موضوعات الديمقراطية التمثيلية والإرهاب والثورة الجمهورية. صارت هذه الكلمات مترادفة فعلًا في الكفاح ضد النظام القديم، من هنا جاء تحذير روبسبيير من مخاطر النكوص السياسي: «الأمة فاسدة حقًا ... عندما تنزلق من الديمقراطية إلى الأرستقراطية أو الملكية، يكون ذلك موتًا للكيان السياسي بحكم التداعي». من هنا، جاء تنبؤ روبسبيير التالي، الذي أثبت عدم صحته بقدر ما كان طنانًا: «الفرنسيون هم الشعب الأول في العالم الذي أسس ديمقراطية حقيقية، عبر دعوة جميع الرجال إلى التمتع بالمساواة وبالحقوق المدنية الكاملة؛ وهذا في رأيي هو السبب الحقيقي الذي سيجعل جميع الطغاة المتحالفين ضد الجمهورية ينهزمون» [732].

تماشت مباهاة روبسبيير مع الانفعالات العالية لتلك اللحظة؛ فالثورة الفرنسية وضعت - على الرغم من اعتبارها في بعض الدوائر أنها بلا صدقية بسبب ارتباطها بممارسة الإرهاب (الصورة (6-1)، ولو بشكل انتقائي - لـ «الديمقراطية» في قلب جاذبيتها رؤية لمجتمع جيد يضم أصواتًا كثيرة من

الماضي الأوروبي: مجلس ديمقراطية (dēmokratia) المدينة - الدولة الإغريقية؛ الكفاح من أجل المجالس التمثيلية والبرلمانات؛ قيم دعاة المساواة؛ إعلان الاستقلال الأميركي عن الهيمنة الاستعمارية؛ احتجاجات العوام ضد الأقوياء؛ حديث «الديمقراطيين» في البلاد المنخفضة عن الثورة. وقد جمعت الثورة هذه الأصوات في نشيد صدح به كورس من الأصوات الغاضبة، شاجبةً الأرستقراطية والملكية والامتيازات غير المنتخبة. وعلى عكس ما ادعته غالبًا الأجيال اللاحقة، لم تكن تلك اللحظةَ الأولى على الإطلاق في التاريخ الأوروبي الحديث التي تتكلم عن الديمقراطية بصورة إيجابية، أو التي تحول الكلمة من تعبير أدبي إلى سلاح سياسي، بل سبق للبرجوازيين في البلدان المنخفضة أن فعلوا ذلك قبل أكثر من قرن. وعوض ذلك، شحنت الحوادث الفرنسية لغة الديمقراطية بطاقة مدهشة من خلال تعديل معناها، من نمط للحكم الذاتي القائم على التمثيل المتساوي إلى نمط من النظام الاجتماعي الذي تُلغى فيه السلطة الموروثة على الآخرين وتزدهر معه مزايا المساواة. وكان يفترض أن تكون الثورة الفرنسية كاملة؛ فروبسبيير كان متأكدًا من أن شعب الأمة الفرنسية سيحطم قيوده كلها.
رفض أنصار الثورة وجهات النظر الكتابية المعقمة (كما عبّر عنها، مثلًا، الفارس [لوي] دو جوكور في موسوعة المعارف الفرنسية أن الديمقراطية «واحدة من الأشكال الأساسية للحكم، التي يتمتع فيها الشعب ككيان

الصورة (1-6)

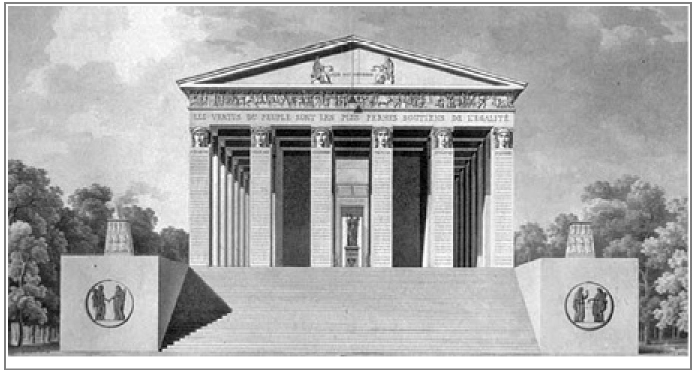


رسم من أعمال جورج موتارد وُودورد، ديمقراطي (في العام 1791)، يُبرز يعقوبيًا جاحظ العينين يعتمر قبعة معقودة بشريط، يقف إلى جنب مشنقة، وفي جيب معطفه نسخة من كتاب «حقوق الإنسان» لتوم باين.
بالسيادة، وشكل من الحكم يزدهر في المدن - الدول الصغيرة في عالم قديم كان عرضة للتدمير من خلال خليط من القوى الهدّامة» [(733)]. وعزم الثوريون الفرنسيون، منطلقين على خطى أقرانهم الأميركيين الذين كانوا يمقتون

جمهوريتهم الـ «جنتلمانية»، على إثبات أن من الممكن أن تنجح الديمقراطية في فرنسا، الدولة المعروفة بمساحتها الشاسعة وعدد سكانها الكبير وعلاقاتها الاجتماعية المعقدة. وعمدوا، كما لو أنهم كانوا يتحدّون قانون الجاذبية ويحلّقون معلقين في الهواء بضغط متصاعد من الشوارع، عبر المنتدى المعروف باسم المؤتمر، إلى إلغاء الملكية أمام جمهور غير قادر على التقاط أنفاسه، مستخدمين الابتكار الجديد المسمى المقصلة لحز رأس لويس كابيت [(734)]. لكن ذلك لم يكن كافيًا، بل اندفع الثوريون - المقتنعون بأن على الرغم من أن الملك أصبح في عداد الأموات الآن، فإن روح الملكية والأرستقراطية ما زالت تعيش في المؤسسات والقلوب والأذهان في البلاد - إلى تسريع مسار الحوادث، محاربين عند كل منعطف أولئك الذين أسموهم الجيرونديين [(735)] والمضاربين والبيروقراطيين والمكتنزين (hoarders) والمحتكرين. وأعلن صديق روبسبيير، السياسي المقرب سان جوست [(736)]، أن «أولئك الذين يصنعون أنصاف ثورات يحفرون قبورهم بأيديهم»، فالثورة كانت تتطلب فعلًا سريعًا لإقناع المشككين وسحق الأعداء، مبررة إعادة إنتاج الإنسانية عبر الديمقراطية الجمهورية بالتضحية؛ فهي كانت القوة، القابلة المولّدة للانتصار، والضرورية من أجل تحقيق العدالة مع الحرية للجميع. تطلب الخلاص قمعًا بلا خوف، واقتضى الرجل الديمقراطي الجديد - فالنساء استُبعدن بسرعة إلى خارج العش الثوري - الجرأة، حتى في ميادين الهندسة والنحت (الصورتان (6-2 و6-3)). وكان ينبغي أن يُصنع الشعب ويحوَّل إلى ما يجب أن يكون.

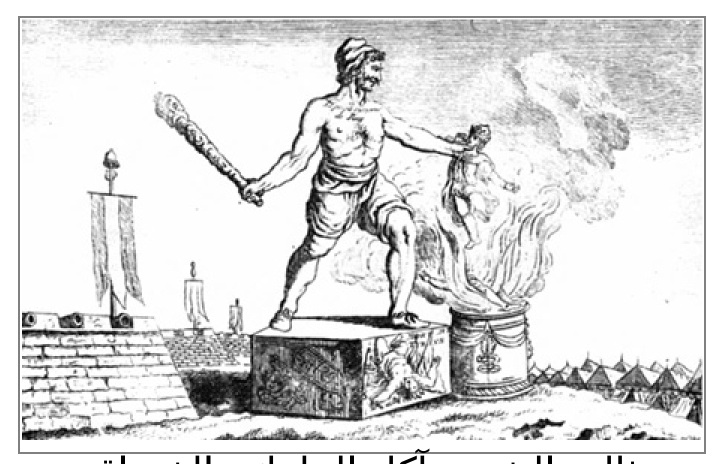
انقسم الثوريون منذ البداية حول قضية ما إذا كان في إمكان الشعب برمّته أن يشارك مباشرة في شؤون الحكم أم لا، وماذا يمكن أن يعني ذلك. انفجر

الصورة (6-2)



مشروع معبد المساواة، للمهندسَين جان نيكولا لويس دوراند وجان توماس تيبو (في العام 1794).

الصورة (6-3)



تمثال «الشعب آكل الملوك» الذي اقترحته صحيفة «ثورة باريس» (1793).

الصراع بين هدفين متخيَّلين - الديمقراطية المجلسية والديمقراطية التمثيلية - قبل جيل كامل من اندلاع الحرب الأهلية الأميركية. وفضّلت أكثرية النواب في المجلس التأسيسي الذي عُقد بين عامي 1789 و1791 سلامة الأشخاص والممتلكات، وقبلت بالديمقراطية التمثيلية لأن الحرية كانت بالنسبة إليها تعني انعتاق الأفراد من الحكومة، بدل المشاركة المباشرة في نوع نظري من «الحكم من خلال الشعب». [737] وعبّر إيمانويل جوزف سييس (Emmanuel-Joseph Sieyès) الذي اشتهر بكتابه (What is the Third Estate? **ما هي الحالة الثالثة؟**) عن ذلك في خطبة له في 7 أيلول/سبتمبر (1789) بالقول إن النظام الملكي والامتيازات العقارية هي أشكال مستنفذة من التمثيل. والمجتمع المدني الحديث والكثيف السكان يتطلب، في ظل تقسيم العمل والتجارة والتبادل، نظامًا جديدًا من التمثيل، شكلًا أكثر صدقًا من الحكم التمثيلي الذي يغير معنى الديمقراطية، و«يمكن الشعب أن يتكلم، وأن يتصرف عبر ممثلين فحسب» [738]. والتقط الإعلانُ الشهير لحقوق الإنسان وحقوق المواطن روحية هذه التسويةَ الحديثة بين الديمقراطية والتمثيل؛ المبدأ الذي رسم خطوطه العريضة قبل بضعة عقود الماركيز دو أرجنسون. جاء في الإعلان: «القانون هو التعبير عن الإرادة العامة. ولجميع المواطنين الحق في المشاركة في تشكيلها بأنفسهم أو عبر ممثليهم».

لم يُحسَم الخلاف المرير قط داخل المؤتمر، بين الذين يساندون مبادئ الحكم التمثيلي (الجيرونديين) والقائلين بدل ذلك بتفضيل نمط جديد من المجتمع يقوم على الصوت المباشر لـ «الشعب السيد» (وهُم روبسبيير والجبليون (Montagnards) الآخرون، والجمهوريون المتطرفون الذين سيطروا على القيادة في خلال حقبة الإرهاب العظيم الذي ربض على صدر البلاد). ورُفض اقتراح سان جوست بوجوب تركيز إرادة الشعب في حكم مركزي على حساب المجالس الأولية، وانتخاب جميع النواب من الناس كافة، لأسباب تقنية تتعلق بصعوبة تنظيم الانتخابات على أساس مساحة جغرافية شاسعة. لذا، توصل الطرفان

إلى استنتاج مفاده أن بقاء الديمقراطية في فرنسا يتطلب إعادة إنتاج «الشعب»، وفي هذا المشهد يدخل روبسبيير، نمطًا جديدًا من القائد أوصلته إلى السلطة الاضطرابات المعادية للبرلمانية بين 31 أيار/مايو و2 حزيران/يونيو 1793.

كان روبسبيير كائنًا سياسيًا غريب الأطوار، رجلًا ضئيلًا فخورًا، يمتلئ بالغرائز الإجرامية، وفيه شيء من [الثائر] ماسانيللو (Masaniello) القرن الثامن عشر. ولد في أراس [739] في العام 1758، وكان حفيد صاحب مصنع للخمر، ومحاميًا للفقراء وذا ذهن ثاقب، ورجلًا فطنًا يضع دائمًا المبدأ فوق الربح، ويضع الاثنين قبل الصداقة الشخصية والعواطف الإنسانية؛ مخلوق سياسي لا يرحم، يسكن عقله حياة الديمقراطية وموتها تمامًا. وكان يضع رِجلًا في المؤتمر والأخرى في الأندية والخلايا الثورية في باريس، فاستمات في الصعود إلى قمة السلطة من خلال تقديم نفسه على أنه المصلح العظيم بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية؛ كان هو «الشعب». فاز، قبل نصف جيل من الجنرال روساس في الأرجنتين، بالجائزة الأولى في مباراة من يكون أول دكتاتور ديمقراطي في حقبة الديمقراطية التمثيلية. تموضع عبر الحظ جزئيًا، وعبر مهارته التكتيكية إلى حد ما، في موقع أدى فيه دور المرشد في الفراغ السياسي، والبطل العظيم للتطور الديمقراطي ضد الانحلال الأرستقراطي. شكّل تحالفًا وثيقًا بين حركة «بلا سراويل» [740] والشرائح الناشطة من الطبقة المتوسطة، وانتقل فورًا إلى سحق أي معارضة. فكّر روبسبيير، المسكون بهاجس الإجماع الذي يعتبره ميزة ثورية أصيلة، وتصرف كأصولي، وكان موسوسًا يؤمن بأن دور «الشعب» و«الإرادة العامة» القيادي يستلزم ليس توفير سياسة جديدة جذريًا، مثل التعليم العام وإغاثة الفقراء وشمولية حق التصويت، فحسب، بل ما هو أكثر من ذلك: القضاء نهائيًا على رذائل، مثل «الفصائل» و«المصالح المحددة»، وبقوة السلاح عند الضرورة. كان روبسبيير متشددًا في أن على الثورة أن تتعامل مع الفضيلة والإرهاب والديمقراطية كإطار ثلاثي؛ فقال مزمجرًا: «إذا كانت الفضيلة هي ربيع الحكم الشعبي في زمن السلم»، [فإن] «ربيع الحكم في خلال الثورة هو الفضيلة معطوفة على الإرهاب: الفضيلة، التي من دونها يصبح الإرهاب مدمرًا؛ الإرهاب، الذي من دونه تصبح الفضيلة عقيمة. الإرهاب ليس إلا عدالة فورية، قاسية وغير مرنة، وهو بذلك تجلٍ للفضيلة، كما أنه، كمبدأ مميز، أقل من كونه نتيجة طبيعية للمبدأ العام للديمقراطية، ينطبق على الحاجات الأكثر إلحاحًا في الوطن».

الثورة وأوروبا

فاضت الإثارة الجوهرية المنطلقة من الثورة لمصلحة الديمقراطية بسرعة في أنحاء متفرقة من أوروبا، فكانت مثل حمم سائلة ورماد منبعث بعد انفجار بركاني عظيم. هناك مبالغة غالبًا في مدى نيران التضامن التي أشعلتها تبعات

الثورة على الأراضي الأجنبية، وثمة حاجة إلى عناية كبيرة لدى محاولة تقدير آثار المُثُل والمؤسسات الديمقراطية التي نشأت عن الحوادث الفرنسية. نظر إليها المعاصرون، الذين عبّروا عن تعاطفهم مع الثورة، والمفكرون على وجه خاص، على أنها لحظة بداية عصر جديد؛ انفصال نظيف عن الماضي الفاسد، قفزة هائلة في الهواء نحو مستوى تاريخي أعلى. كانت ردة الفعل قوية، خصوصًا ضمن الأراضي الألمانية، حيث فكّر فيها فلاسفة، مثل إيمانويل كانط، من منطلقات عالمية لكن روحية، كشيء يشبه حقيقة ما ورائية ذات أهمية للعالم كله. وأضاف شجب الثوريين للاستبداد «الخمر إلى كؤوس السكارى»، فجاء في إعلان أصدره لا ريفيلبير ليبو [(741)](#) في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1792 أن «المؤتمر الوطني يعلن باسم الشعب الفرنسي أنه سيمنح تآخيه ومساعدته لأي شعب يود أن يستعيد حريته». كانت الشعوب التي تعيش تحت أنظمة قمعية في أوروبا وبقية أنحاء العالم، مدعوة عمليًا إلى أخذ زمام أمورها بيدها، فصار الملوك والإكليروس وملّاك الأرض على حذر، وما عاد التمرد الساعي لنيل الحريات الديمقراطية جريمة، بل أصبح حق جميع الشعوب في إعادة تكوين نفسها ديمقراطيًا، وعلى نطاق العالم كله.

من منظور لاحق، ليس واضحًا تمامًا من هُم الذين كانوا المستفيدين فعلًا من هذا الحق، أو من كان يُفترض أن يكونوا المستفيدين منه؛ إذ كانت هناك أصوات صريحة كثيرة تفضّل هذا الحق في مدن مثل ميلانو ووارسو وبروكسل وأوتريخت. لكن في العام 1789، كان الفلاحون والعوام الآخرون الأميون، يشكلون الأغلبية العظمى من سكان أوروبا. وكان هناك عدد قليل من المدن في النصفين الشرقي والأوسط من القارة، وكانت التجارة والتبادل الاقتصادي محدودين، وطبقة متوسطة صغيرة تقرأ الصحف. تمثّلت الحقيقة الأكثر جدية في أن الذين كانوا يحكمون سكان أوروبا من خلال دول وإمبراطوريات استبدادية، بمن فيهم من يسمَّون المستبدين المستنيرين، أمثال الملك فريدريك الكبير، كانت لديهم مصلحة ضئيلة في السماح بانتعاش روح الحرية الديمقراطية، كما حدث في فرنسا وبريطانيا والدول المنخفضة عبر التطوير السري للصحافة المطبوعة، وحلقات القراءة وأنديتها وقاعاتها. كان حكام روسيا وبروسيا وساكسونيا والسويد وإسبانيا جميعًا يفضلون تدخلًا عسكريًا فعالًا لسحق الثورة. وعندما حانت لهم الفرصة، جردوا حملات تأديب كثيرة، كما جرى في روسيا، حيث كشفت كاترين الكبيرة (1729-1796)، التي سبق أن حذرت من أن «الحوادث في فرنسا كانت مصدر قلق جميع الرؤوس المتوَّجة»، عن غرائزها الرجعية من خلال التجسس على معارضيها الديمقراطيين واعتقالهم وسجنهم. ووضع جوزف الثاني، الإمبراطور الروماني المقدس وحاكم أرض آل هابسبورغ من العام 1780 إلى العام 1790، الخطوط العريضة لمبدأ التعامل مع الديمقراطيين: «كل شيء للشعب، لا شيء عبر الشعب».

أغرت ردات الفعل العنيفة الثوريين الفرنسيين باللجوء إلى القوة العسكرية، وهذا ما فعلوه في نيسان/أبريل من العام 1792، إذ أعلنوا الحرب من أجل الديمقراطية على كلٍّ من بروسيا والنمسا. وهكذا أعاد التاريخ نفسه - أثينا ضد ميلوس - هذه المرة على مستوى قاري، ولم تكن الديمقراطية المتفشية من شوارع باريس قابلة للنقاش، لم يكن مفاجئًا ازدهار الروح العسكرية والكلام الدائر حول الدول العدوة والدول المحتلة، فانطلقت الديمقراطية في المسيرة، مرتدية أزياء عسكرية لماعة تعلوها أوشحة بيضٌ وحمرٌ وزرقٌ، وكان يمكن سماع هديرها في أوروبا كلها. وعلى غرار تعديل أثينا الديمقراطية جذريًا طريقة خوض الحروب، كذلك غيّرت فرنسا الثورية وجه السياسة العسكرية، منهية أيام «جماليات» الحرب المحدودة الأرستقراطية الطراز، التي كانت تتجلى بغرابة طريفة في الحمولة، التي كانت تقدّر بحوالي 145 طنًا من الأمتعة التي كانت ترافق دوق كمبرلاند [(742)] إلى المعركة، فأصبحت الحرب شاملة: جيوش كبيرة مجندة، مدعومة باقتصاد حرب، وهيجان شعبي لا يقدَّر بثمن لمواطنين مسلحين يحاولون تحقيق نتائج على نطاق لم يكن تصوره ممكنًا في السابق. أنتج القتال إمبراطورية كانت الأكبر منذ العصور الوسطى، وفاتحًا كان الأعظم منذ شارلمان [(743)] (الخريطة (6-1))، لكن سرعان ما وقعت الإمبراطورية في فخ الضرورات العملية للاجتياح والاحتلال. أحدثت الثورة في الداخل هجومًا ضاريًا على جميع مظاهر «الأرستقراطية» و«الثورة المضادة»، حتى بلغ ذروته في ميادين القتل في فوندي [(744)]، حيث ذُبح ما لا يقل عن 250 ألف رجل وامرأة وطفل في عامي 1793 و1794. في الخارج، كانت عمليات الضم باسم الديمقراطية تجري إمّا عبر توقيع معاهدة (كما حدث في بلاد الراين) [(745)]، وإمّا عبر الاستيلاء على المناطق وتقسيمها اعتباطيًا، وببساطة، إلى مقاطعات إدارية وفق التعريف الفرنسي، من دون استشارات، كما اكتشف شعب بلجيكا (في العام 1795) وبييمونتي [(746)] (في العام 1802).

صحيح أن هناك مواضع، مثل الجمهورية الباتافية [هولندا] والجمهورية الهلفيتية [سويسرا]، أعلنت القوات النابليونية فيها أن ولادة الجمهورية الشقيقة فيها كانت من فعل أغلب الوطنيين الأكثر «تقدمًا»، وهناك بولندا، حيث لقيت القوات الفرنسية بقيادة مورات [(747)] الأنيق ترحيبًا عاصفًا (لا يزال لنابليون حتى اليوم شطر في النشيد الوطني البولندي)، لكن الحقيقة الأكبر هي أن السيطرة الفرنسية على الأراضي والشعوب والموارد كانت الضرورة الأساسية، فجرى تقرير المصير الإقليمي وفق الشروط الفرنسية، وفُرضت دساتير جمهورية مصممة لجلب النظام وضمان حريات أساسية محددة - خاضعة لسلطة تنفيذية قوية وحقوق ملكية عقارية محدودة، على الطريقة الفرنسية (à la française). كما جرى اعتماد نظام إداري يقوم على الأقسام والدوائر والكانتونات والبلديات (communes)، بالتوازي مع صحافة محلية متعاطفة طبعًا مع العقيدة الفرنسية. هذا وفُكك نظام الأراضي الأميري القائم على

الصلاحيات الممنوحة للملّاك لجباية الريع من الفلاحين في منطق سلطتهم، لم يوفَّر أي جهد لتبديد سلطة الديانة الكاثوليكية، ودار كلام كثير حول أن الناس يولدون ويعيشون أحرارًا ومتساوين في حقوقهم.

الخريطة (6-1)



الإمبراطورية النابليونية في العام 1812.

لم يكن لما فكّر السكان المحليون فيه ذلك الأثر الكبير، لأن المسألة الجوهرية كانت أن هذه الإصلاحات كانت مفروضة من طريق الغزو، ولم تُقبَل من خلال موافقة ناتجة من نقاش عام، ولم يكن للديمقراطية دور في تصدير الديمقراطية، بل انتصر منطق الغزو الغاشم، خصوصًا بعد العام 1793، عندما وسعت الجمهورية الفرنسية حملتها العسكرية ووجدت نفسها في حرب مع معظم الملكيات في أوروبا. وأصبح الشعار الثوري «حرب على القصور سلام للأكواخ» يعني ما قصدته لجنة الأمن العام حين أوعزت في الثامن عشر من أيلول/سبتمبر 1793 إلى قادة القوات الفرنسية بأن يتدبروا معيشتهم من الأرض وناسها، وأن «يحصلوا، قدر المستطاع من أراضي العدو، على الإمدادات الضرورية للجيش، كذلك على السلاح والملابس والمعدات ووسائل النقل». كُلف القادة العسكريون جباية الضرائب وجمع الإمدادات بصورة فورية، وكان المتوقَّع مبالغ ضخمة؛ ففي العام 1798، قُدِّرت في جمهورية هلفيتيا ضرائب إجمالية مفروضة على كانتونات فريبورغ وسولير وزوريخ وبرن بـ 16 مليون ليرة (livres)، يتوجب دفع خُمسها في خلال خمسة أيام، تحت طائلة عقوبات عدة، منها أخذ رهائن والإيواء الإلزامي للجنود. وكانت أولى عمليات الضم من القوات الفرنسية، في آفينيون [(748)] وبلنسية [(749)]، مغامرات بطيئة خجولًا، لكن لم يطل الوقت حتى أصبح البحث عن موارد عسكرية الهدف الرئيس للاحتلال، مثلما حدث عندما اندفع الثوريون إلى شمال إيطاليا من أجل توفير صوامع غلال جديدة للقوات الفرنسية، وتأمين مصادر تمويل جديدة للمجهود الحربي. نُظر إلى المدنيين باعتبارهم أهدافًا مشروعة، وتغاضى الضباط العارفون بتعذّر الاعتماد على قوافل التموين، عن سلوك الجنود السيئ على الرغم من مخاطر عدم الانضباط العسكري، فنهش جيش الشعب

لحم الشعوب التي خضعت لاحتلاله. وباسم حق الاقتراع، اتخذوا مساكن لأنفسهم [في بيوت الناس عنوة] مستخدمين الرصاص، وكانت الخيول والمواشي عرضة للمصادرة، وحُصدت محصولات السهول لإطعام الوحدات العسكرية الجائعة، واقتحم الجنود البيوت ونهبوا أموالًا وبياضات وفرشًا وملابس ونبيذًا ومواد غذائية وأدوات مطابخ، ووقعت انتهاكات من جنود سكارى، وأعمال تخريب عبثي وضرب واغتصاب لأي شخص اعترض طريقهم.
أُخضعت قلة من الجنود للمحاكمة، وكان عرفان الخاضعين للاحتلال بالجميل قليلًا؛ إذ إن عددًا لا يحصى من الإيطاليين والبلجيكيين والإسبان والرينانيين نظر إلى الغزو بعيون شعب مغلوب، وهو أمر طبيعي ومفهوم، ورأى المساواة غارقة في البؤس والخوف الممزوج بالفقر، والحريةَ والإخاء غائبين. كانت هناك قوة حقيقية في احتجاج اللورد بايرون لاحقًا بقوله إن الديمقراطية كانت «أرستقراطية الأوغاد» [(750)]. وأشاع حجم القوات الفرنسية الهائل، مضافًا إلى صغر سن أفرادها وجوعهم وقلة خبرتهم العسكرية، الخوف، وحرك مشاعر الاستياء الوطني في المجتمعات المحلية التي عبرت فيها. وكان للمحاولة الفرنسية الرامية إلى زرع بذور الثورة الديمقراطية من خلال القوة العسكرية الأثر غير المقصود، كما رأينا، في انهيار الملكية الإمبراطورية في أميركا الإسبانية، لكنها فشلت في أن تفعل الشيء نفسه في أوروبا. صحيح أنها عدلت الحدود وأطلقت إصلاحات وبدلت مؤسسات، لكنها لم تتمكن من اكتساب العقول، ناهيك بالقلوب، فولّدت سخطًا ومقاومة، وكانت النتيجة، غير المفاجئة، وقف كل التوجه نحو الديمقراطية التمثيلية، لكأن التاريخ اتخذ موقفًا كارهًا لمبادئها بقوة؛ فالحرب باسم الديمقراطية شجعت الطغيان التافه أو نزعة الاستبداد، وقمع حرية الصحافة، والاجتماعات العلنية، والحريات المدنية الأخرى، فما عادت في أوروبا في نهاية الحروب الثورية والنابليونية في العام 1815 دولة واحدة حتى، يمكن أن ينطبق عليها وصف ديمقراطية تمثيلية - إذا كنا نعني بذلك، كما كان مقصودًا حينذاك، حكومة مدنية موضع انتخابات تنافسية علنية وتصويت الرجال البالغين.

الأخ غريغوري

فشلت أكبر ثورة ديمقراطية أوروبية على الإطلاق بوضوح في تحقيق أهدافها المعلنة، أقله في خلال إطارها الزمني. لكنها، مع ذلك، حملت مفاجأة كبرى؛ فالحرب، كالعادة، أخذت برقبة العالم وجرّته في اتجاه غير متوقع.
أنتجت خلطة الغزو العسكري بالقيم الديمقراطية ثمالة ملحوظة في كيانات سياسية متنوعة في أوروبا، وبمفاعيل فكاهية أحيانًا. وعلى سبيل المثال، أحدثت المهاجمة الفرنسية للنظام الملكي باسم الشعب ثقوبًا في الثقة العامة في السلطة القائمة في الأقاليم الشمالية من إيطاليا، فضعفت الولاءات القديمة، وبدت القوانين السارية المفعول اعتباطية، وأصبح شعور

احترام الأعلى منزلة مثل الإهانة، وأصبحت كلمة «الديمقراطية» الصغيرة محترمة فجأة، حتى على شفاه رجال الله الأتقياء. كان من بين أنصارها البارزين شخص يدعى لويجي برنابا شيرامونتي (1740-1823)، قبل سنتين من ارتقائه سدة البابوية باسم بيوس السابع. درس لويجي، المولود في تشيزينا، في معهد للنبلاء في رافينا، والتحق في سن السادسة عشرة بدير البندكتية قرب مدينته. ومارس الأخ غريغوري، كما صار يُعرف بعد سيامته كاهنًا، التدريس في بارما ثم في روما، حيث عيّنه البابا بيوس السادس، صديق العائلة، رئيسًا لدير سان كاليستو. وفي 13 آذار/مارس 1800، انتُخب بابا في كنيسة سان جورجيو الرائعة في البندقية - في الوقت الملائم بالضبط للتعامل مع نابليون، الأوتوقراطي العسكري المصمم على وضع الكنيسة الرومانية في خدمة الإمبراطورية الثورية.

حاول بيوس السابع كل ما في وسعه ليقاوم، فرفض مطالب نابليون الذي أراد طرد جميع [الكهنة من] مواطني الأمم التي هي في حالة حرب مع فرنسا، والمشاركة في الحصار القاري ضد بريطانيا. وجاءت أعظم لحظة انتصار له في العام 1804، حين تذوق طعم اللذة القصوى للنصر الروحي، في حفل تنصيب نابليون إمبراطورًا في كاتدرائية نوتردام، يوم أجبر الدكتاتور الفرنسي على جعله يضع تاج الإمبراطورية على رأسه بنفسه.

في النهاية، بعد خمس سنوات من الاعتقال الفرنسي، رضخ بيوس السابع المعتل الصحة لمشيئة الإمبراطور، لكنه فعل ذلك بعد معارك كثيرة شرسة، ومنها رفض أي تفاوض مع نابليون. وهو كان حَبرًا مع فرق يتمثل في أنه يمكن وصفه في الحقيقة، وبإنصاف، بأنه أول مسيحي ديمقراطي بارز، كاثوليكي مخلص يؤمن بالحكم التمثيلي والحقوق المدنية والسياسية، بما فيها حق التصويت الشامل للذكور. يعود ميله إلى الديمقراطية التمثيلية إلى ما بين عامي 1785 و1800، حينما كان أسقفًا لمدينة إيمولا القريبة من بولونيا في القسم الشمالي من الدولة البابوية. وعشية عيد الميلاد في العام 1797، ألقى في رعيته عظة من وحي الاضطرابات التي اندلعت عندما اجتاحت قوات نابليون مقاطعة لومباردي قبل سنة، مستهلها بالقول: «إخوتي الأحباء، إن شكل الحكم الديمقراطي الذي نعتمده بيننا ليس غير منسجم مع الإنجيل»، وأضاف، مستشهدًا في حديثه باقتباسات من كلام القديس أوغسطين والمسيح وبولس الرسول، أن «المساواة المدنية» ستشجع كل شخص على التعاون مع أقرانه، وهذا سيجلب الانسجام إلى المجتمع السياسي. فأثار الاستنتاج الذي خلص إليه الشكوكَ المعادية للإكليروس لدى السلطات الفرنسية: «كونوا مسيحيين صالحين فتصبحوا ديمقراطيين ممتازين» [(751)].

كان لعيد الميلاد في تلك الليلة نفسها، بعد القداس، معنى خاص لدى كثير من مواطني إيمولا؛ فبعضهم أعلن، بناء على اقتناعه بأن الأُسقف الصالح على صواب بموقفه القائل إن الديمقراطية التمثيلية يمكن أن تشبك الأيادي مع

الدستور ومع الكنيسة الكاثوليكية، شجبه لـ «الخونة» والكافرين، فألقى خطبًا في شوارع إيمولا، جاء فيها أن المهرجانات، مثل عيد الميلاد والمهرجان العام احتفالًا بقدوم الربيع، كانت مهمة من أجل تنمية فكرة الخالق الكريم، الذي غايته الوحيدة سعادة البشر. أجاب آخرون بأن الأناجيل تطلب أن يكون الكهنة ديمقراطيين، وأن يؤدي الكهنة دورًا حيويًا في إنشاء «قاعدة ديمقراطية» يمكنها «دمقرطة الناس». وازداد الكلام الذي تناول تعليم الديمقراطية، حتى أن مقارنات قوية عُقدت بين تعليم الأهل أطفالهم والتعليم السياسي للمواطنين وتحويلهم إلى ديمقراطيين ملتزمين. بدت كلمة ديمقراطية لكثيرين في إيمولا تلك الليلة أن لها مزايا سحرية؛ إذ كانت تعني الحريةَ والمساواة واحترام القانون والسعادة والإجماع الشامل وحب الإنسان لوطنه، بدل حب الأسياد والطغاة. وتحدث بعضهم بحماسة عن معجم المصطلحات الديمقراطية الذي نُشر حديثًا، فأحدث ضجة صغيرة عبر تنبيهه القراء ليكونوا على حذر من «الديمقراطيين المتنكرين»، أمثال الرجال الأثرياء المنافقين الطامحين، الذين يدّعون أنهم أصدقاء الشعب ليخدعوه بشكل أفضل.
توقّع أحد المواطنين في إيمولا، مستوحيًا عظة الأسقف، وفق الروايات، أن تصبح توسكانا ونابولي ديمقراطيتين، فأعلن بيان مطبوع عُلّق على باب خشب أن على أي جمهورية في إيطاليا أن تجعل هدفها أن تكون «ديمقراطية وموحدة وغير قابلة للتقسيم». وحملت منشورات وزِّعت باليد إعلانات تتحدث عن نشاط ومناسبات في المدينة، منها عمل مسرحي بعنوان «دمقرطة الفردوس». وكانت هناك استعدادات لإحياء حفل استقبال ضخم على شرف القوات النابليونية: قالت إحدى الدعوات إلى الحفل: «النساء أو الإقطاعيون الرومان غير مرحب بهم» لأن «الحفل سوف يكون ديمقراطيًا». وفي وقت لاحق من تلك الليلة، رفع شاب وشابة عقدا خطوبتهما للتو، وينويان الزواج قريبًا، لافتة كُتبت عليها عبارة «خصوبة ديمقراطية»، فكانت تلك اللحظة على الأرجح، الأولى في تاريخ الديمقراطية. وفي مقهى قريب من المكان، دعا أحدهم عمال الخدمة إلى المخاطرة بكل شيء ومخاطبة أرباب عملهم ورباته بصفة «مواطن» و«مواطنة». صرخ عضو في نادٍ محلي مشهور: «ليكن حكمًا ديمقراطيًا!»، وردّ الحاضرون على الفور صائحين «الديمقراطية أو الموت». صار للكلمات القديمة حيوية طازجة وصوت جديد جدًا، وما عادت الديمقراطية مجرد كلمة تصف المدن الصغيرة التي طواها النسيان في العالم القديم، أو تعريفًا ميتًا في أعمال فلاسفة أمثال مونتسكيو، الذي خطّ بريشته: «واحدة من الأشكال الأساسية من الحكم، يتمتع فيها الشعب بالسيادة، ككيان». أصبحت الديمقراطية في شوارع إيمولا ومقاهيها مبدأً حيويًا؛ شكلًا جديدًا من النظام السياسي يجمع بطريقة مثالية بين التمثيل السياسي وحق التصويت الشامل للرجال، مع طريقة حياة تزدهر فيها قيم المساواة، متحررة من الخزعبلات الوراثية والامتيازات الأرستقراطية.

الديمقراطية الاجتماعية

إذًا، كان للدفع الفرنسي من أجل الحكم التمثيلي نجاح مؤكد، وإن لم يكن مقصودًا؛ إذ أطلقت الحوادث الفرنسية كلامًا حماسيًا عن «الديمقراطية» - وحتى خطوات عملية أولى نحو حكم برلماني يقوم على انتخابات مفتوحة أكثر، فبدأت في الدول الألمانية، انطلاقًا من بروسيا في العام 1808، انتخابات للمجالس تقوم على شكل من حق التصويت المقيد بالملْكية العقارية للرجال. وتوّجت هذه التجارب في وقت مبكر من العام 1848 في ما يسمّى مطالب آذار/مارس (Märzforderungen) من أجل حرية صحافة، ومحاكمة أمام محلفين، وبرلمان وطني ألماني و - المطلب الأخطر بالنسبة إلى الأمراء والأباطرة - تسليح «الشعب» تحت إمرة ضباط منتخَبين. وأقر مجلس النواب الاتحادي الألماني (Bundestag) في خلال التوحيد الموقت في العام نفسه الانتخابات على أساس حق التصويت للرجال البالغين المستقلين، مع أنه ترك لكل ولاية بمفردها صلاحية تحديد معنى «مستقل» و«بالغ». وبعد الوحدة في العام 1871، وعلى الرغم من جهد بسمارك لسحق الديمقراطية وإسقاطها إلى الحضيض، عاشت ألمانيا تجربة حكم برلماني استمر نصف جيل.

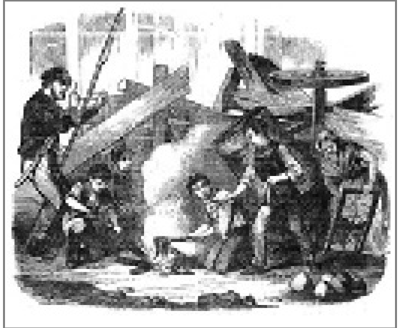
لم يكن هذا كل شيء، لأن الحوادث الفرنسية أطلقت في الدول الألمانية شيئًا مثيرًا للانتباه: أدخلت لغة الديمقراطية وسياساتها إلى قلب الحياة الاجتماعية. ووُلد طفل الديمقراطية الاجتماعية في أوقات صعبة. وفي أربعينيات القرن التاسع عشر، التي تسمّى أحيانًا «الأربعينيات الجائعة»، أصيبت مناطق كثيرة من أوروبا بتلف شديد في المحصولات الزراعية ومجاعة ترافقا مع تضخم وبطالة. وكانت المعاناة الأسوأ تلك التي أصابت إيرلندا، لكن المجاعة لحقت بعدد كبير من المناطق الألمانية، وتفاقمت مع أزمة الحِرف التقليدية التي تسبب بها التصنيع والانتشار السريع لاقتصاد السوق إلى قلب الحياة في المدن والأرياف. ارتفعت صرخات العامة الواقعين بين فكي الفقر والعوز في الأراضي الألمانية، انطلقت في ربيع العام 1848 مسيرات سكان قرى بكاملها نحو قصور الأمراء، وأدت مع سلسلة إضرابات في المصانع ومشروعات بناء السكك الحديد إلى ضجة عامة. باشرت جمعيات العمال التحرك، فنظمت تظاهرات ترفع لافتات ورسومًا كاريكاتورية، وتحمل منشورات وعرائض؛ نزل العمال الحرفيون والمياومون والمتدربون وأصحاب المتاجر إلى الشوارع في المدن والقرى، وأقاموا المتاريس باسم التآخي (الصورة (6-4)).

بلغ العوام سن الرشد، بعون جريء من شخصيات متواضعة مثل ستيفن بورن (1824-1898)، الابن الرابع لعائلة يهودية مستورة من مدينة ليسا (بوزنان حاليًا) ([وسط غرب بولندا]. انتقل بورن هذا إلى برلين، وهو في مقتبل العمر، بحثًا عن سبيل العيش (الصورة (6-5))، وواجه، بعد أن اكتسب الجنسية [الألمانية] كيهودي منصهر، التعصب المحلي من خلال تغييرِ اسمه من سيمون بترميلخ،

وبدء العمل كمتدرب في صف الأحرف، معتقدًا أن تلك الحرفة كافية لتوفير معاشه، وتروي تعطشه إلى القراءة. وفي كانون الأول/ديسمبر 1846، بعد مشاركته في جمعية أدبية للحرفيين قامت بتنظيم محاضرات للعمال وعرضت عليهم التدرب في فن الخطابة، احتفل بورن بانتهاء مرحلة تدريبه بالبدء في نسخته الشخصية من الجولة الكبرى للعامل في أوروبا. طاف من لايبزيغ إلى ماغديبورغ وهامبورغ، ومن هناك إلى باريس، ومنها إلى بروكسل، حيث التقى كلًّا من كارل ماركس وفريدريك إنغلز، واعتمد فكرهما الشيوعي بعض الوقت، إلى أن غيّر رأيه فيها بفعل الاضطرابات المفاجئة في ألمانيا في ربيع العام 1848.

عاد بورن إلى برلين بسرعة ولم يهدر أي وقت لتشكيل أول جمعية عمال في المدينة. بادرت اللجنة المركزية للعمال، المصمِّمة لتوعية العمال وإعطائهم صوتًا عامًا مستقلًا، إلى بذل الجهد لتأسيس الشبكة البرلمانية الإقليمية الرديفة

الصورة (6-4)

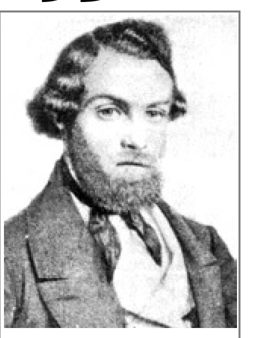


قناص يعمل خلف متراس في برلين. من لوحة بريشة روبرت كريتشمر. نيسان/أبريل 1848.

من أندية العمال والحرفيين، باسم «أخوية العمال» التي انتخبه مؤتمرها التأسيسي (الذي أطلق بعضهم عليه اسم برلمان العمال) في آب/أغسطس 1848، نائبًا للرئيس. أراد بورن وضع مهاراته الطباعية في الخدمة المجدية، وهذا ما فعله بإصدار صحيفتين، إحداهما صحيفة الشعب (Das Volk) لتصدر ثلاث مرات في الأسبوع في برلين، والأخرى المطبوعة الشهرية الإخاء (Die Verbrüderung). احتوت الصحيفتان على أحدث الأفكار والمقترحات وأكثرها تطورًا، ومساهمات بورن نفسه، التي نشر بعضها بلا توقيع، وأحدثت ضجة واسعة لسبب جيد. كان بورن صريحًا في تعلقه بـ «الديمقراطية السياسية»، كما أسماها، والتي كانت تعني المطالبة بدستور مكتوب يضعه ممثلون منتخَبون من الشعب، وبالحرية الدينية التعليم الشامل وحق التصويت المتساوي لجميع الرجال الذين بلغوا الرابعة والعشرين من العمر. كانت الطريقة التي رأى فيها بورن هذه المطالب مقدمة ضرورية لما أسماه

«الديمقراطية الاجتماعية» غير عادية؛ فهو لم يكن فيلسوفًا، وكان واضحًا في شأن أن لا وقت لديه للتنظير الحصري، ولا كان من «الحالمين الذين يفيضون غضبًا» وطوباويات رؤيوية مثل «الاشتراكية المريضة حبًا، المبللة بالدموع»، وببساطة لأن معظم العمال (شمل بورن النساء) يفضلون أفعالًا فورية تحمي حقوقهم كعمال في وجه

الصورة (6-5)



ستيفن بورن، منضد الحروف، الصحافي من الطبقة العاملة والمؤيد المبكر للديمقراطية الاجتماعية.

المآسي الراهنة، وضد العبودية المستقبلية على أيدي من ينصبون أنفسهم ممثلين للعمال.

كان ماركس وإنغلز بين الذين كالوا الإساءات إليه وهاجموه وفي ظنهما أنه انتهازي من الطبقة البرجوازية الصغيرة، إلا أن بورن رأى الأمور بشكل مختلف، يمكن القول، مع رؤية أوضح للعالم المسقبلي للقيم النقابية، والأحزاب المدعومة من النقابات المهنية وحقبة «التمثيل الوظيفي»، لمجالس الإدارة الاقتصادية المشتركة، واللجان، ومجالس الممثلين التي ازدهرت بعض الوقت بعد الحرب العالمية الأولى في ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا ودول أخرى في وسط أوروبا. كانت نقطته الرئيسة أن التفاوت الطبقي لا ينسجم مع الحكم الذاتي، ولا يمكن الديمقراطية التمثيلية أن تعمل بشكل صحيح إلا إذا كانت أوضاع الناخبين الاجتماعية متساوية إلى حد ما، لا يمكن بالتأكيد أن تجتمع مع أسواق غير مقننة، ببساطة لأن التوزيع الاعتباطي غير المتكافئ في النفوذ بين الرأسماليين والعمال يعمل دائمًا للإضرار بالعامة. المشكلة في تنافس السوق أن هناك من يخسرون دائمًا، لذلك خلص بورن إلى استنتاج حاجة العمال إلى تنظيم أنفسهم والاتحاد من أجل الضغط على الحكومات لتقييد الأسواق وتقنينها من أجل العدالة الاجتماعية.

عرضت الخطوط العريضة لخطة ترويض قوى السوق في أعداد عدة من صحيفة الشعب (Das Volk). وكانت المقترحات، وهي في الواقع دفاع عن الديمقراطية التمثيلية عبر ما أسماه بورن لاحقًا «سياسة اجتماعية عملية»، طموحًا جدًا حتى بمقاييس أيامنا هذه؛ فبورن دعا حكومات جميع الدول في

ألمانيا إلى إنشاء وزارات للعمال، يتولاها ممثلون ينتخبهم العمال أنفسهم، وتموَّل من الضرائب المباشرة على طبقة الملّاك، وتضطلع بمهمات تنظيم ساعات الدوام، وفرض حد أدنى للأجور وإعانة العمال الذين يتعرضون لإصابات أو يفقدون عملهم وآخرين من المحتاجين. خلص بورن إلى أن على الحكومات فعل كل ما باستطاعتها لحماية المحرومين، وتشجيعهم على تحسين أوضاعهم بأنفسهم، كمتساوين. وكان التعليم المجاني للجميع أمرًا مرغوبًا فيه، كذلك كان دعم جمعيات المساعدة الذاتية للعمال، وحرية العمال في السفر والسكن، وإنشاء شبكة من المكتبات العامة [(752)]. ودعا بورن الحكومات أيضًا، من باب حسن التدبير، إلى توفير مساعدة قانونية مجانية للعمال، وهو مورد كان في مقدور بورن نفسه أن يستفيد منه بعد بضعة شهور، عندما أقدمت السلطات الألمانية إلى نفيه إلى سويسرا، حيث عاش بقية أيام حياته.

القيصرية

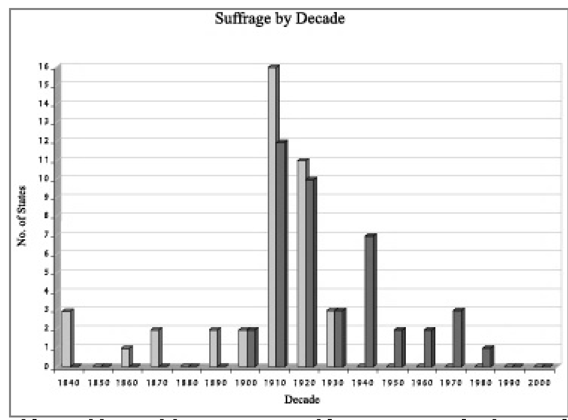
أظهرت الحالتان الإيطالية والألمانية، اللتان اختيرتا عشوائيًا من بين عشرات الدول التي ملأت خرائط أوروبا في القرن التاسع عشر، بعض التوجهات الإقليمية الطويلة الأمد، التي انطلقت في خلال ذلك القرن بسبب الثورة الفرنسية، وثورات العام 1848 التي تبعتها. وحُشر الملوك وملّاك الأرض والجنرالات ورجال الكنيسة في موقف دفاعي بعض الوقت، بما عبّر عن حالة الهلع التي أصابتهم كما ترويها الحكاية الطريفة المعروفة التي جرت مع الإمبراطور النمساوي فرديناند الأول [(753)]، حين أبلغه طبيب القصر، بعد الكشف الروتيني عليه أن البنية الجسدية (constitution) لصاحب الجلالة ممتازة (على الرغم من إصابته يوميًا بحوالى 20 نوبة صرع، ما جعل تسيير شؤون الحكم صعبًا)، فردّ الإمبراطور بغضب: لماذا تتحدث عن الدستور (constitution)، «قل طبيعة [صاحب الجلالة]، إذا سمحت!».

هكذا، كانت الأوقات التي كلما ضعفت فيها قبضة دول الاستبداد بأي وسيلة، كان بعض أشكال الحكم القائمة على التمثيل البرلماني تظهر، عادة مع قيود ثقيلة على حق التصويت. وعلى غرار أميركا الإسبانية، ظلت الانتخابات عرضة للتزوير باستخدام أشكال مختلفة من الهندسة الانتخابية [(754)]. وإنه لأمر صحيح أن الانتخابات أتاحت للعمال والمطالب الديمقراطية الاجتماعية موطئ قدم، عادة من خلال تأليف الجمعيات والحركات (مثل الحركة الميثاقية [(755)] في بريطانيا) والنقابات المهنية والأحزاب العمالية، ومع ذلك لم تحصل النساء على حق التصويت على مستوى الدولة في أي مكان من أوروبا في خلال القرن التاسع عشر (كان هناك بعض الاختراقات على المستوى المحلي، كما في جزيرة مان [(756)] (حيث مُنح حق التصويت في العام 1881، وأول مرة، للنساء غير المتزوجات والأرامل اللواتي يملكن عقارات). وبدأ توسيع حق التصويت

ليشمل النساء في السنوات الأولى للقرن العشرين فقط، أولًا في فنلندا (في العام 1906) ثم في النروج والدانمارك وأيسلندا والنمسا وألمانيا واللوكسمبورغ وبريطانيا العظمى، وكان هذا الحق عادة عرضة لقيود الملكية العقارية والزواج والسن والتعليم. جاء الحق الشامل لتصويت الرجال في أوروبا عمومًا (كما تنص عليه القوانين والدساتير) في وقت أبكر من تطبيق حق التصويت للنساء (الشكل (6-1))، لكنه كان بعد وقت طويل من الاعتماد الأولي للحكم البرلماني. وكانت هناك علاقة متعاكسة بين تقدّم الحكم البرلماني وحق التصويت الفعّال للرجال: كلما طال الوقت لإقامة حكم برلماني، قصر وقت الوصول إلى حق شامل لتصويت الرجال.

عكست هذه القاعدة الضغوط المزمنة من أجل إشراك «الشعب» - والتليين البطيء للأشكال القديمة من السلطة، خصوصًا المَلكية القائمة على تملك الأرض والحكم الإمبراطوري والعسكري. مع ذلك، كان النضال من أجل الديمقراطية التمثيلية في العادة بمنزلة معارك شرسة، كما حدث في اليونان، حيث انتزع الثائرون المنادون بالاستقلال الشعبي رسميًا الحكم الذاتي من الإمبراطورية العثمانية في العام 1832. وكانت الحركة الاستقلالية، على عكس التوقعات، تجري باسم «الأمة» اليونانية المتخيلة ليس باسم الديمقراطية. قال أبرز مناصري القضية اليونانية أدامانتيوس كورياس (في العام 1825): «أنا أكره الديمقراطية، كما فعل أفلاطون وأرسطو وجميع الفلاسفة القدماء. والأميركيون الأكثر حكمة يكرهونها أيضًا». وأضاف أنه ربما كانت الأوليغارشية «نظام الأشرار»، لكن الديمقراطية بالتأكيد هي «نظام الحمقى» [(757)]، فكرست هذه الكلمات حالة التردد إزاء الديمقراطية التمثيلية في أوساط الأغنياء والأقوياء في اليونان. انتصر حق التصويت الشامل للرجال، وفق المواصفات الأوروبية في اليونان في العام 1843، لكنه جاء في شكل مقيد، يخفف منه

الشكل (6-1)



انتصارات حق التصويت للرجال (الخانات الفاتحة) والنساء (الخانات الغامقة) عبر العقود في أوروبا بين عامي 1840 و2000.

وجود هيئات وسيطة من الناخبين النخبويين، فيما تبدد الجهد لضمان الديمقراطية البرلمانية بسبب الانقلابات والانتفاضات، التي أوقدتها الصراعات بين مناصري الحكم الشمولي ومؤيدي الحكم البرلماني. ولم تُمهَّد الطريق أمام الحكم البرلماني حتى العام 1923، عقب الهزيمة العسكرية اليونانية في الحرب الشرسة مع تركيا بين عامي 1919 و1922، حين أطيح الملك جورج الثاني [(758)] بالقوة العسكرية، وأُجري استفتاء على إلغاء النظام الملكي في اليونان.

أثبتت الطريق الشاقة إلى الديمقراطية التمثيلية في اليونان أن التوجه الأوروبي لمصلحة حق الناس في التصويت كان مجرد واحد من اتجاهات عدة متنافسة، وأن الدفع باتجاه الديمقراطية التمثيلية كان مشحونًا وهشًا. وعلى غرار أميركا الإسبانية والولايات المتحدة بالضبط، أكد الظهور المهزوز للديمقراطية التمثيلية في أوروبا أن لا «قوانين حديدًا» تحكم نموّها. ومع ذلك، كشفت أوروبا للعالم في القرن التاسع عشر عن شيء أكثر فظاعة هو انعدام وجود ضمانات سلامة تاريخية للديمقراطية التمثيلية بالنجاح، ووجود منقذين أبديين عابرين للتاريخ، فتجلت الحقيقة المقلقة بأن في أنحاء كثيرة في أوروبا، كان هناك أناس أثرياء وأقوياء مرعوبين من الديمقراطية إلى درجة أنهم فعلوا كل ما في وسعهم لخنق روحها ومؤسساتها حتى الموت.

تُؤخذ حالة روسيا مثلًا؛ فهناك، كانت كلمة ديمقراطية تثير إحساسًا بالاحتقار طوال القرن التاسع عشر (وكانت لاحقًا موقع تقدير من خلال إساءة استخدامها، لإضفاء الشرعية على «المركزية الديمقراطية» و«الديمقراطية الاشتراكية» للسياسة الشيوعية في العقد الأول من القرن اللاحق). ولم يكن ذلك - إن شئنا التعامل مع بعض الشعارات المبتذلة المتكررة - بسبب الوضعية الجغرافية لروسيا على تخوم أوروبا وآسيا، أو بسبب انعدام وجود طبقة برجوازية روسية أو صوفية مزمنة للمثقفين الروس، أو بسبب اقتصار العالم الواعي للأكثرية الفلاحية بين السكان، على علاقة الحب العميقة مع الغنى القاتم للأرض الروسية الخصبة.

إن أي حقيقة من الممكن أن تكون مدفونة في هذه الشعارات ضئيلة إذا ما قورنت بالدور القمعي الذي قام به الشكل الاستبدادي من الحكم الروسي. كان مصير ألكسندر راديشتشيف (1749-1802)، أول ديمقراطي روسي حديث، وقد اشتُهر بتأليفه نشيد «الحرية» وكتاب A Journey From St. Petersburg to Moscow (رحلة من سان بطرسبرغ (759) إلى موسكو) (نُشر في أوائل صيف العام 1790[(760)])، درسًا لجميع الديمقراطيين المحتملين في الأراضي الروسية كافة. انضم راديشتشيف، المولود لأسرة نبيلة متوسطة الثراء وصاحبة أراض في مقاطعة ساراتوف، والذي درس في وقت لاحق الفلسفة والقانون في جامعة لايبزيغ، إلى الإدارة الحكومية، وترقى ليصبح رئيس مصلحة الجمارك في سان بطرسبرغ. لكن سرعان ما صار معاديًا للحكم المستبد، ورأى نفسه

على النقيض من ذلك، كعضو في الأقلية الأرستقراطية المتنورة التي تحب الحرية، بالتالي تنحاز إلى جانب أكثرية الفلاحين في وجه مضطهديهم السياسيين. عرف راديشتشيف، المبادر الأول في التقليد الروسي لاستشهاد المثقفين الذي يضم شخصيات متنوعة مثل [ألكسندر] هيرزن و[ميخائيل] باكونين وبيوتر ستروفي و[ألكسندر] سولجينستين، ألوانَ المعاناة الشخصية والمضايقة، بسبب تغنيه الحماسي بالحرية، باسم الشعب. رأت كاترين الكبيرة، المذعورة من الثورة الفرنسية، في شجب راديشتشيف العلني للاستعباد تهديدًا للدولة، فصنّفته متمردًا أسوأ من [إميليان] بوغاتشيف (الجندي الذي أعلن نفسه بطرس الثالث، وقاد ثورة قوزاق وفلاحين ضد كاترين، فاعتُقل ونُقل في قفص معدن إلى موسكو، حيث أُعدم). واعتُقل راديشتشيف على الفور، وحوكم وحُكم عليه بالإعدام، لكن كاترين خففت الحكم عليه لاحقًا إلى النفي عشر سنوات إلى سيبيريا. وأُفرج عنه في عهد بافل [بول] الأول في العام 1801، وأعيدت إليه امتيازاته كنبيل، لكنه أقدم على الانتحار في العام التالي.

تعود جذور الحملة القيصرية لدفع أناس مثل راديشتشيف إلى الهاوية، في النهاية، إلى العملية الفريدة لبناء الدولة في وقت مبكر في روسيا الحديثة. وكما سبق أن رأينا، ترافق هناك تطوير الإدارة والجيش النظامي والحماية الاقتصادية ومركزة الضرائب والسلطات القانونية مع نمو الدول ذات الإقليم الجغرافي المحدد في بقية أنحاء أوروبا. ولم يكن في شؤون بناء الدول الإقليمية شيء استثنائي بشأن روسيا، وما كان مختلفًا، مقارنةً بالدول المنخفضة وفرنسا وبريطانيا، هو نوع الدولة التي نتجت من ذلك. لم تكن هناك منافسة رئيسة للذين مارسوا السلطة عبر هيكلية الدولة في الأراضي الروسية، وكان من بين أول تصرفات الحكم المطلق في عهد إيفان الثالث، دمج المناطق والموارد، على سبيل المثال، من خلال احتلال المدينة المستقلة نوفغورود [(761)] ذات الحكم الذاتي في العام 1478، ثم جرى ترحيل الفئات الريادية منها، التجار والنبلاء، ومصادرة أملاكها، واستُبدل الحكم الذاتي (guba) للنبلاء المحليين بحكم قيصري مباشر.

أُعيد تنظيم نوفغورود مباشرة على غرار موسكو، حيث كانت مراكز السلطة الفرعية كلها - النبلاء، الموظفين العموميين، التجار، الجنود، الحرفيين والفلاحين - تخضع للوحدات المركزية للسلطة الإدارية والعسكرية. وخسر النبلاء، الذين كانوا ينعمون بإقطاعياتهم الحرة (تسمى الورثة (votchina))، استقلاليتهم، وجرى تحويلهم إلى «خدمة النبلاء» التي كانت تعتمد كليًا على نزوات القيصر ورحمته، بل إن حتى أغنى التجار كانوا بمنزلة وكلاء له. وتكررت عبر القرون عمليات شبيهة للاستيلاء على نوفغورود؛ فمن [فولغوغراد] تساريتسين [(762)] إلى أرخانغلسك [(763)] ومن هناك إلى أوفا [(764)]، وأبعد إلى الشرق، كانت الفئات الاجتماعية في جميع المدن والمناطق التي استعمرتها

روسيا عرضة للدمج في هيكلية السلطة المركزية للدولة، ولم تكن هناك مدن تشبه أمستردام أو برشلونة، أو لندن. أصبح النبلاء موظفين عموميين أو ضباطًا عسكريين، وجرى تذويب الطبقات الاجتماعية والهرمية الإدارية. ومارست الدولة في عهد بطرس الأكبر وسلالته احتكارًا على قطاع التجارة الخارجية وجميع الصناعات الرئيسة، خصوصًا تلك المرتبطة بالحرب (بناء السفن، مناجم المعادن، إنتاج الحديد والصلب). وكان النمو الصناعي يغذي سلطة الدولة، وليس العكس، كما حدث في غرب أوروبا، على سبيل المثال.
تبلور نسق المراكز الاحتكارية ذاته في مجال العلاقة بين الدولة والكنيسة، فبدأ الرهبان اعتبارًا من حوالى العام 1480 نبش المخطوطات بحثًا عن معادلات حكم جديدة، بتكليف من إيفان الثالث. وجرّاء ذلك، ولِدت دولة بيزنطية متمحورة حول موسكو كـ «روما ثالثة» غارقة في صوفية الحكم المطلق، فحُسم مصير الشعب الروسي منذ ذلك الوقت على افتراض أن يصبح مرتبطًا بممثل الله على الأرض، «قيصر الروس جميعًا»، وحامل السلطة «الحقيقية» إلى وحدة الشعب «الحقيقية». قيل بوجود عهد لا فكاك منه: على القيصر واجب حفظ ودعم الكنيسة الأرثوذكسية التي تضطلع بمهمة رئيسة هي تقديس الدولة وقيادة الشعب الروسي نحو الحياة المقدسة القائمة على العقائد الأرثوذكسية الصحيحة. واكتمل ذلك العهد في العام 1721 بفضل بطرس الأكبر (1672-1725) عبر إقامة السينودوس المقدس، الذي صادر معظم أموال الكنيسة، ووحد العقيدة الدينية والسلطة السياسية المسترشدة بنفوذ القيصر الشخصي.
استغنى تاريخ روسيا الحديث، على هذا الأساس، عن التشارك في السلطة والمجالس التمثيلية، فأنشأ إيفان الرابع [الرهيب] مجلس المقاطعات (zemskiy sobor) الضعيف والقصير العمر لأسباب تكتيكية، من أجل استمالة النبلاء في المناطق الواقعة تحت النفوذ البولندي والليتواني. هذا يفسر سبب اضمحلال المجلس بعد أن أقر في العام 1649، وعلى نحو قانوني، ربط الأقنان بالأرض إلى الأبد. وتمثلت إحدى عواقب غياب المشاركة البرلمانية في السلطة في أنه كان لبطرس الأكبر (ولاحقًا كاترين الكبيرة، وبافل (بول) الأول، وألكسندر الأول) حرية مطلقة لإجراء إصلاحات هرمية من الأعلى مصمَّمة لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية الآتية من الأنحاء الغربية في أوروبا، ولا سيما الضغوط العسكرية لـ «الديمقراطية» الفرنسية الطراز. وقام الملوك الروس بتنفيذ خدع متنوعة، فأعاد بافل الأول (الذي حكم من العام 1796 إلى العام 1801) العمل بالعقوبات الجسدية للموظفين العموميين والنبلاء غير المخلصين، وقمع عمومًا كل اعتراض، إلى أن قتله ضباط مخمورون. جرّب ابنه ألكسندر الأول أساليب سلطوية أنعم، فنجا حكمه من احتلال قوات نابليون موسكو - أُحرقت موسكو تمامًا، ما دفع القوات الفرنسية الجائعة إلى الانسحاب - ومنح الأقنان الذين لا يملِكون الأرض الحرية في

مقاطعات البلقان. كما أنه أسس نظام تعليم حكوميًّا، وأنشأ هيئة استشارية تسمّى مجلس الدولة، ولم تكن أنواع الاستبداد الناتجة من ذلك بالتأكيد ظاهرة غير أوروبية (كما الادعاء الشهير للكاتب التشيكي ميلان كونديرا في القرن العشرين)، لكأن ابتكار المجتمعات المدنية والبرلمانات والحكم التمثيلي «أوروبية» جوهريًا. وفي مرحلة الحوادث الفرنسية وفي القرن الذي تلاها، استخدم النظام السياسي الروسي أساليب أوروبية صرفًا للاستغناء عن أدوات التمثيل وعدّته، وأظهر أن الطريق الأوروبية الشرقية إلى العالم الحديث - من دون الديمقراطية التمثيلية - كانت ممكنة. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، سبقت روسيا القيصرية في الحقيقة فرنسا، واحتلت الترتيب الرابع عالميًا في إنتاج الصلب، والخامس في الإنتاج الصناعي ككل - من غير أي مساعدة أو تدخّل من الديمقراطيين أو القيم الديمقراطية. لكن كان لانعدام الديمقراطية ثمنه: كانت روسيا، الواقعة بين فكي كماشة الاستبداد، عرضة بشكل دوري لثورات الفلاحين، وكذلك النخب المثقفة العازمة على اكتساب «الشعب» إلى جانب قضيتها.
شهدت روسيا في القرن التاسع عشر، لهذه الأسباب كلها، ولادة نسخة محلية مميزة من العقيدة الشعبوية عُرفت باسم narodnichestvo، وكانت بمرتبة بديل روسي للديمقراطية البرلمانية التمثيلية، ونسخة نُغلة من الديمقراطية التي حملت في عشقها الوثني لـ «الشعب» أكثر من تشابه عابر مع ديمقراطية الزعيم التي نشأت في أميركا الإسبانية في القرن التاسع عشر. دافعت عن الشعبوية الروسية النخب المثقفة التي افترض أفرادها أنهم الأحرار الوحيدون في نظام سياسي من العبيد، ودعت إلى الوحدة الروسية وإلى حكم منبثق عن الشعب الروسي، في مواجهة تركيبة السلطة والنفوذ المؤلفة من القيصر والكنيسة وملّاك الأرض النبلاء. ولم تكن الشعبوية، ببساطة، وليدة ردة فعل سيئة على القيم «الديمقراطية» للثورة الفرنسية، بل إنها وثّقت تلك القيم واستوعبتها من خلال الاعتراف بأنه ما عاد ممكنًا التعامل مع العامة كأنهم حثالة، فامتدحتهم الشعبوية، وكانت دائمة الحديث عن «الإرادة الشعبية».
لكن سياسة الشعبوية الروسية انطوت على افتراض ما ورائي، ميعادي تقريبًا، هي أن الفصل الثوري النظيف الذي يقطع مع الماضي ضروري وممكن في الوقت نفسه، وأن الثورة التي تتبع ذلك ستؤدي إلى كشف الغيب، وإزالة البنى المنحرفة والمهينة إنسانيًا للسلطة، يتبعها اتضاح الطبيعة الحقيقية للأشياء، وأخيرًا الانعتاق الإنساني. ركز الشعبويون على مزايا الناس الدنيوية، وكانوا عمومًا يكرهون التصنيع ولا يحبذون التطور التقني، ورفضوا كليًا الفكرة الحديثة القائلة بتحرير البشرية من خلال التحكم في الطبيعة عبر العلم والسوق، واعتبروها زائفة. كما أنهم لم يروا أن ثمة حاجة إلى الآلية التمثيلية، لأنهم آمنوا بأنهم يحملون في أنفِسهم الجوهر الذي لا يتغير في الشعب

الروسي، لذلك نظروا إلى الرأسمالية التي تنظمها الدولة وتسترشد بالديمقراطية البرلمانية باعتبارها كميرة [765] بائسة، ورؤية قائمة على العبودية وغير قابلة للتطبيق، وستؤدي عمليًا إلى إنتاج الوهم والتعاسة.
ماذا كان البديل إذًا؟ كان الشعبويون يتربص بعضهم ببعض ويتشاحنون غالبًا، ولم تظهر أي رؤية متفق عليها، ولم يشكل الشعبويون، الذين هيمنوا على المعارضة ضد القيصرية في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولا سيما بعد العام 1870، حزبًا سياسيًا منظمًا قط، بل رفضوا أي عقيدة متماسكة. وكانوا عبارة عن حركة تضم مؤسسات وفصائل مختلفة، بما فيها الفوضويون والعدميون والاشتراكيون الثوريون. وكان في صفوفهم الداعون إلى قتل القيصر (regicides) والمعادون للرأسمالية وشخصيات غريبة الأطوار مثل بيوتر تكاتشيف [766] (1844-1886)، الذي قيل إنه كان يحث على إعادة ولادة روسيا عبر قتل كل شخص فوق الخامسة والعشرين من العمر. عانى الشعبويون من نكسات متعددة مثلما حدث في صيف العام 1874 عندما فشل الفلاحون في اعتماد دور «الشعب» المنسوب إليهم، وقاموا بتسليم دعاة الثورة من الطلاب الشعبويين الذين كانوا يرتدون ثياب الفلاحين إلى شرطة القيصر. وعلى الرغم من ذلك، أبقتهم الحقائق القاسية للقيصرية في تحرك مستمر، موحدين في بعض الأوقات، وقبل كل شيء، على رفضهم الشديد للديمقراطية التمثيلية.
وصف الشعبويون أنفسهم عادة بأنهم «لاسياسيون»، بمعنى أنهم لا يقايضون مع النخب الثرية أو البرجوازية الصغيرة أو البرجوازية السياسة الانتخابية ونزواتها المتطابقة في الحصول على مقاعد في البرلمان. ووضع إيمانهم كله في موضوع ثوري جديد - موضوع الفلاحين وصغار المنتجين، مقتنعين بأن في إمكان روسيا أن تقفز كضفدع فوق عصر التصنيع الرأسمالي والحكم التمثيلي.
وكان الشعبوي الأنموذجي، مثل يانوس [767]، كما قال لينين، «ينظر بوجه إلى الماضي وينظر بالآخر إلى المستقبل» [768]. واعتمد كثيرون منهم نسخة من النظرة البديلة - أصلها من العصور الوسطى - لألكسندر هيرزن القائلة بالانسجام الطبيعي للعالَم «مير» [769]، والاتحاد الحر بين الفلاحين بما يمكّنهم دوريًا من إعادة توزيع الأراضي الصالحة للزراعة، ومن خلال قراراته التي تعطي الفلاحين أصواتًا متساوية في تحديد كيف يعيشون حياتهم كمتساوين.
وساندت الشعبوية حماية الشعب في الـ «مير» من خلال الـ «مير». كما أنها تصورت روسيا جديدة ككونفدرالية لامركزية تتألف من وحدات حكم ذاتي، وكنمط جديد لما بعد الديمقراطية (post-democracy) متحرر من شرور القنانة والتصنيع والرأسمالية وعنف الدولة الإقليمية.
تمثلت النقطة في تغيير العالم عبر قلب روسيا القديمة، فتلقف عشرات الآلاف من الشعبويين الشباب النداء (الذي ظهر أولًا في العام 1868، في مقالة شهيرة لباكونين في صحيفة في المهجر اسمها قضية الشعب من أجِل

«التوجه إلى الناس»، بينما استنتج آخرون معروفون باسم «اليعاقبة» أن الناس غير قادرين على تحرير أنفسهم، وأن ذلك يعني أنهم بحاجة إلى قيادة قوية، لأن دورهم يقتصر على أن يكونوا على الدوام قوة سلبية مدمرة فحسب. هُم مثل أسد يحتاج إلى مروض توفره الطليعة المنظمة بإحكام، والتي تساعد في تصميم الثورة من الفوضى الناجمة عن الانتفاضات الشعبية. ثم كان هناك الشعبيون المقتنعون بأن الدولة الروسية (كما شرح تكاتشيف) كانت «معلقة في الهواء»، «غريبة بشكل مطلق ومطلقة بشكل غريب»، وأن حكامها يستحقون الاغتيال [770]. وفشلت المحاولتان الأوليان لهم لقتل القيصر وتدمير النظام القيصري معًا بضربة عنيفة واحدة - مخطط لتفجير قطار القيصر وتفجير القصر الشتوي، أعده ستيفان خالتورين- لكن المحاولة الثالثة نجحت في 1 آذار/مارس 1881 حين رمى الشاب الروسي من أصل بولندي إيغناسي هرينويتسكي والعضو في الحزب السري المسمى «إرادة الشعب» قنبلة أودت بحياته وبحياة القيصر ألكسندر الثاني، فابتهج كثيرون من الشعبويين لكن سرعان ما انهارت معنوياتهم عندما ألقى نظام ألكسندر الثالث القبض على خمسة من المشاركين وأعدمهم، ورفض على الفور الدعوات إلى انتخاب مجلس وطني، وقام بتعزيز قبضة الاستبداد، فغذى العنف القمع، كان على روسيا أن تنتظر نصف جيل لإجراء انتخابات برلمانية ديمقراطية.

أنموذج وستمنيستر

بين أعظم مفارقات الثورة الفرنسية أن الشعوب التي نجت من الغزو العسكري والاحتلال الفرنسيين بدت الأكثر تقبلًا لأجرأ دعاواها الديمقراطية وأفضلها. لم يكن الأمر أن الجهل يولّد التعاطف، بل يمكن وصف هذه الدينامية على نحو أفضل كعملية تعلّم، لأن ما حدث في الأراضي التي لم تُمس مباشرة أو لم تُحتل صراحة من الجيوش الفرنسية - كما تظهر بشكل آخر الحالات المختلفة كليًا عن أميركا الإسبانية وروسيا في عهد ألكسندر الأول - هو الاعتراف بأن التيار يميل إلى مصلحة المساواة السياسية الكاملة، ويميل في الوقت نفسه ضد الطريقة اليعقوبية في ممارسة السياسة. في عصر الاتصالات الضعيفة، ساعد البُعد الجغرافي من الجيوش النابليونية بالتأكيد، الحكومات في النجاة، أحيانًا من خلال الإصلاح. وكذلك كان البحر الذي كان له دور الحصن ضد الجيوش البرية. وانطبق القانون الأركادي (Arcadian Law) في أوروبا القرن التاسع عشر كما في اليونان القديمة: تتناسب احتمالات الديمقراطية في أي منطقة طرديًا مع الضغط العسكري على حدودها، وكان ذلك سببًا رئيسًا من الأسباب التي جعلت بريطانيا - الخارجة للتو من انتصار في معركة الطرف الأغر [771] في 21 تشرين الأول/أكتوبر 1805، حماها من الغزو العسكري الفرنسي وضمن تحوّلها إلى القوة البحرية المهيمنة في العالم -

تثبت أنها الديمقراطية البرلمانية الأكثر نجاحًا في العالم، والمثال الأكثر منطقية لما أسماه جورج أورويل «الديمقراطية البحرية».
زلزلت الحوادث الفرنسية النظام السياسي المحلي حتى أساسه، لكن بمفاعيل مفاجئة. كان من الصعب على المتطرفين الإنكليز والاسكتلنديين والإيرلنديين التضامن علنًا مع السابقة الفرنسية، أقله من دون المخاطرة بأن توجَّه إليهم تهمة التحريض على العصيان، كون بريطانيا في حالة حرب مع فرنسا منذ العام 1793. كان على الدعم أن يأتي بالطريقة نفسها. ثم امتد الإعجاب بالتجربة الفرنسية في بريطانيا إلى قادة سياسيين، مثل تشارلز جيمس فوكس [(772)] والعالِم جوزف بريستلي [(773)]، وكتّاب مثل توم باين الذي دوّت صيحة بوقه دفاعًا عن الثورة في كتابه Rights of Man (حقوق الإنسان) (في عامي 1791 و1792) والذي فاقت مبيعاته مبيعات أي كتاب آخر على الإطلاق، بما فيها الكتاب المقدس، والذي كان السبب أيضًا في منحه الجنسية الفرنسية الفخرية ومقعدًا في الجمعية الوطنية. لم يكن وُردزوُرث وحيدًا في اقتناعه بأن اختبار الفجر الجديد من قرب كان نعيمًا وفردوسًا؛ إذ زرع المتطرفون في تربة المدن والأرياف البريطانية شجرة الحرية الديمقراطية، بنجاح مذهل أحيانًا: في العام 1797، في منطقة سبيتهيد [(774)]، قرب جزيرة وايت، تمرد البحارة في البحرية الملكية تضامنًا مع الأهداف الفرنسية الجديدة، بطرد ضباطهم إلى الساحل وتسيير أمور سفنهم عبر لجنة، مطالبين برواتب وبأحوال عمل أفضل.
وأول مرة منذ الحرب الأهلية في أربعينيات القرن السابع عشر، لكن هذه المرة على نطاق أوسع كثيرًا، أعلن الإصلاحيون الجذريون والمجموعات التعبوية، مثل جمعية التواصل في شيفيلد (أُسست في كانون الأول/ديسمبر 1791)، وجمعية التواصل في لندن (أُسست في كانون الثاني/يناير 1791)، دعمهم حق التصويت الشامل للرجال. وفي العام التالي، قامت حلقة من حزب الأحرار اليميني (Whigs)، بقيادة تشارلز غراي [(775)] وجيمس ميتلاند [(776)] ودعم 28 من أعضاء البرلمان، بتشكيل مجموعة إصلاحية حملت اسم جمعية أصدقاء الشعب. وكان الحادث الأكثر إثارة للذهول الدعوة إلى انعقاد المؤتمر البريطاني الذي التأم في إدنبره في تشرين الثاني/نوفمبر 1793، في تحد علني لحكومة بِت [(777)]. وجرى عبر استخدام الجواسيس وخدمات اللورد براكسفيلد [(778)] والمحاكم الاسكتلندية، إصدار أحكام شديدة جدًا على قادة المتطرفين، ففُرض حظر على مجموعات مثل جمعية التواصل في لندن، وأُضعفت شبكة علاقاتها بميدلاند ومدن الشمال. وخرجت حكومة بِت منتصرة، من حيث الأسلوب والمضمون - ولوقت محدود.
حافظت بريطانيا على نظامها الملكي، على الرغم من الطفرات الجمهورية المحلية المتعددة، لكن في مقابل ثمن دفعته الملكية؛ إذ ما عاد نظامها في الحكم هو نفسه مرة ثانية، وببساطة لأنه كان لأسلوب الديمقراطيين

الجذريين ومضمونه مفاعيل خفية قوية على الحياة اليومية وعلى المؤسسات الحكومية. وكان من بين الأكثر وضوحًا المبادرات الشعبية ضد تجارة الرقيق، والضغط المتعاظم لإشراك الطبقة المتوسطة في المدن من الملّاك العقاريين والمهنيين في النظام السياسي عبر توسيع حق الانتخاب، وفي ولادة الحركات المساهمة والمساعدة الذاتية بين الحرفيين والعمال وعائلاتهم، تمامًا كما حدث في ألمانيا، كذلك كان الكلام عن الديمقراطية الاجتماعية في بريطانيا.

نتج من صعود التطرف في الحوادث الفرنسية أيضًا تصاعد ملحوظ في مدى استهتار الجمهور بالسياسيين والبرلمان؛ فالبلاد اشتُهرت وقتًا طويلًا في كل أوروبا بظُرف السياسة فيها، وأكثرها رسوخًا في الذاكرة الدعابة الفاحشة لسياسيين أمثال جون ويلكس (1725-1797)، الرجل الذي ذاعت شهرته بسبب نشره كتابًا يحتوي أول مرة على أقوال السياسيين في النقاشات البرلمانية، وبسبب ترشحه للبرلمان دفاعًا عن مبدأ أن الناخبين لا مجلس العموم يملكون الحق في تحديد ممثليهم. وفي أثناء إلقائه كلمة إبان حملة انتخابية، بادره أحد الناخبين بالقول إنه يفضل أن يصوّت للشيطان، فأجابه ويلكس بجملته المشهورة : «هذا طبيعي»، مضيفًا: «وإذا قرر صديقك ألا يترشح، هل يمكنني الاعتماد على صوتك؟». كان هذا النوع من الظُرف الهجومي ديمقراطيًا بعمق، وكان رياضة تقريبًا، أو مؤامرة بين المتقاتلين، وليدة الخصومة المتبادلة، لكنها ملطفة بالطرافة اللاذعة، وبمراهنة على أن خفة الدم في التوقيت الصحيح تربح. وعقب الحوادث الفرنسية، انتشر فن إحراج السياسيين عبر فتح باب جهنم لفظيًا عليهم بين صفوف العامة. احترفت هذه الرياضة أحيانًا مجتمعات بأكملها، بمن فيها عمال الكتان المتطرفون في دندي [(779)]، الذين أعطوها اسمًا جديدًا هو «المقاطعة» (heckling) (وهي كلمة مستقاة من مفردات عملهم اليومي في التقطيع (heckling)، أو تمزيق الكتان وتجليسه على ألياف القنب، تمهيدًا لغزله). وعمد آخرون من العامة إلى تكرار تقليد حرق دمى تمثّل رئيس الوزراء (الصورة (6-6))، أو حمل لافتات كُتبت عليها شعارات مثل «التمثيل المتساوي أو الموت» (Equal Representation or Death)، كما حدث في مانشيستر في صيف 1819،

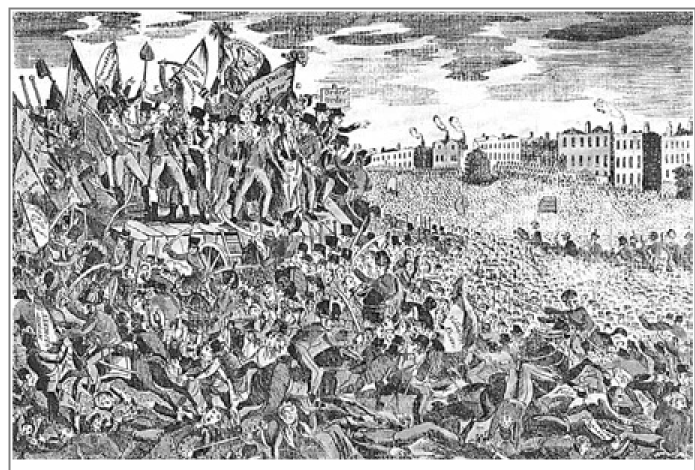
الصورة (6-6)



الاستعداد لشنق دمية رئيس الوزراء ثم حرقها في شوارع وستمنيستر، لندن، في العام 1756.

عندما أصاب جنود يحملون السيوف مئات الأشخاص بجروح، وقتلوا طعنًا ودهسًا أكثر من 12 شخصًا، بعد أن رفضت تظاهرة تضم عشرات الآلاف الأوامر بالتفرق. وعادت الروح الجذرية التي جرى تقطيعها في مجزرة بيترلو [(780)] (الصورة (6-7)) إلى الظهور مجددًا في كفاح الميثاقيين لنيل الاعتراف السياسي بمطالب العمال الرجال. وكان من الأهمية التاريخية بمكان تزايد مشاركة النساء علانية، لا في حركة معاداة العبودية فحسب، بل أيضًا في الحملات الاجتماعية ضد المشروبات الكحولية والدعارة، والتي هيأت الأرض لمطلبهن - الذي نجح في نهاية المطاف - بمشاركتهن السياسية الكاملة كمواطنات.

الصورة (6-7)



رسم غير موقع. مشهد مروع لمكان التقاء الإصلاحيين في مانشيستر. 16 آب/ أغسطس 1819 - مجزرة بيترلو.

مثّل إقرار قانون الإصلاح المثير للجدل من حكومة اللورد غراي في العام 1832 علامة على أمور حيوية على وشك الحصول في السياسة البريطانية، كانت بالتأكيد نقطة تحوّل، ولحظة تجلى فيها لكثيرين أن المرض الفرنسي اللعين بدأ ينهش عميقًا في الكيان السياسي القديم للجزر البريطانية. وضع قانون الإصلاح للعام 1832 نهاية للنظام الأوليغارشي القديم؛ فعشية الثورة الفرنسية كان حجم الكتلة الناخبة في إنكلترا وويلز حوالى 214 ألف شخص - أقل من 3 في المئة من مجموع السكان البالغ حوالى ثمانية ملايين. ولم تكن الوضعية أفضل وفق إحصاء العام 1831، فيما كان عدد الرجال المسجلين كناخبين في اسكتلندا وفقًا للإحصاء نفسه 4500 من مجموع السكان البالغ حوالى 2,600,000 نسمة. ولم يكن لدى مدن مزدهرة مثل مانشيستر وبرمنغهام وليدز عضو واحد يمثلها في البرلمان، بينما كانت الدوائر الإدارية (boroughs)، والمحافظات، بالمقاييس البرلمانية، ممثلة أكثر بما لا يقاس مما يتناسب مع حجمها. وكانت هناك أمثلة فاقعة، مثل المنطقة الإدارية لأولد ساروم في مقاطعة ولتشاير، في العام 1800 حيث بلغ عدد الهيئة الناخبة فيها 11 شخصًا يعيشون خارجها. وكان حق التصويت في كل مكان محصورًا بالرجال الذين بلغوا الحادية والعشرين من العمر، وحازوا المؤهلات العقارية. وكان الذين يملكون أراضي في أكثر من دائرة انتخابية يتمتعون بحق التصويت المتعدد، وكانت الانتخابات غير المباشرة للبرلمان تجرى في بعض الأحيان عبر جمعيات المدن. كان ملّاك الأراضي ماهرين بشكل خاص في الحصول على ما يريدون سياسيًا، قبل كل شيء من خلال استخدام نفوذهم وسلطتهم في دوائر انتخابية معروفة باسم دوائر الترشيح أو المَحافظ، التي سميت كذلك لأنها كانت مضمونة في الجيوب العميقة لأربابها الأثرياء. وكانت هناك حتى حالات موثقة، منها على سبيل المثال في نيو شورهام، في خلال سبعينيات القرن الثامن عشر، حين نظم الملّاك أنفسهم في مؤسسة أطلقوا عليها اسم «النادي المسيحي»، كانت تقيم مزادًا علنيًا على المقعد البرلماني فيها، حيث يذهب إلى من يدفع أكثر.

كان النظام البرلماني القديم ذا مردود جيد، ولم يحاول الادعاء أنه ديمقراطي، وهذا ما كان نقطة انطلاق قانون الإصلاح للعام 1832. وأجبر القانون، وسط كلام ومخاوف من انتفاضة ثورية، وعلى الرغم من المعارضة العارمة من المحافظين (Tories)، الطبقة الأرستقراطية على مشاركة السلطة مع الطبقات المتوسطة الجديدة، وأخذ مقاعد في مجلس العموم من دوائر عانت التراجع والانخفاض في عدد السكان في خلال القرون الماضية (ما يسمّى «الدوائر العفنة»)، وأعطاها بدل ذلك للمدن الصناعية الكبيرة. أُعطي حق الاقتراع لجميع الرجال الذين يمتلكون أو يستأجرون عقارات، أو من المستأجرين بلا عقود والذين يدفعون 50 جنيهًا في السنة. ازداد عدد الناخبين إلى أكثر من الضعف، وأُنشئ نظام لتسجيل الناخبين يديره المشرفون على الفقراء في

كل بلدية أو رعية، وأسست محاكم خاصة لبتّ الخلافات المتعلقة بأهلية حق الإقتراع. وسُمح بوضع مراكز اقتراع متعددة في الدائرة الانتخابية الواحدة، وأُلغي التقليد القديم بفتح باب الاقتراع خمسة أو ستة أسابيع، لمصلحة التصويت في خلال يومين فقط على الأكثر. وودّع القانون إلى الأبد الاحتيال البرلماني الذي ضمن في وقت ما، بحسب مراقب معاصر، أن يقوم 180 فقط من كبار ملّاك الأرض الأثرياء، باختيار حوالى 370 عضوًا من البرلمان من مجموع الـ 514 رجلًا ممن يمثلون إنكلترا وويلز في مجلس العموم [(781)].

مستعمرات

كان قانون الإصلاح للعام 1832، وفق مقدمته، مصممًا «لأخذ إجراءات فعالة لتصحيح مساوئ شتى سادت طويلًا في عملية اختيار الأعضاء لخدمة برلمان مجلس العموم». وعلى الرغم من إنجازاته المثيرة للإعجاب، أظهرت الآلية التي نجمت عن تطبيق القانون بسرعة عيوبه الخطِرة، التي كان علاجها يتطلب - في نظر كثيرين - وضع برنامج سياسي للتعامل مع ما لم يُنجَز بعدُ. احتفظ القانون بتحيز قديم عبر استثناء النساء من حق التصويت صراحة (الصورة (6-8)). كانت الأكثرية العظمى من الناس غير قادرة على التصويت، ظلت أماكن الاقتراع قليلة، ورشوة الناخبين متفشية، والانتخابات مسألة مطولة وفاسدة.

في مواجهة العيوب والانتكاسات والإحباطات، ذهب قسم من روح الجذرية الديمقراطية البريطانية إلى المنفى. ولفهم كيفية حصول هذه الهجرة، من الحيوي أن نرى أن تاريخ الديمقراطية التمثيلية كان في بعض الأحيان يتشكل عبر قاعدة سقيمة، لا تحصل بموجبها الابتكارات الجذرية في المراكز القوية للحياة الاجتماعية والسياسية، وإنما بالأحرى، على هوامشها الضعيفة. وبالتأكيد، انطبق «قانون الابتكار على الهوامش» على الإمبراطورية البريطانية، التي طورت مستعمراتها في مواجهة مصاعب هائلة، زخمًا قويًا لأشكال تقدمية من الحكومات «المسؤولة» و«التمثيلية».

تبدو فكرة أن من الممكن أن تماثل إمبراطورية مختبرًا سياسيًا يمكن أن تُخلط العناصر فيه لتشكيل مجمعات ديمقراطية، غير ممكنة البتة. وقد سبق

الصورة (6-8)



حقوق النساء: كاريكاتور هجومي بريشة جورج كروكشانك، 1853.

أن واجهنا المشكلات التي شكّلتها الإمبراطورية للديمقراطية الأثينية. تأملوا الآن في التوتر بين معنيي هاتين الكلمتين الصغيرتين، «إمبراطورية» و«ديمقراطية»؛ فهما ليستا بالضبط من أفراد عائلة سعيدة، أو حتى جارتين صديقتين، ويبدو أن بينهما نفورًا متبادلًا، وكأنهما - في أذهاننا - قطبان لمغناطيسين في حالة تنافر شديدة. فكروا في الديمقراطية التمثيلية: شكل من الكيان السياسي، وطريقة متكاملة للحياة يُنظر إلى علاقات السلطة فيها على أنها مشروطة وقابلة للتحويل، بالتالي في حاجة دائمة إلى فحص شعبي وتحقير من خلال آليات مثل الانتخابات المنتظمة وحرية الصحافة والحكم البرلماني. فكروا الآن في الإمبراطورية: شكل من الكيان السياسي الممتد جغرافيًا، والذي يجمع أراضيه وشعوبه المتنوعة معًا ويتحكم فيها، في نهاية الأمر، حاكم في المركز، إمبراطور (كلمة مشتقة من المفردة اللاتينية: imperator)، أو مجموعة إمبراطورية. يزعم أولئك الذين يحكمون الإمبراطوريات بأنهم ممثلون لنوع من الصلاحيات الكونية، يتشبثون بامتيازاتهم بأن يُسقطوا على الرعايا الخاضعين لهم ادعاءات أيديولوجية بالتفوق على أساس الدين أو القانون أو العرق أو التاريخ أو الأخلاق الأسمى. يسندون مزاعمهم في النهاية، من خلال احتكار أدوات العنف. بتعبير آخر، إن الإمبراطوريات قوى مهيمنة، لدى حكامها قابلية لقياس قوتهم ضد جميع خصومهم مجتمعين. وعبّر بركليس عن ذلك بشكل جيد بالقول: كمنت قوة أثينا الديمقراطية في بداية الحرب البيلوبونيزية في امتلاكها قوات بحرية أكثر عددًا وكفاءة من سائر الدول الهيلينية [782].

تساعد عقدة التفوق هذه بالضبط في شرح سبب حمل الإمبراطوريات اسمًا رديئًا، خصوصًا في الدوائر الديمقراطية الحديثة حيث كلمة إمبراطورية بحد ذاتها محمَّلة بدلالات المَلكية والغزو المسلح، وإخضاع شعوب مختلفة عبر سلطات احتكارية لا تعترف بحدود، وتتجاهل سيادة أو استقلال وحداتها السياسية الأضعف. كانت هذه هي المواصفات لدى الإمبراطوريات بشكل

طبيعي، لذلك فإن سمعتها غير الديمقراطية مبررة، ومع ذلك - والمؤهلات مهمة جدًا - ليست جميع الإمبراطوريات مفصلة من القماشة نفسها، بالتالي ينبغي من منطلقات الديمقراطية التمثيلية التمييز بين ثلاثة أنواع مختلفة من الإمبراطوريات؛ فعلى غرار الإمبراطورية السوفياتية في القرن العشرين، انطلقت إمبراطوريات بشكل صريح لسحق كل معارضة من خلال ممارسة التحكم المركزي على رعاياها: وجرى تزوير الأحزاب والانتخابات والبرلمانات لمصلحة السلطة الإمبراطورية الحاكمة. وكانت هناك في المقابل إمبراطوريات مثل التي حكمها العثمانيون، والتي جمعت بين قدر من التحكم المركزي مع مشاركة حقيقية في السلطة مع رعاياها، على سبيل المثال، من خلال عقد مجالس تمثيلية تُعرف باسم المشورات (meshwerets). كما أن الإمبراطورية البرتغالية أدارت نظامًا مشابهًا في غُوا [783] عبر مجالس القرى المحكومة محليًا (*communidades*). وتميزت الإمبراطورية النمساوية - المجرية المتعددة الإثنيات داخل أوروبا نفسها، بمقدار كبير من تفويض السلطة المترافق مع انتخابات ومؤسسات برلمانية. ثم كانت هناك الإمبراطوريات التي كان لها المفعول المتناقض كليًا - على الرغم من غزوها العنيف، وإدارتها المركزية، وجشعها وغرورها - كقابلات توليد لمؤسسات ديمقراطية جديدة.

من المؤكَد أن الإمبراطورية البريطانية كانت تنتمي بعض الوقت إلى هذه الفئة الأخيرة، ومعرفة سبب ذلك تتطلب فهم المرحلتين التي ارتقت عبرهما بريطانيا إلى الهيمنة الإمبراطورية. تمتد المرحلة الأولى من هزيمة [ملك فرنسا] لويس الرابع عشر إلى قيام الثورة الأميركية. وبلغت القوة البريطانية ذروتها في هذه المرحلة (1756-1763) عندما احتُلّت الهند وكندا معًا. لكن التفوقين البحري والتجاري ولّدا عداءً خارجيًا وثورة في المستعمرات، وكان على بريطانيا في حرب الاستقلال الأميركية (1775-1783) أن تقاتل ضد تحالف ضخم من القوى ضم الولايات المتحدة وفرنسا وهولندا وإسبانيا، فيما أعلن تحالف من قوى مثل السويد، والدانمارك والنمسا، الحياد العسكري. ازدادت عزلة بريطانيا باطراد وتحطمت إمبراطوريتها الأولى، وكان مصير الإمبراطورية أن يعاد بناؤها - كانت هذه المرحلة الثانية - من خلال تكتيكات متفوقة، وقوة بحرية، وكثير من الثقة الإمبراطورية في الصراع مع جيوش نابليون الديمقراطية. تبجح [رئيس وزراء بريطانيا وليام] بِت في العام 1802 قائلًا: «مهما يكن من عظمة فرنسا، فإن لدى بريطانيا مصدرًا يساوي أوروبا كلها ... قوة بحرية تساوي أوروبا كلها، وتجارة عظيمة كتلك التي لأوروبا كلها». وأضاف ضاحكًا: «و... لنكون سادة محترمين حقًا، علينا ديون بحجم ما على أوروبا كلها» [784]. كان المجهود الحربي ضد نابليون، في عيون بعض الإنكليز، صراع حياة أو موت لتحرير أوروبا بأسرها من طغيان الديمقراطية، كان النزاع في الحقيقة صراعًا هائلًا لتشكيل الإمبراطورية العالمية الأولى. وفي هذا الشأن، كتب توماس جيفرسون في العام 1807: «أمتان تمتلكان قوة فائضة،

تسعى إحداهما لهيمنة عالمية عبر البحار، وتسعى الأخرى للهيمنة عبر البر»[(785)]، وكان على حق في توقّعه أن تكون للانتصار البريطاني على الديمقراطيين الفرنسيين مفاعيل عالمية؛ إذ أثبت القرن التاسع عشر فعلًا أنه العصر الذهبي للتفوقين البحري والتجاري البريطانيين، حيث انتشر التصنيع ورأس المال ونماذج المؤسسات الثقافية والسياسية البريطانية في العالم كله، وحافظت البحرية البريطانية على نظام عالمي ابتدائي، في العالم أجمع تقريبًا، خارج القارة الأوروبية.

على غرار جميع الإمبراطوريات الأوروبية السابقة، سعت «حقبة السلام البريطاني» (*Pax Britannica*)[(786)] على الفور لبلوغ مرتبة العظمة، متجلببة بلبوس الجاذبية المسرفة للوحدة العالمية على أساس تفوقها الذاتي؛ ذلك أن الإمبراطوريات العظيمة عملت دومًا مع العقول الصغيرة بشكل جيد، ولم تكن هذه الإمبراطورية استثناءً؛ فـ [الإمبراطور الروماني المقدس] هنري الخامس (1081-1125) حلم بمسيحية موحدة في حملتها الصليبية ضد الأتراك. وكانت مبادئ الكاثوليكية العالمية موضع مناصرة شديدة من اتحاد دول (النمسا وإسبانيا وهولندا ونابولي وميلانو وبوهيميا والبرتغال وهنغاريا) مجتمعة في ظل سلالة هابسبورغ. وخاض [ملك السويد] غوستافوس أدولفوس (بين عامي 1611 و1632) المعارك، ودافع عن المناطق باسم البروتستانتية. أمّا نابليون، الذي قذفته حوادث الثورة الفرنسية إلى أوروبا وما بعدها، فأحيا، مجددًا، اللغة القديمة لتشجيع الديمقراطية، متوِّجًا نفسه - في السياق - باللقب القديم، أي لقب إمبراطور الفرنسيين.

مقارنةً بجميع هذه السرديات للقوة المهيمنة، مخرت الإمبراطورية البريطانية عباب العالم، وزرعت أقدامها تحت أعلام مزدانة بتعظيم مماثل وقيم أكثر غرورًا. كانت هناك ضوضاء التجاريين (mercantilist) المعنية بالعلاقة بين عدد السكان والثروة، والحاجة إلى تلافي ما تخشاه بريطانيا من تراجعٍ في عدد السكان. كان هناك أيضًا حديث الساسة الاقتصاديين عن الفوائد العالمية للسوق التجارية والتقدم المعرفي، والصلاحية المرجعية للمزايا المسيحية للحكم البريطاني، وأفضلية «العلمانية» على الخرافة، ونظريات النقائص البيولوجية لـ «الأعراق الدنيا» التي تخضع لوصايتها.

لم تكن فرضيات من هذا النوع مجرد تناقضات ذاتية، بل إنها انتصبت كزاوية قائمة في وجه مبادئ الحكم البرلماني - كما لاحظت شخصيات عامة في بريطانيا وعبر الإمبراطورية؛ فخُطب إدموند بيرك البرلمانية الشهيرة بشأن محاذير ما أسماه «الديمقراطية الجغرافية» - ممارسة الحكم وفق معايير مزدوجة تفترض على نحو خاطئ أن «بإمكان دولة حرة إبقاء دولة أخرى في العبودية»[(787)] - ضبطت اللحن ليس لأولئك الذين لم يتمنوا رؤية مساواة أعظم في مشاركة السلطة في الداخل فحسب، بل أيضًا للذين استنتجوا أن تشجيع الديمقراطية التمثيلية في الخارج يمكن أن يساعد قضية الديمقراطية التمثيلية

في الوطن. وبدا أنهم يبشرون بقاعدة جديدة مؤداها أنه كلما استطال المجال الحكومي، وَجَبَ أن تصبح وظائف الحكم وأشكاله في كل مكان أقل مركزية، ليكتسب رعايا السلطة بعض القدرة على التحكم في مصائرهم بأنفسهم. وقد انتقدت شخصيات مثل جيريمي بِنثام (1748-1832) بشكل علني سلوك المستعمرين الذين كانوا منهمكين في بناء مؤسسات استبدادية في أنحاء من الإمبراطورية، وحاول آخرون لسع جسم الإمبراطورية باتهامها بأنها كيان سياسي موبوء طبقيًا، أو «نظام شاسع من الفناء الخارجي لقضاء حاجات الطبقات العليا»، على حد القول المشهور لجيمس مِل. وكان هناك أيضًا الذين انحازوا إلى سكان الإمبراطورية الأصليين [(788)]، ثم كان هناك أولئك الذين تصرفوا من منطلق هذه الأفكار ومن خلال حقن كيان الإمبراطورية السياسي بلقاح الديمقراطية التمثيلية.

بدأ المسؤولون الحكوميون البريطانيون في خلال القرن التاسع عشر يميزون رسميًا بين ثلاثة أنواع من الحكومات الفرعية في الإمبراطورية، فكانت «الممتلكات الاستعمارية»، في نظرهم، تضم «مستعمرات التاج» التي يتحكم فيها التاج بالتشريعات، وتُسيَّر الشؤون الإدارية اليومية فيها عبر موظفين عموميين يتبعون مباشرة لـ [مقر الحكومة المركزية في] وستمنيستر. كانت هناك أيضًا مستعمرات ذات مؤسسات تمثيلية لكنها لم تتمتع بـ «حكم مسؤول»، لأن وستمنيستر احتفظت، على الرغم من عدم امتلاك التاج أكثر من حق النقض (الفيتو) على التشريعات، بالتحكم في الشؤون العامة في المستعمرة. أخيرًا، كانت هناك مستعمرات تنعم بوجود مؤسسات تمثيلية وحكم مسؤول، ولا تخضع إلا لحق الفيتو من التاج على التشريعات، مع تحكّم وستمنيستر في حكام المستعمرات فحسب.

أميركا الشمالية البريطانية

في هذه المجموعة الأخيرة من المستعمرات، كانت - بمعايير أيامنا هذه - الابتكارات المثيرة للإعجاب في مجال الديمقراطية التمثيلية. ولأسباب تتعلق بالسياسة والمال، أو بالمصادفة والمزاج، أُنجزت في الخارج أمور لم يكن ممكنًا إنجازها في الداخل، وكان ثمة دور قوي للقاعدة القائلة بحاجة المستعمرات البعيدة إلى التمتع بمقدار من الحكم الذاتي، أقله من أجل إدارة فعّالة.

انظروا إلى التطورات في مستعمرات أميركا الشمالية البريطانية، التي حولت نفسها لاحقًا إلى ما أصبح يُعرف باسم كندا؛ فعقب هزيمة فرنسا أمام بريطانيا، حُددت مقاطعة كيبيك [(789)] في العام 1763 بمرسوم كندي صدر عن جورج الثالث، وعيّن أول حاكم لها مع أوامر بعقد مجلس تشريعي عندما تسمح الأوضاع بذلك. هنا كان مربط الفرس، لأن الأكثرية الساحقة من السكان (حوالى 95 في المئة) كانت إمّا من الهنود (السكان الأصليين) وإمّا من

الكنديين الناطقين باللغة الفرنسية، وهذا ما سبب على الفور مشاحنات محلية. التمست السلطات الاستعمارية رأي لندن التي حكمت لمصلحة الناطقين بالفرنسية، ملاحِظة أن الذين خضعوا للاحتلال [في كيبيك] لا تسري عليهم معايير «عدم الأهلية، وعدم الشرعية، والعقوبات» التي تسري على الكاثوليك في الداخل [بريطانيا].

سُمح للكنديين الناطقين بالفرنسية، بموجب قانون كيبيك للعام 1774، بالعيش وفق القانون العرفي الفرنسي [790] الذي حل محل القانون الإنكليزي العام، وأعاد العمل بالنظام الأميري للملكية العقارية، وعزز عمومًا الميل الكندي الكبير إلى المبدأ الاستعماري الفرنسي القديم القائل: «كل شخص يتحدث باسم نفسه، ولا أحد باسم الجميع». ولم تكن أصالة هذه الترتيبات الاستعمارية - اعتماد ثنائية اللغة، والكيان السياسي الذي تهيمن عليه الكاثوليكية مع تقاليده القانونية - أقل جدارة بالملاحظة على الإطلاق.

أشّرت هذه التغييرات إلى ديمقراطية «متعددة الثقافات» (أصبحت لاحقًا خصوصية كندية)، وجرى تعزيزها بالقانون الدستوري للعام 1791، الذي غيّر اسم كيبيك إلى كندا السفلى (Lower Canada)، واعترف باختلافها، وأقر في الوقت نفسه (بسبب ضغط المستوطنين الناطقين بالإنكليزية) نظام ملكية موازيًا يعتمد الخطوط الإنكليزية العامة، وأيضًا - وهنا مفاجأة عظيمة لمراقبين كثرٍ - إنشاء مجلس تشريعي محلي. سمح ذلك في المقابل (في العام 1792) بإجراء انتخابات حرة خاضعة لشروط حق التصويت المبنية على الملكية العقارية، والتي سمحت بالتصويت لأي شخص من الذكور والإناث بلغ الحادية والعشرين من العمر - وينطق بالفرنسية أو الإنكليزية - إذا كان يملك حدًا أدنى من الأرض، أو يدفع بدل إيجار سنوي وغير مدان بخيانة أو بجريمة جدية. تمثلت النتيجة الإيجابية لذلك في أن المستأجرين ممن لا يملكون العقارات ويدفعون بدل إيجار سنوي قدره عشرة جنيهات - وهو مبلغ متواضع بقياس تلك الأيام - صاروا يتمتعون بحق التصويت، وكذلك النساء اللواتي يحُزْنَ المتطلبات العقارية أو الاستئجارية نفسها. وكان أمرًا طبيعيًا في مجتمع استيطاني، حيث كانت ملكية الأرض أو استئجارها شائعين، ولم يكن القانون الإنكليزي العام معمولًا به، أن تشارك أعداد كبيرة من النساء في التصويت أول مرة في أي مكان من الإمبراطورية البريطانية. ويروى أن رجلًا دخل مركز اقتراع ليدلي بصوته في مدينة ثْروا ريفيير في انتخابات العام 1820، حيث لاحظ أحد القضاة المحليين فيها أن «النساء يصوتن مثل الرجال من دون تمييز»، فتبلغ الرجل بعدم أهليته للتصويت لأنه وضع أملاكه باسم زوجته، وطُلب إليه وهو محمر الوجه أن يصطحب زوجته إلى مركز الاقتراع، كونها مؤهلة للتصويت [791].

في خلال القرن التاسع عشر، جرت في المنطقة كلها، وبدعم من السلطة الإمبراطورية، تجارب ريادية على نطاق واسع. وقادت المخاوفُ الجيوسياسية والجيوتجارية إلى تأسيس أصغر مجلس تشريعي في أميركا الشمالية

البريطانية، وبالتحديد في مستعمرة جزيرة فانكوفر [792]، التي صوت سكانها، وكان عددهم يزيد قليلًا على 40 رجلًا من عمال شركة «هدسون باي لتجارة الفرو» الأحرار، ولدى كلٍّ منهم ما لا يقل عن 20 هكتارًا في هذا الموقع، لانتخاب سبعة نواب في الانتخابات الأولى في العام 1856. على الجانب الآخر من القارة، حيث جرى التخلي عن الشرط العقاري لحق التصويت، سبق لنوفا سكوشا [793] قبل ذلك بسنتين أن أصبحت أول مستعمرة في أميركا الشمالية البريطانية تعتمد حق تصويت شبه شامل للرجال - من دون أي نأمة أو أنة من الثورة (الصورة (9-6)). واعتمد المجلس المحلي قانونًا يمنح جميع الرعايا البريطانيين الذين بلغوا الحادية والعشرين من العمر الحق في التصويت، شرط أن يكونوا قد أقاموا في المستعمرة خمس سنوات في الأقل. وكانت إحدى ميزات هذا القانون أنه تضمن قانونًا قديمًا يمنح حق التصويت أيضًا للأحرار الذين يملكون عقارات تنتج دخلًا لا يقل عن40 شلنًا في السنة. وكان لذلك مفعول ضمان ممارسة المهاجرين حديثًا من الأصل البريطاني للنفوذ السياسي - إذا كانوا من الملّاك - كانت الأعداد مهمة على هوامش الإمبراطورية، ما دامت تعود إلى الأصل الصح (من المفيد التذكير بأن قبل قرن بالضبط، عندما كانت بريطانيا وفرنسا في حالة حرب، أقدمت السلطات القلقة في مستعمرة نوفا سكوشا على حل مشكلة الولاء للإمبراطورية من خلال حرق منازل ومصادرة أراضي 10,000 من الأكاديين [794] الناطقين بالفرنسية، الذين جُمعوا كقطعان وشُحنوا بسفن لتوزيعهم كبذار فاسد بين المستعمرات الـ 13 وجزر الهند الغربية). تراجعت حكومة المستعمرة البحرية الصغيرة في نوفا سكوشا عن حق التصويت الحقيقي الشامل، ومنعت حق التصويت عن الهنود وكل من يتلقى مساعدات مالية حكومية.

الصورة (9-6)



مواطنون جدد: تجار من يارموث، نوفا سكوشا، 1855، بعد سنة على حصولهم على حق التصويت.

كانت تلك القيود بسيطة بمعايير ذلك الزمن، خصوصًا عندما وضعها في سياق إنجاز سياسي ابتدائي آخر في أميركا الشمالية البريطانية، حيث إن ذلك الإنجاز اتخذ شكل اتحاد كونفدرالي جديد تفاوض في شأنه المستعمرون أنفسهم، من دون استخدام العنف الثوري. وكانت الحوافز السياسية التي قادت إلى الاتحاد بين المستعمرات متنوعة، فراوحت من الدفاع العسكري الأفضل، والمعتقدات المحلية (والوستمنيسترية) بالحكم الذاتي، إلى تطوير نظام سكك حديد من الساحل الشرقي إلى الساحل الغربي بتكلفة مجدية. وكان من الأهمية أيضًا اقتناع لورد دورهام [(795)] بأن الاتحاد بين الأجزاء المختلفة من كندا سيؤدي معًا إلى تبديد مواصفاتها الفرنسية، والتأكيد، ضمن حدود الإمبراطورية البريطانية، أن كندا تختلف عن الولايات المتحدة. هذا المفعول المركّب لهذه الدوافع المختلفة والمتضاربة ترتب عليه إطلاق شرارة خداع ووعيد سياسيين شديدين، وهو ما استمر تسع سنوات، أي حتى العام 1873، حين وافق الناخبون في برنس إدوارد أيلند [(796)] أخيرًا على الانضمام إلى الكونفدرالية. وكان واضحًا أن الاتفاق الأساس، أي قانون أميركا الشمالية البريطانية، وليد حكومة مغلقة، وقد جرى تحديده في السر والتفاوض في شأنه في العلن، وجمع نوفا سكوشا ونيو برونزويك مع مقاطعة كندا. حصل الاتفاق، الذي كان في العموم من صنع سياسيين استعماريين ورجال أعمال مدعومين من مسؤولين ومتمولين نافذين في لندن، على المصادقة الملكية في 31 آذار/مارس 1867، وأكد رهانَ المحافظين من خلال جون ماكدونالد [(797)] وآخرين ممن يسمَّون آباء الكونفدرالية، من أن الدستور الجديد ممكن عبر جهدهم الذاتي، لا عبر وستمنيستر، وأن ذلك ممكن أيضًا من دون استشارة رعايا الإمبراطورية.

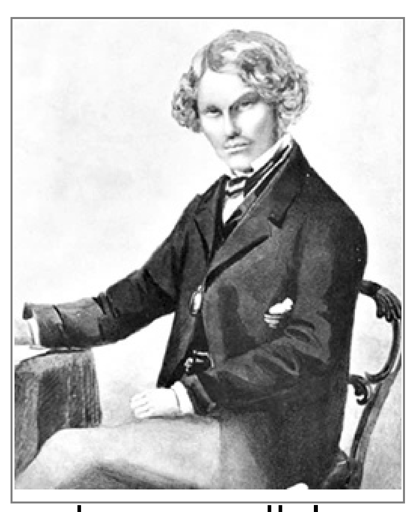
كان الآباء محقّين في النقطة الأولى ومخطئين في الثانية، وكانت أيامهم في تغيُّر، وكان المفاوضون مجبَرين على الإسراع في اللحاق بالمسار. ومع أن اعتماد دستور العام 1867 جرى بإيماءة، فإنه كانت لعملية الاتحاد مفاعيل دمقرطة أكيدة، وناقضت بالتأكيد القول المتكرر بأن لا ديمقراطية بُنيت ديمقراطيًا على الإطلاق. كانت هناك مشكلات جدية في نيو برونزويك (حيث جرت مواجهتان انتخابيتان حول القضية) وفي نوفا سكوشا، التي لم توافق على الانضمام إلى الكونفدرالية إلا بعدما عرضت عليها لندن سياسات تفضيلية في مجال التجارة والضرائب وصيد الأسماك. واستُشير الناخبون في المقاطعات المعزولة، نيوفاونلاند [(798)] (التي صوتت أغلبية كبيرة فيها ضد الانضمام إلى الكونفدرالية) وبريتيش كولومبيا وبرنس إدوارد أيلند اللتين كان سكانهما آخر من أقر الاتحاد الجديد، الذي كان الأول على الإطلاق وتصرف على أساس أنه كونفدرالية داخل الإمبراطورية البريطانية.

أرستقراطية بونيب المزعومة [(799)]

حصلت في أنحاء أخرى من الإمبراطورية أمور مدهشة بالمقدار نفسه، وكان من الصعب أن تبدو الأرض المسمّاة أستراليا المكان الذي سيجري تذكره لقاء هداياه للديمقراطية التمثيلية؛ فتأسيس أستراليا لم يجرِ باعتبارها دكتاتورية حكم عسكري على أناس بيض أقدموا هُم أنفسهم على تدمير حياة السكان الأصليين بعنف، بل باعتبارها أيضًا مجالًا حيويًا مقلوبًا رأسًا على عقب، وبالتأكيد مكانًا عجيبًا، كما وصفها تشارلز داروين في أثناء زيارته لها؛ قارة يستطيع فيها «كافر بكل شيء فوق منطقه أن يعلن على الملأ أنه ’كان هناك بالتأكيد خالقان مختلفان يعملان[(800)] «‘؛ فعلاوة على الاندهاش بالجرابيات [(801)] والإوز الأسود وأشجار الكينا التي تحتفظ بأوراقها ويتساقط لحاؤها موسميًا، كانت هناك منذ بدء الاستعمار الأول، بضع تهيؤات عن القوة الوطن الاستصلاحية: «إني لأرى روما ثانية تنهض من تحالف قطاع الطرق»، على حد قول الملازم جيمس توكي [(802)] في خلال رحلته الطويلة لنقل حمولة سفينة أخرى من المحكومين إلى مرفأ فيليب باي [(803)] ومدينة هوبارت [(804)] بين عامي 1803 و1804 ... و«إني لأراها تعطي القوانين للعالم، والصيغة الأفضل في السلاح والفنون، تنظر بتفوق فخور على الأمم الهمجية في النصف الشمالي من الكرة الأرضية» [(805)].

كانت آراء من هذا النوع في دكتاتورية عسكرية فتية نادرة ابتدائيًا، وتُعتبر في العادة متطرفة، مع أن حقيقة مختلفة تبدّت في خلال القرن، وبدأ الشعور القوي بالحريات الديمقراطية يتجذر. التقطت كلمات نشيد الزحف من أجل الديمقراطية (1901) (النص التجريبي الذي كتبه الشاعر الأسترالي المولد بيرسي ألدريدج غرينجر (1882-1961)) الأمل الشديد: عبّر النشيد، الذي كُتب في الأصل لتنشده جوقة من الرجال والنساء والأطفال يغنون ويصفرون على إيقاع خبطات أقدامهم، وهم يسيرون في الهواء الطلق، عن الاقتناع الجذري بأن القارة التي لوّحتها الشمس والمسمّاة [باللاتينية] *terra australis* (أرض الجنوب) يمكنها أن تقدم إلى العالم مساهمة مهمة، كان لهذا الذي فعلته لاحقًا كثير مما يتعلق بتوجه مضاد هيمن على المستعمرات الأولى، في نيوساوث ويلز [(806)] وفان ديمينز لاند [(807)]، خصوصًا قبل العام 1850: صعود طبقة عليا من ملّاك الأرض ذات ميول أرستقراطية، تعاملت مع الثورة الفرنسية بازدراء، وبذلت بالتالي جهدًا حازمًا لإعادة تكوين السلوكات والسلطات المتخيلة للأستقراطية البريطانية.

الصورة (10-6)



دانيال هنري ديناياهي، ابن المحكومين الإيرلنديين ونصير حق التصويت للرجال.

مثّلت العائلات التي تحمل أسماء فخمة، مثل ماك آرثر ووينتوُرث وفرانكلين وماكويري، دور المواكبة، فأصدرت القوانين وعملت على تنفيذها عبر قضاة من أفرادها، وأسست مدارس خاصة وكنائس وقفية، وتصرفت كرعاة وحكام للمستعمرات، وكان يحلو لأفرادها أن يشاركوا في ولائم مع سادة ذوي تفكير مماثل في الأندية، مثل نادي الاتحاد في هوبارت والأسترالي في سيدني. وفي الحقيقة، كانت أرستقراطية بونييب المزعومة هذه، على حد التعبير الساخر الذي صاغه الصحافي والسياسي المولود في سيدني دانيال هنري ديناياهي (1828-1865) (الصورة (6-10)) [(808)]، في الحقيقة طبقة من منتحلي الصفة، نظروا إلى أنفسهم كأنهم أفضل من المستعمرات الجنوبية الضالة، وتوهموا أن من حق الناس المتحدرين من نسب بريطاني طيب أن يحكموا كما يحكمون في أماكن أخرى، في إيرلندا ومنطقة الكاريبي والهند. كرهت الأرستقراطية المزعومة الدم الفاسد، واحتقرت السكان الأصليين والسجناء المستفيدين من العفو والمتشردين المتجولين ذوي الأصول الوضيعة، بمقدار كرهها واحتقارها المجرمين المدانين. كانت لديها شكوك حائمة حول مهاجرين كثر بلغوا سواحل أستراليا - «التفاح الفاسد» مثل المتعاطفين مع الميثاقيين [(809)]، والمنشقين الدينيين، الوطنيين الإيرلنديين، وجميع الذين كوتهم الليبرالية عبر الذكريات السيئة للحكم الطبقي والأخطاء التي لا يمكن التسامح حيالها في الوطن الأم. كانت الأرستقراطية المزعومة تشك على نحو مفهوم في مخيمات المتشاحنين من عمال مناجم الذهب التي لم توفر ثروات غير محدودة لحديثي النعمة فحسب، وإنما وفرتها أيضًا لمتمردين سياسيين، لذلك عمدت هذه الأرستقراطية المدعية، بدعم من حلفائها في الكهنوت وبعض التجار والمحامين والأطباء، في خلال خمسينيات القرن التاسع عشر، إلى تكريس سلطاتها ضد الرعاع من خلال صوغ دساتير جديدة تقوم على الملكية

العقارية - ليكون مصيرها الفشل بفرق ضئيل جدًا. ونتج من ذلك أن أستراليا، وعلى النقيض من المجتمعات الاستيطانية مثل الأرجنتين والأوروغواي، لم تطور قط نسخة من ديمقراطية الزعيم في الأرض السفلى [(810)] (down-under).

الحساب والديمقراطية

تبين أن هناك طرائق كثيرة لإيقاع البونييب في الفخ؛ ففي مستعمرة أستراليا الجنوبية، التي جرى استيطانها أول مرة في العام 1836، وصار اسمها لاحقًا «جنة المنشقين»، أخمد مستوطنون روح الأرستقراطية، معتبرين أنفسهم، كرجال ونساء، أنهم منصفون يهابون الله من طبقات محسّنة. كان هؤلاء، الذين أتوا من المنقلب الآخر من العالم، لغزو الأراضي الصحراوية ذات السواحل التي تتمتع أطرافها بفصول متوسطية، يعتقدون أنهم إنكليز أكثر من الإنكليز، ويمكنهم أن يحوّلوا خيباتهم في الوطن الأم وأوروبا القديمة إلى مجتمع وحكم جديدين، ونظام أفضل يمكنه أن يجلب الإنكليزية (Englishness) إلى ما هو أقرب إلى الكمال. آمنوا، وهُم المتحدرون من طبقات متوسطة، بأن الماضي فاسد، ونظروا إلى المستقبل بشغف. كانوا متحمسين للحريات المدنية والفرص الاجتماعية والمساواة بين جميع المذاهب المسيحية، بما فيها مذهب اللوثريين الناطقين باللغة الألمانية، الذين ساعدوهم في عبور المحيط. وآمنت هذه الطبقات الإنكليزية المتوسطة بأنها حرة ضمن القوانين التي تفرضها على نفسها، وبأنها محمية بمقتضيات القانون، وبأن لها الحق في برلمان منتخب، ومحاكمة أمام محلفين، وصحافة تضمن التداول الحر للرأي العام. وبناء على ذلك، شعر كثيرون منهم بالعار نتيجة سلبهم السكان الأصليين الذين أخضعوهم وإلحاق الخراب بأملاكهم.

كره هؤلاء الرجال والنساء الإنكليز - وهُم تجار ومصرفيون وصناعيون صغار وأصحاب مناجم وأطباء ومزارعون وملّاك وأصحاب متاجر وموظفون إداريون وحرفيون مستقلون - لغة الدم المميز لأنهم كانوا يؤمنون بالتقدم الذاتي من خلال العمل الدؤوب والانضباط الشخصي والنجاح عن جدارة. كانوا مدهوشين باكتشافات التاريخ الطبيعي والنجاح الآلي والتقنيات الجديدة لدورة المواسم الزراعية والطب وقوة البخار، فسعوا باعتبارهم من الطبقات المتوسطة إلى الثراء بدهاء، أو بغرور بائس مقنَّع بالثقة في النفس، لكن كثيرين منهم كانوا خيرين بالفطرة، يكرهون الأوضاع الاجتماعية التي تولّد الدعارة والإدمان والفقر المدقع والتشرد، ويشمئزون من نظام الإدانة القديم الذي لم يجرِ استخدامه عمدًا في أستراليا الجنوبية. كرهوا التنافس الدموي عبر الحدود في أوروبا القديمة، ورأوا نعمةً سياسية في عزلتهم الجغرافية وحمايتهم من بقية العالم بالمحيط الجنوبي العظيم والصحراء الداخلية الشاسعة. ولم يؤمنوا بأفضلية حق الملكية العقارية على حقوق الأشخاص، بل اعترضوا بقوة على حديث عائلات الطبقات العليا وقدرتها «الطبيعية» على تقدير مصالح المجتمع ككل. كان كثيرون منهم من دعاة المساواة المتحمسين، وكانوا يحفظون عن ظهر قلب، أو في الأقل، يعرفون المعنى المقصود من الملاحظات الشهيرة للورد هنري بروغهام (1778-1868)، الذي أُطلق اسمه على شارع من الشوارع

الرئيسة في عاصمة المستعمرة أديليد [(811)]. قال اللورد المفوّه، الذي كان يحتقر الطبقة الحاكمة وكان في عداد أصدقائه المقربين قادةٌ متطرفون أمثال وليام هازلت [(812)] واللورد بايرون، والذي كان له كمستشار دور بنّاء في إقرار قانون الإصلاح للعام 1832 وقانون معاداة الرق في العام التالي: «إذا جُلبت جميع الحصون والقصور والهكتارات الشاسعة إلى المزاد وبيعت بشراء (purchase) خمسين سنة، فإن السعر سيرتفع ليبلغ السقف إذا قورن بالغنى الواسع والصلب للطبقات المتوسطة، التي هي المخازن الأصيلة للمشاعر الإنكليزية الصادقة والعاقلة والرزينة» [(813)].

أقنع تعبير من هذا النوع المستوطنين في جنوب أستراليا بأن في مقدورهم تغيير العالم ليكون في مصلحتهم من خلال تجريب أساليب جديدة من الحكم. وكان بحثهم المبكر عن نظام نسبي أعظم - من أجل علاقة رياضية أقرب بين الأصوات وبين الممثلين المنتخبين - بمنزلة الهدية الأولى من جملة هدايا قدموها إلى عالم الديمقراطية التمثيلية.

أعقبت تأسيس المستعمرة بسرعة مناظراتٌ قوية بين المستوطنين دارت حول موضوع الحساب والديمقراطية، أو كيفية تمثيل الأفراد والمجموعات في مجالس برلمانية على نحو أفضل. استهدفت تلك المناظرات المبدأ الرئيس للديمقراطية التمثيلية، رجل واحد صوت واحد، وكانت النتيجة اقتناع كثيرين من المستعمرين بأن هذا المبدأ يعاني علة. ولكي نعرف السبب، دعونا نتوقف ونسترجع جنوب أستراليا للحظة، لنعرض للشكوى القديمة التي سُمعت أول مرة في القرن التاسع عشر في أوروبا، وهي أننا كبشر حوّلنا أنفسنا عبر الأجيال إلى كائنات من العمليات الحسابية إلى درجة أنه لا يمكننا، عمليًا، أن نفكر أو نتصرف بطريقة تختلف عن الآلة. كتب الفيلسوف الألماني المعادي للفلسفة فريدريك نيتشه (1844-1900): «ربما يعود أصل أخلاق الإنسانية إلى الإثارة الداخلية الهائلة التي استولت على الإنسان الأول، عندما اكتشف القياس والمقياس والمعايير والأوزان»، في الجيل نفسه الذي كان المستعمرون في جنوب أستراليا يتفكرون فيه بموضوع التمثيل. وظهرت المخاوف من الأثر السيئ الناجم عن اعتماد البشر الحساب في كتابات الفيلسوف المثير للجدل وتعاليمه في القرن العشرين مارتن هايدغر (1889-1976)، الذي أشار، ولم يكن حينذاك صديقًا للديمقراطية التمثيلية، إلى أن من اليونانيين القدماء من اعتقد بأن القدرة على التكلم مع آخرين كانت ميزة أساسية من الشرط الإنساني، وأن هذه القدرة على الكلام سمحت للبشر بأن يصبحوا كائنات من حساب (arithmein)؛ مخلوقات لديها القدرة على التفكر وتصميم الأشياء وإعادة تصميمها، بشرًا وحالات. كان هناك بالنسبة إلى هايدغر خطأ طبيعي في إرادة الإنسان هو اختزال الظواهر المعقدة إلى أسئلة أرقام. وكان يحلو له أن يقتبس شطرًا من الشعر العاطفي لفريدريك هولدرلين [(814)]: «هل هناك مقياس على وجه الأرض؟ لا يوجد شيء». أمّا الذين يعتقدون عكس

ذلك، فيقعون، على حد قول هايدغر، في خطأ أن العالم يتحدى بكل ما فيه إرادة القياس، ويعتقدون بشكل خاطئ أن الأفراد والجماعات والمؤسسات ومجتمعات بكاملها هي الشيء نفسه، أو يمكن أن تكون كذلك. والسعي إلى القياسية (standardisation) (كما يستنتج هايدغر) يتحدد في برنامج سياسي خفي: من خلال تحديد الناس والأشياء التي ليست متساوية كالشيء نفسه، بشكل متساو بما يكفي لاختزالها ومقارنتها وتقويمها، تلخص الإرادة القياسية الحياة إلى حسابات من أجل التحكم، ومن أجل إلغاء الاختلافات عنوة.
لم يكن هايدغر مَلاكًا؛ فوقع رفضه للقياسية في أحضان الخيبة السياسية، ودعم - لبعض الوقت - النازيين الذين توقع منهم (بحماقة) أن يحطموا قوالب القياس. مع ذلك، هناك اليوم من لا يزال يضطرب بفعل علاقة الحب بين الديمقراطية وعلم الحساب. أليست لديهم نقطة؟ ألا تعبد الديمقراطية الأرقام بشكل أعمى؟ تذكّروا القول اليوناني المأثور القديم: ينبغي تعليم الأوليغارشية الهندسة لأنها تُظهر النسب في عدم المساواة، بينما ينبغي في الديمقراطيات تشجيع علم الحساب لأنه يعلّم كيف تقام العلاقة مع المساواة. وتأملوا بضع ثوان المبادئ العملية العزيزة على الحقبة الديمقراطية: رجل واحد صوت واحد؛ فرجال القياس وحدهم يمكنهم التفكير على هذا النحو بالطبع، ألا يكشف هذا المبدأ المقدس ولعًا بالكَمّ: احتساب، حساب، ترقيم، محاسبة، الإيمان (المحفّز باستطلاعات الرأي وتوقع نتائج الانتخابات) بإمكان استبعاد الشك وعدم اليقين من العالم؟ بالتأكيد من خلال اعتماد هذه الروح الماورائية للحساب، أصيبت الديمقراطية بعدوى إرادة التساوي والسيادة والتحكم، والتي يراها الديمقراطيون خلاف ذلك، مقيتة.
رفض مستوطنو الطبقة المتوسطة في جنوب أستراليا استنتاجات من هذا النوع، فقدّموا في العام 1840، في العاصمة أديليد، وأول مرة في العالم، نظام تصويت جديدًا يقوم على مبدأ أن في إمكان الديمقراطية التمثيلية أن تسخّر للإنسان المقياس لغايات تختلف عن دحل بعض وجرفهم من قبل آخرين. لحظت تجربة أديليد أن مبدأ حكم الأكثرية صنع [وحشًا بشريًا] «فرانكنشتاين»، الإمكان الحقيقي للسيطرة على الحكم الناتج من «تتويج الأغلبية كذات سيادة، من خلال حق التصويت الشامل ومن دون ملك أو أسياد»، بحسب الكلمات التي استخدمها صاحب الأسهم في تجربة جنوب أستراليا، جون ستيوارت مِل [(815)]. وكان نظام التصويت الجديد في أديليد مصمَّمًا لوقف «فرانكنشتاين» في أرضه، وإعطاء صوت أكثر حرية لآراء الأقلية ومصالحها، ومتناغمًا مع حب المستعمرين للدقة الحسابية - وتعلقهم الشديد بالعدالة الديمقراطية.
لم تكن مصادفة أن يكون بين الداعمين الرئيسين لهذا المخطط رولاند هيل [(816)]، الذي اشتُهر لاحقًا بابتكار نظام بريدي حديث يعامل الرسائل كلها بالطريقة نفسها ما دامت تحمل طابعًا بقيمة سنت واحد. تداخل نظام رسالة واحدة طابع واحد مع المفهوم السياسي الجديد رجل واحد صوت واحد، وما

يترتب على ذلك من حق كل شخص في أن يكون مختلفًا. كان هيل بعض الوقت أمين سر اللجنة الاستعارية لمقاطعة جنوب أستراليا، وعلى معرفة تمامًا بمبدأ وجوب أن يكون التمثيل متناسبًا مع آراء أعضاء مختلفين في كيان، وهو المبدأ الذي سبق تطبيقه مبكرًا في العام 1821، في جمعية التقدم الأدبي والعلمي في برمنغهام، والتي كان هيل ووالده توماس رايت هيل عضوين بارزين فيها [(817)].

نجح السكان البالغون في أديليد، وعددهم 2000 من الرجال والنساء، في تأسيس حكومتهم بدعم من هيل ومن خلال تقديم عريضة (باسم «حقوقهم وامتيازاتهم») إلى السلطات الإستعمارية، فتأسس أول حكم محلي في أستراليا في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1840، من خلال انتخاب أول عمدة هو جيمس هيرتل فيشر، وثلاثة نواب له، و15 عضوًا في المجلس المحلي. لم يكن انتخاب الحكومة المحلية من المكلَّفين (دافعي الضرائب)، باستخدام شكل مبسط من التمثيل النسبي، الأول في أستراليا فحسب، بل كان الأول في العالم أجمع. والتجربة هذه ناقضت، بشكل صريح، الاعتقاد الواسع الانتشار في بعض أنحاء أوروبا القديمة بأن الديمقراطية التمثيلية يمكن أن تكون احتفاء بالوحدة الشعبية، وإلا سيكون مآلها التدهور إلى تقليد شعبي مغفّل من ناخبين يتصرفون كنعاج ضالة عرضة لذئاب السياسة، مثل الكهنة والديماغوجيين [(818)]. وكانت تجربة أستراليا الجنوبية مدفوعة بالرغبة في إطلاق الآراء المتنوعة وطرائق الحياة المختلفة من الأسر داخل وجهات النظر الرتيبة لديمقراطية تمثيلية تقوم على نوع من وحدة لـ «الشعب» غير متمايزة. وكان الناخبون في أديليد (ليس معروفًا إن كانت بينهم نساء) مدعوين لتشكيل أنفسهم في «ملتقيات انتخابية» أو «أنصبة» على عدد المناصب الشاغرة. وأعلن ملتقيان انتخابيان من هذا النوع عن نفسيهما؛ فأعلنت المجموعة الأولى من دافعي الضرائب دعمها للسيد وليام سيندن، وفي الوقت نفسه انتخبت مجموعة من العمال بالإجماع وكيلها عضوًا في المجلس المحلي، وانتُخب الاثنان معًا على نحو صحيح. أمّا المرشحون لبقية المقاعد، فانتُخبوا عبر طريقة تصويت الكتل، ودُعي كل ناخب لم يسبق له أن شارك في الانتخاب عبر النصاب، للتصويت لأي مرشح يفضلونه. وكان التصويت لأكثر من مرشح مسموحًا به، وأُعلن فوز المرشحين الذين حصلوا على أعلى نسبة من الأصوات.

تحت صليب الجنوب [(819)]

أعطى مستعمرو جنوب أستراليا الذين تمكنوا [من تسيير شؤونهم] من دون الأرستقراطية، لاحقًا، هدايا أخرى لعالم الديمقراطية التمثيلية، بما فيها إقرار الدستور من خلال استخدام النسخة الريادية من الاقتراع السري؛ حق النساء في التصويت الشامل؛ دعم الحق في التصويت للسكان الأصليين، والاعتماد

الفعّال لاتحاد جديد يقوم على الحق في التصويت الشامل الذي أدى (في العام 1904) إلى انتخاب أول حكومة عمالية وطنية في العالم، بقيادة جون كريستين واتسون [(820)] التشيلي المولد.

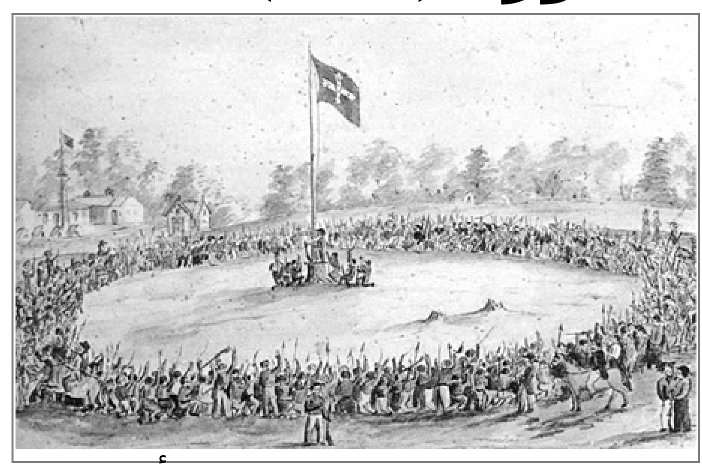
تعرضت غطرسة أرستقراطيي البونييب في المستعمرات الأسترالية الأخرى للنسف والتدمير عبر الاحتجاجات الشعبية، ومثّلت مستعمرة عمال مناجم الذهب في بالارات الفيكتورية نقطة مضيئة في ذلك؛ ففي وقت مبكر من خمسينيات القرن التاسع عشر، طفح كيل عمال المناجم المشعثي الشعور وذوي الأيدي الخشنة من التكلفة الإجبارية المرتفعة لرخص المناجم (كان عليهم دفع الرسوم، سواء اكتُشف الذهب أم لم يُكتشف). وعلى غرار الثوار الأوائل في البلدان المنخفضة والمستعمرات الأميركية، كره عمال المناجم انعدام تمثيلهم السياسي، وكان بعضهم يشعر (على حد قول الاسكتلندي المتحمس توم كنيدي) بأنهم كانوا يتعاملون مع «أسمال الحكومة البريطانية وخِرقها البالية» التي تتشبث بالسلطة بأساليب بلطجية، مثل «ضريبة الرخص الدموية» وعادة الشرطة المحلية في تقييد عمال المناجم غير المرخص لهم إلى أشجار الكينا [(821)].

في تشرين الثاني/نوفمبر 1854، وفي موقع يدعى بيكيري هيل، صوّت لقاء صاخب ضم 10 آلاف من عمال المناجم بالإجماع على تشكيل رابطة إصلاح بالارات، ودعا القانون الأساس للرابطة إلى قيام «حكم صادق» و«قوانين سليمة». ورددت مطالب الرابطة صدى العمال الميثاقيين في بريطانيا، وهذا ليس مفاجئًا لأن أمين سر الرابطة جون ب. هَمْفري كان ينتمي إلى الميثاقيين قبل هجرته من ويلز. وذهب قانون رابطة عمال المناجم الأساس إلى القول إن «الشعب هو المصدر الشرعي الوحيد للسلطة السياسية»، وأضاف أن «الضريبة من دون تمثيل طغيان» لأن «الحق غير القابل للتصرف لكل مواطن أن يكون صوت في صوغ القوانين التي يُدعى إلى التقيد بها». وطالب قانون الرابطة بخمسة إصلاحات سياسية: حق التصويت الشامل للرجال؛ إلغاء شرط الملكية العقارية التأهيلي عن أعضاء المجلس التشريعي في المستعمرات؛ تخصيص رواتب لأعضاء البرلمان؛ مدة ولاية قصيرة للبرلمان؛ «تمثيل كامل وعادل».

انطلق عمال المناجم بسرعة في طريق تصادم مع السلطات الاستعمارية، التي كانت تستعد لرحلة صيد الثعالب، على طريقة الأسياد الإنكليز، وكاد الدم يغمر تراب الصيف في المستعمرة. فقررت السلطات سرًا اعتماد الحكم بالمدفعية، وما كان من عمال المناجم الذين شعروا بأنهم سيتعرضون لمذبحة، إلا أن عمدوا في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1845 إلى بناء سور من الألواح الخشب على سفوح بيكيري هيل، في منجم ذهب اسمه يوريكا (الصورة (6-11)). وقبيل غروب اليوم التالي، وتحت علم صنعوه حديثًا بأنفسهم، يتوسطه الصليب الجنوبي، وهو رسم صليب مستطيل يميل لونه

إلى البياض ومحاط بخمس نجوم يميل لونها إلى البياض، على راية زرقاء غامقة، ركع عمال المناجم ورددوا قسَمًا، كأنهم رهبان يحملون على أكتافهم ثقل العالم كله: «نقسم بالصليب الجنوبي أن نقف بصدق مع بعضنا بعضًا، وأن نقاتل دفاعًا

الصورة (6-11)



عمال المناجم يقسمون اليمين أمام العلم الجمهوري - الصليب الجنوبي، يوريكا، في فيكتوريا، كانون الأول/ديسمبر 1854. عن لوحة مائية بريشة تشارلز دوديات.

عن حقوقنا وحريتنا». أمّا القوات الحكومية التي كان أفرادها (نحو 300 جندي) يرتدون قمصانًا حمرًا قرمزية ويعتمرون خوذًا بيضًا، فإنها لم تُظهر أي قدر من الرحمة. وقبيل فجر اليوم التالي، اقتحمت السور في خلال عشر دقائق، ومزقت صليب الجنوب ثم حرقته. وأسفر الصدام عن سقوط خمسة جنود و24 من العمال الديمقراطيين، وإصابة حوالى 20 آخرين بجروح، واعتقال أعداد أكبر من ذوي القلوب المحطمة.

كان مستوى العنف تافهًا بالمقاييس الأوروبية، ومع ذلك لم يألُ نائب الحاكم السير تشارلز هوثام جهدًا لإحالة المسألة إلى الملفات المنسية، عبر شكر قوات جلالة الملكة على وضع حد لحكم الغوغاء الذي نشره «غرباء في أوساطهم». وبدا العمال الديمقراطيون ومناصروهم في حالة يأس في ظل مذكرات التوقيف الصادرة بحقهم، بتهم استخدام لغة «خيانية وتحريضية»، وتحريض «الرجال على حمل السلاح، من أجل خوض حرب ضد صاحبة السيادة سيدتنا الملكة». أما الأمر الذي لم يتوقعه أحد، فهو كيف أرعبت حوادث سور يوريكا السلطات الاستعمارية في لندن وملبورن بعمق، إلى درجة أن تلك السلطات اضطرت إلى تقديم تنازلات كانت لها مفاعيل إيجابية وطويلة الأمد.

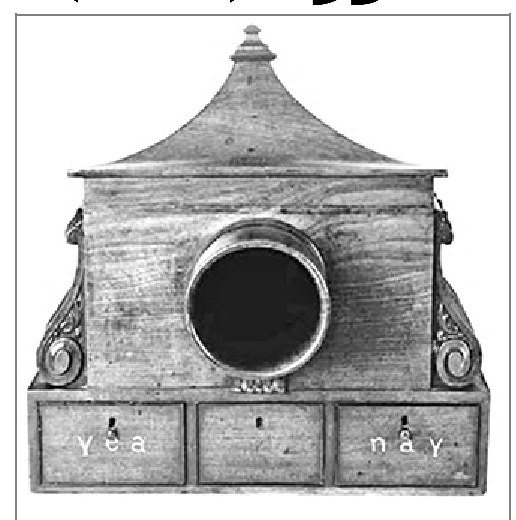
في خلال عام من الانتفاضة، برّأ المحلفون في ملبورن عمال المناجم الـ 13 الذين حوكموا بتهمة الخيانة، وأوصت لجنة ملكية بإلغاء نظام رخص المناجم المقيت، فيما كان لاعتماد حق عمال المناجم الجديد، الذي يكلف جنيهًا واحدًا في السنة (كان الترخيص القديم يكلف جنيهًا واحدًا في الشهر) مفعول منح حق التصويت الشامل عمليًا لجميع الرجال البالغين في المستعمرة. وحصلت مقاطعة بالارات على حق انتخاب عضوين للمجلس التشريعي في المستعمرة. وهكذا، بإيمان المتسول، انتُخب اثنان من الثوار - بيتر لالور وجون ب. هَمْفري - من دون أي معارضة.

الاقتراع الأسترالي

لم تقف المفاعيل الجذرية غير المتوقعة عند هذا الحد، بل من الممكن القول إن النتيجة الأهم التي أسفرت عن الدم المراق تحت صليب الجنوب تمثّلت في الدفع الذي أعطته لاعتماد الابتكار البسيط، لكن المهم عالميًا، والذي حظي سريعًا بمباركة المكتب الاستعماري في لندن: نمط جديد من الاقتراع السري سرعان ما أصبح يطلَق عليه في الولايات المتحدة وبقية أرجاء العالم اسم «اقتراع فيكتوريا»، أو «الاقتراع الأسترالي» [822].

حصل التحول من إطلاق رصاص البنادق إلى صناديق الاقتراع على هذا النحو تقريبًا: في وقت مبكر من العام 1856، ومباشرة قبل إرسال الدستور الجديد الذي يسمح بالحكم الذاتي، من لندن، وافق المجلس التشريعي في فيكتوريا على طريقة جديدة من طرائق التصويت، تعززت ربما، من خلال خطوات شبيهة في ولايتي تاسمانيا وجنوب أستراليا المجاورتين. كان الإجراء عبارة عن طريقة جديدة تمامًا من الاقتراع السري تتلاءم مع شروط الديمقراطية التمثيلية في أستراليا، وكان مبدأ الاقتراع السري في قيد الممارسة في الوطن الأم، في بريطانيا كما في أنحاء أخرى، في أندية الرجال، وفي الجمعيات العلمية والمؤسسات التطوعية، بما فيها مراكز الإيواء والإصلاحيات (الصورة (6-12)). كان هذا المبدأ على لائحة مطالب الميثاقيين الأساسية، وتحدث كبير مناصري الديمقراطية الأثينية جورج غروت دفاعًا عنه في مجلس العموم. وكانت هناك أيضًا أنواع من الاقتراع السري - قيام الناخبين بحمل ورقة إلى مركز الاقتراع تحمل في طياتها نيتهم التصويتية، وتعطى لهم عادة من أحد المرشحين، وتكون أحيانًا داخل مغلف - موجودة بالفعل، على سبيل المثال في مستعمرة نيو برونزويك الكندية، وفي الولايتين الأميركيتين، نيويورك وماساتشوستس [823]. وليس هناك شك أيضًا في أن لطريقة الإدلاء بالصوت من دون معرفة الآخرين نيات المقترع جذورًا أقدم كثيرًا، يمكن تتبّعها إلى العصور الأولى من الديمقراطية المجلسية، على سبيل المثال في التقليد اليوناني في إخفاء كرة الاقتراع المصنوعة من الطين أو النحاس في راحة الكف، وفي

الصورة (6-12)



صندوق اقتراع يعود إلى وقت مبكر من القرن التاسع عشر، جرى استخدامه في انتخابات مجلس أمناء المأوى الإصلاحي ذي الإدارة الخاصة في أبرشية فوردن، مونتغمريشاير، في ويلز.

سلسلة قوانين الاقتراع التي أُقرت في النصف الثاني من القرن الثاني، وجعلت التصويت سريًا في جميع المجالس في المرحلة المتأخرة من الجمهورية الرومانية (الصورة (6-13)).

كان نمط الاقتراع السري الذي نشأ في جنوب أستراليا مختلفًا، وكان يستند إلى مجموعة غير عادية من الأصدقاء، تتراوح بين عمال سليطي الألسنة يهددون بالثورة ومثقفين ليبراليين يتمتعون بلباقة في التحدّث، ومحامين متطرفين، من بينهم هنري صامويل تشابمان (1803-1881)، الذي أمضى بعض الوقت في منصب سكرتير استعماري في تاسمانيا قبل أن ينتقل إلى ملبورن، حيث تولى كمحامٍ مرموق الدفاع عن ثوار يوريكا، والتمس بنجاح العفو عنهم، وصاغ في وقت مبكر من العام 1856 التشريع الذي أقر الاقتراع السري في فيكتوريا. كان عمال المناجم الحاصلين حديثًا على حق الاقتراع وراء مقترحات تشابمان كليًا، وكذلك كان العمال والمياومون الخائفون من أن يكونوا عرضة للرشوة أو مكرهين على التصويت بشكل محدد من أرباب عملهم. وكذلك كانت أيضًا، وبشكل مثير للاستغراب، أجزاء من أرستقراطية البونييب والطبقة المتوسطة، والتي كانت على طريقتها تخشى من أن حلول حق الانتخاب الشامل للرجال يمكن أن يؤدي إلى إكراه من الأسفل، من «الشعب» المتطفل على حياتهم الخاصة عبر المطالبة بمعرفة الكيفية التي صوتت بها.

كان الدعم قويًا أيضًا بين عامة الناس، مثل المسيحيين دعاة الامتناع

الصورة (6-13)



مشهد تصويت، كما يظهر على قطعة نقدية أصدرها ليسينيوس نيرفا في الوقت الذي أصبح كبير القضاة في روما حوالى العام 114 ق. م، يقف مقترع واحد إلى يسار عتبة (pons) (أو جسر مخصص للتصويت، مصمم لجعل عملية التصويت فعلًا علنيًا، في الوقت الذي يحفظ سرية اختيار المواطن المقترع)، وهو يتسلم كرة الاقتراع من موظف عاري الصدر إلى الأسفل. وإلى اليمين، مقترع آخر يضع كرة الاقتراع في الظرف (cista)، أو في جرة الاقتراع.

عن شرب الخمر، الذين لم يكونوا يشعرون بالغثيان الشديد من المنافسات الانتخابية الصاخبة والمزوّرة التي تستخدم ما يسمى نظام «التصويت المفتوح» فحسب، بل كانوا يعتقدون أن فعل التصويت ينبغي أن يكون أشبه بفعل الصلاة، حيث يقف المرء وحيدًا مع ضميره أمام الله.

كان لدى معادي شرب الخمر وجهة نظر، وكانت المنافسات الانتخابية في كل مكان في عالم الديمقراطية التمثيلية الناشئة، وإلى حين اعتماد الاقتراع الأسترالي، عبارة عن صراعات محمومة على السلطة، تجري في وضح النهار بين أشخاص صاخبين غالبًا ما كانوا مخمورين. كان ذلك هو الموضوع في الرسوم والنقوش الساخرة عن «التسالي الانتخابية» التي وضعها الفنانون البريطانيون في القرن الثامن عشر أمثال وليام هوغارث وتوماس رولاندسون (الصورة (6-14)). وبما أن الأمور كانت تجري في العلن ومن طريق التهديد، والإيماء، والغمز، والوشوشات الصينية [(824)]، يكون لدى المرشحين خلال يوم

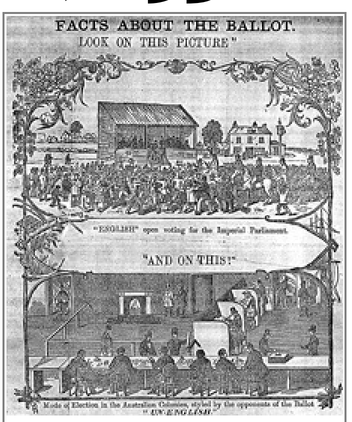
الصورة (6-14)



الاقتراع، رسم لتوماس رولاندسون، 1780.

التصويت فكرة جيدة عن اتجاهات الأصوات؛ وكما رأينا سابقًا في أميركا الإسبانية، كانت النتائج في العادة معروفة سلفًا قبل أيام أو أسابيع من صدورها. وعندما تكون النتائج متقاربة، ينطلق المرشحون وأنصارهم ببساطة لقنص الناخبين وتصيّدهم، مستقلين العربات ووسائل النقل بحثًا عنهم، كان استقطاب الناخبين بالطعام والشراب وسيلة مفضَّلة، لكن «تدهور التقليد القديم للجولات الشخصية على البيوت من باب إلى باب في مدننا، إلى زيارة الحانات و'محال البقالة'»، كما جاء في تقرير كتبه هنري جورج (1839-1897)، الاقتصادي السياسي الأميركي المشهور بسبب كتابه الأكثر مبيعًا Progress and Poverty (التقدم والفقر) الصادر في العام 1879. ويضيف: «المتوقع من المرشح أن يزور كل حانة في دائرته، وأن يقدم بطاقة تعريفه الشخصية، وأن يترك على البار عشرة دولارات أو عشرين دولارًا من دون أن يسترد أي بقية منها، بينما يُدعى جميع الموجودين في المكان إلى طلب كأس من الخمر. وفي بعض الأماكن، كان التقليد يتطلب منه أن يشتري برميلًا من الجعة» [(825)]، وكان من المعتاد أيضًا اتّباع تكتيك تزويدهم بالأوراق الانتخابية - كان يمكن استخدام أي قصاصة من الورق - وكتابة أسماء المرشحين عليها، خصوصًا إذا كانوا أميين أو سكارى ومهملين إلى درجة أنهم لا يقوون على توقيع أسمائهم إلى جانب أسماء مرشحهم المفضل. وكان تقليد إيصال الناخب إلى مقر الاقتراع وهو يحمل ورقة التصويت بيده ليسلمها إلى المفوض المسؤول عن استلامها، وهو نفسه ليس فوق الرشوة بزجاجة خمر، أمرًا شائعًا على نطاق واسع أيضًا. وكان الناخب أقل من كائن عاقل منه ضحيةً قيّمة.

الصورة (6-15)



ملصق صادر عن جمعية تشجيع اعتماد التصويت عبر الاقتراع، مانشيستر، 1866.

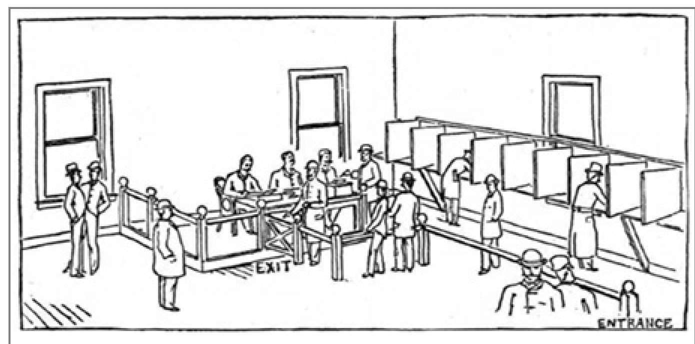
وضع الاقتراع الأسترالي حدًا لمعظم هذه السخافات، كما أفادت التقارير المعاصرة والمقدمات المصوّرة (التي قلبت بفخر صورة المستعمرات

الأسترالية من مجاهل غير متمدنة) بشكل واضح (الصورة (15-6) [(826)]. كانت هذه الطرائق بسيطة في التصميم والهدف - وسهلة الانتقال إلى أنحاء أخرى من العالم، حيث أصبحت اليوم مألوفة لملايين من الناس في العالم. ومع إعلان إجراء الانتخابات، تصبح الحكومة وموظفوها مسؤولين عن طباعة اللوائح الانتخابية وتوزيعها مع الصناديق الانتخابية بسرعة سيرًا على الأقدام أو ركوبًا على ظهور الحمير والجمال والخيل، وفي العربات. وجرى تخصيص شبكات من مراكز التصويت في كل دائرة انتخابية من أجل الهدف المزدوج، وهو منح الناخبين فرصة أسهل للوصول إلى مراكز الاقتراع، وجعل تقديم الرشوة المنظمة أمرًا غير سهل. وكان عدد مراكز الاقتراع مرتبطًا بالتناسب مع حجم الدائرة الإنتخابية، فصارت تلك المراكز في ولاية جنوب أستراليا، بحكم القانون اعتبارًا من العام 1856، على المسافة الأقصر من أماكن السكن العامة (من أجل ثني الناخبين المخمورين والمرتشين من الوقوع في أحضان شياطين السياسة). وكانت مواعيد فتح مراكز الاقتراع وإغلاقها محددة مسبقًا وبصرامة، وكانت عادة بين الثامنة صباحًا والسادسة مساءً. (اختير يوم السبت في النهاية يوم اقتراع في جنوب أستراليا من أجل إتاحة الراحة القصوى للناخبين الذين يعملون بدوام كامل). وكانت الإشارات التي تدل على مقار الاقتراع تنتشر في الأحياء لإرشاد المواطنين إلى مقصدهم. يقوم رجل شرطة قبل الساعة المحددة لبدء التصويت بفتح أبواب مركز الاقتراع ومعه زميل واحد أو زميلان، مزوَّدين بهراوات وأصفاد. وتجري مرافقة الناخبين لدى وصولهم، كل واحد بمفرده، إلى طاولة عليها لوائح شطب تحمل أسماءهم في عداد الناخبين، سبق أن أعدّها مسؤولو الانتخابات، بمساعدة موظفي البريد وأفراد الشرطة من المشاة والخيالة، الذين عليهم أحيانًا اجتياز مئات الأميال عبر الأراضي الشاسعة للمناطق النائية. وكان إعداد لوائح الشطب الانتخابية عبر التدقيق المفصَّل من بيت إلى بيت في بيئة سكانية شديدة التنقل، أمرًا حيويًا جدًا من أجل نجاح الاقتراع الأسترالي الجديد. وأجريت التجارب الرئيسة في هذا الميدان في ولاية جنوب أستراليا المجاورة لفيكتوريا، والتي كان لديها أول موظفين انتخابيين يتلقون رواتب في العالم (اعتبارًا من العام 1858)، واعتمدت نظامًا من التسجيل المتواصل للناخبين (بدل مرة واحدة في السنة أو عشية الانتخابات)، وعيّنت أول مفوض أعلى للانتخابات، ولم يكن اسم منصبه كذلك، في فجر عصر الديمقراطية التمثيلية، وهو وليام روبنسون بوثبي [(827)].

كان للاقتراع الأسترالي مزايا مهمة أخرى، منها أنه كان على كل ناخب (كان الناخبون من الذكور فحسب قرابة أربعة عقود أخرى) أن يذكر اسمه الكامل، ثم يتسلم بعناية ورقة اقتراع مطبوعة، تحمل على أحد وجهيها أسماء جميع المرشحين، منسقة بشكل هرمي وواردة وفق الترتيب الأبجدي. ولم يكن يُسمَح بأن يُكتب علىِ أي مساحة فارغة من الورقة أي رسالة أو شتائم، وإلا

اعتُبر التصويت باطلًا. وكانت ورقة الاقتراع في فيكتوريا تحتوي على رقم الناخب في اللائحة الانتخابية التي كانت تتضمن سجلًا بأسماء جميع المؤهلين للتصويت (اعتُبر أسلوب الترقيم في تاسمانيا وجنوب أستراليا انتهاكًا لمبدأ السرية، وأُلغي استخدامه لأسباب مفهومة). وكان هناك قرب مدخل مركز الاقتراع حجرات صغيرة أو أكشاك، مجهزة في بعض الأحيان بستائر يمكن إغلاقها بما يتيح مجالًا خاصًا لممارسة الفعل الأكثر عمومية: الوقوف على انفراد، لتعليم ورقة الاقتراع بقلم رصاص (الصورة (6-16). وكانت ورقة الاقتراع سهلة الاستخدام تمامًا للذين يجيدون القراءة ولا يجيدون الكتابة، وكان يمكن الناخبين الأميين أو ذوي النظر الضعيف أن يطلبوا مساعدة من أحد المسؤولين في مركز الاقتراع. وكان يُطلب إلى الناخبين في حالة فيكتوريا أن يضعوا خطًا لشطب أسماء المرشحين الذين لا ينوون التصويت لهم. وسرعان

الصورة (6-16)



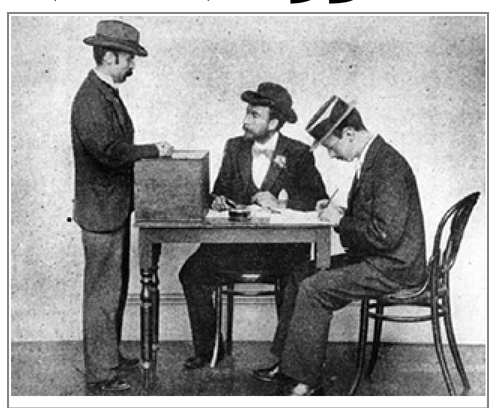
رسم لترتيبات الاقتراع المنظم بموجب نظام الاقتراع الأسترالي، فيكتوريا، 1889.

ما تبين أن هذا الإجراء ربما يكون محيّرًا للناخبين، بالتالي طُلب من الناخبين في ولاية جنوب أستراليا، وأول مرة في العالم، أن يضعوا إشارة في المربع الموازي لاسم المرشح أو المرشحين الذين يدعمونهم - أن يضعوا ثقبًا في ورقة الاقتراع (punch out a chad)، كما صار الأميركيون يقولون لاحقًا.

ثم تأتي الخطوة النهائية في لحظة الحساب، اللحظة التي يُسقط فيها الناخبون ورقة الاقتراع المعلّمة والمطوية في صندوق مستطيل مغلق بقفل تحت نظر [مفوض الانتخابات الإقليمي] رئيس مركز الاقتراع ومساعده، وربما موظف انتخاب وعدد من المراقبين المنتدبين من المرشحين المتنافسين (الصورة (6-17)). وكان الاقتراع الأسترالي مصمَّمًا لضمان صوت واحد لرجل واحد لا أكثر، لكن باعتبار أن الذين يفرزون الأصوات يحددون من يربح في الانتخابات، وضع النظام الجديد ترتيبات صارمة من أجل ذلك؛ فحالما ينتهي التصويت، وتُقفل أبواب مركز الاقتراع الرئيس والمراكز الأخرى في الدائرة،

يفتح رئيس المركز صناديق الاقتراع (بما فيها تلك الواردة من المراكز الأخرى في الدائرة)، ويبدأ العمل على تعداد الأصوات، بمساعدة معاونيه، وفي حضور المراقبين. ثم يعلن فوز المرشح الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات المجموعة من مراكز الاقتراع في الدائرة. وحين تُعلَن النتائج، يقوم مفوض الانتخابات بجمع أوراق الاقتراع ويرسلها في مغلف مختوم إلى نقطة مركزية، تكون عادة أمانة سر المجلس التشريعي التي تحتفظ بها وقتًا محددًا، للنظر في الطعون أو الاعتراضات على النتائج، ثم يتم التخلص منها من طريق الحرق عادة.

الصورة (6-17)



الإدلاء بصوت في الاستفتاء على الاتحاد الأسترالي، باستخدام طريقة الاقتراع الأسترالي، 1898.

لم يكن عصر تقنيات الاتصالات التي تختصر الزمان والمكان قد حل بعد، واستمر التأخير والحوادث الطارئة يسببان عللًا للنظام الذي لم يكن مثاليًا في أي حال، فالاقتراع الأسترالي كان يميّز ضد الناخبين الأميين العميان [(828)]، وافتُرض في بعض الأحيان، وعلى نحو ساذج، أن وجود رقابة عامة على فرز الأصوات من مفوضي الانتخابات ومعاونيهم، يحول دون فساد بعض مفوضي الانتخابات، ولجوئهم، على سبيل المثال، إلى استخدام صناديق اقتراع مزيفة القعر؛ فالتزوير والاحتيال بين الناخبين استمرا بالتأكيد، وأثني على براعة بعضهم في هذا الشأن، حين كان يُستعان بما كان يسمّى «خدعة تاسمانيا»، وكانت تقوم على رشوة بعض الناخبين لإسقاط ورقة فارغة في صندوق الاقتراع وجلب ورقة اقتراع الخاصة بهم غير معلّمة، فيعلّمها دافعو الرشوة ويرسلونها مع مرتش آخر ليضعها في الصندوق ويجلب ورقة الاقتراع الخاصة به من دون تعليم، لتستمر دورة التزوير.

ساعد نظام الاقتراع المبتكَر في تاسمانيا وفيكتوريا، على الرغم من سقطات من هذا النوع، في وضع حد لخدع كثيرة قذرة. وكان السكان المحليون فخورين بابتكارهم، الذي رحّب به كثيرون باعتباره «نجاحًا باهرًا»، كوسيلة

لزيادة نفوذ الناخبين، بالتالي علاجًا للـ «الطائفة، والمنزلة، والخوف من استفزاز الذين هم أعلى في السلّم الاجتماعي» [(829)]، وأعطى زخمًا لنمو أحزاب منظمة تعمل كالآلة مكرسة لتحفيز التصويت. كما أنه أضاف إلى الضغوط المتزايدة لمنح النساء الحق في التصويت، وتشجيعهن على المشاركة بلا خوف في نشاط يجري في الداخل، بعدما أصبحت المنافسات الثملة والعنيفة التي تجري في الهواء الطلق شيئًا من الماضي [(830)]. ولم يكن مفاجئًا أن يجري اعتماد النظام الجديد في المستعمرات الأسترالية الأخرى، بدءًا من ولاية جنوب أستراليا، المستعمرة الوحيدة التي أجرت انتخابات لتقرير دستورها. وجرى استنساخ الاقتراع الأسترالي في فنزويلا (في العام 1858) ونيوزيلندا (1870) وبريطانيا (1872)، التي منها انتشر عبر المحيط الأطلسي إلى المدن والولايات الأميركية، بدءًا من لويزفيل في ولاية كنتاكي، وماساتشوستس في العام 1888.

جمهورية بولينيزية

دعونا نتوقف لتقويم ما تحقق حتى الآن في شبه الجزيرة الأوروبية الصغيرة والجزر المحاذية لها. كانت هناك بحلول منتصف القرن التاسع عشر علامات في كل مكان في أوروبا، على أن لقيم الديمقراطية التمثيلية ومؤسساتها مستقبلًا مضمونًا. وحدث كثير ممّا كانت له أهمية محلية أو عالمية، ابتداءً من ابتكار الشعارات الخطرة وتعميمها، مثل ديمقراطي ودمقرطة في مواجهة أرستقراطي وأرستقراطية، اللتين أصبحتا الآن عبارات نتنة. وبفضل العمل الريادي لسبينوزا وآخرين، أصبح للغة الديمقراطية وقْع أكثر إيجابية، ولا سيما عند صهرها مع كلام التمثيل والحكم التمثيلي والتعبير الجديد المتميز بأوروبيته، الديمقراطية التمثيلية. وبحلول منتصف القرن التاسع عشر، أصبحت الديمقراطية التمثيلية متموضعة داخل دول ذات أقاليم جغرافية محددة وأسواق، وكلتاهما من هدايا أوروبا إلى العالم. وأطلقت الحوادث الثورية في هولندا وفرنسا، مثل طبول تقرع نشيد المستقبل، دخول «الشعب» إلى المسرح العام، وكانت المحاولات جارية من لدن العمال لجعل الديمقراطية «اشتراكية» عبر وضع حب المال، والملكية الخاصة والأسواق على بساط البحث، حتى أن البابا الكاثوليكي تكلم لمصلحة الديمقراطية التمثيلية، التي كانت النسخة الأكثر فاعلية منها، أي أنموذج حكومة وستمنيستر، قد أنتجت ابتكارات ملحوظة عبر الإمبراطورية المترامية الأطراف. وهي شجعت التسامح تجاه لغات وديانات وشرائع قانونية مختلفة ضمن توابع تتمتع بحكم ذاتي فعلي (كما في كندا)، والتمدد الحيوي لحقِّ الرجال في التصويت، وتطبيق نظام التصويت الجديد المسمّى الاقتراع الأسترالي. في نيوزيلندا، وعلى الرغم من مشاعر التحيز الشديد بين الأوروبيين بأن السكان الأصليين جهلة وغير جديرين بالثقة، وبأنهم مثل قطيع

غنم يمكن سياسيين فاسدين تضليله بسهولة، ضمِن رجال الماوري (Maori) البالغون، بدعم من لندن، الحصول على الحق في التصويت الشامل في العام 1867 - بالضبط قبل 12 سنة من مستعمريهم الباكيها (Pakeha) [831] البيض.

يمكن القول إن أطراف الإمبراطورية البريطانية أنتجت الإصلاح العتيد والأكثر جوهرية، وهو تغيير سيؤثر في أغلبية سكان العالم: منح حقوق التصويت للنساء اللواتي يعشن بموجب القانون داخل إقليم محدد جغرافيًا من الحكومة.

حدث الاختراق الأول في حق النساء في التصويت، كأنه نتيجةٌ معجزة، في أكثر الأماكن غرابة، في جنوب المحيط الهادئ، على جزيرة بركانية معزولة في منتصف الطريق بين تشيلي ونيوزيلندا. وكانت جزيرة بيتكيرن [832]، التي أُطلق عليها هذا الاسم تيمّنًا بالبحّار الفتى الذي كان أول أوروبي يلمح جرفها المرتفع، في تموز/يوليو 1767، من على متن السفينة الملكية البريطانية سوالو (Swallow) التي كان يقودها القبطان فيليب كارتِريت، منفصلة عن العالم البشري بسلسلة من الأرخبيلات إلى الشمال الاستوائي وبالمياه الجنوبية الشاسعة الممتدة إلى الجليد العائم في المحيط المتجمد الجنوبي. وقد مُنع كارتِريت من الرسو على شاطئ الجزيرة بسبب تراكم الزبد غير المأمون بفعل تكسر الأمواج، فوصل تقريره بشأن فشله في الرسو إلى القبطان جيمس كوك، الرجل الإنكليزي الذي كان في قلب تزاحم الأوروبيين لترك بصماتهم على هذا الجزء من العالم. فتّش كوك عن هذه الجوهرة الصغيرة في المحيط، لكن من دون جدوى.

تُرك مجد «الاكتشاف» الأوروبي للجزيرة لمجموعة من المتمردين المصممين. وفي هذا، يقول التاريخ المدوّن إن ثورة على الطراز الفرنسي ضد الاستبداد اندلعت على متن السفينة الحكومية الإنكليزية المسلحة باونتي (*Bounty*) ليل 28 نيسان/أبريل 1789، جرى طرد قبطان السفينة الملازم وليام بلي والموالين له المتهمين بـ «سلوك طغياني، وألفاظ مهينة وقاسية، وشهوات منفلتة، وطباع مسيئة ومثيرة للقلق» [833] من السفينة التي توجه الثائرون بها إلى تاهيتي، حيث بحثوا عن أنصار لهم وإمدادات، ثم أبحروا في خط دائري عبر المياه الدافئة لوسط المحيط الهادئ، بحثًا عن موطن جديد، على مسافة آمنة من براثن البحرية البريطانية.

اخترق الملازم فليتشر كريستشن والمتمردون الثمانية معه، وسبعة رجال و12 امرأة من تاهيتي عباب الأمواج العاتية لجزيرة بيتكيرن شبه الاستوائية في 23 كانون الثاني/يناير 1790. وباشر المتمردون حياة جديدة وسط الآثار المهجورة لمستوطنة بولينيزية - عثروا على فؤوس وأزاميل حجر، ورسومات لحيوانات وبشر على الجرف الصخري، وتماثيل حجر مهشمة لآلهة تحرس المواقع المقدسة والمدافن. احتوت التجربة على جميع العناصر الطوباوية التي استعملت خيال كثيرين من الناس وطاقاتهم في خلال القرن المقبل، وكان هناك عدد لا يحصى من المواعظ الفيكتورية لامتداح مزاياها أيضًا. بنى

البيتكيريون المهتدون بطاقات كريستشن - ابن طبيب التشريح في كمبرلاند والرجل الجيد التعليم المتحدر من جزيرة مان، وزميل وُردزوُرث على مقاعد الدراسة - بلدةً إنكليزية الطراز من البيوت الخشب حول حافة الجزيرة، وهي عبارة عن مصطبة عشب صغيرة تطل على الخليج الذي جرى فيه تجريد السفينة باونتي من أحمالها وإحراقها وإغراقها لمحو أي أثر لأصلهم. عاش المستوطنون حياة جيدة وكانوا منتجين، وكانت أشجار جوز الهند والموز والتوت وفاكهة الخبز (breadfruit) وفيرة على الجزيرة ذات التربة الحمراء. وجلب المستوطنون معهم ما يكفي من الدجاج والخنازير، وشتلات البطاطا الحلوة ونبتة اليام (yams) لسد حاجاتهم وحاجات ذريتهم. ولد أطفال كثر، وتضاعف عدد السكان في خلال نصف جيل.

كانت تجربة تعدد الأزواج والامتزاج العرقي ممتعة للرجال الأوروبيين، ووفق شروطهم كما يبدو. وكانت هناك تقارير عن محاولة بعض النساء التاهيتيات الهرب من الجزيرة، وحتى عن مؤامرة من النساء لقتل جميع الرجال البيض وهم نائمون في أسرّتهم [(834)]، وعن قتل انتقامي من كلا الجنسين. وبفضل الكاهن والمدرّس الذي علّم نفسه بنفسه، أو «الكوكني» [(835)] اليتيم من أحياء لندن يدعى «الأب» جون آدامز، انتصرت الأخلاق المسيحية لاحقًا، أو هكذا قال كثير من القساوسة البروتستانت الفيكتوريين دعاة التقشف، الذين حثت عظاتهم على استخدام إنجيل واحد وكتاب صلاة جامعة (Book of Common Prayer) كانا قد جُلبا من السفينة باونتي. وربما كان البيتكيريون في الواقع مجتمعًا مسيحيًا، ما يساعد في شرح لماذا كانوا، على غرار أقرانهم في وطن المنشأ في أوروبا، يحضرون إلى الكنيسة أيام الآحد ويتلون صلاة المائدة قبل كل وجبة، لكن أيضًا يتنابذون ويضطهد بعضهم بعضًا ويحملون السلاح. واعتُمد نظام قضائي جزائي بإدارة لجنة من الثلاثة الأكبر سنًا (في العام 1829)، لكن بعد سنتين، تدهورت الأمور إلى درجة أن الجماعة كلها اختارت العودة إلى تاهيتي، خشية نقص الموارد، والتوسع، والانقسامات الناتجة من النزاعات التي تغذيها الخمور المقطرة من نبتة الكورديل تاي [(836)] (ti) المحلية. وهناك اكتشفوا أن جذورهم متعفنة، وبعد خمسة شهور، قفل رحّل وسط المحيط الهادئ، الذين لم ترقْهم الحياة غير المسيحية السائدة في تاهيتي، عائدين إلى بيتكيرن يجرون أذيال الخيبة.

فعلت الأمراض و«الحمى الالتهابية» التي أصابتهم في تاهيتي فعلها. ثم جاءت الصدمة الأكبر: تجربة الطغيان؛ في تشرين الأول/أكتوبر 1832، وصلت سفينة تحمل شخصًا مهووسًا بجنون العظمة اسمه جوشْوَا هيل، وكان هذا قد ادعى أنه مرسل من الحكومة البريطانية الجديدة. كانت لندن تبعد في الأقل مسافة 22 أسبوعًا سفرًا في البحر، وكان سكان الجزيرة يميلون إلى احترام رغباته. عيَّن هيل نفسه على الفور حاكمًا لرابطة بيتكيرن مطلق الصلاحية، فحظر إنتاج الخمرِ واستهلاكه، وطرد «الغرباء القذرين» من الجزيرة. كما أنه عمد

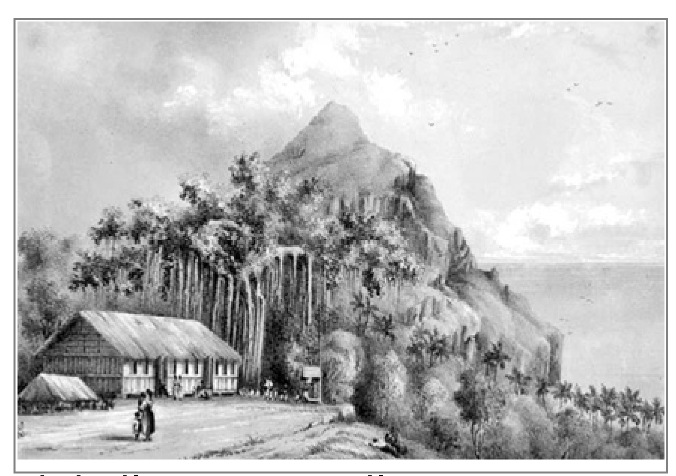
(وكان قد لَقب بـ «نايسي» (naysey)، الاسم المحلي العامي للشخص السيئ الطباع)، بعد أن حُذّر بضرورة الكف عن اختلاق المظاهر (donner-wah-wh-har)، إلى الانتقام عبر إعلان المواجهة مع الجميع. وحظّر، وهو الذي أخذ بنشوة سلطاته، كل اتصال بين سكان الجزيرة وأي سفن زائرة، وكان يلقي عظاته كل يوم أحد وبندقيته على المذبح جاهزة للاستعمال. بنى سجنًا، وأعلن قانون تجريم للخيانة، وأقام محاكمات بلا شهود، وأصدر أحكامًا بالجَلد والسجن الاعتباطي لجميع المخالفات ... إلى أن قام سكان الجزيرة، الذين اكتشفوا من طريق زائر عابر أنهم مخدوعون، بطرد الطاغية من جزيرتهم بقوة السلاح.

خفّت محن البيتكيريين السياسية مع أمر جرى على غير توقُّع في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1838، وهو وصول السفينة الشراعية الإنكليزية المسلحة فلاي (*Fly*) بقيادة راسل إليوت، الذي لم يكن يُعرف عنه الشيء الكثير ولا عن أهوائه السياسية، باستثناء أنه أثبت أنه ديموناكس القرن التاسع عشر، مع شهية أصيلة للديمقراطية التمثيلية. شرح وفد يمثّل سكان الجزيرة الـ 99 لإليوت رغبتهم الشديدة في الحفاظ على استقلالهم الإقليمي في مواجهة الأعداد المتزايدة من السفن - سفن صيادي الفقمة وصيادي الحيتان وسفن تجار شركة الهند الشرقية، وكذلك السفن الحربية للبحرية الملكية - في وسط المحيط الهادئ، ووصف الموفدون خوفهم الدائم من الغزو. أمّا إليوت، فذكر في تقرير له أن «حالات جرت حديثًا، منها قيام نصف الطاقم الخسيس لسفينة صيد حيتان كان قد حلّ على الشاطئ مدة أسبوعين، بإهانة سكان الجزيرة وتهديدهم باغتصاب أي امرأة يمكنه التغلب على حاميها بالقوة، ما سبب خراب المحصولات التي تتطلب عناية مستمرة، نظرًا إلى اضطرار الرجال إلى البقاء على أهبة الاستعداد لحماية النساء. كما أن أفراد الطاقم سخروا منهم لأنهم بلا قوانين ولا وطن، ولا سلطة ينبغي لهم احترامها» [(837)].

كما عرض الوفد الشأن المؤلم للنزاعات القديمة في الجزيرة، وأعمال الاغتصاب والجرائم، وتجربته الأخيرة مع الطغيان.

كانت الصورة التي عرضت لإليوت تشبه حالة الإنسان البدائي الطبيعية (state of nature) كما وضعها توماس هوبز في كتابه الشهير ليفياثان (Leviathan) الصادر في العام 1651. وكانت الجزيرة في الواقع تنخرها صراعات النفوذ

الصورة (6-18)



مبنى المدرسة ومقر البرلمان، جزيرة بيتكيرن، 1850.

القاتلة، لكن توصيات إليوت وقفت كزاوية قائمة إزاء حديث هوبز عن الحاجة إلى ليفياثان كلي القدرة وذي سيادة. من المعروف أنه كانت لدى إليوت آراء معادية للرق بشدة، وهو أمضى بضع سنوات في مطاردة السفن التي تنقل العبيد في أعالي البحار، ومن المحتمل أيضًا أنه كان في تضامن عميق مع تشريع العام 1832 الذي وسّع التصويت إلى رجال الطبقة المتوسطة. ومن غير المعروف ما إذا كانت لديه مشاعر تضامن مع الميثاقيين، ولا السبب الواضح الذي جعله يوصي بدستور ديمقراطي كامل، لكن ذلك هو ما فعله.

صاغ هيل على متن السفينة فلاي قانونًا، ثم شهد على توقيعه في 30 تشرين الثاني/نوفمبر1838، ليحمل في ما بعد اسمًا مهيبًا: الدستور البيتكيرني، وهو وثيقة غريبة بأكثر من شكل؛ فمن منطلق دستوري، كانت الوثيقة اعترافًا من سكان الجزيرة بوضعيتهم كحيازة بريطانية، ما يعني خضوعهم للتاج - ومواطنين لجمهورية ذات حكم ذاتي كامل! وقد سمح لهم إليوت، الذي تصرف من دون إذن لندن، برفع العلم الاتحادي البريطاني (Union Jack)، في إشارة إلى التمتع بالحماية البريطانية. وهكذا أصبحت جزيرة بيتكيرن مستعمرة بريطانية/«مسؤولة ... أمام حكومة صاحبة الجلالة».

حقق إليوت في الوقت نفسه رغبة سكان الجزيرة في دستور مكتوب؛ فحددت الوثيقة الجديدة - على عكس نظيرتها غير المكتوبة في الوطن الأم - القوانين الأساسية للحكم الذاتي، فتُجرى انتخابات حرة وعادلة لمنصب المفوض، الذي هو فعليًا رئيس جمهورية الجزر البيتكيرنية، في الأول من كانون الثاني/يناير من كل سنة. ويمارس المفوض، الذي يجب أن يكون مولودًا في الجزيرة وأن يؤدي القسَم أمام مجلس المواطنين، سلطاتها عبر مجلس يضم ممثلين اثنين، الأول يعيّنه رئيس الدولة والثاني يختاره بالأغلبية البسيطة ناخبو الجزيرة الذين يجب أن يجتمعوا في اليوم الأول من السنة في مبنى المدرسة، الذي يتحول إلى مقر مجلسهم البرلماني (الصورة (6-18)). ولم يكن مسموحًا للمفوض، الذي يقوم على إدارة العدالة، بمساعدة القوانين

المكتوبة، ونظار الكنيسة الذين يعيَّنون على أساس شهري، وهيئة محلفين من سبعة مواطنين (بموجب الباب الأول من الدستور) بـ «أن يتولى أي سلطة أو صلاحيات على عاتقه الشخصي، أو من دون موافقة أغلبية الشعب». من كان له إذًا حق التصويت؟ ربما كانعكاس لكونهم عرضة لأمراض قاتلة ينقلها الغرباء، أو لشعورهم المتقد بالثقة في ذريتهم، وإخضاعهم للتعليم الإلزامي اعتبارًا من سن السادسة، حدد الدستور البيتكيرني سن البلوغ السياسي بالخامسة عشرة (للمتزوجين قانونًا) والثامنة عشرة (للذين ما زالوا عازبين). وتمنح الجنسية تلقائيًا للوافدين الذين يقيمون في الجزيرة مدة خمس سنوات. وكانت هذه المعايير غير عادية في ذلك الزمان، لكن أصالة هذا الدستور قفزت من السطر الثالث في المقدمة، فحددت في كلام تقريري، أن الانتخابات لمناصب الحكومة تكون عبر «الأصوات الحرة لكل شخص مولود على الجزيرة، ذكرًا كان أم أنثى...».

سرعان ما عالجت النساء الحاصلات على حق التصويت نظرات الغرباء (الصورة (6-19))، فـ «كانت الإناث المتحدرات من النساء التاهيتيات ذوات بِنى عضلية مثل الذكور، وأطول من بنات جنسهن عمومًا»، على حد وصف تقرير جاء فيه أيضًا أن المواطنات الجدد كن «حسنات المظهر، يضعن الأزهار فوق آذانهن، وكن متعلمات» [(838)]. كان مواطنو بيتكيرن، المستفيدون من افتتان الآخرين وخيالاتهم، يعرفون مدى تميّزهم، وكانوا يشرحون بفخر نظامهم المبتكر من الحكم للعالم الخارجي، مبتكرين شعائر في الداخل للاحتفاء بإنجازاتهم. ذكر أحد زوار الجزيرة «أن ثلة من حملة البنادق كانت تجتمع تحت سارية العلم المرفوع في تمام الثانية عشرة ظهر اليوم، الذي يصادف ذكرى مرور 60 سنة على وصول أول أوروبي إلى الجزيرة، وتطلق وابلًا من الرصاص، تكريمًا للمناسبة». وأضاف: «بعد الغداء [(839)]، يتجمع الرجال والنساء كافة أمام الكنيسة (حيث يرتفع العلم البريطاني)، ويهتفون ثلاث مرات تحية للملكة فيكتوريا، وثلاث مرات للحكومة المحلية، وثلاث مرات للمفوض، وثلاث مرات للأصدقاء الغائبين، وثلاث مرات للسيدات، وثلاث مرات للمجتمع عمومًا، وسط إطلاق الرصاص وقرع أجراس الكنيسة. وعند الغروب، يطلق مدفع السفينة باونتي طلقة، ويُختتم النهار بانسجام وسلام أمام الله والإنسان معًا. ثم يتم التصويت على الاحتفال بهذا اليوم كل سنة» [(840)].

بعيدًا من الاحتفالات، كان للاختراق في بيتكيرن محدوديته، فلم ترشح أي امرأة نفسها لمنصب المفوض، ولم تنتج من الابتكار الدستوري مفاعيل ارتدادية في أي مكان آخر. وفي أي حال، انتهت تجربة الحكم الذاتي (أو

الصورة (6-19)



مواطنات بيتكيرن، 1871.

«حكم الشلحة» كما أسماه المتهكمون، أمثال الحاكم العام لنيو ساوث ويلز السير وليام دينيسون)، نهاية غير سعيدة؛ ففي العام 1896، وعلى ما اتضح، بسبب حكم قضائي متساهل على امرأة بيتكيرنية رمت طفلها غير الشرعي في بئر، أمرت السلطات البريطانية، بناء على توصية حاكم نيوساوث ويلز، بوضع الجزيرة تحت الحكم المباشر، فانهارت أول تجربة لمنح النساء الحق في التصويت.

صرخات في الجنة

يجدر هنا طرح سؤال واضح: لماذا فازت النساء بحق التصويت في وقت أبكر كثيرًا في أماكن نائية عن معاقل السلطة والثروة في أوروبا؟ هل كان سبب ذلك أنهن بكيفية ما تمكّنّ من إقناع الرجال بأن من الممكن أن يجلبن لمسة نسائية ضرورية إلى مناطق أمامية غير مستقرة وغير متمدنة، حيث يمكن أصوات النساء أن تبطل مفعول أصوات رجال الطبقة العاملة أو غير البيض؟ هل كان السبب ندرة النساء التي جعلتهن يحددن سعرهن للرجال الذين يحتاجون إليهن لدخول ميدان العمل خارج المنزل، كما في العمل الزراعي، على سبيل المثال، أم إن الحقيقة العارية هي أن الرجال يحتاجون إلى النساء جنسيًا لإنجاب الأطفال في مناطق أمامية قليلة السكان، وفي أراضٍ كان مستعمروها في الغالب أقل عددًا في مقابل الشعوب الأصلية؟

أدى كلٌّ من هذه العوامل دوره بلا شك، وحجم هذا الدور يتوقف تمامًا على السياق، وبصورة خاصة على رفض النساء المحليات الانحناء أمام رجال متسلحين بمشاعر تحامل شوفينية. كان القاسم المشترك بين جميع الاختراقات الانتخابية المبكرة - جزيرة بيتكيرن (1838)؛ فيليث (1853)؛ ولاية وايومينغ (1869)؛ ولاية يوتاه (1870)؛ حاضرة فرانسفيل في نيوهيبريدز في المحيط الهادئ (1889)؛ نيوزيلندا وراروتونغا (1893) - الشعور القوي غير

العادي بالترابط المشترك بين الرجال والنساء الذين رأوا أنفسهم يعيشون على حافة العالم، داخل مجتمعات مستوطنين كانت فخورة بإنجازاتها، لكنها قلقة من عزلتها الجغرافية وقدرتها على اجتياز تحديات البيئة الصعبة. وكان للتضامن الممزوج بالاعتزاز والقلق، والمربوط ببضع ضربات حظ، دور حيوي بالتأكيد، في الفردوس المنشق في ولاية جنوب أستراليا، التي قاتلت النساءُ البيضاوات فيها بنجاح في نهاية القرن التاسع عشر ليصبحن أول من يربحن في العالم الحق في التصويت والحق في الترشح للانتخابات - مع الحق في التصويت للنساء من السكان الأصليين، المرفق برزمة سخية من التصويت البريدي المفضل لدى جميع النساء، من باب حسن التدبير.

تعزز انتصارهن هذا بالروح المحلية للإنكليزية (Englishness)، التي كانت قوية على نحو خاص بين نساء الطبقة المتوسطة الورعات والمتحررات فكريًا، واللائي كان معارضوهن يلقّبونهن بـ «الصرخات» (shrieks). وانبثقت المطالِبات بالحقوق السياسية من المجتمع المدني، فكانت هناك مفكرات مثقفات مثل كاثرين هيلين سبينْس، الشاعرة والروائية والمراسلة وصديقة جون ستيوارت مِل، والمقاتلة التي تحدثت كتاباتها وخطبها العامة عن نساء يتمتعن بالحرية ويكرسن حياتهن للعدالة الديمقراطية، ما استفز عدائية الصحافة المحلية لأنها شبّهت الطقس المتوسطي لمدينتها على شاطئ جنوب أستراليا بطقس أثينا القديمة. أمّا المطالِبات بالحقوق السياسية، فتلقين الدعم أيضًا من مجموعات مثل اتحاد العفة المسيحي النسائي، الذي أسس في العام 1886 بهدف مكافحة آفة السكر بصورة خاصة. وكانت في عضويته، على غرار جمعية العفاف الكامل التي سبقته، نساء نشيطات سرعان ما أقمن شبكة فضفاضة من الأنصار المنتظمين في «اتحادات» محلية ومعابد أخرى، منهاجية (Methodist) أو غير ملتزمة [بالروتستانتية الرسمية] (non-Conformist). تعلمت هؤلاء النساء عبر التجربة والخطأ، ممارسة الضغط على الكهنة والسياسيين والشخصيات المحلية المرموقة، لإقناعهم بأن سبب الفقر والاضطرابات العائلية يعود إلى عدم الامتناع عن المشروبات الكحولية - وأن النساء، اللواتي يحملن الأخلاق الحميدة، يحتجن إلى التصويت من أجل جعل المجتمع مستقيمًا.

وقفت إلى جانبهن أيضًا، جمعية الطهارة الاجتماعية التي أسست في آذار/مارس 1883، وضمت في عضويتها كلا الجنسين، وقامت بحملات (كما ينص نظامها الداخلي) «بهدف تحصين الطهارة لدى الجنسين، ورفع المستوى الأخلاقي، وتقليص الشرور الأخلاقية والمادية الناجمة عن ممارسات متنوعة»[(841)]. تحدث أعضاؤها، الذين لم يكن كلامهم منمقًا، عن «المؤثرات الشريرة» وعن الحاجة إلى مكافحتها عبر «تشكيل رأي عام سليم» من أجل «إعادة بناء الساقطين». وكانت خطوة قصيرة فحسب تفصل بين هذا الموقف ونذر نفسها لقضية الحقوق السياسية للنساء، وهذا ما فعلته في حزيران/يونيو 1888، مدعومة من نشطاء حزب العمل المتحد، الذي تخصص بتسليط الضوء

على أوضاع النساء العاملات. قال منشور تعبوي من صفحة واحدة صادر عن الحزب: «نساء جنوب أستراليا! الشقيقات! الزوجات! الأمهات! منح الحقوق السياسية للنساء كان على الدوام أحد المطالب الرئيسة لبرنامج حزب العمل، وبين أسنان معارضة مريرة ... ضمن الحزب ومناصروه الاعتراف بالمساواة بين الجنسين» [(842)].

كان الأمر البسيط الذي ينبغي حسمه هو: هل سيكون البرلمان المحلي المكوّن من الرجال مستعدًا لمشاركة السلطة عبر منح الصوت للنساء؟ جاءت الإشارة الأولى أن في إمكان بعضهم في الحقيقة أن يفعل ذلك في دورة الانعقاد الشتوية لمجلس النواب في العام 1885. وكان الموقع بسيطًا لكنه جليل: مبنى من الحجر الرملي الأحمر والأبيض، بشرفات مقوّسة ونوافذ مغلقة وواجهة هولندية الطراز. كان جو المجلس من الداخل يعطي شعورًا مماثلًا لكنيسة غير ملتزمة؛ سقف مرتفع بعوارض خشب، وشبابيك كبيرة، ومواقد تدفئة، وثريات تضاء بالغاز. كان مكانًا طبيعيًا ذا سمعة مهيبة، إلا أن جلسة بعد الظهر في يوم الأربعاء 22 تموز/يوليو 1885 كانت استثناءً.

وسط صيحات ابتهاج عالية من القاعة، تقدم سعادة ممثل دائرة شمال أديليد المحترم، الجراح والمستشار والمحاضر الجامعي الدكتور إدوارد تشارلز ستيرلينغ (1848-1897) بمشروع قانون. وكان ستيرلنغ سياسيًا ذا سجل حافل؛ نشط في الحملة الناجحة في خلال سبعينيات القرن التاسع عشر للسماح بدخول الطالبات الإناث إلى جامعة أديليد، فحاز نظير ذلك ثقة مطالِبات كثيرات بالحقوق السياسية للنساء، إلى جانب أنه كان يعرف شخصيًا أن من قصر النظر أن يصنع أعداءً من كتلة ناخبة في المستقبل كانت قد أظهرت عزمًا متصاعدًا للكفاح من أجل التصويت حتى الرمق الأخير. وقف ستيرلينغ، الذي كان يرتدي بذلة من ثلاث قطع تعلوها طيّات مورّدة، مواجهًا رئيس مجلس النواب، وكان هدفه أن يقر المجلس المشروع، ثم دعوة حكومة جون كولتون لصوغ تشريع وطرحه وإقراره من أجل تطبيق أحكامه الجريئة. وخاطب المجلسَ المنصت [طارحًا نص مشروع القانون] بالقول: «في رأي هذا المجلس، وباستثناء من هن تحت الوصاية القانونية (couverture)، أنه ينبغي أن يُسمح للنساء اللواتي يحُزْن الشروط ويمتلكن المؤهلات التي يُمنح الرجال على أساسها الحق في التصويت البرلماني للمجلس التشريعي، بممارسة الحق الدستوري مثلهم في كلا مجلسي البرلمان».

مع هذه الكلمات، كان هناك مزيد من الهتافات المدوية في القاعة، حتى أن غمغمة خافتة صدرت عن مفوض المراسم تنبِّه النساء اللواتي غصت بهن شرفة المراقبة المطلة على القاعة بالعض على ألسنتهن. كانت تلك البداية، أمّا النهاية، فمضى وقت طويل قبل أن تأتي؛ إذ فشلت ستة مشروعات قوانين في مجلس النواب، في الحصول على الأصوات الكافية بسبب نقص الدعم الضروري، وغياب الإرادة، وضعف ضبط حضور الأعضاء في الوقت الملائم -

كانت ثمة عادة سيئة هي الواحد منهم كان يأوي إلى فراشه مبكرًا، بالتالي يضيع فرص الاستفادة من الانقسام في المجلس. وكانت نتيجة محاولتين مماثلتين في المجلس التشريعي، لا شيء، ثم مرت تسع سنوات، جرى في خلالها بناء مقر جديد لمجلس النواب فتح أبوابه في حزيران/يونيو 1889.

توحدت الحركة الاجتماعية المتنامية الداعمة للحقوق السياسية للمرأة، في نفاد الصبر، فتواصل عبر المستعمرة وضع العرائض بالأشكال كافة: من بلدات نائية تحمل أسماءً بلغة السكان الأصليين، مثل أونكابارينغا، والارو، غوميراتشا، وُورورا. وفي اجتماع عام في قاعة ألبرت هول في أديليد، طرحت سبينْس على أنصار رابطة الحقوق السياسية النسائية واتحاد العفة المسيحي النسائي واتحاد النقابات النسائية مشروع قرار يقول: «ليس هناك بلد يمكن أن يسمّى حرًا إذا كان نصف شعبه لا يتمتع بالحقوق السياسية. في رأي هذا الاجتماع أن الوقت حان كي يكون فيه حق التصويت ممنوحًا للنساء في جنوب أستراليا» [(843)]. وحظي القرار بالموافقة بالإجماع، ما شجع النساء في جميع أنحاء المستعمرة البريطانية على تأكيد جوهر هذا النضال في الاجتماعات العامة.

وكانت هذه معركة على الوسائل والأهداف معًا؛ فكانت النساء يدفعن في اتجاه الحق في التصويت من أجل كرامتهن كنساء. وكان ذلك كفاحًا ضد وجهات النظر البالية في شأن المكان الصحيح للمرأة في ميادين المجتمع والحكم؛ كانت معركة من أجل تعليم النساء وتحسين أوضاعهن، ولم تكن النساء مجرد كائنات جنسية، بل مخلوقات ذوات جنس (gendered)، وكان مكانهن في البيوت وفي المجتمع وفي السياسة، وكان لهن الحق في نصيب مساوٍ في المجال العام، لأن بهذه الطريقة فحسب يمكنهن أن يضمنّ اهتماماتهن المختلفة في ما يتعلق بإنجاب الأطفال ورعايتهم، أو في ما يتعلق بالصح والخطأ في الدعارة، على سبيل المثال، ذات التأثير في الرجال. كان ذلك يعني تشجيع الرجال، محتكري الهيمنة في الشؤون «العامة»، من الآن فصاعدًا، على الشروع في الاهتمام بالشؤون «الخاصة». بالتالي، لم يكن الحق في التصويت للمرأة ببساطة وسيلة لتمكين النساء، بل كان يعني نوعًا مختلفًا من المجتمع - أكثر تمدنًا وديمقراطية.

كانت هناك مَواطن ضعف في تكتيكات المطالِبات بالحقوق السياسية ورؤيتهن؛ إذ بقي الجواب عن سؤال كيف يمكن النساء أن ينتزعن من الرجال النفوذين الاجتماعي والسياسي - خصوصًا فرص العمل والدخل والثروة - أقل من واضح، مع أن أنصار اتحاد النقابات النسائية في الأقل كانوا يتصورون طريقًا إلى عالم - يسمّونه الاشتراكية - لا تكون النساء فيه أكثر مساواة مع الرجال فحسب، بل أيضًا تكون النساء كافة والرجال كافة أكثر تساويًا. كانت هناك أيضًا مشكلة أن المدافعين عن حق التصويت للنساء لم يتحدثوا بصوت واحد، ومع ذلك كله، كانت هناك وحدة واثقة بين صفوف المدافعين عن الحق في التصويت لإلقاء الرعب في قلوب سياسيين كثر. أصر الهدامون في

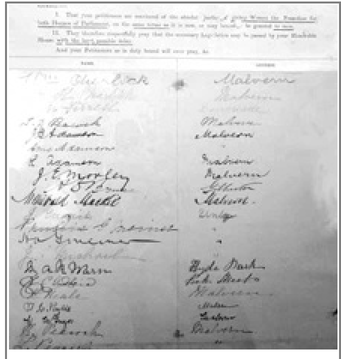
البرلمان على موقفهم، ولا سيما عندما واجهوا النسخة السادسة والأخيرة من مشروع قانون منح النساء البالغات في العام 1893 الحق في التصويت الشامل، وهي النسخة التي طُرحت في الغرفة الأدنى للبرلمان في الأسبوع الأول من تموز/يوليو. نص المشروع على منح النساء البالغات الحق في التصويت الشامل، لكنه احتوى على بند إجراء استفتاء كان الغرض منه وأد الحق في التصويت في مهده؛ إذ إن البند تضمن سؤالين موجهين إلى الناخبين البالغين من الرجال والنساء في المستعمرة: هل ترغب في أن يتوسع الحق في التصويت للمجلس التشريعي ليشمل النساء؟ وهل ترغب في أن يتوسع الحق في التصويت لمجلس النواب ليشمل النساء؟ واشترط إقرارُ مشروع القانون حصول الاستفتاء على الأغلبية المطلقة من الرجال ومن النساء معًا.

أثبت التسييس البرلماني الظاهر حقيقة ملاحظة فرجينيا وولف، بأن تاريخ معارضة الرجال لتحرير المرأة أكثر جدارة بالاهتمام من قصة التحرير نفسه. وتبجّحت صحيفة ذا كَنتري (The Country) بالقول: «إن الإيحاء بأن النساء متساويات مع الرجال منافٍ للعقل» [(844)]، غير أنها اعترفت في الجملة التالية بأنها تستثني أمرًا واحدًا هو أن «النضج المبكر ملكة يشتركن فيها مع الزنوج؛ فحتى الثانية عشرة من العمر، يتقدم الصبي الزنجي [(845)] ربما على الصبي الأبيض، ومن الثانية عشرة إلى الخامسة عشرة يتساوى معه ربما، وفي الخامسة عشرة يتوقف. لكن لا أحد يقول إن بسبب كون الصبي الزنجي متقدمًا على الصبي الأبيض في الثانية عشرة فإنه متساوٍ معه، لأنه بعد الخامسة عشرة يكون متخلفًا بشكل ميئوس منه» [(846)]. واستمر التوتر في التعاظم في المجلس، حيث تواصلت الصرخات ثلاثة شهور، عبر مشروع القانون في خلالها قراءة ثالثة، لا لشيء إلا للقضاء عليه في التصويت النهائي - 24 مع المشروع، 23 ضده - أي إنه لم يوفر أغلبية مطلقة، ما مثّل عودة إلى المربع الأول بالنسبة إلى المطالبين بحق النساء في التصويت.

في 4 تموز/يوليو 1894 - وهو تاريخ لم تخفَ رمزيته على السياسيين [(847)] - قدم المحامي العام جون هانا غوردون، الذي كان يوصف بأنه «ليبرالي ثابت، مع ميول ... إلى اليسار» [(848)]، نسخة جديدة من مشروع قانون حق النساء البالغات في التصويت للعام 1894 في الغرفة الأعلى للمجلس، لم يكن فيها سوى بندين فقط: يمنح النساء الحق في التصويت على قدم المساواة مع الرجال لكلا المجلسين، لكن كنّ (كما في حالة وايومينغ) ممنوعات من حيازة عضوية أي مجلس. وكان غوردون معروفًا بتفوقه الخطابي، فاعتقد المؤيدون أن للمشروع حظًا أفضل بالإقرار بعد إدخال البند الثاني المعتدل، لذلك، وفي خطوة مفاجئة تمامًا، نجح عضو المجلس إبينزار ورد في إدخال تعديل على المشروع، وشُطب البند الذي يمنع النساء من الترشح للبرلمان. وكان لجنوب أستراليا أن تتجاوز بذلك وايومينغ ونيوزيلندا، حيث جرى قبل ذلك بسنة واحدة

منح النساء هناك الحق في التصويت، من دون منحهن الحق في الترشح للانتخابات.
كانت خطوة ماكرة من ورد هذا، ابن القس المعمداني الذي كان معروفًا كسياسي بارع، لكن كان معروفًا أيضًا بالإفلاس والكسل وحب الظهور، وبعدم صداقته للنساء؛ إذ يتذكر كثيرون كيف أن زوجته السابقة ماتيلدا واجهته بشجاعة في دعوى طلاق سيئة استمرت أربع سنوات، متهمة إياه بالعنف والخيانة الزوجية. ولاحظ أكثر من زميل له أن التكتيك الذي كان يستخدمه يتسم بالنفاق كليًا، وكان هدفه إخافة الأعضاء المترددين من زملائه من النساء، وكانت الغاية كلها دفن جهد تشريع حق النساء في التصويت في حفرة عميقة مرة وإلى الأبد.
سبق أن رأينا أكثر من مرة، أن في شؤون الديمقراطية، تكون قوة النتائج غير المتوقعة أعظم من قوة الإرادة والتخطيط، وهذا سرعان ما اكتشفه إبينزار ورد، عبر تسلسل هزلي للحوادث داخل البرلمان وخارجه معًا. في الخارج، وفي المجتمع المدني النشيط، كانت الحركات الاحتجاجية التي كانت بأنواعها المختلفة سلمية بشكل ملحوظ؛ ففي 23 آب/أغسطس 1894، الذي جرت فيه القراءة الثالثة لمشروع قانون حق النساء البالغات في التصويت في المجلس التشريعي وإقراره نهائيًا وإحالته إلى الغرفة الدنيا، بدأ الشعور بأن مرحلة على وشك الانتهاء بالقبض على السياسيين، وازدادت الأمور تفاعلًا بوصول عريضة ضخمة إلى درج مبنى البرلمان ملفوفة بشريطة ذهب - لون شعارات أنصار حق التصويت للمرأة المحليين. تضمنت العريضة المكتوبة على أوراق رمادية اللون ومتصل بعضها ببعض، لتشكل لفة طولها 400 قدم، أسماء 11,600 شخص مرموق (وأسماء بعض المؤسسات) التي تدعم حملة رابطة حق التصويت للنساء من أجل الحصول على حق الاقتراع والترشح للمناصب، على قدم المساواة مع الرجال (الصورة (6-20)).
جرى في وقت لاحق من ذلك اليوم إيصال العريضة إلى مجلس النواب [(849)]، الذي قام على امتداد ستة أسابيع بمناقشة بنود مشروع القانون بقدر كبير من التركيز. كانت المداخلات المؤيدة والرافضة، والتي تخللها وصول ما لا يقل عن ثماني عرائض شعبية أخرى مناوئة لحق النساء في التصويت، مداخلات مدبّرة دُرّب أصحابها على تقديمها، فجرّب الرجال الذين اعتقدوا أن كل شيء على المحك الخدع الممكنة كلها، وكانت القاعدة العامة أن الذين كان لديهم أقل ما يمكن ليقولوه يستغرقون أطول وقت ممكن لقوله، فحل التعب بالأعضاء، وحاول صاحب السعادة المتردد جيمس هاو ذات مرة أن ينسل من الجلسة ليأوي إلى سريره، لكن جرى اللحاق به وإعادته إلى القاعة التي قرعت فيها أجراس بدء التصويت فيها، وأُغلقت أبوابها، وجرى التصويت على القراءة الثانية للمشروع - الذي أُقر بفارق ضئيل. وبحلول يوم الاثنين،

الصورة (6-20)



صفحة من العريضة التي بلغ طولها 400 قدم، وتتضمن مطالبة بالحقوق السياسية الكاملة للنساء، جنوب أستراليا، 1894. التوقيعان الأولان يعودان إلى الجد الأكبر لمؤلف هذا الكتاب، والجدة الكبرى التي تبدو في الصورة التالية (الصورة (6-21)) مع جد المؤلف، في السنة التي أدلت فيها بصوتها أول مرة.

الصورة (6-21)



صرخة في الجنة: متيلدا هوبر تشارليك (1853-1929).

17 كانون الأول/ديسمبر 1894، وهو اليوم المخصص للقراءة الأخيرة، اشتم أنصار منح النساء الحق في التصويت رائحة الانتصار، فتدفقت النساء إلى شرفة المراقبة في مجلس النواب. لكن قرابة منتصف الليل، اندلعت معركة قاسية دارت حول اقتراح تعديل لإعطاء النساء الحق في التصويت بريديًا، فأصيب السياسيون بالهذيان مثل مصارعين منهكين، ورُفعت الجلسة بعد وقت متأخر من الليل.

في العاشرة والنصف من صباح اليوم التالي، اعتلى رئيس المجلس السير جينكن كولز كرسي الرئاسة، واستؤنف الجدال على الفور، واتُّهم واحد في الأقل من الأعضاء المزدرين مشروعَ القانون بأنه سبب جيد لضرورة منح النساء الحق في التصويت، واتُّهم آخر بالمماطلة في سير العمل بغية أن

يتفرق الأعضاء المؤيدون للمشروع في المجلس. ارتفعت الاعتراضات الأساسية والاعتراضات المضادة من جديد، وتبين أنها ستكون المرة الأخيرة. قال أحد السادة إنه إذا قُدّر للمرأة أن تصوت، فلن تكون هناك عندئذ نهاية للمشاحنات العائلية، ولا حتى لتقويض البيت، بسبب الطلاق السهل والحب المباح. وجاء الرد عليه أن بيت الملكة فيكتوريا، التي تمسك بمقاليد التصويت على إمبراطورية، يثبت عكس ذلك. وسأل عضو آخر: أليس كيان النساء العظيم جاهلًا سياسيًا؟ وكان الجواب: «بفضل انتشار التعليم، تتحقق النساء من أن الرجال ليسوا متفوقين عليهن، وأن ممارستهن الحقوق السياسية سيحيي الإحساس بالواجبات السياسية. ثم تجرأ أحد أصحاب السعادة على القول، نيابة عن آخرين، إن المطالِبات بحق النساء في التصويت - «القسم الذي يرتدي السراويل» [850] - هن عمومًا كائنات محبطة بلا أولاد، وفاتهن قطار الأمومة؛ هن من غير المرغوب فيهن، ولن تكون لهن فرصة لممارستها ... الحاقدات القلوب ... المحركات والببغائيات المغفلات؛ التابعات لكهّان الامتناع عن شرب الخمر...». «... إنهن الوقحات المتوهمات اللواتي يتصيدن النفوس المدنسة في الأزقة الخلفية للأحياء البائسة». وجاء الرد التالي: هذا هراء مقلوب، في الأقل لأن النساء عوملن على مدى آلاف السنين كأقنان، ولذلك ما زال يُفترض أنهن يصلحن عمومًا لطبخ طعام أزواجهن، وحمل أطفالهم، وغسل ثيابهم، ورفو جواربهم. ثم جاءت مقاطع غير متصلة من التنظير القاسي أُلقيت في القاعة مثل السكاكين في المطبخ، فسأل أحدُهم: أيُّ عالم هذا الذي يكون للولد فيه حقوق أكثر ممّا لأمه، التي ورث منها أفضل ميزاته؟ وأدلى آخرون بدلائهم: «ما نفع هتاف ’لا ضريبة من دون تمثيل؟!‘ هل علينا حقًا أن نفكر مليًا في إرسال الزواج والعائلة إلى مجرد ذكرى من الأزمنة الأولى؟ (يولّد هذا السؤال نداءات «اسمع، اسمع») ألا ينبغي منح النساء حقوقهن السياسية كاملة من أجل أن يحميننا من الحرب وآثارها؟ سأل عضو آخر: لماذا يجب خنق قضية «الابتكار الديمقراطي»، خصوصًا بأيدي رجال كانوا رجعيين متحجرين، مدلّلين وممسدين من أتباعهم الإناث؟ كذلك كانت هناك تشكيلة من الحسد ورهاب الغرباء شحذت شفتي عضو قال سائلًا: «هل نساؤنا أكثر عجزًا في ممارسة حق التصويت من النساء الزنجيات في وايومينغ؟».

بعد ذلك ما يزيد على ساعة من الزمن، دعي إلى مباشرة تصويت، فأنصتت السيدات في شرفة المراقبة إلى النتائج وهي تعلَن للملأ. 31 مع و14 ضد. وكانت أغلبية دستورية حاسمة بـ 17 صوتًا للموافقين [851]، فمنحت الملكة فيكتوريا في لندن وبعد ستة أسابيع من ذلك الإقرار الملكي للقانون، ثم بدأت حملةٌ لتسجيل الناخبات. وفي 25 نيسان/أبريل 1896، صوتت النساء في الانتخابات العامة أول مرة، لاختيار أعضاء مجلس النواب. وكتب مراسل صحيفة Observer (أوبزرفر) في أديليد في تقرير له: «كان جليًا تمامًا أن أطفال الحق في التصويت خرجوا يوم السبت إلى طريق المواجهة. وكانت

العربات والحناطير ووسائل النقل والكرّاجات تنطلق مستعجلة في جميع الاتجاهات، بسرعة الخيول المخلصة، التي تتساءل بغرابة - لأنه لم يكن يوم سباق - ما الذي يجري، كيف تلقي قوائمها على الأرض حاملة الناخبين رجالًا ونساء إلى مراكز الاقتراع ... كانت النساء في كل مكان، كان لحضورهن في الشوارع، وتفعيلهن للكتل البشرية في مراكز التصويت المكتظة مفعولًا تطهيريًا بلا شك...».

لاحظت صحيفة أوبزرفر «رزانة الناخبات الجديدات في جنوب أستراليا وثقتهن في أنفسهن»، وكذلك «الانفعال الشديد» والبهجة من ذلك كله. وجرى وضع حجرات تصويت مرتجلة في مركز بلدية أديليد مؤلفة من أبواب خشب وضِعت بشكل ثلاثي الأضلاع مع ستارة من القطن في الأمام. تسببت طريقة بناء الحجرات في ارتباك القادمات الجديدات، حتى أن «إحدى النساء دخلت لتصوت داخل الحجرة، فلبثت مدة طويلة استرعت انتباه مساعد رئيس مركز الاقتراع الذي جاء ليسألها عن الأمر، فاستدارت نحوه وقالت بغضب، ’ما زلت أقرع الباب منذ دخلت ولم أجد جوابًا حتى الآن‘»؛ إذ كانت المواطنة الجديدة تعتقد أن الباب في الخلف سيُفتح ويظهر شخص هناك باحثًا عن ورقتها الانتخابية. فكان أن أصرت بعض السيدات الصالحات على الذهاب إلى حجرة التصويت أزواجًا، وفوجئن حين تبلغن أن هذا الفعل ما عاد يصح في عصر الاقتراع الأسترالي. و«جلبت امرأة مسنة شحيحة النظر شخصًا معها لإرشادها. وسُمعت امرأة أخرى تقول: ’قال لي زوجي أن أختار بادي غلين. أي واحد هو صندوقه؟‘»، فهي كانت تعتقد بوضوح أن لكل مرشح صندوق تصويت خاصًا به. وقال ناخب صريح جدًا وذو حس فكاهي أنه حصل على «جزارين [كأسي جعة]» على حساب مرشح، وصوّت للمرشح الآخر. وقالت سيدة ناخبة أنها معجبة بأحد المرشحين، وخطابه الرجولي، ومشاعره الحساسة، لكنها لا يمكن أن تصوت لرجل يفرُق شعره في الوسط» [(852)]. بعد هذا الكلام الفارغ الذي كانت هي وغيرها من النساء عرضة له، كانت لديها وجهة نظر.

في وستمنيستر مجددًا ...

سلطت التجارب البريطانية في الحكم المسؤول والابتكار الديمقراطي الضوء على النقطة الغريبة المتمثلة في أن الإمبراطوريات تستطيع أحيانًا زرع بذور الديمقراطية التمثيلية. وكان ما يماثلها غرابةً حقيقةُ أن هذه الشتلات كانت تستعاد في بعض الأحيان بالسفن السريعة كي تُزرع في أرض بريطانيا، وبنتائج باهرة أحيانًا.

تمثّل حياة نصيرة حق النساء في التصويت من جنوب أستراليا موريل ماترز (1877-1969) هذا المفعول الارتدادي. وهي واحدة من أولئك البطلات

الصورة (6-22)



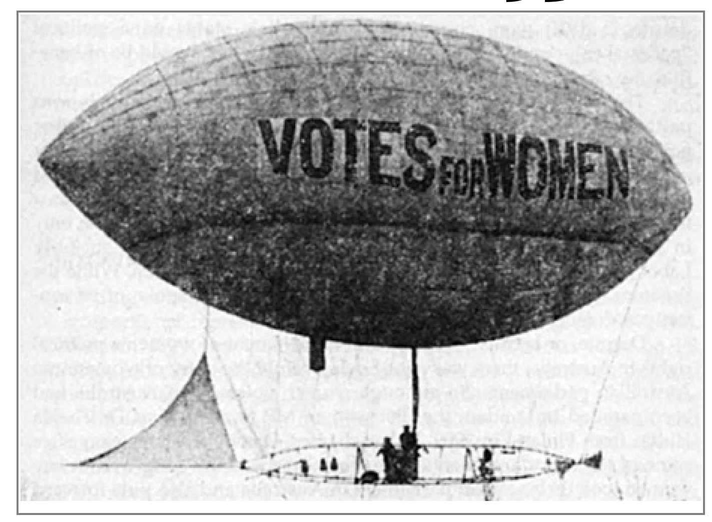
ميريل ماترز بثياب السجن، سجن هولواي للنساء، لندن، 1908، المصور غير معروف.

المغمورات اللواتي ساعد عملُهن لاحقًا في جعل ما كان الجمهور الساخر والشرطة المزدرية والسياسيون المتهكمون يسقطونه من حسابهم باعتبار أنه مجرد أمر طوباوي، أمرًا ممكنًا في بريطانيا: حق النساء في انتخاب الذين يحكمونهن ومحاسبتهم. ولدت موريل ماترز (الصورة (6-22)) ونشأت في أديليد، حيث تعلمت الموسيقى في الجامعة، وأصبحت ممثلة وخطيبة. وذكرت لاحقًا أن ما أثار اهتمامها بحق النساء في التصويت قراءتها مسرحية **بيت الدمية** لإبسن [(853)] (الصادرة في العام 1879)، التي عُرضت بعد فترة وجيزة في ملبورن، كما عُرضت في لندن (بعد أن حُظر عرضها مبدئيًا)، وقبل خمس سنوات من عرضها الأول في باريس. لكن ماترز قالت دائمًا إن وجهة نظرها تشكلت أيضًا عبر التشريع الرائد الذي منح جميع النساء - بمن فيهن النساء من السكان الأصليين - في ولاية جنوب أستراليا الحق في التصويت والحق في الترشح في العام 1894. لذلك، ليس مفاجئًا أن تأخذ الأمور منحى مختلفًا تمامًا حين قصدت ماترز إنكلترا في خلال الخريف الجنوبي [(854)] من العام 1905، سعيًا لتطوير مشوارها الموسيقي وتعزيزه.

بدأت ماترز مع استقرارها في لندن تتعرف إلى رواد الإصلاح الاجتماعي، بمن فيهم الفوضوي المشهور برِنس كروبوتكين [(855)]. وسرعان ما انضمت إلى رابطة الحرية النسائية التي كانت أبكر خطواتها فيها وأكثرها جسارة تقييد نفسها بقضبان معدن في الشرفة العامة لمجلس العموم بوساطة سلسلة ذات قفل، وتخبئة مفتاح القفل في سروالها الداخلي. ثم باشرت بعد ذلك مقاطعة أعمال المجلس من خلال إلقاء خطاب هو الأول من نوعه الذي تلقيه امرأة في البرلمان. وأخيرًا انتصرت الشجاعة النسائية، بمساعدة ازدواجية معايير الرجل، وعمد رجال الشرطة، الذين لم يجدوا حلًا لإبعاد ماترز المقيدة سوى انتزاع «شبكة القضبان اللعينة» كلها من مكانها، ومن ثم الاستعانة بحداد لقطع السلسلة. وأُبعدت بعد ذلك على نحو فظ إلى خارج المبنى - لأن اعتقالها

في الداخل سيستدعي محاكمتها على منصة المجلس - ووُجهت إليها على الفور تهمة إثارة أعمال شغب، وسُجنت لاحقًا فترة من الزمن.
أمضت الفتاة الاستعمارية الجامحة سنوات كثيرة متجولة عبر إنكلترا ومتنقلة في موكب؛ تلقي الخطب وتخوض حملات في سبيل إصلاحات، مثل توفير حضانات مجانية، وملاعب خاصة للأطفال، ورواتب متساوية للأعمال المتساوية، وحق النساء في التصويت. وكانت تستذكر تلك المرحلة بالقول: «قمنا بما قمنا به لأنه كان علينا أن نلفت الانتباه بشكل ما» [(856)]. هكذا، أثبتت ماترز في منتصف شباط/ فبراير 1909، يوم افتتاح دورة البرلمان، أن المناطيد يمكن أن تكون أكثر من سلاح حربي، وأن تنضم إلى المعركة من أجل الديمقراطية التمثيلية؛ إذ إنها قامت، بغية شد أزر الحملة، باستئجار مناطيد يقودها طيارون، بعد أن كتبت عليها عبارة «الأصوات للمرأة» (الصورة (6-23))، وألقت فوق سكان وستمنيستر عددًا كبيرًا من منشورات دعاة حق المرأة في التصويت، فيما كانت ناشطات رابطة الحرية النسائية يتعرضن للاعتقال على الأرض، لكن ليس قبل أن يحاولن مقابلة الوزراء في داوننغ ستريت [(857)]، وفي مجلس العموم.
كانت تلك تصرفات شجاعة، كان من نتائجها، على الرغم من أنه كان على النساء أن ينتظرن عقدين آخرين من أجل حقوقهن السياسية، أنها ساعدت في تعزيز ودمج جاذبية نظام الحكم الذي صار يعرف باسم أنموذج وستمنيستر، الذي كان في الحقيقة حكمًا برلمانيًا مختلقًا. فتحت الضغط الشعبي من الأسفل، لم يجرِ تصدير النظام الذي تبلور في خلال القرن التاسع عشر - وسمّاه بعضهم أم البرلمانات - إلى كثير من البلدان والأطر المختلفة في الكومنولث وخارجه معًا فحسب، بل تمتع أيضًا بسمعة جيدة داخل أوروبا

الصورة (6-23)



منطاد موريل ماترز، من صحيفة ديلي ميرور (*Daily Mirror*) (لندن)، 17 شباط/ فبراير 1909.

نفسها. كان نظام وستمنيستر يتألف من ثلاث وحدات: التاج ومجلس اللوردات ومجلس العموم (المعروف أيضًا باسم الغرفة الأدنى)، فكانت هناك السلطة التنفيذية التشريفية (التاج) ذات بعض السلطات الدستورية «المحفوظة» وبعض الوظائف الرمزية، والسلطة التنفيذية السياسية، وعلى رأسها رئيس الحكومة الذي يسمّى الوزير الأول، ويقوم بالوظائف الأساسية للحكم، بمساعدة من مجلس مكوَّن من وزراء مختارين من البرلمان.

ارتكز نظام وستمنيستر على مبادئ مهمة أخرى هي: التشارك في السلطة؛ الحكم المسؤول؛ التمثيل؛ وسيادة البرلمان. كان تشارك السلطة يعني أن المجلس التشريعي المنتخَب ليس الركن البرلماني الوحيد، بل كان التاج ومجلس اللوردات أيضًا جزءًا من البرلمان، وكانت موافقة الأركان الثلاثة تُعتبر ضرورية من أجل إقرار الموافقة النهائية على القانون. وكان ذلك هو معنى الحكم المسؤول، الذي كان يشير في خلال القرن التاسع عشر إلى نظام تنصهر فيه السلطة السياسية بدل الفصل بين السلطات الذي رافق النظام الرئاسي في الأنماط الأميركية الإسبانية أو الولايات المتحدة. وكان الحكم المسؤول يدل على وجود السلطة التنفيذية داخل مجلس تشريعي منتخَب، وعلى سلطة هذا المجلس في تثبيت السلطة السياسية التنفيذية في موقعها وعزلها (ما عدا العاهل). وكان التصويت الرسمي بحجب الثقة عن السلطة التنفيذية السياسية يفترض أن يقيل [الوزراء] من مناصبهم، أو يؤشر إلى البدء في انتخابات جديدة، وكان ذلك نتيجة مفهوم أن السلطة التنفيذية مسؤولة جماعيًا عن نشاط الحكومة.

في ظل أنموذج وستمنيستر، كانت صلاحية إقالة الحكومة من موقعها أو الدعوة إلى انتخابات جديدة تعود إلى التاج، الذي احتفظ لنفسه بعدد محدود من السلطات «الامتيازية». عمليًا، تصرف التاج أكثر فأكثر على قاعدة ما يجري في مجلس العموم. وكان ذلك يتماشى مع محور آخر من مبادئ وستمنيستر هو حكم تمثيلي وسيادة برلمانية. قام الحكم التمثيلي في بريطانيا القرن التاسع عشر على مفهوم أن الذين يخدمون في الحكم يتبوأون مناصبهم نتيجة الانتخابات. ويختار الناخبون المنظَّمون عبر أحزاب سياسية أناسًا يمثلونهم في البرلمان. وقد احتدم الجدال طوال القرن التاسع عشر حول ما يعني التمثيل، فقبلت الأغلبية أنه يعني تكوين حضور لشيء، هو في الحقيقة، غير حاضر، ومكّن الممثلون، بشكل غير مباشر، من حضور الناخب في العملية التشريعية، بثلاث طرائق: كمندوبين، حيث يصوّت الممثلون لوجهات نظر (أغلبية من) كتلتهم الناخبة، بصرف النظر عن آرائهم الشخصية؛ كأوصياء، حيث يتخذون الموقف الذي (كانوا دائمًا رجالًا حتى العام 1928)

انتُخبوا من أجل التصرف وفقه بأفضل تقديراتهم، استنادًا إلى فهمهم لما هو الأكثر ملاءمة؛ كممثلي أحزاب، يصوتون كأعضاء مخلصين لأحزاب محددة.

عمليًا، غذى خليط من المفاهيم الثلاثة للحكم التمثيلي معًا، أنموذج وستمنيستر وعقيدة السيادة البرلمانية التي قام عليها. وكانت سلطات البرلمان غير محدودة في الدولة الموحدة، وفق هذه العقيدة غير المكتوبة، لكنها موضع تكرار واسع النطاق. وقد عبّر والتر باجيت [858]، مؤلف ما أصبح دراسة كلاسيكية عن الدستور البريطاني غير المكتوب في القرن التاسع عشر، عن تلك النظرية بإيجاز، فلاحظ: بما أن الدستور غير مكتوب، وبما أن الدولة وحدوية، فإن البرلمان هو الكيان ذو السيادة؛ يمكنه أن يضع القوانين ويلغيها، ويغيّر شكل الحكم إذا أراد ذلك، ويمكنه التدخل في مجرى العدالة، وحتى تغييب أكثر حقوق المواطنين قداسة. وإن هو أراد أن ينزع حق التصويت من جميع الرجال ذوي الشعر الأحمر، يكون ذلك تمامًا من حقه، ولا يمكن أي «محكمة دستورية» أن تمنع حصول ذلك. وذهب باجيت إلى الإشارة إلى أن ممارسة السيادة البرلمانية أصبحت متركزة في مجلس العموم عمليًا. وكانت الديمقراطية قد بدأت في ترك بصماتها، فرأى أن «الصلاحيات النهائية تتمثّل في مجلس عموم منتخَب حديثًا. وبصرف النظر عمّا إذا كانت القضية التي يبتّها إدارية أو تشريعية، وعمّا إذا كانت تتعلق بأمور دستورية جوهرية في غاية الأهمية أو أمور بسيطة من التفصيلات اليومية، وعمّا إذا كانت مسألة شن حرب أو مواصلة حرب، وعمّا إذا كانت فرض ضريبة أو إصدار عملة ورقية، وعمّا إذا كانت مسألة تتعلق بالهند، أو لندن ... فإن مجلس العموم الجديد يمكنه أن يقرر بشكل استبدادي ونهائي» [859].

قرن الإصلاحات

كان لمجلس العموم أن يقود إصلاحات مهمة طوال القرن التاسع عشر. وبدا الأمر أن وستمنيستر لقّحت نفسها ضد المرض الفرنسي لمنع انتشاره إلى الجزر البريطانية، وذلك من خلال حقن جسمها السياسي بجرعة من سمّه. جرى في بعض الأوقات وصف الدمقرطة البطيئة - لكن الثابتة - للسلطة في مجالي الحكم والمجتمع المدني بمفهوم النمو التراكمي لحقوق المواطنة، بدءًا من الحقوق المدنية، مثل الحق في المثول أمام القضاء والحق في الملكية الخاصة للعقارات وحرية الصحافة، ثم توسيع الحقوق السياسية، وعلى وجه التحديد، الحق في التصويت والخدمة في هيئة المحلفين، إلى الحقوق الاجتماعية المضمونة من خلال سياسات اجتماعية، مثل تأمين [تعويض] البطالة، التعليم الإلزامي، ومِنَح الولادة [860]. وهذا وصف شديد التبسيط، لأنه يخفف، في الأقل، وقع الصراعات المريرة والنكسات والسياسات القمعية - مثل التعامل مع الفقراء كأنهم مجرمون، مصيرهم أن يصبحوا نزلاء «سجون قانون الفقراء» [861] الرهيبة - التي كانت جزءًا من

المكاسب للمواطَنة. لكنه مع ذلك يلتقط التسلسل الطويل للإصلاحات الرائدة والمبادرات التشريعية التي وضعت علامة على بريطانيا في القرن التاسع عشر على أنها الأنموذج البرلماني للديمقراطية الأصلية في أوروبا.
شهد القرن التاسع عشر إصلاحات كان لها مفعول إتاحة فرص كبيرة لانتخاب الممثلين السياسيين؛ فأدى إلغاء قوانين الاختبار والمساهمة (Test and Corporation Acts) (في العام 1828) إلى إزالة الإعاقة السياسية التي كانت مفروضة على غير البروتستانت الأنغليكانيين في القرن السابع عشر، بالتالي صار في إمكان المنشقين والمعارضين بعد ذلك الوصول إلى البرلمان والمشاركة في الحكومات المحلية. منحت القوانين البرلمانية الجديدة، على الرغم من المعارضة الهائلة، الكاثوليك الحق في الحصول على مقاعد في البرلمان (1829). ووسّع قانون الإصلاح (الصادر في العام 1832)، والذي أوصل بريطانيا إلى حافة الثورة واستغرق سنتين لبلوغ السجلات الرسمية [ليصبح ساري المفعول]، الحق في التصويت ليشمل أولئك الذين لا يملكون الأرض. وأصبحت الحكومات المحلية والبلدية أكثر قابلية للمساءلة من الناخبين (في العام 1835)، وجرى إلغاء الرق أخيرًا، فأُعتق العبيد وأُطلق الأقنان عبر المستعمرات البريطانية كلها (في العام 1839)، كما أُلغي التأهيل العقاري لأعضاء مجلس العموم (أحد مطالب الميثاقيين) (في العام 1858).
تحقق الفوز أخيرًا في كفاح اليهود الطويل لأخذ مقاعدهم في البرلمان، وهو الكفاح الذي أطلق شرارته في العام 1847 عضو البرلمان عن لندن البارون دي روتشيلد [862] الذي رفض أن يؤدي اليمين التي تتضمن جملة تقول «على الإيمان الحقيقي لمسيحي»، بعد 11 محاولة في مجلس اللوردات لتغيير اليمين. وطُرح قانون الامتحانات (بدل العلاقات مع الأشخاص «الصح») للدخول في الخدمة المدنية (باستثناء وزارة الخارجية في العام 1871). وعلى الرغم من المعارضة القوية من ملّاك الأرض وأرباب العمل، اعتُمد الاقتراع «الأسترالي»، أو السري، في الانتخابات كلها (في العام 1872). ووُسّع نطاق الحق في التصويت ليشمل العمال الرجال في المدن (1867)، ثم لمعظم الرجال البالغين (1884). وخسرت الدوائر التي يقل عدد سكانها عن 15 ألف نسمة ممثليها في البرلمان، وخسرت الدوائر التي يقل عدد سكانها عن 50 ألفًا واحدًا من ممثليها، وأُعيد تنظيم الدوائر الانتخابية لتصبح 647 دائرة (من مجموع 670 دائرة) دوائر فردية تنتخب عضوًا واحدًا (1885). كما أُعيد تنظيم مجالس الحكومات المحلية (حوالى 27 ألفًا منها)، واستُبدلت بمجالس منتخَبة على مستوى المقاطعة لديها سلطات موسعة تغطي الأمور المتعلقة بالشرطة وبناء الجسور وصيانة الطرقات. وعندما تبيّن أن هذه المجالس كبيرة إلى درجة تمنعها من تلبية الطلبات المتزايدة على خدماتها، استُبدلت بمجالس أصغر منتخبة على مستوى الدوائر والأبرشيات، ومُنحت فيها النساء

غير المتزوجات الحق في التصويت (1888)، والحق في التقدم كمرشحات ليصبحن هن أنفسهن منتخَبات بين أعضاء المجلس (1894).
وضِعت، في الوقت نفسه، تشريعات متنوعة موضع التنفيذ لتوسيع المشاركة في المجتمع المدني الموجود فعلًا، وللتخفيف من بعض البشاعات في الأقل، أو لإزالتها. بدأت الضغوط الديمقراطية الاجتماعية - لما أسماها دو توكفيل «الثورة الديمقراطية العظمى» - في شق طريقها إلى خصوصية السوق التي كانت مقدسة حتى ذلك الحين. وحظّر قانون هوبهاوس [(863)] للمصانع (الصادر في العام 1831) العمل ليلًا لمن هم دون الحادية والعشرين من العمر، ومنع قانونًا أن يُشغَّل في المناجم الأطفال من الجنسين الذين هم دون العاشرة من العمر (1842). وكان قانون السكك الحديد الصادر في العام 1842 كأول تشريع يطاول السكك الحديد، مصممًا لتحسين شروط السلامة للركاب والعمال؛ فطلب قانون لاحق من شركات القطارات توفير رحلة في كل اتجاه يوميًا في الأقل، على أن يتوقف القطار عند كل محطة في سكته، وألا يزيد بدل النقل على بنس واحد لكل ميل بالنسبة إلى ركاب الدرجة الثالثة، وأن تكون سرعة القطار عالية جدًا، فلا تقل عن 12 ميلًا في الساعة. وفرض قانون (صدر في العام 1844) على الشركات [العاملة في الخدمات المالية] أن تسجل نفسها [لدى الجهات المختصة]، وأن تصدر توقعات الأرباح وتنشر موازناتها بصورة منتظمة، تلافيًا لما وصفه بـ «المضاربات المتهورة». وخسرت الكنيسة الأنغليكانية (في العام 1836) احتكارها خدمات عقود الزواج، واكتسب غير الأنغليكانيين الحق المدني بالزواج في كنائسهم أو في مكاتب التسجيل.
بعد إقرار قانون الصحة العامة للعام 1848، أنشئت مجالس صحية - كان ذلك إلزاميًا في المدن التي يطالب فيها أكثر من 10 في المئة من السكان بذلك، أو التي يزيد معدل الوفيات فيها على 23 في الألف من السكان. وجرى لاحقًا (في العام 1866) تولية السلطات المحلية مسؤولية منع الاكتظاظ السكاني، والصرف الصحي، وتنظيف الطرقات، والمياه. وخُفضت التعرفة البريدية على الصحف، قبل أن تلغى كليًا (في العام 1855)، مع الرسوم الضريبية على الورق (1861)، بالتالي إنهاء «حرب [المطبوعات] غير المدموغة» ضد الجهد الحكومي المكرس لأن تُسحب من الشوارع الصحف التي لا تحمل طوابع. وجرى في العام 1857 إنشاء محاكم الطلاق، التي منحت النساء حقوقًا للطلاق، وصار في مقدورهن، على الرغم من محدودية تلك الحقوق، استعادة ممتلكاتهن (إن كان لهن ممتلكات) بعد الانفصال القانوني، أو فور الحصول على أمر حماية بعد هجران الزوج. واعتُبرن في وقت لاحق (1882) مالكات منفصلات ومديرات لممتلكاتهن بعد الزواج. واعتُرف بالنقابات المهنية والعمالية كيانات قانونية تتمتع بحق امتلاك العقارات والأرصدة المالية (1871)، والشروع في الاعتصام والتظاهر من دون التعرض لتهمة التآمر (1875). وحُوّلت حالات الإخلال بعقود [العمل] التي كانت سابقًا تجعل العمالِ عرضة للقانون الجزائي، إلى إجراءات

المخالفات المدنية التي تضع العمال وأرباب العمل على قدم المساواة قانونًا (1875). وأصبحت جميع المصانع والمعامل التي تُشغّل أكثر من 50 عاملًا خاضعة لزيارات دورية من المفتشين الحكوميين (1878). وألزم أرباب العمل قانونًا (1897) بتعويض العمال، في ما يسمّى «المهن الخطرة» [(864)]، إن تعرضّوا للإصابة في أثناء العمل، أو تعويض عائلات العمال الذين يلقَون حتفهم خلال تأديتهم أعمالهم.

الأمم والقومية

عززت المفاعيل المجتمعة لهذه التغييرات الكثيرة سمعة أنموذج وستمنيستر في الحكم البرلماني نظير انفتاحه ومرونته وإنصافه واحترامه للقوانين. وكان الذين يُقسمون بهذه السمعة يبالغون، بالطبع؛ فوستمنيستر لم تكن «أم البرلمانات» (يعود هذا الشرف إلى مجلس ليون (cortes of León))، ووصلت دول أخرى (مثل فنلندا 1907، والنروج 1913، والولايات المتحدة 1920) إلى الديمقراطية البرلمانية الكاملة في وقت أبكر. وعلى الرغم من الركلة التي تلقاها أنصار أنموذج وستمنيستر البريطانيون في المستعمرات الأميركية، فإنه كانت لديهم عادة سيئة تتمثّل في أنهم يحكمون كأن ما يسمّى عبء الرجل الأبيض [(865)] يبرر التباهي والوحشية والقتل والتمييز ضد الشعوب في مستعمرات التاج المختلفة اختلاف الهند وروديسيا ونيجيريا [(866)]. لكن يبقى من الصحيح أن في نهاية القرن التاسع عشر، وبحسب كيفية مقارنتها وبما، كانت بريطانيا أنموذجًا مشرقًا بالنسبة إلى أوروبيين آخرين كثر كيف يمكن تنمية الحكم التمثيلي المبني على المجتمع المدني. كانت المشكلة تكمن في أن القوى الأوروبية الشريرة - كانت القومية أخطرها بسهولة - على وشك أن تسد الطريق، وكانت أوروبا توشك أن تتحول إلى مقبرة للديمقراطية التمثيلية.

بداية الحكمة بشأن فشل الديمقراطية التمثيلية كانت في رؤية أن أوروبا كانت المكان الذي طرحت فيه أول مرة دوامة من الأسئلة غير المعروفة لدى الديمقراطية المجلسية. ما هي الأمة؟ هل للأمم حق تقرير المصير؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل الهوية الوطنية للمواطنين تكون مضمونة بشكل أفضل عبر نظام ديمقراطي تمثيلي، تكون فيه السلطة موضع نزاعات علنية وقبول المحكومين الذين يعيشون داخل إقليم محدد جغرافيًا بعناية؟ ما القومية؟ هل تختلف عن الهوية الوطنية؟ هل هي متلائمة مع الديمقراطية؟

ظهرت هذه الأسئلة، والأجوبة التي استدعتها، أول الأمر في خلال القرن التاسع، مع نهاية الإمبراطورية الكارولنجية [(867)] التي كانت تشمل نصف أوروبا. وعقب وفاة الملك شارل الثالث البدين في العام 888، بدأ شعور جديد بالهوية الجماعية، والوعي القومي في الظهور ببطء كقوة شديدة في المنطقة الأوروبية. ناصرتها في البداية قطاعات من النبلاء والإكليروس الذين استخدموا

مشتقات من التعبير اللاتيني القديم «ناسيو» [(868)] (natio) - الذي كان يُستخدم سابقًا لوصف الأشخاص الذين يسافرون أبعد من مواطنهم للإقامة أو الدراسة - للإشارة إلى تشاركهم لغة واحدة وتجارب تاريخية واحدة. ولم يكن تعبير «أمة» (nation) يشير إلى أهل إقليم جغرافي معيّن، بل إلى تلك الشرائح والطبقات التي طورت إحساسًا بهوية تقوم على اللغة والتاريخ، والتي بدأت تتصرف على أساسها. وكان يُنظر إلى الأمم بهذا المعنى كنتاج متميز لتواريخها الخاصة.

استُخدم تعبير «الأمة» بصورة مطردة لأغراض سياسية اعتبارًا من القرن الخامس عشر، وهو، وفق التعريف الكلاسيكي للكاتب الفرنسي من القرن الثامن عشر دينيس ديديرو [(869)]، «عدد كبير من الناس الذين يعيشون داخل إقليم مقيد بحدود، ويمتثلون للحكم نفسه» [(870)]. وتصف «الأمة» هنا أناسًا يتشاركون قوانين عامة محددة ومؤسسات سياسية في إقليم محدد، وهي كانت شعبًا لديه دولة. وكان لهذا التصور السياسي لـ «الأمة»، الذي يُفهم أنه يضم مواطنين لديهم الحق في أن يساهموا في السياسة ويشاركوا في ممارسة السيادة، تداعيات جوهرية في عملية بناء الدول. مع شروع صراعات السيطرة على النفوذ في الدولة في اتخاذ شكل المواجهات المنظمة، وغالبًا في البرلمانات، بين الملوك والطبقات ذوات الامتيازات، بدأ أفراد من هذه الطبقات يصفون أنفسهم بأنهم مدافعون عن «الأمة»، بالمعنى السياسي للكلمة. وأصروا في معارضتهم ملوكهم على أنهم الممثلون والمدافعون عن «الحريات القومية» و«الحقوق القومية». وفي الحالات التي كان فيها الملك آتيًا من أمة مختلفة - كما في البلدان المنخفضة في خلال الحرب ضد إسبانيا الهابسبورغية - كانت هذه الدعاوى تزداد حدة من خلال محور آخر: كان الكفاح من أجل الحريات يتحول إلى حركة من أجل التحرر القومي، الأمر الذي كان يسمّى الطغيان الأجنبي.

حدثت أمور أكثر درامية للكلام على «الأمة» في خلال القرن الثامن عشر، وهي: اجتازت «الأمة» عملية دمقرطة؛ جرى توسيع الكفاح وتعميقه من أجل الهوية القومية ليشمل العوام وغير المحظيين؛ بدأت الطبقات المتوسطة الذاتية التعليم والحرفيون والعمال في الريف والمدينة وفئات اجتماعية أخرى بالمطالبة في إدراجها ضمن «الأمة». وكانت لذلك كله تبعات معادية للأرستقراطية وللملكية، صارت الأمة منذ ذلك الحين، ومن حيث المبدأ، تتضمن الجميع، لا الطبقات ذوات الامتيازات فحسب، وصار يُفترض أن يكون «الشعب» و«الأمة» متطابقين. وبيّنت هذا التوجّهَ بشكل جيد الضجةُ التي أطلقها كتاب توم باين حقوق الإنسان المحاولة الأوروبية الأكثر تأثيرًا لـ «دمقرطة» لغة الهوية القومية في خلال تلك الحقبة؛ فالكتاب أثار سجالات عامة حول مزايا الأنظمة الملكية والجمهوريات، ولفت إصرارُه على أن لكل أمة الحق في نظامها الخاص من الحكم التمثيلي، الانتباهَ إلى العلاقة

المتفجرة بين الهوية القومية والديمقراطية التمثيلية. يسأل باين: «أهو الحكم أكثر من إدارة شؤون الأمة؟» ثم يجيب «لا»، و«السيادة كمسألة حق، تتعلق بالأمة فحسب لا بأي فرد، وللأمة في جميع الأوقات الحق الأصيل غير القابل للتصرف في إلغاء أي شكل من أشكال الحكم الذي تراه غير ملائم، وإقامة بديل يتوافق مع مصلحتها ورغبتها وسعادتها» [(871)].

هذا النوع من الإصرار على أن للشعب حقًا أساسيًا في تقرير مصيره القومي، دام وقتًا مديدًا في ما بعد، فشهدت أوروبا في خلال القرن التاسع عشر صعود قوتين عظميين (ألمانيا وإيطاليا) تستندان إلى مبدأ تقرير المصير القومي، والتقسيم الفعلي لقوة ثالثة (الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية بعد تسوية العام 1867) لأسباب مماثلة. وكان المبدأ نفسه نافذًا في ثورتين للبولنديين دعمًا لإعادة تكوين أنفسهم كدولة - أمة، وفي الاعتراف الرسمي بسلسلة من الدول الأقل استقلالًا تدعي أنها تمثّل أممها ذات السيادة، من اللوكسمبورغ وبلجيكا في الغرب إلى الدول الوارثة الإمبراطورية العثمانية في جنوب شرق أوروبا (بلغاريا، صربيا، اليونان، رومانيا). وتمتع مبدأ تقرير المصير القومي، في خلال القرن العشرين، ولا سيما بعد الحرب العالمية الأولى، بشعبية عظيمة بين المحامين الدوليين، والفلاسفة السياسيين والحكومات ومعارضيها، الذين افترضوا جميعًا أنه إذا كانت لدى الأفراد المنتمين إلى أمة إرادة، فإن لهم الحق في التحرر من هيمنة أمم أخرى، ويمكنهم بالتالي إقامة دولة ذات سيادة تشمل المنطقة الجغرافية التي يعيشون فيها، وحيث يشكلون الأكثرية من عدد السكان. من هذا المنطلق، أصبح المبدأ الديمقراطي القائل ينبغي للمواطنين أن يحكموا أنفسهم، متطابقًا مع المبدأ القائل ينبغي للأمم أن تحدد مصيرها بنفسها. أنتج ذلك من جهته، وفي أكثر من لغة أوروبية، جمعًا بين معنيي كلمتي «دولة» و«أمة»، فبات يجري استخدام التعبيرين باعتبارهما مترادفين، كما في التعبيرات الرسمية، مثل «قوانين الأمم» و«الدولة - الأمة»، وفي الاستخدام المألوف لتعبير «قومي» لتسمية أي شيء تديره الدولة أو تنظمه، مثل الخدمة القومية والتأمين الصحي القومي والدين القومي.

ترتب على هذه الطريقة من التفكير استنتاج أن شعورًا مشتركًا بالهوية القومية في هنغاريا وروسيا، وبمقدار لا يقل عمّا هو في ألمانيا أو إيرلندا أو إسبانيا، كان بمنزلة شرط مسبق لتنمية الديمقراطية التمثيلية. لكن ثمة من سأل: ماذا عنت الهوية القومية؟ فكان الجواب المعتاد أنها شكل من الهوية الجماعية يشعر الناس من خلالها، على الرغم من انعدام التفاعل الشخصي الروتيني بينهم، بأنهم مترابطون معًا لأنهم يتحدثون اللغة نفسها، أو لهجة من لغة شائعة، ويقطنون أو يألفون عن كثب إقليمًا محددًا، وبالتالي يختبرون عاطفيًا أرضها وخيراتها، وجبالها وسهولها، ويتشاركون تقاليد متنوعة، بما فيها ذكريات الماضي التاريخي الذي عاشوه لاحقًا بصيغة حاضرة، كالشعور بالفخر بإنجازات الأمة، أو الإحساس بالعار بسبب ماضِي الأمة وعيوبها الراهنة.

كانت الهوية القومية المحددة جدًا، ابتكارًا أوروبيًا حديثًا على وجه التحديد، وأثبتت أنها قوة شديدة. وكانت قادرة على شحن المواطنين بالإحساس بالرسالة، مع مقدار من الثقة والمهابة، ومع الإحساس بأن «البيت بيتهم». زودت الهوية القومية أفراد الأمة، من خلال منحهم القدرة على استيعاب الحياة اليومية وتفهّمها مشاركة آخرين شعورًا عامًا، بالقدرة على فهم كل شيء، من الأطعمة والأغاني والطرائف، إلى التعابير على وجوه الآخرين، وبالإحساس بالانتماء وبالأمان في أنفسهم، وفي بعضهم بعضًا، كمتساوين. وكانت للهوية القومية مسحة ديمقراطية حولها؛ فأن تكون فردًا من الأمة يعني أن يكون لك الحق في الحكم الذاتي. كما أنها سمحت للناس بالقول «نحن» و«أنتم» من دون أن يشعروا بأن الـ «أنا»، أي إحساسهم بالذات، تتسرب من بين أصابعهم وتضيع.

إذًا، كيف تعامل الأوروبيون مع هذا الكلام الجديد عن الأمم وتقرير المصير القومي؟ هل أنبت الناس، عندما انطلقت رياح الشعور القومي، أجنحة لهم مثل عصفور جميل وطاروا في طريقهم إلى أرض الديمقراطية التمثيلية؟ مبارَكين بالاستقلال الإقليمي؟ للأسف، لم يفعلوا ذلك. وهنا، يمكن تعلّم أشياء كثيرة من الثورة الفرنسية التي كانت نقطة تحوّل أساسية لأنها كشفت العواقب الإجرامية لعقيدة تقرير المصير القومي ذات الرنة الوطنية. فالثورة قضت على حق الحكم الملكي الإلهي وغير القابل للتحدي، وأطلقت شرارة النضال ضد الطبقات المحظية، باسم الأمة السيدة و«الديمقراطية» المكونة من مواطنين أحرار متساوين. كانت المعضلة في أن أولئك الذين تصرفوا باسم الأمة السيدة كانوا عرضة لإغراء التركيز على إخلاص المواطنين للوطن، ولدولتهم، التي هي في ذاتها ضمان الأمة، وذاتها القائلة إنها «واحدة وغير قابلة للتجزئة». واستُبدل في بداية الثورة شعار النظام البائد (ancien régime) «ملك واحد، إيمان واحد، قانون واحد» بشعار «الأمة، القانون، الملك». وكان يُفترض بالأمة أن تصنع القانون الذي كان الملك مسؤولًا عن تطبيقه، ولكن عندما أُلغيت الملكية في آب/أغسطس 1792، أصبحت الأمة المعروفة أيضًا باسم «الشعب» فجأة، المصدر الرمزي للسيادة. وهتف الجنود الفرنسيون «عاشت الأمة» بعد شهر واحد مضى في فالمي [(872)]، وهم يندفعون إلى المعركة ضد الجيش النمساوي. وأصبح كل ما كان ملكيًا ذات مرة قوميًا فجأة، وصار للأمة رايتها حتى، العلم القومي الثلاثي الألوان، بدلًا من العلم الأبيض لآل بوربون [(873)]. وطفت الروح القومية على السطح، تحولت الهوية القومية أصولية، وجلبت معها شهوة إلى سلطة الدولة - الأمة ومجدها، فوُلدت أول دكتاتورية قومية في حقبة الديمقراطية التمثيلية.

كان تشكيل الدول القاسية، المزيَّنة بنداء القوميين للأمة، هدية أوروبا الإغريقية إلى نفسها وإلى بقية العالم. كما أنه كان التجربة الأكثر شيوعًا بين شعوب وسط أوروبا الشرقية، في المعاناة الناجمة عن غياب الدولة وعن

تحكّم القوميين وتسلطهم الأكثر سطوة. وأثبتت القومية وغياب الدولة أن عقيدة تقرير المصير القومي كانت بمرتبة طائر الوقواق [(874)] في عش الديمقراطية التمثيلية، ودفعا تلك العقيدة إلى أزمة كامنة، لأنهما كشفتا أن المؤمنين الوحيدي التركيز على الأمة عرضة دائمة لخطر أن يكونوا مفتونين بلغة السلطة القومية ونزواتها. وكانت القومية آكلة نهمة للجيف، تتغذى على الإحساس السابق بالوطنية داخل إقليم جغرافي محدد، محوّلة ذلك الشعور الوطني المشترك إلى مسخرة غريبة عن كيانها السابق. وكانت القومية شكلًا مرَضيًا أحادي الهوس من الهوية الوطنية. وحشرت القومية اللجوج مشاعر الناس المختلفة، والمتضاربة غالبًا بشأن هوياتهم الوطنية، في أمم. لذلك، قرر أوروبيون، على حد ملاحظة ألبير كامو، أنهم يحبون أممهم كثيرًا جدًا ليكونوا وطنيين.

يُظهر التاريخ الأوروبي في خلال القرنين التاسع عشر والعشرين أن للقومية جوهرًا متطرفًا. وعلى عكس الهوية الوطنية، التي لم تكن حدودها ثابتة قط، والتي كان تسامحها مع الاختلاف وانفتاحها بالتالي على أنماط أخرى من الحياة أعظم نوعيًا، تطلبت القومية من أتباعها الإيمان بأنفسهم والإيمان بالإيمان نفسه، والإيمان بأنهم ليسوا وحدهم، وأنهم أعضاء في مجتمع من المؤمنين يعرف كأمة، يمكنهم من خلاله إنجاز أشياء عظيمة. تطلبت القومية من المؤمنين بها ومن القادة الممثلين لهم (على حد تعبير الأكاديمي الفرنسي إرنست رينان [(875)] في محاضرة له في جامعة السوربون بعنوان «**ما هي الأمة؟**» (في العام 1882))، أن ينخرطوا في استفتاء يومي. ومن شأن الالتزام العقيدي الذي تتطلبه القومية أن يساعد في فهم لماذا كانت مدفوعة بإرادة غريزية لتبسيط الأمور، من خلال توجيهات من النوع الذي أصدره بسمارك: «أيها الألمان! فكروا في دمائكم!».

يمكن وضع الأمور على هذا النحو: إذا كانت الديمقراطية التمثيلية على نحو مثالي كفاحًا متواصلًا ضد التبسيط الإجباري للعالم، فإن القومية كانت كفاحًا متواصلًا للفكاك من التعقيد، والرغبة في عدم معرفة أشياء محددة؛ إنها كانت بمنزلة جهلٍ طوعي لا جهل البراءة، وكانت لديها دومًا قابلية الاصطدام بالعالم، محطِّمة أو خانقة أي شيء يعبر في طريقها، والدفاع عن أو المطالبة بمناطق، والتفكير في الأرض كقوة وفي قاطنيها كقبضة واحدة مستعدة للدفاع عنهم ضد «الغرباء» و«الأعداء». لم يكن لدى القومية أي شيء من تواضع الهوية الوطنية، ولم تكن تشعر بالعار في ما يتعلق بالماضي أو بالمستقبل، لأنها افترضت أن الشعور بالذنب يليق بالغرباء و«أعداء الأمة». وأظهرت أنها تستمتع بمجد البأس والفتوة، وعمدت بالتالي إلى حشو رؤوس الصغار والكبار على السواء بقصص عن أجداد نبلاء، والبطولات والشجاعة في الهزيمة. وشعرت بنفسها أنها لا تُقهر، ولوّحت بالعلم، وعند الضرورة خضّبت يديها بدماء معارضيها.

كان في قلب القومية - هذا كان بين أكثر ملامح قواعد لغتها غرابة والأعمق لاديمقراطية - تعاطيها المتزامن مع الآخرين، الذين هم كل شيء ولا شيء في الوقت نفسه. وكان يجري تقاذف القومية على الدوام بين طرفي الخوف والغرور. وسواء في البلقان أو في اسكندنافيا، في روسيا أو في بريطانيا، دأب القوميون على التحذير دائمًا من التهديد الذي يشكله الغرباء لأسلوب حياتهم الثمين. كان الآخر هو السكين على عنق الأمة؛ الخطر الدائم على مجتمعها أو على دولتها ودستورها. عانى القوميون، المذعورون بشكل متواصل والمدفوعون على الدوام بحسابات العدو - الصديق، الاقتناعَ المسكون بعفريت أن الأمم كلها منغمسة في صراع حيواني من أجل البقاء، وأن البقاء سيكون للحيوانات الأفضل فحسب. وبعد، كان للقومية وجه آخر؛ فهي لم تكن تخاف من الآخر فحسب، بل كانت مغرورة أيضًا بشكل غريب، تتعامل مع الناس الذين تعتبرهم الآخرين بوصفهم قمامة وضيعة وأصفارًا بلا قيمة. كان الآخر مكروهًا ومحتقَرًا، يُنظر إليه على أنه لا يستحق الاحترام أو الاعتراف بسبب رائحة فمه الكريهة وأكله الغريب، وعاداته غير النظيفة، وديانته الغريبة الأطوار، ولغته المتلعثمة وغير المفهومة. وأثبت الناس، الذين هم الآخرون، من خلال عاداتهم أنهم لا ينتمون، وترتب على ذلك أن حقوقهم قليلة إذا وجِدت، حتى عندما يشكلون أكثرية عدد السكان المقيمين في منطقة جغرافية معيّنة. وكانت وجهة نظر القوميين تنطلق من أن أي مكان يكون فيه عضو من أمتهم، تكون الأمة. لذلك، كان الإغراء بالسخرية من الآخر والبصق عليه، وإطلاق صفة الفضلات عليهم، والتمييز ضدهم، ومنع الاستخدام العلني للغتهم الأقلية، أو حتى في الحالات المتطرفة، والضغط من أجل ترحيلهم بغية السماح للأمة الأكثر انسجامًا في مباشرة مهمة حكم نفسها.
كان صحيحًا، كما كان يحلو لفلاديمير إيليتش لينين (1870-1924) أن يقول، أن قومية الأمة الغازية في المنطقة الأوروبية لم تكن هي نفسها قومية أولئك الذين يتعرضون للغزو، وأن القومية الغازية كانت على الدوام تبدو أكثر بشاعة، بالتالي آثمة أكثر. وكان صحيحًا أيضًا أن القومية يمكن أن تكون أكثر أو أقل عدوانية في رغبتها في تقرير مصيرها وإقليمها، وأن هناك كثيرًا من الاعتبارات المهمة العزيزة، تتراوح بين التعلق بلغة أو ديانة والالتزام الفعّال ببناء الدول وتعديل الحدود الإقليمية عبر الأعمال الحربية. لكن بعد كل شيء، كانت القومية، بغرورها الأحادي التفكير، تهديدًا دائمًا للديمقراطية التمثيلية - كما رصدها المؤرخ الإيرلندي المشهور وليام ليكي (1838-1903)؛ فهو لاحظ قبل نهاية القرن التاسع عشر ببضع سنوات كيف تضرم الروح القومية «النمو العظيم للنزعة الحربية»، وحذّر من ذلك. وبدأت النضالات الديمقراطية من أجل حق التصويت العام والحماية الذاتية الوطنية تشبك سواعدها مع الخدمة العسكرية الشاملة. و«كانت الخدمة العسكرية الشاملة تنحو إلى تلاحم الأمة بقوة، وتعزيز مشاعر الولاء الوطني، وتشكيل معيار أعلى للخدمة المدنية

ولشجاعة التضحية بالنفس، وتنفخ في جماهير السكان روح الحماسة من النوع الشديد الأكثر مواتاة لعظمة الأمم». لكن تلاحم الأمم معًا يعني تعزيز سلطة الدولة والقوات المسلحة، وهو ما اصطدم مباشرة بالديمقراطية التمثيلية مبادئ وممارسة، وهي التي تفترض أن «جميع الأفكار عن السلطة والخضوع مهملة»، وكانت نظامًا «يحكم فيه طبيعيًا المتحدثون البارعون أو الديماغوجيون، ويجري فيه تقرير جميع المسائل عبر أصوات الأكثرية». وعلى العكس من ذلك، كانت الخدمة العسكرية الشاملة تتطلب «الاستبداد والخضوع الأكثر صرامة ... طاعة صامتة بلا نقاش ولا اعتراض» [(876)].

كان لا بد من حدوث شيء، وجاء الدليل على ذلك في خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها، مع تجميع الشعوب كقطعان وقتلها بوقاحة - وذلك كله باسم العقيدة الديمقراطية المزعومة عن حق تقرير المصير. ففي العام 1915، جرت في الأطراف الجنوبية لأوروبا، ولا سيما في تركيا، مطاردة أعداد ضخمة من الأرمن، وبعد أن منيت القوات اليونانية بهزيمة ساحقة أمام الجيش التركي في الأناضول في العام 1922، هجّرت اليونان 400 ألف تركي، فيما كان الأتراك يرحّلون ربما مليونًا ونصف المليون يوناني مرعوبين ومعدمين عن أرض آسيا الصغرى، حيث عاشوا مع آخرين منذ أيام هوميروس. ومع أن بضعة أشخاص فقط أيقنوا حينذاك أن كل هذا كان بداية لمرحلة جديدة وأكثر خطورة من تجميع الناس وقتلهم، كان هناك شيء واضح أخيرًا: كانت القومية هي لغة الصراع العنيد، وغير القابل للتسوية، والهوس بالنقاء القومي للأمم، والأيدي القوية المستعدة للاستيلاء على الأرض وبناء الدول أو الإبقاء عليها أو تطهيرها، ولو احتاج الأمر إلى أن يتم ذلك كله عبر الإجرام المنظَّم والحرب.

حرب شاملة

تمكن أنموذج وستمنيستر للحكم البرلماني، وبكل وسيلة ممكنة، من تحصين نفسه، على الطريق الوعرة التى أفضت إلى الحرب العالمية الأولى، ضد أعمال شريرة كثيرة لمشاحنات القوميين وتنافس القوى الاستعمارية التي أرّقت أوروبا القارية منذ زمن الثورة الفرنسية. كانت الدولة البريطانية نفسها تتشكل من تسوية بين الأمم، ومن خلطة تجمع إدارة إمبراطورية تمتد عبر الكون ومقدرتها، خصوصًا بعد إلحاقها الهزيمة العسكرية بفرنسا النابليونية في العام 1815، على البقاء بعيدًا عن التورط بشكل رئيس في الصراعات الأوروبية العنيفة، من أجل التوسع الإقليمي وتقرير المصير القومي. وذلك طبعًا لم يجعل أنموذج وستمنيستر في الحكم التمثيلي منيعًا إزاء مخاطر أخرى، بينها نوع جديد من العنف والتدمير الراعبَين والهابطين من الفضاء - كما كان سكان فولكستون، المدينة الساحلية الصغيرة في جنوب إنكلترا، بين أوائل من اكتشفوا ذلك.

كان لنمط حياة وستمنيستر أن يختبر، في خلال فترة بعد ظهر يوم الجمعة الدافئ والمشمس، في 25 أيار/مايو 1917، تهديدًا جديدًا للديمقراطية البرلمانية، لم يكن معروفًا في تصورات القرن التاسع عشر. ومن دون سابق إنذار، ذُهل المتسوقون في فولكستون الذين كانوا يستعدون لعيد العنصرة في نهاية الأسبوع، لدوي انفجار المفرقعات. وكان الأطفال، وفق تقرير ميداني، أول المبادرين إلى الصراخ، فنشبت النيران من البنايات المهشمة، وغطى الزجاج المتكسر الطرقات مثل الجليد، وسقطت الخيول نافقة بين عوارض عرباتها، وسُحق صف من الزبائن أمام محل لبيع الخضار، وحين عاد صاحب محل لبيع النبيذ إلى محله وجد أحد زبائنه مقطعًا، فصاح «زيبسز! زيبسز!» لظنه على نحو خاطئ أن [المناطيد العسكرية الألمانية المسماة] «زيبلين» (Zeppelins) ألقت للتو مزيدًا من القنابل الشديدة الانفجار على المدنيين الإنكليز الأبرياء. وبعد دقيقتين، ابتعدت 12 طائرة [قاذفة قنابل] فضية اللون مزدوجة الأجنحة من طراز غوتا [(877)] (Gotha) وهي تومض في الفضاء الأزرق الشاسع، عائدة بعد أن أنهت مهمتها، من جنوب إنكلترا إلى قواعدها في ألمانيا، مخلّفة بغاراتها 95 قتيلًا و195 جريحًا. وهكذا كان لسكان فولكستون أن يتذوقوا طعم القصف الاستراتيجي للمدنيين - ضحايا أول «غيرنيكا» [(878)] في القرن العشرين. مثّلت علاقة القوة الممكننة بين القاصف والمقصوف - مهاجمون ملثمون، مثل جوبيتر [(879)]، يقذفون صواعقهم من السماء على ضحايا بائسين تحتهم - تحدي الحرب الجديد للديمقراطية في معظم أوروبا في خلال العقدين المقبلين. وبعد 19 يومًا على غارة فولكستون، ألقى سرب من قاذفات القنابل «غوتا» حوالى 10 آلاف رطل من القنابل على لندن، فسقط 162 قتيلًا، بينهم 16 طفلًا كانوا في ملجأ حضانتهم المدرسية، و432 جريحًا، ووجد أهل لندن أنفسهم عمليًا بلا حماية، خصوصًا أن القادة العسكريين والسياسيين المتعامين عن الأهمية التاريخية لهذا السلاح الحربي الجديد، لم يجدوا حاجة ملحة إلى إطلاق إنذار [مبكر]، وأبلغ وزير الحرب إيرل ديربي [(880)] مجلس اللوردات أن ليس للغارات أي قيمة عسكرية لأنه لم يُقتل بسببها جندي واحد.

كان لأدوات القتل الجديدة في الحرب العظمى أن تثبت أن الوزير كان مخطئًا؛ فهي شملت القاذفات الاستراتيجية والمدافع الرشاشة والمدافع الضخمة والدبابات ومدافع الهاون التي تطلق الغاز القاتل ذا الرائحة الشبيهة رائحة بعضه برائحة القش المحصود حديثًا؛ و«أصبحت الحرب بكل وضوح آليةً وغير بشرية»، كما لاحظ ضابط في فوج الخيالة في قصة سيغفريد ساسون [(881)]، وكان ذلك أكثر دقة، لأن الحرب العظمى كانت تشبه مصنعًا حكوميًا ينتج الجثث على المستوى الأوروبي. كانت براعة تقنية استثنائية تماثلها الآثار الرهيبة على المجندين والمدنيين على السواء، وكان للقدرات التقنية للدول الأوروبية وقواتها العسكرية في مسائل القتل أن تعرّف القرن العشرين بأنه القرن الأكثر إجرامًا وقتلًا في تاريخ البشرية الموثق. وجرى ضبط الإيقاع في

الحرب العظمى التي أدت معاركها إلى وقوع 20 مليون إصابة. وبحلول نهاية القرن، أودت حروب من أنواع مختلفة بحياة 187 مليون إنسان - ما يعادل عُشر عدد سكان العالم في العام 1913. وضعت الحرب العظمى توجهًا آخر زادت فيه أعباء الحرب على المدنيين كثيرًا. وهي لم تكن أكثر الحروب «ديمقراطية» - إذ حُشد للحرب 65 مليون شخص - فحسب، بل أصبح المدنيون مثل بيادق لا حماية لها على رقعة شطرنج من الوحشية، الهدف المفضّل للحسابات العسكرية التي أزالت التفرقة القديمة بين «الجبهة» و«البيت». وفي خلال حرب 1914-1918، شكّل المدنيون 20 في المئة من الضحايا، ثم ارتفعت النسبة في حرب 1939-1945 إلى الثلثين، وفي نهاية القرن، ربما كان تسعة أعشار ضحايا الحرب مدنيين.

تفسخ الديمقراطية

كان في المقبرة الطويلة التي حفرتها الحرب العظمى متسع كافٍ ويزيد لاستيعاب عظام الديمقراطية البرلمانية. وكانت للمعاناة العنيفة والدمار آثار سياسية متنوعة، من بينها جهد جبار ومنظم لتخليص العالم من الديمقراطية التمثيلية، وكاد ينجح في ذلك.

بدت الأمور مختلفة في البداية. وهنا يمكن التسامح مع المراقبين المعاصرين لاعتقادهم أن نهاية الحرب العظمى كانت الفجر المجيد للديمقراطية التمثيلية؛ إذ بدت الحرب، التي هي في الغالب قابلة توليد الديمقراطية، إلى جانبها بحزم، وفجأة بدا السياسيون الذين يعتمرون قبعات رسمية ويرتدون معاطف طويلة (frock coats)، كأنهم كائنات من الماضي. التمس الدوقات والأباطرة والسلاطين والباشوات ملاجئ آمنة، فيما كانت الإمبراطوريات الاستبدادية التي كانت قوية ذات يوم في روسيا وتركيا العثمانية والإمبراطورية النمساوية المجرية وألمانيا الهوهنزولرنية تتهاوى إلى الأرض. في كانون الأول/ديسمبر 1918، وفي ظل مناخ الثورة، صوّت المؤتمر الوطني لمجالس الجنود والعمال في ألمانيا بشكل حاسم لمصلحة المؤسسات البرلمانية كأساس لدستور جديد. بدا اتفاق السلام التي جرى في السنة التالية في باريس، وبدعم أميركي، أنه يؤذن بعهد جديد من الديمقراطية البرلمانية؛ فبين ليلة وضحاها عمليًا، ولدت 10 جمهوريات جديدة، ولوحت كل واحدة منها بدستور ديمقراطي جديد. وأعلنت مواثيق دول مثل فنلندا واليونان وبولندا وليتوانيا، والدولة الإيرلندية الحرة، أن السيادة تكمن في «الأمة»، بينما تحدثت دول أخرى عن «الشعب» باعتباره مصدرًا لجميع السلطات، لكن المعنى كان متطابقًا؛ إذ ورد في المادة الأولى من الدستور النمساوي الجديد أن «النمسا جمهورية ديمقراطية، والسيادة راسخة في الشعب». وأكد الدستور في جمهورية فايمار [882] المجاورة التزامه بالديمقراطية التمثيلية من خلال تكرار

نقطة أن السلطة السيادية تعود إلى «الوعي الوطني الذاتي للشعب الذاتي التنظيم».
أثبتت الحوادث في خلال أقل من عقد من الزمن أن هذه المشاعر كانت مجرد أوهام، أو كلمات لا تمسك بالحقائق غير المستقرة في المنطقة؛ فأغلبية الديمقراطيات البرلمانية أخذت تظهر كأنها ديمقراطيات بلا ديمقراطيين. لماذا؟ بالتأكيد لم يكن مردّ ذلك إلى أن أوروبا عانت فورات هذيان جماعي أطلق شرارته طغاة مضطربون نفسيًا، كما كان يحلو لمراقبين كثر معاصرين أن يصدقوا. كان السبب يكمن في مكان آخر: كان الهذيان الدستوري - الإيمان الساذج للسياسيين والمحامين والدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين بأن الدساتير الجيدة كفيلة بالتغلب على الأوضاع الاجتماعية والسياسية السيئة - من بين الأسباب الكثيرة لموت الديمقراطية التمثيلية. وكان هناك أيضًا الافتراض القائل إن البرلمانات الحسنة التصميم يمكن أن توفر قيادات قوية بما يكفي جعل الأسود تربض إلى جانب النعاج. وكان لسحب الشركات المساهمة استثماراتها، والانهيار الاقتصادي، والبطالة الواسعة النطاق، دور معطل، كما حدث في أميركا الإسبانية والبرازيل في الفترة الزمنية نفسها تقريبًا. وكانت الأسواق غير المنظمة سيئة بالنسبة إلى الديمقراطية التمثيلية؛ إذ أطلق انهيار الأسواق هزّات صادمة عبر المجتمع المدني في المنطقة، تحولت المجتمعات إلى مجتمعات غير متمدنة، بعد أن كانت مستثارة بالتوقعات المرتفعة وآمال بعد الحرب اللجوج، والمهيجة بالقومية، وبمشاحنات الأحزاب السياسية، والعداء للسامية وانتشار عنف المجموعات شبه العسكرية. ووفر الانهيار الاجتماعي الفرص لأولئك الذين رصدوا الضعف الأساس في نظرية الديمقراطية التمثيلية وممارستها، وهي حالة مرَضية سبق أن استغلها اليعاقبة الفرنسيون، والجنرال روساس في الأرجنتين، والشعبويون الروس: انكشاف الديمقراطية التمثيلية أمام التخريب الذي أحدثه الديماغوجيون الجذابون لـ «الشعب». كان قول هتلر من باب التذكير للمستشار برونينغ [(883)]، بعدما قاد حزب العمال الوطني الاشتراكي الألماني [النازي] إلى مقربة من الفوز الكامل في الانتخابات العامة، علامة خبيثة على المقبل من الأمور: «الأطروحة الجوهرية للديمقراطية هي أن ’جميع السلطات مستمدة من الشعب‘». وبعد ذلك، تصرف هتلر بموجب هذا المبدأ، لتدمير الديمقراطية التمثيلية، بمساعدة من أغلبية مذعنة من الشعب الألماني والأنصار والمروجين عبر أوروبا.
فاقمت الضغوط الجيوسياسية تعاسة الديمقراطيين، وكانت القوى الأكثر فتكًا بسهولة هي القومية ومبادئها القائمة على مفهوم الصديق - العدو، وتسهيلها صراعات الحياة والموت بين دول أسيرة لرهانات العظمة الإمبراطورية. يمكن القول إن المرحلة الممتدة من العام 1918 إلى العام 1939، كانت المرحلة الوحيدة في التاريخ الأوروبي التي ساد فيها شيء يقترب من شكل «نقي» من

سيادة الدولة - الأمة الإقليمية. ومع انهيار الإمبراطوريات على الأرض الأوروبية، وفي ظل كيانات تنظيمية دولية ضعيفة النشأة يرثى لها، مثل عصبة الأمم، تبيّن أن علاج حكومة وودرو ولسون للأمراض الأوروبية - في إصرارها على حق كل أمة في حكم نفسها، وعلى أن السلام يحل عندما تصبح أوروبا محكومة من دول ذات سيادة يمكنها أن تكون أيضًا ديمقراطيات تمثيلية - كان لعبة في أيدي القوميين المنشغلين بالصغائر والمتعطشين للسلطة. وبلغ التوتر داخل الدول، وفي ما بينها، نقطة الانفجار عندما فشل التدخل الغربي في سحق البلاشفة في الحرب الأهلية في روسيا. أمّا الإضرابات والتمردات والانتفاضات التي اجتاحت أوروبا بين عامي 1918 و1919، فإنها لم تطلق شرارة الحرب الأهلية في فنلندا ومعارك الشوارع في ألمانيا فحسب، بل نشرت أيضًا الخوف من البلاشفة على نطاق واسع داخل الدوائر الحاكمة التي استعجلت عقد صفقات مع «الشيطان». وكشفت الحوادث في هنغاريا عن وجه المستقبل: جرت في وقت مبكر من العام 1919 إطاحة الجمهورية البرلمانية التي كان يرأسها الكونت ميهيلي كاروليي [884]، وكانت وراء ذلك حكومة متعاطفة مع البلاشفة، بقيادة بيلا كون [885]، استمرت شهورًا فقط؛ إذ قام الجيش الروماني، تحت نظر بريطانيا والولايات المتحدة وقوى أخرى من الحلفاء، باجتياح هنغاريا وإجبار الشيوعيين على الفرار. وجلب الغزو إلى السلطة نظام الأميرال هورتي [886] الاستبدادي والمعادي للشيوعية بشراسة، والمدعوم من النبلاء ملّاك الأرض، والذي حكم بوسائل الإرهاب، في ظل اعتراف دبلوماسي كامل من الحلفاء، فعثرت الديمقراطية التمثيلية على صديق جديد: النفاق.

ثم كان هناك المتسببون في الأمراض الديمقراطية، منهم المفكرون والمثقفون الذين كانوا بين حفّاري قبرها؛ إذ إنهم ساعدوا في ترجيح المزاج السائد في أوروبا نحو القدرية، أي الإيمان بأن الإشارات كلها تدل على حتمية استبدال الديمقراطية البرلمانية ببديل لم يجرِ تحديده بعد. وانغمس كثيرون من الكتّاب والمفكرين والصحافيين، خصوصًا منذ منتصف عشرينيات القرن العشرين، في الحديث عن «أزمة الديمقراطية»، وقيلت أشياء عجيبة. وكان الحداثي النمساوي روبرت موزيل، مؤلف الرواية الرائعة غير المكتملة رجل بلا صفات (The Man Without Qualities) (1930-1932)، مقتنعًا بأن نجم الديمقراطية التمثيلية أفل. قال موزيل: «أنا لا أقاتل ضد الفاشية، لكن في الديمقراطية من أجل مستقبلها، لذلك أقاتل أيضًا ضد الديمقراطية». أبلغ الكاتب الغزير الإنتاج ويلز (H. G. Wells) طلاب المدرسة الصيفية في أكسفورد أن العصر المقبل من الجماعية يتطلب وجود «نازيين متنورين» ومستعدين لمحاكاة شجاعة الفاشيين الفائقة في أوروبا القارية. وامتدح المفكر الروماني الشاب إميل سيوران بشكل مماثل الطاقة الرؤيوية للهجوم الشمولي على «العقلانية الديمقراطية» [887]، وأدلى الصحافيون في صحيفة التايمز اللندنية

بدلائهم أيضًا، ومن ذلك القولُ إن «الحكومات الإسبانية الأخيرة حاولت أن تتكيف مع النمط البرلماني من الديمقراطية الجمهورية، لكنها حققت قدرًا يسيرًا من النجاح»، كأنهم يريدون القول إن سياسة عدم التدخل البريطانية في إسبانيا كانت مبررة عبر التفوق الواضح لنمط مؤسسات وستمنيستر. ثم أضافوا: «من الممكن أن نظام الحكم البرلماني الذي يلائم بريطانيا العظمى، يلائم بضع دول أخرى» [(888)].

بدا الأمر أن العادة الأوروبية من المغص ضد الديمقراطية التمثيلية بلغ أشده أخيرًا، وعمد مفكرون كثر منتقدون إلى «الضرب تحت الحزام»، مصرين (مع المؤرخ الألماني هاينريش فون ترايتشكه) [(889)] على القول إنه لأمر بدهي أن الطبيعة جعلت الكائنات الحية غير متساوية، وأن هناك شيئًا «غير طبيعي» في الديمقراطية. وفضّل بعض المفكرين اقتباس ملاحظة قديمة لإدموند بيرك مؤداها أن الديمقراطية كانت وصفة لحكم يفككه الحمقى، وأن المتدقرطين (democratist) (كلمة غريبة كانت تعادل لديه تقريبًا الكلمة الفرنسية ديمقراطيين démocrates)، كانوا بمنزلة كائنات طموح بلا خجل، وأن «في الديمقراطية تكون أغلبية المواطنين قادرة على ممارسة أكثر أشكال القمع الوحشي على الأقلية، حينما يسود الانقسام في كيان سياسي من هذا النوع، كما ينبغي أن يحدث غالبًا». وادعى الليبراليون أن جوهر الديمقراطية هو الوحدة بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، وغلبة الدولة على حريات المجتمع المدني (كانت هذه في الأصل شكوى هيغل، التي كررها دو توكفيل)؛ كان الليبراليون الذين يفضلون الحرية على المساواة ويخشون الجمهور، مقتنعين بأن الحديث عن ديمقراطية ليبرالية كان ينطوي على تناقض ذاتي (على العكس من أيامنا هذه التي تجري فيها عبارة «الديمقراطية الليبرالية» بتلقائية على ألسنة السياسيين والصحافيين والأكاديميين، كأنها كانت على الدوام عملة مقبولة). كما ردد مفكرون آخرون صدى الاعتراض على أن الديمقراطية تميل إلى الفوضى وانعدام القانون، وأنها «غير دستورية» (فيخته) [(890)] لأن إيمانها بسيادة الشعب ينتهك الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. قيل أيضًا إن الشأن الديمقراطي كله جرى تلويثه من خلال ربطه بالتمثيل، وإن الديمقراطية التمثيلية كانت زائفة لأنها [من خلال الممثلين] باعت «الشعب» الذي هو المصدر الحقيقي للسلطة، بثمن بخس، أو (الاعتراض المقابل) أنه بسبب عدم قدرة الديمقراطية على السماح بالتمثيل، كانت عمليًا مختلة وغير قابلة للتشغيل إطلاقًا في دول كبيرة. في غضون ذلك، اتّهم بعض الاشتراكيين ومعظم الشيوعيين الديمقراطية بأنها شأن برجوازي، وقناع للاستغلال الطبقي، وقال فوضويون (أمثال جورج سوريل) [(891)] إن الديمقراطية وهْم يتغذى على الذل، بينما حذر الأمير كروبوتكين من أن الديمقراطية التمثيلية كانت وصفة لنمط جديد من الاستبداد تديره الأحزاب السياسية والمسؤولون المنتخَبون والحكومات. وصاغ العلّامة الألماني فيبر الهجوم الأكثر براعة، على

شكل تأويل قوي لأوروبا كمهد للتوجه الشامل نحو البيروقراطية. وشرح فيبر أن التوجه لا رجعة فيه، لأن من الأفضل أن يتم تحديد المشكلات المعقدة ومعالجتها وحلها من خلال خبراء تقنيين متمرسين ومسؤولين رسميين في مؤسسات واسعة النطاق. ولأسباب تتعلق بالكفاءة التقنية والفعالية، أصبحت قبضة الشركات البيروقراطية الكبيرة التي يديرها مستثمرون صناعيون «ضرورة مبرمة» كتحكم بيروقراطي في ميدان السياسة الانتخابية، والإدارة الحكومية والقتال في الحرب. بالنظر إلى عدم إمكان الرجوع عن تركيز وسائل السلطة في أيدي بضعة أشخاص، أصر فيبر على أن حكومات الدول الأوروبية صارت تطلب قيادة سياسية ماهرة وملتزمة وهادئة الأعصاب. ويمكن الانتخابات والأحزاب السياسية والبرلمانات أن تساعد في هذا الصدد، من خلال تأدية دور حقل التدريب للقادة الجدد. لكن استنادًا إلى فيبر، فإن رؤية القرن الثامن عشر، لبناء الدول المسترشدة بمبادئ الديمقراطية التمثيلية، أصبحت الآن مستنفدة تمامًا. وأبلغ فيبر أحد طلابه السابقين أن «مفاهيم مثل ’إرادة الشعب‘ و’إرادة الشعب الحقيقية‘ انتفت من الوجود بالنسبة إلي منذ زمن بعيد. هذه تخيلات. وجميع الأفكار الهادفة إلى إلغاء هيمنة البشر من الآخرين ’طوباوية[892] «‘.

في صراعات الحياة والموت السلطوية في خلال المرحلة الممتدة من العام 1918 إلى العام 1839، نبتت قرون الشياطين فجأة في رؤوس الألعاب اللغوية للمثقفين والمفكرين غير المتعاطفين مع الديمقراطية. وكان من بين الأعداء الرئيسين للديمقراطية في خلال تلك الحقبة أنصار «الطغيان الأرجواني» (purple tyranny)، أي الدول القوية التي يحكمها ملوك عازمون على إعادة تيار الحقوق السياسية والديمقراطية البرلمانية إلى الوراء. لم تجرف الحرب العظمى في طريقها الأنظمة الملكية، كما توقع بعضهم أو تمنى؛ ففي حين كان هناك عند اندلاع الصراع 19 نظامًا ملكيًا وثلاث جمهوريات في أوروبا القارية، في النهاية، ومع ظهور دول جديدة مستقلة في المشهد، كان عدد الجمهوريات 16، وبقي من الأنظمة الملكية 14. استمر التوجه في العام 1923، على سبيل المثال، في الدولة المستقلة حديثًا في ألبانيا، حيث أطيحت حكومة الأسقف فان نولي [893] المنتخَبة ديمقراطيًا، ونصّب أحمد زوغو [894] نفسه ملكًا (باسم زوغ (Zog)) ليحكم من دون برلمان منتخب. وفي يوغوسلافيا، أعيدت كتابة الدستور في العام 1929 بعد الانقلاب الملكي الذي نفذه الملك ألكسندر [895] (الذي سبق أن ارتقى العرش لأن أخاه الأكبر اعتُبر غير مؤهل بعدما ركل خادمه حتى الموت في فورة غضب)، فنقل الدستور الجديد السلطات التنفيذية إلى الملك، الذي تولى منذ ذلك الحين تعيين نصف الغرفة العليا للبرلمان مباشرة، وضمِن تنفيذ أي قانون يصدر عن أيٍّ من غرفتي المجلس ما دام يحظى بتوقيع الملك. وخفض القانونُ الانتخابي الذي قدمه ألكسندر

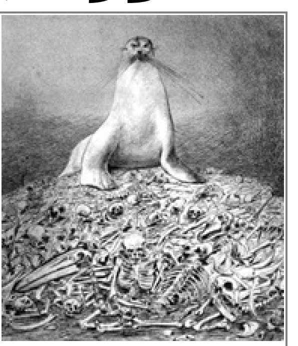
عدد الناخبين فعليًا، وأعاد العمل بالاقتراع المفتوح في الدوائر الريفية، وأكره الموظفين العموميين على التصويت للحزب الحاكم.

تمكنت بضعة أنظمة ملكية أصيلة في الحقيقة، من النجاة من الصدمات التي أحدثتها الحرب العظمى المدمرة، والضغط الهائل الناجم عن الكفاح من أجل الديمقراطية التمثيلية. لذلك، أثبت توجّه النمط الآخر المعادي للديمقراطية أنه أكثر إثارة للقلق لدى أصدقاء الديمقراطية التمثيلية: الدكتاتوريات المسلحة التي تشتغل باسم «الشعب». ولاحظ الأكاديمي الإنكليزي هوبسون في العام 1934 أن حتى «مرحلة ما بعد الحرب، كانت الديمقراطية، بما تعنيه من الحكم الذاتي للناس، تحقق تقدمًا في معظم الدول في العالم لتكون محل افتراض بأنها الهدف الطبيعي للتطور السياسي. وحتى أولئك الذين لا يثقون فيها كانوا يؤمنون بأن لا مجال لتفاديها». وقارن هوبسون الماضي بالحاضر: «الآن يجري استبدال الديمقراطية في دول عدة بدكتاتوريات، ويجري تحطيم صدقيتها في كل مكان». ثم طرح سؤالًا مقلقًا: «هل هذا مجرد نكسة موقتة، بسبب الطوارئ المنتقلة من الحرب إلى السلام غير الثابت، والتي تستدعي الممارسة غير المعتادة للسلطة الاعتباطية من الحكام، والتي سيجري التخلي عنها عند استئناف الأحوال الطبيعية؟» [(896)].

لم يرَ كثير من الشخصيات السياسية والمراقبين في المنطقة الأوروبية شيئًا موقتًا في الانعطافة نحو الدكتاتورية العسكرية، وهذا ما أكده الدكتاتور البرتغالي أنطونيو سالازار بقوله في العام 1934: «أنا مقتنع بأن في خلال عشرين سنة، إذا لم يكن هناك شيء من الحركة المرتدة في التطور السياسي، فلن تكون هناك أي مجالس تشريعية باقية في أوروبا» [(897)]، وكان يعني ما يقول، وهو لم يكن الشخص الوحيد الذي بدا له أن مصير أوروبا سيكون في سلطة الزعيم الكبير في الدولة (الصورة (6-24))، على الرغم من جميع الإشارات المبكرة المعاكسة. كان من الصحيح، بعد الحرب العظمى، وبسبب الضغوط التي مارسها الحلفاء المنتصرون، أن الديمقراطية البريطانية ظهرت وكأنها بلغت سن الرشد في كثير من أنحاء أوروبا؛ فبين عامي 1919 و1921، رُفع معظم القيود على التصويت - ومع توسيع التصويت ليشمل النساء في معظم البلدان - أصبح حق التصويت شاملًا بشكل شبه كامل. لكن مع تعاظم الضغط لشمول الطبقات الدنيا التي كانت تحت الهيمنة في السابق، بدأت البنى البيروقراطية الموروثة للحكومات في التعرض للمد والجزر عبر أنظمة متعددة الأحزاب أنتجت تأرجحًا جامحًا بين مجموعة سياسية وأخرى. وصارت الحكومات الآيلة للسقوط تأتي وتذهب بمعدلات مثيرة للقلق؛ فبعد العام 1918، لم تصمد حكومة أي بلد أوروبي أكثر من سنة واحدة، إلا في حالات قليلة. وعانى بعض البرلمانات انهيارات عصبية، لم يكن من غير المألوف في ظل تكاثر الأحزاب الساخطة، والانهيارات المتواصلة للسلطة التنفيذية، مشاهدة قاعات المجالس عرضِة للتخريب من أعضاء يتعاركون

ويتبادلون الشتائم ويتقاذفون الكراسي كأنهم يحضرون مهرجانًا للحمير [(898)].
وفي ظل مجتمعات مدنية ضعيفة ومنقسمة عموديًا بخطوط إثنية ووطنية، سرعان ما بدأت التوترات الاجتماعية الناتجة من ذلك تفعل فعلها، فانهارت الديمقراطية البرلمانية، مطلقة النداءات من أجل قيادة قوية، ازدهرت مراسيم الطوارئ، دقت ساعة الأحكام العرفية.
افترِضوا لحظة الحالة البولندية، حيث لم تفشل الانتخابات في إنتاج حكومة مستقرة فحسب، بل ولّدت في ظل التضخم النقدي المريع الاضطرابات

الصورة (6-24)



سلطة، بريشة الرسام الانطباعي والكاتب البوهيمي المولد ألفرد كوبن، 1903.

أيضًا؛ ففي العام 1922، صوّت 29 في المئة لمصلحة الأحزاب اليمينية و30 في المئة لمصلحة أحزاب الوسط، و22 في المئة لمصلحة اليسار، والباقي لمصلحة ممثلي الأقليات الوطنية. بعيد ذلك بقليل، اغتيل رئيس الجمهورية غابرييل ناروتويكز [(899)]. وازدهر الحديث عن الحاجة إلى تعقيم *(sanacja)* البلاد. وتقدم الماريشال الوطني البولندي جوزف بيسودسكي [(900)]، الديمقراطي السابق ورئيس أركان القوات المسلحة، ليملأ الفراغ السياسي، فبادر فور تدبيره الانقلاب العسكري في العام 1926، إلى تغيير القوانين الانتخابية، واستخدام الجيش والإدارة الحكومية لتزوير الانتخابات (حصل على 46.8 في المئة من الأصوات في انتخابات العام 1930). وأصبحت بولندا للشعب البولندي - ما عدا قادة المعارضة الرئيسين، والشيوعيين والفاشيين معًا، والذين اعتُقلوا وأُخضعوا للمحاكمة - في العام 1935، واعتُمد دستور جديد يشرّع الممارسات الدكتاتورية.
حصلت أمور مشابهة في كل مكان، ومن ذلك في رومانيا التي استعرت فيها الصراعات تدرّجًا في خلال 18 سنة من الحق في التصويت الشامل باستخدام الاقتراع السري، وجرى إلغاء الحكومة البرلمانية في العام 1938. وكان بقاء الديمقراطية البرلمانية في المنطقة عرضة لخطر إضافي بسبب التخلف الاقتصادي الذي أغرى «إصلاحيين» معينين أو «متطرفين وطنيين» من

المؤسسة السياسية للاختبار في التخطيط الحكومي والاستثمار في الاقتصاد. تصورت شخصيات سياسية رفيعة المستوى، مثل العقيد البلغاري داميان فيلتشييف والهنغاري غيولا غومبوس والعقيد البولندي آدم كوك، بلدانهم أنظمةً سياسية «حديثة» ومتحررة من عبء الانتخابات الديمقراطية. وسعى هؤلاء، من خلال إبعاد أنفسهم عن طبقة ملّاك الأرض، للمناورة من أجل إقامة تحالفات من الطبقات الدنيا والشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة، وبالتالي العمل من أجل شكل جديد من حكم الحزب الواحد الجيد التسليح والقادر على التدخل في الاقتصاد، وتطوير سياسة إعادة توزيع الدخول من خلال أخذ الثروات من المستثمرين اليهود وملّاك الأرض الأرستقراطيين. ولم يتمكن هؤلاء الإصلاحيون المنقسمون على أنفسهم داخليًا من مواجهة منافسة حادة من أحزاب يمينية أكثر تطرفًا - مثل «صليب السهم الهنغاري» و«الحرس الحديد الروماني» - من تحقيق ما أرادوه. لكن نفوذهم كان قويًا بما يكفي لضمان أنه، بحلول الحرب العالمية الثانية، كانت شمعة الديمقراطية البرلمانية قد انطفأت.

تعرّض الاستثناء الوحيد الجدير بالذكر في المنطقة - تشيكوسلوفاكيا التي كانت حينذاك تمثّل الاقتصاد السابع حجمًا في العالم وديمقراطية برلمانية مستقرة ومزدهرة - للتدمير من الخارج عبر شكل ثالث من السياسة المعادية للديمقراطية لم تجرَّب من قبل في تاريخ الديمقراطية: الشمولية (Totalitarianism)، التي ظهرت أول الأمر في روسيا وإيطاليا، وما لبثت أن انتقلت إلى جمهورية فايمار في ألمانيا، التي مهّدت أزمتها الدائمة الطريق أمام صعود هتلر. كان القالب قد صُب في الحوادث الروسية والتكتيكات البلشفية، وقد قال لينين في كانون الثاني/يناير 1917: «سنقول للناس إن مصالحهم أسمى من مصالح المؤسسات الديمقراطية»، وسرعان ما وفى بوعده؛ فجرى حل الجمعية التأسيسية وإلغاء حرية الصحافة، وألقى الدستور الجديد تحية الوداع (dasvidania) على «البرلمانية البرجوازية الميتة»، وانطلقت شرطة «شيكا» (Cheka) السرية للعمل، ووسط ضوضاء كثيرة بشأن سحق البرجوازيين ومنح العمال السيطرة على الإنتاج من خلال مجالس السوفيات المشكّلة حديثًا. مواجهًا الاحتجاجات بأن البلشفيين ينتهكون دستورهم، رد لينين ببساطة (في العام 1920) بأن سحق «الديمقراطية البرجوازية» يتطلب «ديمقراطية دكتاتورية»، و«لا شيء أقل أو أكثر من السلطة المطلقة المستندة مباشرة إلى القوة، وغير المحدودة بأي شيء، وغير المقيد بأي قوانين أو أي أحكام مطلقة» [(901)].

ماذا كان الجديد جدًا - والمهدد جدًا - بشأن الشمولية، إنْ بشكلها السوفياتي أم بشكلها النازي؟ ببساطة شديدة، كانت الشمولية محاكاة للديمقراطية التمثيلية، وسواء كحركة أو كنظام، كانت مؤسساتها وأساليبها وروحيتها تعبّر عن امتنانها للانتفاضات الشعبية العظمى التي تعود إلى تاريخ الثورة

الفرنسية. وجسّد كلّ من الإعلان البلشفي لحقوق الشعب الكادح والمستغَل (في العام 1918) والحديث النازي الكبير عن المجتمع الوطني، الإحساس الشمولي بأن من غير الممكن إهمال «الشعب» وينبغي ألا يُهمَل بعد الآن، بل لا بد من الاعتراف بحاجاته ورغباته وتشكيلها وإعادة تشكيلها قوةً ذات مفاعيل تاريخية - عالمية. كان ذلك ممكنًا من خلال القبضة الفولاذ لضبط النفس، والقاعدة السياسية المنظمة والثابتة وغير القابلة للتنازل. كانت الشمولية حكم الجماهير، من أجل الجماهير، عبر قادة الجماهير.

من أجل حكم الآخرين، زرعت الشموليةُ الإيمانَ بعقيدة كلية الشمول في حبكة عظيمة من الأفكار والرموز والروايات التي تصلح لتكون وسيلة وقاية ضد ضغوط الدفع والجذب في العالم المحيط بها. بدت العقيدة الشمولية التي جرت تأديتها كمسرح سياسي (الصورة (6-25))، كأن لها حياة خاصة بها، موفّرة أجوبة عن كل سؤال. وخدمت كشبكة تحدد الأعلى والأسفل، المقدم والمؤخر، والاتجاهات يمينًا ويسارًا وإلى الأمام. كان الإيمان بالعقيدة إلزاميًا، حتى عندما يتغير المضمون، بشكل عشوائي غالبًا، بناء على أهواء من هم في موقع المسؤولية. وظل بعض الشعارات ثابتًا في الرؤية العالمية للشمولية، بما فيها التركيز المتكرر على صعود الجماهير إلى مسرح التاريخ على نحو لا يمكن وقفه، والفكرة التي تبدو مضادة، وهي أن الحزب هو حياتهم وروحهم، وضامن سلامتهم وازدهارهم ومستقبلهم.

كانت الأنظمة الشمولية أكثر من نظام حزب واحد دكتاتوري من النمط البولندي أو البرتغالي. وقد اعتبر الحزب نفسه أنه على حق دائمًا، حتى عندما غيّر قادته اتجاهاتهم وتراجعوا في الصباح عن قرارات الليلة السابقة. تطلب الولاء المطلق للحزب يقظة دائمة - وموهبة متطورة في إعادة تخمين الأمور. وكان الدور القائد للحزب يعني ملاحقة أي معارض من الشرطة السرية، ومعاقبته والقضاء عليه. «يجب قبول الانضباط»، قال موسوليني، وهو يشير بفخر إلى الفاسيز (fasces)، الرمز الروماني للسلطة الجزائية، الذي تعلوه شفرة الفأس، و«عندما لا يكون مقبولًا، يجب أن يكون مفروضًا» [902]. كانت الشمولية متطيرة، لهذا السبب كانت مسلحة جيدًا ومحروسة جيدًا. كانت شرطتها السرية، التي تعمل عادة في ظل الدولة، مخولة القيام بأي شيء لضمان الانضباط الحزبي والولاء: الاعتقالات ليلًا، الإخفاء، القتل: كل ذلك كان طبيعيًا، لكنه كان أيضًا مَعينًا لا ينضب من الأعداء يحفره الحزب وشرطته. وكان من

الصورة (6-25)



«الشعب الألماني» (*Dem Deutschen Volke*)، أدولف هتلر يتدرب على خطاباته الشعبية من خلال القيام بحركات مسرحية أمام مصوّره الشخصي هاينريش هوفمان.

مفارقات الشمولية في القرن العشرين الطريقة التي كانت تغدو فيها مسعورة أكثر كلما تعرض أعداؤها الداخليون للهزيمة، ما أنتج حقيقة أن للحزب أعداء «موضوعيين»: أفرادًا من لحم ودم ومجموعات كانت هوياتهم الشخصية ثانوية بالنسبة إلى مواقفهم الموضوعية في ترتيب الأمور. كان للنظام معارضون حتى حين يتظاهرون ببراءتهم، وكانت خانات الأعداء الموضوعيين متعددة ومرنة ومتغيرة عبر الزمن - يضمون مخبري الشرطة والجواسيس الإمبرياليين والخونة التروتسكيين [903] واليهود والمثليين جنسيًا والتيتويين [904] والغجر وعملاء البرجوازية الوطنية - لكن سياستهم المتَّبعة في التعريف والتصفية كانت تعني أن الأنظمة الشمولية كانت بالضرورة تطارد رعاياها باستمرار، فسادت شريعة الغاب، وكان على جميع الموالين والمجموعات المنظمة أن تكون عرضة للاختبار والغربلة في هواء المراقبة والتصفية باستمرار.

كانت الشمولية إرهابية، لكن ليس أكثر من المؤسسات التي خدمت كمختبرات نفوذ لها، أي معسكرات الاعتقال، وكانت تستعرض الشخصية الحقيقية للنظام. لم تكن تلك المعسكرات بيوتًا لإعادة التأهيل أو معسكرات عمل، بل كانت تشتغل كمواضع أجرت فيها السلطات الشمولية تجارب مجنونة على أجساد ضحاياها ونفوسهم، هؤلاء الذين تخلوا عن كل حق لهم في أن يكون لهم حق من أي نوع، حتى حق الخلاص من طريق الانتحار. لم يكن هناك شيء محظور على جانب النظام، بل كان كل شيء مباحًا، فنجمت عن ذلك انعكاسات شديدة الغرابة، فأصبح اللامعقول حقيقيًا، صارت الحقيقة غير معقولة. كان الهدف، إنْ أمكن تسميته هدفًا، هو نفسه على الدوام: اختزال المساجين إلى لا شيء، وتحويلهم إلى ذرات جامدة كأن المطلوب أن يُثبَت، للأصدقاء والأعداء على حد سواء، أن النظام لا يُقهر.

لماذا الديمقراطية؟

كانت هذه هي العقلية، التي صنعت الشمولية، سوداء كانت أم بنية أم حمراء، تشكل منتهى الخطورة على فكرة مشاركة سلطة الديمقراطية التمثيلية في أوروبا ومضمونها. وباسم الرفع من شأن الرجل والمرأة من العامة على مسرح التاريخ، وهو ما يعد بأنهم سيتقدمان إلى الأمام، نحو طوباوية الحرية والتضامن على الأرض، سرعان ما دمرت حركات الشمولية وأنظمتها بنى الديمقراطية التمثيلية وأسسها؛ إذ قامت السلطة الشمولية على تدمير المجتمع المدني، لم تتسامح مع أي اختلاف، بل قدست العنف، وشجعت التشكيك، ومارست الفوضى، ورفضت إنتاج الأسواق وتبادلها باعتبارها غير منطقية، وفعلت ذلك من خلال ادعاء أن دولة الحزب كانت كل شيء وأن الأفراد والمجموعات لا شيء. أمّا الحريات، مثل تلك التي في حق المحاكمة العادلة وحق التجمع العلني وحرية التعبير والإدلاء بالأصوات في اقتراع سري، فكان يُنظر إليها على أنها قدْر كبير من نفايات «البرجوازية»، وآثار عصر ماضٍ لا صدقية لها، ووقود لا قيمة له ينبغي رميه في نيران السلطة التي لا تُقهر. كانت الشمولية عدوانية، ونمطًا من الحكم المتهور الذي يعشق ميله إلى إلقاء الذعر في قلوب معارضيه، في الداخل والخارج. كان هذا يعني الحرب و- بالنسبة إلى الخصوم - اتخاذ الموقف الأخير، إذا لزم الأمر، «على الشواطئ ... على مدرجات الهبوط ... في الحقول وفي الشوارع ... والتلال»، على حد تعبير رئيس وزراء بريطانيا، ونستون تشرشل، في قوله الشهير (في 4 حزيران/يونيو 1940) في خطاب يائس في مجلس العموم، الذي دمرته قنابل النازيين بعد ذلك بقليل.

سرعان ما دفعت تجربة الحرب الشاملة، والتهديد الحقيقي الذي مثّله «الطغيان الأرجواني» والدكتاتوريات العسكرية، وعلى وجه الخصوص الشمولية، تشرشل إلى التأمل في قيمة الديمقراطية البرلمانية. وهو لم يكن ديمقراطيًا بالفطرة، بل كان في الحقيقة رجلًا سياسيًا مثقلًا في وقت مبكر بسمعة الملاحظات المتجبرة ضد «القبائل المتوحشة»، وذا ردة فعل رديئة على اقتراب حق التصويت الشامل، وكان يحلو له أن يقول: عندما تصمت النسور تثرثر الببغاوات. واتُّهم لاحقًا بأنه قال ساخرًا إن أفضل حجة ضد الديمقراطية هي التحدث خمس دقائق مع ناخب عادي. لكن وجهات نظره تبدلت من خلال مواجهته المباشرة مع هتلر؛ إذ تعهد في قاعة مجلس العموم أنه سيتحالف مع الشيطان إذا اختار خصمه أن يغزو جهنم. وقال أيضًا لجمهور محتشد في لندن، في احتفال يوم النصر (VE DAY) في 8 أيار/مايو 1945: «أقول لكم، في السنوات الطويلة المقبلة، وعندما يغرد صوت عصفور الحرية في قلوب البشر، كأنه يقول لا للناس على هذه الجزيرة فحسب وإنما للعالم كله:

انظروا إلى الوراء وشاهدوا ما فعلنا، سيقولون ’لا تيأس، لا تستسلم للعنف والطغيان، سر مباشرة إلى الأمام ومت إذا اقتضى الأمر - ولا تخضع‘».
أضرمت الروح النار في ذاتها إلى حد كبير؛ فتصريح تشرشل الضعيف السياق والمقتبس كثيرًا بشأن الديمقراطية في خلال مناظرة في مجلس العموم دارت حول الصلاحيات المستقبلية لمجلس اللوردات. كان تشرشل في ذلك الوقت زعيم معارضة صاحب الجلالة الرسمية، وقد أصابه مرض فتغيب عن النقاش المتعلق بالتشريع الجديد الذي قدمته حكومة آتلي [(905)] للحد من صلاحيات الغرفة العليا، ما دفع زعيم مجلس العموم واللورد الرئيس للمجلس، هربرت موريسون، إلى إبلاغ الأعضاء أن «حتى في أيامه [ويقصد تشرشل] الليبرالية في العام 1910، لم يكن صاحب السعادة والسيد العضو يبدو ديمقراطيًا صالحًا» [(906)]. وبعد ظهر اليوم التالي، انبرى تشرشل متحدثًا في قاعة المجلس، وتمكن ببلاغته المعتادة، على الرغم من أنه كان يبدو متعبًا وشاحب الوجه، من جَلد الحكومة الديمقراطية الاجتماعية بسوط كلماته: «إن ما أكرهه، كرجل إنكليزي ولد حرًا، هو الإحساس بأني تحت رحمة أحد أو سلطة أحد، هتلر كان أم آتلي». ثم أضاف، وسط صيحات الاحتجاج: «نحن نقترب كثيرًا من الدكتاتورية في هذا البلد، دكتاتورية، هذا لأقول - وينبغي أن أكون صريحًا مع المجلس - بلا إجرامها وبلا كفاءتها».
أثار توقُّع تشرشل أن تصل الدكتاتورية، إن لم تُكبح، إلى بنية دولة الرفاه، كثيرًا من الصخب والمقاطعات المطولة. واتهم الحكومة العمالية بالسلوك غير الديمقراطي: «كل هذه الأفكار عن مجموعة من الرجال يمسكون بمقاليد آلة الدولة، والتمتع بحق جعل الناس يفعلون ما يلائم حزبهم ومصالحهم الشخصية أو عقائدهم، هي كليًا مضادة لكل مفهوم من مفاهيم الديمقراطية الغربية الناجية». ثم خاض غمرة موجة صيحات الاحتجاج والمقاطعات ليشرح أن الحديث عن «تكليف شعبي» كان «ثرثرة حزب صغير»، مبنية على افتراض خاطئ مؤداه أن الديمقراطية مطابقة لحكم الأكثرية، وعلى «الحصول على مدة زمنية ثابتة في المنصب من خلال الوعود، ثم القيام بما يحلو لها مع الناس». والحكومة الحالية تتوق إلى حكم بغرفة [تشريعية] واحدة «بلا تقدير لرغبات الناس ومن دون إعطائهم فرصة للتعبير عن آرائهم».
اعتمدت حجة تشرشل على صورة مثالية لـ «الشعب» باعتباره مصدرًا نهائيًا للسلطة السياسية؛ فهو قال إن الديمقراطية نظام يأخذ آراء الناس المعبَّر عنها كـ «رأي عام» على محمل الجد من خلال ممثلين يعملون في مؤسسات تقوم على النظر في عمل الحكومات وتجبرها على التخلي عن التشريعات الحمقاء؛ صحيح أن الديمقراطية هي «حكم الشعب، عبر الشعب، من أجل الشعب»، لكنها أكثر من ذلك، كما سارع تشرشل إلى القول، إنها «نظام من الحقوق المتوازنة والصلاحيات المقسمة، مع أشخاص آخرين كثر والكيانات المنظمة، التي ينبغي أن تكون موضع اعتبار إلى جانب الحكومة القائمة

والمسؤولين الذين تستخدمهم». هكذا، [...] خلص إلى الاستنتاج التالي: «جُرِّب كثير من أشكال الحكم، وسيُجرَّب في هذا العالم من خلال الخطيئة والمحن. لا أحد يدعي أن الديمقراطية مثالية أو كلية الحكمة، بل قيل، في الحقيقة، إن الديمقراطية أسوأ أشكال الحكم باستثناء الأشكال الأخرى التي جُرِّبت من وقت إلى آخر؛ لكن هناك الشعور العريض في بلدنا مفاده أنه ينبغي للناس أن يحكموا، وفق الدستور، وأن الرأي العام، المعبَّر عنه بجميع الوسائل الدستورية، ينبغي أن يشكل ويرشد، ويتحكم في تصرفات الوزراء الذين هم خادمو الناس لا أسيادُهم».

ما لبثت كلمات تشرشل أن اكتسبت شهرة عالمية - وبحق، على افتراض أنها لم تطلق نفير الروح القوية للديمقراطية العالقة في زاوية ضيقة فحسب، بل استنهضت أيضًا قيمها ومؤسساتها، نحو نمط جديد من الديمقراطية التي ليس لها حتى اليوم اسم عَلَم.

(703) نظرًا إلى أن الترجمات العربية المتوافرة لهذه الرواية تمت بكثير من التصرف الذي تقتضيه الجمالية الأدبية، فإن هذه الترجمة لم تعتمد أيًا منها، توخيًا للدقة. (المترجم)

(704) (1812-1870) Charles Dickens، روائي إنكليزي يعتبره النقاد من أعظم الروائيين في العصر الفيكتوري. نالت أعماله شهرة واسعة، وتنوعت بين الروايات والقصص القصيرة والمسرحيات. (المترجم)

(705) جوزيبي مازيني (1805-1872): فيلسوف وسياسي إيطالي تركز معظم جهده على توحيد إيطاليا في كيان سياسي جمهوري واحد. أسس حركة إيطاليا الفتاة في العام 1831، وحكم عليه بالإعدام غيابيًا في العام 1833 بتهمة التحريض على قلب النظام، بعد اندلاع اضطرابات في أنحاء عدة من البلاد، وجرى إعدام بعض أقرب مساعديه. لجأ إلى بريطانيا في العام 1837، وواصل من هناك كتاباته ونشاطه حتى العام 1842، حين عاد إلى إيطاليا التي أصبحت جمهورية، وتولى إدارة شؤون الدولة سبع سنوات، قبل أن تحتلها القوات الفرنسية وتطيح حكومته ليعود إلى المنفى مجددًا، ثم ليتردد على إيطاليا سرًا كي يقود انتفاضات لم تدم طويلًا، إلى أن اعتُقل في جنوة في العام 1870، ثم أُفرج عنه لاحقًا في عفو عام. (المترجم)

(706) Giuseppe Mazzini, «The Democratic Tendency of Our Times,» People's Journal (29 August 1846), p. 1.

(707) هاينريش فون كلايست (1777-1811): انتسب في مطلع شبابه إلى الجيش الألماني، تماشيًا مع تقاليد عائلته ذات التاريخ العريق في الخدمة العسكرية، إلا أنه ترك السلك العسكري وعاد إلى الدراسة، إلى أن توجه إلى باريس، حيث بدأ في الكتابة الإبداعية. عاد إلى ألمانيا بعد اعتقاله بعض الوقت بتهمة التجسس، وبدأ في نشر كتاباته التي لاقت رواجًا، وما لبث أن دخل ميدان الصحافة، وأسس مع آخرين مطبوعة أدبية في مدينة دريدسن. أنهى حياته انتحارًا مع صديقته. (المترجم)

(708) John Milton, «Paradise Regained,» in: E. H. Visiak (ed.), Milton. Complete Poetry & Selected Prose (Glasgow, 1938), book 3, pp. 375-376.

(709) على امتداد قرن من الزمن تلى العام 1520، تمكنت الجمهورية الألبية [جبال الألب]، المعروفة محليًا باسم «دولة الروابط الثلاث الحرة» - وتُعرف اليوم بحسب لغاتها الأصلية الثلاث كـ Grischun، Grigioni، Graubünden - من الاحتفاظ بشكل من أشكال الحكم الذاتي قائم على الاتحاد الكونفدرالي لجماعات متعددة الديانات؛ جمهورية يقرر مواطنوها الورعون الأمور ذات الاهتمام العام من خلال المجالس الشعبية. يقال غالبًا إن مواطني الدولة الحرة كانوا أول أوروبيين في العصر الحديث يعيشون في ديمقراطية، لكن ذلك مضلل. صحيح أنه كان هناك بعض مواطني الدولة الحرة الذين اعتبروا

أنفسهم يعيشون في ديمقراطية، وهي الكلمة التي استخدموها كتعبير إيجابي أول مرة في أي مكان في أوروبا. لكن بعيدًا من الأدلة على أنهم لم يعنوا [بالديمقراطية] أن تشمل الخدم والفلاحين الأقنان والأكثر فقرًا، وأنهم استبعدوا النساء وغير المواطنين بشكل صارم، من المنطلق الجمهوري بأنهم لا يحملون، ولا يمكنهم، حمل السلاح، من الواضح أن المجموعة الصغيرة من مواطني الدولة الحرة، وهي التي صاغت النصوص، استخدمت كلمة ديمقراطية بمعناها التقليدي القائم على المجلس. وعلى النقيض من أهل البلدان المنخفضة، لم يكن لدى مواطني الدولة الحرة مفهوم للديمقراطية كديمقراطية **تمثيلية**. كان ذلك واضحًا في النص اللاتيني الذي يدعم الإكراه في اعتناق المذهب البروتستانتي، الذي كتبه (في العام 1577) القس البروتستانتي والمؤرخ أورليش كامبل (1509 أو 1510-1582)، الذي وصف الدولة الحرة بأنها مكان يزدهر فيه المفوض الديمقراطي، أي إن الجزء الذي لديه العدد الأكبر من الأصوات «يُعترف به مفوضًا أعلى، فيحكم»:

.(De officio’, Staatsarchiv Graubünden, B721, 27-8‘)

يتضح التحيز الإغريقي نفسه في النص المكتوب بالألمانية،

.Grawpündtnerische Handlungen dess M.DC.XVIII jahrs (1618)

امتدح منح اتحاد الدولة الحرة لمواطنيه العاديين السلطة «بموجب الأكثرية فيه، لوضع القوانين وإلغائها، وإقامة تحالفات مع أمراء أجانب ومقاطعات أجنبية، وتنظيم الحرب والسلام، والتداول في جميع الأمور الأخرى المتعلقة بصلاحيات أعلى أو أدنى». وأضاف كامبل: «إن شكل الحكم لدينا ديمقراطي [Democratisch]، ويقوم انتخاب أو عزل المفوضين والقضاة والمسؤولين على أنواعهم هنا، في أرضنا الحرة الحاكمة أو في الأراضي الخاضعة لنا، على الرجل العادي عندنا». هذا، وخبا الكلام على الديمقراطية بين عامي 1620 و1639، وخسرت الدولة الحرة استقلالها، غارقة في لجة التيارات المرتفعة لسياسات القوة الأوروبية وطائفية حرب الثلاثين سنة.

(710) Juan Díaz del Moral, Historia de las agitaciones campesinas andaluzas - Córdoba (Madrid, 1984), pp. 68-69.

(711) إدوارد بالمر تومسون (1924-1993): مؤرخ وكاتب وصحافي اشتراكي بريطاني من دعاة السلام. من أهم أعماله *The Making of the English Working Class* (**صنع الطبقة العاملة الإنكليزية**) الصادر في العام 1963. (المترجم)

(712) necessity hath no law، قول مأثور منسوب إلى أوليفر كرومويل، زعيم الجمهوريين في إنكلترا، الذي أطاح الملكَ تشارلز الأول وأشرف على تنفيذ إعدامه. من كلمته إلى مجلس العموم في أيلول/سبتمبر 1645. (المترجم)

(713) كلمة burgher تشير إلى شخص يعيش في بلدة أو منطقة إدارية تتمتع بنوع من الإدارة الذاتية (borough)، وغالبًا ما يكون منتميًا إلى الطبقة المتوسطة.

وجرى لاحقًا توسيع معنى الكلمة ليشمل تعريف أبناء الطبقة المتوسطة أو البرجوازية. (المترجم)
(714) جورج فيلهلم فريدريك هيغل (1770-1831): فيلسوف ألماني غزير الإنتاج، من أبرز مساهماته علم الجدلية الفلسفية (الديالكتيك). (المترجم)
(715) فريدريك إنغلز (1820-1895): فيلسوف وعالِم اجتماع ألماني، له أعمال كثيرة، أبرزها **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**. وضع مع كارل ماركس البيان الشيوعي الشهير في العام 1848. (المترجم)
(716) ماكسميليان كارل إميل فيبر (1864-1920): فيلسوف ألماني في الاقتصاد والسياسة، ومن رواد علم الاجتماع الحديث. تتمثل أبرز مساهماته في تعريف البيروقراطية ودورها في الدولة الحديثة. (المترجم)
(717) يُنظر النص الرائع لجينو زوكس:
Jenö Szücs, «Three Historical Regions of Europe. An Outline,» in: John Keane (ed.), Civil Society and the State. New European Perspectives (London and New York, 1988), pp. 291-332.
نُشرت المقالة أول مرة باللغة الهنغارية بعنوان:
«Vázlat Európa három régiójáról',» Történelmi Szemle, vol. 24 (1981), pp. 313-369.
(718) إيفان العظيم (1440-1505): حكم روسيا بين عامي 1462 و1502، وكان وراء تجميع الإمارات سياسيًا، حول موسكو وضمها إلى روسيا. (المترجم)
(719) إيفان الرهيب (1530-1584): حفيد إيفان العظيم، حكم روسيا بين عامي 1547 و1584. (المترجم)
(720) oprichnina كيان متكامل من أدوات السلطة التي أنشأها إيفان الرهيب بين عامي 1565 و1572، لتنفيذ إرادته الشخصية على الإقليم التابع مباشرة له، باعتبار أنه يقيم فيه، من خلال مؤسسة من البوليس السري والهيئات المولجة باتهام المعارضين وإخضاعهم لمحاكمات عشوائية كانت تنتهي بإنزال الإعدام أو عقوبات شديدة بحقهم، مثل مصادرة أراضيهم. ضم جهاز هذا الكيان أكثر من 6000 شرطي وموظف. الاسم مشتق من كلمة опричь التي تعني إضافة إلى أو فضلًا عن أو باستثناء. (المترجم)
(721) شبه جزيرة من الجبال تفصل بين منطقة أوخوتسك وبحر بيرينغ. (المترجم)
(722) مملكة نتجت من تزاوج وتحالف بين فرعي آل هوهنزولرن في بروسيا وبراندنبوغ في العام 1618، وتتوجت في صلح وستفاليا في العام 1648. (المترجم)
(723) من أشهر السلالات الحاكمة في أوروبا؛ أدّت الدور الأكبر في الإمبراطورية الرومانية المقدسة ثم في مملكة إسبانيا اعتبارًا من العام 1558،

بالإضافة إلى تولّي أمراء وملوك منها، عبر الزواج والمصاهرة، عروشًا وولايات في معظم أنحاء أوروبا، وصولًا إلى المكسيك في أميركا الشمالية. (المترجم)

(724) ابن وليام الثاني ووريثه على عرش هولندا. اعتلى عرش إنكلترا بصفته ابن زوجة الملك جيمس الثاني الذي جرى نفيه. (المترجم)

(725) Benedict [Baruch] de Spinoza, «Of Democracy,» in: The Chief Works of Benedict de Spinoza (Tractatus Theologico-Politicus, Tractatus Politicus 1670) (London, 1891), vol. 1, chap. 11.

(726) نسبة إلى اسم العائلة الحاكمة في هولندا (House of Orange). (المترجم)

(727) نسبة إلى مدينة لايدن الواقعة في المقاطعة التي تحمل الاسم نفسه في جنوب هولندا. (المترجم)

(728) (1741-1784) Joan Derk van der Capellen tot den Pol: نبيل هولندي أدى دورًا بارزًا في الثورة الوطنية والحركة الجمهورية المتعاطفة مع الثورة في الولايات المتحدة. (المترجم)

(729) نسبة إلى قبيلة باتافي الجرمانية التي عاشت في منطقة دلتا نهر الراين، ويعود ذكرها التاريخي إلى القرن الأول. (المترجم)

(730) مقتبسة في:

Simon Schama, Patriots and Liberators: Revolution in the Netherlands 1780-1813 (New York, 1977), p. 67.

(731) G. K. van Hogendorp, Brieven en Gedenkschriften (The Hague, 1876), vol. 3, pp. 60-61.

(732) Maximilien Robespierre, Discours et rapports à la Convention (Paris, 1965), pp. 213ff.

(733) Louis de Jaucourt (Chevalier), Encyclopédie ou dictionnaire raisonné des sciences, des arts et des métiers (Paris, 1754), p. 816;

يقارن مع الملاحظة الشهيرة التي أبداها جان جاك روسو هي أن نمو الدول الحديثة والإمبراطوريات الواسعة النطاق، وتعاظم عدم المساواة والآثار المفسدة للرفاهية وتخصص الأسواق، كل ذلك أذن بمجيء الديمقراطية: «حيث يكون هناك شعب الله، تكون حكومتهم ديمقراطية. الحكم المثالي جدًا ليس للبشر» في:

«The Social Contract or Principles of Political Right, Book 3, Chap. 4,» in: G. D. H. Cole, Rousseau. The Social Contract and Discourses (London and New York, 1913), p. 56.

ومن باب حسن التدبير، أضاف روسو: «إذا أخذنا التعبير بمعناه الدقيق، نجد أنه لم تكن هناك قط ديمقراطية حقيقية، ولن تكون أبدًا. من المضاد للنظام الطبيعي أن تحكم الأكثرية، وأن تكون الأقلية محكومة. ولا يمكن تصور أن الناس يبقون على الدوام في حال اجتماع في المجلس لتخصيص وقتهم

للشؤون العامة، ومن الواضح أنهم لا يقدرون على إنشاء لجان لهذه الغاية من دون تغيير الشكل الإداري».

(734) لويس السادس عشر (1754-1793): ملك فرنسا من سلالة بوربون الذي أعدمته الثورة بالمقصلة. (المترجم)

(735) Girondins اسم يشير إلى المتحدرين من مقاطعة جيروند في بوردو، وإلى تيار سياسي نشأ إبان الثورة الفرنسية، واعتنق مبادئ ليبرالية برجوازية، وتعرض للملاحقة والإعدامات بشكل مركز أدى إلى إبادته تقريبًا. (المترجم)

(736) لوي أنطوان دو سان جوست (1767-1794): أبرز رموز عهد الإرهاب في الثورة الفرنسية، والحليف المقرب لروبسبيير، والأصغر سنًا بين أعضاء الهيئة الوطنية الفرنسية. أُعدم بالمقصلة مع روبسبيير في 28 تموز/يوليو 1794. (المترجم)

(737) معروف اختصارًا باسم أبي سييس (1748-1836)، كاهن وكاتب تحوّل إلى السياسة وأصبح من رموز الثورة الفرنسية. ساهم بفعالية في صوغ نص الدستور وإعلان حقوق الإنسان في العام 1791، وتزعم في العام 1794 انقلاب تروميدور ضد روبسبيير، وقدّم إلى نابليون لاحقًا يد المساعدة في انقلابه في العام 1799، وتعرض للنفي في العام 1815، وأمضى معظم سنواته الأخيرة في بروكسل. (المترجم)

(738) Emmanuel-Joseph Sieyès, Écrits politiques (Paris, 1985), p. 47.

(739) عاصمة مقاطعة با دي كاليه في الطرف الشمالي الأقصى لفرنسا، قرب الحدود مع بلجيكا. اشتُهرت خلال الحرب العالمية الأولى بضراوة المعارك فيها. (المترجم)

(740) sans-culotte: حركة سياسية ضمت في صفوفها صغار الحرفيين والعمال في المدن وبعض العمال الزراعيين، وأدت دورًا كبيرًا في حوادث الثورة الفرنسية. تعود تسمية الحركة إلى رفض أفرادها الزي الذي كان يميز النبلاء، وهو السروال الضيق عند الساقين والعريض عند الفخذين، ويسمى culotte، وتفضيلهم ارتداء السراويل العادية (pantalon). (المترجم)

(741) Louis Marie de La Révellière-Lépeaux (1753-1824): محام وسياسي فرنسي أصبح عضوًا في المؤتمر الوطني بعد الثورة الفرنسية، وأصبح بعد الانقلاب على روبسبيير عضوًا قياديًا في الإدارة الحاكمة. (المترجم)

(742) لقب نبيل يطلَق على أمير غير رئيس في العائلة البريطانية المالكة. يتولى حكم مقاطعة كمبرلاند الواقعة في أقصى شمال الجزيرة البريطانية ويلقَّب باسمها. (المترجم)

(743) شارلمان (742-814): معروف بالألمانية باسم كارل الكبير، وعند العرب باسم قارلة. ملك الفرنجة (Franks) اعتبارًا من من العام 768، ثم ملك إيطاليا في العام 774، ثم الإمبراطور الروماني المقدس الأول من العام 800 وحتى

وفاته. وحد معظم أوروبا الغربية تحت تاجه، وكان أعظم ملوك السلالة الكارولينجينية (Carolingian). (المترجم)

(744) إقليم على الساحل الغربي لفرنسا، انتفض سكانه بقيادة الأرستقراطية والكنيسة ضد الثورة الفرنسية. (المترجم)

(745) Rhineland منطقة ذات أهمية تاريخية تقع غرب مجرى نهر الراين في ألمانيا، وصولًا إلى الحدود مع فرنسا وبلجيكا واللوكسمبورغ وهولندا. (المترجم)

(746) Piedmont إقليم إيطالي كبير في جبال الألب مجاور لفرنسا وسويسرا، عاصمته وأكبر مدنه هي تورينو. (المترجم)

(747) يواكيم نابليون مورات (1767-1815): قائد عسكري فرنسي رافق نابليون ضابطًا ثم صاهره بالزواج بشقيقته الصغرى كارولين بونابرت. أصبح دوق ليبزغ في العام 1806 وملك نابولي من العام 1808 حتى وفاته. لقّب بالملك الأنيق لفرط اهتمامه بمظهره. (المترجم)

(748) مدينة جنوب شرق فرنسا على ضفاف نهر الرون، كانت تتمتع باستقلال سياسي كونها مقرًا بابويًا في العصور الوسطى. وقعت تحت سيطرة المسلمين ثلاثةَ أعوام بعدما احتلها في العام 734 يوسف بن عبد الرحمن الفهري الذي كان واليًا على مدينة ناربون (Narbonne). (المترجم)

(749) مقاطعة تقع على ساحل المتوسط شرق إسبانيا، تفصلها عن فرنسا مقاطعة كتالونيا. استولى عليها طارق بن زياد في العام 714، وبقي المسلمون فيها إلى العام 1238. (المترجم)

(750) George Gordon (Lord Byron), «My Dictionary,» in: Letters and Diaries 1798 to 1824, ed. by Peter Quennell (London, 1950), vol. 2, p. 605:

«... من الصعب القول أي شكل من أشكال الحكم هو الأسوأ، فكلها رديئة. بالنسبة إلى الديمقراطية، هي الأسوأ من الكل؛ إذ ما هي الديمقراطية (في حقيقة الأمر)؟ أرستقراطية من الأوغاد».

(751) مقتبسة في:

J. Leflon, Pie VII: des abbayes bénédictines à la papauté (Paris, 1958), p. 434.

النقاط التالية مستمدة من مجموعة من المقالات الصحافية والمنشورات والكتب اليعقوبية الجديرة بالملاحظة، التي صدرت في أواخر تسعينيات القرن الثامن عشر، بما فيها نصان لجوزيبي كومبنيوني.

Giuseppe Compagnoni: «Il Vocabolario Democratico,» Monitore Cisalpino (18 May-22 August 1798), and Elementi di diritto costituzionale democratico, ossia principi di giuspubblico universale (1797).

(752) Das Volk (Berlin), number 5, 10/6/1848, pp. 18-19, and number 11 (which outlines a 'People's Social Charter'), 27/6/1848, pp. 41ff.

(753) فرديناند الأول (1503-1564): دوق النمسا (1521) ثم ملك بوهيميا (تشرين الأول/أكتوبر 1526) ثم ملك هنغاريا وكرواتيا (كانون الأول/ديسمبر 1526)، ثم الإمبراطور الروماني المقدس وملك ألمانيا (1558). (المترجم)

(754) الملاحَظ أن رواية *The Leopard* (**الفهد**) الصقليانية الأكثر شهرة والصادرة في العام 1958، للكاتب جوزيبي توماسي دي لامبيدوزا (G. T. di Lampedusa)، تلتقط هذا التوجه بشكل رائع في أواسط القرن التاسع عشر، حيث إن الأمير دون فابريزيو، الذي يواجه استفتاء مقبلًا على توحيد إيطاليا، وهو مقتنع بأن الزمن ضده، يُسر إلى رعاياه المحليين، والمعادين له، مناشدته لهم أن يصوتوا بـ «نعم»، فأصابت تلك المناشدة أولئك الذين يحجون إلى مقره طلبًا للنصيحة، بالارتباك، فاعتقد بعضهم أن الأمير يسخر منهم، لأنه من المستحيل بالنسبة له أن يكون مؤيدًا لما يسمونه الثورة. استنتج آخرون من المتوسلين لنصيحته أن الأمير مرتد، أو أنه أحمق يجهل المثل القديم القائل إن «الشر الذي تعرفه أفضل من الخير الذي ستتعرف إليه». وفي يوم الاقتراع، احتشد بعد فرز الأصوات جمع كبير في مقر بلدية المدينة، واستمعوا بصمت إلى النتائج يتلوها عليهم من على الشرفة المساعد الأمين للأمير: عدد الناخبين 515، عدد الأصوات 512، الأصوات بنعم 512، الأصوات بلا، صفر. (المترجم)

(755) حركة سياسية نظمها العمال في بريطانيا في العام 1838، وسميت نسبة إلى البيان التأسيسي الصادر عنها باسم «وثيقة الشعب». من أبرز أهداف الحركة: حق التصويت الشامل للرجال؛ الاقتراع السري؛ إلغاء شروط الملكية العقارية المعنية بالترشح لمجلس العموم؛ تخصيص رواتب منتظمة لأعضاء المجلس للسماح للحرفيين والعمال بالقيام بواجباتهم إذا انتخبوا؛ توحيد عدد الأصوات في الدوائر الانتخابية؛ انتخابات سنوية للبرلمان.

(756) Isle of Man: جزيرة صغيرة تتوسط البحر الإيرلندي، مساحتها 572 كم^2 وتابعة للتاج البريطاني. عدد سكانها حوالى 76 ألف نسمة بحسب تقدير إحصاءات العام 2006. (المترجم)

(757) Adamantios Koraes, Ephemeris ton Athenon (Athens, 3 August 1825).

(758) جورج الثاني (1890-1947): الابن البكر للملك قسطنطين الأول، الذي عاد إلى العرش خلفًا لابنه الأصغر ألكسندر الذي تولى العرش بعد نفيه مع جورج بسبب انقسامات سياسية كان لرئيس الوزراء إلفثيريوس فينيزيلوس الدور الرئيس فيها، ومات بسبب عضة قرد في العام 1920. لم تدم ولاية قسطنطين أكثر من سنتين، إذ أجبر على التنازل عقب الهزيمة أمام تركيا، ليتولى جورج العرش الذي ما لبث أن نُفي في العام 1923 بعد انقلاب عسكري. عاد في العام 1936 إلى العرش بعد استفتاء على عودة الملكية أنهى حقبة من الانقلابات المتتالية، ونُفي مجددًا بعد سيطرة قوات المحور على

اليونان في أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم عاد إلى العرش حتى العام 1946، وأيضًا بعد استفتاء، ليموت في العام التالي. (المترجم)

(759) مدينة أسسها بطرس الأكبر في دلتا نهر نيفا وأطلق عليها اسمه في العام 1703، وكانت عاصمة روسيا حتى الثورة البلشفية في العام 1917، حين غيّر اسمها إلى بيتروغراد. وفي العام 1924 سميت لينينغراد، إلى أن استعادت اسمها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في العام 1991. يناهز عدد سكانها 5 ملايين نسمة. (المترجم)

(760) A. N. Radishchev, Puteshestvie iz Peterburga v Moskvu, Volnost (St. Petersburg, 1790),

الترجمة:

A Journey from St. Petersburg to Moscow (Cambridge, Mass., 1958):

هناك نكهة من موضوعات راديشتشيف في حلم، حيث يقول أحد الحجاج: «أعلم أن في استطاعتك أن تكون أعظم مجرم في البلاد، أعظم لص، أعظم خائن، أعظم منتهك للراحة العامة، أكثر الأعداء وحشية في توجيه ضراوتك ضد حياة الضعفاء. سيكون عليك أن تلام إذا دمعت عين أم على ولدها، أو زوجة على زوجها المقتول في ساحة المعركة... ستكون ملامًا إذا بارت الحقول، وإذا جاعت فراخ الفلاح على صدور أمهاتها، الذابلة من قلة الغذاء الصحي».

(761) كانت عاصمة المنطقة التي تحمل الاسم نفسه، وتقع في المنطقة الممتدة من بحر البلطيق إلى جبال الأورال، وتشكّل أكبر كيان سياسي روسي في العصور الوسطى، وكان أهلها يتباهون بسيادتها واستقلالها. (المترجم)

(762) مدينة تقع على مجرى نهر الفولغا جنوب شرق الجزء الأوروبي من روسيا، وأصبح اسمها في الحقبة السوفياتية ستالينغراد التي شهدت الحربَ الشهيرة في الحرب العالمية الثانية. (المترجم)

(763) أسسها إيفان الرهيب قرب مصب نهر دفينيا على ساحل البحر الأبيض في العام 1584. (المترجم)

(764) عاصمة مقاطعة باشكورتوستان على ضفة النهر الأبيض (بيلايا)، التي كانت جمهورية ذات حكم ذاتي إبان الحقبة السوفياتية. (المترجم)

(765) الكميرة (chimera): وحش خرافي من الميثولوجيا اليونانية، وهي أنثى، لها رأس أسد وجسم نعجة وذيل أفعى، وتنفث النار من فمها. (المترجم)

(766) (1844-1886) Pyotr Nikitich Tkachev: كاتب وناقد روسي كان له الأثر الكبير في الأفكار التي اعتمدها البلاشفة للوصول إلى السلطة. (المترجم)

(767) إله البداية والتحول في الميثولوجيا الرومانية القديمة، وحامي البوابات والممرات، يمتاز بامتلاكه وجهين. (المترجم)

(768) V. I. Lenin, Collected Works (Moscow, 1960-66), vol. 2, p. 507.

(769) «مير» بالروسية تعني الانسجام أو السلام أو العالم. (المترجم)

(770) من:
P. N. Tkachev, «Open Letter to Engels,» in: Izbrannye sochineniia na sotsialno-politicheskie temy, ed. by B. P. Kozmin (Moscow, 1932), vol. 3, .pp. 88-98

(771) Trafalgar نتوء صخري كبير على ساحل إسبانيا الغربي، شمال مضيق جبل طارق. لاسم الموقع العربي الطرف الأغر اسم عربي آخر هو طرف الغرب. (المترجم)

(772) (1749-1806)، سياسي يميني وبرلماني بارز خدم في مجلس العموم 38 سنة وتولى رئاسة المجلس، وشغل في آخر حياته منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية (1806). (المترجم)

(773) (1733-1804)، لاهوتي وعالِم طبيعيات وصيدلي، عضو مؤسس في الجمعية الملكية. (المترجم)

(774) خليج على مضيق سولنت الذي يفصل بين جزيرة وايت وهامبشير في أقصى طرف بريطانيا الجنوبي. (المترجم)

(775) (1764-1845) The Earl Grey: سياسي بريطاني من عائلة سياسية عريقة، بدأ نشاطه السياسي في سن مبكرة في صفوف حزب اليمين، وتولى مناصب كثيرة، منها رئاسة مجلس العموم ورئاسة مجلس اللوردات ووزير الدولة للشؤون الخارجية، وأخيرًا رئيس الحكومة البريطانية من العام 1830 إلى العام 1834. أُطلق اسمه على صنف الشاي المشهور حتى أيامنا هذه. (المترجم)

(776) (1759-1839) The Earl of Lauderdale: سياسي وبرلماني بريطاني خدم في مجلس العموم من العام 1780 إلى العام 1789، حين أصبح عضوًا في مجلس اللوردات والإيرل الثامن للودرديل. (المترجم)

(777) وليام بِت الأصغر (William Pitt the Younger) (1759-1806): سياسي محافظ كان يصف نفسه بأنه يميني مستقل مع أن معاصريه نسبوه إلى المحافظين. وهو ابن رئيس وزراء يحمل الاسم نفسه وأصغر من يتولى المنصب (في سن 24 سنة) حتى الآن. تولى رئاسة الحكومة مرتين، الأولى من العام 1783 إلى العام 1801 والثانية من العام 1804 إلى عام وفاته (1806). (المترجم)

(778) اللورد براكسفيلد روبرت ماكوين (Robert McQueen) (1722-1799): سياسي اسكتلندي تولى القضاء من العام 1776 حتى وفاته في العام 1799. (المترجم)

(779) مدينة تاريخية شمال شرق اسكتلندا في المملكة المتحدة. (المترجم)

(780) مجزرة ارتكبتها قوات الخيالة البريطانية في 16 آب/أغسطس 1819 في ساحة بيتر في مانشيستر، ضد تظاهرة شارك فيها ما راوح بين 60 ألف شخص و80 ألف شخص كانوا يطالبون بإصلاح القانون الانتخابي، وأُطلق عليها هذا الاسم تهكمًا، نسبة إلى معركة واترلو التي هُزم فيها نابليون. قُدر عدد القتلى في التظاهرة بـ 15 شخصًا وراوح عدد الجرحى بين 400 و700 شخص. (المترجم)

(781) T. H. B. Oldfield, Representative History of Great Britain and Ireland, مقتبس في:
Thomas Erskine May (Sir), The Constitutional History of England Since the Accession of George the Third: 1760-1860 (London,1896), vol. 1, pp. 361-362.

(782) Thucydides, History of the Peloponnesian War, book 1, pp. 143, 1.

(783) أصغر المقاطعات الهندية وأغناها، تقع على ساحل بحر العرب. مساحتها حوالى 3700 كم^2، وعدد سكانها 1,5 مليون نسمة تقريبًا. كانت تحت الحكم البرتغالي من العام 1510 وحتى استقلالها وانضمامها إلى الهند رسميًا في العام 1974. (المترجم)

(784) Diaries and Correspondence of the Earl of Malmesbury (London, 1844), vol. 4, p. 147.

(785) «Letter to James Maury, 21 November 1807,» in: E. A. Bergh (ed.), The Writings of Thomas Jefferson (Washington, DC, 1907), vol. 11, p. 397.

(786) الاسم مأخوذ من التعبير اللاتيني «باكس رومانا» (Pax Romana) الذي يشير إلى حقبة السلام التي شهدتها أوروبا والعالم القديم في حوض البحر المتوسط، مع صعود الإمبراطورية الرومانية. ودرج استخدام التعبير لوصف كل دولة تتمتع بهيمنة عالمية وازنة بعض الوقت. كلمة (Pax) تعني السلام. (المترجم)

(787) Edmund Burke, «Debates on the Passage of the Quebec Act,» House of Commons, London, 31 May 1774, and «Speeches in the Impeachment of Warren Hastings,» House of Commons, London, 16 February 1788.

«شكّل هؤلاء السادة مخططًا من الأخلاقية الجغرافية (*geographic morality*)، تكون بموجبها مهمة الرجال في الوضعيات العامة والخاصة، غير خاضعة للحكم من خلال علاقتهم بالحاكم الأعظم للكون، أو من خلال علاقته بالجنس البشري، لكن عبر المناخات ودرجات خطوط الطول، والخطوط المتوازية، ليس في الحياة، بل دوائر العرض، لكأنما الفضائل كلها تموت عندما تتجاوز خط الفصل [بين الليل والنهار]، كما يقولون إن الحشرات تموت عندما تتجاوز الخط، كأن هناك نوع من المعمودية، تشبه تلك التي يمارسها البحارة، عندما ينزعون عن أنفسهم عمادة كل ما تعلموه في أوروبا، وبعدها ينبثق نظام جديد وتراتبية للأشياء».

(788) Jeremy Bentham, Letter to Lord Pelham, Giving a Comparative View of the System of Penal Colonization in New South Wales, and the Home Penitentiary System, Prescribed by Two Acts of Parliament of the Years 1794 & 1799 (London, 1802).

النفطة ذاتها أثارها كورنوال لويس:

Cornewall Lewis, An Essay on the Government of Dependencies (London, 1841); ed. by Lucas (1891), p. 289:

«تبعية ذات حكم ذاتي (على افتراض أنه ينبغي ألا تكون التبعية مستقلة فعليًا) هي مفارقة في التعبير».يُراجع: James Mill, «Colony,» in: Essays (London, 1828) وفي ما يتعلق بالهند، يُنظر إعلان اللجنة البرلمانية للعام 1833: «من المعترف به كمبدأ لا خلاف فيه، أن يتم التعامل مع مصالح الرعايا من السكان الأصليين بأولوية على تلك التي للأوروبيين، حين تكون المصلحتان موضع تنافس»، يُنظر:

R. Muir, The Making of British India, 1756-1858 (Manchester; London; New York, 1915), p. 305.

ظهرت المشاعر ذاتها تحت رئاسة بَكستون للجنة الخاصة بالسكان الأصليين في مجلس العموم في العام 1837، وجرى العام ذاته تشكيل «جمعية حماية السكان الأصليين» النافذة.

(789) ثاني أكبر مقاطعة في كندا مساحة (1,542,000 كم^2) ومن حيث عدد السكان (8,214,000، وفق إحصاء العام 2014). يعود اسمها إلى لغة السكان الأصليين، ويعني المضيق في مجرى النهر. تغطي معظم جانب كندا الشرقي ويحدها المحيط الأطلسي والولايات المتحدة من الشرق والجنوب ومقاطعة أونتاريو من الغرب. أكبر مدنها مونتريال. وطأها المهاجرون الفرنسيون في العقود الأولى من القرن السادس عشر، وأعلنت مستعمرة فرنسية في العام 1532، وبقيت كذلك حتى هزيمة فرنسا أمام القوات البريطانية وتحويلها إلى مستعمرة بريطانية في العام 1763. لا يزال تاريخ كيبيك الاستعماري حاضرًا في سياساتها حتى اليوم، حيث لا تزال قطاعات واسعة من السكان الكاثوليك الناطقين بالفرنسية يطالبون بالانفصال وتأسيس كيان سياسي مستقل. (المترجم)

(790) (droit coutumier) مجموع القوانين التي بدأ العمل بها في القرنين الرابع عشر والخامس عشر في فرنسا لتنظيم الحياة العامة، في ظل الإقطاع والتخلي التدرجي عن القانون الروماني القديم. صدرت أولى المواد الموثقة من هذه القوانين في العام 1510، وكانت موضع تعديلات وإضافات متواصلة، وظل معمولاً بها حتى بداية العمل بقوانين نابليون بونابرت في العام 1804. (المترجم)

(791) Catherine Cleverdon, The Woman Suffrage Movement in Canada (Toronto, 1950), p. 215;

على الرغم من المخاوف إزاء تأثير صخب الانتخابات وعنفها في «الجنس الأضعف» - في خلال الانتخابات الفرعية التي جرت في مونتريال (كندا) بين 25 نيسان/أبريل و22 أيار/مايو 1832، قُتل ثلاثة كنديين برصاص القوات البريطانية - صمد حق التصويت للنساء صاحبات الأملاك والمستأجرات عقودًا عدة، أي

إلى حين قيام الاتحاد بين كندا العليا وكندا السفلى، بالتالي إلغاء حق النساء في التصويت في العام 1849. كرس البند 41 من القانون البريطاني لأميركا الشمالية للعام 1867، استبعاد النساء من التصويت، ما أطلق شرارة نضال عبر الاتحاد الكونفدرالي لإلغاء الظلم، بقيادة المطالِبات بحق التصويت للنساء اللواتي نظمن أنفسهن في هيئات، مثل جمعية حق التصويت للنساء في نيوبرونزويك، ونادي المساواة في حق التصويت في مانيتوبا، واتحاد الاعتدال النسائي المسيحي. لم تتمكن النساء المالكات للعقارات حتى العام 1900 من ممارسة حق التصويت في الانتخابات البلدية، وكانت النساء في مانيتوبا أول من شاركن في انتخابات إقليمية في كانون الثاني/يناير 1916. غيّرت الحرب الشاملة - العامل المتغير دائمًا للسياسة الديمقراطية - أفكار رجال كثر: بعد إقرار قانون التصويت العسكري (للعام 1917)، كانت النساء اللواتي يخدمن في القوات المسلحة أوّل النساء اللواتي يشاركن في انتخابات وطنية.

(792) من أكبر الجزر في المحيط الهادئ (مساحتها 31,285 كم^2)، وتتبع إداريًا لمقاطعة بريتيش كولومبيا الكندية، وتقع فيها مدينة فيكتوريا عاصمة المقاطعة. عدد سكانها حوالى 760 ألف نسمة (إحصاء العام 2011). (المترجم)

(793) ثاني أصغر مقاطعات كندا مساحة (55,283 كم^2) وألطفها مناخًا وأكثرها خصوبة. تقع في أقصى الطرف الشرقي لكندا، وكبرى مدنها هي هاليفاكس، ويبلغ عدد سكانها، وفق إحصاء العام 2011، حوالى 922 ألف نسمة. كانت موطنًا لسكان ميغاماغي الأصليين قبل أن يحتلها الفرنسيون في العام 1605، وانتقلت السلطة فيها إلى البريطانيين بموجب معاهدة أوتريخت للعام 1713. (المترجم)

(794) نسبة إلى مستعمرة أكاديا (Acadie) التي أنشأها الفرنسيون بدءًا من العام 1604، وضمت نوفا سكوشا ونيوبرونزويك وجزيرة الأمير إدوارد. (المترجم)

(795) جون جورج لامبتون (1792-1840): سياسي يميني بريطاني تولى مسؤوليات استعمارية متنوعة في أميركا الشمالية، وتحديدًا في المستعمرات التي تشكل اليوم دولة كندا. وأُنشئ منصب إيرل دورهام (Earl of Durham) خصيصًا من أجله، وورثه عنه ولده الأكبر ثم حفيده الذي مات من غير أن يخلّف ذرية. (المترجم)

(796) أصغر المقاطعات الكندية مساحة (5560 كم^2)، عدد سكانها وفق إحصاء العام 2011 حوالى 140 ألف نسمة. استوطنها الفرنسيون اعتبارًا من العام 1534، وأصبحت جزءًا من مستعمرة أكاديا، إلى أن احتلتها القوات البريطانية في العام 1745 وجعلتها مستعمرة رسميًا بموجب معاهدة باريس للعام 1763. (المترجم)

(797) السير جون ألكسندر ماكدونالد (1815-1891): ولد في اسكتلندا، وهاجرت عائلته إلى أميركا الشمالية وهو في الخامسة من العمر. امتهن المحاماة وبرع في القانون، ودخل معترك السياسة في العام 1843 بانتخابه

نائبًا عن كينغستون، وتدرج في المناصب السياسية، وأدى دورًا بارزًا في مساعي توحيد المقاطعات الكندية ليصبح أول رئيس وزراء لكندا في الفترة 1867-1873 ثم من العام 1878 وحتى وفاته في العام 1891. (المترجم)

(798) أولى المستعمرات البريطانية في أميركا الشمالية، استوطنها الأوروبيون اعتبارًا من العام 1583. يعني اسمها الأرض الجديدة المكتشفة، وهي تشمل الطرف الشمالي الشرقي لكندا على ساحل الأطلسي. مساحتها حوالى 405 آلاف كم^2، وعدد سكانها وفق إحصاء العام 2011 حوالى 514 ألف نسمة. (المترجم)

(799) نسبة إلى حيوان خرافي يسمى «بونييب» (bunyip) أو كيانيراتي، يعتقد سكان أستراليا الأصليون بوجوده في مجاري المياه. إلا أن الكلمة اكتسبت معنى آخر بعد استخدامها للإشارة إلى الطبقة التي حكمت أستراليا بعد استعمارها. (المترجم)

(800) مقتبس في:

.A. J. Marshall, Darwin and Huxley in Australia (Sydney, 1970), p. 44

(801) marsupials فصيلة من الحيوانات الثديية التي تحمل أجنتها أو صغارها في جيوب جلدية على بطونها، ومنها الكنغر. (المترجم)

(802) بحّار بريطاني ولد في إيرلندا في العام 1776 وتدرج بسرعة في البحرية الملكية البريطانية ليصبح ربانًا. توفي بسبب إصابته بالحمى في الأربعين من العمر، وكان آنذاك في رحلة استكشاف في الكونغو في أفريقيا. (المترجم)

(803) خليج كبير في ولاية فيكتوريا في جنوب أستراليا، وعلى شاطئه مدينة ملبورن. (المترجم)

(804) عاصمة ولاية تاسمانيا في أستراليا. (المترجم)

(805) James Tuckey, Account of a Voyage to Establish a Colony at Port Phillipin Bass’s Strait (London, 1805), p. 190.

(806) أكبر ولاية من حيث عدد السكان، تقع جنوب شرق أستراليا، وتبلغ مساحتها 808,444 كم^2، ووصل عدد سكانها، وفق إحصاء العام 2014 إلى 7,565,500 نسمة. أبرز مدنها سيدني، والعاصمة الاتحادية كانبيرا. (المترجم)

(807) الاسم الأصلي لجزيرة/ولاية تاسمانيا. (المترجم)

(808) يستحق دانيال هنري ديناهي (يُنظر الصورة (6-10)) أن يكون مع الأبطال المغمورين والمنسيين لحقبة الديمقراطية التمثيلية، في الأقل بسبب حديثه الإبداعي عن «أرستقراطية البونييب». كان ديناهي، الضئيل الجسد والدائم الاعتلال صحيًا، ابن مجرمَين إيرلنديين سابقين حققا النجاح بعد انتهاء فترة سجنهما. رتب له والداه إكمال دراسته الثانوية في أوروبا، حيث التقى قادة الحزب الإيرلندي الفتي (Young Ireland Party) ووجد نفسه منجذبًا إلى المبادئ الميثاقية. درس الحقوق بعد عودته إلى مسقط رأسه في سيدني في العام 1844، وحاز شهرة سريعة كخطيب موهوب ومحام كفوء وناقد صريح للقانون

الدستوري للعام 1853 في نيوساوث ويلز، وهو القانون الذي كان يهدف إلى إنشاء غرفة برلمانية عليا غير منتخَبة ووضع قيود عقارية كبيرة على حق التصويت للغرفة الدنيا. ناصر من خلال نشاطه في صفوف رابطة الإصلاح الانتخابي في نيوساوث ويلز حق الانتخاب الشامل للرجال، وعارض بشدة توسيع تحكم العائلات الثرية في أرض المراعي في داخل نيوساوث ويلز. اتهم هذه الشريحة من مصادري الأراضي في خليج بوتاني بإساءة معاملة المهاجرين الصينيين، والتصرف كـ «أوليغارشية سياسية تعامل الناس عمومًا كأنهم قطعان من المواشي التي تشتريها وتبيعها في السوق». أشار أول مرة، في كلمة ألقاها في مسرح فيكتوريا في سيدني بتاريخ 15 آب/أغسطس 1853، إلى الوحش المائي «بونيب» (bunyip)، النباح، وآكل لحوم البشر، المتوحش الذي يزعم السكان الأصليون في خرافاتهم أنه يعيش في الجداول والمستنقعات ومجاري الأنهار. يمثّل هذا الوحش بالنسبة إلى بيض كثر صورة مخيفة من الخيال، وهذا بالضبط ما عناه ديناهي بعبارة «الأرستقراطية المتوحشة»: الأوليغارشية المالكة للأرض في نيوساوث ويلز، حيث يمكن إثبات عدم وجود الوحوش الوهمية، ببساطة من خلال عدم تصديق الحكايات عن وجودها. لفت التهكم الرائع الانتباه، وساعد في إفشال المشروع، ونتج من ذلك في العام 1857 انتخابه عضوًا في المجلس التشريعي لنيوساوث ويلز. في السنة التالية، جرى اعتماد حق التصويت الشامل للرجال، وتحوّل ديناهي إلى الصحافة والأدب والخمر بعد ذلك. أسس في العام 1859 الصحيفة المتطرفة *Southern Cross* (**سذرن كروس**) وأدار شؤون التحرير فيها، ثم أشرف على تحرير صحيفة *The Victorian* (**ذا فيكتوريان**) في ملبورن. حاضَر بعض الوقت عن الأدب الحديث في جامعة سيدني، أولى جامعات أستراليا، وساهم بشكل منتظم في الصحيفة الإيرلندية الأسترالية The Freeman’s Journal (**ذا فريمانز جورنال**). توفي في تشرين الأول/أكتوبر 1865، في البلدة الريفية باثورست، حيث كان يمارس المحاماة، جراء مضاعفات شرب الخمر، وكان في الـ 37 من العمر. (المترجم)

(809) أعضاء الحركة العمالية التي انتشرت في إنكلترا في أواسط القرن التاسع عشر (سبق ذكرهم من قبل). (المترجم)

(810) أحد الألقاب التي تُطلَق على أستراليا. (المترجم)

(811) عاصمة ولاية جنوب أستراليا. عدد سكانها 1,304,631 نسمة، بحسب إحصاء العام 2011. (المترجم)

(812) William Hazlitt (1778-1830): فيلسوف وأديب وناقد إنكليزي، يُعتبر من أبرز المهتمين بتراث وليام شكسبير. (المترجم)

(813) Speeches of Henry Lord Brougham, upon Questions Relating to Public Rights, Duties and Interests: with Historical Introductions (London, 1838), vol. 2, p. 600.

(814) يوهان كريستيان فردريك هولدرلين (1770-1843): من أشهر الشعراء الرومانسيين الألمان. (المترجم)

(815) John Stuart Mill, Dissertations and Discussions (London, 1921; [1838]), p. 311;

يقارن ذلك بمذكراته،

Autobiography (London, 1961; [1873]), p. 220.

«الأقليات، ما دامت أقليات، هي، ويجب أن تكون، بلا أصوات، لكن في ظل ترتيبات تسمح بتجميع الناخبين، ليصبحوا رقمًا محددًا، ليضع في المجلس التشريعي ممثلًا من اختيارها، لا يمكن عندها كتم الأقليات». يمكن الاطلاع على [خميرة] الخلايا الجزعية لمبدأ حماية الأقليات في النقاش البرلماني لمشروع قانون الإصلاح الأول، يُنظر اقتراح عضو مجلس العموم وينثروب ماكورث بْريد (Winthrop Praed) في:

Hansard (London, 1831), vol. 188, p. 1075.

من الممكن أن المستعمرين في جنوب أستراليا كانوا مطلعين على عمل فيكتور كونسيديران، أبرز أتباع فورييه، في جنيف، الذي قام بعد العام 1834 بحملة شعبية من أجل طرائق مماثلة في الانتخاب تسمح بالتعبير عمّا أسماه «دوائر الرأي» (constituencies of opinion). تم عرض مشروعه على المجلس الأكبر في جنيف في العام 1846، وأُعيدت طباعته باسم:

Victor Considrant, De la Sincérité du gouvernement représentatif ou exposition de l’élection véridique (Zurich, 1892).

بين أول المواقف عن مبدأ تمثيل الأقليات، كانت الكلمة النيابية التي ألقاها [الكونت أونوريه غابرييل ريكويتي] ميرابو في 30 كانون الثاني/يناير 1789. قال ميرابو: «الجسم التمثيلي بالنسبة إلى الأمة هو بمنزلة الملف المفصّل للمكونات الطبيعية لأرضها: في كل من أجزائه، وككيان واحد، ينبغي للجسم التمثيلي أن يعطي صورة ملخصة عن الناس - آرائهم وآمالهم وتطلعاتهم، ويجب على التمثيل أن يحمل النِّسب المتعلقة بالأصل بدقة، مثلما تضع الخريطة أمامنا الجبال والأودية والأنهار والبحيرات والغابات والسهول والمدن والقرى. يجب ألا يسحق المكون الأكبر المكون الأصغر، وألا يُستبعد الأول؛ فقيمة كل عنصر تتوقف على أهمية المجموع وللمجموع». ذُكِر في:

Simon Sterne, On Representative Government and Personal Representation (Philadelphia, 1871), pp. 50-51.

يُنظر أيضًا

Oeuvres de Mirabeau (Paris, 1834), p. 7.

(816) السير رولاند هيل (1795-1879): مدرّس وإداري إنكليزي، مولود في كيدرمينيستر، وسط إنكلترا. يُنسب إليه الفضل في وضع أسس الخدمات البريدية الحديثة وابتكار الطابع البريدي.(المترجم)

(817) دعم رولاند هيل (Rowland Hill) لإقرار التمثيل النسبي موثق في:
George Birkbeck Hill, Life of Sir Rowland Hill (London, 1880), vol. 1, p. 223, and Catherine Helen Spence, Autobiography (Adelaide, 1910), p. 17.
يُنظر أيضًا:
Preface to the Laws of the Society for Literary and Scientific Improvement, reprinted as Appendix B in the first volume of George Birkbeck Hill, Life of Sir Rowland Hill, p. 69.

(818) في فقرة لافتة للنظر في كتاب مذكراته الذي نُشر بعد وفاته، وصف ألكسيس دو توكفيل السلوك القطيعي للناخبين الذين حصلوا على الحق في التصويت حديثًا في دائرته الانتخابية، في خلال أول انتخابات تقوم على أساس حق التصويت الشامل للرجال في فرنسا، في نيسان/أبريل 1848: «كان علينا أن نذهب كمجموعة للتصويت في مدينة سانت بيار، التي تبعد مسافة فرسخ من بلدتنا. صباح يوم الانتخابات تجمع الناخبون كلهم، أي جميع الذكور البالغين الـ 20 من العمر، أمام مبنى الكنيسة. قسموا أنفسهم إلى صفين، بحسب الترتيب الأبجدي، وفضّلت أنا أن آخذ المكان الذي يلائم ترتيب اسمي، لأنني أعرف أن في زمن الديمقراطية ودولها، على المرء أن يسمح لنفسه بأن يكون في مقدم الناس، لكن ليس أن يضع نفسه هناك. جاء المعوقون والمرضى الذين شاؤوا أن يلحقوا بنا على خيول للنقل، أو في عربات في نهاية الموكب الطويل. وتُركت النساء والأطفال في البلدة. كان مجموعنا 170 شخصًا، وعندما بلغنا قمة التلة المشرفة على (قصر) دو توكفيل، كان هناك توقف للحظة؛ انتبهت إلى أن عليَّ أن ألقي كلمة. صعدت إلى الطرف الآخر من الساقية، وتشكلتْ حلقة حولي، وقلت بضع كلمات تليق بالمناسبة. ذكّرت هؤلاء الناس الطيبين بجدية وأهمية العمل الذي سنقوم به؛ نصحت إليهم ألا يسلموا أنفسهم لمن يريد التحدث إليهم أو حرفهم، من أولئك الذين يمكن أن يسعوا لدى وصولنا إلى المدينة لخداعهم، بل عليهم أن يتوجهوا كجسم واحد، كلٌّ في مكانه بحسب الترتيب، حتى ينتهوا من التصويت. قلت لهم: ’لا تدعوا أحدًا يدخل إلى منزل ليحصل على الطعام أو ليجفف ثيابه (كان الجو ماطرًا يومذاك) قبل أن ينهي واجبه‘. هتفوا جميعًا بأنهم سيفعلون ذلك، وهكذا فعلوا. وجرى الإدلاء بجميع الأصوات في وقت واحد، ولدي سبب للاعتقاد بأنهم كلهم تقريبًا صوّتوا للمرشح نفسه». Recollections (NewYork, 1971; [1896]), pp. 119-120. (المترجم)

(819) صليب الجنوب باللاتينية (Crux) عبارة عن كوكبة من النجوم تظهر في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية، وتحتوي على خمس نجوم ساطعة تشكل أربع منها (ألفا وبيتا وغاما ودلتا) شكل صليب شبه مائل، وهو معتمَد الآن في أعلام أستراليا ونيوزيلندا وبابوا وغينيا الجديدة وساموا. (المترجم)

(820) كريس واتسون (1867-1941): أول سياسي من حزب العمال يتولى رئاسة الحكومة. بقي في منصبه أربعة شهور فقط، غير أنه ترك أثرًا كبيرًا من خلال تعاونه مع الحزب الليبرالي في مجال الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. على الرغم من زعامته للحزب مدة ست سنوات، فُصل منه على خلفية دعمه التجنيد الإجباري في خلال الحرب العالمية الأولى. (المترجم)

(821) ذُكِر في:

Manning Clark, A History of Australia (London and Sydney, 1995), p. 257.

(822) احتمال أن تكون المبادرة الفيكتورية المتأثرة بالمبادرة في مستعمرة تاسمانيا، موضع بحث في:

Terry Newman, «Tasmania and the Secret Ballot,» Australian Journal of Politics and History, vol. 49, no. 1 (2003), pp. 93-101, and John Hirst, Australia's Democracy. A Short History (Crow's Nest, 2002).

وصفحة الإنترنت القيّمة التي نظمها بيتر برينت:

(P. Brent), http://www.enrollingthepeople.com

and Edward Wakefield, «The Australasian Ballot,» The Forum, vol. 8 (1889), pp. 148-158.

كان للمحامي هنري صامويل تشابمان (1803-1881) في ملبورن اليد الطولى في عملية صوغ كلا التشريعين في تاسمانيا وفيكتوريا، اللذين قدما نظام الاقتراع السري الجديد. كان تشابمان متطرفًا فلسفيًا، وكثير الأسفار. أصدر صحيفة متطرفة في كندا، وسبق أن عاش في نيوزيلندا وتاسمانيا، وجرى انتخابه للمجلس التشريعي في فيكتوريا في العام 1855، ينُظر:

R. S. Neale, «H. S. Chapman and the 'Victorian Ballot',» Historical Studies, vol. 12 (1967), pp. 506-521.

(823) يراجع تقرير عن المجلس التشريعي في:

New York Times, 17/1/1853, p. 1:

«قُدمت الأوامر اليوم [السبت 15 كانون الثاني/يناير 1853] في المجلس التشريعي في ماساتشوستس، من أجل النظر في تعجيل إبطال كثير من بنود قانون الاقتراع السري لدرجة إلزام الناخبين بأن يقوموا هم بأنفسهم بوضع ورقة تصويتهم في صندوق الاقتراع».

(824) Chinese whispers، لعبة شائعة بين الأطفال في الحفلات، حيث يقوم اللاعب الأول بوشوشة لاعب آخر جملةً يقوم بدوره بنقلها همسًا إلى لاعب ثالث ...، حتى آخر اللاعبين الذي يجب أن يقول الجملة بصوت مرتفع، وغالبًا ما تكون الجملة قد تعرضت للتحوير عبر الانتقال من شخص إلى آخر. (المترجم)

(825) Henry George, «Money in Elections,» North American Review, vol. 136 (1883), p. 210.

(826) بالغ مراقبون كثر لاحقًا في تقدير الآثار التنظيفية للاقتراع الأسترالي، مع أن الرشى استمرت، وربما ازدادت، وكان ذلك أحد أسباب شجب صحيفة **التايمز** اللندنية للاقتراع بعد اعتماده، ووصفته بأنه «فاشل فشلًا تامًا»، وبأنه «النظام المنحط»،

.The Ballot in Australia,» (13 January 1857)»

مع ذلك، وضع الاقتراع الناخبين في موقع تفاوضي أفضل، للتحكم في السعر الذي يريدونه لأصواتهم، وأخذ الرشوة ممن يريدون معًا، في الأقل حتى مجيء السياسة الحزبية المراقبة قانونًا، والتي استبدلت شراء الأصوات بالوعود والبرامج الانتخابية. هناك عرض موجز للأدلة في بريطانيا في:

C. O'Leary, The Elimination of Corrupt Practices in British Elections .(Oxford, 1962), pp. 155ff

لاحظ سومجي توجّهًا مشابهًا في الهند في سبعينيات القرن العشرين:

A. H. Somjee, The Democratic Process in a Developing Society (New York, ,1979), p. 118

بفعل الإغراء بالمال المعروض من الطرفين ... قرر الناخب غالبًا أن يقبل المال ممن هو مستعد لعرضه. قبول المال من كلا الطرفين حرر الناخب، كما حدث فعلًا، من الالتزام بالتصويت لهذا الطرف أو الطرف الآخر بسبب المال. بلغ جمهور الناخبين بالتأكيد سن النضج في استخدام الاقتراع السري.

(827) على غرار الأرجنتيني - الكرواتي خوان فوسيتيتش، مبتكر تسجيل البصمة، ربما يبدو وليام روبنسون بوثبي لنا شخصية مملة وغير جذابة، لكن مع ذلك، توقف نجاح الديمقراطية التمثيلية على الجهد المبدع لمثل ذينك الشخصين. هاجر بوثبي، المولود في إنكلترا في عام 1829، مع عائلته إلى أديليد في جنوب أستراليا في العام 1853، بعد وقت قصير من تخرجه في جامعة لندن. دخل الإدارة الحكومية بعد سنة على وصوله إلى المستعمرة، ورُقّي بسرعة إلى رتبة شريف، وهي المنصب الذي شغله حتى العام 1903. أصبح أكثر الموظفين العموميين من أبناء جيله مكانةً في المستعمرة - والشخصية التي كانت مسؤولة عن تطبيق أكثر مكونات الاقتراع الأسترالي تقدمًا على الأرض الأسترالية. أدى دورًا مركزيًا في تنفيذ القانون الانتخابي للعام 1858، والذي تضمّن الأحكام المتعلقة بالاقتراع الجديد (أقرت تاسمانيا نسخة من هذا القانون في 4 شباط/فبراير 1856؛ تبعتها فيكتوريا بعد ستة أسابيع، وولاية جنوب أستراليا بعد شهر واحد في 18 نيسان/أبريل)، وكذلك القانون الانتخابي الأكثر ابتكارًا للعام 1858. قضى القانون الجديد بتوفير موضع لإشارة x يضعها الناخب إلى جانب اسم مرشحه المفضل، بدل تشطيب أسماء المرشحين الذين لا يرغب في انتخابهم. وضمِن قانون العام 1858 سرية الاقتراع بشكل فعلي من خلال التشديد على وجوب عدم إظهار ورقة الاقتراع «أي أمر أو شيء آخر» غير لائحة أسماء المرشحين وتوقيع المفوض الذي

يتسلمها على وجهها الآخر. كما أنه أدى إلى تشريع جديد في العام 1859 يتضمن إجراءات نقل أسماء الناخبين من دائرة إلى أخرى عندما يغيرون أماكن سكنهم، وألزم أمناء السجلات المدنية إبلاغ مسؤولي الانتخابات عن الوفيات. صُمم هذان الابتكاران لضمان إبقاء لوائح الشطب شاملة ودقيقة إلى أعلى درجة ممكنة. وتجدر ملاحظة أن هذه الابتكارات الإجرائية انطوت - كشرط ضروري لإجراء انتخابات سلسة وفعالة - على التسجيل الإجباري (اعتُمد ذلك على المستوى الاتحادي في أستراليا في العام 1911) وعلى التصويت الإلزامي من المواطنين (إجراء اعتُمد أولًا في العام 1915 في ولاية كوينزلاند، وعلى المستوى الفدرالي في العام 1924، مع أنه لم يُطلب إلى السكان الأصليين أن يسجلوا أسماءهم ويصوتوا إلا في العام 1984). أشرف بوثبي على جميع الانتخابات البرلمانية في ولاية جنوب أستراليا بين عامي 1856 و1903، بما فيها انتخابات العام 1896 التي شهدت تصويت النساء البالغات (بمن فيهن بعض النساء من السكان الأصليين) أول مرة. وقدّم نصائح اختصاصية لكل سؤال عام يتعلق بإجراء الانتخابات، ودعم اعتماد التصويت عبر البريد (في العام 1890)، ما سمح للبحارة والمرضى والعجزة بالتصويت، وعمل لاحقًا من أجل أن تستفيد النساء الناخبات من ذلك، لأنهن كن يستخدمن ذلك بشكل كبير جدًا. بدا أن شغف بوثبي الكبير بتحسين آليات نظام الاقتراع الأسترالي لم يكن ينبع من التزامه المبدئي بالديمقراطية التمثيلية بقدر تعلقه بنسخة منتصف القرن التاسع عشر من المذهب النفعي الإنكليزي (English Utilitarian doctrine) الهادف إلى إشاعة وئام اجتماعي وسعادة من خلال الضوابط الحكومية. كان بوثبي يكره الضوضاء - الفرق الموسيقية النحاسية، والإساءة إلى المرشحين ورشقهم بالحجارة والبيض الفاسد والحيوانات النافقة - التي تسبب بها ظهور الأحزاب السياسية، وتابع باهتمام بالغ إلغاء التزكية العلنية (في العام 1856)، وإقرار قانون الصمت (في العام نفسه) الذي وُضِع لمنع السياسيين في ولاية جنوب أستراليا من الكلام في خلال الحملات الانتخابية. كان بوثبي مؤمنًا جدًا بالمسؤولية الحكومية الهرمية (من أعلى إلى أسفل) عن رفاه الشعب في حياته اليومية وعن سوسهم (policing)، كما كان يحلو لآدم سميث وغيره من شخصيات القرن الثامن عشر القول، مستخدمًا كلمة طواها النسيان منذ ذلك الوقت. إلى ذلك كله، كان بوثبي، الذي لعب الكريكت في فريق جنوب أستراليا، رجلًا صبورًا، يحب النظام المنضبط القائم على الإحصاءات (كان في ذلك مدعومًا من شقيقه الأصغر منه سنًا جوشيا الذي كان مسؤول الإحصاء والتعداد السكاني في جنوب أستراليا). كان التزامه الحكم الصالح من خلال تسييرٍ أكثر فعالية للسكان يتجلى بصورة أبعد في مجالات أخرى، منها، على سبيل المثال، دوره اعتبارًا من العام 1869 كمراقب لسجون العمل (الأشغال الشاقة) في أديليد. وكانت إصلاحاته بِنثامية [نسبة إلى الفيلسوف والمصلح الإنكليزي جيريمي

بِنثام] بشكل كاملَ. وباسم إلغاء العقوبات الجسدية الوحشية ضد السجناء وتحسين أوضاعهم المعيشية، عمد إلى إلغاء نظام الثكن (القواويش)، وحسّن أحوالهم وتقديماتهم، وشغَّلهم في المشروعات الحكومية، وصاغ تشريعًا جديدًا للسجون في عامي 1869 و1870. وعقب زيارة تفقدية له إلى السجون الأوروبية في عامي 1876 و1877، أشرف على ترتيب زراعة بساتين الزيتون في السجون لأسباب تأهيلية من خلال إنتاج السجناء زيت الزيتون. نشر كتاب
,The Olive: Its Culture and Products in the South of France and Italy
وتوفي في منزله في شمال أديليد في 12 تموز/يوليو 1903، وجرى تكريمه بإطلاق اسمه على دائرة انتخابية فدرالية. (المترجم)

(828) Alexander Keyssar, The Right to Vote. The Contested History of Democracy in the United States (New York, 2000), pp. 142-143,
يشير إلى أن الاستخدام المبكر للاقتراع الأسترالي في الولايات المتحدة كان «عقبة أمام مشاركة كثير من الناخبين الأميين المولودين في الخارج، في الشمال، كذلك الناخبين السود غير المتعلمين في الجنوب».

(829) Melbourne Argus, 27/9/1856.

(830) لاحظ رئيس الوزراء البريطاني وليام غلادستون العلاقة بين الاقتراع الأسترالي ومنح النساء الحق في التصويت، بالقول: «كان الطلب إلى النساء أن يتجشمن عناء الذهاب إلى مركز اقتراع مفتوح وتسجيل أصواتهن علنًا، شيئًا، وكان السؤال بوجوب السماح لهن بالدخول إلى حجرة هادئة في مكان الاقتراع وتسجيل صوت مستقل تحت الملاذ الآمن للتصويت، شيئًا آخر تمامًا». ذُكِر في:
Justin McCarthy, A History of Our Own Times (Leipzig, 1880), vol. 4, p. 317.

(831) Pakeha هو الاسم الذي يطلقه سكان نيوزيلندا الأصليون بلغتهم الأم على المستعمرين البيض. (المترجم)

(832) نسبة إلى البحّار روبرت بيتكيرن، الذي كان ضابطًا متدرجًا في الخامسة عشرة من العمر.لا تزال الجزيرة، التي يقطنها 56 شخصًا فقط، وفق إحصاء تقديري للعام 2013، تابعة سياسيًا للمملكة المتحدة. (المترجم)

(833) John Barrow (Sir), A Description of Pitcairn’s Island and its Inhabitants (New York, 1854), p. 295.

(834) Walter Brodie, Pitcairn’s Island, and The Islanders, in 1850, 2nd ed. (London, 1851), p. 10;
يُنظر أيضًا الحاشية التي تتضمن تفصيلات 12 جريمة قتل في الأقل:
«John Meeting of the Bounty and Story of Pitcairn Island 1790-1894,» John Angus Nimmo Papers (1939-1990), NLA MS 9488 folio 1 (Australian National Library, Canberra).

(835) Cockney: لقب تهكمي يطلقه الأرستقراطيون الإنكليز على سكان الأحياء في المدن عمومًا وعلى سكان لندن بالتحديد. والتعبير دمج بين كلمتين يُقصد به «بيضة الديك». (المترجم)

(836) شجيرة تنتشر على نطاق واسع في جزر وسط المحيط الهادئ وجنوبه، وتنتمي إلى الفصيلة الهليونية. (المترجم)

(837) التقرير التالي مستمد من رسالة لراسل إليوت مؤرخة في كانون الثاني/يناير 1839، في كالاو أعيدت طباعتها في:

Brodie, pp. 82-83.

تقرير إليوت عن توقيع الدستور في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، وأعيدت طباعته في:

Ibid., pp. 84-85, and Thomas Boyles Murray, Pitcairn: The Island, the People, and the Pastor (London, 1857),pp. 144-145.

(838) Barrow, A Description of Pitcairn’s Island, p. 282.

يُنظر أيضًا الرسالة التي كتبها آرثر كوينتال الابن إلى القس دامون، كاهن البحارة في جزر ساندويتش في 11 كانون الثاني/يناير 1844، وأُعيد إنتاجها في:

Nathan Welby Fiske, Aleck; the Last of the Mutineers; or the History of Pitcairn’s Island, 2nd ed. (Amherst, 1845), p. 159.

(839) يستخدم الكاتب كلمة dinner التي تعني الوجبة الرئيسة لليوم، أو الغداء، وليس بمعناها الشائع حاليًا، أي وجبة العشاء. (المترجم)

(840) Brodie, p. 153.

(841) مأخوذ من:

1889 Report of the Social Purity Society (Adelaide, 1890), p. 1.

(842) Women of South Australia! (Trades Hall, Adelaide, 1894).

(843) Register (Adelaide), 15/3/1893.

(844) النص وارد في الكتاب بالحرف الكبير. (المترجم)

(845) يستخدم الكاتب نقلًا عن الصحيفة كلمة nigger الأكثر إهانة، للإشارة إلى ذوي البشرة السوداء. (المترجم)

(846) The Country (Adelaide), 28/7/1894.

(847) الرابع من تموز/يوليو هو عيد استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا. (المترجم)

(848) يُنظر:

Graham Loughlin, «Gordon, Sir John Hannah (1850-1923),» in: Australian Dictionary of Biography, vol. 9: 1891-1939 (Melbourne, 1983), pp. 53-54.

(849) South Australian Parliamentary Debates (House of Assembly), 23 August 1894, p. 1086.

من المفيد في ملاحظة التقديرات المعاصرة أن اتحاد الاعتدال النسائي المسيحي كان مسؤولًا عن جمع ثلثي التواقيع.
(850) إشارة إلى تعبير كان شائعًا في بريطانيا وأميركا لوصم النساء المتحررات بأنهن يفتقرن إلى الأنوثة ويلبسن زي الرجال. ولا يزال التعبير رائجًا حتى اليوم للإشارة سلبيًا إلى المرأة القوية الشخصية، أو التي تتعاطى الشأن العام. (المترجم)
(851) South Australian Parliamentary Debates (House of Assembly), 18 December 1894, p. 2951.
(852) Observer (Adelaide), 2/5/1896, p. 41.
(853) هنريك يوهان إبسن (1828-1906): كاتب مسرحي نروجي بدأ حياته العملية صيدليًا في مدينة غريمستاد، عُرف بغزارة إنتاجه، ولقّبه النقاد بـ «أبو المسرح الحديث». له 26 مسرحية منشورة. (المترجم)
(854) إشارة إلى الخريف في أستراليا وجنوب الكرة الأرضية والذي يبدأ في آذار/مارس. (المترجم)
(855) الأمير بيوتر أليكسيفيتش كروبوتكين (P. A. Kropotkin) (1842-1921): عسكري وعالِم جغرافي وفيلسوف ينتمي إلى الدرجة الثانية من العائلة المالكة الروسية. قاد بعد انضمامه إلى السلك العسكري كضابط، في العام 1862، حملات استكشاف عدة ناجحة في سيبيريا، إلا أنه لم يرغب في مواصلة الحياة العسكرية، فاستقال، ما دفع والده إلى التبرّؤ منه. اعتُقل في العام 1874 بتهمة التحريض السياسي، ونجح في الفرار من سجنه بعد سنتين، وغادر إلى بريطانيا، ثم عاد إلى روسيا بعد ثورة شباط/فبراير 1917، ورفض منصب وزير التربية، واعتبر سيطرة الشيوعيين على السلطة في الثورة البلشفية دفنًا للثورة. وعلى الرغم من آرائه الاشتراكية السابقة، بقي على رفضه للشيوعية حتى وفاته. (المترجم)
(856) من مقابلة مع موريل ماترز:
Muriel Matters, «A Woman Who Dared,» Southern Sphere (1 July 1910), p. 12.
(857) مقر رئاسة الحكومة البريطانية. (المترجم)
(858) والتر باجيت ((1826-1877) W. Bagehot): صحافي وكاتب بريطاني مؤلّف الكتاب المرجعي *The English Constitution* (**الدستور الإنكليزي**) الصادر في العام 1867، وله كتب عدة أخرى، منها *Physics and Politics* (**الفيزياء والسياسة**) الصادر في العام 1872. (المترجم)
(859) Walter Bagehot, The English Constitution (London, 1867), p. 270.
(860) التقرير الكلاسيكي (وإن يكن مثيرًا للجدال) عن النمو التاريخي لحقوق المواطنة في بريطانيا هو:
T. H. Marshall, Citizenship and Social Class (Cambridge, 1950).

(861) يقصد الكاتب هنا قانون الفقراء الإنكليزي الصادر في العام 1834، إبان عهد حكومة حزب الأحرار بزعامة إيرل غراي، والذي نص على خفض المساعدات المخصصة للفقراء، وحصر توزيعها في المآوي التي اقتُطعت موازناتها أيضًا من أجل ما اعتبره المشرعون التأكد من عدم سعي من هم غير معدمين فعلًا إلى الحصول على المساعدات. استخدم الكاتب اسم السجن الفرنسي الشهير الباستيل للإشارة إلى مآوي الفقراء بعد القانون الجديد. (المترجم)

(862) ليونيل ناثان مئير روتشيلد (1808-1874): ينتمي إلى عائلة روتشيلد الشهيرة. انتُخب في العام 1847 عضوًا لمجلس العموم عن دائرة لندن، إلا أنه رفض تأدية القسم المسيحي، فلم يتسلم مهمات منصبه، دافعًا رئيس الحكومة حينذاك جون راسيل إلى تقديم مشروع قانون لتغيير اليمين، في العام التالي، بيد أن مجلس اللوردات رفضه، فأُعيد انتخابه بعد ثلاث سنوات، وكرر رفض تأدية القسم، فطُلب منه مغادرة قاعة المجلس. وأُعيد انتخابه مجددًا في العام 1852، واستغرق الأمر 11 سنة للتوصل إلى حل في العام 1858 ليصبح أول عضو يهودي يدخل مجلس العموم. (المترجم)

(863) حمل القانون اسم البارون جون كام هوبهاوس (J. C. Hobhouse)، السياسي المحافظ وعضو مجلس العموم من العام 1820 إلى العام 1847. شغل مناصب حكومية متعددة في حكومات إيرل غراي، أبرزها منصب وزير الحرب (1832). (المترجم)

(864) حدد قانون التعويض العمالي (للعام 1897) المهن الخطرة في السكك الحديد والمناجم والمقالع والمصانع والمغاسل. (المترجم)

(865) The White Man's Burden تعبير يلخص إلى حد كبير أيديولوجية تبرير الاستعمار الأوروبي لبقية أنحاء العالم، والسيطرة على مقدرات الشعوب الأخرى ومصائرها من منطلقات دينية مسيحية وعرقية بيضاء تفترض أن لدى الأوروبي الأبيض المسيحي مهمة أزلية لتطوير بقية الشعوب وإلحاقها بركب الحضارة. وتلقى هذا المفهوم شكلًا ومضمونًا دفعًا كبيرًا مع بلوغ الولايات المتحدة مرتبة الدول العظمى ومباشرتها القيام بدور عالمي. لخص الشاعر والأديب الإنكليزي روديارد كيبلنغ (1865-1936) ذلك المفهوم بإيجابية في قصيدة تحمل الاسم نفسه صدرت في العام 1899. (المترجم)

(866) يجدر بالذين يفترضون اليوم أن التجارب التي سمحت الحكومات البريطانية بحصولها في أماكن مثل كندا وأستراليا ونيوزيلندا كانت نمطية، وأن الإمبراطورية التي سيّرتها وستمنيستر كانت بالتوازن حقل تدريب على فنون الحكم على طراز وستمنيستر، التمعن في أقوال اللورد ألفرد مينلر (1854-1925) المتنور، الإمبراطوري العملي، الذي أطلق على نفسه لقب «المخلص للعِرق البريطاني» (British race patriot)، والذي كانت آخر مهماته في الخدمة العامة ترؤس بعثة إلى مصر، حيث دفعت اضطراباتٌ جديةٌ البريطانيين إلى

البحث عن طريقة للتوفيق بين وضعية المحمية التي تأسست في العام 1915 والمطالب المحلية بالحكم الذاتي. قال اللورد ميلنر، مستنتجًا: «أعلّق كثيرًا من الأهمية في المستقبل القريب لمصر، على تحسين شخصية الطبقة الرسمية وذكائها أكثر من تطوير مؤسسات التمثيل التي وهبناها للبلد في العام 1883. وأنا، كبريطاني حقيقي بالولادة، أحيِّي طبعًا كل شيء يصف نفسه بأنه حق دستوري، برلمان، تمثيل شعب، صوت أغلبية، وكل ما تبقى من ذلك. لكن، لا يمكنني، كمراقب للوضع على حقيقته في المجتمع المصري، أن أغمض عيني عن حقيقة أن الحكم الشعبي، كما نفهمه نحن، غير وارد وقتًا أطول مما يتوقعه أي شخص الآن. الناس لا يستوعبونه، ولا يرغبون فيه، وهُم سيصلون إلى تعاسة واحدة إذا حصلوا عليه، وليس هناك أحد، باستثناء بضعة منظّرين تافهين، يفكر في إعطائهم إياه»:
.Alfred Milner Milner, England in Egypt (London, 1920), pp. 378-379

(867) المملكة التي أسسها الفرنجة (Franks) في العام 751 بشكل غير رسمي، بقيادة شارل مارتل، جد شارلمان، وورثتها السلالة الميروفنجية (Merovingian dynasty) لاحقًا، وسيطرت على معظم أوروبا الغربية قبل أن تنقسم في العام 877، وتنشأ على أنقاضها فرنسا والمملكة الرومانية المقدسة والكيانات الأخرى في البلدان المنخفضة وإسبانيا وجنوب إيطاليا. (المترجم)

(868) المرادفات المستخدمة لكلمة natio اللاتينية كثيرة، إلا أنها جميعًا تشير إلى مجموعة أشخاص، مثل شعب وقبيلة وقرابة وجنس وطبقة وحشد وقوم. (المترجم)

(869) دينيس ديديرو (1713-1784): فيلسوف وأديب وكاتب مسرحي وناقد فرنسي. من أبرز أعماله Encyclopédie, ou dictionnaire raisonné des sciences, des arts et des métiers (**الموسوعة الفرنسية للفنون والعلوم**). (المترجم)

(870) .Encyclopédie, 17 vols. (Paris, 1751-1765), vol. 11, p. 36

(871) «Rights of Man. Part First,» in: Philip S. Foner (ed.), The Complete Writings of Thomas Paine (New York, 1945), p. 341.

(872) بلدة في إقليم مارن (Marne) في شمال فرنسا، شهدت أولى المعارك بين قوات الثورة الفرنسية والقوات الملكية الأوروبية التي وقفت ضدها. (المترجم)

(873) من العائلات الأوروبية العريقة الحاكمة منذ القرون الوسطى، وفرع من سلالة كابيتيون. بدأ سلطانها في نافارا في العام 1555، ثم في فرنسا في العام 1598، واستمرت في الحكم حتى الثورة الفرنسية. ولا يزال بعض فروع العائلة حاكمًا حتى الآن في إسبانيا والسويد. (المترجم)

(874) من فصيلة طيور ذات مناقير طويلة معقوفة، تشتهر بعدم اهتمامها ببيضها أو فراخها، فتضع بيضها في أعشاش طيور أخرى تقوم على حضانتها.

يقوم فرخ الوقواق الذي يفقس بسرعة أكبر من الطيور الأخرى بعد ولادته بإخراج البيض الموجود في العش، لينفرد بعناية الطائرين اللذين يقومان برعايته. (المترجم)

(875) Joseph Ernest Renan (1829-1892): فيلسوف ومؤرخ فرنسي كان خبيرًا بلغات الشرق الأوسط والحقبة الأولى من تاريخ الديانة المسيحية. له آراء مثيرة للجدل بشأن الإسلام والقوميات والأعراق. (المترجم)

(876) William Edward Hartpole Lecky, Democracy and Liberty (London, New York and Bombay, 1896), p. 261.

(877) اسم مدينة ألمانية صغيرة في مقاطعة تورينغن في وسط البلاد. (المترجم)

(878) Guernica، بلدة في مقاطعة بيسكاي في إقليم الباسك، شمال إسبانيا. تعرضت في 26 نيسان/أبريل 1937 لقصف جوي نفذته الطائرات الألمانية النازية والفاشية الإيطالية تلبية لطلب القوات الملكية الإسبانية، التي كانت تخوض حربًا أهلية ضد اليساريين والانفصاليين. أدت الغارة، التي استمرت ثلاث ساعات، إلى مقتل العشرات من المواطنين قُدّرت بما بين 400 و1654 شخصًا. وخلّد الرسام الإسباني الشهير بابلو بيكاسو هذه الجريمة في لوحة زيتية كبيرة رسمها في العام نفسه، وحملت اسم البلدة، ويعتبرها النقاد من أبرز الأعمال الفنية المعادية للحروب. (المترجم)

(879) إله السماء في الميثولوجيا الرومانية. الاسم نفسه يُطلَق على كوكب المشتري في النظام الشمسي. (المترجم)

(880) وليام جورج فيليرز ستانلي ((1865-1948): الإيرل السابع عشر لديربي. كان ينتمي إلى عائلة أرستقراطية عريقة، وخدم في الجيش قبل أن ينتقل إلى السياسة ويدخل البرلمان في العام 1892. شغل منصبَ وزير الحرب بين عامي 1916 و1918 ثم منصب سفير لبلاده في فرنسا مدة سنتين، ليعود إلى وزارة الحرب بين عامي 1922 و1924. (المترجم)

(881) Siegfried Sassoon, The Complete Memoirs of George Sherston (New York, 1937), vol. 2, p. 143.

[S. L. Sasson (1886-1967): محارب بريطاني خدم على الجبهة الغربية في الحرب العالمية الأولى. نقل أجواء الحرب وأهوالها في أعماله الأدبية بعد تحوله إلى الصحافة والأدب، وترك نتاجًا أدبيًا ضخمًا. (المترجم)]

(882) الاسم الذي أُطلق على النظام السياسي الذي قام في ألمانيا في العام 1919 على أنقاض الحكم الملكي بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وحمل اسم مدينة فايمار في مقاطعة تورنيغن، التي عُقد فيها الاجتماع التأسيسي لوضع الدستور الجديد. انتهى عهد الجمهورية مع تولي النازيين السلطة في العام 1933. (المترجم)

(883) Heinrich Brüning (1885-1970): رئيس حزب الوسط الألماني. أصبح مستشارًا في آذار/مارس 1930 وشكّل حكومة لم تحصل على أغلبية برلمانية وسط الاضطرابات السياسية، إلا أنه استمر في منصبه حتى أيار/مايو 1932. (المترجم)

(884) الكونت ميهيلي آدم كاروليي دي ناغيكاروليي (1875-1955): ولد لعائلة أرستقراطية ثرية، وترأس رابطة العائلات النبيلة قبل الحرب العالمية الأولى. دخل المعترك السياسي المباشر في العام 1910 عضوًا في البرلمان، حيث أظهر معارضة للحرب وأنشأ حزب الاتحاد. ترأس الحكومة بعد ثورة 1918 وانتُخب رئيسًا في العام التالي مدة شهرين قبل أن تجري إزاحته. (المترجم)

(885) اسمه بالولادة Béla Kohn (1886-1938): صحافي وسياسي تزعم الحزب الشيوعي المجري، وقاد عمليًا الجمهورية الهنغارية السوفياتية في العام 1919 مدة ستة شهور فقط، فر بعدها إلى الاتحاد السوفياتي. (المترجم)

(886) ميكلوش هورتي (1868-1957): بدأ حياته العملية ضابطًا في البحرية النمساوية - المجرية، وتدرج إلى رتبة أميرال في نهاية الحرب العالمية الأولى. أصبح وصيًا على عرش هنغاريا من العام 1920 وحتى العام 1944. (المترجم)

(887) الإسناد التالي مأخوذ من روبرت موزيل كما ورد في:

D. Luft, Robert Musil and the Crisis of European Culture (Berkeley and Los Angeles, 1980), p. 279; H. G. Wells, After Democracy: Addresses and Papers on the Present World Situation (London, 1932), and L. Volovici, Nationalist Ideology and Anti-Semitism: The Case of Romanian Intellectuals in the 1930s (Oxford, 1991).

الاعتراضات الأساسية على الديمقراطية التمثيلية موجزة هنا وفق الترتيب، وهي مأخوذة من:

Heinrich von Treitschke, Politik, 3rd ed. (Berlin, 1913; [1898]), vol. 1, p. 62; Edmund Burke, «Reflections on the Revolution in France (1790),» in: The Works of Edmund Burke (London, 1886), vol. 2, pp. 396-397, 365; G. W. F. Hegel, «Vorlesungen ueber die Philosophie der Weltgeschichte, III,» in: Philosophische Bibliothek, ed. by Georg Lassen (Leipzig, 1920), p. 604; Johann Gottlieb Fichte, «Grundlage des Naturrechts, part 1 (1797),» in: Fichtes Werke (Leipzig, 1908), vol. 2, p. 163; Friedrich Daniel Ernst Schleiermacher, Ueber die Begriffe der verschiedenen Staatsformen (Berlin, 1818); Georges Sorel, The Illusions of Progress (London, 1969), p. 150; Prince Kropotkin: Paroles d’un Révolté (Paris, 1885), p. 190, and Anarchist Communism (London, 1920; [1887]), p. 6.

(888) The Times (London), 10/8/1936.

(889) هاينريش فون ترايتشكه (1834-1896): مؤرخ وكاتب وسياسي ألماني من دعاة القومية والتوسع الاستعماري المعادين للسامية. (المترجم)

(890) يوهان غوتليب فيخته (1762-1814): فيلسوف ألماني من مؤسسي المدرسة المثالية. (المترجم)

(891) جورج يوجين سوريل (1847-1922): فيلسوف فرنسي ينتمي إلى المدرسة [النقابية] السينديكالية الثورية (revolutionary syndicalism)، ومؤسس المذهب الفلسفي السوريالي. (المترجم)

(892) من رسالة في العام 1908 إلى روبرت ميتشلز في:

Max Weber, Briefe 1906-1908,» in: Max Weber-Gesamtausgabe» .(Tübingen, 1990), vol. II, 5, p. 615

(893) Theofan Stilian Noli (1882-1965): سياسي ومؤرخ وكاتب ألباني ومؤسس الكنيسة الأرثوذكسية ورئيسها في ألبانيا. قاد ثورة بلاده في العام 1924، وترأس حكومة بلاده حتى أُسقطت بعد ستة شهور فقط. (المترجم)

(894) اسمه بالولادة أحمد مختار زوغوللي (1895-1961): ينتمي إلى عائلة إقطاعية تركية في ألبانيا. تطوع في قوات هنغاريا في الحرب العالمية الأولى، وبعد عودته محررًا من الأسر في العام 1919، شارك بفعالية في سياسة بلاده كزعيم للمحافظين وملّاك الأرض في مواجهة الليبراليين. تعرض لمحاولة اغتيال ونُفي بعضَ الوقت في العام 1924، إلى أن عاد في آخر العام ذاته ليتولى منصب رئاسة الحكومة ثم رئاسة البلاد، ثم أعلن نفسه ملكًا في العام 1928، واستمر على العرش حتى العام 1939. (المترجم)

(895) ألكسندر الأول (1888-1934): ينتمي إلى عائلة كارادورديفتش (Karađorđević) الصربية المالكة. أصبح ملكًا لصربيا وكرواتيا وسلوفينيا في العام 1921، ونفذ في العام 1929 انقلابًا وحّد من خلاله مقاطعات يوغوسلافيا كما كانت قبل انهيارها الأخير، واستمر على العرش حتى وفاته. (المترجم)

(896) J. A. Hobson, Democracy and a Changing Civilisation (London, .1934), p. vii

(897) ذُكِر في:

F. C. Egerton, Salazar, Rebuilder of Portugal (London, 1943), pp. 224-7.

(898) نسبة إلى الموسيقى الصاخبة بعنوان **كرنفال الحيوانات** للموسيقي الفرنسي كامي سان سانز (1835-1921)، التي تخصص الجزء الأول منها لمعزوفة الحمير الوحشية. (المترجم)

(899) غابرييل ناروتويكز (1865-1922): أكاديمي وسياسي بولندي معتدل، عاد من سويسرا، حيث كان محاضرًا جامعيًا، إلى بلاده بعد الحرب العالمية الأولى، وتولى أربعة مناصب وزارية، أبرزها الأشغال العامة والخارجية من العام 1920 إلى العام 1922. اغتاله متطرف يميني في 16 كانون الأول/ديسمبر 1922، بعد مرور خمسة أيام على انتخابه رئيسًا. (المترجم)

(900) J. K. Piłsudski (1867-1935): عسكري وسياسي من أصل ليتواني نبيل، تعرض في بداية شبابه للطرد من الدراسة، وسُجن بسبب نشاطه السياسي المعادي للسلطات الروسية التي كانت تسيطر على منطقة سكن عائلته. أنشأ منظمة شبه عسكرية وقاتل إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، ويعزى إليه فضل إعادة تكوين بولندا واستقلالها. حاز في العام 1920 على لقب الماريشال الأول لبولندا. تقلد مناصب حكومية كثيرة، منها وزارة الدفاع ثم رئاسة الحكومة ثم رئاسة البلاد. (المترجم)

(901) V. I. Lenin, «A Contribution to the History of the Question of Dictatorship (1920),» in: Collected Works (Moscow, 1966), vol. 31, pp. 340-361.

(902) Benito Mussolini, Le Fascisme (Paris, 1933), pp. 19ff.

(903) نسبة إلى ليون تروتسكي (1879-1940): من قادة الثورة البلشفية، شغل منصب وزير الدفاع في عهد لينين. اختلف مع ستالين بعد وفاة لينين، ونُفي إلى المكسيك حيث اغتاله عملاء المخابرات السوفياتية. تُنسب إليه الحركة التي تحمل اسمه وتدعو إلى الثورة الدائمة. (المترجم)

(904) نسبة إلى الزعيم الشيوعي اليوغوسلافي جوزيب بروز تيتو (1892-1980)، الذي كان يُعتبر من أبطال الحرب العالمية الثانية ضد النازية، لكنه لم يتفق مع الزعيم السوفياتي جوزف ستالين. (المترجم)

(905) كليمنت آتلي (1883-1967): سياسي بريطاني تولى زعامة حزب العمال في العام 1935، وكان زعيم المعارضة في عهد تشرشل الذي ضمه لاحقًا إلى حكومة وحدة وطنية كنائب لرئيس الحكومة إبان السنوات الثلاث الأخيرة من الحرب العالمية الثانية. فاز حزبه في أول انتخابات عامة بعد الحرب، وتولى رئاسة الحكومة من العام 1945 إلى العام 1951. (المترجم)

(906) هذا الاقتباس وما يليه مأخوذان من:

Parliamentary Debates, House of Commons, 1947-1948, vol. 444 (10 November 1947), pp. 36-155, and (11 November 1947), pp. 203-318.

القسم الثالث: الديمقراطية الرقابية



إلهة الديمقراطية: تمثال نصبه في ساحة تيانانمين بكين، في الثلاثين من أيار/ مايو 1989 طلاب من الأكاديمية المركزية للفنون الجميلة، الذين صمموه على نسق تمثال الحرية.

الفصل السابع: تحت شجرة البانيان (907)

ولد الاستعمار عندما مكّنت الأسلحة الحديثة حملات عسكرية أوروبية صغيرة من اكتساح جيوش الإمبرطواريات الأكثر كثافة سكانيًا في العالم - ومات عندما عثرت هذه الإمبراطوريات على أسلحتها، التي لم تكن مدافعًا فقط.
جواهر لال نهرو [908] لأندريه مالرو [909] (1958)

على الغيم

ليس في تاريخ الديمقراطية الموسوم بالمفاجآت الكبيرة، أروع من خلاص القيم والمؤسسات الديمقراطية من تحت الأنقاض التي خلفتها حربان عالميتان والدكتاتورية والشمولية. حصلت الانطلاقة أولًا في شبه القارة الهندية، في أواخر الأربعينيات. هناك، في ظل ظروف شاقة، استخدم الملايين أيديهم العزلاء ليحولوا قدرهم إلى مصير. ولدت الديمقراطية الأكثر تقدمًا والأجدر بالاهتمام والأكبر في العالم، والتي أطلقت شرارتها الشجاعة المدنية، واندلاع العنف الذي خففت منه التنازلات القانونية، وقيادة صلبة مترابطة مع ضربات حظ. لم يشهد الكوكب شيئًا مشابهًا من قبل؛ كانت ولادتها تشبه قصة فولوكلورية خيالية، فصل من حكاية مستمدة من رواية محلية ساحرة. كانت كأن روح الديمقراطية المكسورة الخاطر التي نُفيت من الأرض إلى السماوات في الأعلى، استدعت فجأة غيمة وألقت سرجًا على عرفها الأبيض، وامتطتها نحو الأرض، لتحط في مكان ما جنوب القمم الثلجية لجبال الهملايا، حيث عَدت بها رهوانًا لتمارس حبها للأرض المشمسة التي تسمى اليوم، الهند. فعل مجيء الديمقراطية إلى المنطقة أكثر من جلب التغييرات في حياة شعبها. غيّرت الهند طبيعة الديمقراطية التمثيلية نفسها جوهريًا. نتج من العملية التي رافقها ذبح بعض نعاج التعصب والتحامل، نمط جديد من ديمقراطية ما بعد وستمنيستر. لم ينج أي من المسلمات حول الشروط المسبقة للديمقراطية. كانوا يتحدثون عن النمو الاقتصادي على أنه الشرط الجوهري المسبق، بالتالي فإن الديمقراطية التمثيلية يمكن أن تمارس فقط عندما يكون هناك عدد كافٍ من الناس يملكون أو يتمتعون بسلع مثل السيارات والبرادات وأدوات التقاط البث اللاسلكي. تمكنت المنطقة التي يغمرها فقر مدقع إلى درجة تدمي القلب، من الضحك في وجه العلم المزعوم والفرضيات القدرية التي أصرت على وجود علاقة سببية - ربما حتى حسابية - بين النمو الاقتصادي والديمقراطية السياسية. رفض الملايين من الفقراء الأميين رأي أسيادهم القائل يجب على البلاد أن تعتبر مسبقًا ملائمة

للديمقراطية. قرروا بدل ذلك، وهم يكافحون ضد أنفسهم، أن عليهم أن يصبحوا ملائمين عبر الديمقراطية.
مثّل ذلك تغييرًا له أهمية عصرية. على النقيض من الصين ودول أخرى كثيرة، لم يثبت الديمقراطيون في الهند فقط أن الديكتاتورية كانت غير ضرورية في ما يسمى العالم الثالث، بل أظهروا أن الوحدة في بلاد شديدة التنوع يمكن أن تُبنى من خلال احترام اختلافاتها؛ أنه على الرغم من كل شيء، يمكن يد الديمقراطية أن تمتد لتشمل ربما المليارات من الناس الذين يعرفون بتنوع هائل من التواريخ والعادات، والذين يجمعهم شيء واحد فقط: أنهم لم يكونوا أوروبيين. بهذه الطريقة، تحدت المنطقة القاعدة الفطرية بأن الديمقراطية يمكن أن تنمو فقط حيث يوجد «شعب» (dēmos) يترابط معًا بثقافة مشتركة. كانت الهند هي العكس بالضبط. هنا، خلاف ذلك كان المجتمع يطفح بآمال وتوقعات مختلفة حول من هم الهنود وما كان ينبغي على حكومتهم أن تفعل لأجلهم. لهذا السبب أيضًا، جبهت الهند التوقعات الغامضة لأولئك الذين قالوا أن العلمانية (secularism)، أي تراجع الميثولوجيا والأساطير الدينية إلى المجال الخاص أو اختفاءها كليًا، كانت ضرورية قبل أن تتمكن ديمقراطية قوية من الرسوخ في العالم. كانت هنا منطقة يمارس فيها البعض (الذين يكررون تعاليم بوذا) عدم الثقة في الطموحات الدنيوية والفردية، ويسمّون الذات وهمًا، ويتحدثون عن عدم ديمومة الأشياء، ويركزون على الحاجة إلى الخلاص الفردي المنظم - كنقيض للجماعية. كان هذا بلد يصوم البعض فيه ثلاثين يومًا، من الفجر إلى الغروب، تبدأ عندما يعلن الأئمة أنهم رأوا القمر الجديد؛ حيث يدخل المصلون الحفاة المعابد متشابكي الأيدي، ويستمعون الى الموسيقى وهم يحملون أزهار القطيفة، ليتناولوا لاحقًا في المعبد وجبة من العدس وخبز الشباتي (chapatti)؛ بلد تستضيف فيه الأكثرية الهندوسية احتفالات الربيع التي يرتدي فيها الناس، من الهندوس أو غير الهندوس، ثيابًا صفرًا، ويترنمون المانترا، ويرشّ بعضهم بعضًا بالماء والبودرة، ويقرأون قصة ولادة راما [910] (Rama) ويمثلونها.

حكم صالح؟

أقنعت هذه العادات الأسياد الاستعماريين البريطانيين أن الحكم الاستعماري عبر الشكل الديمقراطي البرلماني مستحيل تمامًا. على العكس، لنقل، من مستعمرات أستراليا وكندا، كانت الهند عبء الرجل الأبيض، مكانًا غريبًا مليئًا بالتنوع الفوضوي والعادات المقلقة. كانت بمثابة «لا - بلد» تُختصر على وجه أفضل (كما قال كيبلنغ في رواية **كيم** [911]، عام 1901) كـ «الاضطراب الآسيوي السعيد». كان هذا المكان منيعًا على التغيير الهادف على الطريقة الغربية، ما يعني أنه كُتب على البريطانيين أن يؤدّوا دور الأولياء على ثقافة قديمة مشوشة إلى درجة غير قابلة للإصلاح تحتاج إلى القانون والنظام. قال

تشرشل متبجحًا: «مثّل إنقاذ الهند من عصور من البربرية والطغيان والحرب الداخلية، وتسييرها قدمًا ببطء ولكن من دون توقف إلى الحضارة ... الإنجاز الأروع في تاريخنا». وواصل متهدجًا: «الهند هي تجريد، تعبير جغرافي. هي ليست أمة موحدة أكثر من خط الاستواء». طرحت هذه الحقيقة صعوبة خاصة. «هناك عشرات الأمم والأعراق في الهند ومئات الديانات والمذاهب. بين الثلاثمئة وخمسين مليون من الهنود فقط بضعة ملايين يعرفون القراءة أو الكتابة، ومن هؤلاء، قلة فقط من المهتمين بالسياسة والأفكار الغربية. الباقون عبارة عن أناس بدائيين غارقين في الصراع الصعب من أجل الحياة». لذلك، ليس للهند مستقبل ديمقراطي. كان من المنافي للعقل الافتراض أن «العدد الذي لا يحصى من الناس في الهند من الممكن أن يعيشوا بسلام وسعادة واحتشام في ظل الكيان السياسي نفسه، والنمط ذاته من الحكم كما في الديمقراطيات البريطانية، الكندية، أو الأسترالية. هذا مناف للعقل». ختم تشرشل، «ليس ذلك لأن أهل الهند غير قادرين بالوراثة على تشغيل مؤسسات ديمقراطية حديثة، لكن بسبب الظروف السياسية والاجتماعية والعنصرية والدينية للبلاد التي يعيشون فيها» [(912)].

بناء على ذلك، كان مصير الأصحاب (sahibs) البيض من بريطانيا أن يتسيدوا على الشعوب الملونة في المنطقة. رأوا أنفسهم، على حد تعبير السيد كورتز (Mr Kurtz) في [رواية] Heart of Darkness (**قلب الظلام**) لكونراد [(913)] (Conrad)، ملوكًا يحكمون أدغالًا وثنية؛ كما مع كورتز، استنتج عدد متزايد من السكان المحليين في النهاية أن ثقة حاكمهم الفائقة بالنفس بلغت حد الجنون. لكن خلال بعض الوقت، لم يكن الرأي المحلي مأخوذًا في الاعتبار. كان حاكم الهند (Raj) أبديًا. الحكم الصالح يعني سلطة هرمية من أعلى إلى أسفل، يوجهه نائب الملك (Viceroy)، بمساعدة البيروقراطية والقضاء الاستعماريين، ويتواصل بالإنكليزية الأصيلة، اللغة الوحيدة المشتركة في المنطقة. انطوى الحكم الصالح على استعداد الأسياد المستعمرين على إمساك زمام القيادة، والإظهار عمليًا أنهم كانوا «ممثلين» حقيقيين لأولئك الذين يحكمونهم. كان فهمًا غريبًا للتمثيل الذي يبدو أنه مستمد مباشرة من كتابات أستاذ جامعي في السياسة منفصل عن الواقع (head-in-the-clouds) دفاعًا عن الدولة كهبة إلهية حاملة كل الأشياء الجيدة. عاش الحكام دور أنهم يقفون «فوق السياسة». نظروا إلى أنفسهم على أنهم الحاملون الحقيقيون والأصحاء لـ «السياسة العامة»، بناء عليه فإن أي تدخل للسكان المحليين في الحكم، إذا كان لا بد منه، يجب أن يكون مجرد شأن استشاري على الأكثر.

لعبت مجالس الحكام التي أنشئت بعد الانتفاضة ضد البريطانيين التي استمرت ثلاثة عشر شهرًا خلال عامي 1857 و1858، دور الطراز الأساس للتمثيل بقية الفترة الاستعمارية. كانت المجالس مصممة للسماح للمرموقين من السكان المحليين، بناء على دعوة، أن يقدموا المشورة حول «الرأي

المحلي» إلى الخدمة المدنية الهندية [(914)] (Indian Civil Service) الحاكمة. كان الفهم الشبيه تقريبًا للتمثيل كأمر أوليغارشي، كحكم غير قابل للطعن يقوم عليه زملاء ذوو تفكير متماثل «على صلة» مع رعاياهم من السكان الأصليين، جليًا في الجهود البريطانية لتقسيم السكان، من أجل إدارة أفضل للهويات التي هي خلاف ذلك، غير واضحة، إلى فئات سياسية ثابتة مثل «الهندوس»، «المسلمين»،«السيخ» و«ملاكي الأرض». بانت أحكام استشراقية مسبقة مشابهة في جهود اللورد ريبون [(915)] (Ripon) خلال أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر، من أجل إقرار قانون لحكم لامركزي. كانت الإصلاحات مصممة للتخفيف من الأعباء الوظيفية البسيطة للحكم ونقلها إلى موظفين محليين مختارين أو «مجالس للسكان الأصليين» منتخبة محليًا يمكنها الإشراف على - والطلب منها أن تدفع تكاليف - مسائل مثل الصرف الصحي والطرقات والمدارس.

لم يكن ذلك مجرد إدارة زهيدة التكلفة بمساعدة مجموعة مختارة من الشخصيات المرموقة، التي لا تتلقى بدلات مالية لقاء عملها، يتم اختيارها من شريحة صغيرة جدًا من ملاكي البيوت، وبشكل أساس من التجار والمهنيين الذين وصفهم اللورد ريبون بـ «رجال متحمسين ذوي مكانة عامة، الذين يعتبر عدم استخدامهم ليس فقط سياسة سيئة، وإنما هدر كامل للنفوذ» [(916)]. كانت أيضًا استراتيجية فرق تسد، طريقة لإبقاء الهنود في إسطبلاتهم على عيونهم غمامات بعيدين من مراكز النفوذ الحكومي. كان نظام التمثيل الهرمي من أعلى إلى أسفل قبل كل شيء يعني ضمان أن الحكام يحكمون، ويحكمون جيدًا، استنادًا إلى قوانينهم، مع حد أدنى من التدخل من قبل رعايا «السياسة العليا» المنقسمين والحائرين. كان التحامل واضحًا بشكل علني في قانون حكومة الهند للعام 1919 (Government of India Act). كانت المرة الأولى، ومع تصاعد المقاومة المحلية، تم قبول مبدأ الانتخابات المباشرة كشيء مرغوب على جميع المستويات الإدارية؛ والمستويات البلدية والإقليمية، وسمح للوزراء الهنود الذين يتم اختيارهم من المشرعين، بأن يكونوا مسؤولين عن بعض السياسات المحددة «المنقولة».

مع ذلك، كانت الشرور تختفي عميقًا في التفاصيل. في الانتخابات البلدية والإقليمية كان واحد من كل عشرة رجال هنود وواحدة من كل مئتي امرأة فوق سن الحادية والعشرين - أقل من ثلاثة في المئة من مجمل عدد السكان - يتمتعون بحق التصويت في الانتخابات. كان ممثلوهم المحظوظون بلا سلطة فعليًا. كانت السياسات العامة «المنقولة» التي يتولون مسؤوليتها محدودة حصرًا في أنشطة «بناء الدولة»، مثل التربية والإنتاج والزراعة والحكم المحلي. بقيت سلطات القمع والتنقيب - السيطرة على الشرطة، المحاكم، السجون، والموارد - على مكاتب الحكام الإقليميين غير المنتخبين ومستشاريهم التنفيذيين المعينين. في غضون ذلك، على المستوى المركزي،

بقيت حكومة الهند غير عرضة للمساءلة. كان نائب الملك بالفعل غير قابل للمساس محليًا، لم يكن بالتأكيد شخصية عرضة لتحكم مجلس الدولة (Council of State) الذي كان عدد أفراد الكتلة الناخبة له، في أي حال 40,515 ناخبًا مؤهلًا (في العام 1930)، من أصل مجموع عدد سكان الهند البالغ 257 مليون نسمة.

موعد حميم مع المصير

يبدو أنه لم يخطر قط على بال مهندسي هذه المؤسسات أنهم من خلال تدليتهم للتمثيل الزائف أمام أنوف السكان الأصليين سيحرضون على مقاومة هائلة بين الهنود، الذين سيستخدمون عاجلًا أم آجلًا، المؤسسات نفسها لحفر قبر الإمبراطورية وإعلان كرامتهم الذاتية. جسدت الملاحظة الشهيرة للورد مورلي [917] (Lord Morley) أمام مجلس اللوردات في لندن أنه سيمنع بحزم إنشاء أي مؤسسات استعمارية يمكن أن تقود إلى «تأسيس نظام برلماني في الهند» [918]، بالأحرى غرور جيل كامل من الحكام الاستعماريين المقتنعين بأنهم موجودون في الهند ليبقوا.

كانت الثقة في النفس لديهم، إلى درجة أن قرارًا اتخذ خلال أوائل عشرينيات القرن العشرين، لبناء مقر جديد للبرلمان في العاصمة نيودلهي (الصورة (7-1)). كان الهيكل الجديد المبني من مكعبات الصخور الرملية الحمر والصفر الفاتحة اللون الضخمة، المقتطعة من تلال راجستان [919] (Rajasthan) المجاورة، يعتبر جوهرة معمارية لا يمكن الزمن أن يشوهها. وضع ابن الملكة فيكتوريا صاحب السمو الملكي دوق كوناكت [920] (Duke of Connaught) حجر الأساس للمبنى الذي صممه اثنان من أبرز المهندسين المعماريين الاستعماريين السير إدوين لوتينس (Sir Edwin Lutyens) والسير هربرت بايكر (Sir Herbert Baker)، اللذان كانا مسؤولين على مجمل تخطيط نيودلهي وبنائها، في الثاني عشر من شباط/ فبراير في العام 1921. لم يكن

الصورة (7-1)



الشرفة ذات الأعمدة على الطابق الأول لمقر البرلمان، نيودلهي.

الدوق العائد لتوه من مباراة بولو على شرفه، ومن حفل استقبال رسمي شديد الفخامة الليلة التي سبقت، في مزاج متواضع تمامًا. قال الأمير لجمهوره المحظوظ «كل الحكام العظماء، كل شعب عظيم، كل حضارة عظيمة تركوا سجلهم محفورًا على الصخر والبرونز والرخام، وكذلك على صفحات التاريخ». ناشد الأمير مستمعيه استذكار السوابق مثل الأكروبوليس في أثينا ومدينة روما - تفادي بشكل طبيعي ذكر تعبير «لوكشاهي» (lokshahi) الكلمة السياسية الجديدة للديمقراطية ذات الجذور الهندية - الفارسية، والتي أصبحت أخيرًا قيد التداول المحلي - وواصل خطابه متوقعًا أن «المجلس التمثيلي الجديد» سوف «يسجل خطوة كبيرة إلى الأمام في التطور السياسي للهند وللإمبراطورية البريطانية»، وأنه سيكون رمزًا قويًا لـ «انطلاقة الهند نحو مصاف أسمى» [(921)].

مع هذه الكلمات الرقيقة جدًا، استدعي العمال الهنود من جميع أنحاء البلاد، لمباشرة العمل تحت العلم البريطاني. استغرق البناء ست سنوات. لم تدخر أي نفقات؛ تصاعدت الكلفة إلى أكثر من 8.3 مليون روبية [(922)]، لكن تضخم السعر بدا غير مهم، لأن المهندسين، اللذين يعرفان أن العمران والسلطة توأمان، وضعا البناء في موقع على سقالة زمن يمتد من أثينا إلى الهند الاستعمارية عبر مقار البرلمان في لندن. علق السير هربرت بايكر الذي سبق له أن بنى برلمان اتحاد جنوب أفريقيا، أن هدفه هو «أن يبني وفق المزايا الأساسية والتقاليد التي أصبحت كلاسيكية للفن المعماري في اليونان وروما ويطعّمها في هذا الخصوص بملامح العمارة في الهند كذلك التعبير عن أساطير شعبها ورموزه وتاريخه» [(923)]. عبرت رسالة من صاحب الجلالة الملك - الإمبراطور ألقيت يوم الافتتاح عن الأمل الموازي بأن المبنى الجديد «سيلهم أمراء الهند وشعبها قيم الأخوة والخدمة اللتين من خلالهما وحدهما يمكن ضمان سلام رعيتي وازدهارها» [(924)].

كان الصرح الدائري موضع انتقاد كثير لاحقًا. نكّت الرعايا في دلهي أن المبنى يشبه حلبة مصارعة ثيران، أو خزان غاز، لكن المهندسين كانا واثقين في أن أي طراز مستطيل قد يشجع حكم الحزبين، وسيشجع على الانقسام وفق الخطوط الدينية الصارمة. كان المبنى الذي يبلغ محيط دائرته ثلث ميل ويغطي مساحة ستة هكتارات تقريبًا، يتوسط مرجة خضراء متموجة توشّيها أشجار النخيل وحدائق الزهور، يسوره جدار مزخرف من الصخر الأحمر. احتوى الصرح الضخم على غرفتين: المجلس التشريعي المركزي ذي الأعمدة الرخام الرمادية على شكل نضوة، والمجلس الأعلى للولايات. كانت كلتا الغرفتين مصممتين على الطراز الإنكليزي، مع كرسي للرئيس، وقوس من المقاعد المريحة للممثلين، طاولة للمفوضين في القاعة، ومقصورات وشرفات لكبار الزوار، والمسؤولين الحكوميين، والمواطنين المرخص لهم. كانت في محاذاة المجلس والقاعة، مساحة ثالثة، غرفة الأمراء، حيث يمكن

حكام الولايات المتعددة للهند الموحدة أن يلتقوا ويتحادثوا ويرتاحوا ويستلقوا. كانت الغرف الثلاث مرتبطاً بعضها ببعض بقاعة مركزية، وقاعة مؤتمرات ذات سجاد أخضر وقبة رائعة، حيث يمكن الأمراء وأعضاء المجلسين المتجاملين أن يرتشفوا الشاي ويتناقشوا قبل الأعمال البرلمانية وبعدها. كان الفناء الداخلي كله يُبرز ثلاث ساحات مكشوفة، ونوافير ماء مليئة بالأسماك الملونة، ومشربيات جدارية زخرفية مخرمة من الرخام الأبيض (jali)، وجدران مكسوة وأثاث منحوت من خشب الساج المقطوع من بورما. كان مقر المجلس التشريعي المركزي المصمم على نسق وستمنيستر مزينًا (مثل مجلس العموم) بجلد أخضر وسجاد أخضر؛ كانت الغرفة العليا، مجلس الولايات، التي تحاكي مجلس اللوردات، تتألق بالجلد الأحمر والسجاد الأحمر. تم تركيب مراوح نحاس كهربائية لتبريد الطباع الحادة، وكانت الرموز المحلية [(925)] (chhajjas) المنحوتة معلقة لتظلل الجدران والنوافذ، فيما كانت أقوال مأثورة من لغات عدة تبدو مصممة لتستدعي التواضع واحترام القوانين التي تصدر عن مجلس السلطة هذا. نقش على القبة الداخلية في غرفة الأمراء المهيبة خطان باللغة الفارسية بماء الذهب. «هذا المبنى الشامخ شبيه الزمرد يحمل النقش في الذهب» تقول ترجمة الخطين، «لا شيء يبقى إلا عمل الأجاويد الصالح».

احتوت الكلمات على التباس عميق - أن الأعمال السيئة لا يمكن أن تجتاز محاكمة الوقت القاسية - لكن يبدو أن قلة من أوساط القوة الاستعمارية لاحظت ذلك، أو اهتمت به. في حفل الافتتاح، في الثامن عشر من كانون الثاني 1927، سجل صاحب السعادة نائب الملك اللورد إروين [(926)] (Lord Irwin) - الرجل ذو اليد اليسرى الهزيلة الذي أصبح لاحقًا مهندسًا رئيسًا لسياسة استرضاء هتلر - كلمات بليغة عن الجمال الدائم والأهمية السياسية الأزلية للمبنى المهيب. لم يكن في مقدوره أن يعرف أنه بعد عشرين سنة، وفي احتفال أكثر إثارة للإعجاب، أقيم قبيل غروب الشمس في الرابع عشر من آب/أغسطس 1947، سيرتفع العلم الهندي المثلث الألوان فوق البرلمان، ليرفرف بالرياح الموسمية في سماء منعمة بقوس قزح؛ ولاحقًا في تلك الليلة، قبيل منتصف الليل، سينتصب جواهر لال نهرو بجسمه الصبياني النحيل، مرتديًا القميص الأبيض التقليدي (achkan) في عروة طيته زهرة حمراء، أمام أعضاء المجلس التأسيسي المتحمسين ليعلن أن الكفاح من أجل الاستقلال الكامل من الخيلاء والوحشية البريطانيتين قد انتهى.

أصبح خطاب نهرو الذي استغرق أربع دقائق ونصف، الخطاب الأكثر شهرة الذي يلقيه هندي على الإطلاق. يتذكر الذين استمعوا إليه مباشرة أو عبر الراديو نوعيته التي تشبه الحلم. جمعت كلماته بين الطموح والتواضع والتوق، معبرًا عنها بلغة إنكليزية طليقة منطوقة بلكنة الطبقة العليا، للبدء بشيء جديد في عالم حطمته الحرب والوحشية والاستعباد وسحقته. قال بصوت هادئ عبر

مذياع راديو عموم الهند (All India Radio): «من المناسب في هذه اللحظة الجليلة أن نأخذ عهد الإخلاص لخدمة الهند وشعبها وأيضًا لقضية الإنسانية الأوسع». لاحظ نهرو أن العالم أصبح عالمًا واحدًا، ليس فقط لأن السلام والحرية أصبحا الآن غير مجزأين، بل لأن الأحداث أثبتت أن للكوارث أثارًا عالمية. هكذا كان العهد الذي قطعه نهرو، عقدًا تاريخيًا لمسح دموع كل البشر، وجلب الديمقراطية إلى العالم، لممارسة السلطة والحرية بمسؤولية، بدءًا من الهند نفسها. قال نهرو: «منذ سنوات طويلة تواعدنا مع المصير، والآن حان الوقت لنحقق هذا العهد، ليس كليًا وبشكل كامل وحسب وإنما بصورة جوهرية جدًا. عندما دقت الساعة معلنة انتصاف الليل، وبينما كان العالم يغط في النوم، كانت الهند صاحية تمامًا للحياة والحرية، أضاف نهرو: «هذا ليس وقت الضغينة أو لوم الآخرين. علينا أن نبني القصر النبيل للهند الحرة حيث يمكن كل أبنائها أن يعيشوا».

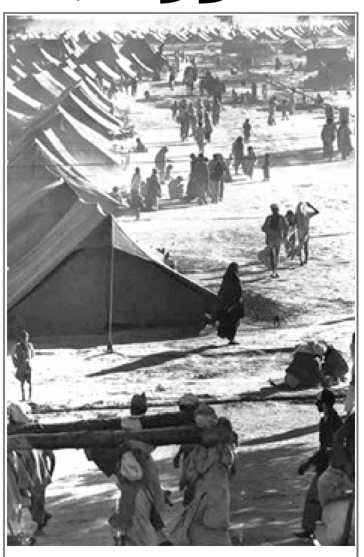
عمل نهرو وحزب المؤتمر بجد خلال الخمس عشرة سنة التالية (كما أبلغ الكاتب والسياسي الفرنسي أندريه مالرو) من أجل مواجهة تحدي خلق دولة عادلة بوسائل عادلة. ماذا كان ذلك يعني بالضبط؟ تصور نهرو ديمقراطية آسيوية لا تكون مجرد نسخة من الغرب. ستكون نوعًا من الجمهورية الذاتية الحكم تصيب ثلاثة عصافير بحجر واحد. ستحطم القيود المفروضة من الأسياد المستعمرين؛ تقاوم إغراء إنشاء مستعمرات جديدة في الخارج؛ وتشرع في فك خيوط «الاستعمار الداخلي» محليًا من خلال خلق أمة جديدة لمواطنين متساوين. قُدر للديمقراطية الهندية أن تكون التجربة الأولى على الإطلاق لخلق وحدة وطنية، ونمو اقتصادي، وتسامح ديني، ومساواة اجتماعية من حقيقة اجتماعية معقدة وواسعة النطاق، حقيقة جعلت علاقات النفوذ الموروثة والقائمة على المنزلة الطبقية، واللغة والتراتبية الهرمية والثراء المتراكم عرضة لسلطة النقاش العام، والتنافس الحزبي والانتخابات المنتظمة.

الروح العظيمة

كانت الاحتمالات العملية غير مواتية لرؤية حزب المؤتمر. صحيح أن عقدة العلاقة الصعبة مع بريطانيا حُلّت لمصلحة بقاء جمهورية الهند الجديدة في رابطة الكومنولث البريطانية، لكن البلد الحديث الاستقلال كان بالكاد بلدًا. مع أن البريطانيين وضعوا أسس نظام سياسي قاري، فإن بنيتها كدولة (والذي يقول أكاديميون كثر إنها شرط ضروري لوجود الديمقراطية التمثيلية) كانت لقمة سائغة. كانت فرنسا والبرتغال لا تزالان تحتفظان بمناطق [استعمارية] على الأراضي الهندية. أثبت المهاراجات (maharajahs) والنَوّاب [927] (nawabs) في الدول الأميرية أنهم نزقون واندماجهم صعب في الاتحاد الهندي الجديد. كانت البلاد قد أرهقتها سنوات كثيرة من القتل المنظم فيما سمي تقسيم العام 1947

(الصورة (7-2)). لا تزال أسباب التقسيم موضع خلاف حتى الآن، لكن عواقب أكبر عملية نزوح في التاريخ كانت بشعة. تعرضت النساء والأطفال للخطف والاغتصاب. تعرض اللاجئون اليائسون لنيران الرشاشات. وصلت القطارات إلى محطاتها في صمت، تفيض بالجثث. تجاوز أكثر من عشرة ملايين شخص، وربما ما يصل إلى خمسة عشر مليونًا، الحدود [في الاتجاهين]، وسقط مليون أو أكثر ضحايا لهجمات إجرامية. دفعت المذبحة إلى مفاوضات حادة مع باكستان على مسائل عويصة مثل تقسيم الأراضي والقوات المسلحة والموارد المالية. سرعان ما اندلعت الحرب في إقليم كشمير

الصورة (7-2)



مخيم لاجئين يضم 300 ألف شخص، في كوروكشترا (Kurukshetra) في البنجاب. تصوير هنري كارتييه بريسون (Henri Cartier-Bresson)، 1947. يظهر هذا المشهد في الملحمة الهندوسية العظيمة ماهابهاراتا (Mahabharata)، حيث تتصل بما جرى منذ آلاف السنين حين وقعت معركة عظيمة بين الخير والشر.

المتنازع عليه. قمع الجيش الهندي بوحشية انتفاضة الحكام المسلمين للمقاطعات ذات الغالبية الهندوسية في حيدر آباد [928] (Hyderabad)، وجوناغاد [929] (Junagadh). ثم جاءت اللحظة التي ضد الظلم، على صخور الواقع البشع. في الثلاثين من كانون الثاني 1948، اغتيل المهاتما غاندي.

اغتيل غاندي برصاص متطرف هندوسي يدعى باثورام غوتس في اجتماع صلاة، بعد أن أغضبه المهاتما بتعاطفه مع الضحايا المسلمين. لقد بدا قتل غاندي ترجمة حكم قضائي على الديمقراطية العتيدة (الصورة (7-3)). هل مصير الهند لم يكن الحرية مع المساواة، لكن مع الثأر والكراهية والجريمة؟ كان موهانداس كرمشاند غاندي (Mohandas Karamchand Gandhi) (1869-1948)، في يوم وفاته، ولا يزال حتى الآن مبجلًا كواحد من أعظم أنصار الديمقراطية

الصورة (3-7)



نهرو يعلن اغتيال غاندي إلى جمهور منتحب، في بيرلا هاوس، دلهي، في العام 1948. تصوير هنري كارتييه بريسون.

في القرن العشرين. كان نتاجًا ثوريًا تمامًا للإمبراطورية البريطانية. سافر غاندي ابن الطبقة المتواضعة من التجار والمرابين إلى إنكلترا لدراسة القانون. بعد ممارسة المحاماة فترة وجيزة في الهند (في العام 1893)، هاجر إلى ناتال [930] (Natal) في جنوب أفريقيا، حيث دفعته معاملة المستعمرين البيض السيئة للمهاجرين الهنود إلى تأسيس المؤتمر الوطني الهندي (Indian National Congress)، وإلى الانكفاء إلى مزرعة جماعية خارج مدينة ديربان [931] (Durban)، حيث دأب على قراءة ثورو [932] (Thoreau) والتراسل مع شخصيات مثل [ليو] تولستوي (Tolstoy) وراسكن [933] (Ruskin). هناك، في جنوب أفريقيا، كان لغاندي أن يضع النظرية موقع التطبيق من خلال التجريب في ساتياغراها (satyagraha) (الإصرار على الحقيقة)، وحملات اللاعنف واللاتعاون مع الحكم الإمبراطوري.

سرعان ما عاد المحامي النحيل ذو النظارتين (في العام 1915) إلى الإضطرابات السياسية في الهند، حيث بادر إلى صوغ تعهد ووقعه مع نهرو وآخرين بعدم الامتثال لقانون الجرائم الفوضوية والثورية (The Anarchical and Revolutionary Crimes Act) (الذي يعرف أيضًا باسم قانون راولات (Rowlatt Act) [على اسم القاضي الإنكليزي سيدني راولات الذي ترأس لجنة خاصة اقترحت القانون] في آذار/مارس 1919). كان التعهد يستند إلى لجنة ملتزمة ممارسة الساتياغراها على أوسع نطاق ممكن. تولى غاندي، بعد المجزرة التي نفذت بدم بارد وأودت بحياة قرابة أربعمئة من أنصار الساتياغراها في مدينة أمريتسار [934] (Amritsar) في الثالث عشر من نيسان/أبريل 1919 - وهي واقعة يمكن اعتبارها بالنظر إليها لاحقًا أنها حسمت مصير الحكم البريطاني للهند - القيادة الأخلاقية لحركة تتوحد على القناعة بأن الاستقلال السياسي كان مرغوبًا فيه، وضروريًا. ذهب غاندي إلى أبعد من ذلك، من خلال تحقير نفسه أمام الشعوب التي لا صوت لها في شبه القارة. مقتنعًا بأن الاستقلال لن يتم بجهود نخب غير منتخبة،

معتدة بنفسها تتحدث الإنكليزية وتؤمن بأن للبريطانيين آذانًا تسمع النداءات الأخلاقية في أحاديث مآدب العشاء، أو عبر بعثات وعرائض، عمل غاندي بدل ذلك على التمكين الذاتي لملايين المحرومين الذين يعيشون في مدن الهند وقراها وأريافها.

بخلاف ماو تسي تونغ (Mao Tse-tung)، الذي أصبح مقتنعًا في الصين المجاورة، بأن الكفاح ضد الهيمنة الإمبريالية يتطلب تركيز وجهة المدفع على المناصب العليا للسلطة، كان غاندي رجل مجتمع مدني. كان مقتنعًا بأن وسائل العنف يمكن أن تتحول بسهولة إلى غايات تدمر الروح. لذلك، تفادى أساليب «الأمراء والملوك» (princes and potentates) (على حد تعبيره) لمصلحة التركيز على مقاومة سلمية فعالة من الأسفل إلى الأعلى، تتغذى من تقاليد قديمة، مثل الوحدة الإسلامية - الهندوسية والسواديشي (swadeshi) (الاعتماد الذاتي على البضائع والخدمات ذات المنشأ المحلي). كان غاندي نظير جهوده ومعاناته الشخصية العظيمة، عرضة للمزيد من التعسف. نظرت إليه الإدارة الاستعمارية كمشاغب نباتي غوجاراتي مسرف عازم على إبقاء الهند متخلفة. أطلق عليه خصومه الضيقو الأفق علنًا لقب «محمد غاندي»، لم يكن لآرائهم في النهاية أي قيمة، لأن شجاعة غاندي التي لا تكل حققت له لقب المهاتما (Mahatma) (الروح العظيمة). كان تحت هذا اللقب الطاهر يقود حملاته، عبر فترات من الاعتكاف والصوم والمرض، من أجل هند تتخلص من الشرور الاجتماعية في أعمال السخرة، وزواج الأطفال، وحظر المساس [النبذ] (935) (untouchability)، والغطرسة الدينية وانعدام النظافة.

كانت لمشاعر المساواة لدى غاندي مصادر غربية وشرقية واضحة - كان يصف نفسه تكرارًا بـ «فيشفاماناف» (vishvamānav)، رجل ينتمي إلى الكون - لكن ذلك لم يضمن لها الاتساق الذاتي. كان غاندي قديسًا، لكنه لم يكن خاليًا من التناقض. كان يرى، في مسألة اللاعنف، أن هناك أوقاتًا - على سبيل المثال، عندما تكون النساء تحت خطر التعرض للاغتصاب - يكون الذين يديرون الخد الآخر في حاجة إلى الدفاع عن أنفسهم جسديًا، إن كان لا يريدون الانتهاء على صليب التضحية. كانت وجهات نظر غاندي في الحكم الذاتي الديمقراطي ملتبسة على نحو مشابه. كان التزامه المزايا الديمقراطية مثل الصدقية، والمشاركة، والمساواة الاجتماعية، والتسامح مع الاختلاف - قيم المجتمع المدني الديمقراطي - شجاعًا وغير قابل للتبدل، فيما لم تكن نظرته إلى المؤسسات السياسية التي تحتاجها الهند المستقلة أقل وضوحًا بكثير. كان نهرو واحدًا من الزملاء النواب الذين عبروا علنًا عن استيائهم من إشارات غاندي المتكررة إلى عودة العصر الذهبي للملك المقدس (Ram Raj) في الهند ما بعد الاستقلال. مع كل غرابة وقع [هذا الكلام] حافظ تفكير غاندي السياسي على مزايا قوية من معاداة السياسة. أهمل غاندي، الذي كان مقتنعًا بأن على المدافعين عن الاستقلال أن يلبوا النداء لـ «الذهاب إلى القرى!»، وأن الهند

في حاجة قبل كل شيء إلى بناء نظام مترابط من «القرى - الجمهوريات» الصغيرة الذاتية الحكم، التي تقود كل منها مجالس قروية «بانشيات» (panchayat) منتخبة سنويًا، وتجمع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، أو رفض بشكل صريح الحديث عن الحاجة إلى دستور مكتوب، أو برلمانات، أو أحزاب سياسية، أو محاكم قضائية، أو انتخابات منتظمة. بدا الأمر ينتمي إلى عصر الديمقراطية المجلسية. في كتابه الأول والوحيد Hind Swaraj (**الحكم الوطني الهندي**) (الصادر في العام 1909) أعلن غاندي حتى، أنه شخصيًا يفضل حكم «بضعة رجال جيدين». خلال سحابة عقدين (من العام 1920 وحتى وقت مبكر من أربعينيات القرن العشرين) عندما كانت روحه مهيمنة داخل حزب المؤتمر، مارس هذه القاعدة من خلال استخدام آليات ترهيب وترغيب مريبة - فترات صمت طويلة، صيام درامي، والتوبة - للحصول على ما يريد من اللجنة العاملة في الحزب المعروفة أيضًا باسم القيادة العليا (High Command). حث غاندي في وقت الاستقلال، على إلغاء حزب المؤتمر. كان رجال صالحون سيقودون الهند إلى الحكم الذاتي، أو هكذا اعتقد غاندي.

كان التوتر بين هذه الرؤية المعادية للسياسة، لدولة ما بعد الاستعمار مقسمة إلى قرى - جمهورية ذات حكم ذاتي، وأنموذج نهرو لدولة دستورية مستقلة تقوم على حكم ذاتي برلماني، واضحًا للمراقبين المعاصرين. على الرغم من أن وجهة نظر غاندي إلى الهند لم يكن لديها دعم أكثري بين السكان، بقي غاندي حتى وفاته قوة يعمل لها حساب. بالتالي، أعفى اغتياله المأساوي لكن المنطوي على الغرابة، الهند من مغبات النزاع الشخصي الذي كان سيندلع حتمًا بين أكثر شخصيتين بارزتين ومحترمتين في الحركة التحررية التي يقودها حزب المؤتمر. كذلك أعفى موته الحكومة الجديدة من صراع قوى أساسي على صوغ الدستور الجديد وإقراره (في السادس والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 1949)، الذي كان العامل الرئيس فيه الخصم السياسي القديم لغاندي، القائد السياسي لطبقة المنبوذين ووزير العدل بيمراو أمبيدكار [936] (Bhimrao Ambedkar).

«نحن، شعب الهند» تبدأ الوثيقة التي اشتهرت لاحقًا بطولها وشمولها الكاسح. كانت من وجهة نظر المبادئ الموروثة للديمقراطية التمثيلية، وثيقة مستقبلية تقدمية بشكل ملحوظ، استهدفت ما هو أبعد بكثير من أنموذج وستمنيستر. وصفت مقدمتها المكتوبة بمهابة، الهند كـ «جمهورية ديمقراطية سيدة». أعلنت التزامها العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لجميع مواطنيها؛ حرية التفكير، والتعبير، والمعتقد، والدين، والعبادة؛ المساواة في المكانة والفرص؛ والأخوة التي تضمن كرامة «الفرد ووحدة الأمة وسلامتها». احتوى جزء كامل من الدستور الجديد على ما أطلق عليه اسم «المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة». ألزمت هذه المبادئ الحكومات بوضع أهداف لتعزيز رفاه المواطنين، مثل الحد الأدنى للأجور (المادة 43)، حجز فرص عمل للمحرومين

الذين ينتمون إلى الطبقات المصنفة والقبائل المصنفة [937] (المادة 46)، والتعليم المجاني الإلزامي للأطفال (المادة 45). حرّم الدستور التوقيف الاعتباطي والاعتقال بلا محاكمة (المادة 22). ألغى نظام حظر المساس (النبذ) (المادة 17) و«التمييز على أساس الدين، العرق، الطبقة، الجنس، أو مكان الولادة» (المادة 15). أعلن أن الهندية المكتوبة بالخط الديفناغري [938] [ديوناكري] (Devanagari) هي اللغة الرسمية، لكنه أقر استمرار استخدام الإنكليزية ولغات الأقليات الأخرى (المادتان 343، و350). ضمنت الوثيقة حرية المواطنين في «ممارسة أي مهنة أو شغل أي منصب، تجارة أو استثمار» (المادة 19) ووضعت خطًا عريضًا لحظر تشغيل الأطفال دون سن الرابعة عشر (المادة 24). ضمن الدستور حرية الدين وحفظ للدولة الحق في التدخل على سبيل المثال لتشجيع المساواة في الفرص والرفاه الاجتماعي لأتباع المؤسسات الدينية التي هي خلاف ذلك، ذاتية التنظيم (المادة 25). منح الدستور الرئيس صلاحية تعيين محكمة عليا ذات صلاحيات فعلية (المادة 124)؛ ونص على تأسيس برلمان من غرفتين، يعرفان باسم مجلس الولايات (Council of States) (الذي يتم شغل مقاعده من ممثلين تسميهم الولايات)، و«بيت الشعب» (House of the People) الذي يتم انتخابه مباشرة (المواد 79-81). نص الدستور على تشكيل لجنة انتخابات مستقلة للإشراف على الانتخابات ومراقبتها وتوجيهها (المادة 324). وحدد بوضوح (المادتان 83 و326) أن حق الاقتراع الشامل للبالغين هو الأساس لانتخابات تجري كل سنتين لاختيار المجلس التشريعي لكل ولاية، وكل خمس سنوات لمجلس الشعب [الوطني].

لا نريد قياصرة

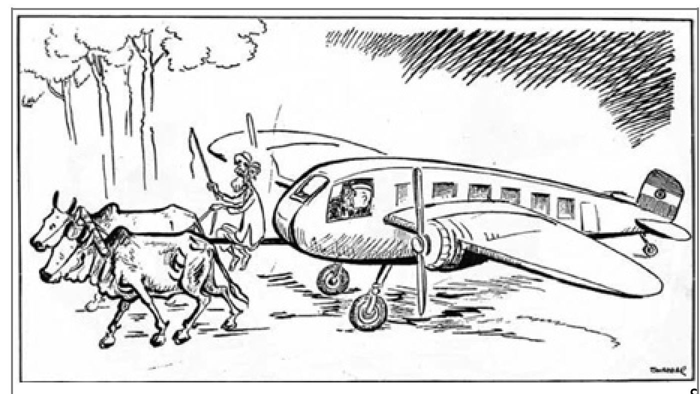
بدأت التحضيرات لأول انتخابات برلمانية عامة حرة. تم تعيين سوكومار سِن (Sukumar Sen) عالم الرياضيات الذي تحول الى الخدمة المدنية كأول مفوض عام للانتخابات [939]. حصل الرجال والنساء معًا، على الحق في الإدلاء بأصواتهم أول مرة. عمّت الحماسة الشعبية العارمة - وعدم يقين هائل حول المستقبل، لأن ذلك كان تجربة مميزة في الانتقال إلى الديمقراطية. تبقى عمليات التحول إلى الديمقراطية لحظات عدم يقين فائقة، سوداء كان مصيرها النجاح أو الفشل. فجأة شعرت فئات اجتماعية لم تكن تدرك قوتها، وكانت مستبعدة من السياسة بنفحة من النفوذ السياسي. شعر الناس بأنهم قادرون على تغيير الأمور. استعد المحرومون لتبادل المواقع مع الأقوياء. بدأ كل ما كان ذات يوم ثابتًا ومفرغًا منه في التلاشي في الهواء. عملت مصانع الشائعات بدوام إضافي. انغمس الكل في لعبة تخمين بطريقة أو بأخرى حول ما سيحدث أو لا يحدث. لم يعرف أحد في الحقيقة ما سيجلب المستقبل، لذلك كانت الأنظار تتجه غالبًا إلى القادة، أو مشاريع القادة، الذين يشعرون بأن لديهم ما يكفي من النفوذ لتلمس طريقهم إلى الجديد.

المؤهلات القيادية لنهرو مهمة لفهم كيفية مجيء الديمقراطية إلى الهند، على الرغم من كل شيء. لا تزال هذه المؤهلات عرضة للتجاهل بين الديمقراطيين، خصوصًا أولئك الذين يعتقدون أن القيادة مساوية للديماغوجية، بالتالي غير متوافقة مع «حكم الشعب» (the rule of the people). مزج نهرو ترابط القيادة بالزعماء والرواد. أدت مواهبه القيادية الكبيرة بالتأكيد دورًا محوريًا في أول انتخابات عامة في البلاد، والتي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 1951، واستغرقت - هكذا كان حجم الأمور في أكبر ديمقراطية في العالم - ستة أشهر لإكمالها. دفع نهرو، المقتنع بأن القضايا العظمى لا تسير على ما يرام مع قادة ضعفاء، نفسه إلى «اليوم المشهود» العظيم (تعبير والت ويتمان) بحيوية تليق به. سافر ليلًا نهارًا مسافة 25 ألف ميل، معظمها على متن طائرة دي. سي. 3 (DC3) لمناشدة الناخبين الهنود، الذين كان 85 في المئة منهم أميين، للإدلاء بأصواتهم من أجل المستقبل (الصورة (7-4)). كان ماديسون وهاملتون، بطلا الحكم الجمهوري على نطاق قاري، سيصابان معًا بالذهول لرؤية انتخابات تنافس فيها 75 حزبًا سياسيًا على أصوات 176 مليون امرأة ورجل (أول مرة في تاريخ شبه القارة كان التصويت شاملًا). كان هناك 489 مقعدًا في البرلمان الاتحادي، و3375 مقعدًا في المجالس التشريعية للولايات المختلفة، ينبغي ملؤها. كانت الشرعية الشعبية لحزب المؤتمر أول مرة، عرضة للامتحان الحسابي. أنتج الامتحان نتائج جيدة. في انتخابات شارك فيها 60 في المئة ممن يحق لهم التصويت، أعلن حزب نهرو الفوز في 18 من 25 ولاية، وربح أغلبية مطلقة من المقاعد (364 من أصل 489) في الغرفة الدنيا، مجلس الشعب (Lok Sabha). وفق ميزة نظام الفائز يأخذ كل شيء (first-past-the-post) الذي يعتمده نمط وستمنيستر، بلغت نسبة الأصوات التي حصل عليها حزب المؤتمر 45 في المئة فقط، مع ذلك كان احتساب الأصوات يسمح لحكومة الهند أن تدعي بصدقية أنها منتخبة ديمقراطيًا. هزم الاشتراكيون تمامًا. استحق الشيوعيون المركز الثاني - نتيجة غير رديئة لديمقراطية وليدة، فيها من الستالينيين المتشددين أكثر مما في الاتحاد السوفياتي، ومن الأنصار الأمميين الحمر، أكثر من أنصار الديمقراطية. انتزع نهرو نفسه، في مواجهة راهب هندوسي (sadhu) حاول أن يلقي الكركم في وجه استرضائه المزعوم للمسلمين، في دائرته الانتخابية في فولبور (Phulpur) في مقاطعة أوتر برديش (Uttar Pradesh)، فوزًا هائلًا بـ 233,571 صوتًا مقابل 56,718 صوتًا.[(940)]

أدّت القيادة، منذ لحظة الفوز الانتخابي، دورًا كبيرًا في التجربة الهندية مع الديمقراطية. أثبتت ميول نهرو للتشارك في السلطة أنها حاسمة، وحتى معدية. كانت مقدرته على إلهام الآخرين حوله ليصبحوا نسخًا منه مثيرة للإعجاب. عاكسًا الانقسامات داخل حزب المؤتمر، تعمد رئيس الحكومة الجديد تعيين مجلس وزراء يضم تلوينات كثيرة في الرأي الهندي. نظر نهرو إلى نفسه شخصيًا كمن يؤدي دور الجسر بين اليسار الاشتراكي وجناح

اليمينيين الهندوس الذين كانوا يقولون بعزل جميع المسؤولين الحكوميين المسلمين، ومنع النقابات العمالية والمهنية، وتعزيز مصالح الأكثرية الهندوسية. لم يكن

الصورة (7-4)

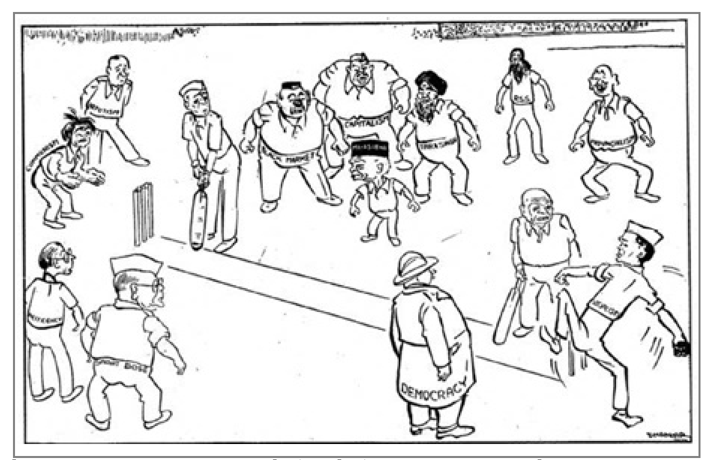


أسرع ببطء: رسم كاريكاتوري انتخابي بريشة شانكار (Shankar)، يظهر رئيس حزب الكونغرس بوروشوتام دان تاندون (Purushottam Dan Tandon) يقود ثورين، رمز حزب المؤتمر، ونهرو يقود طائرة، 15 تموز/يوليو 1951.

ذلك ببساطة مجرد حركة توازن ذاتية المصلحة، أو تمرينًا في الحفاظ على قيادته لسياسة الخيمة الكبيرة داخل حزب المؤتمر الذي كان له أن يحافظ على سيطرته على الحكومة المركزية حوالى ثلاثة عقود تقريبًا. كان هناك أكثر من ذلك في الأمر. كان نهرو، على حد ملاحظة ناقده الأفضل كاي. شانكار بيلاي (K. Shankar Pillai)، يرى نفسه على خط ملعب الكريكيت، في مواجهة ضربات كرة مخادعة ولاعبي دفاع جادين (الصورة (7-5)). أراد نهرو التقيد بقواعد اللعبة السياسية. كان زرع الانفتاح السياسي هدفًا مهمًا لديه. كذلك كانت تنمية العلمانية - ليست العلمانية التي في الدستورين الفرنسي أو الأميركي، لكن شيء أكثر ابتكارًا وإبداعًا، في الواقع تكافؤ مبدئي يضمن المساواة لجميع الأديان، ما يعني الحاجة إلى سياسات حكومية لتصحيح الخلل في القوى في ما بينها.

كانت آراء نهرو في الدين متناقضة، إلا أنها أثبتت أنها حاسمة لتشكيل التحول الهندي إلى شكل جديد ممّا بعد ديمقراطية وستمنيستر. كانت هناك أوقات، أغلبيتها قبل أن يصبح رئيسًا للحكومة، كان فيها نهرو يتحدث كملحد

الصورة (7-5)



وقفة شجاعة، رسم كاريكاتوري بريشة شانكار، يظهر نهرو وباتل على خط ملعب الكريكيت، مع جايا براكاش ناريان يستعد لقذف الكرة، والديمقراطية كحكم، 26 كانون الثاني/يناير 1950.

عقلاني. جاء في كلمة كتبها لتلقى باسمه ونيابة عنه في تشرين الأول/أكتوبر 1923: «باسم الدين يتم التباهي بالتعصب الإجرامي الفارغ وبزرع الحقد والعنف في الناس». أبلغ بعد ثلاث سنوات صديق مسلم له بأن الهند «لا يمكنها أن تتنفس بحرية أو تفعل شيئًا مفيدًا» حتى تخلص نفسها من «العبء الرهيب» للدين؛ وأن ذلك يتطلب «دورة دراسية لكتب برتراند راسل» [(941)].

كان هناك، في أي حال، نهرو آخر، القائد الذي أدرك أن ثقافات المقدس لن تتلاشى، وأن ذلك يعني أن المشكلة تتمثل في كيفية صوغ تسوية - ديمقراطية - جديدة بين الأديان المتعددة في الهند. نظر نهرو إلى الهند كديمقراطية علمانية تشبه رقعة [مسحت كلماتها] كانت قديمة، هي الآن حديثة، وتحمل آثار ديانات وأنماط حياة كثيرة. ينبغي للهند أن تكون شراعًا كبيرًا من ألوان مختلفة كثيرة - ليست بلد وعاء صهر رمادي، وبالتأكيد ليست (لنستخدم صورة معاكسة) لحافًا مرقع من مزق مترابطة بشكل فضفاض أو أديان متنافرة تمنعها من خنق بعضها بعضًا في النهاية فوهات مسدسات الدولة. كان نهرو حاسمًا في معارضته أي شكل من الأصولية الدينية أو الإثنية. كان يفضل ديمقراطية آسيوية تعج بالمميزات الثقافية والدينية المتواصلة أفقيًا. كانت قروح الطائفية تصيبه بالغثيان. لم يكن التقسيم دأبه. لذلك، قاوم بعناد الاقتراحات التي تقدم بها ممثلون من أقليات دينية عدة، بمن فيهم مسلمون وسيخ، لتتبنى الهند على النسق السويسري، نظام تمثيل نسبي وحكومة تضم ممثلين عن جميع الأحزاب الممثلة في المجلس التشريعي. كما أنه لم يكن متحاملًا على الإسلام. كانت سياسة الأمتين - واحدة للمسلمين وواحدة للهندوس - عالقة في حنجرته. كانت تهين فكرته عن الهند بحد ذاتها، وعن الديمقراطية كوسيلة لتشجيع الاحترام بين شعب من مشارب دينية مختلفة. أبلغ نهرو حشدًا كبيرًا مؤيدًا في دلهي القديمة في العام 1952، أنه ما دام

رئيسًا للوزراء، سيبذل كل ما في وسعه لمنع انتشار الطائفية: «إذا رفع أي شخص يده لضرب شخص آخر على أساس ديني، سأقاتله حتى الرمق الأخير في حياتي، على رأس الحكم ومن خارجه». كان نهرو يعني ما يقول.

كذلك كان نهرو المستند إلى أغلبية كبيرة لحزب المؤتمر جادًا في قضايا الحكم المنفتح والتمثيلي. كيف يمكن تفسير الحدس الديمقراطي لنهرو؟ نتج اختياره لصوغ مؤسسات حكم شرعية عبر صناديق الاقتراع لا الرصاص أو الإكراه عن انشغاله الطويل المدى بالموضوع. سرعان ما استوعب في سنواته الأولى مفارقة الحكم البريطاني في شبه الجزيرة الهندية. تجلت المفارقة في هذا: صحيح أن الديمقراطية لم تكن هدية البريطانيين الوداعية، إلا أنهم قصموا ظهر النظام المحلي البدائي، بملكياته المحدودة، وعاداته الاجتماعية البراهمنية [(942)] (Brahmin)، وشبكات القرى الأرخبيلية الخاضعة لإحساس قوي بالتراتبية الاجتماعية. كان البريطانيون بدأوا في تقطيع النسيج الاجتماعي في الهند - على سبيل المثال، من خلال حظر تقليد [العفة] الستي (sati) الذكوري القديم، الطقس الهندوسي المتوحش، حيث تقوم الأرامل بحرق أنفسهن في محرقة جنازة أزواجهن. كذلك عزز الأسياد البريطانيون أساسات الدولة الواسعة النطاق والمحددة برؤية منقحة محدودة من الديمقراطية التمثيلية. بذلك واجه البريطانيون الهنود كافة بسؤال جوهري: هل ينبغي للشكل المستقبلي من الحكم أن يكون أقل أو أكثر ديمقراطية أو استبدادًا؟

كان نهرو متأكدًا من جوابه عن هذا السؤال. كان هناك شيء من الحقيقة في وصف نقاده له بأنه آخر رجل ليبرالي إنكليزي في الهند. من الشائع الإشارة إلى أنه كان يعشق قوالب حلوى الشوكولا، والفطائر والبوظة، وأنه كان يفضل رفقة اللورد والليدي مونتباتن [(943)] (Lord and Lady Mountbatten) وأصدقاء إنكليز آخرين (مازحه غاندي ذات يوم قائلًا إن نهرو يتحدث بالإنكليزية في منامه)؛ وأنه تتلمذ على أخلاق هارو [(944)] (Harrow) وكامبردج. كان نهرو، لأسباب كهذه (كما كتب عن نفسه) قائدًا سياسيًا ذا فطرة سياسية أكثر أرستقراطية من أن تفضل فظاظة الاستبداد السياسي أو سوقية الفاشية. يمكن وصفه في الحقيقة (وفق التعبير الأوروبي) بنقابي اشتراكي ديمقراطي ليبرالي محافظ، كما يتضح من ملاحظاته (في مراجعة غير مكتملة لكتاب برتراند راسل **الطريق إلى الحرية**، في العام 1918) أن «ديمقراطية اليوم التي يهيمن عليها التحالف غير المقدس بين رأس المال والملكية العقارية والروح العسكرية والبيروقراطية المتضخمة، والذي تساعده صحافة رأسمالية قد أثبتت أنها وهم وفخ»، بينما «الاشتراكية المتزمتة (Orthodox Socialism) لا تمنحنا الكثير من الأمل» لأن «الدولة الكلية القوة ليست محبة للحرية الفردية... ستكون الحياة في ظل الاشتراكية شيئًا لا فرح فيه ولا روح، منظمة إلى أدق التفاصيل بالقواعد والأوامر» [(945)].

كان نهرو ديمقراطيًا شرقيًا بمواصفات غربية. آمن بتكافؤ الفرص (لاحظ الرأسمالي الهندي المعجب به، جي. دي. بيرلا (G. D. Birla) في قول مشهور أن نهرو كان «مثل ديمقراطي إنكليزي يأخذ الهزيمة بروح رياضية»). تمتع نهرو بفكر تحليلي ثاقب (أطلق عليه خصومه في الحزب الشيوعي لقب «البروفسور») الذي كان يسهل عليه رصد النفاق في قانون الحكومة البريطانية للهند (British Government of India Act) للعام 1935. منح القانون حق التصويت فقط لـ 36 مليون من أصل عدد سكان الهند البالغ 300 مليون نسمة. خصص القانون المدفوع بروحية سياسة فرق تسد، لا بالتعددية، المقاعد في المجلس التشريعي الوطني بطريقة غير متناسبة على الأقليات الدينية واللغوية؛ وحرم التصويت كليًا على الأكثرية الفقيرة. كان نهرو وحزب المؤتمر حاسمين في رفضهم ترتيبات من هذا النوع باعتبارها أنصاف حلول منافقة، على عكس أعداء الديمقراطية الذين جاؤوا قبله وبعده، كانوا قد وضعوا منذ وقت طويل، الاستنتاج بأن الحق في التصويت الشامل يجب أن يتحقق. كان توسيع النضال من أجل حكم برلماني والحق في التصويت الشامل في بريطانيا والمستعمرات الهندية، عزيزًا على قلوبهم. أخذوا روحًا معنوية من زلة لسان رئيسه في تقرير الجمعية التأسيسية الذي اعترف بأن و«إن كانت أحكام الناخب في الهند مخطئة، وكان منطقه غير صائب، وكان تأييده لمرشح ما غير محدد على نحو دائم لاعتبارات بعيدة من الإحساس الديمقراطي العالي، هو ليس في النهاية أفضل أو أسوأ من الناخب العادي في أنحاء كثيرة في أوروبا حيث يسود الحق في التصويت الشامل بعض الوقت» [(946)]. لم يكن في وسع نهرو إخفاء تهكمه على كلام من هذا النوع. كتب من سجنه في وقت ما بين حزيران/يونيو 1934 وشباط/فبراير 1935: «يبدو أن الديمقراطية في بلد شرقي تعني شيئًا واحدًا، تنفيذ أوامر السلطة الاستعمارية الحاكمة وعدم المساس بأي من مصالحها. يمكن الديمقراطية، بموجب هذا الشرط، أن تزدهر بلا قيود» [(947)].

أثبتت المرحلة الأخيرة من الحكم البريطاني، عندما، على سبيل المثال، أشرفت الدكتاتورية العسكرية بتكبر على المجاعة البنغالية الكبرى [(948)] في العام 1943 من خلال تحويل المواد الغذائية (بأوامر شخصية من تشرشل) إلى الـ «توميات» [(949)] المحظوظين (lucky Tommies)، لنهرو إلى أي مدى يمكن السلطة غير المقيدة أن تنحط وتفسد. كان هو شخصيًا يعرف الحرمان من الحرية - أمضى ما مجموعه 3262 ليلة في ثمانية سجون مختلفة - لذلك كان وهو الذي تدرب كمحامٍ لا يسمي غياب القانون أي اسم آخر. كره بشدة التسلط والعنف، وكانت لديه مشاعر نحو الحريات المدنية مقدودة من صخر، تبلورت في أول خطبة علنية له في منتصف حزيران/يونيو في العام 1916، دفاعًا عن ناشرة وقائدة رابطة الحكم الوطني (the Home Rule League) آني بيزنت (Annie Besant) التي تحدت بشكل معلن قانون الصحافة الذي يفرض الرقابة.

ساند نهرو، على الرغم من الخلافات السياسية، إصرار غاندي على أن الاستقلال مشروط بتفعيل ملايين الفقراء في الهند. واصل نهرو خلال الفترات الثلاث لرئاسته الحكومة، وصف سياساته بـ «الاشتراكية». كان يعني بذلك الالتزام بالتخطيط الحكومي للإنتاج الصناعي وإحلال الواردات، الملطّف بمحافظته الديمقراطية الليبرالية والمقادير الجيدة من الآراء والتقاليد المحلية. وفيما كان يميل إلى إضفاء مسحة رومانسية على المعدمين السيئي التغذية الذين يعانون على أرض الهند، كان التزامه بتمكينهم شديدًا ولا يكل. كان قد تأثر (خلال زيارته إيرلندا) بتكتيكات الـ «شين فين» [950] (Sinn Féin) بمقاطعة المنتجات البريطانية، كما تشرب شيئًا من إيمان غاندي بالاكتفاء الذاتي في القرى، والذي يرمز إليه مغزل الصوف، والملح والثياب المحلية الصنع. كان يكره الاستعمار من قلبه - كراهية فطرية جدًا لأنه ينتهك مشاعره الديمقراطية. كان يعرف أن المساواة بين القوى الاجتماعية لا تحدث بشكل طبيعي، على سبيل المثال، عبر «قوى السوق». لم تكن نتيجة التعادل، مثل منح كل شخص فرصة عادلة. لذلك، كان نهرو مرتابًا بـ «التجارة الحرة» والرأسمالية العالمية. لذلك، اعتبر أن الاستثمارات الحكومية والمشاريع مثل السدود والمصانع بمثابة «المعابد الجديدة» للهند الحديثة. لذلك أيضًا، كان نصيرًا لا يحيد لما صار يعرف لاحقًا باسم نظام الحجز (reservation system)، مجموعة القوانين الجديدة المصممة لضمان حصص محددة من الوظائف والفرص للفئات المصنفة والقبائل المصنفة المحرومة، سواء في المدارس والجامعات، أو في صناعات القطاع العام والخدمة المدنية، وفي البرلمان نفسه.

المثير للاهتمام على نحو خاص حول نهرو أنه، على النقيض من كل قادة ما بعد الاستعمار في القرن العشرين تقريبًا، فهم أن النضال من أجل الديمقراطية قد يتضرر على أيدي شخصيات وصائية تتصرف كأنها توزع القرابين (prasad) لحشود المؤيدين. لم يكن زعيمًا (caudillo) هنديًا، ولا أرستقراطيًا بونييبيًا (bunyip)، ولا دكتاتورًا أوروبيًا. كان قلقًا من عربدة السلطة القيصرية، ومرة في مناسبة بارزة، عندما بدا أنه على وشك أن يرث غاندي على رأس حزب المؤتمر، كتب مهاجمًا نفسه باسم مستعار، مستخدمًا اسم «تشانكيا» (Chanakya) - كان تشانكيا (350-275 ق. م) كاتبًا سياسيًّا محليًّا اشتهر بقوله إن الملوك المتهورين يقعون دائمًا فريسة لخصومهم - قال جواهر لال نهرو إن لدى جواهر لال نهرو «جميع مكونات الدكتاتور في شخصه - شعبية واسعة، إرادة قوية يقودها هدف واضح المعالم، حيوية، كبرياء، مقدرة تنظيمية، قابلية، صلابة، ومع كل حبه للحشد، وعدم تسامحه مع الآخرين، واحتقار الضعيف وعديم الكفاءة...». سأل نهرو نهرو هل كانت «إرادته السلطات ما يقوده من حشد إلى حشد». كان استنتاجه عن نفسه قاسيًا، وهو - أنه كان قادرًا على إزاحة أدوات الديمقراطية التي تتحرك ببطء جانبًا. كتب نهرو: «من أقصى الشمال إلى كنياكماري [951] (Cape

(Comorin)، سار مثل قيصر منتصر، تاركًا خلفه مسارًا من المجد والأسطورة ... غروره أصبح هائلًا، يجب أن يوضع له حد. نحن لا نريد قياصرة» [(952)].
مثّلت الانتخابات العامة الثانية في العام 1957، امتحانًا عظيمًا لهذا المبدأ. أنتجت الانتخابات نتائج أفضل من الأولى حتى. حقق حزب المؤتمر فوزًا كاسحًا. حاز 65 في المئة من مقاعد المجالس التشريعية في الولايات و75 في المئة من مقاعد مجلس الشعب. على الرغم من هذا النجاح الجميل، أظهر نهرو إشارات قليلة على أنه يريد أن يتحول إلى «دكتاتور في معركة الانتخابات» (بحسب توقع ماكس فيبر وآخرين أن يكون مصير الديمقراطيات البرلمانية كلها في القرن العشرين) [(953)]. كان في متناول نهرو ما يكفي من المبررات. كانت هناك اللغة المتعددة للديمقراطية والتي تشبه بابل، كيان سياسي يعتريه العنف الديني والطائفي، الأمية، الفقر الواسع الانتشار وسوء التغذية، وجمهورية شبه قارية - تترنح على شفا الهاوية. احتوى الكيان السياسي الهندي على الأصناف العرقية كلها؛ 35 لغة يتكلم كلًّا منها ما لا يقل عن مليون شخص؛ كان موطنًا لكل ديانة يعرفها البشر. أظهر نهرو في مواجهة تعقيدات كهذه مقاومة ملحوظة لنداءات الغواية لسياسة الرجل الزعيم الكبير. عندما كان أنصاره يهتفون في المسيرات بحماسة «يعيش العلامة نهرو» (Pandit Nehru Zindabad)، كان يحثهم على الهتاف بدل ذلك بكلمات أخرى «النصر للهند» (Jai Hind) أو «تعيش الهند الجديدة» (Naya Hindustan Zindabad). كان معارضًا، بالمقدار نفسه، لممارسة لعبة القائد الهندوسي الوطني. كان موقفه من الواقعة الدرامية الذائعة الشهرة للاعتصام حتى الموت الذي نفذه بوتي سريرامولو (Potti Sriramulu) الغاندي الجنوبي الناطق باللغة التيلوغوية (Telugu) - لحظة ذات دلالة حيث أبدى دعمه العلني القوي لإنشاء ولاية أندرا برديش الناطقة بالتيلوغو، وتأسيس هيئة جديدة اسمها «لجنة إعادة تنظيم الولايات» (States Reorganization Commission)، التي اقترحت في العام 1955 إعادة رسم الحدود الداخلية للهند وفق خطوط لغوية بشكل عام.
لم يكن لنهرو الديمقراطي اهتمام بالتحول إلى قائد سياسي نزق ومزاجي يحتقر الجماهير ومزاجيتها. كان يبدو أنه يحب التقلبات التي أصبحت سمة الانتخابات الهندية، بقارعي طبولها وراقصي الطرقات، المفرقعات، وفعالياتها، وحمل الفائزين على الأكتاف. صرخ مرة على حشد يرفع راية المنجل والمطرقة: «لماذا لا تذهبون وتعيشون في البلد الذي ترفعون علمه؟». دفع ردهم التافه نهرو إلى الابتسام، «لماذا لا تذهب أنت إلى نيويورك وتعيش مع الإمبرياليين في وول ستريت؟». حمل أسلوبه القيادي علامة تواضع أكيدة حوله. في جلسة للجنة التنفيذية لحزب المؤتمر في كانون الثاني/يناير 1955، دخلت امرأة من التاميل عبر الممر لتضع على رأسه الأصلع تاجًا ذهبيًا والتفتت إلى الحضور المشدوهين (وبمزيج من الرمزية والأسطورة والملكية) أعلنته الإله كريشنا الحديث. بدا نهرو محرجًا بوضوح. بعد رفع التاج عن رأسه بقليل،

ناوله إلى رئيس حزب المؤتمر آشارانغري نافالشنكار ديبار (U. N. Dhebar)، وأوعز إليه ببيعه ووضع ثمنه في حساب حزب المؤتمر.
نبهت هذة الواقعة نهرو إلى أن هنودًا كثرًا أصبحوا يؤلهونه، وأن اسمه بات في كل بيت، حتى في أبعد القرى والمناطق القبلية التي لا يمكن الوصول إليها. كان يعرف أن ملايين المواطنين الهنود لن ينتقدوه على أي شيء، وأنهم وجدوا أن أخطاءه مبعث إعجاب، وحتى حب، إلى درجة لا تتسامح مع أي انتقاد له أو لحكومته. كان نهرو قلقًا من أن يصبح التملق الذليل نحو حكومة المؤتمر بديلًا للتملق الذي كان يشجعه النظام القديم. تحطمت أي تلميحات إلى أن نهرو قد يتحول إلى مستولٍ على السلطة، أمام سلوكه الدستوري ضمن مؤسسات الدولة. حرص نهرو، المؤمن بسيادة القانون، على عدم التدخل السياسي في حرفية القوات المسلحة وتخصصها أو في الإجراءات القضائية (دفعه انفعال استثنائي على أحد القضاة إلى الاعتذار الفوري من القاضي ومن رئيس المحكمة العليا في الهند). أظهر احترامًا لمقام الرئاسة ومقام نيابة الرئاسة معًا في الأمور المتعلقة بالدستور وفي البروتوكول غير الرسمي. بقي على عدم خوفه من الصحافة. «لا توفروني على شانكار»، قال نهرو في كلمة شهيرة في تكريم رسام الكاريكاتور الأكثر انتقادًا في الهند. عمل نهرو بجد لتعزيز شخصية نظام فدرالي أولي للكيان السياسي الجديد من خلال تخصيص ساعات عدة لكتابة رسائل شهريًا إلى رؤساء وزارات الولايات، طالبًا مشورتهم في شؤون محلية ودولية. حاول أيضًا أن يصنع مثالًا جيدًا في البرلمان نفسه، حيث، على سبيل المثال، كان يعبر خلال استجواب رئيس الحكومة برشاقة دلفين يسبح على موجة، وعندما كان يحين وقت الحسم في أمور السياسة الرئيسة كان يستخدم - بفاعلية كبيرة - التهديد بالاستقالة. بيّن هذا التهديد الذي لم ينفذ قط، ليس فقط وعيه لذاته كضرورة سياسية لا غنى عنها، وإنما أبرز التزامه الثابت بالإيمان بأن مبدأ المداورة في السلطة في الديمقراطية مقدّس، أو يجب أن يكون.

النمر جريحًا

لم يكن واضحًا كيف يمكن الهند كديمقراطية تمثيلية وليدة أن تتعامل مع هذا المبدأ بالضبط عندما يحين الوقت. الخلافة هي غالبًا خائنة للديمقراطية، كما أصبح جليًا مع تراجع صحة نهرو، والذي أطلق العنان للتكهنات على نطاق واسع، وبعض الهلع. تحول موته (جراء تمزق كبير في الشريان الأبهر) في السابع والعشرين من أيار/مايو 1964 - اليوم نفسه الذي ضرب زلزال مدينة دلهي - على نحو غير متوقع، إلى بداية مغامرة جديدة في السياسة الهندية، تميزت بصراعات قيادية وعدم استقرار أدت إلى تصدع بنى النظام السياسي. أُجبر السياسيون والمواطنون الهنود على إجراء تصليحات وتجريب مؤسسات جديدة كان لها مفعول طويل الأمد في إعادة قولبة الحكم الهندي إلى شكل

جديد من الديمقراطية، ديمقراطية ما بعد وستمنيستر تحمل فقط شبهًا محدودًا بما هو موجود في الكتب المدرسية السائدة.

ينبغي فهم إرث نهرو، من أجل فهم كيف وضعت الهند نفسها في طليعة العالم الديمقراطي. بداية، كشف رحيله الفجوات بين قيم الديمقراطية التمثيلية في مشاركة السلطة وبين الحقائق في دولة ما بعد الاستقلال التي كان لحزب المؤتمر بقيادة نهرو اليد الطولى في تكوينها. كان التوتر بين الحكم البرلماني المنفتح والهيمنة الشخصية لنهرو على السياسة الخارجية، أكثر وضوحًا. تعود جذور هذا التقليد إلى أيام ما قبل الاستقلال، في اللحظة التي أصبح فيها ببساطة الشخصية الأكثر بروزًا في حركة حزب المؤتمر. اعتبر نهرو الشؤون الدولية موضوعه المفضل، ولم يكن مفاجئًا أنه طوال توليه لرئاسة الحكومة احتفظ بحقيبة الشؤون الخارجية. تعامل مع ميدان العلاقات الخارجية كأنه ملكه الشخصي. توقفت الديمقراطية على حدود الهند؛ كان الأمر كأن سياسة نهرو الخارجية هي سياسة الهند، والعكس صحيح. ضاعف من هذا الاتجاه غياب الديمقراطية عبر الأحزاب في هذا الشأن، إلى درجة أن كبار الدبلوماسيين الهنود كانوا، وفق التقارير، يعرفون عن آخر المبادرات السياسية الخارجية إما من وزراء الدولة الذين يراسلهم نهرو، أو من الخطابات التي كان يرتجلها في البرلمان، أو من مصادر أخرى. نتج من ذلك أن تعريف الدور الجيوسياسي لأكبر ديمقراطية وأشجعها في التاريخ كان على كل تألقه، في غالب الأحيان، امتيازًا لشخص واحد فقط.

كانت النتائج مميزة بالتأكيد. تم فعليًا تجاهل قارات بأكملها (أفريقيا وأميركا اللاتينية)، وميادين سياسة مثل التبادل التجاري والعلاقات التجارية. كذلك كانت أيضًا، الحقيقة التي لا يمكن إنكارها بأن الديمقراطيات تكون أفضل حالًا عندما تتحد معًا، تحت خيمة مؤسسات متعددة الأطراف وعابرة للحدود. قاد اشتباه نهرو العميق بأن الولايات ستصبح القوة الإمبريالية الجديدة في العالم، مضافًا إلى ازدرائه العام لسياسات الدول العظمى، إلى إهمال مبادرة أميركية لخلق «مبدأ مونرو هندي» (Indian Monroe Doctrine)، و(إذا كانت الملفات صادقة) عرض أميركي لمنح الهند مقعدًا دائمًا في مجلس الأمن في الأمم المتحدة كانت تشغله في ذلك الوقت، (بشكل غير معقول)، تايوان. أقام نهرو بدل ذلك تحالفًا مع يوغوسلافيا تيتو الستالينية الجديدة، وفعل ذلك باسم المبدأ الذي أكسبه شهرة عالمية: مبدأ عدم الانحياز. دافع نهرو غالبًا عن هذا المبدأ بالإشارة المرجعية إلى المبادئ الخمسة (Panchsheel) [954] للنظام العالمي والتي تحتوي على عدم الاعتداء؛ التعايش السلمي؛ احترام مبدأ سيادة الدول؛ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة بين دول العالم وشعوبه.

من السهل من منظور لاحق اكتشاف الثغرات في كل واحد من هذه المبادئ، ورؤية عدم تطابقها المتبادل. كانت هناك أوقات عمد فيها نهرو إلى انتهاكها بفاعلية، على سبيل المثال في هجومه اللاذع على «اقتصاد كوكاكولا» في

تايلاند، والذي أدى إلى إلغاء زيارة ملكية إلى نيودلهي في العام 1957. كانت هناك أوقات أخرى، غض فيها نهرو النظر عن انتهاك تلك المبادئ، على سبيل المثال في دعمه الطويل الأمد للاتحاد السوفياتي وسيطرته الإمبريالية - اللاديمقراطية كليًا - على الأمم الأسيرة (captive nations) في وسط شرق أوروبا.

زاد غياب مزايا ديمقراطية مثل المساواة في الحريات الدينية والسياسية عن المبادئ الخمسة من اتساع المناطق العمياء [في سياسة نهرو الخارجية]. طفت هذه المزايا أحيانًا في سياسات نهرو، على سبيل المثال، في جهوده (غير المثمرة) لإقناع تيتو بإطلاق سراح ميلوفان دجيلاس [(955)] (Milovan Djilas) من السجن، أو عندما رفع صوته تضامنًا مع السجناء الديمقراطيين في مملكة نيبال المجاورة. لكن ذلك كان الاستثناء في سياسة خارجية هدفت، خلاف ذلك، إلى خلق عالم من الدول المتساوية السيدة الذاتية الحكم - على الرغم من حقيقة، كما هي الحال في الصين والاتحاد السوفياتي، أنها قد تكون ذوات حكم شمولي.

جرى استخدام مناصرة الدولة الهندية لسيادة كيانات دول عدم الانحياز بشكل هجومي أيضًا، كما حصل عندما أمر نهرو الجيش الهندي باحتلال الجيب البرتغالي في غوا (Goa)، ليكسب ليس الأرض فحسب، وإنما الفوز الكاسح في الانتخابات العامة في العام 1962. أصيب بعض المراقبين بالحيرة. كتب الشاعر الأميركي أوغدن ناش [(956)] (Ogden Nash) في شعر انتقادي هزلي لاذع: «العلامة (pandit) المحايد يمشي وحيدًا، وإذا كان مسافرًا يَرمي بحجر» [(957)]. لم يوضح «نهرو بالضبط ما كان يفهمه من العلاقة بين الديمقراطية وعدم الانحياز» كان يبدو، بشيء من الشبه مع وودرو ولسون، أنه يفترض أن السلام، والحكم الجيد وبقاء الديمقراطية ستنبثق بشكل عفوي من الاستقلال وعدم الانحياز وحدهما.

نتج من هذه السياسة المعصوبة العينين نتائج مختلطة. وضعت الطاقات الهندية من أجل تنمية العلاقة مع جمهورية الصين الشعبية الشمولية (مع أن الحرب الكارثية في العام 1962 مع الصين والفشل في إزالة التوترات العدائية حول التيبيت لاحقًا لازما نهرو إلى آخر مسيرته السياسية). امتدح رجال دولة مثل جمال عبد الناصر، وحتى تشرشل نهرو كصوت للضمير الإنساني. كانت هناك توترات كامنة مع الولايات المتحدة (من الحكايات غير الدقيقة لكن المعبرة، مطالبة جون فوستر دالاس [(958)] (John Foster Dulles) بأن يعرف ما إذا كانت الهند مع الولايات المتحدة أو ضدها، والتي رد عليها نهرو بـ «نعم»). عادت الحرارة، خصوصًا بعد وفاة ستالين في العام 1953، في علاقة الهند بالاتحاد السوفياتي، الذي قدم مساعدات تقنية وترسملية كبيرة، على سبيل المثال، في بناء مصانع الفولاذ للقطاع العام. ولّد موقف نهرو القوي ضد الغزو الإسرائيلي - الفرنسي - البريطاني [العدوان الثلاثي] على مصر بعد تأميم عبد الناصر قناة السويس، تأييدًا واسعًا وحماسيًا للهند في العالم الإسلامي.

مهما يكن من رأي في هذه الإنجازات، فمن الواضح تمامًا بمنظور لاحق، أنه عندما يحين الوقت ليغادر نهرو مسرح الأحداث، سوف ينطلق نوع من أزمة هوية طويلة المدى للهند في الشؤون الدولية. لم يكن واضحًا تمامًا بعد انهيار الإمبراطورية السوفياتية خلال الأعوام 1989-1991، كيف سيكون أو ينبغي أن يكون سلوك الديمقراطية الآسيوية الفتية في عالم ذي قطب وحيد، متخم بالأسلحة، تهيمن عليه الولايات المتحدة. هل على الهند أن تلتزم مبادئها الخمسة المؤسسة؟ هل كان من الأفضل أن تتصرف بطرائق «واقعية»، تنتقي وتختار براغماتيًا من أولويات متنوعة ومتناقضة ودائمة التغيير؟ هل على ديمقراطيتها، بدل ذلك، مسؤولية التدخل عسكريًا في الأوضاع التي يتعرض فيها المدنيون الأبرياء للاغتصاب، والتشريد والقتل؟ هل على الهند أن تسعى لتكون قوة عظمى جديدة؟

لا تزال الأجوبة عن هذه الأسئلة موضع جدال. عانت معاداة نهرو الراسخة لكن المتناقضة للإمبريالية ضعفًا آخر، بما فيه اشتهاء أوهام حول الدولة بصفتها الحامي والمحرر النهائي للشعب الهندي. ساهم انغماس نهرو وحزب المؤتمر في التخطيط البيروقراطي للاستثمار في تغذية هذا المنحى. كان لدى نهرو عدم ثقة أصيلة بالرأسمال الأجنبي - كان الأمر كأن كل شركة أجنبية تماثل شركة الهند الشرقية (East India Company) تتاجر من أجل أن تحكم - وكان ينظر إلى رأس المال الهندي على أنه مركّز بشكل مفرط، وأن العلاج في الحالتين هو التخطيط الحكومي. تم تشكيل لجنة تخطيط دائمة، تسترشد بالدستور الجديد الذي تحدث عن «المبادئ التوجيهية» للسياسة الحكومية، وكان نهرو الرئيس الأول لها. بذلك بدأت سلسلة من الخطط الخمسية تهدف إلى استخدام سلطة الدولة لمنح التراخيص، وإصدار الأذونات، وتحديد الحصص، وبناء مصانع الصلب والسدود والمراكز التقنية، كل ذلك باسم منع رأس المال الأجنبي ورعاية النمو في المدن والأرياف. كان النجاح متواضعًا. هاجم المنتقدون، أمثال راجا جي [(959)] (Raja ji) (الذي أدار ظهره لنهرو ليؤسس حزب «الحرية» (سواتانترا) (Swatantra Party) المؤيد للاستثمار الحر في العام 1959) «معدلات النمو الاقتصادي الهندي» (حوالى 3 في المئة سنويًا، أقل بأضعاف من الكثير من الدول الآسيوية الأخرى خلال تلك المرحلة). لم يكن التوسع في الإنتاج بالتأكيد كافيًا لإنقاذ أكثرية الهنود من الفقر المدقع. انخفض الإنتاج في القطاع الزراعي فعلًا، في الخمسينيات من القرن العشرين، إلى درجة لجأت الهند إلى استيراد الحبوب، وهو إجراء مثير للصدمة في بلد يحاول فيه أربعة أخماس السكان تحصيل عيشهم من الأرض.

ستجبر هذه الإخفاقات في التخطيط الحكومي «الاشتراكي» الذي يعاني كثرة الموظفين وقلة التجاوب، الحكومة الهندية لاحقًا على تبني سياسات رفع القيود التنظيمية، وخفض الموازنات الحكومية المتضخمة، والاستثمارات الأجنبية وتنمية الاستيراد والتصدير. تفاقم الاقتصاد الموجه الذي طارد

الديمقراطية الهندية بالفساد في النظام، على المستويين الأعلى والأدنى معًا. في المستوى الأدنى، انتشر الفساد كالفطريات في شقوق الحياة اليومية. تصرفت الرشوة والديمقراطية كأنهما توأمان. وجد المواطنون أنفسهم يتفادون الغرامات والإجراءات القانونية عبر «إعطاء [ثمن كوب] الشاي» إلى ضباط الشرطة. أصبح تثقيل الملف - من خلال إضافة بضع روبيات من أجل تسريع طلب معاملة لخدمة أو أخرى - إجراءً معتادًا. صارت المعاملة الخاصة، على سبيل المثال، إقناع المسؤولين للإعفاء من الرسوم على الوزن الزائد للحقائب في المطارات، مقابل سعر، شائعة بشكل مساوٍ. ثم كانت هناك عمليات الابتزاز المنظمة لجني الأموال، في مناطق «محمية»، تحت تهديد السلاح من عصابات مجرمين محليين، تدعمها الشرطة أو المحاكم؛ أو الابتزاز السياسي، منهم مرتبطون مباشرة بالانتخابات السياسية، بدءًا من «تخزين الأصوات» (vote banking) من سياسيين ومسؤولين حزبيين محتالين. كانت الحيلة المفضلة إقناع أناس فقراء جدًا بالانتقال من الريف إلى المدينة، حيث يعيشون هناك مشردين في مبان متعددة الطبقة في الأحياء الفقيرة، وتصدر لهم بطاقات انتخابية ويتم تزويدهم بتعليمات للتصويت بالطريقة الصحيحة، مقابل حصول هؤلاء الناخبين، لنقل، على كهرباء مجانية أو مياه جارية كمكافأة.

نحو المستوى الأعلى من النظام، كان الفساد «المتحضر» يأخذ أشكالًا كدفع مبلغ للحصول على مناصب من مفوض شرطة محلي، أو موظف عمومي في وزارة أو أخرى. كانت الرواتب والمعاشات في الكنيسة الأنغليكانية تستخدم لضمان الخدمات في الوقف الكنسي. كانت الرشى والعمولات غير القانونية في الديمقراطية الهندية مصنفة بأسماء حلوة مثل «الثقة» و«العمل سويًا» و«تقديم خدمات». على المستوى الأعلى من الحكم، نشأ بعض الفساد بلا شك، من الخيارات التي اعتمدها نهرو سعيًا إلى تحقيق «الدولة العادلة تستخدم وسائل عادلة». كان نهرو وحكومة حزب المؤتمر، في ظل المشكلة الداهمة لصوغ مؤسسات الدولة، تحت ضغط قوى محلية وعالمية قد تتسبب في الانهيار أو الأضرار، مجبرين على نحو مفهوم، على الاعتماد على القسم الأكبر من الموظفين العموميين وعديد القوات المسلحة الذين سبق أن خدموا الحكم البريطاني. وضعوا ثقتهم في هؤلاء، وكان لهذه الثقة في دولة تقوم بإصدار التنظيمات الإدارية والحصص والتراخيص لجميع أنواع الصفقات التجارية والاستثمارية، أن تسلم «المستخدمين» المدنيين باليد كل أنواع الفرص للثراء السريع، على طبق، أو تحت الطاولة. بحلول أواخر العقد الأول من الحكم الدستوري، اهتزت الديمقراطية الهندية، وبشكل غير مفاجئ، جراء أولى فضائح الرشوة والفساد. فشل جايانتي دارما تيجا (Jayanti Dharma Teja)، الذي أسس بمساعدة نهرو شركة ضخمة للشحن، في تسديد أقساط قروضه وهرب من البلاد، إلى الأمان في ديمقراطية أخرى، كوستاريكا (Costa Rica). أجبرت

الصفقات المشبوهة في مجال التأمين على الحياة وزير مالية نهرو، تي. تي. كريشناماتشاري (T. T. Krishnamachari) المعروف شعبيًا بلقب (TTK)، والذي كان يدافع عن نفسه في البرلمان كـ «عمود للديمقراطية»، خصوصًا ضد أشرس منتقديه البرلمانيين، فيروز غاندي [(960)] (Feroze Gandhi)، الذي كان يطلق عليه اسم «الكلب النباح». عندما وقع كريشناماتشاري في الفخ أخيرًا، انتهز غريمه الفرصة وقال مخاطبًا إياه بأسلوب ديمقراطي هندي حقيقي: «السيد الوزير، ناديتني بالكلب، ووصفت نفسك بأنك عمود للديمقراطية. الآن سأفعل لك ما يفعل الكلب على العمود!» في غضون ذلك، أجبر صديق غاندي القديم وأمين سره الشخصي فترة طويلة إم. أو. ماثاي (M. O. Mathai) على الاستقالة بعدما أصبح متورطًا في أسوأ أنواع التهم - التجسس لمصلحة المخابرات المركزية الأميركية (CIA)، وتكديس ثروة خاصة.

حالة طوارئ

على الرغم من أن الألسنة لاكت أحكامه السياسية على الشخصيات، حافظ نهرو على نزاهته وسط هذه المعمعة. كان يشير أحيانًا إلى موظفيه الحكوميين كـ «إطار فولاذ» لهند مستقلة، لكن التشبيه التصنيعي أخفى الحقيقة الصعبة في أن بنى الدولة الجديدة لم تكن تجسيدًا لأخلاقيات الخدمة العامة، إذا تركنا جانبًا مفهوم وستمنيستر لوزراء حكومة يتحملون مسؤولية الإشراف على خدمة عمومية متخصصة وغير حزبية. كانت لبنى الدولة بدل ذلك، شهية كبيرة للمركزية، والفساد والغرور. لم يكن مفاجئًا أن تستمر هذه المواصفات في الازدهار حتى بعد وقت طويل على رحيل نهرو من المشهد. خلال سبعينيات القرن العشرين، كان قطاع إنتاج النفط مشحمًا بصلات مالية مشدودة تجمع بين المسؤولين الحكوميين، ووكالة النفط [(961)] (ONGC) والموردين الأجانب ووسطائهم. حصل الشيء نفسه تقريبًا في قطاع إنتاج السلاح. سرت شائعات أنه كانت لدى وزير الدفاع شري جاغجيفان رام (Shri Jagjivan Ram) عادة قبول الأحجار [الكريمة] (الماس) من موردي السلاح، الذين شرّعوا تسجيل شراءها في دفاتر حساباتهم من خلال تسجيلها كـ « الماس لقطع المعدات». في العام 1971، ربح نقيب سابق محظوظ في الجيش يدعى ر. س. ناغاروالا (R. S. Nagarwala) جائزة الألعاب الكبرى، عندما قلد ببراعة صوت رئيسة الوزراء، أنديرا غاندي، على الهاتف، وتمكن من تحصيل ستة ملايين روبية نقدًا من السيد في. بي. مالهوترا (V. P. Malhotra)، رئيس المدفوعات في المصرف الحكومي الذي لم يشتبه بشيء.

كانت هذه الوقائع عجيبة بالتأكيد، لكنها كانت تكشف المواصفات الاستبدادية للدولة الهندية التي كانت موضع استغلال بمهارة من ابنة نهرو. لم تكن هناك خطة لخلق «سلالة ديمقراطية حاكمة» قط، كما أصبحت تسمى لاحقًا، لكن الموت غير المتوقع لخليفة نهرو، لال بهادور شاستري [(962)] (Lal Bahadur Shastri)، بعد

سنتين فقط على تسلمه مهمات منصبه، كان إشارة الانطلاق لشيء جديد في السياسة الهندية - مرحلة ثانية من الديمقراطية البرلمانية، قلق فيها الكثيرون من أن تكون الديمقراطية نفسها عرضة للابتلاع من الدكتاتورية.
بعد اختيارها رئيسة لحزب المؤتمر، بدعم من رجال الحزب الإقليميين الأقوياء المعروفين باسم النقابة (Syndicate)، انقلبت السيدة غاندي عليهم. كانت المرأة الثانية التي تقود ديمقراطية تمثيلية - كانت الأولى، سيريمافو باندرانايكا [(963)] (Sirimavo Bandaranaike) في سريلانكا (Ceylon) - ولم تضيع أي وقت لإثبات أنها قادرة على أكثر من إمساك الذباب أو طرطقة أصابعها (*makhi marna*، وفق ما يقول الهنود). عزمت بدقة متناهية وإصرار مثير للإعجاب على تحويل الحزب الحاكم، خصوصًا بعد الأداء الباهت في انتخابات العام 1967، التي ربحها بأغلبية أقل، وخسر فيها السيطرة على المجالس التشريعية في ثماني ولايات. احتوى مشروعها السير فوق حبل مشدود فوق هوة سياسية، نحو أرض تسمى الشعب الهندي. كانت حبكة جديدة على الهيئة الناخبة في الهند، لكنها خدعة قديمة تنتمي إلى حقبة الديمقراطية التمثيلية، كما رأينا في الحالات المختلفة لليعاقبة في فرنسا، الجنرال روساس في الأرجنتين، والنقاد الأميركيين لتاماني هول (Tammany Hall). كانت استراتيجية السيدة غاندي مباشرة، ولو كانت خطرة. احتوت على مناشدة المجتمع مباشرة، خصوصًا ملايين الفقراء فيه، من فوق رؤوس أجهزة حزب المؤتمر. كان الهدف من ذلك الحصول على دعم شخصي لها ولنمط جديد من حكومات حزب المؤتمر من خلال تعطيل ما يسمى «مصارف الأصوات»، التي كان بارونات الحزب ينظمون مجموعات كاملة من الناخبين عبرها، لقاء حصولهم على معاملة تفضيلية من نوع أو آخر من القيادة المركزية لحزب المؤتمر.
تمثلت المشكلة في أن السيدة غاندي بدأت في التصرف كأنها تضع ماسة «كوهينور» (جبل النور) (Koh-i-noor) (الماسة التي كان يعتقد أنها تمنح صاحبها الحق في حكم العالم). أظهرت عزمها على زلزلة النظام السياسي ككل عبر إلقاء الأدبيات البلاغية اليسارية على خصومها. بدت مصممة على استبدال الجاذبية الشخصية لوالدها بنوعٍ من الحكم القيصري. انطلق شعار «أزيلوا الفقر» (Abolish Poverty) (Garibi Hatao) جذلًا عبر الملصقات ومكبرات الصوت وأجهزة الراديو والتلفزيون، في كل مكان. بدأت خطط عمليات التعقيم الإجبارية؛ ألغيت الحماية الدستورية التي كان الأمراء الإقليميون يتمتعون بها؛ تم تأميم المصارف؛ وفاجأت الملايين بالدعوة إلى الانتخابات العامة قبل سنة من موعدها، بالتالي كسرت التزامن التقليدي بين الانتخابات الإقليمية والانتخابات المركزية.
كان الأثر لبعض الوقت تثبيت العيون كلها على حكومتها - جوهريًا لـ «تأميم» السياسة في الهند من خلال تشتيت الانتباه عن الاهتمامات الإقليمية والمحلية. حظيت السيدة غاندي ِلقاء استعراضها الشعبوي انتصارًا جميلًا كاسحًا، أكبر

من أي انتصار من قبل أو من بعد. ثم جاء الصراع العسكري مع باكستان. قوبل تعاطي السيدة غاندي السريع بيد فولاذ في الأحداث والتي أدت ليس إلى انتصار عسكري فحسب، بل إلى انفصال بنغلادش أيضًا، بنجاحات انتخابية غنية، هذه المرة في انتخابات العام 1972 الإقليمية. أصبح الطريق الآن مفتوحًا لتقليص الديمقراطية إلى انتخابات وحزب المؤتمر نفسه إلى ماكينة فوز انتخابية تشبه فيلًا ضخمًا يسير ببطء تعتليه السيدة غاندي، متوجة بالورود، تحت مظلة كبيرة تنظر من أعلى كإمبراطورة على الحشود المفتونة والمعجبة.

لكن، هل كان الناخبون الهنود مفتونين جدًا، ومعجبين جدًا؟ هل اقتنعوا بالفعل بفكرة أن أنديرا هي الهند، وأن الهند هي أنديرا؟ بدأ بعض المتابعين الحياديين في السؤال عما هو وجه العلاقة بين كل ذلك وبين الديمقراطية. انضم إليهم آخرون. ظهرت أولى العلامات على أن ديمقراطية المشاركة في السلطة تجذرت في الهند - أن مجتمعًا مدنيًا حيًا كثير الكلام، يستخدم الحريات الديمقراطية ليتصرف بعيدًا من حزب المؤتمر ومن الدولة معًا، صار في قيد الحياة. سرعان ما انفجرت شرنقة العمل السياسي الحزبي التي كانت الديمقراطية الآسيوية تلتحفها. مزقت المعارضة الاعتقاد الموروث من الحكم البريطاني بأن رأس القانون وكعبه وكفله وسنامه هي الطاعة. جرت إزاحة المعتقدات القديمة بالكارما (karma) - بشكلها الخام أكثر، الاشتراط بأن الأفراد الراغبين في تحسين إمكاناتهم في الحياة الأخرى يجب عليهم أن يقوموا بالأدوار المرسومة لهم في هذه الحياة - من الطريق. كان هناك، بشكل مفاجئ للمراقبين، انتعاش للأخلاق الديمقراطية، وللإيمان بأن أنساق الحياة على الأرض تنطلق قدمًا مع الوقت، أن علاقات السلطة مشروطة تمامًا، وأنه يمكن تحويلها. صمت الذين كان يحلو لهم القول مع تنهيدة أن لا رجل ولا امرأة يمكن أن يتخلصا من القسمة والنصيب (*kismet*). اندلعت التظاهرات في الشوارع. ملأت الوجوه الغاضبة شاشات التلفزيون. بدأ مفكرون سياسيون أمثال راجني كوثري [(964)] (Rajni Kothari) - أبكر وأكثر توكفيل محلي الصنع بعيد النظر، في المشهد الهندي - في التفكير حول طبيعة الديمقراطية أول مرة منذ الاستقلال [(965)].

وسط تعبئة في المجتمعات المحلية، و«زحف الشعب على البرلمان»، والتظاهرات الضحمة اللاحقة، بدأ الملايين الشعور بأن الديمقراطية البرلمانية تتحول إلى صَدَفة فارغة - وأن في مقدورهم أن يحرروا أنفسهم من دوامة الأمور الكبيرة من خلال قطع حبل السرة مع الاستبداد. أعطت شخصنة السيدة غاندي للسياسة الهندية نتائج عكسية. باسم الديمقراطية، تم تحميلها شخصيًا مع المقربين منها مسؤولية كل ما يفترض أنه خطأ في الهند.

كان ردها على ذلك دكتاتوريًا. ناورت السيدة غاندي، جامعة السلطات التي استعارها الدستور (المواد 352-360) بحذاقة من الإمبراطورية البريطانية، على الرئيس لإعلان حالة الطوارئ، في السادس والعشرين من حزيران/يونيو

1975. صبيحة ذلك اليوم بينما قطعت الحكومة التيار الكهربائي في دلهي لوقف طباعة الصحف، نشرت نسخة مومباي من صحيفة **التايمز أوف إنديا** (Times of India) إعلان وفاة الـ «د» قراطية - د. ي. م، الزوج الحبيب للـ ح. قيقة، الأب المحب للـ ح. ر. ية، شقيق الإيمان، الأمل، العدالة، الذي وافته المنية في السادس والعشرين من حزيران/يونيو. (an obituary of ‘D’Ocracy‘ - D. E. M., beloved husband of T. Ruth, loving father of L. I. Bertie, brother of Faith, Hope, Justice, expired on 26th June’). وجد قراء كثر الأخبار مرعبة؛ واستنتجوا من دون شك أن موت الديمقراطية لم يكن نوبة مفاجئة بل نتيجة تراكم عملية سياسة تحكم ماكرة شرع بها قبل سنوات رجال يفترض أنهم ديمقراطيون. لم تكن حالة الطوارئ حكمًا عسكريًا بالضبط، لكن الجيش عزز وجوده النظامي الظاهر وجاب الشوارع مختالًا وسلاحه في حالة جاهزية. تم تعليق العمل بالإجراءات القضائية والحقوق الديمقراطية، وحظر تجمع أكثر من خمسة أشخاص في مكان عام. وجد أعضاء في البرلمان أنفسهم وراء القضبان. أطيحت الحكومة الشيوعية التي يترأسها إي. إم. إس. نامبودريباد (E. M. S. Namboodripad)، في ولاية كيرالا (Kerala) [966] - وهي من أولى الحكومات من نوعها المنتخبة بحرية في العالم. كان هناك كلام على نطاق واسع عن الدستور كحجر رحى حول أعناق أولئك الذين يريدون تحسين ظروف الهند. تم اعتماد حكم الرئيس (President’s Rule)، وهو سلطة طوارئ تسمح بالحكم في الولايات من المركز، بوتيرة مؤلمة؛ خلال العقدين الأولين من الاستقلال، استخدم هذا القانون عشرين مرة، اعتبارًا من العام 1967، تم تنفيذ حكم الرئيس سبعين مرة، وهي نزعة كانت السيدة غاندي مسؤولة عنها بشكل كبير. ازدهرت المبادرات الفدرالية، وجرى تجاوز مجلس الوزراء والبرلمان باستمرار، أيضًا تم تلافي البنى التقليدية والأنصار المخلصين لحزب المؤتمر. صاغت السيدة غاندي قاعدة نفوذ جديدة: ما يسمى المؤتمر الفتي الذي يسيّره ابنها الصغير الموثوق فيه سانجاي (Sanjay)، الذي كان نفسه محاطًا برجال حديثي السن من خلفيات مشبوهة، يرتدون بزات أنيقة وربطات عنق صارخة، أطفال منتصف الليل [967] (midnight’s children) في هند نهرو، كلهم استعداد للهلوسة من نسمات النفوذ السياسي. في غضون ذلك انتقلت السلطات الحكومية بسرعة إلى قلب المركز - مكتب رئيسة الوزراء في دلهي، المدينة التي قررت السيدة غاندي أن تجمّلها. على غرار البريطانيين من قبلها، تحركت لصنع علامتها المادية على العاصمة عبر تكليف نائب حاكم دلهي جاغموهان (Jagmohan) «جعل دلهي جميلة». رفعت صورها في كل مكان. أزيلت أحزمة البؤس بالجرافات. جرت زراعة الأشجار. كان لحالة الطوارئ أن تطول - وأن تستذكر.

كانت موضع استذكار، لكن ليس كما توقع مستشارو القائدة ومتملقوها. كانوا من الثقة إلى درجة تمكنوا من إقناع السيدة غاندي بإجراء انتخابات في العام 1977. كانت القائدة عرضة للتضليل. جاءت إلى طاولة الانتخابات، مرتدية

غطرسة رائعة، فقط لتأكل فطيرة التواضع. أثارت الانتخابات مشاعر جياشة وأعطت صوتًا لجماعات - الفلاحين، الطبقات الفقيرة، والمنبوذين - لم يكن يعمل لصوتها حساب من قبل. استداروا بشكل خاص على الاستبدادية الجديدة وسياساتها، التي ترمز إليها برامج التعقيم التعسفية التي يناصرها ابنها سانجاي. صبت الأصوات ضدها إلى درجة أن حزب المؤتمر أول مرة في تاريخ الديمقراطية الهندية فقد السيطرة على الحكومة المركزية. اكتسح حزب جاناتا (Janata Party)، وهو تحالف متنوع لقوى متعددة الانتخاب، وحصل على أغلبية المقاعد البرلمانية. أصبح مورارجي ديساي (Morarji Desai) [(968)] أول رئيس وزراء للهند من خارج حزب المؤتمر، تخلى كثر من محازبي المؤتمر المخلصين - مستندين إلى حملة ملصقات ناشطة تظهر الديمقراطية كعذراء في محنة - عن أنديرا غاندي التي خسرت شخصيًا مقعدها البرلماني (الصورة (7-6)).

الصورة (7-6)



ملصق انتخابي يظهر حزب المؤتمر البطولي وهو ينقذ عذراء الديمقراطية المعذبة، 1980.

سرعان ما دبت المشاحنات في الحكومة الجديدة، من غير حزب المؤتمر، وآلت إلى الانهيار بعد سنتين. تمت الدعوة إلى انتخابات جديدة في صيف العام 1980، حيث عادت السيدة غاندي المتواضعة والأكثر توترًا بشكل ظاهر، دبدبة إلى السلطة. في تداول سريع للسلطة تركت روحا الديمقراطية الاثنتان - التوق إلى الحرية المدنية والسياسية، والحاجة الملموسة إلى نظام متوقع - علامتهما على الكيان السياسي الهندي. أعطى المواطنون الهنود مثالًا، سرعان ما تبعه آخرون في أنحاء العالم. أظهروا إمكان تحقير المتكبر، وعلّموا (كما قال سبينوزا ذات مرة) أنه لا يمكنهم جعل الطاولة تأكل الحشيش، وأن الدكتاتورية يمكن هزيمتها باستخدام أساليب ديمقراطية.

مجتمع مدني

كان لرفض الدكتاتورية على أيدي الناخبين الفقراء ومناصريهم صدى في بلد رياضته المفضلة هي الكريكيت، لعبة التساوي في ألعاب تتميز بالصبر، وعمل المعصم، والمكر، ونتائج تتغير أحيانًا بسرعة مذهلة، ومفاجآت تثبت أن اليقين المحسوب لا يعتد به، وأن الخاسر يمكنه أن ينتهي إلى الفوز، وأن مبدأ البقاء للأقوى والأفضل ليس مطلقًا بأي شكل من الأشكال. لكن كان في إطاحة حالة الطوارئ أكثر من رمية طابة منحرفة (doosras) أو ضربة جزاء (leg byes) أو التقاط الطابة في الهواء (catch in the slips). أطلقت دينامية جديدة، بدأت معها أخلاقيات الديمقراطية في التساوي، تترك أثرها على السلوكات القديمة تجاه الدونية الاجتماعية. أظهر الفقراء أنه يمكن عملية التصويت أحيانًا أن تكون لها آثار تمكين فورية، وأن أيام الاقتراع هي أيامهم، حين يصبح الأثرياء والأقوياء الذين يتعالون عليهم، في مرمى نيرانهم.

لكن ماذا يحصل في اليوم التالي؟ كان ذلك هو السؤال المحوري الذي أقلق الدكتور أمبيدكار (الصورة (7-7)) يوم إقرار الدستور الهندي (الخامس والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 1949). لاحظ أمبيدكار الذي ولد في عائلة فقيرة من المنبوذين أنه «في السياسة سنعترف بمبدأ رجل واحد صوت واحد وصوت واحد قيمة واحدة، في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية، وبسبب بنيتنا الاجتماعية والاقتصادية، سوف نواصل التنكر لمبدأ رجل واحد قيمة واحدة. توقع أن شيئًا ما يجب أن يحصل. كيف يمكننا مواصلة إنكار المساواة في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية؟ إذا واصلنا التنكر لها وقتًا طويلًا، سنفعل ذلك فحسب من خلال وضع ديمقراطيتنا السياسية في خطر» [(969)].

كانت للسؤال والتوقع جذور في ميادين الديمقراطية الاجتماعية في القرن التاسع عشر، على سبيل المثال في تفكير ثوار مثل ستيفن بورن، لكن في السياق الهندي كانا يشبهان موسى يستخدم بمفعول مأساوي عبر الفقراء المصنفين طبقيًا - الأكثرية - في مواجهة الحتمية المزعومة لنصيبهم في الحياة. تكلم الدكتور أمبيدكار ضد ما أسماه الاستلاب (bhakti)، العادة السيئة في تحقير الإنسان لنفسه من خلال اتباع مسار التفاني وعبادة الأبطال. توسل، في الحقيقة، إلى الفقراء ليدلوا بأصواتهم ضد التصنيف الطبقي، وحضّهم على الارتقاء عبر الديمقراطية، واستخدام حق التصويت للتخلص من معاناتهم، ووداع عصر العجز، لرؤية أنهم بأنفسهم فحسب يمكنهم كسب الصراع من أجل العيش بكرامة واحترام النفس. جاء الدليل على أنه من الممكن عمليًا تعبئة الروح الديمقراطية، مع عدد من التطورات الجديدة. كان من شأن تلك التطورات أن تبيّن أن الديمقراطية الآسيوية الجديدة لم تكن أكبر ديمقراطية في العالم وحسب - شعار ممل - وإنما الديمقراطية الأكثر دينامية وربما الشكل الأكثر ابتكارًا.

الصورة (7-7)



عقود تحمل قلادات عليها صورة المهندس الرئيس للدستور الهندي، بيمراو أمبيدكار (1891-1956) في كشك قرب نصبه التذكاري في مومباي، 2007، تصوير غوتام سينغ (Gautam Singh).

أظهرت هزيمة الحكم العرفي قبل كل شيء أن التعبئة الشعبية «من الأسفل» يمكنها بالفعل أن تغير الأمور، أو في الأقل تلافي حصول الأمور السيئة. لم يكن مصادفة أنه منذ بدء دكتاتورية السيدة غاندي، شهدت الهند ولادة مجتمع مدني تنشطه مجموعات اجتماعية من الأطياف كلها، وحركات شعبية منظمة شعرت جميعها بالحاجة إلى التأثير في السياسة الحكومية من خلال تحطيم نظام حزب المؤتمر المبتلي بالزبائنية. ركز بعض هذه المبادرات المدنية، خصوصًا من أوائل ثمانينيات القرن العشرين على المسائل الإثنية، كما في البنجاب وآسام (Assam) [(970)]؛ أو تعاملت مع قضايا الهوية القبلية، مثل الحركات في جهارخاند (Jharkhand) [(971)] وتشهاتيسغار (Chhatisgarh) [(972)]، أو جاء على شكل نضالات من أجل الاعتراف الرسمي ممّا يسمى الطبقات المتخلفة في غوجارات (Gujarat) [(973)]، أوتر برديش (Uttar Pradesh)، وبيهار (Bihar) [(974)] وأماكن أخرى. اتخذت مبادرات أخرى شكل نشاطات الخبز والأرز (rice-and-chapatti)، كما في الصعود المفاجئ لحركات الفلاحين والعمال الزراعيين في تيلانغانا (Telengana) [(975)] وناكسالباري (Naxalbari) [(976)]، وفي تشكيل اتحاد بهارتيا كيسان (Bharatiya Kisan Union) من الطبقة الوسطى من المزارعين في شمال الهند.

سرعان ما انتشرت المبادرات المدنية مخلفة في طريقها مؤسسات عامة جديدة. كان المثال على ذلك كيفية طرح ومعالجة طريقة التعامل مع العنف الجنسي، وتقليد الطلاق بالثلاثة الظالم (طلاق يقرره الزوج من خلال النطق بكلمة طالق ثلاث مرات، ليشمل ثلاثة قروء (دورات شهرية) لزوجته) [(977)] وأمور عدالة عائلية، لا سيما من النساء المسلمات، عبر تشكيلة متنوعة من مجالس القانون والمحاكم الشعبية (lok adalats). تم تأسيس أولى تلك المحاكم الشعبية في مدينة تشيناي (Chennai) [(978)] في العام 1986. كانت هذه المحاكم التي تعمل في موازاة السلك القضائي الرسمي ابتكارًا سياسيًا مهمًا، وأثبتت أنها ذات شعبية لدى المواطنين. مستلهمة المادة «39 - أ» من الدستور، والتي نصت على وجوب تشجيع النظام القضائي للعدالة، على قاعدة تكافؤ الفرص، وخصوصًا تقديم المساعدة القانونية المجانية، عبر تشريعات مناسبة وخطط تضمن أن المواطنين ليسوا ضحية ظروف اقتصادية

أو معوقات أخرى، مثلت المحاكم الشعبية الوسيلة فوق البرلمانية لتحديد من يأخذ ماذا، أين وكيف. كانت قرارات هذه المحاكم، المصممة لفض النزاعات من دون رسوم ومن خلال التسويات، لضبط العداوات والوقت والمصاريف غير الضرورية في حدها الأدنى، نهائية. بمرور الوقت اتسع مجال عملها، بشكل غير مفاجئ، وصارت تشمل قضايا تتراوح بين الأحوال الشخصية وبين مخالفات السير، وشكاوى العمل، والقروض المصرفية، والقضايا الجنائية المتراكمة.

كانت الجغرافيا السياسية للهند عرضة لتعديلات أبعد من خلال مبادرات جديدة تهدف إلى حماية البيئة، أو إعادة تشكيل التنمية الاقتصادية. بدأت المجموعات المنظمة على المستويين المحلي والإقليمي المطالبة بأن يكون لها رأي في القرارات التي سبق أن تم اتخاذها، في حقبة نمط نهرو التنموي، والتي جرى احتكارها من مخططين واقتصاديين وعلماء، خلف أبواب موصدة بقوة. فجأة تحول التصنيع غير المقيد والنمو الاقتصادي إلى موضوع مثير للجدل: حملت مجموعات المجتمع المدني على عاتقها شؤونًا تتراوح بين النمو غير المنظم لمزارع القريدس المنتشرة على الشاطئ الهندي إلى ازدحام السير الخانق في مدينة دلهي، وتشويه قصر تاج محل بالتلوث المنبعث من مصفاة نفط قريبة. جرى وضع المسار الجديد من الحركة الكبيرة والحيوية في وادي نارمادا [979] (Narmada Valley) ضد بناء سد ساردار ساروفار [980] (Sardar Sarovar dam)، المشروع الذي افتتن به نهرو. استخدم المحتجون بشكل أساس أساليب غاندي في المقاومة السلمية، بما فيها إعلان استعدادهم للغرق بدلًا من غمر أراضيهم بالمياه. قوبلت شجاعتهم وانضباطهم بالقمع والعنف من سلطات غوجارات. أصبح بعض المبادرات المحلية مشهورًا على المستوى الوطني، مثل تحريك أهالي بلدة راليغان شيندي (Ralegaon Shindi) في ولاية ماهاراشترا [981] (Maharashtra) بقيادة أناصاحب هازار [982] وأنصارها؛ باشرت البلدة التي كانت بالكاد تنتج ثلث حاجتها من الغذاء، في بناء السدود البدائية وبرك تجميع المياه، من أجل إعادة تخزين المياه الجوفية، ما أدى إلى ارتفاع إنتاجية المحاصيل بشكل تصاعدي. شكلت المبادرات الأقل رواجًا - على سبيل المثال، المشاورات حول إدارة المياه الجوفية في ولاية راجستان في العام 2005 - وعدًا ليس أنماطًا أكثر مساواة من النمو فحسب، وإنما تأهلت هذه المبادرات التشاورية للماء، لتكون عضوًا جديدًا في التمثيل السياسي للمجتمع المدني، آلية تجاوزت بالفعل الأنموذج الديمقراطي البرلماني المركزي لحزب المؤتمر بقيادة نهرو.

تزامن هذا التحول مع الازدياد المطّرد في عدد من المؤسسات غير الحكومية. بحلول العام 2000، كان هناك ما يقدر بمليوني مؤسسة غير حكومية (NGO) في الهند، الكثير منها تعمل فيه أو تديره نساء إلى درجة (وفق بعض الأقوال الطريفة) أن أهل شاب يبحث عن عروس صالحة لم يعودوا يجدون أنفسهم مضطرين إلى إهدائها قطعة أرض أو جهاز تكييف هواء، أو سيارة، وإنما مبالغ

نقدية لتنشئ مؤسستها غير الحكومية الخاصة. لم يكن الظهور العام المتنامي للنساء مجرد شأن يعود للطبقة المتوسطة. كانت مشاركتهن الكثيفة في نشاطات جماعية في أوساط الطبقات الدنيا المحرومة تاريخيًا، خصوصًا المنبوذين (*dalits*)، والشرائح المصنفة رسميًا باسم الطبقات المتخلفة الأخرى (Other Backward Classes)، ترمز إلى نمو الصعود الديمقراطي الكبير بين المستويات المتدنية للمجتمع الهندي. على النقيض من أي ديمقراطية أخرى على وجه الأرض، بدأ الفقراء الهنود - على الرغم من عدم وجود ترتيبات التصويت الإجباري - في المشاركة في أوقات الانتخابات بأعداد أكبر نسبيًا من الطبقات الميسورة المتوسطة والعليا. بلغ المعدل العام للمشاركة في أول دورتين انتخابيتين [بعد الاستقلال] أقل من خمسين في المئة، لكن اعتبارًا من انتخابات العام 1977، وهي الأولى التي جرت بعد الأحكام العرفية بلغ المجموع حوالى ستين في المئة، وهو المعدل الساري بصورة مستمرة منذ ذلك الحين، ويعود السبب في هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى المشاركة السياسية الأوسع للفقراء. كان المنبوذون وأفراد الطبقات الدنيا الأخرى في ولاية مثل أوتر برديش، أكثر احتمالًا للإدلاء بأصواتهم من الميسورين الذين ازدادت نسبة اللامبالاة بينهم. كانت نسب من هذا القبيل توحي بشيء جدير بالملاحظة حول البلد: أن دعم الديمقراطية نما بشكل أقوى في النصف الأسفل من السلم الاقتصادي - الاجتماعي، وأن الأكثر تواضعًا بين الأكثر تواضعًا في الهند أصبحوا مقتنعين بشكل قياسي بأن صندوق الاقتراع هو طريق الخلاص [(983)].

الحصص

ساعد اعتماد ترتيبات الحصص (quota arrangements)، وصعود الأحزاب الإقليمية في تماسك التوجه نحو ديمقراطية ما بعد وستمنيستر. تعود جذور مبدأ الحصص إلى حقبة الديمقراطية التمثيلية، على سبيل المثال على شكل حد أدنى من تمثيل (لنقل) جزر أو أقاليم كثيفة أو ضئيلة في عدد السكان. كانت هناك تجارب (اعتبارًا من العام 1867 أصبحت نيوزيلندا بمثابة النمط الأنموذجي) مع تخصيص أو حجز مقاعد برلمانية للسكان الأصليين، وتم تطبيق قواعد من أجل توفير تمثيل خاص للأقليات بحسب انتمائهم الإثني أو الديني أو الإقليمي أو اللغوي. لكن في الهند بعد هزيمة حالة الطوارئ، كان للحصص أن تؤدي دورًا خاصًا، دورًا أكثر حيوية وقوة وأبعد أثرًا من أي شيء تم تجريبه في عصر الديمقراطية التمثيلية. بموجب تقرير لجنة مندل [(984)] (Mandal Commission Report) في العام 1980، والتي بدأ تطبيق اقتراحاتها بعد عشر سنوات من حكومة في. بي. سينغ [(985)] (V. P. Singh)، تم الطلب إلى المؤسسات الحكومية كلها تخصيص فرص عمل للمجموعات التي أطلق عليها الدستور أصلًا اسم الطبقات المصنفة أو القبائل المصنفة، كذلك كان على الحكومة أن تفسح المجال لما يسمى «الطبقات المتخلفة» (معظمها من طبقات الفئة الرابعة (Shudra) [الأدنى في

الترتيب الاجتماعي الهندي] والتي قدرت اللجنة عددها بحوالى 52 في المئة من مجموع السكان).

أدت الإصلاحات المصممة لجلب المزيد من المساواة في المجتمع الهندي إلى إثارة الوعي الطبقي، بشكل غير مقصود. أضرمت رياح التغيير نيران الاحتجاج، لا سيما في المناطق الشمالية من البلاد في أوساط الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة، وشبيبة الطبقات العليا الذين كان الكثيرون منهم يرون مستقبلهم في وظيفة حكومية. مثلت ردة فعلهم على ما أسموه «المندلية» بداية نوع جديد من الصراع الطبقي الديمقراطي الذي كان له الأثر في قلب الخانات الموروثة من الحقبة الاستعمارية رأسًا على عقب. أصبح للطبقات والقبائل المحرومة الآن أن تكون ممثلة في المؤسسات العامة بما يتلاءم مع عددها الفعلي في المجتمع. كون الحكومة هي رب العمل للأكثرية الكبرى من الموظفين والعمال الذين يحصلون على رواتب ومعاشات في الهند، كان لنظام الحصص الجديد مفعول قطع سلاسل الزبائنية التي أنشأها حزب المؤتمر سابقًا. توصل كثيرون إلى الاستنتاج أنه من أجل الديمقراطية، ينبغي فرض حدود على نفوذ مواطنين محددين من أجل تمكين آخرين.

تركت المتطلبات القانونية لحجز أماكن [للطبقات الدنيا والأقليات] في البرلمان وفي المجالس التشريعية في الولايات، وفي وظائف القطاع العام، بما فيها التعليم، تأثيرًا ظاهرًا ومحسوسًا على تلك المؤسسات. تضافر تأثير الوعي الطبقي مع التعطش الاقتراعي للأحزاب السياسية الإقليمية المستندة إلى التقسيم الطبقي، والتي تقودها شخصيات لامعة جلبت مزايا تعويذية سحرية معينة (Abracadabra) إلى الديمقراطية الهندية. كان من تلك الشخصيات ماياواتي (Mayawati) (الصورة (7-8))، أول امرأة تشغل منصب رئيسة الوزراء في ولاية أوتر برديش الكبيرة؛ كانت قائدة تحب أحيانًا أن تعتمر تاجًا ذهبيًا على رأسها، وتحمل سيوفًا لفظية في يدها، لتلقي خطبًا مجلجلة حول أهمية خلق «مجتمع المساواة»، بلا تمييز يقوم على الطبقة أو المعتقد. كان الزعيم السياسي لولاية بيهار، لالو براساد ياداف (Laloo Prasad Yadav) شخصية لامعة أخرى، اشتهر بتطعيم خطبه بأغانٍ من أفلام بوليوود بعد ترجله من طائرته

الصورة (7-8)



مایاواتي ترفع إكليلًا مع مناصري حزبها «شعب الأغلبية» في لكناو (Lucknow)، حزيران/يونيو 2006، تصوير أي. كاي. سينغ (A. K. Singh).

المروحية، وعلى كتفه طائر ببغاء. أثارت الأحزاب التي تطالب بأكثر من فرص العمل والتي تحمل أسماء مثل حزب الشعب الوطني (RJD-Rashtriya Janata Dal)، والحزب الاشتراكي (SP-Samajwadi Party) وأكبر حزب للمنبوذين «شعب الأكثرية» (Bahujan Samaj Party-BSP) الجدالات في المجتمع المدني وكثّفت التنافس السياسي، في الولايات وفي مركز السياسة الهندية على السواء. ملأ رقم قياسي من 31 حزبًا مختلفًا، معظمها منتخب في الأقاليم، البرلمان الوطني بعد الانتخابات العامة في العام 1996. كان لدى الكثير من هذه الأحزاب، التي تؤدي دور المفسد والمساوم، برنامج من بند واحد عمليًا - الوصول إلى الحكم عبر إقصاء الآخرين عن الطريق. سرعان ما أثبتت أحادية تفكيرهم فعاليتها. على الرغم من اجتياز تلك الأحزاب للانقسامات و«جهود التوحيد» ثم الانقسام من جديد، دفعت هذه الأحزاب الانشطارية الديمقراطية الآسيوية الفتية إلى نقطة لم يعد معها اعتبارًا من أواسط تسعينيات القرن العشرين تشكيل أي حكومة في دلهي ممكنًا من دون مساعدتها. يعني ذلك التمسك بالحصص؛ مقاومة الوحشية، والفوز والاحتفاظ بالمناصب، في وجه خصوم أفضل تنظيمًا.

بنشايات (نظام مجالس الحكم)

تضاعفت المفاعيل الكثيرة الألوان للسياسة فوق البرلمانية وتمكين الفقراء عبر تطور مدهش: اتفاق البرلمان الهندي في العام 1993 على توسيع الديمقراطية «عموديًا» و«أفقيًا» من خلال اعتماد الحكم الذاتي في مدن وبلداتها الهند الـ 600 ألف.

تم تبرير الإصلاحات التي أطلق عليها اسم الحكم المحلي (panchayat) علنًا بتعابير ديمقراطية. جادل مهندسوها في أن في مقدور المشاركة في الحكم المحلي تمكين الأفراد الأقل نفوذًا في المجتمع الهندي. قيل أيضًا أنه من

الأفضل معالجة المشاكل المحلية المتنوعة من طريق «تخطيط لامركزي» عرضة لمحاسبة أكثر وقابل للاستمرار، يتقرر على المستوى المحلي، بدل الأقاليم النائية للحكومة المركزية. تغذت هذه المشاعر من الإحساس الكبير داخل الدوائر الحكومية بأن الأنموذج القديم لحزب المؤتمر للتخفيف من الفقر واقتصاد «الانحدار الهرمي» (trickle-down) المنظم بيروقراطيًا قد فشل، وأن الانطلاقة الجديدة تتطلب تدمير قبضة النخب الريفية على استخدام الموارد وتوزيعها، خصوصًا المياه والمراعي المشتركة.

على الرغم من المفارقة الواضحة في أن الإصلاحات جاءت من الأعلى من دون الكثير من ضجيج، نيابة عن المستبعدين. يمكن الدفاع عن هذه الإصلاحات لأن نطاقها كان مثيرًا للإعجاب، وليس على الورق فقط. أدى السعي إلى خلق هيكل مثلث المستويات من الحكم المحلي في الأرياف إلى تشكيل 227 ألف «مجلس بلدي» في القاعدة ؛ 5900 «مجلس جهوي» أعلى مستوى تضم ممثلين منتخبين من المجالس البلدية؛ وفوقها أكثر من 470 «مجلسًا إقليميًا». تم إنشاء بنى شبيهة (مجالس ومؤسسات مدينية) في المدن بحيث تورمت صفوف الممثلين المنتخبين في البلاد - حوالى 500 نائب في البرلمان و5000 عضو في مجالس التشريع في الولايات - بإضافة ثلاثة ملايين آخرين من الممثلين المنتخبين حديثًا من الرجال والنساء. نتج من ذلك خلق عدد هائل من المجالات الجديدة التي يمكن فيها المسحوقين، خصوصًا النساء، والمنبوذين وأهل القبائل المعروفين باسم (adivasis) (والذي يعني حرفيًا «السكان الأصليين»)، المساهمة بنشاط في القرارات حول من يأخذ ماذا، متى وكيف. كانت المناصب كلها في الحكم المحلي خاضعة لمراقبة ومداولات القوى في المجالس البلدية، ومقيدة بانتخابات حرة وعادلة على قاعدة شاملة، تجري عادة كل خمس سنوات. تم تخصيص ثلث المقاعد للنساء. حصل المنبوذون وأهل القبائل الأصليون (adivasis) على تمثيل يتناسب مع عددهم الفعلي في الأقاليم المحلية، وكانوا في بعض الأحيان يجدون أنفسهم الأكثرية الواضحة.

كانت نسب المشاركة في التصويت في انتخابات مجالس الحكم المحلي هذه في العادة، أعلى من انتخابات الولاية أو الانتخابات العامة، على الرغم من عيوب في التخطيط والتنفيذ في البنى الجديدة - الفشل في اعتماد لامركزية الميزانيات بما يتماشى مع اللامركزية السياسية، مثلًا. أثبت عدم قدرة الحكومات المحلية على مقاضاة الحكومة المركزية أو حكومة الولاية في الخلافات المتعلقة بالصلاحيات - بتعبير آخر، غياب الهيكل القوي للحالات القانونية للحكومة المحلية كالتي في النظام الفدرالي في الولايات المتحدة - أنه بمثابة إعاقة للتمكين المحلي. في غضون ذلك، مارس الأقوياء جميع الحيل التي تخطر على البال على الضعفاء. كانت مجالس البلدات لا تجتمع غالبًا؛ وعندما تلتئم لم تكن أعمالها تسير بالشكل الصحيح، أو تكون بلا نصاب قانوني، أو يتم تزوير محاضر جلساتها، بحيث تسمح لأوليغارشية القرية أن

يرتكبوا جرائم دموية ويفلتوا من المساءلة. كانت المرشحات والناخبات عرضة للمضايقات بشكل متواصل، خصوصًا في الأماكن التي يسري فيها الفصل بين الجنسين (purdah). كانت مشاركة النساء المنتخبات قليلة قياسيًا بسبب اعتماد تكتيك الاستعاضة عنهن بوكلاء، في العادة أزاوجهن. كان القادة الحكوميون المنتخبون محليًا (يطلق عليهم اسم *sarpanches*)، إذا كانوا ينتمون إلى الطبقات المصنفة، يُمنعون جسديًا من اعتلاء المقعد المخصص لهم (الجلوس على كرسي رئيس المجلس)، أو يُجبرون على تفويض صلاحياتهم إلى نائب رئيس من الطبقات العليا. كانوا يتعرضون للإهانة بإطلاق أسماء (الطبقة الدنيا) عليهم، ويمنعون من دخول بيوت أبناء الطبقات العليا؛ ويستبعدون من المراسم الاحتفالية في القرى، مثل توزيع الجوائز، أو الاحتفال برفع العلم الوطني، أو إلقاء كلمات ترحيب بالفرق الموسيقية أو المسرحية الزائرة. كانت تكتيكات أقسى من ذلك شائعة أيضًا، كان المفضل منها ممارسة اللعبة الكريهة في إلصاق صفة عدم الكفاءة بنظام الحصص ككل من خلال تعطيل المشاريع التنموية المحلية وعرقلتها، أو من خلال توريط النساء وأبناء الطبقات الدنيا من رؤساء المجالس في فضائح مالية حقيقية أو مختلقة. وعندما كان ذلك كله يفشل، كانت الطبقات المهيمنة تهدد بالعنف - وتمارسه تكرارًا. جرى خطف مواطنين، وخُطفت أرواح، أحرقت بيوت، اغتصبت نساء، عادة من دون عقاب، وأحيانًا بمساعدة الشرطة وعصابات تعمل في الخفاء.

ديمقراطية البانيان

عاشت إصلاحات الحكم المحلي، على الرغم من المجريات كلها؛ وازدهرت في مناطق كثيرة، أساسًا بفضل دورة التغييرات القوية التي دفعت هند نهرو نحو نوع جديد من الديمقراطية تحت الشمس شبه القارية.

لم تكن الديمقراطية الهندية نسخة استوائية من نمط حكم وستمنيستر، الذي افترض أنه يمكن تلبية احتياجات المواطنين بشكل أولي من خلال ممثلين برلمانيين منتخبين منتظمين في أحزاب سياسية، وموظفين عموميين، من دون دستور مكتوب. على النقيض من ذلك، دفع الانفصال عن الإمبراطورية، الديمقراطية الآسيوية الفتية إلى بحور مجهولة، فأبحرت نحو شكل مركّب من الحكم التمثيلي، شكل يتميز بالكثير من المواصفات الجديدة. أثبتت الهند أن أحد الدروس التي يعلمنا إياها تاريخ الديمقراطية، هو أن التاريخ يعلمنا أحيانًا الدروس الخطأ. أظهرت الهند، ليس فحسب أن الديمقراطية يمكنها التغلب على العنف والمذابح؛ أثبتت أنه يمكن الديمقراطية أن تزدهر في مجتمع يفتقر إلى شعب (dēmos) متجانس، ومجتمع مدني مقيد بالفقر والأمية ومكتظ بجميع أنواع الاختلافات الثقافية والدينية والتاريخية.

بيّنت الهند أيضًا أن الديمقراطية يمكنها أن تختبر آليات جديدة مصممة لتوفير محاسبة شعبية أعظم في تكوين القرارات من قبل الحكم، على جميع

المستويات وجميع الميادين. كانت الآليات الجديدة في كل حالة عمليًا، توفر الدليل لمبدأ أن الانتخابات المنتظمة ليست كافية، وأن مصالح المواطنين ينبغي ان تكون ممثلة ليس فحسب عبر الانتخابات العامة والمناظرات والقرارات في البرلمان المركزي، لكن أيضًا من خلال تشكيلة واسعة من مناهج ما بعد وستمنيستر. كان على اللائحة الطويلة والمهمة من الابتكارات دستور قوي مكتوب، إنشاء نظام حكم من ثلاثة مستويات يقوده حكم ذاتي محلي أقوى، وتقسيم أكثر وضوحًا للسلطات بين الولايات والحكومة المركزية. كان على المستوى نفسه من الأهمية، اعتماد الحصص الإلزامية من أجل تمثيل المجموعات التي كانت مستبعدة سابقًا من السياسة؛ دور أقوى للمراجعة القانونية عبر المحاكم؛ الاستثناء الدستوري لبعض مناطق البلاد من تطبيق قوانين تسنها برلمانات الولايات أو البرلمان الفدرالي (كما في ما يسمى بتعديل الجدول الخامس الذي يحمي حقوق السكان الأصليين في الأرض التي يعيشون عليها)؛ وتجريب سياسة حملات المقاومة السلمية (satyagraha). وكان من الأهمية الشديدة، تطبيق الآليات الجديدة لمراقبة السلطة، بما فيها المحاكم الشعبية، وخطط مشاورات المياه، لكن الابتكارات فوق البرلمانية أيضًا، مثل الميزانيات التشاركية، وتقارير «البطاقات الصفر» عن الخدمات الحكومية الصادرة عن هيئات شعبية؛ معالجة النزاعات العامة عبر محاكم السكك الحديد، حملات الانتخابات الطلابية الحامية الوطيس، وابتكار الدعاوى القضائية للمصلحة العامة، وهي طريقة جديدة لحماية المصلحة العامة من خلال تمكين الأفراد والمجموعات - على سبيل المثال النساء المعنفات من أزواجهن، والسجناء الذين يعانون أمراضًا عقلية - من التقدم بشكاوى إلى المحاكم عبر أشخاص متحمسين للعمل العام، أو من قبل المحاكم نفسها.
إلى أي مدى كانت أهمية هذه الابتكارات التي تعود إلى زمن حالة الطوارئ؟ من الصعب الإحاطة بمفعولها المتراكم، أو إيجاد لغة للحديث عنها. ربما يكون تعبير ديمقراطية البانيان صالحًا، في الأقل لأن الأنماط المعقدة من تمثيل مصالح المواطنين بدأت في التماثل، في الأقل من حيث الشكل، مع الشجرة المتعددة الجذوع ذات الجذور المكشوفة التي تنمو عبر كل شبه القارة الهندية، شجرة عملاقة تعرف باللغة الإنكليزية باسم شجرة البانيان، التي تُستخدم جذورها وأغصانها المتشابكة وقبتها الهائلة، غالبًا كرمز للوحدة الآتية من التنوع (الصورة (7-9)). شجرة البانيان وهي من بين أضخم الأشجار على الأرض - يمكن أن يصل ارتفاعها إلى 30 مترًا، ويصل قطرها إلى 200 متر لتغطي منطقة مساحتها هكتارات عدة - مقدسة، خصوصًا لدى الهندوس والبوذيين، ومكرسة بقداسة في الميثولوجيا الهندوسية القديمة على أنها «شجرة تحقيق الأحلام»، ورد وصفها باللغة السنسكريتية كـ «كثيرة الأقدام» (many-footed)، أو « ذات الأقدام الكثيرة»، في إشارة إلى جذورها المكشوفة وهالة

الخلود النابعة من قدرتها الاستثنائية على النمو والتمدد والتجدد. الشجرة مذكورة كذلك في حكايات جاتاكا (Jataka tales) [(986)] البوذية، على سبيل المثال في قصة سافيتري (Savitri) [(987)]، الذي خاض بشجاعة نقاشًا مع إله الموت ياما (Yama)، وتمكن من استعادة حياته. لا يزال الاعتقاد سائدًا لدى بعض الهنود بأن آلهة ثانوية لا تزال تعيش في أغصان شجر البانيان، لذلك يعتبر تشويه أو تدمير الشجرة خطيئة. كذلك هي شجرة مفيدة. الاسم الإنكليزي للشجرة مستمد من كلمة (banyans) أو (banians)، التي تدل على التجار الهنود الذين كانوا يشاهدون في الغالب وهم يستريحون أو يباشرون أعمالهم في الظل الذي توفره القبة الهائلة للشجرة. لدى الكثير من الحواضر الهندية المعاصرة أشجار بانيان تطرح ثمارها للناس في أوقات شح الغذاء، وتوفر لهم ملجأً من الأحوال المناخية، ومكانًا للنوم والراحة وتبادل الأحاديث، كذلك توفر مكانًا يمكن المجتمع أن يلتقي فيه لمناقشة الأمور المهمة والبت فيها. لذلك، فإن الحديث عن شجرة البانيان لدى محاولة فهم الديمقراطية المحلية ليس فقط لتأكيد الأهمية التاريخية الرائدة للتجربة الهندية مع الديمقراطية؛ لكن أيضًا لتأكيد العمق والاتساع الأكثر عظمة لهذا الشكل من الديمقراطية، بالتأكيد لدى مقارنتها مع أنموذج نهرو من الحكم الذاتي. النقطة هي أنه بعد هزيمة حالة

الصورة (7-9)



شجرة بانيان. عن لوحة مائية ملونة لرسام غير معروف (حوالى العام 1825).

الطوارئ، بدأت القيم الديمقراطية وآليات التشارك في السلطة في التمدد أفقيًا ونزولًا إلى زوايا الحكم والمجتمع في الهند وشقوقهما. بدأت البيوت والقرى والولايات وجميع وزارات الحكم المركزي تستشعر وجودها، وكذلك الشركات والطبقات وبقية المجتمع المدني. لديمقراطية البانيان جذور عميقة وجذوع كثيرة وأغصان طويلة لا ترتفع صعودًا فحسب وإنما تتمدد أفقيًا أيضًا. مثلت شجرة البانيان المقدسة قدوم الديمقراطية إلى الهند: ليست الهند فحسب تشعر الآن بأنها أكثر ديمقراطية، لكن الديمقراطية نفسها تشعر بأنها أكثر هندية.

نجوم

كان من بين أكثر مضامين أنموذج الديمقراطية البانيانية أهمية، أنه من غير الممكن الاعتماد على الأحزاب والسياسيين لتلبية حاجات المواطنين بشكل كامل - وأن قنوات عامة أخرى كانت حيوية من أجل تمثيل همومهم والتعاطي مع شكاواهم.

لا شك في أن الإحساس العام بأن الانتخابات والأحزاب والبرلمانات ليست كل شيء، وأن السياسة الديمقراطية تعني الجميع بمن فيهم أفقر الفقراء، كان منتعشًا من الدرجة الكبيرة المدهشة من التخمة الإعلامية في الحياة الهندية. خلال أقل من جيل بعد تحقيق الاستقلال، أصبح البلد الذي بدأ بمستوى عال من الأمية، متعلقًا بكثافة بالكتب والمجلات وبأكبر وأكثر قطاع صحافي حيوي في العالم. أصبح جمهور الإذاعات والتلفزيون والمسرح ضخمًا؛ أفسحت الخريطة الإعلامية مجالًا حتى لنجوم الموسيقى. كان هناك عازف السيتار [(988)] (sitar) المشهور عالميًا رافي شانكار (Ravi Shankar)، المطرب الشعبي غدّار (Gaddar) الذي اشتهر بأغنيته المبكرة عن عمال عربات الريكشا [(989)] في حيدر آباد، موسيقي من المنبوذين يعشقه الفلاحون في أندرا برديش وولايات أخرى لأنه يعيش حياته طريدًا أو في السجون، يطرح تعسف الشرطة ويحتفي بجهود الفقراء لمقاومة الأغنياء؛ وكان هناك المغنية إم. إس. سوبولاكشمي (M. S. Subbulakshmi) المعروفة بالحرفين الأولين من اسمها (MS)، والمحبوبة شعبيًا بسبب أغانيها والموسيقى الكلاسيكية والموسيقى الشعبية، وبسبب حفلاتها البارزة التي تخصص ريعها للأعمال الخيرية دعمًا للمجموعات النسائية والمستشفيات والمصحات وموظفي القطاع العام.

كان فهم قطاع الإنتاج السينمائي المزدهر من الأهمية القصوى لفهم كيفية تمكن الهند من دفع نفسها نحو الديمقراطية البانيانية. غالبًا ما يهمل موضوع الأفلام والديمقراطية، لكن الحقيقة الممتعة هي أن الاثنين أصبحا على علاقة أليفة خصوصًا بعد حصول الهنود على الاستقلال من الإمبراطورية البريطانية. كانت الدينامية والجاذبية الشعبية الأصيلة لهذا القطاع تخطف الأنفاس. بدأ إنتاج الأفلام محليًا في عشرينيات القرن العشرين، لكن الأسواق كانت صغيرة. بحلول الاستقلال كانت الهند تنتج حوالى 250 فيلمًا سنويًا؛ بحلول العام 1990 كانت الهند قد تجاوزت الولايات المتحدة منذ زمن كأكبر منتج للأفلام، كانت حوالى 900 فيلم تعرض في السنة في أكثر من 9000 صالة عرض.

أظهر النمو المتدفق للسينما التزمت إلى العلن بقوة. كان الفيلم الهندي عرضة للتهكم كمجرد إلهاء لطيف عن الحقائق البشعة، كأفيون بصري للجماهير الكادحة. اعتقد الكثير من الشخصيات البارزة في الحركة المبكرة لحزب المؤتمر أن الأفلام تفسد الهنود بالجنس والعنف وبإحساس من الوهم

واللاواقعية، لذلك ساندوا إنشاء مكتب رقابة. لم يكن نهرو بوضوح، يتردد إلى السينما؛ ورفض غاندي، الذي يقال إنه شاهد في حياته نصف فيلم، بعناد في ثلاثينيات القرن العشرين، تلبية الدعوة لمشاهدة الفيلم الكلاسيكي «العذراء المنبوذة» [990] (Achut Kanya)، قصة الحب بين رجل من البراهمن وامرأة من المنبوذين.

من المسلم به أن الديمقراطية ليست عالم حكاية أحلام، لكن ردة الفعل لم تكن عادلة، وفي الحقيقة غير متفهمة للقوى التي انطلقت من خلال بهاء السينما الشعبية. بداية، أنتجت الديمقراطية الهندية واحدًا من أعظم رواد الأسلوب الغامض والمختصر من الواقعية الجديدة في القرن العشرين ساتياجيت راي (Satyajit Ray)، الذي أحدث خبر وفاته (في العام 1992) شللًا فعليًا في مسقط رأسه البنغالي مدينة كلكتا، فيما تجمع مئات الآلاف من المعزين خارج بيته. أخرج راي، الذي أمطرته عشرات الجوائز بما فيها جائزة أوسكار العطاء نظير إنجازاته طوال حياته، أكثر من ثلاثين فيلمًا رئيسًا. عرض الكثير من أفلامه لحياة نساء قويات، ذكيات ومستقلات، تتشابك حياتهن مع مجتمع مكتظ بالفقر والثراء، التعاسة والرجاء، الحسد والكرم، والأزمات والحلول. أنتج راي أفلامًا بوليسية، ودراما تاريخية وأفلام أطفال رائعة (مأخوذة عن قصص كتبها جده)؛ وأحيانًا لمست أعماله مباشرة أمورًا ذات أهمية جوهرية لبقاء الديمقراطية نفسها. كان فيلمه الحائز الجوائز «عدو الشعب» (*Ganashatru*) حكاية أنموذجية في العام 1989، استلهم فيه الكاتب المسرحي النروجي هنريك إبسن (Henrik Ibsen) عن احتمال تلافي الكوارث من خلال استخدام الناس بعناد لذكائهم العملي، حتى في مواجهة الخداع. تقف مدينة بنغالية صغيرة على شفا انتشار مرض خطير وغامض. يزداد اقتناع طبيب حصيف يعمل في مستشفى المدينة بأن مصدر التلوث هو معبد محلي، يقدم «الماء المقدس» إلى الحجاج المطمئنين. يعلن الطبيب الجيد رأيه على الملأ، لكن عندما يقترح إغلاق المعبد موقتًا، من أجل إصلاح مصدر التلوث، تطبق السماء على رأسه. تكون ردة فعل شقيق الطبيب الذي يقود الحكومة المحلية سيئة. كذلك أيضًا يتصرف باني المعبد، وهو صناعي أطلق حملة من الشائعات والتهديدات المصممة لإقناع أهل المدينة بأن الطبيب هو عدو الناس.

كان يشار إلى أعمال ساتياجيت راي على أنها «سينما الفن» لتمييزها من ضوضاء الأفلام الروائية التي أصبحت موضع شغف المواطنين الهنود. ساعدت سيطرة هذه الأفلام على الخيال الهندي، بلا شك، الديمقراطية البانيانية على النمو والتجذر. بقصص الحب فيها، والمعارك الفالتة، والمطاردات والدموع، بألوانها البرّاقة ومشاهد الرقص والغناء، اخترقت هذه الأفلام عبر الطبقات والأجناس والديانات واللغات. بينما كانت الأفلام الأكثر نجاحًا والأكبر عائدات باللغة الهندية، المفهومة في أغلبية البلاد، كان هناك عدد مماثل من الأفلام المنتجة باللغة التاميلية، وأكثر باللغات المهاراتية (Marathi) والبنغالية، والتيلغوية

(Telugu) والمالايالامية (Malayalam) والكانادية (Kannada). ساعدت الأفلام المواطنين في الشعور بأنهم ممثلون رسميًا، باللغة والديانة والإقليم التي يختارونها.

خدمت السينما بلا شك كوسيلة لتقدم المسلمين الموهوبين، الذين أحرزوا نفوذًا هائلًا ككتاب سيناريو وخبراء مبدعين في مزج الموسيقى بالنصوص الشعرية الغنية التي جعلت الأفلام الهندية أصيلة ومميزة معًا. كان من الأهمية بمكان أيضًا، أن السينما الشعبية خدمت كمنبر لـ «النجوم» ليتصرفوا كمنافسين محتملين للسياسيين المنتخبين، وإبقاء السياسيين في حالة تأهب.

لم يقتصر الأمر على إلهام النجوم لعشرات الآلاف من نوادي المعجبين، التي كان كثر منها أفضل تنظيمًا (وبالتأكيد أكثر متعة) من الأحزاب السياسية.

انخرط النجوم أنفسهم في السياسة. من الأمثلة على ذلك، إم. جي. راماشاندران (M. G. Ramachandran) (1917-1987) الذي أصبح رئيس وزراء ولاية تاميل نادو، استنادًا إلى شهرته السابقة [بالأحرف الأولى من اسمه] كـ «إم. جي. آر» (MGR) النجم المشهور الذي أدى أدوار شخصيات ماهرة في إنقاذ الفقراء ومناصرة احترامهم ذواتهم. تحدث «إم. جي. آر» كثيرًا في السياسة، على سبيل المثال أثبت اعتماد تقديم وجبة غداء للتلاميذ في جميع المدارس الرسمية أو التي تتلقى دعمًا حكوميًا، أن له شعبية كبيرة أدت إلى ردّات فعل متطرفة عند وفاته، حيث شهدت ولايته تاميل نادو عشرات حالات الانتحار وأعمال شغب ونهب استمرت شهرًا؛ وشارك في تشييع جثمانه مليون شخص وقام مئات الآلاف بحلق شعر رؤوسهم كعلامة على احترامه والإخلاص له.

أظهرت المغامرات العامة للنجوم في بعض الأحيان السياسيين المنتخبين كجشعين منحطين، أو ببساطة غير ممثلين لآمال المواطنين وهمومهم. مثّل الأنموذج الأولي لهذا التطور الجديد، ابن الشاعر الهندي الشهير في الله آباد [(991)] (Allahabad)، أميتاب باتشان (Amitabh Bachchan). لم تكن مصادفة أن صعوده إلى النجومية خلال سبعينيات القرن العشرين تزامن مع تصاعد عدم الثقة في السياسيين والبرلمانات. تخصص باتشان ذو الصوت الجهوري في تأدية أدوار البطل الغاضب الذي يقاتل (وينتصر) ضد نظام من السلطات؛ كان رجل الشرطة النزيه المحاصر بمأمورين فاسدين، أو عضو العصابة السرية صاحب القلب الكبير. مثّل باتشان أيضًا في أفلام مثل «عمر أكبر أنتوني» (*Amar Akbar Anthony*) من إخراج مانموهان ديساي (Manmohan Desai) (في العام 1977)، قصة كوميدية عن ثلاثة أشقاء انفصلوا في سن الطفولة ونشأوا [لدى العائلات التي تبنتهم] كهندوسي ومسلم ومسيحي (عاد الأشقاء ليلتقوا من جديد في النهاية، طبيعيًا). صلى ملايين الهنود في المعابد من أجل شفائه، بعد تعرضه لحادث أثناء تصويره مشهد قتال. تمت الاستجابة لصلواتهم. تحول باتشان لاحقًا إلى عضو مجلس نواب عن حزب المؤتمر - كان هامش فارق الأصوات في فوزه (68.2 في المئة) الأكبر على الإطلاق في التاريخ الهندي - لكنه اعتزل السياسة مبكرًا بسبب فضيحة كانت تلاحقه، وعاد إلى الشاشة. بعد بضعة أفلام فاشلة

وصفقات تجارية مرهقة، تمكن من إعادة إطلاق مسيرته الفنية كمقدم لبرنامج (Kaun Banega Croropati) النسخة الهندية من البرنامج التلفزيوني الإنكليزي «من سيربح المليون؟».

الهند المشرقة

أفصح نمو المجتمع المتخم بالنجومية والمغلف بحكايات إعلامية ملونة عن مرونة أكيدة للديمقراطية البانيانية. عزز الإحساس الفطري بأن لا بديل للتعايش الديمقراطي بين الطبقات والعقائد والثقافات والألوان والمطابخ والأزياء. أبقت الثقافة السياسية المرنة للنجومية، في نظام برلماني ازدهر فيه الفساد السياسي - بيّنت دراسات متعددة أنه بحلول السنوات الأولى من الألفية الجديدة كان حوالى ربع أعضاء البرلمان الهندي البالغ عددهم 543 يواجهون اتهامات جنائية، ونصفهم من الولايات الشمالية جهارخاند، بيهار، ماديا برديش وأوتر برديش - السياسيين الهنود في حالة انتباه كاملة عبر توفير قدوة بديلة، من خلال مضاعفة القنوات العامة للتمثيل فوق البرلماني للتعبير عن الهموم الخاصة للناس، كما أنها ساعدت الديمقراطية الهندية بلا شك، في اجتياز امتحانها الثاني الكبير: التحدي من حكم ديماغوجيين عازمين على استخدام أساليب مشبوهة لوضح حد لمبادئ التعايش الديمقراطي وممارساته. تم استشعار القوة الكاملة لهذا العدوان في أشهر ربيع العام 2004، خلال الانتخابات الأكثر شراسة في التاريخ الهندي. جمعت المعركة الانتخابية التوجهات بعيدًا من النظام الحزبي الموروث من عهد نهرو والذي يهيمن عليه حزب المؤتمر. لكن كان على المحك ما هو أكثر من السؤال حول أيهما أفضل للديمقراطية نظام الحزبين أو تعدد الأحزاب، وهل سيتمكن حزب المؤتمر من التعافي من هزيمته، لأن الصراع الانتخابي أخاف مراقبين كثرًا إلى حد التفكير في أن الديمقراطية نفسها قد تؤول إلى الموت في النهاية.

كانت لهذا الخوف جذور عميقة. بحلول نهاية أربعينيات القرن العشرين، كان حزب المؤتمر قد نجح في تحويل نفسه من مؤسسة تشكل مظلة جامعة لحركة المقاومة إلى حزب حاكم في قلب الحياة السياسية الهندية. أدى تحت قيادة نهرو دور حزب «الخيمة الكبيرة». كان هدفه تكتيل أكبر عدد ممكن من أجزاء الهيئات الهندية الناخبة لتشكيل جبهة مهيمنة لا يمكن أي منافس إزاحتها. على الرغم من عدم قدرة المنافسين، مثل الحزب المحافظ «سواتانترا (Swatantra) المؤيد للاقتصاد الحر، على الفوز بالأكثرية المطلقة من الأصوات في الانتخابات العامة، من العام 1959 إلى العام 1974، فقد وجدوا أن الاستمرار صعب. مع ذلك، كانت الانتصارات الانتخابية ضد حزب المؤتمر، على سبيل المثال في ولايتي غرب البنغال وتاميل نادو خلال ستينيات القرن العشرين، جرس إنذار. نشأت ببطء غابة كثيفة من الأحزاب ذات القواعد الإقليمية، التي أسسها سياسيون متعطشون إلى المناصب ومتحمسون

لاستغلال الناخبين - من المتدينين، المتحدثين بلغات أقلوية، والمجموعات الإثنية - الذين يشعرون بالكبت أو التضييق من خلال استراتيجية حزب المؤتمر القائمة على الاستئثار بكل شيء. إذًا، وبدل (لنقل) نظام مثلث الأحزاب يقوم على اليمين، والوسط الديمقراطي الاشتراكي، واليسار الذي يهيمن عليه الشيوعيون، كان النظام الحزبي الهندي يقوم على معادلة حزب المؤتمر ضد البقية - فيما كانت البقية مفتتة إلى عشرات الشظايا الحادة القائمة على معارضتها الغريزية للآخرين على أساس طبقتهم، لغتهم المحكية، وإيمانهم الديني. انطلقت أعداد ضخمة من الأحزاب لصيد «بنوك الأصوات» في المعمعة الهندية.
لم تنطلق في ذلك من أي مبادئ حزبية شاملة، على غرار ما فعل نهرو عندما تلمس الدعم لحزب المؤتمر، لكن من خلال استهداف مناصرين أنانيين محددين. كان لسياسة الاستبعاد هذه تأثير كبير. ترافق الصراع من أجل الأصوات مع السلوك البرلماني غير اللائق والطعن في الظهر خلف الكواليس، وحتى استخدام الهراوات وخراطيم المياه من الشرطة ضد برلمانيين معارضين يرتدون شارات سودًا للاحتجاج على «جريمة قتل الديمقراطية» (كما في مدينة شانديغار (Chandigarh) [(992)] أوائل العام 2005)؛ وظهرت في بعض الولايات، على سبيل المثال، في بيهار، بينما كانت الأحزاب تتقاتل مثل العصابات، مناطق خارجة على القانون مزدحمة بـ «لجان دفاع ذاتي» يقودها قبضايات يطلق عليهم اسم (dabang) جاهزون للخطف والقتل من أجل تحقيق أهدافهم [(993)].
لم تكن أحداث كهذه بالتأكيد مفهومة على أنها عودة إلى البدائية، كما ادعى بعض الأجانب أحيانًا (تردادًا للتحامل الاستعماري). كانت تلك الظاهرة متقدمة وحديثة تمامًا، شكلًا كرية من سياسة الاستبعاد الحصرية التي ليس لها فقط جذور في مساعي البريطانيين خلال الحقبة الاستعمارية، لتصنيف الناس في خانات من أجل السيطرة الإدارية لهم بشكل أفضل، وإنما كانت سياسة الاستبعاد الثمرة السامة لديمقراطية كانت تحت هيمنة حزب واحد - سم لم يطلق شرارة التدافع والتدفيش لعدد هائل من الأحزاب المتشطرة ضد حزب المؤتمر وحسب، وإنما عجّل في ردة فعل خطيرة: تشكيل حزب جديد قابل للهيمنة، حزب من الطبقة المتوسطة لا صبر لديه على الديمقراطية، مجموعة متعطشة إلى السلطة قلقة من احتمال إطاحتها عن السلطة، وتفيض بالحماسة الوطنية، حزب بفضل هند رشيقة، واثقة في نفسها، أكثر سعادة، لا بل مشرقة، تتحدد بكونها «جوهريًا» أمة هندوسية.
أصاب صعود التحالف القابل للحياة الذي ضم أكثر من عشرة أحزاب في تسعينيات القرن العشرين، بقيادة «حزب الشعب الهندي» «بهارتيا جاناتا» (BJP-Bharatiya Janata Party) الوطني، الكثير من السياسيين والمواطنين الهنود بالقشعريرة، ولأسباب وجيهة. طرح الحزب المعادي للثقافة بشدة، وذو

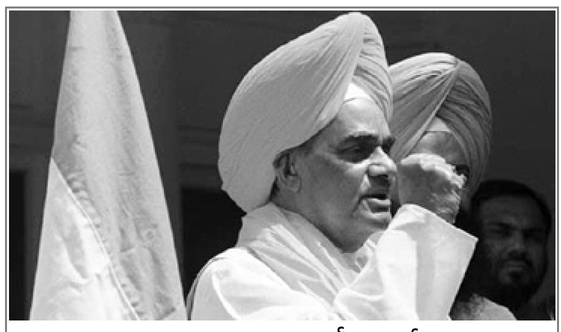
الجذور الهندوسية الحادة، على بساط البحث أكثر من السؤال القديم عن الحزب الواحد وعن سرب الأحزاب الإقليمية التي نجمت عنه. بداية، جر سعي الـ «BJP» إلى الهيمنة السياسة الهندية إلى عالم الفائض اللفظي من خلال تبني العملية الإعلامية الأكثر مكرًا وكثافة في تاريخ الهند الديمقراطية. بينما كان حزب المؤتمر لا يزال مقتنعًا بتفوقه السياسي، لكنه كان يعاني فقدان مؤسساته القاعدية، وعالقًا في حقبة المسيرات الشعبية والتغطيات الإخبارية في الإذاعة والصحف، بدأ حزب الـ «BJP» في تحريك منظمات كوادره، التي تضم المجلس العالمي للكنائس الهندوسية (Vishwa Hindu Parishad) ومنظمة المتطوعين الوطنية (Rashtriya Swayamsevak Sangh) الأكثر رهبة، وهي عبارة عن شبكة مريبة تضم أكثر من مليوني ناشط هندوسي، كانت تحياتها ومسيراتها اليومية بالملابس الكاكية مصممة على نسق التمارين العسكرية للحركة الفاشية الإيطالية في عشرينيات القرن العشرين.

صوّب حزب الشعب الذي ترفده هذه المؤسسات الأم فوهة مسدس الإعلام السياسي على خصومه. سخر التمويل الانتخابي الكبير، وخطط الغرف الخلفية السرية، والبيانات الصحافية والمناسبات التصويرية. سعى إلى تصيد المشاهير وجرّب في التضليل وتشويه الصورة، أطلق مبادرات سياسية بالونات اختبار، واعتمد الإغراق الإعلاني الانتخابي إلى درجة أن أحد سياسييه «إل. كاي. أدفاني» (L. K. Advani) شبّهه بالقصف الشامل (carpet bombing) للـ 675 مليون ناخب، نصفهم تقريبًا بين الثامنة عشرة والخامسة والثلاثين من العمر - و100 مليون منهم يصوتون المرة الأولى. «هذا أتال بيهاري فاجبايي [(994)] (Atal Behari Vajpayee) رئيس وزراء الهند، وأنا أتصل بك لأقول لك ...» كانت هذه مقدمة رسالة مسجلة مسبقًا سمعها حوالى 30 مليون هندي مشتركين في الهواتف الخليوية خلال الانتخابات العامة التي جرت في الأشهر الأولى من العام 2004. تلقت أعداد لا تحصى من عناوين البريد الإلكتروني رسائل مشابهة. امتلأت الجدران واللوحات الإعلانية بصور حزب الشعب. كانت نجاحات حكومة حزب الشعب موضع تهليل في إعلانات تلفزيونية بارعة أنتجتها شركة غراي العالمية (Grey Worldwide) التي تحمل اسمًا ملائمًا. طافت ملايين المناشير المطبوعة بعشرات اللغات عبر مجرة من صناديق البريد. توجهت المحطات التلفزيونية الفضائية إلى جيوب الانتشار الهندي في العالم. تم استخدام خرائط تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) أول مرة لتحديد الألوان السياسية للدوائر الانتخابية: لرسم خريطة مفصلة تحتوي على حجم القرى وعدد سكانها، عدد الناخبين من الذكور والإناث، وكيف صوتوا في الانتخابات السابقة. أضيفت إلى رسم الخرائط والتعداد، في ولايات مثل بيهار وأوتر برديش، نفحة بلطجية خارج مراكز الاقتراع من خلال ظهور مئات فرق التأديب المسلحة بكاميرات فيديو.

صدحت تكتيكات «إدارة العلامة التجارية» (Brand management) و«التبرير الإيجابي» (spin) و«الضغط على فأرة الحاسوب» (click of the mouse) بالرسائل المتنوعة. قيل إن

حكومة فاجبايي وحزب الشعب جعلا اقتصاد الهند مشرقًا وقادرًا على التنافس مع الصين المجاورة؛ إن على الهنود أن يشعروا بالفخر بوطنهم بعد عقود من القيادة من الدرجة الثانية؛ وإنه بعد التجربة النووية الأولى في العام 1998، أصبحت الهند الآن في طريقها لتصبح دولة عظمى وتحتل موقع المرشد الروحي العالمي في الفنون والعلوم والاقتصاد. بدأت قطاعات من حزب الشعب في الاقتراح أن كل ذلك يتطلب تغييرًا في قواعد اللعبة السياسية. اعتبر كثيرون أنه من المسلم به أن شخصنة الحكم والسياسة، قبل كل شيء، في شخص أي. بي. فاجبايي (الصورة (7-10))، كان أمرًا جيدًا؛ ولّد الدور الرئيس لفاجبايي، سواء أدّاه وهو يرتدي الزي التقليدي (dhoti)، أو قميص قطن ملونًا، دعوات في حزب الشعب لخلق قاعدة نظام رئاسي. جرى ترويج دعوات تغيير قواعد أخرى، منها اقتراحات لتعزيز نظام الفوز الكامل بالأكثرية

الصورة (7-10)



الوزير الأول أي. بي. فاجبايي، يخطب في اجتماع نظمه المواطنون السيخ لتكريمه لأنه جعل الهند قوة نووية، دلهي، أيار/مايو 1998.

البسيطة، ونجاح من يحصل على الأكثرية المطلقة منفردًا، وتشديد القوانين التي تحكم انشقاق البرلمانيين من صفوف أحزابهم - ممارسة القفز بين الأحزاب. بدأت قيادة حزب الشعب، مستخدمة أسلوب الغموض المدروس، في الحديث عن «أمراض النظام الحالي القائم على الديمقراطية البرلمانية ... المصمم على غرار الأنموذج البريطاني قبل قرابة خمسة عقود». كانت هناك أحاديث عن كيف أن هذا النظام «فشل في تحقيق المبتغى»، وعن كيف أن «الوقت قد حان لطرح تغييرات عميقة في بنيتنا من الحكم». حمل فاجبايي بالتحديد على البرلمان لاضطرابه وعدم كفاءته في التعامل مع شؤون سياسية جدية. بلغ به الأمر حتى، اتهام «النظام القائم من الديمقراطية البرلمانية، الذي استعرناه بشكل أعمى من البريطانيين» بأنه السبب الرئيس في الأداء الضعيف للاقتصاد الهندي [(995)].

لقي حلم حزب الشعب في إفراغ السياسة من السياسة، وقطع لغو النقاش العام، الدعم من غياب الديمقراطية الداخلية في الأحزاب، ومن المحاولات الماكرة من أعلى إلى أسفل لإقناع معاقل دعم حزب الشعب - ذوو التعليم

العالي، المهنيون، والطبقات المتوسطة في المدن - في أن الهند تعاني «ديمقراطية زائدة». كان التكتيك جسورًا. ناقض على نحو قاطع اعتقاد محلليين غربيين كثر بأن لدى الطبقات المتوسطة حبًا طبيعيًا للديمقراطية. حاول حزب الشعب أن يثبت العكس: صمم على إظهار أنه في حالة «الهند المشرقة» أدارت الطبقة الآتية من العالم المتوسط للصناعات الصغيرة، والمهن الإقليمية والتجارة الوطنية والمصارف، ظهرها للديمقراطية. كان لدى مخططي الحزب الاستراتيجيين أدلة كثيرة إلى جانبهم. لم يقتصر الأمر على أن حجم الطبقة المتوسطة الهندية تضاعف من أقل من 10 في المئة من مجموع السكان في العام 1984، إلى حوالى 20 في المئة في العام 2004. ربما كان من الأعظم أهمية حقيقة أن استطلاعات الرأي العام أظهرت أن غالبية هذه الطبقة كانت مستعدة تلقائيًا للانغماس في الحنين إلى الماضي من خلال الادعاء بأن حالة الطوارئ كانت جيدة للهند، بالضبط لأن المسؤولين الحكوميين كانوا يعملون من دون أن يسألوا عن «الإكرامية» (baksheesh)، كانت الطرقات خالية من التظاهرات، ولأن الجشعين وتجار السوق السوداء والسياسيين غير المناسبين كانوا خلف القضبان. كما كان من الأهمية العظمى أن قسمًا مهمًا من الطبقة المتوسطة (وفق دراسة ميدانية جرت أوائل التسعينيات، في مدراس، مومباي، دلهي، كلكتا وبانغالور) كان مستعدًا للاستنتاج أن الديمقراطية كانت مجرد حالة ذهنية، وأنه يمكن تغيير العقول مع عين على المستقبل. عندما سئلوا عمَّا إذا كانوا يتقبلون فكرة أن «التقدم» في الهند الآن يتطلب «دكتاتورًا» أجابت أكثرية واضحة من المواطنين في الطبقة المتوسطة بأنها توافق [(996)].

الحقيقة أن الديمقراطية حالة ذهنية، حالة من التمني، حلم صغير، لكن كيف لملايين من الميسورين نسبيًا، والرجال والنساء المتحضرين تمامًا ذوي التعليم الجيد أن يفكروا في هذه الطريقة؟ كان على الهنود من جميع الطبقات والخلفيات أن يتصارعوا مع هذا السؤال سنوات مقبلة، لكن بحلول السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين أدرك صانعو تكتيكات حزب الشعب أنهم في صدد شيء ما، لأن الحقيقة البسيطة هي أن في التراث الملتبس لهند نهرو أنه خلق طبقة متوسطة كبيرة كانت فكرتها عن التقدم نسخة غير مثيرة من المادية الضيقة الأفق. كانت هذه هي الطبقة نفسها التي قلق توكفيل منها عندما كان يتوقع مستقبل الديمقراطية في الولايات المتحدة، لأن الحياة الجيدة كانت تعني لنظيرتها الهندية إنتاج أموال طائلة وتكديس الممتلكات، بما فيها راحة البال المتأتية من معرفة المرء أن أولاده سوف يتزوجون بشكل يرفعهم في السلم الاجتماعي. انطوى التقدم على التخلي عن كلمة التفاني في القاموس، والتعامل ببرودة مع الفقراء، وتبني قناعة أن الهند مجتمع غير متساوٍ بشكل لا يمكن تقويمه. أن تكون من الطبقة المتوسطة - بحسب بعض أفراد هذه الطبقة - يعني أن ترمي عن كاهلك نير حقبة نهرو، حين كان الحكم،

باسم الديمقراطية، يفعل كل ما في مقدوره لسحق صعود برجوازية مستقلة جائعة إلى المال.
من هنا جاءت اللامبالاة تجاه الديمقراطية، لدى أجزاء من الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة، التي صار لديها افتتان أكيد بالسلطة المشخصنة القوية، معطوف على اشتهاء حكم [تكنوقراط] عبر الخبراء والإداريين. كان تقديرها للربح الشخصي من خلال العمل الدؤوب والكفاءة الحقيقية معززًا بالإحساس بأن أعضاء البرلمان في معظمهم إما غير أهل للثقة أو لا يمثلون، وأن النظام السياسي ككل كان مصدر الفساد، بالتالي يحتاج إلى «تطهير». تطلب الثراء السريع اقتصادًا حرًا. وتطلب الاقتصاد الحر دولة هندية قوية. وتطلبت الدولة القوية قيادة أقوى، تسويات أقل، ومعارضة أقل وتوجيهًا أكثر، حتى لو اضطر الأمر إلى أن يكون من خلال يد ثابتة وقوية.
كان الحديث عن الديمقراطية الزائدة والدعوات إلى «التطهير» تعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين، لكن في بعض أوساط الطبقة المتوسطة كان ينطوي على رفض قاطع للمواصفات «الخبيصة» (kedgeree) [(997)] للحياة الهندية. انطوت الدعوات إلى التخفيف من قبضة الديمقراطية البانيانية على الحياة الهندية ليس على عدم الاكتراث بالفقراء فحسب، بل تطلبت رفضًا قويًا لمبدأ التمييز الإيجابي [(998)] (affirmative action)، وقواعد الحجز المخصصة لمد يد المساعدة للنساء والرجال من الشرائح الطبقية الدنيا. تطلب «التطهير» في الهند نهاية للإسترضاء الرسمي للأقليات (كانت الخيبة المخزية في قضية شاه بانو في العام 1986 هدفًا مفضلًا لتهكم حزب الشعب [(999)]). تطلبت قبل كل شيء كبح الموجة الصاعدة للمجموعات الجديدة مثل المنبوذين وأهل القبائل و«الطبقات المتخلفة الأخرى» (OBC) والمسلمين الهنود من خلال تذكير الجميع بأن الهند في الجوهر هي بلد هندوسي. وضعت الوطنية الهندوسية بالتالي - لأن هذا ما قاد إليه برود الطبقة المتوسطة تجاه الديمقراطية - هدف مواجهة العلمانية الهندية وجهًا لوجه. تمثلت النقطة الرئيسة في تحويل الهند إلى شيء يشبه كيانًا سياسيًا زعفرانيًا، دافعًا إياها نحو مجتمع سياسي مستقر، منظم جيدًا وأفضل إدارة، مندمج بمواصفات الزعفران الهندي (haldi)، رمز «الهندية»، وعلى نحو ملائم، البهار الهندي الأشهر برائحته الذي يستخدم في أطباق الكاري: المكون الأصفر الغامق، المر، الفلفلي، المفترض أنه يعالج فقر الدم، ويمنع شيخوخة الجسم ويبعد منه البكتيريا المؤذية.
ماذا كانت وصفة القومية الزعفرانية؟ في الحد الأدنى، تطلبت عدوانية تجاه الناس الذين يعرفون فقط كيف يستخدمون المذاري لحك ظهورهم. كان ذلك يعني تجاهل ضآلة تمثيل مجموعات معينة، على سبيل المثال الهنود المسلمين، الذين يشكلون 12 في المئة من مجموع السكان، والذين كانت أعدادهم في مجلس الشعب (Lok Sabha) خلال الفترة بين عامي 1952 و1998 بمعدل 6 في المئة فقط، وهي نسبة انخفضت باستمرار بعد العام 1980. تخلت

القومية الهندوسية عن الإيمان بأن الديمقراطية الهندية كانت متميزة لأنها قامت على القبول المبدئي أو البراغماتي للتعددية. كان كأن كل شخص يسعى لنفسه، بالطبع بمساعدة الآخرين الذين يردون الخدمة، حتى ولو كانوا نصابين [(1000)]. دعا المتعصبون الجدد لـ «الهندية» من الطبقة المتوسطة، المتحلقون حول عائلة من المؤسسات معروفة باسم «سانغ باريفار» (Sangh Parivar)، تحت القيادة السياسية لحزب بهارتيا جاناتا (BJP)، أولئك المستائين من فوضى المجتمع الهندي وتقلباته للاتحاد معًا، لإظهار أن قوتهم تكمن في الوحدة، خصوصًا في وجه الموجة الصاعدة من القذارة. كانت الاستراتيجية مصممة ليس لإحداث نتائج انتخابية فحسب، كما فعلت، لا سيما من خلال تقديس الدعم من المستثمرين والطبقات المتوسطة المدينية، والشرائح الطبقية العليا من الخريجين والناخبين في الحزام الهندوسي [(1001)] وولاية غوجارات في الغرب. وفي الحد الأقصى، وعدت القومية الهندوسية أو هددت بالتعصب المنظم والمجازر ضد الأقليات. الأسوأ من كل ذلك أنها أيدت إفلات شبح الإرهاب المدعوم من الدولة، كما حصل بالفعل في غوجارات (خلال العام 2002).

حياة من التناقضات؟

تناول البعض العنف في غوجارات على أنه الرايخستاغ المحروق [(1002)] للديمقراطية الهندية. أثبتت هذه اللغة أنها شديدة كثيرًا، لكن ليس هناك من شك في أن الديمقراطية الهندية أطلقت العنان لقوى حيّرت يقين بعض الأكاديميين بأن الديمقراطية دخلت المخيلة الهندية بشكل لا رجعة فيه. أودت الهمجية التي أطلق شرارتها (ربما نتيجة حادث) احتراق عدد من الناشطين الهندوس في عربة قطار قرب محطة مدينة غودهرا [(1003)] (Godhra) في غوجارات أواخر شباط/فبراير من العام 2002، بحياة أكثر من ألف شخص (معظمهم من الهنود المسلمين). تزامنت هذه الوحشية مع كلام عدواني عن «المتخلفين»، «الأميين»، «المخربين»، «البدائيين»، المتعصبين، و«الإرهابيين» المسلمين؛ وكانت هناك دعوات صاخبة لإرسالهم «عائدين إلى باكستان». أنعش العنف في غوجارات ذكريات مجازر التقسيم، لكن تخطيط تلك الجرائم وتنفيذها كانا في الحقيقة، أمرًا مبكرًا ينتمي إلى القرن الحادي والعشرين.

مثّل العنف الذي تدفق من ينابيع القومية الهندوسية رفضًا شاملًا لسياسات التوفيق العلمانية التي تعود إلى حقبة نهرو. لم تعنِ العلمانية قط إقامة جدران بين الحكم والمجتمع المدني، حيث يمكن المؤمنين أن يتمتعوا بحرياتهم الدينية من دون أن يمسها الآخرون. كانت كل نقطة العلمانية تهدف لاستعمال تشكيلة واسعة من الأجهزة الحكومية لإضفاء كرامة عامة على المؤمنين، لحماية حرياتهم الدينية وتنميتها ومساواتها. انطوت سياسة المساواة هذه في بعض الأحيان على الامتناع عن الابتكار، من أجل ترك أمور الصلاة والعبادة والميراث

والزواج والطلاق للقادة الدينيين أنفسهم. في أحيان أخرى، كانت هذه السياسة تعني التدخل المباشر، كما حصل في مشروع قانون التشريع الهندوسي [(1004)] (Hindu Code Bill) الذي عدل بشكل جذري قوانين الأحوال الشخصية المرتبطة بالديانة الهندوسية. في غضون ذلك تدفقت الموارد المالية من الحكومة إلى رجال الدين المسلمين والمساجد، وصرفت مبالغ كبيرة على تمكين المؤمنين من أداء فريضة الحج السنوية إلى مكة. تلقت المراكز التعليمية والثقافية التابعة لأديان أخرى دعمًا كبيرًا، في بعض الأحيان إلى درجة أصبحت تشبه الهيئات الحكومية كثيرًا.

رفضت القومية الهندوسية أي كلام عن المساواة بين الأديان. كان القوميون المتشجعون بالدعاية الإعلامية ومؤسسات الدعم مثل منظمة المتطوعين الوطنية (RSS) وحزب بهارتيا جاناتا (BJP) يفضلون استخدام البنى الحكومية لمناصرة ديانة واحدة، ديانة هي نفسها، معرّفة بطرائق مختصرة. أعادوا من خلال أفعالهم وأقوالهم تأكيد نقطة أنه إذا كان يمكن النظر إلى الديمقراطية ككفاح متواصل ضد المفاهيم المبسطة للعالم، فإن القومية هي محاولة لحل التعقيد؛ كان ذلك بمثابة إرادة عدم معرفة بعض الأمور، جهل مقصود، وليس جهل البراءة. من حسن حظ الهند أن الجهل المتعمد للقومية الهندوسية لم يظهر أي وحدة حول مسألة الديمقراطية ومستقبلها. بعيدًا من أولئك الذين فضلوا شكلًا ما من الديكتاتورية، كان هناك قوميون رأورا أن الديمقراطية المفهومة على قاعدة «شخص واحد، صوت واحد» يمكنها أن تكون حسابيًا ملائمة للقضية الهندوسية، وانتقدوا بحدة ما أسماه رئيس حزب بهارتيا جاناتا إل. كاي. أدفاني أولًا، «الأقلوية» (minorityism)، احتسبوا أنه إذا أمكن إقناع الهندوس بالتصويت ككتل، فإن ديمقراطية حكم الأكثرية يمكن تحريكها كسكين في جسم الكيان السياسي، لاقتطاع مكاسب للمصالح الفئوية.

كان يمكن بالنسبة لهؤلاء القوميين استخدام ديمقراطية البانيان لابتداع ديمقراطية بمواصفات زعفرانية. لكن كان هناك قوميون زعفرانيون لا يوافقون على هذه الاستراتيجية، ووجدوا أنفسهم بدل ذلك مجذوبين إلى مفكري أوائل القرن العشرين الهندوس الذين حلموا باستبدال النسخة الطفولية من الحكم التمثيلي الذي طرحه البريطانيون بأشكال محلية من الديمقراطية المجلسية. كان يحلو لبعض قوميي حزب بهارتيا جاناتا الاستشهاد بالمجددين الهندوس (أمثال سري أوروبندو [(1005)] (Sri Aurobindo) وردها كومود موكيرجي [(1006)] (Radha Kumud Mookerji) الذين زعموا أن الديمقراطية تم ابتكارها في الهند، على سبيل المثال في المجالس الدينية في عصر أسوكا (الإمبراطور الثالث في السلالة الماورية (Maurya dynasty) الذي عاش وحكم حتى العام 232 قبل الميلاد) [(1007)]. استمد آخرون من هذه الدعاوى مضامين سياسية كانت إما تطورية وإما ثورية. رأى التطوريون أن الديمقراطية قامت برحلة طويلة غربًا من مكان ولادتها في الهند عبر اليونان والجزر البريطانية، قبل أن تعود إلى

بيتها في الهند مجددًا، حيث يستخدم المدافعون عنها الديمقراطية للتخلص من آثار الحكم الاستعماري (Raj). تحدث الثوريون الهندوس بتعابير أكثر دينونية. كان التخلص من دستور العام 1950 شعارًا مفضلًا. قال كاي. إن. غوفينداتشاريا [(1008)] (K. N. Govindacharya) من حزب بهارتيا جاناتا: «الدستور ليس من صنيع أرضنا؛ هناك في الأقل تعديلات مطلوبة لجعله أكثر تجاوبًا. الإجماع بدل مفهوم الأكثرية - الأقلية يلائم الوطن بشكل أفضل» [(1009)].

لم يكن واضحًا تمامًا ما يعني ذلك أكثر من الدعوة الغامضة لبناء نوع من الدولة الشركاتية القائمة على تصورات دينية قد تضعف أو تقتل بنوك الأصوات، المشاحنات بين الأحزاب، «الأقلوية»، النواب الفاسدين والنقاشات النيابية العقيمة والتي تهدر الوقت. كان الأمر كأن القوميين الزعفرانيين يرددون ترانيم مستمدة من النصوص المؤسسة للهندوسية، ريغفيدا [(1010)] (Rig Veda)، متشوقة للتضحية بوحش الألف عين والألف رأس البدائي لديمقراطية البانيان الهندية، من أجل إعادة خلق عالم جديد وأفضل حيث يكون الناس تحت سلطة البراهمن [(1011)]. ترافق رفض الديمقراطية البانيانية مع شك جوهري في الهند كوطن ذي مجتمع مدني متعدد يحميه كيان سياسي لا يقوم على المكانات الموروثة، لكن على الترجيح العددي للأصوات والقنوات المتعددة للتمثيل. أشار الكاتب الهندي المشهور المولود في ترينيداد (Trinidad) السير في. إس. نايبول (Sir V. S. Naipaul) إلى مستقبل محتمل عندما علّق على المجازر ضد المسلمين في العام 1992، والتي أطلق شرارتها تدمير المسجد البابري (Babri)، جامع بابر (Babur) في مدينة أيوديا [(1012)] (Ayodhya) في ولاية أوتر برديش، بالقول «أيوديا هي نوع من الشغف، ينبغي تشجيع أي شغف. الشغف يقود إلى الإبداع» [(1013)].

هل كانت مساعي مجرمي حزب بهارتيا جاناتا المسلحين لحرق المسلمين أحياء في بيوتهم، وطعنهم في الشوارع وإحراقهم بقنابل الأسيد تحتسب كمثال للشغف المبدع، أم لا؟ موضع جدال كثير. لأن ما كان يجري هنا، ثم اتخذ لاحقًا، شكلًا أكثر تنظيمًا في غوجارات، كان حقدًا جليًا على الآخرين الذين ينظر إليهم كمختلفين، ووضيعين، يمكن التخلص منهم، حقد مدعوم من خداع سياسة حزبية رئيسة. كانت طريقة القومية الزعفرانية في المراهنة على كسب الاحترام باستخدام تكتيكات حملات خلّاقة، مثيرة للقلق. كان تعمد استخدام رسائل متضاربة لجماهير مختلفة مفضلًا، كذلك كانت هناك مساعي حزب بهارتيا جاناتا لتخفيف التناقض وإخفائه علنًا، إما من خلال عدم فعل أي شيء (بعد أعمال القتل في غوجارات)، أو بتأخير القيام بشيء. كان هناك أيضًا التكتيك الخبيث بإطلاق سياسات من خلال الغموض المفتعل، عندما (في العام 1998) دعا فاجبايي والرؤوس الكبيرة في حزب بهارتيا جاناتا إلى نقاش وطني حول مزايا اعتناق الديانة المسيحية عقب قيام المجرمين الهندوس بهدم الكنائس وشن هجمات على الجماعات المسيحية في المناطق القبلية في

الهند. كان ذلك بمثابة سياسة التصفير للكلب [(1014)] (dog-whistle) التي توجهت على السواء إلى الكلاب وإلى محبي الكلاب، وكان المصفر الكبير فيها بلا شك رئيس الوزراء فاجبايي نفسه. قال خبير الغموض المدروس قبل أشهر عدة من انتخابات العام 2004، في ملعب رياضي مليء بالهنود المسلميين: «أنا أؤمن بالهند المتعددة، الليبرالية العلمانية». قبل ثلاث سنوات من ذلك، قال فاجبايي الوجه المحترم والحضاري للقومية الهندوسية في نيويورك لجمهور من أشد مناصريه المهاجرين المولهين به، من أعضاء منظمة المتطوعين الوطنية، العكس تمامًا: «أنا روحي [أولًا] «سوايامسيفاك» (swayamsevak) [الكلمة تعني حرفيًا «متطوع»، لكنها أيضًا الاسم الذي يطلق على نشطاء منظمة المتطوعين الوطنية (RSS)]. فقط يلي ذلك أني رئيس وزراء الهند» [(1015)].
وجد مواطنون هنود كثر من مختلف المشارب، أنفسهم مضطربين أمام هذا الخطاب. اشمأز البعض منهم من مضمون حادث في منتصف نيسان/أبريل 2004 ورمزيته: حادث تدافع الساري في الدائرة الانتخابية لفاجبايي في لكنو، حيث قرر مدير الحملة الانتخابية لفاجبايي لالجي تاندون (Lalji Tandon) بمكر، الاحتفال بعيد ميلاده عشية الانتخابات من خلال توزيع أثواب ساري لـ 20 ألف امرأة فقيرة. حرف الحادث معنى الوعد الانتخابي: قتلت 21 امرأة فقيرة، وجرح عدد آخر في الحشر الذي تسببت فيه الإدارة السيئة لاندفاعتهن من أجل كرامتهن الشخصية واحترامهن العام. كان المدهش - وغير المتوقع كليًا - حول أكثر حملة انتخابية احتيالًا وقذارة في تاريخ الهند، كيفية إطلاقها لمخاوف قوية، ومشاعر بين هنود كثر بأن الفجر الشجاع للخداع المنظم قد وصل، وأن الديمقراطية البانيانية محشورة في زاوية ضيقة، وحتى أن المواطنين الهنود أنفسهم يمكن أن يكون مصيرهم معاناة الإهانة المخيفة بأن يسحقوا إلى ركام باليد الحديد للدولة التي يحكمها حزب واحد، قائده يستند إلى مخبرين، ومخططين إعلاميين، وشرطة وعسكر. كان الأكثر لفتًا للنظر الطريقة التي هب فيها معارضو التكتيكات الانتخابية لحزب بهارتيا جاناتا لتعليق جرس القطة كما يقول الهنود [(1016)]. كان الاقتلاع العظيم للعين الذي أصاب حكومة حزب بهارتيا جاناتا بزعامة أي. بي. فاجبايي في الانتخابات العامة في العام 2004، نتيجة مذهلة. مقارنة بالانتخابات السابقة، خسر حزب بهارتيا جاناتا 44 مقعدًا؛ انخفض عدد الأصوات التي حصل عليها 22 في المئة. أطاحت النتيجة الكاملة للتصويت أول حكومة من غير حزب المؤتمر تكمل ولاية كاملة في تاريخ الجمهورية الهندية. شهدت الانتخابات مشاركة ضخمة من الفقراء الهنود. لم تضمن أصواتهم المليونية تشكيل أول حكومة ائتلافية على الإطلاق، والمكونة من عدد من الأحزاب الإقليمية الصغيرة المتحالفة مع حزب المؤتمر وحسب، وإنما أنجزت شيئًا أكثر أهمية عبر صناديق الاقتراع. والمرة الثانية في تاريخ الديمقراطية الهندية - كانت الأولى في حالة الطوارئ - أظهر الفقراء وأنصارهم أن في مقدور الهند أن تعيش مع ما أسماه بيمراو أمبيدكار «حياة

من التناقضات»، وأن قدرة المواطنين على إعطاء قبلة حياة ديمقراطية لديمقراطية تواجه الموت ليست أمنية فيلسوف خيالية.

(907) (Banyan tree): تعرف بالعربية باسم تين الهند، تين البنغال، أو الأثاب شجرة من الفصيلة التوتية، من ميزاتها أنها تنمو على جذوع أشجار أخرى بعدما يسقط بذرها في شقوقها وفجواتها. وهي الشجرة الوطنية في الهند. (المترجم)

(908) (Jawaharlal Nehru) (1889-1964): من أبرز زعماء الحركة الاستقلالية وأول رئيس وزراء في الهند، تلقى تعليمه ودرس القانون في بريطانيا وكان كاتبًا غزير الإنتاج في مواضيع التاريخ والسياسة. التحق بالتيار الإستقلالي الذي قاده غاندي وأصبح قياديًا في حزب المؤتمر. أسس مع جمال عبد الناصر والماريشال جوزيب تيتو حركة عدم الانحياز. أنجب ابنة وحيدة هي أنديرا غاندي التي ترأست حكومة الهند سنوات طويلة. ولا تزال أسرته تؤدي دورًا سياسيًا محوريًا حتى اليوم. (المترجم)

(909) (André Malraux) (1901-1976): فيلسوف وكاتب وسياسي فرنسي مناهض للاستعمار، تولى منصبًا وزاريًا في عهد شارل ديغول. أبرز أعماله كتاب La Condition Humaine (**الشرط الإنساني**). (المترجم)

(910) إله هندوسي يتصف بالشجاعة، والشخصية المحورية في ملحمة رامايانا الشعرية التي تعتبر من مصادر الميثولوجيا الهندوسية. (المترجم)

(911) (*Kim*) الرواية الشهيرة للشاعر والروائي الإنكليزي روديارد كيبلنغ الصادرة في العام 1901. تتحدث عن رحلة عبر التيبيت إلى جبال الهملايا، وتعتبر من أدب الرحلات والمغامرات. (المترجم)

(912) Winston Churchill, India. Speeches and an Introduction (London, 1931), pp. 30, 136, 77, and Hira Lal Seth, Churchill on India (Sant Nagar, Lahore, 1942), p. 16.

(913) جوزف كونراد (1857-1924): أديب بريطاني من أصل بولندي، نشر روايته **قلب الظلام** في العام 1899، تأثرت أعماله الأدبية الغزيرة بعمله الوظيفي كبحار، حيث كانت على علاقة بالبحر والملاحة، وتميزت بنفس عنصري ضد الشعوب المستعمرة وخصوصًا في أفريقيا. (المترجم)

(914) (ICS) السلطة المسؤولة عن إدارة المستعمرة الهندية، يرأسها وزير دولة في الحكومة البريطانية، وكانت المناصب الرئيسة والحساسة فيها حكرًا على البريطانيي الجنسية، وكانت تسمى قبل تلطيف اسمها الإدارة المدنية الاستعمارية. (المترجم)

(915) جورج فريدريك روبنسون، ماركيز ريبون (1827-1909): سياسي ونبيل بريطاني تولى حاكمية الهند كنائب ملك من 1880 إلى 1884، كما خدم في عضوية مجلس اللوردات وتولى رئاسته بين عامي 1905 و1908. (المترجم)

(916) HMG, Report of the Indian Statutory Commission, vol. 1 (London, 1930), pp. 299-300.

(917) جون مورلي فيكونت بلاكبيرن (John Morley, 1st Viscount Morley of Blackburn) (1838-1923): صحافي وسياسي بريطاني عضو مجلس اللوردات، تولى ضمن مناصب أخرى وزارة الدولة للشؤون الهندية من عام 1905 إلى 1910. (المترجم)

(918) Ibid., pp. 118-119.

(919) راجستان وتعني أرض الملوك أكبر ولاية هندية من حيث المساحة (حوالى 342 ألف كيلومتر مربع) والسابعة من حيث عدد السكان (حوالى 73,5 مليون نسمة، إحصاء 2015). تتوسط الحدود الغربية مع باكستان. (المترجم)

(920) الأمير آرثر (1850-1942): الابن الثالث والمولود السابع للملكة فيكتوريا. أنشئ منصب دوقة كوناكت (كما تلفظ بالإيرلندية) خصيصًا له وهو في الرابعة والعشرين من العمر. تولى إلى جانب المهمات التشريفية والبروتوكولية منصب الحاكم العام لكندا من عام 1911 إلى عام 1916. (المترجم)

(921) «Foundation Stone Laid by the Duke,» The Statesman, 13/2/1912, p. 12.

(922) اسم العملة التي لا تزال معتمدة في الهند، جرى تحويلها في أواخر القرن التاسع عشر من عملة فضية إلى عملة ورقية تستند إلى التغطية الذهبية تبلغ قيمتها واحدًا إلى خمسة عشر (1/15) مقابل الجنيه الإسترليني. (المترجم)

(923) ذُكِر في:

Deyan Sudjic, Architecture and Democracy (London and Glasgow, 1999), p. 30.

(924) «Message from the King. Brilliant Scene,» The Statesman, 19/1/1927, p. 7.

(925) مظلات نصفية حاجبة توضع فوق النوافذ والأبواب لحجب ضوء الشمس. (المترجم)

(926) إدوارد فريدريك ليندلي إيرل هليفاكس الأول (Edward Frederick Lindley Wood, 1st Earl of Halifax): برلماني وسياسي بريطاني محافظ حافل السجل، من المناصب التي تقلدها إلى جانب عضويته في مجلسي العموم واللوردات، سفير المملكة المتحدة في واشنطن أثناء الحرب العالمية الثانية (1940-1946)، وقبلها وزارة الدولة للشؤون الخارجية وقبلها وزارة الحرب (في العام 1935) تولى منصب نائب الملك وحاكم الهند من العام 1926 إلى 1931. (المترجم)

(927) كلمة مستمدة من العربية وحافظت على لفظها كما هو، إلا أنها تستخدم بصيغة المفرد للإشارة إلى الأمراء المسلمين، على الأعم، في الولايات الهندية. (المترجم)

(928) مدينة تاريخية رئيسة في جنوب شرق الهند، عاصمة ولاية تيلانغانا التي كانت تسمى أندرا برديش قبل التقسيم. عدد سكانها حوالى ستة ملايين نسمة. (المترجم)
(929) مقاطعة إدارية في ولاية غوجارات في الطرف الشمالي الغربي للهند على الحدود مع باكستان عدد سكانها حوالى مليونين ونصف المليون نسمة. (المترجم)
(930) مقاطعة على الساحل الشرقي لجنوب أفريقيا. اسمها الرسمي الحالي كوازولو ناتال مساحتها حوالي 92 ألف كيلومتر مربع وعدد سكانها وفق تقدير عام 2015 حوالى 9,5 ملايين نسمة. (المترجم)
(931) ثالث أكبر مدينة في أفريقيا الجنوبية وأكبر مدينة في مقاطعة كوازولو ناتال، عدد سكانها حوالى 3,3 ملايين نسمة. (المترجم)
(932) هنري دايفيد ثورو (1817-1862): فيلسوف وكاتب أميركي من مناهضي العبودية والداعين لإلغائها. (المترجم)
(933) جون راسكن (1819-1900): كاتب وناقد فني ومفكر اجتماعي إنكليزي. (المترجم)
(934) مدينة كبيرة في إقليم البنجاب تعتبر المركز الروحي الأهم لأتباع ديانة السيخ وتعرف بالمعبد الذهبي هاماندير صاحب. عدد سكانها وفق تقديرات العام 2011 حوالى 1,1 مليون نسمة. (المترجم)
(935) تمثل طبقة المنبوذين (untouchable caste) أكبر الشرائح السكانية عددًا في الهند، وتعتبر أدنى السلم الاجتماعي في تراتبية صارمة تقوم على الانتماء الطبقي والعائلي والمناطقي. يتجنب أفراد الطبقات الأخرى في المجتمع التعامل مع أبناء طبقة المنبوذين الذين كانوا محرومين من التعليم أو الخدمات الحكومية وتقتصر فرص العمل المتوفرة لهم على أكثر الأعمال يدوية ووضاعة. كان عدد المنبوذين في الهند حوالى 160 مليون نسمة في بداية القرن الحادي والعشرين. (المترجم)
(936) بيمراو رامجي أمبيدكار (1891-1956): ابن مجند في الجيش وواحد من 13 طفلًا في العائلة التي فقدت الكثير منهم في أعمار صغيرة ولم يبق منهم في قيد الحياة حتى سن البلوغ سوى خمسة فقط. كان بيمراو أول من يحصل على الشهادة الثانوية في أسرته التي انتقلت إلى مومباي ليصبح الفتى أول طالب من طبقة المنبوذين يدخل الثانوية والجامعة حيث حصل على إجازة في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة مومباي، محدثًا ضجة وحماسة كبيرتين في أوساط المنبوذين. توجه في العام 1913 إلى أميركا بعدما حصل على منحة دراسية إلى جامعة كولومبيا التي حصل فيها على ماجستير في الاقتصاد ثم حصل على الدكتوراه من مدرسة الاقتصاد في لندن. التزم قضايا طبقة المنبوذين وناضل من أجل تحسين أوضاعهم وأسس في العام 1936 حزب العمال المستقل وفاز من طريقه بمقعد في المجِلس التشريعي تحت سلطة

الاستعمار. تولى فور الاستقلال وزارة العدل وترأس لجنة صوغ الدستور في العام نفسه. (المترجم)

(937) (Scheduled Castes and Scheduled Tribes) تعبير تصنيفي اعتمده الدستور الهندي الجديد لتخصيص موارد إضافية لتنمية المناطق التي يعيش فيها المنبوذون وتوفير فرص تعليم وعمل وتوظيف أفضل لهم بعد الاستقلال. (المترجم)

(938) الأبجدية الهندية المستخدمة لكتابة اللغة السنسكريتية والهندية والنيبالية لغات كثيرة في شبه القارة الهندية وآسيا. تكتب من اليسار إلى اليمين وتتميز بخطوطها الأفقية المستقيمة وأحرفها شبه المربعة ذات الأشكال المستديرة المتناسقة. (المترجم)

(939) على خطى وليام بوثبي، خوان فوسيتيتش وآخرين من خبراء الانتخابات المغمورين، جرى اختيار سوكومار سِن من قبل جواهر لال نهرو كمفوض عام للانتخابات في آذار/مارس 1950. تلقى سِن المولود في العام 1899 لأب يتولى منصب قاضي مقاطعة، تعليمه في معهد بريزدينسي (Presidency College) المشهور المختلط دينيًا في كلكتا وفي جامعة لندن (University of London)، حيث حصل على الميدالية الذهبية في الرياضيات. انضم إلى الخدمة المدنية الهندية في العام 1921، وخدم كقاضٍ في مقاطعات عدة قبل تعيينه أمين السر العام لمقاطعة غرب البنغال في العام 1947. لا تزال تفاصيل حياة سن غير معروفة - لم يترك يوميات أو مذكرات - لكن حبه الدائم للرياضيات وحل المشاكل جعلا منه الخبير المثالي للإشراف على أول انتخابات عامة في الهند في عامي 1951-1952. كان النطاق الهندسي هائلًا. الهدف: خلق نظام انتخابي جديد يوفر التصويت العادل لـ 4000 مقعد لـ 176 مليون هندي تتجاوز أعمارهم الحادية والعشرين، حوالى 85 في المئة منهم لا يجيدون القراءة أو الكتابة. الأساليب: خلال وقت قصير، تم بناء 224 ألف مركز اقتراع، فيما تمت صناعة مليوني صندوق اقتراع معدن ووزعت على المراكز؛ تم تعيين 16,500 كاتب إداري بعقود مدة ستة أشهر لجمع وطباعة السجلات الانتخابية، على قاعدة كل دائرة؛ تم تعيين 56 ألف مفوض انتخابي و280 ألف موظف لمعاونتهم في الإشراف على التصويت، وجرى فرز 224 ألف رجل شرطة للخدمة أمام مراكز الاقتراع. كان على سِن أيضًا أن يحل معضلات أخرى متزامنة، مستخدمًا أساليب جديدة. تم تزويد مراكز الاقتراع بعدد من صناديق الاقتراع المخصصة لمساعدة الناخبين الأميين بأغلبيتهم. تم تخصيص صندوق لكل حزب عليه رمز مصور: فيل لحزب، ومصباح مزخرف لحزب آخر، زوج من الثيران لحزب المؤتمر. نسّق سِن بمساعدة علماء هنود خطة لمنع التصويت عن الآخرين زورًا من خلال أخذ بصمات كل ناخب؛ يبقى الحبر غير القابل للمحو، الذي استخدمت 400 ألف قارورة منه، ظاهرًا في الأقل مدة أسبوع. جابه سِن، من أجل أن يكون حق التصويت عادلًا ومتساويًا، الحواجز الذكورية الأبوية على مشاركةِ النساء في الانتخابات. انتقد إلغاء نساء كثيرات ذواتِهنّ والسماح بعدم

إدخال أسمائهن في السجل الانتخابي - مفضلات بدل ذلك أن يتسجلن كزوجة فلان أو والدة فلان - معتبرًا ذلك «بقايا غريبة من الماضي». أصدر توجيهاته إلى المسؤوليين المعنيين لتسجيل الاسم الفعلي لكل الناخبات من النساء، اللواتي رفض بعضهن ذلك. ترتب على ذلك عدم السماح لمليونين وثمانمئة ألف امرأة من التصويت. اعتبر سِن الضجة العلنية التي تبعت ذلك 'أمرًا جيدًا' لأنه توقع - على نحو صحيح - أنها ستؤدي إلى تراجع التحامل الذكوري ضد النساء. (المترجم)

(940) ولاية في وسط شمال الهند على الحدود مع نيبال، تشكلت إداريًا في العام 1937 تحت الإدارة الاستعمارية باسم المقاطعات المتحدة، وأعيدت تسميتها في العام 1950. مساحتها حوالى 243 ألف كيلومتر مربع، وعدد سكانها وفق إحصاء 2011 حوالى 200 مليون نسمة. (المترجم)

(941) الاقتباسات التالية مأخوذة من:

Shashi Tharoor, Nehru. The Invention of India (New Delhi and London, 2003), pp. 48, 167.

(942) نسبة إلى البراهمة وهم طبقة عليا من الهندوس تنحصر فيها رتب القداسة والكهانة الدينية. (المترجم)

(943) الأميرال لويس فرانسيس ألبرت مونتباتن (1900-1979): أمير ينتمي إلى العائلة البريطانية المالكة. بدأ حياته العملية ضابطًا في سلاح البحرية. كان آخر نائب ملك وحاكم عام للهند (من 1947 إلى 1948)، وأصبح لاحقًا قائدًا للبحرية الملكية من العام 1955 إلى 1959. اغتاله الجيش الجمهوري الإيرلندي في السابع والعشرين من آب/أغسطس 1979 بتفجير يخته الكبير الذي كان على متنه في رحلة صيد الكركند والتونة في المياه الإيرلندية، وقُتل معه قريبة له واثنان من أحفاده وجُرح عدد آخر ممن كانوا في اليخت. (المترجم)

(944) اسم معهد جامعي يحمل اسم منطقة هارو التي يقع فيها والتابعة إداريًا لمقاطعة لندن. (المترجم)

(945) من المراجعة غير المكتملة لكتاب:

«Roads to Freedom (April 1919),» in: Selected Works of Jawaharlal Nehru (New Delhi, 1972), vol. 1, p. 141.

(946) الاقتباس من لجنة سابرو للجمعية التأسيسية (Sapru Committee of the Constituent Assembly) مأخوذ من:

Granville Austin, The Indian Constitution: Cornerstone of a Nation (New Delhi, 1966), p. 147.

(947) Jawaharlal Nehru, An Autobiography (London, 1936), p. 503.

(948) المجاعة التي أصابت مقاطعة البنجاب أثناء الحرب العالمية الثانية واستمرت من عام 1943 إلى عام 1944 وأودت بحياة حوالى 3 ملايين شخص تحت سلطات الاستعمار البريطاني التي تذرعت بالحشد لمواجهة احتلال

القوات اليابانية لمنطقة بورما (ميانامار حاليًا) لمصادرة المواد الغذائية الأساسية في المقاطعة. تشير تقارير إلى أن عدد ضحايا المجاعة بلغ 4 ملايين إذا تم احتساب الوفيات لأسباب تتعلق بالجوع وسوء التغذية. (المترجم)

(949) جمع اسم العلم الإنكليزي المذكر تومي (Tommy) وهو اللقب الذي أطلق في الحرب العالمية الأولى للإشارة إلى المجندين العاديين في القوات البريطانية، واللقب مأخوذ من اسم تومي أتكينز الأقدم والذي شاع استخدامه في أواخر القرن التاسع عشر ليرمز إلى المعنى نفسه. (المترجم)

(950) الحزب السياسي الرئيس الذي يمثل الطموحات الجمهورية للغالبية الكاثوليكية في إيرلندا الشمالية، ويعتبر المكون السياسي للجيش الجمهوري الإيرلندي. أسسه آرثر غريفيث (Arthur Griffith) في العام 1905 ويعتبر ثاني أكبر الأحزاب السياسية في إيرلندا الشمالية وله حضور فعال في الجمهورية الإيرلندية. (المترجم)

(951) مدينة تقع على أقصى رأس بحري في جنوب الهند عند نقطة التقاء خليج البنغال وبحر العرب والمحيط الهندي. تتبع المدينة التي تشتهر بمعبد يحمل الاسم نفسه، في ولاية تامل نادو، ويبلغ عدد سكانها وفق إحصاء 2009 حوالى 130 ألف نسمة. (المترجم)

(952) «The Rashtrapati 1937,» The Modern Review (Calcutta), Reprinted in: Selected Works of Jawaharlal Nehru (New Delhi, 1976), vol. 8, pp. 520-23.

(953) Max Weber, «Politik als Beruf,» in: Gesammelte Politische Schriften (Tübingen, 1958),p. 523.

(954) المرة الأولى التي صيغت فيها هذه المبادئ في وثيقة واحدة كانت في الاتفاق بين الهند وجمهورية الصين الشعبية في العام 1954. (المترجم)

(955) ميلوفان دجيلاس (1911-1995): شاعر وفيلسوف يوغوسلافي من أصل صربي مولود في الجبل الأسود، كان من أبرز قادة الحزب الشيوعي والمقاومة ضد الاحتلال النازي في الحرب العالمية الثانية. شكل صعوده الشعبي وانتخابه رئيسًا للجمعية الاتحادية لجمهورية يوغوسلافيا الفدرالية أواخر العام 1953، تحديًا ضمنيًا لزعامة تيتو المطلقة، فبدأ التضييق عليه أولًا بمنع نشر مقالاته الداعية إلى الحد من الفساد والمحسوبيات في الصحف، ثم أزيح من منصبه بعد 21 يومًا، وانتهى به المطاف في السجن في العام 1954، أكثر من سنة، ثم في 1956، ثلاث سنوات، تبعها حكم بالسجن سبع سنوات في العام 1957، وفي العام 1966 استفاد من عفو، وأمضى بقية حياته في بلغراد. (المترجم)

(956) فريدريك أوغدن ناش (1902-1971): شاعر أميركي اشتهر بأشعاره الهزلية والرقيقة. (المترجم)

(957) Ogden Nash, «The Pandit,» (1961), in: Everyone but Thee, Me and Thee (Boston, 1962).

(958) جون فوستر دالاس (1888-1959): سياسي أميركي عرف بعدائه الشديد للشيوعية، شغل منصب وزير الخارجية في عهد الرئيس ديوايت أيزنهاور من العام 1953 إلى العام 1959. (المترجم)

(959) تشاكرافارتي راجاغوبالاتشاري (1878-1972): سياسي هندي بدأ حياته العملية في ظل الاستعمار البريطاني رئيسًا لحكومة مدراس بين عامي 1937 و1939 ثم حاكمًا لغرب البنغال قبيل الاستقلال، ثم الحاكم العام للهند بعد الاستقلال، ثم وزيرًا للداخلية. (المترجم)

(960) فيروز جيهانجير غاندي (1912-1960): صحافي وسياسي هندي تزوج العام 1942 بابنة نهرو أنديرا التي أصبحت لاحقًا رئيسة للحكومة فترات طويلة، وانتخب لعضوية المجلس التشريعي الوطني من العام 1952 إلى العام 1960. (المترجم)

(961) الشركة المساهمة للنفط والغاز الطبيعي (Oil and Natural Gas Corporation)، أُسست في العام 1956، تبلغ قيمة أصولها حوالى 35 مليار دولار، وبلغت عائداتها في العام 2015 حوالى 24 مليار دولار. (المترجم)

(962) لال بهادور شاستري (1904-1966): مناضل وسياسي من حزب المؤتمر الهندي تولى منصب وزارة الداخلية بين عامي 1961 و1963، والخارجية في العام 1964، وخلف نهرو في رئاسة الوزراء في التاسع من حزيران/يونيو 1964. توفي جراء نوبة قلبية أصابته فجر الحادي عشر من كانون الثاني/يناير 1966، في مدينة طشقند عاصمة جمهورية أوزبكستان التي كانت سوفياتية حينذاك، بعد توقيعه معاهدة عدم اعتداء مع باكستان بوساطة ورعاية سوفياتية. (المترجم)

(963) سيريمافو راتواتي دياس باندرانايكا (1916-2000): سياسية سيلانية دخلت التاريخ كأول امرأة تتولى رئاسة الحكومة في نظام ديمقراطي، وقد شغلت هذا المنصب في ثلاث فترات الأولى من عام 1960 إلى 1965، والثانية من 1970 إلى 1977، والأخيرة من 1994 إلى 2000. تسلمت رئاسة الحكومة بعد اغتيال زوجها سولومون باندرانايكا الذي كان يشغل المنصب من 1956 إلى 1959. (المترجم)

(964) راجني كوثري (1928-2015): أكاديمي وكاتب ومفكر سياسي هندي، امتازت مساهماته بأنها تجاوزت المجال النظري إلى التفاعل المباشر مع أصحاب القرار من خلال حواراته مع أنديرا غاندي وآخرين في الحكومات والأحزاب الهندية. أسس وساهم في تأسيس أبرز المراكز الأكاديمية والبحثية في الهند كما شارك في تنظيم نشاطات مباشرة كثيرة. له كتابات كثيرة عن الحياة السياسية في الهند. (المترجم)

(965) يقارن كتاب:

,Rajni Kothari: Politics in India (Delhi, 1970)
وتشديده المختلف في:
The State Against Democracy: In Search of Humane Governance (Delhi, .1988)

(966) ولاية استوائية تغطي الطرف الغربي من جنوب الهند، مساحتها حوالى 39 ألف كيلومتر مربع وعدد سكانها وفق إحصاء 2011، 33,3 مليون نسمة. (المترجم)

(967) استعارة من التعبير الذي استخدمه الروائي الهندي سلمان رشدي لوصف جيل الاستقلال في الهند في رواية مشهورة حملت الاسم نفسه. (المترجم)

(968) مورارجي ديساي (1896-1995): سياسي هندي مستقل، تولى رئاسة الحكومة سنة 1977 لعامين على رأس تحالف حزبي أزاح حزب المؤتمر عن السلطة. سبق له أن شغل مناصب عدة في حكومات المؤتمر مثل حقائب الداخلية والمالية ومنصب نائب رئيس الحكومة، ورئيس حكومة ولاية مومباي. (المترجم)

(969) B. R. Ambedkar, «Speech on the Adoption of the Constitution,» in: B. Shiva Rao (ed.), The Framing of India’s Constitution: Select Documents .(New Delhi, 1968), vol. 4, p. 944

(970) آسام: ولاية في الطرف الشمالي الشرقي الأقصى للهند، مساحتها حوالى 75,5 ألف كيلومتر مربع، وعدد سكانها وفق إحصاء العام 2011 يزيد على 31 مليون نسمة. (المترجم)

(971) جهارخاند ولاية في شرق الهند تشكلت رسميًا في العام 2000، بعد اقتطاعها من ولاية بيهار. مساحتها حوالى 79,7 ألف كيلومتر مربع، وعدد سكانها وفق إحصاء العام 2011 حوالى 33 مليون نسمة. (المترجم)

(972) تشهاتيسغار: اسمها يعني 36 قلعة، ولاية تم تشكيلها رسميًا في العام 2000 في وسط الهند بعدما كانت جزءًا من ولاية ماديا برديش. مساحتها حوالى 135,2 ألف كيلومتر مربع، وعدد سكانها وفق إحصاء العام 2011 يزيد على 25,5 مليون نسمة. (المترجم)

(973) غوجارات: ولاية تحتل الزاوية الشمالية الغربية للهند. مساحتها حوالى 196 ألف كيلومتر مربع وعدد سكانها وفق إحصاء العام 2011 حوالى 60 مليون نسمة. (المترجم)

(974) بيهار: ولاية شمال شرق الهند مساحتها حوالى 94 ألف كيلومتر مربع، وعدد سكانها وفق إحصاء العام 2011، حوالى 104 ملايين نسمة. (المترجم)

(975) تيلانغانا: ولاية وسط الهند، مساحتها حوالى 115 ألف كيلومتر مربع، وعدد سكانها وفق إحصاء العام 2011 حوالى 35 مليون نسمة. (المترجم)

(976) ناكسالباري: بلدة متوسطة الحجم في ولاية البنغال الغربية. اشتهرت في أيار/مايو في العام 1967 بسبب مواجهة دموية بين متظاهرين شيوعيين من الفلاحين وبين الشرطة ما أدى إلى مقتل 11 مدنيًا بينهم طفلان. (المترجم)
(977) أورد الكاتب عملية إيقاع الطلاق بشكل مرتبط بالعدة التي جعلها ثلاث دورات حيض. (المترجم)
(978) اسمها أيضًا مدراس، عاصمة ولاية تاميل نادو. عدد سكانها يتجاوز 7 ملايين نسمة وفق إحصاء العام 2011، وتعتبر من أغنى مدن ومناطق الهند انتاجيًا، خصوصًا في مجال الصناعات الآلية والسيارات. (المترجم)
(979) منطقة خصبة على مجرى نهر نارمادا في ولاية غوجارات، وهو خامس أطول نهر في الهند. (المترجم)
(980) تم البدء في بناء السد صيف العام 2006، ليخلق بحيرة سعتها القصوى 9,5 مليارات متر مكعب من الماء، وإنتاج طاقة كهربائية تصل إلى 1450 ميغاوات. (المترجم)
(981) ماهاراشترا: ثالث أكبر ولايات الهند مساحة (حوالى 308 آلاف كيلومتر مربع)، والثانية في عدد السكان (112,37 مليون نسمة، وفق إحصاء 2011). (المترجم)
(982) فيما يشير الكاتب إلى هازار باسم أناصاحب هازار بصيغة مؤنثة، تشير المصادر المتوفرة إلى أن الشخص المسؤول عن التحرك الشعبي في تلك المنطقة هو رجل يدعى كيسان بابوراو هازار المعروف شعبيًا باسم أنا (Anna)، وهو مولود في العام 1937 في بلدة بينغار في منطقة مومباي، يحلو لمناصريه أن يطلقوا عليه اسم غاندي الجديد. كذلك ورد اسم البلدة ذات العلاقة كـ

«راليغان سيدهي» (Siddhi) وليس (شندي) كما ورد في النص الأصلي. (المترجم)
(983) استنادًا إلى دراسة ميدانية أجراها مركز دراسات المجتمعات النامية

[في نيودلهي] (ونشرت في صحيفة **إنديا توداي**: India Today, 31/8/1996, pp. 30-39.

كان معدل نسبة ازدياد الأصوات مهيمنًا في أوساط «الأكثر فقرًا» (+ 2.9 نقطة فوق المعدل العام) بين الشرائح الطبقية المصنفة (+1.9 نقطة) القرويون (+1.1 نقطة) بينما كان معدل التصويت الأقل من المعدل مهيمنًا في أوساط الخريجيين والحاصلين على تعليم جامعي عال (- 4.5 نقاط) وسكان المدن (-3 نقاط) والشرائح الطبقية العليا (- 1.6 نقطة)، بشكل أكثر عمومية، يُنظر:
Yogendra Yadav, «Understanding the Second Democratic Upsurge: Trends of Bahujan participation in electoral politics in the 1990s,» in: Francine

Frankel et al. (eds.), Transforming India: Social and Political Dynamics of Democracy (Delhi, 2000), pp. 122-134.

(984) نسبة إلى رئيس اللجنة، البرلماني الهندي بنديشواري براساد مندل (1918-1982) الذي كلفه حزب جاناتا في عهد رئيس الحكومة مورارجي ديساي في العام 1979 النظر في تمثيل الطبقات المصنفة والمحرومة في البرلمان وفي جميع القطاعات الحكومية والتربوية والاقتصادية. (المترجم)

(985) فيشواناث براتاب سينغ (1931-2008): من عائلة ذات أصول أرستقراطية في مملكة ماندا التي ألحقت بعد الاستقلال بولاية أوتر برديش، شغل مناصب برلمانية وحكومية كعضو في حزب المؤتمر إلى أن أنشأ حزبًا معارضًا باسم الجبهة الشعبية (Jan Morcha) في العام 1988، وتولى رئاسة الحكومة في العام 1989 على رأس تحالف واسع واستمر في منصبه أقل من سنتين. (المترجم)

(986) من أقدم نصوص التراث الديني البوذي وتتناول الحيوات السابقة لغوتاما بوذا، ويعود تاريخ بعض أجزائها إلى القرن الرابع قبل الميلاد. (المترجم)

(987) إله الشمس في المعتقد البوذي. (المترجم)

(988) آلة موسيقية ذات ثلاثة أوتار تشبه العود ولها عنق أطول قليلًا. (المترجم)

(989) Rickshaw: عربات ذات عجلتين يجرهما إنسان لنقل الركاب. (المترجم)

(990) فيلم من إخراج الألماني فرانز أوستن (Franz Osten) وإنتاج هيمانشو راي (Himanshu Rai) وبطولة أشوك كومار (Ashok Kumar) وديفيكا راني (Devika Rani) وتأليف نيرانجان بال (Niranjan Pal) جرى عرضه في العام 1936. (المترجم)

(991) بالعربية مدينة الله، وكانت تسمى أثناء حقبة الاستعمار أغرا، وهي مركز إداري في ولاية أوتر برديش. يبلغ عدد سكانها وفق إحصاء العام 2011 حوالى مليون ومئة ألف نسمة. (المترجم)

(992) مدينة تجارية في شمال الهند تتميز بأنها العاصمة لولايتي هارياتا والبنجاب متحدتين. يبلغ عدد سكانها وفق إحصاء 2011 حوالى مليون نسمة. (المترجم)

(993) يمكن تتبع انهيار السياسة البرلمانية تحت وطأة المناورات الحزبية القاسية اليد في ولاية غوا خلال الفترة 1990-2005 في:

Peter Ronald deSouza, «A Carnival of Greed,» Indian Express, 10/2/2005;

تقرير «استخدام الهراوات» وخراطيم المياه من قبل شرطة شانديغار ضد أعضاء مجلس البنجاب الذين يرتدون شارات سودًا على أذرعتهم وارد في:

The Hindu, 27/2/2005, p. 5,

انتشار غياب القانون في ولاية بيهار موصوف بشكل جيد من فانديتا ميشرا في:

Vandita Mishra, «We don’t talk anymore,» The Indian Express, 11/2/2005.

(994) أتال بيهاري فاجبايي: سياسي هندي مولود في العام 1924، تولى رئاسة الحكومة أول مرة أسبوعين في العام 1996، والثانية بين عامي 1998 و2004، كما شغل منصب وزير الخارجية بين عامي 1977 و1979، كما أمضى سنوات في البرلمان، وتعرض للاعتقال مدة سنتين أثناء فترة الأحكام العرفية. (المترجم)

(995) A. B. Vajpayee: «Challenges to Democracy in India,» Organiser, 24/11/1996, and «Vajpayee Advocates a Change in Our System of Governance,» Organiser, 9/3/1997.

(996) Times of India, 28/12/1993, pp. 1, 11.

(997) طبق شعبي هندي يشبه البرياني ويتألف من خليط من الأرز والحبوب والعدس والبصل والبيض. (المترجم)

(998) (Affirmative action): تعبير يشير إلى سياسة حكومية تقوم على تخصيص موارد ووظائف وفرص تعليم وعمل واستثمار محددة في الموازنة العامة للفئات التي كانت مهمشة أو عرضة لظلم تاريخي. استخدم التعبير المرة الأولى في أمر تنفيذي أصدره الرئيس الأميركي جون كينيدي في العام 1961 في إطار سعيه إلى تمكين الأميركيين السود، ثم أضيفت إليه في سنوات لاحقة فئات أخرى، ولا سيما النساء. (المترجم)

(999) أصدرت المحكمة العليا في الهند في العام 1986، حكمًا لمصلحة دعوى نفقة أقامتها امرأة مسلمة، في تحدٍ لقانون الأحوال الشخصية الإسلامي المعمول به. ارتفعت أصوات المسلمين المحافظين وقامت حكومة راجيف غاندي (حفيد نهرو) الحساسة انتخابيًا بإبطال القرار. كانت هناك ضحيتان للحكم الملغى: قضية المساواة للنساء الهنديات المسلمات، وصلابة العلمانية النهروية، مع تركيزها على التزام الدولة الفعّال بكرامة والمساواة في الاحترام، لجميع الأديان. (المترجم)

(1000) في السباق إلى انتخابات العام 2004 العامة، التقط الكاتب والأكاديمي الهندي البارز أشيس ناندي (Ashis Nandy) هذه النقطة عن النصابين السياسيين في ملاحظته أن بعض أجزاء الطبقة المتوسطة الهندية كان مستعدًا لمساندة سياسيين يدافعون عنهم حتى ولو كانوا فاسدين وكان لديهم سجل إجرامي. انطوى سلوكهم القائم على «نعم، نعرف أنه نذل، لكن في الأقل هو نذلنا» على خلاصة مفادها: أن الأداء الناجح للديمقراطية في الهند خلق شريحة طبقية عليا من الهنود الحداثيين المتغربين، قطاع من الذين أصبحوا غامضين حول الديمقراطية نفسها، من مقابلة للمؤلف مع أشيس ناندي:
Delhi, 26/2/2004.

(1001) تعبير يطلق على أجزاء واسعة من شمال الهند ووسطها ويشمل ولايات بيهار، تشاتيسجاره (Chhattisgarh) ودلهي، وهاريانا (Haryana) وهيماشال

برديش (Himachal Pradesh) وجهارخاند، وولاية ماديا برديش، وراجستان، وأوتراخند (Uttarakhand)، وأوتر برديش. (المترجم)
(1002) إشارة إلى واقعة حريق مبنى البرلمان الألماني في السابع والعشرين من شباط/فبراير في العام 1933، في بداية عهد حكومة النازيين بقيادة هتلر الذي استغل الحادث ذريعة لسحق المعارضة اليسارية والشيوعية بطريقة وحشية، وتحويل ألمانيا إلى دكتاتورية معلنة وصريحة. (المترجم)
(1003) مدينة متوسطة الحجم (حوالى 160 ألف نسمة) في ولاية غوجارات إلا أنها تتمتع بخصوصية دينية لدى الهندوس الذين يشكلون 85 في المئة من السكان مقابل 12 في المئة من المسلمين و3 في المئة من الأقلية الجاينية البوذية. (المترجم)
(1004) مجموعة تشريعات تقدم بها حزب المؤتمر بزعامة نهرو اعتبارًا من العام 1948 وخلال الخمسينيات، لتوحيد القوانين والأنظمة المتعلقة بالأحوال الشخصية لأتباع الديانة الهندوسية. (المترجم)
(1005) اسم الولادة أوروبندو غوس (1872-1950): فيلسوف وشاعر وزعيم روحي وقومي هندوسي ناضل ضد الاستعمار. (المترجم)
(1006) يكتب اسمه بالإنكليزية أحيانًا (Radha Kumud Mukherjee) (1884-1964): مؤرخ هندي وقومي هندوسي له إنتاج كبير عن تاريخ الهند، ويعتقد بعض الباحثين أنه بالغ في تمجيد تاريخ بلاده. (المترجم)
(1007) ينُظر:
Sri Aurobindo, «Bande Mataram (20 March 1908),» in: Collected Works (Pondicherry, 1970), pp. 767-769, and R. K. Mookerji, Hindu Civilization: From the Earliest Time up to the Establishment of the Maurya Empire (Bombay, 1950; [1936]), especially pp. 99, 214, 209:
«توفر نصوص بالي معلومات مفيدة عن عمل’السانغا‘ الأديرة البوذية (Buddhist Samghas) بطريقة دقيقة وصارمة متطابقة مع المبادئ الديمقراطية الأصيلة. جوهر الديمقراطية هو حكم بقرار يرتكز على النقاش في الاجتماعات العامة أو المجالس. تصف نصوص بالي اجتماعات المجالس الدينية أو الأديرة في جميع مراحلها».
(1008) (Kodipakam Neelameghacharya Govindacharya): ولد في العام 1943، سياسي هندي تولى الأمانة العامة لحزب بهارتيا جاناتا بين عامي 1998 و2000، أجبر على الاستقالة لأنه أصر على أن رئيس الحزب أدفاني كان الحاكم الفعلي للهند وأن رئيس الحكومة فاجبايي مجرد واجهة. أنشأ في العام 2011 ائتلافًا يضم خمسين حزبًا صغيرًا باسم بهارات فيكاس سانغام (Bharat Vikas Sangam). (المترجم)
(1009) K. N. Govindacharya, «Agenda,» The Pioneer, 6/4/1997.

(1010) مجموعة أناشيد مقدسة يبلغ عددها 1028 نشيدًا من 10600 آية في عشرة كتب باللغة السنسكريتية الفيدية مكرسة للتعبد للآلهة، يعود تاريخها إلى ما بين عامي 1700 و1100 قبل الميلاد. (المترجم)

(1011) يقارن بقصة بداية العالم، بالتضحية بالعملاق البدائي بوروشا (Purusha) في:

Rig Veda 10.90:

«عندما قسموا الرجل، إلى كم جزءًا قطعوه؟ ماذا أسموا فمه، وساعديه وفخذيه وقدميه؟ أصبح فمه البراهمن، وولد من ساعديه، محارب [kshatriya] ومن فخذيه، الشعب [vaishiya] ومن أقدامه الخدم [shudra]».

(1012) مدينة صغيرة الحجم عدد سكانها لا يتجاوز الخمسين ألف نسمة، شهدت في العام 1992، قيام الآف المتعصبين الهندوس من حزب بهارتيا جاناتا في وضح النهار وأمام وسائل الإعلام، بتدمير مسجد تاريخي بناه السلطان المغولي ظهر الدين بابر في العام 1529، ويدعي الهندوس أنه أقيم في مكان ولادة الإله راما. (المترجم)

(1013) مقتبسة في:

William Dalrymple, «Trapped in the Ruins,» Independent on Sunday, 20/3/2004, p. 4.

(1014) تعبير حديث يستخدم إعلاميًا لوصف النفاق السياسي من خلال استخدام كلام مرمّز يعني شيئًا للجمهور العام، لكنه ينطوي على رسالة محددة لفئة محددة يتوجه إليها الخطاب السياسي. راج استخدام التعبير في أستراليا في تسعينيات القرن العشرين، وانتقل استخدامه عبر الصحف إلى المملكة المتحدة والولايات المتحدة. (المترجم)

(1015) ذُكِر في:

Edward Luce, «Master of Ambiguity,» Financial Times Magazine (London), 3/4/2004, pp. 17-21.

(1016) (Belling the cat) من المأثور الشعبي في ثقافات كثيرة، وتقوم على قصة أن الفئران اجتمعت لتقرّر تعليق جرس في رقبة القطة لتنتبه عندما تقترب من جحورها. (المترجم)

الفصل الثامن: تغيرات البحر

مخاطر السلطة المطلقة هي تذكير دائم بمزايا المجتمع الديمقراطي: لكن الديمقراطية الحديثة تتطلب قاعدة فلسفية ودينية أكثر واقعية، ليس من أجل استشراف المخاطر التي تتعرض لها وفهمها فحسب، بل أيضًا من أجل إعطائها تبريرًا أكثر إقناعًا.

رينولد نيبور [(1017)] (1945)

التاريخ الأقرب إلينا هو دائمًا الأشد استعصاء على الإيجاز، ومن هنا تأتي هذه الأسئلة الصعبة: كيف سيُستذكَر انتصار الديمقراطية في الهند عندما ينظر إليها المؤرخون؟ ماذا سيقولون عمومًا عن انبعاث القيم والمؤسسات الديمقراطية مجددًا في العالم ككل، في خلال العقود التالية للعام 1945؟ هل سيستنتجون أنها كانت ديمقراطية تمثيلية كالمعتاد، أم إنهم سيقترحون شيئًا مفاجئًا تمامًا، وهو أن الهند وديمقراطيتها البانيانية لم تكونا شواذًا آسيويًا، بل تجربة دنيوية رسمت الطريق نحو تحول عالمي للديمقراطية؟ كيف سترقى الديمقراطيات التي نتجت منها إلى معايير مؤرخينا؟ ما هي، بعد كل ما حدث وكل ما قيل، مكامن قوتها ومكامن ضعفها، وكيف كان مقدار نجاحها على وجه العموم؟ هل تمكنت من البقاء؟

معجزات

ثمة نقطة مدهشة عندما نحاول تخمين الأجوبة عن أسئلة كهذه: كان هناك بُعد عالمي لنجاةٍ خاطفة للأنفاس، قُيضت للقيم والمؤسسات الديمقراطية، من براثن الوحشية والدكتاتورية والشمولية والحرب الشاملة؛ فاللغة المعيشة للديمقراطية أصبحت مألوفة لمعظم الناس أول مرة في تاريخها، ما يعني أن

الصورة (8-1)



باحثون يدلون بأصواتهم في أبعد مركز اقتراع في أستراليا، في الإقليم القطبي الأسترالي.

الديمقراطية كانت أول مرة في التاريخ الإنساني موضع امتحان في العالم. وقد كانت هناك سوابق لانتشار قيم الديمقراطية ومؤسساتها وامتدادها إلى أطر جديدة بالتأكيد. وبعد العام 1945 أُصيبت الديمقراطية بنكسات في أوقات مختلفة وأقاليم مختلفة، وفي الأساس في الدول الغنية بالنفط في الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. مع ذلك، تجلت الحقيقة المثيرة للإعجاب في أن المعجزات الديمقراطية حصلت في جميع القارات في نصف القرن اللاحق للعام 1945.

جاءت الديمقراطية إلى المحيط المتجمد الجنوبي (الصورة (8-1))، ثم غرست جذورها في التربة الأدفأ لشبه القارة الهندية، بينما أطلق الاحتلال العسكري لليابان، الأبعد شرقًا في آسيا، كأنما من خلال ردة فعل خيميائية (alchemical)، شرارة ثورة ديمقراطية مدهشة من أعلى إلى أسفل (الصورة (8-2)). ونجحت الديمقراطية بمقياس غير بسيط لأن ملايين الناس المدمرين، الذين كانوا يعانون سوء التغذية، ازدادوا ازدراءً لأسيادهم الإمبراطوريين المهزومين، واستعدادًا كمواطنين، لعض اليد الأميركية التي أطعمتهم وحكمتهم بخشونة بعض الوقت. بدأ الشعب الياباني، المحمي بدستور جديد، يرفض العدوان من منطلق أنه (أي الرفض) حق سيادي للدولة، وذلك أول مرة بأي مقياس من المقاييس، متحدثًا بلغة «الحد الديمقراطي الأدنى». وفي مكان آخر من شرق آسيا، نشأت ديمقراطية حية وفخورة في تايوان، ودحضت، بدافع من المقاومة العنيدة للدكتاتورية المتوحشة، التحامل الأوروبي القائل إن «الآسيويين» امتثاليون بطبيعتهم، أو إنهم يساوون بين فكرة «الديمقراطية» والقمار والدعارة وانهيار العائلة، والأشكال الأخرى من الانحلال الغربي، ثم أظهرت عوض

الصورة (8-2)



هدية من السماء - ديمقراطية بالمظلات [باراشوت] - بريشة رسام الكاريكاتور الياباني كاتو إتسورو، 1946.

ذلك أن الديمقراطية بملامح «آسيوية» كانت ممكنة، وحتى أن في وسع الملايين المسارعة إلى اعتماد حقهم في الإدلاء بأصواتهم بطريقة حرة وعادلة - أن يرموا بطاقة التصويت [في صندوق الاقتراع]، كما يحلو للتايوانيين أن يقولوا - كحق مقدس. يمكن القول إنه كان للتجربة التايوانية أهمية أكبر؛ ففيما التنين الصيني ينفث ناره على عنق تايوان، تحدت هذه الأخيرة، الفاقدة الاعتراف الدبلوماسي بها من معظم دول العالم، القاعدة المعيارية الحديثة القائلة إن الديمقراطية يمكن أن تعيش فحسب في «بلد» محدد من خلال حدود إقليمية «سيادية».
على الطرف الآخر من القارة الآسيوية، وفي محيط معادٍ بشكل متساوٍ، لم تكن دولة الاستيطان إسرائيل، التي أُسست في العام 1948 كعملية إنقاذ [لليهود] من الإبادة الأوروبية، أقل جدارة بالملاحظة؛ فهي كانت ديمقراطية برلمانية مع فرْق هو أنها مشرّبة بالروح اليهودية وفيها أقلية كبيرة من العرب. كما أنها اعتمدت انتخابات تقوم على التمثيل النسبي، وانتخاب رئيس الحكومة مباشرة، وفيها قضاء قوي مستقل وإعلام حر ومجتمع مدني متين، ولكن شأنها شأن تايوان، كانت بالكاد دولة ديمقراطية معيارية، لأن هيئات قوية، مثل الوكالة اليهودية التي تولت الهجرة اليهودية، والصندوق القومي اليهودي الذي يملك مساحات معتبرة من الأرض باسم الشعب اليهودي، كانت تتصرف كأنها دولة داخل الدولة.
ما لا يقل عن ذلك روعة هو الطريقة التي هبطت فيها الديمقراطية على طرف أفريقيا الجنوبي المحرر أخيرًا من فرضيات العنصري الأبيض؛ فالملايين حول العالم، تسمّروا في أواسط شباط/فبراير 1990، ليشاهدوا نلسون مانديلا السجين مدة 27 عامًا يسير خارجًا من السجن إلى الحرية، متأخرًا ساعة واحدة. رفع مانديلا، الذي كان يرتدي بزة بنية فاتحة ويضع ربطة عنق، قبضته في الهواء في تحية نصر، ولوّح بيديه للمهنئين قبل أن يدخل سيارة من طراز BMW فضية اللون، لتنقله بسرعة إلى كيب تاون [(1018)]، على مسافة 40 ميلًا. استقبله هناك حشد قُدِّر عدده بـ 250 ألف مواطن، وكان بعضهم يتدلى بمشقة من أغصان الشجر ليحظى بمجرد لمحة يرى فيها قائده أول مرة. مع تحرك القافلة ببطء نحو المسيرة الكبرى، في قلب المدينة، ضج المواطنون غناء، رافعين قبضاتهم وراقصين وملوحين بالأعلام الخضر والسود والذهب. وفي إحدى اللحظات، فيما كانت مكبرات للصوت تُطلق نداءات تطالب المواطنين بإفساح الطريق، لكن بلا جدوى، تناوب عشرات الأشخاص على الوقوف أو الجلوس على صندوق سيارة مانديلا. كان احتشاد الجموع هائلًا إلى درجة أن الحراس استغرقوا أكثر من ساعتين من الوقت لإيصال [الزعيم] إلى المنصة، حيث وقف بضع دقائق، يومئ للحشد برأسه بلطف وهدوء قبل أن يرفع يديه طالبًا الصمت. ردد في كلمته، التي دامت 20 دقيقة تخللتها صرخات الحشد الهائل الهادرة، عباراته الرصينة التي استخدمها قبل حوالى ثلاثة عقود، قائلًا

بصوت قوي وواضح: «إني قاتلت ضد الهيمنة البيضاء، ضد الهيمنة السوداء. تمسكت بمثال الديمقراطية والمجتمع الحر الذي يعيش جميع الناس فيه معًا بانسجام وتكافؤ فرص؛ هو المثال الذي آمل أن أعيش من أجله وأن أحققه، وأن أكون عند الحاجة مستعدًا للموت في سبيله» [(1019)].

ما الذي أتى بهذه التغييرات كلها؟ لقد كان لانتشار الديمقراطية، كما في كل لحظة من تاريخها، مسببون متعددون وأسباب كثيرة؛ فيد الديمقراطية الانتخابية لامست في خلال نصف القرن الذي تلى الحرب العالمية الثانية كل جزء على الأرض، وغالبًا بطرائق عشوائية وغير متوقَّعة. ولم يكن يبدو أن هناك مسارًا طبيعيًا - تمامًا مثلما لم يكن هناك نمط واضح للتسبب بها. تحدت جدليات الديمقراطية جميع القوانين العلمية، كتلك التي تفترض وجود علاقة سببية بين الديمقراطية والطبقة المتوسطة القوية («لا برجوازية، لا ديمقراطية»، كما قال بارينغتون مور [(1020)] بصورة جازمة) [(1021)]، أو علاقة حميمة بين البروتستانتية والديمقراطية، أو اتكالها على مستويات رفيعة من التعليم الرسمي والإلمام بالقراءة والكتابة. كانت القاعدة أنه لم تكن هناك قاعدة، بل حالات عرضية جرت فيها الدمقرطة في هذا المكان أو ذاك وفي هذا الوقت أو ذاك، ولم تتمكن تصميمات [البحث] العشوائية ونماذج المحاكاة الحاسوبية من أن تتوقع بالضبط مكان نجاح الديمقراطية وزمانه، أو المكان التالي الذي يمكن أن تنتصر فيه، ولم يكن هناك أي محور منفرد يستطيع تفسير أي حالة، بل بدا التفسير - محاولة العقل تلبية سيادته على الأمور والحوادث الدنيوية - مشبوهًا فيه، فبقيت صورة الديمقراطية، الوفية لذاتها القديمة، بمنزلة لغز، حارسة أسرارها بعناية، لتظهر بطرائق مختلفة في أوقات مختلفة، مصحوبة على الدوام بمجموعات من أصدقاء مختلفين.

كانت هذه الميزة العشوائية للديمقراطية، وهي غير القابلة للحصر، العنصر الذي ضاعف الإحساس بعد العام 1945 بأن القيم والمؤسسات الديمقراطية أصبحت ظاهرة عالمية، تقودها جميع أنواع القوى، وأقواها بلا شك ما أصبح يُعرف باسم «قدرة الشعب»: عزم المواطنين على وضع حد للحكم المتسلط الذي تجاوز حدوده وانتهك صلاحياته وفشل في الوفاء بوعوده. بدأ الحكام المستبدون المهدَّدون بخيبة الأمل العامة من سلطات الدولة العنيفة، يشعرون باللسعة، فعمد عدد منهم إلى إعادة وصف نفسه بأنه ديمقراطي، كما حدث في إندونيسيا، حيث بدأت السلطات في خمسينيات القرن العشرين تتحدث عن «الديمقراطية الموجَّهة»، وأجبر طغاة كثر على التراجع إلى زاوية ضيقة، في حالات عالية الدرامية، أدت في بعض الأحيان دور مناسبات إعلامية أيضًا. كان هناك خطاب نهرو عن «الموعد مع المصير» - من أول الأداءات الخطابية العظيمة في المرحلة الجديدة من تاريخ الديمقراطية - وخطاب الرئيس كنيدي ذا قوة بلاغية مماثلة بعنوان مثير «أنا من برلين» (Ich bin ein Berliner)، أذيع على ملايين البشر حول العالم، في خلال الأسبوع الأخير من حزيران/يونيو 1963.

فالرئيس الأميركي، الذي تسامح معه الألمان المحليون على وصف نفسه بألمانية سيئة بأنه كعكة معجنات ومربى [(1022)]، ركز بشدة على عدم قابلية الحرية للتجزئة، وعلى جدارة ديمقراطيي العالم بمواطنية برلين. وقال وسط تصفيق صاخب: «للحرية مصاعب كثيرة، والديمقراطية ليست مثالية، لكن ليس علينا أبدًا أن نبني جدارًا لإبقاء مواطنينا في الداخل، ومنعهم من مغادرتنا» [(1023)]. وأدار الاقتناع نفسه تقريبًا بأن الديمقراطية سلاح فعال ضد عنف الحكومات المحصنة بالأسوار والسجون والجيوش، ملايين الرؤوس في اتجاه الكاتب المسرحي التشيكي البارز فاتسلاف هافل، الذي عرّضه تحديه الشجاع لسلطات الدولة للاعتقال ثم السجن، حيث أصابه مرض شديد، ووجد نفسه في قلب حملة دولية تطالِب بإطلاق سراحه. في غضون ذلك، كان الإعلام العالمي يوجه ميكروفوناته وعدساته إلى شخصيات أقل شهرة، سرعان ما أصبح كثيرون منها مشاهير في العالم؛ فهناك الشاب الذي وقف منفردًا، وفي يده كيس تسوّق، في وجه رتل من دبابات الجيش الصيني، بعد يوم واحد من مجزرة ساحة تيانانمين. واستطاعت امرأة واحدة تدعى أون سان سو تشي [(1024)] - يعني اسمها باللغة البورمية «تشكيلة مشرقة من الانتصارات الغريبة» - أن تشل حركة أفراد سرية إعدام بعد أن أُمروا برميها بالرصاص، إذ فقدوا فجأة قدرتهم على الضغط على الزناد (الصورة (8-3)). فمشت وحدها بين صفوفهم بطمأنينة، غير خائفة، فوُضعت بعد ذلك في الإقامة الجبرية، حيث بقيت وقتًا طويلًا، من غير أن ينساها الملايين في العالم.
شهدت العقود التالية للعام 1945 نكسات كثيرة؛ فاستنادًا إلى أحد المراقبين، فإن ثلث الديمقراطيات الـ 32 في العالم في العام 1958 (في العام 1945، كان هناك 12 ديمقراطية فقط) انهار وتحول إلى شكل من الاستبداد بحلول منتصف العام 1970. ولاحظ مراقب آخر أن في العام 1962، أي في العام الذي سجّل فيه بوب ديلن [(1025)] أغنيته «انظر، إن قبري لا يزال نظيفًا» [(1026)]، كانت 13 حكومة في العالم نتاج انقلابات عسكرية. وبحلول منتصف السبعينيات، ومع ظهور أغنية ديلن «ملجأ من العاصفة»، ازداد عدد

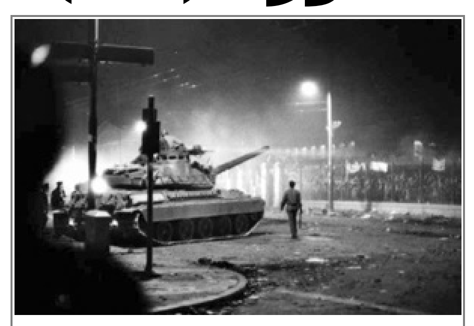
الصورة (8-3)



أون سان سو تشي في مسيرة في ولاية أراكان (بورما [ميانمار])، 2002.

الدكتاتوريات العسكرية ثلاثة أضعاف لتشمل 38 بلدًا [(1027)]. اتسم هذا المنحى بلحظات مقيتة وأمور بغيضة؛ ففي كلية الفنون في أثينا، حاول مئات الطلاب في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر 1973 أن ينفخوا الروح من جديد في جسد «الديمقراطية» (dēmokratia) القديم. واستخدم قادة الطلاب المتحصنون داخل حرم جامعهتم، محطة إذاعة سيطروا عليها للاحتجاج على حكم العقيد بابادوبولوس [(1028)] العسكري، مرددين نداء متواصلًا يقول: «هنا كلية الفنون. يا شعب اليونان، إن كلية الفنون تقف في طليعة نضالنا ونضالكم، كفاحنا المشترك ضد الدكتاتورية ومن أجل الديمقراطية!». في الساعات المبكرة من يوم السبت، 17 تشرين الثاني/نوفمبر، ردت الدكتاتورية، فاقتحمت 30 دبابة AMX فرنسية الصنع بوابات الحرم الجامعي، فأصيب العشرات من الطلاب ومناصريهم بالرصاص، وسقط بعضهم بفعل طلقات قناصة متمركزين على أسطح البنايات (الصورة (8-4)). لكن العنف ولّد، شأنه في أكثر من مناسبة في تاريخ الديمقراطية، مفاجأة مدهشة: انتصر الطلاب، الذين عانوا المتعة المؤلمة الناجمة عن مشاهدة انقلاب قام به العسكري المتشدد العميد ديميتريوس يوانيديس [(1029)]، وأثار مواجهة عسكرية حمقاء مع تركيا في قبرص، سرعان ما أدت إلى انهيار المجلس العسكري الحاكم.

الصورة (8-4)



دبابة للجيش اليوناني على وشك اقتحام بوابة كلية الفنون (Polytechnic) في الساعات المبكرة من يوم 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1973.

أكدت المفاجأة اليونانية أن الموجة المعادية للديمقراطية غير قابلة للديمومة، وأن الحكومات المستبدة في كل مكان تبدو عرضة للانتكاس أو الهزيمة الكاملة. فجأة، بدت السلطة العسكرية سقيمة، ومن أسباب ذلك أن الرجال الذين حكموا من خلال جيوش عازمة على سحق المواطنين تحت الأقدام بدأوا هُم أنفسهم يتراجعون عن حافة الهاوية: كان الأمر كأن كبار الضباط قرروا أنهم يريدون أن يكونوا محترفين، أو مجرد أعضاء في القوات المسلحة، غير منغمسين في الشؤون القذرة للحكم. وتعزز هذا الإحساس بالنيات السلمية بحزم لمعارضيهم. وبالنظر إلى العنف الرهيب في القرن العشرين، يبدو أن معظم الديمقراطيين الآن يريد عالَمًا بلا أسلاك شائكة ومهاميز، وبلا دبابات وغازات مسيلة للدموع، وأن يعيش حياة لا تعكر صفوها الأصواتُ المخيفة الصادرة عن وقع الجزم العسكرية في الشوارع. يقول الديمقراطي البولندي المستقيم آدم ميتشنيك: «القاعدة هي أن الدكتاتورية تضمن شوارع آمنة وتثير رعبًا كلما دُق جرس الباب. في الديمقراطية، ربما تكون الشوارع غير آمنة بعد حلول الظلام، لكن الاحتمال الأكبر هو أن من يقرع بابك في الساعات المبكرة من الصباح سيكون بائع الحليب» [(1030)].

تعبّر هذه الملاحظة عن صورة حقيقية لدى ملايين الناس في أنحاء مختلفة من العالم، بما فيها البرتغال، حيث قام ضباط صغار مسؤولون في «حركة القوات المسلحة» (MFA)، بُعيد منتصف ليل 25 نيسان/أبريل 1974، بحركة ضد قادتهم كانت ناجحة تمامًا؛ إذ سيطرت الوحدات العسكرية على مباني الوزارات الرئيسة، وجرى احتلال مكاتب البريد والهاتف ومحطات البث، إلى جانب المطارات في البلاد. بحلول فترة الظهيرة، وفي ظل انقطاع دكتاتورية مارتشيلو كايتانو [(1031)] عن العالم الخارجي كليًا، تجمعت الحشود الضخمة في شوارع لشبونة لتحية الجنود في الخدمة. وفي ما يشبه الاحتفال بالروح الجديدة للديمقراطية، وضع المتظاهرون زهرات قرنفل حمرًا في فوهات البنادق المهيَّأة جيدًا لأعدائهم السابقين، واستسلم كايتانو بعد الظهر، وبدأت مرحلة انتقالية إلى الديمقراطية. كان مصير مشابه ينتظر إسبانيا المجاورة، التي انهارت حكومتها العسكرية (في تشرين الثاني/نوفمبر 1975) عقب وفاة الدكتاتور الجنرال فرانكو [(1032)] الذي ارتبط صعوده إلى السلطة بالحرب الأهلية التي قادت إلى «الإرهاب الأبيض» [(1033)] بما فيه من أعمال قمع وحشي ضد معارضيه، كالاغتيالات والخطف والإخفاء على نطاق واسع، والإرسال إلى معسكرات الاعتقال، والنفي الإجباري، والإعدامات غب الطلب لعشرات الآلاف من المواطنين. وظهر الاستياء العام من مثل هذا العنف العسكري بعد عقد لاحق في الفيليبين، حيث لم يطلق شرارة تغيير النظام الذي جرى منتصف الليل، ضباط الجيش، بل مفوضو الانتخابات المدنيون الذين رفضوا مواصلة احتساب أوراق التصويت بعدما ازداد عدد كبير منهم اقتناعًا بأن الانتخابات ستتعرض للتزوير كي تصب في مصلحة الحكومة العسكرية التي

يقودها الجنرال ماركوس [1034]. ودفعت مشاعر مماثلة نصف مليون متظاهر جابوا (في أيلول/سبتمبر 1988) شوارع مدينة رانغون، عاصمة الدكتاتورية البورمية؛ وحمل بعضهم العلم الأميركي، وعمدت إحدى المجموعات من المواطنين إلى التجمع أمام مبنى السفارة الأميركية، حيث أعادوا إلقاء خطاب غيتسبرغ [1035] لأبراهام لنكولن كلمة كلمة، بإنكليزية واضحة ومرتبكة [1036].

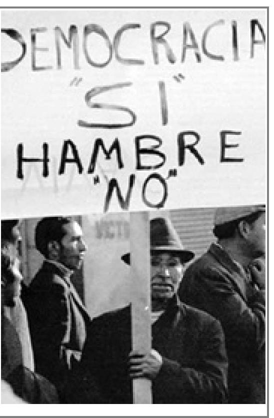
أميركا اللاتينية

في أميركا اللاتينية، مسقط رأس ديمقراطية الزعيم، كان شعور المواطنين الداخلي بأن الحكم الاستبدادي تجاوز الحد، أقوى، فانهارت الدكتاتوريات العسكرية كبنايات تحترق. وشقت الأوروغواي الطريق من خلال العودة إلى الديمقراطية الدستورية في أحلك لحظات الحرب العالمية الثانية، معزِّزة سمعتها كالمختبر الأساس للديمقراطية في أميركا اللاتينية. وسرعان ما بدأت البرازيل تتجه ببطء نحو الديمقراطية الانتخابية، كما فعلت كوستاريكا، الجمهورية الصغيرة في أميركا الوسطى التي يتكون سكانها في معظمهم من المتحدرين من كتالونيا والباسك وغاليسيا [في إسبانيا]؛ فعقب الحرب الأهلية التي جرت في عامي 1948 و1949، قامت حكومة خوسيه فيغويراس فيرير [1037] بشيء ربما لم يُجرَّب من قبل في تاريخ الديمقراطية: منع أي احتمال مستقبلي لانقلاب عسكري، فألغت جيشها واستبدلته بقوة أمنية عامة، كانت عبارة عن قوة شرطة يقودها مسؤولون منتخبون. وواصل البلد مساره ليصبح أكثر ديمقراطية انتخابية نجاحًا في المنطقة.

فتحت الانتخابات في خلال عامي 1945 و1946 الباب أمام حكومات منتخبة شعبيًا في الأرجنتين والبيرو وكولومبيا وفنزويلا. تبع ذلك تحول موقت نحو ما أصبح يسمّى «الاستبداد البيروقراطي»، وصُبّ القالب في مطلع الستينيات في البيرو، حيث أقحمت القوات المسلحة نفسها في الانتخابات وزوّرت النتائج. وفي بدايات السبعينيات، كانت ثمانٍ من عشر دول في المنطقة تُحكم من دون الاحتكام إلى انتخابات حرة وعادلة، لكن رقّاص ساعة الديمقراطية مال بقوة مجددًا إلى الأمام، إلى درجة أن تسعًا من الحكومات العشر كانت في العقد اللاحق منتخَبة شعبيًا.

انطلقت عملية التجديد الديمقراطي في الإكوادور، التي أعلن المجلس العسكري الحاكم فيها، وعلى نحو مدهش، أنه يسعى إلى الانسحاب من السياسة، فصيغ دستور جديد بسرعة، وأنتجت انتخابات العام 1979 حكومة مدنية. وحدث أمر مشابه في بوليفيا (الصورة (8-5))، حيث جرى أخيرًا، وبعد بداية متعثرة، انتخاب رئيس مدني في العام 1982؛ وفي البيرو، التي صوّت مواطنوها لاختيار جمعية تأسيسية، وإقرار دستور جديد، وانتخاب رئيس مدني في غضون سنتين. بعد ذلك، وبالتحديد في أوائل الثمانينيات، تسارع مسار

الصورة (8-5)



«نعم للديمقراطية، لا للجوع»؛ من تظاهرة شعبية في بوليفيا في أواخر سبعينيات القرن العشرين.

الدمقرطة في ذلك الجزء من العالم، فتسلم رئيس مدني مقاليد السلطة في هندوراس في كانون الثاني/يناير 1982، وانتخب مواطنو غواتيمالا جمعية تأسيسية في العام 1984، وقذفت انتخابات شرسة جرت في إلسلفادور بخوسيه نابليون دوارتي [(1038)] في العام 1984 إلى مكتب الرئاسة، وفي غضون ذلك تجنب الحزب السياسي الذي حكم المكسيك أكثر من نصف قرن، أي الحزب الثوري التشريعي (PRI)، الهزيمة في الانتخابات الرئاسية، لكنه في العام التالي (1989) خسر، المرة الأولى، السيطرة على حاكمية ولاية.

في خلال الفترة نفسها، بدأت البرازيل تتخلص من أكثر الدكتاتوريات عنفًا وإجرامًا في تاريخها؛ ففي آب/أغسطس 1974، تحدث الجنرال جيزل [(1039)] أمام تجمّع من المؤيدين عن الحاجة إلى «إزالة الضغط ببطء وبالتدرّج»، فاقتصر الانفتاح السياسي في البداية على المجموعات النخبوية - لم تكن هناك ضمانات للحق في الإضراب، لكن أعيد العمل بحرّية الصحافة، إلى جانب الضمانات القضائية وحق المحاكمة والعفو عن السجناء السياسيين وحرية تأسيس الأحزاب السياسية والانتخابات المباشرة لحكام الولايات. وكان هناك حديث في الأوساط العسكرية عن «ديمقراطية نسبية» وعن احتمال أن يكون هناك في يوم ما «إعادة تأسيس كاملة» للديمقراطية. بدأت الحِكم السياسية القديمة في اللغة السياسية البرازيلية - أمثلة كـ «التصويت لا يشبع معدتك» و«في السياسة لا حساب للحقائق وإنما للنسخ» و«على الذين يشعرون بالاضطهاد أن يشتكوا للمطران» - تفسح في المجال لنقاش عام أكثر جدية بشأن مزايا الديمقراطية. ونُسب إلى وزير القوات الجوية ديليو جارديم [(1040)] أنه قال: «هناك شوربا ساخنة على الطاولة، لكن المثير للاهتمام هو أن لا أحد يريد أن يُغضب الطاولة» [(1041)]. أخيرًا أدت التغييرات في وقت مبكر من العام

1985 إلى تعيين أول رئيس مدني للبرازيل منذ بداية الدكتاتورية قبل ذلك بعقدين من الزمن.

الابتسامات المخملية

في هذه الأثناء، كانت أميركا اللاتينية كلها ترى، وقد أخذتها الدهشة، المشهد الدموي لحرب [مارغريت] ثاتشر البريطانية المريبة على جزر مالفيناس [فوكلاند]، وهو يتحول إلى هزيمة نكراء للحكم العسكري الأرجنتيني المتوحش، الذي تبعته انتخابات لاحقة في العام 1983 لرئيس جديد وحكومة مدنية جديدة. وفيما أثبت ترميم الديمقراطية أنه مؤلم لمواطنين كثر، ببساطة لأنه جابههم أول مرة بالتفصيلات المروعة لـ «الحرب القذرة» التي كابدوها بسبب الدكتاتورية، كان هناك ابتهاج شعبي عظيم، ولخص الرئيس المنتخَب حديثًا راؤول ريكاردو ألفونسن [(1042)] في خطبة أذيعت على نطاق واسع، المزاج في تأكيد بلاغي رنّان قال فيه: «مع الديمقراطية يتغذى الناس ويتعلمون ويكونون في صحة أفضل».

تركت نهاية الدكتاتورية العسكرية خلفها دمًا ممزوجًا بالدموع المُرة. لكن في خلال هذه الحقبة، جاء تجديد شباب الديمقراطية مفاجأة كبرى للجميع تقريبًا؛ ففي بعض الأحيان، جاءت الولادة الجديدة محفوفة بالفرح العام، كما حدث في الأوروغواي المجاورة، حيث وقفت أكثرية شجاعة حاسمة من 57 في المئة من البالغين، في عرض مدهش لـ «قوة الناس» في تشرين الثاني/ نوفمبر 1980، ضد الحكم العسكري في معرض استفتاء لإقرار دستور جديد منحاز إلى السلطة التنفيذية. وفي نهاية يوم طويل، كان التصويت تحت إشراف مسؤولين حكوميين منصفين عمومًا، جاشت الانفعالات فيما كان آلاف الناخبين يتدفقون إلى مراكز الاقتراع في وقت الإقفال، مطالبين بألا تتلف الحكومة العسكرية صناديق الاقتراع، فاستُجيب لمطالبتهم الديمقراطية بعد ساعتين عصيبتين، وكان واضحًا للجميع أن القوات المسلحة - التي كان كثيرون من كبار ضباطها ملتزمين سرًا عودة الديمقراطية - تخبطت أيما تخبّط.

حاولت الحكومة العسكرية في الأسابيع التي سبقت الاستفتاء إغراق رعاياها بوابل كثيف من الدعاية، فاكتظت الصحف والإذاعة والتلفزيون بتحذيرات شريرة، كان منها أن التصويت ضد الدستور المقترح تصويت ضد الوطن. وفي خطاب صارم نقله التلفزيون، سأل الرئيس ذو الوجه المنتفخ: ما نوع الحكم الذي تريدون؟ ثم أجاب بأن لا أحد ذا عقل يمكن أن يفضل «حكمًا برلمانيًا غير مسؤول»، لأن ما تدعو الحاجة إليه هو «سلطة تنفيذية يمكنها أن تقر القوانين الضرورية للأوروغواي». وكان لمناصريه أيضًا تحذير تفوح منه رائحة الدكتاتورية، وهو أن من دون الدستور الجديد، سينحدر الوطن إلى طريق «التخريب» و«الإرهاب في الشوارع». كما أنشدت الدعاية الحكومية حتى،

أغنية حب للرئيس الأميركي رونالد ريغان، الذي كان يقال أنه يفضّل تمامًا إبقاء الوضع على حاله، وضد التغيير الدستوري، فانفجر العرض الكامل للتضليل في وجه أصحابه؛ ففي مشاركة ضخمة (بلغت 85 في المئة) في الاقتراع بالمواصفات العالمية، قال مواطنو الأوروغواي «لا» مدوية، ولكن بسبب وجود الأحكام العرفية في قيد التنفيذ، لم يتمكن المواطنون من النزول إلى الشوارع [للاحتفال]. بالتالي، لبسوا ثيابًا صفرًا، لون المعارضة الديمقراطية، وعملوا بنصيحة جيرمان أروجو، صاحب إذاعة خاصة مشهورة في مونتيفيديو، وهي أن يستخدموا أفواههم لنشر ما أسماه «ثورة الابتسامة»، وهي حركة من الشفاه للتعبير عن انتصارهم العظيم للأصدقاء والزملاء والغرباء في الشوارع [(1043)].

أثبت الانتصار في الأوروغواي أن عندما يشعر عدد كبير من الناس على المستوى الفردي بالحاجة إلى التغيير، يمكن أن تحدث أشياء مذهلة، خصوصًا عندما يتحدون معًا لجعل العالم مكانًا أفضل. وهكذا، وصلنا إلى ما يمكن اعتباره النصر الأكبر لقيم الديمقراطية و«روحها» ومؤسساتها: «الثورة المخملية» الرائعة التي اندلعت في وسط أوروبا وشرقها في خلال صيف العام 1989 وخريفه.

كان هناك قليل من الاتفاق على المحاور التي ينبغي اعتبارها مسؤولة عن إطلاق شرارة هذه التغييرات؛ فثمة من قال إن نقطة التحول كانت في قرار السلطات السماح للسياح الألمان الشرقيين المصطافين أن يعبروا إلى النمسا، وبالتالي إلى الغرب، وهناك من قال إن النقطة الحاسمة كانت في الحقيقة قرار سلطات ألمانيا الشرقية بعدم استخدام العنف ضد المتظاهرين، بالتالي تجنب حل تيانانمين للمعارضة ضد النظام الشيوعي. كذلك ركز آخرون على خلفية التطورات، مثل مواجهة الرئيس ريغان [(1044)] العسكرية مع الاتحاد السوفياتي وصعود ميخائيل غورباتشوف [(1045)] إلى السلطة (في آذار/مارس 1985).

إن الثورات كلها تُلهم محاولات تحديد النقطة السحرية لانطلاقها بدقة، لكن الحقيقة الواضحة هي أن التغييرات المدهشة التي حدثت في وسط أوروبا الشرقي منذ صيف العام 1989 كانت، بجميع المقاييس، سريعة وخاطفة للأنفاس من حيث اتساع نطاقها، كما في تشيكوسلوفاكيا، التي أثبت اندلاع الثورة المخملية فيها في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر 1989 أنها مثال يحتذى، وكانت استعارة اسمها من فرقة روك تجريبية من الستينيات في نيويورك تدعى «ذا فيلفيت أندرغراوند» [(1046)] مفارقة، بالنظر إلى أن اليوم الأول من الثورة كان ملطخًا بالعنف الرهيب. تجمع حشد من 15 ألف طالب بشكل سلمي خارج مركز علم الأمراض في براغ، لإحياء ذكرى مقتل طالب ضحية للاحتلال النازي قبل خمسين سنة. حاز التجمع رضا الحزب الشيوعي، وكانت لائحة المتحدثين تضم مسؤولين رسميين وخطباء غير حكوميين، وتولى تنظيم

المناسبة مجلس الشيوعيين الشباب في الجامعة. كان على الطلاب أن يسيروا إلى مقبرة سلافن في دائرة فيسيهراد في براغ، ويجتمعوا أمام ضريح الشاعر من القرن التاسع عشر، ماشا [(1047)]. وكان هناك اتفاق مع السلطات على إشعال الشموع التقليدية، ووضع الأكاليل والورود، وأداء النشيد الوطني، على أن تتفرق المسيرة بسلام بعد انتهاء البرنامج.

أظهر البند الأخير من الاتفاق أن هناك نقطة عالقة؛ فبدلًا من أن تذوب الجموع في عتمة الخريف، عمد آلاف الطلاب، الذين شعروا بالتأهب للمواجهة، إلى التوجه إلى ساحة فاتسلاف، حيث دب التوتر فجأة عندما أوقفت الشرطة تقدم المتظاهرين عند الحدائق النباتية. ومن بعيد، ترددت أصداء أوامر الشرطة عبر مكبرات الصوت؛ بدأ المتظاهرون يرددون النشيد الوطني؛ اقتحمت مجموعة مترابطة من رجال الشرطة العابسين المزوَّدين بالهراوات صفوف المتظاهرين الذين كان من بينهم أفضل المفكرين في البلاد. اندلعت مشادات بين الطرفين؛ ارتفعت الصيحات والأناشيد؛ غطت، بصورة موقتة، صيحات «نحن غير مسلحين!» و«لا عنف» على أصوات خبطات أقدام رجال الشرطة؛ تمكن المتظاهرون بطريقة ما من زعزعة خصومهم، وواصلوا المسير إلى ساحة فاتسلاف بمقدار من التحدي. انضم إليهم، بصمت، عشرات ممن صودف وجودهم في المكان، ومن بينهم رهبان جاؤوا للصلاة. كذلك فعل الممثلون والموظفون في المسرح القريب؛ ترك رواد مقاهي ليلة الجمعة شرابهم وانضموا إلى الحشد، ما شدّ أزر المتظاهرين الشبان الذين بدأوا يرددون: «انضموا إلينا! انضموا إلينا! الأمة تساعد نفسها!».

بينما كان المتظاهرون يتابعون طريقهم المتعرج في قلب براغ، أذاعت محطات التلفزيون والإذاعة الرسمية بيانًا يشكو أن يوم الذكرى «اختطفته عناصر معادية للمجتمع ومعروفة جيدًا لدى الشرطة»، وشجب البيان أولئك الذين كانوا يرددون شعارات معادية للدولة الاشتراكية، ووصفهم بأنهم غير مهتمين بـ «الحوار والإصلاح والدمقرطة». وخلص البيان إلى أن «قوات النظام كانت مضطرة إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة السلام والنظام» [(1048)].

استمرت الاعتقالات، لكن مع بلوغ التظاهرة الطلابية المسرح الوطني، ازدادت أعداد المشاركين فيها بسرعة هائلة حتى تجاوزت الـ 50 ألف شخص، بدا الأمر أن الناس لم يشبعوا بعد سنوات العزلة كلها من رفقة بعضهم لبعض. نبتت للتظاهرة أجنحة، لذلك حين بلغت في حوالى الساعة الثامنة شارعًا اسمه Národni Třída (شارع الوطن)، قوبلت من المقدم والمؤخر بأسوار من ذوي الخوذ البيض من شرطة مكافحة الشغب العازمين على منع المتظاهرين من بلوغ ساحة فاتسلاف.

أيقن الحشد فجأة أنه فقد طريق النجاة - وأنه أصبح تحت رحمة شرطة مكافحة الشغب، فاتخذ وضعية الاستعداد بانتظار أن تفتح جهنم أبوابها. علق بعض المتظاهرين واستأنف المذعورون الهتاف «لا عنف! لا عنف!»؛ وعمد

آخرون إلى التهكم على معتقليهم بإنشاد «حرية! حرية!». ارتفعت مجددًا عبر مكبرات الصوت دعوة المتظاهرين إلى التفرق، وكانت نكتة سمجة يعرفونها، لأنه لم يكن هناك أي مكان يمكنهم التوجه إليه. ارتجف كثيرون، وجلسوا لإنشاد النشيد الوطني متبوعًا بعبارة «سنكون نحن الغالبين» [(1049)]. قلقلت المفاتيح. وقدمت حفنة من الصبايا زهورًا إلى رجال الشرطة العابسين، وأشعلت مئات الشموع، وردد المؤمنون بقوة الشموع هتافات «لا عنف! لا عنف!»، «حرية! حرية!»، فيما كانت الأضواء الصفر تنعكس على وجوههم.

«الضجيج هو الموضة»

هكذا بدأت الثورة المخملية وتسلسل الحوادث المفصلية التي تضافرت لإنتاج ثورة سياسية عظيمة: الحديث العلني عن الحاجة إلى التصدي للشيوعيين، وإلحاق الهزيمة بهم، حتى، على سبيل المثال عبر حركة الإضرابات وجلسات الاستماع العلنية في ما يتعلق بوحشية الشرطة؛ تشويه التماثيل ونزع نجوم الشيوعية الحمر؛ الحشود التي شاركت في وقفات الاحتجاج ليل نهار، لإضاءة شموع النذور في الأماكن الملطخة بالدم قبل أن تقف بصمت، كأنها في صلاة؛ تشكيل مجموعة من المواطنين مظلة للمنظمات الشعبية باسم المنتدى المدني؛ المؤتمرات الصحافية للمجموعة التي تُعقد في الغرف العابقة بالدخان على مسرح الفانوس السحري (Magic Lantern Theatre)، حيث طالب ممثلوها المنتخبون بإحلال ديمقراطية تعددية مكان النظام القديم المتعطش للسلطة والقائم على الكذب والفساد؛ عربة الترام الأولى التي اخترقت شوارع براغ الضيقة مدهونة بكلمات تقول «هافل [(1050)] إلى القصر»؛ نداءات المنتدى المدني إلى الرئيسين بوش [(1051)] وغورباتشوف؛ سلسلة التظاهرات العملاقة في الأرياف المصممة لتركيع الحكومة؛ الاستقالة المفاجئة للرئيس جاكس [(1052)]؛ تلك اللحظة من الفرح الشعبي العظيم: عطلة نهاية الأسبوع التي شهدت التظاهرات الشعبية السلمية الضخمة في منبسط ليتنا المطل على ساحة المدينة القديمة، حيث كان مليون شخص ينصتون بفرح غامر إلى الكاتب المسرحي الفنان فاتسلاف هافل وهو يعلن نهاية الشيوعية. مرتديًا الأسود، وواضعًا نظارتين للقراءة، ومتمايلًا بعصبية جيئة وذهابًا على ساقه اليسرى، أدى رجل الشعب، ذو الشعر الناعم، أعظم أدوار حياته. صرخ عبر الميكروفون المغمور بتيار شاسع من الوجوه المترقبة قائلًا: «المنتدى المدني يريد أن يكون جسرًا بين الحكم الشمولي وديمقراطية حقيقية متنوعة تُقَر في انتخابات حرة. نريد الحقيقة والإنسانية، والحرية أيضًا».

قالت إذاعة «أوروبا الحرة» [(1053)] [في معرض تغطيتها التطورات]: «لا يمكن أفواهنا أن تفغر أكثر» [(1054)]، فزمن الشيوعية ولّى؛ كان لجدول الحوادث الزمني الموقّع بفخر في مشهد براغ، أن يتحقق؛ استغرق العمل السياسي للتخلص من الشيوعية والبدء في الانتقال إلى الديمقراطية عشر سنوات

عجاف في بولندا، وعشرة شهور في بلغاريا، وعشرة أسابيع في ألمانيا الشرقية المجاورة. أمّا في تشيكوسلوفاكيا، فاستغرق الأمر عشرة أيام فقط. كانت التغييرات من السرعة وسعة الانتشار إلى درجة أنها بدت بعض الوقت غير قابلة للتوقف، مثل صخرة تنحدر بسرعة تتعاظم على سفح من الاحتمالات اللامتناهية. واستمر ضجيجها سنوات كثيرة تالية، مع هزات ارتدادية قوية شُعر بها في أماكن بعيدة جدًا من مكان الانهيار الأصلي.

كان يمكن في خلال الشهور الأولى من العام 1997 اكتشاف الإرهاصات الأولى لثورة تشرين الأول/أكتوبر في العاصمة الصربية بلغراد. توارى الرئيس ميلوسوفيتش [1055]، الذي وُجهت إليه لاحقًا تهم ارتكاب جرائم حرب، فتوارى مع زوجته السيدة ماكيِث [1056] عن الأنظار بينما كانت تظاهرات ضخمة تنطلق في ساحة الجمهورية، مصحوبة بالورود واللافتات والأطفال الفرحين والموسيقيين والممثلين الذين راحوا يرقصون ويغنون الأناشيد الوطنية. وخلال ليالٍ متواصلة، شارك آلاف من المواطنين، في توقيت إذاعة البرنامج الإخباري على التلفزيون الحكومي في حملات «الضجيج هو الموضة». عمدوا إلى فتح شبابيك مطابخهم والضرب والقرع على المقالي والطناجر، وإطلاق أبواق سياراتهم وصفيرهم. كان الصخب يتوقف فورًا عندما ينتهي البرامج. وكان صانعو الضجيج، بحسب أحوال الطقس، يسيرون في مجموعات صغيرة عبر الشوارع التي جمدها الصقيع في بلغراد. كانت هذه الرحلة مهمة بالنسبة إليهم، ليس لأنها كانت تقليدًا بلقانيًا محبوبًا فحسب. كان المشي يرمز إلى استعادة الفضاء العام وإلى الحريات المدنية الجديدة، إلى الشوق إلى مجتمع مدني يحميه القانون. كانت النقاط المقترحة للمسيرات والتجمعات تقرر وتنسق عبر الهواتف الجوالة. شملت الدروب المفضلة جولة على ساحة الجامعة، ومنها إلى وزارة التعليم، مرورًا بمكاتب التحرير لصحيفة بوليتيكا [1057] (Politika)، ثم إلى مبنى التلفزيون الصربي المرشوق بالبيض. كان المشاركون في المسيرات يمشون أحيانًا في دوائر يتصرفون كأنهم سجناء يمضون أوقاتهم في فناء السجن. كان المتضامنون يزودون المشاركين في المسيرات بالمأكولات والقهوة والشاي، وكان هناك تنبيه للجميع بتجنب شرب الكحول. ولم يتمكن المتجولون من بناء ما أسموه «أطواق ضد الأطواق» فحسب، وإنما كانت أعدادهم تزداد كل ليلة.

بصورة عامة، حظيت استراتيجية تنظيم المقاومة على مستوى القاعدة لدعم مبادئ الانتخابات الحرة والحكم الدستوري المنفتح - الثورات الديمقراطية التي كان يطلق عليها اسم [1058] ‘refolutions’ أحيانًا - بدعم وتمويل خارجيين، خصوصًا من منظمات المجتمع المدني - ومؤسسات وصناديق أوروبية وأميركية التمويل. عمل هذا التكتيك بشكل جيد غالبًا، ولا سيما عندما يكون مدفوعًا من «مجموعات ضمير» لا تساوم جذريًا (كانت منظمة مقاومة (*Otpor*) في صربيا وكفى (*Kmara*) في جورجيا مثالين لذلك). كما ساعد في ذلك التنسيقُ

من خلال قائد واحد أو مرشح يتمتع بالحاسة السادسة لمعرفة كيف ومتى ينبغي جعل الناس ينسق بعضهم مع بعض علنًا. انتشر تكتيك الـ refolution، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2003، شجب الانتخابات البرلمانية التي جرت في جورجيا كثير من المراقبين المحليين والدوليين، كونها مزوَّرة بشكل فادح. وازدادت التظاهرات المعادية للحكومة حجمًا، ودعا خطيب تلو آخر إلى إنهاء حكم النهب. احتل المتظاهرون المعارضون، الذين يحملون بأيديهم زهورًا عطرة، بقيادة ميخائيل ساكاشفيلي [(1059)]، مبنى البرلمان يوم افتتاح الدورة الجديدة للبرلمان. وهرب الرئيس إدوارد شيفارنادزه [(1060)]، الذي قوطعت كلمته، من المبنى، محاطًا بحراسه الشخصيين. عمد بعد ذلك إلى إعلان حالة الطوارئ، لكن جيشه المتصدع رفض مساندة الحكومة. استقال شيفارنادزه، واجتاحت النشوة شوارع تبليسي [(1061)]، وبدأت ثورة الزهور المناصرة للديمقراطية وللدستور المعمول به - وصفها الروس والسياسيون الموالون للروس بأنها انقلاب صُنع في أميركا.

اندلعت بعد بضعة شهور ثورة زهور ثانية في إقليم أجاريا [(1062)] المجاور؛ ففي أواخر العام 2004 تقريبًا، وفي أحوال جوية جليدية قارسة، استقطبت التظاهرات الشعبية في ساحة الاستقلال في العاصمة الأوكرانية كييف ما يناهز المليون مواطن يرتدون ثيابًا برتقالية اللون وشارات برتقالية، ويلوحون برايات برتقالية، وهو لون الحملة الانتخابية المختار لمرشح المعارضة فيكتور يوشينكو [(1063)]، الذي قام مناصروه، بعد خسارته الدورة الثانية من الانتخابات، والتي كانت نتائجها موضع سجال ساخن، بتنظيم اعتصام ضخم استمر 24 ساعة في مدينة خيم، وشاركوا في اعتصامات وحلقات غنائية وحلقات رقص وأشكال أخرى من الاحتجاج السلمي - ليكافأوا بعد بضعة أسابيع بقرار من المحكمة العليا جاء في مصلحتهم. وفي جولة جديدة من انتخابات الدورة النهائية، حقق يوشينكو فوزًا حاسمًا، وجرى احتفال تنصيبه علنًا أمام مئات الآلاف من مؤيديه، بفضل الثورة البرتقالية.

سرعان ما بدأ الأسلوب الجريء للثورات (refolutions) الديمقراطية ينتقل إلى أبعد من حدود أوروبا؛ فسُمعت أول مرة نداءات عالية النبرة من أجل الديمقراطية في قرغيزستان، في آسيا الوسطى. وتزامن حلول ربيع العام 2005 مع اندلاع ثورة الزنبق، الاسم الذي استخدمه الرئيس المخلوع عسكر آكاييف [(1064)] نفسه في خطاب حذر فيه من أن القوة ستُستخدم لمنع اندلاع «ثورة ملونة» في بلاده. مع ذلك اندلعت الثورة، وتسارعت وتيرة الحوادث عقب انفجار العنف واحتلال المتظاهرين المباني الحكومية في المدينة الجنوبية جلال آباد [(1065)]، وانتشرت التظاهرات الشعبية ضد حكم الفساد الاستبدادي عبر البلاد، متحدية هجمات الشرطة. صوّت مؤتمر للمعارضة يطلق عليه اسم قورولتاي (*kurultai*) في مدينة أوش [(1066)] على تشكيل برلمان موازٍ أو «مجلس شعب». وذكر بعض التقارير أن رجال الشرطة، بمن فيهم كبار الضباط، بدلوا أزياءهم العسكرية

بثياب مدنية، وانضموا إلى المعارضة. ثم جاءت الأخبار المثيرة عن هروب الرئيس آكاييف وأفراد أسرته إلى خارج البلاد على متن مروحية. وفي النهاية، قدّم استقالته، فجُرّد هو وأسرته امتيازات كثيرة. وأُجريت انتخابات رئاسية جديدة في تموز/يوليو 2005 - في الوقت الذي اندلعت فيه «ثورة الأَرْز» في لبنان.

بمقاييس ذلك الوقت، كانت ثورة الأَرْز بين أكثر الاندفاعات نحو الديمقراطية إثارة، وكانت أيضًا الأكثر شحنًا، بسبب التدخل العسكري الخارجي، الإسرائيلي والسوري والإيراني والأميركي بشكل رئيس. وعلى غرار أثينا القديمة، انطلقت شرارة الدمقرطة من خلال اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري [(1067)] في هجوم بشع بسيارة مفخخة في أواسط شباط/فبراير 2005؛ إذ أطلق اغتياله على الفور احتجاجات شعبية ضخمة طالبت بانسحاب القوات العسكرية السورية والحضور السياسي السوري من لبنان. وتوجهت ملايين من أصابع الاتهام بالجريمة نحو الدكتاتورية السورية والرئيس الموالي لسورية إميل لحّود [(1068)]. امتنعت الحكومة اللبنانية، التي كانت تخشى الأسوأ، عن إستخدام العنف ضد المتظاهرين المعادين لسورية في الشوارع، والذين تعرف أنهم مترابطون إعلاميًا بتظاهرات في مدن بعيدة ومتباعدة، مثل سيدني ومونتريال وسان فرانسيسكو ودوسولدورف وباريس ولندن. تشجعت المعارضة، التي كان أعضاؤها الذين يضعون الأوشحة والقبعات ذات اللونين الأبيض والأحمر والشارت الزرق المؤيدة للحريري، وعززت توحدها، مكررة مطالبتها بانتخابات برلمانية حرة وعادلة. كان ذلك يعني إخراج السوريين من لبنان، ما أدى إلى تظاهرة مضادة ضخمة في بيروت دعمًا لسورية، قامت بها فئات شيعية من مؤيدي حزب الله [(1069)]. لكن بعد شهر واحد بالضبط على اغتيال الحريري، انطلقت قرب ضريحه في ساحة الشهداء، في قلب المدينة التي ساعد في إعادة بنائها، أكبر تظاهرة يشهدها لبنان على الإطلاق.

لم يكن لدى جميع من رأوا المشهد الذي يقف فيه مليون إنسان بحزم، وكتفًا إلى كتف، أي شك في أن الديمقراطية لم تكن مجرد مسألة أوروبية. بدا يوم الإثنين، 14 آذار/مارس 2005، وكأن روح المجالس السورية - الرافدية القديمة بُعثت فجأة، ففاض قلب المدينة بأعداد المواطنين إلى درجة أنه لم يكن هناك مكان لعشرات الآلاف الذين لم يتمكنوا من الدخول. تشابكت سواعد النساء المحجبات مع نساء يرتدين الجينز الضيق ويزيّنّ أنوفهن بأقراط، في ظل الأعلام اللبنانية الخفاقة. ورسم كثيرون من المتظاهرين الكبار والصغار علامتي الصليب والهلال على وجوههم، ورسم بعضهم العلامتين كلتيهما، واحدة على كل خد. ووقف الدروز والشيعة والمسيحيون والعلمانيون والمسلمون السنّة، وكثير من الناس المتضامنين ببساطة مع مواطنيهم اللبنانيين، بتحدٍ تحت شمس الشتاء، ممتلئين بالتوقعات: «الديمقراطية تنتشر في المنطقة ليس بسبب جورج بوش، بل رغمًا عنه»، كِتب المعلق الصحافي

الشهير سمير قصير [1070]، الذي اغتيل بسرعة لاحقًا بأيدي مجرمين موالين لسورية. ولم يعرف الحشد المبتهج أنه سيكون عرضة للعقاب أيضًا، بعد إذ هتفوا «حرية، سيادة، استقلال» و«حقيقة، ديمقراطية، وحدة وطنية». وسرعان ما كوفئوا بمغادرة السوريين، وبانتخابات جديدة وحكومة جديدة - لكن في مقابل اجتياح عسكري مدمّر من إسرائيل الديمقراطية في تموز/ يوليو 2006.

نهاية التاريخ

يمكن قياس حجم تغيير الأمور على المستوى العالمي من خلال إعادة قراءة الرواية الكلاسيكية الأميركية Democracy (الديمقراطية) التي كتبها هنري آدامز في وقت متأخر من القرن التاسع عشر. تشكو بطلة الرواية مادلين لي من الآثار المفسدة لصراعات السلطة، والمؤامرات والصفقات في واشنطن العاصمة، وتقول باستسلام وتنهيدة عميقة: «حطمت الديمقراطية أعصابي وجعلتها أجزاء، أريد أن أذهب إلى مصر» [1071]. وتحت ضغط التحول الديمقراطي العظيم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في العام 1945، لم تُثبت حتى دكتاتوريات مثل مصر أنها ملاذ آمن للذين يخشون الديمقراطية أو يمرضون بسببها. وكان هناك حديث عن الديمقراطية في الأردن وتونس والسنغال، بينما في الجزائر، فاز في العام 1989 الحزب الإسلامي المعارض بأغلبية المقاعد في انتخابات برلمانية حرة وعادلة (ألغيت النتائج بسرعة بتدخل عسكري، ما أدخل البلاد في حرب همجية قاتلة، حاول الشعب بعدها أن يبرأ منها في أوضاع صعبة للغاية). وكانت التغييرات (الجلية) من الأهمية الكبرى إلى درجة أن كثرًا سألوا حتمًا: ماذا تعني هذه التغييرات الطنانة؟ هل تؤشر إلى بداية شيء جديد على وجه الأرض، ربما انتصار كوني للديمقراطية التمثيلية؟

جاءت الأجوبة سريعًا، مع مفعول شعبي عظيم أحيانًا. كان هناك مراقبون، أشهرهم الخبير الأميركي فرانسيس فوكوياما [1072] (المولود في العام 1952)، أعلنوا أن شيئًا جوهريًا كان يحدث فعلًا في تاريخ العالم (الصورة (8-6)). في صيف العام 1989، نشر فوكوياما مقالة مطولة تفيض بالثقة مؤداها أن للأفكار حسابها في السياسة - من خلال طرحه نبوءة جريئة بأن جميع المعارضات الرئيسة لـ «الديمقراطية الليبرالية» انهارت [1073].

متسلقًا مثل شيربا تينزينغ [1074] إلى نقطة استشراف تاريخ العالم، أعلن فوكوياما أن «انتصار الغرب، انتصار الفكرة الغربية، كان متوقعًا قبل وقت طويل في انهيار الإمبراطوريات والهزيمة العسكرية الساحقة للفاشية». و«أثبتت غربنة اليابان وكوريا الجنوبية، وإعادة غربنة ألمانيا وإيطاليا، أن لا شيء حتميًا بشأن الدول الشمولية التي تحاول أن تتصنّع ’شعبًا‘ جديدًا على سندان التفوق القومي». وأكدت نهاية الفاشية أهمية شكل الحكم «الليبرالي،

بمقدار ما يعترف بالحق الشامل للإنسان بالحرية ويحميه من خلال نظام قائم على القانون، والديمقراطية، بمقدار وجوده برضا المحكومين». وتأكد المنحى الديمقراطي الليبرالي، استنادًا إلى فوكوياما، من خلال انهيار الدكتاتوريات العسكرية، وأيضًا من خلال التجربة السياسية المسمّاة الاندماج الأوروبي، وهي التجربة التي أظهرت إلى أي مدى من اللاواقعية الخطرة كان ما يسمّى «واقعية» مفاهيم القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين للدول ذات السيادة والمتصارعة من أجل البقاء والتفوق في نظام عالمي من الدول.

الصورة (8-6)



فرانسيس فوكوياما في «مركز دراسات الديمقراطية»، لندن، 1999.

ثم جاءت أزمة الشيوعية، على حد قول فوكوياما، وأثبتت العقود الأخيرة من القرن العشرين «أن مسألة الطبقية حُلّت في الغرب فعلًا وبنجاح»، فانتصر النمط الاستهلاكي الذي تقوده السوق، كما كان واضحًا في أسواق الفلاحين وأجهزة التلفزيون الملونة المنتشرة في كل مكان في الصين، وفي المطاعم ومحال بيع الملابس التعاونية التي افتُتحت في موسكو في خلال العام الماضي، وفي بيتهوفن المنقول إلى محال التجزئة في اليابان، وموسيقى الروك التي يتمتعون بها بالتساوي في براغ ورانغون وطهران. وكان على القدر نفسه من الأهمية حقيقة أن العقيدة الماركسية - اللينينية أثبتت أنها جاهلة عندما اصطدمت بقوة العلم والتقنية الغربية وصعود «الاستهلاك البرجوازي» المتصل باقتصاد حر تحميه ديمقراطية ليبرالية. طرح فوكوياما مثال الصين، حيث بدأ التخلي عن التعاونيات الجماعية في القطاع الزراعي والإنتاج المتزايد للسلع الاستهلاكية مع إصلاحات العام 1978، التي ساندها دِنغ شياو بنغ [(1075)] وأقرتها الجلسة التاريخية للجمعية العامة الثالثة في اللجنة المركزية العاشرة للحزب الشيوعي الصيني. في الاتحاد السوفياتي، دقت «بريسترويكا» غورباتشوف، التي بدأت أول الأمر باسم تحسين «الاشتراكية» حفنة المسامير الأخيرة في نعش الماركسية - اللينينية.

قَلِق فوكوياما من احتمال أن تسير الأمور نحو الأسوأ في روسيا، خصوصًا إذا أصبحت الأخيرة متمسكة بشباك حب سلافية من «الشوفينية الروسية العظيمة». وأبدى قلقه أيضًا حيال المستويات المرتفعة من العنف الإثني والقومي ومن موقف الإسلام الخجول من التبادل الاقتصادي - التجاري في السوق والديمقراطية الليبرالية. كما أنه تأمل بالاحتمال الغريب في أن انتصار الديمقراطية الليبرالية الغربية يمكن أن يسبب أرقًا ذاتي الرضا بين مواطنيهم، وضجرًا متباهيًا من الطريقة التي آلت اليها الأمور. لكن هذه الظنون بالكاد أظهرت لفوكوياما أنه «ليس من الضرورة أن تصبح المجتمعات كلها مجتمعات ليبرالية ناجحة، لمجرد أنها أنهت ادعاءاتها الأيديولوجية بأنها تمثّل أشكالًا من المجتمع الإنساني مختلفة وأكثر رقيًا». وهكذا، أنهى إيجازه الكبير للأزمنة، مستخدمًا لغة رنانة؛ فالأيديولوجيات الكبرى في الماضي والحاضر انهارت كلها مثل عباءات من زمن قديم نخرها العث، وأُزيحت الإمبريالية والقومية والشيوعية والفاشية والواقعية والدكتاتورية العسكرية إلى الهامش، تحت ضغط من قوى التقدم العلمي والتقني والإنتاج الاقتصادي، وانتصرت الديمقراطية الليبرالية، على المستوى العالمي هذه المرة. كان شيئًا يشبه «نهاية التاريخ» يتكشف أمام أعين العالم. لم تتوقف ساعات ضبط الوقت، ولم يكف الناس عن البلوغ، أو الوقوع في الحب وإنجاب الأطفال، والتقدم في العمر، والوفاة. لكن المفعول المركّب لهذه التوجهات كان يعني، أقله في ميدان الأفكار، أن الديمقراطية التمثيلية في شكلها الليبرالي ما عاد لها منافس سياسي جدي بعد الآن. انتصرت المبادئ الديمقراطية الليبرالية القائمة على أنه ينبغي للحكومات أن تتشارك في السلطة مع مواطنيها واحترام حقوقهم المدنية، وأن تضمن الملكية الخاصة والاقتصاد الحر. ولم تكن تلك لحظة تاريخية عادية وغير مفيدة، ولا تطور لمعة عابرة، بل كانت الديمقراطية الليبرالية لتبقى. ربما - مع الإشارة إلى نقطة الخلاصة لفوكوياما ربما كانت تخمينية بشكل صريح - كنا نقف على «نقطة النهاية للتطور الأيديولوجي للإنسانية»وما يماثلها من «تعميم الديمقراطية الليبرالية الغربية عالميًا كشكل نهائي للحكم البشري».

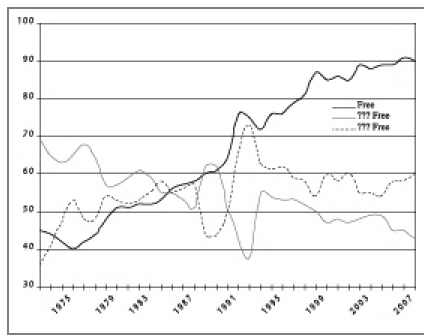
موجة ثالثة؟

قليلون هُم من قرأوا مقالة فوكوياما، لكن نجاحه الذي لفت الانتباه بشكل جيد من الاتجاهات كافة كان مدهشًا، وكان هو نفسه عضوًا في المجلس الاستشاري لمركز البحوث الأميركي المعروف جيدًا باسم «فريدوم هاوس» (Freedom House)، الذي قامت وثائقه فعلًا بتلخيص المزاج في ذلك الوقت من خلال تكرار أطروحات «نهاية التاريخ»، وتحدثت واحدة من أكثر دراساته الميدانية شهرة عن القرن العشرين باعتباره القرن الديمقراطي، وحاولت أن تُظهر أن في العام 1900، عندما كانت الأنظمة الملكية والإمبراطوريات لا تزال مهيمنة،

لم تكن هناك دول يمكن اعتبارها ديمقراطيات انتخابية بحسب معيار حق التصويت الشامل في انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب (الشكل (8-1))؛ فكان هناك مجرد حفنة من «الديمقراطيات المقيدة» - 25 دولة، تمثّل 12.4 في المئة فقط من مجموع سكان العالم. وبحلول العام 1950، مع بداية إنهاء الاستعمار وإعادة إعمار اليابان وأوروبا بعد الحرب، كان هناك 22 ديمقراطية تمثّل نحو 31 في المئة من مجموع سكان العالم، إلى جانب 21 «ديمقراطية مقيَّدة» تمثل 11.9 في المئة من سكان العالم. ولاحظت الدراسة أن بحلول نهاية القرن، وصلت روح الديمقراطية ومؤسساتها إلى سواحل أميركا اللاتينية، وإلى أوروبا الشيوعية سابقًا وأجزاء من أفريقيا وآسيا. وكان يمكن، على الورق في الأقل، وصف 119 دولة من مجموع 192 في العالم بأنها «ديمقراطيات انتخابية» - 58.2 في المئة من مجموع سكان العالم. تمتعت 85 من هذه الدول - 38 في المئة من مجموع سكان العالم - بأشكال ديمقراطية «تحترم حقوق الإنسان الأساسية وحكم القانون». هكذا، وجدت الدراسة المشار إليها أن مثال الديمقراطية أصبح عمليًا في متناول العالم أجمع، وخلصت إلى القول: «بالمعنى الحقيقي جدًا، أصبح القرن العشرون ’القرن الديمقراطي‘... ينعكس الوعي العالمي المتنامي لحقوق الإنسان والديمقراطية في توسيع الممارسات الديمقراطية، وفي امتداد الحقوق السياسية الديمقراطية إلى جميع أنحاء العالم وإلى جميع الحضارات والديانات الرئيسة» [(1076)].

وجدت كلمات كهذه مصداقًا لها ربما في أكثر المحاولات أصالة في خلال تلك الحقبة لتفهم معنى تقدم الديمقراطية التمثيلية: الرواية المفصلة التي تضمنها كتاب الموجة الثالثة (The Third Wave) الصادر في العام 1991، للأكاديمي والمستشار السياسي صامويل هنتنغتون [(1077)] (المولود في العام

الشكل (8-1)



صعود الديمقراطية: رسم بياني لـ «فريدوم هاوس» القائمة في الولايات المتحدة، يُظهر عدد الدول الديمقراطية، وعدد النزاعات الحدودية الرئيسة حول العالم. تشير الفئات الثلاث: حرة، حرة جزئيًا، وغير حرة، إلى مستويات الحقوق السياسية والحريات المدنية في الفترة 1972-2007.

1927) [(1078)]، الذي قال، مستخدمًا لغة البحارة، أن «الديمقراطية الحديثة» المولودة من رحم «موجتين» سابقتين، تختبر الآن «موجة ثالثة» قوية على نحو غير عادي، من التطورات. كانت فكرته بشأن تطور الموجة مثيرة جدًا للاهتمام، وإنْ كان التشبيه غير صحيح تمامًا، لأنه أراد أن يقول إن التجارب في الديمقراطية نادرًا ما تحصل على أساس مرة واحدة فقط. وأكد أن الدمقرطة تحدث عادة عنقوديًا، إذ تتجمع مثل حبات العنب على عراقيب من التزامن. كما أنه أشار إلى عدم وجود ضمانات تاريخية للديمقراطية؛ إذ ليس للزمن مسار مفرد، والتاريخ ليس وحيد الاتجاه، وبالتالي تبقى أمواج الديمقراطية عرضة لتيارات الانقلاب، مع انزلاق الديمقراطيات نحو شكل أو آخر من الحكم اللاديمقراطي.

عرّف هنتنغتون، كما هو متوقع من شخص ذي ميول محافظة، الديمقراطية التمثيلية بأسلوب تخفيفي، وبطريقة تفترض أن النخب السياسية تؤدي الدور المركزي في تأسيس الديمقراطية وصونها. كان جوهر الديمقراطية التمثيلية بالنسبة إليه هو الانتخابات الشعبية لكبار صنّاع القرار في الحكم في دولة ذات حدود مرسومة بشكل واضح. ويختلف شكلها الحديث بوضوح عن «ديمقراطية القرية، والقبيلة والمدينة - الدولة»، وصارت الديمقراطية تعني شكلًا من الحكم المحدد عبر تداول القيادة من خلال انتخابات منتظمة. واتّبع تعريف هنتنغتون الأنموذج الشهير الذي صمّمه في العام 1942 الاقتصادي المولود في مورافيا [التشيكية] جوزف شومبيتر (1883-1950)، الذي قال: «الطريقة الديمقراطية هي الترتيبات المؤسسية للتوصل إلى القرارات السياسية، التي يحصل فيها الأفراد على سلطة التقرير عبر وسائل من الصراع التنافسي على أصوات الناس» [(1079)]. وكانت الولادة الحديثة للديمقراطية ونضجها بهذا المعنى بطيئة في البداية، استنادًا إلى هنتنغتون: «في العام 1750، لم تكن ثمة مؤسسات ديمقراطية على المستوى الوطني في العالم الغربي»، لكن سرعان ما أصبحت الديمقراطية بعد ذلك «مرتبطة مع تطور الدولة - الأمة».

كانت لـ «الموجة الأولى» من الدمقرطة جذور في الثورتين الأميركية والفرنسية، على حد قول هنتنغتون، وقد انتهت بعد الحرب العالمية الأولى بوقت قصير، بعد أن سجلت ظهور حوالى 30 بلدًا، أول مرة، مع «الحد الأدنى في الأقل» من إجراءات الحكم الديمقراطي. ومثّل تخلص موسوليني بسهولة من الديمقراطية الإيطالية الوليدة، والفاسدة بالأحرى، في أوائل عشرينيات القرن العشرين، بداية النهاية للموجة الطويلة الأولى. وكان ذلك بمنزلة مقدمة للانتقال بعيدًا من الديمقراطية، والعودة إلى أشكال تقليدية أكثر من الحكم المستبد، أو اعتماد الشمولية ذات القاعدة الشعبية. جاء انبعاث الديمقراطية في الحقبة التالية للعام 1945 على مرحلتين، أو هكذا زعم هنتنغتون، فأثبتت «الموجة الثانية أنها قصيرة للغاية. وتلاشت بحلول أوائل الستينيات - وبشكل مفاجئ للجميع - كانت الانتكاسات هي نفسها انبعاث

استثنائي للديمقراطية التي بدت مثابرة إلى حد بعيد في القرن الحادي والعشرين. واستُشعر المد الديمقراطي الجديد أولًا في جنوب أوروبا، وفي هذا قال هنتنغتون معلقًا: «في السنوات الـ 15 التي تلت نهاية الدكتاتورية البرتغالية في العام 1974، حلّت الأنظمة الديمقراطية محل الأنظمة الدكتاتورية في 30 بلدًا في أوروبا وآسيا وأميركا اللاتينية... مع أن من الواضح أنه كانت هناك مقاومة وانتكاسات، كما في الصين في العام 1989، إلا أن الحركة نحو الديمقراطية بدت أنها تأخذ ملامح مد عالمي لا يقاوَم تقريبًا، وينتقل من نصر إلى آخر».
امتنع هنتنغتون المدرك لتقلبات الديمقراطية، خلافًا لفوكوياما، من إطلاق التوقعات الحاسمة بشأن مآل الأمور، لكنه لاحظ أن نمط موجات الدمقرطة يسير خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الوراء؛ فـ «حتى الآن، أزالت كل موجة مرتدة بعضًا من عملية التحول الديمقراطي لموجة الدمقرطة السابقة». وفسّر هنتنغتون النمط المتراكم الذي تقدمت به كل موجة أكثر وانحسرت بشكل أقل من سابقتها، بأنه إشارة مشجعة على أن السنوات المقبلة لن تكون الديمقراطية بالنسبة إلى عدد كبير من البلدان مجرد شيء من الماضي. ويمكن الموجة الثالثة من الديمقراطية الحديثة أن تحافظ على شكلها وتستمر إلى ما لا نهاية، طافية بصورة خاصة على «مد مرتفع من التقدم الاقتصادي» وموضع تأكيد من نخب سياسية تتفهم (مع تشرشل) أن الديمقراطية هي «الشكل الأقل سوءًا من الحكم لمجتمعاتها ولها»، فأصبح التقدم نحو الديمقراطية السياسية ممكنًا في الألفية الثالثة. ولم يكن ذلك يعني أن التاريخ يقف تلقائيًا إلى جانب الديمقراطية، لأن التاريخ نفسه يتطلب الرجم بالغيب. والتاريخ «لا يسير إلى الأمام في خط مستقيم، لكنه يسير إلى الأمام عندما يدفع به قادة أكفاء وأولو عزم».

خنازير ومساجد ومطر

أنتجت رواية هنتنغتون للموجات الديمقراطية ردات فعل مختلطة؛ فأعرب مراقبون عن إعجابهم بشمولية مداها وجهدها الشجاع الذي طاول بالإحصاء والتفسير مجموعةً من الحوادث المتباينة التي تضافرت لصناعة حوادث ذات أبعاد تاريخية، ووافق كثيرون على تذكيره الجاد بأن الديمقراطية تمتعت غالبًا بطفرات نمو مضغوطة في مراحل زمنية قصيرة - وأن في الماضي تحطمت هذه الموجات الطويلة في النهاية على صخور الواقع، لتتبدد زبدًا وافرًا قبل أن تستعيد مكانها في مياه الزمن الشاسعة. نظرًا إلى ردات الفعل هذه، استقطب كتاب الموجة الثالثة عددًا كبيرًا من المراجعين، فامتدح كثير منهم ألمعيته في إحلال التراتبية في واقع أواخر القرن العشرين، من دون فرض بنى نظرية عقيمة وتقديم ادعاءات غير مسندة. ونُظر إليها - بحق - باعتبارها

مساهمة ملائمة في فهمنا آليات «الدمقرطة»، وهي موضوع استرعى اهتمامًا منهجيًا أول مرة في تاريخ الديمقراطية.

أعرب مراقبون آخرون عن تحفظهم، ولم يكونوا أقلية في أي حال. وشكك بعضهم، على سبيل المثال، في تشخيصه الإجمالي لما يسمّى الموجة الأولى من الديمقراطية، والتي بدأت استنادًا إلى هنتنغتون، في حوالى العام 1828 (العام الذي انتُخب فيه أندرو جاكسون رئيسًا للولايات المتحدة)، وكان مستندًا إلى المحرك المزدوج للبروتستانتية و«النمو الاقتصادي، والتصنيع، والتمدن، وظهور البرجوازية والطبقة المتوسطة، وتطوير الطبقة العاملة ومؤسساتها المبكرة، والتراجع التدرجي في عدم المساواة الاقتصادية» [(1080)]. كان مفاجئًا بالتأكيد أن مفكرًا محافظًا يجود بهذا التحليل الماركسي النبرة لأصول الديمقراطية الحديثة، ومن المؤكّد أنه لا يمكن الإقلال من شأن المال والأسواق على الإطلاق في تاريخ الديمقراطية، غير أن افتراض أنهما سر النجاح الأول للديمقراطية الحديثة، كما فعل هنتنغتون، كان من شأنه أن يضيع جميع المفارقات الباهرة في نَسَبها. كانت صورة هنتنغتون للديمقراطية، بوصفها ابتكارًا من القرن التاسع عشر، خاطئة تمامًا؛ فهي تجاهلت واقع احتضانها فترة طويلة في خلال العصور الوسطى - حقبة استمرت خمسة قرون في الأقل، كانت القوى غير الليبرالية وغير الديمقراطية في أثنائها حاسمة في العملية المطولة لابتكار ما أصبح لاحقًا يسمّى الديمقراطية التمثيلية. لم يكن ذلك كل شيء، بل طرح بعض المراقبين، ولسبب جيد، مسألة التمييز المريبة، بالأحرى الاعتباطية، بين موجتي الديمقراطية الثانية والثالثة، وفيما كان هنتنغتون يستحق التهنئة لإظهاره كيف أن لغة الديمقراطية ومؤسساتها، أصبحت قوة دفع عالمية في خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وأول مرة على الإطلاق، يمكن القول إن روايته الإجمالية للموجة الثالثة من الديمقراطية كانت سطحية، بمعانٍ كثيرة.

بداية، أعمى الاهتمام بالتوجهات المتراكمة هنتنغتون فلم ير الطفرات الجينية المدهشة التي حدثت في اللغة وفي المؤسسات الديمقراطية في العقود التالية للعام 1945. طفرات؟ ماذا يعني في هذا السياق هذا التعبير المستمد من علم الجينات الوراثية؟ يعني، ببساطة متناهية، أن الطفرات في محيط الأرض الحيوي، عميقًا في خلايا الكائنات، هي التغييرات المفاجئة أو المطولة في الخصائص الوراثية. والتغييرات في تسلسل الحمض النووي (DNA) في الجينات والكروموسومات تحدث إمّا عفويًا وإمّا لأنها محفزة عبر المبدلات، أو عوامل خارجية مثل الأشعة السينية (x-rays) وعناصر كيماوية. ويثبت كثير من الطفرات أنها غير مؤذية، فيجري إبطالها ببساطة، من خلال وجود الجينات المهيمنة. وفي بعض الأحيان - كما في الخلية المنجلية المسببة فقر الدم والناتجة من تغييرٍ في شكل خلايا الدم لشخص بعد وراثته طفرة محددة تحدث في جينات أبويه - تكون للطفرات نتائج قاتلة؛ فمقارنة بسابقتها المتوازنة

بدقة، «تتذبذب» الخلية المبدلة وتواجه صعوبة في البقاء في محيطها الأصلي. لكن الطفرات لا تقود دائمًا إلى عدم الملاءة والموت لاحقًا، بل يمكن أن تكون مفيدة، وتنتج أحيانًا كائنات أفضل كثيرًا للتكيف مع محيطها، وفي هذه الحال تسمح عملية الانتقاء التنافسي للجينة المبدلة للانتقال بنجاح إلى أجيال لاحقة. تتحول هذه الطفرات المفيدة إلى المواد الأولية للتطور وللتكيف مع المحيط المتغير؛ الأغنام ذات المؤخرات الكبيرة هي مثال نوقش كثيرًا: استنادًا إلى علماء تطور الأحياء، تحمل هذه الأغنام جينة معدَّلة نادرة تسمى callipyge (أي «المؤخرة الجميلة» باللإغريقية)، وهي إذ تكون موروثة من الأب فحسب، تكون الغنمة المحظوظة الأفضل عادة، وقليلة الدهن، ولديها قابلية ملحوظة لتحويل الغذاء إلى عضل بمعدل كفاءة يزيد 30 في المئة على الأغنام العادية.

كيف تتمكن الجينات المعدَّلة من الأداء بشكل باهر؟ ولماذا لها تبعات مثيرة على خريطة البشر الجينية (genome) هما من المسائل الأقل صلة بالموضوع من الأحجية التي تطرحها: ما هو بالضبط وجه العلاقة بين الديمقراطية والمؤخرات العضلية الكبيرة للأغنام؟

ثمة جواب يُطرح على النحو الآتي: إن التغييرات التي تحمل تشابهًا بارزًا مع الطفرات في الحوض الجيني للأغنام حدثت في عالم الديمقراطية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وتذكروا لحظة الحالة الهندية، حيث إن الانتخابات العامة التي أجريت في العام 1952، كانت الأولى في العالم على الإطلاق، كانت الديمقراطية البانيانية الواسعة النطاق تنشأ تدرّجًا بين أناس فقراء ماديًا ومن أتباع أديان مختلفة ولغات كثيرة الاختلاف ومستويات ضئيلة من التعليم، أو تأملوا بعملية التحول التفاوضية إلى الديمقراطية البرلمانية في جنوب أفريقيا؛ فالحالتان كلتاهما تمثّلان معًا رمزين للطفرة التاريخية للديمقراطية، وهما كشفتا زيف الحكمة الأوروبية القديمة القائلة إن من غير الممكن أن تحدث الديمقراطية في حالات من الفقر المدقع والأمية المزمنة، وبيّنا أن من الممكن أن تزدهر الديمقراطية في غياب الإجماع على القيم الاجتماعية وأنماط الحياة، ورمزت كلٌّ منهما إلى إزالة التحيز العنصري من قيم الديمقراطية نفسها، وهي عملية بدأت الكفاح ضد العبودية في حقبة الديمقراطية التمثيلية، وأدت حقيقة أن لغة الديمقراطية وقيمها ومؤسساتها أصبحت مألوفة، ليس في الهند وجنوب أفريقيا فحسب، بل أيضًا في أغلبية مناطق العالم، وأول مرة في التاريخ، بصرف النظر عن ثروات الشعوب أو دخولها أو ألوان بشرتها وديانتها وحضارتها وقوميتها، إلى نسف التحيزات الغربية الأطلسية البيضاء الأصيلة عن الديمقراطية التمثيلية ومزقتها إربًا، ودفعت الديمقراطيين حول العالم إلى الشعور بالإحراج أو الغضب عندما يسمعون الحديث عن «التخلف» أو «البدائية» أو «الدونية الطبيعية» للناس. لكن توطين الديمقراطية - رسوخها وتحوّلها الجيني في سياقات كانت غريبة عنها أو محرمة عليها سابقًا - فعل أكثر من ذلك كثيرًا؛ فبرموزه المكونة من

خنازير ومساجد ومطر، أطلق العنان للتجارب التي غيرت معنى الديمقراطية نفسها.

دعونا نبدأ بـ الخنازير: شهدت الحقبة التالية للعام 1945 انتشار تقاليد ديمقراطية غريبة وامتدادها إلى أكثر المناطق عزلة في أقاصي الأرض، من مثل بابوا غينيا الجديدة. وهناك تحدى مشهد الانتخابات العامة التي تجري مرة واحدة كل خمس سنوات معظمَ المسلّمات الأوروبية، إلى درجة كانت كافية لتترك جميع مؤرخي الديمقراطية السابقين، لو كانوا محظوظين وقُدّر لهم رؤية المشهد، في حالة من الذهول تعقد ألسنتهم.

قبل بضعة أسابيع من الانتخابات، تتوقف عجلة الحياة الطبيعية عبر البلاد المكونة من 1000 مجموعة محلية تتكلم أكثر من 800 لغة، ويباشر أصحاب مزارع الخنازير وعمال البستنة وعمال المزارع أعمالهم، كان ذلك حقيقة، بل يواصل قطاع الطرق الرئيسة، المعروفون باسم raskols، عملياتهم في مناطقهم الليلية، وتستمر الشركات المتعددة الجنسية نهب نفط البلاد وغاباتها ومعادنها (النحاس والذهب)، بيد أن الجميع يشعرون في زمن الانتخابات بأن هناك تغييرًا في الجو. وتشير التقارير إلى رؤية موظف حكومي- وهو عادة مسؤول رسمي في هيئة رجل شرطة أو ضابط - وهو يمنع بيع الخمور، مع أن المشاجرات المشحونة بالعداوات المحلية والظلم يمكن أن تندلع أحيانًا. وتجتمع عائلات في المناطق الريفية لقرع الطبول، ليلة بعد ليلة، من أجل طرد الأرواح الشريرة من عالم المتوفين حديثًا. وهناك أحاديث (بلغة التوك بيسين [(1081)] Tok Pisin)، واللغة الميلانيزية [(1082)] المبسطة (pidgin Melanesian) واللغة المشتركة (lingua franca) عن واجب احترام الملكة الأم (Mama Kwin) (إليزابيث الثانية)، وهي شخصية لا يزال هناك من يصفها بأنها «كائن أسطوري كلي القدرة، وعبارة عن نصف إنسان ونصف أفعى». في هذا الوقت، تنطلق الفرَق الانتخابية بالسيارات وسيرًا على الأقدام أو بالقوارب الصغيرة أو الطائرات المروحية، لإيصال صناديق الاقتراع ولوائح الانتخاب إلى جميع الأودية والمرتفعات الجبلية والغابات، للتأكد من أن لا أحد مستثنى.

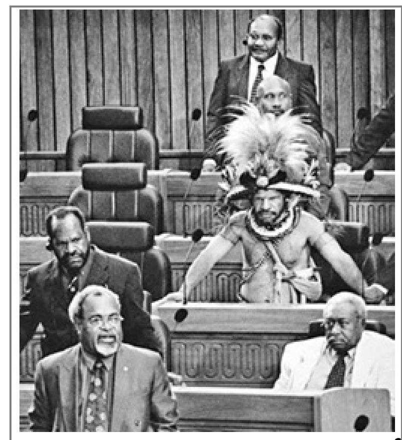
ثم تأتي لحظة الانتخابات (eleksen)؛ الفرصة الممنوحة لكل رجل وامرأة لـ «الإدلاء بصوت» أمام الحكم، فتبلغ الإثارة ذروتها، ويُحتسَب كل صوت، وتتوقف نتائج الانتخابات في بابوا أحيانًا على عشرات الأصوات فقط، بالتالي يُبذل كل جهد ممكن من الناخبين البالغين أكثر من 18 عامًا (والنساء دون تلك السن إن كن متزوجات) لإشراك جميع المواطنين في التصويت. كانوا دومًا يظهرون بأعداد كبيرة، يرتدي بعضهم عباءات مصنوعة من لحاء الشجر، وكان كثيرون منهم يجلبون معهم قريبًا أو صديقًا يعرف كيف يضع علامة شطب تحت صورة مرشحهم المفضل، إذ لم تكن لدى معظم الناخبين عادة معرفة بالسياسة الحزبية، لكن لا علاقة لذلك بالقاعدة المطبَّقة بصرامة، والتي تمنع الحملات والملصقات والمنشورات الانتخابية في دائرة قطرها 70 ذراعًا حول

مراكز الاقتراع. الحقيقة هي أن الأحزاب السياسية تشبه قليلًا قيم وستمنيستر التي انبثقت منها؛ فكان معظمها صغيرًا، ما كان يسهّل كثيرًا على قادتها «الرجال الكبار» (الصورة (8-1)) المناورة بها وإدخالها في تحالفات حكومية دائمة التغيير ثم إخراجها منها. ولم يكن بعض الأحزاب أكثر من اسم مطبوع على ورقة، مع أنه كان هناك أحزاب تضم برلمانيين «قافزين بين الأحزاب» وأعضاء في أكثر من حزب في وقت واحد (منطق التنافس الحزبي بأقصى ما يمكن من تطرف). والحقيقة، في أي حال، هي أن لدى قلة من الناخبين قدرة على متابعة الإذاعة أو التلفزيون؛ في بعض الدوائر، هناك رجل واحد من كل عشرة (وامرأتان أو ثلاث) يجيد القراءة في بلاد تكمن قيمة الصحف فيها في أنها ورق صالح للتغليف، خصوصًا لدى أولئك الذين يحبون لف سجائر طويلة ولذيذة.
لِمَ تُستحضَر روح خوان فوسيتيتش، حيث معظم الناس مستعدون لقبول طلاء أصابعهم بالدهان، والإمساك بورقة الاقتراع، والدخول إلى كشك اقتراع موقت مصنوع من الكرتون المقوى، ووضع إشارة x تحت صورة المرشح الذي يختارونه، ثم طي الورقة ووضعها في صندوق الاقتراع المعدني، ثم يعرضون وهُم في طريقهم إلى خارج مركز الاقتراع أصابعهم المغموسة بالدهان أمام الشرطي المناوب، المولج بمنع الناخبين من التصويت مرتين؟ هل كان ذلك من أجل شق مدرج للطائرات في المنطقة بعد طول انتظار، أو ضمان تعيين طبيب محلي، أو ممرضة، أو معلم لمدرسة ابتدائية، أو ربما لوضع حد للمعدلات العالية لوفيات الأطفال (في بعض مناطق البلاد واحد من كل ثلاثة مواليد لا يعيش أكثر من سنة واحدة)، بالتالي، يمكن أبناءهم وبناتهم أن يكبروا ويبدأوا ذات يوم بزراعة البن، أو يفتحوا محال، أو يقوموا بنوع آخر من التجارة (bisnis)؟ عندما يُسأل المقبلون السود الجدد إلى عالم من الشعائر الديمقراطية كان ذات يوم أبيض، عن سبب تنكبهم عناء التصويت، يستخدمون التعابير المحلية لشرح شيء أساس أكثر: يقول كثير منهم بشكل مباشر أنهم يريدون أن تبقى رؤوسهم مرفوعة، بالتالي أن يضعوا وراءهم أزمنة الاستعمار التي كانوا يعامَلون فيها كما تعامَل «الخنازير».
المسجد: في السنغال، الدولة الواقعة في غرب أفريقيا، أظهرت عملية ازدراع الديمقراطية الانتخابية أن في إمكانها الاختلاط بمجتمع زراعي هو إسلامي في معظمه، لإحداث نتائج غير عادية بالتساوي. هنا بلد تعرّف إلى الإسلام عبر الصحراء الكبرى، من طريق التجار البربر في أواسط القرن الخامس عشر؛ بلد تعود فيه السياسة الانتخابية بشكل محدود إلى العام 1848، حين منحت السلطات الاستعمارية (وهذا نادر عبر الإمبراطورية الفرنسية) الرجال البالغين حق التصويت في المستوطنات الحضرية الرئيسة. وشكّل الناخبون، في ظل الشروط الاستعمارية، أقلية صغيرة من السكان، لكن ثقافة التصويت والانتخابات انتشرت تدرّجًا، لتتوَّج بانتصار لحق التصويت الشامل (للرجال

والنساء) في العام 1956. عقب الاستقلال في العام 1960، حاولت حكومة ليوبولد سيدار سنغور [(1083)] جاهدة لتحويل البلاد إلى حكم الحزب الواحد، لكنها فشلت في منع الأحزاب المعارضة أو حظرها وفي تزوير الانتخابات، وهو ما يعود فيه الفضل الكبير إلى الدعم القوي للديمقراطية (demokaraasi) في أوساط الأكثرية المسلمة الناطقة بالولوف [(1084)].

في نقلة جديرة بالملاحظة للنقاط الثقافية المرجعية، تعلّم بعض القادة الحزبيين والصحافيين ومواطنون كثر تشبيه الأحزاب السياسية والانتخابات بالمكان المقدس للعبادة، المسجد. وبموجب ذلك، أصبحت الأحزاب وقادتها يشبهون المؤذنين الذين عليهم أن يعتلوا المآذن لدعوة المؤمنين - الناخبين - إلى الصلاة يوميًا. من الناحية العملية، يمكن أي شخص أن يصبح مؤذِّنًا (في الإسلام السنغالي، المؤذنون هم أشخاص مدنيون لا يُطلب منهم سوى أن يثبتوا قدرتهم على حفظ الأذان) [(1085)]، هكذا، فإن في استطاعة أي شخص أن يؤسس حزبًا ويقوده. وكما يحدث في المسجد، تستمد الديمقراطية من مبدأ المداورة بين المؤذنين، تحت إشراف الإمام، [الشيخ] الذي يؤم المؤمنين المجتمعين ليقودهم في الصلاة. يشبه أولئك الذين يرأسون الحكومة الإمام (الأصل العربي لكلمة إمام تعني «أمام» [في المقدمة])، ويُتوقَّع من القادة المدعومين من المجتمع ككل، والذين يشرف عليهم من بُعد مالكو السلطة الحقيقيون والأخويات الدينية، أن يقودوا الآخرين عبر الحياة، بمساعدة الأحزاب، وأن يفعلوا ذلك على قاعدة أنهم موضوعون في المقدمة - مختارون بمعنى ما - من المجتمع عمومًا.

الصورة (8-7)



ألفريد كايبي، عضو برلمان بابوا غينيا الجديدة، مرتديًا ريش عصفور الجنة، وتنورة فرو كنغري، ويحمل فأسًا، في خلال مناقشة مشكلة الفساد وأهمية الحفاظ على «القيم التقليدية»، في العاصمة بورت مورسبي، تموز/يوليو 2001.

لا شك في أن التشابه التسلسلي بين المسجد والديمقراطية يطرح أسئلة صعبة؛ فالمؤذنون لا يصبحون أئمة أبدًا، ومن هنا ينطوي التحليل في كثير من الأذهان السنغالية على حيرة بشأن كيفية اختيار الأئمة وقادة الحكومة، وهل ينبغي أن يشغلوا مناصبهم فترة محدودة [(1086)]. بصرف النظر عن هذه المصاعب، لم يكن هناك نفي، لأن لديمقراطية المسجد (دعونا نسمِّها طفرة) دلالات قوية جدًا بالنسبة إلى سنغاليين كثر؛ فهي كانت، بحسب طريقة تفكيرهم في شأن الديمقراطية، أكثر من مجرد طريقة مملة لاختيار حكم قائم على قبول المجتمع؛ كانت طريقة كاملة للحياة مغلّفة بلغة مقدسة، ومنظومة من المعتقدات والمؤسسات التي تربط بين الناس في ظل إله واحد. لم تعرف الديمقراطية تفريقًا بين المقدَّس والمدنَّس، ماثلت بدل ذلك مجتمعًا من المؤمنين، متحدين معًا في سعيهم من أجل التناغم بين اختلافاتهم، عبر حكم متعدد الأحزاب وقيادة صالحة ترعاها عين إله متطلب لا يأخذه نوم.

أمّا في ما يتعلق بـ المطر، الرمز الأخير لتحوّل الديمقراطية، فنقول إن في خلال خمسينيات القرن العشرين، وفي المنطقة الأفريقية الناطقة بالشامبا [(1087)] في تنجانيقا [(1088)] (تانزانيا لاحقًا)، انتعش في المناطق الريفية النقاش عن الديمقراطية بداية في أوساط الفلاحين المثقفين - نساء ورجالًا يحلو لهم الخوض في السياسة فيما هُم يحصّلون معيشتهم من العمل في الزراعة، ويعارضون بشدة الحكم الاستعماري البريطاني. طرحوا أسئلة حول ماهية الديمقراطية وما هو الجيد في خصوصها؟ وهل ينبغي منح صوت لكل رجل وامرأة في الانتخابات، أم إنها كانت حكم مجلس من الحكماء، أو ربما نوعًا من الحكم عبر الأفضل تعليمًا؟ هل سيتمتع الرجال الكبار سنًا في الديمقراطية، بحق ممارسة حرياتهم القديمة، التي تتضمن سلطات كبيرة على الشباب؟ هل يمكن اعتلاء ملك من الفلاحين العرش، أم إن الديمقراطية تتطلب إلغاء النظام الملكي كله؟ وماذا سيكون مصير التقاليد المحلية لزعماء القبائل الحاكمين؟

أثبت السؤال الأخير، الذي انطلقت شرارته من قدح صوّان الديمقراطية على سندان السلطة القائمة، أنه عصي على الإجابة؛ إذ كانت هناك مشكلة مربكة لم يسبق أن واجهها الديمقراطيون الذين يفضلون تشارك السلطة والانتخابات التنافسية: استنادًا إلى التقاليد التي تعود إلى ما قبل الاستعمار في مملكة شامبا، كان هناك اعتقاد واسع النطاق بأن شيوخ القبائل يمتلكون قوى سحرية فعالة لصنع المطر. آمن الناس، وبكثير من الاقتناع، بأن شيوخ القبائل الذين يقومون في الوقت نفسه بدور صانعي المطر أيضًا، لا يستخدمون قواهم السحرية إلا إذا كانوا يتمتعون باحترام رعاياهم. وكان إذا اندلع صراع نفوذ [...]، يحجب الشيوخ المطر ويتسببون في الجفاف، إمّا بهدف تقويض الدعم لمنافسيهم، أو بهدف تلقين الفلاحين المحليين درسًا لأنهم لم يكونوا مخلصين كفاية. وبمقتضى هذه النظرة، يتمتع الشيخ الحائز السلطة المركزية بقابلية

«التغطية على الأرض» من خلال شفائها وحمايتها، وكانت الأرض تُشبّه شعبيًا بالرجولة، وبالشمس التي تشرق (مثل خصوبة الرجل اليومية) على الأرض كل يوم، وتستطيع إمّا تنمية المحصولات وإمّا تفسيخ التربة وتخريبها. وكان المطر اللطيف يُشبّه بالقمر، بأهلّته المختلفة الحجوم باختلاف إيقاعها، مثل امرأة لا تأتي خصوبتها إلا في الوقت الملائم من دورتها الشهرية («قمرها»). لذلك، فإن الشمس والقمر لم يكونا يشبهان الرجولة والأنوثة فحسب، بل الجوع والشبع أيضًا - كلٌّ منهما بإيقاع مختلف مع إمكان أن يجتمعا في إيقاع أسمى وأكثر رحمة.

انطوت نظرة الشعب الناطق بالشامبا إلى العالم، من منظور مفاهيم السلطة، على شيء مثل قانون السياسة: عندما تكون السلطة مركزة في أيدي الشيوخ، الذين يبدون بدورهم الطاعة لأوامر الملك الحاكم، تشرق الشمس ويأتي المطر ويتمتع الجميع بمحصولات جيدة. تشبك الشمس يدها مع المطر، والرجولة مع الأنوثة، وبفضل شفاء الأرض والمحصولات الجيدة الناتجة منها، يفسح الجوع الطريق أمام الشبع، كل ذلك وفق الإيقاع المنسجم للوقت. لكن، عندما تندلع الخلافات والصراعات على السلطة، على سبيل المثال عندما يتزاحم الرعايا والشيخ، أو الملك، تُهلك هيمنة الشمس والرجولة والجفاف الأرض وتتسبب في المجاعة والمعاناة العظيمة للناس، ويختلّ إيقاع الخصوبة - الاتحاد المثمر بين الشمس والقمر والأرض والمطر، والرجولة والأنوثة. ويفقد الوقت طريقه، ليجد العالم نفسه بلا مفاصل. ثم يجري التخلي عن الناس ليتحولوا من فلاحين مجتهدين لديهم كرامة إلى ألاعيب للنزوات، تحت رحمة صانعي مطر غير موثوق فيهم ومتعطشين للسلطة - مثلما حدث فعلًا في خلال الجفاف والمجاعة والاستيطان الجائر والحرب المفتوحة التي تسبب فيها الاستعماران البريطاني والألماني.

مثّل ذلك تحديًا لأصدقاء الديمقراطية المحليين؛ إذ ذكّرهم بأن ما من عاقل يمكن أن يبتغي معاقبة الناس بالجفاف المتبوع بمجاعة، ودفعهم إلى التفكير بطرائق خلّاقة في معاني قيمهم وعملانيتها. كان ما توصلوا إليه مصمَّمًا لتحطيم جميع القوى المفترض وجودها لدى الشيوخ والملوك والقادرة على صناعة المطر مرة أخيرة، وأن يفعلوا ذلك من خلال إلغاء دورهم - وفي الوقت نفسه الاعتراف بالحاجة إلى احترام المشاعر المحلية القوية بشأن أهمية القوة القائمة على الوحدة - الذي كان مطلوبًا وفق أصدقاء الديمقراطية، هو نوع جديد من الحكم؛ نوع يتجاوز انقسام الحكم التمثيلي الغربي الطراز، مع ماكيناته الحزبية المتنافسة والمستنفرة دائمًا، لدخول ساحات معارك الانتخابات نيابة عن الأثرياء والأقوياء. هذا وعُثر على الحل في ما يسمّى «العائلوية» (ujamaa): قرى ذاتية الحكم تملك الأرض جماعيًا، وتتوحد معًا بولاية رئاسية على صلة قريبة بمواطنيها، بفضل الصحف - وبفضل الإذاعة، وسيلة الإعلام الجديدة التي لها الميزة الإضافية في تعميم نشرة الأحوال الجوية من

أنحاء مختلفة من البلاد، بكبسة زر، كاشفة لكل من له أذنان أن الأرصاد الجوية ليست الشيء نفسه مع الأساطير.

ورد الدفاع عن هذا النوع الأكثر أصالة من الديمقراطية، بكثير من البلاغة، في خطابات وكتابات جوليوس كامباراج نيريري وكتاباته (1922-1999)، الرجل الذي عيّنه البريطانيون أولًا رئيسًا للوزراء في لحظات موت الحكم الاستعماري، ثم سرعان ما أصبح الرئيس الجديد للجمهورية (الصورة (8-8)). كان نيريري المولود في عائلة فلاحين كاثوليكية متواضعة، رجلًا من الناس، بارعًا في الكلام بالإنكليزية، لكن على نحو خاص بلغته الأم الكسواحيلية [(1089)] (Kiswahili) (التي ترجم نيريري إليها مسرحيتي شكسبير يوليوس قيصر وتاجر البندقية. وكتب في منشور للاتحاد الوطني الأفريقي في تنجانيقا صدر في العام 1959، وانتشر في البلاد على نطاق واسع: «عاش الإغريق القدماء في مدن

الصورة (8-8)



رئيس الوزراء التنزاني جوليوس نيريري، بعد ستة شهور من تنصيبه، يتحدث إلى الرئيس الأميركي جون كنيدي في البيت الأبيض، 17 تموز/يوليو 1963.

صغيرة. كانت كل مدينة ’أمة‘ كاملة لها حكمها. لم يكن فيها ملوك أو شيوخ قبائل (watemi). وكانت شؤونها الحكومية كلها تُطرح وتُبَت في لقاء لجميع العامة معًا. لم تكن الصلاحيات والمسؤوليات على عاتق شخص واحد أو مجموعة صغيرة من المواطنين، بل استندت إلى الشعب بأسره» [(1090)]. يلاحَظ تركيز نيريري على تضامن العامة، وأهمية ممارسة السلطة معًا، بالتالي تلافي الآلام والندوب التي تحدث داخل الكيان السياسي عندما تحتك «القوة» بـ «القوة»، مثل احتكاك صخرة بجلد إنسان. الديمقراطية تعني المساواة (usawa)، وهو ما كان يعني (يُلاحَظ رفض ذهنية نيريري الحديثة للطراز الإغريقي) إطاحة جميع أشكال العبودية، بما فيها طفيلية الأنظمة الاستعمارية على لون بشرة الناس. كانت ديمقراطية القرى تعني أيضًا الحرية (uhuru)؛

ذلك التعبير الأساس الذي عرّفه نيريري بأنه «حالة العيش والتصرف والتفكير من دون إعاقة»، مضيفًا: «ليس لدى العبد حرية». ويتطلب إلغاء الاسترقاق الاستعماري تطوير التضامن البلدي، والمساواة والحرية: هذا النوع من الديمقراطية الذي أسماه نيريري ومناصروه الاشتراكية العائلية (ujamaa socialism).

كانت المبادئ في منتهى الوضوح، لكن ذلك ترك فحسب المشكلة السياسية في ما يتعلق بكيفية الجمع بين الديمقراطية القروية واستقلال الدولة ذات الإقليم الجغرافي. كان نيريري مقتنعًا باستحالة تجاوز الآليات التمثيلية في الدول الممتدة على أراضٍ واسعة. وقد تطرق إلى المشكلة في خطاب القسم الذي ألقاه أمام أول برلمان في جمهورية تنجانيقا الجديدة، فقال: «لأننا نعيش في مناطق متباعدة، لا تزال لدى ديمقراطيتنا عيوبها». وكان الخلل الرئيس هو طغيان المسافة بصورة دائمة: «يصعب علينا أن نلتقي معًا وأن نتخذ قرارات تتعلق بأمورنا، خصوصًا تلك المتعلقة بحياة القرية. بسبب ذلك، نترك الأمور ليقررها ممثلونا المختارون. مع ذلك، وغالبًا بسبب المسافة، لا يمكننا أن نرى ممثلينا وأن نسألهم عن الشؤون التي يناقشونها ويبتّونها نيابة عنا». إذًا ماذا يمكن أن يحدث؟ أجاب نيريري: «العيش في القرية سيقود إلى ديمقراطية حقيقية في الشؤون التي تهم كل قرية».

يطرح هذا الجواب النابع من القلب سؤالًا: كيف يمكن ديمقراطية مؤفرَقة [على النمط الأفريقي] تنسيق شؤونها الوطنية؟ يجيب نيريري: «بالنظر إلى أن الديمقراطية القروية الأساسية كانت مألوفة للأفريقي مثل الشمس الاستوائية، لم تكن أنظمة التعددية الحزبية مرغوبًا فيها، أو قابلة للتطبيق». ونشأت هذه الأنظمة فعلًا في أماكن أخرى، مثل أوروبا والولايات المتحدة، في غياب المساواة، أي إنها في سياقات من الانقسام الاجتماعي، خصوصًا بين الأغنياء والفقراء. على العكس من ذلك، فإن الاتحاد الوطني الأفريقي في تنجانيقا (TANU) والأحزاب الأخرى في أفريقيا تشكلت في إطار الكفاح من أجل الاستقلال. ومنذ البداية «مثلت هذه الأحزاب مصالح وتطلعات الأمة جمعاء»، ومع هزيمة الاستعمار، أصبح الفرق بين الحاكمين والمحكومين بلا معنى، وهو ما ترك مهمة وحيدة هي صناعة شكل من الحكم الذاتي الذي يعبّر عن رغبة الناس في أن يُعاملوا كمتساوين. كانت الديمقراطية ذات الحزبين بمنزلة تناقض في التعبير، وعندما تتقطع أوصال البلدان عبر صراع المصالح والأحزاب، ينحرف الحكم ويتشوه ليصبح من قبيل «كرة القدم السياسية»، فتتنازع الأحزاب وتتدافع من أجل الفوز على خصومها، ويحرم قادة الحزب الأعضاء العاملين حريتهم في التعبير عن آرائهم. كما أن الأحزاب تفتعل المشكلات بين الناس، يعطي القادة العازمون على الفوز بالمنصب وعودًا ليسوا قادرين على تحقيقها، ويتحولون إلى محتالين يهتمون قليلًا بـ «الإدارة المنصفة لشؤون المجتمع». لجميع هذه الأسباب، تهدد السياسة الحزبية

التقليد الأفريقي القديم في «النقاش الحر» والاهتمام بـ «الناس كافة» الظاهر في القرى، حيث يجلس «الحكماء تحت شجرة كبيرة ويتناقشون حتى يتفقوا». ينبغي، من أجل الناس وكرامتهم ووحدتهم، الحفاظ الآن على التقليد الثمين؛ فمن أجل أن تكون أفريقيا أفضل، يجب عليها أن تكون مختلفة من خلال العودة إلى جذورها: «حيثما يكن هناك حزب واحد، وهذا الحزب معرّف مع الأمة ككل، تكن أسس الديمقراطية أكثر ثباتًا من المكان الذي فيه حزبان أو أكثر، كل واحد منها يمثل جزءًا من المجتمع».

كانت المقاربة الجديدة لديمقراطية الحزب الواحد مصممة كلها لمعالجة مشكلات محلية صعبة، مثل كيفية دمج السكان الذين كانوا منقسمين دينيًا (بين أتباع المسيحية والإسلام، على سبيل المثال) وليس بينهم لغة مشتركة باستثناء الكسواحيلية. افترضت تلك المقاربة أن من الممكن جعل تلك الفروق الجوهرية في السياسات والآراء تتلاشى، وأن في إمكان السعي للمصلحة العامة أن ينجح، حتى لو تطلب ذلك بضع جلدات قوية على ظهور المنشقين (كما حدث في العام 1964، حين أقدم نيريري، في محاولة يائسة لكن ناجحة لإنقاذ حكمه، على استدعاء القوات العسكرية للأسياد المستعمرين السابقين، البريطانيين، لسحق تمرد في صفوف جيشه). أخيرًا، كان هناك السؤال المراوغ عن القيادة السياسية في الاشتراكية العائلية (ujamaa): ما أهمية القيادة؟ وما نوع القادة الذين يمكن أن يكملوا الحكم الذاتي من خلال نظام الحزب الواحد المستند إلى نقاش حر ومتساوٍ.

ظهر جواب نيريري، وكان جوابًا أصيلًا كليًا، في خطاب القسَم الذي ألقاه بصفته رئيسًا للجمهورية في 9 كانون الأول/ديسمبر 1962[(1091)]، وكان احتفالًا كبيرًا ينتمي بطريقة ما إلى حقبة شيوخ القبائل والملوك، ومناسبة لطمأنة السكان إلى أن السلطة لن تكون منقسمة، وأن الديمقراطية غير المنقسمة يمكن أن «تغطي الأرض»، وأن بفضل الجهد الوحدوي للرئاسة، ستكون القرى المتفرقة متحدة معًا في وحدة أسمى، لتجلب المطر الذي سينهمر على الأرض ليولّد الازدهار والسلام.

مع وصول الموكب الرئاسي إلى الملعب الوطني في دار السلام[(1092)]، استُقبل نيريري بقرع الطبول، طبول البيت الملكي لموامي تيريزا نتاري. كان عندها دور الشيخ بترو إيتوسي مارييل، الذي تحدث بالكسواحيلية، للترحيب بالرئيس والصلاة إلى الله ليرحمه ويهبه «القدرة والقوة والحكمة والعمر الطويل». وانسجامًا مع التقليد المحلي، تقدم الشيخ مازينغو ليُلبس نيريري الرداء الملكي، علامة على أن «فضل قيادتك سيعم على البلاد كلها بالطريقة نفسها التي يغطي هذا الرداء الطويل جسمك كله». وعلى المنصة، تلقى الرئيس رمحًا من أجل حماية شعب تنجانيقا، ودرعًا من أجل صد أعدائه، ثم نزل من عليها، بعدما مسحه الشيخ مازينغو بعجينة مصنوعة من طحين وماء، للسير نحو القاعدة المرحبة به، مصحوبًا بدقات الطبول الملكية. ثم أدى القائد الجديد

التحية أمام جنود تنجانيقا وشرطتها. ثم أعادت المسيرة تنظيم نفسها وأدت تحية رئاسية، وبعد هتاف رددته حناجر أفراد من القوات العسكرية ثلاث مرات، صعد نيريري إلى سيارته المكشوفة، وجال الملعب قبل مغادرته، وسط عاصفة من الهتافات والتصفيق من حشد يتمايل على الصوت الطاغي للطبول الضخمة.

الديمقراطية الرقابية

بعد تنحّي نيريري عن الرئاسة في العام 1985 بوقت قصير، أطلق جهدُ الاتحاد الوطني الأفريقي في تنجانيقا ومناصريه لحكم البلاد، من خلال اشتراكية الحزب الواحد العائلية، شرارة ردة فعل سلبية، إلى درجة أن في وقت مبكر من التسعينيات، أعطت التعديلات الدستورية الضوء الأخضر لنظام متعدد الأحزاب. وربما يتوصل علماء النبات وعلماء الحيوانات إلى استنتاج مفاده أن الجهد المبذول لإعادة تعريف النمط الجيني للديمقراطية أنتج طفرة قاتلة - نمط ظاهري «ترنح»، وفشل في التكيف بشكل صحيح في محيطه الجديد، وأثبت في النهاية أنه غير قادر على التكاثر بفعالية. مع ذلك، كان هناك شيء أكثر أهمية في قيد العمل، وهو خلاصة أكبر للقصص الصغيرة المستقاة من تنجانيقا والسنغال وبابوا غينيا الجديدة والهند: في العقود اللاحقة للعام 1945، ما عادت الديمقراطية شأنًا غربيًا أبيض البشرة من الطبقة المتوسطة، كما كانت عندما كتب جيمس برايس كتابه Modern Democracies (الديمقراطيات الحديثة) في العام 1921. وتغيرت الأمور مع تحول العالم ديمقراطيًا وتحول الديمقراطية عالمية.

إنه لصحيح أن الأصناف الفرعية من الديمقراطية التي نشأت في جميع القارات لا تزال تنتمي إلى عائلة تُدعى الديمقراطية، ليس بالاسم فحسب، بل بالروح أيضًا؛ فالقادة السياسيون والمواطنون الذين اعتبروا أنفسهم ديمقراطيين، لا يزالون ملزمين معًا بقدر من معايير احترام اللاعنف، والحكم الشرعي القائم على رضا «الشعب»، وريبتهم من السلطة المركزة والمطلقة، والتزامهم مبدأ أن المواطنين متساوون. على الرغم من ذلك، كان للتحول الديمقراطي في بيئات مختلفة جذريًا عن الديمقراطيات الأم في أوروبا الغربية وأميركا الإسبانية والولايات المتحدة، مضمون مهم. وصار معنى الديمقراطية وممارستها جزءًا لا يتجزأ من المشاعر المحلية اليومية واللغات والمؤسسات أشكال السلطة المتحولة والمتنازع عليها. وكانت الحصيلة أن التعريفات البدهية للديمقراطية أضاعت معانيها، عدا عن كونها ضيقة الأفق. وكان الأمر كأن الديمقراطية نفسها بدأت أخيرًا تدمقرط - إلى درجة أن علماء الأنثروبولوجيا لا علماء السياسة أصبحوا أفضل عدة للإحاطة بطرائقها، وأصبحت الديمقراطية متعددة الكفاءة، والناس يعترفون بها طريقةً لرؤية السلطة من زوايا مختلفة، وطريقة حياة مشروطة بعمق، تقف دومًا على

حافة الانفصال، وطريقة من طرائق الحكم والسلوك لديها حدود مفتوحة، وليست شرطًا منفردًا يمتلكه شعب أو بلد أو لا يمتلكانه. لذلك، كان الاستنتاج الأول في سعينا للتوافق مع التوجهات الرئيسة لزمننا أن هناك شيئًا مريبًا في حديث هنتنغتون عن «الموجة الثالثة» من الديمقراطية التمثيلية؛ فهي إذ تضع إصبعها بصواب على الانبعاث الهائل للاهتمام بالديمقراطية في خلال النصف الثاني من القرن العشرين، كان استخدامها للاستعارة البحرية محدودًا جدًا، ومقيدًا إلى ظاهر الأمور، وكثير الانشغال بالموجات لملاحظة أن تحت التيارات والموجات الطويلة لمحيطات العالم، كانت هناك أعداد متزايدة من الأصناف المختلفة من الأسماك (إذا جاز التعبير) التي تسمى ديمقراطية - من بينها أسماك ينفوخية (pufferfish) وأسماك قرش مفترسة [(1093)].

لم يكن هذا كل شيء، بل كان هناك أيضًا، من الناحية السياسية، شيء أكبر على المحك؛ فاستعارة «الموجة الثالثة» فشلت في رؤية التغيير التاريخي الهائل، وهو تحول مصيري بدأ في النصف الثاني من القرن العشرين، ولا يزال مستمرًا تحت أنظارنا: ولادة نوع جديد من الديمقراطية، وشكل من ديمقراطية «ما بعد التمثيل» مختلفة بامتياز عن الديمقراطيات المرتكزة على المجلس، أو الديمقراطيات التمثيلية من الأزمنة الماضية.

من الصعب إيجاد اسم أنيق لها، إنْ نحن تركنا جانبًا محاولة وصف مضامينها العملانية والسياسية ببضع كلمات؛ فالتعبير الغريب الوقع، أي الديمقراطية الرقابية (monitory democracy)، هو الأكثر دقة لوصف التحول الكبير الذي جرى في مناطق مثل أوروبا وفي دول مختلفة اختلاف الولايات المتحدة والهند والأرجنتين ونيوزيلندا. الديمقراطية الرقابية هي الشكل التاريخي الجديد للديمقراطية، وتشكيلة من السياسة «ما بعد البرلمانية» معرّفة بالنمو السريع لأشكال عديدة ومختلفة من الآليات فوق البرلمانية المراقِبة للسلطة [(1094)].

وقد تجذرت هذه الهيئات الرقابية في الميادين «المحلية» للحكومات والمجتمع المدني، وكذلك في أطر عابرة للحدود كانت في السابق تحت تحكم الإمبراطوريات والدول والمنظمات التجارية. في النتيجة - الهند هي الحالة الوحيدة التي عاينّاها حتى الآن - يتغير كل التصميم الهندسي للحكم الذاتي، وتضعف القبضة المركزية للانتخابات والأحزاب السياسية والبرلمانات على حياة الناس، أصبحت الديمقراطية تعني أكثر من انتخابات، مع أنها لا شيء أقل، وصارت لمراقبي السلطة المستقلين داخل الدول وخارجها مفاعيل ملموسة، بعد أن أصبحوا من خلال إبقاء السياسيين والأحزاب والحكومات المنتخبة يقظين على الدوام، يعقّدون مجريات حياتهم ويتحدّون صلاحياتهم ويجبرونهم على تغيير برامج عملهم - وأحيانًا يلطخونهم بالخزي والعار.

لا يزال السؤال عمّا إذا كان التوجه نحو هذا النوع الجديد من الديمقراطية قابلًا للديمومة وتطورًا تاريخيًا غير قابل للردة، موضع نظر؛ فعلى غرار سابقتيها التاريخيتين الأوليين، ليست الديمقراطية الرقابية حتمية، ولم يكن قدرًا أن

تحدث، لكنها حدثت، ولا بد من مناقشة ما إذا كانت ستحيا. الديمقراطية الرقابية هي بالتأكيد الشكل الأكثر تعقيدًا بين سائر أشكال الديمقراطية حتى الآن، بالنظر إلى ملامحها المؤسسية وديناميباتها الداخلية. وربما يقول محبو اللغة اللاتينية إنها «الثلث الغامض» [(1095)] (tertium quid)، والوريث غير المكتمل تمامًا للتجارب التاريخية الأولى في الأشكال الديمقراطية القائمة على المجالس، وعلى التمثيل؛ فباسم «الناس» و«الجمهور» والمساءلة العامة والشعب أو المواطنين - تُستخدم هذه التعبيرات عادة، بشكل متبادل ومتطابق في عصر الديمقراطية الرقابية - تنشأ مؤسسات التدقيق في السلطة ومراقبتها في كل مكان. ولا تختفي الانتخابات والأحزاب السياسية والتشريع، ولا تتراجع أهميتها بالضرورة؛ لكنها بالتأكيد ستخسر مواقعها المحورية في السياسة. وما عادت الديمقراطية - ببساطة - طريقة لتسيير سلطة الحكومات المنتخَبة بوسائل انتخابية وبرلمانية ودستورية، ولا عادت أمرًا محصورًا داخل دول ذات إقليم جغرافي محدد؛ إذ ولّت الأيام التي كان يمكن وصف الديمقراطية فيها (أو مهاجمتها تاليًا) بأنها «حكم غير مقيد للأكثرية» [(1096)]، ويتهاوى الاعتقاد العنيد بأن الديمقراطية ليست أكثر من انتخابات منتظمة للحكومات من أكثرية تحكم، ويخضع بموجبها الأشخاص والمؤسسات الذين يمارسون السلطة الآن لمراقبة واعتراضات روتينية من تشكيلة من الهيئات فوق البرلمانية، سواء في مجال الحكومات المحلية أو في مجال الحكومات الوطنية أو فوق الوطنية، أو في عالم المؤسسات والشبكات غير الحكومية المسكونة بالسلطة، والتي يتمدد بعضها نزولًا ليطاول جذور الحياة اليومية، وصعودًا ليلامس أرجاء العالم كافة.

تنطبق في عصر الديمقراطية الرقابية قواعد التمثيل والمساءلة الديمقراطية والمشاركة الشعبية على طيف من الأطر الأكثر اتساعًا من أي وقت مضى. وثمة هنا دليل مثير للملاحظة لفهم سبب حدوث ذلك: شهد عصر الديمقراطية الرقابية، الذي بدأ في العام 1945، ولادة ما يناهز الـ 100 نوع جديد من مؤسسات معاينة السلطة التي لم تكن معروفة للديمقراطيين السالفين. يتحدث المدافعون عن هذه الابتكارات غالبًا، كما سنرى لاحقًا، عن أهميتها في حل مشكلة أساسية تواجه الديمقراطيات المعاصرة: كيف تسرّع عملها غير المنتهي في إيجاد طرائق جديدة لعيش ديمقراطي لصغار الناس في مجتمعات كبيرة معقدة، يعتقد ناس كثر فيها أنه لا يمكن الوثوق في السياسيين بسهولة، وتتعرض فيها الحكومات غالبًا لتهمة إساءة استخدام سلطاتها أو بالانقطاع بينها وبين المواطنين، أو أنها ببساطة غير مستعدة للتعامل مع مشكلاتهم واهتماماتهم. وقامت مؤسسات الرقابة على السلطة الجديدة هذه، من خلال التصدي لمثل هذه الاهتمامات، بتحطيم قبضة مبدأ «الأكثرية تحكم» - عبادة الأرقام - وهو المبدأ المرتبط بالديمقراطية التمثيلية، فأعطى بعض هذه الابتكارات، المتحررة أيضًا من الحذر المحسوب وازدواجية

خطاب الأحزاب السياسية، صوتًا للمخاوف المحسوسة بقوة للأقليات التي تشعر بأنها مستبعَدة من السياسة الرسمية. ويستغل بعض المراقبين والمحاكم النشطة [(1097)] والمفوضيات الانتخابية ووكالات حماية المستهلك، على سبيل المثال، «حيادها» المفترض لحماية قواعد اللعبة الديمقراطية من المفترسين والأعداء. وينشر مراقبون آخرون على نطاق واسع قضايا مزمنة ومهمَلة، أو قضايا عولجت بشكل سيئ وبعقلية قصيرة الأجل، مدفوعة بالدورات الانتخابية. مع ذلك، هناك مجموعات رقابية أخرى لافتة للنظر بسرعة زوالها؛ فهي تأتي إلى المشهد، في عالم شديد التغيّر، وتثير قضية ما، ثم تغادر مثل قبائل الرحّل، أو تختفي كليًا بلا أثر. وعبر توفير مساحة للآراء وأساليب الحياة التي يكن لها الناس مشاعر قوية، على الرغم من كبتها وإهمالها من الأحزاب والبرلمانات والحكومات، يكون لدى هذه الابتكارات المفعول المتراكم للمستوى والنوعية المرتفعين للمراقبة العامة للسلطة، وأحيانًا أول مرة على الإطلاق في بعض نواحي الحياة، بما فيها علاقات القوة «تحت» مؤسسات الدول ذات الإقليم الجغرافي، وفوقها.

لا عجب في أن هذه الابتكارات الجديدة غيّرت لغة السياسة المعاصرة؛ فهي عجّلت معظم الحديث عن «التمكين» و«الديمقراطية الفائقة النشاط» و«أصحاب المصالح» (stakeholders) و«الحكم التشاركي»، وساعدت، أول مرة غالبًا، في نشر ثقافة التصويت لتشمل كثيرًا من مناحي الحياة. ويشار إلى أن الديمقراطية الرقابية هي عصر الدراسات الميدانية، ومجموعات النقاش المركّز واستطلاع الآراء، وعرائض الإنترنت، وتصويت الجمهور والمستهلكين. وكان لنشر ثقافة التصويت، المدعومة من الآليات الجديدة للقدرة على المراقبة، سواء عن قصد أو عن غير قصد، مفعول اعتراض، وغالبًا إسكات الخطابات الرنانة للأحزاب والسياسيين والبرلمانات. هذا، وتميل ابتكارات مراقبة السلطة الجديدة إلى توسيع الحقوق السياسية لأصوات أكثر من المواطنين، وفي بعض الأحيان من طريق ممثلين غير منتخَبين (مثل مؤسسات حقوق الإنسان) لكنهم بارعون في استخدام ما يسمّى في أميركا «هيبة المنصب» [(1098)]. وازداد عدد المؤسسات الرقابية وتوسع نطاقها بشكل عظيم، إلى حد أن استبدال العالم الذي كانت فيه القاعدة القديمة القائمة على «شخص واحد، صوت واحد، ممثل واحد» - المطلب الأساس في الكفاح من أجل الديمقراطية التمثيلية - بمبدأ جديد من الديمقراطية الرقابية هو: «شخص واحد، مصالح كثيرة، أصوات متعددة، ممثلون متعددون».

ينبغي توخي الحذر عند محاولة فهم الأساليب الجديدة لتقييد السلطة؛ فهي ليست جميعها من القماشة نفسها، بالتالي تحتاج إلى فحص دقيق. ليست الابتكارات الرقابية الجديدة «أميركية» أو «أوروبية» أو من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [(1099)] (OECD) أو «منتجات غربية» حصرًا؛ فبين أكثر ملامح هذه الابتكارات تميزًا هو الطريقة السريعة التي انتشرت فيها حول العالم ومن

جميع أنحاء الكرة الأرضية، ونبتت كالفطر في تشكيلة واسعة من الأطر، حتى أن هناك إشارات برزت أول مرة في تاريخ الديمقراطية ودلت على تعاظم وعي القيمة المضافة لفن الابتكار - كأن القابلية الديمقراطية للابتكار هي في حد ذاتها ابتكار بالغ الأهمية. ومن أعراض هذا التوجه طريقة تكاثر المقترحات ذات الرؤية المستقبلية لوسائل جديدة في التعامل مع السلطة وترويضها في المنطقة الأوروبية. وتشمل أمثلة ذلك ما يسمّى «معيار كوبنهاغن» (الذي اتفق عليه المجلس الأوروبي في اجتماعه في المدينة في حزيران/يونيو 1993) والذي يُلزم الأعضاء الحاليون والمحتملون بدعم وجود مؤسسات مستقرة تضمن اقتصاد السوق زائدًا «الديمقراطية، سيادة القانون، حقوق الإنسان، واحترام الأقليات وحمايتها»؛ ولائحة «الورقة الخضراء» للمجلس الأوروبي التي تشمل 29 مقترحًا إصلاحيًا تشمل ابتكارات شتى، مثل حقوق التصويت للمقيمين [غير الحاصلين على الجنسية] (denizens)؛ أكشاك الديمقراطية؛ مخططات التشاور على الإنترنت؛ «البطاقات الصفر» للمجالس التشريعية، مرشدي مواطنة؛ أمناء لمراقبة الأوصياء [(1100)].

تعمل آليات الرقابة بطرائق مختلفة، على جبهات مختلفة؛ فمنها ما يدقق في السلطة أساسًا على مستوى مساهمة المواطنين في هيئات الحكومة والمجتمع المدني، ومنها ما ينشغل بمراقبة ما يسمّى «مصادر السياسة» ومقارعته، ومنها ما يركز على المحصولات السياسية التي تنتجها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وثمة عدد غير قليل من هذه الابتكارات يركز، بالتزامن، على الأبعاد الثلاثة معًا، كما أن آليات الرقابة تأتي بحجوم مختلفة وتعمل على مستويات جغرافية شتى تراوح بين هيئات «في الحي نفسه» مع مجرد موطئ قدم لشبكات عالمية تهدف إلى المعاينة الدائمة على أولئك الذين يمارسون السلطة على مسافات أعظم.

نظرًا إلى تنوعات كهذه، ليس من المفاجئ أن تبدو لائحة قصيرة سريعة بابتكارات ما بعد العام 1945، وبنظرة أولى لعين غير مدربة، شبيهة بعش غراب العقعق، المصنوع من أشياء مجموعة عشوائيًا؛ فاللائحة تشمل ما يلي: هيئات محلَّفين من المواطنين؛ مجالس ثنائية الإقليم؛ موازنات تشاركية؛ مجالس استشارية، مجموعات نقاش مركّز. وهناك مراكز بحوث ومؤتمرات إجماع وحلقات تدريبية ومذكرات وعرائض شعبية وخطط استشارية في المجتمعات المحلية وديوانيات مفتوحة (طُوِّرت، على سبيل المثال، في مجال الهندسة المعمارية) لتوفير معلومات ونصائح وخدمات مناصرة، وأرشيف ومرافق بحثية وفرص للتواصل التخصصي. وهناك على اللائحة أيضًا: مجالس مواطنين؛ تدقيق ديمقراطي؛ مؤسسات حقوق إنسان؛ مؤتمرات عصف ذهني؛ مجالس تضارب مصالح؛ جمعيات دولية من البرلمانيين ضد الفساد؛ رحلات دستورية في الطبيعة [سفاري] (استخدمها كما أصبح معروفًا واضعو الدستور الجديد لجنوب أفريقيا ابتغاء فحص الممارسة الأفضل في كل مكان).

وهناك أيضًا ابتكارات ديمقراطية البانيان الهندية: محاكم السكك الحديد؛ المحاكم الشعبية؛ دعاوى المصلحة العامة القضائية؛ أساليب المقاومة المدنية السلمية. وتشمل اللائحة أيضًا: محاكم نشطة؛ وكالات اختبار للسلع الاستهلاكية؛ مجالس مستهلكين؛ عرائض إنترنت؛ غرف دردشة؛ أندية ديمقراطية ومقاهي ديمقراطية؛ وقفات احتجاج شعبية؛ حصارات سلمية؛ مؤسسات مراقبة دولية مهمتها إخضاع الهيئات التجارية والمدنية لمحاسبة شعبية أكبر. وتمتد لائحة الابتكارات إلى: استطلاعات تشاورية؛ مجالس محاسبة؛ محاكم دينية مستقلة؛ مجالس خبراء (مثل «الحكماء الخمسة» في مجلس المستشارين الاقتصاديين في ألمانيا)؛ دفتر علامات عمومي (بطاقات صفر ولوائح بيض)؛ استشارات عامة؛ منتديات اجتماعية؛ مدونات إنترنت؛ تواصل إلكتروني؛ عصيان مدني؛ صفحات إنترنت مخصصة لمراقبة حالات إساءة استخدام السلطة (مثل «التنمّر من طريق الإنترنت»، وهي مبادرة مركزها في بريطانيا وتهدف إلى التعامل مع حالات الاستقواء والترهيب في أماكن العمل والقضايا المتصلة بها). وتضم لائحة الابتكارات الجديدة: استطلاعات رأي طوعية؛ اقتراعات غير رسمية (على سبيل المثال، الاقتراعات الموضعية (straw polls) عبر الرسائل النصية؛ المعاهدات والمحاكم الجنائية الدولية؛ المنتديات الاجتماعية الدولية وميل أعداد متزايدة من المنظمات غير الحكومية إلى اعتماد دساتير مكتوبة، مع مكّون منتخب.

لنتريث قليلًا، لأن لائحة الابتكارات مفككة بوضوح، وربما مشوّشة؛ فهناك حاجة إلى ذهن صافٍ لرؤية الميزات المشتركة بين هذه الابتكارات. ومن ذلك أن المؤسسات الرقابية تؤدي أدوارًا متعددة، وهي ملتزمة توفير آراء إضافية ومعلومات أفضل للجمهور بشأن أعمال الهيئات الحكومية وغير الحكومية وطرائق أدائها. وينبغي عدم الخلط بين المؤسسات الرقابية، كونها تتوجه إلى الجمهور (من أجل تلافي سوء الفهم المحتمل)، وآليات المراقبة الهرمية من أعلى إلى أسفل والتي تعمل بسرية، لأغراض خاصة بمؤسسات الحكومة أو المجتمع المدني. كما أن هذه الآليات معدَّة لتعريف المعايير العامة والقواعد الأخلاقية وفحصها وتطبيقها لمنع الفساد أو السلوك الخاطئ لأولئك المسؤولين عن اتخاذ القرارات، ليس في مجال الحكومة المنتخبة فحسب، وإنما في تشكيلة واسعة من الأطر غير الحكومية أيضًا. ومن تعريفات المؤسسات الجديدة للديمقراطية الرقابية أيضًا عبر التزامها العام بتعزيز تنوع ونفوذ أصوات المواطنين وخياراتهم في القرارات التي تؤثر في حياتهم - بصرف النظر عن نتائج الانتخابات.

لنأخذ هذا المثال المشهور: لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC) التي أُسست بقانون أقرته حكومة ما بعد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وعملت ثلاثة أعوام (1995-1998)، تحت رئاسة القس ديزموند توتو [(1101)]، كجهاز رقابة على عمل السلطة، مع فرْق واحدِ هو أنها عملت كمنتدى كما لو أنها محكمة من أجل

العدالة المتجددة، من أجل الاستذكار العام وتعبير السياسيين والمسؤولين الحكوميين والمواطنين عن الندم والشعور بالعار والمعاناة بسوط القتل والتعذيب والاغتصاب، فرفضت اعتماد «عفا الله عمّا مضى»، مثلًا، من خلال اعتقال أو إعدام بضعة جناة من السياسيين، ثم التركيز، لنقُل، على إعادة البناء الاقتصادي. كانت نقطة انطلاقها أن الانتخابات والحكومات المنتخَبة وحدها لا يمكنها معالجة الظلم الرهيب الذي ارتكبه أناس ضد أناس آخرين تحت الفصل العنصري. كما أنها رفضت تكتيك التطهير، من مثل التقويم الإلزامي، وإعفاء المسؤولين السابقين وفصلهم من الخدمة، إذ نُظر إليه (عن صواب) باعتباره عرضة لمخاطر النسيان والتمييع والتحكم السياسي. وألقت اللجنة بدل ذلك نظرة ثاقبة وواسعة الخيال على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، فأخذت في الحسبان أن لا أحد في جنوب أفريقيا الجديدة كان له الحق بشكل مباشر في إلقاء حجر الاتهام الأول، وأنه لم يكن هناك، من حيث المبدأ، «أخيار» و«أشرار» وأن المواطنين كلهم كانوا متورطين إلى حد بعيد في تعزيز الفصل العنصري.

استند عمل اللجنة إلى الاعتقاد بأن الضحايا والجلادين ربما يعانون ما يسمّيه المحللون «الانفصام» (dissociation)، الكبت المؤلم والمعطّل للذكريات المروعة. لذلك، دعت اللجنة مجتمع جنوب أفريقيا ككل، بمن فيه ضباط الشرطة والقوات المسلحة وأعضاء المؤتمر الأفريقي الوطني [(1102)] الحاكم، إلى اعتماد أعمال العنف السابقة والشهادة عليها، ووعت اللجنة أن عملية المصارحة ودمقرطة ذكريات الماضي كلها ليست سهلة؛ إذ رأت أن الذكريات يعاد بناؤها على الدوام، وليست مجرد استعادة الأمور مباشرة، وأنه لهذا السبب من الأفضل على الدوام تلافي التنكر للذكريات المُدينة أو الانغماس في ذكريات زائفة من خلال إيجاد عملية مفتوحة من التدقيق العلني وإعادة التدقيق في الدعاوى المتعلقة بما حدث في الماضي. متسلحة بهذه المبادئ، حاولت اللجنة عمليًا كشف انتهاكات حقوق الإنسان الماضية، والنظر في طلبات العفو. كما أنها تدارست طرائق استعادة كرامات الضحايا، والمساعدة في إعادة تأهيل مقترفي أعمال العنف. وقعت أخطاء، وطُرحت فعالية اللجنة على محك البحث تكرارًا، إلا أن اللجنة استشرفت، عن صواب كما تبين لاحقًا، أن العمل في المراقبة العلنية لآثام الفصل العنصري يمكن أن يساعد في إبطال التوترات السياسية، وأن بلسم «البوح» العلني بالحقيقة ستكون له مفاعيل مهدئة، مثل المساعدة رمزيًا في شفاء جروح الضحايا وأحبائهم. وعملت اللجنة على فرضية أن الآلات الأنموذجية للديمقراطية التمثيلية لا يمكنها منع المجرمين السياسيين من الوصول إلى مواقع السلطة، ناهيك بتشجيع ثقافة احترام المجتمع المدني، وسيادة القانون والثقة في الحكم. نُظر إلى مراقبة ما يمكن أن يحدث عبر تقصي الحقائق علنًا والتشهير العلني، على أنها وسائل

أكثر فاعلية لتهيئة المجتمع لديمقراطية طويلة المدى - بالفعل من خلال منح صوت للماضي حرصًا على المستقبل.

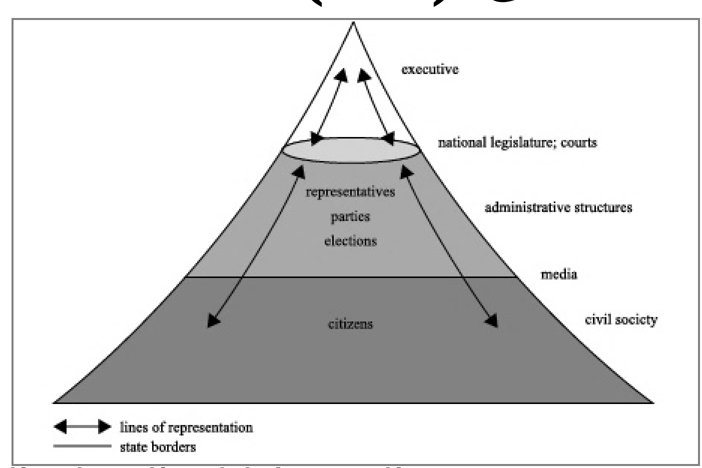
الجغرافيا السياسية

من المسلّم به أن لجنة الحقيقة والمصالحة مثّلت استجابة محددة لحالات خاصة في جنوب أفريقيا، لكنها على الرغم من ذلك أظهرت معظم المزايا الجديدة لعمل الديمقراطية الرقابية، لأن ما يميّز هذه النسخة التاريخية الجديدة من الديمقراطية هو الطريقة التي أصبحت فيها جميع ميادين الحياة الاجتماعية والسياسية عرضة للفحص والتدقيق ليس من الآلة الأنموذجية للديمقراطية التمثيلية فحسب، بل أيضًا من طيف واسع من الهيئات غير الحزبية، فوق البرلمانية وغالبًا غير المنتخبة التي تعمل داخل حدود الدول ذات الإقليم الجغرافي المحدد، وتحت هذه الحدود وفوقها. يفيد مثال اللجنة في عصر الديمقراطية الرقابية، وكأن مبادئ الديمقراطية التمثيلية - الانفتاح العام والمساواة بين المواطنين واختيار الممثلين - مفروضة على الديمقراطية التمثيلية نفسها. وهناك نتائج عملية لذلك، لكن الأثر الأكثر لفتًا للنظر كان في تعديل أنماط التفاعل - الجغرافية السياسية - للمؤسسات الديمقراطية.

في ما مضى، إبان أيام العز الوجيزة للديمقراطية التمثيلية، كان لذلك الشيء المسمّى ديمقراطية جغرافيا سياسة بسيطة (الشكل (8-2))، وكانت الديمقراطية داخل حدود أي دولة معيّنة تعني (من وجهة نظر المواطنين) الذهاب في يوم الحساب العظيم بعد انتهاء الحملات الانتخابية، من أجل التصويت لحزب أو لمرشح مستقل. كان المرشح - وهو رجل عادة - شخصًا محليًا، وشخصية معروفة في المجتمع، وصاحب متجر محلي، أو حرفي، أو عضو نقابة تجارية أو مهنية، على سبيل المثال. ثم تأتي الاحتفالية العظمى للديمقراطية، وقفة التشاور، هدوء التأمل الوجيز، تنفيس احتقان التوقيت والتشطيب، قبل عاصفة النتائج، «إعلان السلام العالمي»، على حد التعبير الساخر للروائية جورج إليوت [1103] (1819-1880)، أو «للثعالب مصلحة حقيقية في إطالة عمر الدواجن». وتحدث زميلها الأميركي والت ويتمان بطريقة أكثر إيجابية عن الوظيفة المحورية ليوم الاقتراع؛ «اليوم المختار» العظيم؛ «المشهد الأقوى»؛ «الصراع بلا سيوف» الأعنف من شلالات نياغارا أو نهر المسيسيبي أو ينابيع الماء الساخن الطبيعية في يوسيميتي [1104]، «صوت صغير ثابت يتردد»، وقت لـ «الاختيار السلمي للكل»، لحظة عابرة من السبات حين «ينبض القلب وتتوهج الحياة» [1105]. ينضم الممثل المحلي إذا حظي بالعدد الكافي من الأصوات، إلى حلقة صغيرة محظوظة من المشرعين، مهمتهم البقاء على خط الولاء لسياسة الحزب، ومعارضة أو تأييد الحكومة التي تستخدم أكثريتها في السلطة التشريعية، وإقرار قوانين ومراقبة تطبيقها وإدارتها، أملًا بأن تكون النتائج مرْضية لأكبر عدد ممكن من المُمَثلين. وفي

نهاية مهمة محدودة كمشرع، يتوقف نقل الصلاحيات. يلزم الثعالب والدواجن الصمت. يعود

الشكل (8-2)



الديمقراطيات التمثيلية المحددة إقليميًا.

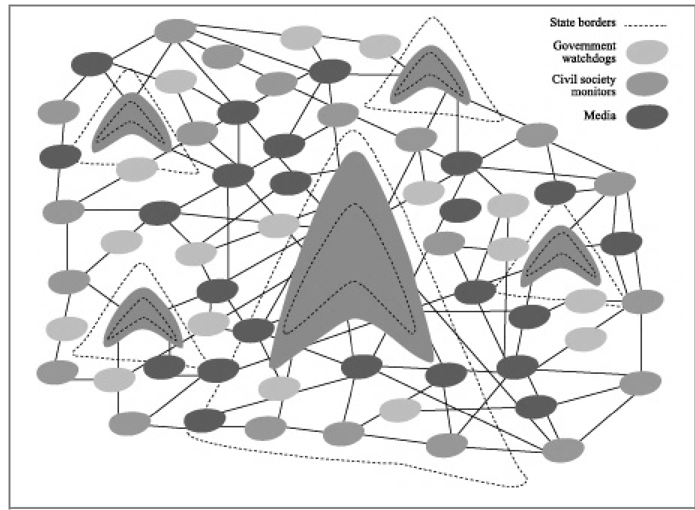
من جديد وقت الصراع بلا سيوف في اليوم المختار المشهود. يكون على الممثل حينئذٍ أن يتنحى، أو يستعد لموسيقى التجديد وإعادة الانتخاب.

هذا بالطبع رسم بياني مبسط عن دور الانتخابات في أيام مضت. وقد كانت حياة الأحزاب السياسية، في أيام الديمقراطية التمثيلية، عرضة للتعقيد بالتأكيد، عبر هيئات فوق برلمانية تشمل الصحف، والنقابات العمالية والمهنية والكنائس. لكن هذا الرسم البياني يؤدي غرض تسليط ضوء على الجغرافيا السياسية المختلفة والأكثر تعقيدًا للديمقراطية الرقابية. ومثلما حفظت الديمقراطية التمثيلية المجالس، كذلك تحفظ الديمقراطية الرقابية السلطة التشريعية والأحزاب السياسية والانتخابات التي تخاض (على العكس) غالبًا بشكل أقسى، وتتعرض للطعن أكثر. لكن النمو الهائل في أعداد الآليات المتداخلة وأنواعها لمراقبة السلطة، يصل إلى حد أن الديمقراطيين من أوقات ماضية سيكتشفون صعوبة ما يجري إن قُدّر لهم أن يُقذفوا إلى العالم الجديد للديمقراطية الرقابية.

تتطلب الديمقراطية الجديدة تحولًا ذهنيًا، أي انفصالًا عن طريقة التفكير التقليدية ومصارعة جبارة للكلمات والمعاني، من أجل فهم جغرافيتها السياسية. دعونا، لهذا الغرض، نتصور لحظة، أننا ننظر من قمر اصطناعي خيالي، ملامح هذه الديمقراطية الجديدة، فإننا سنلحظ أن مؤسساتها المولجة بمراقبة السلطة أقل تركيزًا على الانتخابات والأحزاب والمجالس التشريعية؛ وما عادت محصورة داخل حدود الدولة ذات الإقليم الجغرافي المحدد، وموزعة مكانيًا بطريقة أكثر اختلاطًا ممّا تحويه الكتب المدرسية عن الديمقراطية عادة (الشكل (8-3)). إن «العمق» العمودي و«الاتساع» الأفقي

لمؤسسات الديمقراطية الرقابية مدهشان، فإذا كان عدد المستويات في أي تراتبية

الشكل (3-8)



الديمقراطية الرقابية.

للمؤسسات يقاس بـ «عمقها»، وإذا كان عدد الوحدات الموجودة في كل مستوى منها يسمى «مداها» أو «نطاقها»، فإن الديمقراطية الرقابية هي النظام الأعمق والأشمل من الديمقراطية المعروفة على الإطلاق. وتستعصي على التوصيف البسيط كلٌّ من الجغرافيا السياسية لآليات من مثل لجان التدقيق الحسابي والنزاهة، والمجالس الشعبية، والبرلمانات الإقليمية، ولقاءات القمة ومؤسسات المراقبة المستمرة، والجغرافيا السياسية لهيئات منازعة السلطة ومراقبة السلطة، مثل شبكات حقوق الإنسان، والاتحادات النقابية، ومجالس حماية المستهلكين المصمَّمة لجلب المزيد من المساءلة العامة للهيئات التجارية وهيئات المجتمع المدني الأخرى.

التمثيل

الديمقراطية الرقابية ليست أمرًا بسيطًا، فحداثتها وتعقيدها يجعلانها عرضة لحفنة من المفاهيم الخاطئة، بدءًا من الاتهام العدائي بأن الديمقراطية الرقابية، كونها تميّع الدور الحيوي لـ «الشعب» هي في الحقيقة ليست ديمقراطية على الإطلاق. أمّا القول إن الديمقراطية تقوم على المبدأ الأزلي لـ «حكم الشعب، عبر الشعب، من أجل الشعب»، فهو قول خاطئ، لأنه ينسى تاريخ الديمقراطية، ويخطئ كثيرًا من الأمور المهمة والجديدة بشأن عصرنا الراهن. وفيما يقال غالبًا إن الكفاح من أجل مساءلة شعبية أكبر للحكومة والمؤسسات غير الحكومية التي تمارس نفوذًا على الآخرين، هو في الواقع كفاح من أجل «ديمقراطية على مستوى القاعدة» أو «ديمقراطية تشاركية» أو «التمكين الشعبي»، فإن هذه التعبيرات تقوم على سوء فهم للتوجهات.

لا يعود عصر الديمقراطية الرقابية إلى الوراء؛ فهو ليس محفزًا بالجهد لإعادة التقاط الروح (المتخيلة) للديمقراطية القائمة على المجالس - «السلطة للشعب» - كما كان يحلو القول عند بعض مناصري مجموعات مثل «طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي» [(1106)]، في خلال انتفاضات ستينيات القرن العشرين. ولا يزال مناصرون كثرٌ للديمقراطية «العميقة» و«المباشرة» معاصرون، يتحدثون كما لو أنهم إغريق، كأن ما يُعمل له حساب فعلًا في الديمقراطية هو «التزام الناس العاديين، وقدرتهم على اتخاذ قرارات حساسة من خلال مداولات منطقية، مع تمكينهم من خلال محاولتهم الربط بين النقاش والتطبيق» [(1107)]. أمّا الحديث عن «الناس العاديين»، فهو نمطي لدى الأكاديميين الذين لا يعرفونهم عادة، لكن النقطة الأكثر جدية هي أن الديمقراطية الرقابية مختلفة في الحقيقة، في أن كل تجارب مساءلة السلطة الجديدة باسم تمكين «الشعب» أو «المواطنين» تستند حتمًا إلى التمثيل. تستمد هذه التجارب شرعيتها عادة من «الشعب» [(1108)]، لكنها مفهومة على أنها جهد لردم الهوة بين الممثِلين والممثَلين، كأن المواطنين يمكنهم أن يعيشوا من دون آخرين يتصرفون نيابة عنهم، ويجدون أنفسهم الحقيقية، ويعبّرون عنها كمتساوين داخل كيان سياسي موحد ما عاد مرهقًا بسوء الاتصال أو سوء الحكم.

تزدهر الديمقراطية الرقابية على التمثيل. لنأخذ مثال المجالس الشعبية، كالمجلس الشعبي للإصلاح الانتخابي في مقاطعة بريتيش كولومبيا الكندية، الحالة الأكثر إثارة للنقاش في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. عمل المجلس الشعبي المدعوم من السلطة التشريعية المحلية حوالى سنة كمجلس غير حزبي مستقل من الممثلين المناطة بهم مهمة المعاينة التفصيلية للنظام الانتخابي في المقاطعة. تشكل المجلس من 161 عضوًا، وامرأة ورجل يتم اختيارهما عشوائيًا من الدوائر الانتخابية الـ 79 في المقاطعة، إضافة إلى اثنين من ممثلي السكان الأصليين، وممثل واحد عن المجلس التشريعي في المقاطعة.

لم يكن أعضاء المجلس الشعبي منتخَبين، بل كانوا مختارين بالقرعة. وعلى عكس الثقة الإغريقية في الآلهة كضمان للقرارات التي تتخذ بالقرعة، اختير أعضاء المجلس عشوائيًا بوساطة الحاسوب، من عيّنة يفترض أن تعكس المكونات العمرية والجنسية والجغرافية لمواطني مقاطعة بريتيش كولومبيا. كان المجلس الشعبي الحاصل على تمويل خاص به، مصمَّمًا للعمل خارج نظام الأحزاب السياسية، وللإبقاء على مسافة من المجلس التشريعي ومجموعات الضغط المنظمة والصحافة. كانت مهمته التصرف كهيئة غير منتخَبة من الممثلين الموقتين لجميع أهل بريتيش كولومبيا.

شمل عمل المجلس الشعبي في شهوره الأولى، بمساعدة من خبراء متعددين، دراسة الأنظمة الانتخابية المتداوِلة حول العالم، تتبعها فترة تشاور

مع مؤسسات المجتمع المدني ومواطنين أفرادًا. واتخذت المشاورات شكل جلسات استماع علنية، جرى عقد 50 جلسة عامة، وتلقى المجلس أكثر من 1600 مداخلة خطية، ثم تحوّل المجلس بعدها إلى ما يشبه هيئة محلفين من المواطنين للنظر في الحكم. وكان السؤال الأساس هو: هل ينبغي لبريتيش كولومبيا الإبقاء على نظام الفوز بالأكثرية البسيطة أم اعتماد نظام انتخابي جديد.

خاض الأعضاء في القضية المطروحة لمصلحة تأييد إبقاء الحال على ما هي عليه. وكان هناك إجماع على كيفية عمل نظام الفوز بالأكثرية البسيطة، باعتباره نظامًا انتخابيًا يقضي بأن لكي يصبح المرشح عضوًا في البرلمان، فإن عليه، ببساطة، أن يحصل على أصوات تفوق الأصوات التي يحصل عليها منافسوه في الدائرة الانتخابية، لا على أكثرية أصوات الناخبين المشاركين. وقال بعض أعضاء المجلس أن هذا النظام يعزز الحكومة القوية من خلال ضمان أن الحزب الحائز أكثرية المقاعد يمكنه مواصلة مهمته في الحكم، من دون الحاجة إلى المساومة دائمًا مع خصومه. ورأى معارضو هذا النظام في المجلس أن ذلك هو عيبه الرئيس؛ ففيما يرى المعارضون أن نظام الفوز بالأكثرية البسيطة يمنح الناخبين فرصة الاختيار بين ممثلين متعددين، فإنه يشجع أيضًا على تشكيل حكومات لديها أكثرية المقاعد وأقلية الأصوات الشعبية (كما حدث في الانتخابات البريطانية العامة في العام 2004، حين عادت حكومة حزب العمال إلى السلطة مجددًا بنسبة 23 في المئة فقط من التصويت الشعبي، وهي النسبة الأدنى منذ نصف قرن، حين كانت الحكومات البريطانية كلها تحصل على أقل من 40 في المئة من التصويت الشعبي). قال المعترضون إن في هذه الحالات، كان ناخبون كثر يشعرون بأن أصواتهم هُدرت (من خلال التصويت لحزب له نصيب في ربح الدائرة الانتخابية أو الانتخابات، كنصيب إبليس في دخول الجنة)؛ والأسوأ أنه كانت ثمة حقيقة أن أكثرية الناخبين كانوا يجدون أنفسهم أحيانًا، في ظل نظام الفوز بالأكثرية البسيطة، عالقين مع حكومة لم يصوتوا لها في الأصل.

أثبتت هذه الاعتراضات أنها مقررة؛ إذ اقترح المجلس الشعبي (في كانون الأول/ديسمبر 2004 بالإنكليزية والفرنسية والبنجابية والصينية)، بعد شهور من المداولات، أن تستبدل بريتيش كولومبيا نظامها الانتخابي بنظام جديد يدعى «التصويت الفردي القابل للتحويل» (BC-STV)، وهو شكل من التمثيل النسبي مع تجيير اصوات، يجري العمل به في دول مثل أستراليا [(1109)]. وعُرض المقترح على صفحات إنترنت سهلة الاستخدام، ووُزعت نسخ ورقية منه بين بيوت المقاطعة، كما أنه عُرض على التصويت، وسط تغطية إعلامية حامية، وطلب فوزه، وفق الشروط المتفق عليها لإنشاء المجلس الشعبي، الحصول على أصوات 60 في المئة ممن يحق لهم المشاركة في الاستفتاء. وكان السؤال المطروح للاستفتاء في غاية البساطة: «هل على بريتيش كولومبيا التحول إلى

نظام BC-STV الانتخابي كما هو مقترح من المجلس الشعبي للإصلاح الانتخابي؟ نعم/لا». راوغ بعض الناخبين الذين كانوا لا يزالون حائرين بوضوح حيال كيفية عمل نظام BC-STV، فهُزم المقترح بفرق ضئيل - وافق عليه 57,7 من المصوتين - بالتالي ثبت أن في الديمقراطية الرقابية لا يزال حق قول «لا» للممثلين حقًا مهمًا للمواطنين. وأعلنت حكومة بريتيش كولومبيا بعد ذلك أن استفتاءً لاحقًا سيجري خلال بضع سنوات[(1110)]، بالتالي إثبات أن حق الممثلين في الديمقراطية الرقابية في إعادة النظر والتراجع عن قرارات سبق اتخاذها، هو حق جوهري بالمقدار نفسه.

الخالدون

ثمة سوء فهم آخر يتعلق بالأهمية المتغيرة للانتخابات يحول دون رؤية الناس حداثة الديمقراطية الرقابية. ومن الحيوي جدًا إدراك أن عصر الديمقراطية الرقابية الناشئ لا يتخلى عن مسائل حق المشاركة والتصويت في الانتخابات المحلية أو الوطنية؛ فعلى الرغم من النمو المطرد الذي شهدته الهيئات الرقابية غير المنتخَبة، لم تحسم هذه المرحلة مرة واحدة ونهائية قضية من له حق التصويت وتحت أي حال (فكروا في السجالات القانونية والسياسية المستجدة بشأن من يملك برمجيات آلات التصويت الإلكترونية غير الموثوقة[(1111)]). في الحقيقة، جرى، على سبيل المثال، سحب أصوات بعض المدانين بجنايات، فيما يواجه آخرون، مثل المغتربين، والناطقين بلغة أقلية، والمعوقين جسديًا، وقليلي الإلمام بالقراءة والكتابة والأرقام، صعوبات في انتخابات الاقتراع السري. كما أن هناك عناصر ناخبة، مثل النساء والشباب والبيئة، هي إمّا ممثّلة بشكل ضعيف وإمّا غير ممثّلة على الإطلاق. ثم إن الكفاح في سبيل الانفتاح وتحسين نوعية التمثيل الانتخابي والتشريعي لم يبلغ نهايته بأي شكل. ومع ذلك، خسرت النضالات مركزيتها بعد أن سبق لها أن عصفت بمجتمعات ومزقتها، وكان هدفها حق التصويت. مع انتشار ثقافة التصويت، ومع تكاثر التمثيل غير المنتخَب في سياقات مختلفة، بدأت قضية جديدة في الظهور. تفاقم السؤال القديم الذي أنهك عصر الديمقراطية التمثيلية - من له حق التصويت ومتى - وأصبح أكثر تعقيدًا مع أسئلة لا تزال بلا أجوبة سهلة: أين يحق للناس أن يصوتوا، لمن، ومن خلال أي ممثلين؟

يتجلى التغيير الهائل في انتشار ثقافة التصويت وتمددها إلى مناطق كان يُفترض أنها «مناطق محظورة» على الديمقراطية. ومن المزايا المدهشة للديمقراطية الرقابية الطريقة التي تطبَّق من خلالها إجراءات التصويت والتشاور على طيف واسع من المؤسسات شبه الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني. وقد تعرف ناس كثر إلى نماذج [التفاعل] وجهًا لوجه في مجالاتهم، ويعتبرون أن من المسلّمات انتخاب قادة الفرَق وعرفاء الصفوف في المدارس والأخويات الجامعية وأندية الفتيات الجامعية. ويعرفون على

المستوى نفسه التعيين عبر التصويت برفع الأيدي أو الاقتراع بأوراق موسومة، للممثلين في لجان الأهل المدرسية، والنقابات المهنية، والمؤسسات التطوعية، ولجان العمل المحلية. وهناك وعي متزايد أيضًا للإمكانية والرغبة في ممارسة حق انتقاد مؤسسات الخدمة أو التصويت عليها، على سبيل المثال، في مجالات تصميم خدمات الصحة والعناية الاجتماعية واختيارها. وتجرى استفتاءات موضعية في أنحاء كثيرة في العالم أول مرة على الإطلاق، لقياس الطريقة التي سيصوت بها الناخبون لإذا قُدّر لهم أن يشاركوا في انتخابات عامة في أقوى ديمقراطية في العالم، أي في الولايات المتحدة. وتمتد تجربة التصويت لممثلين حتى إلى مؤسسات عالمية واسعة النطاق، مثل اللجنة الأولمبية الدولية ذات التاريخ العاصف والمثير للاهتمام.

حملت اللجنة هذه، خلال عقود طويلة، سمات كانت شديدة الشبه بناد خاص تقتصر عضويته على الرجال. وكانت قد أسست في العام 1894 إبان انعقاد مؤتمر رياضي دولي في السوربون، في باريس، بدعوة من الأرستقراطي الفرنسي البارون بيير دي كوبرتان (P. de Coubertin) (1863-1937). وكانت تتمتع في عصر الديمقراطية التمثيلية بالصلاحية الرجولية لمنح مدن معيّنة «شرف» تنظيم الألعاب الأولمبية، بالتالي تشكيل مصيرها بعض الوقت. وكانت تملك من النفوذ حد أنه كان يطلَق على أعضائها أحيانًا لقب «الخالدين» (كما كان يفعل صحافيون ومواطنون يونانيون، على سبيل المثال)، وكان ذلك أمرًا منطقيًا، أقله لأن اللجنة كانت منذ نشأتها الأولى هيئة ذاتية الاختيار، تتألف من متطوعين أثرياء متفرغين، وكانت عضويتها مدى الحياة، ولا يُعزل أحد من العضوية إلا في حالات شبه مستحيلة، وكان تجديد دمائها لا يحدث إلا عندما يبلغ الأعضاء من السن عتيًا. وكان الانضباط الصارم يتعزز من خلال الالتزام المطلق بعمل اللجنة، التي كانت تقيم الألعاب كل أربع سنوات، بروحية الهواية، متحررة من براثن الدعاية والربح.

تغيرت هذه القواعد الخصوصية فجأة في العام 1980، مع تعيين خوان أنطونيو سامارانش [(1112)] رئيسًا للجنة الأولمبية؛ فمدن استضافة الألعاب الأولمبية كانت تنزف ماليًا (فمدينة مونتريال الكندية، مثلًا، عانت عجزًا في الموازنة بلغ أكثر من مليون دولار بعد استضافتها الألعاب الأولمبية في العام 1976)، بالتالي عمد سارامانش، وكان وزير الرياضة السابق في إسبانيا والصديق المقرب من الجنرال فرانكو، إلى التخلي عن سياسة اللجنة الأولمبية القائمة، وهي السياسة الأرستقراطية المتكبرة والطويلة المدى والمناوئة للربح التجاري، ومنح الاتحادات الرياضية الدولية الحق في تحديد الرياضيين المسموح لهم بالتنافس. وجاءت الرعاية المالية للشركات، وصفقات التزكية واللاعبون المحترفون، إلى هياكل اللجنة على حين غرة، فتسابقت المدن على الجائزة الكبرى، أي استضافة الألعاب، ومعها، تحصيل أرباح كبيرة محتملة من

الصفقات الإعلامية والإعلانية، ومشروعات البناء والسياحة والنقل، والقطاعات الأخرى.
بدّلت اللجنة الأوروبية رايتها فجأة، فتحولت من مؤسسة حصرية لا تهدف إلى الربح، إلى مؤسسة تجارية بملايين الدولارات، تشبه أكثر الأقسام الإدارية الإنكليزية فسادًا في القرن الثامن عشر. ولم يقرر أعضاؤها المعينون ذاتيًا المدن والشركات التي ستستفيد ماليًا من الأرباح فحسب، وإنما قرروا أيضًا حقوق البث ذات العوائد السخية؛ ففيما حصلت اللجنة الأولمبية على عوائد حقوق بث بقيمة 80 جنيهًا إسترلينيًا إبان دورة الألعاب الأولمبية في مدينة ملبورن في العام 1956، توصلت إلى صفقة قيمتها 3.5 مليارات دولار لحقوق البث المماثلة لجميع الألعاب الصيفية والشتوية بين عامي 2000 و2008، وذلك مع الشبكة الوطنية للإرسال (NBC). [(1113)] ازدهرت نتيجة ذلك فرص الرشوة والفساد، واكتشف أعضاء اللجنة فجأة أن لديهم خُطّابًا مريدين يحملون هدايا ثمينة، فرأوا بأم العين المجوهرات الثمينة وملابس الفراء، واللوحات الفنية النادرة، وبطاقات سفر درجة أولى، ونفقات إقامة وخدمة فاخرة، ووظائف لأقاربهم، وبالتأكيد، دولارات خضرًا في مغلفات بنية كبيرة.
كان ذلك كله مغريًا، فتوالت الفضائح بفضل الصحافة الباحثة عنها، ثم تلاها الاستنكار العام، فبدأت اللجنة، تحت الضغط، وفي مواجهة احتمالات كبيرة، تطبيق آليات الرقابة في هياكلها الفاسدة، لكن بقي بعض الأمور على حاله بلا تغيير. وفي العام 2002، كانت هيئة اللجنة الأولمبية تتكون من 115 عضوًا مختارين ضمنيًا، بينهم 12 امرأة فقط، لم تكن أي منها امرأة بين الأعضاء الـ 66 المكلفين اقتراح أسماء المدن المرشحة لاستضافة الألعاب. لكن أشياء أخرى تغيرت: حُظر سفر أعضاء اللجنة إلى المدن المرشحة لاستضافة الأولمبياد، وشُكلت في اللجنة مفوضية مسلكية خاصة، ووكالة عالمية لمكافحة تعاطي المنشطات، ونُشرت أول مرة تقارير الإيرادات والمصروفات، وأصبحت اجتماعات اللجنة مفتوحة أمام وسائل الإعلام. وأُنشئ ما يسمّى لجنة ترشيح كانت مهمتها بتّ طريقة أكثر إنصافًا في ما يخص عضوية اللجنة الأولمبية التي صارت مدتها ثماني سنوات فقط، لكنها قابلة للتجديد من طريق الانتخاب. ومُنح اللاعبون الأولمبيون حق انتخاب ممثليهم في اللجنة، وخُفضت سن التقاعد من اللجنة من 80 إلى 70 سنة، واعتُمدت أولَ مرة قواعد الحكم التمثيلي لآليات العمل الداخلية في اللجنة، أقله على الورق، وصار يتعين على أعضاء اللجنة المنتخبين ضمنيًا أن يجتمعوا في خلال السنة مرة واحدة في الأقل. وخلافًا، لنقُل، للجمعية العامة للأمم المتحدة، كان المتوقَّع من الأعضاء أن يكونوا ممثلين للجنة في بلادهم، لا مندوبين لبلادهم في اللجنة. وكان الاجتماع السنوي بمنزلة جمعية «ما بعد وطنية» (post-national)؛ هيئة مولجة بانتخاب رئيس فترة ثماني سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة أربع سنوات إضافية فقط. كما أن الجمعية تختار أعضاء

المجلس التنفيذي القوي، الذي يتصرف - بعد انتخاب أعضائه بالاقتراع السري وبأكثرية الأصوات مدة أربع سنوات - كهيئة داخلية مسؤولة في النهاية عن إدارة جميع شؤون اللجنة، بما فيها اقتراح أعضاء جدد، وكذلك مراقبة الأنظمة المرعية الإجراء وسلوك الأعضاء، وأداء اللجنة ككل على وجه العموم.

الانتخابات التأسيسية

يوحي مثال اللجنة الأولمبية بأن في عصر الديمقراطية الرقابية، تتعزز أكثر روحية الانتخابات وعُرف محاسبة الممثلين ومداورتهم. هنا، يجدر أن نكرر أن ذلك لا يعني أن مؤسسات الديمقراطية التمثيلية الأنموذجية في طريقها إلى الزوال؛ فالديمقراطية القائمة على الأحزاب منذ العام 1945 حققت، في الحقيقة، عودة قوية إلى درجة أنها خدعت أمثال فوكوياما وهنتنغتون الذين كانوا يعتقدون أن شيئًا لم يتغير، باستثناء القفزة العالمية في عدد الديمقراطيات التمثيلية، ولا بأس في أن نتسامح حيالهم؛ فمن الصحيح في الحقيقة أن في إثر الانهيار الواسع واقتراب انقراض الديمقراطية في النصف الأول من القرن العشرين، تعرف معظم أنحاء العالم إلى مؤسساتها الأساسية الحاكمة، ذلك بأن أشكال التمثيل التقليدي القائم على الأحزاب لا يتلاشى، بل إن ملايين الناس تعودوا باطراد التنافس بين الأحزاب السياسية، والانتخابات الدورية، والمدد المحددة في المناصب السياسية، وحق الناس في التجمع علنًا للتعبير عن وجهات نظرهم وإعلانها لممثليهم في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وكل ذلك يعمل داخل نطاق دول ذات حدود جغرافية معترف بها قانونًا. هذا وتجذرت الديمقراطية الانتخابية أول مرة في سياقات مختلفة مثل سريلانكا، ونيجيريا، وترينيداد وتوباغو، ومالطا، وبوتسوانا، فيما بدأ في سياقات أخرى، ولا سيما حيث تترسخ الديمقراطية الانتخابية بشكل جيد، التجريب في تجديدها، على سبيل المثال من خلال اعتماد الانتخابات التمهيدية [(1114)] في الأحزاب السياسية، وتشديد القيود على التبرعات والمصاريف الانتخابية، وتغيير قواعد اللعبة الانتخابية، وتحسين أوضاع مراكز التصويت لتسهيل مشاركة المعوقين جسديًا، ومنع القفز من حزب إلى آخر (قرار اتخذته المحكمة العليا في البرازيل في العام 2007).

لهذه الأسباب مجتمعة، بدا مقبولًا تمامًا لدى هنتنغتون الحديث عن الانبعاث المدهش للديمقراطية التمثيلية في العقود الأخيرة كأنه «موجة ثالثة». هنا تأتي الديمقراطية الرقابية: شكل تاريخي جديد تمامًا من الديمقراطية يعمل بطريقة تختلف بشكل كبير عن الروايات الأنموذجية للديمقراطيات «التمثيلية» أو «الليبرالية» أو «البرلمانية»، كما لا تزال تسمّى غالبًا. وتجري مع انبزاغ عصر الديمقراطية الرقابية ممارسة الديمقراطية بشكل مختلف. تبقى مؤسسات، من مثل مؤسسات الانتخابات المنتظمة، والتنافس المتعدد الأحزاب، وحق المواطنين في التعبير عن موافقتهم أو رفضهم علنًا للتشريعات، ملامح ثابتة

للحياة في الديمقراطيات. لكن خريطة الديمقراطية أخذت تتغير جوهريًا، ببطء وثبات، وكذا معنى الديمقراطية أيضًا، إذ ما عادت الديمقراطية متطابقة مع حكم ذاتي عبر مجلس من المواطنين الرجال (كما في المدن - الدول الإغريقية القديمة)، أو مع حكم يستند إلى الأحزاب تقوده إرادة الأكثرية، وصارت الديمقراطية تعني نمط حياة وأسلوب حكم تكون فيهما السلطة في كل مكان خاضعة للمراقبة والتوازنات، حيث لا حق لأحد في أن يحكم من دون نيل قبول المحكومين، أو ممثليهم.

يظهر أثر آليات الرقابة واضحًا في فرض إعادة تعريف الديمقراطية، وفي انتشار المراقبة على الانتخابات. وكان اعتماد الرقابة المنتظمة قد بدأ في خلال ثمانينيات القرن العشرين، أول مرة في تاريخ الديمقراطية، من فرق مراقبين أجانب للانتخابات التأسيسية في الكيانات السياسية الجديدة، أو الكيانات التي أنهكتها الصراعات. صحيح أن ذلك الإجراء ابتكار قديم اتُّبع أول مرة في العام 1857، عندما أشرف ممثلون عن بروسيا [1115] وفرنسا وبريطانيا وروسيا وتركيا والنمسا، وبشكل مشترك، على استفتاء في مولدافيا [1116] وفالاشيا [1117]، إلا أن في الأوضاع الجديدة، اتخذت مراقبة الانتخابات دورًا أقوى وأكثر شيوعًا على المستوى العالمي.

أثبت الجهد الذي بُذل لوضع مبدأ «الانتخابات النزيهة والدورية» - كما نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 21.3) [1118] - موضع التنفيذ أنه عمل صعب، إذ كانت غايته ردع الحكومات والأحزاب السياسية والقوات المسلحة والسلطات الانتخابية عن ممارسة التزوير في الانتخابات، وكان عملًا قادته فرَق مراقبة من المنتدبين أو المتدربين في هيئات المنظمات الحكومية الدولية - مثل الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، والأمانة العامة لرابطة دول الكومنولث، وكذلك من منظمات المجتمع

الصورة (8-9)



اجتماع لتسجيل الناخبين من ذوي الحاجات الخاصة تحت شجرة مانغا في كولوغو، غانا، المصور غير معروف.

المدني، مثل المركز الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (International IDEA)، ومركز كارتر [الأميركي]، والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل لشؤون الإعاقة والتنمية [البريطانية] (الصورة (8-9)). وكان نطاق العمليات في بعض الأحيان واسعًا بشكل مذهل، كالنطاق الذي دربت فيه السلطةُ الانتقالية للأمم المتحدة (UN Transitional Authority) أكثر من 50 ألف مسؤول وموظف كمبودي لمراقبة الانتخابات (في أيار/مايو 1993) في بلد عاثت الشمولية فيه خرابًا.
مرت هذه العمليات بمواقف مضحكة، ومنها، على سبيل المثال، اختفاء المنشورات التي كانت تعلّق على الجُذُر وجذوع الأشجار وفيها إعلان بشأن مواعيد الانتخابات، إذ كان هناك من ينتزعها لاستخدامها أوراق لف وتغليف. لكن، كانت ثمة أوجه غير فكاهية في معرض مراقبة الانتخابات، فكانت هيئات مراقبة مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) عرضة لاتهامها بالفساد والسعي لإيجاد حكومات بديلة عبر قوى خارجية. ومن المؤكد أن المراقبة لم تكن علمًا دقيقًا؛ ففي انتخابات الرئاسة في زيمبابوي، اختلف مئات المراقبين علنًا في ما إذا كانت الانتخابات حرة ونزيهة أم مزورة. وبالنظر إلى العواقب المزعزعة للاستقرار التي ربما تنتج من إعادة إجراء الانتخابات، كانت هناك دائمًا رغبة قوية في اعتماد النتائج الرسمية. وقد حاولت السلطات بشكل منتظم التحكم في تقارير المراقبين بعد الانتخابات - أو التحكم في كل العملية الانتخابية بحد ذاتها، كما فعل القائمون على حملة بوريس يلتسين الانتخابية بشكل شبه مؤكد، في خلال انتخابات الرئاسة الروسية في العام 1996، عبر إعادة توجيه الموارد العامة إلى جيوبهم الخاصة، والضغط على التلفزيون الحكومي ودفع رشى لصحافيين في المطبوعات لإصدار النسخ الصحيحة.
كانت هناك أوقات سادت فيها البلبلة بين المراقبين، كما حدث في انتخابات العام 1996 في نيكاراغوا، والتي خضعت لمراقبة 80 مجموعة أجنبية في الأقل، من بينها خمس بعثات منفصلة ممولة من حكومة الولايات المتحدة، التي أرسلت، إضافة إلى ذلك، بعثتها الرسمية. كان هناك كثير من التخبط وعدم الكفاءة اللذين سبّبتهما في معظمهما الزيارات الخاطفة والتركيز المبالغ فيه على يوم الاقتراع، لا على العملية الانتخابية، والتصرفات التي دلت على جهل المراقبين وعدم حرفيتهم، وقد حاولوا الحفاظ على مظهر الاستقلالية في أحوال غريبة عليهم كانت تتطلب تعاونهم الفعال مع السكان المحليين. لكن على الرغم من هذه العيوب، كانت النتيجة الصريحة لمراقبة الانتخابات تعزيز الإحساس العالمي بأن الانتخابات مهمة، وأن وجوب مضاعفة الجهد من أجل إيجاد معايير قياسية نوعية يمكن تطبيقها بما يراعي السياقات المحلية، وأن المراقبين أنفسهم في حاجة إلى من يراقبهم، وأن الأساليب «العادلة والشفافة» - إنهاء العنف والترهيب والتزوير الانتخابي والأشكال الأخرى من الألاعيب السياسية - أصبحت متوقعة في جميع الدول، بما فيها الديمقراطية

الأقوى على وجه الأرض، أي الولايات المتحدة، حيث أدى مراقبو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) دورًا في الانتخابات الرئاسية أول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2004.

«المجتمع المدني»

دعونا نمشِ على رؤوس أصابعنا حول ضريح أندرو جاكسون وديمقراطيين أميركيين آخَرين، متجنبين ما يمكن أن يقولوه، من أجل التعامل مع سوء فهم آخر: الاعتقاد الخاطئ بأن الديمقراطية الرقابية هي طريقة رئيسة أو جوهرية لترويض سلطة الحكومة.

من أبرز ملامح الديمقراطية الرقابية الطريقةُ التي نُشرت بها تدرّجًا آليات التدقيق في السلطة وصولًا إلى مناطق من الحياة الاجتماعية لم يسبق أن مسّتها يد الديمقراطية. أثار تمدد الديمقراطية نزولًا، حتى حقول السلطة في المستويات الأدنى، وعبورها الأفقي في مؤسسات الدول ذات الأقاليم الجغرافية المحددة، الاهتمام العظيم مجددًا بالتعبير الأوروبي من القرن الثامن عشر، أي «المجتمع المدني»؛ فأول مرة الأولى في تاريخ الديمقراطية، استخدم الديمقراطيون في العالم هاتين الكلمتين. وكان التوجه كله نحو «التأهيل الاجتماعي» (socialisation) للديمقراطية يطرح التحديات، قبل كل شيء، في قواعد غير متنازَع فيها، في ميادين تراوح بين الحياة العائلية والعمل، وكانت هذه القواعد عرضة للتدقيق لا من الحكومات المنتخَبة فحسب، وإنما أيضًا من مؤسسات الرقابة الجديدة التي لديها مفعول ارتدادي لتذكير ملايين الناس بحقيقة ديمقراطية بسيطة هي أن الديمقراطية تتطلب تحولًا هائلًا في شخصيات الناس؛ إذ عليهم أن يغيروا عاداتهم الأثيرة نظرًا إلى حاجتهم إلى التحول إلى ديمقراطيات في دواخلهم، وأن يعترفوا بوجود ذوات مختلفة محتملة داخل ذواتهم، وأن يقتنعوا بأن في الإمكان أن يصبحوا أقوى من خلال ترتيب هذه الذوات المختلفة وجعلها مثمرة، من أجل أهداف محددة ذاتيًا، وأن يشعروا بأنهم قادرون على وضع حد لنزعة السيطرة وبأنهم متساوون مع الآخرين، وأن يجدوا في أنفسهم القدرة على التبدل من الداخل، أو إبقاء الأمور على ما هي عليه. ومن أجل أن تكون الديمقراطية ممكنة، يجب أن يكون الناس واثقين في أنهم هُم أنفسهم مصدر سلطة المؤسسات التي تسيّر حياتهم، وأن الحكومة والمؤسسات الأخرى تستند في الواقع إلى رضا المحكومين، بالتالي عندما يسحبون موافقتهم في حياتهم اليومية من تلك المؤسسات، يمكن أن تتغير الأمور في الواقع، وأحيانًا بأبسط الطرائق، وحتى نحو الأفضل ربما.

«ملكية الشعب»

إن الاهتمام الشعبي الشديد بشؤون المجتمع المدني والتدقيق العام، وهو ما كان يُعتقد أنه غير سياسي، اهتمام فريد في عصر الديمقراطية الرقابية؛ فعصر الديمقراطية المجلسية شهد ابتكار المجتمع المدني الإسلامي الممتد عبر مسافات جغرافية شاسعة، وحقبة الديمقراطية التمثيلية شهدت (كما لاحظ دو توكفيل) بالتأكيد صعود مجموعات ومخططات الضغط الذاتية التنظيم من أجل «التأهيل الاجتماعي» لسلطة الحكم عبر تحكم العمال في الصناعة، على سبيل المثال. ونجا بعض هذه المخططات من اضطرابات النصف الأول من القرن العشرين، ما يجعل المقارنة مع الديمقراطية الرقابية أكثر بروزًا ككل. ويبدو التوجه نحو الرقابة العمومية، على مستوى لم تسبق رؤيته في تاريخ الديمقراطية، جليًا بشدة في جميع ميادين السياسة المراوِحة بين الاهتمام العام بسوء معاملة الأطفال وحقوقهم القانونية، والسلوك الجسدي المتعلق بالتمارين الرياضية وأنظمة التغذية، وصولًا إلى تطوير برامج لحماية البيئة ومصادر بديلة للطاقة (غير كربونية وغير نووية). وتخضع مبادرات ضمان مستقبل تطوير تقنية الصغائر [تقنية النانو] (nanotechnology)، والمحصولات المعدَّلة جينيًا لإدارة عمومية من أجل مصالح الأكثرية لا مصالح الأقلية، والجهد المبذول لأخذ الديمقراطية صعودًا ضد التيار إلى روافد البحث العلمي والتطوير التقني مثال إضافي للمنحى نفسه. وقد اخترقت الأسواقَ حتى تجاربُ اعتماد أشكال جديدة من مشاركة المواطنين والتمثيل الانتخابي، لتضع يدها على البقرة المقدسة للملْكية الخاصة.
يُعتبر النظام الألماني في «التقرير المشترك» (المعروف بـ Mitbestimmung) مثالًا ملحوظًا، شاءت الأقدار أن يولد في أوضاع يائسة؛ فمع انهيار الدولة النازية، تهاوت الشركات الخالية من النقابات الموالية لهتلر كما يتهاوى نفق منجم أصابه زلزال، ووضعت هزيمة النازية حدًا لنظام علاقات الإنتاج المتوحشة التي أنتجت معاناة إنسانية عظيمة وخسائر في أرواح العمال المدنيين الأجانب، وعمال السخرة من الشرق، وأسرى الحرب الروس، في منطقة الرور، المعقل الرئيس لإنتاج الفحم والصلب في البلاد. لكن السلام جلب معه نوعًا جديدًا من الشقاء؛ فربما مات هتلر، لكن يده اليمنى الطويلة استمرت في تخريب حياة الملايين، فكان نصف بيوت عمال المناجم في المنطقة مدمرًا، أو متضررًا بشكل كبير، شعر ناس كثر بأنهم منهكون جسديًا ومهزومون معنويًا. انخفض إنتاج الفحم إلى ما دون نصف معدلات إنتاج ما قبل الحرب، وسبّب نقص المواد الغذائية في خلال شتاء العام 1945-1946 انطلاق تظاهرات الجوعى، ونشأت لجان عمال في المناجم والدوائر البلدية لملء فراغ السلطة السياسية الناجم عن مجتمع في طور الانهيار، وعملت اللجان بجد لتخليص الإدارات والدوائر المحلية من المتعاطفين مع النازية، كما حاولت إحلال مظاهر الانتظام في الموارد الضئيلة من السلع والخدمات. وانتعشت الروح النقابية في القوة العاملة، كما انتعش الدعم في المصانع للحزب

الشيوعي (KPD) الذي جرى إحياؤه، وقفز حجم أصواته في أول انتخابات برلمانية تحصل في مدن الرور (في نيسان/أبريل 1947)، إلى أكثر من 20 في المئة من مجموع الأصوات.

لم تكن السلطات البريطانية المحتلة سعيدة بالنتيجة؛ إذ ساورها القلق من «الخطر الروسي» بمقدار قلقها من النفوذ النازي المستمر. وأخذت في حسبانها أن التأهيل الاجتماعي لقطاع المواد الأولية هو البديل التقدمي الوحيد للشيوعية وللرأسمالية الخاصة الفاسدة سياسيًا، كما أوضح وزير الخارجية البريطاني أنورين بيفن [(1119)] في كلمة أمام مجلس العموم، في تشرين الأول/أكتوبر 1946، بالقول: «من الضروري أن يمتلك الشعب الألماني قطاعات المواد الأولية وأن يديرها» [(1120)]، فكانت الكلمات ديمقراطية اجتماعية، كما لو أنها جاءت على لسان ستيفن بورن، لكن لم يتضح ماذا كانت تعني بالضبط عمليًا، وفي أي حال، تضافرت قوى متعددة لتشكيل الناتج غير المتوقع.

أضعف اندلاع الحرب الباردة وقرار المباشرة في مشروع مارشال (في نيسان/أبريل 1948) الدعمَ للشيوعية في أوساط العمال في المنطقة، ووضع دمقرطة القطاع الصناعي على برنامج العمل السياسي. كان من علامات الزمن الجديد أن أول برلمان منتخَب في ولاية شمال الراين ووستفاليا أقر تشريعًا جريئًا لتحويل قطاع المناجم إلى ما سمّاه «نظامًا تعاونيًا» (cooperative order).

فماذا كان التصور؟ كان لقطاع الفحم الحجري، مصداقًا لروح الديمقراطية الرقابية المولودة حديثًا، أن يدار ديمقراطيًا بمساعد من «مجلس فحم حجري»، فصودرت المناجم ووضِعت في الائتمان كي تحوَّل إلى «نقابات اجتماعية» (social unions) يسيّرها «مجلس المساهمين» المكّون من أعداد متساوية من عمال المناجم، وممثلي الشركات القابضة، ومجلس تنفيذي، فيه «ناطق باسم عمال المناجم» في الأقل [(1121)]. وبعد اعتقال السلطات البريطانية 200 من مديري الصناعات الثقيلة، ردت الشركات بالتوسل الناجح للمبدأ التجاري بأن الاستمرارية الإدارية حيوية لتسيير القطاع ككل، واقترحت خطة ملطفة باعتبارها بديلًا: تستمر الشركات الخاصة في العمل، لكن ممثلي العمال يشغلون نصف مقاعد «مجلس استشاري»، ويمارسون حقوقًا متساوية مع مجلس الإدارة التنفيذي.

انبثق عن هذه البدايات المرتبكة نظام متين للمشاركة العمالية جرى تأطيره وتفنيده تشريعيًا في ثلاثة قوانين رئيسة في أوائل الخمسينيات. وأصرت حكومة [كونراد] أديناور [(1122)] على حق العمال في أن يكونوا ممثلين، مع أن الشركات حافظت عمليًا على امتيازاتها في مسائل الاستثمار والإنفاق الترسملي، وكذلك على علاقة ثنائية حميمة مع الحكومة، من دون مشاركة النقابات. بعد ذلك بعقدين، وفي مواجهة معارضة عنيفة من جمعيات أرباب العمل، جرى تعزيز إجراءات قانون «التقرير المشترك» الصادر في العام 1976 ما مكنه من الصمود في وجه دعوى قانونية لاحقة رفعها أرباب العملِ أمام

المحكمة الدستورية الاتحادية، التي حكمت لمصلحة نظام تمثيل وحكم أكثرية في جميع الشركات الألمانية التي تشغّل عادة أكثر من ألف شخص. بذلك، أصبحت الشركات تلك ملزمة قانونًا إقامة مجالس عمالية على المستوى الأدنى (تتولى شؤونًا شتى، مثل الصحة والسلامة والأجور المرتبطة بالإنتاجية والتسريح من العمل)، مع مجالس إشراف تتكون من عدد متساوٍ من الممثلين عن كل جهة، الشركة والعمال، على أن يجري انتخاب ممثليّ الشركة من المساهمين أو المسؤولين التنفيذيين في الشركة، في اجتماع يُعقد لهذا الغرض، ويتم اختيار ممثلي العمال من الجسم العمالي في انتخابات مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة عبر هيئة ثانية من المندوبين المنتخَبين من القوة العاملة.

عانى نظام التقرير المشترك فخًّا ما انفك يسبب أزمات: كان دور رئيس مجلس الإشراف في الشركة، بموجب قانون 1976، يتحدد وفق الأكثرية البسيطة للأصوات. وفي حال التعادل، أو في حال الاختلاف التي تؤدي إلى جولة تصويت ثانية، يصبح تعيين الرئيس امتيازًا حصريًا للطرف الممثل للشركة؛ ويمكن العمال دون سواهم انتخاب نائب رئيس المجلس. وجاءت هذه القاعدة لتصب في مصلحة الشركات، لأنه كلما تعادلت الأصوات في المجلس كان للرئيس الحق في طلب التصويت ثانية، بالتالي ضمان تغليب وجهة نظر الشركة. وقد عانى النظام عيوبًا أخرى، لكن على العموم، أظهر «التقرير المشترك» أن الإجراءات الهرمية الحكومية من أعلى إلى أسفل في الأسواق والمصالح التجارية، ليست الطريقة الوحيدة للتعامل مع جشع الأسواق ونشاطها اللاعقلاني - كما افترضت أغلبية كبيرة من الاشتراكيين والليبراليين الجدد وإصلاحيين آخرين، في حقبة الديمقراطية التمثيلية [(1123)].

ووضع «التقرير المشترك»، من خلال القطع مع «حاكميتهم»، علاقات العمل على عتبة جديدة تمامًا، فأثبت أن الديمقراطية ليست مجرد شأن حكومي، ووضع حدًا لسلوكات رب المنزل (Herr im Haus) القديمة، التي اتّبعها الصناعيون المستبدون الذين اعتبروا أنفسهم ملوك الصناعة وذوي حقوق مطلقة على العمال. وهكذا، يُعتبر نظام «التقرير المشترك» وافدًا جديدًا مهمًّا إلى بيت الديمقراطية الرقابية: شكل غير كامل، لكنه متين من التمثيل فوق البرلماني، في اقتصاد سوق محكوم، بخلاف ذلك، بالنفوذ الشركاتي، والإقدام على المخاطرة، والجشع، وتكوين الأرباح وجنيها بشكل خاص.

الحراسة [(1124)]

يبدو أن الدور الحيوي الذي أداه المجتمع المدني في ابتكار آليات الرقابة على السلطة، يؤكد ما يمكن تسميته «قانون جيمس ماديسون للحكم الحر» (James Madison's Law of Free Government): لا يمكن اعتبار أي حكم حرًا إلا إذا كان قادرًا على حكم مجتمع هو نفسه قادر على التحكم في الحكومة [(1125)]؛ فهذا

القانون أغرى بعض الناس كي يستنتجوا - على نحو خاطئ - أن الحكومات غير قادرة على التدقيق في سلطاتها، فيما الحقيقة مختلفة؛ ذلك بأن التجارب تُظهر أن الحكومات في حقبة الديمقراطية الرقابية، على العكس من البط والديوك الرومية، تستطيع أن تصوت للتضحية بنفسها لمصلحة الضيوف من المواطنين الجالسين إلى مائدة الطعام.

تُعتبر مؤسسات المراقبة الحكومية مثالًا لذلك، الهدف المعلن من هذه المؤسسات هو المراقبة العمومية على الحكم من خلال وكالات حكومية شبه مستقلة (تجدر ملاحظة أن كلمة فحص [فرز] (scrutiny) تعني «فرز النفايات»، من الأصل اللاتيني scrutari، أي «البحث»، ومن كلمة scruta، أي «القمامة»). وأكملت آليات التدقيق دور ممثلي الحكومة والقضاة في مراقبة السلطة، مع أن ذلك لم يكن دومًا هدفها المعلن، بل كانت في الغالب الأعم تُطرح في ظل صلاحيات عامة لحكومات منتخَبة وعبر المسؤوليات الوزارية، على سبيل المثال. لكن الأمور اتخذت منحى آخر عمليًا، إذ كانت هيئات الرقابة الحكومية، ولا سيما تلك التي تتمتع بحماية تشريع محدد، والمدارة والممولة جيدًا، تنحو إلى تكوين حياة مستقلة خاصة بها، فأضافت آليات الرقابة الجديدة، المبنية على سوابق أكثر قِدمًا، مثل اللجان الملكية والكشوفات العمومية ومدققي الحسابات المستقلين الذين يراجعون النزاهة المالية للوكالات الحكومية - وهي ابتكارات لها جذور في عصر الديمقراطية التمثيلية - الضوابط وتدابير التدقيق إلى احتمالات أن يسيء الممثلون المنتخَبون استخدام السلطة. وغالبًا ما تُبرَّر من منطلق تحسين كفاءة الحكومات وفاعليتها، على سبيل المثال، عبر آلية اتخاذ قرارات «أفضل إلمامًا ومعلومات»، ولديها الميزة الإضافية في رفع مستوى الثقة العامة بالمؤسسات السياسية بين مواطنين يُعتبرون «أصحاب مصلحة» [شركاء]. والعملية هذه تتضمن مفارقة مزدوجة، لا لأن آليات التدقيق الحكومية التي أسستها في الغالب الحكومات التي فشلت لاحقًا في التحكم في أعمالها، كما في حالات الفساد وتطبيق المعايير القانونية مثلًا، فحسب، بل لأنه أيضًا كان للآليات الجديدة مفاعيل ديمقراطية وضابطة للسلطة، مع أنها تضم في العادة موظفين رسميين غير منتخَبين ويعملون بعيدًا من إيقاع الانتخابات المنتظمة.

تُعتبر «أنظمة النزاهة» المستقلة، التي صارت تتمتع بحضور وطني مهم في ولايات عدة في أستراليا اعتبارًا من سبعينيات القرن العشرين، أمثلة جيدة؛ فبعدما فضح الإعلام تكرارًا التزوير والفساد في صفوف السياسيين والشرطة، وما كان في بعض الأحيان على صلة بالمصالح التجارية وعصابات الجريمة المنظمة، أُسست وكالات الرقابة لمنح القطاع العام عيونًا وآذانًا وأنيابًا جديدة، بهدف القضاء على السلوك غير القانوني وعلى سوء الإدارة المتعمدين من ممثلين منتخَبين أو مسؤولين معينين. ووُجهت أصابع الاتهام أيضًا نحو نظام الشكاوى المتراخي والذاتي الخدمة لدى الشرطة، التي تكون

في الحكومات الديمقراطية بالغة الحدة. كما عُبِّر عن الشكوك حيال تردد الوزراء المنتخَبين في الإشراف على شؤون عمليات الشرطة المهمة بالنسبة إلى الناس، فقادت لجنتان ملكيتان في ولاية جنوب أستراليا في السبعينيات إلى تأسيس أول هيئة للشكاوى ضد الشرطة في العام 1985، وتبعتها ولايات أخرى، لتبلغ ذروتها في لجنة كوينزلاند للعدالة الجنائية التي أُسست في العام 1990 (أُعيدت تسميتها لاحقًا «لجنة الجرائم وسوء السلوك»)، وضمت هيئة مشتركة لمكافحة الفساد والتحقيق الجنائي، وكانت مهمتها كشف الفساد في القطاع العام، ومباشرة البحث الجرمي، وجمع الأدلة على الجريمة المنظمة، وملاحقة المردود المالي للأعمال الإجرامية واستعادته.

التوجيه

أثبتت هيئات الإرشاد (Guide Dogs)[(1126)] أنها ذات شعبية، وفعّالة أحيانًا، في طيف واسع من السياقات، كما في الهند (التي كانت فيها لجنة اليقظة المركزية المكلفة نشر مبدأ عدم التسامح مع الفساد)، وهونغ كونغ [(1127)]، حيث أُسست اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد (ICAC)، في السياق الصيني لسابقة ديمقراطية مهمة، تحظى بدعم شعبي مرموق بشكل واضح (تقول نكتة محلية إن الأحرف الأولى من اسم اللجنة (ICAC) تعني «يمكنني أن أقبل نقودًا، لكن لا يمكنني قبول شيكات» (I can accept cash, but I cannot accept cheques).

أثبتت الحكومات في أماكن أخرى أن في مقدورها أن تقوم بدور «كلاب الإرشاد» (guide dogs) باعتمادها الديمقراطية الرقابية عبر ابتكارات جديدة مصمَّمة لمشاركة السلطة مع المجتمع المدني وممثليه من المواطنين. كان الهدف المحدد في معظم الحالات شق قنوات جديدة من التمثيل لاستكمال دور الانتخابات والأحزاب السياسية والتشريعات. نجمت ابتكارات الإرشاد عادة عن المواجهات بين المجتمع المدني والحكم، حيث إن المواطنين ضغطوا غالبًا من أجل هذه المؤسسات الرقابية، بسبب تجارب تعيسة مع حكومات ميّالة إلى الكذب والخداع والإكراه والعنف. وقبلت الحكومات غالبًا بالمطالب لتشكيلها دوافع مختلفة تمامًا، تراوح بين توسيع قاعدة الملامة السياسية والمالية لسياسات محفوفة بالمخاطر وعرضة للانتهاء إلى الفوضى والفشل، عبر الاعتقاد بأن الفاعل الشعبي القريب يسمح باتخاذ قرارات أكثر «اطلاعًا» وحلول أفضل للمشكلات العامة عندما تتصرف الحكومة كدفة [قيادة] لا كمجذفة لمؤسسات الدولة.

كانت أداة وضع الموازنة التشاركية الجديدة - هدية برازيلية إلى عالم الديمقراطية الرقابية - مثالًا لمخططات التمثيل التصاعدية، فأُجريت التجارب الأولى في نهايات ثمانينيات القرن العشرين في ولاية ريو غراندي دو سول الجنوبية[(1128)]. وعلى خلفية تجربة الحكم العسكري المطوّل، ودستور جديد يوصي رسميًا بالمشاركة الشعبية في الحكومات المحلية، والنشاط المتجدد

للحركات الاجتماعية ومجموعات المجتمع المدني في مناطق الكثافة المدينية، بدأت إدارات المدن في بورتو أليغري [1129] وسانتو أندريه [1130] في تجارب ريادية في المبدأ القديم القائل «لا ضريبة بلا تمثيل».

وصف المناصرون الأوائل لوضع الموازنة التشاركية (بالبرتغالية *orçamento participativo*، أو ببساطة، OP) غالبًا بأنها مزيج من الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية (على حد تعبير أوبيريتان دي سوزا، المناصر القيادي لمخطط بورتو أليغري). واستُخدمت أساليب المشاركة والانتخاب والتمثيل التي لم تكن مرتبطة مباشرة بالتنافس الحزبي أو المجالس التشريعية. وبما أن الموازنة التشاركية كانت تقوم على المشاركة المدنية الطوعية، توقفت درجة مشاركة المواطنين في رسم الأولويات والمشاركة في إقرار الموازنات بوضوح على حجم المشاركة في الاقتراع، بالتالي اختلفت بناء على محاور متنوعة، مثل قوة الإحساس المحلي في ما يتعلق بالشؤون المحلية. وكان صوت المواطنين في الغالب مكتومًا من خلال امتلاك الإدارة المحلية القرار النهائي المتعلق بالشؤون المالية. وكانت المشاركة الشعبية مخفَّفة أيضًا من خلال تخصيص امتيازات محددة لشرائح انتخابية معيّنة، كما حدث في مشروع الموازنة التشاركية للشباب في بلدية بارا مانسا [1131] في ولاية ريو دي جانيرو. وأدى الاختيار المسبق للممثلين من هيئات المجتمع المدني، مثل المؤسسات الاجتماعية ومجالس الأبرشيات، إلى النتيجة ذاتها، وهي التقليل من مشاركة المواطنين. كما اختلف إلى حد بعيد نفوذ المواطنين بشأن الموازنة المحلية التي كانت تراوح عادة بين 2 و10 في المئة من الموازنة السنوية، أو أدنى من ذلك في أغلب الأحيان، مع أن نسبة الـ 100 في المئة من الموازنة في بضع حالات برازيلية كانت في الواقع موضع مداولات عامة. لكن حتى في هذه الحالات، كانت الإدارة المحلية هي التي تحدد عادة حجم الموازنة المتوافرة للاعتمادات، والتوافق بشأن تفصيلاتها النهائية أيضًا؛ فحجم الإنفاق كان عادة غير متناسب مع حجم الصوت الشعبي، ولا يتحدد بالمداولات العامة. على الرغم من كل ذلك، مثّلت إحدى مزايا الموازنة التشاركية المثيرة للاهتمام - نقطة رئيسة لمصلحتها - دليلًا واضحًا على أنها أدت إلى حالات أقل من التهرب الضريبي، وتاليًا في الارتفاع المطابق في حجم الضرائب المحصلة. أوحى هذا النوع من الأدلة بأن هناك نطاقًا كبيرًا لاستخدام الموازنات التشاركية من أجل وضع نسب الضرائب ومستوياتها، وعكس التوجه نحو الضريبة المركزية التي وسمت تاريخ الديمقراطية التمثيلية في الدول ذات الإقليم الجغرافي المحدد.

التفاوض في القمة

هناك في عصر الديمقراطية الرقابية جدار عظيم من التحامل يحيط بكل فكرة الديمقراطية «العالمية» أو الـ «العابرة للحدود»، وقد بني في حقبة الديمقراطية التمثيلية، ويدافع عن حقيقته المفترضة اليوم جميع الأكاديميين

الرواد في ميدان الديمقراطية تقريبًا. من الأمور المثيرة للاهتمام في الديمقراطية الرقابية أنها تبدأ بمواجهة جدار التحامل هذا بمطرقة، فتضيّع أنماطُها المتشابكة من أنماط مراقبة السلطة الفروق فعلًا بين ما هو «داخلي» وما هو «أجنبي» وبين ما هو «محلي» وما هو «عالمي». على غرار أنواع أخرى من المؤسسات، بما فيها المصالح التجارية والجامعات، فإن الديمقراطية عالقة أيضًا في عملية عولمة محلية (glocalisation)، وبعبارة أخرى إن آلياتها الرقابية مترابطة ديناميًا حتى نقطة تعمل فيها كلٌّ منها - بالتزامن - كجزء وككل في مجمل النظام. لا يوجد في نظام الديمقراطية الرقابية، إذا شئنا طرح الأمور بشيء من التجريد، جزء وكل بالمعنى المطلق للكلمة، ومن الأفضل وصف وحداتها بأنها «دون كاملة» - أو «هولونات» [(1132)] بحسب التعبير المشهور الذي اجترحه المثقف الموسوعي الهنغاري المولد آرثر كوستلر [(1133)] - تعمل في الوقت نفسه ككيانات ذاتية الارتباط وذاتية التأكيد، تسحب بعضها بعضًا ثم تدفع بعضها بعضًا في نظام متعدد الأطراف، لكل كيان فيه دور.

يساعد مثال لقاءات القمة الابتكار الجديد بالملاحظة، في النصف الثاني من القرن العشرين، في إنزال هذه اللغة إلى الأرض؛ فمن الحقائق الغريبة في ما يتعلق بلقاءات القمة أنها بدأت كتمارين في سياسة القوى الكبرى، وكاجتماعات مخصصة لزعماء الدول أو قادة الحكومات أو وزراء الخارجية - نوع من اللقاءات التي جرت في خلال التحالف السوفياتي/الأميركي/البريطاني الهش ضد هتلر. وهناك من قال إن كلمة قمة (summit) استُخدمت أول مرة لوصف ما يسمّى «اتفاق النسب المئوية» في الاجتماع الذي عُقد في موسكو في تشرين الأول/أكتوبر 1944، عندما تكهن كلٌّ من تشرشل وستالين في ما يخص نسبة نفوذ كل منهما في عالم ما بعد الحرب. وكان المصدر الحسابي الغريب للكلمة هو sum it (لعله تحريف في إنكليزية ستالين الرديئة)، وسرعان ما تحولت الكلمة إلى تعبير يستخدمه متسلقو الجبال. واصل تشرشل نفسه الدفاع عن نهج اللقاءات غير الرسمية العالية المستوى في العلاقات الدولية، فتحدث عن «دبلوماسية القمة» وعن فوائد «التفاوض في القمة»، وهو الإحساس الذي ساد في جنيف في العام 1955، عندما استُخدمت كلمة التسلق «قمة» (summit)، أول مرة لوصف لقاء القادة السياسيين للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا إبان الحرب الباردة.

عُقد بين نهاية الحرب العالمية الثانية ولقاء القمة الشهير في فيينا بين [الرئيس الأميركي جون] كنيدي و[الزعيم السوفياتي نيكيتا] خروشوف (3-5 حزيران/يونيو 1961)، أكثر من مئة لقاء قمة من هذا النوع، استخدمت كلٌّ منها أساليب مشابهة عمومًا. كانت لقاءات القمة منشغلة بديناميات الحرب الباردة، وبالتالي كان لها تأثير عالمي وثنائية قطبية قوية حولها. وتميزت لقاءات القمة الأولى أيضًا، أكانت وسائل للصداقة أم للعداء، بأن نتائجها معروفة سلفًا، إذ كانت القاعدة ألا رجل دولة مستعد للمخاطرة والتعرض

للإهانة، ولذلك كان كثير من الاهتمام يتركز على الإخراج المسرحي الشكلي، ومن ذلك ما جاء في تقرير في مجلة نيوزويك (Newsweek) [الأميركية] عن لقاء قمة بين كنيدي وخروشوف في العام 1961: «انتهت كما بدأت، بكفّين متصافحين بقوة» [(1134)]، كما لو أن ذلك من قبيل الطقوس. وكانت التغطية الإعلامية من هذا النوع تضع [أكاليل] السفاسف الاحتفالية على قاعدة النصب، في وقت قيل إن خروشوف شخصيًا حسم في خلال لقاء القمة السؤال عمّا إذا كان يجب تقديم الشاي إلى [زوجة الرئيس الأميركي] جاكي كنيدي بأوانٍ فضية، مع الاستنتاج المدوي بأن «الهدايا يمكن أن تقدَّم حتى قبل الحرب». وعزز مفعول لقاءات القمة - مثل طقوس الملكية الأوروبية القديمة - الإحساس بين الجمهور بأنها كانت شؤونًا هرمية من الأعلى إلى الأسفل، وأمثلة أنموذجية لكيف أن العالم تسيّره مجموعة من الرجال.

كان المفاجئ كليًا في لقاءات القمة، في خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، تحولها المثير إلى مواضع يُعترض فيها على سلطة الممثلين بصورة علنية، بمعنى آخر، تحولت لقاءات القمة إلى آليات رقابة، فكانت تشبه إلى حد ما الأمر الذي حدث في مجلس كونستانس [(1135)]، وأكدت قاعدةَ أن الذين يمارسون السلطة المعلنة على الآخرين هم عرضة لإبطال الموافقة عليهم. وظهر التغيّر في معنى لقاءات القمة ووظيفتها جليًا في سلسلة من اللقاءات الرفيعة المستوى بين [الرئيس الأميركي رونالد] ريغان و[الزعيم السوفياتي ميخائيل] غورباتشوف، بما فيها اجتماع العام 1986 في ريكيافيك [(1136)]، حيث طُرح، ومن دون مشاورات مسبقة مع حلف شمال الأطلسي (NATO) والهيئات الأخرى، مقترح التخلي عن الصواريخ الباليستية العابرة للقارات وجميع الأسلحة النووية. بعد ذلك، بدأ القادة يستخدمون لقاءات القمة من أجل دفع بيروقراطياتهم إلى تبدلات السياسة. وكان لذلك مفعول صادم في تسييس الحكم، والتوضيح للجمهور الأوسع داخل الحكومة أو خارجها على السواء، أن هناك بدائل سياسية مختلفة. وسبق لرجل الدولة الأميركي المتمرس هنري كيسنجر أن توقع هذا المفعول التسييسي، فحذّر في خلال مرحلة اجتماع ريكيافيك من أن لقاءات القمة تشكل خطرًا عظيمًا على الدبلوماسية التقليدية، بسبب فشلها في ضبط القادة بشكل محكم مسبقًا. ولم يرَ كيسنجر أن هذه الميزة سوف تتعزز من خلال استخدام أساليب لقاءات القمة في سبيل التعامل مع عدد معيّن من القضايا المختلفة في سياقات جغرافية متنوعة تتزايد باطراد. فمنذ السبعينيات، دأب القادة الأوروبيون، على سبيل المثال، على عقد لقاءات مرتين أو ثلاث مرات كل سنة، وهو الترتيب الذي كُرّس في معاهدة ماستريخت [(1137)] بين لقاءات القمة الإقليمية الأخرى، كقمة الأميركتين [(1138)] وقمة الاتحاد الأفريقي الذي أسس في تموز/يوليو 2002، ولقاء رؤساء حكومات دول رابطة الكومنولث كل سنتين، والقمة الأفريقية - الآسيوية في نيسان/أبريل 2005.

جرى استخدام لقاءات القمة أيضًا، وأول مرة، في قطاعات سياسية محددة، لتنشئ في بعض الأحيان مؤسسات دولية جديدة للتمثيل، مثل الاجتماع الدوري الذي تلتقي فيه مجموعة من الدول التابعة لما يسمّى مجموعة السبع أو مجموعة الثماني [1139]. تعود أصول هذه الهيئة إلى «مجموعة المكتبة» الخاصة التي كانت تضم وزراء المال وحكام المصارف المركزية وبعض المسؤولين الآخرين، والذين التقوا أول مرة في نيسان/أبريل 1973 خلف أبواب مغلقة في قاعة مكتبة البيت الأبيض في واشنطن، من دون تحضيرات مسبقة أو جدول أعمال، لمناقشة أزمة النفط وخطر الركود الاقتصادي المحتمل. كانت العلامة الفارقة للمجموعة المشار إليها حرصها على أن تبقى صغيرة، وذاتية الاختيار، ومسترشدة بالعلاقات الشخصية. كانت المشاركة مقتصرة على الدول المقتدرة، وكان يُفترض أن تكون المداولات فيها سرية وغير مدونة أو غير موثقة، وكان التركيز على الكلام بصراحة غير بعيدة من اللياقات الدبلوماسية في حفلات الاستقبال نوعًا ما. كانت الفكرة وراء ذلك أن في إمكان نسج علاقات شخصية وجهًا لوجه أن يقود إلى تفكيك عقد الشخصيات والمشكلات، بالتالي جعل وضع الحلول لها أمرًا ممكنًا. وكانت المشاعر لمصلحة غياب الرسميات متوقعة في خلال لقاء غير مرتقب إبان الحرب جرى عقده بين تشرشل والرئيس الأميركي فرانكلين دي. روزفلت، حيث قال تشرشل [في إحدى الوقائع الطريفة آنذاك]، فيما كان ينهض عاريًا من مغطس الاستحمام، في غرفة حمام دخل روزفلت إليها من طريق الخطأ: «ليس لدى رئيس وزراء المملكة المتحدة شيء يخفيه عن رئيس الولايات المتحدة». وجرى التعبير عن الفكرة ذاتها في أثناء لقاء «مجموعة المكتبة»، وذلك على لسان هيلموت شميت [1140] المعروف بجديته، والذي قيل إنه تحدث عن الحاجة إلى «اجتماعات غير رسمية لأولئك المهمين حقيقة في العالم» [1141]. وانتهت الأمور بطريقة مختلفة، إذ خرجت من «رحم» «مجموعة المكتبة» في الواقع «مجموعة الخمس» (التي أصبحت لاحقًا مجموعة الست ثم مجموعة السبع ثم مجموعة الثماني ثم مجموعة العشرين)، لكن رغبات أولئك الذين يفضّلون أن يتخلى التعاون الشخصي وغير الرسمي عن جميع قواعد التنسيق فشلت؛ فمن ناحية، كان هناك التفادي المتعمد للأنظمة الداخلية والمعاهدات والأمانات العامة المستقلة والمجالس ذات الأدوار المحددة رسميًا، وكان هناك من ناحية أخرى مختلفة تمامًا حقيقةُ أن لقاءات القمة بذلت مجهودًا للالتزام بقواعد مداولة الرئاسة سنويًا، والتنسيق مع مؤسسات دولية أخرى (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا (OECD) وصندوق النقد الدولي (IMF)، على سبيل المثال)، ولضمان لقاءات سلسة عبر كثير من أعمال التحضير، التي كانت تتولاها فئة جديدة من إداريي لقاءات القمة يسمّون «الشيربا» [1142] أو «مساعدي الشيربا».

أدت الرغبة في تلافي الدعاية إلى نتائج عكسية، فلم تستقطب لقاءات قمة مجموعة السبع ومجموعة الثماني اهتمام آلاف الصحافيين المتحمسين لنشر تقارير وصور هذه المجموعة النافذة والخاصة فحسب، بل إنها وفّرت أيضًا، اعتبارًا من قمة مجموعة السبع في بون في أيار/مايو 1985 (التي استقطبت 30 ألف متظاهر يطالبون بمزيد من العدالة في العالم)، لمؤسسات المجتمع المدني والمتظاهرين، فرصة للتعبير بقوة عن الاهتمام بأمور متنوعة تراوِح بين التجارة الدولية، والإرهاب، وتطوير الطاقة، والجرائم عبر الحدود - من خلال تحويل رؤساء الدول إلى ممثلين يتحملون المسؤولية، في الواقع. ولم تقتصر محاولات تحويل لقاءات القمة الهرمية من أعلى إلى أسفل، إلى قنوات جديدة من التمثيل المتصاعد من أسفل مصالح المجتمع المدني إلى أعلاها على لقاءات قمة مجموعة السبع ومجموعة الثماني، مع أنها كانت الهيئة التي اجتذبت بعض أكثر الاهتمامات صخبًا، كما في تموز/يوليو 2005، في حفلات «التوعية العالمية» والمسيرات الاحتجاجية التي أُطلق عليها اسم «لـ 8 مباشرة» (Live 8) لتشجيع القادة السياسيين على «جعل الفقر آفة من الماضي» (الصورة (8-10)). وكانت هناك توجهات ظاهرة منذ وقت اجتماع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في برلين، حيث احتشد 80 ألفًا من المتظاهرين المنظمين والمطّلعين؛ وفي سلسلة لقاءات القمة برعاية الأمم المتحدة التي أطلقت العنان للاجتماعات التحضيرية وجلسات العمل والتحركات المنظمة التي قصدت لقاء قمة الأطفال (Children‘s Summit) [في نيويورك] (في العام 1990)، ولقاء قمة الأرض [في ريو دي جانيرو] (في العام 1992)، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان [في فيينا] (في العام 1993) ومؤتمر المرأة [في بكين] (في العام 1995).

الصورة (8-10)



متظاهرون ضد قمة قادة دول مجموعة الثماني (G8)، يتوجهون نحو سياج الأمن الرئيس المحيط بفندق غلين إيغلز، في اسكتلندا، 6 تموز/يوليو 2005.

جيم كرو [(1143)]

يقال أحيانًا إن مسألة التدقيق في السلطة غيرت القليل النادر، وإن الدول والشركات الكبرى لا تزال هي المراكز «الحقيقية» للسلطة في تقرير من يأخذ ماذا، أين وكيف، في هذا العالم. تجلى الدليل على أن الأمر لم يكن كذلك بالضرورة في حقيقة أن جميع القضايا العامة الكبرى التي ثارت حول العالم منذ العام 1945، بما فيها الحقوق المدنية للنساء والأقليات، والتدخل العسكري الأميركي في فيتنام والعراق، والسلاح النووي، والحد من الفقر وتغير المناخ، لم تصنعها الأحزاب السياسية والانتخابات والتشريعات والحكومات، بل صنعتها، بشكل مبدئي، شبكات الرقابة على السلطة التي تسير بشكل متوازٍ مع - وتكون غالبًا متموضعة ضد - الآليات التقليدية المتزمتة للتمثيل المستند إلى الأحزاب.

تبرهن حركة الحقوق المدنية القوية التي انطلقت خلال خمسينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة، بشكل أكيد أن في إمكان هيئات الرقابة أن تكون لها مفاعيل على علاقات السلطة القائمة، دافعة كثيرًا من الناس إلى استشعار حدوثها، وغالبًا من خلال معارك مريرة تؤدي أحيانًا إلى انتصارات مفاجئة لأولئك العازمين على تحقير الأقوياء. كانت الحركة الاجتماعية للأفارقة الأميركيين شكلًا أنموذجيًا من السياسة اللاحزبية - وتحديًا مباشرًا لجيم كرو. كان ذلك هو الاسم المستخدَم محليًا لوصف النظام الطبقي الذي تبلور في خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر بعد تشريع الفصل العنصري - المبدأ الذي أقرته المحكمة العليا في الولايات المتحدة في قضية «بليسي ضد فيرغسون» (Plessy v. Ferguson) [(1144)] في العام 1896. شجع ذلك القرار الولايات الجنوبية والحكومات المحلية على مستوى البلاد على حرمان الأفارقة الأميركيين من حقوقهم السياسية ومن الفرص الاجتماعية والاقتصادية. وعلى العموم، سمح القرار للسلطات بالتعامي والتغاضي عن أعمال العنف اليومي الواسعة الانتشار ضد السود.

تلقى نظام جيم كرو المكروه من معظم الأفارقة الأميركيين، وبشكل فاجأ مراقبين كثرًا، ثلاث صدمات قوية في منتصف الخمسينيات. وأصدرت المحكمة العليا في أيار/مايو 1954 حكمًا بالإجماع في قضية «براون ضد مجلس التربية» (Brown v. Board of Education) [(1145)] يقول إن تعليم الأطفال السود في المدارس العامة بشكل منفصل (وغير متساوٍ) عن أقرانهم البيض غير دستوري. بعد سنة ونيف على ذلك، اختفى الشاب اليافع إيميت تِل من شيكاغو، بينما كان في زيارة أقاربه في مدينة موني، في ولاية ميسيسبي، بعد صفير زُعم أن امرأة بيضاء أطلقته في محل تجاري. قُتل الفتى ورُميت جثته مثل كيس قمامة في نهر تالاهاتشي. أعيد جثمانه إلى شيكاغو، حيث اتخذت والدته قرارًا غير عادي، وهو ترك تابوته مفتوحًا في أثناء المأتم، ليرى المشيعون جسده المشوه بشكل سيئ. شارك في جنازة الفتى 50 ألف شخص ألقوا على نعشه النظرة الأخيرة. وحظيت قضيته باهتمام عام أثاره

اعتقال القاتلين ومحاكمتهما، ثم إعلان براءتهما بقرار توصلت إليه هيئة محلفين كلها من البيض في خلال 67 دقيقة فقط، وذلك في حكم اعتُبر مهزلة لأنه سبق للمجرمَين أن أقرّا بذنبهما علانية. وبقي القاتلان طليقين، مستفيدين من المبدأ القانوني القائل بعدم جواز محاكمة المتهم مرتين في قضية واحدة. ومضت بضعة شهور، وبعد أيام فقط من مشاركة الخياطة روزا لويز ماكولي باركس في لقاء عام للاحتجاج على الجريمة البشعة في حق إيميت تِل، رفضت، فيما كانت عائدة من عملها إلى البيت في ساعة الذروة في قلب مدينة مونتغُمري في ألاباما، أن تعطي مقعدها لراكب أبيض في حافلة للنقل العام. استدعى سائق الحافلة الأبيض الشرطة، فجرى توقيفها، وحوكمت، ودينت بتهمة انتهاك تدبير رسمي محلي، والتصرف بشكل مخل بالنظام. شرحت روزا لاحقًا كيف أنها عرفت سائق الحافلة الذي طردها من حافلته قبل 12 سنة، وأجبرها على إكمال طريقها إلى البيت سيرًا على الأقدام تحت مطر منهمر. شعرت هذه المرة بالتصميم يغمر كيانها، فقالت متذكرة: «لم أتخل عن مقعدي، لا لأني كنت متعبة، فأنا لم أكن مسنة، خلافًا لتصور بعض الناس آنذاك، إذ كنت في الـ 42 من العمر، بل لأن الشيء الوحيد الذي كان يتعبني هو الإذعان» [(1146)].

لم تكن والدة إيميت تِل والخياطة روزا بارك المرأتين الوحيدتين اللتين طفح كيل قدرتهما على التحمل، وقد أثبتت أفعالهما الصغيرة أنها مثالية لجهة المساعدة في إطلاق شرارة الجهد الاستثنائي لملايين الأفارقة الأميركيين من أجل إيجاد طرائق جديدة للتغلب على ضعفهم كأقلية في أقوى ديمقراطية في العالم. كانتا مرتبطتين بأكثر من الحقيقة البسيطة القائلة إن في تلك الأيام، كانت حافلات المدارس غير متوافرة للتلاميذ السود في الجنوب الأميركي. كانت الحقيقة المؤلمة أنهما معًا «كانتا نكرتين» في نظر بنى السلطة التي يهيمن عليها البيض، وكانتا ببساطة زنجيتين، وكان لا بد من حدوث شيء، من وجهة نظرهما ووجهة نظر الذين احتشدوا إلى جانبهما.

هذا ما جرى؛ بشّرت المقاطعة المنظمة لحافلات مونتغُمري بمستقبل أميركا السوداء، خصوصًا أنها استمرت، وبدعم من المجلس السياسي للنساء والكنائس السود في المنطقة، 382 يومًا، وساعدتها التغطية الإخبارية على الصفحة الأولى لصحيفة مونتغُمري أدفيرتايزر (Montgomery Advertiser)، وسائقو سيارات الأجرة السود الذين كانوا يكتفون بأخذ 10 سنتات بدل نقل، وهي القيمة التي تُدفع في الباصات العامة. كانت المقاطعة تكتيكًا قديمًا - الكلمة ذاتها كانت ابتكارًا إيرلنديًا من ثمانينيات القرن التاسع عشر [(1147)] - لكنها أنتجت في تلك الأوضاع المختلفة كليًا تجارب مجتمع مدني كثيرة، بدءًا من جمعية تحسين مونتغُمري التي لم تكن حزبًا سياسيًا ولا مجموعة ضغط ذات قضية واحدة، ولا مؤامرة سرية. بالتعبير الرسمي، كانت شيئًا جديدًا: حلقة مفتوحة من المواطِنين ذوي الميول المشتركة، ومجموعة فضفاضة من الناس

الذين يشعرون بأن مهمة تغيير مشاعر الآخرين تتطلب في الوقت الحاضر كيانًا يمكنه المساعدة في نشر أشكال من النشاط وتنسيقها، لمصلحة أولئك الذين يجاهدون للوصول إلى الغاية نفسها. التأم اجتماع الجمعية التأسيسي يوم الاثنين في 5 كانون الأول/ديسمبر 1955، في مقر كنيسة ماونت أوف زيون، وشارك فيه أقل من 20 شخصًا من المتعاطفين مع المقاطعة، وانتخبوا لرئاستها الأولى قسًّا شابًا من الكنيسة المعمدانية في شارع ديكستر، وهو الدكتور مارتن لوثر كينغ الابن.

انتشر تكتيك تشكيل لجان تنسيق للمقاطعة إلى مدن أخرى، فجاء النجاح سريعًا، لكن التوقعات تزايدت، على الرغم من أو بسبب المنع القانوني للفصل العنصري في حافلات النقل العام في قضية برودر ضد غايل [(1148)] في العام 1956. بدأ الطلاب في مدن أوكلاهوما [ولاية أوكلاهوما] وغرينزبورو [كارولينا الشمالية] وناشفيل [تيسي] تنفيذ اعتصامات على طاولات تقديم الغداء في محال وُولورث (Woolworth) والمحال الشبيهة الأخرى، للاحتجاج على رفض أصحابها الاختلاط. كان المنظمون ينصحون للمحتجين بأن يرتدوا ملابس جيدة ويكون هندامهم جيدًا، وأن يجلسوا بصمت، وأن يتركوا مساحات فارغة كافية لمن يرغب من المتعاطفين البيض. كانت الاعتصامات تفضها الشرطة عادة بيد من حديد، لكن النجاح المحلي لقليل من المتظاهرين شجع في كل مكان من البلاد على استنساخ الاعتصامات التي كانت بالفعل أسلوبًا غير عنيف من أساليب تغيير طبيعة - دمقرطة - علاقات السلطة في الحياة اليومية وتعديلها. كان المبدأ هو نفسه دائمًا: ينبغي ألا يتحكم لون البشرة في حرّية الحركة، ولكل الناس الحق في التمتع بقابلية متساوية ليعيشوا حياتهم في أركان المجتمع المدني وحشاياه.

لم يقصُر المتظاهرون استهدافاتهم على طاولات تقديم الغداء، بل جعلوها تشمل تشكيلة واسعة من الأماكن العامة، بما فيها المتنزهات والمتاحف والمسارح والمكتبات والمسابح. وأدى الجهد الساعي إلى دمقرطة الفضاء العام إلى اعتقال آلاف من الناس الذين كانوا عادة يلتزمون بتعهد «السجن ولا الكفالة» (jail-no-bail) الذي كان له مفعول مضاعف في ضمان أكبر قدر ممكن من الانتشار الإعلامي لقضاياهم، ورمي تكاليف اعتقالهم وسجنهم على السلطات السياسية.

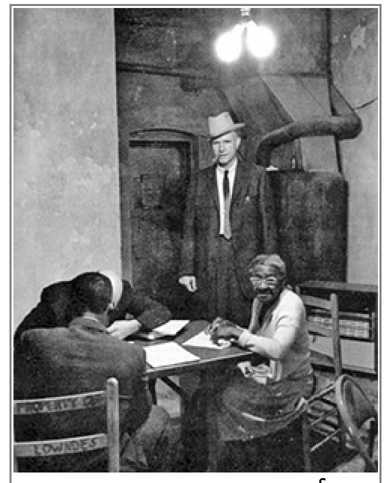
اتحد بعض نشطاء الاعتصامات لتشكيل لجنة التنسيق الطلابية اللاعنفية (SNCC، وتُلفَظ «سنِك»). وباشرت اللجنة في خلال العام 1961 أولى حملاتها دعمًا لحقوق السود، من خلال إطلاق «حملات الحرية». كان تكتيك التمكين هذا خطرًا جسديًا لكنه بسيط: استفاد النشطاء من القانون الفدرالي الذي يضمن حرية التنقل بين الولايات، من خلال السفر بحافلات من مدينة إلى أخرى، وهم يعرفون تمامًا أنهم أهداف محددة لأعمال واسعة الانتشار من ترهيب الشرطة والرعاع البيض، والعنف والقتل. بدا أن مناهضي الفصل العنصري كانوا أينما

اتجهوا يستمطرون السم من كيان سياسي مصاب بالعنصرية البيضاء، فكان من الأمور العادية الاستهزاء بالمتظاهرين، والبصق عليهم، ورميهم بالقنابل الحارقة وتعريضهم للهجمات المباشرة. وكانت المشاحنات من الضخامة إلى درجة أن الديمقراطية الأميركية بدت أنها ستتعرض لنوبة اضطراب كبيرة. كان لاستخدام القوات الفدرالية مفعول شد عزيمة الحركة - كما جرى عندما أمر الرئيس دوايت أيزنهاور بنشر جنود من الفرقة المحمولة جوًا 101 لحماية طلاب ثانوية ليتل روك، بعدما صوّت مجلس التربية في أركنساس في العام 1957 لإلغاء الفصل العنصري.

تكاثرت التجارب مع تكتيكات الرقابة، فتقدم أفراد مدعومون من النشطاء المحليين بدعاوى ضد السلطات الحكومية، وحققوا في بعض الأحيان انتصارات صغيرة مهمة كانت لها مفاعيل كبيرة، مثل الانتفاضة البيضاء في أيلول/سبتمبر 1962 التي سبّبها قبول جامعة ميسيسبي طالبًا أسود اسمه جيمس ميريديث الذي كان حقه في حضور المحاضرات يتوجب أن يحميه جنود نظاميون في الجيش. أطلق النشطاء المتعبون من الإذعان في أماكن أخرى، العنان لمواجهات مع سلطات السجون، وانتقدوا علنًا الفصل العنصري للسجناء ونظام «الأمناء» الظالم، واستخدام سجناء محكومين بالحبس مدى الحياة ومسلحين ببنادق آلية لإرهاب المساجين الآخرين، الذين كان معظمهم من الأفارقة الأميركيين، والتحكم فيهم. ودعا مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية في برمنغهام في ألاباما طلاب المدارس الثانوية إلى المشاركة في التظاهرات ضد الفصل العنصري، في المحال والمصالح التجارية في قلب المدينة، فشارك في التظاهرة 1000 طالب، كان جزاء 600 منهم الاعتقال بسبب مشاركتهم في ما أصبح يُعرف باسم «حملة الأطفال». جرى في الجزر البحرية في ولاية كارولينا الجنوبية تأسيس أول مدارس للمواطنة من أجل تعليم القراءة والكتابة، بما يسمح للسود باجتياز امتحانات التصويت الصعبة، التي عملت وقتًا طويلًا لحذفهم من اللوائح الانتخابية. وأثبتت البرامج الأولى بأنها ناجحة بقوة، فباشرت تحالفات أُسست حديثًا، مثل مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية (الذي أُسس في العام 1957) جمع التبرعات من مصادر معظمها في [ولايات] الشمال، لتوفير التدريب وأشكال متعددة من الدعم للجهد المحلي للنضال سلميًا ضد الفصل العنصري. كانت هناك اعتصامات راكعة في الكنائس المحلية، وحملات مقاطعة للمحال في أواسط المدن، ومسيرات إلى مباني المحافظة، و«أغاني حرية» و«مدارس حرية» دعمًا لحملات تسجيل الناخبين السود. وفي العام 1963، أجرى مجلس المؤسسات المتحدة المُشكّل حديثًا، انتخابات صورية، صوّت فيها أكثر من 90 ألف أسود من ولاية ميسيسبي بشكل غير رسمي، وكثيرون منهم صوّتوا لـ «حزب الحرية» (Freedom Party) غير المسجل؛ وفي خلال العام التالي، أطلق المنظمون

حزب الحرية الديمقراطي لتحدي اللائحة البيضاء أكثر من تحدي الأبيض للحزب الديمقراطي في الولاية.
بحلول صيف العام 1963، بدأ الشعور بمفعول ضغوط القاعدة يظهر عمومًا، على الرغم من تحفظ الأحزاب والمشرعين ومقاومتهم. وبعد إنزال قوات عسكرية لحماية انتساب الطلاب السود إلى جامعة ألاباما، دافع الرئيس كنيدي عن الأفارقة الأميركيين في خطاب وطني نقلته محطات التلفزة والإذاعة، وأعلن أنه سيقدم إلى الكونغرس مشروع قانون الحقوق المدنية. تجمهر في أواخر ذلك الصيف أكثر من 200 ألف متظاهر أمام النصب التذكاري لأبراهام لينكولن في واشنطن العاصمة. كان هناك المكان الذي ألقى فيه مارتن لوثر كينغ خطابه الشهير «لدي حلم»، وفيه سأل جون لويس، من لجنة التنسيق الطلابية اللاعنفية، عن أي وجه من الحكومة الفدرالية مفتوح، ثم اتخذت الأمور مسارًا أكثر استعجالًا مع اغتيال كنيدي بعد بضعة شهور، ومع استمرار التقارير الإعلامية عن الإجرام الأبيض ووحشية الشرطة.
حدثت أمور كثيرة في السنوات القليلة التالية: أعمال شغب في مدن أميركية كثيرة؛ اغتيال مارتن لوثر كينغ الابن؛ الحديث المؤكد عن «الأميركيين الأفارقة» وعن «القوة السوداء»؛ الفهود السود بأسلحتهم وشعورهم المنكوشة وقمصانهم الزرق وحديثهم عن أفراد الشرطة باعتبارهم «خنازير» وعن البيض باعتبارهم «هونكيز» [(1149)]؛ مالكوم إكس [(1150)]؛ جيمي هندريكس [(1151)]؛ جيمس بولدوين [(1152)]؛ وأنجيلا ديفيس [(1153)]. لكن في صيف العام 1965، بلغت

الصورة (8-11)



أشخاص سود يتسجلون كناخبين في سجن في مدينة هاينيفيل في ولاية ألاباما، 1965.

الجولة الأولى من معركة السود من أجل حقوقهم نهايتها مع نصين تشريعيين تاريخيين. حظّر قانون الحقوق المدنية، الذي وقّعه الرئيس [ليندون بي.]

جونسون في 2 تموز/يوليو 1964، التمييز العنصري في التقديمات العامة والتعليم وفرص العمل. وألغى قانون حقوق التصويت الذي وقّعه جونسون في 6 آب/أغسطس1965، امتحانات القراءة والكتابة للناخبين، وضريبة التصويت، والمعوقات الأخرى للتصويت، كما سمح بتدخل الحكومة الفدرالية في الولايات والدوائر الانتخابية التي تواصل اعتماد امتحانات كهذه للتمييز ضد الأفارقة الأميركيين (الصورة (8-11)).
كان إقرار التشريع المزدوج الغاية بمنزلة ديمقراطية رقابية في قيد العمل؛ فهو أثبت أن للمحرومين نفوذًا في مجال تغيير الأمور، وأن التغيير ينبغي أن يبدأ في البيت ومكان العمل، وفي ميادين عامة أخرى من الحياة اليومية، قبل أن تنتشر عبر الخريطة الاجتماعية والسياسية للديمقراطية الأميركية. بعد توقيع قانون حقوق التصويت، أبلغ الرئيس جونسون زملاءه أن هذا القانون سيؤدي إلى خسارة الحزب الديمقراطي للجنوب في المدى المنظور، لكن توقّعه لم يكن مصيبًا بشكل كامل. في ذلك الوقت، كان هناك 100 أفريقي أميركي في الأكثر يشغلون مناصب من طريق الانتخاب في الولايات المتحدة كلها. وبحلول العام 1989، بلغ العدد 7200 مسؤول منتخَب، بمن فيهم 4800 مسؤول في الولايات الجنوبية وحدها. كان من السود عمدة مدينة نيو أورلينز إرنست موريال، وكذلك كان رؤساء بلديات مدينة جاكسون في ولاية ميسيسبي، ومدينة أتلانتا في ولاية جورجيا. كما حصل الجنوبيون السود على وظائف رفيعة في حكومات المدن والمقاطعات والولايات، وكان في كل مقاطعة ممّا يسمّى الحزام الأسود في ألاباما ضابط أمن («شِريف») أسود منتخَب. بدأ الإحساس بالتغيير حتى على المستوى الفدرالي، فكانت ولاية تكساس تتمثّل في الكونغرس من خلال بربارة جوردن، وعُيّن عمدة مدينة أتلانتا السابق أندرو يونغ من إدارة [الرئيس جيمي] كارتر مندوبًا دائمًا إلى الأمم المتحدة، بينما انتُخب جون لويس من لجنة التنسيق الطلابية اللاعنفية المشهورة في العام 1987، عضوًا في مجلس النواب الفدرالي عن الدائرة الخامسة في جورجيا، ثم أُعيد انتخابه مرات عدة بأصوات 70 في المئة من الناخبين، وهو ما يُعتبر نصرًا ملائمًا لابن مزارع متواضع من ألاباما، بل إنه تعرض في خلال مشاركته في مسيرة حرية، للضرب المبرح بهراوات شرطة الولاية التي كانت ملفوفة بشريط شائك، فتركت على رأسه علامات ظاهرة على الدوام، تُعتبر ندوبًا دالة على ممارسات الفصل العنصري.

لماذا الديمقراطية الرقابية

الآن، بعد أن عرضنا بعض المفاهيم الخاطئة بشأن الملامح والديناميات الأساسية للديمقراطية الرقابية، دعونا نتوقف أخيرًا لنطرح سؤالًا قصيرًا: كيف يمكن تفسير ولادة الديمقراطية الرقابية على النحو غير المخطط له؟

-

إن الدوافع خلف الابتكارات الـ 100، أو ما يقاربها، ممّا تقدم وصفه، معقدة. وكما في المراحل المبكرة من تاريخ الديمقراطية، فإن التعميم صعب ومحفوف بالمخاطر، لكن الشيء الوحيد المؤكد هو أن للنمط الجديد من الديمقراطية مسبباته ومسببيه؛ فالديمقراطية الرقابية ليست أمرًا أحادي المنشأ، كشيء حي خرج من خلية منفردة، بل هي نتاج قوى متعددة. أمّا التغييرات التي حدثت، كما في المرحلتين الأوليين من الديمقراطية، فلم تكن سوى نتيجة تشققات وقعت في داخل الدوائر الحاكمة، ما أتاح لشجاعة المواطنين وعزم القادة المفعمين بالروح العامة أن يقوما بما تبقى. وفي هذا الصدد، كان ثمة دور لكلٍّ من الطموح الشخصي، والتصرفات المشبوهة العابثة، وألعاب السلطة، والسعي من أجل حكم أكثر فعالية وأقل تكلفة - والحكم المتلهف على إلقاء اللوم على الآخرين في السياسات المخيبة للآمال أو الفاشلة. وفعلت الأمر ذاته الغرائز المحافظة، والمطالب المتطرفة، والاعتبارات الجيوسياسية وضغوط السوق. وشكّلت فرص بناء «رأسمال اجتماعي» - تثير العلاقات والمهارات بين الناس على المستويات المحلية أو الإقليمية - وإغراء الفوز بالسلطة أو تنمية العوائد من خلال اعتماد خدمات حكومية من مصادر خارجية، بعض المؤسسات، خصوصًا المنظمات غير الحكومية (NGO) بشكل قوي، حوافز للدفع من أجل مؤسسات رقابية أقوى. كما قامت النتائج غير المقصودة، والحظ البسيط الجيد، بأدوارها في المرحلة المبكرة من الديمقراطية الرقابية. وممّا له أهمية أيضًا هو المحور الذي وضع دو توكفيل خطوطه العريضة المعروفة جيدًا: القوة المعدية للاعتقاد بين الناس وممثليهم بأن إزالة مظالم معيّنة تمنح مظالم أخرى الفرصة لمعالجتها ووضع حلول لها.

تواطأت هذه الضغوط كلها لدفع ديمقراطيات موجودة بالفعل باتجاه الديمقراطية الرقابية، لكن الكلمة التي تصف الصاعق الأساس لهذه الحقبة الجديدة (وأكثر من أي كلمة أخرى)، فهي كلمة الحرب؛ فالعنف العشوائي أو المنظم والحرب ومآسي الحرب ومعاناتها، كل ذلك شكّل - في الغالب - القابلة المساعِدة في توليد مؤسسات ديمقراطية جديدة. وكذلك الحربان العالميتان وما رافقهما من وحشية رهيبة بتدميرها البنى القديمة للأمن، وإطلاق شرارة التدافع والتعارك والتزاحم من أجل السلطة، وإطلاقها العنان أيضًا لطاقات شعبية غاضبة غذّت بعض الهيجان - الثورات، وباسم «الشعب» عادة، ضد الديمقراطية التمثيلية، كما فعلت البلشفية والستالينية في روسيا، الفاشية في إيطاليا، النازية في ألمانيا، والإمبريالية العسكرية في اليابان، وهي كلها كانت بالفعل طفرات منحرفة وشاذة للديمقراطية، ومفهومة على أنها سيادة شعبية. وكانت هناك أنظمة اعترف قادتها تكرارًا بأن لـ «الشعب» الحق في الصعود إلى مسرح التاريخ - أنظمة دأب عملاؤها بعد ذلك على كمِّ أفواه كلٍّ من معارضيها ومناصريها معًا وقتلهم وتشويههم. وشُجبت

الديمقراطية الغربية بصفتها ترددًا وتشويشًا برلمانيين، وارتباكًا ليبراليًا، ونفاقًا برجوازيًا وجبنًا عسكريًا. وفي نهاية الثلث الأول من القرن العشرين، كانت الديمقراطية تركع، فبدت بلا دفة ولا روح، مشلولة، تواجه مصيرًا سيئًا. وبحلول العام 1941، عندما دعا الرئيس روزفلت إلى توفير «الحماية الشجاعة لشعلة الديمقراطية العظيمة من ظلام البربرية» [(1154)] وعندما توصل عدد لا يحصى من الأشرار إلى استنتاج معاكس يقول إن الدكتاتورية والشمولية هما المستقبل، لم يبق على وجه الأرض سوى 11 ديمقراطية انتخابية [(1155)].

كان احتمال الإبادة بالتحديد - الإمكانية المتساوية مناصفة، بأن الديمقراطية يمكن أن تختفي، على غرار غابات الجزر الشرقية في أرض الانقراض - هو الذي شحذ الأذهان وصلّب العزائم للقيام بشيء ما حيال الخراب الشنيع الناجم عن الحرب، وحيال الدكتاتوريات والأنظمة الشمولية التي ولّدتها تلك الحروب. وأظهرت الكوارث، التي بلغت ذروتها في الحرب العالمية الثانية، لكثير من الناس، سذاجة المعادلة القديمة القائلة إن على الناس إطاعة حكوماتهم لأن الحاكمين يؤمّنون لهم الحماية لحياتهم وممتلكاتهم. وأثبتت الاضطرابات المدمرة في تلك المرحلة أن معادلة الحماية - الطاعة كانت غير قابلة للتطبيق، وأن العهود الطويلة الأمد في دول كثيرة بين الحاكمين والمحكومين انتُهكت إلى درجة أن الحكام ما عادوا موضع ثقة ليحكموا. وما عادت المشكلة، بتعبير آخر، غوغائية حكم «الشعب» (mobocracy)، كما يصر منتقدو الديمقراطية على القول من أيام أفلاطون وثيوسيديدس وحتى وقت متقدم من القرن التاسع عشر؛ فالحوادث الأكثر فظاعة في النصف الأول من القرن العشرين أثبتت أن جذور حكم الغوغاء الحقيقية تعود إلى قادة سفاحين أوغاد ماهرين في فنون التلاعب بـ «الشعب»، ولأن الأمر كذلك، فإن المشكلة ما عادت في الرعاع أو في حكم الغوغاء، بل في الحكم نفسه.

احتلت مشكلة الحكم موقع الصدارة في مجموعة مهمة - لكن للأسف دُرست بشكل طفيف - من التأملات والتفكير في الأعوام التالية للعام 1945 مباشرة [(1156)]، ويمكن تتبّع الجذور الفكرية للديمقراطية الرقابية حتى تلك المرحلة، وهذا ما يظهر جليًا في مساهمات شخصيات أدبية ولاهوتية وفكرية شديدة الاختلاف، مثل ألبير كامو، وسيدني هوك [(1157)] وتوماس مان [(1158)] وجاك ماريتان [(1159)]. والأكثر جدارة بالملاحظة هو العمل الذي سرعان ما أصبح مرجعًا، أي كتاب رينولد نايبور The Children of Light and the Children of Darkness (أطفال الضوء أطفال الظلام) (الصادر في العام 1945). وكان كلٌّ من هؤلاء المؤلفين مقتنعًا بأن العصر الجديد يتطلب فهمًا جديدًا للديمقراطية، فأعرب عن مخاوفه من أن نجاة الديمقراطية البرلمانية بصعوبة من براثن الحرب والشمولية ربما تكون مجرد فسحة موقتة، حتى و«إن كانت نهاية العالم» (على حد تعبير كامو). وهُم اتفقوا على أن من الدروس الحيوية المستفادة من التجارب التاريخية الأخيرة أن آليات ديمقراطية حكم الأكثرية يمكن أن تكون

فاسدة بشكل كامل، إلى درجة أن من الممكن أن يستخدمها أعداء الديمقراطية، باسم «الشعب السيد»، كي يلغوا الحريات الجماعية والمساواة السياسية التي تنتصر لها الديمقراطية صراحة. وقد دعا كلٌّ من المؤلفين القلقين بعمق، إلى اعتماد علاجات جديدة لأمراض الديمقراطية التمثيلية، ابتداءً من التخلي عن التفاؤل العاطفي. وهنا، انقسمت الآراء، إلا أن هؤلاء الكتّاب أكدوا مجدَّدًا دعمهم لشكل جديد من الديمقراطية؛ شكل تكون روحه ومؤسساته مجبولتين بالتزام حاسم بالتعامل مع شيطان السلطة المطلقة وغير الخاضعة للمحاسبة. طرح العالِم الديني الأميركي نايبور (1892-1971)، والذي اكتسب لاحقًا معجبين مرموقين بينهم مارتن لوثر كينغ الابن، واحدة من أكثر المسائل وزنًا لمصلحة تجديد الديمقراطية وتحويلها ضمن هذه الخطوط. كتب نايبور: «إن مخاطر السلطة غير المقيدة هي تذكير أزلي بمزايا المجتمع الديمقراطي. لكن الديمقراطية الحديثة تتطلب قواعد فلسفية ودينية أكثر واقعية، ليس من أجل ترقّب المخاطر المحدقة بها واستيعابها فحسب، بل أيضًا من أجل إعطاء تبريرات أكثر إقناعًا». وخلص إلى الاستنتاج بكلمات اكتسبت شهرة: «إن قدرة الإنسان على العدالة تجعل الديمقراطية ممكنة، لكن ميل الإنسان إلى الظلم يجعل الديمقراطية ضرورية» [(1160)].

«الحقوق البدهية والمتساوية»

ساعد التفكير القلق من الشرور السياسية في إلهام أكثر ملامح الديمقراطية الرقابية تميزًا: الاقتران بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، والنمو العالمي اللاحق للمؤسسات والشبكات والحملات الملتزمة بالدفاع عن حقوق الإنسان. تمتد جذور هذا الزواج المختلط إلى الثورة الفرنسية، لكن إلهامها الأكثر حداثة كان في إعلانين سياسيين مستلهمَين من فظائع الحرب العالمية الثانية: ميثاق الأمم المتحدة (الصادر في العام 1945) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الصادر في العام 1948). مثّل الإعلان الثاني الشمعة الأكثر بروزًا في الظلام المتولد من موت 45 مليون إنسان، والدمار المادي الرهيب والبؤس الروحي، والتوترات المتعاظمة بعد الحرب المرتبطة بمشكلات سياسية، مثل التقسيم الدموي لباكستان والهند، وحصار برلين، ومستقبل فلسطين غير المحسوم. وبدا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي صيغ في عامي 1947 و1948، لكثيرين في ذلك الوقت، وأنه عرض ثانوي ذو أهمية مشكوك فيها؛ فمقدمته تحدثت عن «الحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة الإنسانية»، إلا أن الوقت كان آنذاك يبدو معاديًا كليًا لمشاعر كهذه.
ولدت الوثيقة بعد أكثر من 100 جلسة امتدت أكثر من 18 شهرًا، واقتضت تسويات صعبة تتعلق بمسائل فلسفية ودينية وقانونية وسياسية عظيمة التعقيد. ويعود الفضل في إتمام مسودة الإعلان واعتمادها إلى مجموعة صوغ

صغيرة متفانية دؤوب، لكنها مميزة، حول إليانور روزفلت [1161] (الصورة (8-12)).

الصورة (8-12)



رئيسة اللجنة إليانور روزفلت إلى اليمين، في نقاش مع المقرر شارل مالك من لبنان (إلى اليسار)، ونائب الرئيس رينيه كاسين من فرنسا، في خلال جلسة للجنة حقوق الإنسان، في ليك سكسس (Lake Success) نيويورك، 1947.

وأُعدت وثيقة مرجعية للإعلان مؤلفة من 400 صفحة وضعها أستاذ القانون في جامعة ماكغيل البروفسور الكندي جون همفري البالغ من العمر 40 عامًا، وهو رجل حُرم من الخدمة العسكرية لأنه فقد في صغره إحدى ذراعيه نتيجة حادث، وعاهد نفسه لاحقًا أن يفعل كل شيء يمكنه القيام به لجلب السلام والعدالة إلى العالم. وقعت مهمة إنتاج مسودة نسخة أولية مختصرة على رينيه كاسين، اليهودي المعوق من قدامى محاربي الحرب العالمية الأولى، والذي لبى [بعد احتلال فرنسا في أثناء الحرب العالمية الثانية] نداء الجنرال شارل ديغول عبر الإذاعة من لندن، وهرب بصعوبة من فرنسا المحتلة، ليصبح المستشار القانوني الأول لديغول، ما أدى إلى إصدار حكومة فيشي حكم إعدام غيابيًا في حقه. وانتقلت مسؤولية التهذيب والتحسين اللاحقة إلى بنغ - تشون تشانغ، الكاتب المسرحي والناقد والدبلوماسي الصيني، الذي كان أيضًا علّامة في الكونفوشيوسية وحائزًا درجة الدكتوراه تحت إشراف جون ديوي في العام 1921، في جامعة كولومبيا، وتولى بعد ذلك كرسيًا أكاديميًا في جامعة نانكي [في تيانجن] ثم فر إلى المنفى، متنكرًا بزي امرأة، في أثناء الأعمال الوحشية اليابانية. كان تشانغ شخصية قوية بارعة ومقتدرة، ورجلًا يشك في إمكان تثبيت مبادئ حقوق الإنسان على فهمٍ ما شامل لـ «الطبيعة» أو «الطبيعة البشرية». كان يحلو له أن يقول: «اجرِف الثلج من أمام باب بيتك، وتغاضَ عن الجليد على سقوف جيرانك» للتعبير عن اقتناعه بأن إعلان الحقوق يجب أن يعتمد الاختلافات والمفاهيم المتضاربة لها، بدل خنقها تحت مظلة من التعميمات اللفظية المجردة.

أحدثت قناعات تشانغ الجمعية نوعًا من التوتر بينه وبين العضو الأساس المهم الآخر في لجنة الصوغ: شارل مالك، رجل في الأربعين من العمر، من أتباع المعتقدات الأرثوذكسية اليونانية، ومفكر ينتمي إلى المدرسة التومانية [نسبة إلى القديس توما الأكويني]، سرعان ما حاز سمعة كمحاور مرهوب الجانب ومدافع عن التطبيق الشامل لمبادئ حقوق الإنسان. في آب/أغسطس 1948، وقبل وقت قصير من إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أبلغ المفكر المعقوف الأنف وذو العينين السوداوين الثاقبتين والحاجبين الأسودين الكثين، إلى أميركيين من أعضاء نادي الروتاري (Rotary)، أن من الممكن أن يتحول الإعلان إلى أعظم وثيقة بشرية تُنشر على الإطلاق [(1162)]. ونوّه مالك بأن الوثيقة مدينة لتاريخ طويل من الإعلانات العامة لدعم الحقوق القابلة للتطبيق القانوني، ولاحظ «أن البابليين كان لديهم قبل حوالى أربعة آلاف سنة شريعة حمورابي، التي أسست للحرية ضمن القانون. وساهم الإغريق والرومان في وقت لاحق بأنماط للسلوك الإنساني المتمثّلة في قانون جستينيان. وبعد بضعة قرون، وبالتحديد في العام 1215، نشرت إنكلترا حريات جديدة في الماغنا كارتا (Magna Carta)، ووسّعتها في نهايات القرن السابع عشر في وثيقة الحقوق. وساهمت فرنسا بالقوانين النابليونية للعالم، وأعطت «الحقوق البدهية» للإنسان، التي صيغت ببلاغة في إعلان استقلال الولايات المتحدة، أملًا جديدًا للناس في كل مكان.

هذه الخلاصة لتاريخ الحقوق الدستورية التي سكبها مالك في فقرة واحدة، مهدت للنقطة الكبيرة التي أرادها: الفظائع غير المسبوقة للنصف الأول من القرن العشرين أوجبت جردة عالمية أول مرة لكيفية ضمان حقوق البشر على مستوى عالمي. قال مالك: «كان ميثاق عصبة الأمم في العام 1919 (الذي وضع صوغه الأصلي الرئيس الأميركي وودرو ولسون) وميثاق الأطلسي (الإعلان المشترك الصادر في العام 1941 عن روزفلت وتشرشل بشأن أسباب الحرب على الفاشية والغرض منها) بدايات مهمة. لكن الإعلان الجديد للحقوق كان المحاولة الأكثر تقدمًا حتى الآن التي تنفخ الحياة والمعنى في عبارة «كرامة شخص الإنسان وقيمته». كانت محاولة لتعريف «الطبيعة السليمة للإنسان» وحمايتها وتشجيعها. وتابع: «في هذا العصر من السيطرة الحكومية المتقدمة، والوعي الوطني والسيادة، من الصعب إقناع الإنسان بأنه لم يُخلق ليكون عبدًا لحكومته». لكن النجاح في كسب التزام الناس بحقوق الإنسان كان نصف المعركة فحسب، وفي هذا العصر من «انتشار الاشتراكية» - إشارة مالك إلى كلٍّ من الاتحاد السوفياتي والحكومات الملتزمة سيطرة الدولة معًا - يحتاج فن تعلم كيفية التصويب من فوق السطوح بأن «الإنسان لا يمكن أن يمتصه المجتمع، وأنه بطبيعته حر في التفكير، حر في الاختيار، حر في الثورة ضد مجتمعه نفسه، أو في الواقع ضد العالم أجمع إذا كان على خطأ»، إلى مساعدة يد قوية. هنا، يأتي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو

سلاح جديد ليُستخدم في أي وقت وأي مكان ضد التسليم بأن للدولة الأولوية على البشر كأفراد. لكن، هل يمكن إعلان الإيمان هذا بالفعل أن ينتصر على الدولتية؟ قال مالك أنه لا يعرف، وعبّر عن عدم يقين عميق حول مآل الأمور، لكن إحدى توصياته أثبتت أنها ملهِمة للجيل المقبل: إذا تراجعت الدول عن التزاماتها حقوق الإنسان، كما قال، لا يكون لدى البشر بديل سوى أن يتولوا أمورهم بأنفسهم، من خلال حماية حقوق الإنسان بمساعدة العائلات وأماكن العبادة وحلقات الأصدقاء و«المؤسسات الوسيطة الأخرى التي توصل بين الفرد والدولة».

كانت تلك بالفعل دعوة إلى المجتمع المدني في كل مكان للتكلم والتصرف، كأن حقوق الإنسان مهمة؛ كان المفعول العملي لذلك هو إعادة تعريف الديمقراطية كديمقراطية رقابية. وهناك عشرات آلاف مؤسسات حقوق الإنسان غير الحكومية حول العالم تتعامل مع طيف واسع من الشؤون الحقوقية، بما فيها التعذيب، وتجنيد الأطفال، وإساءة معاملة النساء، والحريات الدينية والأكاديمية والأدبية. وتتولى هذه المؤسسات مهمة الدفاع عن حقوق الإنسان من خلال حملات مدروسة جيدًا وبارعة، وترى نفسها مهمازًا لضمائر الحكومات والمواطنين، وتوفر حلًا لمشكلة أساسية طالما عاندت الديمقراطية التمثيلية: من ذا الذي يقرر من هم «الشعب»؟ فيأتي جواب كثير من مؤسسات حقوق الإنسان وشبكاتها كما يلي: لكل إنسان الحق في ممارسة حقه في أن تكون له حقوق. يحفّز هذا الاقتناع في عصر الديمقراطية الرقابية مؤسسات حقوق الإنسان لإطلاق صفارة الإنذار في حالات انتهاك الحقوق، ويقودها إلى الضغط على الحكومات لفعل شيء ما حول انتهاك الحقوق، لا من خلال تكوين مصلحة عامة في حالات معيّنة فحسب، بل أيضًا من خلال زيادة الوعي للمكانة الحيوية لحقوق الإنسان في عملية العولمة.

من المؤسسات تلك مؤسسات صغيرة وترتبط بسياقات محلية ارتباطًا شديدًا، على الرغم من اعتمادها اللغة العالمية لحقوق الإنسان. مثال على ذلك شبكة حقوق الإنسان التركية المسمّاة «مظلومدار»، وهي التي أسسها في أوائل تسعينيات القرن العشرين محامون وصحافيون ورجال أعمال وناشرون وكتّاب مسلمون، ورسالتها هي الدفاع عن المسحوقين ومساعدتهم - وتمثيل الذين يتعرضون للتعذيب والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى. تستند نظرة «مظلومدار» إلى حقوق الإنسان إلى الإيمان، وتستلهم مبادئ الأخلاق الشخصية والحرية والصلاح والعدالة والحق والحقيقة الواردة في القرآن. وتستخدم في حملاتها تقنيات حديثة للغاية، بما فيها توزيع بطاقات حرية ضمير بريدية بوساطة عدد كبير من مناصريها الذين ينقلونها إلى السلطات الحكومية وأعضاء البرلمان. وتستخدم الشبكة أيضًا التصريحات الصحافية، وتنشر (بالتركية) مطبوعة شهرية اسمها حقوق الإنسان الشاملة، وتوفر دورات

تدريبية، وتستضيف مؤتمرات صحافية تُنقل عبر الإذاعة والتلفزيون وشبكة الإنترنت، وتدعم حملات جمع تبرع لمصلحة ضحايا العنف والانتهاك في تركيا كلها وفي المنطقة الأوسع. ثم إنها تخصصت منذ أيام تأسيسها بحملات شهيرة «لا ازدواجية معايير فيها»، بما في ذلك الدفاع عن الأقلية الكردية، وحق النساء التركيات في ارتداء الحجاب، ومساعدة عائلات وأقارب ضحايا التعذيب والاختفاء القسري. وتقوم بتنسيق معظم أعمالها لجنةٌ غير تقليدية تعتمد كثيرًا على مساهمات طاقم عمل متطوع، وهي شبكة لا تهدف إلى الربح بشكل صارم، وترفض بشدة أي تدخّل حكومي في شؤونها. ويتحدث مسؤولو شبكة «مظلومدار» بكل اقتناع عن كيف أن جهدهم المبذول لتمثيل أولئك الذين يعانون الاضطهاد، يستند إلى الأولوية المطلقة لحقوق الإنسان على الحكومة، القائمة على قاعدة حكم الأغلبية. وقد قال مدير الشبكة [مصطفى أرجان] للمؤلف في اسطنبول: «بين مفارقات الديمقراطية، أن الناس في بلد ما يمكنهم أن يصوتوا في حكومة تقوم بفعل أشياء تدمر حقوق أناس آخرين في البلد نفسه، أو في بلد آخر. أمّا الانتخابات الحرة والأنظمة المتعددة الأحزاب والتصويت على قاعدة حرية المعلومات، فكلها أمور جيدة، لكن الحقوق والعدالة التي تأتي من حمايتها هما بالتأكيد سابقتان للديمقراطية بهذا المعنى» (1163).

غزارة التواصل

عمّ هذا النوع من التفكير في معظم مؤسسات حقوق الإنسان الأكثر شهرة في العالم، بما فيها هيومن رايتس ووتش، وشبكة آغا خان للتنمية ومنظمة العفو

الصورة (8-13)

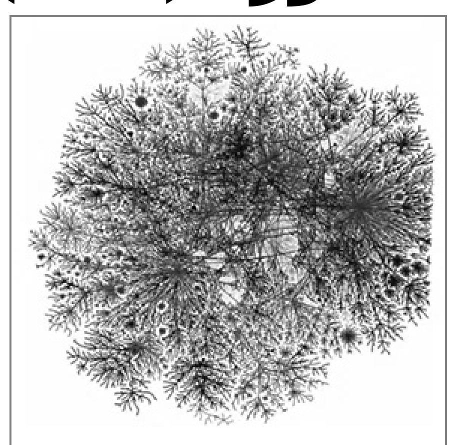


بيتر بِننسون، مؤسس منظمة العفو الدولية، يشعل شمعة خارج كنيسة القديس مارِتن التورزي في لندن، تموز/يوليو 1981، إحياء للذكرى السنوية

العشرين لتأسيس المنظمة. صممت الشمعة الملفوفة بشريط شائك، الفنانة البريطانية ديانا رِدهاوس، مستلهمة المثل الأثير لدى بِنِنسون: «أن تشعل شمعة خير من أن تلعن الظلام».
الدولية، الهيئة العالمية التي أسسها في العام 1961 المحامي بيتر بِنِنسون [(1164)]، بداية لمساعدة «سجناء الرأي» (الصورة (8-13)). وطرحت هذه المجموعات أسئلة جديدة وصعبة حول معنى مستقبل الديمقراطية، لكن دعونا نؤجل حيرتنا هذه اللحظة لنعود إلى سؤالنا الابتدائي الدائر حول أسباب الديمقراطية الرقابية ومسبّبيها.
أثبتت حقيقة أن الزواج المختلط بين حقوق الإنسان والديمقراطية وكثير من المؤسسات الرقابية بدأ حياته بعد العام 1945. ومن جديد نقول إن الحرب ليست دائمًا (كما قالت شيللي في جملتها المشهورة في الملكة ماب) [(1165)] لعبة رجل الدولة، وبهجة القس، ودعابة المحامي، ومهنة القاتل المحترف، لكنها أحيانًا فرصة للمواطنين وبناة المؤسسات لتدبّر الأمور بأنفسهم. لكن، إذا كانت الحرب الشاملة هي الحافز الأول لولادة الديمقراطية الرقابية، فإن وسائل الإعلام والتواصل هي إذًا بين الدافعين الرئيسين لنموها اللاحق.
لا يمكن أي رواية عن الديمقراطية التمثيلية أن تكون ذات صدقية من دون أن يؤخذ في الاعتبار الطريقة التي تؤطَّر من خلالها السلطة والأزمات عبر وسائل الإعلام الحديثة. فكِّروا فيها على هذا النحو: كانت الديمقراطية القائمة على المجالس تنتمي إلى حقبة تهيمن عليها الكلمة المحكية، مستندة إلى قوانين مكتوبة على ورق البردى والحجارة، وتُنقَل برسائل مشيًا أو على ظهور الحمير أو الخيل. ثم نمت الديمقراطية التمثيلية في حقبة ثقافة الطباعة - الكتب والمنشورات والصحف، والرسائل بوساطة البريد والبرق - ووقعت في أزمة في خلال صعود الإعلام الجماهيري المبكر، خصوصًا الإذاعة والسينما والتلفزيون (في مراحله الأولى). على العكس من ذلك، ترتبط الديمقراطية الرقابية من قرب بمجتمعات مشبعة بالإعلام المتعدد المصادر - مجتمعات بنى السلطة فيها تلسعها على الدوام المؤسسات الرقابية التي تعمل في مجرَّة من وسائل الإعلام المحددة بالروح العامة لفيض التواصل الإعلامي.
شهد عصر الديمقراطية الرقابية، مقارنة بحقبة الديمقراطية التمثيلية التي كانت فيها ثقافة الطباعة والنطاق المحدود لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة تتراصف مع الأحزاب السياسية والحكومات، تدقيقًا عموميًا مستمرًا ومشاحنات دائرة حول السلطة، إلى نقطة بدا فيها أن ليس هناك من مؤسسة أو قائد في ميادين الحكومة أو الحياة الاجتماعية منيعًا إزاء المشكلات السياسية. وتكوّن هذا التغيير عبر تشكيلة من القوى، بما فيها تراجع الصحافة الفخورة بالتزامها الموضوعية المستندة إلى الحقائق (مثالية ولدت في حقبة الديمقراطية التمثيلية) وصعود أنماط المناكفة و«أمسكت بك متلبسًا» (gotcha) في الصحافة التجارية الساعية وراء التصنيفِ التراتبي والمبيعات وأشكال من

السبق الصحافي. وكان من الأمور المهمة أيضًا العوامل التقنية، مثل الذاكرة الإلكترونية، والمباعدة الأضيق بين القنوات، وتوفير موجات بث جديدة، والبث الفضائي المباشر عبر الأقمار الاصطناعية، والضبط الرقمي (digital tuning) وتقنيات التكثيف المتقدمة. وكان الأكثر أهمية بين هذه المحاور التقنية وصول البث السلكي عبر الكيبل (cable)، والاتصالات الإلكترونية الحاسوبية المتصلة بالأقمار الاصطناعية والتي أطلقت منذ نهاية ستينيات القرن العشرين ابتكارات في كلٍّ من مجالي الإنتاج والتشغيل في كل مضمار تقريبًا من مضامير الإعلام المتحول تجاريًا بصورة مطردة، ولم تكن لهذه المجرَّة الجديدة من الإعلام سابقة تاريخية، مرمزة بواحد من مكوناتها الأساسية، شبكة الإنترنت (الصورة (14-8))، التي هي نظام عالمي من الوسائل الإعلامية المترابطة

الصورة (14-8)



رسم بياني على الحاسوب لاستخدام شبكة الإنترنت؛ كل خط يمثل مسار عيّنة معلوماتية أُرسلت إلى 200 ألف عنوان بريد إلكتروني اختيرت مسبقًا عبر برنامج اسمه «سكيتر» (Skitter) وقامت بتطويره «المؤسسة التعاونية لتحليل معلومات الإنترنت» في جامعة كاليفورنيا.

والمتداخلة التي تدمج النصوص والأصوات والصور، وتسمح للاتصالات بالحصول عبر نقاط استخدام متعددة، في أي وقت محدد، مباشرة كان أم بشكل مؤجَّل، عبر شبكات منمطة وعالمية جوهريًا، وبتكلفة يسيرة وخدمة متوافرة لمئات ملايين الناس المنتشرين عبر الكوكب.

تعتمد المؤسسات العاملة في مجال مراقبة السلطة بشكل كثيف على ابتكارات التواصل هذه، فإن انهارت هذه الكوكبة الجديدة من الوفرة التواصلية فجأة، يتعذّر على الديمقراطية الرقابية أن تحيا طويلًا. تتصرف الديمقراطية الرقابية وشبكات الإعلام الحاسوبي كأنهما توأمان ملتصقان، ولا يعني هذا القول الوقوع في فخ افتراض أن شبكات عالم الاتصالات المرتبطة بالحاسوب تستهل عالمًا طوباويًا جديدًا، كرنفال من «المجتمعات الافتراضية» المتوطنة على التخوم الإلكترونية المتقدمة، و«ثورة رقمية» توفر منافذ

متساوية لجميع الإعلام وجميع المواطنين، في أي مكان وأي وقت. كانت الدعاية من هذا النوع حاضرة بقوة في «إعلان استقلال الفضاء السيبراني» (1996)، الوثيقة التي وضعها جون بيري بارلو [(1166)]، ثائر الفضاء السيبراني والكاتب السابق لكلمات فرقة Grateful Dead الغنائية، ثم مدير الحملة الانتخابية لديك تشيني [(1167)]، نائب الرئيس الأميركي. بشّر الإعلان بنهاية عالم التمثيل في دول ذات إقليم جغرافي محدد، وادعى، بطريقة جعلت الدعاية تبدو جوهرية، أن الشبكات الإلكترونية المرتبطة عبر الحواسيب «تكوّن عالمًا متاحًا لدخول الجميع بلا امتيازات تحامل أو تحيز على أساس العِرق أو القوة الاقتصادية أو القوة العسكرية، أو مكان الولادة». قال بارلو إن وفرة التواصل بشرت بما ليس هو أقل من «فضاء اجتماعي جديد، عالمي ومعادٍ للسيادة، يمكن أيًّا كان أن يعبّر فيه لبقية البشرية عمّا يؤمن به بلا خوف». وكان استنتاجه أن «في عالم الإعلام الجديد، نذر حرية فكرية واقتصادية يمكنها إلغاء جميع السلطات الاستبدادية على وجه الأرض» [(1168)].

عجلت الطوباوية المغالية من هذا النوع بتحذير صحي سياسي، ليس أقله أن العصر الجديد من الوفرة التواصلية أنتج خيبات أمل، وعدم استقرار وتناقضات ذاتية، على سبيل المثال، في اتساع فجوات النفوذ بين الأغنياء في عالم الاتصالات والفقراء الذين بدا أن لا حاجة إليهم كمتواصلين، أو كمستهلكين للإنتاج الإعلامي. وسمة أغلبية سكان العالم أنها فقيرة إلى درجة أن ليس في وسع أي منهم إجراء اتصال هاتفي، بينما هناك أقلية ضئيلة لديها منافذ وصول إلى الإنترنت. تُصيب الهوة القائمة بين الأغنياء إعلاميًا والفقراء إعلاميًا جميع الديمقراطيات الرقابية بالوباء، ما يجعلها تناقض مبدأها الرئيس القائل إن جميع المواطنين متساوون، ولهم الحق في أن يعبّروا عن آرائهم ويوصلوها، وأن يسببوا للممثلين المنتخَبين وغير المنتخَبين المتاعب بشكل منتظم. لكن، على الرغم من تناقضات وخيبات أمل كهذه، هناك أشياء جديدة ومهمة في قيد الحدوث داخل المجرّة الدوّارة من الوفرة التواصلية. والأمر اللافت أكثر من سواه، وبشكل خاص، هو الطريقة التي أصبحت فيها عوالم «الحياة الخاصة»، و«الخصوصية»، وصفقات السلطة وتسوياتها «في الخفاء»، في موقع دفاعي. هذا ليس سيئًا من وجهة نظر الديمقراطية الرقابية؛ إذ إن جميع زوايا السلطة وأركانها أصبحت هدفًا محتملًا لـ «الإشهار» و«الكشف على الملأ». كما أن الديمقراطية الرقابية تهدد بفضح التمييز الصامت والمظالم التي تحدث خلف أبواب مغلقة وفي عالم الحياة اليومية. وأضحت عاديات الأمور، مثل الولادة والموت ونظام التغذية والجنس والتقاليد الدينية والإثنية، أقل استنادًا إلى عُرف مغفل، وغير موضع سؤال، أو يقينيات مسلّم بها في ما يخص الطرائق «العادية» لفعل الأشياء. وليس هناك في حقبة الوفرة التواصلية أي موضوعات محمية من التغطية الإعلامية واحتمال التسييس بشكل مطلق؛ فكلما ازدادت «خصوصيتها» ازداد الاهتمام الإعلامي والشِعبي بها.

ما عاد هناك شيء مقدس، ولا حتى جهد أولئك الذين يحاولون حماية أو إعادة ترميم ما يزعمون أنه مقدس. وربما تجد الأجيال السابقة العملية كلها مثيرة للدهشة في نطاقها العالمي وحدّتها الديمقراطية؛ فبنقرة عدسة تصوير، أو بكبسة زر كاميرا، يمكن عالمًا خاصًا أن يصبح عامًا. وكل شيء، من غرفة النوم إلى غرفة اجتماعات مجالس الإدارة والدواوين الإدارية وساحات المعركة، يبدو لقمة سائغة أمام الإعلام. بفضل تقارير الصحافيين، وهُم أنفسهم ممثلين للجمهور غير منتخَبين، فإن هذا عصر تتردد فيه أصداء الرسائل النصية علنًا، لكشف النقاب عن خيانات زوجية تجبر وزراء في الحكومة على الاستقالة. هي مرحلة يقطع فيها تلفزيون الواقع برنامج أطفال بعد الظهر (قُل) لنقل صورة رجل على الطريق السريعة يضرم النار في سيارته قبل أن يوجه فوهة بندقيته إلى الشرطة، ثم إلى نفسه، في بث مباشر، بفضل طائرات الأخبار المروحية وربط البث عبر الأقمار الاصطناعية. هذه أوقات يمكن أن يستخدم فيها المراسلون المعروفون باسم المواكبين الدائمين (embeds) كاميرات سوني (Sony) المحمولة يدويًا، خارج وقت البث، لتوثيق أشرطة مصورة ومدونات تعرض بشكل غير معد سلفًا وغير متصل بالمركز لنشاط حي يقوم به مرشحون للانتخابات؛ وهذا هو العصر الذي تثبت فيه الأشرطة المصورة أن الجنود في مناطق الحرب اغتصبوا نساءً، وروعوا أطفالًا، وعذبوا مدنيين أبرياء. في عصر الوفرة التواصلية، يكون موضعَ اهتمام وولع ملايين من الناس كل ما يتعلق بالحياة الخاصة للسياسيين والممثلين غير المنتخَبين والمشاهير، من علاقات غرامية وحفلات وأمور صحية وإدمان مخدرات ومشاجرات وحالات طلاق ... وبفضل برامج الحوار [التلفزيونية] والمدونات، وشبكات التواصل الاجتماعي والأعمال الإعلامية، هناك سيل لا ينتهي من «الناس العاديين» الذين يتحدثون علنًا عن مخاوفهم الخاصة ورغباتهم الخيالية، وأحلامهم وتطلعاتهم. يكون منهم في بعض الأحيان محظوظون بما يكفي ليتحولوا إلى نجوم إعلاميين، بفضل الانتخابات الصورية، التي تمنح فيها الشركات الإعلامية «صوتًا» لجمهور المشاهدين، وتشجعهم على اختيار نجمهم المفضل الذي يختارونه بالتصفيق والهتاف، أو عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت.

إن وفرة التواصل تقطع، بمساعدة من صحافة جسور تعتمد على أساليب التقرير الشكلية، المشغولة بـ «الأخبار العاجلة» و«السبق الصحافي المدوي»، أكثر من اهتمامها بالدقة والصدقية، مثل السكين في علاقات السلطة في الحكومة والمجتمع المدني. ومن السهل أن يُعرب عن شكوى من أساليب الصحافة الجديدة، التي تصطاد كفرق كاسرة، عيونها على الأخبار السيئة، مدفوعة بمكاتب تحرير إخبارية تقول لها أن تحرص على ألا تكون الحقائق عائقًا في طريق الأخبار على الإطلاق؛ صحافة تحب دغدغة المشاعر، وتقتبس من مصادر غير محددة، وتملأ الفراغات الإخبارية - في حقبة الديمقراطية

الرقابية الأخبار لا تنام - وتغزل الأحاسيس، وتركز كثيرًا على الشخصيات، بدل السياقات المحكومة بالوقت. الصحافة الجديدة نمطية ويصيبها الضجر بسرعة شديدة؛ تحب أن تنحني لنفوذ الشركات والمؤتمرات الصحافية الحكومية؛ وهناك لحظات تكون مسؤولة عن نشر أخبار مضللة حول العالم ألف مرة قبل ظهور الأخبار الدقيقة. لكن هذه الاتهامات هي نصف الحكاية، لأن على الرغم من كل شيء، فإن الصحافة الجريئة تساعد في الحفاظ على حياة الطوباويات القديمة المتعلق بإلقاء الضوء على السلطة، و«حرية المعلومات» و«الحكومات تحت ضوء الشمس»، و«الشفافية» الأكبر في صناعة القرار. وليس من المفاجئ، بالنظر إلى أن السلطة المطلقة لا تزال ترمي بثقلها على رؤوس المواطنين، أن تكون الاعتراضات العامة على الأخطاء والفساد شائعة في حقبة الديمقراطية الرقابية، وذلك بفضل الصحافة الجديدة وابتكارات الرقابة. ويبدو ألا نهاية للفضائح، حتى أن هناك أوقاتًا تشق فيه الفضائح الأرض تحت أقدام حكومات بكاملها، مثل الزلازل.

في عصر الديمقراطية الرقابية، تصبح بعض الفضائح أسطورية، مثل الصخب العام الذي سببه الاكتشاف غير المقصود للأدلة على السطو الذي تعرض له المقر العام للجنة الوطنية للحزب الديمقراطي [الأميركي] في فندق ووترغيت في واشنطن العاصمة، وتعاظم التطورات اللاحقة ككرة ثلج، في ما أصبح يُعرف باسم «فضيحة ووترغيت» التي أدت إلى التهديد بمحاكمة رئيس الولايات المتحدة نيكسون، الذي استقال في النهاية (في آب/أغسطس 1974). وفي المنقلب الآخر للمحيط الأطلسي، شملت الفضائح الكبرى الفوضى في الحياة السياسية الإسبانية في أوائل تسعينيات القرن العشرين، وكان وراءها تقرير تفتيش حكومي أكد أن لدى كبار مسؤولي الحزب الاشتراكي شركات وهمية معروفة باسم «فيليسا» (Filesa) و«تايم إكسبورت» (Time Export)، وأنها تلقت مبلغ مليار بيزيتا [(1169)] لقاء خدمات استشارية وهمية. وكانت هناك أيضًا تحقيقات على المستوى الوطني أجرتها الشرطة الإيطالية والقضاء في النظام الشامل من الفساد السياسي المسمى «مدينة الرشوة» (*Tangentopoli*)، وأدت الحملة التي سُمّيت «الأيدي النظيفة» (*mani pulite*) إلى اختفاء كثير من الأحزاب السياسية، وانتحار بعض السياسيين وكبار الصناعيين بعد انكشاف جرائمهم. وتُذكر كذلك استقالة وزير الخارجية الفرنسي، واعتراف الرئيس الفرنسي علانية على التلفزيون بأن عملاء الاستخبارات السرية الفرنسية (DGSE) كانوا مسؤولين عن جريمة قتل ناشط من حركة غرين بيس (Greenpeace)، وتفجير سفينة إمداد الحركة رينبو وُريور (*Rainbow Warrior*)، التي كانت تستعد لقيادة مسيرة بحرية من اليخوت للاحتجاج على التجارب النووية الفرنسية في جزيرة الشُّعب المرجانية مورورا [(1170)] في المحيط الهادئ. وممّا لا يُنسى ما نُشر من أكاذيب فاضحة حول وجود أسلحة دمار شامل في العراق، لتبرير الغزو

العسكري الكارثي [الأميركي] للعراق في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

السياسة الفيروسية (1171)

تذكّرنا هذه الفضائح الـ «غيتية» [نسبة إلى «ووترغيت»] وغيرها بالمعضلة المزمنة التي تواجه الديمقراطية الرقابية: ليس هناك نقص في الجهد المنظم من الأقوياء النافذين للتلاعب بالناس تحتهم والتحكم فيهم؛ لذلك، فإن العمل السياسي القذر لسحب السلطة من الظلام وقذفها إلى علانية ضوء مصابيح «الهالوجين» الحارقة، يبقى مهمًا بشكل جوهري. وينبغي ألا ينخدع أحد بصبيانية التفكير بأن عالم الديمقراطية الرقابية، بجميع مؤسسات الرقابة المتعددة على السلطة، هو ميدان متعادل من تكافؤ الفرص، وجنة من المساواة في الفرص بين جميع المواطنين فيها وبين ممثليهم المنتخَبين وغير المنتخَبين. مع ذلك، يُنتج الجمع بين الديمقراطية الرقابية والوفرة التواصلية دفقًا دائمًا، وتفاعلًا قلقًا لا نهاية له ومدفوعًا بمركّبات معقدة من لاعبين مختلفين ومؤسسات تتفاعل في حالة دائمة من الجذب والدفع والرفع، وتعمل معًا في أوقات ما، وبعضها ضد بعض في أوقات أخرى. ويسعى الممثلون المنتخَبون وغير المنتخَبين بشكل معتاد لتعريف من يأخذ ماذا ومتى وكيف، وتحديده، لكن الممثَّلين، المستفيدين من أدوات متعددة لمراقبة السلطة، يُبقون نظرهم على ممثِّليهم - أحيانًا بنجاح مفاجئ. لذلك، فإن آليات الديمقراطية الرقابية غير قابلة للوصف من خلال استخدام الاستعارات الموضعية البسيطة الموروثة من حقبة الديمقراطية التمثيلية. وصار الحديث عن «سيادة» البرلمان، أو عن [اختلاف] الحكومة المحلية في مقابل الحكومة المركزية، أو عن الصراع بين «مجموعات الضغط» والأحزاب السياسية والحكومات، في منتهى التبسيط. نظام الديمقراطية الرقابية، وفق مصطلحات الهندسة السياسية، نظام آخر ومختلف: شبكة معقدة من هيئات رقابية متفاوتة الترابط، وتقاس بشكل مختلف، ولها، بفضل الوفرة التواصلية، مفعول الإثارة الدائمة للأسئلة حول من يأخذ ماذا متى وكيف، وكذلك تحميل المسؤولية بشكل معلن للذين يمارسون السلطة، في الموضع الذي هُم فيه. هذا، والديمقراطيات الرقابية متضاربة بشكل كبير، فالسياسة فيها لا تتلاشى، ولا شيء فيها على ما يرام بشكل مستقيم البتّة.

هناك شيء جديد كليًا في المنحى كله؛ فالديمقراطية قامت على الدوام، منذ أصولها الأولى في المجالس القديمة لسورية وبلاد الرافدين، بخرق العادات والتحيزات والتراتبيات في السلطة، فأثارت الإحساس بأن في مقدور الناس أن يصنعوا حياتهم ويعيدوا صوغها بأنفسهم كمتساوين، بالتالي ليس مفاجئًا أنها غالبًا ما جلبت الاضطراب إلى العالم. وفي حقبة الديمقراطية الرقابية، التدقيق العام والدائم في السلطة من هيئات رقابية تقاس بشكل مختلف،

تترك آثار أقدام كبيرة وصغيرة تجعلها الشكل الأكثر حيوية، والأكثر دينامية من الديمقراطية على الإطلاق. تحتوي الديمقراطية الرقابية على هيئات (مثل شبكة المحاسبة الديمقراطية [1172] ومشروع المساءلة العالمي [1173]) متخصصة بتوفير تقديرات علنية لنوعية آليات الرقابة على السلطة الموجودة، ودرجة تمثيلها العادل لمصالح المواطنين. وتتخصص هيئات أخرى بتوجيه أسئلة إلى الحكومات تتعلق بطيف واسع من الأمور التي تراوح بين سجلات حقوق الإنسان، وإنتاج الطاقة، ونوعية مياه الشفة في المدن. وتتعرض الشركات الخاصة لمساءلة دقيقة بشأن خدماتها ومنتجاتها، وخططها الاستثمارية، وكيفية تعاملها مع مستخدميها، وحجم تأثيرها في البيئة. وتُطرح الأسئلة عن أي سيارة من سيارات الدفع الرباعي هي أكثر عرضة للانقلاب، وأي شركة توزع أسوأ الوجبات السريعة، وأيها مصدر التلوث الأكبر. هناك هيئات مراقبة وهيئات إرشاد وهيئات احتجاج تؤدي المهمة على الدوام، وتضغط من أجل مساءلة عامة أعظم لأولئك الذين يمارسون السلطة، ويشعر القوي نتيجة ذلك بوخز من لا قوة لهم دائمًا.

تكون لآليات الرقابة مفاعيل إيجابية كثيرة، عندما تقوم بعملها على النحو الصحيح، من الشفافية الأكبر والعدالة في السوق وإطلاق صفارة التحذير عن القرارات الحكومية الحمقاء، إلى إثراء النقاش العام وتمكين المواطنين وممثليهم المختارين، من خلال خطط مشاركة ذات مغزى. ويمكن الرقابة على السلطة أن تكون عقيمة، أو مسيئة، بالطبع. وربما ترتد الحملات بشكل عكسي، أو تكون موجهة بشكل رديء، فيجد الممسكون بالسلطة على نحو بارع الثُّغَر والأساليب للرد على خصومهم أو لتجاهلهم تمامًا. وهناك أوقات يجد فيها مواطنون كثر أن استراتيجيات الرقابة على المؤسسات خجول أو مرتبكة، أو ببساطة، لا صلة لها بحياتهم كمستهلكين وعمال وأهلين وسكان ومواطنين صغار ومتقدمين في السن.

على الرغم من مكامن ضعف كهذه، فإن ديناميات الديمقراطيات الرقابية و«الشعور» العام بها مختلفة جدًا عما كانت عليه إبان حقبة الديمقراطية التمثيلية؛ فللسياسة في عصر الديمقراطية الرقابية نوعية «فيروسية» محددة حولها، وتسلك جدالاتُ السلطة التي تثيرها آليات الرقابة دروبًا غير متوقعة، وتفضي إلى نهايات مفاجئة، وتنجح مجموعات تستخدم الهواتف المحمولة واللوحات الإعلانية والمؤسسات الإخبارية وصفحات المعلومات المجانية على شبكة الإنترنت (wikkies) والمدونات، وفي مواجهة احتمالات صعبة أحيانًا، في إحراج السياسيين والأحزاب والبرلمانات، وحتى حكومات بمجملها، وتفعل الأمر نفسه هيئات مراقبة السلطة، مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، وبشكل منتظم، وعادة بمساعدة من شبكات من المناصرين. فكِّروا لحظة في أي جدال عام راهن يستقطب اهتمامًا واسعًا، فتتوالى الأخبار عن ملامحه، والتعليقات والخلافات حول أهميته، وعادة عبر مؤسسات للرقابة

على السلطة، كبيرة ومتوسطة وصغيرة. هذا النوع من النمط المشبوك - الملتهب فيروسيًا، والمتشابك - هو القاعدة لا الاستثناء، وله مفاعيل عميقة بالنسبة إلى المؤسسات المؤطرة دولتيًا من الديمقراطية التمثيلية القديمة، والتي تجد نفسها بشكل مطرد عالقة في شبكات عنكبوتية «لاصقة» من مؤسسات الرقابة على السلطة التي تصيب غالبًا هدفها، وأحيانًا من مسافة بعيدة، وبمفاعيل ارتدادية في معظم الأحيان.
ما عاد في مقدور السلطات المتسلطة، في عصر الديمقراطية الرقابية، أن تختبئ مطمئنة خلف أقنعة خاصة؛ فعلاقات القوة في كل مكان تخضع لجهد منظّم من بعض المراقبين، وبمساعدة من الإعلام، للقول للآخرين - لجماعات من الناس مختلفة الحجوم - أمور كانت سابقًا مخبأة بعيدًا، «في الخاص». هذا التغيير في السلطة هو مصلحة متعبة تأتي أحيانًا مغلفة بالشهرة بالتأكيد، لكن نزع القناع عن السلطة يلقى صدى كبيرًا في روحية التدقيق في سلطة الديمقراطية الرقابية. وتتعزز العملية كلها من خلال الوفرة المتزايدة لأدوات الاتصال الرخيصة (الهواتف المحمولة المتعددة الأغراض، الكاميرات الرقمية، كاميرات الفيديو، والإنترنت) للأفراد والمجموعات والمؤسسات؛ وتُضاعف الوفرة التواصلية أنواع البرمجة والمعلومات والروايات المتوافرة للجمهور والرأي العام. وتتنافس كلٌّ من الأخبار والبرامج الحوارية والخطابة السياسية والنزاعات القانونية المريرة وبرامج الفكاهة والمعلومات الإعلانية والأعمال الدرامية والموسيقى والإعلانات والمدونات - وتتصادم هي وكثير غيرها بشكل مستمر من أجل الانتباه العام.
يشكو بعض الناس من آثار مثل «فائض المعلومات»، لكن من منظور الديمقراطية الرقابية، فإن للوفرة التواصلية نتائج إيجابية في الميزان. هذه المجرّة الإعلامية الجديدة تشكل حافزًا، على الرغم من كل صخبها ودورانها، وتوسع آفاق الناس، وتدرب إحساسهم بالتعددية، وتحثهم على الاضطلاع بمسؤولية أعظم في كيف ومتى ولماذا يتواصلون. الأيام (كما أذكر) التي كان فيها الأطفال مجبرين على الاستحمام، وحف ما وراء آذانهم، والجلوس بثيابهم الأنيقة قبل الذهاب إلى النوم، ويطلب إليهم الاستماع إلى البرامج الإذاعية والتلفزيونية مع عائلاتهم - هذه الأيام من الديمقراطية التمثيلية والبث والترفيه الجماعي - انتهت وولّت. كما ولّت الأيام التي كان فيها الملايين من الناس المحتشدون معًا كجماهير في ظلال السلطة الشمولية، يجدون الافتتان والطمأنينة في أداء الديماغوجيين الماهر والمنظم جيدًا في الإذاعة والتلفزيون.
تشجع الديمقراطية المشبعة بالرسائل، على العكس من ذلك، شكوك الناس في السلطة المطلقة. وما عاد واردًا أن تستطيع خيول الملك كلها ورجال الملك كلهم رد هذا التوجه وعكسه. الناس في عالم الديمقراطيات الرقابية يتعلمون تباعًا أنه يجب عليهم أن يُبقوا أعينهم مفتوحة على السلطة وممثليها،

وأن يتخذوا أحكامهم ويختاروا الطريقة التي سيتصرفون بها. بالتالي، يكون المواطنون تحت ضغط إغراء أن يفكروا لأنفسهم، وأن يروا العالم نفسه بطرائق مختلفة، ومن زوايا مختلفة، وأن يشحذوا إحساسهم العام بأن علاقات القوة القائمة ليست معطى «طبيعيًا»، لكنها ظرفية. وتجتمع الوفرة التواصلية مع المؤسسات الرقابية لتشجع شيئًا من «التبديل الغشتالتي [1174] [الصوري]» (Gestalt switch) في الإدراك الشعبي للسلطة. وتعرضت الفكرة الماورائية عن «حقيقة» موضوعية بعيدة على مسافة ما هناك، للضعف، وكذلك ضعف الافتراض المسبق بأن «حقيقة واقعية» عنيدة هي متفوقة على السلطة. يتبدّد الفرق الخرافي بين ما يمكن الناس أن يروه بعيونهم وما يقال لهم عن ثياب الإمبراطور الجديدة. أصبح «الواقع» (reality)، بما فيه واقع الأقوياء، مفهومًا بأنه دائمًا «واقع مصنوع» (produced reality)، أو مسألة تأويل - وقدرة على إجبار الآخرين على ابتلاع تأويلات محددة للعالم.

ليس هناك صراحةً أي شيء تلقائي أو سحري بشأن أيٍّ من هذا كله؛ في حقبة الديمقراطية الرقابية، يتعرض التواصل للإخفاء والتفاوض والتسوية وصراعات النفوذ بصورة دائمة - بعبارة واحدة، يتعرض لمسألة سياسية، ولهذا السبب لا تضمن وفرة التواصل بطريقة ما تلقائيًا انتصار روح الديمقراطية الرقابية أو مؤسساتها، يوفي وسع المجتمعات المشبعة بالرسائل أن تُحْدث مفاعيل مؤذية للديمقراطية. وفي بعض المواضع، على سبيل المثال، يؤدي الإشباع الإعلامي إلى عدم إبداء المواطنين أي اهتمام؛ ففيما المتوقع منهم، كمواطنين صالحين، أن يُبقوا نظرهم على الشؤون العامة، وأن يهتموا بالعالم بما يتجاوز اهتماماتهم المباشرة في بيوتهم وأحيائهم، يجد عدد غير قليل منهم صعوبة متزايدة في متابعة الضخ الإعلامي الغزير؛ فالغزارة تولد الحيرة. وهناك أوقات، على سبيل المثال، يرد الناخبون ببرود كامل عندما يُمطَرون بوابل من الدعاية الانتخابية في ساعات الذروة على التلفزيون، وينهضون بلامبالاة عن أرائكهم ويتركون غرفة الجلوس، أو يغيّرون المحطة، أو يكتمون الصوت، ويستنتجون بتنهيدة ثقيلة أنه كلما عرفت أقل كان وضعك أفضل. لا تفصل هذه الحالة عن شيء أكثر إثارة للقلق سوى بضع خطوات: الانتشار غير المقصود لعدم اكتراث مغفل؛ صحيح أن الديمقراطية الرقابية تتغذى بالتأكيد من الوفرة التواصلية، لكن من أكثر مفاعيلها انحرافًا هو تشجيع الأفراد على تفادي تعقيدات العالم، من خلال دفن رؤوسهم كالنعامة في رمال الجهل المتعمد، أو العوم بتشكيك عيّاب على سطح تيارات وأمواج ودوامات الموضة - أن يغيروا آراءهم؛ أن يتكلموا ويتصرفوا باستخفاف؛ أن يعتمدوا أو حتى يحتفوا بالأضداد؛ أن يودعوا الحقائق ليقعوا في أحضان ما يسمّيه بعضهم، وبحذر، «الهراء» [1175] (bullshit).

إن الأوهام الحمقاء والتهكم واللامبالاة من بين أكثر المغريات التي تواجه المواطنين وممثليهم المنتخَبين وغير المنتخَبين، فهل ستتمكن الديمقراطية

الرقابية من النجاة من مفاعيلها القاتلة أم لا؟ هذا أمر متروك لمؤرخ شجاع في المستقبل ليخبرنا.

(1017) كارل بول رينولد نيبور (1892-1971): مفكر ومثقف وأكاديمي أميركي. ركز في إنتاجه على الدين والأخلاق، ومن أشهر مؤلفاته كتاب *Moral Man and Immoral Society* (**الرجل الأخلاقي والمجتمع الشائن**) الذي يدافع فيه عن فكرة أن الإنسان كشخص في مجموعة أقل من الشخص المنفرد قابليةً لارتكاب الخطيئة. (المترجم)

(1018) مدينة ساحلية على الطرف الجنوبي الغربي من جنوب أفريقيا، وعاصمتها السياسية والمدينة الثالثة من حيث عدد السكان (حوالى 430 ألف نسمة، وفق إحصاء العام 2011). (المترجم)

(1019) Kader Asmal et al. (eds.), Nelson Mandela In His Own Words (London, 2003), p. 62.

(1020) بارينغتون مور الابن (Barrington Moore Jr) (1913-2005): عالم اجتماع سياسي أميركي اشتهر بكتابه **الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية** (*Social Origins of Dictatorship and Democracy*)، والذي وضع فيه خمسة شروط لتحقيق الديمقراطية عبر الثورة البرجوازية. (المترجم)

(1021) Barrington Moore, Jr., Social Origins of Dictatorship and Democracy. Lord and Peasant in the Making of the Modern World (Boston, 1967), p. 418.

(1022) أضاف الرئيس كنيدي في الجملة الألمانية التي أوردها في خطابه حرف ein الذي تتنوع استخداماته ومعانيه في اللغة الألمانية، من اسم إشارة للمفرد إلى صفة المفرد، إلى الحال «على» أو الضمير «أي»، إلى العبارة الصحيحة، وهي Ich bin Berliner، التي تعني أنا برليني أو أنا من برلين، لتصبح Ich bin ein Berliner، وهو اسم كعكة عجين محشوة بالمربى. (المترجم)

(1023) التسجيل الصوتي الكامل للخطاب الذي أُلقي في برلين في 26 حزيران/يونيو 1963 موجود على هذا الرابط: https://bit.ly/2ymXeup

(1024) سياسية من ميانمار (بورما سابقًا) ناضلت بعناد ضد الحكم العسكري في بلادها كرئيسة للرابطة الوطنية الديمقراطية وزعيمة للمعارضة السلمية. أمضت نحو 15 سنة في الإقامة الجبرية، وحازت جائزة نوبل للسلام في العام 1991 وجوائز عالمية كثيرة. دأب حزبها على إحراز الفوز الكاسح في الانتخابات التي أُجريت بتقطع منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن الأحكام العرفية منعته من ممارسة أي سلطة حتى السنوات الأخيرة، فيما حرَمها تعديل دستوري صيغ خصيصًا من أجلها من الترشح للرئاسة، إذ إنه حظر مثل هذا الترشح على المتزوجين بأجانب (زوجها الراحل مايكل إريس بريطاني - كندي من مواليد كوبا، توفي في العام 1999). (المترجم)

(1025) فنان أميركي ولد في العام 1941. من أبرز نجوم الستينيات والسبعينيات في القرن العشرين، تميزت أعماله بتناولها القضايا الاجتماعية

والإنسانية والسياسية، وأصبح أيقونة لحركة السلام ومكافحة العنصرية في أميركا. تطرقت موسيقه وأغانيه في أواخر السبعينيات إلى الأناشيد الدينية والموضوعات الإيمانية بعد تحوله عن الديانة اليهودية واعتناقه المسيحية كمولود جديد (born again). حصل في خلال مسيرته الفنية على جوائز كثيرة، منها 11 جائزة «غرامي»، أعلى تكريم موسيقي أميركي. إضافة إلى الغناء، يُعتبر ديلن رسامًا محترفًا؛ فله أربعة كتب تحمل لوحاته المعروضة في عدد من المتاحف المهمة في أميركا وأوروبا. (المترجم)

(1026) أغنية من نوع البلوز سجلها في العام 1927 الفنان بلايند ليمون جيفرسون، وكانت أشهر أغانيه، فأداها كثير من مشاهير الغناء في الغرب، وأعاد بوب ديلن غناءها في العام 1962. يقول مطلع الأغنية [بتصرف] «هناك خدمة واحدة أسألك عنها، انظر، إن قبري لا يزال نظيفًا ... هناك حصانان أبيضان في صف سيأخذانني إلى مثواي الأخير. توقف قلبي عن الخفقان، بردت يداي، وأؤمن بما قال الإنجيل». (المترجم)

(1027) Sidney Verba, «Problems of Democracy in the Developing Countries,» Harvard-MIT Joint Seminar on Political Development, unpublished remarks (October 1976), and S. E. Finer, The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics (Harmondsworth, 1976), p. 223.

(1028) جورجيوس بابادوبولوس (1919-1999): ضابط يوناني قاد انقلابًا عسكريًا في نيسان/أبريل 1967، وتولى رئاسة المجلس العسكري الحاكم حتى العام 1974، وتولى في خلال هذه الفترة رئاسة البلاد ورئاسة الحكومة، وشغل منصب الوصي على عرش اليونان من العام 1972 وحتى إلغاء المنصب في العام 1973. (المترجم)

(1029) ديميتريوس يوانيديس (1923-2010): ضابط يوناني ينتمي إلى عائلة ثرية وعريقة. شارك في انقلاب العام 1967، وأصبح قائدًا للشرطة العسكرية التي كانت الذراع المخابراتية الداخلية للحكم العسكري. قاد انقلابًا ضد زميله بابادوبولوس في العام 1973، متهمًا إياه بالتراخي والضعف، ثم قاد انقلابًا في قبرص ضد رئيسها الأسقف مكاريوس الثالث، متسببًا في الغزو التركي للجزيرة، ما أدى إلى ما يسمّى انقلاب الجنرالات ضده في آب/أغسطس 1974. اعتُقل في أوائل 1975 وحوكم، وحُكم عليه بالإعدام، ثم خُفف الحكم إلى المؤبد، ومات في السجن. (المترجم)

(1030) ذُكِر في:

John Keane, Violence and Democracy (Cambridge and New York, 2004), p. 1.

(1031) مارتشيلو خوسيه داس نيفيس ألفيس كايتانو (1906-1980): سياسي برتغالي أمضى حياته في العمل الحكومي منذ التحاقه بعد حصوله على

الدكتوراه في القانون، بحكومة أنطونيو سالازار المستبدة. وكان مخلصًا لسالازار، وتقلب في مناصب وزارية اعتبارًا من العام 1955، إلى أن خلف سالازار بعد وفاته في العام 1968، في رئاسة الحكومة حتى أُزيح في العام 1974، ثم نُفي إلى البرازيل حيث توفي. (المترجم)
(1032) فرانسيسكو بولينو فرانكو باهاموندي (1892-1975): ضابط إسباني ينتمي إلى عائلة عريقة في الخدمة العسكرية. أصبح وهو في الثلاثين من العمر أصغر جنرال في بلاده، ودبر انقلابًا عسكريًا في العام 1936 بعد خسارة اليمين الانتخابات، وسبّب اندلاع الحرب الأهلية. تعاون مع ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية في خلال الحرب العالمية الثانية، إلا أن دول الحلفاء الغربية تغاضت عن بقائه في السلطة، وعمدت إلى دعمه لاحقًا بحجة مواجهة الشيوعية في الحرب الباردة. حكم بلاده بوحشية موصوفة، وكان معاديًا للثقافة والفنون، وبقي في الحكم حتى وفاته. (المترجم)
(1033) حملة القمع الوحشي التي أطلقتها الحكومة الإسبانية بعد انقلاب فرانكو لاستئصال اليساريين والجمهوريين والليبراليين، بمساعدة من الكتائب والأحزاب اليمينية. استمرت الحملة من العام 1936 وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتتضارب التقديرات حول عدد الضحايا، إذ تتراوح بين 150 ألفًا و400 ألف قتيل، فضلًا عن عشرات آلاف المعتقلين والمبعَدين والمشوَّهين، وآلاف المغتصبات من النساء. (المترجم)
(1034) فرديناند إيمانويل ماركوس (1917-1989): سياسي فيليبيني وصل إلى الرئاسة في انتخابات العام 1965، وسرعان ما استبد بالحكم وأعلن الأحكام العرفية، وقاد في خلال عهده، الذي استمر حتى العام 1986، واحدة من أكثر حكومات العالم فسادًا ورشوة. أطاحته ثورة شعبية، وضمنت القوات الأميركية إخراجه سليمًا من البلاد ليعيش في المنفى حتى وفاته في ولاية هاواي الأميركية. (المترجم)
(1035) أشهر خطب الرئيس الأميركي أبراهام لنكولن وأبرزها وأقصرها. ألقاه في تشرين الثاني/نوفمبر 1863، في حفل إعلان التكريس الوطني للمقبرة التي حوت جثامين الجنود الفدراليين الذين قضوا في المواجهة التي شهدتها مدينة غيتسبرغ بولاية بنسلفانيا في تموز/يوليو من العام نفسه ضد القوات الكونفدرالية، وكانت حاسمة في انتصار الشماليين في الحرب الأهلية. ولعل أشهر جملة في الخطاب هي: «حري بنا نحن الأحياء أن نكرس جهدنا لهذا العمل غير المنتهي... أن نتفانى في سبيل إتمام المهمة العظيمة ... وهي أن حكم الشعب، عبر الشعب، من أجل الشعب، لن يفنى في الأرض». (المترجم)
(1036) Stan Sesser, «A Rich Country Gone Wrong,» New Yorker, 9/10/1989, pp. 80-81.
(1037) يرد الاسم الأوسط لفيرير في النص كـ «فيغويراس»، إلا أن المصادر المتوافرة تشير كلها إلى الاسم «فيغيريس». وقد تولى فيرير (1906-1990)

رئاسة كوستاريكا ثلاث مرات: 1948 و1949 و1953-1958 و1970-1974. (المترجم)

(1038) José Napoleón Duarte Fuentes (1925-1990): سياسي وناشط في الحزب الديمقراطي المسيحي الذي تولى أمانته العامة، بعدما ترأس المجلس العسكري الذي حكم البلاد في العام 1979. تولى رئاسة إلسلفادور من العام 1984 إلى العام 1989. (المترجم)

(1039) إرنستو بيكمان جيزل (1907-1996): عسكري وسياسي برازيلي من أصل ألماني. تقلد عددًا من المناصب في الحكومات العسكرية، إلى أن تولى الرئاسة من العام 1974 إلى العام 1979. بدأت في عهده أولى خطوات انفتاح سياسي مهدت لعودة الحياة السياسية إلى البلاد. (المترجم)

(1040) ديليو جارديم دي ماتوس (1916-1990): ضابط وعضو المجلس العسكري الحاكم في البرازيل. تولى وزارة القوات الجوية من العام 1979 إلى العام 1985. (المترجم)

(1041) ذُكِر في:

Francisco Weffort, «Why Democracy?,» in: Alfred Stepan (ed.), Democratizing Brazil. Problems of Transition and Consolidation (New York and Oxford, 1989), pp. 327-50.

(1042) راؤول ريكاردو ألفونسن (1927-2009): سياسي أرجنتيني انتُخب في العام 1963 عضوًا في البرلمان الوطني مدة ثلاث سنوات، ثم في العام 1973 المدة ذاتها. انتُخب رئيسًا في العام 1983 وبقي في منصبه حتى العام 1989، وترأس بعد ذلك حزب الاتحاد المدني، وعاد إلى الغرفة العليا من المجلس التشريعي عضوًا في مجلس الشيوخ مدة سنتين. (المترجم)

(1043) تفصيلات «ثورة الابتسامة» (la manifestación de las sonrisas) مستقاة من مقابلتي مع آنا فيرغا (A. Frega) وآنا ماريا رودريغز (A. M. Rodríguez) وكارلوس ديماسي (C. Demasi) وإينيس كوادرو (I. Cuadro)، مونتيفيديو، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2005. الحوادث موثقة بشكل جيد في الفيلم الوثائقي: Y el pueblo dijo ¡no! (Montevideo, 1994).

(1044) رونالد ولسون ريغان (1911-2004): سياسي أميركي وممثل سينمائي سابق، تحول من الحزب الديمقراطي إلى الحزب الجمهوري في العام 1962. الرئيس الـ 40 للولايات المتحدة الأميركية (من العام 1981 إلى العام 1989)، وقبل ذلك حاكم لولاية كاليفورنيا من العام 1967 إلى العام 1975. تميز عهده بالتصعيد الإعلامي، وتسريع سباق التسلح مع الاتحاد السوفياتي السابق. (المترجم)

(1045) سياسي روسي مولود في العام 1931، بدأ حياته المهنية خبير اقتصاد زراعي، مع أن شهادته الجامعية الأولى كانت في الحقوق. برز نجمه في المؤتمر الـ 20 للحزب الشيوعي الذي عُقد في موسكو في العام 1961،

وسرعان ما أصبح مسؤول الحزب في مدينة ستافروبول، في المقاطعة التي تحمل الاسم نفسه في غرب روسيا. بدأ بعد توليه الأمانة العامة للحزب في العام 1985 سياسة أطلق عليها اسم «بريسترويكا» [الانفتاح]، ثم سياسة أطلق عليها اسم «غلاسنوست» [الشفافية]، لكنه فقد السيطرة على الأمور بعد سنوات قليلة، وانتهى عهده بانهيار الاتحاد السوفياتي وزواله عن خريطة العالم السياسية. (المترجم)

(1046) Velvet Underground: فرقة موسيقى روك تجريبية ضمت ثمانية رجال، ونشطت بين عامي 1964 و1973 من دون تحقيق نجاح تجاري بارز، على الرغم من أثرها الإبداعي الكبير. تُعرف أيضًا باسم فرقة «السحرة». (المترجم)

(1047) كاريل هاينك ماشا (1810-1836): شاعر رومانسي تشيكي مات في ريعان الشباب بينما كان يحاول إخماد حريق. (المترجم)

(1048) Svobodné Slovo (Prague), 18/11/1989.

يمكن إيجاد رواية أطول لأحداث براغ في:

John Keane, Václav Havel: A Political Tragedy in Six Acts (London and New York, 1999), pp. 338-359.

(1049) أغنية ذات أصول متعددة، منها ما هو ديني (مرتبط بأغاني الكنائس ومنسوب إلى المؤلف الموسيقي الأميركي الأسود تشارلز ألبرت تيندلي (1851-1933))، ومنها ما هو شعبي وعمالي، ظهر في People's Songs Bulletin (**مجلة الأغاني الشعبية**) التي كان يشرف عليها الفنان بيت سيغر في العام 1948، وأصبحت في الخمسينيات نشيد حركة الحقوق المدنية ومكافحة التمييز في أميركا بعدما أداها المغني غاي كروان. (المترجم)

(1050) فاتسلاف هافل (1936-2011): مسرحي وناشط تشيكي. يُعتبر أبرز وجوه الحركة الشعبية التي أدت في النهاية إلى انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية ككل. تولى رئاسة تشيكوسلوفاكيا بين عامي 1989 و1992، ثم رئاسة الجمهورية التشيكية بعد انفصالها عن جمهورية سلوفاكيا، من العام 1993 إلى العام 2003. (المترجم)

(1051) جورج هربرت ووكر بوش: المولود في العام 1924، الرئيس الـ 41 للولايات المتحدة، بين عامي 1989 و1993، ونائب الرئيس في عهد ريغان. (المترجم)

(1052) ميلوس جاكس: سياسي تشيكي مولود في العام 1922، انتمى إلى الحزب الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية وتقلب في عدد من المناصب، التي كان آخرها الأمانة العامة للحزب. يشير الكاتب إليه بصفته رئيسًا، إلا أن الرئيس في مرحلة الثورة كان غوستاف هوساك. (المترجم)

(1053) محطة إذاعة أميركية أُنشئت في العام 1949 في إطار فعاليات الحرب الباردة، وكانت تبث مواد دعائية ضد الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي (الذي كانت الإذاعة الموجهة إليه تدعى إِذاعة الحرية حتى اندماج

الاثنتين في العام 1972). كانت الإذاعة تتلقى تمويلًا من وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) الأميركية، وبعد الاندماج انتقل التمويل إلى وزارة الخارجية. (المترجم)

(1054) ذُكِر في:

Bernard Gwertzman and Michael T. Kaufman (eds.), The Collapse of Communism by the Correspondents of 'The New York Times' (New York, 1990), p. vii.

(1055) سلوبودان ميلوسوفيتش (1941-2006): سياسي شيوعي يوغوسلافي، تولى رئاسة جمهورية صربيا في العام 1991 بعد انهيار يوغوسلافيا، بعدما كان رئيسًا للإقليم نفسه داخل الاتحاد سنتين، وقاد حربًا إثنية وطائفية ضد كرواتيا والبوسنة، تخللها وقوع مجازر وأعمال إبادة لم تشهدها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وجَّهت إليه محكمة الجنايات الدولية تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في العام 1999، واعتُقل في بلغراد في العام 2001 وسُلِّم إلى المحكمة في لاهاي في العام 2002 ومات في سجن المحكمة في أثناء محاكمته. (المترجم)

(1056) يطلِق الكاتب على زوجة ميلوسوفيتش، واسمها ماريانا ماركوفيتش (مولودة في العام 1942) لقب السيدة ماكبِث، وهي شخصية وهمية من بطلات مسرحية ماكبِث للكاتب الإنكليزي الشهير شكسبير، التي ينتابها الشعور بالذنب بعدما أصبحت ملكة على اسكتلندا، وماتت منتحرة. أمّا ماركوفيتش، فلجأت إلى روسيا بعد اعتقال زوجها. (المترجم)

(1057) **بوليتيكا** أعرق صحيفة سياسية في بلغراد، أُسست في العام 1940 وما زالت تصدر. (المترجم)

(1058) يشير الكاتب هنا إلى استخدام كلمة ثورات باللفظ الإنكليزي غير الصحيح (refolutions)، حيث يحل حرف الـ f مكان حرف الـ v في الكلمة الصحيحة (revolutions). (المترجم)

(1059) ميخائيل ساكاشفيلي سياسي (مولود في العام 1967): لعب دورًا قياديًا في كلٍّ من جورجيا وأوكرانيا، قاد حركة شعبية في جورجيا وتولى الرئاسة هناك دورتين بين عامي 2004 و2013. عيّنه الرئيس الأوكراني بترو بوروشينكو حاكمًا لمقاطعة أوبلاست أوديسا في العام 2015. (المترجم)

(1060) إدوارد شيفارنادزه (1928-2014): سياسي شيوعي من جمهورية جورجيا، تولى رئاسة الحزب في الجمهورية في الحقبة السوفياتية في العام 1972، وأصبح عضوًا في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي في العام 1985 ووزيرًا للخارجية السوفياتية من العام نفسه وحتى انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث عاد إلى جورجيا رئيسًا لمجلس الدولة في العام 1992، ثم رئيسًا للبرلمان من العام 1992 إلى العام 1995، ثم رئيسًا لجورجيا من العام 1995 إلى تاريخ إطاحته في العام 2003. (المترجم)

(1061) أكبر مدن جورجيا وعاصمتها، تقع على ضفاف نهر كورا في الجزء الجنوبي الشرقي للبلاد، وعدد سكانها حوالى 1,1 مليون نسمة، وفق إحصاء العام 2014. (المترجم)

(1062) Ajaria أو Adjara إقليم في جمهورية جورجيا على الساحل الشرقي للبحر الأسود، على الحدود مع تركيا، ويتمتع بالحكم الذاتي معظمُ سكانه من أتباع الديانة الإسلامية. مساحته 2880 كم^2 وعدد سكانه حوالى 335 ألف نسمة، وفق إحصاء العام 2014. (المترجم)

(1063) فيكتور أندريوفيتش يوشينكو (1954-): مصرفي وسياسي أوكراني، تولى حاكمية المصرف المركزي بين عامي 1993 و1999، حيث تولى رئاسة الحكومة سنتين. انتخب في العام 2005 رئيسًا ولم ينجح في تجديد ولايته في العام 2010. (المترجم)

(1064) عسكر أكاييفيتش آكاييف (1944-): عالم بصريات وسياسي موال لروسيا. تسلم رئاسة قرغيزستان في العام 1990، عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، وتخلى عن السلطة مرغمًا في ثورة الزنبق في العام 2005. (المترجم)

(1065) العاصمة الاقتصادية والإدارية لقرغيزستان، تقع على الحدود مع أوزبكستان. كانت من الحواضر المهمة على طريق الحرير التي تربط الشرق الأوسط تجاريًا مع الصين في العصور الوسطى. عدد سكانها، وفق إحصاء 2009، حوالى 90 ألف نسمة. (المترجم)

(1066) مدينة رئيسة في طرف الوسط الغربي لقرغيزستان، يطلَق عليها شعبيًا وصف عاصمة الجنوب. شهدت عقب انهيار الاتحاد السوفياتي في العام 1990 مواجهات عرقية بين أتباع القوميتين القرغيزية والأوزبكية أدت إلى سقوط مئات القتلى. عدد سكانها، وفق إحصاء 2012، حوالى 256 ألف نسمة. (المترجم)

(1067) رفيق بهاء الدين الحريري (1944-2005): رجل أعمال لبناني بارز كوّن ثروته في مجال المقاولات في المملكة العربية السعودية. أظهر اهتمامًا تربويًا وتنمويًا ببلاده بعد الاجتياح الإسرائيلي الكبير للبنان في العام 1982، وساهم في الجهد الذي أدى إلى وقف الاقتتال الأهلي المستمر في البلاد منذ العام 1975، ويُعتبر من عرابي اتفاق الطائف الذي أوقف تلك الحرب. دخل معترك السياسة مباشرة، وتولى رئاسة حكومات عدة في خلال مرحلتين، الأولى بين عامي 1992 و1998 والثانية بين عامي 2000 و2004. دخل البرلمان في العام 1996 على رأس كتلة نيابية كبيرة، وأطلق تيارًا سياسيًا باسم «تيار المستقبل». (المترجم)

(1068) إميل جميل لحّود (1936-): عسكري وسياسي لبناني، دخل السلك العسكري في العام 1956، في سلاح البحرية، وتولى قيادة الجيش اعتبارًا من العام 1989، وحتى انتخابه رئيسًا للجمهورية في العام 1998. وبعد تعديل

دستوري خاص، سُمح له بالانتقال فورًا من قيادة الجيش إلى الرئاسة. جرى تعديل الدستور مرة جديدة لتمديد ولايته الرئاسية التي انتهت في العام 2004 مدة ثلاث سنوات. (المترجم)

(1069) تنظيم سياسي مسلح أُسس برعاية إيرانية ودعم سوري في لبنان في العام 1984، بعد سنتين على الاجتياح الإسرائيلي للبنان. خاض مقاتلوه حرب مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، واحتفظ بسلاحه بعد انسحاب قوات الاحتلال في العام 2000. دخل مجال العمل السياسي البرلماني والحكومي، وشارك في الوزارة أول مرة بعد اغتيال الحريري. (المترجم)

(1070) سمير قصير (1960-2005): صحافي وأكاديمي لبناني من أصل فلسطيني، كان من أبرز المثقفين المناهضين للنفوذ السوري في لبنان، ومن قادة الرأي في انتفاضة 14 آذار. اغتيل بعد مضي حوالى أربعة شهور على اغتيال الحريري. (المترجم)

(1071) Henry Adams, Democracy. An American Novel (New York, 1961; [1880]), p. 189.

(1072) يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما: أكاديمي سياسي واقتصادي أميركي، ومؤلف الكتاب الشهير **نهاية التاريخ**. كان يُعتبر من الوجوه البارزة لما يُعرف بالمحافظين الجدد في أميركا، غير أنه ابتعد منهم بالتدرج بعد إخفاقات عهد جورج بوش الابن. (المترجم)

(1073) Francis Fukuyama, «The End of History?,» The National Interest (Summer 1989);

ومقابلتي معه:

«On the Road to Utopia?,» Independent (London), 19/06/1999.

(1074) اسمه الحقيقي ناميغيال وانغدي، ويُعرف باسم تينزينغ نورغاي (1914-1986)، وهو نيبالي المولد من أصل هندي، وأشهر متسلق جبال على المستوى العالمي، وأول من وطأت قدماه قمة جبل إيفرست مع متسلق بريطاني في العام 1953. أمّا كلمة شيربا، فتشير إلى اسم الإثنية التي ينتمي اليها، وهي تعيش في التيبت. (المترجم)

(1075) دِنغ شياو بنغ (1904-1997): أبرز سياسي وحزبي صيني بعد ماو تسي تونغ. تولى وزارة المال في عامي 1953 و1954، ثم رئاسة اللجنة الوطنية للمؤتمر الشعبي الصيني في العام 1978، ثم رئاسة اللجنة الاستشارية الوطنية في الحزب في العام 1981، ثم رئاسة اللجنة العسكرية في العام 1983، وحتى تقاعده في العام 1989. باشر في أواخر سبعينيات القرن العشرين عملية إصلاح اقتصادية وسياسية شاملة وضعت الصين بقوة على المسرح الدولي، وجعلتها الاقتصاد الأول نموًا والثاني من حيث الحجم دوليًا. (المترجم)

(1076) يُنظر تقرير فريدوم هاوس:

Freedom House, Democracy’s Century. A Survey of Global Political Change in the 20th Century (New York, 1999).

(1077) صامويل فيليب هنتنغتون (1927-2008): أكاديمي ومفكر أميركي ديمقراطي في الشؤون الداخلية، ومحافظ في الشؤون الدولية، يُعتبر من المفكرين القلائل المؤثرين مباشرة في القرار السياسي من خلال الأدوار الاستشارية التي قام بها في إدارات الرؤساء الأميركيين الجمهوريين وفي اللجان النيابية، ولا سيما تلك المعنية بالعلاقات الدولية. عمل أستاذًا للعلوم السياسية في جامعتي هارفرد وكولومبيا اللتين تلقى دراسته الجامعية فيهما. كان من آخر مؤلفاته الشهيرة **صراع الحضارات**. (المترجم)

(1078) الاقتباسات كلها مأخوذة عن:

Samuel P. Huntington, The Third Wave. Democratization in the Late Twentieth Century (Norman, OK, and London, 1991), especially chaps. 1 and 6.

(1079) Joseph Schumpeter, Capitalism, Socialism, and Democracy (New York and London, 1942), p. 269.

(1080) Huntington, p. 39.

(1081) لغة مهجنة عن الأصل الإنكليزي، يتحدث بها حوالى مليونين من سكان غينيا الجديدة ذوي الأصول المختلطة مع الأوروبيين. (المترجم)

(1082) لغة الملايو التي تتحدث بها قبائل كبيرة من السكان الأصليين. (المترجم)

(1083) ليوبولد سيدار سنغور (1906-2001): مفكر وشاعر وسياسي سنغالي. أسس في خمسينيات القرن العشرين حزب تكتل السنغال الديمقراطي، وانتُخب أول رئيس بعد الاستقلال، وبقي في هذا المنصب خمس دورات، أي عشرين سنة، وحاول فور تولّيه السلطة الاستئثار بها، وزج بحليفه وشريكه في السلطة مامادو ديا في السجن، وجعل النظام رئاسيًا. (المترجم)

(1084) الولوف (Wolof) أو الولفية: لغة الأغلبية في السنغال، وتحمل اسم الإثنية الولفية التي تنتشر أيضًا في أجزاء من غامبيا وموريتانيا، ويقدَّر عدد الناطقين بها بحوالى سبعة ملايين شخص. (المترجم)

(1085) لا يُشترط في المؤذنين عمومًا، وليس في السنغال فحسب، أن يكونوا رجال دين. (المترجم)

(1086) في خلال الانتخابات الرئاسية للعام 1988، نشرت المجلة السنغالية *Le Cafard Libéré* (13 و20 شباط/فبراير 1988) شريطًا من الرسوم الكاريكاتورية، بريشة الرسام السنغالي الساخر المشهور ألفونس مندي، تناول على نحو مفهوم الحيرة الانتخابية لشخصية عاطل من العمل يدعى غورغورلو [معنى الاسم] حاول أن تفعل شيئًا أفضل. يتابع غورغورلو، الذي يكافح في سبيل تأمين لقمة عيشه، مع صديقه تافا، وباهتمام، مرشحي الرئاسة الأربعة فيما

هُم يُغدقون بوعودهم الانتخابية على التلفزيون. يطرح تافا على غورغورلو سؤالًا مؤداه ما إذا كان قد قرر لمن سيصوت. «بالطبع»، أجاب غورغورلو، «سأصوت لسافاني الذي يعدني بفرصة عمل، لمابيي نيانغ بسبب التعليم باللغة القومية التي يتحدثها أطفالي، لـ [الرئيس] ضيوف الذي يضمن لي الديمقراطية، ولابليي الذي يعدني بالأرز والسمك كل يوم. أنا ما عدت مترددًا، سأصوت للأربعة معًا». يلفت تافا نظر صديقه إلى أنه لا يمكن أن يصوت للأربعة معًا، غير أن غورغورلو يجيبه بهدوء: «لِمَ لا؟ لدينا ديمقراطية، أليس كذلك؟». (المترجم)

(1087) لغة أفريقية تحمل اسم قبائل الشامبا التي تتحدث بها، وهي من عائلة لغات البانتو السواحيلية. (المترجم)

(1088) الجزء البري على الساحل الشرقي لأفريقيا، ومساحته أكثر من 940 ألف كم[2]. اتحد مع جزيرة زنجبار في العام 1964 لتشكيل دولة تانزانيا، بعدما كانت جمهورية مستقلة بين عامي 1961 و1964، وبرئاسة نيريري. (المترجم)

(1089) تُعرف أيضًا باسم سواحيلي (Swahili)، وهي لغة من عائلة البانتو، وتُعتبر اللغة الرسمية لتانزانيا وكينيا، ومتداولة على نطاق واسع في إقليم البحيرات العظمى الأفريقية. تأثرت بالعربية، وكانت قبل مرحلة الاستعمار تُكتب بالحرف العربي. (المترجم)

(1090) الاقتباسات التالية مأخوذة من:

Julius Nyerere: «Misingi ya Demokrasi,» in: Sauti ya TANU, no. 47, reprinted in: E. B. M. Barongo, MkikiMkikiwa Siasa Tanganyika (Dar es Salaam, 1966), pp. 220-23; Freedom and Unity; Uhuru na Umoja: A Selection of Writings and Speeches, 1952-1965 (London, 1967), p. 104, and «'Hotuba ya Rais' (10 December 1962),» in: Tanganyika, Parliamentary ,Debates, National Assembly (Dar es Salaam, 1962)

والمنشور:

.Democracy and the Party System (Dar es Salaam, 1967)

(1091) الوصف التالي مأخوذ من:

.Tanganyika Sunday News (Dar es Salaam), 16/12/1962, p. 7

(1092) اسمها السابق مْزيزيما، أكبر مدن تنزانيا وأكثر المدن كثافة سكانية على ساحل أفريقيا الشرقي (حوالى 4,4 ملايين نسمة، وفق إحصاء العام 2012). (المترجم)

(1093) كانت هناك أصناف كثيرة مختلفة، تعيش في بيئات تحمل أوجه شبه قليلة أو لا تحمل أي شبه مع الطراز الأطلسي من الحكم التمثيلي، إلى درجة أن في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، ثارت مخاوف مشروعة حول قدرة هذه الديمقراطيات المختلفة على العيش معًا بسلام. كان من أول الأمثلة المشؤومة: في كانون الثاني/يناير 2006، ذاقت الشبكة الإسلامية

المتشددة المسماة «حماس»، في فلسطين، طعم الفوز في انتخابات مراقَبة بدقة. وكانت المرة الأولى في العالم العربي التي يعزل فيها الناخبون حكمًا مستبدًا في انتخابات حرة وعادلة. ولم تهدر الحكومة الجديدة المولودة من رحم الإحباط من المعايير المزدوجة والأذية اللاحقة بشعبها من قوى خارجية، أي وقت من أجل إلزام نفسها بإقامة دولة فلسطينية حرة مستقلة. أخذ العالم علمًا بذلك، فسارعت حكومتا الولايات المتحدة وإسرائيل المجاورة إلى إعلان وجود مخالفة، واتُّهمت حكومة «حماس» المنتخَبة حديثًا بأنها «إرهابية»، وقُطع التمويل عنها وعوملت من الجهات كلها كأنها طفل غير مرغوب فيه في عالم الديمقراطية. وأُرسلت أسلحة سرًا إلى المناوئين لها، كما جرى اعتقال عدد من الوزراء في الحكومة من السلطات العسكرية الإسرائيلية التي تصرف أسيادها السياسيون كأن الديمقراطية ليست مهمة للغاية حين لا تكون ملائمة لهم. واقعة على الأرض التي مشى عليها الأنبياء ذات مرة، انهارت الحكومة الجديدة في فلسطين، مطلقة شرارة حرب أهلية دموية، وسيطرت [حركة] «حماس» المسلحة على قطاع غزة، وتبع ذلك مزيد من الغزوات العسكرية الإسرائيلية والخوف من حرب إقليمية أوسع. (المترجم)

(1094) صفة «رقابية» مستمدة من من التعبير «مراقبة» (*monitoria*) في القرون الوسطى (من كلمة «تحذير» (*monere*)، للإنذار)، دخلت إلى الإنكليزية الوسطى على شكل *monitorie*، ومن هناك سارت الهوينا في طريقها إلى اللغة الإنكليزية الحديثة في أواسط القرن الخامس عشر للإشارة إلى عملية إعطاء أو نقل تحذير من خطر داهم، أو توبيخ شخص ما للكف عن القيام بسلوك محدد يُعتبر مسيئًا. استُخدمت أولًا في الكنيسة للإشارة إلى رسالة أو رسائل (تُعرف باسم monitories من أسقف أو من البابا أو من محكمة كنسية تتصرف بصلاحية «مراقب» (monitor)). وسرعان ما استُخدمت عائلة كلمات monitor وmonition وmonitory لأغراض أكثر علمانية ودنيوية، وكان المراقب هو الذي يوبخ الآخرين على تصرفاتهم. كذلك استُخدمت كلمة مراقب (monitor) في إطار المدارس، للإشارة إلى تلميذ ذي أقدمية يُتوقع منه القيام بمهمات خاصة، مثل الحفاظ على الانضباط، أو (إذا كان التلميذ نجيبًا وموهوبًا) القيام بدور المعلم لصفوف أدنى من صفه. وأصبحت كلمة monitor تعني أيضًا جهاز إنذار مبكر، ويقال أنها كانت تشير إلى أنواع من السحالي الأفريقية والأسترالية وفي غينيا الجديدة، كانت صديقة للإنسان لأنها كانت تعطي تحذيرات عن أماكن وجود التماسيح. ثم أصبحت كلمة monitor ترتبط بأجهزة الاتصال، وتشير إلى أجهزة استقبال، مثل المذياع أو شاشة التلفزيون، وتستخدم لفحص نوعية أو مضمون التواصل الإلكتروني؛ وفي عالم الحواسيب، يشير الـ monitor إمّا إلى عرض شريط مصور بالفيديو، وإمّا إلى برنامج يرصد أو يشرف أو يتحكم بنشاط البرامج الأخرى. وفي السنوات الأكثر قربًا، وعلى نحو غير منفصل عن ظهور الديمقراطية الرقابية، أصبح فعل «راقب» (to monitor) شائع الاستخدام لوصف

عملية الفحص المنتظم لمحتوى أو نوعية الشيء، كما في حالة مراقبة السلطة المحلية في المدينة لمياه الشفة للتأكد من خلوها من الشوائب، أو قيام مجموعة من الخبراء العلميين المراقبين لتعداد الأنواع الحية المعرضة للانقراض. ويبدو أن هذه الاستخدامات ألهمت بنظرية «الديمقراطية الرقيبة» التي طورها الأكاديمي الأميركي مايكل شودسون (مقابلة، في مدينة نيويورك، 4 كانون الأول/ديسمبر 2006). يُراجع مؤلَّفه «Changing Concepts of Democracy,» MIT Communications Forum (8 May 1998)، أو النسخة الأكثر اكتمالاً The Good Citizen: A History of American Public Life: (New York: The Free Press, 1998)، والذي تدين لها روايتي للديمقراطية الرقابية. (المترجم)

(1095) التعبير باللاتينية يعني الجزء الثالث اللانهائي وغير المحدد المتصل بجزءين محدّدين ومعلومين. (المترجم)

(1096) تطرح ولادة الديمقراطية الرقابية على بساط البحث، وبصورة جذرية، الهجماتِ المريرة على الديمقراطية التمثيلية ذات مبدأ حكم الأكثرية، وهي الهجمات التي شنها ليبراليو السوق، وأبرزهم فريدريك فون هايك الذي يضع نفسه في مصاف عشاق الحرية، والذي يعلن في كتابه الواسع الشهرة، Friedrich von. Hayek, Law, Legislation and Liberty: The Political Order of a Free People (London and Henley, 1979).

«يجب علي الاعتراف بصراحة بأن إذا كانت الديمقراطية تعني الحكم من خلال الإرادة المطلقة للأكثرية، فإني لست ديمقراطيًا، وإني أنظر إلى حكم من هذا النوع حتى باعتبار أنه خبيث وغير قابل للحياة على المدى الطويل» (ص 39). وجادل هايك بأن الغاية الأساسية للحكم هي وضع «إطار يستطيع الأفراد والمجموعات فيه السعي لتحقيق أهدافهم الخاصة بهم، وأن يستخدم [الحكم] أحيانًا قوّته الإكراهية في جمع الإيرادات لتوفير الخدمات التي لا يمكن السوق - لسبب أو لآخر - توفيرها» (ص 139). بناء على ذلك، كانت مهمة العصر الأكثر إلحاحًا هي الدفاع عن الاقتصاد الحر والحكم الدستوري المحدود - أسماه فون هايك الديمارشية (demarchy) [أي الحكم القائم على الاختيار بالقرعة لا بالانتخاب] - في مواجهة المؤثرات المفسدة للعملية المدفوعة حزبيًا لشراء الأصوات في خلال الانتخابات، وهي عملية تقود حتمًا إلى انتصار الحكم المتضخم (أُطلق عليه اسم «الديمقراطية الشمولية» و«الدكتاتورية الاستفتائية») الذي يسحق الحرية الفردية واحترام القوانين الدستورية المصممة لتقييد ممارسة السلطة الحكومية. يمكن القول إن إصرار فون هايك على وجوب تقييد الديمقراطية التمثيلية من أجل حماية الديمقراطية من أسوأ نزعاتها، يضع كثيرًا من الثقة في الحريات التلقائية المزعوم إنتاجها عبر الأسواق، لأن اعترافه بفشل اقتصاد السوق كان ضعيفًا. وهو افترض على نحو شبه جاهز، بدل ذلك، أن الآليات الدستورية يمكن الاتكال عليها للحصول على

مفاعيل ذاتية الانضباط على السلطة ونطاق عمل الحكم. هناك شبهة أيضًا بأن «الديمارشية» يمكن عمليًا أن تتراجع إلى صنف من استبداد الدولة. كان فون هايك يهوى اقتراح (يُنظر: المرجع نفسه، ص 113) نظام مزدوج المجلس من الحكم المقنن مبدئيًا، عبر مجلس مهمته تحديد الإطار الدستوري وحمايته. يتكون المجلس من رجال ونساء تراوح أعمارهم بين 45 و60 سنة، وينتخَبون ممثِّلين مدة 15 سنة، من ناخبين يدلون بأصواتهم مرة واحدة في حياتهم، في السنة التي تصادف التقويم السنوي لبلوغهم الخامسة والأربعين من العمر. بعيدًا تمامًا من الاعتراضات التقنية على المقترح بإنشاء مجلس يشبه مجلس شيوخ من الحكماء، لم يوضح فون هايك قط كيف يمكن بالضبط اكتساب الدعم الشعبي بحرية لحكم دستوري من نخب يرتكز إلى حقوق سياسية مقيدة بهذا الشكل. هناك أيضًا اعتراض جوهري آخر على منطق فون هايك، وهو اعتراض تطبيقي: فشل فون هايك في رؤية نمو الديمقراطية الرقابية، مع عشرات الآليات غير السوقية وفوق الدستورية الجديدة المصممة لمراقبة ممارسة السلطة، وجعلها موضع مساءلة عامة، ليس في ميادين الحكم المحلي وعبر الحدود فحسب، وإنما أيضًا في الميادين المحلية والإقليمية والعالمية للأسواق ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى.

(1097) activist courts، تعبير حديث استخدمه وعممه المؤرخ الأميركي آرثر ماير شليزنغر الابن (A. M. Schlesinger, Jr) في أربعينيات القرن العشرين، لوصف آلية إصدار الأحكام القضائية، خصوصًا على مستوى المحكمة العليا، للتمييز بين القضاة الذين يلتزمون بالنص الحرفي للدستور والقوانين وآخرين يبنون أحكامهم بناء على الأوضاع وعلى وجهات نظرهم الشخصية. (المترجم)

(1098) bully pulpits: تعبير يرمز إلى النفوذ الناجم عن شغل منصب رفيع، وقدرة شاغل المنصب على استخدام هيبة المنصب للتأثير في تكوين الرأي العام دعمًا أو رفضًا لقضية ما. (المترجم)

(1099) منظمة دولية أسست برعاية أميركية في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية (1948)، بهدف توفير حلول سياسية مبتكرة داخل الدول وفي علاقة بعضها ببعض انطلاقًا من المبادئ الديمقراطية والاقتصاد الحر. ضمت في عضويتها حتى العام 1961 جميع الدول الأوروبية غير الخاضعة للنفوذ السوفياتي، إضافة إلى الولايات المتحدة وتركيا، ثم فُتح باب العضوية أمام دول غير أوروبية، فانضمت إليها أستراليا واليابان والمكسيك وتشيلي وكوريا الجنوبية وإسرائيل، ودول أخرى في أوروبا وأميركا الجنوبية. أمّا الدول العربية، فإن المغرب هو الدولة الوحيدة التي تتمتع بعضوية محدودة في المنظمة. (المترجم)

(1100) The Future of Democracy in Europe. Trends, Analyses and Reforms (Strasbourg: Council of Europe, 2004).

(1101) ديزموند مبيلو توتو (1931-): أول أفريقي أسود يتولى منصب رئيس الأساقفة في الكنيسة الأنغليكانية في جنوب أفريقيا من العام 1986 إلى العام 1996. اشتُهر في ثمانينيات القرن العشرين بمناهضته سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. كما أنه يعرف بنشاطه في مضمار مكافحة مرضَي الأيدز والربو، ومحاربة الفقر والتفرقة على أساس العِرق أو الجنس أو الميول الجنسية. حاز جائزة نوبل للسلام في العام 1984. (المترجم)

(1102) أُسس حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في العام 1912، وخاض نضالًا طويلًا ضد الاستيطان الأوروبي الأبيض في جنوب أفريقيا. تولى السلطة بعد انتهاء نظام الفصل العنصري في العام 1994 وتولى رئيسه نلسون مانديلا رئاسة البلاد خمسة أعوام، وكان حزب المؤتمر لا يزال الحزب الذي يتمتع بأغلبية برلمانية بعد أربع دورات انتخابات عامة. (المترجم)

(1103) ماري آن إيفانز (M. A. Evans): كاتبة إنكليزية اختارت أن تستخدم اسمًا مستعارًا هو جورج إليوت لنشر كتاباتها الغزيرة. من أبرز آثارها روايات **طاحونة على نهر الفلوس** و**رومولا** و**مِدِل مارش**، ولها مؤلفات شعرية كثيرة. (المترجم)

(1104) متنزه يوسيميتي الوطني وادٍ كبير محاط بأرض عذراء حافلة بالغابات والينابيع في شمال كاليفورنيا. تزيد مساحته على 3000 كم^2 جُعل متنزهًا في العام 1890، لمنع تغيير طبيعة الوادي أو البناء فيه. يناهز عدد زواره سنويًا حوالى 4 ملايين سائح. (المترجم)

(1105) George Eliot, Felix Holt: The Radical (Edinburgh and London, 1866), chap. 5, p. 127, and Walt Whitman, Election Day, November 1884.

(1106) حركة طلابية ذات أصول يسارية برزت في الستينيات في الجامعات الأميركية، وأدت دورًا في حركة مناهضة حرب فيتنام، وما لبثت أن تعرضت للانشقاقات وتلاشت في بداية السبعينيات. (المترجم)

(1107) Archon Fung and Erik Olin Wright, «Thinking about Empowered Participatory Governance,» in: Deepening Democracy. Institutional Innovations in Empowered Participatory Governance (London and New York, 2003), p. 5.

(1108) يمكن طرح النقطة على النحو التالي: إذا كانت مبادئ الديمقراطية التمثيلية قد حولت «شعب» الديمقراطية المجلسية إلى قاض أبعد مسافة لجودة أداء الممثلين، فإن الديمقراطية الرقابية تعري وهْم «الشعب السيد» الموحد. تخدم البنى الدينامية للديمقراطية الرقابية يوميًا كحواجز ضد العبادة المطلقة لـ «الشعب»، أو ما يمكن تسميته عبادة الشعب (demolatry). وتُظهر الديمقراطية الرقابية أن العالم مكوّن من شعوب (*dēmoi*) متعددة، وأن مجتمعات معيّنة تتكون من شعب حقيقي من لحم ودم، ولديه مصالح مختلفة، وهي بالتالي ترى الأمور بشكل متطابق. ويمكن القول إن الديمقراطية

الرقابية تدمقرط - وتعري شعبيًا - مبدأ «الشعب السيد» كليًا كخيال رنان، وتحوله، في أحسن الحالات، إلى أداة مرجعية في متناول اليد التي يعرفها الناس على أنها مجرد خيال سياسي مفيد. في الحقيقة، هناك أوقات يمكن أن تُستخدَم فيها بدعة «الشعب» كمبدأ رقابي، كما شرح القاضي السابق في المحكمة الاتحادية الدستورية في ألمانيا ديتر غريم (المولود في العام 1937): «نادرة هي الأوضاع التي تكون فيها حاجة إلى ’الشعب(demos) ‘ كتذكير بأن الذين يصنعون القوانين ليسوا هم مصدر شرعيتها النهائية. تحتاج الديمقراطية إلى سلطة عامة، لكنها تحتاج أيضًا إلى وضع حدود على ممارسة السلطة العامة من خلال توسل ’الشعب‘ كموضوع خيالي تنسب إليه السلطات المشتركة الملزمة: إحالة الموضوع (*Zurechnungssubjekt*) ليست في ذاتها قادرة على التصرف، لكنها تؤدي دور الضرورة الديمقراطية، لأنها تجعل من المساءلة العلنية ذات معنى» (مقابلة، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2006). (المترجم)

(1109) إلى المهتمين: كان النظام الانتخابي المقترح نسخة محلية من التصويت الفردي القابل للتحويل (STV)؛ نظام يكتنف جذوره الجدال. في زمن المجلس الشعبي (Citizens’ Assembly)، كان الـ STV في قيد الاستعمال في الانتخابات في جمهورية إيرلندا وأستراليا ومالطا، وفي انتخابات الحكومات المحلية في نيوزيلندا وإيرلندا الشمالية (باستثناء حالة انتخاب أعضاء مجلس العموم البريطاني). مبدأ هذا النظام - المعروف في أستراليا باسم نظام «هير - كلارك» (Hare-Clark) النسبي، وفي الولايات المتحدة باسم التصويت الاختياري (choice voting) - أكثر تعقيدًا من نظام الربح بالأكثرية البسيطة المعمول به. يستند نظام التصويت القابل للتحويل، والمصمم لتوفير تمثيل نسبي، والحد من ضياع الأصوات وضمان أن الأصوات هي بشكل صريح لمرشحين لا للوائح الأحزاب، إلى دوائر انتخابية متعددة المقاعد، يمكن المرشحين فيها ببساطة أن يفوزوا في حالة واحدة هي إذا حصل الواحد أو الواحدة منهم على حد أدنى معيّن من الأصوات - عتبة أو حصة معروفة أكثر باسم حصة دروب [نسبة إلى واضعها عالِم الرياضيات الإنكليزي هنري ريتشارد دروب (1831-1884)] (لمن هم مهتمون جدًا) يتم تحديد الحصة من خلال هذه المعادلة: مجموع الأصوات الصحيحة مقسومًا على (عدد المقاعد) زائدًا واحدًا. بموجب نظام التصويت القابل للتحويل، يحدد الناخبون ترتيب المرشحين بحسب تفضيلهم، فيضع الناخب الرقم 1 إلى جانب اسم مرشحه الأكثر تفضيلًا، والرقم 2 إلى جانب اسم المرشح لخياره الثاني، وهكذا دواليك. وعندما يحصل أي مرشح على عدد من الأصوات يفوق الحصة المحددة، يعلن فوزه، ويُجيَّر «فائض» الأصوات الإضافية التي حصل عليها إلى مرشحين آخرين، وفق اختيار الناخبين. في الوقت نفسه، يُعلن عدم نجاح المرشح الحاصل على أقل عدد من الأصوات وتحوَّل الأصوات التي حصل عليها إلى

مرشحين آخرين لديهم القابلية للحصول على ما يكفي من الأصوات للفوز. تتكرر هذه العملية حتى التوصل إلى ملء جميع المقاعد المطلوبة. وفي حال عدم حصول أي مرشح في البداية على ما يكفي من الأصوات، يفشل المرشحون الحاصلون على أقل عدد من الأصوات أولًا، ثم تُجيَّر أصواتهم، وفق اختيار الناخبين، إلى مرشحين آخرين، إلى أن يحصل عدد كاف من المرشحين على الحصة المطلوبة منهم. الجدير بالملاحظة هنا أن هذا النظام - مثل أي طريقة تصويت أخرى - لا يخلو من المشكلات. وفي بعض الأحوال، يسقط مرشحون كان يمكن أن يحرزوا العدد المطلوب من الأصوات لو لم تجرِ تصفيتهم في وقت مبكر من عملية الفرز - نتيجة تنتهك قاعدة «صوت واحد، القيمة نفسها» (التي يمكن أنظمة الحساب الممكننة التي تستخدم ما يسمّى «طريقة ميك» (Meek's method) [نسبة إلى واضعها ميك (B. L. Meek)] أن تخفف من أعبائها كثيرًا، كما حدث في نيوزيلندا). وهناك أيضًا المشكلة التي تسمّى في بعض الأحيان مشكلة «الصوت الحمار»، وهي عندما تكون أسماء المرشحين واردة وفق الترتيب الأبجدي، ويكون هناك بعض الأفضلية للمرشحين الذين تبدأ أسماء عائلاتهم بالأحرف الأبجدية الأولى (أحد العلاجات لذلك هو تغيير ترتيب الأسماء بين لائحة وأخرى، وتسمى تناوب روبسون (Robson rotation) نسبة إلى نيل روبسون البرلماني (من ولاية تاسمانيا الذي أيد هذه الطريقة). وهناك أخيرًا السؤال العويص حول كيفية ملء الشواغر الناجمة عن وفاة أو عزل الأعضاء في دوائر متعددة المقاعد، وهو أمر ممكن من خلال إعادة فرز أوراق الاقتراع من الانتخابات الأخيرة - ما يسمّى طريقة «استعادة العد» (countback method) المعتمدة في إقليم العاصمة الأسترالية (Australian Capital Territory) ومالطا وأماكن أخرى. ثمة خيار آخر هو جعل ممثلين رسميين أو منتخبين من الحزب السياسي نفسه للعضو المغادر يعينون عضوًا جديدًا لملء المقعد الشاغر، كما حدث في جمهورية إيرلندا، حيث يجري ملء الشواغر على مستوى السلطة المحلية من خلال الاختيار المشترك لمرشح يسمّيه زملاء العضو الراحل في الحزب. ويمكن ملء المقعد الشاغر من خلال إجراء انتخابات لاختيار فائز واحد، أو من خلال الطريقة الأكثر مباشرة التي يستخدمها نواب الاتحاد الأوروبي عن جمهورية إيرلندا، والذين يطلب منهم أن يضعوا لائحة بأسماء مرشحين بدلاء للحلول محلهم في حال الشغور. للاطلاع على تاريخ التصويت المنفرد القابل للتحويل، يُنظر:

Clarence Hoag and George Hallett, Proportional Representation (New York, 1926), especially chap. 9.

النظرة التقليدية هي أن أول دفاع موثق عن نظام من التمثيل النسبي يقوم على صوت واحد قابل للتحويل كان من المحامي في لندن توماس هير في منشور صادر في العام 1857 بعنوان The Machinery of Representation (**آلة التمثيل**)، وظهرت نسخة ثانية من المنشور في العام نفسه. ونشر هير في

خلال السنوات الخمس عشرة التالية أعدادًا متوالية جديدة لمجموعة مصقولة أكثر من المقترحات أكثر صقلًا، بعنوان انتخاب الممثلين (The Election of Representatives).

في العام 1861، أشاد جون ستيوارت مِل باقترح هير، واصفًا إياه بأنه «من بين التحسينات الأكثر عظمة التي تشهدها نظرية الحكم وممارسته حتى ذلك الحين». يُنظر كتابه:

John. Stuart. Mill, Considerations on Representative Government (London, 1861), p. 142.

فيما عززت نفحة مِل الجميلة من سمعة توماس هير، كانت أذهان وأيادٍ تعمل وقتًا طويلًا على المبدأ نفسه. ويظهر أن الفكرة العامة للصوت المنفرد القابل للتحويل كانت موضع أحلام مستقلة لعدد من الشخصيات، بمن فيها عالِم الرياضيات والمنطق الفرنسي جوزف دياز جيرغون (J. D. Gergonne) (1771-1859)، الذي وفرت دراسته بعنوان «الحساب السياسي»،

J. D. Gergonne, «Arithmétique politique. Sur les élections et le système représentatif,» Annales de Mathématiques, vol. 10 (1820), pp. 281-288,

رسمًا تجريديًا لطريقة من الانتخابات تحمي الناخبين من خطر ضياع أصواتهم. كتب جيرغون: «في الانتخابات، يتجمع الناخبون بحرية، وفق آرائهم ومصالحهم أو رغباتهم، وأي مواطن من أي قطاع يحمل تكليفًا من 200 ناخب يمكن أن يصبح نائبًا في المجلس المنتخب (ص 286). في الوقت نفسه تقريبًا، وبالمصادفة البحت، دفعت اليد الخفية للابتكارات الانتخابية أستاذ المدرسة الإنكليزي من كيدرمينيستر وبرمنغهام، توماس رايت هِل (1763-1851)، إلى التجريب في نظام من التمثيل النسبي يقوم على صوت واحد قابل للتجيير، في الجمعية المحلية للتحسين الأدبي والعلمي (Society for Literary and Scientific Improvement).

كما رأينا، فإن ابنه رولاند هِل، مؤسس النظام البريدي الحديث، وأمين سر المفوضين الاستعماريين في ولاية جنوب أستراليا، دخل التاريخ لاحقًا من خلال طرح الخطة نفسها في المؤسسة البلدية في أديليد. وثمة شخصية ثالثة، هي البروفسور الدانماركي في الرياضيات ووزير المال اللاحق ورئيس المجلس كارل كريستوفر جورج أندريه (1812-1893)، لم تكن على علم بالتجارب المتصلة بجيرغون ورولاند هِل. مع ذلك، كان أندريه المحرك الأول في طرح شكل أولي من التصويت المحدود (STV) واعتماده في انتخابات العام 1856، لاختيار ثلثي اعضاء المجلس التشريعي الأعلى في مملكة الدانمارك المتحدة، بما فيها شْلِسفيغ وهولشتاين أو الريغسراد، يُنظر قصة مساهمته في الـ STV التي كتبها ابنه بول جورج أندريه:

Poul Georg Andræ, Andræ og hans Opfindelse Forholdstals Valgmaaden (Copenhagen, 1905);

مترجمة إلى الإنكليزية:
Andræ and His Invention: The Proportional Representation Method (Copenhagen and Philadelphia, 1926).

(1110) جرى الاستفتاء مجددًا على النظام المقترح في أيار/مايو 2009، ومني الاقتراح بهزيمة كبيرة، إذ لم يحصل على النسبة المطلوبة من الأصوات، أي 40 في المئة. (المترجم)

(1111) يمكن أخذ مثال على ذلك من الولايات المتحدة، حيث استخدمت أنظمة التصويت الإلكترونية، التي كانت رائدتها شركات مثل برمجيات وأنظمة الانتخابات (Election Systems and Software)، أول مرة بشكل مكثف أكثر من أي ديمقراطية رقابية أخرى. وفي خلال الانتخابات النصفية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، أظهرت نتائج الانتخابات النيابية في الدائرة الانتخابية الثالثة عشرة في ولاية فلوريدا، أن حوالى 15 في المئة من الذين شاركوا في الاقتراع، مستخدمين آلات تصويت ذات شاشات تعمل باللمس - ما مجموعه 18 ألف ناخب - فشلوا، في ما يبدو، في التصويت لأيٍّ من المرشحين في التنافس النيابي الحامي. يقارَن هذا الرقم بانخفاض معدلات عدد الناخبين التي تراوح بين 2.2 و5.3 في المئة في المقاطعات المجاورة. اشتكى عدد غير قليل من الناخبين غير المحظوظين في الدائرة الثالثة عشرة، إلى المراسلين بأنهم لم يتمكنوا حتى من إيجاد السباق الانتخابي على الشاشة. وربما كان السبب في ذلك هو التصميم الرديء للاقتراع، مع أن كثيرين قالوا إنهم فتشوا بشدة عن تفصيلات الانتخابات على الشاشات. قال حوالى 60 في المئة من الذين أجريت معهم مقابلات أنهم حاولوا - بلا جدوى - بعد الإدلاء بأصواتهم أن يحصلوا على تأكيد أن خيارهم تم تسجيله؛ وببساطة، لم تظهر أصواتهم في موجز بيان الاقتراع الذي رأوه في نهاية عملية التصويت. وبينت الأدلة من دوائر أخرى أن إذا كانت هناك بالفعل أخطاء في البرمجة، فإن هذه الأخطاء عملت بشكل غير متناسب ضد المرشحة الديمقراطية كريستسن جينينغز ولمصلحة المرشح الجمهوري فيرن بوكانان الذي فاز بفرق 369 صوتًا فقط. لم تكن حقيقة أن بوكانان ربح بعد إعادة فرز الأصوات - إعادة فرز للأصوات التي حدث أن سجلتها الآلات الانتخابية - تعني كثيرًا للخاسرين المصابين بخيبة أمل، بل ساهمت في تعميق خيبتهم.

(1112) الماركيز خوان أنطونيو سارامانش دي توريلو (1920-2010): نبيل وسياسي ودبلوماسي إسباني تولى وزارة الرياضة في بلاده بين عامي 1973 و1977، وأصبح في العام 1980 الرئيس السابع للجنة الأولمبية، وبقي في منصبه 21 عامًا. (المترجم)

(1113) أول شبكة تلفزيونية وطنية في أميركا، أُسست في العام 1939، ولا تزال إحدى أبرز ثلاث شبكات بث وطنية. (المترجم)

(1114) انتخابات خاصة تُجرى بين مرشحي الحزب نفسه لمناصب عامة، لاختيار من يتأهل منهم لخوض الانتخابات العامة ضد أحزاب أخرى، كما يحدث على نطاق واسع في الولايات المتحدة، والغاية من هذه الخطوة التقليل من قبضة القيادات الحزبية على عملية الترشيح، وإشراك المواطنين في آليات اختيار المرشحين. (المترجم)

(1115) مملكة كانت قائمة على الساحل الجنوبي الشرقي لبحر البلطيق (معظم أراضيها داخل دولتي ألمانيا وبولندا)، وكانت من الدول التي أدت دورًا مهمًا في التاريخ الأوروبي، بعدما صارت نقطة انطلاق مشروع بسمارك لتوحيد ألمانيا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ألغيت المملكة والدولة عقب الهزيمة الألمانية في الحرب العالمية الأولى. (المترجم)

(1116) من الإمارات التاريخية في جنوب شرق أوروبا، خضعت للسيادة العثمانية أكثر من 450 سنة، ثم انضمت قي العام 1861 إلى فالاشيا لتشكيل دولة رومانيا، إلا أن الاتحاد السوفياتي استولى عليها في خلال الحرب العالمية الثانية وحوّلها لاحقًا إلى جمهورية سوفياتية. نالت استقلالها في العام 1990، مع انهيار النظام الشيوعي. مساحتها حوالى 33,864 كم^2، وعدد سكانها، وفق تقديرات العام 2014، حوالى ثلاثة ملايين نسمة. (المترجم)

(1117) كانت تُعرف أيضًا باسم الأفلاق إبان السيادة العثمانية عليها من العام 1417 إلى العام 1859. إمارة أوروبية نشأت في القرن الثالث عشر، وانضمت إلى مولدافيا في العام 1861 لتشكيل دولة رومانيا، وهي الآن حوالى نصف مساحة رومانيا (77 ألف كم^2 تقريبًا)، ويقدَّر عدد سكان المدن والحواضر الرئيسة فيها (إحصاء العام 2011) بنحو 3 ملايين نسمة. أجري الاستفتاء المشار إليه لتقرير مصير الإمارتين بعد انحسار النفوذ العثماني عنهما. (المترجم)

(1118) تنص الفقرة الثالثة من المادة 21 في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر في العام 1948، على «أن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبَّر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجرى على أساس الاقتراع السري، وعلى قدم المساواة بين الجميع، أو بحسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت».(المترجم)

(1119) يُعرف أيضًا باسم (1897-1960) Nye Bevan: سياسي وبرلماني عمالي بريطاني ينتمي إلى ويلز. دخل مجلس العموم في العام 1929، وبقي في عضويته حتى وفاته. ومع أن الكاتب يشير إليه بصفته وزيرًا للخارجية، فإنه تولى وزارة الصحة في أول حكومة بعد الحرب، ثم وزارة العمل والشؤون الوطنية في العام 1951 التي استمر عمله فيها أربعة شهور، قبل أن ينتقل مع حزبه إلى صفوف المعارضة ويشغل موقع وزير خارجية الظل من العام 1956 إلى العام 1959، ثم أصبح نائبًا لرئيس الحزب. (المترجم)

(1120) Ernast Bevin, Parliamentary Debates (Hansard). House of Commons Debates, vol. 427, (London, 1946).

(1121) يُنظر الوثائق 1 و2 و3 في:
Martin Martiny and Hans-Jürgen Schneider (eds), Deutsche Energiepolitik seit 1945. Vorrang für die Kohle. Dokumente und Materialen zur Energiepolitik der Industriegewerkschaft Bergbau und Energie (Cologne, 1981), pp. 21-36.

(1122) كونراد هيرمان جوزف أديناور (1876-1967): سياسي ألماني تولى رئاسة بلدية مدينة كولونيا في العام 1917، إلى أن عزله النازيون فور وصولهم إلى السلطة. استعاد بعد الحرب منصبه، لكن السلطات البريطانية عزلته بعد انتقاده للاحتلال. أسس الحزب الديمقراطي المسيحي وتزعّمه في العام 1946، وانتُخب عضوًا ثم رئيسًا للمجلس التأسيسي الذي كُلف وضع دستور جديد، ثم انتُخب مستشارًا لألمانيا في العام 1949، وبقي في منصبه 14 سنة. (المترجم)

(1123) كانت شدة إيمان الديمقراطيين التمثيليين بفعالية الإجراءات الحكومية الهرمية من الأعلى إلى الأسفل، موضع تأكيد من أول سفير أميركي إلى الأرجنتين فريدريك جيسوب ستيمسون في كتابه، يُنظر:
Frederic Jesup Stimson, The Western Way. The Accomplishment and Future of Modern Democracy (New York and London, 1929), pp. 86-7.
الزيادة المنذرة في وكالات حكومية كهذه، وجميعها في التحليل النهائي تتوقف على إرادة أو تحامل مسؤول فرد غير مقيد بسوابق إلا شخصية، يمكن أن تظهر بوضوح من خلال إحصاء أعداد وأهداف هذه المجالس والمفوضيات والمفوضين والمراقبين التي تكونت عبر الولايات المتحدة في السنوات القليلة الماضية. في عام واحد (1907)، كان عددها 262، وشملت وظائفها في ذلك العام تنفيذ السكك الحديد وتنظيمها وتوجيهها، وكذا شركات البواخر، والشحن العام، وشركات النقل، وشركات المحطات، والهاتف والبرق، والغاز، والمياه، والتدفئة، والإنارة، وشركات الطاقة، أو الخدمات العمومية ككل؛ بناء المدن ومفوضيات للصحة والفقر والتعليم والمدارس الرسمية؛ السجون، الملاجئ والمصحات، ومآوي الفقراء؛ والأسماك والصيد؛ الهجرة (إلى ولاية)؛ الشركات المساهمة عمومًا؛ جميع أنواع السماكة؛ الحدادة؛ البناء وجمعيات القروض؛ الفنادق؛ المعامل؛ مصحات الأمراض العقلية؛ سباق الخيل.

(1124) استخدم الكاتب التعبير الشائع باللغة الإنكليزية «كلاب الحراسة» (Watchdogs)، وهو يعني الجهات الدائمة الاستعداد والمخولة بالمراقبة والتنبيه إلى المخاطر. (المترجم)

(1125) James Madison, «The Structure of the Government Must Furnish the Proper Checks and Balances Between the Different Departments,» The Federalist Papers, no. 51 (1788).

(1126) استخدم الكاتب التعبير الشائع باللغة الإنكليزية «كلاب الإرشاد» (Guide Dogs)، وهي تعني الجهات الساعية لتوفير الإرشاد والتوجيه. (المترجم)
(1127) إقليم إداري خاص في دولة الصين الشعبية. مساحته 1140 كم^2 وعدد سكانه، وفق التقديرات في العام 2014، حوالى 7,250 ملايين نسمة. كان الإقليم مستعمرة ثم محمية بريطانية منذ العام 1841، وانتقلت السلطة السيادية عليه إلى الصين الشعبية في العام 1997. (المترجم)
(1128) ولاية في أقصى الجنوب البرازيلي، على الحدود مع الأوروغواي والأرجنتين. مساحتها 281,7 ألف كم^2، وعدد سكانها، وفق إحصاء العام 2014، حوالى 11,2 مليون نسمة. (المترجم)
(1129) مدينة ومرفأ رئيس على ساحل المحيط الأطلسي في جنوب البرازيل. عدد سكانها يتجاوز المليون ونصف المليون نسمة، وفق إحصاء العام 2010. (المترجم)
(1130) ضاحية قريبة من مدينة ساو باولو جنوب شرق البرازيل. عدد سكانها حوالى 700 ألف نسمة، وفق إحصاء العام 2015. (المترجم)
(1131) ضاحية قريبة من مدينة ريو دي جانيرو. عدد سكانها حوالى 175 ألف نسمة، وفق إحصاء العام 2005. (المترجم)
(1132) هولون (Holon) كلمة ذات أصل إغريقي (holos)، ومن معانيها الأعرج. روجها كوستلر في كتابه *The Ghost in the Machine* (**الشبح في الآلة**) الصادر في العام 1967. (المترجم)
(1133) آرثر كوستلر (1905-1983): مؤلف وكاتب وصحافي بريطاني من أصل مجري، له مؤلفات كثيرة. (المترجم)
(1134) Newsweek, 12/6/1961, and Evan Thomas, «Bluster Before the Fall,» Newsweek, 15/9/2003.
(1135) المجمع المسكوني السادس عشر للكنيسة الكاثوليكية الذي عقد بين عامي 1414 و1418، في مدينة كونستانس في ألمانيا لإنهاء الانقسام العميق في الكنيسة التي كان يتنازع كرسي البابوية فيها ثلاثة أحبار يعكسون الانقسامات السياسية العميقة في أوروبا وانتهى بتوحيد الكرسي البابوي وانتخاب مارتن الخامس رئيسًا للكنيسة. (المترجم)
(1136) عاصمة أيسلندا وأكبر مدنها. عدد سكانها وفق إحصاء العام 2015 حوالى 122 ألف نسمة. (المترجم)
(1137) معاهدة الاتحاد الأوروبي (Treaty on European Union) التي أقرتها القمة الأوروبية المنعقدة في مدينة ماستريخت في هولندا في شباط/فبراير 1992 والتي قننت المجموعة الأوروبية وأقرت العملة الموحدة وأنشأت هيئات اوروبية دائمة. (المترجم)
(1138) بدأ تقليد عقد لقاء القمة الذي يجمع قادة دول القارة الأميركية، أو من ينوب عنهم، باستثناء كوبا، في العام 1994، حين استضاف الرئيس الأميركي

الأسبق بيل كلينتون لقاء القمة الأولى في مدينة ميامي في فلوريدا، وما لبثت هذه اللقاءات أن قُنّنت عبر منظمة الدول الأميركية القائمة منذ العام 1948. شاركت كوبا في القمة السابعة التي عقدت في بَنَما في العام 2015، وكانت تلك مشاركتها الأولى. (المترجم)

(1139) G7/G8، أُسست في العام 1975 بمبادرة من فرنسا، وضمت ست دول هي فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة، ثم انضمت إليها كندا بعد مرور سنة. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي بأربع سنوات، انضمت إليها روسيا بصفة مراقب في البداية، ثم بصفة دائمة اعتبارًا من العام 1997. كما أصبح الاتحاد الأوروبي ممثَّلًا كهيئة مستقلة في لقاءات القمة التي تهتم عادة بالأمور الاقتصادية والمالية والنقدية. (المترجم)

(1140) هيلموت هنريك والديمار شميت (1918-2015): سياسي ألماني بارز من الحزب الديمقراطي الاجتماعي. خدم في القوات النازية، وقاتل على الجبهة الشرقية حتى العام 1942. أسرته القوات البريطانية في نهاية الحرب في العام 1945 وبقي أسير حرب أربعة شهور. بدأ مسيرته السياسية فور عودته إلى ألمانيا ونشط في صفوف الطلاب، ثم انتُخب عضوًا في مجلس شيوخ هامبورغ في العام 1961، وانتقل إلى السياسة الاتحادية بعد اتحاد حزبه مع الاتحاد الديمقراطي المسيحي في العام 1965، وأصبح وزيرًا للدفاع في حكومة فيلي برانت في العام 1969 ثم وزيرًا للاقتصاد في العام 1972 ثم وزيرًا للمالية في العام نفسه، وحتى استلامه منصب المستشار في العام 1974. (المترجم)

(1141) Robert Putnam and Nicholas Bayne, Hanging Together. Co-operation and Conflict in the Seven-Power Summits (London, 1987), p. 29.

(1142) Sherpa: اسم مجموعة إثنية نيبالية تعيش على سفوح جبال هملايا، ويشتغل معظم شبابها ورجالها في مساعدة السواح والرياضيين والمغامرين الراغبين في تسلق القمم الجبلية، ولا سيما إيفرست. يُستخدم الاسم للإشارة إلى المبعوثين والمساعدين الذين يتولون التحضير للقاءات القمة على أنواعها، وبدأ استعمال هذا التعبير أول الأمر في أثناء إجراءات التحضير للمؤتمرات الحكومية في الاتحاد الأوروبي. (المترجم)

(1143) Jim Crow: اسم أُطلق على مجموعة القوانين والقرارات الإدارية العنصرية، التي تهدف إلى حرمان ملايين السود الذين نالوا حريتهم بعد الحرب الأهلية الأميركية من حقوقهم السياسية وفرص التقدم الاجتماعي والاقتصادي. تعود التسمية إلى عنوان عرض فني عنصري (تقافز يا جيم كرو) يتناول العرق الأسود بالتهكم والإساءة قدمه الممثل الأبيض توماس دارتماوث رايس بشأن شخصية صبي أسود مستعبَد يعاني إعاقة جسدية، وسرعان ما أصبح الاسم يُستخدم بطريقة مهينة للإشارة إلى الرجال السود عمومًا. (المترجم)

(1144) Plessy v. Ferguson: من أشهر القضايا القانونية في التاريخ السياسي الأميركي، حيث أقرت المحكمة العليا دستورية قوانين الفصل العنصري التي انتشرت في الولايات الجنوبية بعد الحرب الأهلية. تعود القضية إلى أن رجلًا مرموقًا من خلفية عرقية مختلطة يدعى هومر بليسي تحدى في العام 1892 قانون الفصل العنصري في ولاية لويزيانا، وهو القانون الذي يمنع السود من استخدام عربات القطار المخصصة للبيض، فاعتُقل وقُدّم إلى المحاكمة وحُكم عليه بدفع غرامة قيمتها 25 دولارًا، فاستأنف الحكمَ مرات عدة إلى أن نظرت فيه المحكمة العليا في العام 1896، وصوتت بأغلبية 7 أصوات في مقابل صوت معارض واحد، على حق الولاية (بالتالي جميع الولايات) في وضع القوانين العنصرية التي كانت تحت مسمى «منفصل لكن متساوٍ». (المترجم)

(1145) Brown v. Board of Education: القضية التي أدى الحكم فيها إلى نقض قضية بليسي ضد فيرغسون، وأذنت بنهاية أي مسوغ دستوري أو قانوني للفصل العنصري. بدأت القضية بدعوى رفعها في العام 1951 أوليفر براون مع اثني عشر من أولياء أمور طلاب في المدارس العامة لمدينة توبيكا في ولاية كانساس، اعتراضًا على العناء الذي يتعرض له الطلاب السود قبل الوصول إلى مدارسهم المفصولة عنصريًا، فيما هم يسكنون في مناطق فيها مدارس أقرب مخصصة للبيض. وأيدت المحكمة العليا بالإجماع دعواهم، منهية عمليًا التمييز القانوني ضد السود. (المترجم)

(1146) Rosa Parks and James Haskins, Rosa Parks: My Story (London, 1992),

يُنظر أيضًا:

«Parks Recalls Bus Boycott. Excerpts from an interview with Lynn Neary,» (National Public Radio, 1992), at https://m.pr/2yhrqj7.

(1147) كان الامتناع عن دعم ممارسة أو مؤسسة أو شخص، بغية إصلاح ما يُنظر إليه على أنه خطأ - كان الأثينيون يسمّونه «النفي» (*ostrakismos*) - لازمة دائمة بالتأكيد، عبر تاريخ الديمقراطية كله، ويعود تاريخه في السياق الأميركي، في الواقع، وإن لم يكن بالاسم، إلى ما قبل مبادرات الحقوق المدنية الأفريقية الأميركية، بما فيها لحظات مهمة، مثل الرفض المنظم للمستعمرات الأميركية بيع منتجات بريطانية الصنع، وقرار المؤتمر الوطني للزنوج (National Negro Convention) في العام 1830، تجنب السلع التي صنعت باستخدام أعمال السخرة. لكلمة مقاطعة (boycott) أصول مختلفة تمامًا؛ فاستنادًا إلى مايكل دافيت في كتابه:

M. Davitt, The Fall of Feudalism in Ireland (London and New York, 1904), pp. 274-278,

فإن الشخص الأول الذي استخدم التعبير كان الخوري الإيرلندي السمين في قرية صغيرة، الأب جون أومالي، للإشارة إلى «النفي المفروض على مالك

الأرض أو وكيله». وكان في ذهن أومالي لدى استخدام التعابير الشخصية المكروهة في مقاطعة مايو (Mayo) القبطان تشارلز كينينغهام بويكوت (1832-1897). كان بويكوت المولود في إنكلترا وكيلًا لممتلكات المالك الغائب إيرل إيرني. وفي أيلول/سبتمبر 1880، أصبح المستأجرون ساخطين، وطالبوا بتخفيض كبير في بدلات الإيجار التي يدفعونها. رفض وكيل الأملاك بويكوت المطلب، وبدأ بمساعدة المحاكم المحلية في طرد المستأجرين من أراضيهم. ناشدت رابطة الأرض الإيرلندية، بتوجيه من أومالي، المستأجرين والمواطنين كلهم عزل بويكوت من خلال الرفض الفعّال للتعاون معه بجميع الطرائق، بدل اللجوء إلى العنف. وعمد الناس إلى البقاء داخل بيوتهم أو إدارة ظهورهم، أو الضحك لدى حضوره. وامتنع العمال عن استخدام آلاتهم في الحقول، ورفض عمال الإسطبلات علف الخيول، وتوقف طباخو بويكوت عن إعداد طعامه، ورفض أصحاب المحال والمصالح التبادل التجاري معه، حتى أن ساعي البريد أبقى بريده في صندوق مقفل. مع اقتراب موسم الحصاد، رد بويكوت على عزله بغضب، من خلال استقدام قوة عاملة من 50 شخصًا برتقاليًا (Orangemen) [ينتمون إلى فصيل سياسي بروتستانتي موالٍ للتاج البريطاني] لجني المحصولات، بحماية قوة أمنية كبيرة مكونة من ألفي جندي وشرطي، فكلّفت عملية الحصاد العسكرية عشرة أضعاف قيمة المحصولات في السوق. وبحلول أوائل كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، أُجبر بويكوت على التخلي عن موقعه والعودة مع عائلته إلى إنكلترا وهو يجر ذيول الخيبة، مع اسم عائلته الذي صار يُكتب أحيانًا بأحرف صغيرة [كاسم عادي، لا اسم علم] ويصرَّف بمعنى سياسي جديد. أوردت صحيفة **التايمز** (*The Times*) في لندن في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1880 أن في التنظيم ضد بويكوت وعائلته، لجأ العمال والمواطنون المحليون إلى «مقاطعتهم (boycott) ورفض تزويدهم بالطعام والشراب»، وبعد أقل من أسبوعين على مغادرة بويكوت إلى إنكلترا، كتبت صحيفة **ديلي نيوز** (*Daily News*) (13 كانون الأول/ديسمبر 1880) أن الهزّات الأرضية تتردد الآن في مواقع أبعد كثيرًا من مقاطعة مايو، ولاحظت الصحيفة أن «أصحاب القلوب الشجاعة يثمرون في الجهات كلها الخوف من أن تكون مقاطعًا (Boycotted)». وخلصت إلى وصف هذا التكتيك بأنه «ضربة هائلة تحصل من دون عنف أو تهديد الحياة والسلامة الجسدية» و«سلاح دستوري عظيم لا يمكن أن يصدّه فارس أو جندي أو مدفع». (المترجم)

(1148) Browder v. Gayle: قضية رفعها نشطاء الحقوق المدنية للسود أمام المحكمة الفدرالية مع بداية مقاطعة الحافلات في العام 1956 باسم أوريليا برودر والشابة كلوديت كولفن سيدتين أخريين، وهن كلهن تعرضن للتمييز في حافلات النقل العام في مدينة مونتغُمري في ولاية ألاباما، ضد رئيس بلدية المدينة وليام غايل. حكمت المحكمة الفدرالية الإقليمية المكونة من ثلاثة

قضاة بأغلبية 2 ضد 1، بأن سياسة الفصل في النقل العام غير دستورية، ووافقت المحكمة العليا لاحقًا على الحكم. (المترجم)

(1149) Honkies: تعبير مسيء يطلقه غير البيض على البيض تهكمًا، مع أن أصل الكلمة (hunky) إيجابي ويدل على الرجل القوي الجذاب. (المترجم)

(1150) اسم الولادة لمالكوم ليتل، وعُرف باسم مالكوم إكس، واسمه بعد اعتناقه الدين الإسلامي الحاج مالك الشباز (1925-1965). ناشط وقائد أفريقي أميركي عاش طفولة قاسية حيث قُتل أبوه وهو في السادسة من العمر، وأُدخلت أمه إلى مصح للأمراض العقلية. تنقّل في عدد من بيوت التبني، وفي العشرين من عمره التحق بمؤسسة «أمة الإسلام» وأصبح قائدًا مرموقًا في أوساط الأفارقة الأميركيين من خلال دعوته إلى رفض المؤثرات البيض في حياة السود اجتماعيًا وثقافيًا ودينيًا. اغتاله اثنان من أعضاء «أمة الإسلام» بعد أن تخلى نهائيًا عن تعاليمها. (المترجم)

(1151) اسم الولادة جوني ألن هندركس (1942-1970): موسيقي أميركي من أشهر عازفي آلة الغيتار الكهربائي، وأبرز الوجوه الفنية المناهضة لحرب فيتنام. (المترجم)

(1152) آرثر جيمس بولدوين (1924-1987): مؤلف وشاعر وكاتب مسرحي أفريقي أميركي، شارك بنشاط في حملة الحقوق المدنية بعد انتقاله إلى فرنسا والعيش فيها بضع سنوات. (المترجم)

(1153) أنجيلا إيفون ديفيس (1944-): ناشطة وسياسية وأكاديمية أميركية سوداء، شاركت في نشاط حركة الحقوق المدنية إلا أن شهرتها جاءت بعد اتهامها بالمشاركة في الإعداد للاقتحام المسلح في العام 1970 لمحكمة مقاطعة مارين في كاليفورنيا، والذي أدى إلى مقتل أربعة أشخاص. برّأتها المحكمة من التهمة. (المترجم)

(1154) President Roosevelt, «Address to the White House Correspondents,» Association, Washington (15 March 1941).

(1155) ضمت الديمقراطيات البرلمانية الباقية أستراليا وكندا وتشيلي وكوستاريكا ونيوزيلندا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والأوروغواي. على الرغم من استخدام فنلندا المعهد الانتخابي لاختيار رئيس في ظل الأمن المشدد وأحوال الحرب، يمكن إدراجها في اللائحة. (المترجم)

(1156) شهدت السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية خطوط تفكير جديدة حول مستقبل الديمقراطية في سياق عالمي. ينظر، على سبيل المثال: Thomas Mann, Goethe and Democracy (Washington, DC, 1949); Jacques Maritain, «Christianity and Democracy,» a Typewritten Manuscript Prepared as An Address at the Annual Meeting of the American Political Science Association (New York, 29 December 1949); Harold Laski et al.,

The Future of Democracy (London, 1946); Albert Camus, Neither Victims nor Executioners (Chicago, 1972 [first published in the autumn 1946 issues of Combat]); Reinhold Niebuhr, The Children of Light and the Children of Darkness. A Vindication of Democracy and a Critique of its Traditional Defenders (London, 1945); Pope Pius XII, Democracy and Peace (London, 1945); Sidney Hook, «What Exactly Do We Mean By 'Democracy'?,» New York Times, 16/3/1947, pp. 10ff, and A. D. Lindsay, Democracy in the World Today (London, 1945).

تذكر هذه الديمقراطية الادعاء (الذي أطلقه أول الأمر أي. هـ. كار) بأن ستالين هو، من بين جميع الناس، من وضع الديمقراطية في مقدم أهداف حرب الحلفاء من خلال وصفه (في بث إذاعي في 3 تموز/يوليو 1941) الحرب السوفياتية ضد هتلر بأنها «اندمجت مع كفاح الشعوب في أوروبا وأميركا من أجل الاستقلال والحريات الديمقراطية». لكن مزاعم كار مضللة، في الأقل لأن خطاب الرئيس روزفلت الواسع الانتشار إلى جمعية مراسلي البيت الأبيض (15 آذار/مارس 1941) كان قبل ذلك.

(1157) سيدني هوك (1902-1989): فيلسوف أميركي من المدرسة البراغماتية. اعتنق الماركسية في شبابه، إلا أنه تخلى عنها وتطرف في عدائه للشيوعية لاحقًا. له بحوث ومؤلفات كثيرة في تاريخ الفلسفة والنظريات السياسية والتربية. (المترجم)

(1158) بول توماس مان (1875-1955): روائي وكاتب ألماني حاز جائزة نوبل للآداب في العام 1929. كان مؤثرًا في مناهضته للنازية في الحرب العالمية الثانية. (المترجم)

(1159) جاك ماريتان (1882-1973): فيلسوف فرنسي غزير الإنتاج، تحول في شبابه عن المذهب البروتستانتي إلى المذهب الكاثوليكي، وأصبح مجدّدًا لمدرسة القديس توما الأكويني. شارك بفاعلية في نشر مفاهيم حقوق الإنسان ثم في صوغ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة. (المترجم)

(1160) Niebuhr, The Children of Light and the Children of Darkness, p. vi.

(1161) آنا إليانور روزفلت (1884-1962): سياسية ودبلوماسية وناشطة أميركية، والسيدة الأولى الأطول مدة إقامة في البيت الأبيض (1933-1945)، إلى جانب زوجها الرئيس روزفلت الذي أُعيد انتخابه ثلاث مرات. شغلت في العام 1947 منصب رئيسة لجنة البعثة الأميركية إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتي تولت رئاستها بعد إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبقيت في هذا المنصب حتى العام 1952. كما تولت رئاسة أول لجنة رئاسية أميركية لشؤون المرأة في عامي 1961 و1962. (المترجم)

(1162) Charles Malik, «What Are Human Rights?,» The Rotarian (August 1948),
ومن كلمته بعنوان:
Required: National Moral Leadership [26 February 1948],» reprinted in:» Habib C. Malik (ed.), The Challenge of Human Rights. Charles Malik and the Universal Declaration (London, 2000), pp. 87-95.

(1163) Interview with Mustafa Ercan,» Director of Mazlumder (Istanbul,» 24 September 2005).

(1164) اسم الولادة بيتر جيمس هنري سولومون (1921-2005): ابن ضابط بريطاني من عائلة يهودية معروفة. فقد وهو في التاسعة من عمره أباه الذي توفي متأثرًا بجروح أصيب بها في الحرب. بدأ عمله الخيري وهو يافع، وخدم في أثناء الحرب العالمية الثانية في سلاح الإشارة البريطاني، ومارس المحاماة بعد الحرب، وأسس في العام 1961 منظمة العفو الدولية. (المترجم)

(1165) Queen Mab: قصيدة فلسفية للشاعر الإنكليزي بيرسي بيش شيلي (1792-1822)، أبرز شعراء الرومانسية الإنكليز. وشخصية الملكة ماب مأخوذة من مسرحية روميو وجولييت لوليام شكسبير الذي قدمها كقابلة توليد للخيال تساعد النائمين على رؤية الأحلام. (المترجم)

(1166) جون بيري بارلو (1947-2018): شاعر وكاتب وراعي بقر متقاعد من ولاية وايومينغ. التحق بفرقة الروك الموسيقية Grateful Dead في الستينيات، وأصبح - مع انتشار الإنترنت - من رواد العمل العام من خلالها. عمل اعتبارًا من العام 1978 مديرًا لحملات ديك تشيني الذي كان نائبًا عن وايومينغ، واستمر معه حتى انتخاب تشني نائبًا للرئيس في العام 2000. (المترجم)

(1167) ريتشارد بروس تشيني (R. B. Cheney) (1941-): سياسي وبرلماني أميركي من ولاية وايومينغ. اشتهر أولًا كرئيس لموظفي البيت الأبيض في عهد الرئيس جيرالد فورد (من عام 1975 إلى 1977). وانتُخب عضوًا في مجلس النواب الاتحادي في العام 1978، وأصبح وزيرًا للدفاع في عهد جورج بوش الأب (1989-1993). وانتُخب نائبًا للرئيس جورج بوش الابن في العام 2000، وبقي في المنصب ثماني سنوات. (المترجم)

(1168) John Perry Barlow, «A Declaration of the Independence of Cyberspace,» Electronic Frontier Foundation, 8/02/1996, at: https://bit.ly/2yhu4yz

(1169) peseta: اسم الوحدة النقدية والعملة الوطنية الإسبانية من العام 1869 حتى العام 2002، حين استُبدلت بالعملة الأوروبية الموحدة، اليورو. (المترجم)

(1170) تُعرف أيضًا باسم أوبوني (Aopuni)، وهي جزيرة مكونة من تراكمات الشُّعب المرجانية الحلقية في جنوب المحيط الهادئ. تبعد حوالى 1250 كم

إلى الجنوب من تاهيتي. مساحتها 148 كم². وهي خاضعة للسيادة الفرنسية، وغير آهلة. (المترجم)

(1171) يستخدم الكاتب تعبير Viral المشتق من كلمة (virus) ومعناها «فيروس» أو «جرثومة مسببة للالتهاب»، والذي درج استعماله في توصيف المداخلات والمشاركات التي تحظى بانتشار سريع وواسع على شبكة الإنترنت. (المترجم)

(1172) الاسم الرسمي هو التدقيق الديمقراطي في المملكة المتحدة (Democratic Audit UK)، وقد أسس في العام 1991 في مدرسة لندن للاقتصاد، من خلال منحة قدمتها مؤسسة خيرية وقفية باسم جوزف راونتري (Joseph Rowntree Charitable Trust). (المترجم)

(1173) الذراع الرقابية لمؤسسة «أمانة العالم الواحد» (One World Trust)، وهي مؤسسة أنشئت في العام 1951 في لندن كمنظمة غير حكومية، وتلقت دعمًا معنويًا مهمًا من مجلس العموم البريطاني، كما أنها تتلقى دعمًا ماليًا من كثير من الصناديق الخيرية الغربية، ولها صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة. (المترجم)

(1174) نسبة إلى نظرية علم النفس القائمة على ضرورة الأخذ بالصورة الكاملة لدراسة الإدراك والسلوك، وليس كل جزء بمفرده. النظرية من إنتاج مدرسة برلين الفلسفية، وتعود إلى العام 1912. الاسم مأخوذ من الألمانية Gestalt، وتعني الشكل أو الهيئة. (المترجم)

(1175) Harry G. Frankfurt, On Bullshit (Princeton and Oxford, 2005).

الفصل التاسع: ذكريات من المستقبل

عندما رأيت صور هدم جدار برلين أول الأمر، كان لدي إحساس بأن التاريخ يجري في اتجاهين مختلفين جوهريًا في الوقت نفسه: نحو الديمقراطية ونحو الهيمنة الممزوجة بالدم.

يانغ ليان [1176] (2004)

دعونا الآن نستعد لمواجهة المستقبل، بدءًا من حقيقة عويصة: في خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت النشوة القديمة حيال القيم الديمقراطية تخمد بسرعة، وشعر الملايين حول العالم بالمشكلات في بيت الديمقراطية. وفيما وجد معظمهم صعوبة في رؤية سبب حدوث ذلك بالضبط، أخذ يشعر بأن الكلام الانتصاري القديم - عن نهايات التاريخ والموجات الثالثة - سهرة نار على الجليد. أخذت بعضهم المفاجأة الكاملة، ولا سيما بالنظر إلى أن صوت الديمقراطية دوى بعد نجاتها بصعوبة من الحروب الوحشية والتدمير الشمولي في القرن العشرين. كان انتصارها مدهشًا إلى درجة أن الديمقراطية بدت أنها حققت نصرًا نهائيًا على أعدائها. قيل إنها أضحت اللعبة السياسية الوحيدة في الميدان، وهو اقتناع ساهم بعض الوقت في تعزيز الالتزام الواسع بانتشار القيم الديمقراطية، التي بقيت مرتفعة إلى وقت متقدم من السنوات الأولى للألفية الجديدة.

أظهر تقرير تلو الآخر أن ذلك صحيح، لا في معاقل الديمقراطية الرقابية، فحسب، وإنما أيضًا في المناطق كلها، مثل جنوب أفريقيا، التي كانت مسيرة التجارب بشأن القيم والمؤسسات الديمقراطية فيها شاقة. ولم يكن العالم الناطق بالعربية استثناءً في هذا المنحى؛ بل كان عالمًا يحتوي على أكبر كثافة من الدكتاتوريات على وجه الأرض، معظمها يتمتع بدعم ديمقراطيات غريبة متعطشة للكربون [1177]. ومع أن بعض القوميين والإسلاميين رفض لهذا السبب الديمقراطية ومعاييرها المزدوجة، فإن الأكثرية كانت تفضلها. وكان هناك كثير من الروح الديمقراطية في الأجواء؛ فالمتظاهرون في القاهرة رفعوا في العام 2006 لافتة كُتب عليها «أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ... إتفووو». وكانت نتائج الانتخابات في المنطقة مثيرة للإعجاب أيضًا، إذ حقق الإسلاميون في انتخابات أُجريت في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، نتائج مهمة في العربية السعودية (الانتخابات البلدية) والمغرب والأردن والجزائر والعراق والكويت والضفة الغربية وغزة. كذلك حقق مرشحو حركة الإخوان المسلمين المحظورة انتصارات ملحوظة في الانتخابات التشريعية التي أُجريت في مصر (الصورة (9-1)). ومارست الحكومة المصرية لعبة قذرة، كما هو متوقع من سلالة سياسية بقيادة الرئيس حسني مبارك [1178]، المعروف لدى المصريين، بسخرية، بأنه آخر الفراعنة. كانت الاعتقالات والاعتداءات على

الناخبين والناشطين في خلال الانتخابات واسعة الانتشار، وقابل الإخوان المسلمون ذلك باقتصار عدد مرشحيهم على ثلث مقاعد البرلمان، ومع ذلك نجحوا في الفوز بحوالى ربع مجموع المقاعد، وهو معدل نجاح كان يمكن أن يُترجم إلى أكثرية برلمانية عامة توازي الثلثين. أكدت توقعات من هذا النوع الحقيقة الأولية، وهي أن العقبة أمام الديمقراطية في المنطقة، لم تكن الإسلاميين ولا الثقافة الإسلامية، بل دكتاتوريات مدعومة من الخارج. وعلّق رئيس حزب النهضة التونسي المنفي [راشد الغنوشي] على ذلك بالقول: «تكمن المشكلة في إقناع الحكام بمزايا الديمقراطية، لأن أقصر الطرق إلى السجن أو إلى المشنقة في العالم العربي هي طريق أن تفوز في الانتخابات»[1179].

نظرًا إلى الإشادة الهائلة بالديمقراطية، كان الشيء المفاجئ تمامًا هو قوة التوجه المعاكس، أي إشاعة الخوف العام وخيبة الأمل من المؤسسات

الصورة (9-1)



في انتخابات جرت في خلال تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2005، اعتقلت الشرطة المصرية المئات من الناخبين، وقيدت التصويت في المناطق التي ينافس فيها الإخوان المسلمون، الذين رد مناصروهم (كما في محلة البساط، في شمال القاهرة) باستخدام طرائق غير تقليدية للدخول إلى مراكز الاقتراع المغلقة للإدلاء بأصواتهم.

الديمقراطية، وحتى الإحباط الكئيب في ما يخص مستقبلها. بدأت الأصوات ترتفع بالسؤال، ماذا حدث للديمقراطية؟ لماذا تلاشى النمو العالمي المتدفق للقيم والمؤسسات الديمقراطية؟ هل حان الوقت للتفكير في طرائق حديثة لنفخ حياة جديدة في الديمقراطية؟ أم إن الوقت تأخر على ذلك؟ هل القمر الكئيب الذي يرتفع فوق الديمقراطية علامة على أوقات صعبة مقبلة؟ ربما كانت الديمقراطية تنزلق إلى موت آخر، هذه المرة على نطاق دولي؟

تاريخ متخيل

للمساعدة في هضم هذا اللقمة الكبيرة من الأسئلة، دعونا نطلب المساعدة من مؤرخة خيالية تكون مهمتها بعد خمسين سنة من الآن، إعادة حكاية قصة ما حدث للديمقراطية في زمننا. لا تهتموا باسمها أو بسنها، ولا تبحثوا عن تفصيلات حياتها واختصاصها، أين تعيش أو كيف هو شكلها. ثقوا فحسب في أنها متوقدة الذهن، وباردة الأعصاب، وبأنها روح صادقة تهتم بمصير عالمنا أيما اهتمام. فكروا فيها كأنها خليفة نيموسيني (Mnemosyne)، الأم الإغريقية القديمة لجميع الملهمات (muses)، كرفيقة من المستقبل تلهمنا بأن نواجه زماننا، وبأن نكوّن بعض الأحكام الحصيفة بشأن اتجاهها، من خلال أخْذنا قُدمًا في الوقت لنتمكن من إلقاء نظرة إلى الخلف لنرى أنفسنا، ولنتخيل طيفًا من الأجوبة الممكنة عن أسئلتنا [1180]. ستكون لطريقتها في تشجيعنا على الشرب من نهر ذاكرة لحظة متخيلة في المستقبل - أن نفكر، مستخدمين العيون التي وضعتها في مؤخرات رؤوسنا - فضيلة إجبارنا على رؤية أشياء أقل وضوحًا الآن، أو أن نرى أشياء مألوفة بعيون مختلفة. تعرف ملهمتنا أن كل شيء يضيع بلا ذاكرة، وتؤمن إيمانًا شديدًا بقاعدة أن سوء فهم الحاضر يَنتج حتمًا من الجهل بالماضي، لكنها تعرف أيضًا صعوبة إبعاد أنفسنا عن أنفسنا. تقول ملهمتنا إن المطلوب هو طريقة لنقذف بأنفسنا إلى مستقبل ليس بعيدًا جدًا، وليكون في مقدورنا التقاط مفتاح توجهات أزمنتنا من خلال الالتفات إلى الخلف وإلقاء النظر عليها من مسافة فاصلة. لذلك، فإنها كانت تمارس نوعًا من تاريخ اليوم الحاضر، نوعًا من التاريخ الذي يحض على التفكير مليًا، وعلى إحساس بالتعجب، وحتى بالمشقة من الطريقة التي تسير بها الأمور. حاولت ملهمتنا أن تستحث بقرة اليقين المقدسة، وتلسع الفطرة السليمة والسفاسف وتكزها معًا بعصا حكمة مدببة بشدة، ومقتطعة من شجرة الإدراك التاريخي. وهي تحرص على أن تجدوا طريقتها جديرة بالاهتمام. تريدكم أن تتعلموا. تؤمن بأن مقاربتها - تربية الذاكرة من المستقبل - يمكن أن تؤدي إلى نتائج مدهشة وذات صلة.

من أجل أن تثبت حكيمتنا جدارتها، وضعت وجهة نظرها بعد خمسين سنة من الآن، في قيد الاستخدام من خلال الإحاطة بأسباب سيطرة القلق بصورة واضحة على مستقبل الديمقراطية. كانت متأكدة من أن للاعتلال الديمقراطي الذي يهدد إنجازات العقود المبكرة، جذورًا واسعة تغور عميقًا. تقول إن من المهم النظر إلى ما تحت المظاهر، ولم تكن العلة مقتصرة على دول بعينها أو على مناطق محددة. ولم يكن ممكنًا تتبعها إلى سياسات غير مدروسة، مع أن تلك السياسات جعلت الأمور أسوأ. ولم يكن الشعور بالسوء ناتجًا ببساطة من آثار السُّكر الناتج من خمر الحماسة التي تبعت انهيار الشيوعية وسلسلة الهزائم الساحقة للمجالس العسكرية [الحاكمة] حول العالم، لكأن الاعتلال شيء من العودة إلى الواقعية بعد نوبة طوباوية عابرة. لم تكن المشكلات التي أرّقت الديمقراطيات الرقابية في العالم مجردِ مشكلات متخيلة «في

الأذهان»، ولم تكن مفسَّرة بشكل وافٍ من خلال أسماء علَم، مثل ثاتشر وكراكسي [1181] وأوروبا ومنظمة التجارة العالمية وسيلفيو برلسكوني [1182] وجورج دبليو بوش والبرجين [في نيويورك] وأسامة بن لادن. خلافًا لمسار من الانتقاد يمتد رجوعًا إلى الديمقراطية الأثينية، لم يكن التشاؤم الزاحف حيال مستقبلها بالتأكيد، جزءًا من النظام الطبيعي للأشياء، أو تعبيرًا عن «قانون» تاريخي أو آخر يحتم أن يكون لكل جيل من الديمقراطيات أن يصاب بالمغص بشأن مكامن ضعفها. استنادًا إلى مرشدتنا، فإن أسباب الإجهاد والتوترات واللسعات والآلام التي تشعر بها الديمقراطيات كلها تكمن في مكان آخر، ويمكن تتبّع هذه الأسباب وصولًا إلى مشكلات عميقة لم تجرِ معالجتها بسهولة من خلال النظام القائم من الديمقراطية الرقابية. هذه الأسباب نجمت، جزئيًا، عن النظام نفسه، وكانت، جزئيًا أيضًا، عرضة للتهديد من الخارج. لكن بصرف النظر عن الأسباب، كانت هذه المصاعب حقيقية وخطِرة بشكل هائل. ولم يكن لدى مرشدتنا شك في أن لها مفاعيل تهدد حياة فكرة الديمقراطية الرقابية وممارستها.

حكم الحزب

ما هي إذًا القوى الراسخة التي تقطع كسكاكين مسنونة في جسم الديمقراطية الرقابية في كل مكان؟ تبدأ ملهمتنا من الأكثر وضوحًا: شكوك الناس في ما يتعلق بالسياسيين والأحزاب والبرلمانات.

قالت ملهمتنا أن بحلول السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، انتشر المغص المؤلم للسياسيين والأحزاب والبرلمانات بسرعة في عالم الديمقراطية الرقابية. لم تكن هذه المرة الأولى التي يحصل فيها هذا الأمر في تاريخ الديمقراطية، ويبدو أن الولايات المتحدة، التي كانت أعظم ديمقراطية في القرن التاسع عشر، شهدت شيئًا من هذا القبيل ذات مرة، في أواخر ذلك القرن، عندما حاولت مقاومة منظمة واسعة النطاق - من الحركات الشعبوية وصحافة الفضائح إلى استخدام إجراءات العزل وتنظيف إدارات بلديات المدن - أن تضع الأحزاب والحكم الحزبي على أعقابهما، المكان الطبيعي لهما. لكن انحسار شعبية الأحزاب في حقبة الديمقراطية الرقابية كان مدفوعًا بقوى مختلفة تمامًا: قليل من الإحساس بأن الأحزاب والبرلمانات والسياسيين أصبحوا أكبر كثيرًا ممّا ينبغي، وكثير من الإحساس بأن «السياسة» الرسمية أصبحت غير ذات صلة، وتمثّل، في الأقل، وإن بشكل رديء، مصالح المواطنين الذين يمكنهم في كل حال أن يتجهوا إلى أماكن أخرى للتعبير عن وجهات نظرهم. بدأ السياسيون والأحزاب والبرلمانات يشعرون بأنهم أحفوريات أثرية - ليس تمامًا مفصليات ثلاثية الفصوص (trilobites)، لكن رواسب من أزمنة أفضل.

ذكّرتنا مرشدتنا، من أجل مساعدتنا في استيعاب ما حدث، بأن النضالات في سبيل حكم ذاتي شعبي في خلال القرنين التاسع عشر والعشرين قابلها الأثرياء والأقوياء بالاشمئزاز والخوف و- كما جرى في تسوية وستمنيستر، بنظام التاج في البرلمان (Crown-in-parliament) - والعزم على ترويض طاقاتها أو حرفها أو تحطيمها. وجرى تجريب الخدع كلها، وتضاعفت أشكال التلاعب، فشاعت الغرف [البرلمانية] الثانية، الوراثية، وترسيم الدوائر الانتخابية بشكل يضمن نتائج محددة (gerrymandering) (أطلق عليها الأستراليون الإسم المهذب «الهندسة الانتخابية») والأصوات المرجحة للملّاك والمتعلمين. وأُجبر الفلاحون والعمال على تعليم أوراق الاقتراع تحت عيون وكلاء أرباب العمل المراقِبة. وكانت الماكينات الانتخابية في المدن تجد الأصوات التي تحتاج إليها كثيرًا في آخر أيام الانتخابات الطويلة - كما في تورينو (حيث سجل إيتالو كالفينو [(1183)] عبر عيني مراقب الانتخابات الخيالي [(1184)]) - الراهبات الصالحات والقساوسة، يجلبون المختلين عقليًا والمصابين بالخرف والمعوقين والمصابين بالغيبوبة للإدلاء بأصواتهم لمصلحة الديمقراطيين المسيحيين في الانتخابات الوطنية.

تتذكر ملهمتنا في غضون ذلك أن السلطات الدستورية للمجالس المنتخبة شعبيًا كانت عرضة للتقليص (كانت هذه استراتيجيا مفضَّلة لدى بسمارك، الذي شبّه الديمقراطية بحضانة يديرها أطفال). جُندت الجيوش لإعطاء القوة للقول المأثور في القرن التاسع عشر بأن الجنود هم العلاج الوحيد للديمقراطية (على ما ذهب القول الألماني)، واستخدم بعض المعارضين للديمقراطية الكلمات السليطة بدل البنادق، كما فعل توماس كارلايل [(1185)] (1795-1881)، الذي كان نظام الديمقراطية التمثيلية الحديث بالنسبة إليه «شنيعًا، صاخبًا، وقحًا، ومبهمًا مثل صوت الفوضى»؛ وكذلك أوسكار وايلد [(1186)] (1854-1900) الذي استخدم جملة واحدة فقط للتعبير عن احتقاره طغيان الأكثرية: «الديمقراطية تعني ببساطة ضرب الشعب للشعب بهرواة لأجل الشعب» [(1187)].

تشرح ملهمتنا أن التعبير عن المغص الناتج من الديمقراطية القائمة على الأحزاب قيل بلغة مختلفة تمامًا في عصر الديمقراطية الرقابية، فلم يتكلم أحد تقريبًا ضد «الشعب»، وأدارت أعداد متزايدة من الناس ظهورها، بدل ذلك، للسياسات الحزبية الرسمية، مع إعرابها عن عدم مبالاتها، أو عن شتيمة موجَّهة إلى «دجل» الأحزاب و«عدم جدوى» الأحزاب والسياسيين والبرلمانات. وكشفت دراسات ميدانية كثيرة النقاب عن مدى هذا التوجه، فاعترفت مرشدتنا بأن الأرقام كانت صعبة التحصيل في ديمقراطيات كتلك التي في الهند وجنوب أفريقيا، حيث كان عدد الذين قالوا في العام 2000 أنهم أعضاء في أحزاب سياسية حوالى واحد من كل عشرة أشخاص بلغوا سن الانتخاب، وهو رقم أعلى كثيرًا ممّا هو في بقية العالم. كانت هناك أدلة أكثر جدارة بالثقة في استطلاعين ميدانيين عن التغييرات النمطية في العضوية

الحزبية في الديمقراطيات الأوروبية في المرحلة الممتدة بين عامي 1960 و 2000[(1188)]. وتُظهر المعطيات الإحصائية أن في خلال تلك الفترة، تقلص حجم العضوية الحزبية أكثر، قياسًا بحجم الكتلة الناخبة. وكانت هذه النسبة في العام 2000 أقل من 5 في المئة، وهذا رقم أدنى كثيرًا من الـ 10.5 في المئة الذي سُجل بين مجموعة أصغر من الديمقراطيات في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، مع أن هذا الرقم هو بدوره أقل بـ 15 في المئة من الأرقام المجموعة في بداية الستينيات. حمل هذا التوجه علاقة محدودة فحسب بما إذا كانت الديمقراطية التي هي موضع السؤال قائمة منذ وقت طويل أم لا. وبحلول نهاية التسعينيات، سجلت بولندا وفرنسا والمملكة المتحدة وهنغاريا وهولندا أدنى المعدلات بين الجميع، أي حوالى نصف المعدل العام، ما يوحي لملهمتنا بأن ما يسمّى ديمقراطيات «الموجة الثالثة»، مثل بولندا والجمهورية التشيكية، لم تكن استثناءات موقتة، لكنها بالفعل مؤشر يدل على مستقبل جميع الديمقراطيات الرقابية.

تقلصت في تلك المرحلة، وبشكل كبير، الأرقام الصافية لعدد أعضاء الأحزاب؛ إذ نزفت الأحزاب في الديمقراطيات الأوروبية الأقدم أعضاءها بمعدل 3.5 في المئة في خلال الفترة 1980-2000. كان ميزان الانحسار في بعض الدول مدهشًا؛ فالأحزاب في فرنسا خسرت ما يقدَّر بمليون عضو، أي حوالى ثلثي المجموع فيها، بينما انخفض العدد الصافي للأعضاء في النروج والمملكة المتحدة نحو 50 في المئة من المجموع السابق. وفي أوائل الخمسينيات، كان لدى حزب العمال أكثر من مليون عضو، وكان لدى حزب المحافظين عدد مذهل، بلغ 2,5 مليوني عضو منفرد سددوا اشتراكاتهم، ما جعله من أعظم الماكينات السياسية في أوروبا. وفي خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، تقلّص عدد أعضاء حزب العمال إلى 200 ألف عضو، و300 ألف مناصر، أو أكثر قليلًا، فيما كانت عضوية حزب المحافظين بالكاد تساوي ثُمن ما كانته في أيام الذروة في خلال أيام ونستون تشرشل الذهبية.

انتقلت مرشدتنا بسرعة لصد التباس شائع في هذه التوجهات من خلال تذكيرنا بأن ليس ثمة أدلة لإظهار أن المواطنين كانوا يتأكلون وهُم أحياء بأحماض الفردية الأنانية. ولاحظتْ بعض الأرقام من الهند: عند السؤال عن مدى قوة الثقة في الأحزاب السياسية، كانت إجابة أكثرية واضحة إمّا «ليس بعيدًا جدًا» (21 في المئة)، وإمّا «غير موجود على الإطلاق» (24 في المئة) وإمّا «لا رأي» (19 في المئة). لكن عند توجيه السؤال عمّا إذا كانوا «يتناقشون في السياسة» مع الأصدقاء والزملاء «غالبًا» أو «في المناسبات»، قال من شكلوا نسبة قريبة من الأكثرية (44 في المئة) إنهم يفعلون ذلك، فيما قال من شكلوا أغلبية ضخمة إنهم يشاركون في «جميع الانتخابات» مُذ أصبحوا مؤهلين للتصويت (69 في المئة)، أو يشاركون في «معظم الانتخابات» (19 في المئة) أو في «بعض الانتخابات» (7 في المئة). وذكرت مرشدتنا أيضًا أدلة من 7

استطلاعات جرت على المستوى الوطني في أستراليا بين عامي 1984 و1999، ولاحظت أن حوالى ثلث الذين شاركوا في الاستطلاع (32-38 في المئة) قالوا، عندما سئلوا عن «مدى الاهتمام» الذي يبدونه «عادة» بما «يجري في السياسة» إنهم ينظرون إلى السياسة بـ «اهتمام كبير»، فيما قال ما يقل عن النصف (44-47 في المئة) إنهم يبدون «بعض» الاهتمام، وقال أقل من الخُمس (15-18 في المئة) إنهم «لا يهتمون كثيرًا» بالسياسة، ولم يقل أحد في خلال تلك الفترة كلها، إنه غير مهتم بالموضوع إطلاقًا [(1189)]. وأشارت ملهمتنا إلى أن الأرقام الهندية والأسترالية لم تكن استثنائية. وكان الخوف من أن يفقد الناس في عصر الديمقراطية الرقابية اهتمامهم بالشؤون العامة بسرعة، ويفضلوا عدم الالتفات إلى الآخرين ويذهبوا ليمارسوا لعبة «البولينغ» منفردين (على حد الزعم الشهير للباحث الأميركي روبرت بوتنام [(1190)])، لا أساس له. وإذا كان من شيء، فهو أن التوجه كان في الاتجاه المعاكس: انخراط المواطنين الأفضل تعليمًا في المؤسسات المتنوعة للمجتمع المدني، واهتمامهم المعزز في الشؤون العامة جعلهم أقل صبرًا على مكامن الضعف والتحيزات في السياسة الحزبية. كان من الاعتراضات العامة [على السياسيين]، والتي نطق بها ناخبون محتملون كثر، أنهم «يسعون من أجل ملء جيوبهم» و«لا يمكن الوثوق فيهم لفعل ما يقولون»، لذلك كان عدد كبير من المواطنين الذين كانوا ينتمون إلى حزب في وقت ما، يشعر الآن بأنه فقد وسائل التواصل والتفاعل مع السياسة التمثيلية الرسمية، واستنتج ببساطة أن العضوية الحزبية ما عاد لها معنى. وكان هناك شعور داهم، في حقبة حق التصويت الشامل، مؤداه أن التصويت فقد أهميته التي تمتع بها ذات مرة، وحتى أن ليس لكل صوت تأثير، أو أن ليس ثمة أصوات مؤثرة.

لكن لماذا تقدم هذا الانطباع؟ تسأل مرشدتنا. فتجيب معبرة عن اعتقادها أن هناك بعض الأسباب خارج الأحزاب، وأكثرها فاعلية بكل سهولة هو حقيقة أن الأحزاب والسياسيين والمشرعين في عصر الديمقراطية الرقابية وجدوا أنفسهم مجبَرين على التنافس مع أعداد من مؤسسات مراقبة السلطة ومساءلة السلطة، والتي جعلت حياة السياسيين والأحزاب والمشرعين أكثر صعوبة ممّا كانت عليه في الماضي بشكل عام. كانت البرلمانات على وجه الخصوص في موضع سيئ، وكانت في الواقع هياكل بلا أجسام، وغير متمتعة بصوت جامع، وقليلون هُم الذين تحدثوا دفاعًا عن دورها العام. وكانت في جميع الحالات عرضة لهيمنة الأحزاب الحاكمة في الغالب، ما يعني أن المشرعين وجدوا سمعتهم ملطخة بعدم الود العام تجاه السياسيين والأحزاب، والذين جعلوا الأمور أسوأ من خلال ما أبدوه من تلكؤ في التعامل مع مجريات الحوادث. وكان لدى معظم السياسيين والأحزاب الإحساس بأن كل شيء وعدوا به أو أعلنوه نادرًا ما لقي قبولًا شاملًا، ووجدوا أنفسهم في معظم المناسبات عالقين في مجال تبادل نيران بين طيف من الهيئات فوق

البرلمانية المدققة في السلطة. وتشرح ملهمتنا بأن المواطنين كانوا أكثر استعدادًا لتلقُّف الحقيقة المزعجة: ما عاد السؤال المحوري في عصر الديمقراطية الرقابية، من الذي صوّت؟ وإنما أين يمكن الناس أن يُدلوا بصوت ذي معنى، أو أن يجدوا صوتًا من خلال ممثلين ليست آراؤهم ملطخة من الأحزاب والسياسيين؟ في مواجهة الخيار (لنقُل) بين دعم مؤسسة حقوق إنسان والانضمام إلى حزب سياسي، يضحك مواطنون كثر من الخيار الأخير، ويصفونه بأنه «الانغماس في قذارة السياسة».

صار المسار الصعب أمام الأحزاب والسياسيين أكثر وعورة بسبب التراجع التاريخي الذي أصابهم باعتبارهم وكالات تشغيل. هنا، تلاحظ مرشدتنا أن الكلمات والوعود السياسية للناخبين ليست بتاتًا مثل توفير النقود أو وظيفة منتجة، كما كان يحدث في الماضي، بل ارتد تنظيف السياسة الحزبية منذ نهاية القرن التاسع عشر على السياسيين والأحزاب، فأصبحوا هم الآن في المظهر المتسخ. استنادًا إلى ملهمتنا، ضاعف اتكالهم العميق على التمويل الخارجي للحملات الانتخابية من تلطيخ سمعتهم بالفساد، ووقفت أحزاب كثيرة على حافة الإفلاس. عنى ذلك أنها كانت على الدوام عرضة لإغراء استدانة أو رشوة التمويل من خلال وسائل غير مشروعة أو غير قانونية بشكل صريح - بالتالي احتمال توريط نفسها في فضائح فساد شهيرة جدًا. وأضرم ارتهانها للأثرياء، وهو الطريقة الأخرى المفضلة لتغطية نفقاتها وتسديد ديونها، في العادة، نيران الاعتراضات بأن السياسيين والأحزاب، وحتى الحكم ككل، كانوا ببساطة يطيعون القانون القائل إن الذين يدفعون للعازف هم الذين يحددون النغم. وتلاحظ ملهمتنا أن التمويل الحكومي للأحزاب السياسية، وهو ممارسة شائعة في بعض الدول، ينطوي على كثير من الخطر نفسه، فكانت ردة فعل المواطنين على ذلك النظر إلى الأحزاب باعتبارها أبواقًا للدولة بدل أن تكون أبواقًا لـ «الشعب».

توافق مؤرختنا على أن الموقف العام للأحزاب والسياسيين لم يلق مساعدة من الغرور النابليوني لشخصيات مثل مارغريت ثاتشر وغولدا مئير [(1191)] وأنديرا غاندي وريتشارد نيكسون وجاك شيراك [(1192)] وجورج دبليو بوش، وجميعهم قادة يبدو أنهم آمنوا كثيرًا بأنفسهم، وأرادوا الشيء الكثير من السلطة التنفيذية. كانت خيبة الأمل الشعبية من السياسة الحزبية، في سياقات معيّنة، تتغذى من الشكوك في أن فعل التصويت نفسه أصبح رخيصًا من خلال التلاعب الماكر بحدود الدوائر الانتخابية - إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية لمصلحة حزبية، كان التعبير الأميركي المهذب لوصفها - ومن خلال المخاوف من أن النظام الانتخابي الإلكتروني كان إمّا مغشوشًا وإمّا مختلًا. لكن السبب الأساس لعدم شعبية السياسيين والأحزاب، على حد قول ملهمتنا، كان في الخنق الذي حاولوا ممارسته على عملية تمثيل تشكيلة متنامية من المصالح الاجتماعية والسياسية. تقول، كان الأمر كأن الديمقراطية الرقابية لا يمكن أن

تعيش من دون الأحزاب السياسية ولا يمكنها أن تعيش معها. وأدت الأحزاب في الواقع دورًا حيويًا في ضمان الديمقراطية الرقابية، فكانت مهمتها جمع مصالح اجتماعية مختلفة، وتوحيد مجموعات من الناخبين ذوي الآراء المختلفة معًا. لكن عادتها السيئة في عقد صفقات من خلال قوى الضغط خلف الستارة، إضافة إلى ميلها إلى احتلال الموقع الوسط من خلال استهداف الناخبين سعيًا للفوز بالأكثرية، أو بأغلبية الأصوات، كان يُنظر إليها باعتبارها طريقًا مسدودة. وبدت الأحزاب والسياسيون - المفترض أنهم العمود الفقري لنظام التمثيل الديمقراطي - أقل تمثيلًا باطراد لأي كان، باستثناء نفسها وأصدقائها ربما.

توافق مؤرختنا على أن في عصر الديمقراطية الرقابية، عملت الأحزاب بجهد لجمع المصالح، لكن ثمن فعل ذلك غالبًا كان في سياسات متملقة معلنة، ورؤى غامضة بلا رؤية، وازدواجية المعايير وعدم الالتزام. دافع بعض السياسيين علنًا عن سياسات لا سياسة فيها، بالقول بوجود منافع سياسية مهمة في «المرونة» و«إبقاء الخيارات مفتوحة»، وبناء برنامج عمل بالتدرج، باستخدام طرائق تنقيطية مستعارة من فن الرسم. وتلاحظ مرشدتنا أن في مقابل ذلك، أصبح عدد غير قليل من الناخبين مأخوذًا، على نحو مفهوم، بالإحساس بأنه إمّا لا يعرف لمن يدلي بصوته وإمّا أن الذين صوتوا لهم لم يفوا بوعودهم قط، أو أن التصويت مرة كل بضع سنوات يبدو أنه لا يعود على أي شخص بغير منافع قليلة. تطرح حكيمتنا المسألة كالآتي: اتهم عدد كبير من المواطنين الأحزاب بتمييع معاني الكلمتين الثمينتين «نعم» و«لا»، وتقول، مقتبسة من بعض المواطنين الألمان، أن الأحزاب هي أحزاب الـ «لعم» (اللا والنعم معًا). وكانت بلدان مثل الهند وبابوا غينيا الجديدة رائدة في بعض السياقات - استثمر السياسيون تقلباتهم إلى حدها الأقصى، من خلال تحويل أنفسهم إلى «قافزين هائمين بين الأحزاب» جاهزين (كما جرى في ولاية جهارخاند الهندية في العام 2006) للتضحية بجميع وعودهم السابقة ومبادئهم، من أجل وضع أيديهم على مقابض السلطة الحكومية.

كانت مرشدتنا متأكدة من أن المفعول المتراكم لجميع هذه التوجهات كان إقناع ناخبين كثرٍ أن السياسيين رجال منحطون، خط الشيب رؤوسهم، ويرتدون البذلات، ويسعون من أجل أنفسهم (الصورة (9-2). وأظهرت دراسة تلو أخرى أنهم ليسوا رجالًا بما لا يقاس فحسب، بل إن مستوى شعبيتهم أيضًا هو عادة في مرتبة منخفضة بانخفاض مستوى بائعي السيارات وسماسرة العقارات. وظهرت القصص والطرائف في وجوه السياسيين عمليًا في كل سياق، ودائمًا باللسعة ذاتها، وتذكر ملهمتنا منها طرفة مشهورة من جنوب أفريقيا ما بعد الفصل العنصري. كانت مجموعة من المسنين اليهود تلتقي كل يوم أربعاء على شاطئ إحدى ضواحي كيب تاون لارتشاف القهوة وتبادل الحديث. وكانت

الصورة (9-2)



سياسي، بريشة الفنانة الليتوانية المولد زيتا سوديكا.

تُمضي ساعات وهي تناقش الأمور السياسية. وكانت نبرات أفرادها في الغالب سلبية جدًا، لكن موشيه ذات يوم فاجأ أصدقاءه بإعلانه بصوت مرتفع وواضح: «هل تعلمون؟ أنا أصبحت متفائلًا». أصيب الجميع بالصدمة، وتوقف النقاش كله بارتعاش لتحل محله أصوات قرقعة الفناجين والصحون. لكن، عندذاك لاحظ أحد أفراد المجموعة الدائمين، ويدعى سام، أن شيئًا ما ليس على ما يرام، توجه إلى موشيه بالقول: «لحظة من فضلك، إذا كنت متفائلًا، فلماذا تبدو قلقًا؟ أجابه موشيه: «هل تعتقد أن من السهل أن يكون المرء متفائلًا؟».

كان السياسيون أضحوكة مشهورة للناخبين الأستراليين، فتتذكر مرشدتنا أن رئيس الوزراء السابق بوب هوك [(1193)] (الذي شغل المنصب بين عامي 1983 و1991) كان يحب هذه القصة: اكتشفت الشرطة جثتي قتيلين على طريق هيوم السريعة والمزدحمة التي تربط بين مدينتي سيدني وملبورن. كانت الجثتان مشوهتين، إلا أن الكشف الدقيق على الأدلة بيّن إحداهما جيفة حيوان أبصوم [(1194)] (possum) نافق والأخرى جثة سياسي، لكن كيف تمكنت الأدلة الجنائية من التفريق بينهما؟ كانت أمام الأبصوم علامات فرملة العجلات. كانت الطرائف سوداوية أحيانًا إلى درجة التجاور مع الأسود؛ منها طرفة مصدرها الديمقراطية في بوتسوانا [(1195)] عن واحد من أكلة لحوم البشر كان في زيارة إلى قرية مجاورة من أكلة لحوم البشر، سعر الشخص العادي فيها 10 دولارات أميركية، وسعر السياسي 100 دولار. يسأل الزائر: «لماذا سعر السياسيين مرتفع إلى هذا الحد؟»، فيجيبه شيخ القرية: «هل تعرف كم من الصعب تنظيف الواحد منهم؟». وتأتي من الهند هذه الطرفة المشهورة عن المواطن

الذي رأى شاهدًا على قبر مكتوبًا عليه: «هنا يرقد رجل نزيه وسياسي»، فصرخ المواطن قائلًا: «يا للعار، شخصان في القبر نفسه». ومن جعبة مرشدتنا طرفة أخيرة من الولايات المتحدة، حيث تشيع في أوساط المرشحين الحزبيين مقولة واسعة النطاق، وهي أن الطريقة الأفضل لتفادي التعرض لخسارة الشعبية كعضو منتخب إلى الكونغرس هي ألا تنجح في الانتخابات. وهنا الجرّاح الذي يشكو لزميله وهما يلعبان الغولف: «كنت أفكر في طريقة للتخفيف من أعباء العمل، ويبدو أني لا أستطيع إطلاقًا أن أجد الوقت لنفسي، وربما عليَّ أن أتخصص وأعمل في مجال المهندسين، فقِطع غيارهم مرقمة، أو المهندسين الجويين، فقِطعهم مرقمة ومفرزة بالألوان أيضًا». فأجابه شريكه، محاولًا مساعدته: «كنت أفكر مثلك على هذا المنوال، لكن لماذا لا نطبق هذا على السياسيين فحسب؟ فهُم لديهم أعضاء أقل قابلية للتشغيل، وهي في الواقع اثنان فقط، الفم والشرج، ويمكن استخدامهما بشكل متبادل».

لم يكن مفاجئًا مع فكاهة كهذه أن يتصاعد في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين التذمر السياسي والتصويت الاعتراضي، حيث اتخذ أشكالًا متعددة، على حد ملاحظة ملهمتنا: الاقتراع بورقة بيضاء؛ اختيار خانة لا أحد من المذكورين (كانت السلطات الانتخابية متحفظة تجاه إيراد هذا الخيار تخوفًا من استقطابه الناخبين الساخطين)؛ تخريب أوراق الاقتراع؛ إضافة أشياء إلى أوراق الاقتراع (تقول مرشدتنا إن في جزيرة صقلية، كان المفضل لدى الناخبين الساخطين وضع قطعة أو قطعتين دهنيتين من المرتديلا أو السجق في ورقة الاقتراع، وإدخالها كسندويش في صندوق الاقتراع)؛ تمزيق أوراق الاقتراع نتفًا ونثرها في أرجاء حجرة الاقتراع؛ ابتلاع أوراق الاقتراع؛ تنظيم بيع صوري للأصوات، على سبيل المثال من خلال وضعها في المزاد العلني على صفحات الإنترنت؛ رفض التصويت ككل، خصوصًا في الحالات التي يكون فيها الأمر تعبيرًا عن عصيان مدني، كما في بلجيكا، حيث يمكن حرمان المواطنين الذين يتخلفون تكرارًا عن التصويت من حقوقهم السياسية، أو في اليونان، حيث يتعرض المواطنون الذين لا يصوتون لعقوبة السجن مدة سنة، أو التجريد من الوظيفة العامة (أو الحالة الأقسى من الكل في بوليفيا، حيث يمكن حرمان المواطنين الذين يمتنعون عن التصويت من استخدام حساباتهم المصرفية مدة تصل إلى ثلاثة أشهر).

ثم كان هناك خيار التصويت لمرشح أقلية، أو شخصية هامشية حظها في الانتخاب قليل جدًا أو معدوم في حالات طبيعية. وبالنظر إلى النِّسب المنخفضة أو الهبوط المثير في العضوية الحزبية في كل مكان، خصوصًا في أوساط الشباب، وتزايد عدم الاحترام لـ «السياسيين» ولـ «السياسة الرسمية»، ازدهرت الحملات الساخرة والتصويت ضد جميع السياسيين التقليديين والأحزاب التقليدية، في حقبة الديمقراطية الرقابية. وتستذكر حكيمتنا الممثل الساخر والفكاهي الفرنسي المشهور ميشال كولوتشي

(1944-1986)، المعروف أكثر باسم كولوش، الذي حاول في العام 1981 خوض الانتخابات الرئاسية الفرنسية، لكنه أجبر على الانسحاب من السباق، أساسًا بسبب تزايد الضغطين الإعلامي والسياسي بعدما أظهرت استطلاعات الرأي أن في إمكانه الحصول على حصة مهمة من الأصوات [(1196)]. وفي فنلندا، كانت الشخصية المفضلة «دونالد داك» [(1197)] الذي كان يحرز نتائج جيدة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، تساعده في ذلك مجلة واسعة الانتشار تحمل الاسم نفسه. وكانت هناك حملات شبكات فضفاضة ضد الأحزاب الحاكمة، مثل «رينبو» (Rainbow) و«غرينز» (Greens)، التي تركت بصمات أول الأمر في الانتخابات اليابانية المحلية في أواخر القرن العشرين. وفي هولندا، دخل «حزب من أجل الحيوانات» التاريخ، بشكل مفهوم، في أواخر العام 2006، بفوزه بمقعدين في البرلمان الوطني. ووفّر الشعور المعادي للسياسيين وقود الدعم للائحة طويلة ومتطاولة من الشخصيات الاعتراضية - اللورد الصارخ سوتش [(1198)] ورالف نادر [(1199)] وبولين هانسن [(1200)] وهوغو تشافيز وجان ماري لوبان [(1201)] وبيم فورتاين [(1202)] - التي بدأت كلها، وبصرف النظر عن سياساتها اليسارية أو الوسطية أو اليمينية، أن لديها شيئًا مشتركًا: ادعوا مناصرتهم لمصالح الساخطين وغير الممثلين، وكل الذين لا يتطابقون مع السياسيين والأحزاب التقليدية.

صراع العبارة

تساءلت ملهمتنا عمّا إذا كان رفض الأحزاب التقليدية والسياسيين التقليديين متقدًا من خلال نمو الوفرة التواصلية، وتذكّرنا جميعًا بأن الديمقراطيات الرقابية كلها اشتغلت في مناخات مشبعة إعلاميًا، فأضحى ينبغي لكل سياسي وحزب سياسي وبرلمان وحكم في القرن الحادي والعشرين، وسواء شاؤوا أم أبوا، أن يأخذوا في حساباتهم استخدام خصومهم شبكات التكنولوجيا الرقمية المتاحة للناس من خلال تشكيلة منوعة من وسائل الإعلام، ومن وجهات نظر متعددة؛ إذ ولّت تلك الأيام التي كان فيها سياسيون أمثال جون كنيدي، قادرين على إبقاء مغامراتهم العاطفية طي الكتمان، أو أن يحكموا بمساعدة ما يسمّونه من باب المزاح مبدأ بوغسات [(1203)]. وما عاد الإعلام في الديمقراطية الرقابية السلطة الرابعة؛ فالسياسة ككل نشطت ضمن إطار الإعلام، فكان الحكم التمثيلي موضع انحسار. ولاحظت مرشدتنا أن في حقبة الوفرة التواصلية، نشأ على مدار الساعة نظام من التمثيل الرمزي، فقدم الصحافيون والإعلاميون أنفسهم «ممثلين» للجميع ولكل شيء. هكذا شعر السياسيون بلسعة الولاءات المتناقضة، فأعطوا أحيانًا الانطباع بأن من الأفضل لهم أن يتركوا أحزابهم ويواجهوا الإعلام بمفردهم، محاطين بفريق تجميل. لم يكن واضحًا في أوقات أخرى إنْ كانوا يمثلون دوائرهم الانتخابية وأحزابهم أم الحكومة أو أنفسهم في التنافس لا مع الصحافيين فحسب، بل مع ميدان

إعلامي واسع أيضًا مكون من «الناس العاديين» والمشاهير الذين أبدى بعضهم اهتمامًا بالسياسة. تقول ملهمتنا إنه لم يكن مفاجئًا أن حياة السياسيين القصيرة أصبحت أقصر، أو أن مسارهم المهني انتهى غالبًا بالفشل. كانت الديمقراطية الرقابية حقبة تسهل فيها إزاحة السياسيين بيسر عن المسرح العام من خلال «حكومات موازية» من المشاهير غير الحزبيين، وأهل القدوة الذين منحتهم وفرة التواصل ميكروفونات في أيديهم. كانت مارلين مونرو [(1204)] ودييغو مارادونا [(1205)] وبيل غيتس [(1206)] وموتياه موراليثاران [(1207)] وجين فوندا [(1208)] وبونو [(1209)] على لائحة مرشدتنا من الممثلين البدلاء الذين يتمتع بعضهم بشهرة عالمية. كذلك كان كايلي مينوغ [(1210)] وجون لينون [(1211)] وديفيد بيكهام [(1212)] وتينا تيرنر [(1213)] ومايكل شوماخر [(1214)] وجورج سوروس [(1215)] والأميرة ديانا [(1216)] وتايغر وودز [(1217)] وأميتاب باتشان وممثلو مسلسل الجنس والمدينة [(1218)] وآلي جي [(1219)].
سجلت ملهمتنا أن تفوّق مشاهير المجتمع المدني على الممثلين السياسيين أنتج، على نحو طبيعي، ردات فعل سلبية؛ فشكا بعض السياسيين من العلاقة «الهدامة وغير الصحية» بين الإعلام والسياسيين (على حد التعبير المخفف لخبير العلاقات العامة الإنكليزي المشهور بيتر ماندلسون [(1220)]. لكن الحقيقة البشعة هي أنه يحلو للسياسيين أن يعالجوا المشكلات من خلال تقليد خصومهم، والتحول إلى نجوم إعلام محصنين من مساءلة المهتمين، من خلال [المستشارين] المعروفين في دوائر واشنطن باسم «فرق المروجين» (flackpacks). وتصف ملهمتنا القواعد الأولية التي يفترض أن يعيش السياسي في ظلها، وهي كما يلي: لا ترد على أسئلة الصحافيين؛ تعامل مع الأسئلة كـ «إشارة» لتقول ما تشاء، بما أن الناخبين لا يهتمون كثيرًا أو لا يهتمون أبدًا بالتفصيلات؛ ركز على التعليب؛ غلّف [أقوالك] جيدًا؛ اهتم أكثر بالمظاهر؛ احصل/احصلي على زوج مخلص/زوجة مخلصة؛ ألق في المناسبات كلمة عن المواطَنة، أو عن انتهاكات حقوق الإنسان؛ لا تنس أن تطلق النفير (thump the tub)، لإثبات شغفك [بالقضايا]؛ احفظ عن ظهر قلب بعض السياسات، كن محروسًا [من الإعلام] طوال الوقت.
قال بعض الناس إن عصر السياسات الديمقراطية والصراع الحزبي أفسح مكانه لحقبة من «صراع العِبارة» (phrase struggle) (جاد المؤلف المكسيكي أولاليو فيرير [(1221)]). لكن استنادًا إلى مرشدتنا، ظهر السياسيون الذين اتّبعوا قواعد صراع العِبارة خشبيين أو زائفين عادة، وهذا ما جعلهم هدفًا أسهل للصحافة السلبية. وأثبتت مواقع الإنترنت المتخصصة بالفن الشائك للبحث في محرك غوغل والنشر على المدونات عن السياسة الحزبية، من خلال ترويج النميمة وتعليقات القواعد الشعبية وقصصها، أنها عويصة بشكل خاص. ولم تكن حياة السياسيين أسهل بوجود كاميرات فيديو يدوية تُستخدم لتصوير السياسيين على غفلة منهم، ثم تحميل ملاحظاتهم الخارجة عن السياق على صفحات

المدونات ومواقع الفيديو. ثم هناك الصخب الدائم لأنموذج مردوك [(1222)] من الإعلام الفئوي، والتقارير الإخبارية العدوانية التي كانت حيادية بطرائق متقلبة، وعلى استعداد دائم لرمي أي حزب محدد أو قائد سياسي لا يكون بمستوى توقعاتها أو مصالحها التجارية. ضَمن الهجوم الإعلامي أن يكون السياسيون، خصوصًا أولئك الذين يَبدون دمى للتمويه اللفظي في أيدي «قياعرة» [يتكلمون من بطونهم من دون تحريك شفاههم]، موضع تحد دائم، أو جعلهم يبدون بلا صلة بالموضوع. وتكوّن انطباع بأن السياسيين والأحزاب منفصلون عن الواقع، ومتخلفون على الدوام بخطوات عن الرأي العام، بل إن السياسيين والأحزاب يفتقرون بشكل مزرٍ إلى العفوية، وهُم خشبيون بشكل متملق - أو مجرد ديناصورات يخدمون أنفسهم. من هنا جاءت ملاحظة كولوش: «سأعتزل السياسة عندما يعتزل السياسيون الفكاهة - هم يسرقون عملي، ولذلك فإني في الوقت الراهن أسرق عملهم».

ديمقراطية أوبر [الديمقراطية العملانية]

أجبر القصف الكلامي من هذا النوع السياسيين والأحزاب إلى الفرار بحثًا عن ملجأ. كما أنه عجّل في طرح اقتراحات عامة لوضع السياسة في السياسة الحزبية من جديد. تلاحظ ملهمتنا ارتفاع الأصوات الداعية إلى إجراء تدقيق أشد في أساليب تدبير التمويل للأحزاب، في السنوات الأولى من الألفية الجديدة، حيث إن هناك أحزابًا اعتمدت الانتخابات التمهيدية أول مرة. وكان هناك مطالب بتوسيع الحق في التصويت ليشمل المقيمين غير الحاصلين على الجنسية، وخفض سن الاقتراع إلى 16 سنة (في الأماكن التي لم يحصل فيها ذلك بالفعل)، وبذل الجهد لحشد الناخبين وجمع التمويل للحملات الانتخابية عبر الإنترنت. وأثبت تغيير النظام الانتخابي والحظر القانوني على التلاعب بحدود الدوائر الانتخابية أنهما يتمتعان بشعبية، كما أنه جرى استثمار الوقت والمال لجعل التصويت أسهل على المواطنين، كأن يُمنح الحق في التصويت تلقائيًا، ويجري التسجيل للانتخاب يوم الاقتراع، على سبيل المثال. ووفرت الإنترنت ووسائل الاتصال الأخرى معلومات أفضل عن مواعيد الانتخابات، وخيارات التصويت المبكر، وأماكن مراكز الاقتراع والتصويت غيابيًا (على غرار الخطوة الريادية [(1223)] vote414.org) في الولايات المتحدة التي قدمتها مجموعات مثل رابطة النساء الناخبات (League of Women Voters). وشهدت مدن وبلدان مختلفة مبادرات لسد الفجوات في أنظمة التصويت البريدية والإلكترونية، منها - مثلًا - تشريعات تتطلب إبراز الناخبين ما يؤكد هوياتهم وتكوين وثائق يمكن العودة إليها. وجرى أول مرة اعتماد نظام إنذار انتخابي مبكر، عبر إدخال روابط منافذ انتخابية مخصصة على الإنترنت تسمّى web widgets؛ والتي دعمت نماذجها مجموعات مثل voterstory.org وvideothevote.org اللتين تضمنتا متابعة إلكترونية

للمخالفات التي تواجه الناخبين، وجعل الأدلة متوافرة فورًا على صفحات الإنترنت.
كان الهدف المعلن من جميع هذه المشروعات منح المواطنين الإحساس بأن في مقدورهم توسيع نفوذهم كناخبين، وجعلهم يشعرون بأن على الرغم من أنهم يصوتون بضع مرات طوال حياتهم، فإن في الإمكان فعلًا أن يكون للتصويت مغزى. كانت المشكلة - تقول مرشدتنا مقاطِعةً - أن ذلك لم يكن هدفًا مرغوبًا فيه يتفق عليه الجميع في مواقع القرار العليا. وقالت إن ما كان مقلقًا بشكل خاص هو طريقة بعض السياسيين والأحزاب في قلب الطاولة فعليًا في وجه منتقديهم، من خلال التعامل بجدية مع السياسة الحزبية الهرمية من أعلى إلى أسفل، عمليًا عبر توجيه دول بكاملها إلى عالم القرن الحادي والعشرين الذي تطلق عليه - بشيء من المزاح - اسم «ديمقراطية أوبر» (überdemocracy).
لفتت مرشدتنا الانتباه إلى الأحزاب الحاكمة برئاسة سيلفيو برلسكوني في إيطاليا وثاكسين شيناواترا [(1224)] في تايلاند وجون هاورد [(1225)] في أستراليا، ملاحِظة بشكل فوري أنهم لم يكونوا مجرد حالات محلية شاذة في ثلاث قارات مختلفة [(1226)]، وأصرت على وجود شيء ما من الملاءمة الدولية حول الطريقة التي استخدمت فيها هذه الأحزاب الحاكمة أساليب متشابهة للفوز بالدعم الانتخابي لملايين الناس غير المعترضين والاحتفاظ به، كما أنها ركزت على كيف أن قليلًا من الناس لاحظ البدع في أساليب حكمها. كانت متأكدة من أن أيًّا من هذه الحكومات لا يمكن أن توصف بأنها أنظمة دكتاتورية أو شمولية بأي معنى تقليدي للكلمة، فقالت إنها كانت شيئًا جديدًا في تاريخ الديمقراطية. وكان يمكن فهم هذه الأحزاب على نحو أفضل باعتبارها ردات فعل مَرَضية على الديمقراطية الرقابية، ما يجعلها أكثر إثارة للقلق، خصوصًا أن نجاح هذه الحكومات أثبت إمكانية تحويل الديمقراطية الرقابية في كل مكان - وإعادة قولبتها عبر أحزاب حاكمة إلى أشكال زائفة من الديمقراطية.
كانت الأساليب التي استخدمتها تلك الأحزاب مباشرة بما يكفي، وكانت في مجموعها قاتلة. هنا القواعد التي اعتمدتْها للتصرف: ابدأ بالانتباه إلى المؤسسات التي يمكن أن تؤذي الآفاق الانتخابية للحكم؛ احتضن الشركات التجارية الرئيسة، واجلبها إلى قلب الحكومة؛ حوّل السياسة إلى سياسة الأموال الطائلة؛ قل أشياء، مثل: «السياسة والمصالح التجارية لا ينفصلان، مثل الأرض التي تصبح حامية جدًا إذا اقتربت من الشمس، وباردة جدًا إذا ابتعدت كثيرًا منها» (ثاكسين)؛ ارفع الصوت بشأن أهمية المبادرة الخاصة، وخفض الضريبة والتقليل من الضوابط الرقابية المرعية الإجراء، وحق المواطنين في أن يكونوا أنفسهم وأن يجنوا المال وينفقوه بحرية؛ انقض على المدفوعين بـ «الرغبة في السيطرة على كل شيء» (برلسكوني)؛ اخترق الاتحادات النقابية والجمعيات المهنية بذهن مستقل؛ اجعلِ عينك على

المحاكم؛ إذا هُددت بتحقيقات تهاجم الحكومة، اتهم القضاة بأنهم يتصرفون بشكل غير مشرف ويتدخلون في شؤون الحكومة المنتخبة؛ احرص على مبدأ الحصانة القانونية لمن يشغلون المناصب العليا؛ مارس الضغط على جميع النقاط فوق البرلمانية للمعارضة؛ يجب تركيع منتقدي الحكومة، والمفضل أن يكون ذلك بصمت؛ ركز بشكل خاص على الهيئات المراقِبة للسلطة، مثل مراكز البحوث والخبراء العلميين والمتخصصين ومنظمات حقوق الإنسان والمؤسسات غير الحكومية والجامعات.
وجّه أسئلة مهددة إلى منظمات غير حكومية منتقاة، خصوصًا تلك التي تشوش على الحكومة؛ اعمد إلى إثارة الشكوك حول مصادر تمويلها، وحول وضعيتها الخيرية وآرائها «غير الممثِّلة»، فإذا لم ينفع ذلك كله، اقطع عنها التمويل، أو هدد بذلك؛ إذ ينبغي أن يكون الهدف دائمًا تنمية ثقافة من الشك، إذا جاز استخدام تعبير ثقافة؛ عاقب الاعتراض أينما وقع، خصوصًا في أوساط خبراء السياسة والعلوم الذين يشككون في نزاهة الحكومة واستقامتها، أو الذين يقولون إن الأدلة ضد الحكومة؛ افرض عليهم الصمت؛ أحضر خبراء بدلاء يقولون العكس تمامًا؛ ادعُ دائمًا إلى التوازن؛ لاحق مطلقي صفارات الإنذار [عن الفساد والمخالفات] قانونيًا، أو ورّطهم في معارك طويلة ومدمرة في المحاكم.
إن الأولوية الحاسمة هي تحكّم السلطة التنفيذية في التواصل السياسي، وممّا يساعد في ذلك أن تكون عنصرًا كبيرًا في ميدان وسائل الاتصال، ومن الأفضل أن تملك الكثير منها؛ فعندما تكون في السلطة: كوّن فريقًا للعلاقات العامة من أشخاص حازمين يتقنون تجميل أي شيء وتمويهه؛ اجعلهم يغرسون صورة رئيس الوزراء شخصًا ملتزمًا، عصاميًا يعمل بجد، وقائدًا يجد الجميع فيه شيئًا من أنفسهم، وما يريدون أن يكونوا؛ امنح الصحافيين فرصة الاطلاع على خطط الحكومة في مقابل تغطية إيجابية، وأنذر كبار الموظفين الإداريين بضرورة إبلاغ مكتب رئيس الحكومة عن جميع اتصالاتهم مع الصحافيين؛ أوقف التسريبات الصادرة عن كبار الموظفين المتقاعدين أو الذين هُم في الخدمة، وسَمّها «التخريب الديمقراطي» (هاورد)، وفسّر أن التسريب سيئ لأنه يدمر تقليد الإخلاص والسرية الذي يتوقف عليه شرط تقديم الموظفين العموميين إلى السياسيين النصيحة الصادقة والشجاعة؛ عند الضرورة، أرسل رجال الشرطة كي يقفوا على أبواب المشتبه في عدم إخلاصهم وتوجيه الأسئلة اليهم؛ ضعْ تشريعات تحظر التقارير الإخبارية عن الشؤون ذات الأولوية القصوى، والاعتقال من دون محاكمة للمتهمين والشهود، على سبيل المثال؛ لاحق الصحافيين المثيرين للمشكلات، خصوصًا أولئك الذين يرفضون الإفصاح عن مصادرهم، وادّعِ عليهم بتهم التشهير أو ازدراء المحكمة؛ شجع إهمال طلبات الحصول على معلومات؛ تجاهل دعوات مجموعات المحامين، والمنظمات غير الحكومية والإعلام إلى إقرار مزيد من قوانين «حرية

المعلومات»، أو إصلاحها؛ ردِّد أنك تفضل «حرية الاتصالات»، لكن أوضِح أن هناك أسسًا قوية لحجب المعلومات، مثل الأمن والنظام العام والإنصاف في التعامل، وحقوق المصالح التجارية وحماية المعرضين وحاجات الحكومة؛ احرم الجمهور القصصَ التفصيلية التي تدور حول الخاسرين في المجتمع؛ امنع الكتب؛ افرض الرقابة على الفنون؛ ابذل كل جهد ممكن للتدخل في حياة البلد الفكرية والفنية؛ أبقِ المعلقين الموثوق فيهم على أهبة الاستعداد في الخدمة على مدار الساعة.
اظهر على شاشة التلفزيون لتوقيع عقد مع الناخبين؛ قُل إن لم تتمكن الحكومة في خلال ولايتها الجديدة في السلطة من الوفاء بوعودها، فإنها لا تستحق أن يعاد انتخابها؛ غيّر إحساس الكل بالإيقاع القصير المدى للسياسة الانتخابية عبر التخطيط لانتصارات متكررة؛ اجعل هدفك الفوز بانتخابات عدة على التوالي، بالتالي تغيير جميع قواعد اللعبة السياسية والمناخ كله في الحياة العامة. تصرف كأن ما عاد لمبدأ المساءلة والمحاسبة من معنى؛ احشد كل حيلة (قذرة) في كتاب السياسة لتحقيق ما عجز الآخرون عن تحقيقه: 3 ولايات في السلطة، أربع ولايات، خمس ولايات ... ست ولايات، وإذا كان هناك تحديد لعدد الولايات، اعمل على إزالته؛ عندما يتم وضع المنحى على السكة، اجعل قصة النجاح جزءًا من جاذبيتك من أجل تكرار الانتصارات؛ اسخر من معوقات المنافسين لسياستك الحزبية، وكن حازمًا مع الذين يُظهرون علامات التسبب بالمتاعب داخل الحزب الحاكم؛ حافظ على هدوئك في مواجهة التوقعات الانتخابية غير الواعدة؛ تغاض عنها، كأنها ليست مهمة، وإياك أن تترك المنصب على عجل.
شجع تغيير المزاج نحو جدية هامشية؛ احتفظ بابتسامة عريضة، لكن شدد على أن الحياة والسياسة ليستا أمرًا مضحكًا؛ أكد أن على الحكومة أن تكون حازمة، سريعة، وألا تتعامل بعبث؛ أثنِ الناس عن التهكم على قادتهم، وشجعهم على مواصلة حياتهم اليومية؛ كافئ «الأصدقاء» و«أصدقاء الأصدقاء»؛ حوّل السياسة إلى عطاء سخي؛ انشر عادة المحسوبية السياسية، ونظام مغانم يمنح فرص العمل للرجال والنساء المخلصين؛ اشتر التأييد، مستخدمًا العقود [الحكومية] وفرص العمل، والجمائل القابلة للرد، لكن في الوقت نفسه ازرع الإحساس بأن ’الأعداء‘ يسرحون ويمرحون؛ كوّن لائحة من الأصناف الخطرِة التي لا تسبح مع التيار: الإرهابيين الإسلاميين؛ الشيوعيين؛ المهاجرين غير الشرعيين؛ المجرمين على الطرقات؛ منتجي الأعمال الإباحية الجنسية؛ مغتصبي الأطفال؛ المثليين من الرجال والنساء؛ الناس الذين لا يحبون المشروعات التجارية؛ أنواع الرفق بالحيوان، وآخرين من الأقليات المرتفعة الصوت؛ احرم المساجين من حقهم في التصويت؛ اثبت بأي شكل أن تمتلك روحًا رياضية؛ اهتم بالرياضة؛ اشتر فريقًا؛ استغل الصلات بين ملكية النادي والإعلانات والأسواق المحلية والعالمية؛ ارطن دائمًا بأهمية أن تكون

«عمليًا»، فقُل للكاميرا والميكروفون أشياء مثل: «الأحوال العملية تتطلب منا أن نفعل ذلك»، وجرب بديلًا آخر: إن «ما نحتاج إلى القيام به هو اعتماد إجراءات عملية»، أو ببساطة: «لنكن عمليين».
شجع انهيار الإيمان بالاحتجاج العام، وأظهر أنه ليس مجديًا؛ احمل الشرطة خلف الكواليس على تهديد المتظاهرين المحتملين وترهيبهم، وذكّرهم بأن أي محاولات لتعطيل حركة السير، أو لإعاقة دورة العمل الطبيعية أو التسبب في الإزعاج، سيتم التعامل معها بقسوة؛ لا تعترف أبدًا بأن الحكومة مخطئة، حتى عندما يكون معظم المراقبين، وحتى الحكومة نفسها، على علم بأنهم مخطئون؛ لا تكن مثبتًا في موضع ملامة أبدًا؛ استخدم عبارات جاهزة لا تعني الكثير، باستثناء أنها تؤدي دورًا في التمويه للمناورات السياسية؛ قل أشياء صحيحة وأشياء غير صحيحة، فيأخذ كل واحد من المستعمرين ما يريد سماعه، وربما يسمّي المحللون ذلك «التصفير للكلب»، ويقول بعضهم إن نسخة أكثر إثارة من فن الحديث بلسانين؛ اهملهم؛ ضع حتى حول الأفضل بينهم علامات استفهام حول مؤهلاتهم.
اعثر على طرائق جديدة للتفوق على استطلاعات الرأي أو تجاوزها، الطريقة الأجدى لذلك هي أن تربط القيم العامة بشيء هلامي أو بشيء آخر يُسمّى «التيار العام» أو «الناس المحترمين» أو «الناس العاملين» أو «الرجال والنساء المتمدنين» أو «الوطن» أو «الأمة»؛ تحدث أقل عن الديمقراطية؛ اجعل الكلمة تعني انتخابات منتظمة؛ من وقت لآخر ضع النقاط على الحروف [(1227)] بالتفصيل من خلال اعتماد لغة «ديمقراطية أوبر»؛ ذكّر الجميع بأن هذا بلد إرادة الناس فيه محترمة بالتأكيد؛ اظهر كأنك رجل من الناس (الصورة (9-3))؛ قل لهم تكرارًا إنهم في أيد أمينة، وإن مهمتك هي إتاحة الفرص لهم ليسيّروا الأمور بالطريقة التي يريدونها حقيقة: عائلة، وظيفة، بيت، ونجاح؛ وجه تحذيرًا إلى الذين لا يوافقون بشكل مفتوح، ويُظهرون علامات التصرف مثل الناس السابقين، فإذا خرجت الأمور عن السيطرة، استدع الشرطة؛ ضع القوات المسلحة في حالة استنفار، لكن حاول أول الأمر إبقاءهم بعيدًا من الأنظار؛ كن مستعدًا لإعلان «حالة الطوارئ الوطنية»، من أجل السيطرة على التجمعات السكانية، وفرض ما يشبه الحكم العرفي؛ أكد لوسائل الإعلام أن هذا الإجراء مبعث أسف؛ كن ثابتًا عندما تُسأل عن ضرورته، وقل إن المنطق السليم يملي ذلك وإن ذلك هو ما يريده الناس.

الصورة (9-3)



برلسكوني: «الكل يكرهني، القضاة، الصحافيون، السجناء، الموظفون العموميون، ربات المنازل، الأساتذة الجامعيون، الباحثون، العمال، الممثلون، الفكاهيون، الأطباء، الممرضون، حراس الغابات، العمال الموقتون، المفكرون ... لكن الشعب يحبني». رسم كاريكاتوري بريشة سيرجيو ستينو في صحيفة لونيتا (L’Unità)، 18 شباط/فبراير 2005.

عبر الحدود

كان الخطر الذي تمثّله «ديمقراطية أوبر»، على حد قول ملهمتنا، هو الطريقة الطفيلية التي تصرفت بها، من خلال التغذي على شكوك الناس العميقة إزاء السياسيين والأحزاب والبرلمانات؛ إذ إنها استنزفت مضمون الديمقراطية الرقابية الحي، وملأت صدفتها الفارغة بأمور غريبة، ولم تُضف ملهمتنا أي زيادة بشأن الموضوع، بل جلبت لنا مزيدًا من الأخبار غير المرحب بها، هذه المرة من اتجاه مختلف. قالت إن الاعتلال الديمقراطي كان مرتبطًا ليس بالشؤون المحلية فحسب، بل ببُعد عالمي أيضًا يتعلق بما تسميه الضغط على المؤسسات الديمقراطية العابر للحدود.

أطرقت ملهمتنا قليلًا قبل أن تذكّرنا بكيف أن الديمقراطية التمثيلية كانت نوعًا من الحكم الذاتي المحاط بحلقة تتكون من البيوت والمجتمعات المحلية والسياسة الوطنية، فضربت بريطانيا مثلًا: هناك، في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى، نظر الناخبون إلى أنفسهم عادة على أنهم يعيشون في عائلات وجمعيات محلية تحميها حكومات محلية وترتبط معًا بروح المجتمع. وفي المقابل، كان يُنظر إلى هذه الآليات المحلية على أنها مرتبطة بالسياسة على المستوى الوطني. وكان الممثلون المحليون في هذه الدائرة الكبيرة بمنزلة دبابيس لاقطة تصل بين العائلة وبقية البلاد. عاش السياسيون في أماكن قريبة، وعرفوا المجتمع المحلي، وكانت لهم مصالح راسخة فيه. ولأنهم جاؤوا عادة من مصالح تجارية أو من اتحادات نقابية، زرعوا جذورهم، وكانوا يطرقون الأبواب ويستمعون إلى آراء الناس المحليين ومشاغلهم. كما أنهم كانوا يتحدثون في المجالس التشريعية، وكان الناس يستمعون إليهم.

كانت الكلمة الفصل هناك، فإن هُم خيبوا أمل السكان المحليين، كان مصيرهم العزل.
توافق ملهمتنا على سهولة الزخرفة الشاعرية للزمن القديم، لكن الجغرافيا السياسية المعدلة في عصر الديمقراطية الرقابية كانت في الحقيقة مدهشة. وهي أتت على ذكر شخصية السيد بودسناب المهمة ذاتيًا في رواية تشارلز ديكنز صديقنا المشترك (Our Mutual Friend) الصادرة في العام 1865، الذي يقول بثقة ورضا عن النفس: «الأجانب يتصرفون كما يتصرفون، سيدي، وهذه هي نهاية الأمر». وتحذّر ملهمتنا «السادة بودسناب» في الأيام اللاحقة من أن أيامهم انتهت منذ زمن بعيد. وبحلول العقود الأخيرة من القرن العشرين، عملت جميع الحكومات الديمقراطية أو غير الديمقراطية من خلال هيكل متعدد الطبقات من الكيان السياسي العالمي الناشئ - الأول في نوعه على الإطلاق - والذي زعزع المؤسسات الديمقراطية في كل مكان.
تصر مرشدتنا على أنه بينما ظهرت المؤسسات الحاكمة المترابطة أول الأمر في عصر الديمقراطية التمثيلية، فإنها كانت ضعيفة النمو وبلا أنياب، ودومًا تحت رحمة كبرى الشركات التجارية والقوى السياسية النافذة. وهي استشهدت بالفيلسوف الألماني ماكس فيبر، المراقب الفطن للعلاقات الدولية، الذي لاحظ (في العام 1897) أن «التوسع التجاري من جميع البلدان المتحضرة التي تديرها البرجوازية» سيقود قريبًا إلى عالم تكون فيه «القوة، القوة العارية، وحدها» التي تقرر حصة كل دولة من موارد العالم [(1228)]، ولم يكن فيبر مخطئًا. وتصف ملهمتنا كيف أن تلك الحقبة شهدت عمليات اقتطاع غير مسبوقة للأرض والمحيطات في العالم قامت بها مجموعة من الدول الإمبريالية: فرنسا وإيطاليا وألمانيا والبرتغال وبلجيكا وهولندا واليابان والولايات المتحدة، والكيان السياسي الأقوى في العالم، بريطانيا العظمى، فنتجت عمليات ضم رسمية. وجرى في خلال العقود الأربعة التي سبقت العام 1914 [الحرب العالمية الأولى] استعمار ربع مساحة الكرة الأرضية، أو إعادة استعماره، من دول مدفوعة بالبحث عن أسواق جديدة وهيمنة سياسية. كان الرابح من حصص عمليات الاقتطاع، بريطانيا التي أضافت إلى إقليمها الجغرافي حوالى 4 ملايين ميل مربع، وفرنسا التي أضافت حوالى 3,5 ملايين ميل مربع، بينما أضافت كل من ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا حوالى مليون ميل مربع.
كان لمسار السعي نحو إمبريالية عالمية - دخلت كلمة «الإمبريالية» نفسها اللغة السياسية والصحافية الدارجة في خلال تسعينيات القرن التاسع عشر - أن يمزق الديمقراطية التمثيلية إربًا. وجاءت الإمبريالية مغلفة بشعائر شعبية (مثل «عيد الإمبراطورية» الذي بدأ الاحتفال به في بريطانيا في العام 1902، أساسًا من أجل اكتساب تأييد جمهور مضمون من الأطفال الملوّحين بالأعلام)، لغة عنصرية، ومناشدات قومية ودعوات لحماية التجارة. تعترف

ملهمتنا بأن المنافسات أطلقت مؤتمرات مدعومة رسميًا ومحاولات أخرى متنوعة لبناء هياكل تنظيمية جديدة عابرة للحكومات. وحاولت النخب السياسية في أوروبا، قرابة قرن بعد مؤتمر فيينا الذي التأم في العام 1815 من أجل إحلال الاستقرار في منطقة كانت ذات يوم مهددة بجيوش نابليون، الحفاظ على السلام وتحسين العلاقات بين الحكومات من خلال استضافة لقاءات مباشرة وجهًا لوجه، كانت بمنزلة مقدمة للقمم؛ فجرى بين عامي 1850 و1913 عقد أكثر من مئة مؤتمر من هذا النوع، لطرح مسائل تتراوح بين الكوابل البحرية ومناطق الصيد البحري، وبين تجارة الأفيون والبطالة و«المسألة الشرقية» [(1229)]. وإلى جانب المؤتمرات، بُذل جهد من أجل عقد أول المعارض والملتقيات الدولية المدعومة رسميًا، مثل المعرض الكبير (Great Exhibition) الذي استضافه الأمير ألبرت [(1230)] في العام 1851، في لندن، في عز الثقة الإمبراطورية البريطانية. وجرى أيضًا اعتماد هيئات تنظيمية أخرى، بما فيها المفوضية الدولية للسجون، والمكتب البحري ضد تجارة الرقيق، ومحكمة التحكيم الدائمة.

أشارت مرشدتنا إلى أن على الرغم من أن هذه الهيئات قامت في الأصل من أجل الأهداف السامية المعلنة، لجلب الانسجام القانوني والسلام والحكم الجيد إلى العالم، فإنها في الواقع كانت في معظمها معدَّة للتوسع التجاري ونفوذ الدولة والاتصالات. وجرى تشكيل هيئات من مثل المكتب الدولي لأميركا الوسطى الذي أنشأته المكسيك والولايات المتحدة من أجل دمج نيكاراغوا وإلسلفادور وهندوراس سياسيًا، ككيانات إقليمية ذات تكليف محدد بشكل صارم. وكان لدى هيئات حكومية دولية أخرى تخصصات دولية واسعة النطاق، وتزايدت أعدادها بسرعة. وكان الاتحاد الدولي للبرق واللجنة الدولية لمنارة رأس سبارطيل [(1231)] في طنجة اللذين أُسسا في العام 1865، سبّاقين. ولم تكن [لهيئات] جميعها تقريبًا، في أي حال، كيانات حكومية دولية تتمتع بحياة مستقلة ذاتيًا، بل حرصت الحكومات الأعضاء فيها عادة، على إبقائها ملجومة بشدة، وقصرت أدوارها كمنتديات لتبادل المعلومات وتنسيق السياسات. تقول ملهمتنا إنه لأمر صحيح أن الطريق إلى العام 1914 لم تبشر بندرة في الهيئات الجديدة المقترحة لتسيير شؤون العالم، وتبع ذلك بعض النجاحات على شكل هيئات حكومية دولية، مثل التحالف التنفيذي للنقل البحري الذي أُسس من أجل إزالة الاختناقات وتنظيم انسياب الشحن الدولي. كانت هناك حتى، دعوات في سياقات مفاجئة متنوعة، أطلق عليها مؤسس كلية العلاقات الدولية في جنيف ألفرد زيميرن [(1232)]، وبفخر، اسم «الولاء الوطني الكوكبي» (planetary patriotism). لكن، استنادًا إلى مرشدتنا، كان الفشل مصير مشروع بناء هياكل حكومية دولية؛ إذ فشلت تلك الهياكل في تقديم المعالجة الصحيحة للحقائق القاسية المتعلقة بالأسواق المالية المضطربة (بسبب المضاربة وما أسماه ِالاقتصادي البريطاني ليونيل روبنز «الاحتيال

الشائع»). كما أنها فشلت فشلًا ذريعًا في التعامل مع المنافسات العسكرية والدبلوماسية للقوى الكبرى، والمقاومة الشعبية القوية للقيم العالمية - التي بشرت بها الاحتجاجات الضخمة ضد الهجرة في خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر، في بلدان مثل أستراليا والولايات المتحدة - في كثير من الدول الوازنة عالميًا.

قام التعصب القومي بدور شاهد قبر الزمن الجميل للديمقراطية التمثيلية؛ فبحلول السنوات الأولى من القرن العشرين، انهار الاعتقاد، الذي انتشر بفعل مؤلفين وسياسيين أمثال نورمان أنجِل [(1233)] (1872-1967)، وتضمّن أن آليات الاندماج لا يمكن وقفها، وأنها جعلت الحرب بين الدول الصناعية المتطورة غير واردة عمليًا. وأفسح حلم أفيون السلام العالمي الطريق لسياسة دبلوماسية البوارج، ثم لشيء أكثر قتامة: أول حرب عالمية للبشرية، متبوعة بثلاثة عقود استثنائية من العنف. كانت الحرب العالمية انتكاسة عظيمة للديمقراطية التمثيلية، وكانت مآسي ذلك الزمن موضع قياس سريع من مجموعات ضغط مثل اتحاد التحكم الديمقراطي ومقره في لندن - ربما كان أول مجهود من المواطنين، بدأ في أوائل أيلول/سبتمبر 1914، باسم الديمقراطية، في إخضاع سلطات قرار الحرب الحكومية للمساءلة الشعبية والبرلمانية. بلغت المجزرة الناتجة من التحام الرجال بالفولاذ - قُتل فيها 8 ملايين شخص وجُرح 21 مليونًا - نهايتها في العام 1918. بدا السلام في البداية واعدًا ببداية جديدة، ومع انهيار إمبراطوريات بكاملها وعشرات الأنظمة الملكية، تحدث أول رئيس لتشيكوسلوفاكيا توماس ماساريك [(1234)] عن عالم ما بعد الحرب، على أنه «مختبر فوق مقبرة شاسعة». ولم يكن لدى وودرو ولسون شك في أن التجربة تتعلق بكل شيء يمكن أن يجعل العالم آمنًا للحريات المدنية والديمقراطية السياسية. كانت هذه المشاعر موضع مناصرة في بريطانيا من اتحاد التحكم الديمقراطي الآنف الذكر، والذي حاز بحلول صيف العام 1921 دعم أكثر من 300 مجموعة (معظمها من المؤسسات النسوية والتعاونيات والنقابات) تضم أكثر من مليون عضو منتسب ومؤسسات شقيقة في عدد من البلدان؛ وفي العام 1924، كان في حكومة حزب العمال الأولى على الإطلاق 15 وزيرًا من الأعضاء المسددين اشتراكاتهم في الاتحاد الديمقراطي. لكن حظوظها في خلال تلك المرحلة كانت استثنائية، لأن التشوش الاجتماعي، وخيبة الأمل والمقاومة السياسية للديمقراطية التمثيلية ازدهرت في كل مكان من أوروبا. وتحت ضغط الديماغوجيين القوميين، والفلاحين المتطرفين، والعمال العاطلين من العمل، والميليشيات الفاشية، وقطّاع الطرق والبلاشفة، انهار بيت الديمقراطية التمثيلية.

في البداية، بدت الأمور بعد العام 1945، وفق مرشدتنا، سيئة بالنسبة إلى الديمقراطية، وعلى نحو كبير بسبب انطلاق الحرب الباردة؛ فبرزت القاعدة القاسية القائلة إن الديمقراطية فِي الدول لا يمكنها أن تزدهر إلا عندما يزول

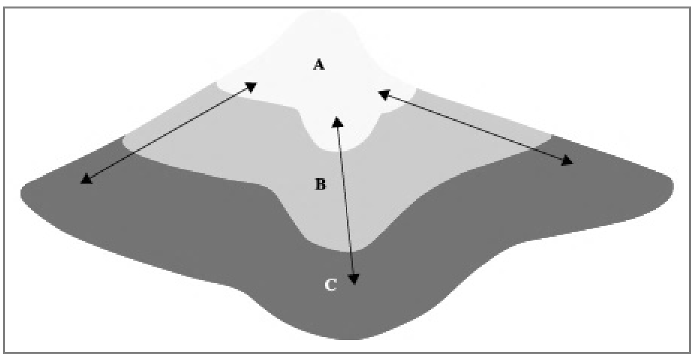
الضغط العسكري عن حدودها، كأنها ستتواصل على هواها. لكن عندذاك، وفي مواجهة احتمالات هائلة، جاءت جولة جديدة من بناء المؤسسات الحكومية الدولية، لم يسبق لها مثيل في العالم، سواء لجهة نطاقها أو لجهة عمقها. وكان الكيان السياسي للعالم الذي نجم عن ذلك مألوفًا لمواطنين كثر ولجميع الحكومات في القرن الحادي والعشرين، على الرغم من حقيقة أن مؤسساته الحكومية كانت غالبًا مهملة في الكتب المدرسية، ولم تظهر على هذا النحو في خرائط العالم. كان ذلك الكيان السياسي مجمّعًا لمؤسسات حكومية عالقة في شبكات عالمية من الترابط الذي أصبح ممكنًا بفضل تقنيات الاتصالات التي اختزلت بشكل عظيم، أحيانًا إلى ما يقارب الصفر، عوائق الزمان والمكان. وكانت نتيجة ذلك أن المؤسسات الحكومية من الأحجام والأشكال المختلفة - المحاكم والحكومات المحلية؛ برلمانات الدول ذات الإقليم الجغرافي المحدد؛ القوى شبه الإمبراطورية مثل الصين؛ الهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي؛ اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان - ASEAN) وميركوسور [(1235)] (Mercosur)، ومؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية ومقرها في لاهاي - وجدت نفسها، على الرغم من اختلافاتها الكثيرة، ممسوكة في شبكات من العلاقات التي تتكثف وتتطور بسرعة ثنائيًا وجماعيًا.

تلاحِظ ملهمتنا بضعة أمثلة متعلقة بالتوجه نحو الحكم المترابط، فتذكر قرارات قضائية لمحاكم محلية، مثل الأمر الذي صدر (في أوائل آب/أغسطس 2000) من المحكمة الفدرالية الأميركية في مانهاتن، الذي يقضي بأن يدفع المتهم بجرائم الحرب وأحد مؤسسي الحزب الديمقراطي الصربي رادوفان كاراديتش [(1236)] مبلغ 475 مليون دولار لمجموعة من 12 امرأة بوسنية تقدمن ضده بشكوى مدنية تتهمه بالمسؤولية عن القتل والاغتصاب والخطف والتعذيب والأعمال الوحشية الأخرى. وتلاحظ مرشدتنا أيضًا التأثير الذي أثار نقاشًا واسعًا للاندماج الأوروبي في السياسات الداخلية للدول الأعضاء، وتشير إلى الدفع حول العالم للمواءمة بين قوانين الهجرة، وتبادل المطلوبين للقضاء، وإجراءات حماية البيئة والسياسات الاقتصادية للدول الآسيوية مثل الصين واليابان وفيتنام وإندونيسيا وأستراليا ونيوزيلندا. وهنا تطرح مثالاً مفصلاً جدًا: معاهدة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الموقّعة في العام 1999، لمكافحة رشوة المسؤولين الرسميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، والتي سرعان ما أقرتها قرابة 40 دولة، بما فيها اليابان والبرازيل وتركيا، وكبريات الدول المصدرة في العالم، وألزمتها إصدار تشريعات تجرّم رشوة المسؤولين في الخارج.

كانت مؤرختنا متأكدة من أن نمو الحكم المترابط على صعيد عالمي يعني في كل حالة أن أولئك الذين يمارسون السلطة في أي مكان على وجه الأرض بدأوا يدرِكون بشكِل متزايد أهمية مفاعيل ردات الفعل. ويلامس أي حادث

منفرد، أو صفقة أو قرار في مكان ما في نظام أوسع - انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، والهجمات المسلحة على واشنطن ونيويورك، لنأخذ مثالين فقط من أسبوع مصيري واحد في أيلول/سبتمبر 2001 - سلسلة من العواقب والارتدادات ومفعول الفراشة (butterfly effects) في بقية أنحاء العالم. وما أرادت مرشدتنا قوله هو أن من المحتمل أن تكون قرارات كل حكومة، مهما كانت كبيرة أو صغيرة، أو ربما تكون بالفعل، غير مقيدة في نطاقها ونتائجها، وما عادت الحكومات جزرًا معزولة، فما تفعله أو تقوله (أو لا تفعله ولا تقوله) يمس حياة الآخرين في كل مكان على وجه الأرض، أطلق خبراء العلاقات الدولية على ذلك، ولسبب جيد، اسم «مفاعيل الفائض»، وانتهى عصر الحكومات المصنوعة محليًا والاكتفاء الذاتي. وعلى الرغم من المسافات الجغرافية والمصالح المختلفة التي تفصل بين حكومات من أحجام وأشكال مختلفة، وجد الجميع أن عليهم التعايش يوميًا مع حقيقة ترابطهم المتعمق باطراد.

الشكل (9-1)



مناطق تشابك مؤسسات الحكم العاملة على المستوى الدولي.

كانت ملهمتنا عند هذه النقطة مهتمة بتلافي سوء فهم محتمل، فقالت إن في خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لم يكن النمو السريع للمؤسسات الحكومية العابرة للحدود يتجه نحو «حكم عالمي» بأي معنى بسيط، وكان نمط الحكومات المترابطة مختلفًا، وأكثر تعقيدًا بالتأكيد.

كان يمكن وصف الكيان السياسي العالمي بشكل أفضل كتشكيلة واسعة من المناطق المستقلة والمتداخلة من المؤسسات الحكومية (الشكل (9-1)). وحدث أن نواتها الداخلية (A) تلازمت مع معاقل الديمقراطية الرقابية، التي تضم شعوب أميركا الشمالية واليابان وكوريا الجنوبية ومجلس الدول الأوروبية وأستراليا، حيث كانت شبكات الترابط الحكومي أطول وأكثر سماكة، وكانت كثافة وسائل الاتصالات الفعالة أثقل، وبالتالي كانت العوائق البرية والمائية أمام حركة البشر والسلع والقرارات والمعلومات أقل اعتبارًا. وجدت هذه النواة الداخلية، التي انبعثت منها ترددات الشبكات الطويلة والسميكة

المترابطة، نفسها عالقة في مناطق خارجية من السلطة السياسية. وتضم واحدة من هذه المناطق (B) الدول الكبيرة والكثيرة السكان مثل الهند والبرازيل، ودولًا شبه إمبريالية مثل الصين، وربما إندونيسيا التي حاولت الانتقال إلى الديمقراطية في السنوات الأولى للألفية الجديدة. وتشمل هذه المنطقة دولًا ليست ديمقراطيات مشاركة سياسية (تذكرنا ملهمتنا بأن الصين وروسيا هما في الحقيقة نظامان من أنظمة ما بعد الشمولية (post-totalitarian)). وكانت الدول في هذه المنطقة مترابطة مع بقية العالم، مع أنها شديدة الدفاع عن «سيادتها» الإقليمية. بالتالي، أدت الهند - على سبيل المثال - دورًا عالميًا حيويًا في إنتاج تقنية المعلومات وتوزيعها، فيما كانت لروسيا، ثانية أكبر الدول مبيعًا للسلاح في العالم، علاقات المورّد والمشتري الأكثر تطورًا مع الهند والصين وإيران.

ثم كانت هناك المنطقة الثالثة (C)، التي كانت فيها شبكات الترابط الحكومي هزيلة ومهترئة في الهوامش: منطقة مكونة من الدول الصغيرة الأقل قوة، أو الدول البدائية (proto-states) - من بينها نيجيريا والبحرين وبوليفيا والفيليبين وتايلاند - التي يُظهر بعضها علامات تجمّع في شكل هيئات إقليمية مثل آسيان ومجموعة الكاريبي والسوق المشتركة (CARICOM)، ومن خلال اتفاقات، مثل اتفاق التجارة الحرة في الأميركتين [(1237)]. وتلاحظ ملهمتنا أن عددًا من حكومات هذه الدول، مثل باكستان وزيمبابوي والسودان، كانت دولًا فاشلة تترنح على التخوم القصوى لهوامش الكيان السياسي العالمي الناشئ، حيث حلت مكان شبكات المؤسسات الحكومية المناطق الممنوعة التي كانت فيها مؤسسات مثل الأمم المتحدة غير مرحب بها أو غير فعّالة. تشمل هذه الهوامش أنظمة، مثل بورما ذات الغيرة المفرطة على سلامتها الإقليمية، والتي كانت سلطاتها، على الرغم من بعض العلاقات المهمة مع بقية العالم، في أمور تتعلق بالنفط والمخدرات والسلاح، معادية بشكل علني لمفاعيل الترابط العالمي. تشمل هذه المناطق القصية، تحت مؤسسات الكيان السياسي العالمي وبعدها، أكثر مشاهد الحروب غير المدنية قتامة: عالم سفلي من المناطق الغارقة بالدم والألغام والخراب والدمار، مثل الشيشان وغرب السودان وجنوبه، والدولة ذات الاسم على غير مسمّى، جمهورية الكونغو الديمقراطية التي بالكاد توجد فيها مؤسسات حكومية فعالة.

تريد ملهمتنا أن تقول أشياء إضافية كثيرة، لكنها تلاحظ هنا كيف أن التوزيع المتفاوت للشبكات الحكومية العالمية أثبت أنه غير مستقر، بشكل أساس، لأنها كانت مثقلة بالتناقضات. وأنتجت خطوط صدع متنوعة بشكل منتظم، مفاعيل صادمة للنظام كله، لذلك تقول إنها لم تجلب السلام والحكم الجيد إلى العالم، إنْ تغاضينا عن تنمية المؤسسات الديمقراطية عالميًا. وتقر ملهمتنا بأنه كانت هناك أوقات أصبح فيها الكيان السياسي العالمي كله باردًا جدًا بفعل القلق من أن مكوناته المختلفة - مثل كتل من الذرات جرى تخفيض

حرارتها في المختبر إلى ما فوق الصفر المطلق [(1238)] - انشدّت موقتًا بشكل منسجم. وتعترف ملهمتنا أيضًا بأن المؤسسات المتقاطعة والمتعددة المستويات كان لها بعض الميزات، مثل مرونة الأخذ والرد، والقدرة على التكيف مع الأوضاع المتغيرة التي جاءت مع تعددية المؤسسات، لكنها بقيت ثابتة، وطرحت نقطتها بشكل أكثر حدة: زعزع الكيان السياسي الدولي في السنوات المبكرة من القرن الحادي والعشرين حكومات، من بينها ديمقراطيات رقابية. وعانى هذا الكيان السياسي، بصرف النظر عن أي مزايا نجمت عن بناه المتداخلة والخرقاء، أعراضَ ما يسميه الفيزيائيون «الأنتروبيا» [التحول الحراري العشوائي] (entropy)، وحالات التشوش والهمود والانحطاط الذاتي الناتجة من انعدام الشكل المحدد.
تعطي مرشدتنا بعض الأمثلة: مع أن شعوب العالم تعيش على كوكب يتشكل من أكثر من قرن من بناء المؤسسات العالمية - تتجلى من خلال ترتيبات مثل التوقيت القياسي العالمي [(1239)] ومحكمة العدل الدولية ومعاهدات الأمم المتحدة، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى قانون البحار - بقي انعدام القدرة على الحكم إقليميًا ودوليًا مشكلة أساسية للديمقراطيات الرقابية في كل مكان. وتذهب مرشدتنا إلى القول إن في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ناضل ديمقراطيون كثر ضد احتكار السلطة، بينما واجه الديمقراطيون الرقابيون في سياقات كثيرة المشكلة معكوسة تمامًا: ضآلة تركيز السلطة. وتقول إن الديمقراطية الرقابية كانت عرضة للضعف بسبب عدم وجود مقاعد قيادة وآلية توجيه، إضافة إلى عدم فاعلية كثير مما كان موجودًا. ولم ينتج الكيان السياسي الدولي في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين معاهدة استثمار، ولم يكن لديه مصرف مركزي ولا مفوضية أوراق مالية واستثمار يمكنها وضع قيود على التدفق المدمّر للمال المضارب (hot money)، وتبييض المخاطر، والاستثمار في المديونية، ورفع الأسعار، والتي أنتجت بشكل دوري فقاعات السوق التي هددت حكومات كثيرة، ومن بينها ديمقراطيات. ولم يكن لدى الكيان السياسي العالمي برلمان يعمل بشكل سليم يمكن من خلاله توجيه مطالبات سكان العالم بطريقة سلمية، فلم تكن هناك سلطة تنفيذية، من مثل رئيس منتخب مدة محددة وقابل للمحاسبة القانونية، أو مجلس حاكم للعالم. كما لم تكن هناك أحزاب سياسية تقوم بحملات عالمية بشكل منتظم، من أجل اكتساب الدعم لسياسات أو مؤسسات جديدة، ولا نظام جنائي دولي أو نظام لحفظ السلام والأمن - بالقوة - للتعامل مع صناعة جرائم (الحرب) المزدهرة. وباستثناء القوات الأميركية المسلحة، لم يكن هناك جيش عالمي أو استراتيجيا عالمية للتعاطي بحزم مع الحروب وأعمال العنف التي أفسدت العالم.
تسجل ملهمتنا أن ثمة أوقاتًا بدا فيها نقص التمويل والعديد، والتصلب البيروقراطي والاختلاف في شأن الصلاحيات على مستوى المؤسسات

الحكومية الدولية، كأنه يجر ديمقراطيات قائمة إلى صراعات سلطة تحمل شبهًا مدهشًا بالمأساة - الملهاة المضحكة - المبكية. وهي تضرب مثالًا لذلك هو المهمة الصعبة لتشكيل المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة؛ إذ بدا تأسيس أول محكمة جنائية دولية (في أيار/مايو 1993) أنه يضع أخيرًا في قيد التنفيذ حلم كورنيليس فان فولنهوفن [(1240)] (1874-1933)، الحقوقي الهولندي العظيم الذي دافع بقوة - وبلا جدوى - عن الحاجة إلى محكمة جنائية دولية في خلال الأيام الأخيرة للديمقراطية التمثيلية [(1241)]، وأثبتت ولادة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، في أي حال، أنها صعبة، على حد إفادة ملهمتنا. وجرى تأخيرها 15 شهرًا في مجلس الأمن في الأمم المتحدة؛ وعندما عُيِّن كبير المدعين العامين فيها أخيرًا، كان عليه أن يدفع من جيبه تكاليف السفر جوًا أول مرة إلى نيويورك ولاهاي. وأُبلغ عدمَ وجود موازنة للمحكمة، ووجوب أن توافق على الموازنة اللجنة الاستشارية للمسائل الإدارية والمالية؛ هذه الهيئة ذات الاسم المختصر الجميل (ACABQ)، والتي أصرت على وجوب إصدار قرار اتهامي واحد في الأقل قبل الموافقة على التمويل. ودفع ذلك المحكمة الوليدة إلى توجيه تهمة مضمونة لكن ضد مسؤول منخفض الرتبة هو دراغان نيكوليتش. واستلزمت المحكمة أيضًا كثيرًا من الاجتماعات المزعجة والمستهلكة للوقت بشأن مسائل تنظيمية - تتعلق بالموازنة والأدلة - مع مسؤولي الأمم المتحدة ومع أمين عام الأمم المتحدة بطرس غالي [(1242)]، الذي عبّر عن شكوك خطِرة حول قرار مجلس الأمن تأسيس مكتب المدعي العام كوحدة مستقلة. ولم يجر وضع آليات لاعتقال أوباش مؤذين أمثال رادوفان كاراديتش والجنرال راتكو ملاديتش [(1243)]، وفي الحقيقة أبدى الأميرال [الأميركي] لايغتون سميث، الذي كان قائد قوة التنفيذ في الأمم المتحدة (United Nations Implementing Force)، معارضة شديدة لإرسال قوات للقبض على المتهمين بجرائم حرب. وتلاحظ ملهمتنا أنه حتى في المهمة الكريهة للكشف على المقابر الجماعية المؤكدة أو المشتبه بها، رفضت قوات الأمم المتحدة الاشتراك في البحث أو في مسؤولية المراقبة، وكان على المحكمة في وقت ما أن تستعين بخدمات مؤسسة نروجية غير حكومية مستعدة للقيام مع الكلاب البوليسية بهذا العمل القذر والضروري.

تماشت مصاعب تشكيل مؤسسات ضرورية جدًا عابرة للحدود، مع عدم مساءلتها العامة. واستنادًا إلى مرشدتنا، لم يكن الكيان السياسي الدولي الناشئ بالضبط كائنًا من الحكم المطلق، في الأقل لأن منطقته الأساسية (إضافة إلى دول في المناطق الخارجية مثل الهند والبرازيل) احتوت شبكات غنية من المؤسسات الرقابية المصممة لكشف الغطرسة ومعارضتها. وكانت الديمقراطية الرقابية، في ميادين السياسة العابرة للحدود، على الرغم من ذلك، نبتة نادرة. وكانت أمور الحياة والموت تتقرر بشكل منتظم خلف ظهور ملايين عدة من الناس. وأهانت البنى الغامضة والسرية للحكومات والقوانين

العابرة للحدود بشكل منتظم القواعد الحيوية للديمقراطية الرقابية: السلطة المحدودة المدة الممنوحة من خلال التصويت الحر والعادل، واجب الممسكين بمقاليد السلطة في استدراج آراء مختلفة، وشرح تصرفاتهم وتبريرها علنًا، وحتى الالتزام بالاستقالة في حالات سوء الإدارة الفاضح، أو سوء التصرف.

قدم النافذون، في حقبة الحكومات المترابطة، أعذارًا وحججًا متنوعة للبقاء صامتين حيال دوافعهم أو خطواتهم. وكان يحلو لهم أن يقولوا إن القرارات فُرضت عليهم من قوى عالمية (أطلق النقاد على ذلك اسم «غسيل السياسة» (policy laundering))، أو إن المخبولين كانوا أولئك الذين كشفوا أوراقهم لمنافسيهم أو أعدائهم (تسمّي ملهمتنا ذلك قاعدة رامسفيلد [(1244)]: «في المواقف الصعبة، لا تناقش الحكومات الأمور الداهمة» [(1245)]). وردد وسطاء السلطة العابرة للحدود أيضًا نسخة معيّنة من قاعدة أفلاطون القائلة إن الشؤون الحكومية من الصعب جدًا تفسيرها لجمهور غير مطلع بشكل كافٍ. وتشير ملهمتنا بعد ذلك إلى الحقائق المزعومة بشأن التعقيدات: ضمنت تجزئة السلطة السياسية، معطوفة على الذهنية التكنوقراطية بين المسؤولين الرسميين وغياب أطقم العمل الإدارية المدربة جيدًا والودية تجاه الجمهور، إغلاق أجزاء كثيرة من الكيان السياسي العالمي أمام المساءلة العامة من أي نوع. وساءت الأمور أكثر عبر الإشارة إلى الضرورات الملحة للسوق، وإلى ما تسميه مؤرختنا غطرسة المسافة: على الرغم من أنبل الدوافع المفعمة بالروحية العامة، بدا كثيرون من القادة والمديرين غير مهتمين بالطريقة التي تركت فيها القرارات المتخذة أو المعطلة آثارًا طويلة المدى في حياة الملايين من الناس الذين لن يلتقوا بهم على الإطلاق.

تشير مرشدتنا إلى لحظات تقاربت فيها جميع هذه الحجج اللاديمقراطية، لإنتاج مفاعيل همجية على المواطنين وممثليهم. وكانت المحاكم خلف أبواب مغلقة التي أنشأها «اتفاق التجارة الحرة في أميركا الشمالية» («نافتا») [(1246)] ونظام «الغرف الخضراء» المعتمَد في منظمة التجارة العالمية، بمنزلة محاكم شعبية ارتجالية بكل شيء إلا بالاسم. هذه المؤسسات العابرة للحدود، التي تعمدت تفادي المساءلة العامة، واتكلت بدل ذلك على تقنيات من مثل حقوق التصويت المشوّهة والمال والتبرير والسرية المنظمة والإكراه القانوني، عملت لمصلحة الحكومات الأكثر قوة أو للشركات المساهمة الأكثر قوة، وأحيانًا لمصلحة الحكومات والشركات معًا [(1247)]، وشقت هذه المؤسسات بالتأكيد الطريق أمام قرارات لا تمثل كليًا المصالح الاجتماعية الأوسع، كما أشارت ملهمتنا، قائلة إن السياسات العابرة للحدود بدت وتركت شعورًا على نحو متزايد كلعبة تمارسها النخب القوية والثرية. لم يكن همُّها العدالة الاجتماعية، لذلك لم يكن مفاجئًا، على ما تقول مرشدتنا، أن مع بداية الألفية الثالثة شهدت الدول الديمقراطية كافة ارتفاعات حادة في فروق الثروة، إلى مستويات غير مسبوقة منذ أواخر عشرينيات القرن العِشرين. وأوردت أدلة

موثوقة من الولايات المتحدة؛ فبحلول العام 2005، كان أكثر من خُمس الدخل القومي (21.2 في المئة) من نصيب 1 في المئة فقط من الكسبة. وأضحت أميركا دولة يحصل فيها رئيس مجلس إدارة شركة عملاقة مثل وول مارت [(1248)] على رواتب وعلاوات وتعويضات تبلغ 900 ضعف راتب الموظف المتوسط في الشركة - بلد تقدَّر فيه ثروة عائلة مؤسس وول مارت (90 مليار دولار) بما يعادل مجموع ثروات الـ 40 في المئة الأدنى من سكان أميركا ككل. تقول مرشدتنا إن التوجهات نحو عدم المساواة الاجتماعية كهذه أعطت اسمًا سيئًا للحكم العالمي، وأقنعت عددًا متزايدًا من المواطنين بأن لدى الحكومات في الداخل والخارج أجندات تجارية خاصة بها، وأن مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي، تعمل لخدمة الشركات الكبرى والمضاربين والمتمولين، وأن حقوق المواطنين المكتسبة بصعوبة أصبحت عرضة للالتهام من «قوى السوق» العالمية غير المقيدة، التي تحميها تصرفات أو صمت البنى الحكومية العابرة للحدود. غذى هذا الاستنتاج اليأس بسهولة، كما أشار الكاتب الكندي المرموق جون رالستون سول [(1249)].
وتستذكر ملهمتنا كيف أن سول هذا عبّر بالكلام عمّا يشعر به كثير من الناس في دواخلهم: أصبحت الحكومات منافقة جدًا، أو ضعيفة جدًا في مواجهة قوى عالمية يشعر العالم كله إزاءها بأنه أقل ديمقراطية على الإطلاق، كأنه في قبضة قوى قرصنة لا تهتم أبدًا بالضوابط والتوازنات الديمقراطية.

القومية

في مواجهة الحكم العالمي المترابط وقوى السوق، أجج الشعور بالعجز نيران القومية الأوروبية القديمة، كما تشرح ملّاحتنا، التي رأت، بمساعدة من الإدراك المتأخر، الطريقة التي لفح بها لهيبها جهات الأرض الأربع، في دول مختلفة باختلاف روسيا والهند وفنزويلا والصين وإيران. وتقول إن بحلول العقد الأول من الألفية الجديدة، كان لكل ديمقراطية رقابية حزبها القومي، أو ممثلون صريحون للقضية القومية. وكان من أفصح الممثلين رجل يحلو لكثير من معجبيه أن يلقبوه بأبي الأمة الصربية، وهو دوبريكا كوسيتش [(1250)] (المولود في العام 1921). كان كوسيتش أكثر من كاتب مرموق، تصف روايته المشهورة Time of Death (زمن الموت) (1972-1975) مصير الشعب الصربي في خلال السنة الأولى من الحرب العالمية الأولى. هنا كان رجل ذو أفكار جديرة بالاستذكار، على حد قول ملهمتنا، لأن أفكاره تتحدث بطلاقة قواعد لغة القومية بكل غوايتها البشعة [(1251)].
يقول هذا الأديب: «في الأمم العظيمة فحسب يمكن الهوية الشخصية الإنسانية، الإنسان الفرد، أن يكتسب الاحترام. والواجب الأخلاقي السابق في الأمم الصغيرة هو إخضاع الفرد - للمجتمع، والناس ودولتهم. لا يمكن صربيًا أن يكون إنسانًا ما لم يكن صربيًا واعيًا لأمته». يتبع ذلك، على حد قول كوسيتش،

أن لمهمة بناء الأمة وحماية أراضيها من طريق الدولة أولوية على الديمقراطية. واحترام اللغة والأرض والتقاليد الدينية والوطنية - الأغاني والصلوات والحكايات وحياة القديسين والأبطال - أهم كثيرًا من التصويت والتنافس الحزبي والانتخابات. بكلام آخر، إن الديمقراطية الانتخابية مهمة في الأمم ما دامت تساعدها على تقرير مصيرها بنفسها؛ ويمكن استخدامها شرعيًا (كما أبلغ صديقه المقرب سلوبودان ميلوسوفيتش) لحماية الأمة وبناء دولة موحدة عبر إسكات أعدائها، على سبيل المثال، من خلال «دحض مزاعمهم بأننا بلد غير ديمقراطي» بطريقة ماكرة. أمّا ما عدا ذلك، فيمكن الاستغناء عن الديمقراطية.
كان كوسيتش متأكدًا من أن هذه المعادلة تنطبق بلا شروط على الشعوب المعرضة للانقراض، مثل الأمة الصربية، ويسأل: «هل يمكن الديمقراطية أن تنكر على الصرب في كرواتيا والبوسنة والهرسك الحقوق التي يتمتع بها الكروات والمسلمون؟ وهل الدفاع عن الحق الإنساني المشروع للشعب الصربي في العيش في دولة قومية و’أمة صربية عامة‘؟ ’أليس ذلك حقًا ديمقراطيًا جوهريًا؟‘». أصر كوسيتش على أن الجواب عن هذا السؤال واضح، فأي مكان يعيش فيه الصرب هو صربيا التي تحتاج إلى حماية الدولة الصربية. وليس مهمًا (تعلّق ملهمتنا) واقع أن هذا المبدأ يفترض، على نحو زائف، أن الصرب كلهم متفقون مسبقًا على معنى أن يكون المرء صربيًا، وليس مهمًا (تضيف ملهمتنا) واقع أن هذا المبدأ يعني التورط في التعكير الإجرامي لحياة الناس، وإزالتهم جسديًا عن الأرض، أو إعادة رسم الحدود الجغرافية بالقوة العسكرية. اعتراضات كهذه تجاهلها كوسيتش بالقول إن الصرب عانوا الإعلام السلبي فترة طويلة، و«صربيا عرضة لتشويه رهيب من الجميع في العالم!».
كان انتهاك الأممِ المعادية المجاورة صربيا جزءًا من لعبة القوة نفسها، وكان الاندماج الأوروبي بالفعل مؤامرة لتفكيك صربيا. كتب كوسيتش: «أوروبا ضد الصرب وصربيا. تنظر أوروبا إلى نفسها على أنها قدوة للديمقراطية، لكنها هي الأرض التي تنبت حروبًا وعبودية ومعسكرات اعتقال ومحارق وأكاذيب». يقف خلف أوروبا ومعاييرها المزدوجة النظامُ العالمي الجديد بقيادة أميركية، وهو نظام حكم جديد يقوده أناس حولوا «حقوق الإنسان إلى خداع الإنسان»، ويتحدث قادته عن نهاية التاريخ والانتصار الكوني للديمقراطية، لكن الحقيقة البسيطة هي أن هذا النظام كان «ديمقراطية المراوغين واللصوص والمنحرفين والأشرار». ويقول كوسيتش بنزق إن قمة لندن بشأن مستقبل يوغوسلافيا في العام 1992 أثبتت أن الديمقراطية الغربية ما هي إلا قناع للثروة والمال والنفوذ، فـ «كانت قمة لطغاة العالم وما دون المتوسطين فيه، للبيروقراطيين المقتديرن لـ ’النظام العالمي الجديد‘: ديمقراطية شمولية وتوابعها الأوروبية. كانت مشهدية للبراغماتية الغربية المنتصرة: من أجل تحقيق نصر للظلم والقوة بأي ثمن. لقد نجحوا». ثم جاءت طلقة الوداع. يقول

كوسيتش: «كان لدى القادة الشيوعيين في الأقل خطاب يزعم أنه مبدأي وشامل. هؤلاء ’الديمقراطيون‘ يتحدثون لغة النازيين - يكذبون، يهددون، يتحكمون ويصدون الأحكام. كان الشعب الصربي محاكمًا، محاكمًا وملاحقًا».

الفندق

انطوى خطاب الأديب المخضب بقطرات رثاء الذات والمأساوية على مهمة سياسية: الدفاع عن حق الصرب في رفع علمهم عاليًا، للنظر إلى أنفسهم كقبضة واحدة مستعدة، تستخدم المدافع عند الضرورة، للدفاع عن أمتهم ضد «الأجانب» و«الأعداء». أثبتت هذه العقلية أنها قاتلة، على حد تقرير ملهمتنا. متشجعة بثورة اللبن (الزبادي) بقيادة الأنصار القوميين لسلوبودان ميلوسوفيتش - اكتسبت اسمها من آلاف علب اللبن التي ألقاها جمهور غاضب على البرلمان في فوفودينا في تشرين الأول/أكتوبر 1988 - جرّت الدويلة اليوغوسلافية بالأيدي الصربية جنوب شرق أوروبا إلى حرب استمرت عقدًا من الزمن، وأودت بحياة مئات الآلاف من الناس، وأخرجت ملايين المواطنين من ديارهم. تقول مرشدتنا إن مشكلة العنف الدولتي وشبه الدولتي في عصر الديمقراطية الرقابية لم تكن مقتصرة على غرب البلقان، بل كانت الدول المسلحة المتشجعة بالنزعة القومية سوء طالع للديمقراطية الرقابية في كل مكان، وألحقت تلك الدول، التي انفلتت على المواطنين العزل، أذى كبيرًا بالأفراد والجماعات، وشبكات كاملة من المؤسسات الرقابية المصممة لمساءلة السلطة ومحاسبتها، ووضع حد للمخالفات. في أماكن مثل بورما وزيمبابوي والشيشان، كانت الدول المسلحة مسؤولة هي ومرتزقتها عن تعريض الصحافيين ونشطاء حقوق الإنسان والكتّاب للاعتقال والتعذيب والاغتصاب والقتل. وتتذكر مرشدتنا أنه كانت هناك أوقات استهدفت هذه الدول فيها المدنيين الأبرياء من خلال استخدام أساليب بالغة التطور لترهيب جميع مواطنيها حتى الإذعان، لتثبت، في ما يبدو، أن الموت مصير الديمقراطية أيًا يكن شكلها.

تورد ملهمتنا مثالًا راعبًا: الشبكة السرية لمعسكرات الاعتقال التي أدارها المجلس العسكري الحاكم في الأرجنتين في سبعينيات القرن العشرين. كان أكبر هذه المعسكرات، بإدارة كلية الميكانيكا البحرية (ESMA)، في حي راقٍ في قلب بيونس أيريس، على مقربة من ملعب كرة القدم الذي أحرزت فيه الأرجنتين في العام 1978، كأس العالم، في اللحظة نفسها التي كان فيها الحكم يرهب شعبه، يشبه فندقًا للرعب يديره ضباط البحرية، ويخدمه مجندون بحريون يافعون ومحققون ذوو ألقاب مثل 220 وكاوازاكي والأفعى.

كانت الفظائع تجري في مبنى من ثلاث طبقات، مموه خلف مرجة خضراء شديدة الترتيب وكتل من أشجار الكينا النحيلة وأشجار الجكراندة [1252] (jacarandas) ذات الأزهار البنفسجية. وكان المعسكر يستقبل «الضيوف» يوميًا على مدار

الساعة، تجلبهم بسرعة سيارات من طراز «فورد فالكون» يقودها عناصر البحرية بثياب مدنية، من مختلف أرجاء المدينة. يُدخَل الواصلون إلى الطبقة السفلى من المبنى الذي يحتوي على مركز إسعاف أولي، وغرفة ترفيه يُمضي فيها أعضاء فريق العمل أوقاتهم في المحادثة وارتشاف القهوة وشرب الويسكي ولعب الورق. بعد تسجيل الضيف وتصويره وعصب عينيه، كان يؤمر بأن يؤكد لأحد أقاربه عبر الهاتف بأنه في أيد أمينة، ثم يبدأ التحقيق والتعذيب - بلا توقف ولا رحمة - مدة ثلاثة أو أربعة أيام عادة.

لم تكن هناك استثناءات. كان الأطفال والفتية ضحايا لجرائم القبو السفلي التي كانت تُرتكَب في غرفة واسعة مزودة بكماشات كهربائية عالية التيار، وخزان مياه كبير يتحول فيه الضيوف المترددون، كبارًا وصغارًا، إلى غواصات، فيما الموسيقى المتواصلة لأغنية واحدة تتكرر باستمرار بصوت مرتفع تساعد في كتم صيحات المعذِبين وصراخ المعذَبين وأنينهم. من هناك يؤخذ الباقون في قيد الحياة - مات كثيرون في أثناء البدء في التحقيق - وهم لا يزالون معصوبي الأعين، إلى الطبقة الثالثة من الفندق، حيث يُحبسون مثل الكلاب الشاردة في أقفاص ضيقة تسمّى أوجرة الكلاب (cuchas).

كانت الطبقة الثالثة ممرًا يقود من الحياة إلى الاختفاء فإلى الموت؛ افتُرس قرابة 5000 ضحية، ونجا 200 مواطن فقط ليرووا قصصهم كيف أن رفاقهم كانوا يُحقنون بمواد مخدرة ويُنقلون على عجل من الفندق إلى قاعدة للقوات الجوية، حيث يُحشرون في طائرة تلقيهم في البحر - بعد شق بطونهم ليغرقوا مثل صخور - في مياه الأطلسي الباردة. كان الضحايا المحظوظون، الذين لديهم مهارات مفيدة لإبقاء أعمال المؤسسة جارية، يتوقعون أن يبقوا أحياء مدة أطول، شرط أن يستحقوا الاحتفاظ بهم. في الليل كان الصحافيون والكتّاب وحَمَلة الشهادات الجامعية المحبوسون والمكبلون والمربوطون في أوجرة الكلاب ورؤوسهم مغطاة، يحاولون النوم في صدى الموسيقى الصاخبة والركلات واللكمات. كانوا في النهار يعملون ساعات الدوام في غرفة ذات جُدُر زجاج تسمّى حوض الأسماك؛ هناك، وتحت أنوف الحراس الذين يمكن أن يصبحوا شرسين في طرفة عين، كانوا يستمدون خدمات أمين المكتبة لكتابة خطب أو إعداد تقارير صحافية، وحتى تلخيص كتب لمؤلفين مشهورين - كان سارتر وكامو رائجين في ذلك الوقت - لمصلحة ضباط البحرية الواعين لحاجتهم إلى فعل شيء في شأن جهلهم. في غضون ذلك، كان السمكريون والكهربائيون والحرفيون الآخرون من الضحايا يساعدون في صيانة الفندق. وكانوا يُستخدمون خارج المعسكر أيضًا، لكي يجري، على سبيل المثال، إعادة تأهيل أملاكهم المصادرة، أو شقق سكنية وبيوت أخرى، كان يبيعها في السوق الخاصة الجلاوزة الذين كانوا أيضًا بمنزلة عصابة من المجرمين الساعين وراء المال.

كان يحلو لهؤلاء المجرمين أن يتصوروا أنفسهم «فاسقين» يطاردون النساء، مع سيدات يحومون حولهن ويشبكون سواعدهم بسواعدهن، حتى ولو كن مصابات أو أشباه أموات. كانت مظاهر التمدن مهمة، حتى لدى المجرمين الهمجيين، الذين قال واحد منهم إنه يفضل أن يكون غارقًا في الغائط حتى مرفقيه على أن يكون غارقًا فيه حتى كتفيه. كانت النساء السجينات يؤخذن في سيارات الـ «فورد فالكون» ليلًا إلى الحانات في المدينة، حيث كان يُتوقَّع منهن أن يقمن بما يجب عليهن القيام به. وكانت أخريات يدعين إلى رحلات نهارية تقصد منتجعات ريفية، حيث يعرض عليهن معتقلوهن الخمر ويجبرونهن على السباحة ولعب الكرة الطائرة. أمّا في الفندق، فكانت النساء أنفسهن يعاملن بطريقة أسوأ من معاملة الرقيق، ويحدث أحيانًا أن تتعرض المرأة للاغتصاب كلما طلبت الذهاب إلى دورة المياه. وكانت اللواتي يتعرضن للحمل يعطين حصصًا أكبر من السندويشات والشاي، وينقلن إلى جناح الولادة في الطبقة نفسها، ويُسمح لهن بالولادة، وتُقدم لهن هدايا، ثم كان عليهن أن يتحملن ما لا يُحتمَل: اختفاء أطفالهن في أحضان عائلات مجهولة لأفراد يخدمون في القوات المسلحة.

مثلث العنف

تشير مرشدتنا إلى أن المهمة البغيضة لاستعادة الجثامين والأطفال المفقودين، وشهادات أولئك الذين اختفوا مددًا طويلة، لازمت بعناد دولًا مثل الأرجنتين والصين وتشيلي وكمبوديا. ولاحظت أن ظهور سياسة تذكار الموتى كان شيئًا غير مسبوق في تاريخ الديمقراطية، انتمى إلى حقبة الديمقراطية الرقابية. وقالت إن سياسة الذاكرة الجديدة كانت مدفوعة باقتناع المواطنين والمجموعات الرقابية بأن الدول المسلحة تميل إلى أن تكون بلا ذاكرة، وبأن لا يمكن بالتالي أن تكون موثوقة لجلب العدالة إلى الناجين وضحايا جرائمها التي لا توصف. على العكس من المحاكم السرية المرتجلة والإنهاء القانوني (legal closures) والعفو المفروض، افترضت سياسة الذاكرة أن هناك مصيرًا أسوأ من الموت - النسيان - وأن أعمال الاختفاء المنظمة أوجدت سابقة خطِرة. كان ينبغي تصحيح الضرر: يجب إخراج الجرذان من جحورها، وإنصاف الذين اختفوا كرهًا بأن يكون لهم صوت دائم في شؤون الأحياء. كان من الضروري رؤية أن العدالة تحققت، وكذا التنبيه العام ضد تكرار الجرائم السابقة في المستقبل. وكانت المسؤولية الشخصية عمّا حدث - حتى مسؤولية أولئك الذين بقوا صامتين ووقفوا في صمت رهيب - في حاجة إلى اعتراف علني، ويجب استذكار معاناة المفقودين وأحبائهم بشكل علني: من خلال وقفات احتجاج صامتة، وتظاهرات صاخبة، وتأسيس صفحات إلكترونية، وبناء نُصُب تذكاري عام، وتشكيل لجان للذكرى. كان من التكتيكات الشائعة استخدام الرسم على الجدران [الغرافيتي]، والأسلاك الشائكة، ورش الدهان الأحمر،

وأشكال أخرى جسور لفضح المجرمين المشبوهين والمغتصبين والجلاوزة (الصورة (9-4))؛ تلاحظ مرشدتنا أن في بعض أنحاء أميركا الإسبانية، كانت تكتيكات الفضح المعروفة شعبيًا باسم escrachar (أي «تحطيم» أو «تدمير») قد استثمرها النشطاء بمعنى جديد تمامًا «للانقضاض علنًا على سمعة أشخاص» بهدف التعييب عليهم والكشف للآخرين الأمور الرهيبة التي قاموا بها سرًا.

أثبتت سياسة الذاكرة الجديدة أن هناك علاجات محلية إيجابية لعنف الدولة - هنا تصمت ملهمتنا من أجل توسيع آفاقها وطرح تناقض - لكن الحلول لمشكلة العنف الدولي في القرن الحادي والعشرين شحيحة.

الصورة (9-4)



منزل مقفل بألواح خشب وملطخ بالدهان لصاحبه الشرطي السابق في بيونس أيريس رودولفو غونزاليس كونتي، المتهم بأعمال تعذيب وجرائم اغتيال، والذي انتهك أمر الإقامة الجبرية المفروضة عليه، أيلول/سبتمبر 2005.

تتذكر ملهمتنا أن بعد فترة وجيزة من قصف هيروشيما وناكازاكي بقنبلتين نوويتين، كتب جورج أورويل: «كان العصر العظيم للديمقراطية وتقرير المصير القومي، عصر البنادق والرشاشات». وأضاف: «إن العصر النووي الراهن نظام مختلف - أكثر إحباطًا». ثم قال: «لئن تبين أن القنبلة النووية كانت شيئًا رخيصًا وسهل الصنع مثل دراجة هوائية أو ساعة منبه، يمكن أن تعيدنا إلى الهمجية، فإنها عنت من ناحية أخرى نهاية السيادة الوطنية ونهاية الدولة البوليسية الشديدة المركزية»، وكانت للتقنية العملاقة للسلاح النووي في الواقع مفاعيل مختلفة. حولت القنبلة الآن المعركة الفاصلة والفانية من نبوءة دينية إلى احتمال حقيقي؛ إذ جعلت من التدمير العنيف لجميع الدول الديمقراطية ومجتمعاتها المتحضرة أمرًا واردًا وقابلًا للتفكير فيه. كانت البنادق والرشاشات في الماضي غير دقيقة، لكن كان التحكم فيها ممكنًا. أمّا الآن، واستنادًا إلى أورويل، يقف الجنس البشري أمام أحد خطرين، إمّا تدمير نفسه بأسلحته العجيبة وإمّا تدمير الديمقراطية مع شكل جديد من الاستعباد المغلف بسلام «الحرب الباردة» الذي لم يكن سلامًا على الإطلاق. وخلص إلى القول: «بالنظر إلى العالم ككل، لم يكن المنحى على مدى عقود عدة يسير نحو الفوضى وإنما نحو إعادة فرض العبودية» [(1253)].

لم يُقدّر لأورويل أن يعرف أن روح الديمقراطية ومؤسساتها سوف تنبعث من جديد بسرعة - أن عصرًا جديدًا من الديمقراطية الرقابية سيولد - لكن استنادًا إلى حكيمتنا الأنثى، برهنت تعليقاته على مفاعيل السلاح المؤذية نتيجة كونها أكثر من ألف شمس إشعاعًا وفتكًا، أنها صائبة. وضع أورويل إصبعه بشكل صحيح على حقيقة أن العنف هو، ربما، التهديد الأعظم لروح الديمقراطية ومؤسساتها. وتذكّرنا ملهمتنا بأن الديمقراطية الرقابية أنتجت كميات مثيرة

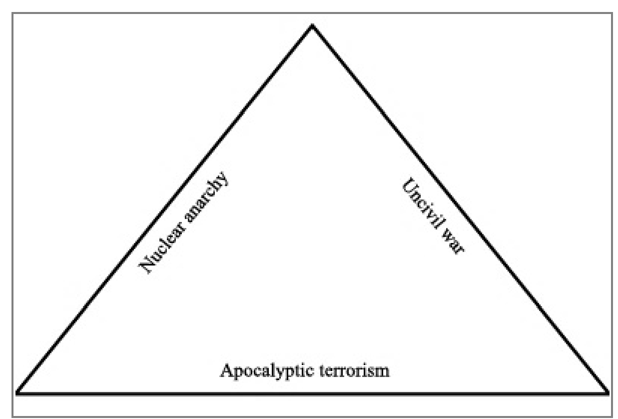
للقلق من العنف في الداخل - جرائم اغتصاب وسطو وجرائم عصابات، وجرائم قتل غريبة على طراز ثانوية كولومباين [(1254)]. كما أنها تذكرت أن ديمقراطيات مثل ديمقراطية كلٍّ من أثينا والولايات المتحدة، كانت في مراحلها المبكرة مولعة بالقتال، وأن الحروب التي شنتها على دول أخرى أنتجت غطرسة واضطرابًا في الداخل. مع ذلك، كان للديمقراطيات أيضًا سجل جيد في عدم الذهاب إلى الحرب ضد ديمقراطيات أخرى. ويبدو أن اعتماد الديمقراطيات أخيرًا على القصف الجوي «غير المخاطر» والمبرمج حاسوبيًا - فيقلل من عدد التوابيت - يقلص خطر العنف. كذلك فعل تجميع قوة اقتناع المواطنين بأن الحرب لا تستحق البطولة - وأن التلويح بالعلم وارتداء الزي العسكري والذهاب للقتال في الحروب، كل ذلك كان عمل المحترفين.

أبلغت ملهمتنا، للأسف، أن ذلك لم يكن يعني أن الحرب انسلت من آفاق الديمقراطية الرقابية، أو أنه وجد سهولة في وضع حد للعنف ومفاعيله المدمرة. في الواقع، على الرغم من نهاية الحرب الباردة، تعاظمت الأدلة على أن هذه الديمقراطيات بدأت في الألفية الجديدة تقع تحت وطأة ما أطلقت عليه ملهمتنا اسم المثلث الجديد للعنف (الشكل (9-2)).

تشرح ملهمتنا أن أحد أضلاع هذا المثلث كان عدم الاستقرار بفعل الدول ذات الرؤوس النووية في الكيان السياسي لعالم ما بعد الحرب الباردة؛ فالولايات المتحدة التي يمكنها، والتي قامت بالتصرف كقوة رادعة مستندة إلى التهديد باستخدام الضربات النووية، أُجبرت على التعايش مع أربع كتل نفوذ أصبحت نووية: أوروبا والهند والصين وروسيا. اختلفت هندسة هذه الترتيبات بشكل واضح عن الجمود المطوّل الذي فرضته الحرب الباردة، عندما كان معظم العالم يعيش بموجب قاعدة أن السلام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مستحيل، لكن الحرب النووية بينهما ليست مستحيلة، وإنما غير مرجحة.

تقول مرشدتنا إن مع انهيار المواجهة بين القطبين في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، تغيرت هذه القاعدة؛ فلم تظهر أدلة على بزوغ فجر عصر ما بعد النووي، وعلى التحرر من الخوف من الحوادث والهجمات النووية التي يفترض أن يجلبها. بدل ذلك، تقول ملهمتنا، أصبح السلام ممكنًا، لكن الحرب أصبحت اكثر ترجيحًا، وعلى نحو أساس بسبب حلول شكل سيئ من الفوضى النووية على العالم كله. وربما كان صحيحًا أن الأسلحة النووية قللت الحاجة إلى تحريك قوات عسكرية ضخمة إلى درجة سمحت بـ «تمدنية» دائمة

الشكل (9-2)



مثلث العنف.

للحياة اليومية في كثير من الديمقراطيات التمثيلية. وربما كان من الصحيح أيضًا أن احتمال القيامة النووية، التي يمكن أن تؤدي عرضًا أو عمدًا إلى تطيير الأرض وناسها إلى الفضاء، قد انخفض. ربما، لكن مرشدتنا تحذر أصدقاء الديمقراطية من أن السلام الدائم لم يكن يلوح في أي مكان في الأفق.

لماذا؟ تلاحظ مرشدتنا كيف أن القوى النووية الرئيسة أصبحت أكثر انشغالًا في النظر إلى ما يسمّى الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية. كانت هذه الثورة موجهة نحو التجسس الإلكتروني، وشبكات التواصل الحاسوبية، والشاشات الواقية، والأسلحة «الذكية» الموجهة والشديدة التدمير والدقة، والتي يمكن استخدامها في أي مكان في العالم. كما أنها تلاحظ أن أسلحة كهذه لم تلغِ من المعركة ما أسماه المخطِّط العسكري الاستراتيجي في أوائل القرن التاسع عشر كلاوزفيتس [(1255)] «الاحتكاكات» (frictions). وكانت هناك شكوك أيضًا تدور حول ما إذا كان ممكنًا التوصل بشكل موثوق فيه ومعقول التكلفة المزعوم من مستوى دقة في ما يخص الأسلحة، أو إمكان أن يكون المدنيون غير المهتمين بالبطولات العسكرية مستعدين للمشاهدة بامتنان صامت، قتل آخرين بوساطة طائرات يتم التحكم فيها من بُعد، وأسلحة النانو (nano-weapons) الفائقة الصغر، وأنظمة المعلومات المعقدة. وبقيت الحروب الرئيسة التي تُستخدم فيها هذه الأسلحة والأسلحة الأكثر تقليدية، احتمالًا طويل المدى، بما في ذلك الأسلحة ذات الرؤوس النووية في أزمات تنشأ عن ثورات محلية أو حروب.

تقول مرشدتنا إن احتمال تفادي الأزمة النووية كان موضع شك، وكانت السيناريوات البديلة بالقدر نفسه من الاحتمال؛ ففي العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، وجدت الديمقراطيات الرقابية نفسها تواجه احتمالًا حقيقيًا في إمكان سرقة المواد النووية أو تسربها، أو أن يحدُث مزيد من انهيارات المفاعلات النووية، أو الاستخدام الصريح للسلاح النووي. وكان من عينات المقبل من الأمور، وفق ما ذكرت مرشدتنا، حديث الحكومات عن أسلحة مشعة وقنابل قذرة [(1256)]، والتهريب الخاص للمواد النووية «اليتيمة»

والاستخدام الروتيني لقذائف من اليورانيوم المنضّب ضد ضحايا الحروب. في غضون ذلك، انتشرت الأسلحة النووية «مثل أسنان تنين قدموس»، وكانت هناك وفرة في الأسلحة النووية - احتوت الترسانة النووية لكلٍّ من الولايات المتحدة وجمهورية روسيا الاتحادية على 7000 رأس نووي. وعلى الرغم من الوجود الطويل المدى لمعاهدة الحد من الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية [(1257)] (Anti-Ballistic Missile Treaty)، انتشرت القدرة النووية، كما نرى في دخول كوريا الشمالية وإيران وكر الشيطان النووي، وفي سباق التسلح النووي بين باكستان والهند، وبين إسرائيل وإيران والدول العربية.

حدث ذلك كله على الرغم من جميع الاتفاقات السابقة بشأن قواعد المواجهة النووية، وعلى الرغم من حقيقة (كشف عنها من خلال نظام الدفاع الصاروخي القومي (National Missile Defense system) الذي خططت له الحكومة الأميركية في السنوات الأولى من الألفية الجديدة) أن مسألة الأسلحة النووية أضحت الآن مرتبطة بشكل وثيق بما يسمّى «تحديث» أنظمة التسليح بشكل عام. بدأ المسؤولون الأميركيون المنتبهون إلى انتهاء الحرب الباردة، في غضون ذلك، يتحدثون عن خطر «عام»، حزمة من المخاطر المحتملة التي يمكن أن تظهر في أي لحظة، في أي مكان آخر في العالم. لذلك، كان الاستثمار اعتبارًا من أوائل الثمانينيات، لمبلغ 60 مليار دولار في مشروع تطوير نظام الدفاع الصاروخي القومي المصمم لاستهداف أي قوى «مارقة» مزودة بأسلحة نووية. تقول مرشدتنا إن إحدى مشكلات هذا المشروع الاحتيالي كانت في وجود عدد كبير محتمل من الأقران المارقين. وأوردت وزارة الخارجية الأميركية لائحة تضم 44 دولة ذات قدرات نووية، ما يساعد في تفسير لماذا كانت المؤسسات الحكومية الدولية مبتلاة بالحكومات النووية الجديدة.

تلاحظ ملهمتنا أن المواجهة النووية الأولى غير المتصلة بالحرب الباردة - خمس تجارب نووية أجرتها الهند الديمقراطية في أيار/مايو 1998، متبوعة بسبع تجارب من باكستان - تعززت بسلسلة طويلة من التطورات المستجدة والمهدِّدة على قدم المساواة. شمل ذلك جهد كوريا الشمالية لإنتاج أسلحة، كما شمل المخاوف في ما يتعلق بـ «الانتشار السري» لأجهزة الطرد المركزي العاملة بالغاز، وأساليب إنتاج مواد لصناعة السلاح النووي عبر التخصيب بأشعة الليزر. وكانت هناك أيضًا مخاوف متواصلة من قدرة روسيا على الحفاظ على سلامة أسلحتها وموادها النووية (على الرغم من المساهمة الأميركية بأكثر من ملياري دولار سنويًا بموجب تشريع نان - لوغر [(1258)]).

وشملت التوجهات الشريرة الاهتمام الأميركي بتطوير أسلحة نووية أقل مفعولًا، ويمكن استخدامها ضد أهداف محصنة أو تحت الأرض. لم تساعد التأكيدات الأميركية على عدم الاعتراض على خطط الصين لتوسيع ترسانتها النووية، وهي المشروعات التي قادت عمليًا إلى نهاية تجميد التجارب النووية الذي كانت تنظمه المعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية [(1259)]. وبفضل هذه

المبادرات، تستنتج مرشدتنا، بدأت أسوأ مخاوف أورويل تتحقق في خلال تلك الفترة، فكانت هناك نسخة نووية من قانون غريشام [(1260)]: ولّد التسلح النووي تسلحًا نوويًا. وكان صحيحًا، تقول مرشدتنا، أن الكلام على الفروق بين «قدرة الصواريخ على حمل رؤوس نووية» (throw-weight gaps) وثغرات ضعف (windows of vulnerability) والفرق بين الصواريخ (missile gaps)، ما عادت أصداؤه تتردد في أروقة الحكم. مع ذلك، كانت هناك علامات واضحة، وتعذّر تلافي أحد المضامين: كانت الديمقراطيات الرقابية كلها عرضة لتهديدات كيان سياسي عالمي ينتج رعاعًا من القوى النووية الأنانية التي ليست لديها نية للتخلص من أسلحتها الخبيثة.

حملت مرشدتنا مزيدًا من الأخبار السيئة، إذ لاحظت أن الديمقراطيات الرقابية عرضة للتهديد المادي والاضطراب الأخلاقي أيضًا بسبب العنف الناتج من الحروب [الأهلية] الهمجية [(1261)]، والصراعات المسلحة التي مزقت المؤسسات السياسية، وسممت مؤسسات المجتمع المدني، وقذفت بمقاتليها إلى الانشغال الفظيع بصراع البقاء. الأمثلة على ذلك ليست صعبة المنال، وتشمل حوالى ثلاثة عقود من القتال في السودان، حيث تدفقت شحنات السلاح المتواصلة إلى القوات الحكومية وغير الحكومية على السواء، التي عمدت بعد ذلك إلى التآمر بحجة الاستيلاء على الأرض والمواشي والثروة (بما فيها النفط) والنفوذ، لقتل مليونين ونصف مليون إنسان في الأقل، والتسبب في تهجير ستة ملايين آخرين وتحويلهم إلى لاجئين في بلادهم - أي إلى مهجرين داخليًا، وفق مصطلحات وكالات الإغاثة، التي وجدت نفسها غير قادرة على مواجهة عمق الكوارث المتعددة التي أحاقت بشعوب المنطقة وحجمها.

تميزت الحروب الأهلية من الطراز السوداني بعنف ومعاناة رهيبين؛ إذ بلغت حدود الإبادة في أغلب الحالات. ووجد الذين علقوا في أتون العنف الهائل آفاقهم الوجودية تتقلص عبر فظائع لا توصف، تقول مرشدتنا، التي تصف كيف أن جيوشًا وميليشيات وعصابات إجرامية من شذاذ الآفاق اغتصبوا ونهبوا وقتلوا، أحيانًا، إلى درجة أنها مزقت كل ما بقي للتمدن من جوانب لا يمكن إصلاحها. كانت المعاناة عادة تتغذى من الكلام على «الشعب» - كان للحروب الأهلية جانب ديمقراطي زائف - لكن كانت قبل كل شيء تتغذى من التدفق العالمي للسلاح والمال وعصابات من الرجال، الذين استغلوا انهيار المؤسسات السياسية المحلية وتصارع مجموعات القوى المتنافسة على الأرض والموارد. بالتالي، غرقت مجتمعات بكاملها في دوامات الوحشية، وكانت مرشدتنا متأكدة من أن النتائج لا يمكن النظر اليها باعتبار أنها «حرب مدنية» (civil war)، وهو التعبير الذي يَفترض أن المتحاربين يتواجهون مع خصومهم في صراع منضبط من أجل السيطرة على الموارد الأساسية لسلطة دولة ذات إقليم جغرافي محدد. وكانت الصراعاِت في رواندا والسودان وسيراليون

وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأماكن أخرى، مختلفة. وانحدر الذين قاتلوا والذين عانوا إلى جحيم رهيب - نحو مكان ما عاد العنف فيه وسيلة لتحقيق غاية، بل غاية راعبة في حد ذاتها.
نغّصت الحروب [الأهلية] الهمجية على ديمقراطيي القرن الحادي والعشرين، وسبّبت، استنادًا إلى ملهمتنا، المطالبةَ بالتدخل العسكري أو «الإنساني». ووجدت الديمقراطيات الرقابية نفسها في مأزق: هل ترسل السفن وتنقل آلاف الجنود جوًا إلى أماكن في العالم أصبحت الحياة فيها جحيمًا، أم لا. وتلاحظ ملهمتنا، بتوكيد قوي، كم كان من الصعب في زمن الوفرة التواصلية الاختباء من هذه الفظائع، فإذا أطلقت الديمقراطيات ما يسمّى «التدخل الإنساني» - مثلما حدث عندما دخلت الهند باكستان الشرقية [بنغلادش] - عندئذ يسهل اتهامها بالتدخل في شؤون الآخرين، وباعتماد سلوك «غير ديمقراطي» من خلال التسبب في العنف في حياة الآخرين. لكن، إذا وقفت الديمقراطيات على الحياد ولم تفعل شيئًا - كما فعلت الديمقراطيات عندما ارتكب الجيش الإندونيسي جرائم جماعية ضد مواطني تيمور الشرقية - عندئذ يسهل اتهامها بازدواجية المعايير، واللامبالاة القاسية، لسبب واضح: في مناطق الحروب الأهلية، يتعرض الناس للتعذيب والتشويه الجسدي والقتل والإصابة، لا لسبب آخر غير أن في الإمكان أن يُعذَبوا ويشوَّهوا ويُقتَلوا ويصابوا. كانت المنافسات والنزاعات الغيور تُسْقَط على الخارج، ضد الآخرين، في أعمال تأكيد الوجود عبر وحشية يائسة ضد ضحايا بدلاء. وأُزيحت جانبًا، بالتالي، جميع القواعد الأساسية الرصينة للحروب. وجرت شيطنة العدو باعتباره كلّي القوة، ويشكل تهديدًا شاملًا مفرط العنف. من هنا كانت طقوس العنف ضدهم تكرر بلا نهاية ولا حياء، ليصبح العنف ممارسات عبثية، فبدت وجوه القتلة بلا ملامح، فكانوا يبتسمون أحيانًا. وكانت كلماتهم التفسيرية تهكمية، أو ذات شكل من أشكال الروايات النمطية التي تتحدث عن أوهامهم الشخصية أو الجماعية.
تورد مرشدتنا قواعد الاشتباك التي عاش في ظلها أبطال الحروب الأهلية: جرائم قتل وجرائم مضادة ضد الأبرياء؛ قطع أيدي الأعداء وأعضائهم التناسلية وألسنتهم؛ حشو أفواههم بالحجارة وإجبارهم على ابتلاعها؛ تدمير المقابر؛ اغتصاب النساء؛ تسميم المواد الغذائية أو حرقها؛ تسميم التربة؛ إراقة دماء الضحايا على تراب الأرض؛ ضمان عدم وجود مشاهدين أبرياء؛ التعامل بوحشية مع من يدعو إلى الهدوء؛ معاقبتهم على طريقة زعيمة الهوتو المحترمة أغاثا أويلينغييمانا [(1262)] التي أدى اعتدالها إلى قيام مجرمين من [قبيلتها] الهوتو، بقتلها وإبقاء جثتها المشوهة وشبه العارية معروضة للعموم؛ التأكد من أن المنتهك والعنيف مدنسان معًا ومعمّدان بالدم، وتقديمهما كشريكين في الجرائم الخسيسة؛ ضمان مشاهدة الجميع أعمال الاغتصاب والتعذيب والقتل، بالتالي عدم نسيانهم ما يشاهِدون؛ إقلاق العالم

الديمقراطي بالأسئلة الشائكة: اجعل الديمقراطيين يسألون كيف يمكن على هذه الأرض كاهنًا رواندیًّا أن يضرم النار في كنيسته التي لجأ إليها مواطنون مرعوبون طلبًا لملاذ آمن؟ أو أي طبقة من الجنون تدفع الجلاوزة الصرب البوسنيين إلى إدهاش أنفسهم عبر إجبار ضحاياهم المسلمين على نهش خصى مسلمين آخرين بأسنانهم؟ وبعد كل ما يقال ويحدث، اقرع رؤوس الديمقراطيين بأن أولئك الذين شنوا الحرب الأهلية مستعدون تمامًا (على غرار ما فعل سلوبودان ميلوسوفيتش أمام المحكمة في لاهاي، قبل وفاته بسكتة قلبية) للتباهي في حضور الصحافيين وتحت قوس المحكمة بأن الجزارين كانوا أبطالًا، وأن الضحايا كانوا وهمًا وخيالًا، أو أنهم يستحقون ما جرى لهم - وأن ذلك ليس جريمة ضد الإنسانية.

أخيرًا - ومع اعتذار مرشدتنا عن سرد التفصيلات المروعة - كانت الديمقراطيات الرقابية وجهًا لوجه مع شكل ثالث من العنف: نوع جديد من الإرهاب الإفنائي الممارَس على نطاق عالمي. تستذكر مرشدتنا أن ظاهرة الإرهاب البشعة - الكلمة نفسها تعود إلى الإرهاب الفرنسي (French Terror)، الإرهاب الثوري (terrorisme) الذي استمر من آذار/مارس 1793 إلى تموز/يوليو 1794 - كانت أقدم عهدًا. وتقول إن أشكالها «التقليدية» كانت تتضمن استخدام العنف من أجل دب الذعر بين الآخرين وتحقيق أهداف سياسية محددة. وفيما كانت دول (مثل فرنسا اليعقوبية، والمجالس العسكرية للقرن العشرين في الأرجنتين وتشيلي) قابلة للإرهاب، بمعنى أنها استخدمت قتلة مأجورين وعملاء سريين عنيفين آخرين لترويع الناس حتى الإذعان، كان الإرهابي التقليدي، وفق مرشدتنا، في العادة مقاتلًا غير حكومي، ولم يكن جنديًا نظاميًا ولا ينتظم في بنى تراتبية قيادية واضحة. كان الإرهابي يتدرب على الفن القاتل في استخدام المتفجرات والأسلحة الخفيفة، في المناطق الحضرية عادة. وبخلاف مقاتلي حرب العصابات، مثل الماو ماو [(1263)] في كينيا، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية [(1264)]، والقوات المسلحة الثورية في كولومبيا [(1265)] (FARC)، تلاحظ ملهمتنا أن الإرهابيين التقليديين لم يسعوا لاحتلال أراضي أعدائهم. وكانوا مثل جرذان في مجرور، يعملون في وحدات صغيرة مستقلة تتوارى في شقوق المجتمعات المحلية، من أجل إنهاك معنويات عدوهم الحكومي وإضعافها؛ العدو الذي يفترضون أنه، على الرغم من كل شيء، قادر على التفاوض وتقديم التنازلات والتراجع. كان من بين خصائصهم الدعاية لأعمال العنف، وزرع القنابل في وعي الناس، والكفاح من أجل الانتصار بأساليب الخوف.

توافِق مرشدتنا على أن العناصر «التقليدية» للإرهاب كانت واضحة بقوة في الهجمات الانتحارية ضد المنشآت العسكرية الأميركية والفرنسية في بيروت في أوائل الثمانينيات [(1266)]، والهجوم بغاز السارين (sarin) على مترو طوكيو [(1267)]، وتفجير المبنى الفدرالي في أوكلاهوما سيتي في وقت مبكر من العام 1995[(1268)]، والتفجيرين المتزامنين في السفارتين الأميركيتين في دار السلام

ونيروبي في آب/أغسطس 1998[1269]، والهجوم الشهير على مقر وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) ومركز التجارة العالمي في أيلول/سبتمبر 2001[1270]. وهي تصف كيف أن كل واحدة من هذه الهجمات المخطط لها استغلت بصورة ماكرة الحرياتِ المدنية التي توفرها الديمقراطيات الرقابية، وكل واحدة منها هدفت إلى إحداث تغيير جوهري في النظام السياسي، وأطلقت عنان العنف في مناطق حضرية، لكن من دون محاولة احتلال أراضيها. إلا أن ملهمتنا تصر على أن هذه الهجمات تمثّل أيضًا افتراقًا عن تكتيكات المسلحين من الباسكيين [1271] والإيرلنديين والكولومبيين المسلحين والمفجِّرين وخاطفي الطائرات. نظر الإرهابيون ممارسو حروب الإفناء في القرن الحادي والعشرين إلى أنفسهم على أنهم في حالة حرب شاملة ضد عدو يعتبرونه غير جدير بالتفاوض وغير قادر على التفاهم. نظروا إلى عدوهم باعتبار أنه فاسد بشكل كامل، بالتالي يستحق الإبادة عبر العنف المطلق، الرهيب في بساطته التقنية التي شاهدها الملايين.

تقول ملهمتنا أن القصد كان انتقاء أهداف رخوة مكشوفة في نظام معقد، منها، على سبيل المثال، رموز أساسية للقوة الأميركية، ثم الشروع في القتل بلا تمييز على نطاق واسع، لا في سفارات ومطارات وشبكات نقل وأسواق مكتظة وملاه ليلية أو فنادق فحسب، بل في مدن بأكملها ينبغي أن تصاب بالشلل، تقول ملهمتنا. وأظهرت تجربة الديمقراطية الهندية (حيث قُتل من الناس في الأعمال الإرهابية في السنوات الأولى من الألفية الجديدة عدد يوازي من قُتلوا في العراق) كيف أن الحياة اليومية يمكن بسهولة أن تتوقف على نحو راعب بفعل أكثر الأسلحة بساطة: متفجرات مخبأة في صندوق طعام مربوط بدراجة هوائية، من غير أن يكون المقصود اكتساب التأييد الشعبي أو التفاوض على صفقات سياسية. يجب ممارسة لعبة صفرية (zero- sum game) قاتلة، ولم تكن هناك حاجة إلى إعلان المسؤولية. كان على الإرهابي أن يكون [...] في كل مكان وليس في أي مكان، وكان من الضروري ألا يكون الإرهاب قابلًا للإدراك أو قابلًا للتحكم. كان ينبغي عليه أن يعمل مثل صوت يئزّ في رؤوس ضحاياه المحتملين؛ يجب زعزعة أذهان العدو وأجساده حتى النخاع. تقول مرشدتنا، كان الأمر كما لو أن على الضحايا والشهود أن يُدفنوا وهم أحياء، ويعذَّبوا في عزلتهم، ويُجبَروا على الشك في أنفسهم حتى الذهول؛ كانت الفكرة فضح عفونة عالم اليوم. وينبغي عدم استثناء أي شخص أو أي شيء - وبالتأكيد ليس المؤسسات الديمقراطية - ويجب ألا يحدث شيء غير الكارثة.

سلام ديمقراطي؟

عادت مؤرختنا من المذبحة، متوقِّعة أن يرى الآخرون، عندما ينظرون إلى الماضي، وبالتحديد العقود الأولى من الألفية الجديدة، في كل واحد من هذه

التوجهات العنيفة المحيِطة الانهيارَ في التمييز بين الحرب والسلام، ويسجلوا بشكل شبه مؤكد كيف أن أشكال العنف المختلفة أضحت مترابطة إلى درجة أن الناس كانوا مذعورين من سؤال مقلق جوهريًا: هل الفورات العنيفة للألفية الجديدة مقدمة لنظام عالمي مشلول بصراع سلطة محتدم يُنتج خوفًا عالميًا؛ نظام عنف للديمقراطية فيه حظ ضئيل في البقاء أو لا حظ له على الإطلاق؟ لم تُجِب مرشدتنا عن السؤال، بل أشارت ببساطة إلى أن لا أحد كان في ذلك الوقت يعرف كيف يرد. وقد تفهّم عدد متزايد من الناس أن الأولوية الملحة هي إيجاد بدايات جديدة، وابتكار علاجات طويلة المدى ضد العنف، من أجل التشديد على أن مصير الديمقراطية لم يُحسم بعد - لضمان احتمال أنه لا يزال للديمقراطية مستقبل - لكن ذلك لم يكن من الممكن اعتباره من قبيل حل للمشكلة.

تذكُر حكيمتنا أن بعض الناس استأنسوا، كأنهم في حالة إنكار، الفكرة السعيدة القائلة إن الديمقراطيات كانت كيانات سياسية مسالمة، وأن لديها سجلًا غير ملطخ بلوثة شن حروب ضد بعضها بعضًا، وهو ما يتعين على الديمقراطيين الإغريق القدماء ربما أن يجدوا هذه النظرية مدهشة. استنادًا إلى هذه الفكرة الرائعة، التي ناصرها أول الأمر الرئيس روزفلت في خلال الحرب العالمية الأولى، كانت الديمقراطيات نصيرة لـ «السلام الديمقراطي»، وكان جوهر هذا الادعاء هو أن في أي ديمقراطية، على حد قولهم، يتمتع المواطنون بمستويات جيدة من الحرية، بما فيها حرية اكتشاف الحيل القذرة، وانتقاد أولئك الذين يحكمونهم. في المسألة السياسية، يكون المواطنون عادة حاذقين، وبالاطلاع من خلال آراء الصحافيين والخبراء ومؤسسات المجتمع المدني، يمكنهم اكتشاف التناقضات، والتشكيك في حجج دعاة الحروب، فينبهون أقرانهم المواطنين إلى أن الحرب لعبة سلطة، رياضة الشيطان التي تفضل بعض الناس على حساب آخرين. وسرعان ما يتوقع المواطنون أيضًا ما للحرب من مفاعيل رهيبة. ولأنهم غير متأثرين بكلام المجد والبطولة وبعبارة وطني دائمًا على حق، فإنهم يستخدمون حرياتهم لإبلاغ الآخرين عبر الحدود أن الحرب ليست أمرًا جميلًا، وأن في حال أرادت ديمقراطياتهم أن تتذابح، فإن كثيرين من الناس - وحتى ديمقراطياتهم نفسها - سيعانون الدمار الرهيب.

كانت هذه هي النظرية. وهنا تلاحظ مرشدتنا كيف أن غواية الحديث عن السلام الديمقراطي تمكنت من اكتساب أصدقاء في أرفع المقامات. يطالب الرئيس بيل كلنتون [1272]، بُعيد انهيار الاتحاد السوفياتي، قائلًا من باب التمني: «قاتلنا في خلال الحرب الباردة، من أجل احتواء التهديد ضد بقاء المؤسسات الحرة، والآن نسعى لتوسيع دائرة الأمم التي تعيش في كنف هذه المؤسسات الحرة، لأن حلمنا هو في يوم تعطى آراء كل شخص في العالم وطاقاته تعبيرها كاملًا في عالم من الديمقراطيات المزدهرة التي تتعاون في ما بينها وتعيش بسلام» [1273].

سرعان ما تحوّل حلم الأكاديميين - تواصل ملهمتنا القول - إلى قانون مفترض لـ «السلام الديمقراطي»، وتمثلت أجرأ نسخه في أن «الديمقراطيات مسالمة ولا تخوض أبدًا حربًا ضد ديمقراطيات أخرى»، بينما كانت النسخة الأكثر تواضعًا تقول إن «الديمقراطيات لا تتحارب أبدًا، تقريبًا». وتقول مرشدتنا إن النسختين كلتيهما تعطيان الانطباع بأن الديمقراطيات هي في الأساس محبة للسلام، وهذا مضلل، لأكثر من سبب، بدءًا من حقيقة غير مريحة مفادها أن دولًا ديمقراطية أصبحت عدوانية - ضد جاراتها الديمقراطية، ومن ذلك إسرائيل التي شنت هجومًا شرسًا على لبنان في ما يسمّى «حرب تموز» في العام 2006[(1274)]، وأن في ظل حالات من التوتر الإقليمي أو الدولي، يمكن الديمقراطيات أن تشعر بمخاوف متزايدة، فتُسقط شعورها بالخوف على جيرانها بالقوة المسلحة، وبمفاعيل شديدة التدمير على المواطنين والبنية المادية التحتية والبيئة. وإذا ثارت توترات جدية بين الهند والولايات المتحدة، فلن يكون ثمة ودّ مفقود بينهما. وتقول تلك النسخة أيضًا إن الدول الديمقراطية ليست مسالمة بشكل «طبيعي» أو «جوهري»، وكل شيء يتوقف على ما إذا كانت حكوماتها المنتخَبة تتفق في النظر إلى شؤون أساسية مثل الأرض والملْكية والثروة والسلاح، وغيرها من القضايا ذات العلاقة بالديمقراطية نفسها، وهي علاقة مباشرة ومتواضعة.

توقفت أمور كثيرة أيضًا على تمكّن المواطنين من كبح جماح الأحزاب والقادة المولعين بالحرب، وعندما فشلوا في ذلك - تستحضر ملهمتنا هنا شخصية من رواية هيرمان ميلفيل موبي ديك - خاطرت الديمقراطية الرقابية بانتهاكات من الحكومات التي تصرفت مثل الرُبّان أهاب المهووس ذاتيًا، والذي تسبب في اضطراب عنيف في سعيه لملاحقة هدف مرهوب ومكروه إلى أقاصي الأرض. ويُظهر سجل القرن الحادي والعشرين أن الديمقراطيات خلّفت أكثر من بضع ضحايا في طريقها، لأنها انتخبت قادة - أريئيل شارون [(1275)]، جورج دبليو بوش، طوني بلير [(1276)] - خاضوا معارك وبدأوا حروبًا، غالبًا في أوضاع كانت موضع خلاف، مستخدمين ذرائع مختلقة ابتلعها ناخبون كثر، ولو بعض الوقت.

يبين السجل التاريخي أيضًا أن في إمكان الحكومات المولعة بالحرب أن تستخدم الديمقراطية الانتخابية لإضعاف الديمقراطية، على سبيل المثال، من خلال التماس صلاحيات استثنائية طارئة، وإثارة خوف الجمهور، وهو ما يلائم الدكتاتوريات أكثر من سواها من أنظمة الحكم. وتذكُر ملهمتنا أن في الألفية الجديدة، كان الانحدار نحو الحكم المحصن عسكريًا واضحًا بجلاء في خلال ما سمّي «الحرب على الإرهاب». وجرى، باسم تشجيع الديمقراطية، تحريك الجيوش والتلاعب بالإجراءات الديمقراطية ورواية الأكاذيب الكبيرة على ألسنة قادة منتخَبين، تعزيزًا لقراراتهم الدخول في حروب. وباسم حماية الديمقراطية، ازدهر الحديث عن الأعداء وعن الحاجة إلى «ضربات استباقية وقائية». وكانت الاحتجاجات الشعبية تحت سيطرة محكمة أو ممنوعة، كما

جرى إخضاع المدنيين لمناورات وهمية، وتعريضهم لأنظمة مراقبة جديدة، وأُجبروا على تحمّل إجراءات تفتيش «أمنية» روتينية. ونُشرت في المطارات ونقاط التفتيش والمباني الحكومية عبارة «ممنوع المزاح» لتذكير المواطنين بأن السلطات لم تكن تمزح. وازدادت صلاحيات الشرطة، وازدهرت فنون المراقبة القاتمة، وجمعت مؤسسات التجسس (مثل وكالة الأمن الوطني الأميركية السرية إلى درجة أن الحروف الأولى من اسمها، NSA، حُرّف مدلولها شعبيًا ليصبح ما معناه «لا وكالة كهذه» (No Such Agency)) معلومات هائلة، بحثًا عن أعداء. وأصبحت أدوات قياس المغنطة (Magnetometers)، وأجهزة المراقبة البيولوجية التي تشم الهواء (BioWatch)، والأسلاك الشائكة الحادة (razor wire)، وكاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة، والتحصينات الإسمنتية مشاهد ثابتة في الحياة اليومية لملايين المواطنين. وأُضعفت قواعد حماية الحقوق القضائية (habeas corpus)؛ وبما سبّب شعورًا بالعار لديمقراطيين كثر، استعيد التقسيم القديم بين الطبقات القابلة للتعذيب وتلك وغير القابلة للتعذيب.

تسجل ملهمتنا أن أنصار «قانون السلام الديمقراطي» وجدوا، بطريقة محرجة لهم، أن في أوضاع مجيَّشة كهذه كانت فرضياتهم «العلمية» تُستخدم على عكس رغباتهم. واشتكى بعض دعاة مبدأ السلام الديمقراطي من أنهم كانوا ضحية «إجهاد بوش» (Bushwhacked)، وهي طريقتهم للاعتراف بأن الاستعداد للغزو الأميركي لأفغانستان والعراق أثبت أن المبدأ يمكن استخدامه لإقرار الحرب؛ فلئن كان صحيحًا أن الديمقراطيات تحب السلام، وفق منطق بعض القادة السياسيين، فإن ذلك أكثر من تبرير كافٍ لشن حرب على أعداء معينين، على افتراض هدف تحويلهم إلى ديمقراطيات يمكنها بعد ذلك أن تضمن السلام الديمقراطي مع جيرانها.

وجد «قانون السلام الديمقراطي» نفسه في عالم مقلوب رأسًا على عقب، حيث تلغو الحكومة بشأن مزايا الديمقراطية، المعرّفة بشكل ضيق بأنها ديمقراطية انتخابية، وتطلي الديمقراطية بالزفت، مستخدمة فرشاة الحرب. كانت هذه الديمسكرية (demolatry) - كما تسميها مرشدتنا - خبرًا غير سار للديمقراطية الرقابية. لذلك، حاول بعض المؤمنين بمبدأ السلام الديمقراطي التعويض من خلال قلب المبدأ على رأسه، فدعوا إلى أن «تكسب الديمقراطيات الحروب»، لكن ذلك جعل الأمور أسوأ، كما علّقت ملهمتنا. وهي تستشهد باثنين من أكثر أنصار هذا الرأي شهرة، قالا: «منذ العام 1815، ربحت الديمقراطيات ثلاثة أرباع الحروب التي شاركت فيها، وهذا سبب لابتهاج الديمقراطيين. وربما يظهر أن الأمم الديمقراطية لا يمكن أن تتمتع بحياة جيدة من السلام والازدهار والحرية فحسب، بل يمكنها أيضًا أن تدافع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية من الطغاة والمستبدين» [(1277)].

تعلق مرشدتنا بالقول إنه حتى بهذا الحساب، خسرت الديمقراطيات ربع الحروب التي خاضتها، وهذا يثبت أنه راحةٌ باردة، خصوصًا في تلك الاحتلالات

العسكرية الفاشلة - كانت فيتنام والعراق المثالين اللذين اختارتهما - حيث لم تكن السمعة الدولية للولايات المتحدة، الديمقراطية القائدة في العالم، على المحك، فحسب، وإنما الديمقراطية نفسها أيضًا التي كانت مجبرة على معاناة مقدار من الخزي والعار. ولم تكن أمور السمعة أسهل من خلال حقيقة أن الديمقراطيات الرقابية، المقتنعة من خلال الصفقات التجارية والحسابات الجيو-سياسية، تمارس لعبة «تك تاك تو» [xo] مع الطغاة، مثل عيدي أمين [(1278)] وصدام حسين [(1279)] وجوزف موبوتو [(1280)] وشاه إيران [(1281)]، أو من خلال حقيقة أن صيت الديمقراطيات كان عرضة للضرر بشكل منتظم عبر الأساليب المتطورة جيدًا لخوض الحروب التي تقودها أميركا، والتي تسمّى الحروب «اللامتكافئة» [(1282)].

تحدثت مؤرختنا بلغة صريحة: لم تكن القنابل [الذكية] الموجَّهة بدقة في العادة مماثلة في الفاعلية للأساليب التي تتّبعها قوات مسلحة لامركزية، شديدة الانضباط من طراز حزب الله، والتي تتمتع بدعم محلي قوي. وقد اكتشفت الديمقراطيات الرقابية، البالغة الحساسية إزاء الإصابات، صعوبات متزايدة في تحقيق الانتصار في صراعات غير متكافئة. وتلاحظ مرشدتنا صحة أنه كانت هناك مناسبات كثيرة اعتمدت فيها الديمقراطيات الرقابية خيارات أفضل من الاستراتيجيات العسكرية، وأنه كان من الصحيح غالبًا أن الجنود الديمقراطيين قاتلوا تحت قيادة أفضل تدريبًا وأعظم مبادرة. لكن، كان من الصحيح بالمقدار نفسه، على حد قولها، أن الديمقراطيات كانت تحت ضغط متواصل لجعل الحروب قصيرة. كان إنجاز العمل القذر في وقت قصير يبدو مهمًا لقادة منتخَبين مددًا قصيرة، خصوصًا عندما يواجهون إجراءات إعادة الانتخاب. كان الجمهور على نحو مفهوم غير متسامح مع الخسائر البشرية؛ إذ أظهرت الديمقراطيات الرقابية علامات نفاد صبر، منزلة العقاب الانتخابي بالحكومات التي أصبحت متعثرة في حروب حمقاء غير قابلة للربح. وعندما يحصل ذلك، لم يكن المواطنون يعانون من الحمقى بسعادة؛ كانوا يعاقبون ممثليهم المنتخبين بسرعة. لذلك، كانت الديمقراطية مجبرة في الغالب على القبول بالتعادل، أو معاناة الخسارات المذلة التي ترتدي ثوب الانتصار.

الإمبراطورية الخرقاء

إن القاعدة المزدوجة الغاية القائلة إن الديمقراطيات ليست مسالمة بالضرورة وإن عليها أن تتعلم بشكل دوري كيف تعيش مع حروب خاسرة، انطبقت بشدة على ديمقراطية مهيمنة في الكيان السياسي العالمي: قوة إمبريالية هي الولايات المتحدة.

تسلّم حكيمتنا بأن أميركا كانت في آن واحد، ديمقراطية رقابية فخورة وإمبراطورية تختلف عن كل ما سبق من القوى المهيمنة بطريقتين مختلفتين؛ هي ليست القوة الأولى من هذا النوع في التاريخ الإنساني التي تجد لنفسها

فيه موقعًا يسمح لها، جزئيًا، بفضل مقدار من الحظ التاريخي، بأن تدّعي الهيمنة العالمية فحسب، بل كانت أيضًا قوة مهيمنة تسترشد بنظرة ثورية إلى العالم: نظرة من الديمقراطية التي لها جذورها في السياسة التي أطلقها إعلان الاستقلال في العام 1776. تقول ملهمتنا إن أميركا اختلفت بهذين المعنيين عن جميع الإمبراطوريات الحديثة السابقة، كسلالة هابسبورغ التي كانت كونفدرالية من الدول (تمتد من البرتغال وهولندا إلى نابولي وميلان عبر بوهيميا وهنغاريا) التي اجتمعت على مذبح الكثلكة الأوروبية. كانت الإمبراطورية الأميركية ملتزمة لغة الديمقراطية ومؤسساتها، لهذا السبب اختلفت أيضًا عن الإمبراطورية البريطانية التي بلغت ذروتها في القرن التاسع عشر. كان الإمبرياليون البريطانيون يفضلون الحديث عن المسيحية والحضارة (لم تكن بريطانيا نفسها في القرن التاسع عشر ديمقراطية، بالتالي لم يشعر قادتها بود خاص تجاه تعبير ديمقراطية، وفضّلوا الحديث عن الحكم «المسؤول» أو «التمثيلي»). وكان الحكام البريطانيون يميلون حتى في أوج نفوذهم العالمي إلى ضبط النفس؛ فعندما أخذت بريطانيا في حسابها أنها قد لا تتمكن من استخدام قوتها العسكرية بنجاح في أوروبا القارية، أو في أميركا الجنوبية، على سبيل المثال، أبقت اصابعها بعيدة من الزناد، وشعر سادتها بحماقة المخاطرة بكل شيء، بما في ذلك أسطولها البحري، من أجل السيطرة على العالم.

أظهرت الولايات المتحدة علامات قليلة من ضبط النفس، وكانت قابلة للتصرف بعنجهية - لا بطريقة ديمقراطية - على الرغم من الأدلة التاريخية على أن جميع القوى المهيمنة السابقة أنتجت زعزعة جيو-سياسية، وعلى الرغم من الحقيقة الواضحة أن الكيان السياسي العالمي أصبح أكبر كثيرًا، بالتأكيد أكثر تعقيدًا لتحكمه قوة منفردة مثل أميركا، على حد قول ملهمتنا، لذلك، كانت كانت تصرفاتها على المسرح الدولي خرقاء. على غرار فرنسا الثورية وروسيا السوفياتية من قبلها، كانت أميركا قوة ذات إقليم جغرافي ومكرسة لتحويل العالم أجمع إلى ما يصب في مصلحتها، حتى لو اقتضى ذلك استخدام الأساليب نفسها التي تأنفها عقيدتها الديمقراطية: الخداع السياسي، الجبروت الاقتصادي، الإكراه والعنف.

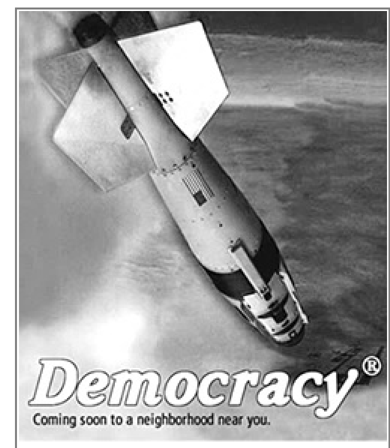
تمتد جذور مساعي الولايات المتحدة التسيّدية إلى وقت متقدم من القرن التاسع عشر، في الأقل إلى الغزو العسكري للمكسيك في خلال أربعينيات القرن التاسع عشر، وهو الغزو الذي كان السبب ربما في أن السياسيين والحكومات في أميركا شعروا ببساطة بأن حقهم الإلهي الطبيعي هو أن يكونوا على قمة العالم - التصرف كأن الولايات المتحدة كانت «أمة لا غنى عنها»، بحسب التعبير الذي استخدمته وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت. تقول ملهمتنا إن في خلال العقود الأولى من حقبة الديمقراطية الرقابية، كانت هناك مناسبات كثيرة اعتبر فيها القادة الأميركيون أنفسهم أول

قوة عالمية بلا منازع. وهُم رأوا الأمور بدقة، لأن الحقيقة البسيطة هي أن بعد العام 1989 كانت الولايات المتحدة المكون الأكثر أهمية - قال البعض إنها كانت المحور - في نظام القول والفعل في مؤسسات حكم العالم؛ كانت معقل الاقتصاد العالمي الأكفأ رأسمالية، والقوة الدافعة لقطاعي وسائل الاتصال والترفيه، وأبطال العالم في أساليب الحياة الاستهلاكية التي انتصرت تدرّجًا على الزهد المحافظ في أوروبا.
كانت الولايات المتحدة أيضًا موطن أقوى قوات مسلحة عرفها العالم؛ فاستنادًا إلى مرشدتنا، أظهرت حرب الخليج في العام 1991، وإعادة السلام إلى البوسنة في العام 1995، وإطاحة سلوبودان ميلوسوفيتش واعتقاله بعد حرب كوسوفو، وغيرها من أعمال التدخل، أن العمليات العسكرية الحاسمة في العالم تتوقف على الولايات المتحدة. وكذلك كانت أيضًا، بعض الوقت، الحرب على حكومة أفعانستان، التي بدا أنها تتهاوى كخيمة من خيش تحت تأثير تقنيات القوات المسلحة الأكثر تقدمًا: قصف أكثر تطورًا بصواريخ تطلقها عبر الأبواب طائرات وحشية مسيَّرة (بلا طيار)؛ اعتراض اتصالات العدو الهاتفية واللاسلكية؛ قنابل تدمر أكثر الملاجئ عمقًا، كل ذلك كان مؤثرًا تقنيًا. وتسجل ملهمتنا أن الميزانية الحربية الأميركية للعام 1999 كانت لا تتعدى ثلثي ما كانت عليه ميزانية العام 1989، لكن بحلول السنوات الأولى من الألفية الجديدة، كانت ميزانية القوة المهيمنة عالميًا تمثّل 35 في المئة من مجموع الإنفاق العسكري في العالم (كانت حصة روسيا أقل بعشرة أضعاف). في غضون ذلك، عززت الولايات المتحدة دورها كأكبر مصدّر للسلاح، بمبيعات بلغت قيمتها 18.6 مليار دولار في العام 2000، أي أكثر من نصف مجموع تجارة السلاح في العالم البالغة قيمتها 36.9 مليار دولار. وفي خلال رئاسة كلينتون، أكملت الولايات المتحدة عملية التحول في استراتيجية الاحتواء إلى القدرة على المشاركة في حربين إقليميتين رئيستين بشكل متزامن (كما توضح وثيقة من وزارة الدفاع الأميركية).
كان لدى القوة الأميركية المهيمنة حوالى مليون مقاتل، من الرجال والنساء، يتمركزون في أكثر من مئة بلد في القارات الخمس. وتذكر مرشدتنا أن بحلول السنوات الأولى من الألفية الجديدة، أكدت وزارة الدفاع الأميركية وجود 725 قاعدة عسكرية أميركية خارج البلاد، و969 قاعدة داخلها (وتضيف أن عدد القواعد السرية كان متروكًا للتخمين). وكان في مقدور القوة المهيمنة أن تلقي بثقلها، وقد فعلت - في العراق وصربيا وأفغانستان، وفي ما يسمّى الحرب على الإرهاب، والتي أحس بها الملايين حول العالم بأنها حرب أكثر إرهابًا. وأثبتت الولايات المتحدة قدرتها على التصرف كقوة انتقامية أو مارقة، كما فعلت بشكل صارم في أمور متنوعة تراوح بين استيراد الفولاذ، والضوابط البيئية، والمساهمات في البنك الدولي (تلاحظ مرشدتنا أن أميركا كانت أكبر المساهمين فيه مع أن مساعداتها لم تكن سوى واحد من عشرة من نقطة

مئوية واحدة من ناتجها القومي، أي النسبة الأدنى بين الحكومات الغنية). وعرف قادتها أن للمال والمعلومات والنفط والدم والصلب وقدرة تخزين المعلومات الإلكترونية (gigabytes) حسابًا في الشؤون العالمية، وكانوا بالتالي عرضة لغواية التصرف بانتقام، مثل كل قوة مهيمنة سابقة، ولرؤية قوتهم كمسوغ لذلك، خصوصًا في الاستحقاقات، ولقياس قوّتهم ضد جميع خصومهم مجتمعين. فعلت أميركا ذلك عبر خطط مباشرة من التعظيم جزئيًا، وعبر مناشدة العالم - كان التركيز هنا مختلفًا تمامًا ومتناقضًا - مراعاة البنى الحكومية التي ترعى الحرية الديمقراطية والتضامن.

تقول ملهمتنا إن بحلول العقد الأخير من الألفية الأخيرة، وضعت الولايات المتحدة، من خلال أقوالها وأفعالها، قيم الديمقراطية ومبادئها على المحك عالميًا. وتستذكر التزام إدارة كلينتون ما أسمته «التوسع الديمقراطي»، واستعدادها، كما في التدخل في كوسوفو، لتجاوز شرط نيل التفويض من الكونغرس أو من مجلس الأمن في الأمم المتحدة. وتستذكر أيضًا سلوك الحكومة الأميركية في خلال ولايتي الرئيس جورج دبليو بوش، الذي طوّر نسخته الشديدة الخبث عن الأهمية العالمية للديمقراطية وكيفية تحقيقها عبر القوة العسكرية عند الضرورة (الصورة (9-5). وجرى التعبير عن أول

الصورة (9-5)



ملصق ساخر يعلن وصول الضربة الأميركية الساحقة: الديمقراطية.

تلميحات هوسه، بشكل ملائم جدًا، في خطاب ألقاه في مصنع ليما للدبابات في مدينة ليما (ولاية أوهايو)، في 24 نيسان/أبريل 2003. قال بوش لمستمعيه من العمال والإداريين في المصنع: «الطريق إلى الديمقراطية ليست دائمًا نظيفة ومرتبة ربما، لكنها حق كل شخص وكل أمة». بعد ذلك، قدم بوش وعدًا استدعى التصفيق: «يجب أن يكون العراق ديمقراطيًا ... الأمر الأكيد: أننا لن نفرض حكومة على العراق. سنساعد ذلك البلد في بناء حكومة من الشعب العراقي وعبره ومن أجله». وتستذكر ملهمتنا [أيضًا وأيضًا] أن بعد ستة شهور

من ذلك، كانت النقطة ذاتها تغطس في كلمات تقطر عسلًا؛ في خطاب مشهور في أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للصندوق الوطني للديمقراطية في واشنطن (6 تشرين الثاني/نوفمبر 2003)، تحول المنطق المرتجل للرئيس بوش إلى ما يشبه عقيدة متكاملة شأن التحول إلى الديمقراطية؛ إذ قال إن الديمقراطية كانت «خطة السماء للإنسانية والأمل الأفضل للتقدم هنا على الأرض»، ثم تكلم على «حركة الديمقراطية العالمية»، واستغرق وقتًا أكثر للعبور إلى لائحة تقويم للديمقراطية، مانحًا علامات إيجابية لأفغانستان والمملكة العربية السعودية وقطر والمغرب، وعلامات سلبية للصين وكوبا والفلسطينيين. ثم انتقل خطابه بعد ذلك إلى الشرق الأوسط، حيث «الموجة العالمية من الديمقراطية ... بالكاد بلغت الدول العربية». ثم جاء عبر شفاه الرئيس الوعد الذي استدر كثيرًا من التصفيق: «سيكون تأسيس عراق حر في قلب الشرق الأوسط نقطة تحوّل في الثورة الديمقراطية العالمية»، كما قال، و«ستنجح الديمقراطية العراقية - وهذا النجاح سينشر قدمًا الأخبار، من دمشق إلى طهران - أن الحرية يمكن أن تكون مستقبل جميع الدول».

وفّرت الخطب الرئاسية دليلًا مهمًا على التحول البلاغي في سياسة الولايات المتحدة الشرق الأوسطية - بعيدًا من دعمها الصريح للدكتاتوريات في المنطقة. وكشف الخطاب أيضًا أن الديمقراطية الرقابية تواجه الآن محنة: العالم وقع تحت أول قوة عالمية مهيمنة حقيقة؛ قوة كانت قادرة على العمل في جهات الأرض الأربع؛ قوة إمبريالية تفاخر نفسها بديمقراطيتها وتستخدم لغة الديمقراطية ببراعة لتبرير ما تنوي فعله في عيون الآخرين. وتوافق ملهمتنا على أن لأميركا سجلًا أكيدًا في الدفاع عن المؤسسات الديمقراطية وإنشائها، ومن ذلك إنقاذ أوروبا في الحرب العالمية الثانية، وتنمية الديمقراطية [بصورة متسارعة] في بيوت زراعة بلاستيك، في الفيليبين واليابان وألمانيا التي كانت الأمثلة الأكثر شهرة. إذًا ماذا كانت المشكلة؟ تسأل مرشدتنا، ولماذا لم يجعل العالم نفسه مرتاحًا في وضعية افتراض أن قوة الإمبريالية الأميركية كانت جيدة للديمقراطية، وضامنتها وأملها الأفضل، وربما مخلّصتها؟

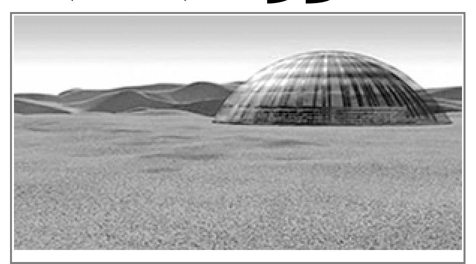
تجيب ملهمتنا: كانت هناك أسباب قوية للشك في جدوى الالتزام الأميركي الديمقراطية علانية وعلى المستوى العالمي. ثم تقول: بداية، يُظهر السجل التاريخي أن أغلبية التحولات إلى الديمقراطية التمثيلية التي فُرضت بالقوة العسكرية فشلت، وأن سمعة الديمقراطية الرقابية لم تساعد بالتأكيد من خلال الحروب التي خيضت باسم تشجيع الديمقراطية. هذه النقطة التقطت بشكل جيد كلمات الدبلوماسي الأميركي المخضرم - الموهوب، المراوغ - هنري كيسنجر: «غالبًا ما يكون خيار القتال من أجل الديمقراطية خاطئًا. الوقوف مع الديمقراطية حتمي» [(1283)]. وأثبتت حروب «قاتلوهم، اهزموهم،

علّموهم أن يكونوا أقل استبدادًا، وربما ديمقراطيين حتى» أنها عرضة للفشل، أو أنها فاشلة في 85 في المئة من الحالات تقريبًا. وتقول ملهمتنا، مستندة إلى تقرير شهير يرصد 90 تدخلًا أميركيًا بين عامي 1898 و1992. وتشير إلى تقرير آخر يشمل أكثر من 200 عملية عسكرية أميركية، بما فيها التدخل العسكري عنوة، وعمليات حفظ السلام، ومراقبة الحدود والتدريب العسكري، ويبيّن أن المفاعيل الديمقراطية كانت ملحوظة في 28 في المئة من الحالات [(1284)]، ولم يثبت سجل النجاح الضئيل في تشجيع الديمقراطية «تحت الحراب» [(1285)] - بتعبير شهير قاله وُرِن هاردينغ [(1286)] - على الإطلاق أن الديمقراطية كانت ملائمة لبضعة شعوب محظوظة فحسب. ولم يبق بناء الديمقراطية «قفزة في المجهول» مخيفة ومستحيلة، كما ادعى اللورد ديربي [(1287)] في قول شهير خاطب به بنجامين دزرائيلي [(1288)] في ستينيات القرن التاسع عشر. استنادًا إلى مؤرختنا، يلقي السجل التاريخي الضوء على نقطة أن التشجيع الناجح للديمقراطية كان على الدوام، وفي كل مكان، خاضعًا لأكثر الأحوال قسوة. وتطلّب الحكم الذاتي إيجاد أو حفظ حكومة تؤدي وظيفتها، وطاقم من المؤسسات السياسية القادرة على إقرار السياسات وتنفيذها، واستخراج الموارد وتوزيعها، وإنتاج الخير العام، وبالطبع، حماية مواطنيها من خلال التمتع باحتكار فعّال لأدوات العنف. كان ينبغي أيضًا التعامل بدقة متناهية مع التناقض بين وعد الاستقلال وحقيقة الاحتلال العسكري القسري من قوة تسمّي نفسها ديمقراطية، على سبيل المثال، من خلال شكل من الوصاية أو «السيادة المشتركة» التي تديرها مؤسسات متعددة الأطراف يمكنها المساعدة في إنتاج ترتيب إقليمي واسع وقابل للحياة. كان على الاحتلال أن يتّبع جدولًا زمنيًا واضحًا للانسحاب، وأن ينمي قدر المستطاع مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها الأسواق العاملة، وكان على الدخلاء - كأن اللائحة ليست طويلة بصورة كافية - بذل جهد حقيقي لاكتساب الثقة المحلية، ليس من خلال احترام التقاليد المحلية والتطلعات السياسية فحسب، بل أيضًا، وخصوصًا، عبر تمكين السكان الخاضعين للاحتلال من تنظيم أنفسهم والكلام ضد المحتلين، بغية إخضاعهم لآليات الديمقراطية الرقابية.

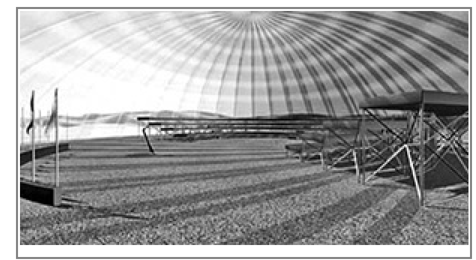
كان الحديث الأميركي عن الانتقال الديمقراطي في العالم مشبوهًا بطريقة أخرى؛ فملهمتنا تقول إنه بدا متضمنًا خفة يد مخادعة، حيث إن التعريف الرسمي للديمقراطية، المتجاهل أهمية ابتكارات مساءلة السلطة في عالم الديمقراطية ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان يعاني فهمًا واهنًا ومختزلًا بشدة للديمقراطية كمجرد شكل من الحكم القائم على الفوز بأغلبية المقاعد أو الأصوات في الانتخابات. وتجلى تطبيق هذا الاختزال في الفرضية السخيفة - التي سخر منها على وجه صحيح منتقدو «برلمانات الهواء المضغوط» (الصورة (9-6)) - في أن المؤسسات البرلمانية يمكن أن تُشحن جوًا إلى بلد ما، وأن تُنصب بين ليلة وضحاها لِتعطي نتائج فورية في اليوم التالي. تقول

ملهمتنا إن المشكلة في ذلك هي أن الانتخابات كانت تُجرى بشكل دوري في دول مثل إيران وروسيا وسنغافورة، التي لكل منها برلمان. لكن أقل ما يقال فيها هو أن من المشكوك فيه أن هذه الكيانات السياسية كانت قريبة بأي شكل من بلوغ التعريف التقليدي لروحية الديمقراطية الرقابية ومؤسساتها.

الصورة (9-6)



الصورة (9-7)



تصميم مقترح للشكلين الخارجي والداخلي لمبنى برلمان هوائي وضعه المهندس بيتر سلوتيرديك والمهندس غيزا مولر فون دير هاغن، العاملان في شركة Global Instant Objects.

ثارت شبهة أخرى بفعل كلٍّ من الفشل المزمن للانتقال الديمقراطي المدعوم أميركيًا، والتقلص الشنيع للمعيار الديمقراطي، والخجل والارتباك حيال التكلفة الإنسانية لتأسيسه، وهي أن في عصر الديمقراطية الرقابية، أصبحت اللغة السياسية للديمقراطية تُستخدم عقائديًا، ويساء استخدامها كحكاية عظمى كبيرة من الفداء أو «سردية كبرى» تتظاهر بثقة أنها تُعلم المؤمنين بأي الطرق يتجه صعودًا وأي الطرق يتجه نزولًا، وكيف يمكن السير في خط مستقيم إلى الغاية الأمثل. تساءلت ملهمتنا كم من الناس حول العالم يمكن أن يرفضوا الكلام الأميركي عن الديمقراطية باعتباره قناعًا يخفي مناورات سلطوية عنيفة، لها القليل أو لا شيء تفعله مع الديمقراطية، والكثير أو كل شيء يتعلق بالمصالح المادية الملموسة للقوة المهيمنة، مثل مصادر النفط أو الأفضلية الجيو-سياسية. وتشير ملهمتنا إلى أنه عندما حصل ذلك على مستوى معيّن، جرّ التناقض الصريح بين قيم الديمقراطية الرقابية وحقائق اللاديمقراطية، اسم الديمقراطية لتمريغه في الوحل. ثم تشير إلى أن نذير الشؤم المعلن في القرن الحادي والعشرين جاء من تقارير عدة صادرة

من جهات رقابية نافذة وثّقت حالات التعذيب الأميركية، وازدواج المعايير وانتهاك «القيم العالمية» [(1289)]. حذرت تلك التقارير من أن هبّات النفاق الآتية من بيت الديمقراطية يمكنها أن تصد جميع الزائرين المحتملين، أو أسوأ من ذلك، يمكنها أن تستدعي الرفض المتطرف والفعال للديمقراطية، وحتى تفجير بيتها في أي مكان تجري محاولة بنائه أو الحفاظ عليه. وتذكّرنا ملهمتنا بأن النفاق كان على الدوام القوة الخبيثة في عالم الديمقراطية، ومن الملامح المتكررة للديمقراطية التمثيلية، خصوصًا منذ الربع الأخير للقرن التاسع عشر. وكان الأمر المقلق هو أن النفاق بدأ يسبب مشكلات للديمقراطية الرقابية - وعلى نطاق عالمي هذه المرة.

حوّلت مخاوف ملهمتنا بشأن الإمبراطورية الأميركية اهتمامها نحو الفرضية الأكبر على الإطلاق، وهي: كانت جميع الإمبراطوريات السابقة تتجه إلى الانحطاط نحو الغطرسة، فهل يمكن الإمبراطورية الأميركية، وعلى غرار التجربتين الأثينية القديمة والفرنسية، أن تسبب للديمقراطية عطلًا دائمًا أو أن تدمرها مباشرة في الداخل والخارج، في حفلة عربدة مغطرسة؟

جعلت التوجهات ملهمتنا متوترة، كانت هناك علامات كثيرة على أن الولايات المتحدة تتجه نحو شكل من الحكم على المسرح العالمي يتحدد عبر عبادة المهارة العسكرية، بتعبير آخر، نحو إمبراطورية تعتبر فيها القوة العسكرية المقياس النهائي للعظمة، بينما تكون الحرب أو الاستعداد للحرب المشروع الجماعي الأنموذجي. وجادل الرئيس جورج دبليو بوش في مؤتمر صحافي بأن «على هذا البلد أن يكون في وضعية هجوم، وأن يبقى على هذه الوضعية» [(1290)]، وهذا ما فعلته الولايات المتحدة بشكل منتظم.

تعطي ملهمتنا أمثلة لذلك: بين عامي 1989 و2001، كانت الولايات المتحدة طرفًا في غزو عسكري واسع النطاق بمعدل مرة كل 18 شهرًا، وهو معدل غير مسبوق في التاريخ. وكانت هناك في خلال ما يسمّى الحرب على الإرهاب، أوقات التزم فيها الكونغرس الصمت المطيع، وأصدر فيها القضاة بشكل روتيني أحكامًا تؤيد طريقة تعامل الإدارة الأميركية مع المعتقلين، الذين كان 70 ألفًا منهم محتجزين خارج الولايات المتحدة. وكان الأميركيون «يقدمون» (يعتقلون ثم يسلّمون) المشبوهين المستهدفين إلى حكومات طرف ثالث للتحقيق معهم وتعذيبهم، بعيدًا من متناول القانون الأميركي، ومن عيون الإعلام الأميركي وآذانه. كان هناك استيراد سري لمحققين مؤهلين (تلاحظ مرشدتنا أن في أيلول/سبتمبر 2002، زارت «بعثة» صينية معسكر الاعتقال في غوانتانامو [(1291)] لـ «التحقيق» مع معتقلين من الإثنية الإيغورية) [(1292)]. وشملت أساليب التحقيق، التي أصبحت «معتادة»، استنادًا إلى ملهمتنا، الحرمان من النوم (كان هذا الأسلوب يسمّى «برنامج المسافر الدائم» (the frequent-flyer program))؛ الإيهام بالإغراق؛ الصدمات الكهربائية لأجزاء من الجسم؛ التحقير الجنسي؛ التعليق بالأغلال. كل ذلك جرى باسم الديمقراطية! وتضيف

أن بعض المفكرين الأميركيين، أمثال [الصحافي] الذي لا يضاهى نورمان بودهوريتز [(1293)]، أصر على أن لدى أميركا مهمة دولية، وعليها بناء على ذلك، ألا «تعود إلى البيت» أبدًا. تحدث خبراء السياسة عن «الحرب الاستباقية» و«الحرب الوقائية» و«الحرب الجراحية [الخاطفة]» و«الحرب الدائمة»، في علامة أكيدة على أن ثعلب الحرب دخل قن دجاج الديمقراطية الرقابية.

دفع هذا التوجه كله ملهمتنا إلى زفرة عميقة وهي تتذكر بعض أقوال أرسطوفين: «أيتها الديمقراطية! إلى أين تقودينا/عندما تعيّن الآلهة أناسًا كهؤلاء؟ وبضع كلمات من معارض الثورة الفرنسية الرجعي الصلب جوزف دي ميستر [(1294)]: «أن تستمع إلى هؤلاء المدافعين عن الديمقراطية يتكلمون، يعتقد المرء أن الناس يتناقشون مثل أعضاء مجلس حكماء، في حين أن المرافقين الأبرز لهذا الشكل من الحكم هُم، في الحقيقة، المجرمون قضائيًا، والالتزامات الخطرة، والخيارات المتهورة، وقبل كل شيء كلها الحروب الحمقاء والكارثية» [(1295)]. تعود هذه الكلمات إلى حقبتين سابقتين من الديمقراطية، لكن صداها يتردد بقوة حتى القرن الحادي والعشرين. وتقول مرشدتنا، في حقبة الديمقراطية الرقابية، أظهرت الولايات المتحدة أن في إمكانها أن تستسلم لهوس نرجسي بالحرب، وبشائعات الحرب - وحتى يمكنها أن تكون بطلة حرب بلا نهاية.

في قلب الإمبراطورية، وفي ما يشبه محاولة مساعدة تسيير الأمور، تصرف صحافيون كثر كعرّافين، فتقلص مدى الرأي المقبول، وأصبح الانتقاد العلني، في بعض الدوائر، لـ «القائد الأعلى للقوات المسلحة» يرقى إلى الطعن في الذات الملكية (lèse-majesté)، كسيادة مطعونة، وكخيانة للأمة. بدت القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية كلية الحضور، والتحق بالركب مدنيون أميركيون كثر يقودون سيارات كبيرة وغالية الثمن وشبيهة بآليات الفرقة المؤللة الأولى. وتلاحظ ملهمتنا أن في أميركا وحدها، بين الديمقراطيات الرقابية، كان الجنود والضباط يظهرون بملابسهم العسكرية على نحو منتظم في مؤتمرات صحافية، ومسيرات سياسية، وأعمال ناشطة حكومية، وفي صور المناسبات السياسية والأفلام الشعبية. وبدت عسكرة الحياة اليومية، تحت «قائد أعلى» إمبريالي، مثل مضاد حيوي منتعش يتغذى على خلايا الديمقراطية الأميركية، حتى أن احتفال تنصيب الرئيس، مثل الذي جرى في كانون الثاني/يناير 2005، كان أشبه بعملية عسكرية.

كان الأمر كما لو أن الحرب أصبحت الميزة المقارنة الوحيدة لأميركا في العالم. وتسلّم ملهمتنا بأن هناك معترضين، وهبّات غير معهودة من شخصيات عامة لم تتلطخ بالسياسة قط. وعبّر الوطني السابق السير مايكل جاغر [(1296)] عن ذلك بالقول: «هي الحرية للجميع/لأن الديمقراطية أسلوبنا/إلا إذا كنت ضدنا/عندها سجن بلا محاكمة/لكن الشيء المؤكد/أن الحياة جميلة في هاليبرتون [(1297)]/إذا كنت ذكيًا جدًا/عليك أن تستثمر في براون أند رووت» [(1298)].

هكذا كانت الأوقات التي كان يبدو فيها التهكم باتجاه الرئاسة الإمبريالية والجهد الحربي للبلاد قابلًا للامتصاص بسهولة بإسفجنة «الواقعية» الرسمية. جعلت الأصوات الوقحة نفسها مسموعة: كانت هناك قضية واقعية لتكون أميركا في حالة تأهب، كما قيل. ربما كان على البلاد أن تكف عن كلام تشجيع الديمقراطية؛ فالديمقراطية كانت قيمة جيدة، لكن بالتأكيد يمكن التخلي عنها. كانت النقطة هي وجوب الدفاع عن مصالح الأميركيين. ويجب، قبل كل شيء، الشروع في كفاح يائس من أجل التحكم في واردات النفط للبلاد. تمثلت الحقيقة الغريزية في أن على الرغم من أن الولايات المتحدة تستهلك 25 في المئة من مجموع النفط المنتج في العالم كل سنة، كان لديها احتياط محقق من النفط يبلغ أقل من 2 في المئة من المجموع العالمي. لذلك، كانت الحاجة إلى التفوق العسكري والدبلوماسي في المناطق الاستراتيجية الغنية بالطاقة، مثل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.
هكذا وصلت ملهمتنا إلى سؤالها الأخير: هل أزفت ساعة الغطرسة الأميركية؟ هل بلغت إمبراطوريتها النقطة التي أصبحت تقوم عندها بدور قوة مخربة في الشؤون العالمية وتهدد المؤسسات الديمقراطية بصورة علنية، بما فيها مؤسساتها هي؟ كان استنتاج أن الأمور بلغت هذه النقطة في الحقيقة، هو ما توصلت إليه في السنوات الأولى من الألفية الجديدة مجموعة من الديمقراطيين في زاوية هادئة من مقهى في دمشق، يتحدث أفرادها سرًا إلى صحافي من الواشنطن بوست، عن المفاعيل البعيدة المدى للاحتلال الأميركي للعراق، وسجلت ملهمتنا كلماتهم للأجيال المقبلة.
اتفق هؤلاء الديمقراطيون من مهد الديمقراطية المجلسية جميعًا على أن السياسة الخارجية الأميركية حققت في ذلك الوقت ما كان يصبو إليه رئيسهم بشار الأسد [1299]: إسكات المطالب الشعبية بالإصلاحات الديمقراطية. قال معن عبد السلام [1300] (36 عامًا)، وهو ناشر دمشقي ومنظم مؤتمرات: «يتساوى الآن المدافعون عن الديمقراطية مع الداعمين لأميركا، وحتى مع الخونة، أصبح الحديث عن الحرية صعبًا جدًا وحساسًا. ما عاد الناس يصدقون هذه الأفكار بعد الآن. عندما جاءت الولايات المتحدة إلى العراق، جاءت باسم الديمقراطية والحرية، لكن كل ما نراه هو جثث جثث جثث». أيد أصدقاؤه هذه النقطة، ومنهم عمر أميرالاي [1301]، المخرج السوري المرموق الذي كانت أعماله الوثائقية المشهورة تنتقد بهدوء حكم العائلة الواحدة، عائلة الأسد. قال أميرالاي: «إذا كانت الديمقراطية تجلب هكذا فوضى في المنطقة، خصوصًا تدمير المجتمع كما حصل في العراق ولبنان، فمن الطبيعي جدًا، وأعتقد أنه موقف حكيم تمامًا من الناس، أن يخافوا من تصور كيف ستكون الأمور في سورية. أعتقد أن الناس في النهاية قالوا ’حسنًا، من الأفضل الاحتفاظ بهذا الحكم. نحن نعرفهم، ولا نريد الذهاب إلى حرب أهلية، أو العيش في صورة هذه القيامة المروعة للتغيير، من الحروب الأهلية والطائفية والدم‘». اتفق

هؤلاء الديمقراطيون حينذاك على أن شعب سورية كان بمفرده، حرًا في مشاهدة الحكومة تناور، لكن ليس حرًا في التعبير عن رأيه، ناهيك بإطاحتها. توقع محمد يوسف، وهو مندوب مبيعات عقارية، أن السوريين سيكونون سعداء باستبدال الديمقراطية الأميركية الطراز بالمتع الصغيرة في الحياة: «نحن نتكلم ونستمتع بأنفسنا». وتابع، وهو يلوح بخرطوم الأركيلة التقليدية: «هذه هي ديمقراطيتنا. هذه هي حريتنا» [(1302)].

أعداء الديمقراطية الجدد

إنهم القلق المتنامي حول القوة العالمية المهيمنة، ديمقراطية الولايات المتحدة؛ الهبوط الحاد في مستويات حماسة الأحزاب الأحفورية والسياسيين؛ التيارات المتصاعدة من الاحتجاج بشأن المفاعيل غير الديمقراطية للمؤسسات العابرة للحدود والأسواق التي يجتاحها الطمع فتفادت الرقابة العامة؛ الحزن بسبب الشعور العنيف المتزايد في العالم؛ القومية المتوثبة؛ ولادة ديمقراطية أوبر؛ الضياع العام في ما يخص ماهية الديمقراطية، وماذا يمكن أن تصبح، وما الذي يمكن فعله لمعالجة أعراض الانحلال الجديدة، بالتالي الحفاظ على ما حُقق بعد الحرب العالمية الثانية، وتعزيزه: تنبأت مرشدتنا بخراب الديمقراطية الرقابية جرّاء تضافر هذه التوجهات كلها، ولم تكن هي وحدها التي توصلت إلى هذا الاستنتاج. وقد لاحظت في الحقيقة كيف أن هذه التوجهات الانحلالية حركت بسرعة شعورًا خافتًا عند كثير من الناس - وعي بأن أعداء الديمقراطية في صعود، وحتى سلوك قَدَري بأن الديمقراطية قطعًا ستكون هباءً .

هل قوة ما تختفي من الأرض؟ هل انهارت الديمقراطية الرقابية، وغرقت عبر قوى كانت جزئيًا من صناعة يديها، لكنها بعيدة تمامًا من متناولها؟ تمتنع مرشدتنا عن قول شيء في هذا الصدد. وهي ذكّرتنا بأن الديمقراطية أحبت دومًا أن تحتفظ ببضعة أسرار، لهذا السبب في احترام رغبات سيدتها، بقيت ملهمتنا صامتة إزاء النتيجة النهائية لمصاعب القرن الحادي والعشرين. مع ذلك، كانت مستعدة للتعليق على عودة مشكلة قديمة لها جذور عميقة: خيبة الأمل من مؤسسات الديمقراطية وقيمها.

تعترف مرشدتنا بأن من الصعوبة قياس برود القرن الحادي والعشرين تجاه الديمقراطية؛ فهو يتوزع بشكل غير متساوٍ، ومدفوع بجميع هذه القوى التي ذكرتها حتى الآن، بما فيها خيبة الأمل العامة من الحكومات الضعيفة الأداء، والفشل في تشجيع الديمقراطية عبر أساليب الحرب، وانبعاث سلطة الدولة ضد «الإرهاب»، مستخدمة غالبًا أساليب بوليسية وقانونية مشكوكًا فيها. استنادًا إلى منتقدي الديمقراطية الجدد، الذين تسمع أصواتهم في أماكن مثل كراكاس [عاصمة فنزويلا] أو بلغراد [عاصمة صربيا] أو هراري [عاصمة زيمبابوي] أو شنغهاي أو موسكو، كانت ثقة الناس في الأحزاب والسياسيين

والبرلمانات، المؤسسات الجوهرية للديمقراطية الانتخابية، تتضاءل، ولاحظ المنتقدون الآثار المفسدة لقوى الضغط المنظمة وسياسة الأموال الكبيرة، وشددوا على أن أعدادًا متزايدة من الفقراء والمهاجرين يشعرون بالتهميش في المعادلة الديمقراطية. أشار خصوم الديمقراطية الجدد إلى النكسات الكبيرة التي ألمت بالديمقراطيين في روسيا وكينيا وباكستان وبورما، وسخروا من دور الولايات المتحدة الاستبدادي، مستهزئين بالطريقة الملموسة التي فشل فيها ما يسمّى تشجيع الديمقراطية في العراق وأفغانستان وباكستان. كما أشار المنتقدون الجدد إلى كيف كانت الديمقراطيات الرقابية الغربية تشيح بوجهها بشكل منتظم، سعيًا وراء المنافع، عن الانتخابات غير العادلة، وكيف أنها تخلت عن الدمقرطة، محدثة بالفعل تحولًا غير معلن لمصلحة الأنظمة المستبدة التي لديها احتياطات النفط والغاز، أو التي تقوم بدور الحلفاء الحيويين في أمور العتاد العسكري وتجارة المخدرات، أو موقعها الاستراتيجي القريب من الصين وروسيا.

تذكر مرشدتنا أن هذه التوجهات كلها كانت بالنسبة لمنتقدي الديمقراطية الجدد دليلًا على أن الكلام كله المتعلق بـ «نهاية التاريخ» و«الموجة الثالثة» كان مزيفًا. لكن الاتفاق بين المنتقدين ينتهي عند هذا الحد، على حد قولها؛ فأظهر التبرم ضد الديمقراطية بداية، علامات قليلة على التبلور في هجوم منسق ومركز على الديمقراطية، على غرار ما حصل آخر مرة في عشرينيات القرن العشرين. وكان لعن الناس للسياسيين ورفض التصويت لهم، أو خطابات القوميين الديماغوجيين المعادية لأميركا، شيئًا، بينما كان النزول إلى الشوارع ببنادق الكلاشنيكوف وقتل الأبرياء، أو ركوب قطار في الأنفاق مع حقيبة محشوة بالمتفجرات، شيئًا آخر تمامًا. وبين هذين الحدين، جاء المتبرمون بأشكال وأحجام مختلفة.

كان هناك فلاسفة ناشطون، ومسلحون وأدباء محرضون واضحون، ونشطاء متطرفون متشددون، لا أحد فيهم يتفق كثيرًا مع الآخرين حول المطلوب فعله. اتهم بعض المنتقدين (مثل الفيلسوف الفرنسي المثير للجدل جان كلود ميلنر) [(1303)] الديمقراطية بأنها أسست على عدم احترام التعددية، وفي النهاية، على الإبادة. ودعا آخرون إلى العودة إلى التدين، أو إلى «الواقعية» السياسية الصلبة، أو إلى كتابات كارل ماركس. استنتج المنتقدون أحيانًا أن الديمقراطية هي - ببساطة - أداة للإمبريالية الأميركية، أو محكومة بالفشل عبر «رأسمالية الصدمة» والقوى الشريرة الأخرى للعولمة. مع ذلك، كان آخرون يحلمون ببناء إمبراطوريات «ما بعد ديمقراطية» تسترشد بما أطلق عليه الحكم الصيني اسم «المجتمع المنسجم». وتلاحظ مرشدتنا بقلق أن معظم أعداء الديمقراطية الجدد يدّعي أنه صديق حقيقي للشعب، ما يؤشر إلى شيء أكثر إثارة للمخاوف: إذا تمكنوا مستقبلًا من تحقيق ما يصبون إليه في العالم، فإن

المؤكد تمامًا هو أن الديمقراطية الرقابية ستتعرض للتدمير باسم الديمقراطية نفسها.

منافقون

لم يكن أعداء الديمقراطية الجدد موحدين، لكن مرشدتنا تنبّه إلى الحاجة إلى ملاحظة ادعاءاتهم ودوافعهم، في الأقل لأن هناك صحة للقول المأثور القديم «العدو هو نحن». كان لدى هؤلاء الخصوم ما يقولونه، فلفتوا الانتباه إلى المشكلات في بيت الديمقراطية، إلى الهوة المتسعة بين القيم وما يسمّى حقائق الديمقراطية الرقابية، بالتالي إلى المشكلات المتصلة من خيبة الأمل والنفاق - وقدرتهما على إحباط الديمقراطية بطرائق غير متوقعة.

تقول مرشدتنا إن النفاق كان على الدوام التربة التي انغرست فيها جذور كراهية الديمقراطية؛ فمن الناحية التاريخية، كانت مؤسسات الديمقراطية وأساليب حياتها مكشوفة أمام قوى شديدة التنوع. وأورد الباحثون من أيام أرسطو عوامل مثل الهزيمة في الحرب، والعداوات الطبقية غير القابلة للتوفيق، والشلل الحكومي والكوارث الطبيعية المدمرة. لكنها تلاحظ أن هذه العوامل، مهما كانت قوتها التفسيرية، لم تقم على الإطلاق بدور حوافز تلقائية للتغيير، ولم تكن لهذه القوى قدرات سحرية لاديمقراطية في ذاتها، فقوضت هذه العوامل الدعم للديمقراطية في حالة واحدة هي عندما استنزفت ثقة الناس، أو عندما عززت عدم إيمانهم بالطرائق الديمقراطية للوجود. لكن من أجل أن يحدث ذلك، ينبغي أن يشعر الناس بأن الديمقراطية خذلتهم وأحبطتهم، وهذا يعني أن يكون لديهم شعور داخلي بأن الهوة بين وعود الديمقراطية وأدائها الفعلي كانت كبيرة إلى درجة تجعل الديمقراطية نفسها زيفًا منهكًا. وكان ذلك طريقة مختلفة للقول إن المشاعر المعادية للديمقراطية تنبت دائمًا كالعشب في الشقوق بين القيم الديمقراطية وما يسمّى الواقع، خصوصًا عندما يكون الديمقراطيون أنفسهم غير قادرين على رؤية هذه الشقوق، أو عندما يحاولون التستر عليها، بإطلاق الأكاذيب مثلًا، أو التحدث بعبارات لا معنى لها، أو اعتماد أساليب أخرى من الخداع.

كان النفاق هو الكلمة التي استخدمتها ملهمتنا لوصف شقوق كهذه، فماذا كان يدور في ذهنها؟ تشرح أن كلمة النفاق تعبّر عن احتقار أولئك الذين يفشلون في القيام بما يدعون الناس إليه. وعندما بدأ استخدام كلمة النفاق في اللغة العامية، لم يكن الناس عادة يعرفون شيئًا عن أصولها في عالم المسرح الإغريقي القديم، حيث يشير الاسم (hypokrisis) إلى «الادعاء والتظاهر» أو «التمثيل» أو «تأدية دور». وكانت في الأساس تعبيرًا وصفيًا ينطبق على فن المحادثة في حوار، أو تأدية دور على المسرح باستخدام الأسلوب الاستعراضي. وفي عصر الديمقراطية الرقابية، تقول مرشدتنا، كان المنافق (hypokrites) ممثلًا، شخصًا يقوم شرعيًا بدور المنافق، لكن على خشبة

المسرح فحسب. لذلك، سخر ديموستيني من خصمه اللدود أيسخينيس [(1304)] قائلًا إنه ممثل قدير، ووغد ينبع عدم الثقة فيه من حقيقة أنه كان ممثلًا مسرحيًا ناجحًا قبل الانغماس في السياسة، ويجد الآن استحالة في كبح مواهبه التشخيصية أو تقليد الآخرين، هذه المرة في المجلس الأثيني الـ «إكليزيا».

هنا في هجوم ديموستيني على أيسخينيس، كانت أول إشارة إلى الدلالات السلبية القوية لكلمة النفاق، التي قُدّر لها، على حد قول مؤرختنا، أن تحمل في المنطقة الأوروبية صليب المسيحية. دان الكتاب المقدس (متى 23: 25) النفاق والمنافقين بأساليب كانت غريبة تمامًا على الديمقراطيين الإغريق. وتقتبس ملهمتنا فقرة مشهورة من الإنجيل: «ويل لكم أيها الكتبة والفريسيون المراؤون! لأنكم تنقون خارج الكأس والصحفة، وهما من داخل مملوآن اختطافًا ودعارة». تضيف ملهمتنا، منذ ذلك الحين، أصبح النفاق كلمة شائكة للحكم على السيئين من الناس، وأصبحت فضيلة المسيحية وازدراء النفاق توأمين سياميين، لذلك لم يكن مفاجئًا أن يعمد خصوم المسيحية الصريحون والمشككون فيها بعد وقت قصير، إلى طرح ازدواجيتها ذات الوجهين، بفاعلية كبيرة. تستذكر ملهمتنا أن الكتاب المرموق *Iconologia* (علم الأيقنة) لصانع الأيقونات تشيزاري ريبا [(1305)] والخبير فيها عن الفضائل والشعارات (الصادر في العام 1593 في روما) احتوى مثالًا: كان النفاق يوصف كامرأة منقبة، في يدها مسبحة وكتاب القداس، ترتدي عباءة قصيرة مصنوعة من صوف الغنم، لكن ساقيها وقدميها مثل قوائم الذئب، وهي تعطي بتردد نقودًا لمتسول في ساحة عامة.

مهّد الاتهام بالنفاق الموجه إلى المسيحيين والمسيحية في النهاية الطريقَ أمام الفن العلماني في إطلاق الهجمات العلنية على ازدواجية المعايير في الحياة العامة. تشرح مرشدتنا أن المسيحية أعطت بالفعل هدية لأشكال الديمقراطية اللاحقة، على شكل هجاء ساخر متهكم ومؤلم يسعى للإطاحة بأهل السلطة من أبراجهم. كان اتهام الشخصيات العامة - المرشح الحزبي أو رئيس الحكومة - بالنفاق يهدف إلى لفت الانتباه إلى الطريقة التي تنتهك بها تصرفاتهم المبادئ التي أعلنوا الدفاع عنها. كان التعبير الشائع عن هذه النقطة: «انظر إلى أقدامهم لا إلى شفاههم». وتُذكّرنا ملهمتنا بأن فنون الاستهزاء والانتقاد لازدواجية المعايير أدت دورًا عامًا حيويًا في الديمقراطيات الرقابية المعافاة، لكنها تواصل حديثها للإشارة إلى أن لدغة النفاق ربما كانت أكثر إيلامًا في الجسد السياسي للديمقراطية الرقابية ممّا كانت في مؤخر المسيحية. وكانت لدى المسيحيين المنغمسين في النفاق شبكة أمان: وعد التكفير عن الخطايا، عبر طقوس الكفارة الدقيقة، مثل الاعتراف أمام الكاهن، أو طلب الغفران في الصلاة. لكن الأمور كانت مختلفة مع الديمقراطية الرقابية؛ فباستثناء المقاطعة الكلامية العلنية والتغطية الإعلامية

السلبية والخسارة المهينة في الانتخابات، لم تكن لها طقوس كفارة مماثلة تستند إلى الإيمان بخالق عظيم. ولم يكن للديمقراطية الرقابية رب رحيم، عنى ذلك أن قادتها، ومؤسساتها الرائدة ومواطنيها كانوا مكشوفين بشكل غريب أمام القوى القاهرة للنفاق.

تواصل ملهمتنا أن الديمقراطية كانت شكلًا خاصًا تتحدد من خلال حقيقة أن التحولات نحو الديمقراطية ظلت على الدوام انتقالية. ولم تتحقق الديمقراطية بشكل كامل إطلاقًا، فكانت دومًا - وإلى حد ما - مختلة وغير متحدة. قامت الديمقراطية على فرضية أن على الرغم من أن الكمال للطيور، فإن الخطوات نحو التصحيح الذاتي والابتكار والتحسين لا تزال ممكنة، فأرادت الديمقراطية أن تكون أكثر مما كانت، كانت على الدوام الديمقراطية الآتية، كما كان يحلو للفيلسوف الفرنسي جاك دريدا [(1306)] أن يقول. لكن، تقول مرشدتنا، كان على المستوى نفسه من الصحة أن هذا النقص المكرس ذاتيًا جعل الديمقراطية مكشوفة بشكل غريب إزاء إخفاقاتها، بالتالي، أمام الاتهام بالنفاق.

تُورد حكيمتنا مثال أميركا اللاتينية، فتذكر بالاستناد إلى نتائج دراسة ميدانية رئيسة جرت في السنوات الأولى من الألفية الجديدة، أنه بينما أعربت أكثرية بسيطة من البالغين (53 في المئة) عن اعتقادها بأن «الديمقراطية مفضَّلة على أي شكل آخر من الحكم» كان أقل من الثلث (29 في المئة) راضين عن الطريقة التي تعمل بها الديمقراطية راهنًا في بلادهم. حمّل مواطنون كثر، على نحو مفهوم، دولهم الفاسدة والضعيفة ماليًا مسؤولية الفشل في زيادة النمو الاقتصادي، أو التعامل مع تنامي عدم المساواة، والجريمة، والعنف وتهريب المخدرات. هكذا، عندما سئل الأميركيون اللاتينيون عمن يحكم بلادهم، أعرب قرابة ثلاثة أرباع (71 في المئة) منهم عن اعتقادهم بأنهم كانوا «محكومين من مصالح قوية تسعى لخدمة نفسها». كانوا محقين في ذلك، كما أظهرت الأرقام في المكسيك: هذه دولة تتحكم فيها الطبقة الغنية التي تمثل 10 في المئة من السكان بـ 40 في المئة من الدخل القومي، فيما يتلقى نصف مجموع السكان 18 في المئة من الدخل فقط؛ دولة تشعر، على نحو غير مفاجئ، وحيث الأكثرية الكبرى من الكتلة الناخبة (81 في المئة)، بأنها غير ممثَّلة من خلال أي حزب سياسي وأكثر من النصف (52 في المئة) يؤمنون بأن المواطنين يمكن أن يحكموا بشكل أفضل من السياسيين. كانت الأخبار المثيرة للقلق، وفقًا لمؤرختنا، تؤكد نقطة أن النفاق كان مقتلًا للديمقراطية، وفيما فضّل أكثر من نصف الأميركيين اللاتينيين «الديمقراطية»، قالت نسبة أكبر (55 في المئة) منهم أنها ستدعم حكمًا استبداديًا إذا كان ذلك يؤدي إلى «حل المشكلات الاقتصادية في البلاد» [(1307)].

ربما كان التناقض الأميركي اللاتيني إزاء الديمقراطية متطرفًا، على حد تعليق مرشدتنا، لكنه لم يكن استثنائيًا على الإطلاق، فالديمقراطية القائمة بالفعل

في حقبة الديمقراطية الرقابية على نحو منتظم، أنتجت كلها خيبات أمل بين مواطنيها. وتذكّرنا مرشدتنا بأن رؤية الرقابة العامة على ممارسة السلطة احتوت في داخلها مبدأ خيبة الأمل، يمكن النظر إلى الديمقراطية الرقابية باعتبارها وسيلة فعالة لتوزيع الملامة على الأداء السياسي الضعيف - طريقة لضمان تداول القيادة، تسترشد بالجدارة والتواضع. كان (مثاليًا) شكلًا من الحكم المتواضع، طريقة لإتاحة مساحة للأقليات المعارضة والتنافس المتكافئ على السلطة، والتي سمحت للممثلين المنتخَبين وغير المنتخَبين في المقابل باختبار كفاءاتهم السياسية وملَكاتهم القيادية، أمام آخرين ذوي قدرة على عرقلتهم وإزاحتهم عن المنصب، عندما يفشلون، كما فعلوا غالبًا.

كان المبدأ المؤسِّس للديمقراطية الرقابية - المحاسبة العامة الدائمة لأولئك الذين يمارسون السلطة - بسيطًا، لكنه مُقْنع: تأخذ مرشدتنا مثال الانتخابات المنتظمة، أي اللحظة التي يمارس الناس فيها قدرتهم على الحكم، وأحيانًا بقسوة، على أداء ممثليهم. كانت مسألة الانتخابات كلها في أنها كانت وسائل لتأديب الممثلين الذين يخيبون أمل الناخبين، الذين يكون لهم الحق في رشقهم بكلمات قاسية وحجارة من ورق [قسائم الاقتراع]. وتلاحظ ملهمتنا أنه لو كان الممثلون على الدوام مستقيمين، ومحايدين، وكفوئين ومتجاوبين، لفقدت الانتخابات غايتها.

المسرنمون [(1308)] والجبريون

توافق مرشدتنا على أن الديمقراطيات كانت تنعم بأساليب وطرائق مختلفة لمداورة القائمين على السلطة ولمراقبة السلطة، وأنها عندما تعمل جيدًا، تتعامل آليات التحقيق الذاتية فيها بسهولة مع المنافقين ومع النفاق المحسوس، وتنزع المحتالين من المناصب وترمي بهم إلى الشارع يلاحقهم الازدراء. لكن كانت هناك أيضًا لحظات تفاقم فيها الفرق بين الوعود والأداء إلى درجة سحيقة، ولا يمكن تحمّلها حتى أن بعض الناس توصل إلى استنتاج أن الديمقراطية ثمرة فاسدة، وأن التخلص من النصابين والمارقين مستحيل، فضلًا عن التعامل مع تصاعد المشكلات العالمية التي كان لدى الديمقراطيين والديمقراطيات القليل من الحلول المقترحة لها، أو لا شيء على الإطلاق. عند هذه النقطة، كما في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، وجد خصوم الديمقراطية صوتًا لهم، وبدأوا يستعرضون عضلاتهم.

تعززت التهديدات التي تواجه الديمقراطية الرقابية من خلال حقيقة غريبة مؤداها أن عددًا غير قليل من الديمقراطيين لم يلاحظ ما كان يحدث، على حد تقرير مرشدتنا. وكان النفاق قوة يُحسب لها حساب، وكذا الجهل. تقول مرشدتنا إن الأمر كان على هذا النحو في خلال الهجوم المنظم الأخير على الديمقراطية، إبان عشرينيات القرن العشرين في أوروبا وخارجها. كان كثير من الذين يسمّون أنفسهم ديمقراطيين غير مخلصين للديمقراطية فعلًا، كما

بدا من خلال تجاهلهم تعرضها للتدمير، وهُم ما انفكوا يسمّون الأمور بمسميات مغلوطة، وتعاموا، وأعطوا الأعذار، وبقوا صامتين، أو إنهم ببساطة أخطأوا في قراءة التوجهات العريضة عبر الاعتقاد بأن هذه التوجهات استثناءات غير مترابطة، فلم يكن الجهل براءة أو نعمة، وفي ظل الأوضاع هذه، قصّر الجهل عمر الديمقراطية من خلال تشجيع رضًا عجائبي عن النفس يشبه المشي في أثناء النوم نحو الهاوية.

تقول مرشدتنا إن في العقود الأولى من الألفية الجديدة، كان للحديث عن «نهاية التاريخ» و«الموجة الثالثة» من الديمقراطية المفاعيل المنومة ذاتها، إذ هدهدت مفكرين معينين وصحافيين وصانعي سياسات وطيفًا متنوعًا من القطط السمان وصولًا إلى الاستنتاج السعيد بأن قيم الديمقراطية ومؤسساتها تمتعت بطفرة نمو غير مسبوقة - وربما حتى بالنصر عالميًا. اعتنى السياسيون الماكرون بعد ذلك بما تبقى من خطابات محبوكة جيدًا ضمنت لهم مكانًا في محفوظات ديمقراطيي أوبر البارزين: «عيد الكنيست هو عيد الدولة كلها»، قال رئيس الحكومة الإسرائيلية شارون بصوت هادر في خلال دورة انعقاد خاصة (في كانون الثاني/يناير 2002) للاحتفال بالذكرى السنوية الـ 53 لإنشاء البرلمان؛ «هذا هو عيد انتصار إسرائيل كديمقراطية مقاتلة تتميز من خلال موقفها الثابت وكفاحها لإدراك الحقوق التاريخية للشعب اليهودي في دولته، والقتال من أجل إدراك الحقوق المدنية وتكافؤ الفرص باعتبارها الديمقراطية الحقيقية الوحيدة في الشرق الأوسط». وكان يحلو للرئيس بوش الابن في خلال فترتي حكمه الصاخبتين أن يؤكد النقطة ذاتها بشأن انتصار الديمقراطية، لكن من منظور تاريخي عالمي، فهو قال وسط تصفيق حاد: «مع نهاية القرن العشرين، كان هناك حوالى 120 ديمقراطية في العالم، ويمكنني أن أؤكد لكم أن المزيد آتٍ». وأضاف: «شهدنا في خلال جيل ونيف، التقدم الأسرع للحرية في الأعوام الـ 2500 من قصة الديمقراطية. سيعرض المؤرخون في المستقبل تفسيراتهم لأسباب حدوث ذلك. مع هذا، نحن نعرف مسبقًا بعض الأسباب التي سيطرحونها. ليس من قبيل المصادفة أن يكون صعود ديمقراطيات كثيرة قد جرى في الوقت الذي كانت الأمة الأكثر نفوذًا في العالم هي نفسها ديمقراطية» [(1309)].

شجع كلام من هذا النوع الديمقراطيات الموجودة على المشي وهي نائمة إلى مشكلات عميقة، موقظة في طريقها أعداءً للنفاق الوقح لشكل جديد من الديمقراطية التي تصارع من أجل التغلب على مشكلات لم تكن لها حلول سهلة. لكن، استنادًا إلى مرشدتنا، جلبت الألفية الجديدة معها أكثر من مجرد النفاق وجهل الذين يمشون في نومهم، وأنتجت ردة فعل أخرى بين المواطنين كانت سامة بالمقدار نفسه: ولّدت الجبرية.

كانت ملّاحتنا متأكدة من أن الألفية الجديدة شهدت جبرية تتجمع، وأنها كانت سيئة بالنسبةِ إلى الديمقراطية الرقابية؛ إذ تقول إن الجبري، أي الشخص

الذي يشعر بأنه مقهور ومغلوب على أمره في العالم، جاء في صنفين: الصنف الأول يضم الجهلة الذين كانوا واثقين بشكل مباشر معًا، في جهلهم وفي الاستنتاجات المترتبة على ذلك، وكانوا يعرفون أن لا حظ للديمقراطية، وأن الذين يحكمون العالم كانوا الأثرياء والأقوياء، أو المصارف والشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة، أو الولايات المتحدة الأميركية، على سبيل المثال. هذا كل شيء، ولا حاجة إلى أي قول إضافي - ولا شيء أكثر من ذلك يمكن القيام به في الوقت الراهن. أمّا الصنف الثاني، فهو الصنف الأكثر تخمة ولامبالاة؛ لم يكن لدى الجبريين المتخمين أدنى فكرة بشأن ما إذا كانت الديمقراطية شيئًا جيدًا، أو من يسيّر العالم، ولم يكونوا قلقين كثيرًا من جهلهم، وببساطة لم يكونوا يفكرون في أمور كهذه، بل كانوا يعترفون على الفور بجهلهم عندما يُسألون، ويضيفون بسرعة، مع تنهيدة، أنهم لا يهتمون كثيرًا. توصلوا من خلال جهلهم إلى الاستنتاج القائل إن القلق حيال ماذا أو من يمسك بمقاليد السلطة في العالم هو مضيعة للوقت، لأنهم - هنا يوحد صنفا الجبريين قواهم - قالوا إن ليس هناك معنى لهدر الكلمات على موضوع الديمقراطية، لأن القوى التي تحكم العالم ببساطة تفعل دائمًا ما تريد. ما هو كائن، كائن، وما سيكون، سيكون.
هنا نشر صنفا الجبريين أشرعتهما للإبحار معًا في المياه القديمة للميثولوجيا الإغريقية، حيث ظهرت الجبرية على شكل نساء مسنّات يجلسن بصبر لغزل خيوط وأثواب المقبل من الحوادث الدنيوية. تتذكر ملهمتنا أن في حقبة الديمقراطية المجلسية، كان القدر ممثلًا على أنه الداخل والخارج للأفراد، وكان قدر المرء «منسوجًا»، بالتالي معطى من الخارج، لكن القدر في الوقت نفسه كان شخصيًا بشكل مكثف؛ شيئًا يجري اختباره داخليًا. لم يترك القدر للفرد أي خيار آخر سوى أن يستسلم لما يشعر به خارجيًا وداخليًا. أطلق الرومان على هذه التجربة الداخلية والخارجية من الضرورة اسم «المصير» (fatum)، والمعنى الحرفي للكلمة هو «شيء مذكور» أو شيء ذُكر قبل حدوثه بالفعل. كان القدر إنذارًا مسبقًا عن حادث أو عن سلسلة حوادث لا يمكن إلا أن تحدث. كان القدر لا يُرَد. لا يمكن تغييره بمقدار مليمتر واحد أو قيد أنملة. كان القدريون أولئك المؤمنين بذلك أو المسلّمين به، فاحتضنوا القدر - عدم حريتهم - كأنه ملكهم الخاص. كان القدر قدرهم.
تسلّم ملهمتنا بأن في وقت مبكر من القرن الحادي والعشرين، كان الإحساس المتنامي بأن للقدر سلطة على حياة البشر مفهومًا بشكل كامل. والتفكر لحظة في التهديدات المتعاظمة للديمقراطية الرقابية يؤكد - كأن هناك حاجة إلى تأكيده - أن البشر لم يتحكموا كليًا في كل شيء يحدث لحياتهم. كانوا بشكل منتظم يشعرون بأنهم مكرهون على مسايرة الأمور، والقبول بما يحدث خلف ظهورهم، والقيام بأشياء عكس إرادتهم. عززت خيبات الأمل والتناقضات والنكسات التي انتابت عصر الديمقراطية الرقابية بقوة هذا

الإحساس، وكان مفهومًا أن كثيرًا من الناس استنتجوا أن الديمقراطية الرقابية لم تكن جنة على الأرض - وأنها وعدت الناس بمزيد من القدرة على التحكم في حياتهم، لكنها في الواقع حققت أقل من ذلك كثيرًا، بل بدت في بعض الأحيان أنها لا تحقق شيئًا على الإطلاق. كان الأمر الأسوأ أنها قدمت من وقت إلى آخر خيبات أمل رهيبة - خسارة وظائفهم، تعرضهم للعنف على أيدي الشرطة، حكومة من الحمقى - ما أنتج إحباطات بدا أنها لا تُحتمل.
بالتالي، كانت ملهمتنا مصرة: عندما تصلّب القبول بالقدر محولًا إياه إلى عقيدة، تحكمت الجبرية في الأفراد، أو الجماعات، أو مجتمعات كاملة، بوحشية وبلا رحمة. شوشت القدرية الرؤى. شلّت الأفعال. استحضرت الجبرية الضرورة من الطارئ. أتلفت روح الديمقراطية ذاتها عبر إظهارها كأن لا شيء يمكن تحقيقه، وأن كل شيء قدر محتوم سلفًا. لذلك، كانت الجبرية لعنة رئيسة للجهد لحماية المؤسسات الرقابية وتنميتها. غذّت الجبرية الشعور بالأسى، وأغوت المواطنين بلامبالاة طائشة إزاء العالم. جعلتهم فريسة للحماقة. أغرتهم بالإيمان بأن في مقدورهم إدارة ظهورهم للسياسة - شجعتهم على الاعتقاد بأن في مقدورهم النفاذ، بلا صلة مع أي آليات لضمان المساواة والحرية، من خلال الرقابة على السلطة والتحكم فيها علنًا.

حلول ممكنة

تذكرنا مؤرختنا بأن آخر مرة ازدهرت فيها الجبرية العالية المستوى في العالم الديمقراطي كانت قبل قرن من الزمن، في خلال العقود الأولى للقرن العشرين، وفي أعقاب الانتصارات الأولى للديمقراطية التمثيلية. وبحلول العقد الرابع من القرن العشرين، وجدت ديمقراطيات فتية كثيرة، سواء في تشيلي أو بولندا أو إسبانيا، نفسها مغلوبة على أمرها بالنفاق والأزمات الاقتصادية، وبالاستياء السياسي الطويل المدى، بما في ذلك السياسات المريرة لديون الحرب والتعويضات. من حسن الحظ، كما تلاحظ ملهمتنا، أن مكونات التمرد ضد المؤسسات الديمقراطية والقيم الديمقراطية على طراز عشرينيات القرن العشرين، بدت غائبة في العقود المبكرة من الألفية الجديدة، ولم يكن هناك اتحاد سوفياتي أو رايخ ثالث في الأفق. تقول مرشدتنا الأمر المضحك كان فكرة أن القومية الروسية أو الصربية، أو الدعم المقاتل للدولة ذات الإقليم الجغرافي (السيادية (souverainisme) وفق التعبير الذي كان القوميون الفرنسيون يستخدمونه أحيانًا)، أو ميليشيات طالبان، أو جنرالات بورما أو الحكم عبر الجريمة على نسق موغابي، يمكنها أن تقوم بدور الأنموذج المضاد للديمقراطية. لكن الجبرية، مع ذلك، لم تكن أمرًا مضحكًا، كانت المشروب الكحولي المفضل للحمقى. كان التبرؤ من عادتها لهذا السبب - كما قيل أن شارل ديغول علّق بعدما رأى دبابة كتب عليها «الموت للحمقى» - مهمة كبيرة. إذًا، ماذا كان يمكن فعله؟ هل كان ممكنًا منع الديمقراطية، التي

بدأت كحلم وعبرت حياة محددة في العالم مرات عدة، من العبور مجددًا إلى حلم؟

توافق ملهمتنا على الحاجة الملّحة إلى الاعتراف العام العلني والصادق بأوجه الخلل في الديمقراطية الرقابية، في الأقل لإيقاظ السائرين في نومهم ومباغتة أولئك الذين يصبّون الازدراء على ازدواجياتها. كان المطلوب أيضًا عيونًا جديدة وخيالًا أوسع وعلاجات جريئة وعملية. تذكّرنا ملهمتنا بأننا لسنا الإغريق القدماء، وبأنه ينبغي ألا يتوقع أحد بالتالي أن يأتي علاج ضعف الديمقراطية من آلهة رحيمة أو غاضبة، إذ كان المطلوب علاجات بشرية كليًا - جهد المواطنين، مراكز البحوث، الجامعات، وحدات السياسات، المبادرين إلى الكشف عن الأخطاء (whistleblowers)، البرلمانات، الأحزاب، القادة السياسيين الشجعان. يجب تبيان الاختلافات والفروق التفصيلية، مثلًا، بين المشكلات التي ينبغي حلها داخل أي بلد بمفرده والمشكلات التي تتطلب حلولًا على المستويين الإقليمي والدولي؛ بين الحلول التي يجب أن تكون من عمل الحكومة وتلك التي تتطلب مبادرة الناس والمؤسسات والتزامهم في المجتمع المدني. تتذكر ملهمتنا أن الحلول كانت ممكنة بالتأكيد. وما احتاجت إليه الإصلاحات العملية عند الإمكان هو أن تأخذ على محمل الجد القول الحكيم لواحد من المهندسين الرئيسين للتكامل الأوروبي، أي جان مونيه [(1310)] الذي كان يحلو له أن يقول: نصف المعركة في سياسات الرؤية والتحسين هو إيجاد النقطة المواتية، حيث تُنتج خطوات صغيرة (petits pas) جريئة نقلات عظيمة.

تقول ملهمتنا إن لمبدأ التواضع الشجاع الذي يقترحه مونيه مضامين للتعامل مع العفن الجاف للحكم التمثيلي. وكانت هناك علاجات فعالة كثيرة، وهي مبدئيًا من النوع الذي يمكنه إعادة تنشيط الأحزاب السياسية في الوقت الذي يتم فيه إدراك حدودها من خلال تنمية ابتكارات رقابية كثيرة على السلطة التي بدأت في الظهور منذ حوالى العام 1945. توقف كثير على السياق المحدد، بالطبع، فبقي السؤال عمّا إذا كانت إعادة بناء مستويات العضوية الحزبية أولوية، سؤالًا مفتوحًا، على حد اعتقاد ملهمتنا، لكن لم يخامرها شك في أنه كان على الأحزاب عمومًا العمل بشكل أصعب للحصول على دعم الناخبين. وكان يمكن الانتخابات أن تصبح أكثر إنصافًا وإثارة وتنافسًا، وأن يجري التعامل مع المواطنين بشكل أفضل، واحترام أكبر، من الأحزاب والسياسيين والسلطات الانتخابية التي كانت مهمتها إعادة تثبيت مبدأ الملكية العامة للانتخابات والإجراءات وآليات التصويت. كان يمكن إعادة وضع السياسة مجددًا في السياسات الرسمية عبر خطوات متنوعة، من خلال أمور عدة، من مثل: تعزيز سلطات التدقيق في البرلمانات؛ التشريعات الأكثر صرامة والتحكم العام بأساليب الأحزاب؛ الاعتماد الإلزامي للانتخابات التمهيدية؛ حظر القفز بين الأحزاب؛ التعزيز العام للديمقراطية الداخلية في الأحزاب. كان وضع قواعد حقيقية شاملة للمواطنة السياسية موضع التنفيذ

أولوية حيوية. وكان هذا يعني عمليًا اعتماد خطوات من مثل ضمان حق التصويت للمدانين جنائيًا، ومنح حق التصويت للمقيمين غير الحاصلين على الجنسية، وخفض سن الاقتراع، وتحسين النزاهة الأساسية، والإنصاف للانتخابات والأنظمة الانتخابية، لضمان مساواة أعظم بين الأصوات والناخبين.

تصر حكيمتنا على القول إنه كان ينبغي في كل مكان، وعلى الدوام، أن تكون المسألة مكافأة الديمقراطيين من جميع الأحزاب والتوجهات، ومعاقبة أولئك الذين يحاولون عمدًا التحكم في مفاتيح الماكينات الحزبية والأنظمة الانتخابية وأزرارها لغايات شخصية أو فئوية، من خلال الغش والكذب، والتزاحم والتدافع من أجل منصب حكومي. كان ينبغي تطبيق مبدأ الثواب والعقاب على الجهد الرامي إلى إعادة نفخ الحياة وضخ الغاية والهدف في عدد كبير من آليات المحاسبة غير الحزبية، التي أصبحت جزءًا من المشهد العام للديمقراطية الرقابية بعد الحرب العالمية الثانية. كانت هناك حاجة ملحة، في زمن الديمقراطية الرقابية، حين لم يعد السؤال من يصوّت لكن أين يصوّت، إلى توسيع حقوق التصويت وآراء المواطنين وحقهم في التمثيل إلى حالات ومؤسسات مختلفة قدر الإمكان، على حد تعليق مرشدتنا، التي تلاحظ أنه كان في الولايات المتحدة تجارب كثيرة مثيرة للاهتمام، حيث حاولت مبادرات وطنية، مثل مبادرة «المشروع الأحمر - الأزرق» [(1311)]، استخدام شبكة الإنترنت لزيادة المشاركة والتفاعل بين المواطنين في شأن قضايا تفرق بينهم عادة. وعملت حملات على مستوى الولايات، كحملة «مينيسوتا تعمل معًا» (Minnesota Works Together)، على إحداث تحوّل في السلوك بين المواطنين والسياسيين من «أنا إلى نحن»، خصوصًا من خلال تشجيع التفاعل والتعاون بينهم من أجل تحديد المشكلات وإيجاد حلول سياسية لها. وتمكنت حملة «صدى الجنوب» (Southern Echo) في خلال تسعينيات القرن العشرين في ولاية ميسيسبي من مضاعفة عدد الممثلين المنتخَبين من الأفارقة الأميركيين في المجلس التشريعي للولاية، في الوقت الذي شجعت ممثلي المجتمع على الترشح لمقاعد مجالس التربية المحلية، ومجالس المحافظات، ولمناصب رئاسة البلديات والأمن والقضاة ومخمّني الضرائب، على أن يكونوا خاضعين للمحاسبة العلنية أمام مؤسسات مجتمعاتهم. وازدهر الجهد المشابه على مستوى المدن، لتحقيق محاسبة أكبر للمؤسسات غير الحزبية، والربط والتنسيق بين هذين النوعين من المؤسسات، كما في مدينة لوس أنجلوس مثلًا، حيث حاولت مبادرتا «سكوب» (SCOPE) و«تحالف أبولو» (Apollo Alliance) رعاية التصويت بين الفقراء والجماعات المهمشة، وحاولتا أيضًا زيادة مشاركتهم في خطط من مثل إعادة إحياء المدن الداخلية والتنمية الخضراء للبيئة.

تمثّلت نقطة هذه الآليات في كبح ممارسة السلطة المستبدة، وبإيجابية أكثر، رعاية المساواة السياسية والاجتماعية ومنح المواطنين إحساسًا أقوى بإمكان عيش مواطَنتهم من خلال ممارسة خِيارات أخرى، إضافة إلى التصويت بضع

مرات في خلال حياتهم لمرشحين أو لأحزاب أو حكومات ليس بينهم وبينها مودة خاصة. وتقول ملهمتنا إن الحيلة كانت تهدف إلى توفير الشكل الأفضل من الحماية والتعزيز والدمج والتنسيق للآليات المتعددة، للمشاركة المباشرة وغير المباشرة، وللتدقيق في السلطة، والتي جعلت الديمقراطية الرقابية مميزة جدًا وواعدة جدًا. كانت هذه الآليات حاسمة في التصدي لانحرافات الديمقراطية الانتخابية، بما فيها الأخطار المتمثلة في ديمقراطيي أوبر العابثين، والمشكلات التي تثور عندما تسمح الانتخابات المثيرة المتقاربة النتائج نسبة الـ 50.01 في المئة من الذين اقترعوا في صد أو تسريع تغييرات رئيسة في السياسة تؤثر في ملايين البشر، وبشكل سلبي أحيانًا.
تصر ملهمتنا على القول إنه كان هناك غالبًا شيء غير منصف كليًا، في ما يتعلق بالسياسة الحزبية التقليدية القائمة على أن الفائز يأخذ كل شيء. لذلك، كان من الحكمة تطوير مؤسسات أخرى من الديمقراطية الرقابية - في الواقع لزيادة كثافة الهيئات والشبكات الماهرة في إبقاء السلطة على أصابعها. وبمساعدة من الأدوات التي قدمتها الوفرة التواصلية، كان ينبغي للهدف أن يكون تعزيز مؤسسات الرقابة والإرشاد، على جميع المستويات داخل الدول ذات الإقليم الجغرافي المحدد وخارجها. تتذكر ملهمتنا أنه لم يكن هناك نقص في الاحتمالات، منها: منح الهيئات التمثيلية على المستويات البلدية والمحلية والإقليمية صلاحية إصدار «بطاقات صفر» - مذكرات تحذير صريحة - بعضها لبعض من أجل تقديم أداء أفضل؛ تمويل رأي عام وحماية نموه داخل المجتمع المدني، بالتالي لا تكون أصوات الأقوياء والأغنياء هي المسموعة وحدها؛ تمثيل على النحو الأحسن للمواطنين وهيئات المحلفين والمجالس من المواطنين داخل عمليات الحكم، وليس من خلال الواجبات في المحاكم فحسب، بل أيضًا في ميادين مثل الصحة والتعليم والنقل؛ تجديد شباب الحكومات المحلية وإعادة تصميم مقار البلديات، لتمنح الإحساس وتعمل أكثر مثل فضاء عام مفتوح؛ الاستخدام الأكثر اتساعًا للموازنات التشاركية؛ المجالس المتخصصة المنتخبة؛ أنظمة التداول عبر الإنترنت؛ أكشاك الديمقراطية؛ هيئات التقويم التقنية العامة، على غرار تلك التي نشأت في الدانمارك؛ مفوضيات النزاهة في قطاع الإعلام، كذلك الخدمة الإعلامية المتعددة الأكثر والأفضل، بما فيها توفير خدمات الإنترنت السريعة للجميع.
في غضون ذلك، احتاج الكيان السياسي العالمي إلى هزة إعادة تنظيم جذرية. وكانت مرشدتنا متأكدة من أن السياسات الحمائية ستقود العالم إلى أزقة مظلمة وعمياء. وبالنظر إلى الترابط في العالم، كان العمل الجماعي عبر الحدود هو البديل الوحيد. وهي تقول إن المبدأ في كل حالة على حدة، فكان ينبغي تطبيق المبدأ الجوهري للديمقراطية الرقابية: يجب على الذين تؤثر تصرفاتهم سلبًا في الآخرين أن يخضعوا للمحاسبة العلنية من أجل مصلحة الجميع. وتلاحظ أن تغيير قاعدة التصويت في هيئات حكومية كثيرة كان ممكنًا

أن يكون للدول الأقل قوة وممثلي المجتمع المدني صوت حقيقي. كان إنشاء مؤسسات رقابية جديدة واردًا بالتأكيد، من مثل البرلمانات الإقليمية (على غرار المثال الأول في العالم، البرلمان الأوروبي)، أو حتى انتخاب برلمان دولي من ممثلي المواطنين، ربما تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد احتوت لائحة الإصلاحات العابرة للحدود على آليات تصحيحية للضريبة، على سبيل المثال، لتغطية قضايا التلوث، تجارة السلاح، والاستثمارات المضاربة التي تسبب فقاعات عدم استقرار في السوق. كانت المحاكم الخاصة لوضع معايير عامة صارمة من أجل معالجة الإجرام والتدمير البيئي، ممكنة، وكذا إنشاء هيئات تقوم مستقلة يديرها أخصائيون متفرغون، للنظر في مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

كان المطلوب مؤسسات حكم جديدة للتعامل مع مثلث العنف الخطِر، الذي رسمه العالم حول نفسه - مثلث يحده الإرهاب الميعادي، والحروب الأهلية، والانتشار المقلق لأنظمة السلاح الجديدة ذات القدرة المميتة بما يفوق أضعاف الديمقراطيات مجتمعة. كان تدخّل الدول الحصيف في الدول المجاورة، للتخفيف من العنف السياسي والاحتكاكات القومية وتشجيع الديمقراطية الرقابية، فكرة قيّمة - ويمكن أن تكون له مفاعيل عملية إيجابية، مثل الشروط الصارمة لطلب العضوية في الاتحاد الأوروبي، في ما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان والسوق، كما أظهر ما يسمّى «معيار كوبنهاغن» [(1312)]. لكن ملهمتنا كانت متأكدة من أن المفاعيل الإيجابية يمكن أن تأتي من حملات المواطنين ضد منتجي الأسلحة النووية والكيماوية، وضد العنف بوجه عام. وربما تؤدي الوقفات الاحتجاجية، والتظاهرات الصاخبة، وصفحات الإنترنت التفاعلية، ومفوضيات الآثار والذاكرة، دورًا أقوى في مجابهة العنف، وحظر التعذيب والاعتقال بلا محاكمة. وكان ممكنًا أيضًا دعم المواطنين للمؤسسات التي نظمت الحملات ضد القمع السياسي، وتبادل السلاح عبر الحدود، والتعذيب - مؤسسات ذات شبكات مثل منظمة العفو الدولية، التي كان لديها في مطلع الألفية الجديدة أكثر من مليون عضو في 162 بلدًا، وهيئات مثل «عالم آمن» (Saferworld)، وهي المجموعة البحثية وقوة الضغط، ومركزها في لندن، والتي تكشف الآثار المميتة لتدفق السلاح عالميًا، وتناصر التشاور المجتمعي، وتضغط على هيئات مثل الاتحاد الأوروبي للحد من مبيعات السلاح إلى الدول الدكتاتورية والجيوش التي تنتهك حقوق الإنسان.

عودة الثنائية القطبية

ماذا عن أميركا؟ تنصح حكيمتنا بأن إرسال قوات مسلحة إلى شواطئها ليس عملًا صائبًا، وتوافق على أن الهدف المتمثل في إعادة قوتها المهيمنة إلى أرض الواقع - دمقرطة سلطتها - مهم بشكل حيوي لمستقبل الديمقراطية الرقابية. كان الذين حاولوا ذلك على دراية بضرورة تطوير تشكيلة واسعة من

الاستراتيجيات التواضعية، وأن يتنبهوا إلى أنهم يواجهون مشكلة لا سابقة لها في تاريخ الديمقراطية، وأن يتذكروا في غضون ذلك المقارنة بين الأنظمة الملكية المطلقة والأنظمة الجمهورية، والتي وضعها رجل الدولة العظيم والمعلق السياسي الهولندي يوهان دي ويت [(1313)] (1625-1672) في القرن السابع عشر. وتستذكر ملهمتنا مقولة دي ويت أن في الأنظمة المطلقة، يتصرف الأمراء بقوة تسلط الأسود ومكر الثعالب، تماشيًا مع توصيات مكيافيلّي. يقول دي ويت، على النقيض من ذلك، إن على الذين يُنتخبون شعبيًا لحكم الجمهوريات أن يتصرفوا بلا غطرسة، مثل قطط مموهة تجمع «الحكمة والرشاقة» معًا. ولم تقل ملهمتنا ما إذا كانت الولايات المتحدة ستثبت أنها الأسد والثعلب، وتستسلم في النهاية لعربدة الغطرسة أمام إغراءات التعظيم الدولي. لكن ملهمتنا تعتقد بالتالي، أن كل مسألة ما إذا كان ممكنًا إقناع الولايات المتحدة أن تكبح جماح سلطتها من أجل أن تستخدمها بشكل أكثر فاعلية، ويتم دفعها إلى التصرف مثل قطة، لتكون الحافز لتشكيلة من مؤسسات حكم دولية متساوية، فعالة، وأكثر دينامية، تخضع للمحاسبة العامة، تبقى من بين أعظم الأسئلة السياسية في عصرنا، ولو كان سؤالًا خطِرًا جدًا.

كانت مشكلة كيفية دمقرطة السياسة الخارجية لدولة ديمقراطية تشبه تلك التي واجهت الديمقراطيات المجلسية الصغيرة في اليونان القديمة، إلا أن على أصدقاء الديمقراطية الرقابية في القرن الحادي والعشرين أن يوفروا حلولًا على نطاق دولي. مثّل ذلك تحديًا، ولم يكن مؤكدًا بأي شكل من الأشكال أن الولايات المتحدة ستدخل اللعبة. كذلك حدث أن هناك سببًا آخر للقلق حيال قدرة الولايات المتحدة على ممارسة قيادة مسؤولة في عالم الديمقراطية الرقابية، لم يلحظ معظم المراقبين في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين كم كانت الهيمنة الأميركية قصيرة الأجل، والتي بدأت بعد عقدين فقط من التفوق العالمي المنقطع النظير (بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في أواخر ثمانينيات القرن العشرين) في الإحساس بقرصة منافس رئيس: الصين. تلاحظ مرشدتنا أنه كان من الصعب أن تحدَّد على وجه الدقة اللحظة التي بدأ فيها التنافس. كان من الأصعب معرفة كيفية انتهاء هذا التنافس، أو حتى ما إذا كانت ستنتهي على نحو كئيب. لكن أمرًا واحدًا كان واضحًا: عالم مزدوج القطب يرتكز على بكين وواشنطن سيحدد الآن بشكل ثنائي مصير الديمقراطية نفسها.

تلاحظ مرشدتنا أن العلاقة بين الدولتين في البداية كانت غير متكافئة إلى حد بعيد؛ فالقوة الأميركية كانت أعظم، لكن الجدير بالملاحظة هو الطريقة الذي سلكت بها الصين بعيدًا على درب وضعية القوة المهيمنة في الكيان السياسي العالمي بما يكفي تأسيس خيار جدي للحكومات والمصالح التجارية والمواطنين في العالم: إمّا الطراز الأميركي من النفوذ وإمّا طراز جمهورية الصين الشعبية. كان الأمر بمنزلة أثينا في مواجهة الإسكندر الأكبر، وهذه

المرة على مستوى دولي. وكما هي الحال في أسلوب كناري المناجم [لاستشعار الأخطار] حرصت الصين، لقياس التوترات والمنافسات بين القوتين الرائدتين، على التركيز على حقيقة أن عددًا كبيرًا من طرقات الاستثمار والتجارة بدأ يؤدي إلى الصين. كانت القفزة الصينية العظيمة نحو ازدهار اقتصاد السوق موضع حفاوة بسخاء، فكالت الخطب المتوالية التي ألقاها القادة والمسؤولون الصينيون، المديح لأداء اقتصاد بلادهم، وكانت الأرقام الإحصائية رائجة كثيرًا، وتستخدم عادة لإثارة الاعجاب، وحتى الإبهار. تجاوزت الصين الولايات المتحدة كمقصد أول للاستثمارات الخارجية، كما قيل، فكانت المصدّر الأول لمنتجات تقنية المعلومات. وكانت أكبر مستهلك للإسمنت والفولاذ. كانت القوة التجارية الثالثة، وكان لديها أكثر من تريليون دولار من الاحتياطات الأجنبية، وهو الأكبر في العالم، وقس على ذلك.

تدقق ملهمتنا في عدد من الخطب المشهورة للرئيس هو جِنتاو [(1314)]، سيد الحقائق الاقتصادية والأرقام، الذي كان يحلو له أن يقول إن بين عامي 1978 و2005، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 147,3 مليار دولار إلى 2,235 تريليون دولار، محققًا معدل نمو سنوي يبلغ 9.6 في المئة. وساهمت الصين في حوالى سدس الإنتاج الاقتصادي العالمي من السلع والخدمات، وكان مزيد من الفوائد للعالم على الطريق. كانت الصين مستعدة للتحدي. قال هو جِنتاو: «سنعمّق أكثر إصلاحات قطاعات الاقتصاد المتعلقة بالخارج، ونسرّع التحول في نمط النمو التجاري، ونحسّن البنى التجارية لضمان نمو متوازن بين الاستيراد والتصدير»، قبل أن يضيف: «سنقدم الاستثمارَ الأجنبي بنشاط، ونفتح قطاع الخدمات بشكل أوسع، ونعزز حماية حقوق الملكية الفكرية، ونرفع من المستوى العام للانفتاح في الصين» [(1315)].

تعتقد ملهمتنا أن نوع الانفتاح لم يكن واضحًا، فكمن الشيطان في التفصيلات. من الجلي أن المعادلة لم تنطو على أي مواجهة متعمدة مع الولايات المتحدة، التي كانت، في النهاية، المستثمر الأجنبي الأكبر على الإطلاق في الأسواق الصينية. كانت الولايات المتحدة أكبر سوق استيراد منتجات صينية (تشتري حوالى 20 في المئة من مجموع الصادرات الصينية)، وقامت الصين بإقراض الحكومة الأميركية معظم ما تجنيه من التجارة من دولارات، لتستخدم تلك الحكومة الأموال لتغطية العجز الكبير في موازناتها. كان نظاما الملْكية في كلا البلدين، المحكومين بالجنوح العالمي نحو الأسواق والحكومات المترابطة، مترابطين بشكل وثيق، لذلك لم يكن هناك تجسيد لحرب باردة الطراز، إمبراطورية في وجه إمبراطورية. لكن، هنا تلاحظ مرشدتنا فرقًا: حقيقة أنه كان يحلو للقيادة الصينية أن تقول إن التزامها بالاقتصاد المنفتح كان «بلا قيود». كان ذلك يعني عند فك رموزه أن المصالح التجارية الصينية تخلت عن أي كلام أميركي الطراز يتناول «الاستثمار الأخلاقي» (ethical investment) أو الربط بين حقوق الإنسان والديمقراطيةِ وبين نشاط السوق عمومًا. بدل ذلك، كانت

الصين مستعدة للتعامل مع أي كان، بما في ذلك النظام الشمولي المريض في كوريا الشمالية، والدكتاتورية العسكرية المتوحشة في بورما، وحكم النهب (kleptocracy) الذي يديره روبرت موغابي. بالتالي تسأل ملهمتنا: هل كان هذا الالتزام «بلا قيود» بالتجارة والاستثمار سذاجة سياسية، أم كان من أعراض شيء أعمق، أقل وضوحًا وأكثر جدية؟
كانت ملهمتنا متأكدة من أن على المحك ما هو أكثر من ذلك، وهو على صلة بالمقاومة الصينية لتقدم الديمقراطية الرقابية. تعترف ملهمتنا بأنه كان هناك تقليد صيني طويل من التعبير عن الود لـ «الديمقراطية» - *minzhu* أو min-ch'uan - كلمة جديدة وصلت من أوروبا من طريق اليابان في أواخر القرن التاسع عشر. أصبح حديث الديمقراطية بعد ذلك حاضرًا في الاعتبارات المتعلقة بمستقبل «الصين الجديدة». توقع ليانغ كيتشاو (1873-1929)، الفلاح الصبي الذي ارتقى ليصبح المفكر والصحافي الصيني الأوسع نفوذًا في مطلع القرن العشرين، أن بلاده ستنشئ ديمقراطية برلمانية مزدهرة. وسرعان ما أصدر كيتشاو، بعد جولة لجمع التبرعات وتقصّي الحقائق في أستراليا استمرت ستة شهور، كتابًا بعنوان An Account of the Future of New China (تقرير عن مستقبل الصين الجديدة) (1902)، وهو نص أدبي طوباوي رائع يتخيل، في العام 1960، صينًا معرّفة من خلال دعمها السلام العالمي، ومن خلال الإخلاص الوطني ونكران الذات عند مواطنيها، وديمقراطية متعددة الأحزاب ملتزمة الحكم الصالح واحترام الدستور. بعد عقدين من ذلك، قامت ضجة سببتها المحاضرات العامة الأسبوعية التي قدمها صن يات سن (1866-1925) في كانتون [(1316)] عن قدوم الديمقراطية إلى الصين - «عصر سلطة الشعب» - لأنها صورت الصين، بصورة جزئية، وهي تقود العالم نحو ذروة أربع مراحل من التاريخ بدأت في الصين مع كونفوشيوس [(1317)] ومنسيوس [(1318)]. كانت الديمقراطية محور نداء ماو تسي تونغ في العام 1940 لحمل السلاح ضد الاحتلال الياباني. وكتب ماو «ارفع يديك الاثنتين. الصين الجديدة لنا!»، مضيفًا أن المهمة الجوهرية الأولى هي اعتماد الديمقراطية على النمط الصيني، نمط خاص وجديد، أي ديمقراطية جديدة. كان عصر «الثورة الديمقراطية البرجوازية» الذي ناصره صن يات سن وجماعته من المريدين غير المهمين يتّبع بخنوع «الشكلَ الأوروبي - الأميركي من الجمهورية الرأسمالية الخاضعة لدكتاتورية البرجوازية، وهو الشكل الديمقراطي القديم الذي أصبح متقادمًا». والآن ستعتمد الصين نظامًا من حق التصويت الشامل والمتساوي، بصرف النظر عن الجنس والمعتقد والملكية والتعليم. وأضاف: «هكذا يكون نظام المركزية الديمقراطية. فالحكم القائم على المركزية الديمقراطية فحسب، يمكنه أن يعبّر بشكل كامل عن إرادة الشعب الثائر، ويقاتل أعداء الثورة بشكل أكثر فاعلية».

في السنوات المبكرة من الألفية الجديدة، عرضت قيادة الحزب الشيوعي الصيني، التي تعزف على الوتر نفسه، احتمالاتها الديمقراطية تكرارًا، كما فعلت في «الورقة البيضاء» المتعلقة بالموضوع، والمعدَّة بطريقة بليدة لتنتشر على نطاق واسع [(1319)]. كانت «الورقة البيضاء»، التي صدرت عشية زيارة شاغل البيت الأبيض الصين، الأولى من نوعها على الإطلاق، واحتوت على 12 جزءًا، مصممة لمنع الهواء عن أشرعة المنتقدين الأجانب. استنادًا إلى ملهمتنا، كانت «الورقة البيضاء» تشبه أرزًا مقليًا [(1320)] (fried rice) من مبادئ متضاربة ومختلفة؛ فهي تقدم الصين على أنها مختبر مشغول من «الديمقراطية السياسية الاشتراكية». وكان لا يزال هناك ما يجب إنجازه بمقدار ما تحقق، على حد زعم «الورقة». لكن التجربة كانت تصنع العجائب؛ إذ أثبتت أن الغربيين كانوا على خطأ عندما قالوا إن الديمقراطية لا يمكنها أن تعمل في الصين التي هي كبيرة جدًا، فقيرة جدًا، ومعقدة جدًا، وتاريخها طويل جدًا، وشعبها خائف جدًا من العنف والفوضى. كانت الديمقراطية «الخيار الملائم الذي يلائم الأوضاع الصينية ويلبي متطلبات التقدم الاجتماعي». وقد سمحت الديمقراطية السياسية الاشتراكية للشعب الصيني، الذي تصفه الوثيقة بفخر، بأنه يشكل خُمس عدد سكان العالم، بـ «أن يصبح سيد بلده ومجتمعه، ويتمتع بحقوق ديمقراطية شاملة».

سيد بلده؟ ماذا تعني هذه العبارة؟ تتساءل ملهمتنا. شرحت «الورقة البيضاء» أن الديمقراطية في الصين اشتراكية لأن النظام مقترن بالمبدأ الأساس القائل إن على «النظرية الماركسية للديمقراطية» أن تندمج مع «الواقع في الصين». وأضافت «الورقة» أن الصين اقتبست في هذه العملية بعض العناصر المفيدة من الديمقراطية الغربية، وجمعته مع تقاليدها الثقافية والحضارية. وتؤكد ملهمتنا الطريقة التي ترتد فيها «الورقة» أحيانًا إلى الافتراضات القومية بأن هذا الكيان، البالغ من العمر 5000 سنة والمسمّى الصين، يبدو ذا رأي واحد ويتكلم بلسان واحد وبلهجة واحدة. كان الاستنتاج متوقعًا سلفًا، وهو: «لذلك، تُظهر الديمقراطية السياسية الاشتراكية الصينية ملامح صينية مميزة».

نظرًا إلى المعيار الذي وضعته الوثيقة تاليًا، كانت الورقة ضربة معلم في اللامنطق السياسي، أو ربما التفكير المزدوج. وتلاحظ ملهمتنا كيف أن السلطات الصينية صوّرت الصين كأنها شكل متفوق من الديمقراطية، حيث «الأكثرية الساحقة من الشعب تتصرف كأسياد في الشؤون الحكومية»، والديمقراطية الصينية «مضمونة من خلال ديمقراطية الشعب الدكتاتورية». ماذا كان هذا؟ ديمقراطية تتحدد من خلال «المركزية الديمقراطية كمبدأ أساس منظم وطريقة تشغيل». بكلام آخر - كفاية من الأكثرية كأسياد - كانت الديمقراطية الصينية ديمقراطية شعبية تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني، الذي اكتسب الأهمية والشهرة بفضل الكفاح البطولي المطول للشعب الصيني «في السعي للاستقلال الوطني، والازدهار والحياة السعيدة».

لا تواضع هنا، حيث إن الوثيقة تخلص إلى القول: «كان ذلك الخيار الذي صنعه التاريخ والشعب»، لكن من الواضح أن فكرة الديمقراطية السياسية الاشتراكية كلها احتوت نمطًا من الألاعيب، المعروفة بشكل آخر يدعى «الإنابية» [الإحلالية] (substitutionism). وعلى غرار الطائر الخرافي الذي تمكن من نقل جبل من خلال حمل الصخور في منقاره بحزم، واحدة واحدة، أخذ أبناء، أيًّا كان هذا الشعب، التاريخ، أيًّا كان هذا التاريخ، بأيديهم البطولية. مكنوا بديلهم، الحزب الشيوعي الصيني، من حكمهم بلا معارضة. بصوت واحد، اختار الشعب أن يكون مجبرًا على أن يكون حرًا. لكن، هل اختار الشعب الصيني الموت في المجاعة، والنزوح القسري والعقاب الشديد لـ 30 مليون مواطن في الأقل في خلال القفزة العظيمة إلى الأمام؟ هل استمتع الشعب بفرصة، عقب المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي في العام 1987، المناقشة العلنية للمقترحات المتطرفة من أجل «الديمقراطية الاجتماعية» (*shehui minzhu*)، التي وضعها جاو جيانغ وأنصاره؟ [(1321)] هل كان الشعب يفضل تحطيم مجسم إلهة الديمقراطية والسحق الدموي لما يقدَّر بـ 400 تظاهرة احتجاج على نمط المحتجين في ساحة تيانانمين في مختلف أنحاء البلاد في صيف العام 1989، وهل صوّتوا الآن على إقفال البنى المنفتحة للتواصل الإعلامي المتعدد من خلال نظام رقابة من الضوابط الحكومية التي تشبه جسدًا برأس واحد وأفواه متعددة وأذرعة طويلة جدًا؛ هل بقي الشعب الصيني مع ذلك على اختياره العيش في ظل حكم الحزب الواحد البليد والغليظ اليد، الذي يحرص على أنه عندما تكون هناك مشكلة، تكون مشكلة كبيرة؟ لم تطرح «الورقة البيضاء» أسئلة كهذه ولم تجب عنها، لكنها قالت إن هناك نظامًا من «المؤتمرات الشعبية» و«التعاون والتشاور السياسي المتعدد الأحزاب» يتحسن باستمرار، وأيضًا «الحكم الذاتي الإقليمي للأقليات الإثنية». كان «اقتصاد السوق الاشتراكي» مزدهرًا. وكانت الحياة في الصين «غير مثالية بعد»، لكنها كانت جيدة، وتتحسن باستمرار. وكانت «حقوق الناس الديمقراطية، على مستوى القاعدة في المدن والأرياف» تتوسع، كما كان «حكم القانون»، فيما كانت الحقوق الأساسية للمواطنين «محترمة ومضمونة». وكانت هناك مشكلات، مثل «البيروقراطية والفساد»، لكن قيادة الحزب كانت على دراية بها، وتعمل الآن بجد لمعالجتها، خطوة خطوة و«بطريقة منظمة»، وفقًا لـ «قانون التقدم الموضوعي».

كانت وصفة النجاح الصيني ما يلي: قليل من الماركسية؛ بضع رشّات من الإيمان الأوروبي القديم، من القرن التاسع عشر، في التقدم التطوري والعلوم؛ كأس سخية من المبدأ البلشفي بشأن الحزب الطليعي (كان ذلك هو المقصود بـ «المركزية الديمقراطية»). اخلط ذلك كله معًا، وأضف إليه اللبن والعسل اللذين توفرهما السوق، وأخيرًا روّب الخليط الحاصل بخميرة الحضارة الصينية. تكون الحصيلة، عند خبز الخليط في الوقت الملائم، ما كان

يحلو للسلطات الصينية أن تسمّيه «المجتمع المنسجم». كانت على النقيض من الفوضى والاضطراب، السلبيين المثيرين للخوف الشديد، واللذين كانا يظهران غالبًا، في الحكايات الشعبية التقليدية والأدبيات في المنطقة، واللذين هددا بالعودة في خلال حوادث ساحة تيانانمين في العام 1989، وفي المقاومة العنيدة اللاحقة والمعارضة الصريحة لحكم الحزب الحميد على الشعب، من أجل الشعب. كان المجتمع المنسجم قدر الصين.
هنا تعيدنا ملهمتنا إلى العمل القذر الناجم عن دور الصين كقوة مهيمنة؛ فوفق السلطات الصينية، كان «الشعب الصيني يفعل كل ما في وسعه لتحقيق المبدأ ذاته على نطاق عالمي»، فأظهرت التجربة أن هذا المبدأ كان يعني الأمور الجيدة في البلاد فحسب، على حد التفسير المتفاخر لبرنامج تلو آخر على التلفزيون المركزي الصيني (CCTV) للعالم. لكن رؤية المجتمع المنسجم كان مصيرها أيضًا أن تثمر أشياء جيدة لبقية الإنسانية: هدايا مختلفة من مثل الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي المستدام والحكم الصالح والتحسن المستمر في مستوى سيادة الناس على حياتهم. كان يحلو لهو جنتاو القول إن الصين كانت قوة «تعاون الربح الصافي» (win-win cooperation). والعالم «عائلة كبيرة واحدة» (كما أبلغ قادة اقتصاديين من منطقة الحوض الآسيوي للمحيط الهادئ)، وليس هناك بديل سوى «العمل معًا». كان الانسجام «قيمة حاسمة في الحضارة الصينية»، لذلك كان دور الصين المتنامي في الشؤون العالمية إيجابيًا بشكل كامل. كان المصير الأشمل للصين أن تبني «عالمًا منسجمًا من السلام الدائم والازدهار العام». ويواصل هذا المنطق القول إن الصين وقفت إلى جانب التطور السلمي في مناطق الحوض الآسيوي للمحيط الهادئ وأفريقيا، من خلال تطورها السلمي نفسه. واستنادًا إلى الرئيس هو «أثبتت الحقائق أن تطور الصين لن يقف عائقًا أمام أحد، ولن يشكل خطرًا على أحد».
كان كل ذلك حلمًا بعيد التحقيق، على حد تعليق ملهمتنا التي كان الوقت يصب في مصلحتها، لأن الحقيقة كانت أن الانسجام كان مستعدًا للوقوف في وجه الديمقراطية الرقابية حيثما وقفت في طريق عدم المبالاة الصينية إزاء «الحكم الصالح». وأثبتت أفريقيا أنها ميدان الاختبار للانفجارات المستقبلية، حيث تجاهلت الصين ببساطة جهد مجموعة الدول الثماني (G8) لربط المساعدات والاستثمارات بـ «عدم التسامح كليًا مع الفساد» وبـ «الديمقراطية». برهنت الحكومات الصينية أنها ببساطة غير مهتمة بأمور مثل حقوق الإنسان وحكم القانون وحرية الصحافة. وأصرت الصين على أن النمو الاقتصادي يمكنه معالجة أغلبية المشكلات، وأن لا مشكلة منفردة، فلا الإفقار ولا ضعف الإدارة يمكن حله من دون نمو كهذا. فكيف تحكم الدول رعاياها إنما هو بالتالي - كما في الصين نفسها - أمر متروك لقيادات الدولة. تمثل الأمر الجوهري في كيفية الإبقاء على تدفق التجارة والاستثمارات من خلال «نمط

جديد من الشراكة الاستراتيجية» يرعى «المساواة السياسية والثقة المتبادلة، وتعاون الربح الصافي اقتصاديًا، والتبادل الثقافي» (كانت تلك الكلمات التي استخدمها الرئيس هو جنتاو في أكبر مناسبة دبلوماسية صينية - أفريقية استضافتها بكين في تشرين الثاني/نوفمبر 2006، على حد تقرير مرشدتنا) [(1322)]. لكن، ماذا يمكن أن يحدث إذا عمد شريك واحد أو أكثر إلى الاعتراض ضد سجل الصين السياسي المحزن في الداخل؟ هل ستكظم السلطات الصينية غيظها، وتحافظ على هدوئها ولا تفعل أي شيء خلاف ذلك؟ ماذا ستكون نصيحة الانسجام و«الديمقراطية الاشتراكية الشعبية» بالتحديد؟

الصورة (9-8)



التجذيف بالقارب: مواطن محمول في حوض استحمام، رمز حملة مايكل ساتا الانتخابية في الانتخابات العامة في زامبيا- لوساكا، أيلول/سبتمبر 2006.

كانت ملهمتنا متأكدة من أن في عالم يتصف بالتنافر المزمن، ينطوي تعبير قوة مهيمنة منكفئة ومستكينة على تناقض لفظي؛ فهي تروي، على سبيل شرح اقتناعها هذا، القصة البارزة لتدخّل الصين في انتخابات مهمة في زامبيا [(1323)]، الدولة التي للصين فيها استثمارات كبيرة في قطاع النحاس، وكذلك في صناعة النسيج، والتسويق وبناء الطرق. ففي خلال انتخابات العام 2006 (الصورة (9-8))، التي كانت الأكثر صخبًا وتسلية في الذاكرة، هاجم مرشح المعارضة مايكل ساتا [(1324)] بشدة سوءَ معاملة الصين عمالها، وشجب الاستثمارات الصينية في بلاده، معتبرًا إياها نوعًا من الاستغلال. قال ساتا، المدخِّن بشراهة وذو الصوت الأجش، في مقابلة مع محطة «راديو فونيكس» الخاصة: «ينبغي للعلاقات الخارجية أن تعود بالنفع على جميع الأطراف المعنية لا أن تكون طريقًا وحيدة الاتجاه؛ فالاستثمارات الصينية لم تضف أي قيمة إلى حياة الناس في زامبيا». وانتقد ساتا المستثمرين الصينيين بالقول: «إنهم يسيئون معاملة شعبنا، وهذا غير مقبول. نحن لن نتغاضى عن المستثمرين المستغلين، فزامبيا للزامبيين».

وأشار إلى مصنع تابع لشركة المناجم العملاقة NFC African Mining في منطقة تشامبيشي، في الجزء الشمالي من البلاد، حيث يقوم في بداية كل نوبة من العمل، وعلى عمق 1000 متر تحت الأرض، عمال مناجم النحاس الزامبيون

ذوو الأجور الزهيدة والذين لا يتمتعون بالحماية، بشق طريقهم بصعوبة تحت لافتة بلغة الماندرين الصينية تقول «كِدّوا لتجعلوا الشركة مزدهرة». واصل ساتا كلامه الهجومي ضد المصالح التجارية ذات الإدارة الصينية، فاتهم الشركات الصينية بإهمال سلامة العمال الزامبيين، ذكّر مستمعيه بأن في وقت مبكر من ذلك العام، تعرض العمال الزامبيون لإطلاق نار في منجم يديره صينيون، بعد احتجاجهم على أحوال العمل المزرية. وهدد ساتا بطرد المستثمرين الصينيين «المزيفين» من البلاد، كما أنه تجرأ على انتقاد سياسة الصين التي تسمّى «سياسة الصين الواحدة» [1325]، وتهكم على حديث الصين عن «إعادة الوحدة سلميًا»، ولاحظ أن هذه السياسة تتطلب التدخل المباشر في الديمقراطية الفتية في تايوان.

كان لكلام ساتا وقع مؤثر وجاذبية شعبية مهمة، على حد تقرير مرشدتنا؛ إذ توقع خبراء واستطلاعات رأي كثر أن يكون ساتا رئيس زامبيا المقبل. وتلاحظ مرشدتنا أن أحدًا لم ينظر إليه على أنه ملاك سياسي؛ فهذا الرجل ذو الشخصية الجذابة، والملقب بـ «الملك كوبرا» (King Cobra) [الثعبان السام الضخم] - رجل ينظر إليه مناصروه وخصومه على السواء باعتبار أنه خطِر ودائم الاستعداد إمّا للانقضاض وإمّا للمراوغة - سلّم السياسة الزامبية مازجًا خبرته الوزارية بسمعته في المشي بحذر وإنجاز الأمور المطلوبة. ويوافق كثيرون على أن أحد مؤسسي حركة التعدد الديمقراطي كان في الحقيقة رجلًا عمليًا، لكن بعضهم قال إنه كان وغدًا يكره الأجانب، وسياسيًا (على حد تعبير أحد الصحافيين) «لم يكن جيدًا للديمقراطية» لأن في مقدوره أن «يجلد زامبيا المخمورة والمحبطة ويجبرها على العمل». ربما كان ذلك صحيحًا، لكن بدا أن مواقفه اللفظية المعادية للصين ضربت على الوتر الحساس في بلد يعيش ثلاثة أرباع سكانه في الفقر (يحصل الواحد منهم على أقل من دولار في اليوم)، وما لا يقل عن نصف القوة العاملة فيه يعاني البطالة، فأعلن اتحاد النقابات العمالية الحرة في زامبيا أنه يدعم ساتا. هيمن موضوع الاستثمارات الصينية حتى الأيام الأخيرة من الحملات الانتخابية على عناوين الصحف وبرامج الإذاعات والنقاش السياسي، فكان مجرد ذكر اسم ساتا يثير الهتافات الحماسية بين كثيرين من الزامبيين ذوي الدخل المنخفض، بمن فيهم سائقو سيارات الأجرة، وعمال المتاجر وموظفو الحراسة. كان الدعم قويًا له بشكل خاص في قطاع المناجم والتعدين، وكانت التقارير عن خطبه المثيرة بعنوان «اقفز إلى القارب» تثير السجالات حتى في أوساط مناوئيه من الطبقة المتوسطة.

تعاظم الصخب على نحو جدي جدًا إلى درجة شعور سفير الصين لي باودونغ [1326] بأنه مجبر على التخلي عن اللياقات الدبلوماسية، والتدخل في النقاش، من خلال الشجب العلني فعليًا للمرشح باعتبار أنه «عنصر سيئ». مستخدمًا لغة تختلف عن لغة الانسجام، قال السفير بشكل واضح إن الصين ربما

ستضطر إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع زامبيا إذا أصبح السيد ساتا رئيسًا واعترف بتايوان رسميًا. كما أنه لوّح باحتمال وقف الاستثمار الصيني في زامبيا. وكان ما كان؛ فبعد بضعة أيام، وضعت الثنائية القطبية الجديدة في عالم السياسة بصْمتها: عقب الإقبال الكبير للناخبين، لكن مع حياة معطلة في العاصمة لوساكا بسبب أعمال الشغب، أعلنت مفوضية الانتخابات الزامبية رسميًا أن مايكل ساتا خسر في الانتخابات أمام الحاكم الحالي الرئيس ليفي باتريك مواناوازا [(1327)]، الصديق المقرب من بكين.



تحطيم إلهة الديمقراطية: صور نادرة التقطها مواطن غير معروف لعملية التدمير التي نفذتها شاحنة عسكرية ودبابة تجران كابلات معدنًا [لإزالة نصب الحرية الذي أقامه الطلاب المحتجون على نسق تمثال الحرية في نيويورك]، ساحة تيانانمين، بكين، في الساعات المبكرة من يوم الأحد، في الرابع من حزيران/يونيو 1989.

(1176) شاعر صيني يرتبط اسمه أدبيًا بما يسمّى شعراء الغموض. ولد في العام 1955 في مدينة بيرن، سويسرا. اعتُقل في العام 1974، في إطار الثورة الثقافية في الصين، وأرسل إلى معسكر «إعادة تأهيل»، حيث أجبر على تأدية أعمال يدوية، منها حفر قبور. انضم إلى التلفزيون الرسمي الصيني في العام 1977، بعد وفاة ماو تسي تونغ، واتخذ موقفًا حاسمًا في دعم المعارضة بعد مذبحة ساحة تيانانمين في العام 1989، وعاش منذ ذلك الحين في المنفى. من أبرز أعماله ديوان *Where the Sea Stands Still* (**حيث يسكن البحر**) (1999). (المترجم)

(1177) يستخدم الكاتب تعبير carbon-hungry للدلالة على أن هذه الدول الغربية كانت مهتمة بالنفط أولًا. (المترجم)

(1178) محمد حسني السيد مبارك (1928-2020): ولد في شبين الكوم بالمنوفية، والتحق بالمدرسة الحربية وتخرج فيها ضابطًا في العام 1949، والتحق بالقوات الجوية، وتقلب في مناصب عسكرية كان آخرها قيادة القوات الجوية. اختاره الرئيس أنور السادات نائبًا له في العام 1975، وانتُخب بعد اغتيال السادات في العام 1981 رئيسًا باستفتاء شعبي، وبقي في الحكم حتى عزله في ثورة شعبية في العام 2011، وأُخضع بعدها للمحاكمة أمام محكمة مدنية بتهم قتل متظاهرين، وحكم عليه بالسجن المؤبد، إلا أنه بُرّئ بعد عودة الجيش إلى السلطة وأخلي سبيله في العام 2014. (المترجم)

(1179) من محاضرة ألقاها الشيخ راشد الغنوشي (Sheikh Rashid al-Ghannouchi)، الزعيم المنفي لحزب النهضة التونسي في مركز دراسة الديمقراطية في لندن، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

(1180) الربط بين ملهمتنا الخيالية ونيموسيني، كأداة للرواية، ووسيلة للنظر خياليًا إلى التوجهات العميقة للحاضر «من الخارج»، من خلال توقّع مفاعيلها المحتملة الطويلة الأمد، يعني استذكار العلاقة القوية التي كانت قائمة بين الذاكرة والديمقراطية المجلسية. كانت نيموسيني، مجسدة الذاكرة، توصف (على سبيل المثال في تاريخ هيرودتس لأصل الأرض والآلهة في كتابه:
Herodotus, Theogony, verses 131-136),
على أنها تيتانية، وابنة غايا [الإلهة التي تجسد الأرض] وأورانوس [الإله الذي يجسد الجنة أو السماء]. عاشها زيوس [كبير الآلهة] تسع ليال متواصلة، وأنجبت لاحقًا تسع ملهِمات. يستذكر بوسانياس [المؤرخ الإغريقي] وآخرون أنه كان هناك نبع أو جدول مياه مكرس لها في مهبط الوحي تروفونيوس في ليفاذيا، بيوتيا، على الساحل الشمالي لخليج كورينث، [ورد في]،
Pausanias, Guide to Greece, 9.39.3,
«بعد ذلك يجري اصطحابك من الكاهن، ليس إلى مهبط الوحي [في تروفونيوس] مباشرة، بل إلى جدولين يجريان على مقربة شديدة من بعضهما بعضًا. عليك أولًا أن تشرب من مياه ليثي (Lethe) [نهر النسيان] لتنسى جميع

مشاغلك الراهنة، ثم تشرب من مياه نيموسيني التي تجعلك تتذكر ما رأيت بعدما تنزل»). تتواصل الإشارات إلى نيموسيني إلى مرحلة متقدمة من حقبة الديمقراطية (*dēmokratia*). وتظهر نقوش جنائزية على أوراق ذهبية وجِدت في مدافن في ثوريي وهيبونيوم [الآن اسمها فيبو فالينتينا] [الموقعان في جنوب إيطاليا] وثيساليا وكريت [في اليونان] أن الموتى كانوا مزودين بتوجيهات بألا يشربوا من جدول ليثي عندما يصلون إلى هاديس [العالم الآخر] حتى لا ينسوا ماضيهم، وأن يشربوا بدل ذلك من نبع نيموسيني وجدولها، ليحتفظوا بذكراتهم.

(1181) بينيديتو (بيتينو) كراكسي (1934-2000): سياسي إيطالي تزعّم الحزب الاشتراكي الإيطالي وترأس الحكومة الإيطالية من العام 1983 إلى العام 1987. حوكم ودين بتهم الفساد. (المترجم)

(1182) سيلفيو برلسكوني (1936-): رجل أعمال وإعلام وسياسي إيطالي، ارتبط اسمه بالفضائح بعد توليه رئاسة الحكومة ثلاث مرات متقطعة بين العام 1994 والعام 2011. اتُّهم وحوكم بقضايا كثيرة، منها الفساد وصرف النفوذ والتهرب الضريبي، ودين في بعض تلك القضايا. (المترجم)

(1183) إيتالو كالفينو (1923-1985): صحافي وكاتب وروائي إيطالي مولود في كوبا، برع في كتابة الخيال التاريخي والقصص ذات البُعد الفلسفي. (المترجم)

(1184) Italo Calvino, «The Watcher [1963],» in: The Watcher and Other Stories (New York, 1971), pp. 1-74:

في خلال النهار، وفي مركز الاقتراع القائم داخل البهو الفسيح لمستشفى كوتولنغو للمرضى غير القابلين للعلاج، كان مراقب الانتخابات شيوعيًا يدعى أميريغو أورميا، وكان يشاهد بهدوء كامل الراهبات والكهنة وهم يسوقون ضحاياهم كالقطيع إلى أكشاك الاقتراع. كان الوضع بشعًا، لكن أميريغو يلاحظ حقائق التصويت، «لأن في إيطاليا، التي كانت دومًا تنحني وتتذلل أمام جميع أشكال الأبهة والاستعراض والفخامة والزخرفة، كان يبدو له أخيرًا درس الأخلاق الصادقة الصارمة، والثأر الصامت المطوّل على الفاشيين... الآن سقطوا في الحضيض بكل ما لديهم من شرابات مذهبة وكل شرائطهم، فيما الديمقراطية تمضي قُدمًا، بمراسمها القاسية من قطع الورق المطوية كرسائل برقية، ومن الأقلام التي تعطى لأيدٍ صلبة أو مرتجفة».

(1185) توماس كارلايل: كاتب اسكتلندي محافظ، كان يعبّر في كتاباته عن رفضه التغيير والتطور الناتجين من التقدم العلمي. (المترجم)

(1186) أوسكار وايلد: كاتب وشاعر إيرلندي، كتب - إلى جانب الإنكليزية - باللغتين الألمانية والفرنسية، وأصبح أشهر الكتّاب المسرحيين في عصره. (المترجم)

(1187) Thomas Carlyle, «Latter-Day Pamphlets (1850),» in: The Works of Thomas Carlyle (London, 1899), vol. 10, 5, and Oscar Wilde, «The Soul of

Man Under Socialism,» The Fornightly Review, vol. 290 (February 1891), pp. 292-319.

(1188) Richard S. Katz et al., «The Membership of Political Parties in European Democracies, 1960-1990,» European Journal of Political Research, vol. 22 (1992), pp. 329-345, and Peter Mair and Ingrid van Biezen, «Party Membership in Twenty European Democracies, 1980-2000,» Party Politics, vol. 7, no. 1 (2001), pp. 5-21.

(1189) Peter Ronald deSouza et al. (eds.), State of Democracy in South Asia. A Report (New Delhi, 2008), pp. 92, 253, 266-7, and Murray Goot, ‘Distrustful, Disenchanted and Disengaged?,» in: David Burchell and Andrew Leigh (eds.), The Prince’s New Clothes: Why Do Australians Dislike Their Politicians? (Sydney, 2002), p. 13.

(1190) (-1941) Robert Putnam: أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفرد، من أكثر الأكاديميين اشتغالًا بقضايا التفاعل السياسي. وضع في التسعينيات نظرية بعنوان «لعب البولينغ بانفراد» تقول إن الأميركيين يعانون انعدام التواصل الاجتماعي والعمل المشترك، ما يؤثر في الأداء الديمقراطي، إلا أنه تراجع عنها لاحقًا. (المترجم)

(1191) غولدا مابوفيتش (1898-1978): ولدت في كييف في أوكرانيا، وانتقلت مع عائلتها إلى مدينة ميلواكي في ولاية وسكونسن الأميركية. وبعد زواجها من موريس مئيرسون، انتقلت وإياه إلى مزرعة جماعية في مرج ابن عامر، فلسطين في العام 1921، ونشطت في صفوف حزب العمل. كانت بين أول موقّعي إعلان تأسيس إسرائيل في العام 1948. شغلت منصب أول سفيرة برتبة وزيرة مفوضة لإسرائيل في موسكو من العام 1948 حتى العام 1949، حين تولت وزارة العمل. وبعد سنة على خدمتها كرئيسة لبلدية القدس، تولت في العام 1956 وزارة الخارجية، وأصبحت في العام 1969 رئيسة لحكومة إسرائيل حتى العام 1974. (المترجم)

(1192) جاك رينيه شيراك (1932-2019): سياسي فرنسي من التيار الديغولي، تقلّب في مناصب سياسية ووزارية كثيرة، اعتبارًا من العام 1971، أبرزها عمدة مدينة باريس (1977-1995) ورئاسة الوزراء (1986-1988) ثم رئاسة البلاد (1995-2007). لاحقته قضايا الفساد منذ أيام بلدية باريس، ودين في العام 2011 بتهم استغلال نفوذ وإساءة استخدام الأموال العامة، وحكم عليه بالسجن سنتين مع وقف التنفيذ، ليكون أول رئيس فرنسي سابق محكوم في جناية. (المترجم)

(1193) رويرت جيمس لي «بوب» هوك (-1929): نقابي وسياسي أسترالي دخل البرلمان في العام 1980 وترأس حزب العمل في العام 1983 ورئاسة

الحكومة في العام نفسه. تمكن من تطبيق إصلاحات اجتماعية وصحية ومالية أفادت الطبقات المتوسطة والدنيا. (المترجم)

(1194) الأبصوم، أو الأبسوم، حيوان من الفصيلة اللبونة، ينتمي إلى فصيلة الفئران الكبيرة إلا أنه يمتاز بجراب جلدي تضع فيه الأنثى صغارها في مرحلة النمو الأولى، على غرار حيوان الكنغر. (المترجم)

(1195) جمهورية بوتسوانا دولة تقع بين جنوب أفريقيا وناميبيا، وتضم صحراء كالاهاري في الجزء الجنوبي من أفريقيا. مساحتها حوالى 582 ألف كم^2، وعدد سكانها، وفق إحصاء العام 2014، حوالى 2,155,000 نسمة. نالت استقلالها عن بريطانيا في العام 1966، واحتفظت بنظام سياسي ديمقراطي متعدد الأحزاب. (المترجم)

(1196) هذا بعض أكثر طرائفه شيوعًا: «لدى فرنسا أفضل السياسيين الفرنسيين في العالم»؛ «الساسة للسياسة مثل الثقوب في الجبنة. جبنة أكثر تعني ثقوبًا أكثر، لكن الثقوب الأكثر تعني جبنة أقل»؛ (بخصوص السياسيين) «بدل أن نقول أعمى نقول قليل الرؤية، وبدل أصم نقول قليل السمع، لذلك، هل ينبغي مناداة الحمقى بـ «قليلي الاستيعاب؟»؛ «تذكّر دائمًا أنه فيما كانت لدى الغستابو [المخابرات النازية] وسائل تجعلك تتكلم، فإن لدى سياسيينا وسائل تجعلنا ساكتين»؛ «عدا عن المجرم والسياسي، ماذا يمكنك أن تكون بلا مؤهلات؟ كل ما تبقى هو أن تكون فنانًا»؛ «نصف سياسيينا لا يمكنه فعل أي شيء، والنصف الآخر يمكنه أن يفعل كل شيء»؛ (في الخطب الانتخابية) «سأعتزل السياسة عندما يعتزل السياسيون الفكاهة - هم يسرقون عملي، لذلك في هذا الوقت سأسرق عملهم»؛ «أنا لست مع السياسة أو ضدها - بالعكس»؛ و«في الدكتاتورية يقال لك: ’اخرس‘، وفي الديمقراطية يقال لك ’قبّل مؤخرتي...‘». (المترجم)

(1197) Donald Duck: شخصية رسوم متحركة ابتدعها والت ديزني، مؤسس إمبراطورية ديزني المشهورة. جرى تقديمه في مئات العروض والأفلام. (المترجم)

(1198) ديفيد إدوارد سوتش (1940-1999): موسيقي إنكليزي رشح نفسه للانتخابات التشريعية 40 مرة ولم ينجح. أسس حزب الوحش المعتوه الرسمي (Official Monster Raving Loony Party) في العام 1983. (المترجم)

(1199) رالف نادر (1934-): ناشط وسياسي أميركي من أصل عربي (لبنان)، برز كمدافع عن حقوق المستهلكين، وأحدث تغييرات ملحوظة في سلوك كبرى الشركات الأميركية. رشح نفسه لانتخابات الرئاسة في العام 2000 ولم يحالفه الحظ، واتهمه الحزب الديمقراطي بالتسبب في هزيمة آل غور. (المترجم)

(1200) اسم الولادة بولين لي سيكومب (1954-): سياسية أسترالية يمينية متطرفة، ومؤسسة حزب «أمتنا» المعادي للتعددية الثقافية ورئيسته. انتُخبت

عضوًا في البرلمان الفدرالي في العام 1996 دورة واحدة. (المترجم)

(1201) جان ماري لوبان (1928-): سياسي فرنسي يميني متطرف، ومؤسس الجبهة الوطنية المعادية للمهاجرين (في العام 1972). انتُخب في دورات عدة عضوًا في البرلمان الفرنسي ثم في البرلمان الأوروبي. رشح نفسه لانتخابات الرئاسة في العام 2002 ولم ينجح. (المترجم)

(1202) بيم سيمون فورتاين (1948-2002): أكاديمي وسياسي هولندي يميني متطرف، معاد للمهاجرين والتعددية الثقافية والدين الإسلامي. اغتيل في العام 2002 في مدينة هيلفرسوم. (المترجم)

(1203) BOGSAT كلمة تتألف من الأحرف الأولى لعبارة Bunch Of Guys Sitting Around a Table، أي «شلة من الرجال الجالسين حول طاولة». (المترجم)

(1204) نورما جين موتنسن، المعروفة بمارلين مونرو (1926-1962): عارضة أزياء وممثلة أميركية مشهورة، أحدثت نقلة مهمة في سينما الإغراء الأميركية. عاشت طفولة ونشأة صعبة في ملاجئ الأيتام، وتزوجت أول مرة في السادسة عشرة من العمر. تردد على نطاق واسع أنها كانت على علاقة غرامية بالرئيس جون كنيدي، لذلك أثار موتها، الذي أُعلن رسميًا أنه انتحار، كثيرًا من اللغط، وبقي مثار جدال. (المترجم)

(1205) دييغو أرماندو مارادونا (1960-): رياضي أرجنتيني من أشهر لاعبي كرة القدم في العالم. لعب في كثير من الأندية الأوروبية، فضلًا عن تمثيل بلاده في مباريات كأس العالم، كما تولى تدريب عدد من الفرق، بينها المنتخب الأرجنتيني بين عامي 2008 و2010. (المترجم)

(1206) وليام هنري غيتس (1955-): رجل أعمال ومهندس برمجيات أميركي. أسس شركة البرمجيات العملاقة «مايكروسوفت»، وأصبح أغنى أثرياء العالم منذ الثمانينيات، ويتفرغ الآن للأعمال الخيرية على المستوى العالمي، وهي التي خصص لها قسمًا كبيرًا من ثروته الشخصية. (المترجم)

(1207) موتياه موراليثاران، ويعرف اختصارًا باسم مورالي (1972-): رياضي سيلاني من نجوم منتخب بلاده في لعبة الكريكيت، كما لعب مع أندية إنكليزية وهندية وأسترالية. (المترجم)

(1208) جين سيمور فوندا (1937-): ممثلة وكاتبة وناشطة سياسية أميركية برزت كثيرًا في أثناء الحركات المناهضة لحرب فيتنام، وناصرت القضايا النسوية وقضايا السكان الأصليين في أميركا، كما عارضت الغزو الأميركي للعراق. (المترجم)

(1209) بول ديفيد هوسن، المعروف باسم بونو (1960-): موسيقي ومغنٍ إيرلندي ونجم الفرقة المشهورة عالميًا باسم «يو تو». اشتهر ضمن نشاطه الخيري والإنساني باهتمامه الكبير بأفريقيا، وتسخير شهرته وعلاقاته في سبيل الأعمال التنموية والاجتماعية في المناطق الفقيرة. (المترجم)

(1210) كايلي مينوغ (1968-): ممثلة ومطربة أسترالية شهيرة في الدول الناطقة بالإنكليزية، تهتم كثيرًا بالنشاط الإنساني والخيري عبر العالم. (المترجم)
(1211) جون ونستون أونو لينون (1940-1980): موسيقي ومغنٍ إنكليزي ذو شهرة عالمية، وأحد مؤسسي فريق «البيتلز» ونجمه من العام 1960 إلى العام 1970. اغتيل في نيويورك أمام البناية التي كان يقطنها. (المترجم)
(1212) ديفيد روبرت بيكهام (1975-): رياضي بريطاني لعب كرة القدم في عدد من أندية الدرجة الأولى الأوروبية قبل أن ينتقل إلى الولايات المتحدة في العام 1998 ليلعب مع فريق لوس أنجلوس غلاكسي. عاد إلى أوروبا بعد سنة ليلعب مع فريق ميلان الإيطالي، ثم مع فريق سان جرمان الفرنسي. اعتزل في العام 2014. (المترجم)
(1213) اسم الولادة آنا ماي بولوك (1939-): مغنية أميركية من رائدات موسيقى الروك. (المترجم)
(1214) مايكل شوماخر (1969-): رياضي ألماني حاز شهرة عالمية في ميدان سباق السيارات «فورمولا وان». أصيب بجروح بالغة نجم عنها أضرار جسدية دائمة في أثناء ممارسته رياضة التزلج في العام 2013. (المترجم)
(1215) جورج سوروس (1930-): رجل أعمال أميركي من أصل هنغاري. اشتهر بدعمه الكبير لمؤسسات حقوق الإنسان وتشجيع الديمقراطية. (المترجم)
(1216) ديانا سبنسر (1961-1997): أميرة ويلز، كانت الزوجة الأولى لولي عهد بريطانيا الأمير تشارلز. قضت في حادث سير أثار كثيرًا من اللغط في باريس. (المترجم)
(1217) إلدريك تونت وودز (1975-): رياضي أميركي من أشهر لاعبي الغولف في العالم. (المترجم)
(1218) *Sex and the City*: مسلسل أميركي من إنتاج شركة HBO. استمر عرضه من العام 1998 إلى العام 2004. وهو يتناول الحياة العصرية في المدن، والعلاقات الشخصية والعاطفية بين الناس. (المترجم)
(1219) آلي جي: شخصية تلفزيونية خيالية تجسد بصورة نمطية سلوك البريطانيين البيض، من أعمال الممثل البريطاني ساشا بارون كوهين. (المترجم)
(1220) البارون بيتر بنجامين ماندلسون (1953-): سياسي عمالي بريطاني شغل المنصب الفخري المعروف بكبير وزراء الدولة في عامي 2009 و2010... دخل مجلس العموم في العام 1992 واستمر في عضويته حتى العام 2004، وشغل مناصب وزارية كثيرة، أبرزها وزارة التجارة والصناعة، قبل أن يتسلم المفوضية الأوروبية للتجارة من العام 2004 إلى العام 2008. (المترجم)
(1221) أولاليو فيرير (1921-2009): كاتب ورجل أعمال مكسيكي من أصل إسباني، ومؤسس الجائزة الأدبية الدولية المعروفة باسم مينينديز بيلايو.

(المترجم)

(1222) كيث روبرت مردوك (1931-): رجل أعمال وإعلام أميركي، أسترالي المولد، ورث عن أبيه شركة «غلوبل ميديا» الأسترالية، ونجح في تحويلها إلى مؤسسة عالمية قابضة في مجالات الإعلام كافة. تتميز سياسته، التي تعكسها مؤسساته الإعلامية - ولا سيما «فوكس نيوز»، بيمينية شديدة وعداء للقوى الليبرالية والعمالية والتقدمية. (المترجم)

(1223) موقع انتخابي شامل على الإنترنت أطلقه في العام 2006 صندوق التثقيف في رابطة النساء الناخبات (League of Women Voters Education Fund)، ويوفر للناخبين من الجنسين جميع المعلومات المتعلقة بالانتخابات على جميع المستويات وفي جميع الولايات، بما في ذلك معلومات عن المرشحين والمناظرات الانتخابية وأماكن التصويت، ومواعيد التسجيل الانتخابي ومهله وشروط التأهل للانتخابات، ونماذج التسجيل ومعلومات عن معدات التصويت الآلية. أمّا الرابطة، فهي مؤسسة غير حزبية أُسست في العام 1920، وكان هدفها الأول الضغط من أجل السماح للنساء بالتصويت. (المترجم)

(1224) ثاكسين شيناواترا (1949-): رجل أعمال بارز وسياسي تايلاندي، تولى رئاسة الحكومة في العام 2001 ثم أُطيح بانقلاب عسكري في العام 2006. شغل قبل ذلك منصب نائب رئيس الوزراء بين عامي 1995 و1997. حوكم بتهم فساد مالي، وحُرم من حقوقه السياسية، ومُنع حزبه من مزاولة السياسة، وهو يعيش منذ عزله في المنفى. (المترجم)

(1225) جون ونستون هاورد (1939-): حقوقي وسياسي أسترالي تقلب في مناصب عدة اعتبارًا من عام 1974. ترأس حزب الأحرار في العام 1985، وترأس الحكومة في العام 1996 ثلاث دورات متوالية انتهت في العام 2007 بخسارته رئاسة الحكومة ومقعده النيابي الذي احتفظ به على مدى 34 عامًا. (المترجم)

(1226) سيلفيو برلسكوني: معروف عالميًا بأنه رجل أعمال بلا أخلاق، وقطب إعلامي، ومالك نادي AC Milan. سياسي ورئيس وزراء إيطاليا ثلاث مرات (1994-1995، و2001-2006، ومنذ العام 2008 [انتهى عهده في العام 2011]). ماهر في استخدام الحكومة والإعلان الإعلامي لحماية شركاته وشخصه من الملاحقة القضائية - دفعت طرائقه الوقحة في إدارة الحكومة وإمبراطوريته الإعلامية معًا، بعض الإيطاليين للحديث عن ديمقراطية الفيديو (videocracy) - سرعان ما كوّن سمعة عن تعامله مع الحقيقة باستخفاف، وعن زلّاته الإعلامية، بما فيها ادعاؤه أن الدستور الإيطالي كان من «وحي السوفيات»، وأن «الشيوعيين الصينيين كانوا يأكلون الأطفال»، وأن السياسيات اليمينيات الإناث أجمل شكلًا من قريناتهن اليساريات. تاكسين شيناوارتا: من أغنى رجال الأعمال في تايلاند، له مصالح رئيسة في الإعلام وقطاع الاتصالات. أسس في العام 1998 حزب التايلاندي يحب التايلاندي (Thai Rak Thai)، الذي حقق فوزًا

كاسحًا في الانتخابات العامة في العام 2001، بمساعدة شراء الأصوات على نطاق واسع ودعم قوي من المصالح التجارية وفقراء الريف. توقّع رئيس الحكومة في أواسط العام 2002 أنه سيبقى في السلطة ست عشرة سنة، لكن في منتصف أيلول/سبتمبر 2006، وبعد فوزه في انتخابات قاطعتها المعارضة، ولازمتها اتهامات بالتهرب الضريبي والفساد والعداء للصحافة الحرة وانتهاكات حقوق الإنسان، خصوصًا ضد المسلمين في المقاطعات الجنوبية ذات الأكثرية السكانية المسلمة، أزاحه انقلاب عسكري وأجبر على التوجه إلى المنفى في إنكلترا، حيث اشترى نادي كرة القدم مانشيستر سيتي، الذين كان مشجعوه يطلقون على شيناواراتا اسم فرانك سيناترا. جون هاورد: شخصية أقل تألقًا، لكن ينبغي عدم التقليل من شأنه كرئيس لوزراء أستراليا (1996-2007)، وزعيم التحالف الوطني الليبرالي الذي حقق الفوز الانتخابي على التوالي في الأعوام 1998، 2001، و2004. في الانتخابات العامة في العام 2007، ومع ناخبين متململين من مواقف حكومته المحابية للمصالح التجارية، وقوانين عمل انتقامية، والغرور في التعامل مع السكان الأصليين ودعمه الثابت لما يسمى «الحرب على الإرهاب» التي تقودها الولايات المتحدة (وصفه الرئيس جورج دبليو بوش ذات مرة بأنه رجل من فولاذ)، تعرضت حكومته لهزيمة مذلة، على الرغم من الاقتصاد المنتعش؛ كما أنه خسر مقعده النيابي، ليكون ثاني رئيس وزراء في أستراليا يتعرض لذلك (كان الأول ستانلي بروس في العام 1929). (المترجم)

(1227) استخدم الكاتب تعبير dot the is and cross the ts، وهو يعني «ضع النقاط على الحرف I وضع الوصلة (-) على الحرف T. (المترجم)

(1228) Max Weber, Badische Landeszeitung (16 December 1897), p. 1, ذُكِر في:

Wolfgang J. Mommsen, Max Weber and German Politics 1890-1920 (Chicago and London, 1984), p. 77.

(1229) المسألة الشرقية هي الاسم الذي كان متداولًا في الأوساط السياسية والصحافية الأوروبية للإشارة إلى التعامل مع تلاشي سيطرة الإمبراطورية العثمانية على معظم جنوب شرق أوروبا. تبلورت المسألة على نحو أوضح في القرن التاسع عشر، مع الصعود العسكري والاقتصادي والاستعماري الهائل للقوى الأوروبية، وتحولت في النصف الثاني من القرن إلى سياسات تطبيقية لإنهاء الوجود العثماني في البلقان وحوض بحر إيجه وبقية أنحاء المنطقة تحت مسمى آخر هو «تصفية إرث رجل أوروبا المريض» عبر الضغط السياسي والتحريض الشعبي، أو الحرب المفتوحة والتدخل العسكري المباشر، كما حدث في اليونان وشبه جزيرة القرم. (المترجم)

(1230) هو فرنسيس ألبرت أغسطس إيمانويل (1819-1861)، أصبح الأمير الزوج بعد اقترانه بالملكة فيكتوريا في العام 1840. (المترجم)

(1231) مرتفع صخري على الساحل المغربي، على مسافة 14 كم إلى الجنوب من مضيق جبل طارق. (المترجم)
(1232) ألفرد إيكهارد زيميرن (1879-1957): أكاديمي بريطاني من أصل ألماني، اهتم بدراسة التاريخ والعلاقات الدولية. ينسب إليه المختصون عبارتي «الكومنولث البريطاني» التي استخدمها بديلًا من الإمبراطورية البريطانية، و«دولة الرفاه» للإشارة إلى الدولة التي تهتم بمعيشة مواطنيها. (المترجم)
(1233) رالف نورمان أنجل: كاتب ومؤلف وسياسي بريطاني حاز جائزة نوبل للسلام في العام 1933. أبرز مؤلفاته Europe’s Optical Illusion (**خدعة أوروبا البصرية**). (المترجم)
(1234) توماس كاريغ ماساريك (1850-1937): فيلسوف وعالِم اجتماع وسياسي تشيكي. حاول في بداية مسيرته السياسية العمل على إصلاح الإمبراطورية النمساوية - المجرية التي كانت تشيكوسلوفاكيا من مكوناتها. إلا أنه اتخذ موقفًا مناوئًا للنظام الملكي، ودعا إلى استقلال بلاده، وأصبح أول رئيس لها من العام 1918 إلى العام 1935. (المترجم)
(1235) تجمُّع اقتصادي أميركي جنوبي يضم كلًا من الأرجنتين والبرازيل والأوروغواي وباراغواي وفنزويلا كدول كاملة العضوية، وبوليفيا وتشيلي والبيرو وكولومبيا والإكوادور وسورينام كأعضاء مشاركين. أسس في العام 1991، بموجب معاهدة أسونسيون. (المترجم)
(1236) رادوفان كارادیتش (1945-): سياسي صربي مولود في مونتينيغرو، قاد القوات الصربية التي ارتكبت أعمالًا إجرامية واسعة النطاق في البوسنة في خلال حرب البلقان. دانته المحكمة الدولية الخاصة في لاهاي بجرائم حرب، بعدما أُلقي القبض عليه في العام 2008 بعد اختبائه مدة 13 سنة. (المترجم)
(1237) اتفاق يهدف إلى تسهيل التبادل التجاري في القارة الأميركية، وقد بدأ التفاوض بشأنه في العام 2003 في مدينة ميامي الأميركية، وضمت 34 دولة، وبدأ العمل بها وسط ارتباك ناجم عن التجاذب بين محاور مختلفة. (المترجم)
(1238) absolute zero هي درجة الحرارة الأدنى على مقياس كالفن (Kelvin scale)، وتساوي 273.15 درجة مئوية تحت الصفر. (المترجم)
(1239) نظام توقيت عالمي يقوم على قياس مرور الوقت وفق دوران الأرض حول نفسها، يشبه إلى حد كبير توقيت غرينيتش. (المترجم)
(1240) أستاذ قانون هولندي اهتم بالمؤثرات الثقافية للعادات والتقاليد في القانون، ولا سيما في المجتمعات الشرقية ذات المكونات الإسلامية. (المترجم)
(1241) بيّن فان فولنهوفن (Van Vollenhoven) كيف أن للتطور التاريخي للأشكال الحديثة من القوانين فوق الوطنية (supranational) جذورًا عميقة غي عالم القرون الوسطى، وكيف أنه بعد حوالى العام 1500، تفكك العالم المسيحي القروسطي وصعدت الدول ذات الأقاليم الجغرافية المحددة المتِفاخرة

بسيادة غير مقيدة عززت الحديث عن قوانين الحرب (*ius belli*)، وكيف أنه بعد ثلاثة قرون، أدى انبعاث ما أسماه جيريمي بنثام أولًا «القانون الدولي» مبدئيًا إلى الحديث عن «حق أي دولة ’ذات سيادة‘ في تقرير ما إذا كان ينبغي أن تكون في حالة حرب أو سلام» (*ius belli ac pacis*)، ثم الحديث عن «حق الدولة في أن تعيش بسلام مع دول أخرى، مستخدمة الحرب بصورة أقل، من أجل ذلك» (*ius pacis ac belli*). أصر فان فولنهوفن بعناد على أن الحقبة الجديدة من السلام - عصر الـ *ius pacis* - كان واردًا، لكنه كان بالمقدار نفسه واضحًا في أن ذلك ممكن في حالة واحدة فقط هي ابتكار قوة شرطة دولية ونشرها. كان يفضل الإبقاء على الفصل بين حق التدخل العسكري والأحكام القانونية والمعاقبة على جرائم الأشرار. ماذا كان على الناس أن يفعلوا عند اندلاع القتال؟ كان يؤمن بأن لا حاجة إلى خلافات طويلة في موضوع من هو صح، أو من هو مستعد لمساعدة أولئك المحتاجين إلى حماية، مقترحًا أن يتم ذلك لاحقًا. كانت الأولوية الأولى أن تُصدر الشرطة تحذيرًا: أوقفوا القتال. وفي حال عدم التقيد بالتحذير، يجب على الشرطة التدخل للفصل بين الخصوم، ووضع حد للقتال. بعد ذلك، تأتي المحاكمة ومعاقبة المذنب، ومحاولة إصلاح الأخطاء، وتقديم التعويضات عن الخسائر.

(1242) بطرس بطرس غالي (1922-2016): سياسي ودبلوماسي مصري ينتمي إلى عائلة قبطية عريقة في السياسة. تولى حقيبة الخارجية مرتين في عامي 1977 و1978. تولى الأمانة العامة للأمم المتحدة بين عامي 1992 و1996، كما تولى الأمانة العامة للمنظمة الفرنكوفونية بين عامي 1997 و2002. (المترجم)

(1243) القائد العسكري للصرب في البوسنة بين عامي 1992 و1995. اتهمته المحكمة الدولية الخاصة بارتكابه أعمال إبادة وجرائم ضد الإنسانية، وبالمسؤولية عن حصار سريبنيتسا ومجزرتها التي ذهب ضحيتها حوالى 8 آلاف من المواطنين البوسنيين المسلمين في العام 1995. توارى عن الأنظار مدة 15 سنة، ثم قُبض عليه في العام 2011 في صربيا، وسُلّم إلى المحكمة الدولية في لاهاي. (المترجم)

(1244) Rumsfeld Rule نسبة إلى السياسي ووزير الدفاع الأميركي الأسبق دونالد هنري رامسفيلد (1932-)، الذي شغل المنصب نفسه في عهد الرئيس جيرالد فورد بين عامي 1975 و1977، ثم في عهد جورج بوش الابن بين عامي 2001 و2006. (المترجم)

(1245) من مؤتمر صحافي لوزير دفاع الولايات المتحدة دونالد رامسفيلد، شبكة CNN، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2001.

(1246) اتفاق تبادل تجاري شامل يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، دخل حيز التنفيذ في العام 1994. (المترجم)

(1247) السياسة التي حدثت في هذه الأجسام الخفية، لها لمسة ممّيزة منذ القرن الثامن عشر، على سبيل المثال، هناك حالة المحاكم التي أنشئت

بموجب معاهدة التجارة الحرة لأميركا الشمالية «نافتا» (NAFTA) : لقد مكنت الاتحادات من استخدام الحق في رفض القيود الحكومية المفروضة على سلطة الشركات؛ مثلًا رفع قضية في محاكم تعمل بسرية. فإذا اعتبرت شركة ما أن حقوقها التجارية انتهكت، وإذا حكمت المحكمة لمصلحة الشركة في شكوى تقدّمت بها، فإن الحكومة تكون ملزمة قانونًا أن تدفع تعويضًا للشركة. ففي عام 2001، كان هذا ما سعت إليه شركة «ميثانيكس» الكندية أمام محكمة تابعة لمعاهدة «نافتا»، في دعوى مقاضاة كانت بمنزلة مضيعة للوقت. فقد كانت الشركة المذكورة تنتج مادة غازولين مضافة تسرّبت بشكل غير متعمّد في مياه الشرب لمدينة سانتا ماريا، ما أدى إلى إغلاق أغلبية آبار المدينة. وقد فوضت ولاية كاليفورنيا حصرًا على استخدام أو بيع المادة المضافة، ما حدا بشركة «ميثانيكس» إلى رفع دعواها أمام محاكم «نافتا»، مطالبة الحكومة الأميركية بدفع تعويض بلغ نحو مليار دولار. فقد استغرقت قضية «شركة ميثانيكس ضد الولايات المتحدة الأميركية» نحو أربع سنوات للبت فيها. ولحسن الحظ، رفضت المحكمة جميع مطالبات الشركة، وأجبرت الأخيرة على دفع نفقات الإجراءات القانونية والتحكيمية لحكومة الولايات المتحدة الأميركية.

(1248) Wal-Mart: كبرى شركات بيع التجزئة في الولايات المتحدة. أُسست في العام 1962، ولديها 11,572 فرعًا و2,2 مليونا موظف، وبلغت إيراداتها السنوية في العام 2016 أكثر من 482 مليار دولار. (المترجم)

(1249) جون رالستون سول (1947-): فيلسوف ومؤلف وكاتب كندي، يتركز اهتمامه على الفردية والمواطَنة والمصلحة العامة. (المترجم)

(1250) دوبروساف كوسيتش (1921-2104): مؤرخ ومفكر وكاتب صربي، شغل منصب أول رئيس لجمهورية صربيا الاتحادية في عامي 1992 و1993، بعدما أدى دورًا بارزًا في إعادة إحياء النزعة القومية الصربية من خلال كتاباته وأفكاره. سبق له أن شغل منصب الأمين العام لحركة عدم الانحياز بضعة شهور، قبل توليه الرئاسة. (المترجم)

(1251) الاقتباسات التالية من:

Dobrica Ćosić: Srpsko pitanje-demokratsko pitanje (Belgrade, 1992), p. 129; Piščevi zapisi (1981-91) (Belgrade, 2002), pp. 393, 402, and Piščevi zapisi (1992-3) (Belgrade, 2004), pp. 24-5, 56, 135-6.

(1252) الجكراندة شجرة تنتمي إلى فصيلة النباتات البنيوية، يصل ارتفاعها إلى 15 مترًا. (المترجم)

(1253) George Orwell, «You and the Atom bomb,» Tribune, 19/10/1945, reprinted in: Selections from Essays and Journalism: 1931-1949 (London, 1981), p. 715.

(1254) Columbine High School: مدرسة ثانوية في مدينة كولومباين في ولاية كولورادو، شهدت في 20 نيسان/أبريل 1990 جريمة مروعة نفذها طالبان من المدرسة، أودت بحياة 12 طالبًا وأستاذ واحد، إضافة إلى المنفذَين، في أسوأ عملية قتل جماعي تستهدف مدرسة حتى تاريخه. (المترجم)

(1255) كارل فون كلاوزفيتس (1780-1831): جنرال ومنظّر عسكري بروسي واقعي، ركز في أعماله على ما للحرب من جوانب أخلاقية ونفسية وسياسية. (المترجم)

(1256) dirty bombs: تعبير يُطلَق افتراضًا على سلاح مشع يستخدم فيه الوقود النووي، وإن لم يكن قابلًا للانشطار الذري كما في القنابل الذرية والهيدروجينية. (المترجم)

(1257) معاهدة وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في العام 1972 للحد من إنتاج الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية العابرة للقارات، والقادرة على حمل رؤوس نووية. ظلت المعاهدة سارية ثلاثين عامًا، إلى أن انسحبت الولايات المتحدة منها. (المترجم)

(1258) نسبة إلى عضوي مجلس الشيوخ الأميركي، الديمقراطي سام نان من ولاية جورجيا، والجمهوري ريتشارد لوغر من ولاية إنديانا اللذين تقدما باقتراح قانون في إطار تمويل وكالة الدفاع للحد من التهديد (Defense Threat Reduction Agency) في العام 1991، لتوفير تمويل وخبرات لروسيا وبعض الجمهوريات السوفياتية السابقة لضمان سلامة ترسانات سلاح الدمار الشامل الموروث من الاتحاد السوفياتي وأمنه بعد انهياره. (المترجم)

(1259) (CTBT): معاهدة متعددة الأطراف لوقف التجارب النووية أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 1996، لم يتم العمل بها بشكل كامل بسبب امتناع 8 دول عن المصادقة عليها ومن أبرز الدول المتمنعة الولايات المتحدة والصين وإسرائيل والهند وباكستان وكوريا الشمالية. وهي تختلف عن معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية التي وقعتها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا في موسكو في العام 1963. (المترجم)

(1260) Gresham’s Law: قانون نقدي وضعه الخبير الإنكليزي السير توماس غريشام (1519-1579) ويقوم على مبدأ يقول إن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق. (المترجم)

(1261) يستخدم الكاتب تعبير uncivil wars، أي الحروب غير المتمدنة، بدلًا من التعبير الشائع civil wars الذي يُقصد به الحروب الأهلية، لوصف النزاعات الأهلية والاقتتال الداخلي التي تشهدها دول كثيرة في العالم. (المترجم)

(1262) تُعرف أيضًا باسم السيدة أغاثا (1953-1994): ناشطة اجتماعية وسياسية رواندية تولت رئاسة حكومة بلادها في العام 1993 كأول سيدة تتولى المنصب. اغتيلت بعد 14 ساعة من اغتيال الرئيس جوفينال هابياريمانا، في

مستهل الحرب الأهلية الدموية بين الهوتو والتوتسي في العام 1994. (المترجم)

(1263) حركة المقاومة التي أطلقها مسلحون من قبائل الكيكويو الواسعة الانتشار في كينيا ضد الاستعمار البريطاني، وعُرفت اختصارًا باسم «ماو ماو»، واستمرت بين عامي 1952 و1960، وانتهت بهزيمتها بعد نجاح الاستعمار البريطاني في شق صفوف مؤيديها وتأليب المواطنين عليها. (المترجم)

(1264) جبهة التحرير الوطني في الجزائر نشأت في العام 1954 لمقاومة الاستعمار والاستيطان الفرنسيين، وقادت المقاومة إلى الانتصار في العام 1962، ولا تزال الحزب الحاكم منذ ذلك الحين. (المترجم)

(1265) تنظيم ثوري يساري ثار ضد الحكم المحافظ في كولومبيا في العام 1964 كجناح عسكري للحركة الشيوعية، واعتمد حرب العصابات، وتمكن في بعض الأوقات من السيطرة على حوالى 20 في المئة من أراضي الدولة، ولا يزال في صراع مع السلطة على الرغم من مفاوضات متكررة. (المترجم)

(1266) في صباح يوم 13 تشرين الأول/أكتوبر 1983، هاجم انتحاريان يقودان شاحنتين مفخختين مقر قوات مشاة البحرية الأميركية (المارينز) في مطار بيروت الدولي، ومقر القوات الفرنسية العاملة في إطار القوات المتعددة الجنسيات في لبنان، وأدى الهجومان إلى مقتل 241 ضابطًا وجنديًا أميركيًا و58 ضابطًا وجنديًا فرنسيًا وستة مدنيين، وتسببا في انسحاب القوات المتعددة الجنسيات كليًا. (المترجم)

(1267) في 20 آذار/مارس 1995، وفي هجمات اعتُبرت إرهابًا محليًا قامت به الجماعة الدينية المسماة «آوم شنريكو» (طائفة آوم)، أقدم أعضاء من الجماعة على إطلاق غاز السارين في خمس محطات في مترو أنفاق طوكيو، ما أدى إلى مقتل 12 شخصًا وإصابة 1050 آخرين باختناقات وأضرار في أجهزتهم التنفسية، جراء التدافع. (المترجم)

(1268) في 19 نيسان/أبريل 1995، أقدم المجند السابق في الجيش الأميركي تيموثي ماكفيه على تفجير شاحنة مفخخة أمام مبنى ألفرد ب. مورا، الذي يضم المكاتب الفرعية للحكومة الفدرالية في قلب مدينة أوكلاهوما سيتي في ولاية أوكلاهوما، ما أدى إلى مقتل 168 شخصًا وجرح 680 آخرين. حوكم ماكفيه وأُعدم في العام 2001، فيما حُكم على شريكه في الجريمة تيري نيكلس بالسجن مدى الحياة. (المترجم)

(1269) في 7 آب/أغسطس 1998، تعرض مبنى السفارة الأميركية في العاصمة التنزانية دار السلام، ومبنى السفارة الأميركية في العاصمة الكينية نيروبي، لهجومين انتحاريين متزامنين بشاحنات ملغومة، ما أدى إلى مقتل 224 شخصًا، بينهم 12 دبلوماسيًا وموظفًا أميركيًا، وجرح أكثر من 4 آلاف شخص. وأعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عن الهجومين. (المترجم)

(1270) في 11 أيلول/سبتمبر 2001، وبين الساعة الثامنة وست وأربعين دقيقة والعاشرة وثماني عشرة دقيقة صباحًا، شهدت الولايات المتحدة أكبر هجوم إرهابي على أراضيها، حين قامت مجموعة مكونة من 19 انتحاريًا من جنسيات عربية مختلفة بخطف أربع طائرات ركاب مدنية كبيرة، توجهت اثنتان منها إلى نيويورك لتصطدما ببرجين من مبنى مركز التجارة العالمي، وتوجهت الثالثة إلى العاصمة واشنطن لتصطدم بمبنى البنتاغون، فيما سقطت الرابعة في منطقة خالية في منطقة شانكسفيل في ولاية بنسلفانيا، بعد تصدي الركاب للخاطفين الذين رجحت التحقيقات أنهم كانوا يريدون التوجه إلى واشنطن لاستهداف البيت الأبيض أو مقر الكونغرس. أدت الهجمات إلى مقتل 2977 شخصًا، من ضمنهم جميع ركاب الطائرات وطواقمها، إضافة إلى المهاجمين الـ 19. (المترجم)

(1271) نسبة إلى إقليم الباسك، واسمه العربي البشكنش، في شمال إسبانيا. مساحته حوالى 21 ألف كم^2، وعدد سكانه، وفق إحصاء العام 2015، حوالى 3 ملايين نسمة. شهد بعد الحرب الأهلية في إسبانيا استمرار أعمال العنف التي قام بها متمردون يساريون يطالبون بالانفصال بقيادة منظمة إيتا. (المترجم)

(1272) وليام جيفرسون كلينتون (1946-): الرئيس الـ 42 للولايات المتحدة، دورتين: بين عامي 1993 و2001. تولى قبل ذلك حاكمية ولاية أركنساه مرتين: الأولى بين عامي 1979 و1981 وبين عامي 1983 و1992، وقبلها كان المحامي العام في الولاية بين عامي 1977 و1979. (المترجم)

(1273) President Bill Clinton, 27 September 1993,

ذُكِر في:

Tony Smith, America's Mission. The United States and the Worldwide Struggle for Democracy in the Twentieth Century (Princeton, NJ, 1994), p. 311.

النقطة نفسها تكررت في خطاب الرئيس كلينتون عن حال الاتحاد في العام 1994: «في النهاية، الاستراتيجيا الأفضل لضمان أمننا ولبناء سلام دائم هي تقدم الديمقراطية في كل مكان. الديمقراطيون لا يهاجم بعضهم بعضًا، ويصنعون شركاء تجاريين أفضل وشركاء في الدبلوماسية»، في:

www.pub.whitehouse.gov/urires/12Rurn:pdi://oma.eop.gov.us/1994/1/26/1.text

(1274) الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في 12 تموز/يوليو 2006 بعد عملية عسكرية نفذتها قوات من حزب الله على الحدود الجنوبية للبنان، وأدت إلى مقتل 8 جنود إسرائيليين وخطف اثنين. سبّب الهجوم الإسرائيلي، الذي واجه مقاومة عنيفة وغير مسبوقة، مقتل ما بين 1200 و1300 مواطن لبناني، معظمهم من المدنيين، وتدمير واسع للبنية التحتية في لبنان ولأحياء سكنية وقرى بكاملها، فيما قُتل في الجانب الإسرائيلي 44 مدنيًا و121 جنديًا،

وتعرضت مستوطنات وقرى في شمال فلسطين لقصف صاروخي واسع. استمر القتال حتى 14 آب/أغسطس، وتوقف بموجب قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1701. (المترجم)

(1275) اسم الولادة أرييل شينيرمان (1928-2014): عسكري وسياسي إسرائيلي يميني. خدم كضابط في الجيش الإسرائيلي منذ تأسيسه بعدما كان عضوًا في العصابات الصهيونية التي خاضت حرب العام 1948. قاد وحدات عسكرية اجتاحت سيناء المصرية مرتين في العدوان الثلاثي في العام 1956 وحرب الأيام الستة في حزيران 1967، وقاد الهجوم المضاد ضد القوات المصرية في حرب أكتوبر وتوغلت القوات التي يقودها داخل مصر بعد عبور قناة السويس. بعد تقاعده من الجيش انتمى إلى حزب الليكود اليميني وشغل مناصب وزارية عدة منها وزارة الدفاع عند الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام 1982، ودانته محكمة إسرائيلية بالمسؤولية عن جرائم حرب في الاجتياح وما جرى خلاله من مجازر في حق المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا الفلسطينيين في لبنان. تولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية من العام 2001 إلى العام 2006، وأسس حزب كاديما. (المترجم)

(1276) طوني تشارلز لينتون بلير (1953-): سياسي عمالي بريطاني دخل مجلس العموم في العام 1983 وكان عضوًا في حكومات الظل العمالية أكثر من مرة. تولى زعامة حزب العمال في العام 1994 ورئاسة الحكومة من العام 1997 وحتى العام 2007. شارك بحماسة في الحرب على العراق في العام 2003. (المترجم)

(1277) Dan Reiter and Allan C. Stam, Democracies at War (Princeton, NJ, and Oxford, 2002), p. 2.

(1278) عيدي أمين دادا (1923-2003): عسكري وسياسي أوغندي عمل مع القوات الاستعمارية البريطانية في أفريقيا، وأصبح في العام 1971 الرئيس الثالث لبلاده بعد انقلاب عسكري مدعوم من القوى الغربية، إلى أن جرت إطاحته في العام 1979. تميز عهده بالإجرام على نطاق واسع، إضافة إلى اتهامه شخصيًا بسلوك مشين وإجرامي ضد معاونيه ومواطنيه. (المترجم)

(1279) صدام حسين عبد المجيد التكريتي (1937-2006): سياسي وحزبي عراقي، والرجل القوي في بلاده منذ سيطرة حزب البعث على السلطة مجددًا في العام 1968. تقلب في مناصب عدة، منها الأمانة القطرية والأمانة القومية لحزب البعث، ونائب الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس مجلس قيادة الثورة، ثم الرئيس الخامس للعراق في العام 1979 وحتى إطاحته بعد الغزو الأميركي في العام 2003. حوكم أمام محكمة عراقية إبان الإحتلال الأميركي للعراق، وحكم بالإعدام، وأُعدم في العام 2006. (المترجم)

(1280) موبوتو سيسي سيكو كوكو نغبندو وا زا بانغا (1930-1997): اسم الولادة جوزف ديزيريه موبوتو (واسمه الرسمي يعني الديك الذي لا يترك دجاجة

تنام). عسكري وسياسي من الكونغو. خدم في الجيش الاستعماري البلجيكي، ثم عمل صحافيًا. أصبح وزيرًا ورئيسًا للأركان في أول حكومة استقلالية برئاسة باتريس لومومبا، وسرعان ما انقلب عليه وقتله لاحقًا بدعم بلجيكي وغربي، لتدخل البلاد في حرب أهلية انتصر فيها، وأصبح رئيسًا بعد انقلاب آخر ضد الرئيس جوزف كاسا فوبو في العام، 1965 وبقي في المنصب حتى خلعه قبيل وفاته بقليل. (المترجم)

(1281) محمد رضا شاه بهلوي (1919-1980): ورث عرش إيران عن أبيه في العام 1941، وبقي في الحكم حتى أطاحته الثورة الشعبية في العام 1979. تعرض حكمه في العام 1953 لانقلاب سلمي قاده رئيس الحكومة محمد مصدق، إلا أنه عاد إلى السلطة بتدخل أميركي غربي مباشر. مات في منفاه في مصر ودُفن فيها. (المترجم)

(1282) Asymmetric Wars: تعبير شاع في الأوساط الأكاديمية الأميركية للإشارة إلى الحروب بين طرفين غير متكافئين في الحجم والموارد، وغير متماثلين في أساليب القتال. يُنسب الفضل في الترويج للاسم إلى الأكاديمي أندرو ج. ر. ماك (A. J. R. Mack) في العام 1975. والمقصود به المواجهة في حرب العصابات والانتفاضات الشعبية المسلحة. (المترجم)

(1283) من مقابلة مع هنري كيسنجر (Henry Kissinger): CNN International, 26/11/2006.

(1284) Mark Peceny, Democracy at the Point of Bayonets (University Park, Penn., 1999), and John A. Tures, «Operation Exporting Freedom: The Quest for Democratization via United States Military Operations,» Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations, vol. 6 (2005), pp. 97-111.

(1285) في خلال حملة انتخابات الرئاسة في العام 1920، وقد انتهت بفوز كاسح للجمهوريين، استخدم المرشح الرابح وُرِن هاردينغ عبارة «تحت الحراب» لمهاجمة سياسات وودرو ولسون غير الشعبية في هايتي. كان مرشح الديمقراطيين لمنصب نائب الرئيس فرانكلين ديلينور روزفلت قد تبجح في خلال الحملة بأنه عندما كان يخدم كمساعد لوزير البحرية كتب نص الدستور الجديد لهايتي. قال هاردينغ بسخرية إنه «لن يمنح مساعد وزير البحرية صلاحية وضع نص الدستور لدولة جارة مغلوب على أمرها في الهند الغربية وفرضه عليها تحت الحراب التي يحملها مشاة البحرية الأميركية، ورد الاقتباس في: H. Schmidt, The United States' Occupation of Haiti, 1915-1934 (New Brunswick, NJ, 1971), p. 118. ينبغي أن نتذكر أن ملاحظات هاردينغ المدروسة لقيت صدى لدى التحيز العميق لصنّاع القرار البيض في أميركا بأن الهايتيين السود غير قادرين جينيًا على حكم أنفسهم: «فكر فيها يا عزيزي. زنوج يتحدثون الفرنسية»، كانت تلك ملاحظة وليام جينينغز براين بعد استماعه مدة ساعة إلى إيجاز رسمي عن التدخل العسكري الأميركي في

هايتي في العام 1915 (واردة في: Ibid). كان براين المرشح الرئاسي عن الحزب الديمقراطي ثلاث دورات، وكان يُطلَق عليه لقب «العادي العظيم» بسبب إيمانه المعلن بالمزايا الجيدة للعامة من الناس. (المترجم)
(1286) وُرِن هاردينغ (1865-1923): سياسي أميركي محافظ والرئيس التاسع والعشرون للولايات المتحدة. لم يكمل ولايته بسبب وفاته في السنة الثالثة منها. تولى قبل ذلك حاكمية ولاية أوهايو من العام 1915 إلى العام 1921. (المترجم)
(1287) هو فريدريك آرثر ستانلي (1841-1908): حمل لقب إيرل ديربي ثم لقب لورد بريستون، سياسي بريطاني محافظ تقلب في مناصب تشريعية ووزارية عدة، منها وزارة الحرب ووزارة المستعمرات وحاكمية كندا. (المترجم)
(1288) بنجامين دزرائيلي (1804-1881): الإيرل الأول لبيكونسفيلد. كاتب وسياسي بريطاني محافظ، تولى رئاسة الحكومة مرتين بين عامي 1868 و1880. (المترجم)
(1289) Amnesty International, United States of America: Guantánamo and Beyond: The Continuing Pursuit of Unchecked Executive Power, 13 May 2005, AI Index: AMR 51/063/205, pp. 83-109, and Human Rights Watch, United States: Ghost Prisoner. Two Years in Secret CIA Detention, vol. 19, no. 1(G), (Feb. 2007), pp. 37-42.
(1290) الرئيس جورج دبليو بوش في مؤتمر صحافي في البيت الأبيض، في 13 نيسان/أبريل 2004.
(1291) قاعدة عسكرية أميركية لقوات المارينز في منطقة خليج غوانتانامو في الطرف الجنوبي من الأراضي الكوبية، التي ترابط فيها قوات من البحرية الأميركية بموجب اتفاق وقِّع بين البلدين في العام 1903 ثم جُدِّد في العام 1934 كاتفاق دائم. تحوّل قسم كبير من القاعدة في العام 2004 إلى معسكر اعتقال مخصص لأسرى الحرب والمعتقلين في أفغانستان، وما يسمّى الحرب على الإرهاب. وقد منع الكونغرس الرئيس باراك أوباما من إغلاق المعتقل رسميًا في خلال ولايته الرئاسية، على الرغم من الوعد الانتخابي الذي قطعه في ذلك الشأن. (المترجم)
(1292) جماعة إثنية من أصول تركية تعتنق الدين الإسلامي، وتعيش في منطقة تركستان الشرقية في منغوليا الصينية (بالصينية شينجيانغ). يبلغ عدد أفرادها في الصين عمومًا حوالى 15 مليون نسمة. (المترجم)
(1293) نورمان يوليوس بودهوريتز (1930-): صحافي ومحلل سياسي تولى رئاسة تحرير المجلة السياسية **كومانتري** (*Commentry*) بين عامي 1960 و1995، ويُعتبر من الوجوه البارزة بين من يسمَّون المحافظين الجدد. (المترجم)
(1294) Joseph de Maistre (1753-1821): فيلسوف وقانوني وكاتب من منطقة سافوا. كان إبان الثورة الفرنسية من أبرز الوجوه المعادية لها والمدافعة عن

الأنظمة الملكية. (المترجم)

(1295) من مسرحية أرسطوفين من العام 414 ق. م:

Aristophanes, The Birds (414 BCE), verses, 1570-1571, and Joseph de Maistre, «On the Nature of Sovereignty,» in: Richard Lebrun (ed.), Against Rousseau (Montreal, 1996), p. 152.

(1296) مايكل فيليب جاغر «ميك» (1943-): مغن وشاعر وموسيقي إنكليزي، وأحد مؤسسي فرقة موسيقى الروك الشهيرة «رولنغ ستونز» في العام 1962، ويُعتبر من أبرز المؤثرين في مجاله الفني. الكلمات الواردة في الاقتباس مأخوذة من أغنية له بعنوان «المحافظ الجديد اللطيف»، صدرت في ألبوم بعنوان Bigger Bang في العام 2005. (المترجم)

(1297) هاليبرتون شركة أميركية مساهمة، ورائدة في مجال التعهدات النفطية والخدمات اللوجستية. ارتبط اسمها باسم ديك تشيني، نائب الرئيس جورج بوش الابن، ويتردد على نطاق واسع أنها مستفيدة من كثير من الحملات العسكرية الأميركية. أُسست الشركة في العام 1919، ويعمل فيها حوالى 75 ألف موظف. قيمة أصولها أكثر من 32 مليار دولار، وبلغت عوائدها في العام 2014، ما يقارب الـ 33 مليار دولار. (المترجم)

(1298) «Sweet Neo Con,» a track recorded May-June 2005, from the Rolling Stones' album: A Bigger Bang (2005).

[Brown and Root شركة مقاولات هندسية أسست في تكساس في العام 1901 ثم أصبحت جزءًا من هاليبرتون بين عامي 1962 و2006. لديها 27 ألف موظف، قيمة أصولها 5.4 مليارات دولار، وبلغت عائداتها 702 مليارات دولار في العام 2013. (المترجم)]

(1299) بشار حافظ الأسد (1965-): الابن الثاني للرئيس السوري الراحل حافظ الأسد. تخرج في كلية الطب في دمشق في العام 1988 وتابع تخصصه في طب العيون في بريطانيا. ورث عن أبيه في العام 2000 رئاسة الدولة، والقيادة العامة للقوات المسلحة، والأمانة العامة والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم، وأمانة الجبهة الوطنية التقدمية، بعدما جرى تعديل الدستور بما سمح له بتولي الرئاسة. (المترجم)

(1300) معن عبد السلام (1970-): مثقف ناشط سوري، من أبرز الوجوه الليبرالية، أدار مركز ايتانا الثقافي في دمشق، ونظم ملتقيات وندوات فكرية وسياسية، أبرزها مؤتمر سميراميس. اختار اللجوء إلى لبنان بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية السورية ضد النظام في العام 2011. (المترجم)

(1301) عمر أميرالاي (1944-2011): مخرج سينمائي سوري اشتهر بانتقاده نظام الحكم في بلده، ويُعتبر من الوجوه البارزة لما سمي ربيع دمشق في العام 2000. أنتج أعمالًا كثيرة ذات طبيعة وثائقية وأخرجها، وحاز جوائز عالمية. (المترجم)

(1302) من:
Ellen Knickmeyer and Naseer Mehdawi, «In Syria, Iraq's Fate Silences Rights Activists,» Washington Post, 26/10/2006, A 18.
(1303) جان كلود ميلنر (1941-): فيلسوف وكاتب ولغوي فرنسي يساري من أصل ليتواني، نشط في بداية مسيرته مع مجموعات ماوية فرنسية، وتعاون أكاديميًا مع مفكرين تقدميين أميركيين، بينهم نوعام تشومسكي، ونقل كثيرًا من النصوص السياسية الأميركية إلى اللغة الفرنسية. وله مؤلفات عدة تتناول اللغة والنحو والتعبير. (المترجم)
(1304) أيسخينيس (389-314 ق. م): سياسي وخطيب إغريقي دعا إلى استعداء خصمه الأثيني ديموستيني، والتصالح مع الملك المقدوني فيليب الثاني الذي كان يهدد أثينا. (المترجم)
(1305) تشيزاري ريبا (1560-1622): إيطالي من مدينة بيروجيا، كان يعمل طباخًا وكبير خدم الكاردينال أنطون ماريا سالفياتي. اهتم بعد وفاة الكاردينال بصناعة الأيقونات وتأريخها، وكرس أوقات فراغه لوضع كتاب عنها حظي بشهرة كبيرة على مدى عقود. (المترجم)
(1306) جاك إيلي دريدا (1930-2004): فيلسوف فرنسي مولود في الجزائر، ورائد المدرسة التفكيكية في التحليل، ومن مطوري نظرية علم الظواهر. (المترجم)
(1307) José Luis Velasco, «Democratización y Conflictos Distributivos en América Latina,» in: Waldo Ansaldi (ed.), La Democracia en América Latina, un barco a la deriva (Buenos Aires, 2007), pp. 131-154, and Leonardo Curzio, «La Transición a la Democracia y la Construcción de Ciudadanía en México,» in: ibid., pp. 313-31.
(1308) المسرنم هو من يمشي ويتكلم وهو نائم. (المترجم)
(1309) من خطاب لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أريئيل شارون، القدس (28 كانون الثاني/يناير 2002)؛ ومن ملاحظات للرئيس جورج دبليو بوش في الذكرى السنوية العشرين للصندوق الوطني الدائم للديمقراطية:
National Endowment for Democracy, Washington, DC (6 November, 2003).
(1310) جان أومير مونيه (1888-1979): سياسي اقتصادي ودبلوماسي فرنسي، كان له دور بارز في وضع أسس التعاون الاقتصادي وعملية التكامل الأوروبية وتطبيقها، وكان أول رئيس للإدارة العليا لمجموعة الحديد والصلب الأوروبية التي شكلت الانطلاقة الفعلية للسوق الأوروبية المشتركة (1952-1955). سبق له أن شغل قبل الحرب العالمية الثانية منصب الأمين العام المساعد لعصبة الأمم (1919 - 1923). (المترجم)
(1311) Red-Blue Project: مبادرة ما عادت موجودة على الإنترنت، ولا أثر توثيقيًا لها باستثناء بضعة أشرطة مصورة تحاول عرض وجهات نظر ليبرالية

ومحافظة لناخبين ومواطنين أميركيين. اسم المبادرة مستمد من اللونين اللذين يرمزان إلى الحزبين الجمهوري (أحمر) والديمقراطي (أزرق). (المترجم)

(1312) Copenhagen criteria: مجموع شروط الانتساب إلى الاتحاد الأوروبي كما حددها المجلس الأوروبي المنعقد في العاصمة الدانماركية كوبنهاغن في حزيران/يونيو 1993، وأبرزها أن تكون الدول المتقدمة لطلب العضوية قد حققت استقرارًا للمؤسسات التي تضمن حكم القانون، وحقوق الإنسان، واحترام الأقليات وحمايتها، واقتصادًا حرًا قادرًا على التنافس مع دول الاتحاد. (المترجم)

(1313) يوهان دي ويت: سياسي جمهوري ليبرالي هولندي أدى دورًا رئيسًا في الحياة السياسية في خلال حقبة المقاطعات المتحدة التي شهدت ازدهار البلاد وصعودها أوروبيًا ودوليًا، تولى المنصب السياسي الأول (القيّم الأكبر Grand pensionar) بين عامي 1650 و1672. (المترجم)

(1314) هو جنتاو (1942-): سياسي صيني من مقاطعة جيانغسو. تولى رئاسة البلاد من العام 2003 إلى العام 2013، وكان في الوقت نفسه الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ورئاسة اللجنة العسكرية المركزية من العام 2005 إلى العام 2013. بدأ حياته العملية مهندسًا، ومع أن والده دين في خلال ما سمّي الثورة الثقافية، تولى مسؤوليات حزبية محلية قبل أن ينتقل إلى بكين في العام 1982 مديرًا لاتحاد الشباب، ليدخل بعد عشر سنوات إلى المكتب السياسي للحزب كعضو رديف. (المترجم)

(1315) الاقتباسات من:
«An Open Mind for Win-Win Cooperation,» speech by H. E. Hu Jintao, President of the People’s Republic of China, at the APEC CEO Summit (Busan, South Korea), (17 November 2005), and «The Reported Speech by President Hu Jintao at the APEC CEO. Hanoi, North Vietnam, (17 November 2006),» in: Sun Shangwu, «Hu: China to pursue peace, prosperity,» posted at: https://bit.by/2GzJmUd

(1316) اسمها الحالي غوانغدونغ، مقاطعة ساحلية في جنوب شرق البلاد. مساحتها 179,800 كم^2، وعدد سكانها حوالى 107 ملايين نسمة، وفق إحصاء العام 2014. (المترجم)

(1317) كونفوشيوس (551-479 ق. م): أول وأشهر فيلسوف صيني شامل الاهتمامات، وضع مذهبًا خاصًا به عن السلوك الاجتماعي والأخلاق والقيم، ودعا إلى قيام حكم يخدم الشعب تحقيقًا لمبدأ أخلاقي سامٍ. (المترجم)

(1318) منسيوس (372-289 ق. م): فيلسوف وحكيم صيني رحالة، وأبرز مفسري الفلسفة الكونفوشوسية، وتقول الروايات إنه كان حفيد كونفوشيوس. (المترجم)

(1319) State Council Information Office, «Building of Political Democracy in China,» Beijing, 19 October 2005;

الاقتباسات والإشارات السابقة مأخوذة من:

Liang Qichao, «Xin zhongguo weilai ji [An Account of the Future of New China],» in: Yinbingshi zhuanji [Monographs from the Ice-Drinker's Studio] (Shanghai, 1902);

محاضرة كانتون (Canton) الأسبوعية، ألقاها (Sun Yat-sen) خلال الأشهر الأولى من العام 1924، نشرت تحت اسم

San Min Chu: Sun Yat-sen, The Three Principles of the People (Shanghai, 1927), pp. 149-360, and Mao Tse-tung, On New Democracy January 1940, (Peking, 1966).

(1320) من الأطباق الرئيسة المشهورة في المطبخ الصيني والآسيوي عمومًا. وهو يتكون من أرز مسلوق يُخلط مع البيض والخضار ويُطبخ على نار حامية. (المترجم)

(1321) جاو جيانغ (1919-2005): سياسي وحزبي صيني شغل منصب رئيس الحكومة بين عامي 1980 و1987، والأمانة العامة للحزب الشيوعي بين عامي 1987 و1989، وقبل ذلك نائب الأمين العام، من العام 1981 إلى العام 1982. كان من أبرز منتقدي سياسات ماو تسي تونغ، ويعزى إليه الفضل في التحول الصيني نحو اقتصاد السوق. (المترجم)

(1322) في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، اعتمدت قمة منتدى التعاون الصيني - الأفريقي إعلانًا أُذيع في قاعة الشعب العظمى على لسان الرئيس الصيني هو جنتاو، رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي والرئيس المصري محمد حسني مبارك الأسبق. جاء في الإعلان: «نحن نرى أن تأسيس نمط جديد من الشراكة الاستراتيجية هي في وقت واحد الرغبة المشتركة والخيار المستقل للصين وأفريقيا، ويخدم مصالحنا المشتركة، وسيساعد في زيادة التضامن، والدعم المشترك ومساعدة وحدة الدول النامية، وسيساهم في السلام الدائم والتطور المنسجم في العالم». تعهد القادة من أجل تشجيع هذا النمط الجديد من الشراكة الاستراتيجية باستخدام إجراءات متنوعة، بما فيها زيارات عالية المستوى، وتعاون استثماري وتجاري في الاتجاهين، وتدريب الكوادر في الصحة العامة والتبادل الثقافي. ناشد القادة «المجتمع الدولي» الالتزام بتعهداته من أجل التخفيف من عبء الديون، وفتح الأسواق، ووعدوا بـ «المعالجة الصحيحة للقضايا والتحديات التي قد تظهر في سياق التعاون، من خلال المشاورات الودية المتماشية مع الصداقة الصينية - الأفريقية، والمصالح الطويلة المدى للجانبين». أكد القادة الأفارقة في القمة التي استمرت يومين التزامهم الثابت سياسة «الصين الواحدة» واستعادة وحدة الصين سلمًا.

(1323) دولة متوسطة الحجم، تقع في وسط أفريقيا الجنوبي. مساحتها حوالى 753 ألف كم^2، وعدد سكانها حوالى 16 مليون نسمة، وفق تقديرات العام 2015. نالت استقلالها الكامل عن بريطانيا في العام 1964. (المترجم)

(1324) مايكل شيلوفاي ساتا (1937-2014): سياسي زامبي تولى رئاسة البلاد من العام 2011 وحتى وفاته، وتقلد مناصب وزارية في خلال تسعينيات القرن العشرين. أسس الجبهة الوطنية ذات التوجه الديمقراطي الاشتراكي وقادها، بعد استقالته من حركة التعدد الديمقراطي. (المترجم)

(1325) السياسة التي تعتمدها بكين تعبيرًا عن رفض انفصال جزيرة تايوان عنها رسميًا. (المترجم)

(1326) لي باودونغ (1955-): سياسي ودبلوماسي صيني، يشغل منذ العام 2013 منصب نائب وزير الخارجية. سبق أن كان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة بين عامي 2010 و2013، وسفير الصين لدى زامبيا بين عامي 2005 و2006. (المترجم)

(1327) ليفي باتريك مواناوازا (1948-2008): محام وسياسي زامبي من شمال روديسيا. دخل البرلمان ونال شهرة وطنية في العام 1989 في خلال دفاعه القانوني الناجح عن كريستون تامبو، الذي اتهمته حكومة الرئيس كينيث كاوندا بتدبير محاولة انقلاب. عيّنه الرئيس المنتخب فريدريك تشيلوبا نائبًا له في العام 1992 إلا أن الرجلين اختلفا، فاستقال مواناوازا في العام 1994. عاد إلى السياسة في العام 2001 من خلال حركة التعدد الديمقراطية، وأصبح الرئيس الثالث للبلاد في العام 2002، وأعيد انتخابه في العام 2006، وبقي في المنصب حتى وفاته في إثر سكتة دماغية في منتجع شرم الشيخ في مصر، حيث كان يشارك في اجتماع قمة أفريقية. (المترجم)

الفصل العاشر: لماذا الديمقراطية

ما ندعوه البداية هو غالبًا النهاية، وأن تصنع نهاية هو أن تصنع بداية النهاية هي من حيث نبدأ.

ت. س. إليوت [(1328)]

تصوروا: الديمقراطية كما نعرفها محطمة قطعًا مبعثرة من خلال ازدراء الأحزاب والسياسيين والبرلمانات، والمشاعر المعادية لأميركا والقومية والديمقراطيين المزيفين، وربما بالخوف والعنف، والمؤسسات العابرة للحدود غير القابلة للمحاسبة، وفشل الأسواق، والتفاوت الاجتماعي العميق، والقدرية والقرف من نفاق ما تبقى من قيم ومؤسسات ديمقراطية. إذا كانت ملهمتنا على صواب في تنبوئها من خلال هذه التوجهات بتخريب الديمقراطية الرقابية، فماذا، إذا كان أي شيء، سيضيع؟ من سيهتم؟ لماذا ينبغي لأحد أن يهتم؟ بكلام صريح: هل هو أمر مهم فعلًا إن ماتت الديمقراطية موتًا متشنجًا؟

شأن الديمقراطية

الحقيقة المثيرة للاهتمام هي أن هذه الأسئلة بالضبط طُرحت في ملتقى ضم ألفًا من شيوخ قبائل البشتون [(1329)] في محافظة قندهار، التي لوحت كرومها الشمس الحارقة في جنوب أفغانستان في خريف العام 2003. وُجِّهت الدعوة إلى هذا المجلس، المعروف محليًا باسم الشورى، لمناقشة الخطوات الشاقة الأولى نحو الديمقراطية الانتخابية عقب الغزو الذي قادته أميركا لإطاحة دكتاتورية طالبان المحلية. ذكرت التقارير أن العشاء الذي قُدّم للممثلين المجتمعين كان لحم الضأن المشوي على المواقد، إضافة إلى الفواكه، ولائحة من التعليمات للتحلية: تأكدوا من أن الخيم والطاولات والحبر الذي تُطلى به أصابع الناخبين والقرطاسية أُرسلت إلى مراكز الاقتراع، التي كانت عناوين بعضها من قبيل «قرب مجرى نبع جوي ناو» أو «قرب مضخة محطة المياه»؛ استخدِموا الجرارات الزراعية وسيارات الأجرة والحمير لنقل الناخبين إلى هذه المراكز؛ تأكدوا من أن الزوجات والأزواج يمكنهم التعرف إلى صورة الرئيس على قسيمة الاقتراع. يقول أحمد والي كرزاي، رجل الأعمال من قندهار وأحد المتحدثين في الملتقى، وهو يحث المجلس على الاقتراع لشقيقه الأكبر حامد كرزاي [(1330)]، الرئيس الحالي والمرشح المتصدر: «نحن نريهم: هذه هي قسيمة الاقتراع، هذا هو كرزاي، لا تضع الإشارة على رأسه ولا تضع خطًا على رمزه - اخرم المربع فحسب». ويقول كرزاي في تعليق لاحق، بعدما أنهى الاجتماع أعماله: «ليس لديهم أدنى فكرة عمّا يجري، يأتون إلينا ويقولون: «لماذا نجري انتخابات؟ هل كل شيء يسير بشكل جيد؟»، أو: «نحن لا نحتاج

إلى حكومة. الحكومة لم تفعل شيئًا لنا. أنا أعيش في خيمة. لماذا عليّ الاهتمام بالسياسة؟»، أنا أقول لهم - وغالبًا ما يعبسون - «إنه شأن الديمقراطية» [(1331)].

هذا الشأن الديمقراطي، هل هو مهم حقًا إن تلاشى من كروم العالم في خلال السنوات المقبلة؟ في عصر يعرض كثيرًا من الطرائق الأخرى للتعامل مع السلطة، والتي تراوح بين صفقات الغرف السرية الخلفية وقبضات القوة الغاشمة وقنابلها، ألا تبدو الديمقراطية الرقابية مجرد فكرة واحدة - يمكن الاستغناء عنها - من ضمن أفكار كثيرة أخرى؟ هل تستحق الدفاع عنها؟ هل هي بالفعل معيار عالمي، وعلى الصلة نفسها وقابلية التطبيق لأهل الكروم في قندهار أو (لنقُل) سهل البقاع [لبنان]، كما هي للعمال في فرانكفورت وطوكيو وموسكو، ولأصحاب المصالح التجارية في تايبيه [تايوان] وكيب تاون [جنوب أفريقيا]، وكذلك لنساء المنبوذين في الهند، أو شعوب فلاحي الصين، أو الأكراد في تركيا، أو حتى في الهيئات الضخمة التي تعمل عبر الحدود، مثل منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة والبنك الدولي؟ أو، بعد كل قول وفعل، هل الديمقراطية حقًا مجرد أنموذج عالمي مزيف - كما اعتقد نيتشه - مجرد قيمة من تلك القيم الغربية الصغيرة الرنانة التي تزاحم من أجل أن تجذب انتباه الناس، وتبهرهم بوعودها، وتخدعهم، بعض الوقت، ليصدقوا أنها ليست قناعًا للسلطة، ولا أداة جيدة في صراع بعضهم من أجل التسيّد على الآخرين؟

الردود على هذه الأسئلة حيوية، في الأقل لإقناع المعترضين بتغيير آرائهم، لكن الجهد في سبيل ذلك نواجه شيئًا شديد الغرابة، وهو: بعد أكثر من نصف قرن من ولادة الديمقراطية الرقابية، يتلافى معظم المعلقين السياسيين حول العالم الأسئلة المتعلقة بجاذبية الديمقراطية. يربض صمت أخلاقي متعجرف فوق الموضوع في اللحظة التاريخية بالذات - للمفارقة - التي تمتعت فيها الديمقراطية بطفرة من الإبداع. صحيح أن الصحافيين والمواطنين الناشطين والسياسيين والمفكرين السياسيين لاحظوا عمومًا أنها أصبحت الأولى على الإطلاق، لغة سياسية عالمية. ويحلو لهم أن يشيروا إلى أن لهجاتها أصبحت محكية في جميع القارات، في دول مختلفة، مثل الهند وتايوان ومصر وأوكرانيا والأرجنتين وكينيا. تشجّع أصدقاء الديمقراطية من تقارير مراكز البحوث التي تتغنى بالمدائح للديمقراطية، مستندة إلى أدلة داعمة لإثبات تقدمها الذي لا يمكن وقفه. مع تنهيدة الشعور بالاكتفاء، أصبح كثيرون من الناس مقتنعين بأن الديمقراطية صارت قيمة عالمية. وعلى الرغم من أن في إمكان العارفين الاعتراف بأن الديمقراطية مثال محدد، له جذور محددة في مكان ما من الرقعة الجغرافية الواقعة بين سوريا القديمة وبلاد الرافدين وبين دول المواطنين الإغريقية المبكرة، فإنهم استنتجوا أنها انتصرت فعليًا على جميع القيم السياسية الأخرى. أصبحت الديمقراطية مبررًا لذاتها، فاعتُمدت في

العالم كما لو أنها طريقة حياة ذات صلاحية عالمية - كـ «قيمة عالمية يمكن أن يكون للناس في أي مكان سبب لرؤيتها قيّمة»، كما عبّر عن ذلك الاقتصادي الحائز جائزة نوبل أمارتيا سِن في قول مشهور [(1332)].

يكمن المشكل الأولي لهذه النظرة في أن الجميع لا يوافقون على أن الديمقراطية ذات قيمة ذاتية الوضوح؛ فأداء الديمقراطية في حالة صعود، وحتى الخبراء والمسؤولون النافذون شبه المتعاطفين معها، يشككون علنًا ويتهكمون على الادعاءات بأنها طريقة حياة مرغوب فيها لجميع الناس على الكرة الأرضية. لاحظ الدبلوماسي الأميركي جورج ف. كينان (G. F. Kennan) (1904-2005)، المستشار السياسي والشخصية الأكاديمية الرئيسة في نشوء الحرب الباردة، أنه «لا يعرف أي دليل على أن ’الديمقراطية‘ أو ما نتصوره لأنفسنا تحت هذه الكلمة، هي الحالة الطبيعية لمعظم البشرية»؛ فالديمقراطية بدت بالنسبة إليه شكلًا من أشكال الحكم (هو صعب، لأن فيه عيوبًا كثيرة) تطور في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في دول شمال غرب أوروبا ... والذي جرى نقله إلى أجزاء أخرى من العالم، بما فيها أميركا الشمالية، التي ظهر الناس من منطقة شمال غرب أوروبا فيها كمستوطنين».

توحي طريقة التفكير هذه بأن الديمقراطية قيمة ظرفية ومحددة جغرافيًا، يقدّرها بعض الناس فحسب في أماكن وأوقات محددة؛ فليس مفاجئًا أن ترفض هذه الطريقة الحديث عن تشجيع الديمقراطية أو اعتبارها خيرًا كونيًا، وتعتبره متضخمًا وغير مرغوب فيه. وخلص كينان إلى أن سوء الحكم وصعود الطبائع الأكثر تصميمًا وحزمًا، وغالبًا الأكثر وحشية إلى السلطة، كانا الحالة الشائعة عند معظم البشرية قرونًا وألفيات من السنين في الماضي، وهذا ما ستكون عليه الحال فترة طويلة في المستقبل، بصرف النظر عن إصرار الأميركيين بجسارة على محاربة طواحين الهواء» [(1333)].

يمكن بالتأكيد وضع عقيدة أن الديمقراطية ليست سوى طريقة حياة محدودة جغرافيًا ومقيدة بالوقت - الإغريقية أو الغربية الأصل - موضع استعمالات مختلفة ومتناقضة؛ فيمكنها، على سبيل المثال، أن تستعجل الاستنتاج الكئيب بأن قدر العالم أن يكون نصف ديمقراطي، بالتالي يمكن الشعوب المحظوظة أن تتنعم بخيراتها، بينما يكون الآخرون الأقل حظًا، مجبرين على تحمّل عناء العيش في أماكن فيها القليل، أو تنعدم فيها الديمقراطية ككل. الديمقراطية ميزة جغرافية وليست كونية، وهذا كل شيء، ويمكن هذا الاستنتاج أن يكون مدعاة للاحتفال طبعًا. وبشيء من الازدراء، يتحدث الأثرياء العظماء في الجنات الاستهلاكية الغنية بالنفط، مثل دبي والدوحة، عن تقادمها. ويتفق معهم في ذلك غالبًا، الموسرون المعطرون الذين يشربون الشمبانيا من أفراد البرجوازية الروسية المتغربة بكثافة. فهُم عندما يُسألون عن رأيهم في الديمقراطية يقولون شيئًا من قبيل: «الديمقراطية؟ لماذا الديمقراطية؟ هل

ألمانيا أو أميركا حرة؟»، وإذا أشير إلى أن في هذه الدول في الأقل انتخابات حرة وعادلة، ومجتمعات مدنية نشيطة، وقضاء ذا صلاحيات، يردون: «نحن لا نحب ديمقراطية من هذا النوع، لأنها تعني الموت لروسيا. شعبنا لا يحب الديمقراطية إطلاقًا»، نقطة على السطر. تُعتبر الأسئلة الإضافية المتعلقة بإمكان وجود الحرية في ظل الدكتاتورية سلوكًا سيئًا، أو يُرَدّ عليها بشخرة وقهقهة، بكل بساطة، مع استنكارٍ متهكم للتطفل البليد لاستفسارات ملغاة كهذه، ويقال: «لا أحد يهتم بأي شيء هنا، هذا جزء من حياتنا. لدينا دكتاتورية، ولدينا حرية لأن أي شخص يمكنه أن يختار» [(1334)].

تصبح الأمور أكثر غرابة عندما يغذي الاعتقاد بأن الديمقراطية لا شيء سوى مثال جغرافي محدود النطاق والإحساس المعاكس هو أن الدكتاتورية يجب أن تزول. استنادًا إلى خط التحليل هذا، إذا كانت الديمقراطية محددة تاريخيًا - مجرد قيمة من قيم أخرى - فإن السلطة وحدها تقف في طريقها نحو هيمنتها المطلقة عالميًا. ويمكن الدهاء والقوة أن يكونا الصواب؛ يؤخذ، على سبيل المثال، الملاحظات المتعاطفة مع الديمقراطية للأكاديمي الأميركي النافذ ريتشارد رورتي (R. Rorty) (1931-2007)؛ فهو اعترف بأن الديمقراطية التمثيلية الحديثة كانت «خصوصية» لـ «ثقافة شمال الأطلسي»، وليس لديها مبرر نهائي، أو أنها، بالتعبير الفلسفي، لم تكن حقيقة، ولا صوابًا، أو عالمية. لكن، كان يحلو لرورتي عندما يُطلَب إليه أن يشرح سبب اعتقاده بأن التجربة «الشمال الأطلسية» مع الديمقراطية كان مرغوبًا فيها، أن يرد بشكل فوري بأنه ينبغي التخلي عن جميع أشكال المنطق العالمي، وأن الديمقراطية لا تحتاج إلى تبرير فلسفي البتة. قال إن بالتعبير الأخلاقي، من الأفضل للديمقراطيين أن يسافروا بما خف حمله. وعليهم أن يرفضوا اللغو، ويلتزموا بما يقتنعون به، ويجوبوا العالم وهم يصفرون في طريقهم، بنفحة من «السطحية الفلسفية والاستخفاف». كان رورتي متأكدًا من أن الديمقراطية ليست بديلًا من اللاهوت والماورائيات. وعلى القيم الديمقراطية بالأحرى أن تقف على أقدامها بمفردها. لم تكن هذه القيم مرغوبًا فيها لأنها كانت تتطابق أو كانت تردد صدى «حقيقة» تأسيسية كانت منطقيًا سابقة وأعطيت لنا، واجبًا ملحًّا لا مناص منه، يحتاج إلى الاعتراف به أو إلى التقيد به لكي يكون فعالًا. استنادًا إلى رورتي، على الديمقراطية أن تتجنب أصدقاءها الفلسفيين المشكوك فيهم. ليست لديها حاجة إليهم، وعدم المبالاة إزاء الأخلاقيات القديمة كان بداية الحكمة الديمقراطية، ومحفز إدراك أن الديمقراطية «متفوقة أخلاقيًا» لأنها كانت جزءًا من «ثقافة الأمل - الأمل بعالم أفضل قابل للتحقيق هنا والآن من خلال مجهود اجتماعي ومجهود سياسي - على النقيض من ثقافات الاستسلام في الشرق». هكذا، مع أن الديمقراطية هي معيار واحد بين معايير أخرى، فهي بتأكيدها الذاتي متفوقة حين توضع موضع التطبيق. علّق رورتي بعد وقت قصير، أي بعدما أطلق الرئيس جورج دبليو بوش حربه

على الإرهاب، بالقول: «هناك الشيء الكثير الذي يجب تحقيقه، لكن الغرب جوهريًا هو على الدرب القويم، أنا لا أؤمن بأن لدى الغرب الكثير ليتعلمه من الثقافات الأخرى. ينبغي علينا أن نهدف إلى التوسع، وإلى غربنة الكوكب» [(1335)].

غربنة العالم من خلال دمقرطته: في المراحل الأولى من التحضير لهذا التأريخ للديمقراطية، وفي خلال نقاش على مائدة فطور يدور حول المفاعيل الإيجابية المحتملة للديمقراطية، بدأ رورتي هز كتفيه استهجانًا. كانت تلك الحركة علامته الفارقة، ومقدمة للقول إنه يوافق على أن الحجج الداعمة للديمقراطية القائمة على نتائجها المفيدة المزعومة، لا يعتد بها تمامًا. اتفقنا على أن أولئك الذين يفضّلون الديمقراطية لما يسمّى الأسباب العواقبية (consequentialist reasons) يفعلون ذلك عادة من خلال محاولة إقناع الآخرين بأن الديمقراطية تحقق أهدافًا متعددة بشكل أكثر فاعلية من منافسيها؛ يقولون إن صوابية الديمقراطية تنبع من فائدتها، قابليتها [للتطبيق] وعملانيتها. ويقول بعضهم، على سبيل المثال، إن الديمقراطية شكل متفوق من الحكم لأنها تزيد فرص المواطنين في المشاركة بفاعلية في اتخاذ القرارات الجماعية. ويقول آخرون إن الديمقراطية جيدة لأنها تنمي أشكالًا من التطور اليقظ إلى العدالة (كان ذلك حجة من الحجج المفضلة للأكاديمي الهندي راجني كوثري)، أو أنهم يفتخرون بأنها أفضل من الأنظمة الأخرى لتنشيط النمو الاقتصادي [(1336)]. وهناك آخرون ممن يحلو لهم ادعاء أن الديمقراطية تروّض نمور الحرب - وأنها ترعى «السلام الديمقراطي» - أو أنها تقلل ممّا يسمّى التهديد «الإرهابي» لـ «الأمن القومي». وهناك آخرون أيضًا، من بينهم عميد المفكرين الديمقراطيين الأميركيين روبرت دال [(1337)]، افترضوا أن الديمقراطية ترعى «النمو الإنساني» بطريقة أكثر كمالًا من أي بديل ممكن.

اتفقنا على أن أغلبية هذه الادعاءات تشبه كلبًا يطارد ذيله؛ فعلى سبيل المثال، يقول من يرى أن الديمقراطية جيدة لأنها تفسح المجال أمام الناس للمشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية، إن الديمقراطية جيدة لأن الديمقراطية جيدة. ويمكن قول الشيء نفسه عن النظرة الإنسانية بأن الديمقراطية ترعى النمو الإنساني (أيًّا يكن ذلك) بطريقة أكثر كمالًا من أي بديل ممكن آخر. واتفقنا أيضًا على أن هناك مشكلة أخرى؛ فعندما تقاس في مواجهة الحقائق العملية، فإن هذه الادعاءات بشأن عالمية الديمقراطية وشمولها تكون موضع شك كبير. وما من دليل، على سبيل المثال، على أن الديمقراطيات تتفوق في الأداء على الدكتاتوريات في تحقيق النمو الاقتصادي، وفي أي حال بقيت أسئلة كثيرة شائكة بلا إجابة، مثلًا، في ما يتعلق بطبيعة «التنمية البشرية» أو الرغبة في «النمو الاقتصادي» أو ما هو «الأمن القومي». كما أن رورتي وافق على أن هذه الادعاءات مريبة إلى درجة أنها تؤدي إلى إيذاء المثال الديمقراطي أكثر ممّا تؤدي إلى إفادته لأنها تجعله أكثر عرضة لتُهم الفوضى

والنفاق. اتفقنا كذلك على أن الانعطافة نحو نظريات «الديمقراطية التداولية» (deliberative democracy) في أواخر القرن العشرين لم توفر أي حماية مقْنعة ضد هذا الخطر. وبعيدًا تمامًا من مشكلات الاستراتيجيا المتعلقة بإمكان وكيف أن الديمقراطية التداولية يمكن أن تتعاظم عبر المؤسسات التمثيلية، يمتدح من يسمّون أنفسهم «ديمقراطيين تداولويين» الديمقراطية كمثال بسبب تطلّبها أن عندما يدلي الناس بأصواتهم ينبغي أن يفعلوا ذلك على أساس أحكام معللة عن آراء الآخرين، وليس ارتجالًا أو ردة فعل غير محسوبة حيال ما هو الأفضل للجميع. لكن، لماذا على المواطنين أن يتصرفوا بشكل متأنٍ بالضبط ومتفاعل ومسؤول، وما إذا أو إلى أي مدى يمكن هذا الشرط أن يعني الشيء نفسه، ولماذا يجب اعتبار مبدأ المداولة نمطًا شاملًا ... كل ذلك يبقى غير واضح. ويبدو الأمر كما لو أن الديمقراطية التداولية مرغوب فيها لأنها تزيد المداولات، ما يؤدي بدوره إلى نشوء تأثير جيد في إبقاء المواطنين مشاركين بنشاط في مسألة المداولة.
أين تتركنا هذا التأملات إذًا؟ قال رورتي عند نهاية نقاشنا تقريبًا على مائدة الفطور، إنه ينظر إلى الديمقراطية باعتبارها أمرًا مرغوبًا فيه - شيئًا ينبغي أن يكون موقع تقدير في جهات الكوكب المغرّب الأربع - لأنها تعطي أبناء البشر الأمل بأن حياتهم يمكن أن تكون متحررة من لعنة العنف والوحشية. الإقناع بدل القوة، التسويات والإصلاح بدل الثورات الدموية، المواجهات الحرة والمفتوحة بدل الإكراه والتسلط، إطار تجريبي واعد للذهن: كان وقع ذلك مقنعًا، لكنّ كلينا يعرف أن من مشكلات هذه النظرة الإيجابية للتطور العام (meliorism) التواقة، أنها تتكاتف مع جهد الولايات المتحدة وحلفائها العسكريين كي «تروج للديمقراطية». ليست البراغماتية الكونية لأمثال رورتي بريئة، بل يمكن هذه البراغماتية أن تختلط، وهي كذلك، في ألعاب السلطة العنيفة في ملاعب الشيطان، كما اكتشف العالم من التقارير اليومية لتجارب الدمقرطة السيئة الطالع في العراق وفي أفغانستان، حيث (بحلول تموز/يوليو 2006) كان الأعضاء المنتخَبون حديثًا في البرلمانات الوطنية، معظمهم (مثل أحمد والي كرزاي) رجال على صلة بأمراء الحرب وتجار المخدرات ومنتهكي حقوق الإنسان، يتجولون بسيارات مصفحة مع حراس مسلحين أمامهم وخلفهم، يتفادون يوميًا التهديدات والمبالغ المالية المعلنة مكافآت لمن يأتي بأي واحد منهم (50 ألف دولار إذا كان حيًا، و25 ألف دولار إذا كان ميتًا).
من المحتم أن الديمقراطية تحمَّل اسمًا سيئًا نتيجة الكلام عن التفوق البراغماتي للديمقراطية، عندما يكون مستندًا إلى القوة العسكرية. وهذا ما حدث بالتأكيد في السنوات الأولى من الألفية الجديدة، حين ظهر تعبير «انتكاس الديمقراطية» في أنحاء متفرقة من الشرق الأوسط. وفي الإمكان قراءة الكلمات القاسية ضد الجهد الأميركي الهادف إلى الترويج للديمقراطية، كما جاءت على لسان الزعيم الدرزي اللبناني وليد جنبلاط ((المولود في العام

1949) كنذير واضح على جدار الديمقراطية، عندما وحيثما تفترض نفسها بتكبر وتهور باعتبار أنها قيمة «شمال أطلسية» جيدة؛ فهو إذ وصف الرئيس بوش بـ «إمبراطور مجنون» يعتقد أنه خليفة الله على الأرض، وكوندوليزا رايس [(1338)] و«لونها النفطي» وطوني بلير بـ «طاووس معقَّد جنسيًا»، عرّف الديمقراطية بتهكم بأنها نمط من الحكم الإمبريالي وتكون «أجواؤها هي الطائرات الأميركية، بحورها هي الأساطيل الأميركية، وقواعدها هي القواعد الأميركية، أنظمتها هي أنظمة أميركية - بريطانية، وأنهارها هي قوارب أميركية، وجبالها هي قوات خاصة أميركية، وسهولها هي دبابات أميركية، وقواتها الأمنية هي خدمة المصالح الأميركية» [(1339)].

التواضع

عبارات التوبيخ من هذا النوع ليست بريئة بأي معنى، ولها محاور سياسية للطحن، لكنها بكل أهميتها الذاتية المارقة، تؤدي دورًا حيويًا كتذكير بأن عصر الإيمان البريء بالديمقراطية بلغ نهايته. وربما ما هو أكثر دلالة أن تُظهر تأنيبات كهذه تناقضًا بين الوسائل والغايات: في الحقيقة يعمل الاعتقاد بأن «ثقافة شمال الأطلسي» أو «الغرب» (كيفما كان التعريف) لها حق ملكية فكرية لمثال الديمقراطية، وأنها تستحق الترويج باستخدام الوسائل العسكرية، كعقيدة سياسية مغرورة وتنطوي على تناقض ذاتي. أصبحت الديمقراطية دواءً فيه الحياة يعطيه بعضهم للآخرين، على الرغم من حقيقة أنهم ربما يجدونه غريبًا وبغيضًا ومثيرًا للغثيان.

هل يمكن تفادي هذا التناقض الذاتي في الديمقراطية؟ هل يمكن الديمقراطيين أن يتحركوا لحماية أخلاقيات الديمقراطية من مشككي القرن الحادي والعشرين والمعرضين فيه، من خلال اجتراح مفردات جديدة للحديث عن تفوقها الكوني، أم إن الديمقراطية ليست أكثر من مثال محلي يعرضه نفاقًا دجّالون سياسيون أقوياء عندما يلائمهم ذلك؟ نعود إلى سؤالنا الافتتاحي: هل هناك طريقة يمكن الديمقراطية أن تدعي من خلالها، وبشكل معقول، أنها مثال عالمي ينطبق على جميع شعوب الأرض، من دون أن تكون دليل براءة للقوي أو للمتغطرس ضد الضعيف؟ هل يمكن دمقرطة مثال الديمقراطية وإنزاله إلى أرض الواقع ليخدم، بالتالي، الأرض وناسها بشكل أفضل ومتكافئ، بفرضيات أقل تعصبًا وأكثر تواضعًا؟ الجواب القصير هو أنها قادرة، لكن المطلوب هو فهم الديمقراطية بشكل ديمقراطي، أو في الأقل إعادة وصفها بأنها أكثر ديمقراطية من الفهم البالي القديم لها كمثال جيد ومرغوب فيه.

كانت فكرة دمقرطة مثال الديمقراطية غير قابلة كلها للتصور لدى أسلافنا، فضلًا عن الحديث عنها. لم يكن لأي ديمقراطي بكامل قواه العقلية أن يتهم مثال الديمقراطية بمحدودية الأفق، والانزلاق صعودًا إلى مفردات فوقية كان

لها مفعول تحويل الديمقراطية إلى عقيدة من خلال ربط حظوظها بمبادئ تعطي الانطباع بأن الديمقراطية حتمية على الأرض، وبديل اللّه. لم يخطر في بال الديمقراطيين السابقين أن غطرسة مبادئهم كانت على اختلافٍ مع فهم للديمقراطية يسمح بتنوع المسوغات المختلفة للديمقراطية، أو أن مبادئهم كانت على اختلافٍ مع حقيقة أن الناس، أكانوا يعيشون في مجتمعات ديمقراطية أم في مجتمعات غير ديمقراطية، يعيشون عادة وفق تعددية من مفاهيم متضاربة، وغالبًا غير قابلة للقياس، حول ما يُعتبر حياة جيدة.

في الوهلة الأولى، يبدو أن مقترح دمقرطة مثال الديمقراطية - قطع الغش والخداع، لجعلها تتماشى مع قيم الديمقراطية الرقابية - هو اليوم ذو معنى قليل أو بلا معنى؛ فببساطة، لا يستوعبه أكثر الناس الذين يجدون أنفسهم مربَكين عندما يطفو مقترح أن الديمقراطية في حاجة إلى تنمية مواهبها في الحديث عن نفسها بشكل مختلف. السبب الرئيس في ذلك هو أن في عصر الديمقراطية الرقابية، أصبح ملايين من الناس حول العالم يعتقدون أن الديمقراطية هي تأديب مستمر للسلطة، وطريقة حياة تفتح فضاءات للأقليات المعارضة وتسوي المنافسة على السلطة بين المواطنين المتساوين. لذلك، يصعب على أكثر الناس أن يدركوا أن الديمقراطية حملت عفاريت في الأزمنة الماضية: طروحات فلسفية رنانة، وموضوعات ماورائية، ومشاعر عقائدية.

كان يا ما كان، وحتى زمن ليس ببعيد، كانت الديمقراطية أنثى سادية مهيمنة[(1340)]، قدمت نفسها إلى العالم بتعبيرات متجبرة، وبلغة فيها دلالات استبداد غريبة. لنأخذ عصر الديمقراطية المجلسية، حيث الكلمة نفسها حملت إيحاءات قوية بالإخضاع العسكري والسيطرة. ومع أنه لم تكن هناك أطروحات للديمقراطيين دفاعًا عن مثال الديمقراطية، فإن الخطب الأثينية الأفضل ذكرًا بشأن الموضوع بمقاييس اليوم - الخطب نفسها التي لا يزال الناس في معظمهم في حقبة الديمقراطية الرقابية يعتبرونها نقطة الانطلاق في التفكير بخصوص الديمقراطية - لها وقع رنّان. لم تصوَّر الديمقراطية الأثينية جميلة ومنسجمة وواحدة، وهو ما لم تكنه بالتأكيد، لكن الأمر الأكثر غرابة هو حقيقة أن أصدقاء الديمقراطية (dēmokratia) النشطاء كانوا عمومًا يبررون الديمقراطية من خلال ربطها بالإمبراطورية. وبحلول منتصف القرن الخامس قبل الميلاد، وقفت السلطة والسعي المحموم من أجل تكديسها، في قلب حياة الأثينيين وتجاربهم وتوقعاتهم. كان يُنظر إلى سياسة القوة والإمبريالية على أنهما أثينيتان نمطيًا، وديمقراطيتان نمطيًا؛ فأصبحت سمعة أثينا ككيان منشغل يسعى دومًا لتحصيل مزيد من السلطة على الآخرين، مرادفة للديمقراطية نفسها. من هنا، كانت ملاحظات لبركليس الشهيرة إلى المعزين المجتمعين لتكريم الجنود الموتى، حيث قال: «تذكروا، إن السبب في تمتع أثينا بأعظم اسم في العالم هو أنها لم تستسلم للمصائب، بل أغدقت مزيدًا من الأحياء والعمل على الحرب أكثر من أي مدينة أخرى، وهكذا ربحت القوة

الأعظم التي وجدت في التاريخ. ذكرى هذه العظمة ... ستبقى للأجيال المقبلة وإلى الأبد» [(1341)].
الديمقراطية بوصفها غطرسة: هذه الطريقة في الكلام تنم عن إزعاج في زمننا هذا، إلى درجة يبدو معها أن هناك قليلًا من الحظ في أن تتمكن اليونان من إنقاذ عصر الديمقراطية الرقابية من جهلها المرتبك أو الكئيب حول سبب الرغبة في الديمقراطية. ويستثمر بعض الكلاسيكيين - المثل الألمع هو جوسيا أوبر [(1342)]، الذي يُعتبر جورج غروت القرن الحادي والعشرين - مواهبه في محاولةٍ لأن تُستنبَط من القدماء طريقة للحديث عن الديمقراطية (dēmokratia) بحيث تلقى صدى في عصرنا الحالي. يقولون إن أسلافنا الإغريق يمكنهم أن يعلمونا أن الميزة العظمى للديمقراطية تكمن في قدرتها على حل المشكلات من خلال تشجيع التعلم والابتكار القائمين على الانتشار المفتوح للمعرفة القابلة للاستخدام العام [(1343)]: حظًا سعيدًا لهم تكريمًا لجهدهم. إن الديمقراطية الرقابية تحتاج إلى مواهبهم، إلى حد كبير، لأنها ستجد قليلًا من المساعدة، أو لا شيء من عصر الديمقراطية التمثيلية. كانت لغاتها عن الديمقراطية غزيرة بالتأكيد؛ والمشكلة هي أنها كلها تقريبًا احتوت على أكثر من شيء من آثار الغرور عندما يصل الأمر إلى الحديث عن سبب كون الديمقراطية مثالًا جديرًا بالاهتمام.
تأتي الأمثلة المعنية بالعقائدية المدفونة عميقًا في مثال الديمقراطية التمثيلية سريعة وكثيفة. فكروا في النص المسمّى Government الحكم (1820)، والذي كتبه لموسوعة معارف الأستاذ والموظف العمومي جيمس مِل (1773-1836)؛ فهو سبّب ضجة من خلال شرحه أن الديمقراطية التمثيلية هي حامية الملكية الخاصة، والفردية المتملكة، وأنها تطابق مبدأ المصلحة غير القابل للجدال، فـ «إذا كانت غاية الحكم هي إنتاج أعظم سعادة لأكبر عدد، فإن هذه الغاية غير قابلة للتحقق من خلال تحويل العدد الأكبر إلى عبيد» [(1344)]. ثم فكروا في بطل الوحدة الإيطالية جوزيبي مازيني (1805-1872)، الذي كانت الديمقراطية التمثيلية بالنسبة إليه تقوم على «مبدأ الإنسان»، وهو مبدأ تأسيسي (بحسب قوله) ذو مواصفات «دينية»، في أن الإيمان بأعمالها كان إلزاميًا، ببساطة لأن الناس وكل شيء في العالم كانوا معًا تجليات لها واحتمال منفعة منها. كان الديمقراطيون الـ «مؤمنون بلا معبد» متعبدين لـ «قانون التقدم المستمر» الذي يقود في كل مكان إلى التحسن الذاتي للبشر المصممين على معاملة بعضهم بعضًا كمتساوين [(1345)]. والآن امنحوا لحظة من وقتكم للطرائق المسيحية في الحديث دعمًا للديمقراطية. استمعوا إلى بضع كلمات من الخطبة الشهيرة التي ألقاها أمام مسيرة كبيرة مناهضة للعبودية في مدينة بوسطن في أيار/مايو 1850، الواعظ والناشط من نيو إنغلند ثيودور باركر الذي يقول: «الديمقراطية، هي حكم الناس كافة، عبر الناس كافة، من أجل الناس كافة. هي بالطبع حكم يسعى لتحقيق مبادئ السلام الأبدي، وقوانين الله

الثابتة». ولاحظ باركر في مواضع أخرى أن «فكرة الديمقراطية كان لها نمو بطيء ومتدرج حتى في نيو إنغلند»، لكنها الآن تنتشر عبر الجمهورية الأميركية إلى حد أن «الحكم يصبح أكثر وأكثر من الكل وعبر الكل ومن أجل الكل»، شهادة على حقيقة أن الديمقراطية هي «تشريع العدالة الإلهية عبر القوانين البشرية» [(1346)]. أخيرًا، تأملوا في أسطر عدة لصديقنا من القرن التاسع عشر ناحوم كيبن، المؤلف الأخير الذي يحاول أن يضع تاريخًا كاملًا للديمقراطية وهو يقدم عمله، فكتب: «تاريخ الديمقراطية هو تاريخ المبادئ، كما هي متصلة بطبيعة الإنسان والمجتمع. المبادئ كلها تتركز في الله، المصدر الأبدي للحقيقة، الحكمة، العدالة والحب (TRUTH, WISDOM, JUSTICE AND LOVE)[(1347)]. ومثلما تعطي صفات الله اللامتناهية الوجود والنظام والمسار لعالم الوجود، هكذا تكون قدرات الإنسان هي الوكالات المرسومة للإرادة المقدسة، كما جعلتها العناية الإلهية معروفة، وضمن حدود الإنسانية، في الحقائق السامية للمسيحية». وخلص كيبن إلى القول: «سيتبين [أن الديمقراطية] هي المقياس الأعلى للسلوك والسعي الإنساني» [(1348)].

مساكين أولئك الذين لا يبالون بالإيمان المسيحي؛ فطرح كيبن في ما يتعلق بلماذا ينبغي للناس أن يؤمنوا بالديمقراطية يشبه عظة المبشر المشيخي المشهور الذي أصر على أن في إمكان اليهود والمسلمين وأتباع الديانات الأخرى أن يكفوا عن نزاعاتهم وأن يعيشوا معًا بشكل معقول لو أنهم يؤمنون بالرب يسوع المسيح فحسب. من الواضح أن ثيودور باركر وناحوم كيبن والمبشر المشهور ينتمون كلهم إلى عالم يختلف عن عالمنا، كما يسلّم أي شخص، باستثناء أكثر المسيحيين البروتستانتيين عقيدية. مع ذلك، ازدهر الجهد حتى وقت متقدم من القرن العشرين لتثبيت الديمقراطية التمثيلية على صليب المسيحية. وفاضت السوائل المسيحية عبر خطابات رؤساء أميركيين كثر، بمن فيهم (الأكثر حداثة كلينتون وبوش الابن) من دعا المواطنين إلى توسيع الديمقراطية عبر الحرب.

كان المفكرون المسيحيون أيضًا ناشطين في طرح قضية الديمقراطية الرقابية. وكان من أول الدفاعات الأخلاقية وأبرعها ما قدمه الفيلسوف الكاثوليكي الفرنسي جاك ماريتان (1882-1973) [(1349)]، الذي تبدأ حجته بانعطافة غير عادية، إذ قال إن «إرادة الشعب» ليست المبدأ المؤسس لها، لأن التجارب الأخيرة بيّنت أن عقيدة الشعب السيد سمحت لقادة مثل موسوليني وهتلر وستالين بأن يتصرفوا كأنهم القضاة الوحيدون الذين يحددون ما هو جيد وما هو سيئ، بالتالي وضع الديمقراطية على طريق النظام الشمولي. يجب وضع حدود مؤسسية على السيادة الشعبية - لمصلحة «ميثاق ديمقراطي مشترك»: يشجع الإيمان بإمكان التقدم الإنساني، وحماية الكرامة الإنسانية والاقتناع بأن المعاناة الإنسانية والظلم يمكن التغلب عليهما من خلال «العمل السياسي». ودعا ماريتان العالم إلى رفض العقيدة القائلة إن

شعب أي دولة منفردة هو سيد بيته ذي السيادة. صارت تنمية «الحب الأخوي» عبر الحدود وتعميم «الصداقة المدنية ... للجنس البشري كله» حاجتين ملحتين الآن، كما قال. ثم شدّد على وجوب تحدي المفاهيم التقليدية للديمقراطية من أجل أن يحدث ذلك. وانغمست تلك المفاهيم في الاعتقاد الخاطئ بأن في إمكان «الشعب» الاستغناء عن القيم المتعالية، وأنه مجموعة قرود بلا أرواح أنعمت عليها مصادفة التحول الجيني الحيوانية والتكيف. اعترض ماريتان بشدة على اللغة العلمانية الراسخة للديمقراطية، فكانت الديمقراطية عنده «التجلي الدنيوي لإلهام الإنجيل»، ومتجذرة الوجود الذي وهبه الله؛ هي سمو خلق الله وهدايته للأرض وشعوبها. وهو من قال: «الشعور أو الإحساس الديمقراطي في طبيعته ذاتها، هو شعور أو إحساس إنجيلي، قوّته الدافعة هي الحب، والأمر الجوهري فيه هو الإخاء، ومصادره الأساسية في إلهام الإنجيل». النتيجة الملازمة لذلك هي أن الديمقراطية لا يمكنها أن تعيش في شكل علماني صافٍ؛ فـ «الشعب ليس إلهًا، الشعب ليس لديه سبب معصوم أو مناقب بلا عيوب»، والسلطة في النهاية لها مصدرها في الله. ولا يمكن أي شخص أو مجموعة أو شعب ادعاء حق حكم الآخرين. لذلك، يستنتج ماريتان، فإن إعادة تنصير العالم و«الصحوة الداخلية» للأفراد الذين يصبحون ملتزمين روحيًا بتعاليم يسوع الناصري، هما الشرط الأساس لإعادة إحياء الديمقراطية وتسريعها في الأوقات العصيبة.

إبداع الديمقراطية

الطرح المسيحي للديمقراطية يستحق الاحترام، ويعود ذلك، في الأقل، إلى أن المسيحيين أتوا إلى الديمقراطية متأخرين، وكان الاقتران بين القيم الأخلاقية المسيحية ومثال الديمقراطية إنجازًا تاريخيًا مهمًا في حد ذاته؛ إنجازًا تطلب بناؤه سياسيًا بشكل شاق استخدام المطارق الفلسفية التي استخدمها ماريتان ومسيحيون آخرون. كانت قضيتهم من أجل الديمقراطية، مع كل تألقها الدنيوي، تستثير على الرغم من ذلك شعورًا سيئًا بين المسلمين والبوذيين والربوبيين (deists) والعلمانيين الحازمين، وآخرين. وقد تمثّل اعتراضهم في أن الديمقراطية تفوح منها رائحة اللغة الطائفية: كانت وكأن للمسيحية ادعاءات الملكية الأولى على المثال الديمقراطي، وكانت وراء هذا الاعتراض مشقة أكبر تتصل باستحالة الدمج المباشر بين الإيمان بالمبدأ الماورائي الأول (الزعم بأن البشر يعتمدون على نظام أخلاقي سابق ومستقل منطقيًا، مثل الإله المسيحي) بأكثر ميزات الديمقراطية أصالة، كنمط مثالي للحياة. ما هذه البدعة؟ ببساطة، الديمقراطية كطريقة حياة مرتابة بعمق في أي ادعاء للسلطة المطلقة المستندة إلى مبادئ ماورائية أولى، أو إلى كلام كبير من الأوصاف كافة. أمّا المفهوم الضمني الجذري، فواضح، وهو أن الديمقراطية قيمة عالمية، لأن شرطها المسبق الأساس يكمن في أن الناس قادرون على

العيش معًا على الأرض، متحررين من سلطة متكبرة يغذيها كلام مستوحى من مبادئ مثل الله، التاريخ، الحقيقة، الإنسان، التقدم، الحزب، السوق، الزعيم أو الأمة.
دعونا نتوقف لمراجعة ما اكتشفناه في هذا الكتاب حتى الآن. يوحي ابتكار لغة الديمقراطية ومؤسساتها في إقليم شرق المتوسط قبل وقت طويل من ولادة المسيح بشيء ثوري: افترضت الديمقراطية أن في إمكان البشر أن يقرروا بأنفسهم، كمتساوين، كيف سيكون نظام حكمهم. لكن الابتكار المثير هو ذلك الذي أدركه الناس لاحقًا على نحو طبيعي، والقائم على أن الفكرة كلها تتمثل في أن بشرًا زائلين من لحم ودم يمكنهم أن ينظموا أنفسهم كمتساوين، وجهًا لوجه، أو عبر ممثليهم، بالتالي يمكنهم التأمل لتقرير على هذا المسار أو ذاك من مسارات العمل. وهو دعا الناس ليروا أن الحياة لم تكن هبة قط، وأن المؤسسات والعادات البشرية كلها مبنية على الرمال المتحركة للزمان والمكان، وأنه إذا كان على الناس أن يتلافوا إعطاء أنفسهم للآخرين من المنطلق الأحمق بأن بعضهم متفوق طبيعيًا، فإنه ليس لديهم خيار سوى بناء مؤسسات سياسية مرنة وصيانتها تضمن بقاء الأسئلة عمّن له الحق في الحصول على ماذا ومتى وكيف، أسئلة مفتوحة بشكل دائم، وموضع تجربة تعليمية تسترشد بقبول الآخرين.
عندما تتحكم الديمقراطية في حياة الناس، فإنها تعطيهم لمحات عن حدثية الأمور وعرضيتها. ويجري حقن هؤلاء بالإحساس بأن من الممكن أن يكون العالم غير ما هو عليه - من الممكن مواجهة الحالات وتعديل النتائج وتغيير حياة الناس عبر أفعال فردية أو جماعية. وقد عرض لي المؤلف الجنوب الأفريقي نجيبولو نديبيلي (المولود في العام 1948) ذلك بالقول: «تطمس الديمقراطية العلاقة بين اليقين والشك. والناس تعوّدوا اختبار تكوين موقف في الصباح، لتغيير آرائهم عصرًا، ليزداد غضبهم، ثم يبيتون ليلتهم على المسألة، ليستيقظوا في الصباح التالي على شعور مختلف من جديد بشأن المسألة نفسها. والديمقراطية تولّد الإمكانية: تتوسع آفاق الناس حول المعقول والممكن، ولهذا السبب هي لحظات مثيرة، مغيظة، موشاة بالصعوبة، مبعث مشاكسات، بشعة وجميلة». سألته ما هو الجيد فيها، فأجاب: «الديمقراطية ليست أمرًا جيدًا في ذاتها، وإنما هي ما يجعل الأمور الجيدة ممكنة». ثم يواصل حديثه ليقول إن «الديمقراطية هي أقرب ما يبلغه الناس من تجربة الإيمان: الإحساس بأن في مواجهة جميع أنواع العوائق، عليهم أن يواصلوا التعاطي مع الأمور، وأن يستمروا في البحث عمّا سيعمل في النهاية، وهم يعرفون أن مع أنهم لا يعلمون بالضبط إلى أين هم متجهون، فإن الأمور لن تحصل وهم مكتوفو الأيدي. يقول نديبيلي إن القدرية هي مقتل للديمقراطية، وإن إحساس الناس بعرضية علاقات السلطة ثمين، وإن الإحساس بالإمكانية يكون أكثر كثافة عندما يتذوقون نقيضها. وفي هذا الصدد،

تشرح إحدى الشخصيات في رواية من رواياته الفصل العنصري (Apartheid) فتقول: «هل تتذكر تجربة المساحة، الشعور بالمسافة والزمن عبر السفر في الأيام القديمة للفصل العنصري؟»، وتجيب: «في السفر من النقطة (أ) إلى النقطة (ب)، لا أتذكر متعة الحركة والترقب؛ متعة التأمل، في نهاية الرحلة، ولماذا قامت هذه الرحلة، بل إن ما أتذكره هو أن في المسافة المادية العارضة بين (أ) و(ب) كان شيء للمعاناة بصبر بسبب الخوف من التوقيف، وجعْل وجودي عرضة لأسئلة وكلاء القمع». الديمقراطية: «جنوب أفريقيا، بيتي الجديد! بيت، ليس كمبنى ذي غرف، بل وطن مليء بالناس، الأشجار، الجبال، الأنهار، المنازل، المصانع، الطرقات، الساحل، المدارس والجامعات، القواعد العسكرية، المتاحف، المعارض الفنية، المسارح، مؤسسات البحوث، المراصد، البورصة، الخطوط الجوية ... كل شيء!» [(1350)].

كان نديبيلي محقًا: الأمر المتعلق بأخلاق الديمقراطية هو أنها منذ البدء تصب ماء باردًا على السيرة والسلوك [الكارما] [(1351)]، مع الاعتقاد بأن على الأفراد الراغبين في تحسين آفاق مستقبلهم في الحياة الأخرى أن يُظهروا الاحترام للآخرين عبر التصرف من خلال الأدوار المخصصة لهم (طبقتهم أو طائفتهم) في هذه الحياة. كما أن الديمقراطية تحث الناس على إدراك حقيقة الكلام عن الآلهة والطبيعة والحكام الذين يدّعون امتيازات قائمة على شيء أو آخر من النوعية المتفوقة المزعومة. تصر الديمقراطية على أن لا يُسمح لأحد بالجلوس على عروش مبنية من سلطة مدعومة بمعتقدات مزيفة كبيرة. وعنت الديمقراطية الحكم الذاتي، الحكم القانوني من أناس سلطتهم السيادية في تقرير الأمور ما عادت بعد الآن عرضة لأن تُعطى لآلهة خياليين أو لطغاة كليي العلم، ولمن هم ذوو معرفة، أو ببساطة تُسلّم إلى العادة اليومية من عدم المبالاة وعدم التفكير، بالتالي السماح للآخرين بتقرير الأمور المهمة نيابة عنهم.

هذه النقطة جديرة بأن تُطرح بشكل أكثر تجريدًا: تولد الديمقراطية عندما يكون الناس مستعدين للقول والفعل كأنهم موضوعات هذا العالم بجميع تعقيداته من لحم ودم، بدل أن يكونوا أشياء تتدلى من دينامية أخروية أو فوق دنيوية. هذه النقطة تتمدد أحيانًا لتقول إن الديمقراطية هي مثال «علماني» كليًا أو ملحد، بالتالي، فإن الديمقراطية غير ممكنة إلا عندما يغسل الناس أيديهم من آثار الإيمان بالأرباب والآلهة. وفي تاريخ الديمقراطية، كما رأينا، تندر في الحقيقة المؤسسات الحاكمة والتقاليد ’العلمانية‘ كليًا، أو غير الدينية، السبب واضح، لكنه دقيق؛ فالديمقراطية تفترض استعداد الناس لملاحظة الانفصال بين العالم الدنيوي والعالم غير الدنيوي. وتتطلب منهم أن يفكروا ويتصرفوا على أساس الفجوة أو التوتر اللذين يفصلان بين الأخلاق السامية أو النظام الماورائي (أيًا يكن ما يعتقدون) وعالم كل يوم من البشر الذين يعيشون في مؤسسات دنيوية متنوعة. علاوة على ذلك، تفترض الديمقراطية

أن ليس هناك تماثل مباشر بين هذين العالمين المتصل بعضهما ببعض بوجه آخر، هي بالتالي تعني أن الحقائق الدنيوية للعالم اليومي في متناول اليد، ما يعني أنها قابلة للتنظيم أو إعادة التنظيم من البشر ذوي العيون المثبتة على هذا العالم بعض الوقت لا على ذلك العالم الذي يتمدد باستمرار بعد التدخل البشري [(1352)]. وهناك جانب آخر مفيد لهذه النقطة هو أن الديمقراطية تعترف بأن على الرغم من أن الناس ليسوا ملائكة أو آلهة، فهُم في الأقل جيدين إلى درجة تمنع بعض البشر من التفكير في أنهم ملائكة أو أرباب.

حكم اللاأحد

هنا، إذًا، طريقة جديدة للحديث عن الديمقراطية كمثال كوني، في جواب مختصر عن السؤال الكبير والمعقد والمثير، والدائر حول ما إذا كانت رؤية جديرة بالاهتمام أم لا: وجّهت الديمقراطية منذ ولادتها الطريق نحو نمط حياة شامل، لأنها ساندت الناس في كل مكان في سعيهم للعيش كمتساوين، ومقاومة غرور السلطة المموه في المبادئ الشاملة (Universal Principles) والأحكام العبثية المسبقة.

يمكن طرح المسألة على هذا النحو: يفكر مثال الديمقراطية من منطلق حكم المتواضعين عبر المتواضعين من أجل المتواضعين، في كل مكان وفي أي زمان. تنبع شموليتها وقابلية مبادئها للتطبيق عبر الحدود، في أوضاع متنوعة بشكل واسع، سواء في جنوب أفريقيا أو في الصين أو روسيا أو الاتحاد الأوروبي، من التزامها النشط بما يمكن تسميته «التعددية الشاملة» [(1353)]، وهو توق مثال الديمقراطية لحماية الضعيف وتمكين الناس في كل مكان، بالتالي يكون في مقدورهم مباشرة عيش حيواتهم المتنوعة على الأرض، متحررين من كبرياء الأقطاب والزعماء والطغاة وأرباب المال وإجحافهم.

تزدهر الديمقراطية بفعل التواضع؛ التواضع الذي لا يمكن أبدًا خلطه بالخنوع أو الطاعة، وهو الميزة الديمقراطية الأعظم والترياق المداوي للكبرياء المتكبرة؛ هو خاصية وعي المرء بحدوده وحدود الآخرين [(1354)]. يحاول المتواضعون أن يعيشوا بلا أوهام، ولا يحبذون الخيلاء والكذب والهراء على قوائم خشب طويلة، والأكاذيب المتربعة على العروش ليست مشهدهم المفضل. البشر المتواضعون يشعرون بأنهم يعيشون على الأرض (كلمة تواضع (humility) مستمدة من كلمة دبال [(1355)] (*humus*). وهُم يعرفون أنهم لا يعرفون كل شيء، وأنهم ليسوا آلهة ولا أربابًا. التواضع الذي لا ينضب هو نقيض الشهوة المتغطرسة إلى السلطة على الآخرين، وهذا ما يفسر رفض التواضع للإذلال، ويتشجع في عالم من الغرور المخضب بالعنف، ويعطي الأفراد قوة داخلية للتصرف في العالم. ويبغض التواضع الغطرسة، ويتوقع عالمًا أكثر مساواة وتسامحًا - وأقل عنفًا.

يعني النظر إلى الديمقراطية كمثال تواضع وتحقير فريد، التخلي عن الطربوش القديم لفكرة أن الديمقراطية تقوم على مبدأ أول - الأمة، التاريخ،

الله، الحقيقة، المنفعة، السوق، الشعب السيد المعصوم أو زعيمه. ورؤية أن الديمقراطية هي، بدل ذلك، شرط مسبق لازدهار قيم وأنماطها حياة مختلفة حول العالم تعني تخليص الديمقراطية من دلالات التكبر الأخلاقي والحكم الفئوي والإكراه والقوة. ويعني الحديث عن الديمقراطية كمصطلح للتواضع أن نقول وداعًا للرفض الليبرالي الأوروبي البالي من القرنين التاسع عشر والعشرين للديمقراطية، كمثال عنيد محفوف بالمخاطر «يمكنه، بمساعدة إيمان ديماغوجي وسحري بـ ’الشعب‘ أو ’الجماهير‘، أن يقود إلى الطغيان وحكم السيف - حكم عبر حمير تنهق وترفس، أو ’حماروقراطية(onagrocracy) ‘»، كما وصفها الليبرالي الإيطالي بنيديتو كروتشه (1866-1952) ذات مرة [(1356)].
ولتخليص الديمقراطية من عفاريتها، والحديث عنها على أساس التحقير، هما بالأحرى أن نعيد وصف المثال الديمقراطي كصدٍ لأي شكل من الدجل والتكبر، وكمثال متواضع ومحقّر يستجمع قوته من رؤية أن مع أن المواطنين والممثلين يتطلبون مؤسسات لممارسة الحكم، فإنه ينبغي ألا يتولى أحد الحكم.

تستغني المؤسسات الديمقراطية - الديمقراطية الرقابية هي حتى الآن المثل الأفضل تطورًا عمومًا - وعلى نحو مثالي، عن الحكم إذا كان يعني الإملاء على الآخرين الذين لديهم وسائل قليلة أو ليس لديهم أي وسائل للانتصاف. وفي ظل الأوضاع الديمقراطية، لا أحد يحكم، بمعنى أن الذين يحكمون الآخرين هم عرضة دومًا لمثال المحاسبة العلنية، ومكبلون بألف سلك صغير من التدقيق (الصورة (10-1)). وتوفر الديمقراطية للناس مساحة واسعة لاحترام السلطات والإعجاب بها، وإظهار الكياسة والاحترام لبعضهم بعضًا بطرائق مدهشة في تنوعها. وهناك ديمقراطيات يحيي الرجال فيها معارفهم بقبلة بسيطة لطيفة على الخد (الأوروغواي)، أو بمصافحة شديدة باليد (بريطانيا)، وهناك آخرون يحيّون رفاقهم باسم الله (النمسا وألمانيا) أو بمصافحة بالكف المرفوع إلى أعلى (الولايات المتحدة)، وهناك آخرون أيضًا يعبّرون عن مساواتهم بالانحناء لبعضهم بعضًا مع نقرة خافتة لكعوبهم (اليابان). لكن في كل حالة، فإن الديمقراطيين منهم هم أول من يقولون بمنع أولئك الذين يمارسون السلطة من إكراه الآخرين، وتهديدهم بالعنف، وجذبهم ودفعهم إلى أشكال مختلفة، كأنهم مجرد صلصال بين يدي خزّاف، أو كأنهم (كما كان يحلو لأرسطو أن يقول) مجرد بيادق على رقعة شطرنج.

فكروا في الطريقة التي تعامل بها الديمقراطيات قادتها المنتخَبين؛ فعندما تشتغل الديمقراطيات بشكل صحيح، يمكنها أن تكون قاسية بشكل مستهين على من يتخذون القرارات نيابة عن الآخرين. والقادة يعانون هذا المصير بشكل كبير لأن للديمقراطية مفعول تحطيم رواية أن هناك، أو يمكن أن يكون هناك، كيان سياسي موحد يتجلى ويبقى قائمًا من خلال قائد. إن المجتمع السياسي في ظل الأوضاع الديمقراطية منقسم بشكل دائم. فليس ثمة

«جهاز سياسي» (Body Politic)، ولا ثمة شعب يجعلان هذا «الجهاز» متماسكًا. وأيًّا تكن الوحدة التي يتمتع بها الكيان السياسي، فهي موضع سؤال دائم، وفي متناول اليد باستمرار، ببساطة لأن ممارسة السلطة على الآخرين هي بصورة دائمة موضع فحص ونزاع وانقسام وتقييد.
إنه لأمر معبِّر ذلك التناقض مع الحكومات غير الديمقراطية والأنظمة الملكية الأوروبية في القرن الثامن عشر والأنظمة الشمولية في القرن العشرين: تأملوا بضع ثوان كيف أن الملكيات المتشددة مثّلت رمزيًا السلطة التي مارستها على رعاياها؛ إذ كان الجسم الطبيعي لملوك مثل تشارلز الأول أو بطرس الأكبر يُعتبر معًا في صورة الله الآب والمسيح الابن. كان جسد الملك مقدسًا، بالتالي خالدًا وأبديًا. لم يكن ممكنًا التسليم بأن الملك مات، لأن جسمه كان يمثّل الكمال. وعلى غرار الله وابنه، لم يكن ممكنًا الملوك أن يخطئوا، لذلك كان انتهاك أجسادهم - من خلال أي أفعال غير إلهية - تراوح بين ملامستها

الصورة (1-10)



تأديب السلطة: ليمويل غليفر مطروحًا على الشاطئ بعد تمرد ضده، استعاد وعيه ليجد نفسه في شرك نصبه الأقزام. من رسومات تشارلز إدموند بروك في نسخة العام 1894، من رواية جوناثان سويفت «رحلات جلفر».

بلا إذن من الرعايا أو محاولة اغتيال - تعرض صاحبها للعقاب الشديد. ومثّلت أجسام الملوك أيضًا الميزة الأبدية لـ «الجهاز السياسي» الذي كانوا يحكمونه. وعلى غرار الله، كان الملوك كليي الحضور، وكانت أجسادهم متلازمة معنويًا وزمنيًا مع الكيان السياسي نفسه. كان الملوك يمنحون القوانين هبة من الله، لكنهم كانوا أيضًا يشبهون الله الآب والابن. أرسلهم الله لتخليص البشرية، فكان الملوك أجسادًا طبيعية - علامة من الله في الأرض - وكذلك جهازًا سياسيًا، تمامًا مثل شخوص الثالوث المقدس، كانوا واحدًا، الجسدان الاثنان إضافة إلى السلطة التي يشيعونها، غير قابلين للانفصال أو التجزئة.
حقيقة تاريخية غريبة هي تلك القائلة إن شمولية القرن العشرين ازدهرت على نسخة من الخيال نفسه عن جهاز سياسي موحد، و«نقي مثل ماسة»، كما شرح القائد العظيم الجزار بول بوت [(1357)] في منشور غير مشهور في

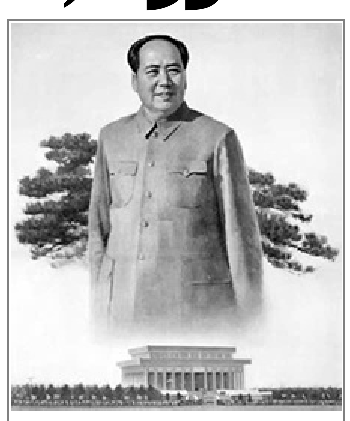
العام 1949 بعنوان «الملَكية أو الديمقراطية». وباسم «الشعب»، لكن مثل الأنظمة الملكية القديمة، وضعت الشمولية جسد الزعيم العظيم على قاعدة التمثال تحقيقًا للهدف الكبير في تكريسه مصدرًا مطلقًا للحكمة والقوة والمعرفة والسلطة. كان تحنيط جثمان لينين وعرضه أمام الناظرين في الاتحاد السوفياتي في كانون الثاني/يناير 1924، نذيرًا مبكرًا لممارسات من هذا النوع بلغت شيئًا من الذروة في قاعة الصرح التذكاري الضخم في ساحة تيانانمين، الذي بني إحياءً لذكرى الربان العظيم للشعب الصيني، ماو تسي تونغ. سيوافق الذين رأوا الصرح على القول إنه ليس قبرًا بسيطًا لجثمان عادي، في أكبر من تماثل مع الضريح الملكي المخصص لأبناء السماء [(1358)] الذين كانوا في الوقت نفسه أشخاصًا ساميي المقام ومقدسين إلى الأبد، لأن الزمن يتوقف في أجسادهم مجازيًا (الصورة (10-2)). يحفظ صرح تيانانمين هذا التقليد لقديس ثوري، ويضم تمثالًا رخامًا وناووسًا مغطى بالبلور يضم رفات ماو، مع نقش على الرخام الأخضر لجداره الجنوبي: كلمة معبّرة مهداة إلى ذكرى «قائدنا ومعلمنا العظيم الرئيس ماو تسي تونغ: خالد إلى الأبد بلا فساد».

يضع الديمقراطيون والأنظمة الديمقراطية المفاهيم المجسدة للسلطة والقيادة من هذا النوع تحت قاعدة النُّصب، وهذا ما تعبّر عنه بشكل جيد الطرفة الصينية البارعة التي يمكن اقتفاء أثرها إلى مثقفي بكين ذوي القلوب الديمقراطية. تحكي النكتة عن شخص بسيط من الريف، رجل عجوز يأتي إلى المدينة لزيارة قريبه الذي يأخذه لرؤية ضريح ماو. يصدر عن العجوز البسيط صوت تعجب «أوه ... أوه، إنه ضخم جدًا، الرئيس ماو بالطبع كان يريد أن يكون واحدًا منا فحسب. لم يكن يريد أن يُبعد نفسه من الجماهير، فلماذا بنوا له ضريحًا كبيرًا ومهيبًا كهذا؟»، «آه»، يجيبه قريبه المضيف، «لإثبات أنه مات بالفعل، فقط لا غير».

تتخلى الديمقراطيات، المفهومة كأشكال من الحكم وأنماط من الحياة لا أحد يحكم فيها، عن عبادة الحكام. هي طبعًا تحتاج إلى قادة، تحترمهم، تتبعهم، تتعلم منهم - لكنها لا تعبدهم كقادة يتمتعون بقدرات خارقة للطبيعة. إن الممثلين لا يُعتبرون مطابقين لأدوارهم التي يؤدونها؛ فلا تُعتبر أجساد قادة مثل جورج دبليو بوش أو رونالد ريغان أو ريتشارد نيكسون متطابقة لمكتب رئيس الولايات المتحدة. لذلك، عندما تعمل بشكل سليم، يحلو لديمقراطيات مثل الولايات المتحدة أن تهزأ علنًا بأشخاص السياسيين من دون خوف من العقاب. [تقول طرفة أميركية] إن سيدة عالقة في زحمة سير على طريق سريعة تؤدي إلى واشنطن العاصمة، تجفل من صوت صياح، فتخفض زجاج شباك سيارتها للرجل المتحمس الذي يصيح ويحمل وعاءً في يده ويحمل إليها خبرًا عاجلًا: «إرهابيون خطفوا الرئيس! وهُم يطالبون بفدية هائلة، وإلا سيحرقونه. الحكومة تقول إن على المواطنين أن يتبرعوا، من أجل حل

المسألة بسرعة». تسأل السيدة المروّعة: «ما هو متوسط تبرعات المواطنين؟» يجاوبها الرجل: «حوالى غالون من كل شخص».

الصورة (10-2)



ملصق كبير من تصميم لو إينيي لإحياء ذكرى وفاة ماو، وإتمام العمل في قاعته التذكارية. بكين، 1977.

المساواة

تتشجع علاقة الديمقراطيات الشائكة بالممثلين المنتخَبين وغير المنتخَبين من خلال حقيقة أن الديمقراطية تزدهر بالفصل؛ ففي الديمقراطيات الرقابية، على سبيل المثال، يبدو أن كل شيء منفصل: المجتمع المدني منفصل عن الحكم، الممثلون منفصلون عن الذين يمثلونهم، السلطات التنفيذية عن السلطات التشريعية، الأكثريات [الحاكمة] عن الأقليات [المعارضة]، السلطة المدنية عن السلطات العسكرية والأمنية، الأحزاب عن الناخبين، الخبراء عن الناس العاديين، المستهلكين عن المنتجين، الصحافيين عن الجمهور، الصغار عن الكبار، العمال عن الرأسماليين، المحامون عن الموكلين، الأطباء عن المرضى. ثم إن كلًّا من الحكم والمجتمع المدني مجزأ داخليًا. هذه الأشكال المتعددة والمتقاطعة من الفصل شروط ضرورية لحرية المواطنين المتساوية من تركيز السلطة. وتحاول الديمقراطيات جاهدة لنزع اللسعة من الاستبدادية، وتقاوم الدعوات إلى الوحدة الاجتماعية والوفاق السياسي، ويجري دومًا تذكير الذين يمارسون السلطة بعجزهم (المحتمل)، فيبقون دائمًا مستنفرين بحذر عبر ديناميات الدفع والجذب الموضوعة في قطار المفاضلة والتفريق.

لا يعني هذا أن الديمقراطية محددة أساسًا من خلال الفصل بين السلطات، عبر ما سمّاه مونتسكيو [(1359)] ذات مرة «مفعول الحرية» [(1360)]. كانت الفواصل ميزة مزمنة للإمبراطورية العثمانية، ونظام الإقطاع الأوروبي، وحكم سلالة تشينغ [في الصين]، والتي احتوت جميعها على غابات من السلطة المركزة.

والمفاضلة ليست هي وحدها ما يصنع المساواة، وبما أن الفواصل تنطوي أحيانًا على عدم مساواة، فإن الديمقراطيات تكون مختلفة. وهي بالتأكيد تبدد مركزية علاقات السلطة، وتبعثرها إلى تعددية معقدة من المؤسسات المختلفة. لكن عندما ينطلق عنان مثال الديمقراطية على العالم، يفعل شيئًا أكثر تطرفًا من ذلك بكثير.
تنحو الديمقراطية إلى المساواة في السلطة، وتسعى جاهدة، من خلال استبعاد الحكم العنيف ومن خلال الاستغناء عن التهيؤات الخيالية بشأن الجهاز السياسي الموحد، لضبط الفائزين، على سبيل المثال، عبر تحديد مدة البقاء في المنصب، وتوفير حوافز حقيقية للخاسرين. تقدم الديمقراطيات عنصرًا قويًا من العشوائية في أنماط الربح والخسارة، وتتطلب على نحو مثالي أن يكون الأفراد أو مجموعات كاملة رابحين أحيانًا وخاسرين أحيانًا أخرى. لذلك، تزدهر الديمقراطية بفعل اختيار أولئك الذين يقررون شؤون الحكم والمجتمع المدني عبر انتخابات حرة وعادلة ومتكررة أو عدد آخر من إجراءات العزل.
تفعل الديمقراطيات الرقابية شيئًا إضافيًا؛ فهي تضاعف أصوات المواطنين، وتعلو على المبدأ الذي يعود تاريخه إلى الديمقراطية التمثيلية، وهو أن «كل شخص يُحتسب واحدًا، ولا أحد يحتسب أكثر من واحد». تناصر الديمقراطية الرقابية، بدل ذلك، مع آلياتها الوفيرة للتدقيق في السلطة وتحقيرها، فهمًا أكثر تعقيدًا للمواطنين ولنشاطهم ومصالحهم المحددة الكثيرة، وتحول شعار «شخص واحد صوت واحد» إلى مبدأ «شخص واحد، أصوات عدة بتعدد المصالح، لكن كل صوت واحد يتعلق بكل مصلحة».
للضوابط المعقدة المفروضة على السلطات المنفصلة مضامين عميقة على الطريقة التي تفكر فيها الديمقراطيات في مسألة المساواة. ومن نافل القول إن مبدأ المساواة بين الناس كان على الدوام جوهريًا في المثال الديمقراطي؛ ففي نص كُتب على رقع ممزقة من ورق البردى، وهو منسوب إلى المفكر والخطيب الأثيني من القرن الخامس قبل الميلاد أنتيفون: «لأننا جميعًا متساوون طبيعيًا، الإغريق والبرابرة معًا، فإن لدينا أصلًا واحدًا ... لأننا نتنفس الهواء بأفواهنا وأنوفنا» [(1361)]. أقنع الإحساس المفضل للمساواة نفسه والت ويتمان بأن روحية الديمقراطية التمثيلية لا يمكن أن تكون محصورة في الانتخابات. يسأل ويتمان: «هل أنت أيضًا يا صديقي تفترض أن الديمقراطية انتخابات فحسب، للسياسة ولاسم الحزب؟» ويجيب: «أقول إن الديمقراطية صالحة هناك إذا سارت قدمًا لتبلغ ازدهارها وثمرها في الأعراف، في الأشكال الأكثر سموًا من التواصل بين البشر، ومعتقداتهم - في الدين، الأدب، الجامعات، المدارس - الديمقراطية في كل الحياة الخاصة والعامة، وفي الجيش والبحرية» [(1362)]. يبقى مبدأ المساواة مهمًا حيويًا في حقبة الديمقراطية الرقابية، على سبيل المثال في التساوي في قيمة الأصوات التي يدلى بها في أوضاع مختلفة من مواطنين يعتبر بعضهم بعضًا متساوين، لا من خلال

الانتخابات فحسب، بل في الحياة الاجتماعية بصورة أعم أيضًا. ومن منطلق مثال الديمقراطية المحقر [للسلطة]، ينبغي للإحساس المشترك بالتساوي بين المواطنين أن يكون نابعًا من الأحشاء، ويجب أن يكون مبدأ «صوت واحد، قيمة واحدة» محسوسًا بإخلاص، ومرتكزًا حتى، على شيء من السخرية من الذات، من النوع الذي أظهره نهرو في مهاجمته ادعاءاته السياسية الشخصية، أو في ردٍّ ظريف من رئيس وزراء أسترالي سابق متقدم في السن، على سؤال حول كيف سيتعامل مع خالقه، حين قال: «يمكنك أن تكون متأكدًا من أمر واحد، سأتعامل معه على قدم المساواة» [(1363)].

إن المثال الديمقراطي المحقّر يعني شيئًا أكثر من الزمالة؛ فهو يتطلب أن تتوقف قدرة المواطنين بالتساوي على إدراك العالم حولهم بشكل حاسم على قدرتهم على الوصول إلى موارد ملائمة. والتعليم اللائق، والإمكان الشامل للحصول على العناية الصحية والحماية القانونية لحقوق الإنسان الأساسية هما أمران حيويان جدًا. ومن المؤكد أيضًا أن مبدأ الديمقراطية المتواضعة يتطلب تفكيرًا مبتكرًا وعملًا يهدف إلى صنع آليات جديدة للحقوق العامة، ومن ذلك، على سبيل المثال: تمكين الصغار والكبار كمواطنين؛ توسيع حقوق التمثيل لبيئتنا الطبيعية الحيوية؛ إعادة تأهيل تقديمات البنية التحتية العامة التي يستخدمها جميع الناس وتعزيزها. لا يمكن الشكل الرقابي من الديمقراطية المتواضعة، من دون حق الوصول إلى «الملكية العامة» - في شؤون متنوعة من النقل المشترك، قطاع الاتصالات والمحيط الحيوي المستدام - أن يحيا، فضلًا عن الازدهار.

هذا الشرط يعني أن الديمقراطية تتطلب تساوي حظوظ حياة المواطنين كلهم. لكن أحد المفاعيل المثيرة للحديث بشكل مختلف - وأكثر ديمقراطية - عن الديمقراطية هو أن المفاهيم البسيطة عن المساواة، المفهومة كمعاملة متساوية واحتمالات متساوية في التقدم لكل مواطن فرد، أصبحت غير قابلة للتطبيق، بل وغير مرغوب فيها. ومن أجل فهم سبب وجود هذه المفارقة - لماذا ينبغي للديمقراطيات، وفي سبيل المساواة، أن تميز بعض الناس على حساب آخرين - دعونا نتصور لحظة عالمًا مختلفًا تمامًا: مجتمعًا سياسيًا متجانسًا غير منقسم اجتماعيًا فيه، باسم المساواة، يتم التعامل مع جميع الأفراد بالطريقة نفسها على الدوام، تكون الموارد قابلة للقسمة إلى كميات متساوية. ويمكن كل مواطن أن يستفيد بالضبط بالطريقة نفسها، ولأن الناس يفترضون أنهم متماثلون كثيرًا في ما يريدون وما يحتاجون، فلا خلافات يمكن أن تنشب حول أهمية الحصص المتساوية التي تعطى للجميع كمتساوين، وستكون الفروق في الأذواق والتعارضات بين الأهداف المختلفة غير معروفة.

في هذا المجتمع من المتساوين حسابيًا، فإن التوزيع المركزي كليًا للموارد في غياب السياسة، سيجعل الحاجة إلى أي مؤسسات للحكم التمثيلي ملغاة، فلماذا يمكن أن تكون هناك حاجة إلى آليات للرقابة علىِ ممارسة السلطة،

إذا كان كل مواطن يقبل، في نهاية كل يوم، وبإخلاص، بأنه المعادل البسيط لكل مواطن آخر؟

أزعجت سيناريوات المساواة البسيطة المحللين السابقين للديمقراطية بشكل عظيم، فكتب دو توكفيل في مرثاة شهيرة عن العواقب الساحقة للسعي نحو التساوي في خلال حقبة الديمقراطية التمثيلية: «إن التطور التدرّجي للمساواة شيء محتوم»، هكذا اعتقد أن هذه «الثورة التي لا تقاوَم، والتي تتقدم قرنًا بعد قرن» لمصلحة المساواة البسيطة، يمكن بالتأكيد أن تمهّد العالم وتسويه كمحدلة شكلًا مسطحًا من المساواة، وهو ما سمّاه التسوية إلى حد التماثل. لا شيء سيوقف الحركة من أجل المساواة، وهي ستؤدي إلى النتيجة غير المقصودة في إقامة شكل جديد من عبودية الدولة التي سيجلبها السعي الديمقراطي إلى جعل الكل متساوين ومعاملتهم كمتساوين. «هل يتصور أحد أن الديمقراطية، التي دمّرت النظام الإقطاعي وأطاحت الملوك، ستنتكس أمام الطبقات المتوسطة والأثرياء؟ هل ستتوقف الآن، حينما أصبحت قوية جدًا وأصبح خصومها ضعافًا جدًا؟» [(1364)].

بعيدًا من استخفاف دو توكفيل جديًا بعدم المساواة الحقيقي العنيد في مجتمعات القرن التاسع عشر، كان الفشل مصير تنبوئه في لحظ الطرائق التي يمكن من خلالها الأساليب الديمقراطية المعقدة وغير القابلة للعلاج أن تعيد قولبة مُثُل المساواة وممارساتها بحيث تصبح شيئًا أكثر تعقيدًا كثيرًا ممّا يمكن أي شخص أن يتصوره في حقبة الديمقراطية التمثيلية. لم يكن التماثل (sameness) ليصبح مفعول الديمقراطية، بل على العكس: في العصر الجديد للديمقراطية الرقابية، يزداد الوعي بأن هناك أنواعًا كثيرة مختلفة من المساواة، القادرة بدورها على امتلاك أنواع كثيرة مختلفة من العلاقات بين شخص وآخر. تتحول الكلمة البسيطة، مساواة، إلى جملة أكثر تعقيدًا من المساواة. واتضح لكثير من الناس أن الطبيعة المتكسرة للحياة الاجتماعية والسياسية تتطلب أكثر من منح الاعتراف لأكثر من معنى عملي واحد للمساواة. وأيقن كثير من الناس أيضًا أن مبدأ المساواة نفسه يخدم بوصفه أساسًا للاختيار بين تلك المعاني، وفي هذا الاتجاه أشّرت القضية القانونية التاريخية المعروفة بـ «فوليلاف ضد كلوتزنك، 448 يو. أس.» [(1365)] (1980) (Fullilove v. Klutznick, 448 U.S)؛ إذ قسمت تلك القضية القضاة التسعة في المحكمة الأميركية العليا إلى خمسة آراء مختلفة في ما إذا كان للحكومة الفدرالية الحق في منح معاملة تفضيلية في بعض برامج المشروعات العامة لشركات مملوكة من أشخاص ينتمون إلى الأقليات. وفي النهاية، أقرت المحكمة بأن معاملة التخصيص (set-aside treatment) كانت مبررة، لكن القضية ألقت الضوء على صدام مفصلي؛ فبين المساواة المفهومة من منطلق المساواة بين النتائج والحواصل، وبين المفهوم المختلف تمامًا للمساواة كتكافؤ فرص،

شكل من المساواة التي تؤدي عادة إلى نتائج متفاوتة، ووجود «رابحين» و«خاسرين».
تصبح الأمور، مع ذلك، أكثر تعقيدًا عندما تطبَّق هذه المفاهيم المختلفة للمساواة على الأفراد، أو المجموعات، أو على مجالات معينة للسياسة العامة، أو على مناطق جغرافية واسعة، أو على علاقات السلطة عبر الحدود. وفي كل واحدة من هذه الحالات، تكون للسعي من أجل «المساواة» مفاعيل مختلفة - وأحيانًا غير متساوية. ويمكن نطاق المساواة أن يكون محليًا أو إقليميًا أو كونيًا، وهذه المجالات المتضاربة، بهذه الطريقة، تجعل التركيز منفردًا، على سبيل المثال، على المساواة بين مواطنين يعيشون في دولة ما («الجميع متساوون في هذا الوطن») يعمل بسهولة ضد مواطنين ذوي حاجات وهموم مختلفة داخل الدولة نفسها، ويعمل كذلك ضد مواطنين ينتمون إلى دول أخرى، أو لا دول لهم كليًا. المضمون واضح: يقع مبدأ المساواة في قلب الديمقراطية موقع الملح في البحر، لكنه ليس مبدأً مباشرًا وشاملًا يمكن تطبيقه مثل منشار حاد على خشب قاس، أو مثل جرافة في أرض وعرة. ولْنَعُد إلى تشبيه والت ويتمان الديمقراطية بالفواكه والأزهار: زخم المثال الديمقراطي، على عكس اعتراضات وتفاهات خصومه، ليس في جز ازهار الخشخاش الطويلة لتسوية كل شيء بالأرض؛ إنه، بالأحرى، في التأكد، عبر الطرق والأساليب غير المتناهية من السياسات التحقيرية، من ضمان أن جميع أزهار الكوكب يمكنها أن تزدهر في حقول النباتات والحيوانات، وإلا فإنها تكون في دائرة خطر الأذى أو الانقراض بفعل الطفيليات والمفترسين.

الغطرسة

حان الوقت لنقول وداعًا لموضوعنا، لكن مع قول بضع كلمات وداع تحذِّر من المراوغة الغريبة للمثال الديمقراطي.
من الدروس التي لا يمكن تلافي تعلمها من تاريخ الديمقراطية هو أن الديمقراطية فريدة كليًا، عند مقارنتها بالأنماط الكثيرة للأنظمة الدنيوية. ولأنها تعني بالضبط، وفي الحد الأدنى، الحكم الذاتي لمتساوين - فتحررهم من التسلط والعنف والظلم والعقائد والادعاءات الماورائية - فإنها تتطلب أكثر مما يبدو أن البشر مستعدون، أو غالبًا قادرون، على إعطائه. وضع الأديب الإيرلندي لويس (C. S. Lewis) (1898-1963) إصبعه على هذه النقطة في خلال اللحظات الأكثر قتامة في الحرب العالمية الثانية، حين كتب: «أنا ديمقراطي لأني أؤمن بسقوط الإنسان [(1366)]. وأعتقد أن الناس هم في معظمهم ديمقراطيون للسبب المعاكس. ينبع قدر كبير من الحماسة الديمقراطية من أفكار الناس... الذين يؤمنون بالديمقراطية لأنهم يعتقدون أن البشر حكماء وجيدون إلى درجة أن كل واحد منهم يستحق نصيبًا في الحكم. الخطر في الدفاع عن الديمقراطية على هذه الأسس يتمثّل في أنها غير صحيحة». أضاف

لويس: «إن السبب الحقيقي للديمقراطية هو ... أن البشرية ساقطة إلى درجة أن من غير الممكن الوثوق في أي إنسان لديه سلطة مطلقة على أقرانه. قال أرسطو إن بعض الناس كان يوائمهم أن يكونوا عبيدًا فحسب. أنا لا أعارضه. لكن أنا أرفض العبودية لأني لا أرى بشرًا يوائمهم أن يكونوا أسيادًا» [(1367)].

وتحدث البرلماني والمناصر المشهور للديمقراطية في هونغ كونغ، مارتن لي (المولود في العام 1938) بتعابير مماثلة عن الأشرار والحمقى، فقال: «في الحياة كما في السياسة، لا يمكننا أبدًا أن نكون متأكدين من أن القرارات المتخذة هي الصحيحة، لذلك هناك حاجة إلى ضمانات للتأكد من أن أولئك الذين يتخذون قرارات عنيدة خاطئة، يمكن عزلهم من المناصب». وأضاف: «أبلغني دنغ شياو بنغ مرةً: في النظام السياسي الجيد، حتى الرجال الذين هم أشرار يمكن منعهم من فعل الشر. في النظام الرديء، الأمور أسوأ: يزدهر الشر ويمنع الرجال الصالحون من فعل الخير، ويمكن أيضًا أن يُجبروا على فعل الشر. وأنا أوافق على ذلك» [(1368)].

يعني الارتياب الديمقراطي من السلطة المطلقة ومخاطرها شيئًا يبدو صادمًا في أول وهلة؛ فالديمقراطية لا يمكن أن تكون «نقية» أو «أصيلة»، ببساطة لأنها لا تتمكن أبدًا بشكل كامل أن تجعل نمور السلطة تحت السيطرة. ووصف الكاتب الأميركي الساخر منكِن (H. L. Mencken)، المعروف بلقب «حكيم بلتيمور»، الديمقراطية بشكل ساخر مرة، فقال إنها حكم النشوة الجنسية، لكن ذلك يبالغ في المتع التي تجلبها. الديمقراطية لا تولّد النعيم؛ هي ليست أبدًا هادئة أو جامدة أو منجزة، وليست ظرفًا محققًا، وليست أبدًا الشيء نفسه مع الديمقراطية الموجودة بالفعل. الفروق النمطية الدارجة بين الديمقراطيات «المتماسكة» و«الانتقالية» و«الفاشلة» موضع شك، وينبغي لها ألا تكون صلبة إلى درجة صلابة العقيدة. والديمقراطيات «الجيدة» و«المتماسكة» لا تنعم أبدًا بالحصانة الإلهية من التأكّل الداخلي أو التجوية (weathering) الخارجية. وهي، من وجهة نظر أولئك الذين يعيشون في هذه الديمقراطيات، ليست جيدة بما يكفي أبدًا، ولا هي موحدة بشكل كامل - ولا متحررة أبدًا من أعباء الترميم وإعادة التجديد.

إن حقبة الديمقراطية الرقابية ليست استثناءً لهذه القاعدة، على الرغم من تجربتها المثمرة مع أساليب كثيرة جديدة في التدقيق العام والتحكم في ممارسة السلطة. وتثير الديمقراطية، سواء في أماكن العمل أو في الحقول، في مجالس الإدارة أو في أرض معركة، حنق الناس باستمرار بسبب الاختلاف بين وعودها وإنجازاتها، بين احتمالاتها الفائقة الشجاعة وحقائقها المحزنة. ويجري الإحساس بالفرق على نحو خاص في السياقات التي تعني فيها الديمقراطية أشياء أقل غموضًا ممّا يحلو للمفكرين الديمقراطيين أن يفترضوا: أماكن مثل البلدات المزدحمة بالسكان في جنوب أفريقيا، والأحياء الفقيرة المكتظة في البرازيل، حيث تتصل الديمقراطية بأمور الحياة والموت،

مثل مياه الشفة الجارية النقية، والصدق في مسائل مرض فقدان المناعة المكتسبة (HIV/Aids)، والتسامح مع السلاح، والعناية الطبية اللائقة، والخبز وتوفير التيار الكهربائي بشكل مستقر. في ملابسات من هذا النوع، ليس من المفاجئ أن تربط أكثرية الناس في العالم بين الديمقراطية وما ليس لديها. ويحلو للمواطنين في الهند أن يقولوا إن الديمقراطية هي كفاح متواصل من أجل «بيباسا» (BiPaSa) [تركيب لفظي من الحرفين الأولين لثلاث خدمات] («بيجلي» (*Bijli*): الكهرباء؛ «باني» (*Pani*): المياه؛ «ساداك» (*Sadak*): الطرقات). يلتقط هذا التعبير عمليًا، وعلى نحو صحيح، النقطة المبهمة التالية: تطارد الديمقراطيات دائمًا الديمقراطية على المفارق، من خلال ممرات من المرايا، عبر تضاريس غير مطروقة من قبل، صعودًا إلى السماء الزرقاء. الإخفاقات والمناحات - التحسين والكمال - كلها منقوشة داخل مثال الديمقراطية نفسه. لكن، صدقوا أو لا تصدقوا، ذلك هو مصدر قوّتها العظيمة. ولا تكون الديمقراطية حية أكثر أبدًا ممّا تكون حين تحس بعدم اكتمالها؛ فهي تزدهر بفعل عدم الكمال. ويفشل الذين يتهمونها بالنفاق ويدينون أداءها الهش، في رؤية أن الديمقراطية هي عملية إجرائية (process). الديمقراطية في ترحال دائم؛ هي ليست أداءً مكتملًا، إنها مجموعة من الإجراءات، في حالة تمرين دائمة، فحسب، وهي ليست أبدًا شيئًا منجزًا ومنظفًا من الغبار، ولا آلية يمكن أن ترتاح كما لو أنها بلغت حالة ثابتة. على الديمقراطية دومًا أن تصبح ديمقراطية من جديد. هي شيء من الفعل - ليست شيئًا فُرغ منه وروكم وخُزِّن، مثل ذهب في خزنة أو سلع في مخزن.

لماذا تحمّل عنائها إذًا، بالنظر إلى أنها على الدوام مصدر خيبات لأنها تتطلب أكثر مما يبدو أن البشر مستعدون لإعطائه؟ لماذا على الناس التمسك بالديمقراطية التي لديهم؟ لماذا عليهم أن يجهدوا من أجل مزيد من الديمقراطية، باعتبار أنها ليست قابلة للتحقيق بشكل كامل؟ يتغذى الاعتلال الديمقراطي اليوم على حقيقة أن الأجوبة القياسية من الماضي ما عادت قابلة للعمل. والفرضيات القديمة بأن الأمم ديمقراطية بطبيعتها، أو بأن التاريخ يقف إلى جانب الديمقراطية، أو بأن الإله المسيحي أعطى الناس القدرة على حكم أنفسهم على حساب الآخرين، وهذه المقولات وغيرها، انتهى مفعولها، وكذا عقيدة أن المستقبل سوف يضمن شكلًا من الديمقراطية أكثر سموًا ونقاءً وعمقًا.

وجد المؤلف الإنكليزي فورستر (E. M. Forster) (1879-1970) المسار الصحيح عندما تفكّر في موضوع الديمقراطية، في خلال السنوات التي كانت فيها الديمقراطية التمثيلية تنهار من حوله؛ إذ كتب: «إذًا، ثمة هتافان للديمقراطية، واحد لأنها تعترف بالتنوع والثاني لأنها تسمح بالنقد. هتافان كافيان تمامًا: ليست هناك مناسبة لإعطاء ثالث»[1369]. دعونا نعبر بصمت فوق إيمان فورستر المتلاشي بالمثال الممزق للأرستقراطية، لنلحظ أن هناك في الحقيقة هتافًا

ثالثًا للديمقراطية، هتافًا يغدو أكثر صلة بالموضوع مع مرور كل يوم: الهتاف الذي يجب أن يعطى للتشارك الديمقراطي في السلطة كأفضل سلاح إنساني اختُرع ضد الحماقة والغطرسة اللتين تأتيان دائمًا مع تركيز السلطة غير الخاضعة للمحاسبة.
الكفاح ضد الغرور الأعمى والغباء اللذين تتسبب فيهما السلطة المركزة ليس قابلًا للربح جوهريًا، إلا أنه من الكفاحات التي تخلى عنها البشر على مسؤوليتنا على الرغم من الخطر. الديمقراطية علاج قوي للغطرسة، وغايتها منع الناس من التعرض للانتهاك، وهي سلاح جيد لفضح الفساد والتكبر، والمعتقدات المزيفة والمناطق العمياء، والقرارت الخاطئة والتصرفات المؤذية؛ إذ تضخ على نحو مفيد، التفكير النقدي وحقائق الأمر الواقع إلى تصميم المؤسسات المعقدة والأنظمة المتشابكة وتشغيلها؛ وقبل كل شيء، هي وسيلة لا غنى عنها لمعالجة المشكلات (مثل التغير المناخي) الذي ليس له راهنًا أي تعريف متفق عليه، فضلًا عن وجود حلول قابلة للتطبيق. إنها لا تناصر حكم الشعب - ينتمي هذا التعريف للديمقراطية بأكثر من وجه إلى عصر الملكية وحقبة الدكتاتوريات والسلطة الشاملة - فحسب، بل قاعدة أن لا أحد يحكم أيضًا. ترفض الديمقراطية قبول أن الذين يمارسون السلطة يمكنهم أن يستمدوا شرعيتهم من الأرباب والربّات، أو التقليد، أو العادة، أو الثروة، أو الذكاء، أو القوة الغاشمة. لذلك، فإن تاريخها هو في جزء منه قصة الابتكارات الرائعة المصمَّمة لإعادة الزعماء الكبار إلى الأرض مجددًا.
كانت المجتمعات القائمة على الصيد وجمع الثمار تعزل أعضاءها الذين يثيرون غضب أرواح [الأسلاف] من خلال وقوعهم في حب غرورهم الشخصي. كان الملوك السومريون يصفعهم الكهنة على وجوههم لتذكيرهم بأهمية التواضع. وكان ملوك القرون الوسطى في أوروبا يجبَرون في المناسبات على أن يقسموا بالله بأنهم لن يسيئوا استخدام سلطتهم، لكن الديمقراطيين فضّلوا أساليب أكثر بساطة وذات مفاعيل أكثر تساويًا. قوّم الديمقراطيون الإغريق شاغلي المناصب العامة قبل أن يتسلموا مهماتهم، وكان الديماغوجيون عرضة للنبذ والنفي، كانت الشكاوى ضد المسؤولين الرسميين تُعرض من المجالس ويدان الأقران المواطنون بسبب سوء سلوكهم. وعمّم الإغريق قواعد وتقاليد مثل بدل الأتعاب للمحلفين، وحرية الحديث بصراحة علنًا، وآلات التصويت، والتصويت بالقرعة، والمحاكمة أمام محلفين منتخَبين أو معينين.
جلب عصر الديمقراطية التمثيلية ابتكارات جديدة: انتخابات منتظمة تشرف عليها مفوضيات انتخابية غير فاسدة؛ اشتراط أن يستقيل السياسيون أو أن يعانوا إجراءات المحاكمة القضائية في حقهم إذا تورطوا في تضارب المصالح، وقوانين وإعلام مستقل يضمن حق المواطنين في التشكيك في الكلام الفارغ، للتحدث بمرارة، والتنظيم ضد ممثليهم المنتخَبين: كانت هذه الإجراءات

المجربة والمختبرة مصمَّمة لإبقاء الرقابة على أولئك الذين ينحرفون عن الخط عندما يمارسون سلطتهم على الآخرين.
جاء مع صعود الديمقراطية الرقابية اقتناع ملايين الناس بأن الانتخابات المنتظمة والأحزاب المتنافسة والمجالس البرلمانية إرث مهم، لكنها لم تكن ببساطة كافيةً للتعامل مع شياطين السلطة غير الخاضعة للمحاسبة. هكذا، على الرغم من جميع النكسات وخيبات الأمل، والمشكلات المستعصية، جرى إيلاء تطوير أساليب مبتكرة اهتمامًا كبيرًا - هيئات رقابة وهيئات إرشاد وهيئات تنبيه - تتحرك من خلال الروح المحقرة التي تسمح للمواطنين والممثلين بأن يحاولوا إبقاء اللجام على وسطاء السلطة في مجالات الحكم، والمجتمع المدني، وفي ما بينهما من مناطق. سيتعين الانتظار لرؤية ما إذا كانت آليات السجال والمفاصلة هذه في الديمقراطية الرقابية قوية بما يكفي لتلافي عداوات وكوارث وثورات مستقبلية قادرة على تمزيق العالم إربًا. من يعرف اليوم المعادلة للتخلص من الأسلحة النووية، أو وضع حد لهيجان الأسواق، أو كيف يمكن التحرك نحو مجتمع عالمي مستدام ومتوازن وعادل؟ مع اختبار العالم طفرات إضافية من النمو في التكامل العالمي في القانون والحكم والتسلح والحياة الاقتصادية والاجتماعية، هل ستتمكن البراعة الديمقراطية من تهذيب علاقات السلطة العابرة للحدود؟ هل سيشهد العالم ازدهارًا في الصحافة والثقافة والنقاش العام العابر للحدود، وحتى توسيع المجتمع المدني الكوني - نمو الشبكات الدولية من الصحافيين والخبراء والممثلين المنتخَبين وغير المنتخَبين، والنشطاء غير المرتبطين سياسيًا والبارعين في التعبير عن المظالم المحلية، وترويض الأسواق، وتوعية الرأي العام، وتنظيم الحملات عند الضرورة، والتصرف عمومًا كهيئات رقابة على الحياة الديمقراطية على نطاق عالمي؟
لا يمكننا حتى الآن الإجابة عن هذه الأسئلة، لكن ما يمكن قوله باطمئنان هو أن تاريخ الديمقراطية لا يدور حول المؤسسات والقوانين والإجراءات المصممة لتهذيب ممارسة السلطة فحسب، بل هو مفعم أيضًا بجمع من الشخصيات المدهشة التي ساعدت في ابتكار المثال الدنيوي للديمقراطية؛ شخصيات رأت أن لديها احتمال صد المغرورين والحمقى والشرسين الجائعين للسلطة. كثير منهم أناس - الناس العاديون في مدن مثل لارسا [أو سنكرة المدينة السومرية] ونيبور [أو نفر] وبابل، والمؤمنون بالقرآن الذين حفظوا روح الديمقراطية المجلسية من الانقراض - الذين محا الزمن أسماءهم، والذين لم يعرفوا شيئًا إلا النزر اليسير من لغة الديمقراطية. وفي وقت لاحق، أتت أولى الشخصيات المسجلة في الديمقراطية المجلسية، شخصيات مثل السفسطائيين، الذين قذفوا رماح الفكاهة والسخرية - وحتى أخرجوا ريحًا أمام الناس - من أجل تحقير السلطات المغرورة. كان هناك ديموناكس من مانتينيا، المشرّع الذي أكد حق المزارعين في قوريني [شحات في ليبيا] في

حكم أنفسهم من خلال مجلسهم الخاص، الكاهنات في أثينا اللواتي قدن الصلاة للإلهة ديموقراطيا (Dēmokratia)، الديمقراطي الضاحك، ديموقريطوس، المواطن المشمئز من الفقر، وأعلام مثل أبي نصر الفارابي، المسلم الأول الذي تحدث عن الديمقراطية كما فهمها الإغريق ككلمة.
اندفع تاريخ الديمقراطية كذلك من خلال أناس ينبغي أن يُذكروا لأنهم وضعوا الديمقراطية التمثيلية على سكة الحركة: النبيل ذو الشعر المجفف الماركيز دارجنسون، الذي دنا كثيرًا من استخدام العبارة أول مرة؛ المزارعون الإسكندنافيون الذين دافعوا عن لوحاتهم؛ مانيغولد من لوتنباخ، الراهب المتواضع الذي آمن بأن الثورة ضد الطغاة كانت طاعة لله؛ الكالفينيون المحليون في اسكتلندا الذين عمموا مبدأ العهود؛ العوام ذوو اللباس العادي الذين احتفوا بالإعدام العلني لتشارلز الأول. كان هناك رجال الرصانة أمثال جورج غروت، المصرفي المجتهد والرجل الأديب من الطبقة المتوسطة الذي نشر History of Greece (تاريخ اليونان) في 12 مجلدًا، وكان هناك رجال اللغو في بنسلفانيا الذين أطلقوا شرارة نمو الجمعيات الديمقراطية - الجمهورية بعدما حملوا مذاريهم وشواعيبهم المطلية بالزفت، وصوبوا بنادقهم على ضباط حكومتهم الفدرالية.
كان عصر الديمقراطية التمثيلية مندفعًا أيضًا، بمسيحيين أتقياء ومعارضين جمهوريين للعبودية، وعمال رفضوا أن يكونوا عبيدًا مأجورين، ومتمردين ملحدين بنوا سواتر في الطرقات ورفعوا الأعلام الحمر، وقذفوا حجارة الرصف على الألواح الزجاج باسم الديمقراطية: وليام أورين؛ خوان فوسيتيتش؛ وليام روبنسون بوثباي؛ سوكومار سِن. وكان هناك السياسيون الأوائل للسياسة الحزبية، رجال أمثال أندرو جاكسون ومارتن فان بيورين؛ صحافيون أمثال وليام لويد غاريسون، المناهض للعبودية الذي أحرق علنًا نسخة من الدستور في مسيرة في الرابع من تموز/يوليو [اليوم الوطني للولايات المتحدة]؛ وليانغ كيتشاو، الفلاح الذي أصبح الكاتب الصيني الأكثر قراءة. كان هناك قادة مبجلون أمثال جاي. دي. فان در كابلن؛ الأخ غريغوري الذي ارتقى إلى الكرسي البابوي باسم بيوس السابع، والذي أجبر الدكتاتور الفرنسي [نابليون] على تتويج نفسه بنفسه؛ أبراهام لنكولن؛ الأب جون أومالي الرائد في المقاطعة؛ فرانسيسكو ماديرو وخوسيه باتل ي أوردونيز. وكان هناك شعراء أمثال جون مِلتون، ومانويل خوسيه كوينتانا، وبالطبع والت ويتمان، مع قوله «اعصفي! حثي الخطى! يا ديمقراطية. اضربي ضربات المنتقم». ولا ننسى النساء الشجاعات اللواتي حطمن أبواب التحامل الذكوري: شخصيات مثل أنجلينا غريمكي، التي دعت النساء إلى أن يكنّ مواطنات من خلال رفض سلطة العبودية؛ إستر هوبارت موريس، ربما أول امرأة تتولى منصب القضاء في حقبة الديمقراطية التمثيلية؛ النساء المقدامات اللواتي تظاهرن في ساحة الطرف الأغر في لندن دفاعًا عن حرية

التعبير والتصويت، متدثرات باللونين القرمزي والأخضر، متحفزات بشجاعة مثالية عازمة، مثل الصبية الأسترالية المهاجرة موريل ماترز، أول امرأة تلقي خطابًا في مجلس العموم في بريطانيا بعدما قيّدت نفسها بسلاسل إلى القضبان المعدن في رواق الزوار المخصص للنساء، ووضعت مفتاح القفل في ثيابها الداخلية.
ثم هناك النساء والرجال الذين لا يزالون رموزًا في وقتنا الراهن، منتقدو مركزة السلطة الذين بثوا الحياة في الديمقراطية الرقابية: المهاتما غاندي؛ بنغ - تشون تشانغ، الكاتب المسرحي والناقد الأدبي الصيني الذي ساعد في الاقتران بين الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ المنشقون الملتحون في موسكو ووارسو وبراغ، المنكبون على آلاتهم الكاتبة والمتجمعون على الأرائك في شقق يملأها دخان السجائر. وينبغي ألا ننسى روزا بارك، المرأة التي تعبت من كونها متعبة؛ أليس ستيوارت (1906-2002)، عالمة الأوبئة المقدامة في أكسفورد التي تعرضت لكثير من التشهير والافتراء، وأثبتت أول مرة في خلال خمسينيات القرن العشرين أن لا شيء اسمه جرعة إشعاعات غير مؤذية؛ الطلاب الأميركيون البيض والسود الذين خاطروا بأدمغتهم تحت وابل من هراوات الشرطة الملفوفة بأسلاك شائكة؛ الرهبان البوذيون بجلابيبهم القرمزية، يمشون حفاة، ويبقون «العقل متقدًا» وهم يجمعون تبرعات الأرز من المؤمنين لمصلحة قضية البقاء ضد دكتاتورية متوحشة. هناك أيضًا القادة: ونستون تشرشل، إليانور روزفلت، جواهر لال نهرو، نلسون مانديلا، الأسقف ديزموند توتو، أون سان سو تشي. وبالتأكيد ممن لا يُنسون من النماذج التي لا تستسلم، أولئك الذين طرحوا الأمور ببساطة، شخصيات مثل دوريس هادوك (الصورة (10-3))، موظفة المكتب التي أمضت، وهي في التسعين من العمر، أكثر من سنة لتمشي من لوس أنجلوس إلى واشنطن العاصمة، سلحفاة هدفت في الخطب العامة التي ألقتها في طريقها، إلى إثارة الشجب لبيع الديمقراطية لأصحاب الملايين الذين يشكلون حملات سياسية، الديمقراطية (لا تنتمي إلى الحزب الديمقراطي) التي احترقت في حر الشمس، وتقاذفتها الرياح القوية وتزلجت آخر مئة ميل من رحلتها، لتصل في الوقت الملائم للاحتفال بولادة الألفية الجديدة، بالوقوف على درج مبنى الكونغرس، أمام جمهور صغير لكنه متحمس، لتلقي خطابًا مقتضبًا أشارت فيه إلى مدخل مبنى الكابيتول، وهي تقول كلماتها الوداعية، قبل أن تغادر بصمت: «هذا [المبنى] يتحول إلى بيت فاسق».

الصورة (10-3)



دوريس «الجدة دي» هادوك (المولودة في العام 1910) أمام شاحنة التخييم الصغيرة التي استخدمتها في خلال مسيرة المشي عير البلاد، دعمًا لإصلاح قوانين التمويل الانتخابي، دبلن، نيوهامبشاير، حزيران/يونيو 2004.

لكل هذه الشخصيات، كان ترويض السلطة طريقة حياة؛ لم يكن ميراثًا ليُنفَق، وبالتأكيد لم يكن سلعة أو خدمة ليشترى أو يباع في السوق، في مقابل ثمن. كانت تلك الشخصيات تغضب ممن تعتبرهم حمقى [(1370)]، ولم ينظروا إلى أنفسهم باعتبارهم ملائكة أو آلهة. رفضوا غوايات التعظيم، ولم يستسيغوا الشعارات الكبيرة، وتزمت الأصوليات النتنة. وثقوا في اللياقة البسيطة، ولم يؤمنوا بأن المجتمع المتفاوت قدر محتوم. كانوا مقتنعين بأن البشر يمكنهم، وينبغي، أن يحكموا أنفسهم. اكتشفوا مواطن ضعف الأقوياء، وآمنوا بقوة المغلوبين على أمرهم. لذلك، في هذه الأوقات العصيبة للديمقراطية الرقابية، سيكون نسيان روحهم الديمقراطية - إيداعهم في صفحات الجزء التالي من حياة الديمقراطية وموتها - خزيًا وعارًا.

(1328) «ليتل غيدينغ» (1942) ((*Little Gidding*: هي الرباعية الرابعة من قصيدة إليوت. يشير اسمها إلى قرية صغيرة في مقاطعة كيمبريدجشاير في وسط شرق إنكلترا. (المترجم)

(1329) البشتون مجموعة إثنية تعود جذورها إلى العرق الآري، وتمثل حوالى نصف سكان أفغانستان (15,750,000، وفق إحصاء 2016)، وتعيش أكثريتها في شمال شرق باكستان (حوالى 28 مليون نسمة). يدين البشتون ككل بالإسلام، مع حفاظهم على تقاليد قبلية واجتماعية خاصة بهم. كان لهم دور رئيس في حكم أفغانستان عبر العصور. (المترجم)

(1330) حامد كرزاي (1957-): سياسي ينتمي إلى عائلة معروفة من طائفة البويلزي البشتونية. أدى دورًا بارزًا في تمويل المجاهدين في أثناء الحرب ضد الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، وعيِّن بعد سيطرة المجاهدين مساعدًا لوزير الخارجية. عيّنه الاحتلال الأميركي في كانون الأول/ديسمبر 2001 رئيسًا موقتًا ثم انتُخب في العام 2004 رئيسًا وأعيد انتخابه في العام 2009 وبقي في منصبه حتى العام 2014. (المترجم)

(1331) «Afghans take first awkward steps towards democracy,» Financial Times (London), 9/10/2004.

(1332) Amartya Sen, «Democracy as a Universal Value,» Journal of Democracy, vol. 10, no. 3 (1999), pp. 3-17.

(1333) George F. Kennan, The Cloud of Danger (Boston and Toronto, 1977), pp. 41-42, 45.

(1334) حديث متبادل على هذا المنوال وارد في تقرير للصحافي الإنكليزي جوناثان ديمبلبي:

Jonathan Dimbleby «…and we don't care'...,» Sunday Times (London), 27/4/2008, p. 3.

(1335) من مقابلة مع ماثياس غريفراث وآخرين:

Mathias Greffarth et al., «Den Planeten verwestlichen!,» Süddeutsche Zeitung (München), 20/11/2001,

(من ترجمتي) ومقابلتي مع ريتشارد رورتي (Richard Rorty) (باريس 10 أيار/مايو 2002) و

Richard Rorty, «The Priority of Democracy to Philosophy,» Objectivity, relativism, and truth. Philosophical Papers, vol. 1 (Cambridge and New York, 1991), p. 193.

(1336) لإعطاء فكرة عن نكهة هذا التبجح، نشير إلى أن دراسة واسعة النطاق بين عامي 1950 و1990 لـ 224 نظامًا مختلفًا، بينها 101 من الأنظمة الديمقراطية، معرّفة بشكل ضيق كأنظمة تجري انتخابات يكون للمعارضة

فيها بعض الحظ بالفوز، أظهرت عدم وجود علاقة ترادفية بين النمو الاقتصادي والديمقراطية؛ يُنظر:
Adam Przeworski et al., «What Makes Democracies Endure?,» Journal of Democracy, vol. 7, no. 1 (January 1996), pp. 39-55.
توصلت الدراسة إلى استنتاجات كانت مغايرة تمامًا، فلاحظت أن «عندما يصبح لبلد ما نظام ديمقراطي، يكون لمعدل نموه الاقتصادي مفعول قوي جدًا على احتمال أن تبقى الديمقراطية» (ص 40 -41). وأضافت أن «الناس يتوقعون من الديمقراطية أن تحد تفاوت الدخول، وأن الديمقراطيات أكثر قابلية للبقاء عندما تفعل ذلك» (ص 43). وأهمل مؤلفو الدراسة، في نزوة خيالية، الأسباب والمسببين غير الاقتصاديين، ليمدوا رقابهم باستنتاج: «فوق الـ 6000 دولار، الديمقراطيات حصينة ويمكن أن تتوقع أن تعيش إلى الأبد» (ص 41). صدقية هذه الاستنتاجات المحكومة بالزمان والمكان مهزوزة، حتى لا نقول أكثر، الشيء الوحيد المؤكد: النتائج لم تؤكد الرأي المألوف بأن الديمقراطيات صديقة للنمو الاقتصادي - حتى أنها تفترض أن النمو الاقتصادي الكمي هو أمر جيد ومرغوب فيه. (المترجم)

(1337) Robert A. Dahl (1915-2014): منظّر سياسي وأكاديمي أميركي ذائع الصيت في العلوم السياسية، وواضع نظرية التعددية (pluralist theory) القائلة إن النتائج السياسية ترتبط بالمجموعات المتنافسة، حتى وإن لم تكن متكافئة، والنظرية التجريبية (empirical theory). وله أعمال ريادية في السلوك الانتخابي. (المترجم)

(1338) كوندوليزا (كوندي) رايس (1954-): أكاديمية وسياسية أميركية بارزة، كانت أول امرأة سوداء تتولى وزارة الخارجية الأميركية (2005-2009)، ومستشارية الأمن القومي (2001-2005)، وشغلت قبل ذلك منصب عميدة جامعة ستانفورد في كاليفورنيا. كذلك تولت منصبًا حساسًا في شركة النفط العملاقة شيفرون كرئيسة للجنة السياسة العامة فيها، وكانت عضوًا في عدد من مجالس إدارات كبريات الشركات الأميركية، ومنها كارنيغي، وتشارلز شواب، وهيويلت باكارد، وراند. (المترجم)

(1339) ذُكِر في:
Daily Star (Beirut), 3/2/2003.

(1340) dominatrix: ليس ثمة كلمة عربية تطابق معنى هذه الكلمة ذات الأصل اللاتيني، والتي دخلت المفردات الإنكليزية في أواسط القرن السادس عشر، وهي تعني المرأة التي تكون في المواقعة الجنسية مسيطرة على شريكها سيطرة كاملة ومذلة. (المترجم)

(1341) Thucydides, History of the Peloponnesian War, Book 2, 64.3,
يقارن ذلك بملاحظات كورت أي. رافلوب:

Kurt A. Raaflaub, «Democracy, Power, Imperialism,» in: J. Peter Euben et al. (eds.), Athenian Political Thought and the Reconstruction of American Democracy (Ithaca, NY, and London, 1994), pp. 103-146.

(1342) جوسيا أوبر (1953-): أكاديمي أميركي من أبرز المتخصصين بالتاريخ الإغريقي، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة ستانفورد. له مؤلفات عدة عن تاريخ أثينا والديمقراطية اليونانية القديمة، إضافة إلى بحوث عن الديمقراطية المعاصرة وسبل تحسّن أدائها. (المترجم)

(1343) Josiah Ober: «Learning from Athens,» Boston Review, March/April 2006, and Democracy and Knowledge: Innovation and Learning in Classical Athens (Princeton, NJ, 2008).

(1344) James Mill, «Government,» in: Encyclopaedia Britannica (Edinburgh, 1820), reprinted as: An Essay on Government (Cambridge, 1937).

(1345) Giuseppe Mazzini, Thoughts Upon Democracy in Europe, first published in: the People's Journal (1847), and reprinted in: Joseph Mazzini, A Memoir by E.A.V, with two Essays by Mazzini: Thoughts on Democracy, and The Duties of Man (London, 1887), pp. 171-257.

(1346) Theodore Parker, «The American Idea,» in: Additional Speeches, Addresses, and Occasional Sermons (Boston, 1855), vol. I, p. 33, and «The Nebraska Question,» in: ibid., vol. I, p. 327.

(1347) أورد المؤلف هذه الكلمات بأحرف كبيرة في النص من باب التوكيد. (المترجم)

(1348) Nahum Capen, The History of Democracy: or, Political Progress, Historically Illustrated, From the Earliest to the Latest Periods (Hartford, Conn., 1874), p. v.

(1349) من مخطوطة على الآلة الكاتبة بعنوان Christianity and Democracy (المسيحية والديمقراطية) أُعدت ككلمة تُلقى أمام الاجتماع السنوي للجمعية الأميركية للعلوم السياسية في نيويورك في 29 كانون الأول/ديسمبر 1949، ومجددًا في معهد غيتسبرغ في 19 شباط/فبراير 1950، للطاولة المستديرة للمؤتمر الوطني للمسيحيين واليهود في مقاطعة آدامز. المخطوطة محفوظة في:

The University of Notre Dame Archives, Notre Dame, Indiana, Jacques Maritain Papers, 6/04 F, pp. 2-5.

(1350) Njabulo Ndebele, The Cry of Winnie Mandela (Claremont, 2004), pp. 82, 84.

(1351) karma: مفهوم أخلاقي من المعتقد البوذي وفروعه الآسيوية الأخرى، ويرمز إلى السببية في العلاقة بين سلوك الإنسان وأفعاله وبين مستقبله وآخرته، فالعمل الصالح مردوده جيد والعمل الرديء مردوده سيئ. (المترجم)

(1352) كانت الأهمية الحيوية للمساحة المتصورة بين العالمين الدنيوي والعابر للدنيوي موضع تأكيد في محادثة ومراسلات لاحقة (في حزيران/يونيو 2006) مع الباحث الديني الإيراني محسن كديوار (المولود في العام 1959)، الذي أبلغني في طهران أن «من وجهة نظر الإسلام، تتمتع البشرية بهبة الشهامة [الكلمة التي استخدمها كانت كرامات (*keramat*)]. و«الناس يحملون روح الله ... لذلك، لهم الحق في أن يتصرفوا كنواب لله أو خلفاء لله على الأرض». وتابع: «البشر في عيون الله هم معًا موضع ثقة ويتحملون عبء الواجب الإلهي للتقرير كيف يعيشون على الأرض وأن يعيشوا بشكل جيد». قال كديوار إن التعاليم الدينية (بالنسبة إلى المؤمنين) تؤدي دورًا مهمًا في القيام بهذا الواجب، لكن هذه التعاليم تأتي في نوعين، هي ثابتة أو متحولة: وحدانية الله ونبوة محمد واليقين بالآخرة هبات لا يرقى إليها الشك إلى الإنسانية. لكن الله ترك للبشر مجالًا عظيمًا لممارسة أحكامهم الإنسانية: ليس التفسير (الاجتهاد) للنصوص المقدسة والتقاليد عرضيًا فحسب، وإنما أيضًا موضع فتاوى متخذة حديثًا من البشر أنفسهم. والنصوص الدينية إمّا صامتة إزاء الشؤون الدنيوية وإمّا أنها لا تنطبق على أمور كثيرة، مثل تشغيل نظام الملاحة الجوية، أو كيفية ضمان مصلحة الأطفال في الزيجات التي تنهار. من هنا، لا مفر من السياسة: التعريف والتعامل الجماعيين من البشر مع شؤونهم المشتركة. وأردف كديوار قائلًا إن السلطة الدينية (theocracy) ليست نوعًا من الحكم، وإن على المسلمين أن يختاروا بين ثلاثة أنواع من السياسة - الديمقراطية والأوتوقراطية [الحكم المطلق] والأرستقراطية، ووحدها الديمقراطية يمكن أن تلبي المتطلبات الرسمية للإسلام. قال كديوار أنه في إحدى المرات سمّى هذه الغرابة الحكومية الملائمة للمجتمعات الإسلامية «الديمقراطية الدينية». وهو يفضل الآن أن يتحدث عن «الديمقراطية في المجتمعات الإسلامية أو الديمقراطية للمسلمين». كانت في ذهنه المؤسسات الديمقراطية - مؤسسات المجتمع المدني، انتخابات حرة وعادلة، مداولة شغل المناصب العامة، الاحترام المتساوي للمسلمين وغير المسلمين، الإشراف العام على السلطات الحكومية - يكون مطعمًا بضمير المواطنين الديني الذين يعتبرون كيانهم السياسي شرعيًا لأنه مأذون من الله في النهاية. وبما أن الله يأتمن كل الناس على مسؤولية العيش بشكل جيد على الأرض، وبما أن العيش بشكل جيد يتوقف على الإمكانية المكتسبة للمساهمة كمتساوين في التنظيم المشترك للشؤون العامة، فإن الديمقراطية - لا نظام التعيين والوصاية المطلقة المعروف باسم ولاية الفقيه - هي المطلوبة لخدمة الله والعيش بكرامة كمسلم في عالم اليوم.

(1353) pluriversality تعبير اجترحه المؤلف، ويدمج الكلمة plurality، وتعني تعددية، بالكلمة universality، وتعني العالمية أو الشاملة. (المترجم)

(1354) هذا المقطع مأخوذ من:

John Keane, «Humble Democracy: New Thinking about an Aging Ideal,» Think India Quarterly, vol. 10, no. 2 (April-June 2007), pp. 1-34 (originally delivered as the B. N. Ganguli Memorial Lecture, CSDS, Delhi, 25 February 2005).

(1355) الدبال من مكونات التربة الناتجة من تحلل النباتات والأشجار وبقايا الحيوانات، وتفاعلها كيماويًا مع التربة لتتحول إلى مركّبات عضوية. (المترجم)

(1356) Benedetto Croce, «Liberalism and Democracy,» in: My Philosophy and Other Essays on the Moral and Political Problems of Our Time (London, 1951), p. 94.

(1357) مولود باسم سالوث (1925-1998): سياسي كمبودي تزعم الحزب الشيوعي في بلاده المعروف باسم الخمير الحمر في العام 1963، وتولى رئاسة الحكومة من العام 1976 إلى العام 1979، عندما أطاحت قوات فيتنامية حكومته. أشرف في خلال فترة حكمه على عملية إعادة إسكان قسرية لملايين من الكمبوديين، مجبرًا إياهم على العودة إلى الأرياف للعمل في مزارع جماعية. تشير التقديرات إلى أنه تسبب في مقتل وموت ما بين 750 ألفًا وثلاثة ملايين من مواطني بلده. (المترجم)

(1358) ابن السماء لقب إمبراطوري رسمي اعتمده أباطرة الصين اعتبارًا من حقبة إمبراطورية سلالة تشو، التي حكمت الصين من القرن الحادي عشر إلى القرن الثاني قبل الميلاد. وبعد ذلك، اعتمدت السلالات الحاكمة في الصين واليابان هذا اللقب الذي تحول مع الوقت إلى لقب «الإله الحي»، وهو لا يزال معتمَدًا في اليابان. (المترجم)

(1359) شارل لوي دي سيكوندا، بارون مونتسكيو (1689-1755): فيلسوف فرنسي، من أعلام عصر التنوير في أوروبا، اشتهر بكتاباته في السياسة والقانون وأنظمة الحكم، وصاحب نظرية الفصل بين السلطات. دافع عن النظام الجمهوري (متأثرًا بدراسته للإمبراطورية الرومانية). (المترجم)

(1360) Montesquieu, De L'Esprit des lois, book 11, chap. 6, book 19, chap. 27.

(1361) ذُكِر في:

Kathleen Freeman, The Pre-Socratic Philosophers (Oxford, 1949), p. 399.

(1362) Walt Whitman, «Democratic Vistas,» in: Complete Prose Works (Philadelphia, 1892), paragraph 55.

(1363) من مقابلة مع غوف وايتلام:

Gough Whitlam «Good life's work for Labor titan,» Weekend Australian (Sydney), 8- 9/7/2006, p. 26.

(1364) Alexis de Tocqueville, Democracy in America, ed. by J. P. Mayer (New York, 1969), vol. 1, p. 12.

(1365) Fullilove v. Klutznick, 448 U.S. هي من القضايا الأكثر إثارة للجدل القانوني والسياسي في الولايات المتحدة، حيث صادقت المحكمة العليا على سياسة ما يسمّى «الفعل الإيجابي» (affirmative action) التي أقرها الكونغرس في محاولة للتعويض عن المجموعات الإثنية التي تعرضت للتمييز وإساءة المعاملة والتجاهل تاريخيًا، ولا سيما الأفارقة الأميركيين والنساء والسكان الأصليين، وغيرهم من الجماعات المصنفة كأقليات، من خلال تخصيص 10 في المئة من موازنات المشروعات العامة لشركات يملكها أفراد ينتمون إلى تلك الجماعات، ومنح معاملة تفضيلية للأقليات في التسجيل في الجامعات. اعترض المحافظون البيض على هذه السياسة واعتبروها تمييزًا عكسيًا ضدهم يشجع عدم الكفاءة. تقدم إيرل فوليلاف وآخرون بدعوى أمام المحكمة الفدرالية الثانية في نيويورك لإبطال هذه السياسة في العام 1977، فأقرت المحكمة دستورية سياسة الكونغرس، فاستؤنف الحكم أمام المحكمة العليا التي صادقت على قرار المحكمة الدنيا بأغلبية 6 أصوات مقابل 3. إلا أن المحكمة العليا نسخت حكمها واعتبرت تلك السياسة غير دستورية في قضية «شركة أدراند للبناء ضد بينيا» (Adarand Constructors, Inc. v. Peña, 515 U.S. 200) في العام 1995، منهية بالتالي عمليًا سياسة «العمل الإيجابي». (المترجم)

(1366) سقوط الإنسان (Fall of Man)، أو الخطيئة الأصلية، معتقد مسيحي بأن الإنسان ارتكب خطيئة أصلية عبر آدم وحواء بسبب مخالفتهما تعاليم الله بأن أكلا من ثمار شجرة المعرفة. (المترجم)

(1367) C. S. Lewis, «Equality [1943],» in: Walter Hooper (ed.), Present Concerns: Essays by C. S. Lewis (New York, 1986), p. 17, paragraph 1.

(1368) من مقابلتي مع مارتن لي (Martin Lee QC) في مبنى المجلس التشريعي، هونغ كونغ، 25 أيار/مايو 2005.

(1369) E. M. Forster, «What I Believe [1936],» in: Two Cheers for Democracy (London, 1951).

(1370) did not suffer fools gladly، مثل درج استخدامه على نطاق واسع منذ النصف الثاني من القرن العشرين، مع أنه وارد في نصوص قديمة يعود أحدها إلى رسائل القديس بولس إلى أهل كورِنث، كما ورد في أعمال شكسبير. ورد المثل نفسه في النسخة الثانية من *Cambridge Idiom Dictionary* الصادر في العام 2006. (المترجم)

الفصل الحادي عشر: قواعد ديمقراطية جديدة

احتاج تاريخ الديمقراطية هذا، الموجود الآن على شاشتك، أو يرتاح بين يديك، إلى عشر سنوات للبحث والكتابة. والشخص الأخير الذي حاول مشروعًا كهذا كان ناحوم كيبن، المؤرخ الأميركي، والناشر والمثقف الموسوعي الذي تتلمذ على نفسه، وقيل إنه اشتغل على الموضوع 35 عامًا. قاطعت مساعيَ كيبن حربٌ أهلية، ومصلحة الطباعة والنشر وبيع الكتب (كان من بين المؤلفين الذين طُبع ونُشر لهم إدغار ألن بو و[الأديب الأميركي] ناثانيال هاوثورن (N. Hawthorne) [1804-1864])، وانشغال عميق في الشؤون السياسية للحزب الديمقراطي. تعقدت خططه لوضع كتاب من ثلاثة أجزاء عن تاريخ الديمقراطية أيضًا، عبر هدية سياسية من الرئيس الـ 15 للولايات المتحدة جيمس بوكانان الابن الذي عيّنه (في العام 1857) مديرًا لمصلحة البريد في مدينة بوسطن. ونظرًا إلى هذه المعوقات - لم يكن مفاجئًا لأحد من أصدقائه أنه كان في الـ 80 من العمر ولا يزال يعمل باجتهاد، «يفكر بحيوية ويكتب بدقة كما في الماضي» - لم يتمكن كيبن من إنجاز مخطوطته، فنُشر جزء واحد منها فقط، في كتاب يقع في 700 صفحة تحت عنوان The History of Democracy: or, Political Progress, Historically Illustrated, From the Earliest to the Latest Periods تاريخ الديمقراطية: أو التقدم السياسي، المفسر تاريخيًا، من الحقب الأولى إلى الأخيرة الصادر في العام 1874. أثبتت دراسة كيبن، وهي الأولى من نوعها ربما، التي تنشر في العصر الحديث عن تاريخ الديمقراطية المتخمة كليًا بالتفصيلات المثيرة للاهتمام، والقوية على نحو خاص في تاريخ الصلات السياسية والقانونية التي تربط الولايات المتحدة بحكامها البريطانيين السابقين، أنها إنجاز من الصعب تقليده. لكني شعرت بأن من الضروري محاولة القيام بذلك، في الأقل لتصحيح انحيازه الأنغلوأميركي المعلن. وأن إذ وجدت نفسي في ملابسات تاريخية مختلفة تمامًا، تحت جبل من المواد الجديدة ذات تعقيد لا يمكن تصوره عمليًا، كان عليّ أن أتحرك بسرعة لتحقيق هدفي: استبدال تاريخ كيبن بتقرير جديد كليًا، وبالتأكيد أقل تحزبًا لموضوع تنامى من كونه اهتمام عبر أطلسي إلى موضوع ذي أهمية عالمية.

رأى تاريخ كيبن موضوعه عبر عيون أميركية من القرن التاسع عشر. وهو كان يتجاهل الديمقراطية المجلسية في العالم القديم (ويزدري بشكل واضح «الفخر والخيلاء» و«العادات الخليعة» لأثينا). التزم الصمت حيال الأصول المعقدة للديمقراطية التمثيلية في أوروبا القارية، جاهلًا (على سمة زمانه) التطورات المهمة المعاصرة في المستعمرات الإسبانية السابقة وأجزاء من

الإمبراطورية البريطانية. كان تاريخ الديمقراطية المكتوب بقلم شخصية عامة محترمة كانت بمنزلة ريشة طوعية للحزب الديمقراطي في الأقل منذ الغزو العسكري الأميركي بين عامي 1846 و1848، مندفعًا بشعور حاد من القوة الصاعدة للولايات المتحدة، وانتصاراتها على خصومها المحليين والجيوسياسيين، واختراقها إلى عالم مثير جديد من الديمقراطية التمثيلية.
كان الهم المركزي للكتاب مداواة الألم الذي تسببت فيه الحرب الأهلية. وهو عقد العزم على إقناع قرائه الأميركيين بأن تقدم الديمقراطية في العالم في القرن التاسع عشر، خصوصًا انتصارها في الولايات المتحدة الأميركية، كان مكفولًا عبر «الحقيقة السامية للمسيحية». لم تكن الديمقراطية «مقتصرة على موسم وعصر وأمة»، وكان لها مستقبل مضمون ببساطة لأنها كانت تعبيرًا دنيويًا عن التصميم الغامض لله.
لم يكن كيبن وحيدًا في التفكير على هذا النحو، بل إن معاصره الأرستقراطي الفرنسي، الذي أصبح ديمقراطيًا، وهو ألكسيس دو توكفيل، لاحظ أكثر من مرة أن الثورة الديمقراطية في العصور الحديثة، والتي تقودها الحوادث في الولايات المتحدة، كانت تنعم بحماية يد الله، ووافق ديمقراطيون كثر مرموقون من أواسط القرن التاسع عشر على ذلك. لم تكن تلك بالتأكيد نقطة انطلاقي، وفي الحقيقة أصبحت مقتنعًا بسرعة بأن موضوعي يتطلب إعادة تفكير جوهرية بما هو المطلوب لمحاولة كتابة تاريخ جديد للديمقراطية. ومع أن كتاب حياة الديمقراطية وموتها يدرك أن للديمقراطية علاقة كبيرة بإيمان الناس بالمقدس، شككت في أن إيمانًا يتجاوز التاريخ - أو الهروب من الوقت إلى عالم من الماهيات الأزلية - كان المفتاح لفهم الديمقراطية. رفضت بالشدة نفسها الرأي المعاكس، وهو أن التاريخ الإنساني لوحة فسيفسائية من القطع في لعبة تركيب صور، ليس لها تفسير ذو معنى، أو أن التاريخ كابوس مبهم منخور تمامًا بعقائد بليدة والإرادة العمياء للسلطة، من الأفضل (كما اقترح [الشاعر الأميركي، الإنكليزي الأصل] أودن (W. H. Auden) وآخرون) أن يترك لنفسه. كنت متأكدًا من شيء واحد فقط: يجب تحطيم جميع القواعد الموجودة للكتابة عن الديمقراطية وعن تاريخها. ونحن نحتاج إلى تهشيم الصمت المتصلّب، ويجب تعديل طرائق التفكير المعتادة أو التخلص منها. قطعًا، كان المطلوب قواعد جديدة.
القاعدة الأولى: تعاملوا مع ذكرى الماضي من الأمور على أساس أنه حيوي لحاضر الديمقراطية ومستقبلها. وسرعان ما أصبحت عقب بدء مشروع كتاب حياة الديمقراطية وموتها مقتنعًا بأن كلمة «تاريخ» ينبغي أن توضع على مرايا جميع الديمقراطيين وأطر أبوابهم، لتخدم كتذكير يومي لماذا يتوقف اليوم والغد على الأمس. بدأت التفكير في مشروعي كتمرين في توسيع التصويت إلى كتلة انتخابية لا صوت لها: الموتى. بهذه الروحية من منح حق التصويت للماضي، يطرح هذا الكتاب قضية مستدامة لردم الهوة بين السياسة والتاريخ.

وبعيون على الماضي والمستقبل معًا، يذكّر الكتاب قراءه بأن لا شيء في العالم يدوم إلى الأبد - وبأن الديمقراطية كما نعرفها ليس فيها ضمانات بقاء داخلية تلقائية. ويُظهر الكتاب بشكل أقل جلاءً كيف ولماذا الديمقراطية والتاريخ توأمان سياميان. ويشرح الطرائق الحيوية التي من خلالها أثارت الديمقراطية منذ البداية، إحساس الناس بالعرضية التاريخية لعلاقات السلطة، على سبيل المثال، عبر إظهار أن الطغاة والملوك لم يكونوا ضروريين في الشؤون الإنسانية، أو أن الآراء السائدة يمكن تحديها وتغييرها شرعيًا (من خلال آليات مثل المؤتمرات الدستورية، والمراجعات القضائية وحرية الصحافة)، أو عبر إظهار أن السماء لن تنهار إن جرى التعامل مع النساء والعبيد والفقراء على قدم المساواة سياسيًا واجتماعيًا مع أسيادهم السابقين.
يُظهر الكتاب أن من أجل المستقبل، يمكن تعلم، أو عدم تعلم الكثير، من الماضي؛ يمكن الإلمام بماضي الأمور أن يوحي بما ينبغي عدم القيام به في الحاضر أو في المستقبل؛ في الحد الأدنى، يمكنه أن يغرز دبوسًا في مؤخرات الذين يشجبون الديمقراطية كمرض سياسي، أو الذين يحاولون بدل ذلك أن يتوّجوها بأكاليل المجيد المزيف، على سبيل المثال بسبب الطريقة التي يفترض أنها تبلسم التوترات الاجتماعية أو تولّد النمو الاقتصادي. كما أن كتاب حياة الديمقراطية وموتها يهدف إلى إيقاظ إحساس القراء بالدهشة إزاء اللحظات السحرية التي ولدت فيها الديمقراطية، أو نضجت، أو ماتت. وهو يستذكر شخصيات منسية - أفرادًا لا تزال كلماتهم وأفعالهم حتى اليوم قادرة على إلهام الناس في مسائل الديمقراطية. ويفترض، علاوة على ذلك، أن فعل التشابك مع تاريخ الديمقراطية يجعلنا أكثر حساسية إزاء إبداعات زمننا. أمّا الوصفة العملية التي استخدمتها مباشرة، فهي: يسيء الناس فهم الحاضر حتمًا عندما يعيشون في جهل للماضي. ويحاول هذا الكتاب في كل سطر منه أن يترك لدى القراء انطباعًا بأن مستقبل الديمقراطية يتوقف على الماضي، الذي هو في حالة تفاعل دائم في الحاضر، ويذكّرهم بما يمكن أن نخسره جماعيًا إذا ارتكب العالم حماقة أن يسمح للديمقراطية بالانزلاق من بين يديه، لتتلاشى، أو لأن يقتلها العدد المتزايد من خصومها.
القاعدة الثانية: اعتبروا دائمًا أن لغات الديمقراطية وشخصياتها وحوادثها ومؤسساتها ومفاعيلها تاريخية تمامًا؛ فالديمقراطية ليست مادة تحدث بشكل طبيعي ولا هبة إلهية عامة، هي معًا نتاج أزمنة وأماكن محددة، ومساهمة قوية في إدراك الناس طبيعة حياتهم المقيدة بالزمن. هذه النوعية المزدوجة المفاصل للديمقراطية، أي اعتمادها على الوقت ودورها العظيم كموجه لإحساس الناس بتاريخيتهم، يمكن أن تبدو واضحةً بعد قراءة هذا الكتاب، لكن الحقيقة المذهلة هي أن الناس في معظمهم الآن لا يفكرون بالديمقراطية في هذه الطريقة؛ فهُم يأخذون الديمقراطية باعتبارها أمرًا مفرغًا منه، كأنها أبدية، أو (ما يساوي ذلك) يعاملونها وكأنها تحصيل حاصل لحوادث سابقة، كما فعل

فرنسيس فوكوياما بشكل غير مفيد في كتابه نهاية التاريخ والرجل الأخير الصادر في العام 1992.
إن افتراض أن الديمقراطية معطًى ابتدائي، وجزء من النظام الطبيعي أو التطوري للأشياء، شائع في جميع الديمقراطيات القائمة بالفعل، وغائر عميقًا بالتأكيد في الدوائر الأكاديمية. في خلال مسيرتي المهنية، على سبيل المثال، كان النظر الأكاديمي إلى الديمقراطية كنمط تاريخي من الحياة هو الاستثناء وليس القاعدة. وتآمرت محاور متعددة لتعزيز «جهل» الأكاديميين بـ «ماضي الديمقراطية». وأنتج الاتكال الكبير للأكاديميين على الأساليب العيانية الهادفة إلى إنتاج «بيانات إحصائية» جيلًا كاملًا من فاقدي الذاكرة؛ والمسألة ليست مسألة أن أساليب جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالديمقراطية ابتكار حديث فحسب (من عشرينيات القرن العشرين)، وأنها دخلت الميدان الرئيس للبحث الأكاديمي مع أعمال كلاسيكية أميركية فحسب، مثل كتاب [عالِم الاجتماع السياسي] سيمور مارتن ليبسيت Political Man الإنسان السياسي الصادر في العام 1960، وكتاب The Civic Culture الثقافة المدنية الصادر في العام 1963، والدراسة السياسية المهمة التي وضعها [أستاذ العلوم السياسية] غابرييل ألموند و[خبير التوثيق السياسي والمكتبات، والسياسة المقارنة] سيدني فيربا، والتي استخدمتها للاسترشاد في كتاباتي الأولى عن الديمقراطية. المشكلة في البحث التجريبي الإحصائي والمقارن، التي تُساهم هذه الكتب في إثارتها، هي أن دراسة الديمقراطية تقتصر بشكل كبير على زمننا الراهن، وفي أحيان كثيرة على عدد محدود من الحالات التي تكون البيانات متوافرة فيها. لذلك، فإن تاريخية الحاضر محجوبة، أو متاحة عفويًا كمحدودية للبيانات الإحصائية. هذا، وتفاقم فقدان الذاكرة الأكاديمية من خلال عادات جامعية أخرى: تدريس المؤلفين والنصوص «الكلاسيكية» عن الديمقراطية من دون اعتبار لسياقاتها الأصلية؛ مناظرات أكاديمية رائجة تعير اهتمامًا قليلًا، أو لا تهتم أبدًا بشخصيتها نفسها المرتبطة بالوقت (السجالات حول مزايا «الديمقراطية التشاركية» (participatory democracy)، والحوادث «الديمقراطية التداولية» (deliberative democracy)، و«الديمقراطية التصارعية» (agonistic democracy) و«نوعية الديمقراطية» أمثلة على ذلك. أدى المفعول المتراكم لهذه الأزياء والبدع إلى إنتاج شيء شديد الغرابة: عانى البحث في طريقة الحكم والحياة المعروفة كديمقراطية من الخدر، فقدان الإحساس بكيف أن الديمقراطية تحفّز إحساس الناس بتاريخية السلطة. هذا الخدر يساعد في شرح سبب عدم قيام أي محاولة لوضع تاريخ شامل للغة الديمقراطية ومؤسساتها، منذ وقت طويل - ولماذا ليس هناك في الدراسة الأكاديمية للديمقراطية حتى الآن أي عمل يمكن مقارنته بما أنتجته شخصيات مثل آدم سميث وكارل ماركس وإميل دوركهايم وماكس فيبر.

القاعدة الثالثة: انتبهوا بشدة إلى كيف أن الطرائق التي يُسرد الماضي بها عبر المؤرخين والقادة والآخرين، هي فعل تاريخي لا يمكن تفاديه، ما يعني أن رواياتهم لتاريخ المؤسسات والأفكار والشخصيات والحوادث واللغات الديمقراطية، لها طبيعة عشوائية غير قابلة للاختزال ومقيدة بالوقت، وهي بالتالي عرضية وابتدائية. كانت تواريخ الديمقراطية السابقة مخمورة بإيمانها الساذج بـ «الحقائق» الأبدية، فأصر جيمس برايس في كتابه Modern Democracies الديمقراطيات الحديثة الصادر في العام 1921، على «أن الحقائق هي المطلوبة: الحقائق، الحقائق، الحقائق». على الرغم من كل ما حصل في ميادين مثل الفلسفة والعلوم والألسنيات، منذ أن كتب برايس هذه الكلمات، لا يزال يحلو لمؤرخين كثر أن يفترضوا أنهم آخر المؤرخين؛ ينظرون إلى أنفسهم كملائكة تدوين لا كقضاة إعدام. يتصورون أن تجردهم ينبع من حقيقة أنهم يتعاملون مع الحقائق فحسب، مع ما حصل بالفعل، لكن ذلك مغالطة، وكنت شرحت في موضع آخر (في ملاحظات على أعمال [أستاذ العلوم الإنسانية البريطاني] كوينتن سكينر) أن ليس هناك شيء يُعتبر تاريخًا «موضوعيًا» مباشرًا يستند إلى الماضي «كما كان في الحقيقة». ويُشبه الذين يتظاهرون بالعكس المحتالين العازمين على ذر الرماد في عيون الأحياء، على حساب الموتى، وحساب الذين لم يولدوا بعد.

أقنعني اثنان من أساتذتي بأن التاريخ دومًا استعراض بديع وليس إنتاجًا بسيطًا لماضي الأمور، وهما ماكفرسون (C. B. Macpherson)، الذي ربح الجائزة المزدوجة للاحترام والشهرة نظير جهده النظري لضمان مستقبل للديمقراطية من خلال إنقاذ حُماتها السابقين من تعالي الأجيال المقبلة، والمناصر الأكاديمي العظيم في القرن العشرين للتفسير والتأويل غادامر (Hans-Georg Gadamer)؛ فهذان المعلمان اللذان لم يتفقا على شيء سوى أهمية دراسة التاريخ، ألهماني كي أفكر في تاريخية الأساليب المستخدمة من المؤرخين للتوصل إلى التوافق مع الماضي. واعتمدت طوال هذا الكتاب، وفي أعمال سابقة، مقاربة أسمّيها «الحوار مع الموتى»، وهي مقاربة ناقدة لجميع حبال الكتابة السياسية المتكلة على لغة تجريدية وفرضيات رسمية، تدافع عن تاريخ قوي للحاضر يستعيد اللغات والشخصيات والحوادث والمؤسسات السياسية. عززت مقاربة الحوار مع الموتى جهدي المبكر لبثّ حياة جديدة في المثال القديم للمجتمع المدني، لجلاء لماذا أن الأشكال العلمانية من المبدأ المسيحي الأصل في القرن السابع عشر عن حرية الصحافة لا تزال حية ومعافاة حتى اليوم، ولإظهار الصلة المعاصرة العظيمة لحياة الكاتب السياسي في القرن الثامن عشر توم باين وكتاباته. وعلى نحو مشابه، ينتهج كتاب حياة الديمقراطية وموتها الحوار مع الموتى، ويركز في افتراضه أهمية الماضي للحاضر والمستقبل على أن كل رواية للماضي تتشكل عبر الآفاق الفكرية واللغوية لليوم الحاضر. والذكريات ليست هدية متفرجين حياديين؛

فكل عصر وكل مؤرخ ينظران إلى الماضي من خلال مفاهيمها ومجموع اهتماماتها المختلفة، وإذا كان الأمر كذلك، يجب على مؤرخي الديمقراطية أن يسمحوا لغرباء العرضية والتواضع بالدخول إلى مراتبهم، إذ تبين أن سايمون بيور [(1371)] والحقائق البسيطة للتاريخ السياسي ليسا بسيطين على الإطلاق، وأن حتى عندما تحظى «الحقائق» المباشرة - الأسماء والتواريخ والأماكن - بتوافق شامل بين المؤرخين السياسيين، تكون في العادة مبتذلة إلى درجة تصرخ من أجل تفسير أهميتها وتأويلها. لا يمكن مصباح «الحقائق، الحقائق، الحقائق»، على نحو معاكس لبرايس، أن يرشد الدراسة السياسية والتفكير السياسي المرتبط بالتاريخ. وكما في الحياة بشكل أعم، تتوقف الحقائق بثبات على التأويل، ويتوقف التأويل على السرديات، وتتوقف السرديات على مفاهيم وقواعد الأسلوب، وتتشكل مفاهيم الأسلوب وقواعده من خلال التأويل والسرديات وطرق التفكير في شأن السلطة، ومن خلال اللغات، والحوادث والشخصيات والمؤسسات التي توفر المادة الأولية («الحقائق») من التأويل، والسرديات وطرائق التفكير في السلطة والسياسة، كما تفهم بالمعنى الأوسع.

القاعدة الرابعة: إن الأساليب، التي هي أكثر ملاءمة للكتابة عن ماضي الديمقراطية وحاضرها ومستقبلها، هي تلك التي تثير الانتباه مباشرة إلى الميزة الخصوصية لقواعدها (وقواعد الآخرين) في التأويل. الديمقراطية ليست بحاجة إلى عقيدة قويمة (orthodoxy) أو شرطة ذاكرة؛ فلو كانت الديمقراطية تمرينًا لا ينتهي في تحقير المغرورين، فإنه ينبغي ألا تكون الكتابة عنها مختلفة. من الناحية المثالية، يجب أن يهدف النقاش عن ماضي الديمقراطية وحاضرها ومستقبلها إلى الانفتاح، على سبيل المثال، من خلال الاعتراف بجهلهم، والميزات التخمينية المتعمدة لادعاءاتهم، والتعقيد الهائل للأسباب والمسببين للأشياء التي يسردونها.

يحاول كتاب حياة الديمقراطية وموتها أن يستخدم أدوات كهذه بصورة جدية، فينتقل بصورة منتظمة، ومن أجل تشجيع القراء على التفكير لأنفسهم وتكوين آرائهم الخاصة حول الموضوع، من صوت سردي إلى آخر، ويعكس التسلسل الموقت للحوادث، بالتالي ينكسر الإحساس المزيف بالأمان، الذي يتوافر من خلال وصف شيء متبوع بآخر. ويشكك الكتاب في بعض الوحدات القياسية من التفكير التاريخي، فيُظهر، على سبيل المثال، أن من غير الممكن فهم الديمقراطية من خلال خانات بسيطة، مثل «قديم» و«قروسطوي» وحديث. ويبين بدل ذلك أن للديمقراطية وتائر مختلفة، متعارضة ومجدّلة، وأن الجهد يجب أن يُبذل لتتبّع الاستمراريات الطويلة الأمد، والتغييرات التدرجية والفورات المفاجئة التي حددت تاريخها. قبيل نهاية القصة، وبشيء من الدعابة، يقدم الكتاب رواية خيالية لتذكيرنا بأن تصور المستقبل حيوي للتذكير بما يجري في الحاضر، ويضع الكتاب، ككل، توكيدًا كبيرًا على فوضى

الديمقراطية وأسبابها ومسببيها المتعددين، وعلى الأسرار التي تحفظها، وعلى تنوعها المذهل في المكان والزمان. يلقي الكتاب في بعض الأحيان ظلال الشك على يقينياته ذاتها، فيعيد حكاية أفضل الطرائف على حساب الديمقراطية، ويمنح صوتًا لدعاوى معارضيها. كما أنه يحاول أن يشحذ الإحساس بالسخرية لدى القراء من خلال إبداء الاهتمام بالنتائج غير المتوقعة والتي أدت غالبًا إلى صعود المؤسسات الديمقراطية، ويتعمد اعتماد أكثر عدد ممكن من التعددية في وجهات النظر في الموضوع.

من الأهداف الأولية لكتاب حياة الديمقراطية وموتها توسيع الجغرافيا الذهنية وشحذها لفهمنا للديمقراطية، وكان دافعه عدم رضاه بالأفق المحدود لأغلبية الكتابات المعاصرة بشأن الديمقراطية. وعلى رغم كثرة الأفكار الثاقبة الغنية، كانت الأعمال المألوفة عن الديمقراطية تجعل لغاتها ومؤسساتها ومُثُلها تبدو أنها لا تزال من الظواهر في المنطقة الأطلسية. وقد كررت هذه الأعمال عادة الجملة النمطية القائلة إن الديمقراطية نشأت في أثينا، وأهملت الكم المتزايد من البحوث المتعلقة بالمجالس في سوريا وبلاد الرافدين القديمة؛ وفي ما يشبه محاولة إرضاء تحيزات جيمس برايس وناحوم كيبن وألكسيس دو توكفيل، بقيت صامتة حيال مساهمات العالم الإسلامي المبكر. وكان الانتشار الملحوظ لمُثُل الديمقراطية التمثيلية ومؤسساتها في أميركا الإسبانية والإمبراطورية البريطانية موضع تجاهل على نحو طبيعي، وكذلك التوطين المعاصر للديمقراطية في أماكن كلية الاختلاف، مثل الهند وبابوا غينيا الجديدة وجنوب أفريقيا وتايوان والصين. وفي أوقات غيّر العالم فيها الديمقراطية، بالمقدار نفسه الذي غيرت فيه الديمقراطية العالم، ما عاد أي من هذا التجاهل مقبولًا. لذلك، يدعو كتاب حياة الديمقراطية وموتها إلى دنيوية أعظم في طريقة تفكيرنا في الديمقراطية. مستعيرًا من فيزياء القرن العشرين لوصف الوقت كبُعد للفضاء [(1372)]، يطرح الكتاب قضية تاريخ الديمقراطية في العالم، على أنه ما عاد موضع تصور داخل قيود الحدود الوطنية واللغوية، أو ضمن الطرائق عبر الأطلسية الأصل، من الحياة السياسية والتفكير السياسي التي تدعي العالمية بشكل زائف.

القاعدة الخامسة: اعترفوا بأنه حتى وقت قريب جدًا، كانت أغلبية تفصيلات تاريخ الديمقراطية قد دوّنها منتقدوها، أو خصومها الصرحاء. وقوبل مبتكرو الديمقراطية، ومنذ البداية تمامًا، بالصمت البارد والعداء الملتهب. كان الأنموذجي، بالأحرى، ذلك النوع من الانتهاك والإساءة الذي انقض مهاجمًا من الصفحات الناجية من مؤرخها المؤسس: أرستقراطي اسمه ثوسيديديس (حوالى 460-400 ق. م)، وشدد تأريخه للحرب البيلوبونيزية تكرارًا على كيف أن «الحكم المخنث» للديمقراطية يمكن أن يزاح بسهولة بالحقائق الثابتة للسلطة والسياسة والحرب. كان ثوسيديديس، الفاشل الذي تعرض هو نفسه للنفي من أثينا لأن الأسطول البحري الذي كان يقوده (حوالى العام 424 ق. م)

أخفق في تحقيق مهمته، يحمل ضغينة ضد الديمقراطية. وكان يمقت ديماغوجييها المتملقين، ويتهمهم بالطيش وعدم الكفاءة السياسية. وفي عالم مبني على دوران الوقت ومحكوم بقاعدة أن الأقوياء دائمًا يفعلون ما يحلو لهم والضعفاء يعانون ما يتعين عليهم، كانت الديمقراطية بالنسبة إليه قابلة للعطب، وغير مسؤولة، وقصيرة النظر، وأنانية ومتقلبة - صفات سلبية كانت تتمثل، بنظره، في جمهور الرعاع الأثينيين الذين صوتوا يومًا، تحت تأثير الديماغوجيين، على قتل كل الذكور البالغين وبيع النساء والأطفال الذين رفضوا الحكم الإمبريالي لأثينا في سوق النخاسة، ليغيروا رأيهم في اليوم التالي، بفضل توجيه القادة الأكثر اعتدالًا.
حتى وقت متقدم من القرن العشرين، أظهرت أغلبية المعالجات اللاحقة لحياة الديمقراطية وأزمنتها، التي سلكت الدرب التي شقها ثوسيديديس أولًا، تناقضًا عميقًا تجاه موضوعها. أعرب كتاب جيمس برايس «الديمقراطيات الحديثة» عن قلقه من أن الديمقراطيات البرلمانية يمكنها، على الرغم من كل جاذبيتها الأخلاقية، أن تنتج أكثريات تتصرف مثل حكم الأقليات الأوليغارشية، بأنانية وتدمير ذاتي. قبل ذلك بقرن من الزمن، هاجم كتاب فرنسوا غيزو The History of the Origins of Representative Government in Europe (**تاريخ مصادر الحكم التمثيلي في أوروبا**) (1820-1822) «المبدأ الديمقراطي لسيادة الشعب» باعتباره واجهة لـ «تجربة العالم، الذي شاهد باستمرار الجبان يتبع الشجاع، وغير الكفوء يطيع الكفوء - بكلمة واحدة، أولئك الذين هم وضيعون طبيعيًا، يعترفون ويسلّمون أنفسهم إلى المتفوقين عليهم طبيعيًا». عاد هذا الرأي ليطفو على السطح بشكل أقوى في تقرير القرن التاسع عشر الكلاسيكي عن صعود الحكم الشعبي الذي وضعه الفقيه القانوني الإنكليزي المقارن، السير هنري جيمس سومنر ماين، الذي استنتج أن لو كانت الديمقراطية قد انتصرت في بريطانيا «لما جرى عند ذلك إصلاح ديني، ولا تغيير في السلالة الحاكمة، ولا تسامح مع المعارضة، ولا حتى تقويم دقيق». ثم أضاف: «كان يمكن أن تُمنع درّاسات الحنطة الآلية، وآلات غزل القماش، وآلات الحياكة، وربما المحرك البخاري».
القاعدة السادسة: تؤكد اللهجة السلبية لمعظم التواريخ السابقة للديمقراطية قاعدة أن الحكايات عن ماضيها من المؤرخين والسياسيين والآخرين انطوت غالبًا على تحيزات وتحامل الأقوياء. وربما يبدو غريبًا طرح الأمور على هذا النحو، لكن أحد الدروس التي يعلمنا إياها التاريخ هو أن الذين يتحدثون عن التاريخ، غالبًا ما يعلموننا الدروس الخطأ. ونظرًا إلى سجل المعارضة الراسخة للديمقراطية بين مؤرخيها، ينبغي لأي تاريخ للديمقراطية يستحق هذا الاسم، أن يبدأ من جديد، وهو يحتاج إلى التخلي عن العادة السيئة في الاعتقاد أن أعداء الديمقراطية الأصليين كانوا أول حلفائها. كما أنه يحتاج إلى أن يأخذ في الاعتبار أن للديمقراطية كثيرًا من المقلدين وأصدقاء الرخاء الزائفين، وأن

التاريخ المدوّن هو دائمًا سجل من إنتاج شخص ما، في وقت ومكان محددين، لغاية محددة، وأنه عندما يتحدث (على سبيل المثال) رئيس أو رئيس حكومة ببلاغة عن الانتصار التاريخي للديمقراطية، أو الحاجة التاريخية إلى تشجعيها من أجل السلام، عبر القوة العسكرية، يمكن تمامًا أن تتآمر الذاكرة مع السلطة لتخريب حظوظ الديمقراطية. لذلك، يطرح كتاب حياة الديمقراطية وموتها سؤالًا صعبًا: هل من الممكن الكتابة عن ماضي الديمقراطية وحاضرها ومستقبلها، بشكل أكثر ديمقراطية، باستخدام أساليب تتضمن تجارب وأصواتًا أكثر حول العالم؟ يجيب الكتاب عن السؤال عبر إصدار تحذير إلى المهتمين بماضي الديمقراطية وحاضرها ومستقبلها: التاريخ يشبه كيسًا كبيرًا من الخدع التي لعبها الأحياء على الأموات. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يجب على أولئك الذين يعتنون بالديمقراطية، بالتالي لهم مصلحة في تاريخها، أن يكونوا مستعدين لأن تكون آراءهم المسوقة موضع تحدي. ويجب عليهم أن يمتلكوا الشجاعة للتشكيك في الهراء، وأن يعرّضوا أنفسهم لفرضيات غير مألوفة، ويعترفوا بالحاجة إلى جلب الديمقراطية إلى تاريخ الديمقراطية: بداية من خلال منح صوت لحوادث ومؤسسات وأشخاص جرت إزاحة مساهماتهم الثابتة في الديمقراطية جانبًا، ونسيانها بالإكراه، بموجب قوانين عدالة المنتصرين، ثم دفنها من أعدائهم في حفر الماضي العميقة.
القاعدة السابعة والأخيرة: اعترفوا بأن مهمة التصالح مع ماضي الديمقراطية وحاضرها ومستقبلها، هي بالتعريف رحلة لا تنتهي، رحلة تيه تكون دائمًا موضع مراجعة تفرضها الأدلة الجديدة، والحوادث غير المتوقعة، والتفسيرات المختلفة، والطرائق المختلفة لكتابة التاريخ، والتي يثيرها أشخاص ذوو أفكار جديدة بشأن الديمقراطية. في خلال العقد الماضي، واتباعًا لقاعدة أن السعي من أجل «نظرية عظمى» للديمقراطية هو معًا، غير مرغوب فيه وغير مستحيل، ويتناقض مع سيولتها الرائعة غير المكتملة، كانت آرائي تتشكل ويعاد تشكيلها من خلال الاحتكاك بمئات من الناس الذين طلب بعضهم، ولأسباب تتعلق بسلامته الشخصية وحماية أحبائه، أن يبقى من المجهولين. وأعطى كل واحد منهم قدرًا كبيرًا من وقته في المحادثة، وقدّم بعضهم وثائق، ورافقني لأشاهد أماكن، وأرسل صورًا، أو أرسل بالبريد الإلكتروني نتفًا من المعلومات أو الآراء ظنوا أني سأجدها مفيدة. آخرون ساعدوا في قراءة مسودات ما كتبته، ودققوا في الصيغ التي اعتمدتها، أو اقترحوا طرائق غير تقليدية لتفسير المادة من خلال عرض قصص جديدة، وتفصيلات، ونصائح، وإشارات استدلال. وقدّم بعضهم الآخر نصائح شديدة السخاء دفعتني إلى إعادة التفكير جوهريًا في وجهة مشروعي كله، وإني أشكرهم جميعًا، على أمل أن يروا البصمات التي تركوها على عملي، وأن يسامحوني على الأخطاء التي ارتكبتها.

ى

لقد قدّم المساعدة في إطار التفسير العام بشكل متفان كلٌّ من فرانك أنكرشميت، ويم بلوكمانز، روبرت دال، رالف دارينـدورف، فرانسيس فوكوياما، بول غينسبورغ، جون هيرست، إيريك هوبزباوم، يورغن كوكا، توماس كولبل، أنريكي كراوس، مارتين لي تشو مينغ، كريستين لو، وولفغانغ ميركل، أشيش ناندي (Ashis Nandy)، بهيكو باريك، ميلان بودونافاتس، الراحل ريتشارد رورتي، بيير روزانفالون، هيلدا ساباتو، مايكل شادسون، عبد الكريم سروش، شارلز تيلي وشيلدون ووليِن. ومن أجل مساعدتهم في المواد والمشورة بشأن كيفية التفكير في أهمية الديمقراطية المجلسية في أثينا القديمة، أنا في غاية الامتنان لكل من ليزلي بومنت، ريك بنيتيز، ألستير بلانشرد، جون ماك، كيسون كامب، جوليا كينت، كريستيان ماير، جوسيا أوبر، كرونيس بابانيكولوبولوس، ديفيد بريتشارد، ألن شابيرو، وفريق المدرسة الأميركية للدراسات الكلاسيكية (American School of Classical Studies)، والمدرسة البريطانية في أثينا، ومتحف بيناكي. ثمة مساعدة مماثلة في مهمة فهم المجالس القديمة ومؤسسات المشاركة في السلطة ما قبل أثينا وبعدها، قدمها كل من حسين عابدي، عبد الوهاب الأفندي، فَريبا أفكاري، شموئيل آيزنشتات، الشيخ محمد حسين فضل الله، أمين الله حبيبي، توم هيلارد، بنيامين إيساخان، إنجين إيسين (Engin Isin)، ماندنا كريمي، سمير خلف، مارك فان دي ميروب، رضا مصطفي، داريوش بور، إريك روبنسون، محمد سميعي، كينيث شيدي، وموظفي المركز الأسترالي لعلم المسكوكات القديمة في جامعة ماكواري (Australian Centre for Ancient Numismatic Studies)، مكتبة مالك، والمتحف الوطني للجمهورية الإسلامية الإيرانية في طهران.

أما تجربتي في الكتابة بشكل مختلف عن الأصول الأوروبية للديمقراطية التمثيلية فقد كانت بمساندة كل من رينجر دي بروين، إغناسيو غونزاليس كازانوفاس، ريتشارد كاست، غوييتا كافيرو دومينغز، بورهانيتين دوران، خافيير ميغيليز غارسيا، داريوش غافين، مارتين فان غيلديرين، يان يرشينا، مارشين كرووِل، رامون ماييز، لورا ميغيليز، ياروسلاف يان بيليكان، غيرهارد ريتر، مايكل ساوارد، أورهان سيلير، كوينتن سكينر، ماكس ستاكهَاوس، ويل ستورار، ناديا أوربناتي ومارك وارن. ولهذا الجزء من المشروع أيضًا، أنوه بالدعم الذي تلقيته من موظفي المكتبات والتوثيق في: المكتبة الملكية في بلجيكا، المكتبة الوطنية في مدريد، الأرشيف الوطني في مدريد، أرشيف الدولة في هامبورغ، المجموعات الفنية في فيستي، متحف الفنون الجميلة في بروكسل، المتحف الفني في روتردام، المكتبة الوطنية الهولندية، قصر الحكم المحلي في فالنسيا، ومكتبة جامعة إدنبرغ. وتشكّل فهمي للتجربة الأميركية مع الديمقراطية التمثيلية بشكل مثمر من خلال المشورة والمواد التي وفرها كلٌّ من بنيامين باربر، بول بيرمان، مايكل إدواردز، هولي غيست، أليكساندر كيسر، جيمس ميلر، إيرل تايلور، شون ويلانتز، موظفي مكتبة

الجمعية الأميركية للفلسفة، جمعية دورتشتر التاريخية، مكتبة الكونغرس، المكتبة العامة في نيويورك، الجمعية التاريخية في أوريغون، وأرشيفات ولاية وايومنغ. أما في ما يخص أميركا الناطقة بالإسبانية والبرازيل، فأنا ممتن بشكل خاص لكلٍّ من فالدو أنسالدي، غابرييلا تشيروتي، إنيس كوادرو، كارلوس ديماسي، آنا فريغا، كريستينا بوغا، كريستوبال روفيرا كالتواسير، خوسيه نون، خوان ريال، آنا ريبيرو، آنا ماريا رودريغز، فيليب شميتر، ألفريد ستيبان، مِلتون توستو. كما أنني ممتن للمساعدة الكريمة التي قدمتها مكتبة مدريد الوطنية ومكتبة فنزويلا الوطنية.
هناك كُثر حول العالم قدموا إلي توجيهات تنم عن خبرة بشأن حظوظ الديمقراطية التمثيلية ونكساتها في أوروبا ومستعمراتها. وأنا ممتن لكلٍّ من بيتر برنت، ديفيد بريدجز، ليا غاردام، جيفري هوكر، مالكوم ليمان، مايكل مان، جيني نيوتن فاريللي، ماندي بول، ديفيد بيغرام، فيكتور بيريز دياز، بول بيكرينغ، ماريان ساور، غيرالد شتوز، دوغلاس فيرني، شارلز فنسنت، جوديث فنسنت، وهيروشي واتانابي. كما علي أن أذكر أن المؤسسات التالية والعاملين فيها هرعوا إلى تقديم العون لي: المكتبة الوطنية الأسترالية، مكتبة فرنسا الوطنية في باريس، المكتبة البريطانية، مكتبة وأرشيفات كندا، البرلمان القديم في كانبيرا، برلمان أستراليا الجنوبية، المتحف الأسترالي الجنوبي، المتحف الوطني للرسوم والمطبوعات في ميونِخ ومكتبة ولايةٍ نيو ساوث ويلز.
وساعدني في تجاربي المثيرة عبر عالم ديمقراطية الهند كلٌّ من: فيفك كومار أغنيهوتري، راجيف بهارغافا، كونال شكرابرتي، نيرا تشاندوكي، بيتر رونالد دي سوزا، فرانسين ر. فرانكل، راماشاندران غوها، نيراجا غوبال جايال، سوديبتا كافيراج، راجني كوثري، ساتيش كومار، تريلوكي نات مادان، فانديتا ميشرا، بيشنو ن. موهاباترا، أشيس ناندي، فيجاي باراتاب، شاليني رانديريا، آش نارين روي، أمارتيا سِن، يوغندرا ياداف. ومن دواعي سروري أن أشكر أيضًا العاملين في كثير من المؤسسات في نيودلهي، خصوصًا: متحف ومكتبة نهرو التذكارية، مكتبة البرلمان وأمانة السر في مجلس الشعب.
كما حفّز جهدي لفهم تاريخ الديمقراطية الرقابية وملامحها في يومنا الحاضر، بشكل غني، كل من أوسِب عبد المتين، أزيوماردي أزرا، باتريك بورك، جيمس كاري، شين شيبا، جون كلارك، روبرت كوبر، ماريو دي باولانتونيو، ألبسلان دورموش، مصطفى أرجان، ستيفن فويشتفان، مارك هاريسون، براين هيد، شين هوانغ مايكل شاو، ديفيد هوانغ، رونالد إنغلهارت، تاغاشي إنوغوشي، كلارا جوونو، وإليهو كاتز. كما قدّم لي مساعدة سخية في الموضوع نفسه كل من: جوزف كيتان، هانز ديتر كلينغمان، لين ليهيون، كريستين ل. لين، غافين ماكورماك، آدم ميشنيك، فرانك ميسلفتز، غودفري موامبمبوا غادو، جانيت نيومان، كينيث نيوتن، كارلي نوردنسترينغ، والي أولينز، هيغ باتابان، فوكاشين بافلوفيتش، بن ريلي، رولاند ريتش، فيليكس شوبار، أتسوشي سوغيتا، ديفيد

ستوورد، لطفي سونار، نوبوهيكو سوتو، غيورغ تورن، إميليو هُوي فيلار، بيتر واغنر، فيمار ويتولار، رِوي رين وو، ريوساكو يامادا. وتشكلت أفكاري بشأن تحديات الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين بمساعدة من: عبدو فيلالي أنصاري، سامانتا كاساريتو، غلوريا ديفيس، مايكل ديفيس، طوني إيرينرايك، غرام جيل، مارليز غلاسيوس، بول غراهام، لوكاس غوانيني، سعيد هاجاريان، بول ’ت‘ هارت، كريستوفر هوبسون، جاو جيانغ، وانغ جُنتاو، جون كاين، جيلز كيبيل، بن كيرنان، إي تشونغ لاي، يانغ لِيان، كلاوس أوفه، نانييري تشوكوو أوغو، بابلو بَلومينو، سفين رايكهارت، ديتر روخت، عبد العزيز ساتشيدينا، بيتر سلوتردايك، يوسف واناندي، سيد وانغ، لُوو وِن تشي، مايكل تزْوِرْن. وفي ما يتعلق بالحاجة الملحة إلى إعادة التفكير في مميزات الديمقراطية وعيوبها، أنوّه بامتنان بالتشجيع السخي والحار من: ديريك بتلر، جون درايزك، روبرت غودن، ديتر غريم، نادر هاشمي، محسن كَديفار، باتريزيا نانتز، علي بايا، تشارلز تايلور.

لم يكن إنجاز هذا الكتاب ممكنًا من دون الدعم المالي السخي الذي قدمته مؤسسات عدة، بما فيها: مؤسسة كالوست غولبنكيان (The Calouste Gulbenkian Foundation)، المؤسسة الأوروبية للعلوم (The European Science Foundation)، مؤسسة فورد (Ford Foundation)، مؤسسة ليفيرهولم (The Leverhulme Trust)، جامعة سيدني، جامعة وستمنيستر، ومركز برلين للعلوم الاجتماعية (Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung). كما أن الشكر موصول لهاينريش باسلر وكاميرون تومسون لخبرتهم ودرايتهم في تمويل عقود البحوث. وأثبت كلٌّ من ماريا سيفوينتس دي كاسترو، أندرو غوردن، مايك جونز، وروبرت فايل، أنهم جديرون بسمعتهم كمحررين ذوي مستوى عالمي، فأشكر لهم بصدق دعمهم الدؤوب، وملاحظاتهم المفيدة جدًا على مسودات الكتاب المتعددة، واستعدادهم لمساندتي في خلال أصعب مراحل المشروع. وأود أن أشكر كلًّا من: تيرينس وونغ لين، لويزا بريتشارد، روري سكارف، لوكاس ويتمان. وقد تولت كاترين ستانتون من دار نشر سايمون وشوستر (Simon & Schuster)، مسؤولية التصميم وجدول الإنتاج بكثير من الثقة في النفس والعناية والمهارة التخصصية. وهنا أقدم شكري الخاص إلى دانييل ليغتون وديفيد دانييلز اللذين قدما لي معًا مئات الملاحظات القيّمة، وإلى نيكولاس ديموتاكيس وجيوفاني نافاريا لمساعدتهما القيمة في الرسوم التوضيحية والصور. كما قامت سو فيلبوت بمراجعة دقيقة للنسخ الأولى، في حين عالج دوغلاس ماثيوز الفهرس بمهارة وحيوية. ولا يمكن غمط الجهد المتألق لمحرر الكتاب ريتشارد كولينز في عمل راوح بين النصوص الدقيقة والتفسير التاريخي، بحيث أثبت أنه بارع براعة لا تضاهى في مجال تخصصه. وكان كثير من الباحثين قد قدموا لي، في خلال العقد الماضي، تقارير مختصرة حيوية عن موضوعات لم أكن أعرف عنها شيئًا، فأنا ممتن لهم

على ذلك، وأخص بالذكر أغنس آرندت، خافيير أريباس غوميز، بايْكال بيناي، رافيندرا كارنينا، جوانا لورينتي، ديفيد ميرفرت، جيوفاني نافاريا، تينا أولتيانو، بريندا سوتشي، وديوردي بافيتسيفيتش. كما أخص بالشكر ماريا فوتو من مركز دراسات الديمقراطية (Centre for the Study of Democracy) في جامعة وستمنيستر، والتي كانت أكثر من مساعدة بحث متميزة، حيث ساعدتني في خلال إنجاز معظم المشروع بلا كلل وبمرح وبكثير من الذكاء، في تصميم استراتيجية البحث، وقدمت لي ملاحظات خطية على عشرات الموضوعات المختلفة، وجمعت مواد مطبوعة بلغات مختلفة وفسّرتها، وتتبعت الرسوم البيانية كصياد ماهر، وتولت بنشاط كبير ودبلوماسية المراسلات مع مئات الأشخاص في قارات العالم كلها، باستثناء القطب الجنوبي. وأشكرها بحرارة لتصحيح أخطائي، ورفع معنوياتي وتعليمي أن أعيد التفكير في موضوع الكتاب، مرارًا وتكرارًا.

أهدي هذا الكتاب لأعظم حب في حياتي، لمواطنين شابين مشاكسين علماني بالقدوة عن الديمقراطية أكثر ممّا أدركا حينذاك، وهما أليس وجورج كين.

لندن وبرلين

أيلول/ سبتمبر 2008

(1371) Simon-Pure: شخصية خيالية مستمدة من مسرحية فكاهية بعنوان A Bold Stroke for a Wife (ضربة جريئة لزوجة) نُشرت في العام 1717، للكاتبة الإنكليزية سوزانا سانتليفر (S. Centlivre) (1670-1723). تحول اسم بطل المسرحية سايمون بيور لاحقًا إلى صفة تعني الرجل الصادق. (المترجم)

(1372) إشارة إلى النظرية النسبية لألبرت أينشتاين التي تقول إن الوقت والفضاء هما الشيء نفسه. (المترجم)

مصادر الرسوم والصور

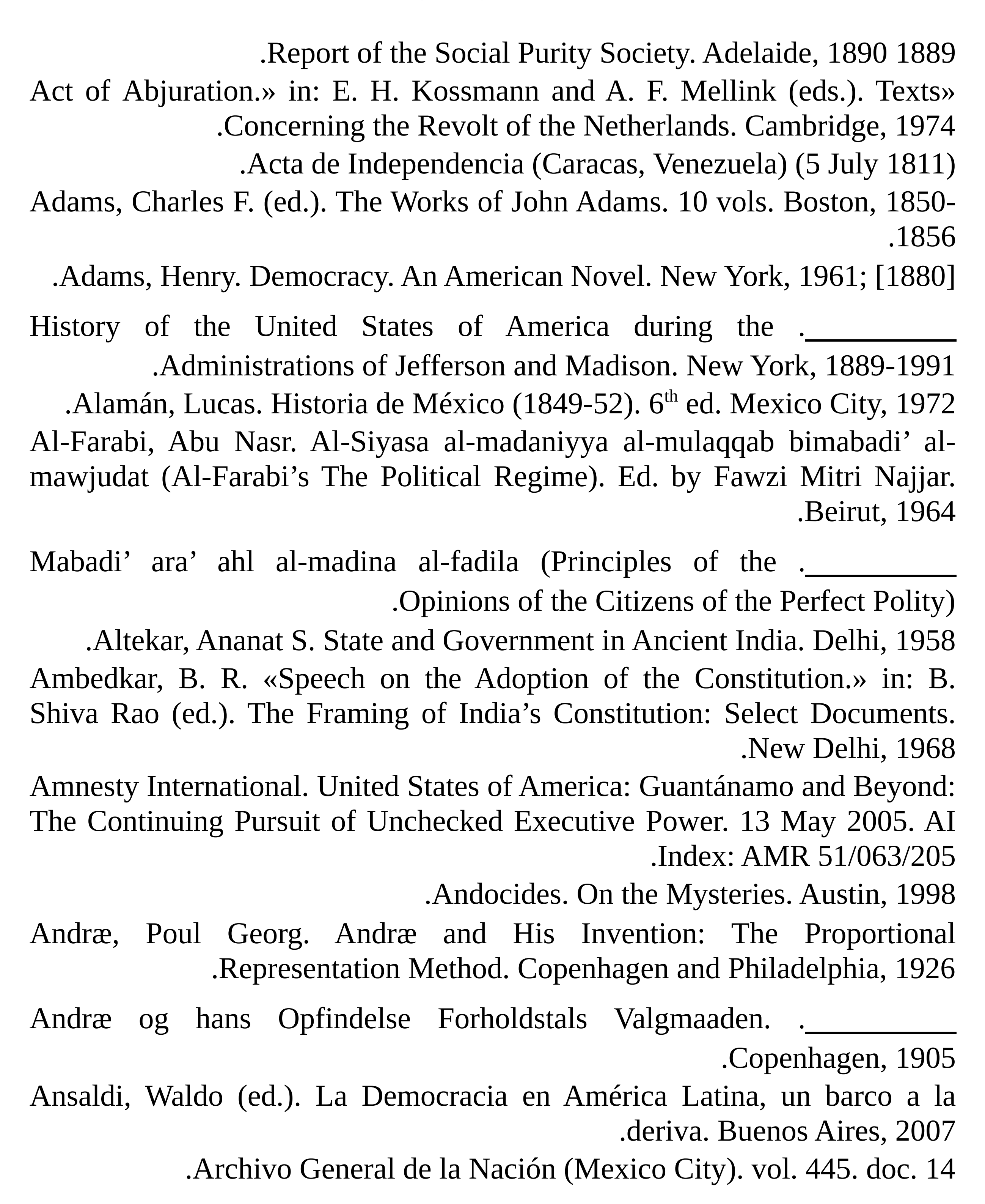
الصورتان (1-2) و(1-3)	akg-images, London/Peter Connolly
الصور (1-4) و(1-5) و(1-8) و(1-9) و(1-10) والفاصل الأول	American School of Classical Studies, Athens
الصورة (1-6)	by Benaki Museum, Athens 2009 ©
الصورة (1-7)	William Blake, British 1757-1827, Democritus, Illustration from Essays on Physiognomy 1789 by John Caspar Lavater, book containing 4 engraved illustrations by Blake, 35.0 x 29.0 x 5.0 cm, National Gallery of Victoria, Melbourne. Acquired at unknown date
الصورتان (2-2) و(3-22)	National Portrait Gallery, London
الصورة (2-3)	Chronis Papanikolopoulos/24th Ephorate of Prehistoric and Classical Antiquities, Ag. Nikolaos
الصورة (2-5)	Oriental Institute Museum of the University of Chicago
الصورة (2-7)	Malek Library, Teheran
الصورتان (3-1) و(3-6)	Bibliothèque nationale de France
الصورة (3-5)	Bibliothèque royale de Belgique, Brussels
الصورة (3-6)	Kunstsammlungen der Veste, Coburg
الصورة (3-9)	Staatsarchiv, Hamburg
الصورة (3-12)	Biblioteca Apostolica Vaticana, Rome
الصورة (3-13)	Courtesy of the Orthodox Church in America

الصورة (3-14)	The Granger Collection, New York
الصورة (3-15)	Edinburgh University Library
الصورة (3-16)	City Art Centre: City of Edinburgh Museums and Galleries
الصورة (3-19)	Museum Boijmans Van Beuningen, Rotterdam
الصورة (4-1)	Courtesy of the Bayley/Whitman Collection of Ohio Wesleyan University
الصورة (4-2)	The Metropolitan Museum of Art, David Hunter McAlpin Fund, 1956. (55,517.4) Image © The Metropolitan Museum of Art
الصورة (4-4)	Courtesy of The Lane Memorial Library and Robert M. Jackson of Hampton, New Hampshire
الصورتان (4-5) و(6-23)	The British Library, London
الصورة (4-6)	Library of Congress, Washington DC
الصورة (4-7)	Keystone-Mast Collection, UCR/California Museum of Photography, University of California, Riverside
الصورة (4-8)	The Oregon Historical Society, Portland
الصورة (4-9)	Wisconsin Historical Society, Im. No. WHi-5586
الصورة (5-1)	Biblioteca Nacional, Madrid
الصورة (6-2)	Staatliche Graphische Sammlung, Munich
الصورة (6-7)	The National Archives, Richmond
الصورة (6-9)	Library and Archives Canada
الصورة (6-10)	Dixson Library, State Library of NSW
الصورة (6-12)	Old Bell Museum, Montgomery, Powys
الصورة (6-13)	Australian Centre for Ancient Numismatic Studies,

	Macquarie University (W.L.Gale Collection), Sydney
الصورة (6-14)	Print Collection, Miriam and Ira D. Wallach Division of Art, Prints and Photographs, The New York Public Library, Astor, Lenox and Tilden Foundations
الصورتان (6-15) و(6-18)	Mitchell Library, State Library of NSW
الصورة (6-19)	John Murray Publishers, London
الصورة (6-22)	Pictures Collection State Library of Victoria
الصورة (6-24)	Städtischen Galerie im Lenbachhaus und Kunstbau, Munich
الصورة (6-25)	Popperfoto/Getty Images
الصورتان (7-2) و(7-3)	Henri Cartier-Bresson/Magnum Photos
الصور (7-7) و(7-8) و(7-10) و(8-3) و(8-4) و(8-8) و(8-10) و(9-1) و(10-3) والفاصل الثالث	Associated Press
الصورتان (8-1) و(9-8)	AFP/Getty Images
الصورة (8-6)	Mark Chilvers/The Independent
الشكل (8-1)	Freedom House
الصورة (8-7)	Fairfax Photos
الصورة (8-9)	Action on Disability and Development, Somerset
الصورة (8-11)	B. Davidson/Magnum Photos
الصورة (8-12)	UN Photos Library
الصورة (8-13)	Getty Images

الصورة (14-8)	CAIDA/Science Photo Library
الصورة (2-9)	Zita Sodeika
الصورة (3-9)	L’Unità
الصورتان (6-9) و(7-9)	Global Instant Projects
الصورة (2-10)	IISH Stefan R. Landsberger Collection, http://www.iisg.nl/landsberger
الفاصل الرابع	Professor Wu Hung

المراجع



.Report of the Social Purity Society. Adelaide, 1890 1889

Act of Abjuration.» in: E. H. Kossmann and A. F. Mellink (eds.). Texts» .Concerning the Revolt of the Netherlands. Cambridge, 1974

.Acta de Independencia (Caracas, Venezuela) (5 July 1811)

Adams, Charles F. (ed.). The Works of John Adams. 10 vols. Boston, 1850-.1856

.Adams, Henry. Democracy. An American Novel. New York, 1961; [1880]

.__________ History of the United States of America during the .Administrations of Jefferson and Madison. New York, 1889-1991

.Alamán, Lucas. Historia de México (1849-52). 6th ed. Mexico City, 1972

Al-Farabi, Abu Nasr. Al-Siyasa al-madaniyya al-mulaqqab bimabadi’ al-mawjudat (Al-Farabi’s The Political Regime). Ed. by Fawzi Mitri Najjar. .Beirut, 1964

.__________ Mabadi’ ara’ ahl al-madina al-fadila (Principles of the .Opinions of the Citizens of the Perfect Polity)

.Altekar, Ananat S. State and Government in Ancient India. Delhi, 1958

Ambedkar, B. R. «Speech on the Adoption of the Constitution.» in: B. Shiva Rao (ed.). The Framing of India’s Constitution: Select Documents. .New Delhi, 1968

Amnesty International. United States of America: Guantánamo and Beyond: The Continuing Pursuit of Unchecked Executive Power. 13 May 2005. AI .Index: AMR 51/063/205

.Andocides. On the Mysteries. Austin, 1998

Andræ, Poul Georg. Andræ and His Invention: The Proportional .Representation Method. Copenhagen and Philadelphia, 1926

.__________ Andræ og hans Opfindelse Forholdstals Valgmaaden. .Copenhagen, 1905

Ansaldi, Waldo (ed.). La Democracia en América Latina, un barco a la .deriva. Buenos Aires, 2007

.Archivo General de la Nación (Mexico City). vol. 445. doc. 14

Areopagitica: A Speech for the Liberty of Unlicenc'd Printing.» in: E. H.» .Visiak (ed.). Milton. Complete Poetry and Selected Prose. Glasgow, 1925

Argenson, Marquis De. Considérations sur le gouvernement ancien et .présent de la France. Amsterdam, 1765

.Argüedas, Alcides. Los caudillos bárbaros. Barcelona,1929

.Los caudillos letrados. Barcelona, 1923 .__________

.Aristophanes. *Acharnians*

.The Birds. 414 BCE .__________

.Aristotle. The Constitution of Athens. 320 B.C

.Nichomachean Ethics .__________

.Politics .__________

Article 10, Constitution of New Granada and Venezuela (Cucuta, 1821).»» .in: Luis Mariñas Otero. Las Constituciones de Venezuela. Madrid, 1965

Asmal, Kader et al. (eds.). Nelson Mandela In His Own Words. London, .2003

Athenaeus. The Deipnosophists, or Banquet of the Learned of Athenaeus. .London, 1854

Aurobindo, Sri. «Bande Mataram (20 March 1908).» in: Collected Works. .Pondicherry, 1970

Austin, Granville. The Indian Constitution: Cornerstone of a Nation. New .Delhi, 1966

.Bagehot, Walter. The English Constitution. London, 1867

Bailyn, Bernard et al. The Great Republic. A History of the American .People. 3rd ed. Lexington, Mass., 1985

Barrow, John (Sir). A Description of Pitcairn's Island and its Inhabitants. .New York, 1854

Bentham, Jeremy. Letter to Lord Pelham, Giving a Comparative View of the System of Penal Colonization in New South Wales, and the Home Penitentiary System, Prescribed by Two Acts of Parliament of the Years .1794 & 1799. London, 1802

Bevin, Ernest. Parliamentary Debates (Hansard). House of Commons .Debates. London, 1946

.Bleicken, Jochen. Die athenische Demokratie. Paderborn, 1985

Bodin, Jean. Six livres de la république (The Six Bookes of a .Commonwealth). London, 1606

.Böhmer, Johann F. Acta imperii selecta. Innsbruck, 1870

Bolívar, Simón. «Report to the Congress of Angostura [February 1819].» in: David Bushnell (ed.). El Libertador: Writings of Simón Bolívar. Oxford, .2003

Bongard-Levin, Giorgii M. A Complex Study of Ancient India: A Multi-.Disciplinary Approach. Delhi, 1986

Borély, Joseph. Nouveau système électoral. Représentation proportionnelle .de la majorité et des minorités. Paris, 1870

Botana, Natalio. El Orden conservador: La política argentina entre 1880 y .1915. Buenos Aires, 1985

.-Boyd, Julian P. (ed.). The Papers of Thomas Jefferson. Princeton, NJ, 1950

.Breasted, James Henry. *Ancient Records of Egypt*. vol. 4

Brodie, Walter. Pitcairn's Island, and The Islanders, in 1850. 2nd ed. London, .1851

.Brougham, Henry (Lord). Works. Glasgow, 1860

Browne, Thomas (Sir). Pseudodoxia Epidemica. London, 1646; 6th ed., .1672

.Bryce, James. Modern Democracies. New York, 1921

Burke, Edmund. «Debates on the Passage of the Quebec Act.» House of .Commons. London. 31 May 1774

Reflections on the Revolution in France (1790).» in: The» .__________ .Works of Edmund Burke. London, 1886

Speech in Opening the Impeachment' (16 February 1788).»'» .__________ .in: The Works of the Right Honourable Edmund Burke. London, 1899

Speeches in the Impeachment of Warren Hastings.» House of» .__________ .Commons. London. 16 February 1788

Bushnell, David. «El Sufragio en la Argentina y en Colombia hasta 1853.» .Revista del instituto de Historia del Derecho. vol. 19. nos. 11-29 (1968)

Calhoun, Arthur. A Social History of the American Family. 3 vols. New .York, 1945

Calhoun, John C. «'Remarks on Receiving Abolition Petitions' in the U.S. Senate, February 6, 1837.» in: The Papers of John C. Calhoun. Ed. by

.Clyde N. Wilson. Columbia, SC, 1980

Calvino, Italo. «The Watcher [1963].» in: The Watcher and Other Stories. .New York, 1971

Camus, Albert. Neither Victims nor Executioners. Chicago, 1972. [first .published in the autumn 1946 issues of Combat]

Capen, Nahum. The History of Democracy: or, Political Progress, Historically Illustrated, From the Earliest to the Latest Periods. Hartford, .Conn., 1874

The Republic of the United States of America: Its Duties .__________ Itself, and its Responsible Relations to Other Countries. New York and .Philadelphia, 1848

Carlyle, Thomas. «Latter-Day Pamphlets (1850).» in: The Works of .Thomas Carlyle. London, 1899

Chung, Dae Hwa. «Nakchoen Nakseon Woondongeui Jeonkae Kwajeongkwa Jeongchijeok [The Process and Political Meaning of Blackballing].» in: Chongseon: Campaign Saraye Yeonkuwa Jaengjeon .Bunseok. Seoul, 2000

.Churchill, Winston. *India*. Speeches and an Introduction. London, 1931

.Clark, Manning. A History of Australia. London and Sydney, 1995

Cleverdon, Catherine. The Woman Suffrage Movement in Canada. Toronto, .1950

Cobbett, William. Complete Collection of State Trials. vol. 4. London, .1809

Comisión Nacional de Homenaje a Artigas. El Congreso de Abril de 1813. a .través de los documentos. Montevideo, 1951

Compagnoni, Giuseppe. Elementi di diritto costituzionale democratico, .ossia principi di giuspubblico universale (1797)

Il Vocabolario Democratico.» Monitore Cisalpino (18 May-» .__________ .22 August 1798)

The Confession of Faith of the Kirk of Scotland: or THE NATIONAL» COVENANT, with a Designation of such Acts of Parliament as are Expedient for Justifying the Union after Mentioned.» Assembly at .Edinburgh. Session 23 (30 August 1639)

Considérant, Victor. De la Sincérité du gouvernement représentatif ou .exposition de l’élection véridique. Zurich, 1892

Constitution of Apatzingán. 22 October 1814. Article 8.» Reprinted in:» Villar, Ernesto de la Torre. La Constitución de Apatzingán y los creadores .del Estado mexicano. Mexico City, 1964

The Correspondence of Enrique Lafuente to Félix Frías (18 April 1839).»» in: Gregorio F. Rodríguez (ed.). Contribución histórica y documental. .Buenos Aires, 1921-1922

.Ćosić, Dobrica. Piščevi zapisi *(1981-91)*. Belgrade, 2002

.Piščevi zapisi *(1992-3)*. Belgrade, 2004 .__________

.Srpsko pitanje - demokratsko pitanje. Belgrade, 1992 .__________

.Cottret, Bernard. Calvin. A Biography. London, 2002

Creelman, James. «President Díaz: Hero of the Americas.» In: Lewis Hanke .(ed.). History of Latin American Civilization. vol. 2. Boston, 1967

Croce, Benedetto. «Liberalism and Democracy.» in: My Philosophy and Other Essays on the Moral and Political Problems of Our Time. London, .1951

.Curtius, Ernst. Griechische Geschichte. 3 vols. Berlin, 1857-1867

.The History of Greece. 5 vols. London, 1868-1873 .__________

.Dahl, Robert. On Democracy. New Haven and London, 1998

.Davies, John. Athenian Propertied Families, 600-300 BC. Oxford, 1971

.Democracy and the Party System. Dar es Salaam, 1967

«.Dermosthenes. «On the Crown

DeSouza, Peter Ronald et al. (eds.). State of Democracy in South Asia. A .Report. New Delhi, 2008

.Diaries and Correspondence of the Earl of Malmesbury. London, 1844

.Diary of Archibald Johnston of Wariston, 1632-1639. Edinburgh, 1911

Diels, Hermann. Die Fragmente der Vorsokratiker. 6th ed. Ed. by W. Kranz. .Berlin, 1951-1952

Drinnon, Richard. Facing West: The Metaphysics of Indian-Hating and .Empire-Building. New York, 1980

Dunbabin, T. J. The Western Greeks. The History of Sicily and South Italy .from the Foundation of the Greek Colonies to 480 B.C. Oxford, 1948

Durand, Jean-Marie. «Le Rihsum des Hanéens.» Archives épistolaires de .Mari. vol. 1, no. 1

.Duruy, Jean Victor. Histoire de la Grèce ancienne. 3 vols. Paris, 1886-1891

.Egerton, F. C. Salazar, Rebuilder of Portugal. London, 1943

.Eliot, George. Felix Holt: The Radical. Edinburgh and London, 1866

.Empiricus, Sextus. Adversus Mathematicus

.The Encyclopaedia Britannica. vol. 9. 11th ed. Cambridge, 1910

.Encyclopédie. 17 vols. Paris, 1751-1765

Encyclopédie ou dictionnaire raisonné des sciences, des arts et des métiers. .Paris, 1754

.Euripides. *Ion*

Fairfax, Thomas (Sir). The Kings Cabinet Opened: or, Certain Packets of Secret Letters & Papers, Written with the Kings Own Hand, and Taken in .his Cabinet at Nasby- Field, June 14. 1645. London, 1645

Farrand, Max (ed.). The Records of the Federal Convention of 1787. New .Haven, Conn., and London, 1937

Fichte, Johann Gottlieb. «Grundlage des Naturrechts, part 1 (1797).» in: .Fichtes Werke. Leipzig, 1908

Finer, S. E. The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics. .Harmondsworth, 1976

.Finley, M. I. Democracy Ancient and Modern. London, 1985

Politics.» in: The Legacy of Greece: A New Appraisal.» .__________ .Oxford, 1981

Fiske, Nathan Welby. Aleck; The Last of the Mutineers; Or The History of .Pitcairn's Island. 2nd ed. Amherst, 1845

Fitzhugh, George. Sociology for the South, or the Failure of Free Society. .New York, 1854

Fleming, Daniel E. Democracy's Ancient Ancestors. Mari and Early .Collective Governance. Cambridge and New York, 2004

Foner, Eric. Politics and Ideology in the Age of the Civil War. New York, .1980

Foner, Philip S. (ed.). The Democratic-Republican Societies, 1790-1800: A Documentary Sourcebook of Constitutions, Declarations, Addresses, .Resolutions, and Toasts. Westport, Conn., 1976

Forster, E. M. «What I Believe [1936].» in: Two Cheers for Democracy. .London, 1951

.Frankfurt, Harry G. On Bullshit. Princeton and Oxford, 2005

.Frazer, J. G. (ed.). Pausanias's Description of Greece. London, 1913

Freedom House. Democracy's Century. A Survey of Global Political .Change in the 20th Century. New York, 1999

.Freeman, Kathleen. The Pre-Socratic Philosophers. Oxford, 1949

Frymer-Kensky, Tikva. In the Wake of the Goddesses: Women, Culture and .the Biblical Transformation of Pagan Myth. New York, 1992

Fukuyama, Francis. «The End of History?.» The National Interest (Summer .1989)

The End of History and the Last Man. New York and Oxford, .__________ .1992

Fung, Archon and Erik Olin Wright. «Thinking about Empowered Participatory Governance.» in: Deepening *Democracy*. Institutional Innovations in Empowered Participatory Governance. London and New .York, 2003

The Future of Democracy in Europe. Trends, Analyses and Reforms. .Strasbourg: Council of Europe, 2004

George Cabot to Timothy Pickering, 14 February 1804.» in: Henry Adams» (ed.). Documents Relating to New England Federalism, 1800-1815. Boston, .1877

George, Henry. «Money in Elections.» North American Review. vol. 136 .(1883)

Gergonne, J. D. «Arithmétique politique. Sur les élections et le système .représentatif.» Annales de Mathématiques. vol. 10 (1820)

German Republican Society. «To Friends and Fellow Citizens, April 11, 1793.» in: Philip S. Foner (ed.). The Democratic-Republican Societies, 1790-1800: A Documentary Sourcebook of Constitutions, Declarations, .Addresses, Resolutions, and Toasts. Westport, Conn., 1976

Goot, Murray. «Distrustful, Disenchanted and Disengaged?.» in: David Burchell and Andrew Leigh (eds.). The Prince's New Clothes: Why Do .Australians Dislike Their Politicians?. Sydney, 2002

.Gordon, George (Lord Byron). Don Juan (1824)

My Dictionary.» in: Letters and Diaries 1798 to 1824. Ed. by» .__________ .Peter Quennell. London, 1950

Gouverneur Morris to R. R. Livingston (1805).» in: David Hackett» .Fischer. The Revolution of American Conservatism. New York, 1965

A Green Paper for the Council of Europe. *The Future of Democracy in .Europe. Trends, Analyses and Reforms*. Strasbourg, 2004

Grimké, Angelina. An Appeal to the Christian Women of the South. New .York, 1836

.Grote, George. History of Greece. 12 vols. London, 1846-56

William Mitford's History of Greece.» The Westminster» .__________ .Review (April 1826)

.Grote, Harriet. The Personal Life of George Grote. London, 1873

Guizot, François. Histoire des origines du gouvernement représentatif, .1821-1822. 2 vols. Paris, 1821-1922

The History of the Origins of Representative Government in .__________ .Europe. London, 1861

Gwertzman, Bernard and Michael T. Kaufman (eds.). The Collapse of Communism by the Correspondents of 'The New York Times'. New York, .1990

Hansen, Mogens Herman. «The Origin of The Term Dēmokratia.» .Liverpool Classical Monthly (1986)

.Hattersley, Alan F. A Short History of Democracy. Cambridge, 1930

Hayek, Friedrich. Von. Law, Legislation and Liberty: The Political Order of .a Free People. London and Henley, 1979

Hegel, G. W. F. «Vorlesungen ueber die Philosophie der Weltgeschichte, .III.» in: Philosophische Bibliothek. Ed. by Georg Lassen. Leipzig, 1920

Henderson, Alexander. The Bishops Doom. A Sermon Preached before the General Assembly which sat at Glasgow anno. 1638. On Occasion of Pronouncing the Sentence of the Greater Excommunication against Eight of .the Bishops, and Deposing or Suspending the Other Six. Edinburgh, 1792

Herodotus. The Histories. Trans. by G. C Macaulay. London and New York, .1890

.The Histories. Trans. by George Rawlinson. London, 1858 .__________

.The History of Herodotus. London and New York, 1890 .__________

.Hill, George Birkbeck. Life of Sir Rowland Hill. London, 1880

.Hirst, John. Australia’s Democracy. A Short History. Crow’s Nest, 2002

.HMG. Report of the Indian Statutory Commission. vol. 1. London, 1930

Hoag, Clarence and George Hallett. Proportional Representation. New .York, 1926

.Hobson, J. A. Democracy and a Changing Civilisation. London, 1934

Human Rights Watch. United States: Ghost Prisoner. Two Years in Secret .CIA Detention. vol. 19, no. 1(G) (Feb. 2007)

Huntington, Samuel P. The Third Wave. Democratization in the Late .Twentieth Century. Norman, OK, and London, 1991

Ikhwan El-Safa. *The Animal’s lawsuit Against Humanity*. Louisville, ky., .2005

.Isocrates. Areopagiticus

.Encomium of Helen .__________

.Panathenaicus .__________

Ivins, William M. Machine Politics and Money in Elections in New York .City. New York, 1887

Jacobsen, Thorkild. «An Ancient Mesopotamian Trial for Homicide.» .Analecta Biblica. vol. 12 (1959)

Early Political Development in Mesopotamia.» *Zeitschrift*» .__________ .*für Assyriologie*. vol. 52 (1957)

Mesopotamia: The Cosmos as a State.» in: H. Frankfort et al.» .__________ Before Philosophy. The Intellectual Adventure of Ancient Man. .Harmondsworth, 1949

Primitive Democracy in Ancient Mesopotamia.» *Journal* of» .__________ .*Near East Studies*. vol. 2 (1943)

.Jardin, André. Tocqueville: A Biography. New York, 1988

Jaucourt, Louis de (Chevalier). «Démocratie.» in: Encyclopédie, ou Dictionnaire raisonné des sciences, des arts et des métiers. Paris, 1751-.1765

Jefferson, Thomas. «First Inaugural Address.» (4 March 1801) Reprinted in: .Saul K. Padover (ed.). The Complete Jefferson. Freeport, NY. 1969

The Works of Thomas Jefferson. New York and London, .__________ .1904-5

Joannès, Francis. «Haradum et le pays de Suhum.» Archéologie. vol. 205 .(1985)

Johnson, Samuel. A Dictionary of the English Language: in which the Words are Deduced from their Originals and Illustrated in their Different .Significations by Examples from the Best Writers. London, 1755

Katz, Richard S. et al. «The Membership of Political Parties in European Democracies, 1960-1990.» European Journal of Political Research. vol. 22 .(1992)

Keane, John. «Humble Democracy: New Thinking about an Aging Ideal.» .Think India Quarterly. vol. 10, no. 2 (April-June 2007)

.Tom Paine: A Political Life. London and New York, 1995 .__________

Václav Havel: A Political Tragedy in Six Acts. London and .__________ .New York, 1999

.Violence and Democracy. Cambridge and New York, 2004 .__________

Keller, Morton. Affairs of State: Public Life in Late Nineteenth Century .America. Cambridge, Mass., 1977

.Kennan, George F. *The* Cloud of Danger. Boston and Toronto, 1977

Kenoyer, Jonathan Mark. «Early City-States in South Asia. Comparing the Harappan Phase and Early Historic Period.» in: Deborah L. Nichols and Thomas H. Charlton (eds.). The Archaeology of City-States. Cross-Cultural .Approaches. Washington, DC, and London, 1997

A Key to the Kings Cabinet; or Animadversions upon the Three Printed Speeches, of Mr Lisle, Mr Tate, and Mr Browne, Spoken at a Common-Hall in London, 3. July 1645. Detecting the Malice and Falsehood of their Blasphemous Observations made upon the King and Queenes Letters. .Oxford, 1645

Keyssar, Alexander. The Right to Vote. The Contested History of .Democracy in the United States. New York, 2000

King Charles. His Speech Made Upon the Scaffold At Whitehall-Gate, Immediately before his Execution, On Tuesday the 30 of Jan. 1648 [sic] With a Relation of the manner of his going to Execution. Published by .Special Authority. London, 1649

King, John Anthony. Twenty-Four Years in the Argentine Republic. .London, 1846

.Kirchner, J. Athenische Mitteilungen. vol. 29 (1904)

.Koraes, Adamantios. Ephemeris ton Athenon. Athens. 3 August 1825

.Kothari, Rajni. Politics in India. Delhi, 1970

.__________ The State Against Democracy: In Search of Humane .Governance. Delhi, 1988

Kraditor, Aileen S. The Ideas of the Woman Suffrage Movement, *1890-* *.1920*. New York, 1981

.Kropotkin, Prince Peter. Anarchist Communism [1887]. London, 1920

.__________ .Paroles d’un Révolté. Paris, 1885

.Laertius, Diogenes. Diogenes

Lamas, Andrés. Escritos políticos y literarios durante la Guerra contra la .Tiranía de D. Juan Manuel de Rosas. Buenos Aires, 1877

.Lambert, W. G. Babylonian Wisdom Literature. Oxford, 1960

.Lang, Mabel. The Athenian Citizen. Princeton, NJ, 1987

.Laski, Harold J. Parliamentary Government in England. London, 1938

__________ .et al. The Future of Democracy. London, 1946

Lecky, William Edward Hartpole. Democracy and Liberty. London, New .York and Bombay, 1896

.Leflon, J. Pie VII: des abbayes bénédictines à la papauté. Paris, 1958

Lenin, V. I. «A Contribution to the History of the Question of Dictatorship .(1920).» in: Collected Works. Moscow, 1966

Letter to James Maury, 21 November 1807.» in: E. A. Bergh (ed.). The» .Writings of Thomas Jefferson. Washington, DC, 1907

Lewis, Bernard. Islam from the Prophet Muhammad to the Capture of .Constantinople. Oxford, 1974

Lewis, C. S. «Equality [1943].» in: Walter Hooper (ed.). Present Concerns: .Essays by C. S. Lewis. New York, 1986

Lewis, Cornewall. An Essay on the Government of Dependencies. London, .1841; Ed. by Lucas (1891)

Liang Qichao. «Xin zhongguo weilai ji [An Account of the Future of New China].» in: Yinbingshi zhuanji [Monographs from the Ice-Drinker’s .Studio]. Shanghai, 1902

.Lindsay, A. D. Democracy in the World Today. London, 1945

Lippmann, Walter. The Phantom Public. New Brunswick, NJ, and London, .1993; [1925]

Livingstone, Alasdair. Court Poetry and Literary Miscellanea. Helsinki, .1989

Loughlin, Graham. «Gordon, Sir John Hannah (1850-1923).» in: Australian .Dictionary of Biography. vol. 9: 1891-1939. Melbourne, 1983

Luft, D. Robert Musil and the Crisis of European Culture. Berkeley and Los .Angeles, 1980

.Lysias, For the Invalid

Machiavelli, Niccolò. «Of the Kinds of Republic there are, and of which was the Roman Republic.» in: Discourses on the First Ten Books of Titus .Livius. Trans. by Henry Neville (1531)

The Prince (De Principatibus). Cambridge and New York, .__________ .1990; [Florence, 1532]

Mackinder, Halford J. (Sir). Democratic Ideals and Reality. A Study in the .Politics of Reconstruction. London, 1919

Madero, Francisco I. La Sucesión presidencial en 1910: El Partido Nacional .Democrático. Mexico City, 1908

Madison, James. Notes of Debates in the Federal Convention of 1787. .Athens, Ohio, 1966

.New York, 1987 .__________.__________

The Structure of the Government Must Furnish the Proper» .__________ Checks and Balances Between the Different Departments.» The Federalist .Papers. no. 51 (1788)

Mair, Peter and Ingrid van Biezen. «Party Membership in Twenty European .Democracies, 1980-2000.» Party Politics. vol. 7, no. 1 (2001)

Maistre, Joseph de. «On the Nature of Sovereignty.» in: Richard Lebrun .(ed.). Against Rousseau. Montreal, 1996

.Malik, Charles. «What Are Human Rights?.» The Rotarian (August 1948)

Malik, Habib C. (ed.). The Challenge of Human Rights. Charles Malik and .the Universal Declaration. London, 2000

.Manegold of Lautenbach. Liber ad Gebehardum. Hannover, 1891

Liber contra Wolfelum. Ed. by Robert Ziomkowski Leuven. .__________
.Paris and Dudley, Mass., 2002

.Mann, Thomas. Goethe and Democracy. Washington, DC, 1949

.Mao Tse-tung. On New Democracy (January 1940). Peking, 1966

.Marbury v. Madison. 5 US (1 Cranch) 137 (1803)

Marichalar and Manrique. Historia de la Legislación y Recitaciones del .Derecho Civil de España. Madrid, 1861-1876

Maritain, Jacques. «Christianity and Democracy.» A Typewritten Manuscript Prepared as An Address at the Annual Meeting of the American .Political Science Association. New York, 29 December 1949

Marongiu, Antonio. Medieval Parliaments. A Comparative Study. London, .1968

.Marshall, A. J. Darwin and Huxley in Australia. Sydney, 1970

.Marshall, T. H. Citizenship and Social Class. Cambridge, 1950

Martiny, Martin and Hans-Jürgen Schneider (eds.). Deutsche Energiepolitik seit 1945. Vorrang für die Kohle. Dokumente und Materialen zur Energiepolitik der Industriegewerkschaft Bergbau und Energie. Cologne, .1981

Marx, Karl and Frederick Engels. Collected Works. London and New York, .1979

.Matters, Muriel. «A Woman Who Dared.» Southern Sphere (1 July 1910)

Max Weber, Briefe 1906-1908.» in: Max Weber-Gesamtausgabe.» .Tübingen, 1990

May, Thomas Erskine (Sir). The Constitutional History of England Since .the Accession of George the Third: 1760-1860. London, 1896

.Democracy in Europe: A History. London, 1877 .__________

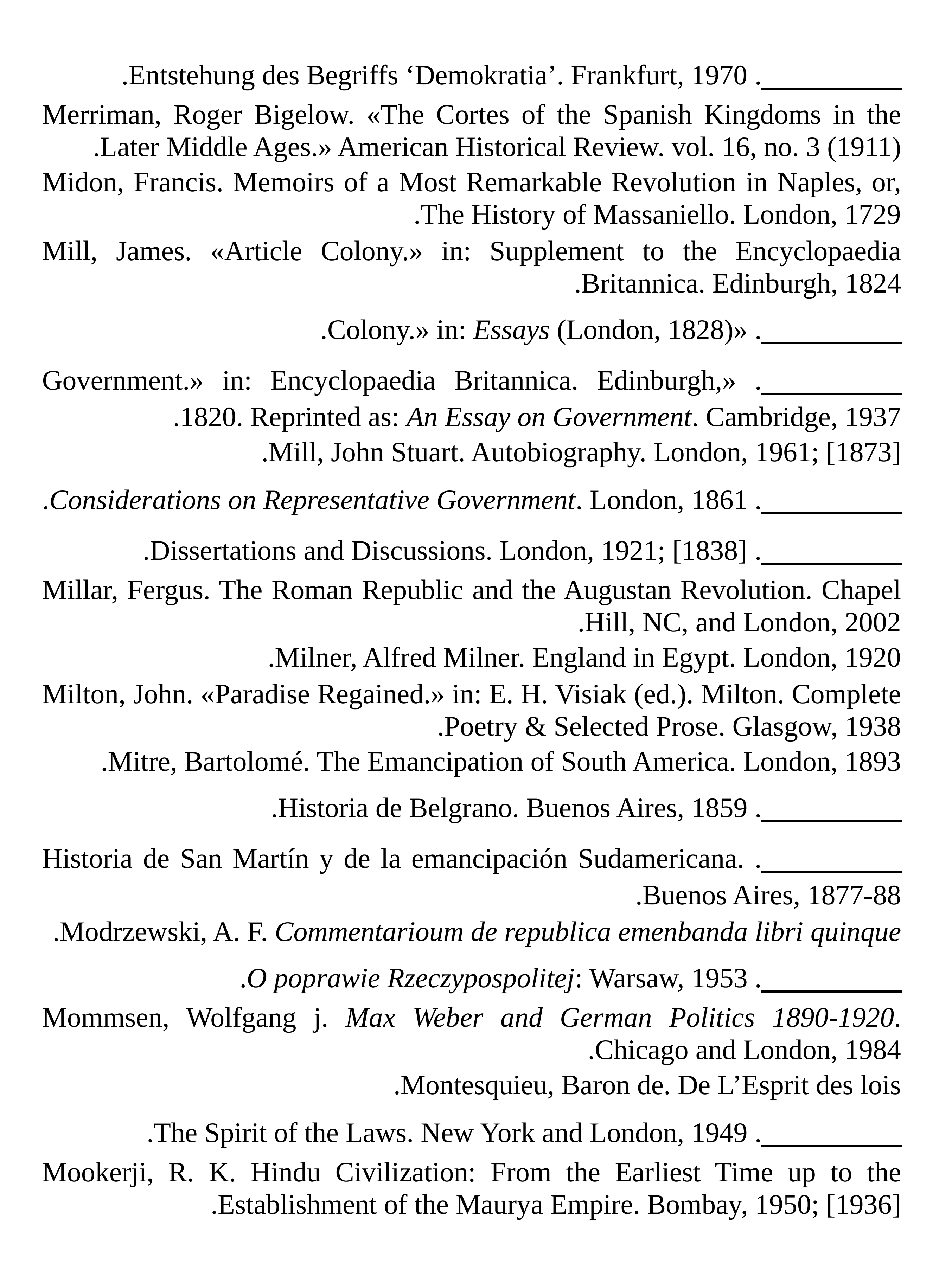
Mazzini, Giuseppe. «The Democratic Tendency of Our Times.» People's .Journal (29 August 1846)

Thoughts Upon Democracy in Europe.» The People's» .__________
.Journal (1847)

Mazzini, Joseph. A Memoir by E.A.V. *With Two Essays by Mazzini: .Thoughts on Democracy and The Duties of Man* London, 1887

.McCarthy, Justin. A History of Our Own Times. Leipzig, 1880

.Meier, Christian. Athen: Ein Neubeginn der Weltgeschichte. Berlin,1993



.Entstehung des Begriffs ‘Demokratia’. Frankfurt, 1970 .__________

Merriman, Roger Bigelow. «The Cortes of the Spanish Kingdoms in the .Later Middle Ages.» American Historical Review. vol. 16, no. 3 (1911)

Midon, Francis. Memoirs of a Most Remarkable Revolution in Naples, or, .The History of Massaniello. London, 1729

Mill, James. «Article Colony.» in: Supplement to the Encyclopaedia .Britannica. Edinburgh, 1824

.Colony.» in: *Essays* (London, 1828)» .__________

Government.» in: Encyclopaedia Britannica. Edinburgh,» .__________ .1820. Reprinted as: *An Essay on Government*. Cambridge, 1937

.Mill, John Stuart. Autobiography. London, 1961; [1873]

.*Considerations on Representative Government*. London, 1861 .__________

.Dissertations and Discussions. London, 1921; [1838] .__________

Millar, Fergus. The Roman Republic and the Augustan Revolution. Chapel .Hill, NC, and London, 2002

.Milner, Alfred Milner. England in Egypt. London, 1920

Milton, John. «Paradise Regained.» in: E. H. Visiak (ed.). Milton. Complete .Poetry & Selected Prose. Glasgow, 1938

.Mitre, Bartolomé. The Emancipation of South America. London, 1893

.Historia de Belgrano. Buenos Aires, 1859 .__________

Historia de San Martín y de la emancipación Sudamericana. .__________ .Buenos Aires, 1877-88

.Modrzewski, A. F. *Commentarioum de republica emenbanda libri quinque*

.*O poprawie Rzeczypospolitej*: Warsaw, 1953 .__________

Mommsen, Wolfgang j. *Max Weber and German Politics 1890-1920*. .Chicago and London, 1984

.Montesquieu, Baron de. De L’Esprit des lois

.The Spirit of the Laws. New York and London, 1949 .__________

Mookerji, R. K. Hindu Civilization: From the Earliest Time up to the .Establishment of the Maurya Empire. Bombay, 1950; [1936]

Moore, Barrington. Jr. Social Origins of Dictatorship and Democracy. Lord .and Peasant in the Making of the Modern World. Boston, 1967

Moral, Juan Díaz del. Historia de las agitaciones campesinas andaluzas - .Córdoba. Madrid, 1984

.Morgan, H. Wayne. From Hayes to McKinley. Syracuse, NY, 1969

Morgan, Murray C. «The Tools of Democracy and the Woolly Rhinoceros .Eaters.» Puget Soundings (March 1972)

Morris, William. A Dream of John Ball and a King's Lesson. London and .New York, 1896

Muir, R. The Making of British India, 1756-1858. Manchester and London .and New York, 1915

Munro, Dana C. «The Speech of Pope Urban II at Clermont, 1095.» .American Historical Review. vol. 11 (1906)

Murray, Thomas Boyles. Pitcairn: The Island, the People, and the Pastor. .London, 1857

.Mussolini, Benito. Le Fascisme. Paris, 1933

Nash, Ogden. «The Pandit.» (1961). In: *Everyone but Thee and Me*. Boston, .1962

.Ndebele, Njabulo. The Cry of Winnie Mandela. Claremont, 2004

Neale, R. S. «H. S. Chapman and the 'Victorian Ballot'.» Historical .Studies. vol. 12 (1967)

.Nehru, Jawaharlal. An Autobiography. London, 1936

Newman, Terry. «Tasmania and the Secret Ballot.» Australian Journal of .Politics and History. vol. 49, no. 1 (2003)

.The New-York Journal (18 January 1794)

Niebuhr, Reinhold. The Children of Light and the Children of Darkness. A Vindication of Democracy and a Critique of its Traditional Defenders. .London, 1945

Nyerere, Julius K. Freedom and Unity; Uhuru na Umoja: A Selection of .Writings and Speeches, 1952-1965. London, 1967

Hotuba ya Rais' (10 December 1962).» in: Tanganyika,'» .__________ .Parliamentary Debates. Dar es Salaam, 1962

Misingi ya Demokrasi.» in: Sauti ya TANU. no. 47.» .__________ Reprinted in: E. B. M. Barongo, Mkiki Mkiki wa Siasa Tanganyika.

.National Assembly. Dar es Salaam, 1966

O'Leary, C. The Elimination of Corrupt Practices in British Elections. .Oxford, 1962

Ober, Josiah. Democracy and Knowledge: Innovation and Learning in .Classical Athens. Princeton, NJ, 2008

.Oeuvres de Mirabeau. Paris, 1834

Oglander, John (Sir). in: Christopher Hill. The English Revolution 1640. .London, 1940

An Open Mind for Win-Win Cooperation.» Speech by H. E. Hu Jintao.» President of the People's Republic of China, at the APEC CEO Summit. .Busan, South Korea (17 November 2005)

Orwell, George. The Lion and the Unicorn: Socialism and the English .Genius. London, 1941; [1981]

Selections from Essays and Journalism: 1931-1949. London .__________ .1981

Ostrogorski, Moisei. Democracy and the Organization of Political Parties. .New York, 1902

Paine, Thomas. Agrarian Justice Opposed to Agrarian Law: and to Agrarian .Monopoly. London, 1819; [1795/6]

.Common Sense. Philadelphia, 1776; [1925] .__________

.Rights of Man. London, 1791; [1925] .__________

.Palmer, Leonard R. Mycenaeans and Minoans. New York, 1962

The Mycenaean Palace and the Damos.» in: Aux origines de» .__________ l'Hellénisme. La Crète et la Grèce. Hommage à Henri van Effenterre. .*Présenté par le Centre G. Glotz*. Paris, 1984

Parker, Theodore. Additional Speeches, Addresses, and Occasional .Sermons. Boston, 1855

.Parks, Rosa and James Haskins. Rosa Parks: My Story. London, 1992

.Pausanias. Description of Greece. Trans. by J. G. Frazer. London, 1898

Peceny, Mark. Democracy at the Point of Bayonets. University Park, Penn., .1999

Peterson, Merrill D. The Jefferson Image in the American Mind. New York, .1960

.Pfeiffer, Robert H. *State Letters of Assyria*. New Haven, Conn., 1935
.Pindar. The Odes
.Pirenne, Henri. Belgian Democracy: Its Early History. Manchester, 1915
.Plato, Republic
.Statesman .__________
.Theaetetus .__________
.Plutarch. Lives: Cleomenes
.Themistocles .__________
.Solon .__________
.Pollard, A. F. The Evolution of Parliament. London, 1920
.Pope Pius XII. Democracy and Peace. London, 1945
.Popper, Karl R. The Open Society and Its Enemies. London, 1952
Post, Louis F. and Fred C. Leubuscher. Henry George’s 1886 Campaign. .Westport, Conn., 1976
.Postgate, J. N. Early Mesopotamia. London and New York, 1992
President Bill Clinton, 27 September 1993.» Cited in: Tony Smith.» America’s Mission. The United States and the Worldwide Struggle for .Democracy in the Twentieth Century. Princeton, NJ, 1994
Principles, Articles and Regulations Agreed upon by the Members of the .Democratic Society in Philadelphia, May 30th, 1793. Philadelphia, 1793
.Pseudo-Xenophon. Constitution of the Athenians
.The Polity of the Athenians .__________
Putnam, Robert and Nicholas Bayne. Hanging Together. Co-operation and .Conflict in the Seven-Power Summits. London, 1987
Quintana, Manuel José. «Manifesto of the Regency Council, (14 February 1810).» in: Martín Fernández. Derecho parlamentario español. Colección de Constituciones, disposiciones de carácter constitucional, leyes y decretos electorales para diputados y senadores, y reglamentos de las Cortes que han .regido en España en el presente siglo. Madrid, 1885
Raaflaub, Kurt A. «Democracy, Power, Imperialism.» in: J. Peter Euben et al. (eds.). Athenian Political Thought and the Reconstruction of American .Democracy. Ithaca, NY, and London, 1994

Zum Freiheitsbegriffe im alten Griechenland.» in: Soziale» .__________
.Typenbegriffe im alten Griechenland. Berlin, 1981

Radishchev, A. N. A Journey from St. Petersburg to Moscow. Cambridge,
.Mass., 1958

Puteshestvie iz Peterburga v Moskvu, *Volnost*. St Petersburg, .__________
.1790

Ramou-Hapsiadi, Anna. Από τη φυλετική κοινωνία στην πολιτική (From
.Racial to Political Society). Athens, 1982

The Rashtrapati 1937.» The Modern Review (Calcutta). Reprinted in:»
.Selected Works of Jawaharlal Nehru. New Delhi, 1976

.Rawlinson, George. History of Herodotus. London, 1880

.Real Academia Española. Diccionario de Autoridades. Madrid, 1737

Real Orden (Sevilla, 22 January 1809).» Archivo Histórico Nacional.»
.Madrid. Estado D71

Reeves, Thomas. Gentleman Boss: The Life of Chester Alan Arthur. New
.York, 1975

Reiter, Dan and Allan C. Stam. Democracies at War. Princeton, NJ, and
.Oxford, 2002

The Reported Speech by President Hu Jintao at the «APEC CEO. Hanoi,»
North Vietnam (17 November 2006).» in: Sun Shangwu, Hu: China to
pursue peace, prosperity,» posted at: https://bit.by/2GzjmUd

.Rhodehamel, John (ed.). George Washington: Writings. New York, 1997

Rhodes, Peter J. A Commentary on the Aristotelian Athenaion Politeia.
.Oxford, 1981

Richardson, J. D. (ed.). Compilation of Messages and Papers of the
.Presidents. 1789-1897. Washington, DC, 1907

Rights of Man. First Part.» in: Philip S. Foner (ed.). The Complete»
.Writings of Thomas Paine. New York, 1945

Roads to Freedom (April 1919).» in: Selected Works of Jawaharlal Nehru.»
.New Delhi, 1972

.Robespierre, Maximilien. Discours et rapports à la Convention. Paris, 1965

Robinson, J. H. (ed.). Translations and Reprints from the Original Sources
.of European History. Philadelphia, 1912

Roosevelt, Theodore. «The Strenuous Life.» A Speech Delivered at the .Hamilton Club. Chicago. 10 April 1899

Rorty, Richard. «The Priority of Democracy to Philosophy.» Objectivity, Relativism, and Truth. Philosophical Papers. vol. 1. Cambridge and New .York, 1991

Rosanvallon, Pierre. «The History of the Word 'Democracy' in France.» .Journal of Democracy. vol. 6, no. 4 (1995)

Rousseau, Jean-Jacques. Considérations sur le gouvernement de Pologne. .Indianapolis and New York, 1972; [1772 non publié]

Du Contrat social ou Principes du droit politique. Paris, 1973; .__________ .[1762]

Rowland, Dunbar. Jefferson Davis. His Letters, Papers and Speeches. .Jackson, Miss., 1923

.The Rule of St Augustine. New York, 1976

Rutland, Robert A. (ed.). The Papers of James Madison. vol. 15. .Charlottesville, Va., 1985

Sampay, Arturo Enrique. Las ideas políticas de Juan Manuel de Rosas. .Juárez, 1972

.Santen, David. «Ballot Ballet.» Metroscape (July 2002)

Sarmiento, Domingo Faustino. Civilización i barbarie. Vida de Juan .Facundo Quiroga. La Plata, 1938; [Santiago, 1845]

Discurso a los maestros.» in: Obras completas. Santiago and» .__________ .Buenos Aires, 1885-1903

Sarmiento's Travels in the United States in 1847. Princeton, .__________ .NJ, 1970

Sassoon, Siegfried. The Complete Memoirs of George Sherston. New York, .1937

Schama, Simon. Patriots and Liberators: Revolution in the Netherlands .1780-1813. New York, 1977

.Scheffer, J. Vant Swingelsche Calff, etc. Paris, 1580

Schleiermacher, Friedrich Daniel Ernst. Ueber die Begriffe der .verschiedenen Staatsformen. Berlin, 1818

Schmidt, H. The United States' Occupation of Haiti, 1915-1934. New .Brunswick, NJ, 1971

Schmitter, Philippe C. The Future of Democracy in Europe. Trends, .Analyses and Reforms. Strasbourg, 2004

Schudson, Michael. The Good Citizen. A History of American Civil Life. .New York and London, 1998

Schumpeter, Joseph. Capitalism, Socialism, and Democracy. New York and .London, 1942

Sealey, Richard. «The Origins of Demokratia.» California Studies in .Classical Antiquity (1974)

Sen, Amartya. «Democracy as a Universal Value.» Journal of Democracy. .vol. 10, no. 3 (1999)

.Seth, Hira Lal. Churchill on India. Sant Nagar, Lahore, 1942

Sharma, Jagdish. Republics in Ancient India: c. 1500 B.C.-500 B.C. Leiden, .1968

.Sieyès, Emmanuel-Joseph. Écrits politiques. Paris, 1985

Skinner, Quentin. The Foundations of Modern Political Thought. vol. 2: .The Age of the Reformation. Cambridge and London, 1978

Smith, Tony. *America's Mission. The United States and the Worlawide .Struggle for Demovracy in The Twentieth Century*. Princeton, NJ, 1994

The Soael Contract or Principles of Political Right, Book 3, Chapter 4.»» in: G. D. H. Cole. Rousseau. The Social Contract and Discourses. London .and New York, 1913

Somjee, A. H. The Democratic Process in a Developing Society. New York, .1979

.Sorel, Georges. The Illusions of Progress. London, 1969

Speeches of Henry Lord Brougham, upon Questions Relating to Public .Rights, Duties and Interests: with Historical Introductions. London, 1838

.Spence, Catherine Helen. Autobiography. Adelaide, 1910

Spinoza, Benedict de [Baruch]. «Of Democracy.» in: The Chief Works of Benedict de Spinoza (Tractatus Theologico-Politicus, Tractatus Politicus .1670). London, 1891

State Council Information Office. «Building of Political Democracy in .China.» Beijing, 19 October 2005

Stemberger, Günter. «Stammt das Synodale Element der Kirche aus der .Synagoge?.» Annuarium Historiae Conciliorum. vol. 8 (1976)

Sterne, Simon. On Representative Government and Personal Representation. Philadelphia, 1871.

Stimson, Frederic Jesup. The Western Way. The Accomplishment and Future of Modern Democracy. New York and London, 1929.

Stimson, Henry L. and McGeorge Bundy. On Active Service in Peace and War. New York, 1948.

Sudjic, Deyan. Architecture and Democracy. London and Glasgow, 1999.

Sun Yat-sen. The Three Principles of the People. Shanghai, 1927.

Szücs, Jenö. «Three Historical Regions of Europe. An Outline.» in: John Keane (ed.). Civil Society and the State. New European Perspectives. London and New York, 1988.

Taylor, Lily R. Roman Voting Assemblies from the Hannibalic War to the Dictatorship of Caesar. Ann Arbor, Mich., 1966.

Ternavasio, Marcela. La Revolución del voto. Política y Elecciones en Buenos Aires, 1810-1852. Buenos Aires, 2002.

Thapar, Romila. «States and Cities of the Indo-Gangetic Plain c. 600-300 BC.» in: Early India. From the Origins to AD 1300. Berkeley and Los Angeles, 2002.

Tharoor, Shashi. *Nehru. The Invention of India*. New Delhi and London, 2003.

Thucydides. History of the Peloponnesian War.

Tkachev P. N. «Open Letter to Engels.» in: *Izbrannye sochineniia na sotsialno-politicheskie temy*. Ed. by B. P. Kozmin. Moscow, 1932.

Tocqueville, Alexis de. Democracy in America. Ed. by J. P. Mayer. New York, 1969.

__________. Democracy in America. Ed. by Phillips Bradley. New York, 1945.

__________. Oeuvres complètes. Ed. by J. P. Mayer. Paris, 1951.

Torrielli, Andrew J. Italian Opinion on America as Revealed by Italian Travellers, 1850-1900. Cambridge, Mass. 1941.

Treitschke, Heinrich von. Politik. 3rd ed. Berlin, 1913; [1898].

Trolle Larsen, Mogens. The Old Assyrian City-State. Copenhagen, 1976.

Tuckey, James. Account of a Voyage to Establish a Colony at Port Phillipin Bass's Strait. London, 1805.

Tures, John A. «Operation Exporting Freedom: The Quest for Democratization via United States Military Operations.» Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations. vol. 6 (2005).

Ullmann, Walter. «Principles of Government and Politics in the Middle Ages. Harmondsworth, UNDP.» Toward Freedom in the Arab World. New York, 2005.

Van De Mieroop, Marc. The Ancient Mesopotamian City. Oxford, 1999.

Vandiver, Elizabeth et al. (eds.). Luther's Lives. Two Contemporary Accounts of Martin Luther. Manchester, 2002.

Van Hogendorp, G. K. Brieven en Gedenkschriften. The Hague, 1876.

Vaughan, Alden T. «From White Man to Redskin: Changing Anglo-American Perceptions of the American Indian.» American Historical Review. vol. 87 (1982).

«Vázlat Európa három régiójáról'.» Történelmi Szemle. vol. 24 (1981).

Ventris, Michael and John Chadwick. Documents in Mycenaean Greek. 2nd ed. Cambridge and New York, 1973.

Verba, Sidney. «Problems of Democracy in the Developing Countries.» Harvard-MIT Joint Seminar on Political Development, unpublished remarks (October 1976).

Verne, Jules. *Le Tour du monde en 80 jours (Around the World in 80 days)*. New York, 1962.

Volovici, L. Nationalist Ideology and Anti-Semitism: The Case of Romanian Intellectuals in the 1930s. Oxford, 1991.

Wakefield, Edward. «The Australasian Ballot.» The Forum. vol. 8 (1889).

Walzer, Richard (ed.). Al-Farabi on the Perfect State. Oxford, 1985.

Weber, Max. «Politik als Beruf.» in: Gesammelte Politische Schriften. Tübingen, 1958.

Weffort, Francisco. «Why Democracy?.» in: Alfred Stepan (ed.). Democratizing Brazil. Problems of Transition and Consolidation. New York and Oxford, 1989.

Wells, H. G. After Democracy: Addresses and Papers on the Present World Situation. London, 1932.

Whitman, Walt. «Democratic Vistas.» in: *Complete Prose Works*. Philadelphia, 1892.

__________. *Election Day, November, 1884*.

Thou Mother with Thy Equal Brood (1872), section 4.» in:» .__________
.*Complete Poetry & Selected Prose and Letters*. London, 1938

Wilde, Oscar. «The Soul of Man Under Socialism.» The Fornightly Review.
.vol. 290 (February 1891)

Wilentz, Sean. Chants Democratic: New York City & the Rise of the
.American Working Class. New York, 1984

The Rise of American Democracy. New York and London, .__________
.2005

William of Malmesbury. «Rid the Sanctuary of God of the Unbelievers.»
.Rolls Series. vol. 2

Wilson, Woodrow. «War Message (2 April 1917).» in: War Messages. 65th
Congress. 1st Session. Senate Document Number 5. Serial Number 7264.
.Washington, DC, 1917

.A World League for Peace» (22 January 1917)» .__________

.Women of South Australia!. Trades Hall, Adelaide, 1894

.Xenophon. Oeconomicus

.Y el pueblo dijo!no¡. Montevideo, 1994

Yadav, Yogendra. «Understanding the Second Democratic Upsurge: Trends
of Bahujan Participation in Electoral Politics in the 1990s.» in: Francine
Frankel et al. (ed.). Transforming India: Social and Political Dynamics of
.Democracy. Delhi, 2000

Young, James Sterling. The Washington Community, 1800-1828. New
.York, 1966

Zinny, Antonio. La Gaceta Mercantil de Buenos Aires, 1823-1852, resumen
de su contenido con relación a la parte Americana y con especialidad a la
.Historia de la República Argentina. Buenos Aires, 1912